

مكتبة الشريعة الإسلامية  
مكتبة الشريعة الإسلامية

# معرفتنا لصحاب السيرة

وأثرها في التعليل

دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأئمة

تأليف الدكتور  
عبد السلام أبو سمحة

المجلد الأول

دار النور



اصل هذا الكتاب اطروحة علمية تقدم بها المؤلف إلى جامعة اليرموك، كلية  
الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم أصول الدين، الحديث النبوي الشريف وعلومه،  
بإشراف أ. د. عبد المجيد محمود، وناقشها أ. د. محمود عبيدات، وأ. د. أمين  
القضاة، وأ. د. محمد العمري، وأ. د. ياسر الشمالي، وحاز بها المؤلف درجة الدكتوراه.  
وذلك في ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

# مَعْرِفَةُ أَصْحَابِ السُّوَرَةِ

وَأَشْرَاهَا فِي التَّعْلِيلِ

دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب السُّورَةِ

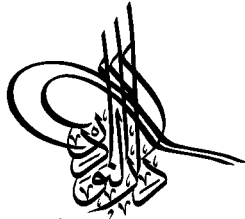
(١)

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ  
الطَّبْعَةُ الْأُولَى  
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

ردمك : ٣ - ٧٠ - ٤٥٩ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ - ISBN



9789933459703



سورية - لبنان - الكويت

مؤسسة دار النواذر م.ف. - سورية \* شركة دار النواذر اللبنانية م.م. - لبنان \* شركة دار النواذر الكويتية ذ.م.م. - الكويت

سورية - دمشق - ص. ب. : ٣٤٣٠٦ - هاتف : ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس : ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)

لبنان - بيروت - ص. ب. : ٥١٨٠/١٤ - هاتف : ٦٥٢٥٢٨ - فاكس : ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

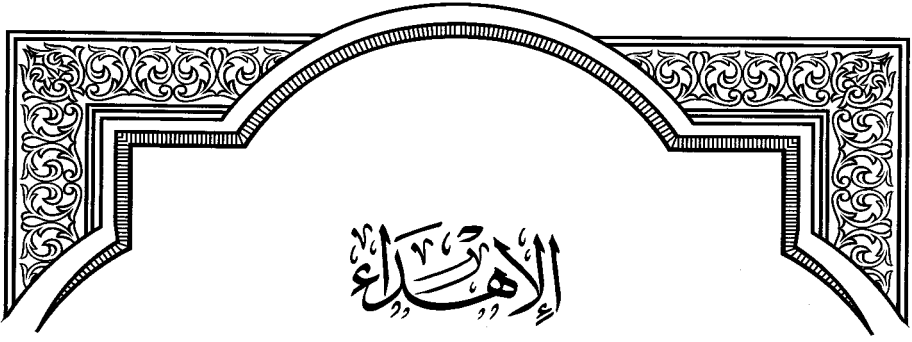
الكويت - الصالحية - برج السحاب - ص. ب. : ٤٣١٦ - حولي - الرمز البريدي : ٣٢٠٤٦

هاتف : ٢٢٢٧٣٧٢٥ - فاكس : ٢٢٢٧٣٧٢٦ (٠٠٩٦٥)

[www.daralnawader.com](http://www.daralnawader.com) [info@daralnawader.com](mailto:info@daralnawader.com)

أسسها سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م  
مؤسسها ورئيسها  
المير القاسم ورئيس التحرير





إلى من حُبب إليَّ الله ورسوله منذ نعومة أظفاري، وفي سني شبابي، ومن  
كان له الفضل - بعد الله - في دعمي في مراحل دراستي المختلفة...

معلمي أبي

وإلى من ظللتني بجفون عينيها، ورعتني بخفقات قلبها...

غالبتي أُمِّي

وإلى من رافقتني في رحلتي، وكانت لي خير معين...

زوجتي

وإلى مهجتي الفؤاد...

دانية وبلال

وإلى بقية العَقد...

إخوتي

وإلى نرجستي العقد ولؤلؤتيه...

أختي







لا يسعني في مقامي هذا، والمقام مقام شكر، إلا أن أتوجه بالشكر إلى  
أستاذي وشيخي ومعلمي:

الأستاذ الدكتور: عبد المجيد محمود.

على ما غمرني به من مشاعر الأبوة، وأحاط به بحثي من الرعاية والعناية  
وحسن التوجيه.

وأتوجه بالشكر إلى أساتذتي؛ لموافقته على مناقشة هذه الرسالة:

الأستاذ الدكتور: أمين القضاة.

الأستاذ الدكتور: محمد العمري.

الأستاذ الدكتور: ياسر الشمالي / الجامعة الأردنية.

الأستاذ المشارك الدكتور: محمود عبيدات.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى كلية الشريعة - جامعة اليرموك، عميداً وأساتذة  
وإداريين على ما قدموه لنا من الرعاية والعناية.

وأخص بالشكر الأخ: مروان حداد على ما قدمه لي من برامج حديثة أفدت  
منها في البحث عبر الحاسب.

ولله الشكر في الأولى والآخرة

على ما منّ وتفضل من إتمام هذا البحث







الباحث : عبد السلام أحمد محمد أبو سمحة .

العنوان : معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل دراسة نظرية وتطبيقية  
في علل أصحاب الأعمش (سليمان بن مهران).

تناولت هذه الرسالة موضوعاً هاماً في علم الحديث ، يربط بين نوعين من أنواعه ، هما : علم العلل ، وعلم الجرح والتعديل ، هذا الموضوع هو : معرفة علاقة التلميذ بشيوخه على وجه التفصيل ، وهو ما عبر عنه النقاد بقولهم : «فلان من أصحاب فلان» ، وغيرها من المقولات الدالة على مضمونها . ثم بيان أثر ذلك في التعليل .

فجاءت هذه الرسالة بالجملة لتكشف عن هذا الجانب من العلاقة عبر محورين : محور نظري اشتمل عليه الباب الأول ، ومحور تطبيقي جاء في الباب الثاني .

أما المحور النظري :

فقد درست فيه : تعريف الأصحاب ونشأته وأهميته ، ثم بينت جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وعللهم ، ومقولاتهم المستخدمة في ذلك .

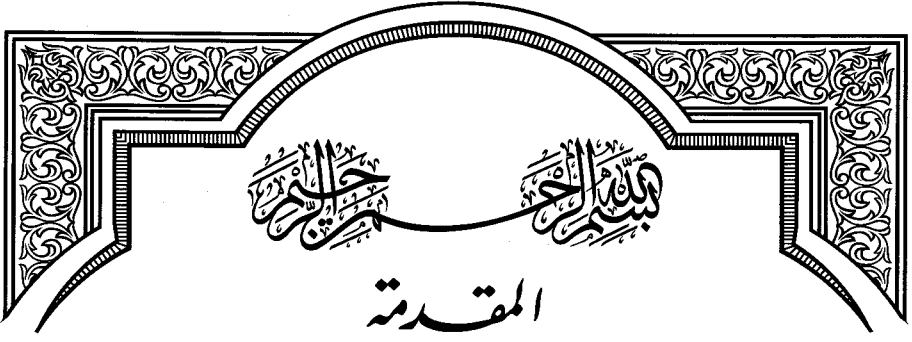
ثم جاءت المباحث الآتية لتبين المعايير التي تُقدَّمُ بعض الأصحاب وتؤخَّرُ بعضهم الآخر . ثم أسباب الاختلاف على الشيخ .

وختمت هذه الدراسة ببيان وسائل الترجيح بين الأصحاب ، مركزاً على القرائن يوصفها من أدق هذه الوسائل وأغمضها .

### أما المحور التطبيقي :

فجاء البحث فيه عن علل أصحاب الأعمش سليمان بن مهران، والذي يعد ممن دار الحديث عليه في العراق. فقد رصدت في هذه الرسالة، وبعد الاستقراء التام: الاختلاف المعلل لأصحابه عليه، الذي استغرق من الجانب التطبيقي جزءاً هاماً، باعتباره الأساس الذي بُنِيَ عليه المباحث التالية له، والتي بحثت فيها مراتب أصحاب الأعمش، وبيان عللهم، ثم ختمت هذا المحور بدراسة وتحليل لمسائل منتقاة.





إن الحمد لله، أحمدوه وأستعينه، وأستهديه وأستغفره، وأعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد:

فإن الله تعالى بعث نبيه محمداً ﷺ خاتماً للأنبياء والرسل، وجاءت رسالته كافة للناس إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. فاقضى ذلك أن تحفظ أصولها عن التحريف والتزييف، وشكل هذا الحفظ أحد أهم دواعي استمرارها عبر الزمان والمكان. وقد تكفل الله بذلك حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ١٥]. وجاء هذا العهد ليشمل مصدري التشريع الرئيسيين، وهما: القرآن، والسنة.

فيسر الله للقرآن حفاظاً حفظوه في السطور والصدور من اللحظة الأولى للتنزيل، وتالت مواكب العلماء خدمة ودراسة لمباحثه حتى ظهرت علومه المختلفة، واستقرت مباحثه على ما نراه اليوم. ويسر الله للسنة النبوية أيضاً أئمة عدولاً في كل عصر ينفون عنها تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين، فتعاقبت جهودهم عبر الزمان على حفظها حتى «أشرق شمس صحاح الأخبار، وانبعث أشعتها في الأقطار، وتمزقت عن البصائر حجب الجهالة، وأغشى الضلالة»<sup>(١)</sup>.

(١) القاسمي، محمد جمال الدين. قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دار =

والناظر في السنة يجد تنوعاً وتعددًا في مباحثها؛ فقد نشأت لخدمتها علوم مختلفة؛ تلبية لحاجات السنة في البيان والتثبت، ذلك أن علوم السنة جاءت إما لبيان المعاني المستنبطة من متن الحديث بكل ما يحمل ذلك من تفصيلات مباحث المتن المختلفة، أو جاءت للتثبت من صحة الحديث وسقمه، بكل ما يحمل هذا التثبت أيضاً من تفصيلات في مباحث المتن والإسناد على حد سواء.

ومن هنا جاءت العلوم التي تهدف إلى بيان صحيح الأخبار من سقيمها، وكان على رأس هذه العلوم: علم العلل، الذي يبحث في أخطاء الرواة، ويكشف عن أوهام الرواية، ويشكل موضوع البحث - في هذا الرسالة - لبنة أساسية في علم العلل.

#### \* أهمية الموضوع، وسبب اختياره:

جاء الموضوع في ذهني لما كنت أبحث في كتب العلل، وعلى الأخص كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي، فاستوقفني تعليل النقاد لجملة من الأحاديث بقولهم: «وأصحاب فلان على خلاف ذلك، وهو الصواب». وقولهم: «وخالف الثقات من أصحاب فلان». وما شابهها من ألفاظ. فعدت في بداية الأمر إلى «تهذيب التهذيب» لابن حجر باحثاً عن هذه الكلمة: «أصحاب»؛ هل استخدمها النقاد في تقديمهم للرجال؟ وهل لهذه الكلمة معان في أذهانهم؟ وهل هناك مادة في هذا الباب؟ فوجدت أن النقاد أكثروا من استخدام هذه الكلمة في كلامهم عن الرواة إيجاباً وسلباً. فلما أضفت هذا لما وجدته سابقاً من استخدام لها في معرض التعليل؛ وقر في قلبي أهمية البحث في هذه الكلمة ومعانيها، والمعرفة المترتبة عليها، فجاء هذا الموضوع. ومما عزز لدي القناعة في البحث فيه: ما ذكره ابن رجب الحنبلي



في «قواعده» التي ذيل بها شرح علل الترمذي؛ فقد بدأ بذكر أصحاب طائفة من الرواة، مبيناً أقوال النقاد في ذلك.

ولما كانت هذه المفردة تحتاج إلى بيان أثرها في النقد، كان لا بد من اختيار ميدان تطبيقي للدراسة، وكنت في بداية الأمر أتجه إلى البحث في كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي، أبحث فيه علل أصحاب التابعين المكثرين، والذين بلغ عددهم ما يزيد على أربعة عشر تابعياً، أدرس اختلاف أصحابهم عليهم من خلال الكتاب. غير أن البحث في هذا الكتاب على هذه الصورة - وإن ترتبت عليه فائدة عظيمة - لا يعطي مفهوماً متكاملًا عن أصحاب كل شيخ من الشيوخ المراد دراسة الاختلاف في الرواية عنهم؛ لأن علل هؤلاء الأصحاب لا تنحصر في هذا الكتاب، فهنالك علل أخرى في كتب العلل المختلفة؛ مما يعني: أن الدراسة ستكون قاصرة عن إدراك مراتب أصحاب الشيوخ، والتي هي من أهم ثمرات البحث في عللهم. من هنا فقد اقترح عليّ الأستاذ الدكتور عبد الناصر أبو البصل عميد الكلية أن أركز البحث في علل أصحاب شيخ من الشيوخ، ويكون ميدانه في كل كتب العلل والرواية، مما يعطي تصوراً كاملاً عن أصحابه ومراتبهم، فوفر الأمر في قلبي، وبعد البحث والتحري اخترت أن يكون الميدان التطبيقي للدراسة هو سليمان بن مهران الأعمش، ذلك أنه من الشيوخ المكثرين، وممن كثر أصحابه. وخلص الموضوع إلى أن يكون عنوانه:

### معرفة أصحاب أبي الشَّوَالِ وأثرها في التَّعْلِيل

دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش (سليمان بن مهران)

\* منهج البحث :

جاء منهج البحث الذي اتبعته في هذه الرسالة عبر خطوات العمل التالي :

أولاً - الاستقراء والجمع: وجاء ذلك لشيقي الدراسة: المادة النظرية، والمادة التطبيقية.

ففي المادة النظرية: قمت باستقراء أماكن ورود كلمة: الأصحاب، وما يدل على معانيها، في كتب النقد بعامة.

وفي المادة التطبيقية: استقرأت كل كتب العلل، والكتب التي هي مظنة تعليل للبحث عن اختلاف أصحاب الأعمش عليه، والذي جاء من باب الخطأ والوهم؛ المؤدي إلى العلة.

واستقرأت أيضاً روايات طائفة كبيرة من أصحاب الأعمش؛ مما لم يذكر في كتب العلل؛ للوقوف على متابعاتهم، وموافقاتهم لأهل الحفظ والرضا عنهم.

ثم استقرأت كتب التراجم؛ للبحث عن رواة الأعمش؛ لدراسة أحوالهم جرحاً وتعديلاً، وليدمج - في النهاية - بين واقع حديثهم عنه، وما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً.

وقد استغرقت عمليات الاستقراء هذه شهوراً عديدة، وأياماً طويلاً، حتى استقر الأمر على ما استقر عليه في هذه الرسالة.

ثانياً - منهج الاستنباط والتحليل: وذلك بتمحيص المواد المجموعة لدي، وإخراج ما يتعلق منها بالمباحث المختلفة لهذه الرسالة، عبر شيقي الدراسة: النظري، والتطبيقي.

وقد جاءت المادة النظرية - في غالبها - نتاج تحليل واستنباط من أقوال النقاد في الأصحاب، وجهودهم في ذلك. ذلك لأنني لم أقف على مادة نظرية تتكلم في هذا الموضوع.

ثالثاً - الكتابة والتدوين: في نهاية كل قسم من أقسام هذه الرسالة كنت أدون أبرز ما خلصت إليه، طالباً الاختصار في كل ما جمعت؛ فقد تجمع لدي من الأمثلة

على كل جزئية من جزئيات هذه الرسالة أكثر مما أثبت فيها ودونت .  
ففي المادة النظرية : جمعت المتفرقات من الأفكار من كلام النقاد ، ونظمتها  
في فصول الباب الأول المختلفة .

وفي المادة التطبيقية : أبرزت الأحاديث التي اختلف على الأعمش فيها ، وأدى  
هذا الاختلاف إلى العلة والخطأ . ودونت فيها ما قيل في أصحاب الأعمش جرحاً  
وتعديلاً ، وبصورة ملخصة ، ذاكراً في كل صاحب علل حديثه عن الأعمش على وجه  
الاستيعاب ، والاستقراء .

ولا أنسى أن أذكر هنا استخدامي الحاسب الآلي في استقراء النصوص ،  
وتخريج الأحاديث ، وهذا لا يعني عدم العودة إلى الكتب ؛ فقد واجهتني أخطاء كثيرة  
نتيجة الإدخال الخطأ لمادة الكتب إلى الحاسب ، وتجاوزت ذلك بالمقارنة بين  
الروايات التي كانت تكشف لي الخطأ . ثم تجاوزت بعض السقوط - التي سقطت  
في عملية الإدخال - بالعودة إلى المصادر الأصلية ، وبخاصة عند البحث في إسناد  
عز ، أو في ترجمة راوٍ لم أجد للنقاد فيه قولاً ؛ مما كان يثير في نفسي احتمال السقط  
في الإدخال ، فأعود إلى الكتب .

ولم أكتف في كتب العلل بما استقرأته عبر الحاسب ، فعدت إليها ، واستقرأتها  
يدوياً ، كتاباً كتاباً ، ولم أكتف في علل الدارقطني بالمطبوع ، بل عدت إلى  
المخطوط ، واستخرجت منه ما يزيد على سبعين حديثاً اختلف فيها على الأعمش .  
وكذلك في علل ابن أبي حاتم كنت أعود للمخطوط ؛ نتيجة سوء النسخة المطبوعة .

ومما يجدر التنبيه إليه : أن البحث - عبر الحاسب - لا بد أن يتنوع - في  
الوصول إلى المعلومة الواحدة - تنوع العلماء في صيغ إيرادها ، وعلى الأخص : في  
الروايات .

فعلى سبيل المثال: في البحث عن روايات الأصحاب عن الأعمش استخدمت كل صيغ التحديث الممكنة: ففي رواية أبي إسحق الفزاري عن الأعمش لا أكتفي بالبحث عبر: أبي إسحق عن الأعمش؛ إنما أبحث في احتمالات الرواية المختلفة:

أبي إسحق الفزاري عن الأعمش. أبي إسحق الفزاري حدثنا الأعمش. أبي إسحق الفزاري ثنا الأعمش... وهكذا في كل احتمالات صيغ التحديث عن الأعمش. ثم لا أكتفي بالبحث عن الراوي عبر اسمه؛ إنما أستخدم كنيته مع نسبه، وبدونه. أما في الأعمش، فأستخدم اللقب: الأعمش، والاسم: سليمان ابن مهران.

وهكذا تنوعت طرق البحث عن المعلومة الواحدة تنوع أساليب العلماء في بيانها. ذكرت ذلك حتى أنبه الباحثين عبر الحاسب إلى هذه النقطة الهامة في هذا الأسلوب من البحث.

الدراسات السابقة: لم أقف على دراسة تناولت أصحاب الرواة على ضوء ما قدمته في هذه الرسالة من مباحث نظرية مختلفة على هذا النحو من الترتيب والتأصيل، وهذا لا يعني عدم وجود جهود للعلماء في هذا الاتجاه؛ ذلك أن لهم جهداً مميزاً في هذا الجانب من علم الحديث، وأهم ما يذكر هنا: هو ما قام به ابن رجب الحنبلي - رحمه الله - في «قواعده على شرح علل الترمذي»<sup>(١)</sup>؛ إذ يُعَدُّ عمله أول عمل يجمع جملة أقوال النقاد في أصحاب الرواة في صعيد واحد.

وأما الميدان التطبيقي، فإنني لم أقف على من تناوله بالدراسة على نحو

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢ / ٦٦٥ - ٧٣٢. وقد فصلت القول في بقية جهود العلماء في ذلك في الفصل الثاني من الباب الأول.

ما قدمت، وذلك باستيعاب علل أصحاب المختلفين من كل كتب العلل؛ كما سأفصله لاحقاً، وبالخروج بطبقات الرواة عنه<sup>(١)</sup>.

لكن هذا النوع من الدارسة التطبيقية تناوله غير واحد من الباحثين في بعض الرواة المكثرين، ومن ذلك:

- طبقات الرواة عن الإمام الزهري؛ ممن له رواية في الكتب الستة، للباحث: فاروق بن يوسف، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية<sup>(٢)</sup>.

- طبقات الرواة عن نافع، للباحث: مراد الجزائري، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

- طبقات الرواة عن هشام بن عروة، للباحث: عبدالله الشهري، رسالة دكتوراه.

- طبقات الرواة عن الوليد بن مسلم، للباحثة: سعاد صالح، رسالة دكتوراه.

(١) أفادني الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي - أحد المناقشين - بوجود رسالة دكتوراه بعنوان: الاختلاف عن الأعمش في كتاب الدارقطني، للباحث: خالد السبيت. غير أنني لم أقف عليها قبل الشروع بالرسالة، ولا بعد ذلك، ثم إن ما تختلف فيه هذه الرسالة - من حيث العنوان ذلك أنني لم أطلع عليها - أنها حصرت العمل في علل الدارقطني، بينما استقرأت هذه الرسالة كل كتب العلل، والكتب التي هي مظنة تعليل، ثم درست بقية روايات غالب أصحاب الأعمش للوصول إلى طبقات الرواة عنه.

(٢) هناك رسالة تناولت مرويات الزهري المعللة في كتاب العلل للدارقطني، تأليف: د. عبدالله ابن محمد حسن دمغو. غير أن منهجيته فيها كانت تقتصر على ذكر العلة كما هي في علل الدارقطني، ثم تخريجها من مصادر الحديث المختلفة. ولم تبحث في مراتب أصحاب الزهري. انظر: مرويات الإمام الزهري المعللة في كتاب علل الدارقطني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

## \* صعوبات البحث :

واجهتني في البحث في هذه الرسالة صعوبات كثيرة؛ كان أبرزها :  
 أولاً: عدم وجود مادة نظرية كافية سابقة لهذه الموضوع؛ الأمر الذي أدى  
 إلى استغراق في البحث في جوانبه المتعددة؛ للوصول إلى الهيكل المناسب  
 لمادته.

ثانياً: كثرة الاختلاف على الأعمش؛ الأمر الذي دعاني إلى التوسع في تخريج  
 الأحاديث التي وردت فيها العلل؛ ليكون ذلك أحرى في معرفة واقع حديث أصحابه  
 عنه. كما يظهر في الفصل الأول من الباب الثاني؛ الأمر الذي أدى إلى طول فيه،  
 على الرغم مما راعيته من الاختصار.

ثالثاً: كثرة تلاميذ الأعمش؛ فقد وقفت على ما يزيد على مائتين وثلاثين راوياً  
 عنه، درست - في الغالب - جُل أحاديثهم عنه، مقارنةً بينها وبين حديث أهل الحفظ  
 والرضا عنه.

رابعاً: في إخراج مادة ميدان الدراسة التطبيقي: وهذا مما أتعبني وحيرني؛  
 فقد كنت أود أن أذكر علل كل صاحب بعد ذكرني له في طبقة على وجه التفصيل مع  
 أقوال النقاد فيها، لكن هذا الأمر جد عسير؛ ذلك للأسباب الآتية:

١ - أن علل الأصحاب تتداخل؛ فقد يشترك في العلة أكثر من راو. فمثل هذه  
 العلة إذا أردت أن أذكرها عند ذكر الأصحاب في الطبقة، فإن الأمر يقتضي تكرارها  
 في تراجم كل من خالف الثقات فيها.

٢ - رصدت في كل ترجمة من التراجم موافقات الصاحب للشيخ، هذه  
 الموافقات جاء منها في الرسالة جزء كبير؛ ذلك أنه في معرض بيان العلل أذكر حديث  
 الثقات ومن وافقهم. ففي غالب الأحاديث التي ذكرت عللتها تجد أكثر من راو وافق

الثقات، فإذا أردت ذكرها في مواقع التراجم؛ أفضى ذلك إلى تكرار غير محمود.

٣- ولا يمكن فصل علة كل صاحب عن الآخرين؛ لارتباط العلل بعضها ببعض، ولأن ذكر واقع رواية كل الأصحاب عن الأعمش بصورة متكاملة، وفي موضع واحد أخرى في فهم العلة.

من هنا جاء الفصل الثاني من الباب الثاني؛ لكشف الاختلاف المؤدي إلى العلة عن الأعمش مرتباً على مسانيد الصحابة. غير أنني - وللإفادة من هذه العلل - قمت باختصار علل كل صاحب من أصحاب الأعمش، ذاكراً متن الحديث مختصراً، والخطأ الذي وقع فيه صاحب، وأبرز من خالفه، دون ذكر أقوال النقاد، وعلل الحديث الأخرى، التي جاء بها غيره من الأصحاب. وذكرتها مجمعة عند بيان مرتبة صاحب في الأعمش. فتحصل من ذلك كله: إبراز العلل مكتملة مع أقوال النقاد. وجاء ذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني. ثم حصر علل كل صاحب عند بيان مرتبته، وجاء ذلك في الفصل الأول من الباب الثاني.

وبهذا تكون مباحث الرسالة قد انتظمت كما يلي:

\* الباب الأول: الدراسة النظرية. وتشتمل على ما يلي:

- الفصل الأول: تعريف الأصحاب، ونشأته وأهمية معرفته. ويشمل المباحث الآتية: المبحث الأول: تعريف الأصحاب. ويشمل المطالبين الآتين: المطلب الأول: المعنى اللغوي، المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي، المبحث الثاني: نشأة مفهوم الأصحاب، المبحث الثالث: أهمية معرفة الأصحاب.

- الفصل الثاني: جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وعللهم، والمقولات الدالة على ذلك. ويشمل المبحثين الآتين: المبحث الأول: جهود العلماء في معرفة الأصحاب وعللهم. ويشمل المطالبين الآتين: المطلب الأول:

جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وطبقاتهم، المطلب الثاني: جهود العلماء في التعليل بالأصحاب، المبحث الثاني: المقولات الدالة على الأصحاب وعللهم. ويشمل المطلبين الآتين: المطلب الأول: المقولات الدالة على حال الأصحاب ومراتبهم، المطلب الثاني: المقولات النقدية الدالة على علل الأصحاب.

- الفصل الثالث: معايير التقدم والتأخر في الشيخ، وأسباب الاختلاف عليه. ويشمل: المبحث الأول: معايير التقدم والتأخر في الشيخ، المبحث الثاني: أسباب اختلاف الرواة في الشيخ.

- الفصل الرابع: وسائل الترجيح بين الأصحاب.

- خلاصة الباب الأول.

\* الباب الثاني: الدراسة التطبيقية. وتشتمل على ما يأتي:

- الفصل الأول: مراتب أصحاب الأعمش، وبيان عللهم. ويشمل المباحث الآتية: المبحث الأول: طبقة الحجة من أهل الحفظ والرضا. ويشمل المطلب الأول: الطبقة الأولى: الحجة المكثرون، المطلب الثاني: الطبقة الثانية: الحجة المقلون، المبحث الثاني: طبقة الثقات. ويشمل: المطلب الأول: الطبقة الثالثة: الثقات المكثرون، المطلب الثاني: الطبقة الرابعة: الثقات المقلون، المبحث الثالث: طبقة الشيوخ. ويشمل: المطلب الأول: الطبقة الخامسة: الشيوخ المكثرون، المطلب الثاني: الطبقة السادسة: الشيوخ المقلون، المبحث الرابع: الطبقة السابعة: الضعفاء، المبحث الخامس: الطبقة الثامنة: المتروكون.

- الفصل الثاني: الكشف عن اختلاف أصحاب الأعمش عليه.

ويمثل هذا الفصل واسطة عقد الدراسة التطبيقية، ومحورها الذي تدور فيه؛ فقد جاء يستوعب اختلاف أصحاب الأعمش عليه فيما مرده الخطأ. والذي جاء



ترتيبه على مسانيد الصحابة، بدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، ثم الترتيب على الأحرف الهجائية، وختاماً بمسانيد النساء.

- الفصل الثالث: دراسة وتحليل. ويشمل المباحث الآتية: المبحث الأول: أنواع علل أصحاب الأعمش، المبحث الثاني: إخراج مسلم لطرق معلولة لبيان علتها، المبحث الثالث: الألباني ومعرفة أصحاب الرواة. ويشمل: المطلب الأول: الحكم على ظاهر الحديث، المطلب الثاني: اعتبار المتابعات والشواهد دون تحرير الخطأ من الصواب، المطلب الثالث: مخالفة أحكام النقاد الأوائل.

#### \* الخاتمة.

وأخيراً: فهذا جهد المقل، حاول فيه إفراغ وسعه، وبذل جهده، فإن أصبت، فمن الله التوفيق، وإن أخطأت، فمن نفسي ومن الشيطان، وأرجو أن أكون قد وفقت في إخراج هذا البحث على الوجه المطلوب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





# رَبِّهِ لِّلَّهِ

## الدراسة النظرية

ويشتمل على أربعة فصول وخاتمة، وهي:

\* الفصل الأول: تعريف الأصحاب، ونشأته وأهمية معرفته.

\* الفصل الثاني: جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وعللهم،

والمقولات الدالة على ذلك.

\* الفصل الثالث: معايير التقدم والتأخر في الشيخ، وأسباب

الاختلاف عليه.

\* الفصل الرابع: وسائل الترجيح بين الأصحاب.

\* الخاتمة.





# الْبَابُ الْأَوَّلُ

## الدراسة النظرية

### الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

#### تعريف الأصحاب، ونشأته وأهميته معرفته

##### المبحث الأول

##### تعريف لفظ الأصحاب

\* المطلب الأول - المعنى اللغوي:

إن الأصل الثلاثي للأصحاب هو: «صحب». وقد بين علماء اللغة معنى هذا الأصل، ومن أقوالهم في ذلك:

قال ابن فارس مؤصلاً له: «الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة الشيء بالشيء ومقاربتة»<sup>(١)</sup>.

وقال الزبيدي: «(صَحِبَهُ كَسَمِعَهُ) يَصْحَبُهُ (صَحَابَةً) - بالفتح -، (وَيُكْسَرُ)، وَصُحْبَةً - بالضم -؛ كَصَاحِبَةٍ: (عاشره). والصاحب: المعاشر». ثم قال: «وهم أصحاب وأصحاب وصحبان»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥). معجم المقاييس في اللغة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م. تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، ٥٨٧.

(٢) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت: ١٢٠٥ هـ). تاج العروس من جواهر القاموس، =

وقال ابن منظور: «صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ صُحْبَةً - بالضم -، وصَحَابَةٌ - بالفتح -، وصاحبه: عاشره. والصَّحْبُ: جمع الصاحب؛ مثل: راكب وركب. والأصحاب: جماعة الصَّحْب؛ مثل: فرخ وأفراخ. والصاحب: المعاصر»<sup>(١)</sup>.

وقال الفيروز أبادي: «صَحِبَهُ كَسَمِعَهُ صحابة، ويكسر، وصحبة: عاشره. وهم أصحاب وأصاحيب وُصْحَبَان وصحاب وصَحَابَة وصَّحْب»<sup>(٢)</sup>.

والمعاشرة فرع لما أَصَّلَهُ ابن فارس، فلا تتم إلا بالمقارنة، وهي: جمع الشيء إلى الشيء<sup>(٣)</sup>. من هنا نجد أن أصل الوضع اللغوي لهذه الكلمة لا يحمل شروطاً معينة، إنما يكفي بما يحقق الصحبة، والتي تتحقق بالحد الأدنى للاجتماع كالحد الأعلى له.

وقال أبو بكر الباقلائي موضعاً ذلك في معرض تعريفه الصحابي: «لا خلاف بين أهل اللغة: أن الصحابي مشتق من الصحبة جار على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً، يقال: صحبه شهراً ويوماً وساعة»<sup>(٤)</sup>.

وقال السخاوي: «وهو لغة يقع على من صحب أقل ما يطلق اسم صحبة، فضلاً عما تالت صحبته، كثرت مجالسته»<sup>(٥)</sup>.

= وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م. تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ١٨٥ / ٣.

(١) ابن منظور، لسان العرب ٥١٩ / ٧.

(٢) الفيروز أبادي، مجد الدين. القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة - مصر، ١٣٤.

(٣) ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة ٨٨٣.

(٤) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (ت: ٦٧٦). شرح صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، ٣٦ / ١.

(٥) السخاوي، فتح المغيث ٧٩ / ٣.

وذكر العلماء شرط الملازمة في مشتقة أخرى من مشتقات هذا الأصل، وهي الاستصحاب.

قال الزبيدي: «واستصحبه: دعاه إلى الصحبة، ولازمه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن منظور: «وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه»<sup>(٢)</sup>.

= اختلف العلماء في المدة الزمنية هل هي من شروط تحقق الصحبة لرسول الله ﷺ أم لا؟ وقد ذهبوا في ذلك إلى رأيين، هما: رأي الأصوليين الذين اشتراطوها، ثم اختلفوا فيما يحققها. ورأي المحدثين الذين اكتفوا بتحقيق الرؤية. وما يهمنا هنا هو: رأي المحدثين؛ وذلك لاختلاف الغاية بين المحدثين والأصوليين. قال أحمد: «من صحبة سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة، أو رآه، فهو صحابي». ونحو ذلك قال ابن المديني. ذكرهما السخاوي، وفصل أيضاً في ذكر أقوال الأصوليين. انظر: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت: ٩٠٢هـ). فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، ٨٠/٣ - ٨٧. وانظر أيضاً: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أبو عمرو (ت: ٦٤٣)، مقدمة علوم الحديث، دار المعارف، القاهرة. تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، ٤٨٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار الفكر، بيروت سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. تحقيق: عرفان عبد القادر حسونة، ٣٧٥.

وقال البخاري في أحد تراجم أبواب الصحيح: «ومن صحب النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه». وبين السمعاني السر في ذلك في قوله: «ويتوسعون، حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة». وهذا منسجم مع الأصل اللغوي كما قاله الباقلاني.

انظر ذلك: البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (ت: ٢٥٦) الجامع الصحيح المختصر، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة الثالثة. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ١٣٣٥/٣. ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث ٤٨٦.

(١) الزبيدي، تاج العروس ١٨٦/٣. وكذا قال الفيروز أبادي في القاموس، انظر: ١٣٤.

(٢) ابن منظور، لسان العرب ٥٢٠/٧.

ومن هنا نخلص إلى أن الصحبة في أصل معناها اللغوي هي : ضم شيء إلى شيء ، ومن فروع هذا الأصل تأتي المعاشرة .



### \* المطلب الثاني - المعنى الاصطلاحي :

إن حال هذه كلمة : «أصحاب» في كلام المتقدمين كحال سائر المقولات المستخدمة في كتبهم ، وهو عدم وضع تعريف محدد لها ، غير أن بعض هذه المقولات تعرّض لإيضاح مدلولها علماء المصطلح في كتب الدراية . لكن مقولتنا هذه لم يفرد لها نوع في أنواع علوم الحديث ، ولا عرّفها أحد من علماء المصطلح ، ولا تطرّق لشرحها أحد من العلماء المعاصرين فيما وقفت عليه .

والمقولات التي حالها كحال هذه المقولة لا بد في الكشف عن مدلولها من العودة إلى واقع الاستخدام ؛ لاستقراء الأحوال التي استخدمت بها ، ومن ثم الخروج بتعريف مناسب لها يراعي الأصل اللغوي الذي وضعت له ، والواقع الذي استخدمت فيه . ذلك أن التعامل معها إنما يتم عبر واقعها ، فلا يمكن أن نضع لها تصوراً إلا من ميدان استخدامها ، وهذا الأصل في تعاملنا مع كل المقولات المستخدمة في عصور هذا العلم المختلفة .

من هنا فإنني قمت باستقراء حال الاستخدام ، لها فوجدته لا يخرج عن ثلاثة أوجه :

### الوجه الأول - الاستخدام بمعنى الرواة عن الشيخ :

جاء الغالب العام في استخدام هذه اللفظة للدلالة على رواة الشيخ المذكور أصحابه ، غير أن الناظر في هذا الوجه من الاستخدام يجده جاء على حالين ،



أحدهما، عام في كل رواية الشيخ، والآخر: خصص بعض رواية الشيخ دون غيرهم، وإليك التفصيل:

أولاً - المعنى العام: الدلالة على كل الرواة عن الشيخ، مهما اختلف ضبطهم، أو تنوعت طبقاتهم. وأمثلة ذلك كثيرة متعددة تعدد الأغراض التي سيق اللفظ في مناسبتها<sup>(١)</sup>، ومنها:

\* ذكرها في سياق الحديث عن طبقات الرواة:

ومن الأمثلة على ذلك:

- ذكر النسائي طبقات أصحاب نافع، وقسمها إلى عشر طبقات، قال: «الطبقة الأولى من أصحاب نافع مولى عبدالله بن عمر: مالك بن أنس، وأيوب بن كيسان، وعبيدالله بن عمر، وعمر بن نافع...». قلت: ثم عدد بعد هذه الطبقة الطبقات الأخرى حتى وصل إلى الطبقة التاسعة، فقال: «الطبقة التاسعة، وهم الضعفاء: عبد الكريم أبو أمية، وليث بن أبي سليم، وحجاج بن أرطاة، وأشعث بن سوار، وعبدالله بن عمر». ثم قال في الطبقة التي تلي هذه الطبقة دون أن يعدها: «الطبقة المتروك حديثهم: إسحق بن عبدالله أبي فروة، وعبدالله بن نافع، وعمر بن قيس، ونجيح أبو معشر المدني، وعثمان البري، وأبو أمية بن يعلى...»<sup>(٢)</sup>. نجد هنا أن مفهوم الأصحاب عند النسائي شمل كل من يروي عن نافع، من الطبقة الأولى إلى طبقة الضعفاء وطبقة المتروكين، وهذا يدل دلالة واضحة على أن أصحاب نافع

(١) تتعدد الأغراض التي سيق هذا اللفظ لأجلها، وهذا ما سيأتي بيانه في مبحث: أهمية معرفة الأصحاب من هذا الفصل - إن شاء الله -.

(٢) النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣)، الطبقات، دار الوعي، حلب،

١٣٦٩هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ١٣١.

هنا إنما عنى بهم: كلُّ الرواة عنه.

ومن الأمثلة أيضاً:

- قال ابن نمير: «أبو أحمد الزبيري صدوق، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري، ما علمت إلا خيراً، مشهور بالطلب، ثقة، صحيح الكتاب»<sup>(١)</sup>.

- قال ابن أبي حاتم: «الحسين بن الأشهب جعله علي بن المديني من الطبقة الثالثة من الغرباء من أصحاب شعبة، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعتة يقول: هو مجهول»<sup>(٢)</sup>.

#### \* ذكرُ الأصحاب في سياق تراجم الرواة:

كثيراً ما يذكر أهل الجرح والتعديل في سياق حديثهم عن الرواة: أن فلاناً من أصحاب فلان، وعند البحث فيمن قيل فيهم: إنهم من أصحاب فلان لا نجد في ذلك ما يميز راوياً عن آخر، إنما الجامع بينهم مجرد الرواية عن ذلك الشيخ، من هنا نجدهم يقولون في أثبت الرواة، وفي المتروكين عن شيخ ما: إنهم أصحابه؛ ليدل ذلك على أن هذه المقولة تشمل كل الرواة عنه، ذلك أنها لما صدقت على أعلى المراتب وأدناها، فلا بد أن تصدق على ما بينهما.

ولندلل على ما نقول نأخذ شعبة بن الحجاج مثلاً لنبحث فيمن ذكر أنه من أصحاب شعبة، ثم لنرى هل حالهم واحد، أم لا؟

وبعد البحث نجد أنهم أطلقوا أصحاب شعبة على طبقات الرواة المختلفة:

(١) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر (ت: ٤٦٣) تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٤٠٢/٥.

(٢) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن محمد بن إدريس أبو محمد التميمي (ت: ٣٢٧)، الجرح والتعديل، دار المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، ٤٧/٣.

## \* فمما قيل في أعلى المراتب عنه :

- قال عمرو بن علي: «إذا جاوزت في أصحاب شعبة معاذ بن معاذ، وخالد ابن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، فأبو داود خامسهم»<sup>(١)</sup>.

- قال يحيى: «ولم أر في أصحاب شعبة أحسن حديثاً من أبي الوليد»<sup>(٢)</sup>.

- قال أحمد بن حنبل: «ما رأيت الألفاظ في كتاب أحد من أصحاب شعبة أكثر منها عند عفان، يعني: أنبانا، وأخبرنا»<sup>(٣)</sup>. وهؤلاء كبار أصحاب شعبة.

## \* ومما قيل فيه من الثقات :

- وقال أحمد بن منصور الرمادي: «اجتمعت ليلة مع محمد بن مسلم بن وارة، فذكرنا أصحاب شعبة؛ فقلت أنا: أبو النضر أثبت من وهب بن جرير. وقال هو: وهب بن جرير أثبت. فغدونا على أبي عبدالله أحمد بن حنبل، فقال: أبو النضر كتب عن شعبة إملاء»<sup>(٤)</sup>.

- قال ابن أبي حاتم: «سعيد بن عروة بصري، روى عن شعبة، كان علي بن المديني يعده من ثقات أصحاب شعبة سمعت أبي يقول ذلك»<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى، ٤ / ١٦٢.

(٢) ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا (ت: ٢٣٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ١٢٠.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ١٢ / ٢٧٣.

(٤) المصدر السابق ١٤ / ٦٥.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٥٣.

- قال ابن أبي حاتم: «حفص بن عمر أبو عمر الحوضي، وهو ابن عمر بن الحارث النمري، روى عن شعبة، سألت أبي عن أبي عمر الحوضي، فقال: صدوق متقن. وكان علي بن المديني جعله من أصحاب شعبة، وهو أعرابي فصيح»<sup>(١)</sup>. ولم يذكر هؤلاء في كبار أصحابه.

\* ومن الضعفاء فيه: قال الدارقطني: «بشر بن ثابت البزار ليس به بأس، استغنى عنه مسلم غيره، وليس بالأثبات من أصحاب شعبة»<sup>(٢)</sup>.

\* ومن المتروكين فيه: يقول ابن الجوزي: «سهل بن سليمان الأسود القرشي البصري من أصحاب شعبة. قال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال ابن المديني، والنسائي: ذهب حديثه. وقال ابن عدي: لما مات شعبة، روى عنه بواطيل، فتركه الناس»<sup>(٣)</sup>. من هنا نجد أن هذه المقولة رافقت مختلف رواة شعبة؛ لتدل بذلك على شمولها لكل الرواة عنه.

ثانياً - المعنى الخاص: وهو الاستخدام الذي يقصد فيه جزء من عموم الرواة عن الشيخ، كأن يكونوا كبار أصحابه دون غيرهم. أو عموم الثقات من أصحابه، وهؤلاء جميعاً هم الذين يرجح قولهم فيه، فهم ميزان روايته.

المقصود بكبار الأصحاب من الأئمة دون غيرهم: يطلق بعض النقاد هذه المقولة، ويقصد بها: كبار أصحاب الشيخ دون غيرهم، وهذا استخدام قليل جداً؛

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ١٨٢. بتصرف.

(٢) الدارقطني، أبو الحسين علي بن عمر. (ت: ٣٨٥) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. موفق بن عبدالله ابن عبد القادر، ١٩١.

(٣) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت: ٥٩٧) الضعفاء والمتروكين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: عبدالله القاضي، ٢/ ٢٨.

ذلك أن عادة النقاد عند إرادة الطبقة الأولى من الأصحاب أن يذكروا ما يدل على ذلك؛ نحو قولهم: كبار أصحاب فلان. وقولهم: فلان من أكابر أصحاب فلان. وقولهم: أعلم وأثبت أصحاب فلان. وقولهم: فلان من الطبقة الأولى من أصحاب فلان. أو أن يعلق الناقد تعليقاً يدل على هذا المراد.

ومن أمثلة ذلك - ولم أجد غيرها -:

- قال ابن معين: «زكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحق قريب من السواء. وإنما أصحاب أبي إسحق سفيان وشعبة»<sup>(١)</sup>.
- قال ابن عمار: «مالك وسفيان هؤلاء أصحاب الزهري، ويونس عارف برأيه»<sup>(٢)</sup>.

المقصود بالثقات من أصحاب الشيخ: تستخدم هذه المقولة، ويراد بها: عموم الثقات من أصحاب الشيخ من أهل الحفظ والرضا، وممن هم دونهم، يأتي هذا النوع من الاستخدام في معرض التعليل والنقد للأحاديث، وميدانه كتب العلل،

(١) ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا (ت: ٢٣٣)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ٣/ ٣٧٢. قلت: غير أنه في رواية الدارمي عنه عندما سئل عن أصحاب أبي إسحق ذكر غيرهما مثل: يونس، وزهير، وإسرائيل، وشريك، وأبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، لكنه فضل الثوري وشعبة عليهم جميعاً؛ قال: «ما أحد أعلم بأبي إسحق من سفيان وشعبة». قلت: ليدل ذلك على أنه إنما أراد هنا بالأصحاب: كبار الرواة عنه، دون أن ينفي عن البقية أنهم أصحابه. انظر: ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا (ت: ٢٣٣)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ٥٩.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٩٦.

فإذا ذكرت هذه المقولة فيها، فإن المراد بها: ثقات أصحابه؛ ممن أصاب في روايته، لا عموم الرواة.

ومن أمثلة ذلك: حديث جابر عن النبي ﷺ، قال: «إن أهل الجنة يأكلون ويشربون ولا يتغوطون، يلهمون التسبيح والتحميد كما يلهمون اليقين، طعامهم يكون رشحاً كالْمسك». رواه النضر بن إسماعيل، فقال: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قال الدارقطني في روايته: «وخالفه أصحاب الأعمش، روه عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر»<sup>(١)</sup>.

فالأصحاب هنا إنما المراد بهم: الثقات الذين ترجح رواياتهم في الزهري والأعمش. وأمثلة ذلك كثيرة، ذكر في الدراسة التطبيقية منها ما يؤكد ذلك ويشرحه<sup>(٢)</sup>، وتفيض بها كتب العلل.

#### الوجه الثاني - الاستخدام بمعنى الأقران:

استخدمت هذه المقولة أيضاً لمعنى آخر غير المعنى السابق ذكره، وهو إرادة أقران الشيخ، لا الرواة عنه، وغالب الأمثلة التي وقفت عليها في ذلك يلحق بها الضمير: «نا»؛ أي: أصحابنا.

#### ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

(١) الدارقطني، أبو الحسين علي بن عمر. (ت: ٣٨٥). العلل الواردة في الأحاديث النبوية، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ١٠ / ١٢٩. انظر تفصيل هذا الحديث في: الباب الثاني. الفصل الأول: مسند جابر / حديث ٥.

(٢) انظر من الأمثلة التي ذكر فيها لفظ الأصحاب في كلام النقاد في الباب الثاني / الفصل الثاني: ١١، ١٣، ٢٦ / مسند علي. ١ / مسند زيد بن ثابت. ٩، ١٢ / مسند جابر. ٢ / مسند جرير. ٨ / مسند حذيفة. ٤، ١٦ / مسند ابن مسعود.

- قال ابن المديني في حق أحمد بن حنبل: «ليس في أصحابنا أحفظ منه»<sup>(١)</sup>.  
فأحمد من أقرانه.

- وقال عيسى بن يونس: «كان أصحابنا: سفيان، وشريك - وعد قوماً - إذا اختلفوا في حديث أبي إسحق - يجيئون إلى أبي، فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل؛ فهو أروى عنه مني، وأتقن لها مني، هو كان قائد جده»<sup>(٢)</sup>. قلت: وكل هؤلاء أقران كما تظهر تراجمهم، وهم مشتركون في عدد من الشيوخ، من أبرزهم: الأعمش؛ كما سيأتي في الباب الثاني، وأبو إسحق السبيعي على ما هو بينٌ هنا.

- وقال ابن عيينة في صالح بن نبهان مولى التوءمة: «سمعت منه ولعابه يسيل - يعني: من الكبر -، وما علمت أحداً من أصحابنا يحدث عنه، لا مالك، ولا غيره»<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابن عيينة: «سبق الأعمش أصحابه بأربع خصال: كان أقرأهم للقرآن، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض، ونسيت أنا واحدة»<sup>(٤)</sup>.

- وقال يعقوب بن شيبه في عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي: «اختلف أصحابنا فيه، فأما ابن معين، فكان يضعفه. وأما علي، فكان حسن الرأي فيه؛ وقال: ابن ثوبان رجل صدق لا بأس به، وقد حمل عنه الناس»<sup>(٥)</sup>.

- وقال أحمد بن صالح: «إني لم اختلف أنا وأبو زرعة وجماعة أصحابنا

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٦٤.

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٣٠.

(٣) المصدر السابق ٤ / ٣٥٥.

(٤) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٨٨.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦ / ١٣٦.

أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان»<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث - الاستخدام بمعنى الشيوخ:

جاء في استخدام هذه اللفظة معنى آخر غير ما سبق؛ فقد استخدمها بعض العلماء وأراد منها: الشيوخ، لا التلاميذ.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

- قال الأعمش: «قال رأيت أنس بن مالك، وما منعني أن أسمع منه إلا استغنائي بأصحابي»<sup>(٢)</sup>. فأصحابه يعني بهم: شيوخه.

- قال ابن معين: «قال شعبة: هذه التي يحدث بها أبو سفيان صاحب الأعمش»<sup>(٣)</sup>. وأبو سفيان هو: طلحة بن نافع شيخ الأعمش الذي يروي عنه عن أبي هريرة، وجابر، وأبي سعيد؛ كما ستأتي أحاديثه عنه في الفصل الثاني من الباب الثاني<sup>(٤)</sup>.

- وقال ابن معين في القطان: «لم أدرك أحداً من أصحابنا أثبت عندي منه، ولا أدركت أحداً من أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون أثبت منه»<sup>(٥)</sup>. وعداد القطان في شيوخ ابن معين<sup>(٦)</sup>.

- قال جرير: «لما ورد شعبة البصرة، قالوا له: حدثنا عن ثقات أصحابك،

(١) المصدر السابق ٩ / ٣٩٨.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ٤. ذكره الخطيب بسنده إلى الأعمش، ولا نذكر السند اختصاراً.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٢٢٥.

(٤) انظر ترجمته: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٩٢.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٣١٢.

(٦) انظر ترجمة ابن معين: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١ / ٢٤٦.



فقال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي، فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة: الحكم بن عتيبة، وحبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، ومنصور<sup>(١)</sup>. وهؤلاء شيوخه<sup>(٢)</sup>.

- قال ابن المديني في إسماعيل بن عياش: «كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام، ففيه ضعف»<sup>(٣)</sup>.

- قال الدارقطني في حديث: «رواه عن محمد بن سيرين عن بعض أصحابه عن بلال»<sup>(٤)</sup>. أي: شيوخه.

لكن استخدام هذه اللفظة في هذا المعنى قليل جداً، ذلك أن الأمثلة المستخدمة فيه بهذا المعنى إذا ما قورنت نسبياً بكثرة استخدامها للمعنى الأول، فإنها لا تكاد تذكر.

ومما يؤكد ذلك: ما جاء في قول أبي حاتم في ترجمة عبدالله بن أبي سليمان الأموي: «كان من أكابر أصحاب حماد بن سلمة - يعني: مشايخه»<sup>(٥)</sup>. فلو كان

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ١٣٩.

(٢) ورد ذلك في شيوخه. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٧ - ٣٠٠.

(٣) ابن المديني، علي بن عبدالله بن جعفر المديني أبو الحسن (ت: ٢٣٤)، سؤالات محمد ابن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: موفق عبدالله عبد القادر، ١٦١.

(٤) الدارقطني، العلل ٧/ ١٧٩. وانظر مثلاً آخر ٧/ ٢٤٦.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/ ٢١٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٧٦. قلت: كذا ورد في التهذيب، غير أن قوله: «يعني مشايخه» لم ترد في الجرح. والغالب أنها من قول ابن حجر. لكن محقق الجرح قال: «يعني مشايخ كما ورد في التهذيب، والمؤلف يستعمل هذا كثيراً يقول: «صاحب فلان»؛ أي: شيخه». قلت: وقد عدت إلى كل من قيل فيه: «صاحب فلان» في الجرح، فلم أجد المؤلف يوضح أنه شيخه، بل الغالب =

المطرد في حال الاستخدام على هذا المعنى ، لما اضطر إلى تفسيره .

وأخيراً: فإن ما نرجحه - في هذه الرسالة - من تعريف للأصحاب هو: أنهم الرواة عن الشيخ، مع مراعاة إمكان إطلاقها على غير هذا المعنى من الوجهين الآخرين، وهذا تعدد تحتمله اللغة أيضاً؛ ذلك أن الأوجه الثلاثة للاستخدام يتحقق فيها معنى المقارنة والمعاشرة التي نص عليها اللغويون في دلالة أصل الأصحاب . لكن دلالة هذا اللفظ على الرواة تختلف بين ما يذكر في معرض الجرح والتعديل، والتعريف بالرواة، فيحمل فيه على عموم الرواة عن الشيخ، إلا إذا اقترن بألفاظ تخرجه من العموم إلى خصوص بعض أفرادهم كما سبق، أو دل السياق على هذا الخصوص، عندئذ يصرف عن عموم الرواة . أو ما يذكر في معرض التعليل، فيحمل على الثقات من أصحاب الشيخ الذين يعرف بروايتهم الصواب من الخطأ عنه . ومن هنا، فإن معرفة<sup>(١)</sup> أصحاب الرواة<sup>(٢)</sup> هي: المعرفة المتعلقة بكل ما يبين

= على من ذكر أنه: «صاحب فلان» أن يكون من تلاميذه .

(١) قال ابن فارس في أصل المعرفة، وهو الثلاثي عَرَفَ: «العين والراء والفاء أصلان صحيحان يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض، والآخر يدل على السكون والطمأنينة...». وقال في الأصل الأخير: والأصل الأخير: المعرفة والعرفان، تقول: «عَرَفَ فلان فلاناً عرفاناً ومعرفة، وهذا أمر معروف، وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه، لأن من أنكر شيئاً، توحش منه، ونبا عنه». قلت: وهذا مرادنا من المعرفة هنا، المعرفة التي تزيل عنا وحشة علاقة الأصحاب بشيخهم، وتطمئن نفوسنا إليها، وهذا الأمر يحتاج إلى تصور عن الأبعاد المختلفة لعلاقة الصاحب بالشيخ، وهذا من مقتضيات المعرفة كما يعرفها عبد الرحمن الميداني في كتابه ضوابط المعرفة، قال: «هي إدراك ما لصور الأشياء أو صفاتها أو سماتها وعلاماتها». انظر: ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة ٧٥٩ . الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ١٢٣ .

(٢) لا نحتاج إلى تعريف للرواة، وذلك لوضوح أمرهم .

علاقة الراوي بشيخه، سواء أكان في الجرح والتعديل، أم في واقع رواياته عن الشيخ، ونتائج هذه المعرفة لا بد أن توصلنا إلى بيان طبقات الأصحاب عن الشيخ، ولا يكون ذلك إلا بالكشف عن واقع روايتهم عنه، ومعرفة صواب روايتهم من خطئها. وهذا ما طبقته في الباب الثاني من هذه الرسالة.

\* \* \*

### المبحث الثاني

#### نشأة مفهوم الأصحاب

نشأة أي فن من الفنون من الأمور الهامة التي ينبغي التطرق إليها عند الحديث عنه. والحال كذلك في الأصحاب. من هنا جاء هذا المبحث يتناول هذه النشأة، ذلك أن معرفتها تضع هذا الموضوع في سياقه الزمني، وتبين أن فكرته إنما جاءت بتسلسل وروية حتى استقر الأمر، وباتت معرفة أصحاب الرواة من أهم المعارف التي تلزم الباحث في العلل.

أتناول في هذا الفصل: عصري النبوة والصحابة على اعتبارهما عصري التأسيس لكافة العلوم، غير أن عصر النبوة أخذ جانباً كبيراً من المبحث؛ لأنه عصر النشأة الحقيقية لبعض معالم مفهوم الصحبة.

#### \* في عصر النبوة:

بدأت فكرة الأصحاب مبكرة؛ ذلك أن إحياءاتها إنما جاءت من صحبة الصحابة للنبي ﷺ. فكتبُ السير والتاريخ والصحابة تحمل لنا مادة علمية غزيرة تبين مدى اهتمام الصحابة بصحبة النبي ﷺ، غير أن ما يهمنا هنا هو: الوقوف على بعض الملامح التي تدلل على مفهوم الأصحاب، وما يرتبط به من معرفة في علاقة الصحابة

بالنبي ﷺ، فالصحبة بمفهومها العام - على رأي غالب المحدثين - إنما تتم بمجرد الرؤية، وهذا أمر عام لا يدلنا على ما نريد، وبعد البحث وقفت على ثلاث نقاط تدلنا على جانب من مفهوم الأصحاب، وما يرتبط به من معرفة؛ ذلك أن المراد هنا هو: البحث عما يميز صحبة بعض الصحابة للنبي ﷺ دون عموم الصحابة.

أولاً - اختلاف أصحاب النبي ﷺ في الملازمة والإكثار عنه.

لم يكن الصحابة في صحبتهم للنبي ﷺ على درجة واحدة من الرواية، ذلك أنهم اختلفوا في ملازمتهم له، فمنهم الملازم الذي لا يتركه، ومنهم المتناوب على حضور مجالسه مع غيره، ومنهم الغائب عن مجالسه لشؤون حياته. يقول محمد أبو زهو مبيناً ذلك: «لم يكن الصحابة ﷺ في حضور مجالسه العلمية سواء، بل كان منهم: من يلازمه، ولا يتخلف عنه في الحضر ولا في السفر؛ كما كان أبو بكر، وأبو هريرة ؓ. وكان منهم من يتخلف عنه في بعض الأوقات لقضاء مصالحه المعيشية؛ كزراعة أو تجارة أو نحوها، أو الخروج في سرية، إلى غير ذلك... وكان من الصحابة من يشتد به الحرص على حديث رسول الله ﷺ، فيتناوب حضور مجالسه مع جاره، يحضر هذا يوماً، وهذا يوماً، ثم يخبر كل منهما صاحبه عما سمعه في يومه»<sup>(١)</sup>.

ويقول السباعي أيضاً: «غير أن الصحابة لم يكونوا جميعاً على مبلغ واحد من العلم بأحوال الرسول ﷺ وأقواله؛ فقد كان منهم الحضري والبدوي، ومنهم التاجر والصانع، والمتقطع للعبادة الذي لا يجد عملاً، ومنهم المقيم في المدينة، ومنهم التاجر المكثّر الغياب، ولم يكن رسول الله ﷺ يجلس للتعليم مجلساً عاماً يجتمع

(١) أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤، ٥١. «بتصرف».

إليه فيه الصحابة كلهم إلا أحياناً نادرة، وأيام الجمعة والعيدين، وفي الوقت بعد الوقت»<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة التي توضح لنا اختلاف الصحابة في الصحبة والملازمة - وهما أمران هامان في علاقة صاحب الشيخ -:

- ملازمة أبي هريرة: قال أبو هريرة: «إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله، ما حدثت حديثاً، ثم يتلو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنْ آيَاتِنَا﴾ إلى قوله: ﴿الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩ - ١٦٠]. إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشعب بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون»<sup>(٢)</sup>. فقد بين - رحمه الله -: أنه كان من الملازمين للنبي ﷺ، وغيره من المهاجرين شغلهم التجارة، وأما الأنصار، فشغلهم الزراعة في حوائطهم.

البراء بن عازب والانشغال بشؤون الدنيا: ويؤكد قول أبي هريرة السابق البراء بقوله: «ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»<sup>(٣)</sup>.

وقد أثار إكثار أبي هريرة بعض الصحابة؛ لكن لما تأكدوا من ضبطه، أقروا بما رواه؛ قال ابن عمر: «إن أبا هريرة رضي الله عنه يقول: «من تبع، جنازة فله قيراط».

(١) السباعي، مصطفى حسني، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ٥٨.

(٢) البخاري، الصحيح ١/ ٥٥.

(٣) الخطيب، الكفاية، ٣٨٥ وله: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣ هـ. تحقيق: د. محمود الطحان. ١/ ١١٧، الرامهرمزي، المحدث الفاصل ٢٣٥.

فقال: أكثر أبو هريرة علينا. فصَدَّقَتْ - يعني: عائشة - أبا هريرة، وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقوله. فقال ابن عمر ؓ: لقد فرَّطنا في قراريط كثيرة<sup>(١)</sup>.

- ملازمة أنس بن مالك النبي ﷺ، يقول: «خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، والله! ما قال لي أف قط، ولا قال لي لشيء لم فعلت كذا، وهلا فعلت كذا»<sup>(٢)</sup>.

تناوب عمر وجاره: وقال عمر: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية ابن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوماً، وأنزل يوماً، فإذا نزلت، جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل، فعل مثل ذلك»<sup>(٣)</sup>. قلت: وهذا يدلنا على مبلغ اهتمام الفاروق بالحديث، غير أنه في الملازمة دون أبي هريرة.

خصوصية نساء النبي ﷺ: فقد حدثت عنه عائشة وغيرها من الأحاديث ما لم يحدث به كبار أصحابه. ومن أمثلة ذلك: كانت تُسأل عن مباشرة رسول الله ﷺ وهو صائم<sup>(٤)</sup>، وتُسأل عما كان صلاته في الليل<sup>(٥)</sup>، وعما يقرأ في وتره<sup>(٦)</sup>. وغيرها

(١) البخاري، الصحيح ١ / ٤٤٥.

(٢) مسلم، الصحيح ٤ / ١٨٠٤.

(٣) البخاري، الصحيح ١ / ٤٦.

(٤) الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر (ت: ٣٢١). شرح معاني الآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمد زهري النجار، ٢ / ٩٣.

(٥) مسلم، الصحيح ١ / ٥٠٥.

(٦) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى (ت: ٢٧٩)، الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، ٢ / ٣٢٦، ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (ت: ٢٧٥)، السنن، دار الفكر، بيروت. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١ / ٣٧.

من الأمور التي اختصت بمشاهدتها ونساء النبي ﷺ، ولا يقتصر الأمر على ذلك، فقد بلغت من العلم مبلغاً؛ لملازمة رسول الله ﷺ، حتى قال أبو موسى الأشعري: «ما أشكل علينا - أصحاب رسول الله ﷺ - حديث قط، فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً»<sup>(١)</sup>. وقال مسلم أبو الضحى: «سألنا مسروقاً: كانت عائشة تحسن الفرائض؟ قال: والذي لا إله غيره! لقد رأيت الأكابر من أصحاب محمد يسألونها عن الفرائض»<sup>(٢)</sup>.

وهناك أمثلة كثيرة في هذا الجانب تدلنا بوضوح على معيار هام من معايير التقدم في الشيخ، وهو الملازمة، وطول الصحبة. والتي تنعكس على حديثهم قلة وكثرة<sup>(٣)</sup>. ويبين لنا مسروق هذا الحال بوضوح في قوله: «ما شبهت أصحاب النبي ﷺ إلا كالإخاذة يجتمع فيها الماء؛ الإخاذة تكفي الراكب، والإخاذة تكفي الراكبين، والإخاذة تكفي أكثر من ذلك، والإخاذة تكفي الفئام من الناس، وقد سألت عمر وعثمان وعلياً، فلما لقيت عبدالله، كفاني»<sup>(٤)</sup>.

(١) الترمذي، السنن ٧٠٥ / ٥.

(٢) الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي (ت: ٢٥٥). السنن، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، ٤٤٢ / ٢.

(٣) إن ملازمة النبي ﷺ تؤثر في حديث الصحابة قلة وكثرة، وهذا التأثير إنما هو في أصل التحمل. بيد أنه تأثر أداء بعض الصحابة الملازمين للنبي ﷺ بعوامل أدت إلى قلة روايتهم؛ ومن ذلك: موت أبي بكر، والذي أدى إلى قلة روايته برغم طول ملازمته. وجهاد أبي عبيدة الجراح أيضاً. وغير ذلك من الأسباب التي أدت إلى قلة الرواية على الرغم من طول الصحبة، وانشغال بعضهم بالجهاد.

(٤) ابن المديني، العلل ٤٢. أي: عبدالله بن مسعود.

ثانياً - بروز التخصصات في زمن النبي ﷺ، وتشجيعه عليها:

الناس في أصل خلقهم على طبائع متنوعة، وذوو ميول مختلفة، فما يحبه هذا يكره هذا، وما يحبه ذاك لا يحبه غيره. وهذه سنة الله في خلقه. من هنا وجد التخصص الذي لبي في نفوس الناس تنوعهم.

والحال كذلك في أصحاب النبي ﷺ، فلا تجدهم على ميول واحدة، فهذا في الحرب أسد ضرغام، وهذا في العبادة ناسك متعبد، وهذا في الإمارة عامل أمين، وهذا في الحديث حافظ متقن. وقد يجمع بعضهم الخير كله. وكان ﷺ يعرف تنوع أصحابه، ينمي ذلك في نفوسهم، ومما يظهر ذلك:

- قال رسول الله ﷺ: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدّهم في الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، ألا إن لكل أمة أميناً، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»<sup>(١)</sup>. فقد تميز أبي بالقراءة، كما تميز زيد بالميراث، وكذا معاذ بالحلال والحرام.

- ومن ذلك أيضاً: معرفته ﷺ باهتمام أبي هريرة بالرواية، وحرصه على الحديث، وتحفيز ذلك في نفسه: عن أبي هريرة أنه قال: قيل: يا رسول الله! من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «لقد ظننت يا أبا هريرة

(١) أخرجه: ابن حبان، الصحيح ٧٤ / ١٦، الترمذي، السنن ٦٦٤ / ٥، النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣)، السنن الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ٦٧ / ٥، الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام (ت: ٢١١)، المصنف، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثانية. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ٢٢٥ / ١١. وزاد عبد الرزاق: «وأقضاهم علي».



أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك؛ لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعدُ الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه»<sup>(١)</sup>. قلت: فالنبي ﷺ عارف بتوجهات أصحابه، وجاء ذلك بنصه شهادة لأبي هريرة، وهذا حافز يقوي من عزم أبي هريرة على أن يكون عند حسن ظن نبيه ﷺ.

- وأرشدَ ﷺ زيدَ بن ثابت إلى تعلم السريانية، قال زيد: أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلم له كلمات من كتاب يهود. قال: «إني - والله - ما آمن يهود على كتابي». قال: فما مر بي نصف شهر حتى تعلمته له. قال: فلما تعلمته، كان إذا كتب إلى يهود، كتبت إليهم، وإذا كتبوا إليهم، قرأت له كتابهم. وفي رواية قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلم السريانية»<sup>(٢)</sup>.

- وكان يخص بعض أصحابه من الأحاديث بما لا يخص غيرهم، فهذا حذيفة صاحبُ سرِّ رسول الله ﷺ كما قاله الذهبي<sup>(٣)</sup>، قال فيه علي: «عَلِمَ المنافقين، سأل عن المعضلات؛ فإن تسألوه، تجدوه بها عالماً»<sup>(٤)</sup>.

- وحرصَ بعض الصحابة على تتبع أثر النبي ﷺ، قالت عائشة في ابن عمر: «ما كان أحد يتبع آثار النبي ﷺ في منازلهم كما كان يتبعه ابن عمر»<sup>(٥)</sup>. ومما أخرجه

(١) البخاري، الصحيح ٤٩ / ١.

(٢) الترمذي، السنن ٦٧ / ٥.

(٣) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨). سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة التاسعة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ٣٦١ / ٢.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣٢٣ / ٢.

(٥) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري (ت: ٢٣٠)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٤٥ / ٤.

ابن سعد: «كان ابن عمر إذا رآه أحد كأن به شيئاً من اتباعه آثار النبي ﷺ»<sup>(١)</sup>. وقال الذهبي: «وكان ابن عمر يتتبع آثار رسول ﷺ كل مكان صلى فيه، حتى إن النبي ﷺ جلس تحت شجرة، فكان ابن عمر يتعاهد تلك الشجرة، فيصب في أصلها الماء لكيلا تيس»<sup>(٢)</sup>. ولأجل ذلك تبع الناس كل أعمال ابن عمر، فكان إذا فعل شيئاً ليس بسنة، نبه الناس إليه، روى ابن سعد بسنده، قال: «قال أبو شعيب الأسدي: رأيت ابن عمر بمنى قد حلق رأسه، والحلاق يحلق ذراعيه، فلما رأى الناس ينظرون إليه، قال: «أما إنه ليس بسنة، ولكني رجل لا أدخل الحمام. فقال رجل: ما يمنعك من الحمام يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إني أكره أن تُرى عورتى. قال: فإنما يكفيك من ذلك إزار. قال: فإنني أكره أن أرى عورة غيري»<sup>(٣)</sup>.

فهذه الأمثلة تبين لنا توجهات مختلفة لصحابة النبي ﷺ، تكاثفت جميعها للحفاظ على الحديث، وبينت لنا أن من معالم الأصحاب في الشيخ: أن تجد لبعض رواته خصوصية ما، وقد سبق الإشارة إلى ذلك في الحديث عن أهمية معرفة الأصحاب.

### ثالثاً - اهتمام بعض الصحابة في ضبطهم الحديث:

اهتم بعض أصحاب النبي ﷺ بحفظ أحاديثهم، وكان لهم في ذلك طرق متعددة:

فهذا أبو هريرة يقول: «إني لأجزئ الليل ثلاثة أجزاء، فثلث أنا، وثلث أقوم، وثلث أتذكر أحاديث رسول الله ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر السابق ٤ / ١٤٤.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٣ / ٢١٣.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٤ / ١٥٤.

(٤) الدارمي، السنن ١ / ٩٤.

وهذا عبدالله بن عمرو بن العاص يحفظ حديثه في صحيفة يسميها: الصادقة، والتي يمنعها على أفضل تلاميذه: مجاهد، قال: «إن هذه الصحيفة الصادقة التي سمعتها من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحد»<sup>(١)</sup>.

ومنهم من يردد الحديث على النبي ﷺ حتى يحفظه، عن البراء بن عازب قال: قال النبي ﷺ: «إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك، الأيمن ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت. فإن مت من ليلتك، فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به». قال: فرددتها على النبي ﷺ، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورسولك، قال: «لا، ونيك الذي أرسلت»<sup>(٢)</sup>.

أو يردد جميع من حضر حديثاً من الأحاديث حتى يحفظوه، كما قال أنس: «كنا قعوداً مع نبي الله ﷺ، فعسى أن نكون - قال - ستين رجلاً، فيحدثنا الحديث، ثم يدخل لحاجته، فتراجعه بيننا هذا ثم هذا، فنقوم كأنما زرع في قلوبنا»<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من كان لا يهتم لأمر الحفظ؛ قال أبو هريرة ؓ: «يقول الناس: أكثر أبو هريرة، فلقيت رجلاً، فقلت: بِمَ قرأ رسول الله ﷺ البارحة في العتمة؟»، فقال: لا أدري، فقلت: لم تشهدا؟ قال: بلى. قلت: «لكن أنا أدري، قرأ سورة كذا

(١) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر (ت: ٤٦٣). تقييد العلم، دار إحياء السنة النبوية، ١٩٧٤م، الطبعة الثانية. تحقيق: يوسف العش، ٨٤ - ٨٥. الذهبي، سير أعلام النبلاء ٨٩/٣.

(٢) البخاري، الصحيح ٩٧/١.

(٣) أبو يعلى، المسند ١٣١/٧.

وكذا<sup>(١)</sup>. قلت: أراد أبو هريرة هنا أن يبين أن هناك من كان لا يحفظ حتى ما قرأ النبي ﷺ في صلاته؛ ليؤكد ذلك لنا تفاوت صحابة النبي ﷺ بالحفظ.

ومنهم من يطلب الإقلال عليه، حتى يعي ما يقال له؛ نحو ما جاء عن جارية ابن قدامة السعدي: «أنه سأل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! قل لي قولاً ينفعني وأقلل علي؛ لعلي أعيه، فقال رسول الله ﷺ لا تغضب»<sup>(٢)</sup>. وهذا يؤكد تفاوت الصحابة في الحفظ والإدراك. الأمر الذي يؤكد لنا أن بداية الأصحاب - كمفهوم - نشأ مبكراً.

#### \* أما في عصر الصحابة:

ففي بداية عهد الخلافة الراشدة كان الاتجاه السائد هو الإقلال من الرواية، فكان عمر رضي الله عنه يأمر بذلك، وكان له مسوغات ذكرها علماء الحديث<sup>(٣)</sup>.

بعد عمر رضي الله عنه اتخذت رواية الحديث شكلاً آخر، فأضحت مجالسه منتشرة في مساجد المسلمين وأمصاره، وتشكلت بعد ذلك نواة دور الحديث في الأمصار؛ كما فصلها أبو زهو، ونلخصها من قوله:

دار الحديث بالمدينة، وعلى رأسها: أبو هريرة، وعائشة، وابن عمر، وأبو سعيد الخدري، وزيد بن ثابت. ودار الحديث بمكة المكرمة: وعلى رأسها: ابن

(١) البخاري، الصحيح ١/ ٤٠٩.

(٢) أحمد، المسند ٣/ ٤٨٤.

(٣) انظر تفصيل ذلك: الدليمي، داود سلمان صالح، الإسناد عند المحدثين، أطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة بغداد، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، انظر صفحة: ١٦٣ - ١٧٣. وقد فصل القول فيه، مع ذكر المسوغات التي ذكرها المحدثون لذلك، وتعرض كذلك لمسألة حبس عمر لمن أكثر من الرواية، وضعف الأحاديث التي جاءت بها. وانظر كذلك: محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ٦٦ - ٦٩. السباعي، السنة ومكانتها في التشريع ٦٢ - ٦٦.

عباس . ودار الحديث بالكوفة، وعلى رأسها: ابن مسعود، وعلي، وحذيفة، والبراء ابن عازب . ودار الحديث بالبصرة، وعلى رأسها: أنس بن مالك . وذكر الشام ومصر<sup>(١)</sup>.

من هنا نجد أن الحديث شاع، وشاع ترديده على وجه الإملاء، حتى إن عائشة قالت لعروة: «ألا يعجبك أبو هريرة؟ جاء فجلس إلى جنب حجرتي يحدث عن النبي ﷺ يُسمعي ذلك، وكنت أسبح، فقام قبل أن أقضي سُبحتي، ولو أدركته، لرددت عليه: إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسرديكم»<sup>(٢)</sup>.

بهذا بدا لكل صحابي من الصحابة من يأخذ علمه، ويحرص على الرواية عنه، من هنا وجدنا في كلام النقاد ما يبين أصحاب بعض الصحابة، والذين ذكر أصحابهم إنما هم من المكثرين عن النبي ﷺ.

ومن ذلك:

- قال محمد بن سيرين: «كان أصحاب ابن مسعود خمسة الذين يؤخذ عنهم، أدركت منهم أربعة، وفاتني الحارث، ولم أره. قال: وكان يفضل عليهم، وكان أخسهم شريحاً، ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل: علقمة، ومسروق، وعبيدة»<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابن عيينة: «أعلمُ الناس بحديث عائشة ثلاثة: عروة، والقاسم، وعمره»<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو زهو، الحديث والمحدثون ١٠١ - ١٠٥.

(٢) البخاري، الصحيح ٣/ ١٣٠٧، مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٤٠. واللفظ لمسلم.

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت: ٢٥٦). التاريخ الكبير، دار الفكر، ٣٥ / ٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٥.

- وقال ابن المديني: «أصحاب أبي هريرة هؤلاء الستة: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة، والأعرج، وأبو صالح، ومحمد بن سيرين، وطاوس. وكان همام بن منبه يشبه حديثه حديثهم إلا أحرفاً»<sup>(١)</sup>.

- وقال أبو داود: «عبيدة، والحارث من أصحاب علي عليه السلام»<sup>(٢)</sup>.

- وقال أبو حاتم الرازي: «أثبت أصحاب أنس: الزهري، ثم قتادة، ثم ثابت»<sup>(٣)</sup>.

- وقال أحمد بن حنبل: «هؤلاء أصحاب ابن عباس: مجاهد، وطاوس، وسعيد بن جبير، وعطاء وجابر بن زيد، وعكرمة آخر هؤلاء». وقال: «أصحاب ابن عباس هم المحدثون والمفتون»<sup>(٤)</sup>.

فهؤلاء من المكثرين من الصحابة نجد أن لهم أصحاباً اهتموا برواياتهم، وهذا يمثل البداية الفعلية لأصحاب الشيخ المتقنين فيه، كما يظهر في قول أبي صالح، والأعرج: «ليس أحد يحدث عن أبي هريرة إلا علمنا أصادق هو أم كاذب»<sup>(٥)</sup>.

وبعد عصر الصحابة نجد أن الرواية انتشرت، فقد كثر التابعون الآخذون عن الصحابة، وكثر تلاميذهم، لا سيما طبقة أواسط التابعين وصغارهم، وقد كثر طلبه الحديث كثرة لم تكن موجودة من قبل، ومن هؤلاء: نافع مولى ابن عمر والشعبي،

(١) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة ٨٢.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥). سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. محمد علي قاسم العمري، ١١٧.

(٣) ابن أبي حاتم، المجرح والتعديل ٤٤٩ / ٢.

(٤) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢٩٤ / ١.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٦٠ / ٦.

والزهري، وقتادة، وغيرهم؛ فقد كثر أصحابهم، وتعددت مراتبهم، حتى أصبحت ترى كثرة في كلام النقاد عنهم، وتلاميذهم.

وبعد ذلك نجد أن مفهوم الأصحاب والصحبة استقر في الحياة العلمية، فقد كثرت مجالس العلماء، وكثرت الطلبة فيها، الأمر الذي أدى بالعلماء إلى الاهتمام بهذا المصطلح وما يتبعه من معرفة، ويظهر هذا الاهتمام في جهودهم المتنوعة في الكشف عن الأصحاب وعللهم، وهذا ما سأتطرق إليه في الفصل القادم - إن شاء الله -.



### المبحث الثالث

#### أهمية معرفة الأصحاب

أتعرض في هذا المبحث لبيان أهمية معرفة أصحاب الرواة، وما يندرج تحت هذه المعرفة من فوائد هامة في مناح مختلفة في علم الحديث.

وأبرز ما نجده في ذلك ما يلي:

أولاً - أهمية معرفة الأصحاب في التعليل:

إن لمعرفة أصحاب الرواة دوراً هاماً في بيان علل الأحاديث، وهذه الرسالة إنما جاءت - في جملتها - للكشف عن هذا الجانب، وأبرز ما في هذا الجانب ما يلي:

١ - الوقوف على مدارات الرواية والتعليل:

لطرق الأحاديث المختلفة مدارات<sup>(١)</sup> تدور الرواية عليها؛ ذلك أن مخرج

(١) قلت: لم أقف على من عرف المدار، على الرغم من وروده في كلام بعض الأئمة، =

الحديث الواحد عن الصحابي الواحد قد يروى بأكثر من طريق، يرويها الأئمة المكثرون وغيرهم، وتعد رواية كل مكثر منهم مداراً مستقلاً. والأصل في طريقة التعليل السليمة: الوقوف على علل مدارات المخرج الواحد مداراً مداراً؛ للحكم عليها، ثم الوصول إلى الحكم على المخرج من خلال مجموع مداراته. فإذا عرفنا ذلك، نقف على أهمية معرفة الأصحاب في هذا الباب؛ ذلك أنه لا يمكن الحكم على المدار إلا بمعرفة أصحاب صاحبه. وهذه المنهجية وردت في قول ابن المديني، وهو يبين مدار رواية الحديث على وجه العموم<sup>(١)</sup>. غير أن الوقوف على ترتيب التعليل بهذا التفصيل إنما عرفناها وطريقتها من عمل الإمام الدارقطني؛ فتجده حين يُسأل عن حديث يبدأ يفصل في مداراته المختلفة، وبيان الاختلاف الحاصل في كل مدار، ثم يعطي أحكاماً لها، وهذه الأحكام تقود إلى الحكم الإجمالي على المخرج. وقد تتداخل بعض المدارات حينما يخطئ بعض الأصحاب، ويُخرج الرواية عن مدارها الأصلي، ويُدخلها في مدار آخر.

### ولبيان ذلك نمثل بالحديث التالي:

- قال الدارقطني: «وسئل عن حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن

= وعملهم؛ كقول ابن حجر القادِم. ومن هنا أجَدني مضطراً إلى التعريف به. أصل المدار: «دَوْر»، قال ابن فارس في معناه: «الدال والواو والراء أصل واحد يدل على إحداق الشيء بالشيء من حوَالِهِ». قلت: من هنا نَعْرِف المدار بأنه: «الراوي الذي يكثر تلاميذه، وتكثر الرواية عنه». وأما مدار التعليل، فإنه: «الراوي الذي تختلف الرواية عنه، وتكون العلة من اختلاف أصحابه»؛ ذلك أنه لو كانت العلة منه، لكان مدار الاختلاف على شيخه، لا عليه، ويكون هو سبب العلة عن شيخه.

(١) ابن المديني، علي بن عبدالله بن جعفر المديني أبو الحسن (ت: ٢٣٤)، العلل، دار الوعي، حلب، ١٩٨٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ٤٣.



النبي ﷺ، قال: «تفضلُ صلاة الجماعة على صلاة أحدكم بخمس وعشرين درجة». فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه... الحديث بطوله.

قلت: ذكر الدارقطني في بيانه لهذه العلة أولاً رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين لم يقع الاختلاف في حديثهم عنه. ثم ذكر أصحاب الزهري الذين اختلف عليهم أصحابهم في روايتهم. فقال:

- واختلف عن يونس بن يزيد، ثم ذكر خلاف أصحابه عليه.

- واختلف عن ابن عيينة، ثم ذكر خلاف أصحابه عليه.

- واختلف عن معمر بن راشد، ثم ذكر خلاف أصحابه عليه.

وبعد أن أنهى ذكر خلاف أصحاب أصحاب الزهري، ذكر الخلاف على الزهري، فذكر مخالفة ثابت بن ثوبان، ومكحول، وشعيب بن أبي حمزة لأصحاب الزهري الثقات. وفي النهاية بين الرواية المحفوظة، وهي رواية أصحاب الزهري الثقات<sup>(١)</sup>.

قلت: فالزهري في هذا الحديث يمثل المدار الرئيسي للرواية، ثم إن هناك مدارات متعددة فرعية، هي: الخلاف على يونس، وابن عيينة، ومعمر. فالأصل في التعليل: أن يحكم على هذه المدارات الفرعية، ثم يحكم على المدار الرئيسي. يقول ابن حجر مبيناً ذلك أيضاً: «فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف، وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلماً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غائصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة. ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من

(١) انظر: تفصيله: الدارقطني، العلل ٩/ ١٤٠ - ١٤٢.

معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»<sup>(١)</sup>.

## ٢ - تمييز خطأ الشيخ من خطأ أصحابه:

ومن أهمية معرفة أصحاب الرواة في جانب العلل: أن يميز الناقد بين ما كان الخطأ فيه من الشيخ، وما كان من الأصحاب، وهذا ما اضطر النقاد إلى سماع الحديث من أكثر من طريق عن الشيخ، الأمر الذي كان مثار استغراب من غيرهم؛ كما في قصة ابن معين مع حديث حماد بن سلمة: «جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة. فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة. فقال: والله! لا حدثتك. فقال: إنما هو وهم، وانحدر إلى البصرة، واسمع من التبوذكي. فقال: شأنك. فانحدر إلى البصرة، وجاء موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً، وأنت الثامن عشر. فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من غيره، فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء، علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ منه، لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه»<sup>(٢)</sup>.

وقيل لابن معين: «الاختلاف الذي جاء عن يحيى بن أبي كثير هو منه أو من

(١) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، النكت على كتاب ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. تحقيق: مسعود عبد الحميد ومحمد فارس، ٢٩٥.

(٢) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: ٣٥٤)، المجروحين، دار الوعي، حلب. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ١/ ٣٢.

أصحابه؟ فقال: من أصحابه»<sup>(١)</sup>.

وبرز هذا في تعليلهم أيضاً: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن زريع عن شعبة عن عدي بن ثابت، عن البراء، قال: «سمعت حسان يحدث عن النبي ﷺ: أنه قال له: «اهجُّهم وجبريلُ معك». قال أبي: هذا خطأ، ولا أدري الخطأ من يزيد، أو شعبة؟ غير أن الخلق من أصحاب شعبة روى عن شعبة عن عدي عن البراء عن النبي ﷺ: أنه قال لحسان. وهذا الصحيح»<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الوقوف على علل أصحاب الشيخ:

ومن أهمية معرفة أصحاب الشيخ ومراتبهم وطبقاتهم: الوقوف على عللهم؛ ذلك أن الوقوف على أصحاب شيخ ما، والبحث في مروياتهم يوقفنا بالضرورة على أهل الحفظ والرضا من كبار أصحابه، والذين قل الخطأ فيهم حتى تكاد رواياتهم تتفق. وقد كفانا النقاد مؤونة البحث فيهم؛ ذلك أنهم اهتموا ببيان أثبت أصحاب الرواة على وجه الخصوص، كما يظهر في قولهم: أثبت أصحاب فلان، ثم يعددونهم. فهؤلاء هم ميزان رواية شيوخهم، تعرض على حديثهم أحاديث بقية الأصحاب؛ ليعرف الخطأ من الصواب في حديثهم. فما وافقوا فيه أهل الحفظ والرضا، فهو من الصواب، وما خالفوا، فهو من الخطأ. ويتضح هذا المعنى من خلال أقوال العلماء التالية:

- قول ابن رجب الحنبلي في أهمية معرفة الأصحاب:

«اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين؛ لأن الثقات والضعفاء قد دُونوا في كثير

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٤٥٧.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٥٠.

من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف. والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث<sup>(١)</sup>.

- وقال الدوري: «سمعت يحيى يقول: ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس، ضربت عليه. وقد ذكرت لو كيع شيئاً من حديثه عن سفيان، فقال وكيع: ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه»<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة التي تدل على وضعهم الميزان لأصحاب كل شيخ:

- قال أبو مسهر: «سمعت يزيد بن السمط يقول: أعلم الناس بالزهري قرّة ابن عبد الرحمن بن حيويّل. قال أبو حاتم رحمته الله: هذا الذي قاله يزيد بن السمط ليس بشيء يحكم به على الإطلاق، وكيف يكون قرّة بن عبد الرحمن أعلم الناس بالزهري، وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثاً؟! بل أتقن الناس في الزهري: مالك، ومعمر، والزيدي، ويونس، وعقيل، وابن عينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط والمذاكرة، وبهم يعتبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضاً في شيء يرويه»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٦٣. وقد بين بعد ذلك أصحاب بعض الصحابة والتابعين وأتباعهم، غير أنه لم يستوعب كل أصحاب من ذكرهم، ذلك أنه إنما جاء بهذه القواعد مفتاح بحث ينطلق منها الباحثون إلى آفاق أوسع، وشروح أطول. من هنا فلا شك أنه من مجددي علم العلل.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٣١٩.

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: ٣٥٤)، الثقات، دار الفكر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، الطبعة الأولى. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ٧/ ٣٤٣ =

- وسئل أحمد عن أصحاب أبي إسحق: «قلت - الفضل بن زياد - إسرائيل أحب إليك من يونس؟ قال: نعم، إسرائيل صاحب كتاب. قيل: فشريك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل كان يؤدي على ما سمع، كان أثبت من شريك. ليس على شريك قياس، كان يحدث الحديث بالتوهم»<sup>(١)</sup>. فقله: ليس على شريك قياس دليل على أنه لا يقارن بإسرائيل، ولا تقاس رواية غيره به، إنما القياس في حديث أبي إسحق على إسرائيل. من هنا تدرك أهمية معرفة الأصحاب، وكيف اهتم النقاد بالكشف عن أصحاب كل شيخ؛ ليعرف بالمقارنة مع أحاديثهم علل أصحابه الآخرين.

وهناك أمور أخرى يمكن أن تذكر في أهمية هذه المعرفة في جانب التعليل؛ نحو: الوقوف على اختلافات المتون وزياداتها، وعلل الرواية بالمعنى، وعلل الاختصار، وغيرها، لكن اسم التعليل يشملها جميعاً، ولا نذكرها اختصاراً.

ثانياً - معرفة أحاديث الشيخ وعلمه بعد وفاته عند كبار أصحابه:

من أهم فوائد معرفة أصحاب الرواة: الوقوف على أقوالهم وروايتهم بعد وفاتهم، وهذا كان شائعاً في أزمان الرواية الأولى؛ ذلك أن أصحاب الحديث كانوا إذا أرادوا حديث شيخ وافته المنية، يبحثون عن أثبت أصحابه، ومن أمثلة ذلك:

قال محمد الهروي: «قدمت مكة سنة ثمان وتسعين، ومات ابن عيينة في أول السنة قبل قدومي لسبعة أشهر، فسألت عن أجل أصحاب ابن عيينة، فذكر لي

= وأمثلة ذلك كثيرة، فما من راو مكثراً إلا وتكلم النقاد على أكابر أصحابه. انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢ / ٦٦٥ - ٧٣٢.

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٧ / ٢٣.

الحميدي، فكتبت حديث ابن عينة عنه<sup>(١)</sup>.

ثالثاً - معرفة تخصصات الرواة في شيخهم:

تميز بعض الرواة عن الشيخ بأمور لم يأت بها غيرهم؛ ذلك أن اهتماماتهم متعددة مختلفة، من هنا برزوا في جوانب تميزوا بها عن سائر أصحاب شيخهم، وهذا لا يعني اقتصار علمهم على هذا الجانب من علم الشيخ، ومن هذه التخصصات:

- أن يكون الصاحب من أتم الأصحاب متوناً عن شيخه: ومثاله: أبو معاوية في الأعمش: قال أحمد: «أبو معاوية أحسنهم وأتمهم حديثاً»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن معين: «وأبو معاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش، كانت الأحاديث الكبار العالية عنده»<sup>(٣)</sup>.

- أن يتميز أحد الأصحاب بجانب من علم الشيخ، فيؤخذ عنه ذلك، ويترك ما سواه:

ومثاله: أن البكائي تميز بأخذه السير والمغازي عن ابن إسحق، فأرشد النقاد الناس لأخذها منه: قال الدارمي: «وسألته عن البكائي - أعني: زياداً -، فقال: لا بأس به في المغازي، وأما في غيره، فلا. وسألت يحيى قلت: عمن أكتب المغازي، ممن يروي عن يونس أو غيره؟ قال: اكتبه عن أصحاب البكائي»<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٦ / ٥.

(٢) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٣٧٠.

(٣) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٧٦.

(٤) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١١٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٥٣٧.

قلت: بين ابن إدريس السر في ذلك؛ قال: «ليس أحد أثبت في ابن إسحق من زياد البكائي، وذلك أنه أملى عليه إملاء مرتين بالحيرة». وهذا ما دعا النقاد لاعتماده في المغازي.

- أن يتحرى صاحب ألفاظ شيخه، ويبرز في تحريها: ومن أمثلة ذلك:
- قال صالح بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: عبد الرحمن أثبت عندك أو وكيع؟ قال: عبد الرحمن أقل سقطاً من وكيع في سفيان، قد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان. وكان عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها»<sup>(١)</sup>.
- وقال عبدالله بن أحمد: «قلت له: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعقيلاً يؤديان الألفاظ...»<sup>(٢)</sup>.
- وقال عبدالله بن أحمد: «قلت له: أبو معاوية فوق شعبة - أعني: في حديث الأعمش؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم - يعني: علمه بالأعمش -، شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار»<sup>(٣)</sup>.
- قال أحمد: «زيد بن الحباب كان صدوقاً، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية ابن صالح، ولكن كان كثير الخطأ»<sup>(٤)</sup>.
- قال ابن أبي حاتم: «ذكرنا بن عدي أبو يحيى الكوفي: كان يحدث عن عدة من أصحاب الأعمش، فيميز ألفاظهم»<sup>(٥)</sup>.
- وأحياناً نجدهم يذكرون عكس ذلك ببيان من لا يضبط ألفاظ الشيخ، ومن أمثلته:
- قال أحمد: «كان ابن أبي رائلة إذا قال: قال ابن جريج عن فلان فلم يسمعه،

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٨٩ / ٥.

(٢) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣٤٨ / ٢.

(٣) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣٧٧ / ٢.

(٤) أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٣١٩.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦٠٠ / ٣.

وكان يحدث عن ابن جريج، فلا يجيء بالألفاظ والأخبار»<sup>(١)</sup>.

- وقال ابن المديني: «وممن ترك حديثه عن شعبة: علي بن الجعد، وعدد جماعة. فقالوا: وعلي بن الجعد ما له؟ قال: رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف. قلت: فإن ثبت هذا، فلعله كان في أول الحال لم يثبت، فضبط»<sup>(٢)</sup>.

- أن يتحرى صاحب الألفاظ التحديث عن شيخه: ومثاله: قال أحمد بن حنبل: «ما رأيت الألفاظ في كتاب أحد من أصحاب شعبة أكثر منها عند عفان؛ يعني: أنبأنا وأخبرنا»<sup>(٣)</sup>. قلت: أي في تميزها.

- أن يتميز بمعرفة الآثار من حديث شيخه: ومثاله: «أحمد بن صالح لم يكن في أصحاب ابن وهب أحد أعلم منه بالآثار»<sup>(٤)</sup>.

رابعاً - معرفة تدليس الشيخ؛ فمن الأصحاب من كفى الناس مؤونة تدليس شيوخه: ومثاله: قال ابن حجر: «قال البيهقي في المعرفة: رويننا عن شعبة، قال: «كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: حدثنا، وسمعت، حفظت، وإذا قال: حدث فلان، تركته. قال: وروينا عن شعبة: أنه قال: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحق، وقتادة». قلت - ابن حجر القائل - : فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة، دلت على السماع، ولو كانت معننة. ونظيره: حدثنا الليث عن أبي الزبير عن جابر؛ فإنه لم يسمع منه إلا مسموعه من

(١) الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: صبحي البدر السامرائي، ٣٦.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٥٧.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ١٢/ ٢٧٣.

(٤) المصدر السابق ٤/ ١٩٩.



جابر. قال سعيد بن أبي مريم: حدثنا الليث، قال: جئت أبا الزبير، فدفعت لي كتابين، فسألته: أسمعت هذا كله عن جابر؟ قال: لا، فيه ما سمعت فيه ما لم أسمع. قال: فأعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي هذا الذي عندي<sup>(١)</sup>.

وقال علي بن المديني: «أصحاب قتادة ثلاثة، سعيد، وهشام، وشعبة، فأما سعيد، فأتقنهم، وأما هشام، فأكثرهم، وأما شعبة، فأعلمهم بما سمع وما لم يسمع»<sup>(٢)</sup>. قلت: فشعبة كفى الناس تدليس هؤلاء، والليث كفى الناس تدليس أبي الزبير، فمن أراد معرفة متصل سندهم من مُدَلِّسِه، فليقارن أحاديث أصحابهم بحديث هؤلاء.

#### خامساً - معرفة جادة الطرق عن كل شيخ:

ومن أهمية معرفة أصحاب الرواة: الوقوف على الجادة المألوفة في رواياتهم؛ ذلك أن تكرار طريق ما - في غالب روايات الأصحاب عن شيخهم يدل - على كثرة أخذه الحديث منها، وهذا يعني: أنها أصبحت جادة مألوفة، ومن الضروري - في كل راوٍ يُدرس أصحابه على نحو ما قدمت في هذه الرسالة - أن يكون من نتائج هذه الدراسة الوقوف على الجادة المألوفة عنده. وفي الأعمش فإنني لا أستبق القول إذا قلت: إن له جادتين مألوفتين هما:

- في حديث جابر: الأعمش عن أبي سفيان عن جابر.

- وفي حديث أبي هريرة: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، طبقات المدلسين، مكتبة المنار، عمان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. عاصم ابن عبدالله القريوتي، ١٥١.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ٢٦٥.

(٣) حتى إن ابن المديني قال: «الأعمش أثبت في أبي صالح من غيره». العلل ٩٨.

### سادساً - معرفة أصح الأسانيد وأوهى الأسانيد:

إن من فوائد معرفتنا للأصحاب: أن نقف على أصح وأوهى الأسانيد عنه؛ ذلك أن الوقوف على طبقات الأصحاب يجعلنا نميز كبار أصحاب الشيخ من غيرهم، وهذا يؤدي إلى أن نقف مع كل راو على أصح الأسانيد عنه.

#### وعلى سبيل المثال:

- يقول البخاري: «أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر»<sup>(١)</sup>. قلت: ومالك أثبت أصحاب نافع، ونافع أثبت أصحاب ابن عمر<sup>(٢)</sup>.

- ويقول ابن المبارك: «ما أجمع الناس على شيء إجماعهم على هذا الإسناد: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله». فإبراهيم عن علقمة عن عبدالله من الجادة المألوفة عن ابن مسعود، وسفيان من أثبت أصحاب منصور<sup>(٣)</sup>. وفي رسالتنا هذه نجد أن أصح الأسانيد عن الأعمش هو: سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. فسفيان أوثق أصحاب الأعمش - كما سيأتي -، والأعمش من أثبت الناس في أبي صالح، وهو متقدم في أبي هريرة. ومن هنا نفهم اختلاف العلماء في بيان أصح الأسانيد؛ فإن جانباً من ذلك يحمل على أساس اختلاف مداره. يقول الحاكم بعد ذكره طائفة من أقوالهم: «إن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كل ما أدى إليه اجتهاده في أصح الأسانيد، ولكل صحابي رواة من التابعين، ولهم أتباع، وأكثرهم ثقات، فلا يمكن أن يقطع الحكم في

(١) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر (ت: ٤٦٣). الكفاية في علم الرواية، المكتبة

العلمية، المدينة المنورة. تحقيق: أبي عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ٣٩٨.

(٢) انظر ذلك: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢ / ٦٦٥ - ٦٦٧.

(٣) انظر ذلك: المصدر السابق ٢ / ٧٢١.

أصح الأسانيد لصحابي واحد»<sup>(١)</sup>.

وفي الجهة المقابلة: فإن معرفة الأصحاب توقفنا أيضاً على أوهى الأسانيد عن الشيوخ، ومن أمثلة ذلك: يقول الحاكم: «وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر ابن قحذم عن أبيه، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس»<sup>(٢)</sup>. فكل هؤلاء ضعيف، خاصة أبان في أنس<sup>(٣)</sup>.

سابعاً - معرفة آراء الشيوخ ومعرفة فقههم:

وغالب ما يأتي هذا في معرفة فقه الصحابة، وكبار التابعين، وأصحاب المذاهب فيما بعد؛ ذلك أن البحث عن فقه هؤلاء وآرائهم كان يتم عبر البحث عن أصحابهم؛ فقد عرف لبعض الصحابة والتابعين وغيرهم أصحاب حرسوا على أخذ أقوالهم وفقههم واستيعابهما، وهذا البحث اتجه سائد في كل من تأخر عن قوم، وأراد الوقوف على آرائهم وأقوالهم أن يبحث في أصحابهم، ويدلل على ذلك قول أبي عوانة: «لما مات الحسن، انتهت كلامه، فجمعت من أصحاب الحسن، فأتيت أبان بن أبي عياش، فقرأه علي عن الحسن، فما أستحل أن أروي عنه شيئاً»<sup>(٤)</sup>.

(١) الحاكم، محمد بن عبدالله بن حمدويه النيسابوري أبو عبدالله (ت: ٤٠٥). معرفة علوم الحديث، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، الطبعة الرابعة. تحقيق: السيد معظم حسين، ٥٤.

(٢) الحاكم. معرفة علوم الحديث ٥٧.

(٣) انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨). ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، الطبعة الأولى. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ١ / ١٢٤ (ترجمة أبان)، و ٣ / ٣٣ (ترجمة داود)، و ٦ / ٢٧ (ترجمة المحبر).

(٤) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت: ٢٥٦). التاريخ الصغير (الأوسط)، =

ويذكر هنا: أن ابن المديني قد بين في تقديمه لكتاب العلل بعضاً من ذلك، فعد لكل صحابي وتابعي من قام بفقهه حتى استقر ذلك في الأئمة الكبار<sup>(١)</sup>.  
ثامناً - قبول عننة المدلس المكثّر عن شيوخه:

من المعروف أن عننة المدلس لا تقبل، غير أن عننة المدلس المكثّر عن شيوخه تُقبل؛ لقريّة الإكثار، ومن ذلك يقول الذهبي في الأعمش: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: «عن»، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»<sup>(٢)</sup>. فمعرفة حال الأعمش فيهم، وأنه مكثّر من الرواية عنهم، أدى إلى قبول عننته فيهم، برغم أنه مدلس.

تاسعاً - معرفة حال الرواة جرحاً وتوثيقاً:

إن الوقوف على حال الرواة جرحاً وتوثيقاً من أهم ما ينتج عن معرفة الأصحاب، ذلك أن الحكم على الرواة إنما هو فرع متصور عن حال مروياتهم، ولا يمكن الكشف عن حال هذه المرويات إلا بمعرفة أصحاب الرواة، وعلى الأخص أهل الطبقة الأولى؛ فهم ميزان الرواية الذي نقيس به روايات الأصحاب الآخرين، والتي على ضوئها يعرف حالهم جرحاً وتعديلاً، ومن ثم يوضع كل صاحب من الأصحاب في منزلته من الشيخ جرحاً وتعديلاً. فمن كان حاله دائم

= دار الوعي، حلب. مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، الطبعة الأولى. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ٢/ ٥٣. وله: الضعفاء الصغير، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ٢٠.

(١) ابن المديني، العلل ٤٢ - ٥٦.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال ٣/ ٣١٦.

الموافقة للثقات في مروياتهم، عرف عنه الضبط، وضم إلى قافلتهم. ومن كثرت مخالفته الثقات، حتى كانت الغالب على روايته، واضطرد حاله هذا في كل شيوعه، كان من المتروكين الساقطي الرواية. وبين هذا وذاك منازل ومراتب يتوزع الرواة فيها بحسب حال روايتهم.

يقول الشافعي: «ويعتبر على أهل الحديث؛ بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل؛ بأن يُستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له»<sup>(١)</sup>. وذكر من شروط قبول خبر الخاصة: «إذا شرك أهل الحفظ في الحديث، وافق حديثهم»<sup>(٢)</sup>.

وهذا عين ما قاله مسلم في معرض كلامه على علة حديث، قال: «بجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها، وتبين رواة ضعاف الأخبار من أضعادهم من الحفاظ، ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبدالله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار؛ لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ»<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن الصلاح في بيان كيفية معرفة الضبط: «يعرف كون الراوي ضابطاً؛ بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدناه رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة

(١) الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبدالله (ت: ٢٠٤). الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. تحقيق: خالد السع وزهير الكبي، ٢٦٠.

(٢) المصدر السابق ٢٥١.

(٣) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين (ت: ٢٦١)، التمييز، مكتبة الكوثر، المربع - السعودية، ١٤١٠هـ، الطبعة الثالثة. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ٢٠٩.

نادرة عرفنا حيثئذ كونه ضابطاً ثباتاً؛ وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه<sup>(١)</sup>.

ويقول النووي: «ويعرف ضبطه - أي: الراوي - بموافقة الثقات المتقنين غالباً، ولا تضر مخالفته النادرة، فإن كثرت، اختل ضبطه، ولم يحتج به»<sup>(٢)</sup>.

وبين العلماء أيضاً كيف يُعرف المتروك؛ يقول شعبة: «إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، فأكثر»<sup>(٣)</sup>.

ويقول مسلم: «وعلمة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»<sup>(٤)</sup>.

فهذه الأقوال كلها - وغيرها مما فاتنا - تدل على أن معرفة أصحاب الرواة وواقع رواياتهم حاضرٌ في بيان حالهم جرحاً وتوثيقاً.

عاشراً - أهمية معرفتهم في بيان قاعدة الاختلاط:

المعروف في قاعدة المختلطين: أنه يُقبل حديث من روى عنه قبل الاختلاط،

(١) ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث ٢٩٠.

(٢) النووي، تقريب النواوي ٢٠٠. (جاء في متن التدريب للسيوطي).

(٣) الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد (ت: ٣٦٠). المحدث الفاضل بين الراوي والواعي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الثالثة. تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ٤١٠.

(٤) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين (ت: ٢٦١)، الصحيح، دار إحياء التراث العربي، بيروت. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٧/١.

ويرد حديث من روى عنه بعد الاختلاط<sup>(١)</sup>. غير أنني في معرض بحثي في الأصحاب توقفت على مسألة في الاختلاط هي: أنه إذا روى من حدث عنه بعد الاختلاط حديثاً يوافق فيه من رواه قبل الاختلاط، فما حكم هذا الحديث؟<sup>(٢)</sup>.

وما أوقفني على هذه القضية إنما هو صنيع البخاري ومسلم، هذا الصنيع الذي يؤكد أستاذيتهما في علم الحديث، وتقدمهما في فهم مسالك التعليل، وموازنتهما الدقيقة لحالات الرواة في بيان الحكم على أحاديثهما.

ففي إخراجهما لأحاديث المختلطين ما يشفي الغليل في هذه المسألة؛ فبعد البحث وجدت أنهما يخرجان أحاديث من عرف بروايته عن المختلطين بعد اختلاطهم، غير أن هذه الروايات إنما أورداها فيما تابع فيه هؤلاء أصحاب المختلط الذين رَوَوْا عنه قبل الاختلاط، أو يكون الحديث مما وافق فيه المختلط أصحاب شيخه.

ويؤكد الحافظ ابن حجر ذلك بقوله في حق ابن أبي عروبة:

«وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة، فأكثره من رواية من سمع عنه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً، كمحمد الأنصاري، وروح بن عباد، فإذا أخرج من حديث هؤلاء، انتفى منه ما توافقوا عليه»<sup>(٣)</sup>.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

(١) انظر تفصيل ذلك: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث ٦٦٠ (النوع الثاني والستون: معرفة

من خلط في آخر عمره من الثقات)، السخاوي، فتح المغيث ٣/ ٢٣٢. وغيرها.

(٢) السر في ذكر هذه المسألة في هذا المقام لتكون مثلاً هاماً على أهمية معرفة الأصحاب في مباحث علم الحديث المختلفة.

(٣) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري ٤١٦.

- رواية يزيد بن هارون عن سعيد بن إياس الجريري :

اتفقت كلمة النقاد على أن الجريري اختلط، قاله: أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان، والعجلي، وغيرهم. وبين ابن معين والعجلي وابن رجب الحنبلي أن يزيد بن هارون ممن روي عنه في الاختلاط<sup>(١)</sup>.

قلت: أخرج مسلم ليزيد بن هارون من روايته عن الجريري ما توقع فيه، ومن ذلك :

- قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا يزيد بن هارون عن الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لرجل: «هل صمت من سرر هذا الشهر شيئاً؟»، قال: لا. فقال رسول الله ﷺ: «فإذا أفطرت من رمضان، فصم يومين مكانه»<sup>(٢)</sup>.

- رواية غندر محمد بن جعفر، ومحمد بن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة: ذكر النقاد اختلاط سعيد بن أبي عروبة؛ ومن هؤلاء: القطان، ودحيم، وأبو

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦/٤، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٧٤٢/٢.

(٢) مسلم، الصحيح ٨٢٠/٢. وقد تابعه عليه حماد بن سلمة، رواه عن الجريري، فيما أخرجه: أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥). السنن، دار الفكر. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢٩٨/٢. وليزيد حديث آخر عن الجريري أخرجه مسلم، وهو ما رواه الجريري عن أبي الطفيل، قال: «قلت لابن عباس: رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف، ومشى أربعة أطواف، أسنة هو؟... الحديث. قال مسلم بعده: «وحدثنا محمد بن المثنى: حدثنا يزيد: أخبرنا الجريري بهذا الإسناد نحوه». ٩٢٢/٢. وتابع الجريري شعبة، فرواه عن أبي العلاء وهو يزيد بن عبد الله بن الشخير ابن أخي مطرف. وتابعه ثابت، فرواه عن مطرف. وقد أورد هذه الروايات: مسلم، الصحيح ٨٢٠/٢.



حاتم، وأبو نعيم الفضل بن دكين، والنسائي، وابن سعد، وغيرهم. وقال ابن مهدي: «كتب غندر عن سعيد بعد الاختلاط». وأيده أحمد بن حنبل. وقال القطان: «جاء ابن أبي عدي إلى ابن أبي عروبة بأخرة - يعني: بعد الاختلاط -»، وكذا قال العقيلي<sup>(١)</sup>.

قلت: غير أن البخاري ومسلماً أخرجا لهما عن سعيد ما وافق فيه الثقات، ومن الأمثلة على ذلك:

- حديث لهما معاً:

قال البخاري: «٣٣٧٩ حدثني محمد بن بشار: حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، قال: أتني النبي ﷺ بإناء وهو بالزوراء، فوضع يده في الإناء، فجعل الماء ينبع من بين أصابعه، فتوضأ القوم. قال قتادة: قلت لأنس: كم كنتم؟ قال: ثلاثمائة، أو زهاء ثلاثمائة»<sup>(٢)</sup>.

وقال مسلم: «حدثني أبو غسان المسمعي: حدثنا معاذ - يعني: ابن هشام -: حدثني أبي عن قتادة: حدثنا أنس بن مالك: أن نبي الله ﷺ وأصحابه بالزوراء - قال: والزوراء بالمدينة عند السوق، والمسجد فيما ثمة - دعا بقدر فيه ماء، فوضع كفه فيه، فجعل ينبع من بين أصابعه، فتوضأ جميع أصحابه. قال: قلت: كم كانوا يا أبا حمزة؟ قال: كانوا زهاء الثلاثمائة. وحدثنا محمد بن المثنى: حدثنا محمد ابن جعفر: حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس، أن النبي ﷺ كان بالزوراء، فأتي بإناء ماء لا يغمر أصابعه، أو قدر ما يوارى أصابعه، ثم ذكر نحو حديث هشام»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٥٦، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٤٤.

(٢) البخاري، الصحيح ٣/ ١٣٠٩.

(٣) مسلم، الصحيح ٤/ ١٧٨٣.

من هنا نجد أن الحديث صح عن أصحاب قتادة من غير طريق سعيد، كما في رواية هشام الدستوائي التي ذكرها مسلم، ورواية شعبة<sup>(١)</sup> ورواية همام<sup>(٢)</sup>، وغيرها؛ مما يؤكد صحة حديثهما عن سعيد.

- ومن حديث ابن أبي عدي:

قال البخاري: «٩٨٤ حدثنا محمد بن بشار: حدثنا يحيى وابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: «كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء، وإنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه»<sup>(٣)</sup>. فيحیی تابع ابن أبي عدي عن سعيد، فأخرجها البخاري.

قال مسلم: «حدثنا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، قالا: حدثنا محمد ابن جعفر، حدثنا شعبة عن قتادة، قال: سمعت زرارَةَ بن أوفى يحدث عن عمران ابن حصين: «أن رسول الله ﷺ صلى الظهر، فجعل رجل يقرأ خلفه بسبح اسم ربك الأعلى، فلما انصرف، قال: أيكم قرأ، أو أيكم القارئ؟ فقال رجل: أنا. فقال: قد ظننت أن بعضكم خالجنها. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا إسماعيل بن

(١) أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى (ت: ٣٠٧)، المسند، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الأولى. تحقيق: حسين سليم أسد، ٥ / ٤٥٤.

(٢) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: ٣٥٤)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، الطبعة الثانية. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الصحيح ١٤ / ٤٨٤، أبو يعلى، المسند ٥ / ٢٧٦.

(٣) البخاري، الصحيح ١ / ٣٤٩. وله عند البخاري حديث: «إني لأدخل في الصلاة، فأريد إطالتها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجوز؛ مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه» ١ / ٢٥٠. وقد ذكره أيضاً من رواية يزيد بن زريع عن سعيد متابعاً لابن أبي عدي قبل إيراد هذا الحديث في الباب ذاته.

عنية ح، وحدثنا محمد بن المثنى: حدثنا ابن أبي عدي، كلاهما عن ابن أبي عروبة عن قتادة بهذا الإسناد: أن رسول الله ﷺ صلى الظهر، وقال: قد علمت أن بعضكم خالجنيتها<sup>(١)</sup>. وابن أبي عدي تابعه هنا ابن عليه، وسعيد تابع شعبة في حديثه عن قتادة، من هنا أخرج مسلم هذا الحديث<sup>(٢)</sup>.

قلت: من هنا نجد أن من روى عن المختلط إذا وافق الثقات من أصحابه، أو ما صح عن أصحاب شيخه؛ فإن حديثه يقبل. وهذا ما يفهم أيضاً من قول ابن حبان في حق سعيد بن أبي عروبة؛ قال: «وأحب إليّ أن لا يحتج به إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه؛ مثل: ابن المبارك، ويزيد بن زريع، وذويهما، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بهما»<sup>(٣)</sup>. فالاعتبار هنا لرواية المتأخرين عن المختلط واضح في قول ابن حبان، لا أن روايتهم تترك.

وهذا يؤكد أن منهج المحدثين في رواية من روى عن المختلط بعد اختلاطه أن يعتبروها بأحاديث الثقات عنه ممن روى عنه قبل الاختلاط، فإن وافقت، كان هذا الحديث مما لم يخطأ فيه المختلط، وهو من المقبول.

ومما يذكر في هذا المقام من علاقة معرفة الأصحاب بالاختلاط: ما أرشدني إليه شيعي الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي من قول للسخاوي، قال:

«وقد يتغير الحافظ الكبير لكبره ويكون مقبولاً في بعض شيوخه لكثرة ملازمته

(١) مسلم، الصحيح ٢٩٩/١.

(٢) وله غيرها عند مسلم مما تابع عليه الثقات. انظر: حديث وفد عبد القيس، مسلم، الصحيح

٤٨ - ٤٩. وحديث: «إن الله ﷻ تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم

به». ١١٦/١. وغيرها.

(٣) ابن حبان، الثقات ٦/٣٦٠.

له، وطول صحبته إياه؛ بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير كما كان قبله؛ كحماد بن سلمة في ثابت البناني<sup>(١)</sup>.

وهي قاعدة حسنة في هذا الباب، يندرج تحتها أمثلة متعددة، وهي مما فاتني في هذه الرسالة قبل المناقشة. ويأبى الله إلا أن يكون وحده الكامل. وبهذا ينتهي الحديث عن أبرز فوائد معرفة الأصحاب بنتيجة مفادها: أن كثيراً من علوم الحديث الهامة تحتاج إلى الكشف عنها، وهذا كله يؤكد لنا أهميتها.



(١) السخاوي، فتح المغيث ٤ / ٣٨٨.

## الفصل الثاني

### جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وعللهم، والمقولات الدالة على ذلك

كان للعلماء جهود مميزة في معرفة الأصحاب تناولها في هذا الفصل، والتي جاءت في أربعة مسائل هي:

- جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب.

- مقولاتهم في ذلك.

- جهود العلماء في التعليل بالأصحاب.

- مقولاتهم في ذلك.

وقد آثرت أن أفرد للجهود مبحثاً، وللمقولات مبحثاً. فجاء هذا الفصل على النحو التالي:

\* المبحث الأول: جهود العلماء في معرفة الأصحاب وعللهم:

- المطلب الأول: جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وطبقاتهم.

- المطلب الثاني: جهود العلماء في التعليل بالأصحاب.

\* المبحث الثاني: المقولات الدالة على الأصحاب وعللهم:

- المطلب الأول: المقولات الدالة على حال الأصحاب ومراتبهم.

- المطلب الثاني: المقولات النقدية الدالة على علل الأصحاب.

## المبحث الأول

### جهود العلماء في معرفة الأصحاب وعللهم

إن الناظر في كتب الرجال على اختلاف أنواعها؛ الجرح والتعديل، والسؤالات، والعلل، ومعرفة الرجال، والتواريخ، وغيرها، يجد أن النقاد أكثروا من قولهم: «أصحاب فلان»، وما في معناها، وهذا يدل على أن لهم جهداً مميزاً في ذلك. ومن ينظر في كتب العلل أيضاً يجد أن النقاد أكثروا من التعليل بالأصحاب، فكان من الضروري الوقوف على هذا الجهد؛ لتواصل حلقات العلم، فنقف على ما قدمه السلف، ونفيد منه. من هنا جاء هذا المبحث، المقسم إلى مطلبين هما:

- المطلب الأول: جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وطبقاتهم.

- المطلب الثاني: جهود العلماء في التعليل بالأصحاب.

\* المطلب الأول - جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وطبقاتهم:

اهتم النقاد بالأصحاب وكشف حالهم، وبيان طبقاتهم في شيوخهم، ويشهد على ذلك: كثرة مادة الأصحاب العلمية في كتب الرجال، من هنا فإن جهود العلماء في ذلك جاءت عبر ما يلي:

أولاً - ذكر الأصحاب في معرض التعريف بالرواة:

أكثر علماء الجرح والتعديل من ذكر الأصحاب في معرض ترجمتهم للرواة، ويمثل ذلك نوعاً من أنواع التعريف بالراوي، وبخاصة إن ذكر في غير المعرفين. وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

- قال ابن أبي حاتم: «الحارث بن عمير البصري أبو عمير نزيل مكة من

أصحاب أيوب، روى عن أيوب»<sup>(١)</sup>.

- وقال: «الحكم بن عبدالله أبو نعمان البصري كان يحفظ، روى عن شعبة. سألت أبي عنه؟ فقال: مجهول. حدثنا عبد الرحمن: أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: نا عقبة بن مكرم البصري: نا أبو النعمان الحكم بن عبدالله، وكان من أصحاب شعبة من الثقات»<sup>(٢)</sup>.

- وقال: «حبة بن سلمة من أصحاب عبدالله بن مسعود»<sup>(٣)</sup>. وغيرها كثير.

#### ثانياً - في المفاضلة بين الرواة:

من الجهود البارزة للنقاد في كشفهم عن حال الأصحاب: ما يتم من المقارنة بينهم، إما على وجه العموم؛ فيفضل أحدهم على الآخر، أو يساوى بينهم، أو تكون المقارنة بينهم في شيخ ما. ومن الأمثلة على ذلك:

- ابن معين في «التاريخ» من رواية الدارمي: قال الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن أصحاب قتادة؛ قلت له: الدستوائي أحب إليك في قتادة أو سعيد؟ فقال: كلاهما. قلت: فهمام أحب إليك عن قتادة أو أبان؟ فقال: ما أقربهما! كلاهما ثبتان. قلت: فسلیمان التيمي؟ فقال: ثقة. قلت: فحماد بن سلمة؟ فقال: ثقة. قلت: فحماد أحب إليك أم أبو هلال؟ فقال: حماد أحب إليّ، وأبو هلال صدوق. قلت: فأبو عوانة؟ فقال: قريب من حماد. قلت: فهمام أحب إليك في قتادة أو أبو عوانة؟ فقال: فهمام: أحب إليّ من أبي عوانة. قلت: فعمر بن إبراهيم؟ فقال: ثقة. قلت: فالحجاج - أعني: ابن أوطاة -؟ فقال: صالح. قلت: فسويد أبو حاتم ما حاله في

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨٣ / ٣.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٢٢ / ٣.

(٣) المصدر السابق ٢٥٣ / ٣.

قتادة؟ فقال: أرجو أن لا يكون به بأس. قلت: فسعيد بن بشير؟ فقال: ضعيف. قلت ليحيى: شعبة أحب إليك في قتادة أم هشام؟ فقال: كلاهما<sup>(١)</sup>.

قلت: ويظهر هذا النص اهتمام النقاد بالأصحاب، وبيان حالهم في الشيخ<sup>(٢)</sup>. ونلاحظ - فيما نقلنا - دقة فهم الموضوع بين السائل والمسؤول. ذلك أن الدارمي حينما يسأل يسأل عن دراية وعلم، فلا يأتي سؤاله ليوازن بين سعيد بن بشير وهشام الدستوائي، بل يكون سؤال المقارنة بين أصحاب الطبقة الواحدة؛ كما يظهر في مساواته بين هشام وسعيد، وهشام وشعبة. ولا تجده يوازن بين همام وهشام، ذلك أن هماماً في طبقة، وهشاماً في أخرى، والموازنة إنما تكون بين أصحاب الطبقة الواحدة. وإذا ما تمت المقارنة بين الطبقات، فإنما تتم بين الطبقتين القريبتين. وهذه المقارنات تمكنتنا من الوصول إلى طبقات الرواة عن الشيخ.

ثالثاً - في بيان أثبت أصحاب الشيخ، ومن ضعف فيه:

من جهود العلماء أيضاً ما بينوا فيه أثبت أصحاب الشيخ، ومن ضعف فيه، ولهم في ذلك جهد مميز، يظهر في الأمثلة الكثيرة، والتي ذكرتها في معرض بيان المقولات النقدية الدالة على ذلك في المبحث القادم.

رابعاً - في بيان طبقات أصحاب الشيوخ:

اهتم النقاد ببيان طبقة الراوي في شيخه، بالإضافة إلى ما سبق من بيانهم

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥٠ - ٥١.

(٢) تعدّ سؤالات الدارمي لابن معين من أفضل ما جاء في المفاضلة بين الأصحاب؛ فقد سأله عن أصحاب غير واحد من الأئمة؛ سأله عن أصحاب: الزهري، الأعمش، أيوب، عمرو ابن دينار، الشعبي، إبراهيم النخعي، أبي إسحق السبيعي، منصور، الثوري، شعبة. على نحو ما ذكر في قتادة. وسيأتي ذكر ما قاله في الأعمش في: تمهيد الفصل الأول من الدراسة التطبيقية - إن شاء الله -.



لأثبت أصحاب الشيخ ومن ضعف فيه، فكثيراً ما نجد في تراجم الرواة قولهم: «فلان من الطبقة كذا في فلان»، وهذا يدلنا على أن توزيع الرواة في الطبقات كان حاضراً في فعل النقد، غير أن ما وصلنا في ذلك من مادة علمية جاء على طريقتين هما:

#### الطريق الأول - ذكر ذلك في معرض ترجمة الرواة:

من جهود العلماء في طبقات الأصحاب: ما جاء في تراجم الرواة من بيان لطبقة الراوي المترجم له في شيخ من شيوخه، دون أن يكون ذلك في سياق كلام تفصيلي عن طبقات أصحاب هذا الشيخ، والذين وقفت لهم من النقد على مثل هذه الأقوال هم - على وجه الحصر -:

#### - محمد بن يحيى الذهلي (ت ٢٥٨) وطبقات الزهري:

عرف الذهلي بعنانيته بروايات الزهري؛ فقد تخصص في جمعها، ثم بيان عللها. وقد وجدت للذهلي أمثلة تدل على أن له كلاماً في طبقات أصحاب الزهري، وهذه الأمثلة هي:

- قال ابن حجر: «إسحق بن يحيى بن علقمة الكلبي الحمصي ذكره محمد بن يحيى الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري»<sup>(١)</sup>.

- وقال الذهلي: «ابن جريج إذا قال: حدثني، وسمعت، فهو محتج بحديثه، داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري»<sup>(٢)</sup>.

قلت: لم أقف للذهلي على غير هذين المثالين، والظاهر: أن هذين المثالين هما اللذان حدّوا بصاحب كتاب: «الإمام محمد بن يحيى الذهلي محدثاً»، وهو

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٣.

(٢) المصدر السابق ٦/ ٣٥٩.

سليمان العسيري: أن يذهب إلى أن الذهلي قسم طبقات أصحاب الزهري إلى طبقتين، يقول:

«أجد العلامة البارع الذهلي قد قسم طبقات الرواة عن الزهري إلى طبقتين في غاية الشمول والإيجاز، وعلى منهج المتقدمين في تعريفاتهم وتقسيماتهم...». ثم قال: «وهذا ذكر الطبقتين على ما استنبطه: الطبقة الأولى: طبقة أهل الحفظ والإتقان.

الطبقة الثانية: من نزل عن هذه الرتبة، وتستغرق هذه المرتبة حتى الموصوفين بالضعف والاضطراب»<sup>(١)</sup>.

جاء في كلام الباحث أمران هما:

أولاً: تقسيم الذهلي لأصحاب الزهري إلى طبقتين ذكرهما، ويرد عليه في هذا الأمر: ما قاله ابن عساكر في ترجمته لابن أخي ابن شهاب الزهري، قال: «وأما محمد بن يحيى النيسابوري، فجعله - يعني: ابن أخي ابن شهاب - في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد، ومحمد بن إسحق، وأبي أويس فليح، وعبد الرحمن بن إسحق، وهؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب. وقال محمد بن يحيى: إذا اختلف أصحاب الطبقة الثانية، كان المفزع إلى أصحاب الطبقة الأولى في اختلافهم، فإن لم يوجد عندهم بيان، ففيما روى هؤلاء - يعني: الطبقة الثانية -، وفيما روى أصحاب الطبقة الثالثة يعرفه بالشواهد والدلائل. وقد روى ابن أخي ابن شهاب الزهري ثلاثة أحاديث لم نجد لها أصلاً عند الطبقة

(١) العسيري، سليمان بن سعيد بن مريزن، الإمام محمد بن يحيى الذهلي محدثاً، مع تحقيق الجز المستقى من زهرياته، منشورات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٥١٩ / ٢. وأصلها رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.

الأولى، ولا الثانية، ولا الثالثة»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا، فإن أصحاب الزهري عند الذهلي على ثلاث طبقات، ولم نجد له فيه قولاً مفصلاً، ولا استطيع الجزم بحال الطبقات عنده.

ثانياً: أن عادة المتقدمين في الطبقات الإيجاز والشمول، وهذا منهجهم في تعريفاتهم وتقسيماتهم، ويرد هنا ما سيأتي ذكره من تقسيم ابن المديني والنسائي لطبقات نافع؛ فقد قسمها ابن المديني إلى تسع طبقات، بينما زاد النسائي عليه طبقة. وقسم النسائي طبقات الأعمش إلى سبع طبقات. فالتقسيم والتفريع ليس سمة المتأخرين فحسب كما يوحي كلامه، ولعله أراد بالتأخرين إنما عنى به: تقسيم الحازمي، وابن رجب لأصحاب الزهري - كما سيأتي بيانه من قريب -.

مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١) في طبقات أصحاب شعبة، قال:

- في عمرو بن الهيثم بن قطن، قال ابن حجر: «وذكره مسلم بن الحجاج في الطبقة الثانية من ثقات أصحاب شعبة مع وكيع، ويزيد بن هارون، وغيرهما»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن حجر: «الحسن بن موسى الأشيب أبو علي البغدادي قاضي طبرستان. وذكره مسلم في رجال شعبة الثقات في الطبقة الثالثة»<sup>(٣)</sup>.

قلت: ولم أجد له غير هذين المثالين، ويُذكر هنا: أن لمسلم كتاباً في الطبقات، لكن موضوعه غير هذا، يقول أسعد تيم في وصفه: «وقد قصر مسلم كتابه على الصحابة والتابعين، لم يذكر من تلاهم. جعل الصحابة طبقة واحدة، وجعل

(١) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي (ت: ٥٧١). تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥ م. تحقيق: محب الدين العمري، ٣٦/٥٤.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨/ ١٠٠.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٧٩.

التابعين في ثلاث طبقات»<sup>(١)</sup>.

- محمد بن عبدالله بن نمير (ت ٢٣٤) في طبقات أصحاب الثوري، قال:  
«أبو أحمد الزبيري صدوق، وهو في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري،  
ما علمت إلا خيراً، مشهور بالطلب، ثقة، صحيح الكتاب»<sup>(٢)</sup>.  
قلت: لم أقف لابن نمير على غير. هذا القول في أصحاب الثوري، ولا في  
أصحاب غيره.

- أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧):

- قال ابن أبي حاتم: «الحسن العكلي من أصحاب شعبة من الطبقة الرابعة من  
الغرباء. روى عن شعبة، سمعت أبي يقول ذلك»<sup>(٣)</sup>.

قلت: وأرجح أن يكون هذا القول من قول ابن المديني؛ فإن ابن أبي حاتم  
نقل عنه غير مثال في أصحاب شعبة، وكان منها الغرباء عن شعبة - كما سيأتي من  
قريب -، أما أبو حاتم، فليس له إلا هذا.

- ابن حبان (ت ٣٥٤)، قال:

«محمد بن الوليد بن عامر الكندي من أهل حمص، كنيته أبو الهذيل، يروي  
عن الزهري... وكان من الحفاظ المتقنين، والفقهاء في الدين، أقام مع الزهري عشر  
سنين حتى احتوى على أكثر علمه، وهو من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري»<sup>(٤)</sup>.

(١) أسعد تيم، علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده، الرشد، الرياض، الطبعة الأولى،  
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ١٥٧ «بتصرف». وطبع الطبقات: دار الهجرة، الرياض، الطبعة  
الأولى، ١٩٩١. تحقيق: مشهور حسن.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٤٠٢/٥.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤٦/٣.

(٤) ابن حبان، الثقات ٣٧٣/٧.

قلت: ولم أقف له على غير هذا.

- الحاكم (ت ٤٠٥)، قال:

- في إبراهيم بن بشار: «ثقة مأمون، من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة»<sup>(١)</sup>.

- وقال في صالح بن أبي الخضر: «في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري»<sup>(٢)</sup>.

- وقال في حديث: «رواه الطبقة الأولى من أصحاب شعبة: يزيد بن زريع، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر، وأقرانهم»<sup>(٣)</sup>. قلت: وليس له غير هذا في طبقات أصحاب الرواة.

قلت: ما أرجحه في حال هؤلاء الأربعة: أن ليس لهم جهد متكامل في أصحاب من ذكروهم، إنما قالوا ذلك في معرض تقديم هؤلاء الرواة، أو لأحاديثهم.

الطريق الثاني - ذكر طبقات أصحاب الشيخ في سياق كامل لها:

من جهود العلماء في طبقات الرواة: ما ذكروه في طبقات بعض الشيوخ من كلام متصل كامل من أول طبقة إلى آخر طبقة، وأول من وقفت له على ذلك هو علي ابن المديني (ت: ٢٣٤) فيما نقله عنه ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي، قال:

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩٥ / ١.

(٢) الحاكم، محمد بن عبدالله بن حمدويه النيسابوري أبو عبدالله (ت: ٤٠٥)، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة الأولى. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ٨٥ / ١.

(٣) الحاكم، المستدرك ٣٧٥ / ١.

«أصحاب نافع: قسمهم ابن المديني إلى تسع طبقات...».

قلت: ثم ذكر الطبقات تباعاً، قال في الطبقة الأولى: «الطبقة الأولى: أيوب، وعبيدالله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع. قال: فهؤلاء أثبت أصحابه؛ وأثبتهم عندي أيوب. قال: وسمعت يحيى<sup>(١)</sup> يقول: ليس ابن جريج بدونهم فيما سمع من نافع». وذكر بعد ذلك بقية الطبقات، ومثل فيها من غير أن يبين ماهية الطبقة، حتى وصل إلى التاسعة، قال: «وطبقة تاسعة لا يكتب عنهم».

ولم أقف على قول ابن المديني في طبقات نافع مكتملاً هكذا إلا عند ابن رجب، لكن ابن حجر ينقل كثيراً من ذلك في تراجم بعض من روى عن نافع في إضافاته على «تهذيب التهذيب». والغريب في هذا التقسيم عن ابن المديني: أنه لم يرد عن أحد إلا ابن رجب، وابن حجر، أما بقية كتب الجرح والتعديل؛ فإنها لا تذكر عن ابن المديني كلاماً في طبقات أصحاب نافع على وجه الخصوص، إنما تنقل عنه كلاماً في المفاضلة بين أصحاب نافع.

وعند المقارنة بين ما أورده ابن حجر، وما أورده ابن رجب نقف على النقاط

التالية:

- جعل ابن رجب الطبقات تسع طبقات، بينما ذكر ابن حجر في ترجمة عبد الجبار بن عمر الأيلي أن ابن المديني جعله في الطبقة العاشرة<sup>(٢)</sup>.

- اختلف ابن رجب وابن حجر في بعض الرواة في أي طبقة ذكرهم ابن المديني. ومن أمثلة ذلك: جويرية بن أسماء، وخليفة بن غلاب الليثي ذكرهما ابن

(١) يحيى هنا هو القطان؛ فهو من شيوخ ابن المديني، وكثيراً ما ينقل عنه كما يظهر في كتب الجرح والتعديل، انظر من أمثلة ذلك: سؤالات ابن المديني: ٥٣، ٨٣، ٩٤، ١١٢، ١٢٠.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦ / ٩٤.

رجب في الثامنة<sup>(١)</sup>، بينما ذكرهما ابن حجر في السابعة<sup>(٢)</sup>.

- هناك رواية ذكرهم ابن رجب لم يذكرهم ابن حجر، والعكس، وهذا أمر طبيعي؛ لأن كل واحد منهم لم يقصد استيعاب قول ابن المديني. - وقد اتفقا على طبقة غير واحد من الرواة، منهم: أسامة بن زيد، ذكراه عن ابن المديني في الخامسة<sup>(٣)</sup>، وإسماعيل بن أمية، ذكراه في الثالثة<sup>(٤)</sup>. وغيرهم.

ولابن المديني جهد آخر في طبقات الأصحاب، وهو في طبقات أصحاب شعبة، غير أنني لم أقف له على قول متكامل فيه، إنما وقفت على بعض الأمثلة التي ذكر في روايتها طبقتهم عن شعبة، ومما وجدته:

- قال ابن أبي حاتم: «الحسين بن الأشهب جعله علي بن المديني من الطبقة الثالثة من الغرباء من أصحاب شعبة، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعتة يقول: هو مجهول»<sup>(٥)</sup>.

- وقال ابن المديني في عمرو بن الهيثم بن قطن أبي قطن: «أبو قطن ثقة من الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة»<sup>(٦)</sup>.

- وقال ابن المديني في محمد بن سواء بن عنبر السدوسي: «هو من الطبقة

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٦١٧/٢.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠٧/٢ في ترجمة جويرية. و١٣٩/٣ في ترجمة خليفة.

(٣) انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٦١٦/٢ وابن حجر، تهذيب التهذيب ١٨٣/١.

(٤) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٦١٦/٢ وابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٤٧/١.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤٧/٣.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٦٨/٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠٠/٨.

السابعة من أصحاب شعبة<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي: أن له في طبقات أصحاب شعبة قولاً متكاملًا. ومما يرجح لدي ذلك: أن محمد بن صالح الهاشمي ذكر في مصنفات ابن المديني: «كتاب الطبقات عشرة أجزاء». قاله عنه الحاكم والخطيب<sup>(٢)</sup>. فلعل هذا الكتاب إنما صنّفه في طبقات أصحاب الشيوخ. وقد نقل الذهبي عن ابن نقطة: أن أبا علي الأصبهاني الحداد سمع من أبي نعيم جملة من الكتب، كان من ضمنها، الطبقات لابن المديني، وأبو علي هذا توفي في سنة خمس عشرة وخمس مائة<sup>(٣)</sup>، فلعل الكتاب فقد بعد ذلك.

وللنسائي (ت ٣٠٣) جهد في الطبقات، عرفنا هذا الجهد من خلال كتابه «الطبقات»، غير أنه لم يذكر فيه إلا طبقات أصحاب نافع والأعمش.

ففي أصحاب نافع ذكر عشر طبقات. اكتفى بذكر الرواة فيها، دون أن يبين خصائصها، أو المراد بها، غير أنه قال في الطبقة التاسعة: «الطبقة التاسعة، وهم الضعفاء». وقال في العاشرة، ولم يذكرها مرقمة، قال: «طبقة المتروك حديثهم». أما طبقات أصحاب الأعمش، فقد ذكر فيها سبع طبقات، اكتفى بذكر الرواة في كل واحد دون ذكر صفاتها<sup>(٤)</sup>.

ونُقل عنه كلام في طبقات بعض أصحاب الزهري:

- قال ابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن خالد بن مسافر: «وقرّنه النسائي

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ١٨٥.

(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث ٧١، الخطيب، الجامع لأدب الراوي والسامع ٢ / ٣٠٢.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٠٦.

(٤) انظر تفصيل ذلك: النسائي، الطبقات ١٣٠ - ١٣٢.



في طبقات أصحاب الزهري بابن أبي ذئب وغيره»<sup>(١)</sup>.

- وقال في ترجمة محمد بن إسحق: «وذكره النسائي في الطبقة الخامسة من

أصحاب الزهري»<sup>(٢)</sup>.

وكذا في طبقات أصحاب مالك؛ قال النسائي في محمد بن ربح بن التجيبي المصري: «ما أخطأ في حديث واحد، ولو كان كتب عن مالك لأثبتته، في الطبقة الأولى من أصحابه»<sup>(٣)</sup>.

قلت: ولم أقف على تفصيل طبقاته عن الزهري وعن مالك. ولم أجد غير هذه الأمثلة فيهما. والذي أميل إليه: أن النسائي - رحمه الله - كان له جهد مميز في طبقات أصحاب الرواة، والغالب على الظن: أنه في كتابه الطبقات، والذي وصل إنما هو جزء منه. والله أعلم.

ثم يأتي بعد ذلك عمل الحازمي (ت ٥٨٤)، والذي جاء في كتابه «شروط الأئمة الخمسة»: ذلك أنني لم أقف بعد النسائي على من وجد له جهد متكامل في بيان طبقات أصحاب الرواة.

جاء عمل الحازمي في معرض حديثه عن شروط الأئمة الخمسة، وهم: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وليان هذه الشروط ذكر أن للرواة المكثرين أصحاباً، وهؤلاء الأصحاب على خمس طبقات، ومثل على ذلك بأصحاب الزهري، فجاءت طبقاته على النحو الآتي:

الأولى: جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة، وممارسة الحديث.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦ / ١٥٠.

(٢) المصدر السابق ٩ / ٣٩.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ١٤٤.

الثانية: كالأولى، غير أنها لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الأولى.

الثالثة: لزموا الإمام، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول.

الرابعة: شاركوا الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقله ممارستهم لحديث الشيخ؛ لأنهم لم يصحبوه كثيراً.

الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين. ومثّل على كل طبقة منها<sup>(١)</sup>. ولم يتكلم الحازمي على غير أصحاب الزهري، لكنه فصل وبين ماهية كل طبقة.

وبعد الحازمي كان لابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥) جهد في ذلك؛ فقد أورد طبقات أصحاب الزهري على نحو ما ذكره الحازمي، غير أنه لم يعزّ إليه<sup>(٢)</sup>. وأورد أيضاً طبقات أصحاب ثابت البناني؛ قال: «أصحاب ثابت البناني، وفيهم كثرة، وهم ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: الثقات: كشعبة، وحماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة، وحماد بن سلمة، ومعمر، وأثبت هؤلاء كلهم في ثابت حماد بن سلمة». ثم نقل أقوال النقاد في ذلك.

الطبقة الثانية: الشيوخ؛ مثل الحكم بن عطية...». وذكر أقوال النقاد فيه، وفي غيره ممن يشملهم وصف الشيوخ.

(١) الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى (ت: ٥٨٤). شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ٥٧ - ٥٨.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٦١٣ / ٢ - ٦١٥. ولا ينسى هنا أن له كلاماً متقناً في أصحاب طائفة من الرواة، غير أن ما أردته هنا هو: تقسيم الرواة في طبقات مفصلة، طبقة طبقة.

الطبقة الثالثة: الضعفاء والمتروكون، وفيهم كثرة<sup>(١)</sup>.

تحليل ما سبق:

هذا ما وقفت عليه من جهد للعلماء في تعداد طبقات أصحاب الشيوخ طبقة طبقة مع التمثيل، ولم أجد غير الذي ذكرته. غير أن الناظر في هذه المادة يجد أن العلماء اختلفوا في هذه الطبقات، فنجد أن ابن المديني والنسائي اختلفا في طبقات أصحاب نافع، ففي حين جعلها ابن المديني تسع طبقات، جعلها النسائي عشر طبقات، وخالف النسائي هذا في ذكره طبقات الأعمش، فجعلها في سبع طبقات. وذهب الحازمي إلى تفصيل أحوال هذه الطبقات بما لم يسبقه إليه أحد، وقد تابعه ابن رجب في طبقات أصحاب الزهري. وهو على اعتباره أول تقسيم مفصل، وأن غير واحد ممن تكلم على شروط الأئمة اعتمده، فلا بد من الوقوف عليه وتحليله، فنقول:

أولاً: نلاحظ في كلامه: أنه يقسم الرواة المقبول حديثهم من حيث الضبط إلى ثلاثة أقسام هي:

- الأول: أهل الحفظ والإتقان.

- الثاني: من هم دونهم في الحفظ والإتقان.

- الثالث: من لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول.

ومما يؤكد ذلك:

أ- تفريقه بين الأولى والثاني بقوله: «وكانوا في الإتقان دون الأولى»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٩٠ - ٦٩٣. «بتصرف».

(٢) الحازمي، شروط الأئمة الخمسة ٥٧. وذكر ابن رجب ذلك بقوله: «وهم في إتقانه دون

الطبقة الأولى». ٢/ ٦١٤.

ب - ذكر في مميزات الأولى: الممارسة، ونفاها عن الثانية؛ مما يعني: أن أهل الطبقة الأولى هم أهل الممارسة من المكثرين، لكن ما يتبادر للذهن هنا هل كل أهل الضبط ممارسون؟ وهل كل من كثر حديثه ممارس؟.

من هنا أقول: إن اعتبار الضبط واضح في التقسيم، غير أن أهل الضبط الواحد يختلفون في القلة والكثرة، فتجد منهم المكثر، وتجد منهم المقل، وهذا ما فعله الحازمي في الطبقة الثالثة والرابعة، فهما بالنظر إلى الضبط طبقة واحدة، ولكن بالنظر إلى الكثرة والقلة طبقتان. غير أن الحازمي لم يعتمد هذا في الطبقة الأولى والثانية، فاقصر في الأولى على المكثرين، واقتصر في الثانية على المقلين، والأصل في كل واحدة أن تقسم إلى طبقتين.

ومن الأمثلة التي تؤكد ما نقول ما يلي:

- في الطبقة الأولى: يحيى بن سعيد القطان، وابن المبارك، كل منهما مجمع على ثقته وتماام ضبطه، غير أن الدراسة التي قمت بها عن مروياتهما عن الأعمش بينت لي أن حديثهما عنه قليل لاعتبارات مختلفة، لكن لم يرويا عنه حديثاً معللاً. فعلى تقسيم الحازمي أين نضعهما في طبقات أصحاب الأعمش؟ لا سيما أن البخاري أخرج للقطان عن الأعمش أربعة أحاديث<sup>(١)</sup>.

- وأما في الطبقة الثانية: فإنه لا ينكر أن من كان حاله في الضبط كما وصف الحازمي فيها، أن يكون مكثراً، وأمثلة ذلك كثير. فأمثال هؤلاء أين نضعهم في تقسيم الحازمي؟

ومن أمثلة ذلك:

- الوليد بن مزيد البيروتي: قال الخليلي: «مكثر عن الأوزاعي». وقد وثقه

(١) انظر: البخاري. الصحيح: ١/ ١٩٦ و ١/ ٢٨٧ و ٣/ ١٤٢٥ و ٦/ ٢٥٨٨.

غير واحد من النقاد<sup>(١)</sup>، غير أنه لما ذكر كبار أصحاب الأوزاعي، لم يذكر فيهم؛ فقد ذكر العلماء: ابن المبارك، والهقل بن زياد، وابن أبي العشرين، ولم يخرج له البخاري ومسلم من حديثه عن الأوزاعي<sup>(٢)</sup>. فهذا الراوي أين يوضع على تقسيم الحازمي؟.

- جعفر بن سليمان الضبعي: قال ابن المديني: «أكثر عن ثابت، وفيها مناكير»<sup>(٣)</sup>. ووثقه ابن المديني وغيره<sup>(٤)</sup>. وأخرج له مسلم من روايته عن ثابت<sup>(٥)</sup>. وهذا أين يوضع على تقسيم الحازمي؟

من هنا أقول: إن الأصل في الطبقتين الأولى والثانية أن تقسما، فتضاف للأولى الطبقة المقلدة، وللثانية الطبقة المكثرة.

ثانياً: جاءت الطبقة الخامسة عنده: «الضعفاء والمجهولين». وغفل عن المتروكين، ولعل ذلك لأنه يتحدث عن شروط الأئمة الخمسة، والأصل أن لا يرد حديث المتروكين عندهم. من هنا فإنه لا بد أن يلحق بالطبقات المتروكون؛ كما فعل النسائي في الطبقة العاشرة من أصحاب النسائي.

أما تقسيم ابن رجب لطبقات أصحاب ثابت:

فهو تقسيم غاية في الاختصار؛ إذ أنه جعل الثقات طبقة واحدة، وجعل متوسطي التوثيق طبقة واحدة، وجعل الضعفاء والمتروكين طبقة واحدة، والأصل

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/ ١٣٢.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٣٠.

(٣) ابن المديني، العلل ٨٧. بتصرف.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ١٢٩.

(٥) انظر: مسلم، الصحيح ١/ ٣٤٢ و ٢/ ٦٥٩ و ٤/ ١٨١٤، وغيرها.

عند إرادة البحث التفصيلي في رواية كل شيخ أن يفصل هذا التقسيم إلى طبقة أكثر وضوحاً وبياناً لحال أصحابها.

النتيجة: إن تقسيم الحازمي وابن رجب يحتاج إلى تفصيل، وتحتاج طبقاتهم إلى مزيد تفريع، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: فرق النقاد بين الثقة والحجة، فالحجة هم أعلى أصحاب كل راو، وهم الذين عبر عنهم الحازمي بأنهم أهل الحفظ والإتقان، والثقات دونهم، ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك:

- قال أبو زرعة الدمشقي: قلت ليحيى بن معين - وذكرت له الحجة -، فقلت له: محمد بن إسحق منهم؟ فقال: كان ثقة، إنما الحجة عبيد الله بن عمر، ومالك ابن أنس، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>.

- وقال يحيى بن معين: «أبو أويس صدوق، وليس بحجة»<sup>(٢)</sup>.

- وقال يحيى بن معين: أبو خالد الأحمر صدوق، وليس بحجة»<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابن معين: «معاذ بن هشام صدوق، ليس بحجة»<sup>(٤)</sup>.

- وقال عثمان بن أبي شيبة: «الحسن بن الربيع صدوق، وليس بحجة»<sup>(٥)</sup>.

- وقال ابن شاهين: «عبد الرحمن بن سليمان ثقة، قاله يحيى، وقال عثمان:

(١) أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (ت: ٢٨١). التاريخ. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. تحقيق: خليل المنصور، ٢١٨.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٢٢٥ / ٣.

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (ت: ٢٥٦)، القراءة خلف الإمام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥، ١٣٢.

(٤) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٢٦٣ / ٤.

(٥) ابن شاهين، الثقات ٦٠.

هو ثقة صدوق ليس بحجة»<sup>(١)</sup>.

- وقال عثمان بن أبي شيبة في الفضيل بن عياض: «كان ثقة صدوقاً ليس

بحجة»<sup>(٢)</sup>.

- ومن هنا نفهم قول أحمد في مناسبة لابنه: «تدري من الثقة؟ إنما الثقة

يحيى القطان. تدري من الحجة؟ شعبة وسفيان حجة، ومالك حجة، ويحيى،  
وعبد الرحمن، وأبو نعيم الحجة الثبت. كان أبو نعيم ثباً»<sup>(٣)</sup>. وهؤلاء أئمة الرواية،  
من أهل الحفظ والرضا الذين بهم يعرف ضبط الناس.

- وقال الآجري في سليمان التيمي: «سألت أبا داود عنه، فقال: ثقة،

يخطئ كما يخطئ الناس. قلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل»<sup>(٤)</sup>. وعلق  
السخاوي على هذا القول بقوله: «وكلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من  
الثقة»<sup>(٥)</sup>.

- وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات،

ما أحد منهم أتخذ عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل  
بالعراق»<sup>(٦)</sup>.

- وقال الذهبي: «الحجة فوق الثقة»<sup>(٧)</sup>.

(١) المصدر السابق ١٦٧.

(٢) المصدر السابق ١٨٥.

(٣) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٤٧ / ١.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٨١ / ٤.

(٥) السخاوي، فتح المغيث ٣٦٤ / ١.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣٥ / ١.

(٧) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨). =

فهذه الأمثلة تبين أن الثقات ليسوا على رتبة واحدة. وقد أورد المنذري قول ابن معين في ابن إسحق، وقال: «ويشبه أن يكون هذا رأيه في أن الثقة دون الحجة، وهو خلاف المحكي عنهم في ذلك»<sup>(١)</sup>. وما سبق من أمثلة يرد عليه، فالأمر ليس عند ابن معين فقط.

من هنا نجد أن الرواة المقبولين منهم أهل الحفظ والرضا، وهم أوثق أصحاب الرواة في الغالب العام، والحجة فيهم. ثم تأتي بعدهم طبقة الثقات الذين هم دونهم في الحفظ لكن لم يذكر فيهم الجرح، ثم تأتي طبقة الشيوخ. ولا بد من التنبيه هنا على أننا لا نتحدث عن لفظة: «ثقة» إنما نتحدث عن طبقات المقبولين. كما أنه لا بد من التفريق بين من يقول: ثقة ليس بحجة، ويقصد بالتوثيق: العدالة دون الضبط، وبين من يقصد بذلك الضبط، وإنما نفرق بين هذا وذاك بالنظر إلى أقوال بقية النقاد.

ثانياً: اختلف أهل الضبط الواحد على اعتبار القلة والكثرة، فمنهم المكثرون ومنهم المقل، فاقتضى الأمر أيضاً أن يقسم أهل الضبط الواحد إلى طبقتين: مكثرة ومقلة.

ثالثاً: بالنظر إلى واقع الرواية لا يمكن أن ندمج المتروكين في طبقة واحدة

---

= تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، ٩٧٩/٣.

(١) المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي أبو محمد الحافظ المصري. (ت: ٦٥٦). جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ٥٦. قلت: وقد رد أبو غدة في تحقيقه على ذلك، وذكر جملة من الأمثلة التي تؤكد أن الثقة عند النقاد دون الحجة، وقد أفدت من بعضها، وعدت إلى مصادر وردها.



مع الضعفاء، فالمعلوم أن الضعفاء يعتبر بحديثهم، أما المتروكون، فلا عبرة بحديثهم.

وبعد: فإنني اختار التقسيم التالي لطبقات أصحاب الرواة، وهو ما سأبني عليه توزيع أصحاب الأعمش في الدراسة التطبيقية؛ كما هو بيّن في الفصل الأول منها:

- الطبقة الأولى: الحجة من أهل الحفظ والرضا المكثرون<sup>(١)</sup>.

- الطبقة الثانية: الحجة من أهل الحفظ والرضا المقلون.

- الطبقة الثالثة: الثقات المكثرون.

- الطبقة الرابعة: الثقات المقلون.

- الطبقة الخامسة: الشيوخ المكثرون.

- الطبقة السادسة: الشيوخ المقلون.

- الطبقة السابعة: الضعفاء.

- الطبقة الثامنة: المتروكون.

رابعاً - التأليف في الأصحاب وطبقاتهم:

لم أقف على مؤلفات كثيرة ترصد أصحاب الرواة وطبقاتهم، ذلك أن ما وجدته من أمثلة إنما استخرجته من بطون الكتب، أما ما وقفت عليه:

- النسائي:

- كتاب «الطبقات»، والذي ذكر فيه طبقات أصحاب نافع والأعمش.

(١) والمقصود هنا هو: الحجة في شيخه؛ فقد يكون الراوي حجة في شيخ ما، ضعيفاً في آخر.

- كتاب «تسمية فقهاء الأمصار»، والذي تحدث فيه عن أصحاب بعض الفقهاء، والذين هم محدثون أيضاً؛ مثل: أصحاب مالك، والشافعي، والثوري، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

- أبو داود السجستاني:

قال الآجري: «أملئ علينا أبو داود من كتابه أصحاب الشعبي...»<sup>(٢)</sup>. قلت: فالظاهر من قوله: أن له اهتماماً بكتابة أصحاب الرواة.

- أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الطيب المغازلي:

قال خميس الحوزي في ترجمته: «التاريخ المجدد التالي لتاريخ بحشل وأصحاب شعبة وأصحاب يزيد بن هارون وأصحاب مالك»<sup>(٣)</sup>.

فهذا القول يدل على أن له تأليفاً في أصحاب هؤلاء، غير أنه لم يصلنا، ويبين لنا أن مثل هذا النوع من التأليف كان دارجاً في علم الحديث.

وهذا ما وقفت عليه من تأليف في هذا الجانب، ولعل هناك كتباً أخرى فاتني

(١) النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣)، تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ومن بعدهم، دار الوعي، حلب، ١٣٦٩، الطبعة الأولى. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ١٢٧.

(٢) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٨١. وذكر الآجري عن أبي داود جانباً من الترجيح بين أصحاب الشعبي. انظر: ١٨٥، ١٨٧.

(٣) السلفي، أحمد بن محمد بن أحمد (ت: ٥٧٦). سؤالات الحافظ السلفي (خميس الحوزي)، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: مطاع الطرايبي، ٦٨. وقال فيه الحوزي: «كان مالكي المذهب، شهد عند أبي المفضل محمد بن إسماعيل، وكان عارفاً بالفقه والشروط والسجلات، وسمع الحديث الكثير عن عالم من الناس من أهل واسط».

ذكرها، غير أنني بحثت في كل الكتب التي اعتنت بذكر كتب التراث، فلم أقف إلا على ما ذكرته .



### \* المطلب الثاني - جهود العلماء في التعليل بالأصحاب :

كان من جهود العلماء في الأصحاب ما جاء في تعليلهم للأحاديث باختلاف أصحاب الشيخ فيها، وحفظت لنا كتب العلل وغيرها هذه الجهود، ونفصل ذلك على النحو التالي :

#### أولاً - كتب العلل :

كان للعلماء جهد متميز في الكشف عن علل الحديث، أودع هذا الجهد في كتب العلل المختلفة التي تمثل معلماً هاماً من معالم علم الحديث، يبرز من خلاله جهد نقاده في تمحيص الأحاديث، والوقوف على علل الرواة. والناظر في كتب الفهارس، والكتب التي عنيت بجمع المؤلفات يجد أن هناك ميراثاً عظيماً في علم العلل، غير أن ما وصل إلينا أقل بكثير مما أُلِّفَ في أصل هذا العلم .

والناظر فيما وصلنا منها يجد أن تعليل أحاديث أصحاب الشيخ مبثوث فيها، بيد أن بعضها تميز على الآخر بالكثرة، وحسن التبوب، من هنا فإن أبرز كتب العلل التي وصلت إلينا في بيان علل الأصحاب هي : علل ابن أبي حاتم الرازي، وعلل الدارقطني .

#### - علل ابن أبي حاتم :

رتب ابن أبي حاتم كتابه على الأبواب الفقهية. أبرز فيه المؤلف جهد إمامين من أئمة هذا الشأن هما : أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان. الأمر الذي أضفى على

الكتاب أهمية بالغة. وقد جاء الكتاب على شكل أسئلة سألها ابن أبي حاتم لأبيه، أو لأبي زرعة، أو لهما معاً. وقد برزت علل أصحاب الرواة فيه بوضوح، إما بذكرها صراحة؛ نحو قوله: «وأصحاب فلان كذا»، أو بغيرها من الألفاظ التي تدل عليها. ومادة علل الأصحاب فيه غزيرة. ويظهر ذلك في الأمثلة التي ذكرتها في علل أصحاب الأعمش.

غير أن ما أذكره هنا: أن علل ابن أبي حاتم جاء مختصراً في إيراد الاختلاف، فلا يتوسع توسع الدارقطني. وفي مقولاته النقدية، فلا يذكر في الحكم على الحديث إلا كلمات محددة. من هنا فإن الكتاب يحتاج إلى شرح علله، وبيان دلالات مقولاته النقدية، وقد بدأ بذلك ابن عبد الهادي، والذي وصلنا من شرحه قطعة صغيرة<sup>(١)</sup>.

#### - علل الدارقطني:

من أهم كتب العلل؛ ذلك أنه استوعب من العلل ما لم يستوعبه كتاب آخر. برز تحليل أحاديث أصحاب الشيخ فيه بروزاً واضحاً بيناً؛ فقد جاء ترتيبه على المسانيد، وفي كل مسند يذكر الاختلاف الحاصل في الحديث بعد أن يبين مداراته، ثم يفصل في الاختلاف على كل مدار؛ بقوله: «رواه فلان، واختلف عنه»، ثم يذكر اختلاف أصحاب صاحب المدار، ويحكم فيه؛ ليصل إلى حكم كامل على الحديث. وهذا الترتيب منه - رحمه الله - ترتيب مبتكر، لم يسبقه إليه أحد - فيما أعلم - ممن ألف في العلل مما وصل إلينا. والحقيقة: أن كل من أراد أن يتصدر ميدان

(١) طبعت هذه القطعة طبعتين: الأولى جاءت باسم: تعليقة على العلل لابن أبي حاتم. تحقيق سامي جاد الله. وطبعت في مكتبة أضواء السلف في السعودية عام ٢٠٠٣ م. والثانية جاءت باسم: شرح علل ابن أبي حاتم. تحقيق مصطفى أبو الغيط وإبراهيم فهمي. طبعت في دار الفاروق في مصر عام ٢٠٠٢ م.

التصحيح والتضعيف، وأن يقف على النقد الحديثي السليم عند كبار النقاد الأوائل، من أراد ذلك لا بد له من الوقوف على هذا الكتاب، وإمعان النظر في منهج صاحبه، وتكرار البحث والتنقيب فيه؛ ليقف على أسرار هذه الصنعة من إمام عظيم من أئمة هذا الشأن. وقد أفدت في علل أصحاب الأعمش من علل الدارقطني كثيراً.

بقية كتب العلل: لا تقل بقية كتب العلل أهمية عن هذين الكتابين، وإن تميزا بالكثرة التي أبرزت هذا الجانب من التعليل فيهما على غيرهما من الكتب.

- مسند البزار<sup>(١)</sup>، والمعجم الأوسط للطبراني<sup>(٢)</sup>: اختص هذان الكتابان بأحاديث الغرائب والأفراد، وهي الأحاديث التي تفرد بها رواتها دون غيرها، وهذا الفن من أهم الفنون التي ركز البحث فيها غير واحد من العلماء<sup>(٣)</sup>، فهي مظنة علل التفرد. لكن ما يذكر هنا: أن البزار والطبراني توسعا بإيراد جملة من الأحاديث التي

(١) البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت: ٢٩٢)، البحر الزخار «المسند المعلن»، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، أورد ذلك بنصه على أن: «أصحاب فلان روه كذا». ومن أمثلة ذلك: ١/ ١٦٨، ٣٨٢/ ٢، ٥٥/ ٣، ١٩٧، ٣١٦، ٣١٨، ٤/ ٧٦، ٥/ ١٣٨، ٢٣٤/ ٦، ١٤٣/ ٧، ٢٨٠، ٢٩٦/ ٨، ٢٥. ويورد خلاف الأصحاب أيضاً بقوله: «واختلف عن فلان فيه». ومن أمثلة ذلك: ٣/ ٧٦، ٣٣٦، ٣٥٩، ٥/ ٧٥، ٦/ ١٤٩، ١٥٧، ٣٧٢، ٧/ ٢٥٦، ٩/ ٤٢، ٥١، ٦٩.

(٢) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت: ٣٦٠)، المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، من أمثله: ١/ ١٨٩، ١/ ٢٣٣، ٢/ ٣٣٤، ٣/ ١١٠، ٣/ ٢٣٩، ٧/ ٢٧٢. وغيرها.

(٣) ويلتحق بهذين الكتابين كتاب الأفراد والغرائب للدارقطني، غير أنه لم يصل إلينا، والذي وصل إلينا إنما هو أطراف الغرائب لابن طاهر القيسراني؛ كما يظهر من النقل عنه في الباب الثاني.

اختلف فيها أصحاب الرواة عن الشيخ المتفرد عنه . من هنا نجد أن الطبراني يفتخر بكتابه المعجم الأوسط ، ويقول : « هذا الكتاب روعي »<sup>(١)</sup> .

ويذكر في جهود العلماء أيضاً في هذا الباب : ما ألف في علل شيخ بعينه ، والمقصود بذلك : علل أصحابهم ، غير أنه لم يصلنا في هذا الاتجاه من تلك الجهود شيء ، وقد عرفناها من أقوال النقاد عنها ، ومن النقول التي نقلت عنها ، وهي :  
- كتاب « علل حديث ابن عينة » لابن المديني ، والذي جاء في ثلاثة عشر جزءاً :

ذكره الحاكم والخطيب في مصنفات ابن المديني ، فيما نقلاه عن القاضي أبي الحسن محمد بن صالح الهاشمي . وقال الخطيب معلقاً على ذلك : « وجميع هذه الكتب قد انقرضت ، ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة فحسب ، ولعمري ! إن في انقراضها ذهاب علوم جمّة ، وانقطاع فوائد ضخمة ، وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ، ولسان طائفة الحديث وخطيبها - رحمة الله عليه ، وأكرم مثواه لديه - »<sup>(٢)</sup> .

قلت : غير أن السخاوي قال في شرحه قول العراقي - فيما الأصل بطالب العلم العناية به - : « وعِللٌ ، وخيرُها لأحمدَ والدارقطني » . قال السخاوي : « واعتنِ بما اقتضته حاجة من كتب علل ؛ كالعلل عن ابن عينة رواية ابن المديني عنه »<sup>(٣)</sup> . وهذا يوحى

(١) ذكره الذهبي في ترجمته في التذكرة ، قال : « المعجم الأوسط في ست مجلدات كبار على معجم شيوخه ، يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب ، فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني ، بين فيه فضيلته وسعة روايته ، وكان يقول : هذا الكتاب روعي ؛ فإنه تعب عليه ، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر » . ٩١٢ / ٣ .

(٢) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ٧١ ، الخطيب ، الجامع لأدب الراوي والسماع ٣٠٢ / ٢ .

(٣) السخاوي ، فتح المغيب ٣٣٩ / ٢ . الكتاب ليس لابن عينة كما يفهم من كلام السخاوي ، إنما هو لابن المديني في أحاديث ابن عينة ، كذا ورد اسمه في المصدرين السابقين .

بأن السخاوي اطلع على هذا الكتاب، لكن كلام الخطيب السابق يدل على فقدانها في وقت مبكر. فقد يكون ذكره بما عرف عنه، لا بما اطلع عليه. والله أعلم.

- كتاب علل الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي:

وهو من أهم كتب العلل التي لم تصلنا؛ لما وقفنا عليه من ثناء للعلماء عليه؛ يقول الدارقطني: «من أحب أن ينظر قصور علمه، فليُنظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى»<sup>(١)</sup>. وقيل لابن معين: «لم لا تجمع حديث الزهري؟ فقال: كفانا محمد بن يحيى جمع حديث الزهري»<sup>(٢)</sup>.

وأصل هذا الكتاب يتضح في قول صاحبه، يقول الذهلي: «لما جمعت حديث الزهري، عرضته على علي بن المديني، فنظر فيه فقال: أنت وارث الزهري. فبلغ ذلك أحمد بن صالح المصري؛ فلما دخلت مصر، قال لي أحمد بن صالح المصري - وذاكرته في أحاديث الزهري -: أنت الذي سمّاك علي بن المديني وارث حديث الزهري؟ قلت: نعم. قال: بل أنت فاضح الزهري! قلت: لم؟ قال: «لأنك أدخلت في جمعك أحاديث للضعفاء عن الزهري». فلما تبهرت في العلم، ضربت على الأحاديث التي أشار إليها، وبيّنت عللها»<sup>(٣)</sup>.

قلت: فالظاهر من النص: أنه جمع حديث الزهري في بداية الأمر، ثم لما قال أحمد المصري ما قال، وتبحر الذهلي في هذا الفن، ضرب على الأحاديث الضعيفة، وبين علتها. ويبدو أنه إنما بين علتها في كتاب مستقل، فكان هذا الكتاب.

كان هذا الكتاب متداولاً بين الناس، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٣١.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ٤٥٣.

(٣) الخليلي، الإرشاد ١ / ٤١٠.

- قال أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي المعدل: «سألت محمد بن إسحق ابن خزيمة عن محمد بن عمروه وروايته للعلل عن محمد بن يحيى، فوثقه، وأحالتها في سماعها عليه»<sup>(١)</sup>. وقد توفي ابن خزيمة سنة (٣١١هـ)، وهذا يعني أن الكتاب كان متداولاً في المائة الثالثة، ويؤكد ذلك قول الدارقطني السابق، وذكر ابن النديم (ت: ٣٨٥) له في الفهرست<sup>(٢)</sup>.

- واطلع ابن عبد البر (ت: ٤٦٣) عليه، ونقل منه، قال: «وذكر محمد بن يحيى الذهلي في كتابه في علل حديث الزهري هذين الحديثين: مرور عائشة، وترجيل النبي ﷺ - وهما يعتكفان - عن جماعة من أصحاب الزهري، منهم: يونس، والأوزاعي، والليث، ومعمر، وسفيان بن حسين، والزيدي، ثم قال: اجتمع هؤلاء كلهم على خلاف مالك في ترجيل النبي ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

- والأغرب من ذلك: أن ابن حجر اطلع عليه، ونقل منه، وله فيه سند. قال في التعليل: «علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي سقت إسنادي إليه في أول الكتاب»<sup>(٤)</sup>. ونقل عنه في الفتح في غير موضع<sup>(٥)</sup>، وكذا فيما

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٣/ ١٣١.

(٢) ابن النديم، محمد بن إسحق أبو الفرج (ت: ٣٨٥)، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ٢٠٣.

(٣) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري (ت: ٤٦٣)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ٨/ ٣٢٠. وانظر كذلك: ١١/ ٨٢.

(٤) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، تعليل التعليق على صحيح البخاري، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان - الأردن، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ٥/ ٤٦٣.

(٥) انظر: ابن حجر، فتح الباري: ٤/ ٩٨ و ٤/ ٢٥٢ و ٨/ ٣٤٣ و ١٢/ ١٠١ و ١٢/ ٤٣٣.



أضافه على التهذيب<sup>(١)</sup>.

قلت: وبعد ابن حجر لم أقف على ذكر لهذا الكتاب، فلا أدري ما حل به، فلعله في أحد دور المخطوطات في هذا العالم، ولعله سمي بغير هذا الاسم في كتب الفهارس. والله أعلم.

- كتب العلل لابن حبان:

قال الخطيب: «ومن الكتب التي تكثر منافعها، إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها: مصنفات أبي حاتم محمد بن حبان البستي، التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السجزي، وأوقفني على تذكرة بأسامها، ولم يقدر لي الوصول إلى النظر فيها؛ لأنها غير موجودة بيننا، ولا معروفة عندنا».

قلت: ذكر منها:

- كتاب علل حديث الزهري، عشرون جزءاً.
  - كتاب علل حديث مالك بن أنس، عشرة أجزاء.
  - كتاب ما خالف الثوري شعبة، ثلاثة أجزاء.
  - كتاب ما خالف شعبة الثوري، جزءان.
  - كتاب ما عند شعبة عن قتادة وليس عند سعيد عن قتادة، جزءان.
  - كتاب ما عند سعيد عن قتادة وليس عند شعبة عن قتادة، جزءان<sup>(٢)</sup>.
- وهذه الكتب غاية في الأهمية في هذا الباب، لو أنها وصلت. فنجده يقارن بين الثوري وشعبة، وهذا يدل على مبلغ اهتمامه في اختلاف الأصحاب على الشيخ؛

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣١١/٥.

(٢) الخطيب، الجامع لأدب الراوي والسامع ٣٠٣/٢.

ذلك أنهما اشتركا في كثير من الشيوخ. وهذا واضح من المقارنة بين شعبة وسعيد أيضاً، فهما من كبار أصحاب قتادة، ولا نجده يكتب في المقارنة بين ضعيف وثقة في الشيخ، وهذا يدل على دقة فهمه للأصحاب وطبقاتهم.

ثانياً - الكتب التي هي مظنة تعليل من غير كتب العلل:

ومن جهود العلماء في ذكر علل الأصحاب: ما جاء في الكتب التي لم توضع في أصل تصنيفها للعلل، إنما لأغراض أخرى غير التعليل، ولكنها من مظان التعليل؛ لما عرف عنها من إيراد العلة. وأبرز هذه الكتب:

- الترمذي في السنن:

يذكر الترمذي في السنن جانباً من علل الأصحاب. ومن أمثلة ما ذكر فيه الأصحاب:

قال الترمذي: «حدثنا محمد بن بشار: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «صلاة الليل والنهار مثني مثني». قال أبو عيسى: اختلف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر، فرفعه بعضهم، وأوقفه بعضهم، وروي عن عبدالله العمري عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ نحو هذا. والصحيح: ما روي عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: صلاة الليل مثني مثني»<sup>(١)</sup>.

- النسائي في السنن الكبرى:

وقد برز ذلك في تراجم أبوابه، وتعليقاته على الأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

- قال: «ذكر الاختلاف على أبي إسحق في خبر حذيفة بن اليمان». وبعد

(١) الترمذي، السنن ٢/ ٢٩٤. وانظر غيرها: ٣/ ٧٤، ٧٧، ٤١٢. ٤/ ٢٨٨، ٣١٠، ٣٥٣،

أن ذكر رواية أحد أصحابه، قال: «خالفه عامة أصحاب أبي إسحق». ثم ذكر من روايتهم<sup>(١)</sup>.

- وقال: «ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي في ذلك»<sup>(٢)</sup>. وأورد الروايات المختلفة عن أبي إسحق.

- وقال: «ذكر الاختلاف على الأوزاعي في هذا الحديث»<sup>(٣)</sup>.

- وقال: «ذكر اختلاف شعبة والليث على عبد ربه في حديث عبد الله بن نافع»<sup>(٤)</sup>.

- البيهقي في «السنن الكبرى»:

تعد السنن الكبرى للبيهقي من الكتب التي اهتمت بذكر علل الأصحاب، ذلك أن البيهقي يورد الاختلاف على الشيخ، وذلك بقوله في أكثر من حديث: «اختلف فيه على فلان»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «اختلف أصحاب فلان»<sup>(٦)</sup>. من هنا فإن سننه تعد من مصادر التعليل باختلاف الأصحاب.

(١) النسائي، السنن الكبرى ١١٧/٦.

(٢) المصدر السابق ١٤٧/١.

(٣) المصدر السابق ٢٠٦/١.

(٤) المصدر السابق ٢١٢/١. قلت: وقد أوردت في الرسالة في علل أصحاب الأعمش أمثلة أخرى، حديث رقم: ٢/ مسند أبي بكر. ١٢/ مسند علي. ١/ مسند أبي بن كعب. ١٢/ مسند ابن مسعود. ١٠/ مسند أبي سعيد.

(٥) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر (ت: ٤٥٨)، السنن الكبرى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، انظر: ١/ ٣، ٤٦، ١٠٨، ٣٤٤، ٣/ ١٢٩، ١٥٥، ٤/ ٢٤، ٥/ ١١٠، ٢٤٧، ٦/ ٢٠٣، ٧/ ٤... وغيرها.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى، انظر: ١/ ١٧٣، ٢/ ٥١، ١٥٦، ٣/ ١٦٠، ١٨٢، ٤/ ٢٧٧، ٢٧٩، ٣١٦، ٨/ ٥، ٢٩٣... وغيرها.

### - أبو نعيم في «حلية الأولياء»:

ويعد كتاب الحلية من الكتب الهامة التي ذكرت علل الأحاديث، وعلى الأخص: غرائب الأحاديث. من هنا كان لعلل الأصحاب فيه حظ وافر؛ فقد أكثر فيه من قوله: «هذا حديث غريب من حديث فلان». لكن ما يذكر هنا: أن أبا نعيم لا يكتفي بذلك، بل يورد في كثير من الأحيان رواية الثقات المخالفة لما انتقده. وكل هذا يذكره في تراجم الأولياء الذين يذكرهم<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً - الكتب التي ليست مظنة تعليل:

ومن الكتب التي أورد فيها أصحابها علل الأصحاب: كتب لا يظن بمثلها أن يرد فيها تعليل، غير أنني وجدت فيها ذكراً لعلل الأصحاب، ومنها:

### - الطبراني في «المعجم الكبير»:

وهذا الكتاب الذي لا يظن أن فيه مادة لعلل الأصحاب، غير أن ما وجدته عكس ذلك، فقد أورد من علل الأصحاب ما يدل على اهتمامه بهذا الجانب في هذا الكتاب، وجاء ذلك في عناوين أبوابه وتعليقاته على الأحاديث، وأحياناً في ترتيبه للأحاديث، وهذا أبلغ ما فعل في هذا الجانب؛ لأنه يوقف على واقع الاختلاف. ومن أمثلته أيضاً:

### فمما قال في العناوين:

«ذكر الاختلاف في حديث الزهري في الطاعون»<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحق (ت: ٤٣٠)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة الرابعة. انظر: ٢٦٦/١، ٢٨٣. ٢٤٤/٢، ٢٤٧، ٢٥٩. ٣/٢٥٦، ٣٠٦. ٤/١٧٨. ٥/٣٤، ٦٨، ١٢٦. ٢٤٢/٧، ١٠١، ١٠٧، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٩، ١٩٧، ٢٤٩... وغيرها.

(٢) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت: ٣٦٠)، المعجم الكبير، دار إحياء التراث =

«الاختلاف عن الشعبي في حديث عبدالله: أن معاذاً كان أمة قانتاً لله»<sup>(١)</sup>.  
 «الاختلاف عن أبي إسحق السبيعي في حديث عبدالله: أن النبي ﷺ قال له  
 اتتني بثلاثة أحجار»<sup>(٢)</sup>.  
 ومن تعليقاته:

- قال في حديث خالف فيه أبو بكر بن عياش أصحاب الأعمش: «فخالف  
 أصحاب الأعمش في الإسناد، فإن كان حفظه، فهو غريب من حديث عدي بن  
 ثابت، وإلا، فالحديث كما رواه الناس عن الأعمش عن ثابت بن عبيد»<sup>(٣)</sup>.  
 - وقال في حديث آخر: «ورواه أصحاب حماد عن حماد عن عمرو، عن  
 طاوس، وكذلك رواه أصحاب عمرو بن دينار، وهو الصواب»<sup>(٤)</sup>.  
 وفي الروايات: تجده يذكر أحياناً الروايات الصحيحة، ثم يشرع بذكر من  
 خالف، فيقول: «خالفهم فلان»، ويذكر حديثه، «وخالفهم فلان»، ويذكر حديثه،  
 وهكذا حتى يأتي على الاختلاف كله<sup>(٥)</sup>.  
 - ابن عبد البر في «التمهيد»:

يحرص ابن عبد البر - في عرضه أحاديث مالك - أن يذكر ما رواه أصحاب

= العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الثانية. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد  
 السلفي، ١/ ١٢٩.

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ٥٩.

(٢) المصدر السابق ١٠/ ٦٣.

(٣) المصدر السابق ٥/ ١٥٦.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١١/ ١٦٩. وانظر غيرها: ٩/ ٨١، ١١/ ١٦٩، ١١/ ١٧٠،  
 ١٢/ ٨٣، ٢٠/ ٢٩٣.

(٥) انظر أمثلة أخرى له في الدراسة التطبيقية: حديث رقم: ٣، ٨٠ من مسند أبي هريرة.

شيوخه، سواء أكان من المخالفات له، أم من الموافقات، فنجد أنه يذكر الخلاف بين أصحاب نافع<sup>(١)</sup>، وأصحاب الزهري<sup>(٢)</sup>؛ لكونهما من أكثر شيوخ مالك، أما خلاف أصحابه عليه، فحدث ولا حرج، وأمثله كثيرة جداً؛ فهو مختص بأصحاب مالك؛ لارتباط الكتاب بمالك عبر شرحه «الموطأ».

### - الخليلي في «الإرشاد»:

يذكر الخليلي جانباً من علل الأصحاب في الإرشاد، ويأتي ذلك في تراجمه للرواة الذين يذكُرهم<sup>(٣)</sup>.

وأخيراً: نجد أن العلماء اهتموا واعتنوا بالأصحاب وعللهم، ولهم في ذلك جهد مميز، تدل عليه كتب الحديث. وبهذا ننهي هذا المبحث؛ لننتقل إلى بحث: مقولات العلماء في الدلالة عن الأصحاب وعللهم، وهي تمثل امتداداً لما ذكرته في هذا المبحث؛ ذلك أنها تعبر أيضاً عن جهودهم في الأصحاب.



## المبحث الثاني

### المقولات الدالة على الأصحاب وعللهم

#### \* التمهيد:

تعد أقوال العلماء - في أي فن من الفنون، وعلم من العلوم - الركيزة الأساسية

(١) ابن عبد البر، التمهيد، انظر: ٢٤١/١٣، ٢٨٤ و ١٤/٣٦، ٦٣، ٧٩، ٢٣٩، ٣١٧، ٣٣٧ و ١٥/١٢٦، ١٣٧، ٢٣٣، وغيرها.

(٢) المصدر السابق، انظر: ٧٣ و ٦/٤٤٤ و ٧/٢٥ و ٨/٢٤٥، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٧٤ و ٩/١٩٨ و ١٠/١٧٠، وغيرها.

(٣) الخليلي، الإرشاد. انظر: ١/١٥٨، ١٦٥، ١٩٢، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٨.

التي تحفظ لها كيائها، وتضمن نقلها من زمن إلى آخر، إذا توفرت دواعي ذلك؛ إذ أن المعرفة إنما تحفظ وتنقل بحفظ ونقل أقوال أهلها.

وتأتي العلوم التي تعتمد على المادة النقلية من أبرز هذه العلوم، والتي تحتم على الباحث التعامل مع تراثها عبر أقوال علمائها وروادها. وعلم الحديث واحد من هذه العلوم، الذي لا بد فيه من التعامل مع الأقوال المنقولة عن الأوائل، وذلك لعاملين:

أحدها: أن الاعتماد بالدرجة الأولى فيه عليها، فلا يمكن لباحث ولا متحدث ولا والـج إلا المرور عبرها.

والثاني: استمرار العطاء فيه عبر المراحل المختلفة؛ مما يعني دخول عامل الزمن في التعامل مع كل هذه الأقوال، وهو أمر هام يوقف الناظر فيها على المراحل التي قُلت فيها الأقوال؛ مما يساعد على وضعها في بيئتها الزمنية التي قُلت فيها.

ومن هنا نقول: إن الولوج في ساحة أقوال المحدثين ونقادهم - قديماً وحديثاً - لا يتم لكل قارئ، ولا يتطفل عليه كل متطفل، فهذه الأقوال وتلك الآراء لها مفاتيح للدلالة على المراد منها. هذه المفاتيح هي ما أطلق عليه بعد عصر الرواية: «المصطلح». وهو من أهم ما يدرس ويبحث فيه؛ ذلك أن مصطلح كل فن من الفنون يمثل لغة الحوار فيه، والتي تستطيع أن تختزل الزمان والمكان، وتقرب كل بعيد؛ شرط أن يحسن التفسير والتعبير كما أراده أصحابه.

فمادة المصطلح الأولى إنما جاءت من طريقين، هما:

الأولى: الممارسة التطبيقية للقواعد الحديثة. التي استنتج منها أهل المصطلح قواعد وأسساً وضعوها في كتب الاصطلاح.

الثانية: مقولات النقاد الأوائل التي جاءت لبيان حال الراوي والمروي.

وجاءت هذه المقولات على وجهين :

الوجه الأول : المقولات النقدية . وهي : المقولات التي استخدمها النقاد للحكم على الراوي والمروي ، وهي التي تحمل في طياتها قبولاً أو رداً . ومن ذلك : قولهم في الراوي : متروك ، منكر الحديث ، ضعيف . وغيرها من عبارات الجرح والتعديل .

وقولهم في الرواية : حديث منكر ، حديث باطل ، حديث موضوع ، وحديث صحيح ، وحديث حسن . فهذه المقولات هي من النقد ؛ ذلك أن لها دلالات تحكم على حال الراوي والمروي .

الوجه الثاني : المقولات الوصفية . وهي : المقولات التي تكتفي بوصف الحال دون التعرض للنقد ؛ كأن تقول في الراوي : هذا صحابي ، هذا تابعي ، هذا مكثّر ، هذا مقل . أو تقول في المروي : هذا مرسل ، أو هذا متصل . هذه المقولات جميعاً لا تحمل نقداً ؛ ألا تجد أن من التابعين من هو ضابط وغير ضابط ؟ وألا تجد أيضاً أن من المكثرين من هو ضابط وغير ضابط ؟ وألا تجد النقاد تارة يصححون المرسل ، وتارة يصححون المتصل ؟ فمثل هذه المقولات تحتاج غيرها في بيان أحكامها النقدية .

وهذه المقولات - بشقيها - لم يستوعب المصطلح أكثرها ، وإن كان علماءه تكلموا على أهمهما .

إذا عرف هذا ، نتبين حيثى أهمية الوقوف على مقولات العلماء في كل قضية من قضايا هذا العلم . من هنا نرصد في هذا المبحث المقولات التي عبر نقاد الحديث من خلالها عن أصحاب الرواة وعللهم ، محاولين تفسيرها ، وبيان مراد أصحابها ، والغالب العام على هذه المقولات : أن علم المصطلح لم يتعرض لها .



وعلى هذا جاء هذا المبحث في مطلبين، هما:

### \* المطلب الأول - المقولات الدالة على حال الأصحاب ومراتبهم:

اهتم النقاد ببيان حال الأصحاب، والكشف عن مراتبهم، وتعددت في ذلك مقولاتهم تعدد المناسبات التي سبقت لأجلها، والتي يمكن أن نجملها في التالي:

أولاً: المقولات التي قيلت في بيان أثبت أصحاب الشيخ.

ثانياً: المقولات التي قيلت لبيان ضعف الرواة في الشيخ.

ثالثاً: المقولات التي قيلت في المفاضلة والمقارنة بين الأصحاب.

رابعاً: المقولات التي قيلت في أكثر الأصحاب رواية.

وإليك التفاصيل:

### أولاً - المقولات التي قيلت في بيان أثبت أصحاب الشيخ:

كان للنقاد في إيرادها مسالك متعددة، منها:

- أن تذكر في أكثر من راو، وهذا يدل على أن جملة هؤلاء هم أثبت أصحاب الشيخ؛ مما يعني: أنهم أهل الطبقة الأولى فيه، وقد يرد ترجيح بينهم، لكنه ترجيح ضمن دائرة الطبقة الواحدة.

- وقد تذكر هذه العبارات في راو واحد فقط، ويحمل هذا على إرادة التفضيل المطلق لهذا الراوي على من سواه في الشيخ، ويكون هو ميزان روايته دون غيره، من هنا نجد النقاد يختلفون في: أيهم أثبت أصحاب الشيخ؟

وهذه المقولات التي سأذكرها - وإن اختلفت في عباراتها - إلا أن لها دلالة واحدة، ويدل على ذلك: أن النقاد استخدموها في وصف راو في شيخه؛ كما هو الحال في حماد بن سلمة؛ كما سيأتي.

ومن أبرز هذه المقولات :

\* قولهم : « أثبت أصحاب فلان » ، و« أثبت الناس في فلان » :

ومن أمثلة ما ذكر في أكثر من راو :

- وقال القطان : « أثبت أصحاب إبراهيم : الحكم ، ومنصور »<sup>(١)</sup>.

- قال أبو حاتم : « سئل علي بن المديني : من أثبت أصحاب نافع ؟ قال : أيوب وفضله ، ومالك وإتقانه ، وعبيد الله وحفظه »<sup>(٢)</sup>.

- قال النسائي : « عطاء بن السائب كان قد اختلط ، وأثبت الناس فيه : سفيان الثوري ، وشعبة »<sup>(٣)</sup>.

- ومما رجح فيه : قال أبو زرعة : « أثبت أصحاب أبي إسحق : الثوري ، وشعبة ، وإسرائيل . ومن بينهم الثوري أحب إليّ ؛ كان الثوري أحفظ من شعبة في إسناد الحديث وفي متنه »<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة ما ذكر في واحد :

- قال أبو حاتم الرازي : « أثبت أصحاب أنس : الزهري ، ثم قتادة ، ثم ثابت البناني »<sup>(٥)</sup>.

(١) الباجي ، سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد (ت : ٤٧٤) . التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ الطبعة الأولى . تحقيق : د . أبو لبابة حسين . ٥٢٨ / ٢ .

(٢) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٢ / ٢٥٥ .

(٣) النسائي ، السنن الكبرى ١ / ٦٠٥ .

(٤) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ١ / ٦٦ .

(٥) المصدر السابق ٢ / ٤٤٩ .

- وقال أبو حاتم الرازي: «سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي. قلت: ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي، وحسين المعلم»<sup>(١)</sup>.

- وقال يحيى بن معين: «يقول: ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد»<sup>(٢)</sup>.

- وقال أحمد بن حنبل: «حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديماً، وأثبت في حديث ثابت من غيره». وقال يحيى بن معين: «أثبت الناس في ثابت: حماد بن سلمة»<sup>(٣)</sup>.

- وقال الآجري: «سئل أبو داود عن سفيان بن زياد، فقال: من أصحاب ابن المبارك، أثبت أصحاب ابن المبارك»<sup>(٤)</sup>.

ومما اختلفوا فيه:

- قال يحيى بن معين: «أثبت أصحاب نافع فيه: مالك بن أنس، وهو عندي أثبت من عبيد الله بن عمر، وأيوب»<sup>(٥)</sup>. بينما نجد يحيى بن سعيد القطان ساوياً بينهم، وفضل ابن جريج على مالك؛ قال علي بن المديني: «سألت يحيى بن سعيد: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: أيوب، وعبيد الله، ومالك بن أنس، وابن جريج أثبت من مالك في نافع»<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر السابق ٥٢ / ٣.

(٢) المصدر السابق ١٨١ / ١.

(٣) المصدر السابق ١٤١ / ٣.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٣٧٠ / ١١.

(٥) ابن عبد البر، التمهيد ٢٣٧ / ١٣.

(٦) الخطيب، تاريخ بغداد ٤٠٥ / ١٠.

• قولهم: «أعلم الناس بفلان»، و«أعلم أصحاب فلان»:

ومن أمثلة ذلك:

- قال الدوري: قال ابن معين: «ابن عليّ عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، فأصلحها له. فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد هكذا. قال: كان أعلم الناس بحديث ابن جريج، ولكنه لم يكن يبذل نفسه للحديث»<sup>(١)</sup>.

- قال ابن مهدي: «هشيم أعلم الناس بحديث حصين»<sup>(٢)</sup>.

- قال ابن عينة: «وكان هشام أعلم الناس بحديث الحسن»<sup>(٣)</sup>.

- قال ابن سعد: «العلاء بن الحارث، وكان قليل الحديث، ولكنه أعلم أصحاب مكحول، وأقدمهم»<sup>(٤)</sup>.

- قال أحمد بن حنبل: «أعلم الناس بعمر بن دينار: ابن عينة»<sup>(٥)</sup>.

- قال ابن أبي حاتم: «قال عثمان بن سعيد الدارمي: قال: سألت يحيى

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٨٦/٣. انظر قوله في حماد بن سلمة: إنه أعلم الناس

بثابت. ٢٦٥/٤. وقوله في أن حرمة أعلم الناس بابن وهب. ٤٧٧/٤.

(٢) بحشل، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت: ٢٩٢)، تاريخ واسط، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: كوركيس عواد، ٩٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/٣٣.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧/٤٦٣.

(٥) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/١٨١. انظر قوله في: أن عبد الوهاب أعلم الناس بابن أبي عروبة.

الخطيب، تاريخ بغداد ١١/٢٢. وقوله في: أن شعبة أعلم الناس بالحكم. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/١٢٨.

ابن معين، قلت: سليم بن أخضر كيف هو؟ قال: ثقة، أعلم الناس بحديث ابن عون<sup>(١)</sup>.

- قال علي بن المديني: «ما كان في الأرض أحد أعلم بعطاء من ابن جريج»<sup>(٢)</sup>.

- قال صالح جزرة - فيما قيل في أكثر من واحد -: «أعلم الناس بحديث هشيم: عمرو بن عون، وإبراهيم بن عبدالله الهروي»<sup>(٣)</sup>.

- قال ابن مهدي فيما رجح: «وقال أبو يعلى الموصلي عن الحارث بن سريج: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: هشيم أعلم الناس بحديث هؤلاء الأربعة؛ أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، ويونس، وسيار. وأثبت الناس في حصين. قال الحارث: فقلت لعبد الرحمن بن مهدي: إذا اختلف الثوري وهشيم؟ قال: هشيم أثبت فيه. قلت: شعبة وهشيم؟ قال: هشيم، حتى يجتمعا؛ يعني: يجتمع سفيان وشعبة في حديث»<sup>(٤)</sup>.

\* قولهم: أضبط الناس عن فلان:

- قال أبو حاتم الرازي: «حماد بن سلمة في ثابت، وعلي بن زيد أحب إلي من همام، وهو أضبط الناس وأعلمه بحديثهما بين خطأ الناس»<sup>(٥)</sup>.

- قال الطحاوي - بعد إirاده حديثاً لعبدالله بن صالح عن هشيم -: «وهو أضبط

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٢١٤.

(٢) المصدر السابق ٥ / ٣٥٧.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ٦ / ١١٨.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ١١٥، الخطيب، تاريخ بغداد ١٤ / ٩١.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ١٤١، وله: علل الحديث ١ / ٤٠٥.

الناس لألفاظ هشيم، وهو الذي ميز للناس ما كان هشيم يدلّس به من غيره»<sup>(١)</sup>.

• قولهم: أوثق: قولهم: أوثق أصحاب فلان، أوثق الناس في فلان:

- قال أبو حاتم: «سألت علي بن المديني: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال:

يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم»<sup>(٢)</sup>.

- قال أبو حاتم: «أوثق أصحاب ابن إدريس: الحسن بن الربيع ثقة»<sup>(٣)</sup>.

- قال ابن معين: «ومالك بن أنس أوثق الناس في الزهري»<sup>(٤)</sup>.

• قولهم: أتقن: «أتقن الناس فلان، وأتقن أصحاب فلان»:

- قال أبو حاتم: «إسرائيل ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحق»<sup>(٥)</sup>.

- قال ابن حجر في عبد الله بن يوسف التنيسي: «وهو من أتقن الناس في

الموطأ، كذا وصفه يحيى بن معين»<sup>(٦)</sup>.

- قال ابن حجر: «الليث موصوف بأنه أتقن الناس لحديث سعيد المقبري»<sup>(٧)</sup>.

- قال ابن حبان: «أتقن الناس في الزهري: مالك، ومعمّر، والزيدي،

ويونس، وعقيل، وابن عيينة»<sup>(٨)</sup>.

(١) الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ٣٨٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٨٩.

(٣) المصدر السابق ٣ / ١٣.

(٤) ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ٦٠.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٣٣٠.

(٦) ابن حجر، فتح الباري ١ / ١٨.

(٧) ابن حجر، فتح الباري ٨ / ٨٧.

(٨) ابن حبان، الثقات ٧ / ٣٤٣.

- قال أبو حاتم: «سفيان أثقن أصحاب أبي إسحق، وهو أحفظ من شعبة»<sup>(١)</sup>.

- قال أبو حاتم: «إسرائيل ثقة متقن، من أثقن أصحاب أبي إسحق»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً - المقولات التي قيلت لبيان ضعف الرواة في الشيخ:

استخدم النقاد عبارات للدلالة على أن فلان ضعيف في فلان. وهذه العبارات تخرج من إطار التضعيف العام الذي لا يفيد في مقامنا هذا؛ ذلك أن الغالب على من قيلت فيهم: أنهم من المقبولين في غير من ضعفوا فيه، وأما التضعيف العام، فهو منساق على حال الراوي في كل شيوخره. ومن هذه المقولات:

\* قولهم: «استصغر في فلان»، ومثيلاتها:

الغالب في استخدام هذه العبارة ومثيلاتها: أن تحمل على تضعيف الراوي في الشيخ.

ومن الأمثلة المستخدمة في التضعيف:

- قال ابن معين: «قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير»<sup>(٣)</sup>. قلت: وضعفه

الدارقطني في حديث قتادة، قال: «معمر سيء الحفظ لحديث قتادة»<sup>(٤)</sup>.

- قال الذهبي في إسحق بن إبراهيم الدبري: «صدوق». قال ابن عدي:

استصغر في عبد الرزاق. قلت: سمع من عبد الرزاق كتبه وهو ابن سبع سنين أو نحوها، وروى عنه أحاديث منكورة، فوقع التردد فيها هل هي من قبل الدبري، وانفرد به، أو هي محفوظة مما انفرد به عبد الرزاق؟ وقد احتج بالدبري جماعة

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٦٦.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٣٠.

(٣) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ١٩٣.

(٤) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٩٨.

من الحفاظ ؛ كأبي عوانة وغيره<sup>(١)</sup> .

- قال أبو حاتم في عمرو بن هاشم البيروتي : « روى عن الأوزاعي ، ليس بذلك ؛ كان صغيراً حين كتب عن الأوزاعي »<sup>(٢)</sup> .

- وقال صالح جزرة في إبراهيم بن سعد : « حديثه عن الزهري ليس بذلك ؛ لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري »<sup>(٣)</sup> .

- قال الذهبي : « عبدالله بن محمد بن حميد أبو بكر بن أبي الأسود البصري الحافظ ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي ثقة ، استصغر في أبي عوانة »<sup>(٤)</sup> . وذهب ابن المديني إلى أن سماعه من أبي عوانة ضعيف ؛ لأنه كان صغيراً ، نقله عنه الخطيب<sup>(٥)</sup> .

- قال الذهبي : « محمد بن موسى الحضرمي عن يونس بن عبد الأعلى . قال أبو سعيد بن يونس المصري : كان يحفظ نحواً من مائة ألف حديث ، تكلم في إكثاره عن يونس ، واستصغر فيه »<sup>(٦)</sup> .

\* قولهم : « ضعيف في فلان » ، أو « ضَعَفَ في فلان » :

وأمثله ذلك كثيرة ، منها :

- وقال النسائي : « جعفر بن برقان في الزهري ضعيف ، وفي غيره لا بأس به »<sup>(٧)</sup> .

(١) الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت : ٧٤٨) . المغني في الضعفاء . تحقيق : نور الدين عتر ، ١ / ٦٩ .

(٢) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٦ / ٢٦٨ . بتصرف .

(٣) ابن حجر ، تهذيب التهذيب ١ / ١٠٦ .

(٤) الذهبي ، الميزان ٤ / ١٨٤ .

(٥) الخطيب ، تاريخ بغداد ١٠ / ٦٢ .

(٦) الذهبي ، الميزان ٦ / ٣٤٩ .

(٧) النسائي ، السنن الكبرى ٦ / ٦٠ . وقاله في سفيان بن حسين في الزهري . انظر : =



- قال ابن معين في عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: «هو ضعيف في الزهري»<sup>(١)</sup>.
- قال الدارمي في ذكره أصحاب الزهري لابن معين: «فجعفر بن برقان؟ فقال: ضعيف في الزهري. قلت: فمحمد بن إسحق؟ فقال: ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري»<sup>(٢)</sup>.
- قال أحمد، وابن معين في مطر بن طهمان: «ضعيف في عطاء خاصة»<sup>(٣)</sup>.
- قال ابن حجر في أسباط بن محمد: «ثقة، ضعف في الثوري»<sup>(٤)</sup>.
- قال الذهبي: «وهب بن جرير ثقة حافظ، حديثه في الكتب، ضعف في شعبة، نعم ما هو كغندر»<sup>(٥)</sup>.

\* قولهم: «كثير الخطأ على فلان»:

ومن أمثلة ذلك:

قال أحمد في أبي أحمد الزبيري: «كثير الخطأ في حديث سفيان»<sup>(٦)</sup>.

= ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٤٢٠.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦ / ٢٥٧.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٤٧.

(٣) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٣١، الذهبي، المغني في الضعفاء ٢ / ٦٦٢.

(٤) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، تقريب التهذيب، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ٩٨.

(٥) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨). ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمد شكور أمير الميادين، ١٩٢.

(٦) الذهبي، الميزان ٦ / ٢٠٤.

وقال أحمد في إسحق الأزرق: «الأزرق كثير الخطأ عن سفيان، وكان الأزرق حافظاً، إلا أنه كان يخطئ»<sup>(١)</sup>.

- قال النسائي: «والنعمان بن راشد كثير الخطأ عن الزهري، ونظيره في الزهري ومعه ابن صالح»<sup>(٢)</sup>.

\* قولهم: ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بشيء في فلان:  
ومن الأمثلة على ذلك:

- قال القطان: «يزيد بن إبراهيم عن قتادة ليس بذاك»<sup>(٣)</sup>.

- قال صالح جزرة في إبراهيم بن سعد: «حديثه عن الزهري ليس بذاك؛ لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري»<sup>(٤)</sup>.

- قال النسائي: «الزيدي أثبت من ابن أخي الزهري، وابن أخي الزهري ليس بذاك القوي، عنده غير ما حديث منكر عن الزهري»<sup>(٥)</sup>.

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣٤ / ٢.

(٢) النسائي، السنن الكبرى ١٦١ / ٢. قلت: وابن صالح هو أبان بن صالح بن عمير، لم يخرج له في الكتب التسعة عن الزهري إلا النسائي في حديث واحد هو: «خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحل والحرم: الكلب العقور، والغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة». انظر: السنن الكبرى ٣٨٧ / ٢. وقال ذلك أيضاً في صالح بن أبي الخضر. انظر: السنن الكبرى ١٤٦٧ / ٢.

(٣) ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي (ت: ٢٣٠)، المسند، مؤسسة نادر، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، الطبعة الأولى. تحقيق: عامر أحمد حيدر، ٤٤٩.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠٦ / ١.

(٥) النسائي، السنن الكبرى ١٥٤ / ٦.

- قال الترمذي: «زهير في أبي إسحق ليس بذاك؛ لأن سماعه من أبي إسحق بأخرة، وأبو إسحق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه»<sup>(١)</sup>.

- قال ابن منده في جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي: «ليس بالقوي في سعيد بن جبير»<sup>(٢)</sup>.

- قال ابن عبد البر في حديث لشعبة: «وهذا الحديث لم يروه - فيما علمت - عن شعبة أحد من ثقات أصحابه الحفاظ، وإنما رواه عنه بقية بن الوليد، وليس بشيء في شعبة أصلاً»<sup>(٣)</sup>.

\* قولهم: «يضطرب في حديث فلان»:

ومن الأمثلة على ذلك:

- قال أحمد في عمرو بن الحارث المصري: «وقد كان عمرو عندي، ثم رأيت له مناكير». «وقال في موضع آخر: يروي عن قتادة أشياء يضطرب فيها ويخطئ»<sup>(٤)</sup>.

- قال البخاري: «عمر بن راشد أبو حفص اليمامي عن يحيى بن أبي كثير يضطرب في حديثه عن يحيى»<sup>(٥)</sup>.

- قال عثمان بن أبي شيبة في عبيد الله بن موسى: «صدوق ثقة، وكان يضطرب

(١) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى (ت: ٢٧٩)، علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعدي، ٢٩.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٩٢.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد ١٠ / ٢٧٢.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨ / ١٤، الذهبي، الميزان ٥ / ٣٠٥.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير ٦ / ١٥٥.

في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً<sup>(١)</sup>.

\* قولهم: «يغرب عن فلان»:

قال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: كأنَّ سفيان الذي يروي عنه إبراهيم ابن بشار ليس بابن عيينة - يعني: مما يغرب عنه -»<sup>(٢)</sup>.

- قال ابن حبان في طلحة بن خراش الأنصاري: «من جلة أهل المدينة، ممن كان يغرب عن جابر بن عبدالله»<sup>(٣)</sup>. وقال في بشر بن خالد العسكري: «مستقيم الحديث، يغرب عن شعبة عن الأعمش بأشياء»<sup>(٤)</sup>.

- قال ابن عدي: «سمعت ابن سعيد يقول: إسحق بن الأزرق يغرب على شريك بأحاديث، وهكذا عبد الرحمن بن شريك يغرب على أبيه»<sup>(٥)</sup>. وقال: «ومحمد بن بلال هذا له غير ما ذكرت من الحديث، وهو يغرب عن عمران القطان»<sup>(٦)</sup>.

- قال الذهبي في يحيى بن سعيد بن أبان الأموي: «ثقة، يغرب عن الأعمش»<sup>(٧)</sup>.

ثالثاً - المقولات التي قيلت في المفاضلة والمقارنة بين الأصحاب:

ومن المقولات التي استخدمها النقاد: المقولات التي جاءت في معرض

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧ / ٤٧.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥١١.

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: ٣٥٤). مشاهير علماء الأمصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩ م. تحقيق: م. فلايشهر، ٧٧.

(٤) ابن حبان، الثقات ٨ / ١٤٥.

(٥) ابن عدي، الكامل ٤ / ١٩.

(٦) المصدر السابق ٦ / ١٣٣.

(٧) الذهبي، الكاشف ٢ / ٣٦٦.

المفاضلة بين الرواة، وهذه المفاضلة أخذت اتجاهين: إما أن تكون مفاضلة خاصة في شيخ ما، فيرجح أحدهما على الآخر، وإما أن تكون مفاضلة مطلقة دون أن تكون في شيخ معين. والعبارات في كلا الاتجاهين واحدة، وأبرزها:

\* قولهم: «فلان أثبت من فلان»، و«فلان أوثق من فلان»، و«فلان أحب إليّ من فلان»، و«فلان أحفظ من فلان»، و«فلان أفهم من فلان»، و«فلان أعلم من فلان».

ففي التفضيل العام: لا نعمم الحكم على روايتهم في كل الشيوخ، إنما يبقى الأمر فيه على الترجيح العام حتى يأتي تفصيل التفضيل، إما بأقوال النقاد الآخرين، أو بدراسات تقارن بين الرواة في شيوخهم.

ومن الأمثلة على ذلك:

- قال القطان: «عمرو بن دينار أثبت من قتادة»<sup>(١)</sup>. قلت: غير أن قتادة مفضل عليه في أنس بن مالك؛ كما هو بيّن في قول أبي حاتم: «أثبت أصحاب أنس: الزهري، ثم قتادة، وهو أحب إلي من أيوب، ويزيد بن الرشك»<sup>(٢)</sup>. فتفضيل القطان لعمرو إنما هو تفضيل عام.

- قال يحيى بن معين: «أيوب السختياني ثقة، وهو أثبت من ابن عون، وإذا اختلف أيوب وابن عون في الحديث، فأيوب أثبت منه»<sup>(٣)</sup>. بينما اعتبر ابن معين ابن

(١) ابن الجعد، المسند ١٦٤.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٤٣٠.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٢٥٥. أكثر ابن معين من المفاضلة بين الرواة كما هو واضح في رواية الدوري، ومن الأمثلة الأخرى عنه: انظر: ٢/ ٢٣٠، ٣/ ٢٠٣، ٣/ ٢٢٥، ٣/ ٣٦٩، ٣/ ٤٤١، ٣/ ٢٦٤، ٤/ ٢٤٠.

عون أثبت أصحاب ابن سيرين<sup>(١)</sup>. وغيرها كثير.

ومن أمثلة التفضيل الخاص<sup>(٢)</sup>:

- قال شعبة: «يقول عبد العزيز بن صهيب في أنس أحب إليّ من قتادة، أو قال: أثبت من قتادة»<sup>(٣)</sup>.

- قال عثمان، قال: سألت يحيى بن معين عن أصحاب شعبة، قلت: يحيى أحب إليك في شعبة، أو يزيد بن زريع؟ فقال: ثقتان. قلت: فغندر أحب إليك أو محمد بن أبي عدي؟ فقال: ثقتان. قلت: فأبو داود أحب إليك، أو حرمي ابن عمارة؟ فقال: أبو داود صدوق، أبو داود أحب إليّ منه. قلت: فأبو داود أحب إليك فيه أو عبد الرحمن بن مهدي؟ فقال: أبو داود أعلم به. قلت: فمعاذ أثبت في شعبة أم غندر؟ فقال: ثقة وثقة<sup>(٤)</sup>.

- قال النسائي: «ابن أبي ذئب أثبت عندنا من محمد بن عجلان، ومن الضحاك ابن عثمان في سعيد المقبري، وحديثه أولى عندنا بالصواب»<sup>(٥)</sup>.

قال أحمد بن حنبل: «شيبان أثبت في حديث يحيى بن أبي كثير من الأوزاعي»<sup>(٦)</sup>.

قال الدوري: «سمعت يحيى يقول: سفيان بن عيينة أثبت من محمد بن مسلم

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٣١٢.

(٢) أمثلة هذا النوع من التفضيل كثيرة تعج بها كتب الجرح والتعديل والتواريخ والسؤالات.

(٣) ابن الجعد، المسند ٢١٨.

(٤) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٦٤. وهناك أمثلة أخرى في هذه الرواية يسأل عن أصحاب عدد من الرواة، ويجب بهذه الطريقة من المفاضلة.

(٥) النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٢٧.

(٦) الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ٢٧٣.

الطائفي، وأوثق، وهو أثبت منه في عمرو بن دينار، وهو أحب إلي في عمرو بن دينار من داود العطار»<sup>(١)</sup>.

- قال أبو حاتم: «عبد الرحمن بن مهدي أثبت أصحاب حماد بن زيد، وهو إمام ثقة، أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع»<sup>(٢)</sup>.

- قال ابن المديني: «يونس أثبت في الحسن من ابن عون»<sup>(٣)</sup>.

قلت: ويترتب على معرفة ذلك أمر في غاية الأهمية في باب فهم مراد النقاد في تقديمهم؛ ذلك أن المفاضلة العامة بين الرواة إنما هي من قبيل الجرح والتعديل العامين، ولا يعطي هذا النوع من المفاضلة حكماً، خاصة على روايات الراوي المراد دراسة حديثه، بل يتوقف الأمر على بيان المفاضلات الخاصة، وهي التي تعطي حكماً أكثر تفصيلاً ودقة، يفيد في الحكم على روايات الرواة عن شيوخ بأعينهم. وهذه المفاضلات الخاصة لا تعطي بعداً شمولياً أيضاً لحال الراوي؛ إذ لا يمكن تعميم أحكامها على مجمل رواية الراوي.

ومن هنا نجد أن الوصول إلى حكم نهائي لحال راو ما أمرٌ في غاية الصعوبة من ناحية، ومن ناحية أخرى يحتاج إلى دقة متناهية في وضع أقوال النقاد في موازينها الدقيقة. وهذا أمر لا يتأتى لكل ناظر وباحث، ولا بد فيه من الدربة والممارسة لأقوال النقاد، الأمر الذي يمضي فيه المرء جل عمره.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ١٠٦/٣. أكثر ابن معين من المفاضلة الخاصة أيضاً في رواية الدوري، ومن الأمثلة: ١٠١/٣، ١١٧/٣، ١٣٠/٣، ٢٢٦/٣، ٢٤٧/٣،

٥٦٤/٣، ١٢/٤، ٢٨٥/٤، وغيرها.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٥٥/١.

(٣) المصدر السابق ٢٤٢/٩.

### رابعاً - المقولات التي قيلت في أكثر الأصحاب رواية :

تكلم النقاد في تراجم الرواة على من أكثروا عنه الرواية، أو على من أكثر عنهم الرواية بعبارات متعددة نرصدها هنا. غير أننا نقول: إن هذه العبارات لا تدل على تقدم أو تأخر للمصاحب في شيخه، إلا أن يعرف عنه أنه من أصحابه الضباط فيه؛ فقد قيلت هذه العبارات في المتروكين عن شيخهم، فالإكثار بحد ذاته لا يعد معياراً مستقلاً للتقدم والتأخر في الشيخ ما لم يدعم بمعايير الضبط المختلفة.

ومن هذه العبارات :

\* قولهم: «أروى الناس عن فلان»<sup>(١)</sup>: وتنوع إيرادها على النحو التالي :

- قيلت فيمن هم أوثق أصحاب شيخهم، ومن أمثلة ذلك :

- قال يحيى بن معين: «ابن عينة أروى الناس عن عمرو، وأثبتهم فيه». وكذا

قال العجلي<sup>(٢)</sup>.

- وقال العجلي: «محمد بن سيرين بصري تابعي ثقة، يكنى أبا بكر، وهو من

أروى الناس عن شريح وعبيدة»<sup>(٣)</sup>.

- قال ابن الجنيّد: «قال يحيى بن معين: علي بن المديني من أروى الناس عن

يحيى بن سعيد، إني أرى عنده أكثر من عشرة آلاف». قلت: ليحيى أكثر من مسدد؟

قال: نعم. إن يحيى بن سعيد كان يكرمه ويدنيه. وكان صديقه يعين علياً، وكان علي

يلزمه»<sup>(٤)</sup>.

(١) أكثر العجلي من استخدام هذه العبارة؛ كما سيأتي في الأمثلة وغيرها مما لا نذكره اختصاراً.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ١٨١، العجلي، الثقات ٢/ ١٧٥.

(٣) العجلي، الثقات ٢/ ٢٤٠.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ١١/ ٤٦١.



- قيلت فيمن هم ثقات، لكن غيرهم مقدم عليهم في الشيخ، ومن أمثلة ذلك:  
- قال العجلي: «سويد بن سعيد الحدثاني ثقة، من أروى الناس عن علي بن مسهر»<sup>(١)</sup>.

- قيلت فيمن هم ضعفاء أو متروكون في شيخهم، ومن أمثلة ذلك:  
- قال العجلي: «عثمان بن عاصم أبو حصين الأسدي كوفي ثقة، ويقال: إن قيس بن الربيع كان أروى الناس عنه، يقال: إنه كان عنده عنه أربع مائة حديث»<sup>(٢)</sup>.

- قال أحمد: «أروى الناس عن حريز: إسماعيل بن عياش»<sup>(٣)</sup>.  
- قال أحمد: «كان سهل من أصحاب الحديث، أروى الناس عن شعبة، ترك الناس حديثه»<sup>(٤)</sup>.

### \* قولهم: «مكثر عن فلان»<sup>(٥)</sup>:

وهذه كسابقتها لا تحمل على أنه من أوثق أصحاب الشيخ، إلا إذا جاء ما يدل على ذلك.

- 
- (١) العجلي، الثقات ١ / ٤٤٢. لم يخرج له البخاري من روايته عن ابن مسهر.  
(٢) المصدر السابق ٢ / ١٢٩. قلت: وقيس فيه ما فيه؛ فقد أجمع النقاد على تضعيفه. انظر ترجمته: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨ / ٣٥٠.  
(٣) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. زياد محمد منصور، ٢٦٥.  
(٤) البخاري، التاريخ الأوسط ٢ / ٢٥٢.  
(٥) أكثر من ييراد هذه المقولة الخليلي في الإرشاد؛ كما يظهر من الأمثلة وغيرها مما لم نذكره اختصاراً.

## ومن الأمثلة:

- قال الخليلي: «عبدالله بن عمر أخو عبيدالله مكثر عن نافع، ولم يرضوا حفظه، ولم يخرج به أصحاب الصحاح»<sup>(١)</sup>.

- قال الخليلي: «شعيب بن أبي حمزة ثقة، متفق عليه، مخرج في الصحيحين، مكثر عن الزهري، ونافع مولى ابن عمر، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم»<sup>(٢)</sup>.

- قال الخليلي: «محمد بن الوليد الزبيدي مكثر عن الزهري قديم»<sup>(٣)</sup>.

- قال الخليلي: «الوليد بن مزيد البيروتي ثقة، مكثر عن الأوزاعي»<sup>(٤)</sup>.

- قال العلائي: «جويرية بن أسماء مكثر عن نافع»<sup>(٥)</sup>.

(١) الخليلي، الإرشاد ١ / ٢٩٤.

(٢) الخليلي، الإرشاد ١ / ٤٥٢. قلت: وشعيب إنما ذكر في كبار أصحاب الزهري وحده، أما أصحاب نافع وابن المنكدر، فغيره مقدم عليه، ثم إن النقاد قدموا عليه في الزهري: مالكا، والزبيدي، وغيره. انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢ / ٦٧١ و٢ / ٦٦٧.

(٣) الخليلي، الإرشاد ٢ / ٤٦٩.

(٤) المصدر السابق ٢ / ٤٦٩. قلت: لم يذكر في كبار أصحاب الأوزاعي؛ كابن المبارك، وهقل، وابن أبي العشرين، غير أن النسائي فضله على الوليد بن مسلم؛ لعدم الخطأ والتدليس في حديثه. انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢ / ٧٣٠.

(٥) العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكليدي (ت: ٧٦١). جامع التحصيل في أحكام المراسيل، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة الثانية.

تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ١٥٧. قلت: وليس هو من كبار أصحاب نافع؛ فقد ذكره ابن المديني في الطبقة السابعة عن نافع. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٠٧.

## \* قولهم: «أكثر عن فلان»:

وهذه العبارة كثيرة الاستخدام في تراجم الرواة، خاصة عند ذكرهم شيوخ المترجم له، فبعد إيرادهم الشيخ؛ يقول: وأكثر عنه. وتصدق هذه العبارة على أوثق الأصحاب عن الشيخ وأضعفهم؛ كما في العبارات السابقة.

## ومن الأمثلة على ذلك:

- قال القطان في عمر بن هارون بن يزيد: «أكثر عن ابن جريج، من لزم رجلاً اثنتي عشرة سنة لا يريد أن يكثر عنه»<sup>(١)</sup>.

- قال ابن المديني في جعفر بن سليمان: «أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وكان فيها أحاديث مناكير»<sup>(٢)</sup>.

- قال ابن المديني في جوير بن سعيد الأزدي: «أكثر على الضحاك، روى عنه أشياء مناكير»<sup>(٣)</sup>.

- قال الخليلي: «عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب حافظ متقن ثقة، متفق عليه، مخرج في الصحيحين، أكثر عنه الثوري، وشعبة، وشريك، وأقرانهم، وشعبة أقل رواية، والثوري كثير الرواية عنه»<sup>(٤)</sup>.

- قال الخليلي: «يحيى بن عبد الله البابلي القاضي، شيخ مشهور، أكثر عن الأوزاعي، وطعنوا في سماعه منه، منهم من يحسن القول فيه، ومنهم من يضعفه»<sup>(٥)</sup>.

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ١١ / ١٨٨.

(٢) ابن المديني، العلل ٨٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٨٢.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٠٦.

(٤) الخليلي، الإرشاد ١ / ٢٩٣.

(٥) المصدر السابق ٢ / ٤٦٧.

- قال ابن حجر: «سعيد بن أبي عروبة البصري رأى أنساً عليه السلام، وأكثر عن قتادة، وهو ممن اختلط، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس»<sup>(١)</sup>.

- قال المزني: «إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم... روى عن... وقيس بن أبي حازم وأكثر عنه»<sup>(٢)</sup>.

\* قولهم: «كثير الرواية عن فلان»:  
ومن الأمثلة على ذلك:

- قال ابن سعد في عبد العزيز بن أبان القرشي: «وكان كثير الرواية عن سفيان، ثم خلط بعد ذلك، فأمسكوا عن حديثه»<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابن سعد في عنبسة بن سعيد: «كان ثقة، كثير الرواية عن عبدالله بن المبارك وغيره»<sup>(٤)</sup>.

- قال أبو حاتم: «يزيد الرقاشي كان واعظاً بكاء، كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر»<sup>(٥)</sup>.



(١) ابن حجر، طبقات المدلسين ٣١. قلت: وسعيد من أوثق أصحاب قتادة؛ كما سبق الإشارة إليه.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥٤. بتصرف. فكما هو معروف في التهذيب، وبعد إيراد اسم الراوي، يذكر شيخه تحت قوله: روى عن، وهنا يأتي قوله في بعضهم: «وأكثر عنه». وهذا ليس في التهذيب وحده، إنما سائر كتب التراجم على هذا الحال. انظر: الميزان، وسير أعلام النبلاء للذهبي، وكذا الخليلي في الإرشاد.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٤٠٤.

(٤) المصدر السابق ٦/ ٤٠٧.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٥١.

### \* المطلب الثاني - المقولات النقدية الدالة على علل الأصحاب :

تنوعت المقولات النقدية التي عبر بها النقاد عن علل الأصحاب، فكان من الضروري البحث في هذه المقولات؛ للوقوف على عبارتها بالدرجة الأولى، ثم لبيان دلالاتها. فجاء هذا المطلب، والذي لم أحصر فيه كل المقولات، إلا أنني ذكرت أبرزها. فهناك عبارات قريبة المعنى لما نذكره لا نورددها؛ لوضوح حالها من جهة، ولدلالة ما نذكره عليها.

وأبرز هذه المقولات:

أولاً - المقولات التي ذكر فيها الأصحاب: وهي:

\* قولهم: «وأكثر أصحاب فلان روه كذا»، أو: «أصحاب فلان قالوا»، أو: «الحفاظ من أصحاب فلان قالوا»، وما شابه ذلك.

وهذه هي فاتحة الموضوع وأصله الذي انطلقت في البحث منه؛ فقد أكثر من إيرادها النقاد في معرض تعليلهم لأحاديث الرواة، وأمثلتها كثيرة جداً، لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات كتب هذا الفن<sup>(١)</sup>. ومنها:

- قال الترمذي: «حدثنا محمد بن إسماعيل: حدثنا محمد بن الصباح: حدثنا الوليد بن أبي ثور عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: «إني رأيت الهلال. قال: أتشهد أن لا إله إلا الله، أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم. قال: يا بلال! أذن في الناس أن يصوموا غداً. حدثنا أبو كريب: حدثنا حسين الجعفي عن زائدة، عن سماك، نحوه، بهذا الإسناد. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس فيه اختلاف، وروى سفيان الثوري وغيره عن سماك عن

(١) ففي علل الدارقطني المطبوع ورد ذكرها أكثر من مائتين وخمسين مرة، أما في علل ابن أبي حاتم، فقد ورد ذكرها في أكثر من أربعين حديثاً.

عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا. وأكثر أصحاب سماك رووا عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا<sup>(١)</sup>.

- وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالله بن رجاء، وسهل بن حماد العَقَدِي أبو عتاب عن شعبة، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، موقوفًا، قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضًا». ورويا عن شعبة عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، بنحوه. فقالا: أكثر أصحاب شعبة الحفاظ منهم يرفعون حديث عدي بن ثابت، ولا يقولون في حديث سماك: ابن عباس؛ إنما يقولون: سماك عن عكرمة: أن النبي ﷺ، وهذا صحيح. قلت: إنما هو اتفاق! فقالا: شيخين صالحين أوقفنا ما رفعه الحفاظ، ووصلنا ما يرسله الحفاظ»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه يونس بن يزيد عن الزهري، قال: بلغنا عن السائب بن يزيد: أن عبدالله بن عمرو بن الحضرمي أتى عمر ابن الخطاب بعبد له سرق، فقال: «مالك سرق بعضه بعضًا». قال أبي: روى هذا الحديث كل أصحاب الزهري عن الزهري عن السائب، ومنهم من يقول: الزهري أخبرني السائب، وكثير منهم يقول: الزهري عن السائب، ولا أدري ما يقول يونس. الصحيح ما يقول الحفاظ من أصحاب الزهري: عن السائب»<sup>(٣)</sup>.

- وقال مسلم: «حدثنا ابن نمير: ثنا أبي: ثنا حجاج عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعتق نسيباً له في عبد، ضمن لأصحابه في ماله إن

(١) الترمذي، السنن ٣ / ٧٤.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٣٥.

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٥١.

كان موسراً، وإن لم يكن له مال، بذل العبد». وروى هذا الخبر غير واحد، هذه الرواية عن نافع في استسعاء العبد فأعتق. والدليل على خطئه: اتفاق الحفاظ من أصحاب نافع على ذكرهم في الحديث المعنى الذي هو ضد السعاية، وخلاف الحفاظ المتقين لحفظهم يبين ضعف الحديث من غيره<sup>(١)</sup>.

- وقال الدارقطني: «وسئل عن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه، عن النبي ﷺ: «أول ثلاثة يدخلون الجنة هم: فقير عفيف، وإمام مقسط، وعبد أحسن عبادة ربه، وأطاع موالیه». وعن النبي ﷺ: «اقرأوا القرآن، ولا تأكلوا، ولا تستكثروا به، ولا تجفوا عنه، ولا تغلوا فيه». فقال: رواه مغيرة السراج عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة، عن أبيه المتن الأول، ووهم فيه. والحفاظ من أصحاب يحيى يروونه عن يحيى عن عامر<sup>(٢)</sup>.

والمقصود من هذه العبارات كلها: إنما هم الأصحاب المقدم حديثهم عند الاختلاف، لا سيما أهل الطبقة الأولى.

ثانياً - المقولات التي ذكر فيها الاختلاف دون ذكر الأصحاب: ومنها:

\* قولهم: «اختلف عن»، و«اختلف على»:

ولم أجد في واقع الاستخدام ما يفرق بينهما في المعنى، لا من جهة المختلف عنه، ولا من غيرها، غير أن الأولى أكثر استخداماً من الثانية.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن حديث اختلف عن الدراوردي فيه، فروى سعيد بن منصور عن عبدالعزيز الدراوردي، عن عمارة بن غزية، عن عباد بن

(١) مسلم، التمييز ١٩٠.

(٢) الدارقطني، العلل ٢٧٢ / ٤. وانظر غيرها عنده.

تميم، عن عبدالله بن زيد، عن النبي ﷺ قال: «بين منبري وحجرتي روضة من رياض الجنة». ورواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي، عن عمرو بن يحيى، عن عباد ابن تميم، عن عبدالله بن زيد، عن النبي ﷺ، قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة». قال أبو زرعة: حديث عبد العزيز عن عمارة بن غزية أصح عندي<sup>(١)</sup>.

- وقال: «سألت أبي عن حديث اختلف على عبيدالله بن عمر، فروى أبو أسامة عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن أبي سلمة، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يصلي في بيته في ثوب واحد متوشحاً به يخالف بين طرفيه». وروى سعيد بن عبد الرحمن عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن عمر بن أبي سلمة، عن النبي ﷺ، ولم يذكر: سعيد بن المسيب. فسمعت أبي يقول: هذا عندي أشبه<sup>(٢)</sup>.

- وقال علي بن المديني: «حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: منزلنا غداً إن شاء الله بالخيف عند الضحى. رواه الزهري، فاختلف على الزهري في إسناده، فرواه الأوزاعي، وإبراهيم بن سعد، والنعمان بن رشاد، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، كلهم عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. إلا أن معمرأ أدرجه في الحديث علي بن حسين عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «وهل ترك لي عقيل منزلاً». فأدرج الكلام فيه: منزلنا غداً. وقد رواه محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، ولم يذكر فيه: منزلنا بالخيف<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٩٥.

(٢) المصدر السابق ٢ / ١٩١.

(٣) ابن المديني، العلل ٩٢.



- وقال الدارقطني: «وسئل عن حديث عامر بن سعد عن سعد: أن رجلاً قال: «اللهم آتني أفضل ما تؤتي عبادك الصالحين». فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال... الحديث. فقال: يرويه الدراوردي عن سهيل بن أبي صالح، عن محمد بن مسلم بن عائذ، عن عامر بن سعد، واختلف على الدراوردي فيه، فرواه إبراهيم بن حمزة، وخالد بن خدّاش، ومصعب الزبيري، وغيرهم عن الدراوردي عن سهيل، عن محمد بن مسلم بن عائذ. وخالفهم ضرار بن صرد، والحماني، فروياه عن الدراوردي عن سهيل، فقالا: عن مسلم بن عائذ. والقول الأول أصح»<sup>(١)</sup>.

\* قولهم: «يخالفونه»، أو: «الناس يخالفونه»، وما يشابهها:

وذلك بأن يورد الناقد رواية راو، ثم يقول: «يخالفونه»، أو يقول: «الناس يخالفونه». والمعني هنا: إنما هم ثقات أصحاب الشيخ المختلف عنه.

ومن أمثلة ذلك:

- قولهم: «خالفه الناس»:

- وقال ابن معين: «حدثنا عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن القاسم، عن كعب، قال: الذبيح إسحق. قال يحيى: وقد خالفه الناس، قالوا: عن الزهري عن عمر بن أسيد بن جارية»<sup>(٢)</sup>.

- وقال أحمد: «في حديث حبيبة بنت جحش قال ابن جريج: حدث عن ابن عقيل محمد بن عبدالله بن عقيل، وهو خطأ. وقال: إنما هو عبدالله بن محمد بن

(١) الدارقطني، العلل ٤/ ٣٤٢. قلت: أكثر الدارقطني من قوله: اختلف عن، فلا يخلو حديث من ذكرها؛ ذلك أنه في بيانه لعلل الأحاديث يبين المدار، ومن ثم يشرع في تفصيل الاختلاف بقوله: «واختلف عنه».

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ١٥٤.

عقيل، وقال: عن حبيبة بنت جحش. خالف الناس<sup>(١)</sup>.

- قال الطبراني: «حدثنا إدريس بن جعفر العطار: ثنا عثمان بن عمر: ثنا يونس ابن يزيد الأيلي عن الزهري، عن أبي خزيمة، عن الحارث بن سعد، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله! رأيت رقى نسترقى بها، وأدوية نتداوى بها، ترد من قدر الله؟ قال: «هي من قدر الله». هكذا رواه عثمان بن عمر عن يونس، وخالفه الناس، فرووه عن يونس كما رواه الناس عن الزهري عن أبي خزيمة<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهو عن الزهري عن أبي خزيمة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، كذا رواه ابن عيينة<sup>(٣)</sup>.

- قولهم: «يخالفونه»:

- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه أبو الأحوص عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ عليه. فقلت: كيف أقرأ عليك وعليك أنزل القرآن؟... وذكر الحديث. قال أبي: هذا حديث يخالفونه فيه، يقولون: الأعمش عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ وهو أصح<sup>(٤)</sup>. قلت: وإنما عنى بذلك: أصحاب الأعمش الثقات.

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٥١ / ٣.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ٤٧ / ٦. انظر كذلك: حديثاً خالف فيه حماد بن سلمة أصحاب محمد بن إبراهيم، قال الطبراني فيه: «ورواه حماد بن سلمة، فخالف الناس فيه». المعجم الكبير ٣٦٩ / ١. وقال نحو ذلك في حديث خالف فيه حماد بن سلمة أصحاب الحجاج بن أرطاة. انظر: المعجم الكبير ٢٢٦ / ١٩.

(٣) الترمذي، السنن ٣٩٩ / ٤.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٧١ / ٢. انظر تفصيل علة هذا الحديث في: الدراسة التطبيقية، مسند ابن مسعود حديث رقم: ٨.

- وقال: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حماد بن سلمة عن أبي حيان، عن الشعبي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ في أول الآيات خروجاً... قالوا: «يخالفون حماداً في هذا الحديث، يقولون: حيان عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ. وهذا أشبه عن أبي زرعة عن عبدالله، والوهم من حماد»<sup>(١)</sup>.

- وقال الدارقطني: «وسئل عن حديث كليب بن شهاب عن علي، عن النبي ﷺ: أنه كان يرفع يديه في أول الصلاة، ثم لا يعود. قال: هو حديث يرويه أبو بكر النهشلي، ومحمد بن أبان، وغيرهما عن عاصم بن كليب. واختلف عن أبي بكر النهشلي - واسمه لا يصح - فرواه عبد الرحيم بن سليمان عنه، عن عاصم بن كليب، عن أبي، عن علي، عن النبي ﷺ ووهم في رفعه. وخالفه جماعة من الثقات، منهم: عبد الرحمن بن مهدي، وموسى بن داود، وأحمد بن يونس، وغيرهم عن عاصم، فرووه عن أبي بكر النهشلي موقوفاً على علي، وهو الصواب»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً - المقولات التي تذكر الرواية المقابلة للمعلولة؛ إichاء بعللة المخالفة: ومنها:

\* قولهم: «الحفاظ يقولون»:

- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث روي عن الأعمش عن أبي سفيان، فمنهم من يقول: عن عبيد بن عمير، عن النبي ﷺ. ومنهم من يقول: عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «ضرب النبي ﷺ مثل الصلوات الخمس كمثل نهر على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات». قال: الحفاظ يقولون: عن عبيد بن عمير

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٤٠٨.

(٢) الدارقطني، العلل ٤ / ١٠٦.

عن النبي ﷺ، وهو أشبه<sup>(١)</sup>.

قلت: ونحوها قولهم: الحفاظ يروونه، والثقات يروونه.

\* وقولهم: «الناس يقولون»:

وهي تعني: أصحاب الشيخ، وقد تميز علل ابن أبي حاتم بإيرادها، والإكثار منها<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: «روى محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي عن خالد الواسطي، عن بيان، عن قيس بن أبي حازم، عن ابن سيلان: سمع النبي ﷺ سمعت...، ووهم فيه، والناس يقولون: عن قيس، لا يجاوزون به قيساً: أن النبي ﷺ. سمعت أبي يقول ذلك. ويقول: أحسب أن محمد بن الحسن شبه له، ورواية الواسطيين عن خالد أصح»<sup>(٣)</sup>. قلت: يشير بذلك إلى اختلاف أصحاب خالد، وترجيحه رواية أهل واسط.

- وقال: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أنس بن عياض عن عبيد الله، عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته. فقالا: هذا خطأ، وهم فيه أبو زمرة. الناس يقولون: عبيد الله عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ويروون عن نافع عن ابن عمر موقوفاً: الولاء لحمه،

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٣٨. انظر: ١/ ٢٣٣، ٢/ ٦٤. وغيرها مما يقرب من المعنى.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث: ١/ ١٢٤، ١/ ٢٧٢، ١/ ٢٨٩، ٢/ ١٢، ٢/ ١٤٤، ٢/ ١٦٦، ٢/ ١٨٠، ٢/ ٢٠٨، ٢/ ٢٦٤، ٢/ ٣٠٠، ٢/ ٤٠٧.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح - التعديل ٩/ ٣٢٠.

وهذا هو الصحيح»<sup>(١)</sup>.

- قال عبدالله بن أحمد: «حدثني أبي، قال: حدثنا بكر بن عيسى، قال: حدثنا ثابت بن زيد أبو زيد عن عاصم الأحول: أنه قال: قد رأى عبدالله بن سرجس رسول الله ﷺ. قال أبي: الناس يقولون: ثابت بن يزيد، وهو الصواب ابن زيد، إلا بكر بن عيسى، ومعتمر بن سليمان، فإنهما قالا: ثابت بن زيد أبو زيد»<sup>(٢)</sup>. ونحوها قولهم: الناس يروونه، أو يرويه الناس.

\* قولهم: «رواه الثقات عن فلان»:

ومن أمثلة ذلك:

- قال الدارقطني: «وسئل عن حديث الحارث عن علي: قال رسول الله ﷺ: «من رأي في المنام، فقد رأي؛ فإن الشيطان لا يتمثل بي». فقال: حدثناه أبو بكر النيسابوري، قال: ثنا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر: ثنا يحيى بن أبي الحجاج: ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحق، عن الحارث، عن علي. ورواه الثقات عن سفيان عن أبي إسحق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، وهو الصواب»<sup>(٣)</sup>.

- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه داود بن أبي هند عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «غسل يوم الجمعة واجب في كل سبعة أيام». قال أبي: هذا خطأ، إنما هو على ما رواه الثقات عن أبي الزبير عن طاوس، عن أبي هريرة، موقوف»<sup>(٤)</sup>. وغيرها.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ٣٧٩.

(٢) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٢٦.

(٣) الدارقطني، العلل ٣/ ١٧٠.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ٢٨.

• قولهم: «يروونه» دون ذكر أي كلمة معها:

ومن أمثلة ذلك:

- قال عبدالله: «سمعت أبي يقول: مغيرة بن زياد أحاديثه مناكير، روى عن عطاء عن عائشة، عن النبي ﷺ: من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة. ويروونه عن عطاء عن عنبسة، عن أم حبيبة»<sup>(١)</sup>.

- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عياش عن ابن جريج، عن عبدالله بن أبي مليكة، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إذا جاء أحدكم في صلاته، أو رعف، أو قلس، فليتوضأ، وليبن على ما صلى ما لم يتكلم». قال: أبي هذا خطأ، إنما يروونه عن ابن جريج عن أبيه، عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً، والحديث هذا»<sup>(٢)</sup>.

رابعاً - المقولات الأخرى:

• قولهم: «غريب من حديث فلان»:

هذه المقولة تحتل إرادة التعليل بالتفرد، وتحتل أن تطلق لمجرد الوصف؛ ذلك أن من الأحاديث التي قيلت فيها الصحيح والضعيف؛ كما في «سنن الترمذي» الذي أكثر من استخدامها؛ فقد وردت في السنن فيما يزيد عن ثمانين حديثاً<sup>(٣)</sup>. وأكثر أبو نعيم في «حلية الأولياء» من استخدامها أيضاً؛ فقد أوردها فيما يزيد عن ستمائة حديث<sup>(٤)</sup>.

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٣٥.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٣١.

(٣) انظر من ذلك: الجزء الأول: ٣٦٣، ٤١٤. الجزء الثاني: ٣٥١، ٤٧٣، ٥٠١. الجزء الثالث: ١٦٦، ١٧٥، ١٧٨، ٥٢٤. وغيرها.

(٤) انظر: الجزء الأول: ٦٣، ٧٣، ٣٦٢. الجزء الثاني: ١٠٢، ١٠٥، ١١٧، ١١٧. وغيرها.

## ومن أمثلة ذلك :

- قال الترمذي : «حدثنا أبو همام الوليد بن شجاع بن الوليد، قال : حدثنا الوليد ابن مسلم عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال : قالوا : يا رسول الله ! متى وجبت لك النبوة؟ قال : وآدم بين الروح والجسد . سألت محمداً عن هذا الحديث، فلم يعرفه . قال أبو عيسى : وهو حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم، رواه رجل واحد من أصحاب الوليد»<sup>(١)</sup>.

- وقال : «حدثنا عبدالله بن أبي زياد الكوفي : حدثنا زيد بن حباب عن سفيان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله : «أن النبي ﷺ حج ثلاث حجج : حجتين قبل أن يهاجر، وحجة بعد ما هاجر، ومعها عمرة، فساق ثلاثة وستين بدنة، وجاء علي من اليمن ببقيتها، فيها جمل لأبي جهل في أنفه بُرَّةٌ من فضة، فنحرها رسول الله ﷺ، وأمر رسول الله ﷺ من كل بدنة ببضعة، فطبخت، وشرب من مرقها» . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب من حديث سفيان، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب . ورأيت عبدالله بن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتبه عن عبدالله بن أبي زياد . قال : وسألت محمداً عن هذا، فلم يعرفه من حديث الثوري عن جعفر عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ . ورأيت لم يعد هذا الحديث محفوظاً، وقال : إنما يروى عن الثوري عن أبي إسحق عن مجاهد مرسلًا»<sup>(٢)</sup>.

- وقال أبو نعيم : حدثنا أبو بكر الطلحي، قال : ثنا عبيد بن غنام، قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال : ثنا عبدالله بن نمير عن معاوية النضري - وكان ثقة - عن نهشل، عن الضحاك، عن الأسود، عن عبدالله بن مسعود، قال : «لو أن أهل العلم

(١) الترمذي، العلل الكبير ٣٦٨.

(٢) الترمذي، السنن ١٧٨ / ٣ . وانظر غيره : ٥٢٤ / ٣ ، ٢٣٥ / ٤ ، ٥٥٠ / ٥ .

صانوا العلم، ووضعوه عند أهله، لسادوا أهل زمانهم، ولكن بذلوه لأهل الدنيا؛ لينالوا من دنياهم، فهانوا على أهلها، سمعت نبيكم ﷺ يقول: «من جعل الهموم همّاً واحداً، كفاه الله تعالى هم آخرته، ومن تشعبت به الهموم، لم يبال الله في أي أوديتها وقع». غريب من حديث الأسود، لم يرفعه إلا الضحاك، ولا عنه إلا نهشل<sup>(١)</sup>.

• قولهم: «لا أصل له من حديث فلان»:

- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه سعيد بن بشير عن منصور ابن زاذان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: «كان النبي ﷺ يقبل إذا خرج إلى الصلاة لا يتوضأ». فقال أبي: هذا حديث منكر، لا أصل له من حديث الزهري... قلت لأبي: ممن الوهم؟ قال: من سعيد بن بشير»<sup>(٢)</sup>.

- وقال الخليلي: «روى بعض الكذابين عن سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: أن النبي ﷺ قال: «دفنُ البناتِ من المكرمات». وهذا لا أصل له من حديث سفيان وغيره، إنما يروى عن ابن عطاء الخراساني عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا، وابن عطاء متروك»<sup>(٣)</sup>.

- وقال البيهقي في حديث محمد بن سليمان بن أبي داود: حدثني أبي عن الزهري، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه، قال: «سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يقول: هو يهودي أو نصراني، أو بريء من الإسلام في اليمين يحلف عليه، فيحنت؟ قال: كفارة يمين» قال: فهذا لا أصل له من حديث الزهري

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٢ / ١٠٥.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٤٧.

(٣) الخليلي، الإرشاد ١ / ٣١٨.



ولا غيره، تفرد به سليمان بن أبي داود الحراني، وهو منكر الحديث، ضعفه الأئمة وتركوه»<sup>(١)</sup>.

وبهذا ننهي الفصل الثاني.



---

(١) البيهقي، السنن الكبرى ٣٠ / ١٠.



## الفصل الثاني

### معايير التقدم والتأخر في الشيخ، وأسباب الاختلاف عليه

يتناول البحث - في هذا الفصل - قضيتين هامتين في دراستنا النظرية لعل أصحاب الرواة بينهما ارتباط وثيق؛ إذ أن كل واحدة منهما تحتاج الأخرى، وهاتان القضيتان هما:

أولاً - معايير التقدم والتأخر في الشيخ:

وأبحث فيه عن الأسس التي اعتمدَ عليها في توزيع الرواة على طبقات مشايخهم، والتي بينت لنا المتقدم منهم من المتأخر.

ثانياً - أسباب اختلاف الأصحاب في حديث شيخهم:

وأحاول فيه أن أجيب عن السؤال التالي: لماذا يختلف الأصحاب في أدائهم لحديث شيخهم؟

وكلا المسألتين على اتصال وثيق بعلل الأصحاب؛ ذلك أن الوقوف عليهما يعد من المفاتيح الهامة في فهم علل الأصحاب.

ولا بد هنا من التنبيه إلى أمر هام جداً، وهو: أن ما سيذكر في المعايير والأسباب إنما هو على اعتبار غلبة الحال والاستعمال، لا على اطراد القاعدة؛ فالتعامل مع كل قواعد الحديث إنما هو تعامل أغلبي، وليس تعاملاً رياضياً، والسبب في ذلك يكمن في أن النقد في تناولهم أحاديث الرواة إنما يتعاملون مع جهد بشري في الأداء، وهذا الجهد لا يمكن أن تحكمه قاعدة رياضية مطردة في كل أحواله. فالسلوك الإنساني سلوك تحكمه عوامل متعددة تختلف باختلاف الزمان والمكان

والظروف المحيطة بهما، وأداء الإنسان لحفظه يندرج تحت هذا الإطار من السلوك. لكن الأمر لا يترك هكذا فوضى دون قواعد نعرف بها صحة أداء الحفظ من ضعفه، من هنا اجتهد النقاد في استقراء حال الرواة في الأداء، ووضعوا قواعد لضبطه، وهذه القواعد - بالجملة - تحقق الكشف عن ذلك، لكنها على وجه التفصيل لا تطرد في أداء الرواة رواياتهم المختلفة. وعمل النقاد إنما هو رصد جميع حالات الأداء، وبناء النقد عليها. ومن أراد التعليل، فعليه معرفة هذه القواعد جميعاً، ووضعها على طاولة النقد حتى يُعمل القاعدة المناسبة لنقد حديث معين. وعلى هذا نفهم قول ابن رجب الحنبلي: «ولهم - أي: النقاد - في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم ضابط يضبطه»<sup>(١)</sup>. فلا يعقل أن مراد ابن رجب: أن النقاد ليس لهم قواعد في الحكم على الأحاديث، إنما المراد: عدم اطرادها كقاعدة رياضية. من هنا، فإن هذا الفصل جاء في المبحثين التاليين:



## المبحث الأول

### معايير التقدم والتأخر في الشيخ

تعتبر هذه المعايير عن الأسس التي اعتمد عليها في توزيع الرواة في طبقات شيوخهم، وأبرز هذه المعايير هي:

المعيار الأول - معايير الضبط:

تكلم العلماء على الضبط، وعرفوه، وبينوا شروطه وأقسامه، ونخلص فيه إلى تعريف ابن حجر له؛ حيث قال: «الضبط ضبط صدر، وهو: أن يثبت ما سمعه؛

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٥٨٢ / ٢.

بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. وضبط كتاب، وهو: صيائته لديه منذ سمع فيه وصححه، إلى أن يؤدي منه<sup>(١)</sup>.

وهذا في عموم الضبط، غير أن ما أريده في هذا المقام هو: الوقوف على تفصيل الحال في علاقة الأصحاب بشيخهم، مما يدلنا على طبقاتهم فيه. وقد وقفت من عمل النقاد على تفصيل لضبط الأصحاب في شيخهم مما يعد معايير لتقدم الرواة وتأخرهم في شيخهم ضمن إطار الضبط، وهذه المعايير هي:

أولاً - أثبت أصحاب الشيخ: بيّن النقاد أثبت أصحاب الشيوخ، والناظر في مجمل عملهم في ذلك يجد أنهم أتوا على غالب الرواة المكثرين بذكر أثبت أصحابهم فيهم؛ نحو: الزهري، قتادة، أبي إسحق السبيعي، الأعمش، وغيرهم. وهذا معيار هام في بيان أهل الحفظ والرضا فيهم؛ ذلك أن من قيل فيه ذلك، فهو من أهل الطبقة الأولى في هذا الشيخ، وقد تحدث بينهم مفاضلات، غير أنها تعد من المفاضلات

(١) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، دار الكتب العلمية، بيروت. تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة، ٣٨. وانظر كذلك: السخاوي، فتح المغيث ١/١٦، الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني (ت: ١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١١٩/٢ - ١٢٠.

ومن المعاصرين انظر: فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل دراسة منهجية في علوم الحديث، مكتبة المعارف باب شالة - أمام المسجد الأعظم، الرباط - المغرب، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ١٩٩، الأحذب، خلدون. أسباب اختلاف المحدثين، الدار السعودية - جدة، الطبعة الثانية. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ١٣٤/١ - ١٤٩، الأعظمي، محمد ضياء الرحمن. دراسات في الجرح والتعديل، عالم الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ١٦٠ - ١٦٢. وغيرها.

في الطبقة الواحدة. وقد سبق بيان المقولات الدالة على ذلك، وأمثلتها، ومما لم يذكر هناك:

- قال يحيى بن معين: «أثبت الناس في الزهري: مالك بن أنس، ومعمّر، ويونس، وعقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن عيينة»<sup>(١)</sup>.

- وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شيء»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن أوثق أصحاب ابن عون؟ فقال: سليم ابن أخضر أعلم الناس بحديث ابن عون وأوثقهم»<sup>(٣)</sup>.

قلت: مثل هذه الأقوال - وهي كثيرة في كتب الرجال - توقفنا على أثبت أصحاب الشيخ. ونستفيد من ذلك أمرين هما: تفضيل هؤلاء على غيرهم في الشيخ، هذا أولاً. وثانياً: أنهم صاروا معياراً لرواية غيرهم، فهم - كما سبق ذكره في أكثر من مناسبة - ميزان الرواية عن الشيخ. فمن وافقهم، عد من الثقات، ومن خالفهم، عدّ دون ذلك بحسب حال روايته بين الموافقة والمخالفة.

ومن المرجحات بين هؤلاء: أن يكون أحدهم أقل خطأ من الآخر، ومثاله:

- قال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: كنت أنا وعلي بن المديني، فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك ابن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ١١٦/٣. وانظر قوله في أثبت الناس في قتادة، ذكره عنه: ابن الجعد، المسند ١٦٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٥/١.

(٣) المصدر السابق ٢١٤/٤.

حديثاً عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً. وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة. فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً<sup>(١)</sup>.

قلت: وكلاهما من أثبت أصحاب الزهري.

- وقال أبو زرعة الدمشقي: «فأخبرني أحمد بن حنبل - وذكر سعيد بن أبي عروبة، وهشاماً الدستوائي -: أن الاختلاف عن هشام في حديث قتادة أقل منه في حديث سعيد. قال أبو زرعة: «ورأيت أحمد بن حنبل لهشام أكثر تقديماً في قتادة؛ لضبطه، وقلة الاختلاف عليه»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن عمار: «إذا اختلف أبو عوانة وهشيم، فالقول قول هشيم؛ فإنه لم يعد عليه الخطأ»<sup>(٣)</sup>.

ثانياً - المفاضلات العامة والخاصة: فاضل النقاد بين الرواة، إما في شيخ ما، وإما مطلقاً، وجاءت نتائج المفاضلات إما بترجيح راو على آخر، فالراجح في طبقة أعلى من المرجوح، وإما بالمساواة بينهم، فهم في طبقة واحدة. وسبق أيضاً بيان المقولات الدالة على المفاضلة، وأمثلتها، ومما لم يذكر هناك:

- قال عثمان الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن أصحاب الشعبي، قلت: إسماعيل بن أبي خالد أحب إليك في الشعبي، أم الشيباني؟ فقال: ابن أبي خالد،

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٤٩.

(٢) أبو زرعة الدمشقي، التاريخ ٢١٢.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٢٤٦، ٥/ ١١٩، ٩/ ١١٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٣، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٧٧، العجلي، الثقات ٢/ ٣٣٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٠ - ٢٨١.

والشيباني ثقة. قلت: فراس أحب إليك أم بيان؟ فقال: كلاهما ثقتان. قلت: فزكريا أحب إليك أو ابن أبي ليلى؟ فقال: زكريا أحب إلي في كل شيء. ابن أبي ليلى ضعيف. قلت: فابن عون فيما روى عن إبراهيم والشعبي؟ فقال: هو في كل شيء ثقة. قلت: هو أحب إليك في الشعبي أو إسماعيل؟ فقال: إسماعيل أعلم به<sup>(١)</sup>. فهذه المفاضلة توقفنا على المتقدم والمتأخر من أصحاب الشعبي.

ثالثاً - ضبط الرواة لحديثهم في حضرة شيخهم: إن مما يقدم راوياً على آخر: أن يضبط حديثه في حضرة شيخه، وهذا يعطيه أفضلية على غيره. يقول أحمد بن حنبل: «آدم بن أبي إياس من الستة أو السبعة الذين كانوا يضبطون الحديث عند شعبة»<sup>(٢)</sup>.

رابعاً - ترجيح صاحب الكتاب على صاحب الحفظ: يرجح النقاد أحياناً من روى من كتبه على من روى من حفظه، شرط أن يكون الكتاب مصوناً من الخلل والتحريف. ومن ذلك:

- قال الفضل بن زياد: «قلت - يعني: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل -: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحق؟ فقال: إسرائيل. قلت: إسرائيل أحب إليك من يونس؟ قال: نعم، إسرائيل صاحب كتاب»<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابن مهدي: «كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم»<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥٧.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٧ / ٢٨. قلت: أخرج له البخاري عن شعبة مائة وخمسين حديثاً.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ٧ / ٢٣.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١ / ٥٤.



- ونجد أن النقاد فضلوا كتاب غندر عن شعبة على من سواه عند الاختلاف،  
قاله ابن المبارك<sup>(١)</sup>.

خامساً - استصغار الراوي في شيخه: ومما يؤخر الصاحب في شيخه: أن  
يتحمل عنه وهو صغير؛ فقد وجدت النقاد كثيراً ما يضعفون راوياً في شيخ ما؛ لأنه  
استصغر فيه، وقد سبق ذكر أمثلة في المقولات، ومما لم نذكره هناك:

- قال ابن معين: «ابن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر». قال  
أبو عوانة: «يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره»<sup>(٢)</sup>.

- وطعن ابن المديني في رواية عمرو بن علي عن يزيد بن زريع، قال ابن حجر  
مفسراً ذلك: «إنما طعن في روايته عن يزيد؛ لأنه استصغره فيه»<sup>(٣)</sup>.

- وقال أبو حاتم في عبيد الله بن موسى: «كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم،  
واستصغر في سفيان الثوري»<sup>(٤)</sup>.

سادساً - بيان ضعف الراوي في شيخ ما: ضعف كثير من الرواة في شيوخ  
بأعينهم لأسباب متعددة؛ مما يعني تأخرهم فيمن ضعفوا فيه. وقد سبق ذكر مقولات  
ذلك وأمثله، ومما لم يذكر هناك:

- قال ابن معين في يعلى بن عبيد الطنافسي: «ضعيف في سفيان، ثقة في  
غيره»<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٧٠٣ / ٢.

(٢) الذهبي، الميزان ٥٢٢ / ٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧٣ / ٦.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨٢ / ٨.

(٤) ابن حجر، التقريب ٣٧٥.

(٥) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٦٣.

- وقال العقيلي في محمد بن عجلان: «يضطرب في حديث نافع»<sup>(١)</sup>.
- وقال ابن حجر في مصعب بن ماهان المروزي: «صدوق عابد، كثير الخطأ عن الثوري»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا تتضح معايير الضبط المختلفة، والتي بجملتها توقفنا عند أعلى أصحاب الشيخ، ومن ضعف فيه، وليقاس حديث ما بينهما على حديث الكبار؛ لتوقفنا على واقع الأصحاب عن الشيخ من حيث الضبط.

#### المعيار الثاني - معايير الصحة:

تعد معرفة صحة الراوي لشيخه من أهم المعايير التي لا بد من التعامل معها للوصول إلى من يتقدم أو يتأخر من الأصحاب في الشيخ. من هنا يجد الناظر في تراجم الرواة اهتمام النقاد في بيان أبعاد هذه الصحة وطبيعتها، الأمر الذي جعلنا نوقن أنها من المعايير الهامة في هذا الباب؛ فالصحة تفيدنا في معرفة المكثّر من المقل عن الشيخ.

وبعد النظر والتمحيص والتحليل لأقوال العلماء في هذا يمكن لنا أن نقسم واقع الأصحاب في الرواية عن شيخهم إلى مستويين، هما:

- المستوى الأول: مجرد الرواية.

- المستوى الثاني: كثرة الرواية.

وقبل الخوض في تفصيل ذلك لا بد من التنبيه على أمر هام، وهو: أن هذا

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٠٢.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة الثالثة. تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، ٧ / ٣٨٩.

المعيار لا يعد معياراً مستقلاً في الحكم على حال الراوي في الشيخ، إنما هو معيار تبعي للمعيار الأول؛ ذلك أن كثرة الرواية وقلتها لا تدل على قبول حديث الراوي أو رده، لكن الفائدة المترتبة على معرفتها تأتي بعد بيان حال الراوي في الشيخ وفق معيار الضبط السابق؛ لتقسم كل طبقة من طبقات الضبط بعد ذلك إلى أكثر ومقل.

المستوى الأول - قلة الرواية: وهو أدنى مستويات الصحة، والذي قل فيه سماع الراوي من شيخه؛ لظروف مختلفة تتعلق بالشيخ أو بالراوي. ومن هؤلاء ثقات، ومنهم ضعفاء.

\* فممن قلّت روايته، وكان من كبار الثقات:

- القطان في الأعمش، قال القطان: «ما سمعت من سفيان عن الأعمش أحب إليّ مما سمعته أنا من الأعمش. قيل ليحيى: لم؟ قال: لأن الأعمش كان يمكن سفيان ما لا يمكنني»<sup>(١)</sup>.

- ابن المبارك في الأعمش: قال عبدالله: «سمعته يقول: كان عبدالله بن المبارك أتى الأعمش، فما أدري أيش قال له عبدالله، فقال الأعمش: هذا التركي أو هذا الخراساني، إلا أنه حلف ألا يحدث قوماً هو فيهم. قال: فكان عبدالله أي تخرج أو تورع أن يحثه. قلت له: أليس عبدالله قد سمع من الأعمش؟ قال: نعم، ولكن ليس بالكثير»<sup>(٢)</sup>.

من هنا، فإن الناظر في كلام النقاد في بيان كبار أصحاب الأعمش لا يجد لهما ذكراً، فهما من المقلين عنه.

(١) الجعد، المسند ٢٨٢.

(٢) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣٦٥ / ٢.

• وممن قلَّت روايته، وكان من الضعفاء، أو ضَعُفَ في شيخ:

- قال ابن معين في سفيان بن حسين في الزهري: «إنما سمع من الزهري بالموسم»<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا يعني: أنه كان مقلِّاً من الرواية عنه، وقد ضَعُفَ غير واحد من العلماء روايته عن الزهري؛ كما سبق ذكره.

- وقال مسلم في رواية لجريز بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري: «وجريز لم يُعَنَّ في الرواية عن يحيى، إنما روى من حديثه نزراً، ولا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة. وقد يكون من ثقات المحدثين من يضعف روايته عن بعض رجاله الذي حمل عنهم»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا خلاف من مارس حديث الأنصاري، وعُنِيَ به.

- وقال يعقوب بن سفيان في الوضين بن عطاء: «كان قليل الرواية عن مكحول، إنما كان يجالس قوماً آخرين»<sup>(٣)</sup>. واختلف النقاد بين تضعيفه وتوثيقه<sup>(٤)</sup>.

المستوى الثاني - كثرة الرواية: وهو من المعايير الهامة في بيان علاقة الرواة بشيوخهم، غير أن هذا المعيار لا يعد معياراً مستقلاً في بيان حال الرواة في الشيخ - كما سبق التنبيه عليه - إذ أنه يحتاج معه إلى الكشف عن الضبط، من هنا كانت أحوال المكثرين متعددة، وهي:

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٢٢٨.

(٢) مسلم بن الحجاج، التمييز ٢١٧.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٦٣ / ٤٩.

(٤) وثقه أحمد، وابن معين، ودحيم. وقال أبو حاتم: «تعرف وتكرر». وضعفه ابن سعد، وابن قانع. وقال أبو داود: «صالح». انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل. ٩ / ٥١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١ / ١٠٦.

أولاً - المكثرون الضعفاء: ومن أمثلة من أكثر عن شيوخه، وكان حديثه ضعيفاً:

- قال العجلي: «عثمان بن عاصم أبو حصين الأسدي كوفي ثقة، ويقال: إن قيس بن الربيع كان أروى الناس عنه، يقال: إنه كان عنده عنه أربع مائة حديث»<sup>(١)</sup>.  
- قال ابن المديني: «عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث، تركناه، لم يكن بذاك». وقال ابن عدي: «وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش، لا يتابعه الثقات عليه»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً - المكثرون ممن هم متوسطو التوثيق: ومن أمثلة ذلك:

- وقال يعقوب بن شيبة: «ويحيى بن يمان، وكان صدوقاً كثير الحديث، وإنما أنكر أصحابنا عليه كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف، وهو من متقدمي أصحاب سفيان في الكثرة عنه، ويعد من أصحاب سفيان مع أبي أحمد الزبيري، ومؤمل بن إسماعيل، وقبيصة بن عقبة، ومحمد بن يوسف الفريابي، ونظرائهم من المتأخرين، ويعد في كثرة الرواية عن سفيان مع الأشجعي والمتقدمين»<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً - المكثرون الثقات: وهم على أحوال متعددة، هي:

- من أكثر في تحمل الرواية عن شيوخه، غير أنه في الأداء كان مقلداً، وذلك لأحوال متعددة، منها:

(١) العجلي، الثقات ٢/ ١٢٩. قلت: وقيس فيه ما فيه؛ فقد أجمع النقاد على تضعيفه. انظر

ترجمته: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥٠.

(٢) ابن عدي، الكامل ٤/ ٢٨٩.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ١٤/ ١٢٣. ومن الأمثلة الأخرى انظر: الطبقة الخامسة في طبقات أصحاب الأعمش.

١ - الموت المبكر: فقد يتحمل الراوي من شيخه الكثير من الأحاديث، غير أن المنية تعاجله قبل أن يأخذ الناس حديثه. ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن معين: «سَرَّارٌ من أصحاب سعيد بن أبي عروبة القدماء، ولكنه مات قديماً، فلذلك لم يكثر الناس عنه»<sup>(١)</sup>.

- قال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: «قلت ليحيى بن معين: إذا اختلف يحيى القطان ووکیع؟ قال: القول قول يحيى. قلت: إذا اختلف عبد الرحمن ويحيى؟ قال: يحتاج من يفصل بينهما. قلت: أبو نعيم وعبد الرحمن؟ قال: يحتاج من يفصل بينهما. قلت: الأشجعي؟ قال: مات الأشجعي، ومات حديثه معه»<sup>(٢)</sup>.

٢ - عدم الاعتناء بالحديث بعد السماع، والامتناع عن التحديث: ومن الرواة من لا يصرف همه للاعتناء بالحديث بعد سماعه، وهذا خلاف من مارس حديث الشيخ حفظاً وأداءً. ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن معين في عبد المجيد بن عبد العزيز: «كان أعلم الناس بحديث ابن جريج، لكنه لم يبذل نفسه للحديث»<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابن أبي حاتم: «عبد الله بن سلم صاحب الطيالسة، كان عبد الله من كبار أصحاب ابن عون، إلا أنه قلما كان يحدث»<sup>(٤)</sup>.

- وقال ابن سعد في الحسن بن ثابت: «كان من أصحاب عبد الله بن إدريس ونظرائه، روى عن الأعمش وغيره، ثم امتنع من الحديث، فلم يحدث حتى مات،

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ١٧١.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ١٠ / ١٦٥.

(٣) ابن أبي حاتم، المرح والتعديل ٦ / ٦٤.

(٤) المصدر السابق ٥ / ٧٧.

وكان معروفاً بالحديث»<sup>(١)</sup>.

٣ - العزلة للعبادة: ومن الرواة من يعتزل للعبادة، ولا يحدث. ومن أمثلة ذلك:

- داود بن نصير الطائي: وثقه ابن معين، والذهبي، وابن حجر. وقال أبو نعيم: «أكثر روايته عن الأعمش». اعتزل الرواية للعبادة، ودفن كتبه، وقيل: أغرقها في الفرات<sup>(٢)</sup>.

٤ - عدم أخذ الناس عنه: ومن الرواة من لم تأخذ الناس حديثه، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء. ومن ذلك:

- قال ابن سعد: «حميد بن عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، ويكنى: أبا عوف، وكان إمام مسجد وكيع بن الجراح، وروى عن الأعمش، وروى عن الحسن ابن صالح رواية كثيرة، وتوفي بالكوفة سنة سبعين ومائة في خلافة هارون، وكان ثقة كثير الحديث، ولم يكتب الناس كل ما عنده»<sup>(٣)</sup>. وذكر ابن معين وأحمد: أنه ليس له بخت، قال أحمد: «لا أدري ما للناس وله»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وأمثال هؤلاء كثيرون تجدهم في كتب التراجم، وإنما أوردتهم لبيان أن الراوي في التحمل قد يكون مكثراً، لكنه في الأداء مقل؛ لظروف مختلفة، منها:

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٥.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٦٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٨ / ٣٤٧، أبو نعيم، حلية الأولياء ٣٣٥ - ٣٦٧ (ترجم له ترجمة واسعة؛ لكونه من العباد)، الذهبي، الكاشف ١ / ٣٨٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٥٧٢ وله: التقريب ٣٠٩.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٨.

(٤) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٥٥، أبو داود، سؤالات أحمد ٣٦٧.

ما ذكرته. فمثل هؤلاء عند بيان طبقات الرواة عن الشيخ إنما تعمل معيار الكثرة والقلة فيما أدّوا، لا فيما تحملوا؛ لأجل ذلك لم نجد من سبق ذكرهم في كبار أصحاب من رَوَوْا عنه. والله أعلم.

- ومنهم من أكثر عن شيخه، لكنه لم يصل إلى أعلى المنازل فيه<sup>(١)</sup>.

- ومنهم من مارس حديث الشيخ: وهو أعلى المستويات على الإطلاق، ولا يصل إليه إلا كبار حفاظ كل شيخ. ولفظ الممارسة في الحقيقة لم أقف على من عرفه، غير أنه ورد فيما ذكره الحازمي من وصف لأهل الطبقة الأولى، من هنا فإنه لا بد لي من تعريف لها، فأقول:

الممارسة هي<sup>(٢)</sup>: طول صحبة التلميذ لشيخه، مع شدة في الأخذ عنه وقوة، يضاف إلى ذلك: كثرة الرد والمراجعة لها. من هنا تعد الممارسة من أهم المعايير التي يجدر التنبيه إليها في البحث والكشف عن طبقات الرواة في شيوخهم؛ فقد «أعطى المحدثون طول ملازمة الشيخ وممارسة حديثه أهمية كبيرة، فرجحوا - من أجل ذلك - أسانيد كثيرة على أخرى، وأعانتهم معرفتهم بالصحبة والممارسة على تمييز كثير من الأوهام والعلل»<sup>(٣)</sup>.

من هنا كان من الضروري معرفة الأصحاب الذين مارسوا حديث الشيخ من دون كل أصحابه. ويمكن أن نرصد بعض المظاهر التي تدلنا على أن فلاناً مارس حديث شيخه، وهي:

(١) انظر أمثلة هؤلاء في: الطبقة الثالثة من أصحاب الأعمش. وقد سبق التفريق بين الثقة والحجة.

(٢) عرف ابن فارس أصل الممارسة مَرَسَ، فقال: «الميم والراء والسين أصل صحيح يدل على مُضَامَّةٍ شيءٍ لشيءٍ بشدة وقوة». انظر: معجم المقاييس ٩٧٩.

(٣) همام سعيد، مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٩٥). مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ١/ ١١٣.



١ - طول الملازمة: إن طول ملازمة الصاحب شيخه يدلنا على أنه عرك حديثه عركاً، وقد اهتم النقاد في تراجم الرواة ببيان من طالت ملازمتهم لبعض شيوخهم، ومن أمثلة ذلك:

- قال يحيى بن سعيد القطان: «اختلفتُ إلى شعبة عشرين سنة»<sup>(١)</sup>.

- وقال حماد بن زيد: «جالست أيوب عشرين سنة»<sup>(٢)</sup>.

- وقال أبو حاتم: «أثبتُ الناس في ابن عيينة: الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة. نا عبد الرحمن، قال: سئل أبي عنه، فقال: ثقة إمام. وقال الحميدي: جالست ابن عيينة تسع عشرة سنة أو نحوها»<sup>(٣)</sup>.

- وقال أحمد: «كتب غندر عن شعبة في حياة الأعمش. وقال غندر: لزمْتُ شعبة عشرين سنة»<sup>(٤)</sup>.

- وقال أبو نعيم: «لزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة»<sup>(٥)</sup>.

- وقال شعبة: «هشام الدستوائي أعلمُ بحديث قتادة مني، وأكثرُ مجالسة له مني»<sup>(٦)</sup>.

- قال ابن حبان: «محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي أبو الهذيل الحمصي القاضي روى عن الزهري، أقام مع الزهري عشر سنين حتى احتوى على علمه، وهو

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٢٤٩.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ٢١٤.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٥٦.

(٤) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٨٠.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٢٤٥.

(٦) المصدر السابق ١/ ١٥٥.

من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري<sup>(١)</sup>. وقال الزهري لمحمد بن سالم: «اقرأ على هذا - يعني: محمد بن الوليد الزبيدي -؛ فقد احتوى على ما بين جنبي من العلم»<sup>(٢)</sup>.

- قال ابن الجنيدي: «قال يحيى بن معين: علي بن المديني من أروى الناس عن يحيى بن سعيد، إني أرى عنده أكثر من عشرة آلاف». قلت ليحيى: أكثر من مسدد؟ قال: نعم. إن يحيى بن سعيد كان يكرمه ويدنيه. وكان صديقه يعين علياً، وكان علي يلزمه»<sup>(٣)</sup>. فهؤلاء الذين ذكروا هم كبار أصحاب شيوخهم.

ومما يلحق بالملازمة: نوع خاص منها تقتضيه ظروف خاصة؛ من قرابة أو شركة، أو ما شابه ذلك، ومن أمثلة ذلك:

- ما كان لقرابة ما: ومثاله: قال الخطيب في عمر بن هارون بن يزيد: «قال بهز: أرى يحيى بن سعيد حسده؛ قال: أكثر عن ابن جريج، من لزم رجلاً اثنتي عشرة سنة لا يريد أن يكتر عنه!». وقال أبو غسان: «وبلغني أن أمه كانت تعينه على الكتاب». قلت - الخطيب -: ذكر مسلم بن عبد الرحمن البلخي: أن ابن جريج تزوج أم عمر بن هارون؛ فمن هناك أكثر السماع منه»<sup>(٤)</sup>.

- ما كان لشراكة، أو عمل ما: ومثاله: قال ابن عبد البر في زياد بن سعد الخرساني - بعد أن ذكر توثيق الناس له -: «أروى الناس عنه: ابن جريج، وكان شريكه»<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن حبان، الثقات ٧/ ٣٧٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٣.

(٢) أبو زرعة الدمشقي، التاريخ ٢٠١.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ١١/ ٤٦١.

(٤) المصدر السابق ١١/ ١٨٨.

(٥) ابن عبد البر، التمهيد ٦/ ٦١.

- وقال ابن أبي حاتم: «عبد الوهاب بن ربيع، وهو ابن أبي بكر، وهو من ضيعة الزهري من بداء شغب، روى عن الزهري. سمعت أبي يقول ذلك، وسألت عنه، فقال: هو ثقة، ما به بأس، هو من قدماء أصحاب الزهري، صحيح الحديث، كان وكيلاً للزهري ببداء شغب»<sup>(١)</sup>.

- ما كان لضيافة: ومثاله: قال ابن سعد في عبيد الله بن أبي زياد الرصافي: «كان أختاً امرأة هشام بن عبد الملك، وكان الزهري لما قدم على هشام بالرصافة، لزمه عبيد الله بن أبي زياد، فسمع علمه، وكتبه، فسمعها منه ابنه يوسف، وابن ابنه الحجاج ابن يوسف أبي منيع. وقال الذهلي في علل حديث الزهري - بعد أن ذكر إسحق الكلبي -: وعبيد الله بن أبي زياد من أهل الرصافة، لم أعلم له راوياً غير ابن ابنه، أخرج إليّ جزءاً من أحاديث الزهري، فنظرت فيها، فوجدتها صحاحاً، فلم أكتب منها إلا يسيراً، قال الذهبي: فهذان رجلان مجهولان من أصحاب الزهري مقارباً الحديث، وعده الدارقطني من ثقات أصحاب الزهري»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٧١.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧ / ١٣.

قلت: أما شغب وبداء، فقد قال ياقوت: «شغب: وهي ضيعة خلف وادي القرى كانت للزهري، وبها قبره». معجم البلدان ٣ / ٣٥٢. وقال في بداء: «بداء - بالفتح والقصر - واد قرب أيلة من ساحل البحر، وقيل بوادي القرى». انظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله أبو عبد الله (ت: ٦٢٦). معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، ١ / ٣٥٦ - ٣٥٧. وما أميل إليه أنها أيلة، ذلك أن الزهري كان ينزلها. قال: ابن أبي حاتم: «قال سئل أبي عن عقيل ومعمار: أيهما أثبت؟ فقال: عقيل أثبت، كان صاحب كتاب. وكان الزهري يكون بأيلة، وللزهري هناك ضيعة. فكان يكتب عنه هناك». ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٤٣. وغالب ظني أن أيلة هي مدينة العقبة الأردنية. فهي الأقرب إلى قول ياقوت فيها: «أيلة - بالفتح - مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام. وقيل: هي آخر الحجاز وأول الشام». معجم البلدان ١ / ٢٩٢.

- ومنها ما كان لظروف اقتضت نواري الشيخ عند أحد أصحابه :

ومثاله : وقال ابن عدي في حديث حرمة عن ابن وهب : «وقد تبهرت حديث حرمة ، وفتشته الكثير ، فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله ، ورجل يتواري ابن وهب عندهم ، ويكون عنده حديثه كله ، فليس يبعد أن يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب ، كتب ونسخ أفراداً ابن وهب . وأما حمل أحمد بن صالح عليه ، فإن أحمد سمع في كتبه من ابن وهب ، فأعطاه نصف سماعه ، ومنعه النصف ، فتولدت بينهما العداوة من هذا ، فكان من يبدأ إذا دخل مصر بحرمة لا يحدثه أحمد ابن صالح ، وما رأينا أحداً جمع بينهما ، فكتب عنهما جميعاً ، ورأينا أن من عنده حرمة ليس عنده أحمد ، ومن عنده أحمد ليس عنده حرمة»<sup>(١)</sup>.

- قال الخطيب : «محمد بن موسى بن مشيش مستملي أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل ، وجاره ، كان من كبار أصحابه ومتقدميهم ، ونقل عنه مسائل كثيرة . ويقال : إن أحمد كان يكرمه ، ويعرف حقه . حدثت عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلي ، قال : حدثنا أبو بكر الخلال : حدثنا محمد بن علي ، قال : كان محمد بن موسى بن مشيش يستملي لأحمد في مجالسه»<sup>(٢)</sup>.

وهذا النوع من الملازمة يحتمل أن يكون صاحبه من كبار أصحاب الشيخ ، ويحتمل أن لا يكون كذلك ، غير أن معرفته تفيدنا فيما تفرد به هؤلاء عن شيوخهم ، والتي يمكن أن تقبل لهذه الظروف الخاصة من الصحبة ، والأمر يحتاج في كل حديث إلى تفصيل حكم .

٢ - أن يُمكنَ الشيخ أحد تلاميذه ما لا يمكن غيره : ومن مظاهر الممارسة :

(١) ابن عدي ، الكامل ٢ / ٤٦١ .

(٢) الخطيب ، تاريخ بغداد ٣ / ٢٤٠ .

أن يمكن الشيخ أحد أصحابه من حديثه ما لا يمكن غيره.

- ومثاله: قال القطان: «ما سمعت من سفيان عن الأعمش أحب إليّ مما سمعت أنا من الأعمش؛ لأن الأعمش كان يُمكنُ سفيان ما لا يمكنني»<sup>(١)</sup>. وقال القطان أيضاً: «كان سفيان أعلم بحديث الأعمش من الأعمش»<sup>(٢)</sup>.

من هنا قال أبو معاوية الضرير، وهو من أثبت أصحاب الأعمش: «كان سفيان يأتيني هاهنا يذكرني حديث الأعمش، فما رأيت أحداً أعلم بها منه، وكان شعبة إذا رأياني، اضطرب في حديث الأعمش». وقال: «ما رأيت رجلاً قط كان أحفظ لحديث الأعمش من الثوري»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن معين: «قال أبو معاوية: كنا إذا ذكرناه - أي: سفيان الثوري - حديث الأعمش، فكأننا لم نسمع منه الحديث؛ يشير إلى كثرة حديثه، وسعة حفظه»<sup>(٤)</sup>.

٣- تصحيح حديث الشيخ بحضرته: ويعد هذا قمة الممارسة الحديثية.

ومثاله: الثوري في الأعمش:

- قال عبدالله بن أحمد: «حدثني محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني، قال: حدثنا قبيصة عن قطبة، قال: قال رجل للأعمش - حين حدث بحديث عبد الرحمن ابن يزيد عن عبدالله: كنت مستتراً -: إن سفيان يحدث به عنك عن وهب بن ربيعة، قال: فهمهم الأعمش ساعة، ثم قال: هو كما قال سفيان»<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ٨٤.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ١٦٧.

(٣) المصدر السابق ٩ / ١٦٧.

(٤) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢ / ٧١٥.

(٥) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٤٧٣.

ومنه: قال زائدة: «كنا نأتي الأعمش، فنكتب عنه، ثم نأتي سفيان، فنعرض عليه، فيقول لبعضها: ليس هذا من حديث الأعمش. فنقول: إنما حدثناه الآن! فيقول: اذهبوا إليه فقولوا له. فنذهب إليه فنقول له. فيقول: صدق سفيان. فمحاها»<sup>(١)</sup>.

٤ - التحديث عن الشيخ بحضرته: ومن المظاهر: أن يسمح الشيخ لتلميذه أن يحدث حديثه بحضرته وفي مجلسه. ومثاله: قال القطان: «سمعت أبا معاوية يحدث عن الأعمش عن إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش منصتٌ له يستمع منه»<sup>(٢)</sup>.

٥ - كثرة إيقاف الشيخ ومسأله: ومن الأصحاب من كان يقف على حديث الشيخ حديثاً حديثاً يسأله عنه؛ كما كان شعبة مع قتادة، وقد تكرر ذلك في عفان صاحب شعبة. قال عفان: «كنت أوقف شعبة على الأخبار»<sup>(٣)</sup>. وأورد الخطيب البغدادي: أنه كان يتكرر ذلك منه في المجلس الواحد عدة مرات يتثبت منه من الألفاظ، حتى يغضب منه شعبة، ويقيمه من المجلس. لأجل ذلك فضله ابن معين على أبي الوليد، وأبي نعيم، وغيرهما. قال ابن معين: «كان عفان، وبهز، وحبان يختلفون إليّ، فكان عفان أضبط القوم للحديث، وأمكرهم، عملت عليهم في شيء، فما فطن لي أحد منهم إلا عفان». وقال ابن حنبل: «ما رأيت الألفاظ في كتاب أحد من أصحاب شعبة أكثر منها عند عفان - يعني: أنبأنا وأخبرنا -»<sup>(٤)</sup>.

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ١٦٧.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٧٦.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ١٢ / ٢٦٩.

(٤) المصدر السابق ١٢ / ٢٧٣.

٦ - تكرر حديث الشيخ: تكرر حديث الشيخ يؤدي إلى حفظه حفظاً مميزاً. وتكراره إما أن يكون بداعي الحفظ، أو يكون لكثرة ما يسأل عنه، ومن ذلك:

- قال أحمد بن سنان: «سمعت أبا معاوية - وحدث بحديث عن الأعمش عن المنهال في القبر -، فلما فرغ، قال: حفظته يا محمد؟ قلت: نعم. قال: ردّده عليّ، فرددته عليه. فقال: ما زدت فيه واواً ولا ألفاً، ولا نقصت منه واواً ولا ألفاً»<sup>(١)</sup>.

- وقال الآجري: «سئل أبو داود عن سفيان بن زياد، فقال: من أصحاب ابن المبارك، أثبت أصحاب ابن المبارك، وبعده سليمان، وبعده علي بن الحسن بن شقيق، وقال أبو داود: سمع علي بن الحسن الكتب من ابن المبارك أربع عشرة مرة»<sup>(٢)</sup>.

- وقال أحمد: «كان أبو معاوية إذا سئل عن أحاديث الأعمش، يقول: قد صار حديث الأعمش في فمي علقماً، أو هو أمرٌ من العلقم؛ لكثرة ما يردد عليه حديث الأعمش»<sup>(٣)</sup>.

- وقال أحمد بن سنان: «سمعت أبا معاوية يقول: «كم تسألوني عن الأعمش؟! سلوني عن حديث عبيدالله. أرايتم لو قيل لأحدكم: اقرأ الحمد، فجاء آخر، فقال: اقرأ الحمد، فقرأ. ثم جاء آخر فقال: اقرأ الحمد، أليس كان يتبرم؟! الأعمش الأعمش الأعمش»<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٢٤٧.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ١١ / ٣٧٠.

(٣) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١ / ٣٦٢.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ٢٤٥.

- وقال الوليد: «ما أبالي من خالفني في الأوزاعي ما خلا عيسى بن يونس؛ فإني رأيت أخذه أخذاً محكماً»<sup>(١)</sup>.

- وقال حماد بن زيد: «ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، يعاود صاحبه مراراً، ونحن كنا إذا سمعناه مرة، اجتزيناه»<sup>(٢)</sup>.

- وقال عبدالله بن إدريس في زياد بن عبدالله بن الطفيل العامري البكائي: «ما أحد أثبت في ابن إسحق من البكائي، أملاها عليه مرتين». وقال يحيى بن معين: «زياد البكائي ليس حديثه بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به، زعم عبدالله بن إدريس أن زياداً البكائي باع بعض داره، وكتب المغازي»<sup>(٣)</sup>.

- وقال إبراهيم بن عبدالله الهروي: «ما من حديث من حديث هشيم إلا وقد سمعته منه العشرين إلى الثلاثين مرة، كنت أوقفه». قلت: من هنا عده جزرة أعلم الناس في هشيم»<sup>(٤)</sup>.

فالبحت في هذه المظاهر، وغيرها مما فاتني، يوقفنا عند الممارس الفطن من الأصحاب لحديث شيخه؛ مما يدلنا دلالة بينة تضاف إلى ما سبق إلى أصحاب الأئمة الكبار.

(١) البخاري، التاريخ الأوسط ٢/ ٢٤٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٢٩١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨/ ٢١٤.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ١٦٨.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٨/ ٤٧٦، الذهبي، الكاشف ١/ ٤١١.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ١١٥.



ومما يجدر ذكره في الصحبة؛ مما يؤثر في الكثرة والقلّة عن الشيخ هو: ما يكون من عسر الشيخ في الحديث، الأمر الذي يؤدي إلى قلّة الرواية عنه.

- ومن ذلك: قال أحمد: «عبدالله بن المبارك أتى الأعمش، فما أدري أيش قال له عبدالله؟ فقال الأعمش: هذا التركي، أو هذا الخراساني، إلا أنه حلف ألا يحدث قوماً هو فيهم. قال: فكان عبدالله، أي: تحرّج أو تورّع أن يُحثّنه. قلت له: أليس عبدالله قد سمع من الأعمش؟ قال: نعم، ولكن ليس بالكثير»<sup>(١)</sup>.

غير أن الأصحاب أمام هذه العسر فريقان:

- فريق يتعذّر، ولا يتحمل شيخه، فيفوته الكثير، ومثاله: قال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: بلغني عن ابن إدريس، قال: سألت الأعمش عن شيء، فلم يجبني. فقال ابن إدريس: لا آتيه سنة»<sup>(٢)</sup>.

- وفريق يعاود الكرة، تلو الكرة ولا يئس، ومثاله:

- قال حفص بن غياث: «قال لي سليمان الأعمش: إذا كان غداً، فبكر عليّ حتى أحدثك بعشرة أحاديث نخب، وأطعمك عصيدة، واحذر أن تجيئني معك بثقيل. قال: فلما كان من غد، ثم أصبحت، غدوت إليه، فتلقاني ابن إدريس، فقال: حفص؟ قلت: نعم. قال: أين تريد؟ قلت: الأعمش. قال: مكانك حتى أجيء معك. قال: فلما بصر بنا، قام ودخل وقام وراء الباب. فلما دقت الباب، قال: من هذا؟ قلت: حفص. قال: يا حفص! لا تأكل العصيدة إلا بجوز! ألم أقل لك: لا تجيئني معك بثقيل؟! قال: ولم يخرج. فلما كان العشي، جئت فدقت

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٣٦٥.

(٢) المصدر السابق ٣ / ٤٥٥.

الباب، قلت: يا جارية! أبو محمد في الدار؟ قال: فدخل البيت، وقال: قولي له: لا. قال: فلما كان من غد، جئت فدققت الباب، فقلت: يا جارية! أبو محمد في البيت؟ فخرج إلى الدار، وقال: قولي له: لا. قال: فلما كان بعد شهر، لقيته في الطريق، فقلت: يا أبا محمد! إن إتيانك لذل، وإن تركك لحسرة. قال: كذا وحقك أستهي. فأنصرف»<sup>(١)</sup>.

- قال ابن نمير: «ترددت إلى الأعمش مراراً أسأله، فلم يحدثني. وقال: إذا جد السؤال، جد المنع»<sup>(٢)</sup>.

- قال محمد بن يونس الكديمي: «قدمت بغداد سنة ست ومائتين أريد الحج، فأتيت عفان بن مسلم، ومعني جزء فيه أحاديث، فقرأ عليّ منها أحاديث يسيرة، ثم رد الجزء عليّ، فاستزدته، فزادني حديثاً. فدنوت إليه فقلت له: كأني بك وتركت أصحاب شعبة اثنين في كل زقاق بالبصرة! فضحك، فأخذ الجزء مني فقرأه كله»<sup>(٣)</sup>.

وبيّن الشافعي هذا الاختلاف بقوله: «كان يختلف إلى الأعمش رجلان: أحدهما كان الحديث من شأنه، والآخر لم يكن الحديث من شأنه. فغضب الأعمش يوماً على الذي من شأنه الحديث، فقال الآخر: لو غضب عليّ كما غضب عليك، لم أعد إليه. فقال الأعمش: إذن هو أحق مثلك؛ يترك ما ينفعه لسوء خلقي»<sup>(٤)</sup> فهذا مما يجدر التنبيه إليه في علاقات الأصحاب بشيوخهم.

(١) الخطيب، الجامع لأدب الراوي والسماع ١/ ٣٠٧.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٢٣.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ٣/ ٤٣٧.

(٤) الخطيب، الجامع لأدب الراوي والسماع ١/ ٢٢٣.

المعيار الثالث - أن يعرض الراوي حديثه على أهل الصنعة<sup>(١)</sup>:

ومن المعايير التي تقدم الراوي في شيخه: أن يعرض حديثه عنه على أهل الصنعة، فيصحّوه له، أو يقرّوه عليه. يقول الأوزاعي: «كنا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا، أخذنا، وما أنكروا، تركنا»<sup>(٢)</sup> ومن أمثلة ذلك:

- قال أبو حاتم: «عبد الرحمن بن مهدي أثبت أصحاب حماد بن زيد، وهو إمام ثقة، أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري»<sup>(٣)</sup>.

- وقال: «زائدة بن قدامة ثقة، صاحب سنة، وهو أحب إليّ من أبي عوانة، وأحفظ من شريك، ومن أبي بكر بن عياش، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري»<sup>(٤)</sup>.

المعيار الرابع - أن يكون الصاحب من بلد الشيخ:

ومن أمثلة ذلك:

- قال أبو زرعة الدمشقي: «سمعت أحمد بن حنبل يسأل: من الثبت في نافع: عبيد الله، أم مالك، أم أيوب؟ فقدّم عبيد الله بن عمر، وفضّله بلقيّ سالم والقاسم، وقال: هو من أهل البلد. يريد: أهل البلد أعلم بحديثهم. قلت: له فمالك بعده؟

(١) سبق ذكر معيارين: الضبط والصحة.

(٢) أبو زرعة الدمشقي، التاريخ ٩٥.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٥٥ / ١.

(٤) المصدر السابق ٦١٣ / ٣.

قال: إن مالكا لثبت. قلت له: فإذا اختلف مالك وأيوب؟ فتوقف، وقال: ما يجتريء على أيوب، ثم عاد في ذكر عبيدالله، فقال: شيخ من أهل البلد<sup>(١)</sup>.

- قال ابن عدي في أصحاب منصور بن زاذان: «صاحبه المختص فيه هشيم ابن بشير؛ لأنه من أهل بلده، وبعده أبو عوانة»<sup>(٢)</sup>.

المعيار الخامس - تتبع صيغ التحديث للمدلس:

من المعايير التي لا بد من إعمالها: ما يكون من حال المدلس، فإن حدث بالصيغة التي تدل على السماع، فهو في طبقة، وإلا، فهو في طبقة أخرى.

ومثال ذلك: ابن جريج في الزهري، يقول الذهلي: «إذا قال ابن جريج: حدثني، وسمعت، فهو محتج بحديثه، داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري»<sup>(٣)</sup>.

فهذه أبرز المعايير التي لا بد من مراعاتها عند البحث في طبقات أصحاب الرواة، فإذا أضيف إليها:

دراسة في واقع رواية كل صاحب عن شيخه، وكيفية إخراج أصحاب الصحيح لأحاديثه، تكون اكتملت المعرفة اللازمة لبيان حال كل راو في شيخه، واستطاع المرء حينذاك أن يضع كل صاحب من الأصحاب في الطبقة المناسبة له عن الشيخ.



(١) أبو زرعة الدمشقي، التاريخ ٢٠٤.

(٢) ابن عدي، الكامل ٣/ ١٦٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التوثيق ٦/ ٤٠٦.

## المبحث الثاني

## أسباب اختلاف الأصحاب على الشيخ

معرفة الأسباب التي تجعل الأصحاب يختلفون في رواية حديث شيخهم، تعد من المعارف التي لا بد من التطرق إليها في الحديث عن معرفة أصحاب الرواة وعللهم، فهي تسهم في فهم العلة، وبيان الخطأ.

والناظر في اختلاف الأصحاب على الشيخ يجد له أسباباً متعددة، وهي على اعتبار طرفي الرواية على نوعين، هما: الأسباب المتعلقة بالشيخ، والأسباب المتعلقة بالأصحاب. من هنا جاء هذا المبحث في مطلبين هما:



## \* المطلب الأول - أسباب الاختلاف المتعلقة بالشيخ:

من المهم الوقوف على الأسباب التي يكون فيها مرد الاختلاف إلى الشيخ؛ ذلك أن مثل هذه الأسباب تبرئ ساحة أصحاب الشيخ؛ فقد بين النقد في ذكرهم علل الأحاديث ما كانت العلة فيه من الشيخ، أو من أصحابه. وقد أجمل بعضها ابن عبد البر في وصفه حال رواية ابن شهاب الزهري، قال: «كان ابن شهاب - رحمه الله - أكثر الناس بحثاً على هذا الشأن، فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة، فحدث به مرة عنهم، ومرة عن أحدهم، ومرة عن بعضهم، على قدر نشاطه في حين حديثه. وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض؛ كما صنع في حديث الإفك وغيره. وربما لحقه الكسل، فلم يسنده، وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة؛ فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كبيراً في أحاديثه، ويبين لك ما قلنا:

روايته لحديث ذي اليدين، رواه عنه جماعة، فمرة يذكر فيه واحداً، ومرة اثنين، ومرة جماعة، ومرة جماعة غيرها، ومرة يصل، ومرة يقطع<sup>(١)</sup>.

ونفصل القول في ذلك على النحو التالي:

أولاً - سعة رواية الشيخ:

برز في زمن الرواية علماء اتسعت روايتهم، وتعددت مصادرهم، وهذا مما لا شك فيه يؤدي إلى تعدد أوجه الرواية عنهم؛ مما يؤدي إلى اختلاف أصحابهم في نقل حديثهم. وهذا النوع من الاختلاف لا يعد اختلافاً قادحاً.

يقول ابن رجب: «فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً، فإنه ينسب به إلى الكذب، وإن كان سيئ الحفظ، ينسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل ذلك ممن كثر حديثه، وقوي حفظه؛ كالزهري، وشعبة ونحوهما»<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن حجر: «التعليل من أجل الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف»<sup>(٣)</sup>.

من هنا وجدنا كثيراً من الأحاديث التي اختلف فيها أصحاب الشيخ يصحح فيها النقاد الطريقين على اعتبار أن الشيخ واسع الرواية، وأن الأصحاب حملوا عنه أوجه الرواية المتعددة لديه.

(١) ابن عبد البر، التمهيد ٧ / ٤٥.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي ١ / ٤٢٤.

(٣) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، هدي الساري مقدمة شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، ٥٠٤.

## ومن الأمثلة على ذلك :

- قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، عن خِلاس ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ فيمن أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس ، فطلعت الشمس ، فليصل إليها أخرى » . فقلت له : ما حال هذا الحديث ؟ قال أبي : هذا قد روى هذا الحديث معاذ بن هشام عن أبيه ، عن قتادة ، عن عذرة بن تميم ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . ورواه همام بن يحيى عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، مثله . قال أبي : أحسب الثلاثة كلها صحاح ؛ و قتادة كان واسع الحديث ، وأحفظهم سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ، ثم هشام ، ثم همام <sup>(١)</sup> .

قلت : ففي هذا الحديث يبين لنا أبو حاتم أن هذا الاختلاف إنما هو من سعة رواية قتادة ، فهو متعدد الموارد ، وهذا انعكس على أصحابه ، فقد نقل كل واحد منهم ما سمعه منه ، وهذا الاختلاف لا يعد من الاختلاف المعلوم .

- وقال ابن حبان في حديث : « أخبرنا محمد بن الحسن بن قتبية ، قال : حدثنا ابن أبي السري ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أكل أحدكم ، فليأكل يمينه ، وإذا شرب ، فليشرب بيمينه ؛ فإن الشيطان يأكل بشماله ، ويشرب بشماله » . قال أبو حاتم رحمه الله : أصحاب الزهري كلهم قالوا في هذا الخبر : عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله ابن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وخالفهم معمر ، فقال : عن الزهري عن سالم عن أبيه ، فقيل لمعمر : خالفت الناس ، فقال : كان الزهري يسمع من جماعة ، فيحدث

(١) ابن أبي حاتم ، علل الحديث ١ / ٨٦ . وغيرهما .

مرة عن هذا، ومرة عن هذا»<sup>(١)</sup>.

- وقال ابن المديني في حديث اختلف فيه على الزهري: «قال لي معن بن عيسى: أتذكر الزهري وهو يتمرغ في أصحاب أبي هريرة أن يروي الحديث عن عدة»<sup>(٢)</sup>؟.

ومن هنا نجد أن النقاد كثيراً ما يقولون في حديث: «صح الطريقان»، و«صح القولان»، وأشباهها من العبارات<sup>(٣)</sup>؛ للدلالة على تعدد أوجه الرواية عن الشيخ. لكن ينبغي التنبيه إلى أن لا يحمل كل خلاف بين أصحاب الراوي المكثّر على هذا الأساس، إنما يكون كذلك إذا حصل بين كبار أصحابه، وللقناد في كل حديث من ذلك نقد خاص كما هو معروف عنهم.

#### ثانياً - النشاط والكسل:

وغالب ما يكون في تعارض الوصل مع الإرسال، والوقف مع الرفع، فتجد الراوي ينشط أحياناً، فيرفع الحديث، أو يوصله، ويكسل أحياناً، فيرسل الحديث، أو يوقفه. ويأتي ذلك أيضاً في المذاكرة؛ فقد كانوا يتساهلون فيها ما لا يتساهلون في التحديث. وهذا يؤدي إلى اختلاف الأصحاب في النقل عن شيخهم.

#### ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن عبد البر في حديث مالك: «السفر قطعة من العذاب»: «وكان وكيع يحدث به عن مالك هكذا أيضاً مرسلأحياناً، وحيناً يستنده؛ كما في «الموطأ» عن

(١) ابن حبان، الصحيح ١٢ / ٣٠.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد ١٠ / ٢١٧.

(٣) انظر: علل الدارقطني: ٣ / ١٢٦. ٤ / ٣٧. ٥ / ٢٧. ٦ / ٧٥. ٨ / ٨٣. ٨ / ٩٧.

وغيرها كثير.



سمي عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وهذا إنما هو من نشاط المحدث وكسله، أحياناً ينشط فيسند، وأحياناً يكسل فيرسل على حسب المذاكرة<sup>(١)</sup>. وسبق قوله في ابن شهاب.

- وقال الدارقطني في حديث اختلف الثقات على قيس بن أبي حازم فيه، فوقفه قوم، وورفعه آخرون، قال: «جميع رواة هذا الحديث ثقات، ويشبه أن يكون قيس ابن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة، فيسنده، ويعجن عنه، فيقفه»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «غزوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها. ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة اطلعت على الأرض، لأضاءت ما بينهما». الحديث. قال أبي: حدثنا الأنصاري عن حميد، عن أنس، موقوف. قال أبي: «حديث حميد فيه مثل ذا كثير، واحد عنه يسند، وآخر يوقف»<sup>(٣)</sup>.

- وقال أحمد: «ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة! أسندوا عنه أشياء. قال: ما أرى ذاك إلا على النشاط - يعني: أن هشاماً ينشط تارة فيسند، ثم يرسل أخرى»<sup>(٤)</sup>.

وقال يعقوب بن شيبة: «هشام - مع تثبته - ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما يحدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً، ويرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده، كأنه على ما يذكر من حفظه

(١) ابن عبد البر، التمهيد ٢٢ / ٣٣.

(٢) الدارقطني، العلل ١ / ٢٥٣.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٣١٠.

(٤) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢ / ٦٧٩.

يقول: عن أبيه عن النبي ﷺ. ويقول: عن أبيه عن عائشة، عن النبي ﷺ. إذا أتقنه أسنده، إذا هابه أرسله. قال ابن رجب: «وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها»<sup>(١)</sup>.

ويلتحق بهذا السبب: ما ذكر من ورع الشيخ وخوفه، فيحدث مرة متصلاً، ومرة مرسلًا، ومثال ذلك:

- قال الدارقطني في حديث اختلف فيه على ابن سيرين: «وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين من توقيه وتورعه تارة يصرح بالرفع، وتارة يومئ، وتارة يتوقف؛ على حسب نشاطه في الحال»<sup>(٢)</sup>.

- وقال في حديث آخر اختلف فيه عن ابن سيرين: «فرعه صحيح، ومن وقفه فقد أصاب؛ لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا؛ يرفع مرة، ويوقف أخرى»<sup>(٣)</sup>.

قلت: والناظر في هذه الأمثلة يجد أن الخلاف إنما هو بين كبار أصحاب ابن سيرين: ابن عون، وأيوب، وهشام بن حسان.

ثالثاً - أن يشك الشيخ في حديث شيخه، فيرويهِ على الشك، فيختلف أصحابه في روايته عنه:

ومثال ذلك:

- قال الدارقطني في حديث أبي صالح عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قام حتى تورمت قدماه، فقيل: أنفعل هذا، وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال:

(١) المصدر السابق ٢ / ٧٦٩.

(٢) الدارقطني، العلل ١٠ / ٢٥.

(٣) المصدر السابق ١٠ / ٢٩ - ٣٠.

«أفلا أكون عبد شكوراً؟»، قال: يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري، وشعبة، ويحيى بن يمان، ويحيى بن عيسى الرملي، وهشيم عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وقال جابر بن نوح: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد. وقال محاضر: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو بعض أصحاب النبي ﷺ. وقال زائدة، وأبو عوانة، ووکیع: عن الأعمش عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ. وهذا من الأعمش كان - والله أعلم - كان يشك فيه»<sup>(١)</sup>.

- وقال في عن حديث أبي عثمان عن ابن مسعود: أنه قال لرجل ينشد ضالة في المسجد، فغضب وسبه، فقال الرجل: ما كنت فاحشاً يا بن مسعود! قال: «كنا نؤمر بذلك». فقال: يرويه عاصم الأحول، واختلف عنه: فرواه محمد بن فضيل وشريك عن عاصم عن أبي عثمان، عن ابن مسعود. وتابعهما عبد الواحد بن زياد، واختلف عنه، فقال أحمد بن عبدة: عنه، عن عاصم، عن أبي عثمان، أو ابن سيرين. وقال شعبة: عن عاصم عن ابن سيرين. وقال الثوري: عن عاصم عن الشعبي. وأحسب أن هذا الاختلاف من عاصم؛ كأنه كان يشك ممن سمعه عن ابن مسعود»<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً - رواية الشيخ الحديث على المعنى:

ومن أسباب الاختلاف على الشيخ: أن يعتمد إلى رواية حديثه على المعنى، لا على اللفظ، فيروي كل صاحب ما سمع، فيقع الاختلاف. ومنه ما يكون الخلاف فيه غير معلل؛ لعدم اختلاف المعنى، ومنه ما يكون معللاً؛ لاختلاف المعنى.

(١) الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٢.

(٢) المصدر السابق ٥ / ٣٣٨.

## ومن الأمثلة:

- قال أحمد: «حدثنا إسماعيل، قال: أخبرنا ابن عون، قال: كان الحسن، وإبراهيم، والشعبي يحدثون بالحديث مرة هكذا، ومرة هكذا. قال: فذكرت ذلك لابن سيرين. فقال: أما إنهم لو كانوا يحدثون كما سمعوه كان خيراً لهم»<sup>(١)</sup>.

قلت: فهؤلاء إنما رووا أحاديثهم على المعنى، فاختلف عنهم.

- وقال البيهقي في حديث أبي معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس من مولود يولد إلا على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه، فأبواه يهودانه أو ينصرانه، أو يمجسانه». الحديث. قال: «واختلف فيه على الأعمش. فقال عنه جرير: «إلا على الفطرة». وكذلك قاله عنه جماعة. وقال عنه حفص بن غياث، وأبو بكر بن عياش: «على الإسلام»، وكأن الأعمش يروي هذا الحديث على المعنى عنده، لا على اللفظ المروي والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

- ونقل الخطيب: أن حماد بن زيد يحدث على المعنى، يسأل عن حديث في النهار كذا وكذا، يغير اللفظ<sup>(٣)</sup>.

- قال الآجري: «سمعت أبا داود يقول: كان سليمان بن حرب يُحَدِّثُ بحديث، ثم يُحَدِّثُ به كأنه ليس ذاك. قلت: كان سليمان يروي الحديث على المعنى، فتنغير ألفاظه في روايته»<sup>(٤)</sup>.

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣٩١ / ٢.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى ٢٠٣ / ٦.

(٣) الخطيب، الجامع لأدب الراوي والسامع ٣٣ / ٢.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٣٢ / ٩.

خامساً - تراجع الشيخ عن الحديث بعد روايته :

وهو أن يروي الشيخ حديثاً، ثم يتراجع عنه، فيرويه أصحابه على الاختلاف.  
ومن أمثلته :

- قال أحمد بن حنبل : «سمعت وكيعاً يقول : عن شعبة عن قتادة، عن واقع ابن سحبان . ثم سمعته مرة أخرى يقول : واقع بن سحبا . فقلت لو كيع ، فرجع وقال : ابن سحبان»<sup>(١)</sup>.

- وقال عبدالله بن أحمد : «حدثني أبي ، قال : حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر ، عن الزهري : أن نبي الله ﷺ خرج ليلة في رمضان ، فصلى أناس بصلاته ، ثم خرج الليلة الثانية ، فصلوا بصلاته ، فلما كان في الليلة الثالثة ، كثروا حتى امتلأ المسجد ، أو كاد يمتلئ فلم يخرج ، فدخل عليه عمر بن الخطاب ، فقال : يا رسول الله ! الناس ينتظرونك ، فقال : أما إنه لم يخف عليّ مكانهم ، ولكن خشيت أن يفرض عليهم» . حدثني أبي ، قال : حدثنا عبد الرزاق عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر . ثم رجع عنه - يعني : عبد الرزاق - فقال : اضربوا عليه ، فجعلناه عن الزهري مرسلًا»<sup>(٢)</sup>.

- وفي حديث الأسود عن عبدالله ، عن النبي ﷺ : «من جعل همه همّاً واحداً ، كفاه الله سائر همومه ، ومن تشعبت به الهموم . . . الحديث» . فقال الدارقطني : «يرويه معاوية بن سلمة النصري - وهو كوفي لا بأس به - عن نهشل ، عن الضحاك ، عن الأسود . حدث به عبدالله بن نمير ، واختلف عنه : فرواه عنه ابنه محمد ، وأبو كريب ، وغيرهما بهذا الإسناد . وخالفهم محمد بن بشر العبدي ، فرواه عن ابن نمير

(١) عبدالله بن أحمد ، العلل ومعرفة الرجال ١ / ٣٣١ .

(٢) عبدالله بن أحمد ، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ١٩٩ .

عن معاوية، عن نهشل، عن الضحاك، عن علقمة والأسود، ولم يتابع على ذكر علقمة. وأحسب ابن نمير حدث به قديماً، فذكر به علقمة، ثم سكت عن ذكره بعد ذلك؛ لأن كل من رواه عنه من المتأخرين لم يذكره عنه<sup>(١)</sup>.

- وقال الدارقطني في حديث أبي صالح عن أبي هريرة: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: لدغتني عقرب. قال: «أما إنك لو قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات... الحديث». قال: «يرويه سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه... الحديث». قال بعد ذكره الاختلاف: «والمحفوظ: عن سهيل عن أبيه، عن رجل من أسلم. وأما قول من قال: عن أبي هريرة، فيشبه أن يكون سهيل حدث به مرة هكذا، فحفظه عنه مَنْ حفظه كذلك؛ لأنهم حفاظ ثقات، ثم رجع سهيل إلى إرساله<sup>(٢)</sup>».

فهذه الأمثلة تدل على أن الشيخ روى الحديث أكثر من مرة، ثم رجع عن طريق منها، غير أنها رويت عنه على نحو ما رواه أولاً؛ مما سبب اختلافاً بين أصحابه في الرواية عنه.

سادساً - ما يطرأ على الشيخ من أحوال تؤدي إلى اختلاف روايته:

ذلك أن الشيخ قد يروي أحاديث، ثم تطرأ عليه ظروف تغير من حفظه، فيؤدي أحاديثه على نحو مختلف؛ مما يؤدي إلى اختلاف أصحابه في الرواية عنه. وهذه هي أسباب سوء الحفظ الطارئة، يقول ابن حجر: «إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إما لكبره، أو ذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها؛ بأن كان يعتمد عليها،

(١) الدارقطني، العلل ٥/ ٤١ - ٤٢.

(٢) المصدر السابق ١٠/ ١٧٦ - ١٧٩. بتصرف.

فرجع إلى حفظه، فسَاء، فهذا المختلط»<sup>(١)</sup>. ويقول شيخنا الدكتور همام سعيد: «ونقصد بالأسباب العارضة: أموراً تعرض للمحدث تؤثر في ضبطه دون أن تؤثر في إدراكه»<sup>(٢)</sup>.

### ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه سعدان عن يونس، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب»<sup>(٣)</sup>، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «يوشك أقصى مسالحي المسلمين بسلاح»<sup>(٤)</sup>. قال أبي: ورواه الزهري عن سالم،

(١) ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر ٨٢.

(٢) همام سعيد، مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١ / ١٠٧.

(٣) قلت: ورد في المطبوع: «قبيصة عن ذؤيب» وهو هكذا في النسخة التيمورية - أصل المطبوع - انظر: لوحة ١١٥ - أ. وما أثبتناه إنما هو من نسخة أحمد الثالث: لوحة ٩٤ - أ. ونسخة تشستربتي: لوحة ١٠٠ - أ.

(٤) المسالحي: جمع مسلحة، وهي الثغور، قال ابن الأثير: «المسلحة: القوم الذين يحفظون الثغور من العدو. وسُموا مسلحة؛ لأنهم يكونون ذوي سلاح، أو لأنهم يسكنون المسلحة. وأما سلاح، فهي منطقة عند خير. دل على ذلك ما زاده الطبراني في رواية هذا الحديث، فقد قال: «وسلاح من خير». وأكد ذلك ياقوت، قال: «سلاح على وزن قَطام: موضع أسفل خير».

وعلى هذا يكون معنى الحديث: سيأتي زمان يكون أبعد ثغر للمسلمين هو سلاح. وهذا الحديث على هذا المعنى من علامات الساعة، ويؤكد ذلك رواية في سنن ابن ماجه، قال: «لا تقوم الساعة حتى يكون أدنى مسالحي المسلمين ببولاء».

انظر: ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت: ٦٠٦)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ٢ / ٣٨٨. ياقوت الحموي، معجم البلدان ٣ / ٢٣٣. الطبراني، الأوسط ٧ / ٢٤، وله: الروض الداني (المعجم الصغير)، المكتب الإسلامي، دار عمار، =

سمع أبا هريرة، موقوف. قال أبي: الموقوف أشبه. قلت: وما تنكر أن يكون سمع منهما؟ قال: أنكر؛ فإنه لا يحتمل أن يكون هذا من حديث قبيصة، وسعدان أرى أنه سمع من يونس بمكة أو بمدينة. ويونس لم يكن معه كتبه. قال وكيع: رأيت يونس بن يزيد بمكة، فجهدت أن يقيم لي إسناد حديث، فلم يقمه. فترى أن سعدان سمع منه بمكة؛ لأن حديثه وحديث أبي ضمرة وسليمان بن بلال وطلحة بن يحيى متقارب<sup>(١)</sup>. ورواه ابن وهب عن يونس، عن الزهري، عن سالم: أنه سمع أبا هريرة، موقوفاً<sup>(٢)</sup>. وهذا يؤكد قول أبي حاتم.

- وقال ابن رجب في علي بن مسهر: «قال أحمد في رواية الأثرم: كان ذهب بصره، فكان يحدثهم من حفظه، وأنكر عليه حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا سمع الأذان، قال: وأنا». قال: إنما هو هشام عن أبيه مرسل، وعلي بن مسهر له مفاريد<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابن حبان في قريش بن أنس: «اختلط في آخر عمره، وبقي ست سنين، فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وأمثلة ذلك كثيرة، ومن كان هذا حاله، فلا شك أن تختلف روايته، فيكون ذلك سبباً في اختلاف أصحابه، خاصة المختلط بالآفة العقلية، من هنا فرق

= بيروت، عمان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة الأولى. تحقيق: محمد شكور محمود الحاج  
أمير، ٣٨٥ / ١. ابن ماجه، السنن ١٣٧٠ / ٢.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣١٧ / ١.

(٢) الحاكم، المستدرک ٥٥٤ / ٤.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي ٧٥٥ / ٢.

(٤) ابن حبان، المجروحين ٢٢٠ / ٢.



النقاد بين من روى عنه قبل الاختلاط، ومن روى عنه بعد الاختلاط.

سابعاً - اضطراب الشيخ:

مما لا شك فيه أن اضطراب الشيخ في روايته يؤدي إلى اختلاف أصحابه، من هنا نجد أن النقاد - نصوا في علل بعض الأحاديث - على أن الاختلاف ناجم عن اضطراب الشيخ، ومن ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن حديث رواه زائدة عن ابن عقيل، عن ابن المسيب، عن جابر، عن النبي ﷺ: «خير صفوف الرجال المقدم». ورواه زهير بن محمد، وعبيد الله بن عمرو عن ابن عقيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ. فقلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: هذا من تخاليط ابن عقيل من سوء حفظه، مرة يقول هكذا، ومرة يقول هكذا، لا يضبط الصحيح أيما هو»<sup>(١)</sup>. قلت: فهذا مما اضطرب فيه ابن عقيل.

- وقال الدارقطني في حديث اختلف فيه على عبد الملك بن عمير: «يشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد. والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

- وقال في حديث اختلف الثقات فيه على الأعمش: «وليس فيها شيء أقطع على صحته؛ لأن الأعمش اضطرب فيه، وكل من رواه عنه ثقة»<sup>(٣)</sup>. وغيرها.

قلت: وهذه مسألة تخضع لذوق النقاد، وتحليلهم للعلل؛ فقد يختلف كبار الثقات عن شيخهم، ولا يحكم باضطرابه، إنما ترجع رواية أحدهم.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٠٣. وكرره ١/ ١٣٣.

(٢) الدارقطني، العلل ٢/ ١٢٤.

(٣) المصدر السابق ١١/ ٣٤٣.

هذا، وقد أعرض بعض النقاد عن الرواية عمن يضطرب في حديثه، قال علي: «ولم يرو يحيى - القطان - عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش، ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة. قال أبو عيسى: وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم. ذُكِرَ عن يحيى بن سعيد: أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا، ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة، تركه»<sup>(١)</sup>.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أننا لم نذكر في هذه الأسباب ما جاء نتيجة الخطأ والوهم من الشيخ؛ لأن حال رواية الشيخ في الخطأ والوهم إما أن تتعدد، فيكون ذلك من باب الاضطراب الذي ذكرته، وإما أن تكون رواية واحدة أخطأ فيها، فلا يختلف أصحابه في نقلها، وتكون حين ذاك في باب الاختلاف على شيخه، فلا يعد هو مدار الاختلاف، إنما يصبح في عداد أصحاب الشيخ الذي أخطأ في نقل روايته، ويدخل في باب الأسباب المتعلقة بالأصحاب القادم ذكرها.



### \* المطلب الثاني - أسباب الاختلاف المتعلقة بالأصحاب :

وهي الأسباب التي يكون مرد الخلاف فيها عن الشيخ إلى أصحابه. وأبرز هذه الأسباب هي :

أولاً - السبب العام، وهو الضعف البشري :

البشر - بطبعهم - يخطئون ويصيبون، فلا كمال إلا لله ولكتابه، ولا عصمة إلا لرسوله ﷺ. وقد بين هذه الأمر غير واحد من العلماء، يقول الثوري: «ليس

(١) الترمذي، السنن، العلل الصغير ٥ / ٧٤٤.

يكاد يفلت من الغلط أحد»<sup>(١)</sup>. ويقول ابن مهدي: «الذي يرى نفسه من الغلط مجنون»<sup>(٢)</sup>. ويقول مسلم: «ليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس، وأشدّهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»<sup>(٣)</sup>.

ومن هنا فإن ذلك لا محالة مؤد إلى اختلاف الرواة في الأداء على أحوال متعددة، يقول أستاذنا الدكتور همام سعيد: «السبب العام: وهو الذي يقف وراء الكثير من هذه العلل، ألا إنه الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلا لرسوله ﷺ، وما وراء ذلك أناس يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون، على ما بينهم من تفاوت في ذلك بين مكثر ومقل»<sup>(٤)</sup>.

وهذا هو السبب الرئيسي لاختلاف الأصحاب عن شيخهم، فواقع كتب العلل في عرضها الاختلاف على الشيخ يدل على ذلك، والأصحاب في ذلك متفاوتون في الخطأ: فمنهم من ينذر الخطأ في روايته، وهم أهل الحفظ والرضا، ومنهم من يكثر الخطأ في حديثه، ويكون الغالب على روايته، فيصدق عليه قول مسلم: «فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك - أي: المخالفة - كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»<sup>(٥)</sup>. وبين هذا وذاك مراتب وطبقات شتى، تتفاوت بتفاوت الضبط.

(١) الخطيب، الكفاية في علم الرواية ٢٢٨.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٢١.

(٣) مسلم بن الحجاج، التمييز ١٢٤.

(٤) همام سعيد، مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١ / ٩٣.

(٥) مسلم، الصحيح ١ / ٧.

ولا أريد في هذا المبحث التفصيل في هذا السبب ومظاهره؛ ذلك أنه معروف في كتب الجرح والتعديل، غير أن ما أود التفصيل فيه هنا هو: ما ارتبط مباشرة بالشيخ، والاختلاف عليه.

ثانياً - الرواية بالمعنى:

من الأسباب التي تجعل الأصحاب يختلفون عن شيخهم: أن يروي أحدهم الحديث على المعنى، ولا يأتي بالمعنى كما هو في لفظ الشيخ.

ومن الأمثلة على ذلك:

- ما أورده الدارقطني في حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة». قال: اختلف فيه على الزهري: «...» واختلف عن الأوزاعي، فرواه الحفاظ عنه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من أدرك من الصلاة ركعة». وقال محمد بن عبدالله بن ميمون الإسكندراني عن الوليد عنه: «من أدرك ركعة من الجمعة»، ووههم في هذا القول<sup>(١)</sup>.

قال ابن خزيمة - بعد إيراده الروايات عن الأوزاعي -: «هذا خبر روي على المعنى، لم يؤدَّ على لفظ الخبر. ولفظ الخبر: «من أدرك من الصلاة ركعة»، فالجمعة من الصلاة أيضاً كما قاله الزهري، فإذا روي الخبر على المعنى لا على اللفظ، جاز أن يقال: «من أدرك من الجمعة ركعة؛ إذ الجمعة من الصلاة». فإذا قال النبي ﷺ: «من أدرك من الصلاة ركعة، فقد أدرك الصلاة»، كانت الصلوات كلها داخلية في هذا الخبر، الجمعة وغيرها من الصلوات<sup>(٢)</sup>. قلت: وهذا لا ينفي وقوع

(١) الدارقطني، العلل ٢١٥/٩. بتصرف.

(٢) ابن خزيمة، محمد بن إسحق أبو بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١). الصحيح، =

العلة فيه، فالفرق واضح بين الاستنباط من الحديث، والقياس عليه، وبين أن يكون النص كذلك.

- وقال الدارقطني: وسئل عن حديث عبد خير عن علي في المسح على ظهر الخف... واختلفوا في لفظ الحديث، فقال حفص بن غياث عن الأعمش فيه: «لو كان الدين بالرأي، لكان أسفل الخف أولى بالمسح». وقال عيسى بن يونس، ووكيع عن الأعمش فيه: «كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من أعلاهما». وتابعهما يونس بن أبي إسحق، وإسرائيل عن الثوري، عن أبي إسحق. والصحيح من ذلك قول من قال: «كنت أرى أن باطن الخفين أحق بالمسح من أعلاهما»<sup>(١)</sup>. وما أرجحه هنا: أن سبب الاختلاف هو الرواية بالمعنى، والله أعلم.

ثالثاً- أن يذكر الشيخ الحديث في المذاكرة، فيحمله بعض الأصحاب على الرواية: المذاكرة: هي المراجعة للحديث بقصد الحفظ، أو بيان الحفظ والضبط. وقد حض غير واحد من العلماء عليها؛ فمن الصحابة: ابن مسعود<sup>(٢)</sup>، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري. ومن التابعين: علقمة، وطلق بن حبيب، وعبدالله بن شداد<sup>(٣)</sup>.

وكان للمحدثين في ذلك مجالس يتذكرون فيها الحديث. قال أبو حاتم: «كنت عند والينا إبراهيم بن معروف، وحضر محمد بن مسلم، فقال: يا أبا حاتم!

= المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ١٧٣/٣.

(١) الدارقطني، العلل ٤/٤٣ - ٤٥.

(٢) الدارمي، السنن ١/١٥٨.

(٣) انظر أقوالهم: الرامهرمزي، المحدث الفاصل ٥٤٥ - ٥٤٧.

ويا أبا عبدالله! لو تذاكرتما، فكنت أسمع مذاكرتكما؟ فقلت: لا تنهيا المذاكرة ما لم يجر شيء فقال: أنا أجريه؛ قد حُبِّبْتُ إِلَيَّ الصدقة، فما تحفظون فيه؟». الحديث بطوله<sup>(١)</sup>.

وكانت أنواع المذاكرة في هذه المجالس متعددة: تارة على الأبواب، وتارة على التراجم، وتارة على المسانيد، وتارة على البلدان<sup>(٢)</sup>.

والذي يهمنا في هذا المقام: هو أن المحدثين تساهلوا في المذاكرة ما لم يتساهلوا في التحديث، قال سفيان الثوري: «إذا جاءت المذاكرة، جئنا بكلِّ، وإذا جاء التحصيل، جئنا بمنصور»<sup>(٣)</sup>. لأجل ذلك نهى غير واحد من العلماء أن يحمل عنه الحديث في المذاكرة، ومن هؤلاء:

- إبراهيم النخعي، قال: «لا تحملوا عني في المذاكرة شيئاً»<sup>(٤)</sup>.

- عبدالله بن المبارك، قال: «لا تحملوا عني في المذاكرة شيئاً»<sup>(٥)</sup>.

- عبد الرحمن بن مهدي: قال أبو موسى محمد بن المثنى: «سألت عبد الرحمن - يعني: ابن مهدي - عن حديث، وعنده قوم، فساقه، فذهبت أكتبه، فقال: أي شيء تصنع؟ فقلت: أكتبه. فقال: دعه؛ فإن في نفسي منه شيئاً. فقلت: قد جئت به. فقال: لو كنت وحدك، لحدثك به، فكيف أصنع بهؤلاء؟»<sup>(٦)</sup>. أي:

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٣٥٨.

(٢) انظر في ذلك بحثاً للدكتور عبد الرزاق أبو البصل بعنوان: أنواع المذاكرة عند المحدثين، آثارها، والفوائد المترتبة عليها؛ فقد استوعب هذه الأنواع مع التمثيل والتحليل.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٨.

(٤) الخطيب، الجامع لأدب الراوي والسامع ٢/ ٣٧.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٣٧.

(٦) الخطيب، الجامع لأدب الراوي والسامع ٢/ ٣٦.

إن أبا موسى يعلم أنه إنما حدث به ليكشف خطأه، بينما هؤلاء يذهبون ليحدثوا به عنه.

وقال الخطيب: «وكان عبد الرحمن بن مهدي يُخَرِّجُ على أصحابه أن يكتبوا عنه في المذاكرة شيئاً»<sup>(١)</sup>. وذكر بسنده قول عبد الرحمن بن مهدي: «حرام عليكم أن تأخذوا عني في المذاكرة حديثاً؛ لأنني إذا ذاكرت، تساهلت في الحديث»<sup>(٢)</sup>. - أبو زرعة الرازي، قال: «لا تحملوا عني في المذاكرة شيئاً»<sup>(٣)</sup>.

من هنا قال الخطيب: «استحب لمن حفظ عن بعض شيوخه في المذاكرة شيئاً، وأراد روايته عنه أن يقول: حدثناه في المذاكرة؛ فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل»<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة التي أخطأ فيها أصحابها؛ لتحملها في المذاكرة، وخالفوا فيها: - قال عبد الرحمن بن مهدي: «كنت عند أبي عوانة، فحدث بحديث الأعمش، فقلت: ليس هذا من حديثك! قال: بلى. قلت: لا. قال: بلى. فقلت: لا. قال: يا سلامة! هات الدرج، فأخرجه، فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه، فقال:

(١) المصدر السابق ٣٧ / ٢.

(٢) المصدر السابق ٣٧ / ٢.

(٣) المصدر السابق ٣٧ / ٢.

(٤) المصدر السابق ٣٧ / ٢. قلت: ومن الأمثلة التي تؤكد ما قاله الخطيب انظر: الترمذي، السنن ٣ / ٥٣، أبو عوانة، يعقوب بن إسحق الإسفرائيني (ت: ٣١٦)، المسند، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٨، الطبعة الأولى. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ٣ / ٢١٨. أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١)، المسند، مؤسسة قرطبة، مصر، ٩٦ / ٤. وغيرها. وقد أكثر الخطيب في التاريخ من ذكر تحمل الرواة للحديث عن بعض شيوخهم في المذاكرة، انظر على سبيل المثال: ١ / ٢٤٥، ٢٨٨، ٣١٢، ٣٥٠. وغيرها.

صدقته يا أبا سعيد، صدقت يا أبا سعيد، ومن أين أتيت به؟ قلت: ذوكرت به وأنت شاب، فظننت أنك سمعته»<sup>(١)</sup>.

- قال الترمذي: «حدثنا أبو كريب، وأبو هشام الرفاعي، وأبو السائب، والحسين بن الأسود، قالوا: حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبدالله بن أبي بردة، عن جده أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد». قال أبو عيسى: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده. وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ، هذا وإنما يستغرب من حديث أبي موسى. سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة. وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة، لم نعرفه إلا من حديث أبي كريب عن أبي أسامة. فقلت له: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعل يتعجب، وقال: ما علمت أن أحداً حدث هذا غير أبي كريب. وقال محمد: كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن يمان عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود: أن النبي ﷺ عطش حول الكعبة، فاستسقى، فأتي بشراب من السقاية، فشمه، فقطب، فقال: عليّ ذنوباً من زمزم، فصبه عليه، ثم شربه». قال أبو زرعة: هذا إسناد باطل عن الثوري عن منصور، وهم فيه يحيى بن يمان. وإنما ذكروهم سفيان عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب ابن أبي وداعة، مرسل؛ فلعل الثوري إنما ذكره تعجباً من الكلبي حين حدث بهذا

(١) الباجي، التعديل والتجريح ١٢٠١ / ٣.

(٢) الترمذي، السنن ٧٥٩ / ٥.



الحديث مستنكراً على الكلبي»<sup>(١)</sup>.

لا أريد الحديث عن وهم ابن اليمان، إنما أريد الوقوف عند قول أبي زرعة: إن سفيان إنما رواه في المذاكرة لبيان الخطأ. ومن هنا لم نجده عند كبار أصحاب الثوري؛ كالقطن، ووكيع، وابن مهدي، وابن المبارك، وأبي نعيم الفضل بن دكين<sup>(٢)</sup>. إنما رواه أبو حذيفة موسى بن مسعود<sup>(٣)</sup>، وعبيد الله بن موسى<sup>(٤)</sup>، والأشجعي<sup>(٥)</sup>، ومحمد بن أبي عمر<sup>(٦)</sup>، وهم دون هؤلاء، ولا اعتبار بمتابعة بعضهم الآخر، ذلك أنها إنما بنيت على الخطأ والوهم.

ويلحق بالمذاكرة: ما رواه الشيوخ من الحديث على وجه التعجب، فأخذه بعض الرواة على التحديث. قال الأعمش: «حدثت بأحاديث على التعجب، فبلغني أن قوماً اتخذوها ديناً. لا عدتُ لشيء منها»<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٥٢ / ٢.

(٢) ذكره ابن معين لما سئل عن أصحاب الثوري: أيهم أثبت؟ انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٧٢٢ / ٢.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى ٣٠٤ / ٨.

(٤) الصيداوي، محمد بن أحمد بن جميع أبو الحسين (ت: ٤٠٢)، معجم الشيوخ، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ٧١.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير ١٥٣ / ٣.

(٦) الفاكهي، محمد بن إسحق بن العباس أبو عبد الله (ت: ٢٧٥). أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، دار خضر، بيروت، ١٤١٤هـ، الطبعة الثانية. تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، ٢٣ / ٢.

(٧) عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٤١٦ / ٢.

## ومن أمثلة ذلك :

- «كان يحيى بن سعيد حمل عن شريك قديماً، وكان لا يحدث عنه، وكان ربما ذكرها على التعجب، فكان بعضهم يحملها عنه»<sup>(١)</sup>. ومن هنا قال أحمد: «وقد كتبت عن يحيى بن سعيد عن شريك على غير وجه الحديث؛ يعني: المذاكرة»<sup>(٢)</sup>.

- وقال أبو حاتم: «محمد بن عبيد الله العرزمي أبو عبد الرحمن الفزاري روى عنه الثوري وشعبة على التعجب»<sup>(٣)</sup>. قلت: وجدت للثوري حديثاً عن العرزمي، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» بسنده عن أشعث بن عطف عن سفيان الثوري، عن العرزمي، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه». قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري عن العرزمي»<sup>(٤)</sup>.

## رابعاً - جمع المفترق :

وهو كما عرفه شيخني الدكتور ياسر الشمالي: «أن يروي المحدث حديثاً عن شيخين أو أكثر، ويكون عند كل شيخ طائفة من الحديث ليس عند الآخر، فيأتي المحدث ويسوق الحديث مساقاً واحداً»<sup>(٥)</sup>. وهذا لا محالة يؤدي إلى الاختلاف

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ٢٨٤.

(٢) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٩٨.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٢.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ٧ / ١٠٢. قلت: وأشعث بن عطف هذا قال فيه ابن عدي: «ولأشعث أحاديث غير ما ذكرته عن الثوري لا يتابع عليه». انظر: ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني (ت: ٣٦٥)، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، الطبعة الثالثة. تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ٣٨٠ / ١.

(٥) الشمالي، ياسر أحمد، جمع المفترق من الحديث النبوي وأثره في الرواية والرواة، =

بين أصحاب هؤلاء الشيوخ.

ومثاله: قال الدارقطني: «وسئل عن حديث الأحنف بن قيس عن أبي بكرة، قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما». الحديث. فقال: «يرويه» الحسن البصري عن الأحنف، واختلف عنه: فرواه أيوب السختياني، ويونس بن عبيد، وهشام بن حسان، ومعلّى بن زياد عن الحسن عن<sup>(١)</sup>. واختلف عن يونس وهشام، فروي عن حماد بن زيد، عنهما، عن الحسن، عن الأحنف. وخالفه أبو خلف عبدالله بن عيسى، ومحبوب بن الحسن، فرواه عن يونس عن الحسن، عن أبي بكرة. وخالفه أيضاً في روايته عن هشام: الثوري، وزائدة، فروياه عن هشام عن الحسن، عن أبي بكرة. وكذلك قال أبو الربيع الزهراني: عن حماد بن زيد عن هشام. ولعل حماداً إنما جمع بين أيوب وهشام ويونس في الإسناد على حديثيهما على إسناد حديث أيوب، فذكر فيه الأحنف، وهما لا يذكرانه»<sup>(٢)</sup>.

ومن الجمع: ما يكون معلولاً على نحو ما ذكرته، وهذا ما يفيدنا في هذا المقام، ومنه: ما لا يكون كذلك؛ كما كان يفعل مسلم في جمعه شيوخه في الحديث الواحد مبيناً اللفظ لمن، مع اختلافهم فيه.

خامساً - أن يعتمد صاحب في روايته عن شيخ ما على صحيفة أو كتاب، فيعدمهما لسبب من الأسباب. ثم يروي عن الشيخ، فيقع الخلاف في حديثه مع الثقات من أصحاب الشيخ.

قال أحمد: «كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان

= دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(١) كذا ورد في العلل ولعل تتمته عن الأحنف.

(٢) الدارقطني، العلل ٧/ ١٦٢ - ١٦٣.

يحدث عن يحيى بن أبي كثير حفظاً<sup>(١)</sup>.

- وقال أبو زرعة الدمشقي: «قلت لأبي مسهر: فعبد الرزاق بن عمر؟ فأخبرنا: أنه سمع سعيد بن عبد العزيز يقول: ذهبت أنا وعبد الرزاق إلى الزهري، فسمعنا منه. فحدثنا أبو مسهر: أن عبد الرزاق أخبره من بعد ما أخبره سعيد ما أخبرهم من حضوره معه عند الزهري: أنه ذهب سماعه من الزهري. قال أبو مسهر: ثم لقيني عبد الرزاق بعد، فقال: قد جمعتها. من بعد ما أخبره أنها ذهبت. فقال لنا أبو مسهر: فيترك حديثه عن الزهري، ويؤخذ عنه ما سواه»<sup>(٢)</sup>.

- ومن ذلك: من اختلطت عليه صحيفته عن شيخه، فقد قالوا ذلك في: سليمان بن كثير العبدي في الزهري<sup>(٣)</sup>، وسفيان بن حسين في الزهري<sup>(٤)</sup>، وابن عجلان في المقبري<sup>(٥)</sup>.



(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٦٤٦/٢.

(٢) أبو زرعة الدمشقي، التاريخ ١٦٦.

(٣) ابن حبان، المجروحين ١/٣٣٤.

(٤) المصدر السابق ١/٣٥٨.

(٥) ابن حبان، الثقات ٧/٣٨٦.

## الفصل الرابع

### وسائل الترجيح بين الأصحاب

سبق في الفصل الثاني بيانُ جهود العلماء في الكشف عن علل الأصحاب، وقد تبين هناك أن النقاد اهتموا بالكشف عن اختلاف أصحاب الشيخ، وكان لهم في ذلك مقولات نقدية، عبروا من خلالها عن الخطأ الذي وقع فيه بعض الأصحاب.

وفي هذا الفصل نبحت في الوسائل التي استخدمها النقاد في بيان علل الأصحاب، والترجيح بينهم، ويمكن تقسيم هذه الوسائل تبعاً للاعتبارات التالية:

- اعتبار الضبط.

- اعتبار العدد.

- اعتبار القرائن.

وهذه الاعتبارات الثلاثة إنما وقفت عليها من أقوال العلماء وعملهم النقدي.

ومن ذلك:

- قال البيهقي: «وترجيح الأخبار إذا اختلفت؛ بكثرة الرواة، وزيادة الحفظ والمعرفة، وتقدم الصحة من الأمور المعروفة فيما بين أهل المعرفة بالحديث»<sup>(١)</sup>.

- وقال العلائي: «فأما إذا كان رجال الإسنادين متكافئين في الحفظ، أو

---

(١) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر (ت: ٤٥٨)، المدخل إلى السنن الكبرى، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤هـ. تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ٩٢.

العدد، أو كان من أسنده أو رفعه دون من أرسله أو وقفه في شيء من ذلك، مع أن كلهم ثقات محتج بهم، فهاهنا مجال النظر والاختلاف بين أئمة الحديث والفقهاء. فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث، بل غالبهم، جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقاً، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروائين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح، حكموا لها، وإلا، توقفوا عن الحديث، وعللوه بذلك. ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحكام، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، إنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم به عندهم في كل حديث بمفرده. والله أعلم. وأما أئمة الفقه والأصول، فإنهم جعلوا إسناد الحديث ورفعه كالزيادة في متنه<sup>(١)</sup>.

ففي كلامه اعتبارات الترجيح الثلاثة: الحفظ، والعدد، ووجوه الترجيح الأخرى التي لا تنحصر، ولكل حديث ترجيح خاص، وهذه هي قرائن الترجيح. وإن كان كلامه وكلام غيره إنما هو في عموم الاختلاف، فإن ذلك لا يمنع أن يحمل أيضاً على اختلاف الأصحاب، فهو من جملة الاختلاف.

وبذلك تتضح لدينا اعتبارات الترجيح، ويبقى أن نبه على قضية غاية في الأهمية جاءت في كلام العلائي، وطبقها النقاد في عملهم، ألا وهي: أن هذه الاعتبارات غير مطردة، وحالها بذلك حال قواعد الحديث كلها، فالعمل فيها أغلبي، من هنا تجد أن النقاد يرجحون الأضبط في بعض الأحيان، وتجدهم أحياناً يرجحون الأكثر، وتجدهم في أحيان أخرى يلجؤون إلى القرائن.

### أولاً - وسائل الترجيح باعتبار الضبط :

اعتمد النقد - في ترجيحهم بين الأصحاب في اختلافهم على الشيخ - الضبط - وسيلة من وسائل الترجيح ، بل تكاد تكون هذه الوسيلة من أكثر الوسائل التي استخدمها النقد في بيان الرواية الراجحة . والاعتبارات التي تناول النقد فيها الضبط متعددة :

#### - منها : كون فلان أثبت أصحاب فلان :

ومن ذلك : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه موسى بن خلف ، وحماد بن زيد عن ثابت ، قال حماد بن زيد : وأحسبه عن أنس . وقال موسى : عن أنس عن النبي ﷺ ، قال : « من كان له ابنتان أو ثلاثة ، كنت أنا وهو كهاتين » . الحديث . قال أبي : رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن عائشة ، عن النبي ﷺ ، وهو أشبه بالصواب . وحماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت ، وعلي بن زيد<sup>(١)</sup> .

قلت : فالترجيح هنا كون حماد بن سلمة أثبت أصحاب ثابت ، وأمثلة هذا الاعتبار كثيرة في كتب العلل .

#### - ومنها : ما يكون في المفاضلة بين أصحاب الطبقة الواحدة :

قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه صالح بن كيسان ، وعبد الرحمن بن إسحق عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن عمار ، عن النبي ﷺ في التيمم ، فقالا : هذا خطأ ، رواه مالك وابن عينة عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبيه ، عن عمار ، وهو الصحيح ، وهما أحفظ . قلت : قد رواه يونس ، وعقيل ، وابن أبي ذئب عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن

(١) ابن أبي حاتم ، علل الحديث ١ / ٤٠٥ .

عمار، عن النبي ﷺ، وهم أصحاب الكتب؟ فقالوا: مالك صاحب كتاب، وصاحب حفظ<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني في حديث عمرو بن ميمون عن عمر: أنه قال: «يا رسول الله! ألا تتخذ مقام إبراهيم مصلى؟» فأنزل الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. قال: «هو حديث رواه زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق، واختلف عنه: فرواه علي بن مسهر عن زكريا، عن أبي إسحق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر. وخالفه أبو أسامة، فرواه عن زكريا عن أبي إسحق، عن أبي ميسرة - واسمه عمرو بن شرحبيل -، عن عمر، والله اعلم بالصواب. ورواه زهير عن أبي إسحق، عن طلحة بن مصرف مرسلًا عن عمر. ويشبه أن يكون قول زهير هو المحفوظ؛ لأن زهيراً أثبت من زكريا في أبي إسحق<sup>(٢)</sup>.

- ومنها: أن فلاناً صاحب كتاب، ضابط لكتابه:

ومن ذلك: ترجيح روايات غندر في شعبة على من خالفه؛ ذلك أن لغندر عنه كتاباً صحيحاً، ومثاله:

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وأبو داود عن شعبة، عن حبيب بن زيد، عن عباد بن تميم، عن عمه عبد الله ابن زيد، عن النبي ﷺ: أنه أتى بإناء فيه ماء قدر ثلثي المد، فتوضأ به». ورواه غندر عن شعبة، عن حبيب بن زيد، عن عباد بن تميم، عن جدته أم عمارة، عن النبي ﷺ. فقال أبو زرعة: الصحيح عندي حديث غندر<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٣٢.

(٢) الدارقطني، العلل ٢ / ١٨٦.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٥.



وغيرها كثير مبثوث في كتب العلل والجرح والتعديل، وما ذكرته إنما للتمثيل.

ثانياً - وسائل الترجيح باعتبار العدد:

استخدم النقاد العدد في ترجيحهم الروايات التي اختلف فيها الأصحاب، فتراهم يقولون: «والأكثر على كذا، وهو الصواب». ويقولون: «والصواب كذا؛ لاتفاقهم عليه». وغيرها من العبارات الدالة على ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

- قال الدارقطني في حديث المقداد بن الأسود عن علي، عن النبي ﷺ في المذي: «هو حديث يرويه محمد بن إسحق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المقداد بن الأسود، عن علي، قال: «قال لي رسول الله ﷺ». حدث به يزيد بن هارون عن ابن إسحق كذلك. وخالفه أصحاب هشام بن عروة، منهم: سفيان الثوري، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، وجريز، ووکیع، وعمر بن علي المقدمي، وابن جريج، وليث بن سعد، وعبد بن سليمان، وأبو حمزة، ومفضل بن فضالة، وغيرهم، فرووه عن هشام بن عروة عن أبيه عن علي، لم يذكروا فيه المقداد. وقولهم أولى بالصواب من قول ابن إسحق؛ لاتفاقهم على خلافه»<sup>(١)</sup>.

- وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالله بن رجاء، وسهل بن حماد العقدي أبو عتاب عن شعبة، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس - موقوف -: «قال: لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً». ورويا عن شعبة عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، بنحوه. فقالا:

(١) الدارقطني، العلل ٣/ ٨٨.

أكثر أصحاب شعبة الحفاظ منهم يرفعون حديث عدي بن ثابت، ولا يقولون في حديث سماك: ابن عباس، إنما يقولون: سماك عن عكرمة: أن النبي ﷺ، وهذا صحيح. قلت: إنما هو اتفاق! فقالا: شيخين صالحين، أوقفا ما رفعه الحفاظ، ووصلا ما يرسله الحفاظ»<sup>(١)</sup>.

- وقال مسلم: «ذكر حديث وهم مالك بن أنس في إسناده: ثنا مسلم: ثنا قتيبة: ثنا مالك عن هشام، عن أبيه: أنه سمع عبدالله بن عامر بن ربيعة يقول: «صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح، فقرأ سورة يوسف، وسورة الحج قراءة بطيئة. فقلت: إذن - والله - كان يقوم حين يطلع الفجر! قال: أجل. سمعت مسلماً يقول: فخالف أصحاب هشام فلم جراً مالكا في هذا الإسناد في هذا الحديث: أبو أسامة عن هشام، قال: أخبرني عبدالله بن عامر بن ربيعة، قال: صليت خلف عمر، فقرأ سورة الحج وسورة يوسف قراءة بطيئة. وكيع عن هشام: أخبرني عبدالله بن عامر. وحاتم عن هشام عن عبدالله بن عامر، قال: صلى بنا عمر. سمعت مسلماً يقول: فهؤلاء عدة من أصحاب هشام كلهم قد أجمعوا في هذا الإسناد على خلاف مالك، والصواب ما قالوا دون ما قال مالك»<sup>(٢)</sup>.

قلت: فهذه الأمثلة استخدم فيها النقاد العدد، فحكموا للأكثر على الأقل. وأمثلة هذا الاعتبار كثيرة جداً.

وأهم ما استخدم فيه هذا الاعتبار في كلام النقاد - فيما أرى - هو: ما جاء في الترجيح بين كبار أصحاب الشيخ من أهل الحفظ والرضا؛ فقد رجح النقاد فيه قول الأكثر على الأقل.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٣٤.

(٢) مسلم، التمييز ٢٢٠.

## ومن أمثلة ذلك :

- قال ابن معين في اختلاف أصحاب الثوري: «أصحاب سفيان الثوري ستة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وابن المبارك، والأشجعي، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم. وليس أحد من هؤلاء يحدث عن سفيان فيخالفه بعض هؤلاء الستة، فيكون القول قوله حتى يجيء إنسان يفصل بينهما، فإذا اتفق من هؤلاء اثنان على شيء، كان القول قولهما»<sup>(١)</sup>.

- وقال الحسين بن حبان: «سألت أبا زكريا - وهو يحيى بن معين -، قلت: اختلف محمد بن الصباح والهروي في حديث عن هشيم، لمن يقضى منهما؟ قال: حتى يجيء ثالث. قلت: ليس ثالث. قال: ينظر في الحديث؛ إن كان حدث به غير هشيم إنسان، فكان الصواب في يد أحدهما، كان القول قوله. قلت: فإن كان لم يحدث به أحد غير هشيم، قال: كان الهروي أكيسهما وأيقظهما، ومحمد بن الصباح ثقة»<sup>(٢)</sup>.

- قال ابن عبد البر في أصحاب قتادة: «وأصحاب قتادة الذين هم حجة فيه هؤلاء الثلاثة: شعبة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، فإن اتفقوا، لم يعرج على من خالفهم في قتادة. وإن اختلفوا، نظر، فإن اتفق منهم اثنان، وانفرد واحد، فالقول قول الاثنين، لا سيما إن كان أحدهما شعبة. وليس أحد بالجملة في قتادة مثل شعبة؛ لأنه كان يوقفه على الإسناد والسماع. وهذا الذي ذكرت لك قول جماعة أهل العلم بالحديث»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٥٦٠.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٦ / ١١٨. ونقل الخطيب هنا عن ابن معين: أنهما من أصحاب هشيم الذين يُعتمد عليهم.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد ١٤ / ٢٧٧.

## ثالثاً - قرائن الترجيح :

## تعريف القرينة :

يعرف ابن فارس أصل القرينة بقوله : «قرن : القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر شيء يتأ بقوة وشدة»<sup>(١)</sup>. ولم أجد من العلماء القدماء من عرف القرينة، وقد عرفها أحد الباحثين معتمداً على تعريف الشيخ الزرقا للقرينة عند الفقهاء، فقال : «هي كل أمانة تصاحب الحديث؛ فتدل على شيء خفي»<sup>(٢)</sup>. وهذا التعريف عليه مأخذ لم تُجب عنه الدراسة التي قدمها هذا الباحث، وهو : ما هي علاقة القرينة بالمرجحات العامة؟ فهل هذه الوسائل تعد قرائن؟ فإذا كانت كذلك، فما فائدة إبراز القرائن، وأن لكل حديث قرائن خاصة، فأين الخصوص في ذلك؟

من هنا أقول : إن القرائن هي : «أمور خارجة عن وسائل الترجيح الأصلية، تلازم رواية الحديث، وتؤثر في الحكم عليه». فهي - على الغالب - ترتبط بالظروف المحيطة برواية الحديث، والسياق العام الذي قيل فيه. وبهذا الوصف نجتمع الأصلين اللغويين لقرن : فهي تجتمع مع رواية الحديث، وهي زائدة عن أسباب التعليل الأصلية.

وبهذا نخرج من القرائن كثيراً مما أدخله صاحب البحث السابق؛ ذلك أنه أدخل كثيراً من وسائل الترجيح العامة في قرائن الترجيح، ومنها : الحفظ، والكثرة،

(١) ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة ٨٨٣.

(٢) التميمي، عبدالله محمد رضا، تعارض الرفع مع الوقف ودور القرائن في الترجيح بينهما (دراسة نظرية تطبيقية)، أطروحة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأردنية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٦٩. (رسالة جامعية).

والملازمة، والمتابعات، ومخالفة من ضعف، وغيرها مما ذكر، وكل هذه مردها - في النهاية - إلى الضبط باعتباراته المختلفة، والعدد<sup>(١)</sup>. واللذين هما من وسائل الترجيح العامة.

ونلاحظ تفريق العلماء بين قرائن الترجيح ووسائله العامة في الأقوال التالية:

قال ابن حجر: «المختلفون إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان، أو لا. فالمتماثلون إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء، أو لا. فإن استوى عددهم، مع استواء أوصافهم، وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقتين بقرينة من القرائن، فمتى اعتضدت إحدى الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح، حكم لها. ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق، ولأجل هذا كان مجال النظر في هذا أكثر من غيره»<sup>(٢)</sup>.

فابن حجر هنا لجأ إلى القرائن لما تساوى المختلفون بالحفظ والإتقان والعدد، وهذا يعني: نفاذ إمكانية الترجيح بالوسائل العامة؛ مما جعل النقد يتجه إلى القرائن، فلو كان المختلفون غير متساوين بالحفظ أو العدد، لرجح بينهم دون اللجوء إلى القرائن.

غير أن ما يضاف هنا: أن النقد لا يلجؤون إلى القرائن عند تساوي الحفظ والعدد بين المختلفين، إنما يُحكَّمونها متى وجدت، وهذا ما يفهم من قول ابن الصلاح في العلة: «ويستعان على إدراكها - العلة -: بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو

(١) المصدر السابق ٧٥ - ٨١.

(٢) ابن حجر، النكت ٣٣٢.

وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم»<sup>(١)</sup>. فلو كانت القرائن المقصودة هنا هي ما يعرف من الضبط والعدد، لما احتاج الأمر إلى العارف حتى يتنبه للنقد. لكن لما كان أمرها خفياً غير مطرد، كان من يلمحها هو الناقد الفطن. قال العلائي: «ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحكام، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، إنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم به عندهم في كل حديث بمفرده»<sup>(٢)</sup>.

وقد بحثت طويلاً في ترجيحات النقاد للوقوف على بعض هذه القرائن، ذلك أن البحث فيها بحث شائك وعمر، وكان نتيجة ذلك: أن خرجت بالقرائن التالية، ولا أدعي أنني حصرت القرائن فيها، بل هذا ما توصلت إليه، والأمر فيها يحتاج إلى بحث مستقل.

وأبرز هذه القرائن:

أولاً - أن يروي الراوي حديثاً من طريق غريب صعب يدل على حفظه:

إن أداء المحفوظات الصعبة يدل على كد وتعب في حفظها، وأداء الأسانيد الصعبة الغريبة التركيب تدل على حفظ صاحبها لها، من هنا جعلها النقاد من قرائن الترجيح.

ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: قال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عن حديث هشيم عن

(١) ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث ٢٦٠.

(٢) ابن حجر، النكت ٢٩٦.

حصين، عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الرفع - أي: رفع اليدين في الصلاة -، قال: رواه شعبة عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل، عن النبي ﷺ. خالف حصين شعبة. فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة. من أين يقع شعبة على أبي البختري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل؟<sup>(١)</sup>. قلت: فالترجيح هنا جاء لعاملين هما: تقدم شعبة، في عمرو، وصعوبة سند شعبة وهذا ما يهمنا في مقامنا هذا، ففي قول أحمد: من أين يقع شعبة...؟ يدل على ذلك.

بحثت لشعبة على حديث آخر بهذا الإسناد، فلم أقف له على غيره<sup>(٢)</sup>. ولم أجد لأبي البختري بهذا الإسناد حديثاً غيره أيضاً.

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه سفيان الثوري عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير<sup>(٣)</sup>، عن عقبة بن عامر، قال: «سألت النبي ﷺ عن المعوذتين». فقيل لأبي: إن أبا زرعة قال: هذا خطأ؟ قال أبي: الذي عندي أنه ليس بخطأ، وكنت أرى قبل أن أنه خطأ، إنما هو: معاوية بن

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٤٦٣/١.

(٢) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد الكوفي (ت: ٢٣٥)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: كمال يوسف الحوت، ٢٦٥/١، أحمد، المسند ٣١٦/٤، الدارمي، السنن ٣١٧/١، الطبراني، المعجم الكبير ٤٢-٤١/٢٢.

(٣) قلت: كذا ورد في المطبوع والأصول المخطوطة الثلاثة، غير أن ما أخرجه أصحاب المصنفات إنما هو عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه. انظر: نسخة أحمد الثالث: لوحة ١٦٢ - أ. نسخة تشستربتي: لوحة ١٧٩ - أ. النسخة التيمورية: لوحة ٢٠٥ - ب.

صالح عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن معاوية، عن النبي ﷺ. قيل لأبي: كذا قاله أبو زرعة! قال أبي: وليس هو عندي كذا، الذي عندي أنه صحيح. الذي كان: الحديثان جميعاً كانا عند معاوية بن صالح، وكان الثوري حافظاً، وكان حفظ هذا أسهل على الثوري من حديث العلاء، فحفظ هذا، ولم يحفظ ذاك. ومما يدل أن هذا الحديث صحيح: أن هذا الحديث يرويه الحمصيون عن عبد الرحمن بن جبير عن عقبة، ومحال أن يغلط بين هذا الإسناد إلى إسناد آخر، وإنما أكثر ما يغلط الناس إذا كان حديثاً واحداً من اسم شيخ إلى شيخ آخر. فأما مثل هؤلاء، فلا أرى يخفى على الثوري<sup>(١)</sup>.

وقال ابن خزيمة: «أصحابنا يقولون: الثوري أخطأ في هذا الحديث، وأنا أقول: غير مستنكر لسفيان أن يروي هذا عن معاوية وعن غيره»<sup>(٢)</sup>.

والذي يهمننا في هذا: إنكار أبي زرعة حديث الثوري، وقبول الحديث الآخر؛ لغرابة سنده. حتى بين أبو حاتم أن الحديث جاء من وجهين عن معاوية بن صالح، فحفظ الثوري أسهل الطريقين، وهذا منه أيضاً قبول للطريق المخالف للثوري؛ لصعوبته. والله أعلم.

المثال الثالث: وسئل عن حديث محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «من يرد هوان قریش، أهانه الله». فقال هو: حديث يرويه الزهري، واختلف عنه: فرواه إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد. واختلف عن إبراهيم، فقليل: عنه عن يوسف بن الحكم، عن سعد، والقولان محفوظان. وقالوا:

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٦٠ / ٢.

(٢) ابن خزيمة، الصحيح ٢٦٨ / ١.



إنه حدث به بالمدينة، فقال فيه: عن محمد بن سعد، ثم ترك محمد بن سعد بعد ذلك. ورواه معمر عن الزهري، فقال: عن عمر بن سعد عن سعد، ووههم فيه معمر. والصحيح حديث صالح بن كيسان، وأرسله عقيل، فقال: عن الزهري عن سعد، لم يذكر بينهما أحداً. وقال ابن أبي ذئب: عن الزهري: أنه بلغه عن سعد. وحديث صالح هو الصواب. ورواه سعيد بن سليمان عن محمد بن عبد الرحمن المدني شيخ له عن الزهري، عن عامر بن سعد، وهو وهم. والصحيح حديث الزهري عن محمد بن أبي سفيان<sup>(١)</sup>.

قلت: نجد هنا أن الدارقطني علل رواية معمر وعقيل، وهما من أثبت أصحاب الزهري، ورجح رواية صالح بن كيسان، والسبب الذي نراه في ذلك: أن هذا الطريق الذي جاء به صالح طريق غريب من حديث الزهري؛ فقد بحثت في رواية الزهري عن محمد بن أبي سفيان، فلم أجد له إلا هذا الحديث<sup>(٢)</sup>، ويدل ذلك على أن صالحاً عقل هذا الحديث؛ لغرابة طريقه عن الزهري.

ويلحق بها: لزوم الطريق «سلوك الجادة»؛ ذلك أن لبعض الأحاديث في مخارجها المختلفة جادة مألوفة، كثر ترددها؛ لكثرة ما روي بها من أحاديث، فشكلت هذه الجادة المألوفة لديهم قرينة من قرائن التعليل؛ ذلك أن الطريق السهل الميسر كثير ورود؛ الأمر الذي يؤدي إلى كثرة الخطأ في سلوكه عند ورود طرقة.

(١) الدارقطني، العلل ٤/ ٣٦١.

(٢) أخرجه: البخاري، التاريخ الكبير ١/ ١٠٣، الترمذي، السنن ٥/ ٧١٤، البزار، المسند ٤/ ١٦، الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر (ت: ٤٦٣)، الفصل للوصل المدرج في النقل، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمد مطر الزهراني، ٢/ ٩٠٥.

وتأتي هذه القرينة عكس قرينة غرابة السند، ووعورة الطريق التي دلتنا على أن الراوي بذل جهداً في حفظه؛ كما مر في قرينة سابقة. لكنها لا تلزمها؛ فقد يُروى حديث بطريق غريب يدل على حفظ صاحبه، ولا تكون الرواية المرجوحة جادة مألوفة.

وقد علل أبو حاتم الرازي غير حديث بهذه القرينة بقوله: «فلان لزم الطريق».

ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه محمد عن سليمان الأصبهاني عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة». فقال أبي: هذا خطأ. رواه سهيل عن أبي إسحق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ. وقال أبي: كنت معجباً بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب حتى رأيت: سهيل عن أبي إسحق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ، فعلمت أن ذاك لزم الطريق»<sup>(١)</sup>.

قلت: فالحديث في صورته الأولى كان مما أعجب أبا حاتم، فلما وقع مخالفة أصحاب سهيل له، علم أنه لزم الطريق؛ ذلك أن سهيلاً عن أبيه عن أبي هريرة جادة مألوفة، والطريق الأخرى ليست كذلك.

- وقال: «سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب عن أسيد بن أبي أسيد، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة، فقد طُبع على قلبه». قال أبي: ورواه الدراوردي عن أسيد، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ. قلت: فأيهما أشبه؟ قال: ابن أبي ذئب أحفظ من

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١٠٦/١.

الدراوردي؛ وكأنه أشبه، وكأن الدراوردي لزم الطريق». فعبدالله بن أبي قتادة عن أبيه جادة مألوفة، من هنا رجح حديث ابن أبي ذئب.

ثانياً - رواية حديث بالأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو التي لا يثبت منها إلا حديث واحد، أو يثبت منها الشيء القليل، وروي بها أكثر من ذلك<sup>(١)</sup>:

وصل النقد في معرفتهم الحديثية إلى درجات عالية، حتى إنهم عرفوا الأسانيد: ما يروى بها، وما لا يثبت فيها شيء، أو التي يثبت فيه حديث واحد فقط، أو الشيء اليسير. وعرفوا الأسانيد التي لا تأتي أصلاً. من هنا فإنه إذا روي بهذه الأسانيد غير الذي عرفوه، عللوه بهذه القرينة.

- فمن الأسانيد التي لا يثبت بها حديث:

عبر أبو حاتم الرازي عن هذه الأسانيد بقوله في علل بعض الأحاديث: «هذا إسناد لا يجيء». فهذه المقولة تدل على أن طريقة الإسناد هذه لم يرو بها حديث صحيح، فمن هنا نعرف أن ما يروى بها إنما هو معلول.

ومن الأمثلة على ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن محمد من ولد سالم عن إبراهيم بن حمزة، عن معن بن عيسى، عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «من أبغض قريشاً، أبغضه الله، ومن أحب قريشاً، أحبه الله». قال أبي: «هذا حديث ليس له أصل. الزهري عن أبان بن عثمان لا يجيء»<sup>(٢)</sup>.

(١) أفرد ابن رجب الحنبلي لهذه القرينة قاعدة من القواعد التي اتبعها لشرح علل الترمذي، أفدت منه، وضممت أمثلة أخرى من غيره.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣٦٣/٢.

ومما جاء في الأمثلة الأخرى:

- وقال في علة حديث آخر: «الحسن البصري عن سهل بن الحنظلية لا يجيء»<sup>(١)</sup>.

- وقال في علة حديث آخر: «الزهري عن أبي حازم لا يجيء»<sup>(٢)</sup>.

- وقال في غيره: «عاصم عن عبيدة لا يجيء»<sup>(٣)</sup>.

قلت: فهذه قرينة في هذه الأسانيد، فما روي بها من حديث، فهو معلول.

- وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن علي ابن سليمان الكلبي، عن الأعمش، عن أبي تميمة، عن جندب بن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال: «أول ما يتن من الرجل بطنه، فلا يجعلن أحدكم فيه إلا طيباً». وقال رسول الله ﷺ: «مثل العالم الذي يعلم الناس الخير وينسى نفسه كمثل السراج يضيء للناس، ويحرق نفسه». وقال رسول الله ﷺ: «لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة وهو ينظر إلى أبوابها ملء كف من دم مسلم أهرقه ظلماً». قال أبي: لا يشبه هذا الحديث حديث الأعمش؛ لأن الأعمش لم يرو عن أبي تميمة شيئاً، وهو بأبي إسحق أشبه»<sup>(٤)</sup>. تعليل أبي حاتم لهذه الأحاديث إنما هو بقرينة أن الأعمش لا يروي عن أبي تميمة شيئاً.

- ومن الأسانيد ما لا يروى بها إلا حديث واحد فقط، فما بعد هذا الحديث

يعد معلولاً:

(١) المصدر السابق ٣٠٩ / ١.

(٢) المصدر السابق ١٥٨ / ٢.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٨٣.

(٤) المصدر السابق ١٢٥ / ٢.

## ومن أمثلة ذلك :

- قال ابن رجب الحنبلي: «يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال البرديجي: قال ابن المديني: لم يصح منها شيء مسند بهذا الإسناد. وقال البرديجي: لا يصح منها شيء إلا حديث سليمان بن بلال من حديث أبي أويس، عن أخيه، عنه. قال: وسائر ذلك مراسيل، وصلها قوم ليسوا بأقوياء»<sup>(١)</sup>. تفيدنا هذه القاعدة في التعامل مع حديث الأنصاري بهذا الإسناد، فقد صح منه متصلاً حديث واحد؛ كما هو في كلام البرديجي، وبقية ذلك مراسيل، فإن جاء حديث متصل غير حديث سليمان بن بلال، علل بهذه القرينة.

- وقال ابن عدي: «ثنا محمد: ثنا يوسف بن موسى: ثنا جرير عن الأعمش، عن ابن أبي أوفى: أن النبي ﷺ دعا على الأحزاب. قال الشيخ: هذا غير محفوظ أيضاً. وليس للأعمش عن ابن أبي أوفى إلا حديث الخوارج، رواه إسحق الأزرق عن الأعمش»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو نعيم: «يقال: إن هذا الحديث مما خص به الأعمش إسحق الأزرق، ويذكر أنه مما تفرد به إسحق»<sup>(٣)</sup>.

فمعرفة أن الأعمش لا يروي عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث تعد قرينة تعليل لمن روى حديثاً آخر عنه عن ابن أبي أوفى. وفي هذا المثال قرينة أخرى، وهي: أن يخص الشيخ أحد أصحابه من دون الآخرين بحديث أو آخر، فتكون قرينة تعليل لمن تابعه.

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٨٤٦. انظر مزيداً من ذلك في: شرح العلل.

(٢) ابن عدي، الكامل ٦/ ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٥/ ٥٦.

ومن الأسانيد ما يروى بها عدد قليل من الأحاديث، حصرها النقاد، واعتبروا ما خرج عنها معلولاً:  
ومن أمثلة ذلك:

قال العقيلي في ترجمة إبراهيم بن بشار: «وحدثنا محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن بشار، قال: حدثنا سفيان عن يزيد بن عبدالله بن أبي بردة، عن أبي موسى: أن النبي ﷺ قال: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته». قال: هذا أيضاً ليس له أصل، ولم يتابعه عليه أحد عن ابن عيينة. وعند ابن عيينة عن يزيد أربعة أحاديث: مثل المجلس الصالح، والمؤمن للمؤمن كالبيان، واشفعوا إلي لتؤجروا، والخازن الأمين. ليس عنده غير هذه الأربعة<sup>(١)</sup>. فتعليل العقيلي لحديث إبراهيم ابن بشار إنما هو بما عرفه من أحاديث ابن عيينة بهذا الإسناد، فهي قرينة تعليله للحديث. وهنالك أمثلة أخرى ذكرها ابن رجب الحنبلي.

### ثالثاً- التعليل على الأبواب:

مما سبق يتضح لدينا أن المحدثين حصروا أسانيد الأحاديث: ما جاء بها، وما لم يجرى، وحصروا أيضاً أحاديث الرواة: ما جاء منها، وما لم يجرى، وفي هذه القرينة نجد أن المحدثين حصروا أحاديث الرواة على الأبواب أيضاً، فكانوا يعرفون لكل محدث ما حدث في كل باب، ولكل باب ما صح فيه من حديث. ومن هنا

(١) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى (ت: ٣٢٢) الضعفاء، واعتمدت فيه نسختين؛ فما كان العزو فيه إلى الضعفاء الكبير، فهو: نسخة دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الأولى. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. وما كان العزو فيه إلى الضعفاء فقط، فهو: نسخة دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى. تحقيق: حمدي السلفي ١/ ٤٩. وهذا الصحيح في تسميته.

وجدناهم يعللون الأحاديث بأن فلاناً ليس عنده في باب كذا أحاديث، أو ليس هذا الحديث من الأحاديث التي رواها فلان في هذا الباب، أو هذا الباب لا يصح فيه حديث.

### ومن الأمثلة على ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أحمد بن صالح عن عنبسة بن خالد، عن يونس، عن الزهري، عن عبدالله بن عروة، عن أبي هريرة، عن سهل بن أبي حثمة في القسامة. قال أبي: هذا حديث منكر من حديث الزهري؛ روى الثقات عن الزهري ما كان عند الزهري في هذا الباب في القسامة، وليس لشيء من هذا ذكر»<sup>(١)</sup>.

- وقال: «سألت أبي عن حديث رواه المحاربي عن إبراهيم بن الفضل، عن سالم الأفتس، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله، فصلوا عليه، وصلوا وراءه». قال أبي: هذا حديث منكر، لا أعلم لسالم حديثاً مسنداً - يعني: في هذا الباب -»<sup>(٢)</sup>.

رابعاً - رواية أهل البلد عن شيخهم:

تعد رواية أهل البلد قرينة ترجح حديثهم على حديث غيرهم.

### ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر<sup>(٣)</sup> بن عبيدالله، عن أبي إدريس

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٤٦٠.

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٧٠.

(٣) ورد في المطبوع: «بشر». وقد اختلفت النسخ المخطوطة في ضبطه، ففي التيمورية، =

الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. قال أبو محمد: وابن المبارك أدخل بينهما: أبا إدريس، فأيهما أصح عندك؟ فقال: الصحيح ما يقوله أهل دمشق، ليس بينهما أبو إدريس. وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس؛ لأن بسر بن عبيد الله روى عن واثلة، ولقيه، ولا أعلم أبا إدريس روى عن واثلة شيئاً، وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء<sup>(٢)</sup>.

وفصل الدارقطني هذا الخلاف بعد أن سئل عن حديث أبي مرثد الغنوي عن النبي ﷺ: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا عليها». قال:

«يرويه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، واختلف عنه: فرواه الوليد بن مسلم<sup>(٣)</sup>، وصدقة بن خالد<sup>(٤)</sup>، ويكر بن يزيد الطويل، ومحمد بن شعيب، وأيوب بن سويد<sup>(٥)</sup>،

= وأحمد الثالث: «بسر». وفي تشتربتي: «بشر». والصواب: «بسر»، كذا ضبط في كتب الرجال. انظر: ابن حجر، التقريب ١٦٦، التهذيب ١/ ٣٨٣. وانظر النسخ المخطوطة: نسخة أحمد الثالث: لوحة ١٠٩ - أ. النسخة التيمورية: ١٣٤ - ب. نسخة تشتربتي: ١١٧ - أ.

(١) لم يذكر ابن أبي حاتم المتن على اعتباره مشهوراً عن أبي مرثد. وهو: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا عليها»؛ كما سيأتي عن الدارقطني.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ٣٦٨.

(٣) أخرج رواية الوليد: مسلم، الصحيح ٢/ ٦٦٨، الترمذي، السنن ٣/ ٣٦٨، النسائي، السنن الكبرى ١/ ٢٧٣، ابن خزيمة، الصحيح ٢/ ٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٩/ ١٩٣.

(٤) أخرج رواية صدقة: الحاكم، المستدرک ٣/ ٢٤٤، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١/ ٥١٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٩/ ١٩٣ وله: مسند الشاميين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة الثانية. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ١/ ٣٢٩.

(٥) لم أقف على تخريج رواية هؤلاء، وتابع رواية الوليد: عيسى بن يونس فيما أخرجه عنه أبو داود في السنن ٣/ ٢١٧.



وغيرهم عن ابن جابر، عن بسر بن عبيدالله، عن وائلة بن الأسقع، عن أبي مرثد. وخالفهم عبدالله بن المبارك<sup>(١)</sup>، وبشر بن بكر<sup>(٢)</sup>، فروياه عن ابن جابر عن بسر، عن أبي إدريس الخولاني، عن وائلة بن الأسقع، عن أبي مرثد. والمحموظ ما قاله الوليد، ومن تابعه عن ابن جابر، لم يذكر أبا إدريس فيه. والصحيح حديث وائلة عن أبي مرثد<sup>(٣)</sup>.

وقال الترمذي بعد إirاده حديث الوليد: «وليس فيه: عن أبي إدريس، وهذا

(١) أخرج روايته: مسلم، الصحيح ٢/ ٦٦٨، الترمذي، السنن ٣/ ٣٦٧، ابن خزيمة، الصحيح ٨/ ٨، ابن حبان، الصحيح ٦/ ٩١، أبو يعلى، المسند ٣/ ٨٣، وغيرهم. قلت: ويذكر هنا: أن الإمام مسلماً ذكر حديث ابن المبارك بعد ذكره حديث الوليد، والذي أرجحه: أنه إنما ذكره لبيان علته. وقد نص على علته كما هو أعلاه: البخاري، والترمذي، وأبو حاتم الرازي، والدارقطني.

(٢) لم أقف على هذه الرواية لبشر، إنما وقفت له على ما يوافق فيه الوليد ومن تابعه. أخرجها: الطحاوي، شرح معاني الآثار ١/ ٥١٥، الحاكم، المستدرک ٣/ ٢٤٤. غير أنني وجدت لبشر بن بكر حديثين يرويهما عن عبد الرحمن عن بسر عن أبي إدريس هما:

- ما رواه أبو عوانة، قال: «حدثنا عيسى بن أحمد العسقلاني، قال: ثنا بشر بن بكر، قال: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: ثنا بسر بن عبيدالله، قال: سمعت أبا إدريس يقول: سمعت حذيفة بن اليمان يقول: «إن الناس كانوا يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر... الحديث». المسند ٤/ ٤١٩.

- ما رواه الحاكم قال: «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم: ثنا بحر بن نصر: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: ثنا بشر بن عبيدالله، قال: سمعت أبا إدريس الخولاني قال: سمعت النواس بن سمعان الكلابي ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن، إن شاء أقامه، وإن شاء أزاغه». المستدرک ١/ ٧٠٦. قلت: فلعلهما سببا للدارقطني الوهم في رواية حديث أبي مرثد. والله أعلم.

(٣) الدارقطني، العلل ٧/ ٤٣.

الصحيح. قال أبو عيسى: قال محمد: وحديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك، وزاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني، وإنما هو بسر بن عبيد الله عن واثلة. هكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وليس فيه: عن أبي إدريس، وبسر بن عبيد الله قد سمع من واثلة بن الأسقع<sup>(١)</sup>.

قلت: تظهر قرينة رواية أهل البلد في هذا المثال بوضوح تام؛ فبعد الرحمن ابن يزيد بن جابر<sup>(٢)</sup>، والوليد بن مسلم<sup>(٣)</sup>، وصدقة بن خالد<sup>(٤)</sup>، وبشر بن بكر<sup>(٥)</sup>، ومحمد بن شعيب<sup>(٦)</sup>، فكل هؤلاء دمشقيون، وأيوب بن سويد رملّي شامي<sup>(٧)</sup>. وبكر ابن يزيد الطويل حمصي شامي<sup>(٨)</sup>. وأما عبد الله بن المبارك، فمروزي سكن العراق<sup>(٩)</sup>، وحديث هؤلاء الدمشقيين في شيخهم الدمشقي أولى بالصواب من حديث الغرباء؛ كما قاله أبو حاتم.

المثال الثاني: قال ابن حبان في حديث اختلف فيه شعبة والثوري: «وهما ثقتان حافظان، إلا أن الثوري كان أعلم بحديث أهل بلده من شعبة، وأحفظ لها منه،

(١) الترمذي، السنن ٣/٣٦٨.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/٢٦٠.

(٣) المصدر السابق ١١/١٣٣.

(٤) المصدر السابق ٤/٣٦٤.

(٥) المصدر السابق ١/٣٨٨.

(٦) المصدر السابق ٩/١٩٧.

(٧) المصدر السابق ١/٣٥٤.

(٨) الخطيب، تاريخ بغداد ٧/٩٢.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/٣٣٤.

ولا سيما حديث الأعمش، وأبي إسحق، ومنصور<sup>(١)</sup>. وهذا على اعتبار أن شعبة واسطي، غير أنه سكن الكوفة، وسمع وحدث فيها، إلا أنه في مقارنته مع الثوري يقدم الثوري عليه، أما في غيره، فلا.

**المثال الثالث:** قال الدارقطني في حديث هارون بن زياد القشيري عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قال: «الحيض ثلاث وأربع وخمس وست وسبع وثمان وتسع وعشر، فإن زاد، فهي مستحاضة»، قال: «لم يروه عن الأعمش بهذا الإسناد غير هارون بن زياد، وهو ضعيف الحديث، وليس لهذا الحديث عند الكوفيين أصل عن الأعمش». قلت: والكوفة هي موطن رواية الأعمش، ومع أن ضعف القشيري بيّن واضح، إلا أن تعليل الدارقطني بذلك يدل على إعمالهم هذه القرينة<sup>(٢)</sup>.

**خامساً - ورود قصة في رواية تؤكد صحتها:**

ومن القرائن التي ترجح رواية على أخرى، أو تصحّح لأجلها الروايتان: أن ترد قصة تؤكد ضبط الحديث.

**ومن الأمثلة على ذلك:**

**المثال الأول:** قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه أشعث بن عبد الملك عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة: أن النبي ﷺ نهى عن التبتل. ورواه معاذ بن هشام عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة: أن

(١) ابن حبان، الصحيح ١٧٩/٨. تنبيه: سبق أن ذكرنا في بيان جهود العلماء في الأصحاب أن ابن حبان له كتب ضاعت في هذا الباب، منها: كتاب ما خالف الثوري شعبة، ثلاثة أجزاء. وكتاب ما خالف شعبة الثوري، جزءان.

(٢) الدارقطني، أبو الحسين علي بن عمر. (ت: ٣٨٥). سنن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م. تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، ١/ ٢٠٩.

النبي ﷺ نهى عن التبتل . قلت : أيهما أصح ؟ قال أبي : قتادة أحفظ من أشعث ، وأحسب الحديثين صحيحين ؛ لأن لسعد بن هشام قصة في سؤاله عائشة عن ترك النكاح - يعني : التبتل - <sup>(١)</sup>.

وقصة الحديث أوردت في غير واحد من كتب الرواية بين إطالة واختصار ، وهي : عن سعد بن هشام : « أنه دخل على أم المؤمنين عائشة ، قال : قلت : إني أريد أن أسألك عن التبتل ، فما ترين فيه ؟ قالت : فلا تفعل ، أما سمعت الله ﷻ يقول : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴾ [الرعد : ٣٨] ؟ فلا تبتل » <sup>(٢)</sup> . فهذه القصة هي سبب قبول رواية الأشعث ، والتي خالف فيها قتادة في الحسن ، وحكم لهما معاً ، برغم تقدم قتادة على الأشعث في الحسن <sup>(٣)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه البخاري ، والترمذي ، والنسائي ، وإليكم تفصيل أقوالهم : قال الترمذي : « سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : حديث الحسن عن سمرة محفوظ . وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن . قال محمد : وقد روي عن سعد بن هشام عن عائشة موقوفاً » <sup>(٤)</sup>.

وقال الترمذي : « حديث سمرة حديث حسن غريب ، وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ ، نحوه ، ويقال : كلا الحديثين صحيح » <sup>(٥)</sup> . وقال النسائي بعد إخرجه الحديثين : « قتادة

(١) ابن أبي حاتم ، علل الحديث ١ / ٤٠٢ .

(٢) لفظ النسائي ، السنن الكبرى ٣ / ٢٦٤ .

(٣) انظر أصحاب الحسن : ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ٢ / ٦٨٦ - ٦٨٧ .

(٤) الترمذي ، العلل الكبير ١٥٣ .

(٥) الترمذي ، السنن ٣ / ٣٩٣ .

أثبت وأحفظ من أشعث. وحديث أشعث أشبه بالصواب»<sup>(١)</sup>.

المثال الثاني: قال الدارقطني في حديث ابن عمر، عن عمر عن النبي ﷺ «في الميت يعذب بالنياحة عليه»... ذكر في ذلك رواية أبي صالح السمان، وقال فيها: «وأما حديث أبي صالح السمان عن ابن عمر، فرواه الأعمش عنه، واختلف عنه، فقال علي بن مسهر: عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ. وخالفه أبو معاوية، فلم يذكر فيه: عمر. ورواه محمد بن عبيد عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عمر عن عمر، قوله»<sup>(٢)</sup>.

ولم يرجح الدارقطني رواية على أخرى، وبعد البحث وجدت أن رواية ابن مسهر ذكرت قصة الحديث فيما أخرجه مسلم، قال: «وحدثني علي بن حجر السعدي: حدثنا علي بن مسهر عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عمر، قال: «لما طعن عمر، أغمي عليه، فصيح عليه، فلما أفاق، قال: «أما علمتم أن رسول الله ﷺ قال: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي»؟<sup>(٣)</sup> وهذا يرجحها على رواية أبي معاوية، ويمكن أن تكون رواية أبي معاوية هكذا وردت عن الأعمش، فمرسل الصحابي لا يضر، لكن الأصوب في ذلك كله ما ذكر فيه القصة.

### المثال الثالث:

- قال ابن حجر في حديث «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك»: «وأخرجه الحاكم، والبيهقي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب، عن طاوس عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح،

(١) النسائي، السنن الكبرى ٣/ ٢٦٣.

(٢) الدارقطني، العلل ٢/ ٦١.

(٣) مسلم، الصحيح ٢/ ٦٣٩.

ولا عتق إلا بعد ملك<sup>(١)</sup>. اختلف فيه على عمرو بن شعيب: فرواه عامر الأحول<sup>(٢)</sup>، ومطر الوراق<sup>(٣)</sup>، وعبد الرحمن بن الحارث<sup>(٤)</sup>، وحسين المعلم<sup>(٥)</sup>، كلهم: عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، والأربعة ثقات، وأحاديثهم في السنن، ومن ثم صححه من يقوي حديث عمرو بن شعيب، وهو قوي، لكن فيه علة الاختلاف، وقد اختلف عليه فيه اختلافاً آخر، فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب: أنه سئل عن ذلك، فقال: كان أبي عرض علي امرأة يزوجنيها، فأبيت أن أتزوجها، وقلت: هي طالق البتة يوم أتزوجها، ثم ندمت، فقدمت المدينة، فسألت سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، فقالا: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح». وهذا يشعر بأن من قال فيه: عن أبيه عن جده، سلك الجادة، وإلا، فلو كان عنده عن أبيه عن جده، لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة، ويكتفي فيه بحديث

(١) قلت: أخرجها الحاكم، والبيهقي من رواية عمرو بن دينار عن طاوس، وليس من طريق عمرو بن شعيب عن طاوس، فإن كان ما أورده ابن حجر خطأ، فإن المثال لا ينطبق على هذه القرينة، لكنه يدل على وجودها في تعليل النقاد، فخطأ المثال لا ينفي صحة القاعدة. انظر: الحاكم، المستدرک ٢/ ٤٥٥، البيهقي، السنن الكبرى ٧/ ٣٢٠.

(٢) أخرج روايته: ابن أبي شيبة، المصنف ٤/ ٦٣، سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧). السنن، دار العصيمي، الرياض، ١٤١٤هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. سعد بن عبدالله بن عبد العزيز آل حميد، ١/ ٢٨٩.

(٣) أخرج روايته: أبو داود، السنن ٢/ ٢٥٨، البيهقي، السنن الكبرى ٧/ ٣١٨.

(٤) أبو داود، السنن ٢/ ٢٥٨.

(٥) لم أقف عليه من حديث حسين المعلم، إنما وقفت عليه من حديث حبيب المعلم، فلعل ابن حجر وهم فيه. انظر حديث حبيب: الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري (ت: ٢٠٤). المسند، دار المعرفة، بيروت، ٢٩٩، البيهقي، السنن الكبرى ٧/ ٣١٨.

مرسل»<sup>(١)</sup>. فهذه القصة ترجح الرواية الأولى عن عمرو على رواية هؤلاء.

سادساً - اختلاف مجلس التحديث :

من القرائن التي ترجح رواية على أخرى : اتحاد مجلس الرواية المرجوحة، وتعدد مجالس الرواية الراجحة : وتكون العلة حينئذ من الشيخ .

ومثال ذلك : قال الترمذي : «حدثنا محمد بن بشار : حدثنا ابن مهدي : حدثنا سفيان عن أبي إسحق ، عن أبي بردة ، عن النبي ﷺ ، قال : «لا نكاح إلا بولي» . حدثنا محمود بن غيلان : حدثنا أبو داود : حدثنا شعبة عن أبي إسحق ، قال : سمعت أبا بردة ، قال : كان النبي ﷺ : «يأمر الرجل إذا أراد أن يزوج ابنته ألا يزوجه حتى يستأمرها . قال شعبة : سمعت الثوري يسأل أبا إسحق : أسمعتم أبا بردة عن النبي ﷺ : «لا نكاح إلا بولي» ؟ قال : نعم .

وقال إسرائيل : عن أبي إسحق عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ . وتابعه أبو عوانة ، ويونس بن أبي إسحق ، وشريك ، وزهير ، وقيس بن الربيع .

قال أبو عيسى : «وحدث أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ عندي أصح . والله اعلم . وإن كان سفيان وشعبة لا يذكران فيه عن أبي موسى قد دل في حديث شعبة أن سماعهما جميعاً في وقت واحد . وهؤلاء الذين رووا عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبي موسى سمعوا منه في أوقات مختلفة . إن يونس بن أبي إسحق قد روى هذا عن أبيه ، وقد أدرك يونس بعض مشايخ أبي إسحق ، وهو قديم السماع . وإسرائيل أقدم سماعاً من أبي عوانة . وشريك وإسرائيل هما من أثبت أصحاب أبي إسحق بعد شعبة والثوري»<sup>(٢)</sup> .

(١) ابن حجر ، فتح الباري ٩ / ٣٨٤ .

(٢) الترمذي ، العلل الكبير ١٥٦ .

ونقل الخطيب بسنده عن محمد بن هارون المكي، قال: «سمعت محمد بن إسماعيل البخاري - وسئل عن حديث إسرائيل عن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «لا نكاح إلا بولي»-. فقال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة والثوري أرسلاه؛ فإن ذلك لا يضر الحديث»<sup>(١)</sup>.

فالخلاف هنا بين شعبة وسفيان من جهة، وبقية رواته من جهة أخرى عن أبي إسحق، وما رجحه الترمذي هنا هو رواية إسرائيل ومن تابعه، وكانت قرينة الترجيح هي: اتحاد مجلس سماع شعبة والثوري من أبي إسحق، واختلاف مجلس الآخرين. وهذا يعني: أن تحمل شعبة والثوري كان واحداً، وتحمل هؤلاء متعدد. ولا ينسب الخطأ هنا إليهما، بل إن الأمر من أبي إسحق؛ كما قاله الدارقطني بعد أن فصل في هذا الحديث ووجوه الاختلاف على أبي إسحق قال: «قال عبد الرحمن بن مهدي: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحق كما يحفظ سورة الحمد. ويشبه أن يكون القول قوله، وأن أبا إسحق كان ربما أرسله، فإذا سئل عنه، وصله»<sup>(٢)</sup>.

وذكر البزار هذا الحديث برواياته المختلفة عن أبي إسحق، ثم قال: «الذين قالوا: عن أبي بردة عن أبي موسى قد جاؤوا بما جاء به شعبة والثوري. وإسرائيل لا يدفع عن حديث أبي إسحق، وعن حفظه له». ثم قال: «فالحديث عندنا قد تواصلت به الأخبار في اتصاله ورفع. وإن قصر به مقصر، فالخبر ثابت عن رسول الله ﷺ»<sup>(٣)</sup>. وبهذا نفهم قول البخاري السابق: إن إرسال شعبة والثوري

(١) الخطيب، الكفاية ٤١٣.

(٢) الدارقطني، العلل ٧/٢٠٦ - ٢١١.

(٣) البزار، المسند ٨/١٠٨ - ١١٥.



لا يضر هذا الحديث .

وقد بين هذه القرينة ابنُ حجر في تعليقه على هذا الحديث في مسألة: تعارض الوصل والإرسال؛ قال: «فشعبة وسفيان إنما أخذهما معاً في مجلس واحد كما ترى، ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضاً في محل واحد»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «فتبين أن ترجيح البخاري لوصل هذا الحديث على إرساله، لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما يظهر من قرائن الترجيح»<sup>(٢)</sup>.

سابعاً - ترجيح ما رواه آل الرجل على من خالفهم:

وهي من القرائن التي يُعملها النقاد في بعض الأحيان ما دام أهل الرجل أهل ثقة وإتقان.

ومثاله: حديث: «لا نكاح إلا بولي» السابق؛ فقد بين ابن حجر أن من قرائن ترجيحه على حديث شعبة والثوري: أن إسرائيل ويونس من آل أبي إسحق، قال: «البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنما حكم له بالاتصال لمعان أخرى رجحت عنده حكم الموصول، منها: أن يونس بن أبي إسحق وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحق موصولاً، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن حجر، النكت ٢٣٨.

(٢) المصدر السابق ٢٣٩.

(٣) المصدر السابق ٢٣٨.

ثامناً - أن توافق رواية من الروايات ما صح من الحديث، وتخالفه الأخرى، فترجح الموافقة: ومثاله:

قال الدارقطني - وسئل عن حديث سعيد بن المسيب عن علي: «ما جمع رسول الله ﷺ أبويه إلا لسعد» -، فقال: «هو حديث تفرد به ابن عيينة عن يحيى بن سعيد، وعلي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن علي. وأصحاب يحيى يروونه عن يحيى عن سعيد بن المسيب عن سعد، قال: «جمع لي رسول الله ﷺ أبويه». وقد اختلف عن ابن عيينة في لفظه؛ فقال الحسن بن البزار، وحמיד بن الربيع عنه بهذا الإسناد عن علي: «ما جمع رسول الله ﷺ أبويه إلا لسعد». وقال الحميدي وغيره عن ابن عيينة فيه: «ما سمعت النبي ﷺ جمع أبويه إلا لسعد». وهذا أصح من القول الأول؛ لأن النبي ﷺ قد صح عنه أنه جمع أبويه للزبير بن العوام»<sup>(١)</sup>.

فالترجيح بين أصحاب ابن عيينة إنما تم بمتن صحيح آخر. ولا علاقة لهذا المتن بالحديث الذي بين أيدينا إلا من حيث الموضوع، فلا يعد متابعة، ولا شاهداً، وهذا الذي يجعل هذه القرينة تختلف عن المتابعات والشواهد. فلو كان هذا المتن متابعة أو شاهداً، لما جاء في القرائن، إنما يلحق باعتبارات الضبط والعدد في وسائل الترجيح العامة. ومما أرجح في سبب هذا الاختلاف هو: الرواية بالمعنى من الأصحاب.

تاسعاً - أن يروى عن الشيخ حديث يرويه عمن لا يرضاه:

فمعلوم في الرواية أن من الشيوخ من لا يرضى بعض الرواة، ويذمهم، فتكون هذه قرينة ترجيح لمن روى حديثاً خالف فيه أصحاب هذا الشيخ؛ بأن رواه عنه عمن لا يرضاه.

(١) الدارقطني، العلل ٣/ ٢١٨.

## ومثال ذلك :

قال الدارقطني في حديث ابن سيرين عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليمين: «أقصر الصلاة، أم نسيت؟»... الحديث. فقال: حدث به عنه أيوب السخيتاني، واختلف عنه في إسناده ومثله: رواه عنه: مالك، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وعبد الوارث، ومعمر بن راشد، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وابن عينة، وعبد الوهاب الثقفي، وجريز بن حازم، وعبد الله بن عمر العمري، فاتفقوا على إسناده، روه عن أيوب عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. وخالفهم سعيد بن أبي هلال، فرواه عن أيوب السخيتاني، عن عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. ووهم في ذلك؛ لأن أيوب سمعه من ابن سيرين، ولأن أيوب أيضاً لا يرضى عبد الكريم بن أبي المخارق فيروي عنه. وقد حفظ عن أيوب: أنه قال مع قلة كلامه ﷺ: عبد الكريم كان غير ثقة<sup>(١)</sup>.

عاشراً - نفى من روي عنه الحديث أن يكون فيه حديث مروي:

وذلك أن يرد عن شيخ ما نفى بورود حديث في مسألة ما، ثم يأتي أحد الرواة، فيروي عنه فيها حديثاً، فيكون نفية قرينة رد للحديث.

## ومثال ذلك :

- قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه حماد بن خالد الخياط عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: «لا طلاق إلا بعد

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ٨ - ١٠ «بتصرف» وقد ذكره في سياق حديثه عن علل أخرى اختلف فيها على من رواه عن ابن سيرين. وأتم عن أيوب ما ورد من علل المتن بما لا يفيدنا هنا.

نكاح». قال أبي: هذا حديث منكر، وإنما يروى عن الزهري: أنه قال: ما بلغني في هذا رواية عن أحد من السلف. ولو كان عنده عن عروة عن عائشة، كان لا يقول ذلك<sup>(١)</sup>.

فالزهري هنا نُقل عنه نفيه وجود خبر عن السلف في ذلك، فكانت هذه قرينة رد لمن رواه عنه.

وبهذا ننهي الفصل الرابع.



(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ٤٢٢.

## خَلَاَصَةُ الْبَابِ الْأَوَّلِ

بعد هذه الجولة في مفردات معرفة الأصحاب أقف في هذه الخلاصة مؤكداً على أهمية معرفة الأصحاب في التعليل؛ إذ توقفنا على جانب هام منه، وهو: عرض الروايات المختلفة عن الشيخ مدار التعليل، والمقارنة بينها؛ للوصول إلى العلة، وهذا ما عبر عنه الإمام مسلم بقوله:

«علامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها»<sup>(١)</sup>.  
وسماه الدكتور أحمد نور سيف: المعارضة؛ حيث قال:

«المعارضة: هي مقابلة المرويات بعضها ببعض، ومقارنتها، ومن الملاحظ: أنهم يشيرون إليها دائماً في الفحص والتنقيب؛ نظراً لأهميتها، واعتمادهم عليها، وكما ينكشف بها كذب الرواة وانتحالهم ما ليس من حديثهم، يتكشف بها كذلك جوانب كثيرة من وهم الرواة وسهوهم وغلطهم، فيحكم على الراوي بالضبط والإتقان، أو الخلل اليسير أو الكثير مع صدق في اللسان»<sup>(٢)</sup>.

فعرضُ الروايات بعضها على بعض، والمقارنة فيما بينها، يؤدي ويشكل متقن إلى الكشف عن الحالات التالية للرواية، والرواية في جملتها لا تخرج عن واحدة منها، وهي:

(١) مسلم، الجامع الصحيح ١/ ٥٦.

(٢) أحمد نور سيف، مقدمة تحقيق تاريخ ابن معين «رواية الدوري» ١/ ٨٥.

أولاً - المشاركة: أن يشارك الراوي غيره بالموافقة على طريقة الرواية متابعة أو شاهداً.

ثانياً - المخالفة: أن يخالف الراوي غيره، سنداً أو متناً، أو هما معاً.  
ثالثاً - التفرد: أن يتفرد الراوي بالحديث دون غيره سنداً أو متناً، أو هما معاً.  
وأمام هذه الحالات الثلاث من الرواية يأتي أثر معرفة أصحاب الرواة بيئاً، وذلك من خلال:

أولاً: وضع ميزان الرواية عن كل شيخ، وهم أهل الحفظ والرضا، والذين بروايتهم يتميز حديث أصحاب الشيخ. ورواية هؤلاء تمثل قمة الحديث المقبول، وهو ما اتفق على اعتباره صحيحاً.

ثانياً: قياس روايات أصحاب الشيخ الآخرين على جملة رواية هؤلاء؛ للوصول إلى معرفة حالهم ومرتبته في الشيخ.

ومن هنا تأتي الأحكام النقدية على هذه الأحوال الثلاثة، وهي:

حال المشاركة: ارتبطت مشاركة الرواة لأئمة الحفظ والرضا بالمقبول على الغالب العام، إلا أن يكون المشارك أو المتابع من المتروكين الذين لا عبرة ولا كرامة لروايتهم، أما من هو فوق ذلك، فيشمل مشاركاتهم اسم الحديث المقبول، على خلاف بين العلماء في تسميته:

- فمنهم من ألحق ذلك بمسمى الصحيح؛ كما فعله البخاري ومسلم في إخراج طائفة من أحاديث الضعفاء الذين وافقوا الثقات في أحاديثهم.

- ومنهم من أطلق عليه: الحسن؛ كما فعل الترمذي في غير حديث، ودمج بينه وبين الصحة.

- ومنهم من قسم المقبول إلى أربعة أقسام: بالصحيح لذاته ولغيره، والحسن

لذاته ولغيره . كما هو في كتب المصطلح .

وليس مقامنا هذا مقام تحرير لتلك المصطلحات ، إنما يكفينا أن اسم المقبول يشملها ، وهذا قدر متفق بين الجميع .

حال المخالفة والتفرد : لا يحكم عليهما بأحكام مطلقة ، إنما يؤخذ في الحكم عليها الاعتبار المختلفة التي تربط الصاحب بالشيخ من :

- معايير التقدم والتأخر في الشيخ .

- وأسباب الاختلاف في الأحاديث .

- وقرائن الترجيح والتعليل المختلفة .

لتوضع كلها أمام الناقد ؛ ليصل في النهاية إلى الحكم الدقيق لواقع المخالفة والتفرد . والتي إما أن تكون مقبولة ، أو مردودة .

فالمخالفة والتفرد المقبولان إنما بنيا في أصل قبولها على سعة رواية الشيخ ، وتعدد أوجه الرواية عنه ، وإكثاره من الرواية ؛ مما جعلنا نتأكد من إمكانية تفرده عن شيخه .

أما المخالفة المردودة ، فهي القائمة على أساس الخطأ ، والتعارض بين رواية المخطأ ، ورواية من هو أوثق منه في الشيخ .

وهذا النوع من المخالفة تترتب عليه مباحث متعددة في علم المصطلح ؛ إذ أنه المحور الأصلي الذي بنيت عليه ، ومنها :

الشاذ . المنكر . المدرج . زيادة الثقة غير المقبولة . تعارض الوصل والإرسال ، وغيرها من مباحث المصطلح التي تدور في فلك المخالفة المردودة .

وأما التفرد المردود ، فإن مبناه في الأصل إنما يقوم على أساس مخالفة كبار أصحاب الشيخ ؛ ذلك أنه أثبت ما لم يثبتوه ، وهم أولى منه بإيرادها .

### علاقة التفرد بالمخالفة :

يرتبط التفرد والمخالفة بعلاقة وثيقة متينة، وذلك بالنظر إلى الأساس الذي قُبِلَ فيه كل واحد منها، أو رُذِّ، وملخص ذلك كما يلي :

أولاً - سعة الاطلاع :

إن سعة الاطلاع من الراوي هي الرابط بين التفرد المقبول والمخالفة المقبولة .

فالتفرد المقبول :

بني على أساس زيادة المعرفة المتحصلة عند المتفرد دون غيره، وهي زيادة متنوعة متعددة؛ فقد يكون الراوي واسع الاطلاع كلياً، كثير الرواية، فتقبل أفراده؛ كالزهري وأضرابه، أو يكون واسع الاطلاع جزئياً؛ كأن يكون واسع الاطلاع على مرويات شيخ بعينه، أو أهل إقليم دون غيرهم، أو يكون ابناً اطلع على مرويات أبيه كلها، وما شابه ذلك؛ مما يؤكد قبول تفرده؛ لسعة اطلاعه .

### أما المخالفة المقبولة :

فقد بنيت على أساس تعدد أوجه الرواية، ولا يكون ذلك إلا ممن وسع اطلاعه، وضافت معرفته، حتى عرف له الحديث من أوجه متعددة متنوعة، فرواها كما سمعها، فحدثت المخالفة المقبولة .

وعلى هذا، فإن التفرد والمخالفة المقبولين يرتبطان بسعة اطلاع راويهما كلياً أو جزئياً .

### ثانياً - المخالفة للأرجح :

إن المخالفة للأرجح هي الرابط الذي يربط التفرد غير المقبول بالمخالفة غير المقبولة .

ففي المخالفة غير المقبولة الأمر واضح جلي كما سبق بيانه . ولكن كيف



يكون ذلك في التفرد؟ .

أقول: التفرد المردود على النقيض تماماً من التفرد المقبول؛ ذلك أن سعة الاطلاع هي التي حدث بالناقد وأوحت إليه أن يقبل التفرد، وأن قلة الاطلاع من الثقات والضعفاء على سواء هي التي حدث بالناقد أن يرد التفرد؛ ذلك أن تفرد هؤلاء يطرح على الباحث سؤالاً مفاده:

لماذا تفرد هذا الراوي بهذه الرواية دون أن يكون من المتقدمين في الحفظ والإتقان؟ وأين أصحابُ الشيخ المقدمون فيه عن هذه الرواية؟ .

والجواب المنطقي عن هذا السؤال يقضي برد التفرد؛ ذلك أنه أثبت ما لم يشته من هو أوثق منه وأولى بالإثبات، وهذه مخالفة للأرجح، ولإيضاح ذلك نمثل بالإمام الزهري:

عرف عند العلماء أن للزهري طبقات رواة متعددة، فلو تفرد أهل طبقة بحديث دون أن يذكره أهل الطبقة الأولى، لعد هذا التفرد مردوداً؛ وذلك لمخالفتهم أهل الطبقة الأولى بإثبات ما لم يشتهوا.

ومن ذلك يقول الدارقطني: «أرفع الرواة عن عمرو بن دينار: ابن جريج، وابن عيينة، وشعبة، وحماد بن زيد»<sup>(١)</sup>.

قلت: فهؤلاء تلاميذه الأكثر صحبة له، فإذا تفرد أحدهم برواية لم يذكرها غيره، قبلت منه؛ لأنه من المتقدمين فيه، لكن إذا حدث راو غير هؤلاء برواية تفرد بها دونهم، عد ذلك مخالفة لهم بإثبات ما لم يشتهوا، ورُدَّ تفرده عندئذ.

وعلى هذا، فإن مرد التفرد غير المقبول إلى المخالفة المردودة الناتجة عن

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي ٢ / ٦٨٥ .

المخالفة للأرجح بما يؤكد أهمية المخالفة كأساس تقوم عليه العملية النقدية ككل ،  
ويدور في فلكها مباحث النقد عامة .

وبذلك ننهي المادة النظرية المتعلقة بمعرفة الأصحاب ، ليأتي الباب الثاني  
والذي ندرس فيه : واقع أصحاب الأعمش : مروياتهم ، وعللهم .  
والحمد لله رب العالمين .



# الباب الثاني

## الدراسة التطبيقية : علل أصحاب الأعمش

ويقسم الباب إلى : تمهيد وثلاثة فصول هي :

- \* الفصل الأول : طبقات أصحاب الأعمش ، وبيان عللهم .
- \* الفصل الثاني : الكشف عن اختلاف أصحاب الأعمش عليه .
- \* الفصل الثالث : دراسة وتحليل (مسائل مختارة) .



# الباب الثاني

## الدراسة التطبيقية: علل أصحاب الأعمش

### التمهيد

تعد الدراسات التطبيقية في علم الحديث دراسات غاية في الأهمية؛ ذلك أن الميراث الأكبر في هذا العلم يعد من الميدان الذي طبق فيه أهل الحديث قواعدهم وأصولهم، فالناظر في تراث علم الحديث يجد أن النصيب الأكبر منه يتجه إلى التطبيق والممارسة؛ نحو: كتب الرواية، وكتب العلل، وكتب الجرح والتعديل. أما كتب الداربية، وهي الكتب التي حوت المادة التنظيرية من قواعد وتعريف مصطلحات، فإنها الأقل في تراث الحديث، لا عدداً، إنما مادة؛ ذلك أن المادة العلمية المبوبة فيها مادة تكررت مع تعاقب التأليف والزمان، حتى إن أمثلة النوع الواحد من علوم الحديث من لدن ابن الصلاح إلى آخر من ألف في المصطلح، مروراً بمن اختصر ونظم وعلق، وشرح المختصر والمنظوم؛ تكاد تكون أمثلة واحدة.

على ضوء ذلك، كان لزاماً على الدراسات الجادة في هذا العلم أن تخرج من رحم المادة التطبيقية، مروراً بما استقر في المصطلح؛ لتجمع بين الواقع التطبيقي والتنظيري؛ حتى ترسي نظرة شمولية للمفاهيم والمصطلحات والقواعد، لا تقتصر على جانب وتنسى الآخر.

أما في هذا البحث، فإن مادته التنظيرية والتطبيقية استقيتها من الواقع التطبيقي للنقاد في علم الحديث؛ ذلك أن هذه المعرفة - معرفة أصحاب الرواة - لم تفرد بنوع

خاص في كتب الدارية، وإن كانت بعض مباحثها قد فُرقت فيها.

والدراسة في هذا الباب مع إمام كبير من أئمة الرواية في القرن الثاني الهجري، أكثر من الرواية، وتعددت مصادره بكثرة نوعية في مشايخه، فانعكس ذلك على أصحابه، فكثرت الرواة عنه، حتى أصبح ميداناً غنياً لدراسة اختلاف الأصحاب عليه، وبيان مراتبهم. ذلكم هو: الأعمش سليمان بن مهران.

وجاء هذا الباب في ثلاثة فصول هي:

- الفصل الأول: طبقات أصحاب الأعمش، وبيان عللهم.

- الفصل الثاني: الكشف عن اختلاف أصحاب الأعمش عليه.

- الفصل الثالث: دراسة وتحليل (مسائل مختارة).

وقد جهدت أن اختصر ما وسعني المقام، لكن الأمر يحتاج إلى استقراء تام، لاسيما للوصول إلى طبقات الرواة عن الأعمش.

ولما كان ميدان الدراسة التطبيقية هو أصحاب الأعمش، كان من الضروري الوقوف على ترجمة الأعمش، وبها يكمل التمهيد.

\* ترجمة الأعمش:

هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي.

مولده ووفاته: اختلف في مولده ووفاته على أقوال:

مولده: قال الفضل بن دكين، ووکیع<sup>(١)</sup>، وعبدالله بن داود<sup>(٢)</sup>: ولد سنة

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٤٣.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ١٢.

ستين هجرية، يوم مقتل الحسين. وقال ابن حبان<sup>(١)</sup>، وأبو إسحق الذهلي<sup>(٢)</sup>:  
ولد سنة إحدى وستين، يوم مقتل الحسين. وقال يحيى بن عيسى الرملي<sup>(٣)</sup>: ولد  
سنة ثمان وخمسين.

وقد بين الخطيب مكان ولادته، فقال: «ولد - على ما ذكر جرير بن  
عبد الحميد - بذبناوند، وهي ناحية من رستاق الري في الجبال، ويقال: كان من أهل  
طبرستان، وسكن الكوفة»<sup>(٤)</sup>.

وفاته: قال الفضل، ووكيع، والواقدي<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، والعجلي - في  
قول له -<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>: توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. وهذا ما رجحه الخطيب،  
وقال: «والصحيح أنه مات في سنة ثمان وأربعين ومائة»<sup>(٩)</sup>. وقال عبدالله بن داود،  
وأبو عوانة<sup>(١٠)</sup>: مات سنة سبع وأربعين ومائة، ذكره ابن حبان بقوله: «وقد قالوا:  
سنة سبع وأربعين»<sup>(١١)</sup>. وقال العجلي - في قول له -: مات سنة تسع وأربعين

(١) ابن حبان، الثقات ٤/ ٣٠٢.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ٥.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٣.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ٣.

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٣. ذكره عن ثلاثهم.

(٦) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ١٢.

(٧) المصدر السابق ٩/ ١٢.

(٨) ابن حبان، الثقات ٤/ ٣٠٢.

(٩) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ١٢.

(١٠) المصدر السابق ٩/ ١٢.

(١١) ابن حبان، الثقات ٤/ ٣٠٢.

ومائة<sup>(١)</sup>. وقال ابن حبان: «وقد قيل سنة خمس وأربعين»<sup>(٢)</sup>.

سماعه من الصحابة: لم يثبت له سماع من الصحابة، وثبتت رؤيته لأنس ابن مالك، وغيره، ورد ذلك عن ابن معين<sup>(٣)</sup>، وابن المديني<sup>(٤)</sup>، وأبي داود<sup>(٥)</sup>، وابن أبي حاتم الرازي<sup>(٦)</sup>. وشذ ابن حبان بقوله: «رأى أنس بن مالك بواسط ومكة، روى عنه شبيهاً بخمسين حديثاً، ولم يسمع منه إلا أحرفاً معدودة»<sup>(٧)</sup>. ويعارضه قول الأعمش: «رأيت أنس بن مالك، وما منعني أن أسمع منه إلا استغنائي بأصحابي»<sup>(٨)</sup>. قلت: من هنا فإن عداده في التابعين رؤية وشرفاً، وفي أتباع التابعين رواية، وهذا ما يفسر جعل ابن حجر له في الطبقة الخامسة<sup>(٩)</sup>، والتي قال فيها: «الطبقة الصغرى منهم - أي: التابعين - الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة؛ كالأعمش»<sup>(١٠)</sup>.

ثناء العلماء عليه: أثنى العلماء على الأعمش بما يدل على منزلته ومقامه؛ فقد برع في القراءة والحديث. قال الخطيب: «وكان من أقرأ الناس للقرآن، وأعرفهم

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ١٢.

(٢) ابن حبان، الثقات ٤/ ٣٠٢.

(٣) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٣٢٨.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ٤.

(٥) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٠٢.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ١٤٦.

(٧) ابن حبان، الثقات ٤/ ٣٠٢.

(٨) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ٤.

(٩) ابن حجر، التقريب ٤١٤.

(١٠) المصدر السابق ٨٢.



بالفرائض، وأحفظهم للحديث»<sup>(١)</sup>. ومن أقوالهم:

من شيوخه: قال الأعمش: «كنت آتي مجاهداً، فيقول: لو كنت أطيع المشي، لجئتك»<sup>(٢)</sup>.

ومن أقرانه: قال إسحق بن راشد: «قال لي الزهري: وبالعراق أحد يحدث؟ قلت: نعم. قلت له: هل لك أن آتيك بحديث بعضهم؟ فقال لي: نعم. فجئته بحديث سليمان الأعمش، فجعل ينظر فيها ويقول: ما ظننت أن بالعراق من يحدث مثل هذا. قال: قلت: وأزيدك: هو من مواليهم»<sup>(٣)</sup>.

وعن طلحة بن مصرف، قال: كنا نختلف إلى يحيى بن وثاب نقرأ عليه، والأعمش ساكت ما يقرأ فلما مات يحيى بن وثاب، فثنا أصحابنا، فإذا الأعمش أقرأونا<sup>(٤)</sup>.

ومن أصحابه:

- قال شعبة: «ما شفاني أحد من الحديث ما شفاني الأعمش»<sup>(٥)</sup>. وكان إذا سمع ذكر الأعمش، قال: المصحف المصحف<sup>(٦)</sup>.

- وقال هشيم: «ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله من الأعمش، ولا أجود

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٣/٩.

(٢) المصدر السابق ٩/٩.

(٣) المصدر السابق ٩/١١.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٦/٩.

(٥) المصدر السابق ٩/١٠.

(٦) المصدر السابق ٩/١١.

- حديثاً، ولا أفهم ولا أسرع إجابة لما يُسأل عنه»<sup>(١)</sup>.
- وقال ابن عينة: «سبق الأعمش أصحابه بأربع خصال: كان أقرأهم للقرآن، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض، ونسيت أنا واحدة»<sup>(٢)</sup>.
- وقال عيسى بن يونس: «لم نر نحن ولا القرن الذي كان قبلنا مثل الأعمش»<sup>(٣)</sup>.
- وقال عبدالله بن داود الخريبي: «مات الأعمش يوم مات وما خلف أحداً من الناس أعبد منه، قال: وكان صاحب سنة»<sup>(٤)</sup>.
- وكان جرير إذا حدث عن الأعمش، قال: «هذا الديباج الخسرواني»<sup>(٥)</sup>.
- وكان القطان إذا ذكر الأعمش يقول: «كان من النساك، وكان محافظاً على الصلاة في جماعة، وعلى الصف الأول». وقال: «وهو علامة الإسلام»<sup>(٦)</sup>.
- وقال وكيع: «كان الأعمش قريباً من سبعين سنة لم تفته التكبير الأولى، واختلفت إليه قريباً من سنتين، فما رأته يقضي ركعة»<sup>(٧)</sup>.
- ولما عد ابن المديني مَنْ حفظ العلم على أمة محمد ﷺ، قال: «ولأهل الكوفة: أبو إسحق السبيعي، وسليمان بن مهران الأعمش»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) المصدر السابق ٧ / ٩.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٨٨.

(٣) المصدر السابق ٧ / ٩.

(٤) المصدر السابق ٨ / ٩.

(٥) المصدر السابق ٩ / ١٠.

(٦) المصدر السابق ٨ / ٩.

(٧) المصدر السابق ٨ / ٩.

(٨) الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ٩.

- وقال ابن معين: «كان الأعمش جليلاً جداً»<sup>(١)</sup>.
- وقال العجلي: «كان الأعمش ثقة ثبتاً في الحديث، وكان كثير الحديث، وكان عالماً بالقرآن، رأساً فيه، وكان فصيحاً لا يلحن حرفاً، وكان عالماً بالفرائض، وكان فيه سوء خلق، ولم يكن في زمانه من طبقته أكثر حديثاً منه، وكان فيه تشيع»<sup>(٢)</sup>. ولم أقف على من أيد العجلي في قوله: إن الأعمش فيه تشيع.
- برز الأعمش في جانب النقد: ومن مظاهر ذلك عنده:
- كان لا يقبل الحديث إلا بعد تمحيصه: قال الأعمش: «جالست إياس بن معاوية، فحدث بحديث، فقلت: عمن تذكر هذا؟ فضرب لي مثلاً رجل من الخوارج. فقلت: أنى تضرب هذا المثل؟! تريد أن أكنس الطريق بثوبي، فلا أدع بعرة ولا خنفساء إلا حملتها»<sup>(٣)</sup>.
- وكان يعرض أحاديثه على بعض مشايخه: قال الأعمش: «كان إبراهيم - يعني: النخعي - صيرفياً في الحديث، وكنت أسمع من الرجال، فأجعل طريقي عليه، فأعرض عليه ما سمعت»<sup>(٤)</sup>.
- واهتم بالإسناد: قال ابن إدريس: «كان الأعمش ربما يحدثنا بالحديث، ثم يقول: بقي رأس المال - يعني: الإسناد»<sup>(٥)</sup>.
- وتكلم على بعض الرواة، ومن ذلك: قال الأعمش: «قلت لحماد:

(١) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ٢٠٢.

(٢) العجلي، الثقات ١ / ٤٣٤.

(٣) الخطيب، الكفاية ٤٠٣.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٧ / ٢.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء ٥٢ / ٥.

تكذب على إبراهيم؛ تروي عنه في القصص: أنه لا يضمن، وقد سألت إبراهيم عنه، فقال: يضمن<sup>(١)</sup>. وقال سفيان: «كنت لا أحدث الأعمش عن أحد إلا رده، فإذا قلت: منصور، سكت»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن إدريس: «ما رأيت الأعمش يثني على أحد أدركه إلا على طلحة بن مصرف»<sup>(٣)</sup>. وقال حفص بن غياث: «ما رأيت الأعمش يثني على أحد إلا على عمرو بن مرة؛ فإنه كان يقول: كان مأموناً على ما عنده»<sup>(٤)</sup>. وقال جرير: لما مات مغيرة، قال لي الأعمش: عليك بالشياني، فالزمه<sup>(٥)</sup>. وقال محمد بن عبيد: «جاء رجل وافر اللحية إلى الأعمش، فسأله عن مسألة من مسائل الصلاة يحفظها الصبيان، فالتفت إلينا الأعمش، فقال: انظروا لحية تحتمل حفظ أربعة آلاف حديث، ومسألته مسألة الصبيان»<sup>(٦)</sup>. ويؤكد اتجاهه لنقد الرجال قول السخاوي: «ولما كان آخر عصر التابعين، وهو حدود الخمسين ومائة، تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة... وضعف الأعمش جماعة، ووثق آخرين»<sup>(٧)</sup>.

كان الأعمش عسر الرواية، صعب المزاج، أثر هذا في القلة والكثرة عنه، وسيأتي جانب من ذلك في مراتب أصحابه.

(١) ابن الجعد، المسند ٧٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١٧٧.

(٣) المصدر السابق ٤ / ٤٧٣.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٥٧.

(٥) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٨٣.

(٦) الرامهرمزي، المحدث الفاصل ٣٠٦.

(٧) السخاوي، فتح المغيث ٣ / ٢٦٦. بتصرف.

ومما يدل على عسر روايته :

- قول أبي بكر بن عياش : «كان الأعمش إذا حدث بثلاثة أحاديث ، قال : كم جاءكم السيل . قال أبو بكر : وأنا مثل الأعمش<sup>(١)</sup> .

- وقول سفیان ، قال : خرج الأعمش إلى بعض السواد ، فأتاه قوم فسألوه عن الحديث ، قال : فقال له جلساؤه : لو حدثت هؤلاء المساكين ، فقال نعلق الدر على الخنازير<sup>(٢)</sup> .

- ومما يظهر صعوبة مزاجه أيضاً : قول أبي بكر بن عياش :

كنا نسمى الأعمش : سيدَ المحدثين ، وكنا نجيء إليه إذا فرغنا من الدوران ، فيقول : عند من كنتم ؟ فنقول : عند فلان . فيقول : طبل مخرق ، ويقول : عند من ؟ فنقول : عند فلان . فيقول : طير طيار . ويقول : عند من ؟ فنقول : عند فلان . فيقول : دف . وكان يُخرج إلينا شيئاً فنأكله ، قال : فقلنا يوماً : لا يخرج إليكم الأعمش شيئاً إلا أكلتموه .

قال : فأخرج إلينا فأكلنا ، وأخرج فأكلنا ، فدخل فأخرج فتيتاً<sup>(٣)</sup> فشربنا ، فدخل فأخرج إجانةً صغيرة وقتاً<sup>(٤)</sup> ، فقال : فعل الله بكم وفعل ، أكلتم قوتي وقوت امرأتي ، وشربتم فتيتها ، كلوا هذا علف الشاة . قال : فمكثنا ثلاثين يوماً لا نكتب

(١) ابن الجعد ، المسند ١٢٥ .

(٢) المصدر السابق ١٢٣ .

(٣) قال إبراهيم الحربي : «الفتيت هو : الخبز المفتوت» . انظر : الحربي ، أبو إسحق إبراهيم بن إسحق (ت : ٢٨٥) . غريب الحديث ، جدة ، دار المدني ، ١٩٨٥ ، ٣ / ٩٤٥ .

(٤) القَتُّ فهو : الرُّطبة من علف الدابة . قاله ابن الأثير ، النهاية ١١ / ٤ . ومن هنا يكون آخر ما أخرج لهم الأعمش إنما هو سقاء دابته وعلفها .

فرعاً منه ، حتى كلمنا إنساناً عطاراً كان يجلس إليه حتى كلمه لنا»<sup>(١)</sup>.

ومع صعوبة مزاجه ، فقد كان - رحمه الله - صاحب دعابة ومزاح ، ومن ذلك :

- قال حفص بن غياث : «بعث العباس بن موسى أمير الكوفة إلى الأعمش بألف درهم وصحيفة ، فقال : اكتب لي فيها من حديثك . فأخذ الألف درهم ، وكتب له فاتحة الكتاب ، فبعث بها إليه . فبعث إليه : أَبْلَغَكَ أَنَا لَا نَحْسَنُ الْقُرْآنَ ؟ فبعث إليه : أَبْلَغَكَ أَنَا نَبِيعُ الْعِلْمِ ؟»<sup>(٢)</sup>.

- وقال جرير : «جئنا الأعمش يوماً ، فوجدناه قاعداً في ناحية أخرى ، وفي الموضع خليج من ماء المطر . فجاء رجل عليه سواد ، فلما أبصر بالأعمش عليه فروة ، حقره ، فقال : قم عبرني هذا الخليج . وجذب يده ، فأقامه وركبته وقال : ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف : ١٣] . فمضى به الأعمش حتى توسط به الخليج ، ثم رمى به ، وقال : ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [المؤمنون : ٢٩] . ثم خرج وترك المسود يتخبط في الماء»<sup>(٣)</sup>.

- وقيل : إن أبا داود الحائك سأل الأعمش : «ما تقول يا أبا محمد في الصلاة خلف الحائك ؟ قال : لا بأس بها على غير وضوء . قال : وما تقول في شهادته ؟ قال : يقبل مع عدلين»<sup>(٤)</sup>.

وقد وصفه بالتدليس : أحمد بن حنبل ، وابن حبان ، والدارقطني ، والنسائي ،

(١) الخطيب ، تاريخ بغداد ٩ / ١١ .

(٢) الخطيب ، الجامع لأدب الراوي والسامع ١ / ٣٥٦ .

(٣) الخطيب ، تاريخ بغداد ٥ / ٨٩ .

(٤) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٣٤ .

والكرايسي، والذهبي، وابن حجر<sup>(١)</sup>.

قلت: غير أن ابن حجر جعله في الطبقة الثانية من المدلسين<sup>(٢)</sup>. وبين الذهبي تدليسه بقوله: قال الذهبي: «قلت: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: عن، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم؛ كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»<sup>(٣)</sup>.

من هنا نجد أن العلماء احتملوا تدليسه، وهذا ما صنعه أصحاب الصحيح، فقد أكثروا من التخريج له.

\* \* \*

(١) ابن أبي حاتم، المراسيل ٨٢، ابن حبان، الثقات ٣٠٢/٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء

٢٢٧/٦، ابن حجر، طبقات المدلسين ٣٣، وله: تهذيب التهذيب ١١٠/٢.

(٢) ابن حجر، طبقات المدلسين ٣٣.

(٣) الذهبي، الميزان ٥١٣/٣.





# الفصل الأول

## طبقات أصحاب الأعمش، وبيان عللهم

\* تمهيد:

يتحدث هذا الفصل عن طبقات أصحاب الأعمش<sup>(١)</sup>، وتوزيع الأصحاب فيها، ثم يتبعه بيان موجز عن عللهم التي وقفت عليها، وعلى وجه التفصيل في الفصل القادم. ذلك أن التوزيع في الطبقات هو نتيجة عملية من نتائج البحث في عللهم، وواقع روايتهم عنه.

وأعرض في هذا التمهيد أمرين، هما: طريقة البحث والإخراج لهذا الفصل، وجهود العلماء في معرفة أصحاب الأعمش.

الأمر الأول - طريقة البحث والإخراج لهذا الفصل:  
أولاً - طريقة البحث في الأصحاب:

اعتمدت - في البحث عن الأصحاب، ومعرفة طبقاتهم - على جملة من الطرق التي تضافرت؛ لتصل إلى ما تم إخراجه هنا، وهي:

١ - حصر كل من روى عن الأعمش على وجه الاستقراء التام من خلال

---

(١) عرف أسعد تيم الطبقة بقوله: «يستخدم المحدثون مصطلح «طبقة»؛ لتمييز طائفة من الرواة أو العلماء تعاصروا زمناً كافياً، وجمعت بينهم علاقة مكانية أو علمية أو قبيلة ما». والطبقة هنا هي: نوع من أنواع الطبقات التي فصل المؤلف القول فيها على نحو جيد فريد يدل على مبلغ عنايته في هذا الباب، وتناول مباحثها المتعددة. ويحسن بكل طالب علم مراجعته والاطلاع عليه. انظر: علم طبقات المحدثين ٧.

ما ذكره المزي فيمن روى عن الأعمش، وقد بلغ هؤلاء مائة راو وثمانية. ثم حصر الرواة عنه من خارج الكتب الستة فيما أورده أصحاب كتب العلل والجرح والتعديل، وما ذكر في سند أحاديث الأعمش في كتب الرواية الأخرى، فتجمع عندي مائة واثنان وعشرون آخرون؛ ليصبح عدد الرواة مائتين وثلاثين راوياً.

٢ - حصر علل هؤلاء الرواة على وجه الاستقراء: وذلك من طريقين:

- حصر علل هؤلاء عن الأعمش على وجه الاستقراء التام من كل كتب العلل وغيرها من كتب الرواية التي هي مظنة تعليل.

- البحث في كل راو<sup>(١)</sup> عن الأعمش على وجه التفصيل، وذلك بالوقوف على كل رواياتهم عنه، ثم مقارنة هذه الروايات برواية الثقات من أصحاب الأعمش، فإن وافق، كانت من الصواب عن الأعمش، وإن خالف، أو تفرد بها من لا تقبل أفرادها، ضممها إلى العلل المستخرجة من كتب العلل.

فتجمع لدي في كل راو مخالفاته وموافقاته على وجه الحصر، من خلال تعليل العلماء لأحاديثه عن الأعمش، ومن المقارنات التي أجريتها فيما لا نص للعلماء على تعليله.

٣ - البحث في معايير التقدم والتأخر من الضبط والإتقان، والكثرة والقلة،

(١) جاء البحث هنا في كل أصحاب الأعمش، عدا أهل الطبقة الأولى، وبعض رؤوس الطبقة الثالثة، أما غير هؤلاء، فقد وقفت على كل ما ورد من روايات لهم عن الأعمش. حتى إنني قمت باستقراء تام لروايات أصحاب الطبقة الثانية لأصل إلى معرفة حقيقية عن واقع روايتهم عن الأعمش كثرة وقلة، ذلك أنهم - كما سيأتي بيانه - أئمة ثقات، غير أنهم من المقلين عن الأعمش، فحتى أجزم بقلة روايتهم؛ استقرأت كل ما ورد من رواية لهم عن الأعمش.

وقرائن الترجيح؛ مما ذكر في بطون كتب العلل والجرح والتعديل، وكتب السؤالات وغيرها، واستثناساً بما أخرج الشيخان.

من خلال هذه المحاور الثلاثة وصلت إلى معرفة واقع كل صاحب عن الأعمش، وبالتالي وضعته في الطبقة المناسبة له. ولا ينكر الباحث أن للرواة أحاديث أخرى عن الأعمش لم تحملها لنا كتب الرواية التي بين أيدينا، لكن ما يجعلني أطمئن لنتائج البحث: أن ما وصل يعد مؤشراً دالاً على واقع رواية الأصحاب عن الأعمش، هذا جانب، والجانب الآخر: أن الصاحب لو كان من المتقدمين في الأعمش، لما غفل عن ذكر روايته أصحاب كتب الرواية.

ثانياً - منهجية إخراج المادة في هذا الفصل:

تجمع بعد البحث في كل راو ما يلي:

\* مخالفاته للثقات من أصحاب الأعمش: إلا علل بعض الأصحاب، لم أرد الإطالة بذكر عللهم، واكتفيت بالتمثيل لهم؛ كمعمر بن راشد، فله أكثر من أربعين حديثاً معلولاً، ذكرت بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر.

\* موافقاته للثقات من أصحاب الأعمش: والتي ذكر جزء منها في الرسالة عند ذكر العلل؛ ذلك أنه في ذكر العلل تذكر رواية الثقات؛ لبيان العلة. وأما الجزء الثاني من الموافقات، فإنه لم يذكر؛ لعدم ورود علل فيه، وقد وقفت عليه بدراسة كل راو على حدة.

\* أقوال النقاد علماء الجرح والتعديل فيه: وجاء ذلك على وجه الاستقراء للكتب التي هي مظنة النقد.

أما طريق إخراج هذه المادة، فهي كما يلي:

\* أذكر في صلب الرسالة عند كل راو أقوال النقاد فيه، واعتمدت فيها

الاختصار، والتصرف بجمع الأقوال المتشابهة، وذكر تفضيل النقاد للرواة بعضهم على بعض، وبيان ما قيل في علاقة الراوي بالأعمش على وجه الخصوص إن وجد.

\* أتبع ذلك بعنوان هو: واقع روايته عن الأعمش: أذكر فيه وصفاً موجزاً لواقع روايته عن الأعمش قلة وكثرة، وموافقة وعللاً، وأسرد بعد ذلك ما وقفت عليه من علل له في الفصل القادم بعبارة موجزة، وأضع بجانب كل حديث رقمه ومسنده لمن أراد الرجوع إليه في الفصل القادم. وأذكر في الهامش واقع موافقاته مما أورده أصحاب الصحيح، ومما ذكر له في الرسالة، على سبيل التمثيل. وقد أحصر موافقات بعض الرواة إن كان عددها خارج الرسالة قليلاً.

\* ومن هنا، فإن ما ذكرته في هذا الفصل لا يعد تراجم رواة فحسب، إنما تعد كل ترجمة من التراجم نتيجة بحث في علاقة هذا الراوي بالأعمش.

الأمر الثاني - جهود العلماء في معرفة أصحاب الأعمش:

وأجد أن من الضروري في هذا المقام ذكر جهود العلماء في الكشف عن أصحاب الأعمش، وبيان مراتبهم، والذي جاء على أوجه ثلاثة هي:

أولاً - تقسيم الأصحاب إلى طبقات:

وهذا أمر تفرد النسائي بفعله في أصحاب الأعمش، فقد قسمها إلى سبع طبقات، قال - رحمه الله -: «طبقات أصحاب الأعمش: الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش: يحيى بن سعيد القطان، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج. الطبقة الثانية: زائدة، وابن أبي زائدة، وحفص بن غياث. الطبقة الثالثة: أبو معاوية، وجريز ابن عبد الحميد، وأبو عوانة، وعثام. الطبقة الرابعة: قطبة بن عبد العزيز، ومفضل ابن مهمل، وداود الطائي، وفضيل بن عياض، وابن المبارك. الطبقة الخامسة: عبد الله

ابن إدريس، وعيسى بن يونس، ووكيعة بن الجراح، وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، وعبدالله بن داود، والفضل بن موسى، وزهير بن معاوية. الطبقة السادسة: أبو أسامة، وعبدالله بن نمير، وعبد الواحد بن زياد. الطبقة السابعة: عبيدة بن حميد، وعبيدة بن سليمان<sup>(١)</sup>.

وقد خولف النسائي في كثير مما ذكره، فعلى سبيل المثال: جعل غالب النقاد - كما سيأتي ذكره - أبا معاوية الضرير بعد الثوري مباشرة، وقدموه على شعبة وحفص وغيره. ثم إن القطان في الكثرة لا يقدم على أبي معاوية وحفص وجريير وغيرهم. وأخيراً فإن النسائي لم يحصر الرواة عن الأعمش، إنما ذكر قسماً منهم، وكل ما ذكره محصور في مرتبتي الأئمة والثقات، وأما ما دون ذلك، فلا أجده يتكلم عليهم؛ نحو: أبي بكر بن عياش، ومعمر، وأبي الأحوص، وغيرهم؛ لذلك فإنني لم أعتمد في هذه الرسالة على تقسيمه.

ثانياً - المفاضلة بين أصحاب الأعمش: وجاء هذا على وجهين، هما:

١ - ذكر أفضل أصحابه أو أعلمهم، دون المقارنة بغيره. ومن ذلك:

\* قال علي بن المديني: «قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أوثق أصحاب الأعمش: حفص بن غياث، فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إلي عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يحيى، فقال لي عمر: تنظر في كتاب أبي، وترحم على يحيى! فقلت: سمعته يقول: حفص بن غياث أوثق أصحاب الأعمش، ولم أعلم حتى رأيت كتابه»<sup>(٢)</sup>.

(١) النسائي، الطبقات ١٣٢.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٨ / ١٩٥.

\* وقال أبو داود: «كان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث»<sup>(١)</sup>.

\* وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن أثبت أصحاب الأعمش، قال: سفيان الثوري»<sup>(٢)</sup>. وكذا قال ابن معين وغيره<sup>(٣)</sup>.

٢ - المقارنة بين الأصحاب، والترجيح بينهم، أو المساواة: وتأتي المقارنة إثر سؤال: أي أصحاب الأعمش أثبت، أو أي أصحاب الأعمش أحب إليك؟ ومن أمثلة ذلك:

\* ما جاء في سؤالات الدارمي<sup>(٤)</sup>: قال الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن أصحاب الأعمش، قلت: سفيان أحب إليك في الأعمش، أو شعبة؟ فقال: سفيان أحب إلي في الأعمش. قلت: فزهير أحب إليك أم زائدة؟ فقال: كلاهما - يعني: ثبتاً -. قلت: فأبو معاوية أحب إليك فيه أم وكيع؟ فقال: أبو معاوية أعلم به، ووكيع ثقة. قلت: فجيرير أحب إليك أم ابن نمير؟ فقال: كلاهما. قلت: وابن إدريس أحب إليك أم ابن نمير؟ فقال: كلاهما ثقتان، إلا أن ابن

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٨ / ١٩٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٢٢٤.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ٦٤.

تنبيه: لا يعد هذا تناقضاً بين النقاد في ذلك، إنما كلامهم يتجه إلى ذكر أصحاب الطبقة الأولى، لا التفضيل المطلق لواحد منهم؛ ذلك أن التفضيل المطلق في أصحاب الأعمش اتجه نحو الثوري - على ما سيأتي بيانه إن شاء الله -.

(٤) تعد سؤالات الدارمي لابن معين من أفضل ما جاء عن الأصحاب في هذا الاتجاه؛ فقد سأله عن أصحاب غير واحد من الأئمة، سأله عن أصحاب: الزهري، قتادة، أيوب، عمرو بن دينار، الشعبي، إبراهيم النخعي، أبي إسحق السبيعي، منصور، الثوري، شعبة. على نحو ما ذكر في الأعمش. وقد جاء الحديث عن الأعمش بعد الزهري مباشرة.

إدريس أرفع، وهو ثقة في كل شيء. قلت: فأبو عوانة أحب فيه أو عبد الواحد؟ فقال: أبو عوانة أحب إلي، وعبد الواحد ثقة. قلت: وأبو شهاب أحب إليك فيه أو أبو بكر بن عياش؟ فقال: أبو شهاب أحب إلي من أبي بكر في كل شيء. قلت: فأبو بكر أحب إليك فيه أو أبو الأحوص؟ فقال: ما أقربهما! قلت: فقطبة وحفص؟ فقال: ثقتان. قلت: فشييان ما حاله في الأعمش؟ فقال: ثقة في كل شيء. قلت: فيزيد بن عبد العزيز بن سياه؟ فقال: ثقة. قلت: فأبو عبيدة في الأعمش، وأبو محمد بن أبي عبيدة؟ فقال: ليس لي به وبأبيه علم. قلت: فعيسى بن يونس أحب إليك أو أبو معاوية؟ فقال: ثقة وثقة<sup>(١)</sup>.

\* وقال ابن معين: «أبو معاوية أثبت من جرير في الأعمش»<sup>(٢)</sup>. وقال الدوري: «قلت ليحيى بن معين: أيما أعجب إليك في الأعمش: عيسى بن يونس، أو حفص ابن غياث، أو أبو معاوية؟ فقال: أبو معاوية»<sup>(٣)</sup>. وقال معاوية بن صالح: «قلت ليحيى بن معين: من أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: بعد سفيان وشعبة: أبو معاوية الضرير، وبعده: عبد الواحد بن زياد»<sup>(٤)</sup>.

\* وقال أبو حاتم الرازي: «أثبت الناس في الأعمش: الثوري، ثم أبو معاوية الضرير، ثم حفص بن غياث، وعبد الواحد بن زياد»<sup>(٥)</sup>.

ويذكر هنا: أن ابن رجب الحنبلي جمع كثيراً من هذه الأقوال في «قواعده»

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥١ - ٥٣.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ٢٤٨.

(٣) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٦٩.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٠.

(٥) المصدر السابق ٧ / ٢٤٧.

بعد شرحه علل الترمذي، وصدرها بقوله: «أصحاب الأعمش»<sup>(١)</sup>.

ثالثاً - ذكر أن فلاناً من أصحاب الأعمش:

ويذكر ذلك في تراجم الرواة؛ لمزيد من التعريف به، دون التعرض لبيان مرتبتهم فيه، أو تفضيلهم على غيرهم. ومن الأمثلة على ذلك:

\* قال ابن أبي حاتم الرازي: «يونس الكوفي روى عن الأعمش، روى عنه موسى بن أعين، قال محمد بن مسلم بن واره: يونس هذا من أصحاب الأعمش»<sup>(٢)</sup>.

\* قال الذهبي: «يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن ميمون بن عبد الرحمن الحافظ الإمام الكبير أبو زكريا بن المحدث الثقة أبي يحيى الحمانى الكوفي عن أبيه، وأبوه من أصحاب الأعمش»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

### المبحث الأول

#### طبقة الحجة من أهل الحفظ والرضا

ويقسم هذا المبحث إلى مطلبين، هما:

\* المطلب الأول - الطبقة الأولى: الحجة المكثرون<sup>(٤)</sup>:

وتمتاز هذه الطبقة بالإتقان والضبط العالين، والملازمة، وطول المكوث عند

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٧١٥ / ٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٥٠ / ٩.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥٢٧ / ١٠.

(٤) يجدر التنبيه في بداية الحديث عن الطبقات الرواة إلى نقطتين هامتين، هما:

أولاً: أن الترتيب هذا أمر اجتهادي، فقد أوافق فيه، وقد أخالف، وهذا ما أجده حاضراً =



الشيخ، وكثرة الرواية لأحاديث الشيخ فيما وصل إلينا من روايات عنهم. وأهم ما يميز بعض أفرادها هو: ممارسة حديث الشيخ، وذلك: بتصحيحه للشيخ إذا أخطأ، وكثرة ترداده، والتخصص به. وأصحاب هذه الطبقة ذكر النقاد أنهم من أثبت أصحاب الأعمش.

ومما يذكر عن هذه الطبقة: أن أصحابها قلة في العادة، فلا يتجاوز عددهم في كل شيخ أصابع اليدين؛ ذلك أن هذه الصفات قلما تتوفر للمصاحب في كل شيخ، من هنا نجد من أصحاب الأعمش من تأخرت طبقة حتى عد من الشيوخ أو الضعفاء، لكنه في غير الأعمش من الطبقة الأولى، كما هو الحال في معمر على ما سيأتي ذكره. والرواة الذين توفرت فيهم مميزات الطبقة الأولى في كل شيوخهم قلة، وهذا من الأبحاث الجديرة بالتناول.

أما أصحاب الأعمش من أهل هذه الطبقة، فهم:

\* سفيان بن سعيد الثوري: أجمع النقاد على أنه أعلم الناس وأثبتهم في حديث الأعمش، وقدموه على سائر أصحابه. قال ذلك: القطان، وابن مهدي، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن سعد، والفلاس، وآخرون<sup>(١)</sup>.

= في أقوال النقاد في تناولهم للرواة؛ فقد يقدم أحدهم راوياً يؤخره الآخر، وهكذا، وأحاول في هذه الرسالة التوفيق بين الأقوال المختلفة من جهة، وبين واقع الرواية من جهة أخرى، وصولاً إلى النتيجة التي يطمئن الباحث إليها.

ثانياً: في داخل الطبقة الواحدة لا تجد الرواة على مستوى واحد، ويصعب أن أفصل في الطبقات أكثر من هذا التفصيل؛ ففي هذه الطبقة يمكن أن تقسم الرواة إلى ثلاثة طبقات أخرى: فالثوري طبقة أولى لا يجاريه مجار، ولا يصله ملاحق. ومن لدن أبي معاوية إلى جرير طبقة أخرى إتقاناً وكثرة. والبقية طبقة ثالثة.

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٤٨، البخاري، التاريخ الكبير ٨/ ١٦٣، =

وشهد أصحاب الأعمش الآخرون بذلك؛ فقد بين أبو معاوية: أنه كلما ذكره حديث الأعمش، فكأنه الأعمش الذي لم يحدثهم، وكان الثوري يأتي أبا معاوية بعد موت الأعمش يعرض عليه أحاديث عن الأعمش، فلا يعرف منها شيئاً، وكان سفيان يعلم أن أبا معاوية لا يعرفها<sup>(١)</sup>. وسر هذا التقدم: أن الأعمش كان يُمكنُ الثوري ما لا يمكن غيره. حتى وصل الأمر بالثوري أن يصحح للأعمش أحاديث يخطئ بها؛ كما قاله القطان<sup>(٢)</sup>، وابن سعد<sup>(٣)</sup>. وحَدَّث أن روى زائدة بن قدامة أحاديث عن الأعمش للثوري، فصحيحها الثوري، فعاد زائدة إلى الأعمش. فأطرق ساعة ثم قال: القول قول الثوري<sup>(٤)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: أكثر من الرواية عنه، واعتمده أصحاب الصحيح<sup>(٥)</sup>. ولم أقف له على حديث معلل عن الأعمش.

\* محمد بن خازم أبو معاوية الضرير: من أثبت أصحاب الأعمش. قال ذلك: وكيع، وجريز بن عبد الحميد، وشعبة، وابن المديني، وابن معين، وأبو حاتم، وأحمد، وجعلاه بعد الثوري مباشرة. حتى إن أحمد كان لا يعبأ بمن خالف

---

= ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٦٠، ٦٤، ٧٠، ٨٤، ٢/ ٢٠، ٤/ ٢٢٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٣، الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ١٦٧، المزي، تهذيب الكمال ١٢، ٨٦، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٧١٧.

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ١٦٧، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٧١٥.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ١٦٧.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٣.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٧١. «بتصرف».

(٥) أخرج البخاري له: ٥٩ حديثاً، وأخرج له مسلم: ٣٨ حديثاً.

أبا معاوية في الأعمش، إلا أن يكون الثوري<sup>(١)</sup>.

قدمه غير واحد من أصحاب الأعمش على نفسه، فهذا شعبة يقول: «هذا صاحب الأعمش، فاعرفوه»، وكان يُجلسه إلى جانبه، فإذا حدث عن الأعمش، اضطرب، وتأكد منه، وكان يصحح حديثه عن الأعمش عليه<sup>(٢)</sup>. وهذا جرير بن عبد الحميد يقول: «أبو معاوية حفظ حديث الأعمش، ونحن رقعنا عنه»، يشير بذلك إلى إملاء أبي معاوية على أصحاب الأعمش، وهذا يفسر قول أبي معاوية: «البصراء عليّ عيال عن الأعمش». وقيل لأبي معاوية: إن حفصاً يخالفك! فقال: «لو أخبر حفص بأننا نخالفه، لرجع إلى قولنا»<sup>(٣)</sup>.

فضله ابن معين على وكيع، وعيسى بن يونس. وفضله ابن معين وأحمد على جرير. وفضله أحمد وابن عمار على شعبة. وفضله ابن معين وأبو حاتم على حفص. ومن أسباب تقدمه في الأعمش: لزومه عشرين سنة كما قاله أبو نعيم<sup>(٤)</sup>. حفظ عن الأعمش ما يقارب ألفي حديث<sup>(٥)</sup>. ومما يدل على ذلك: قول

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥٤١، ٢/ ٣٤٨، ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٥٣٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٥/ ٢٤٥، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٧١٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٧.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ٥/ ٢٤٥.

(٤) المصدر السابق ٥/ ٢٤٥.

(٥) قاله العجلي، الثقات ٢/ ٢٣٦، ونقل الدوري قول أبي معاوية: «حفظت عن الأعمش ألفاً وستمائة حديث، فمرضت، فذهب عني أربعمائة». تاريخ ابن معين ٣/ ٣٧٦. وقال ابن المديني: «كتبنا عن أبي معاوية عن الأعمش ألفاً وخمسمائة حديث». تاريخ بغداد ٥/ ٢٤٥. وقال وكيع: «كان يعد علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبعمائة حديث». تاريخ بغداد ٥/ ٢٤٦.

الأعمش له: «أما أنت، فقد رُبط رأس كيسك»<sup>(١)</sup>. وكان يحدث عن الأعمش في مجلسه، وهو يسمع له<sup>(٢)</sup>. وأكثر من ممارسة حديث الأعمش، حتى قال: «قد صار حديث الأعمش في فمي علقماً، أو هو أمرٌ من العلقم». قال أحمد: «لكثرة ما يردد عليه حديث الأعمش»<sup>(٣)</sup>. من هنا قدمه أحمد على غيره بالكثرة والعلم وتمام الأحاديث، قال أحمد: «أبو معاوية أحسنهم وأتمهم حديثاً»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن معين: «وأبو معاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش، كانت الأحاديث الكبار العالية عنده»<sup>(٥)</sup>.  
واقع روايته عن الأعمش: اعتمده أصحاب الصحيح، وأكثروا من الرواية عنه<sup>(٦)</sup>.

أما علل حديثه: فقد وجدت له عشرة أحاديث معللة، لم أقف على غيرها، هي:

- عن أبي برزة، قال: مررت على أبي بكر الصديق وهو يتغَيِّظ على رجل من أصحابه... الحديث». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد أبدل أبا البختری - كما

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١ / ٥٤١.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٧٦.

(٣) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١ / ٣٦٢، الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ٢٤٥.

(٤) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٣٧٠.

(٥) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٧٦. ومما يذكر في حال أبي معاوية: أنه ضعيف في غير حديثه عن الأعمش. قاله: أحمد، وأبو داود، وابن نمير، وغيرهم. انظر: الآجري، سؤالات أبي داود ١٤٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ٢٤٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٢٤٧، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١ / ٣٧٨.

(٦) أخرج له البخاري: ١٥ حديثاً. وأخرج له مسلم: ١٨٤ حديثاً. وله في «الرسالة» أحاديث كثيرة كان هو فيها ميزان رواية الأعمش.

في رواية حفص وابن نمير وأبي عوانة وغيرهم ممن تابعهم - بسالم بن أبي الجعد.  
٢ / أبي بكر.

- عن ابن عمر عن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي». وعلته: إسقاط عمر. وخالف حديث ابن مسهر. ٥ / عمر.

- عن علي: أنه صعد المنبر يوم الجمعة... الحديث، وجاء فيه: لقد سمعته يقول: «ليضربنكم على الدين عوداً كما ضربتموهم عليه بدءاً». وعله روايته: وقف هذا القول على علي. بينما رفعه أبو عوانة والرملي. ١٩ / علي.

- عن ابن مسعود، قال: «إن طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل». وعله روايته: إسقاط راو من الإسناد؛ فقد رواه الثوري وزائدة عن الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، فأسقط عمراً. ١٥ / ابن مسعود.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة... الحديث. وعله روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن ابن مسعود، بينما رواه حفص وجريز ومن تابعهما عن أبي وائل، عن ابن مسعود. ٣٩ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال رسول الله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق». وعله روايته: إرسال الحديث ورفع؛ فقد أرسله عن إبراهيم عن ابن مسعود مرفوعاً. وخالفه جريز وابن نمير، فروياه متصلا عن ابن مسعود قوله. ٧٥ / ابن مسعود.

- عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ: «إن أخوف ما أخاف عليكم ثلاث... الحديث». وعله روايته: إسقاط راو من الإسناد؛ فقد رواه الثوري ومن تابعه عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن رجل من الأنصار، قال: لما قدم معاذ. بينما أسقط

هو ذكر هذا الرجل . ٢ / معاذ .

- عن معاذ: «أمرني رسول الله ﷺ أن آخذ من كل حالم ديناراً . . . الحديث» .  
وعلة روايته: إرسال ما وصله الثوري، وأبو عوانة، وعيسى، ومن تابعهم . وإسقاط  
راوٍ من الإسناد هو مسروق؛ في رواية أبي وائل: عن مسروق عن معاذ . وأما في  
رواية إبراهيم النخعي؛ فقد وصله عنه عن مسروق عن معاذ، والصواب إرساله؛ كما  
في رواية وكيع ويعلى بن عبيد . ٣ / معاذ .

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ما عاب رسول الله طعاماً قط، إن اشتهاه  
أكله، وإلا تركه» . وعلة روايته: إيداله بأبي حازم - كما في رواية الثوري وشعبة ومن  
تابعهم عنه - أبا يحيى . ٤٧ / أبو هريرة .

- عن زينب الثقفية، قالت: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «يا معشر النساء!  
تصدقن . . . الحديث» . وعلة روايته: زيادة راوٍ في الإسناد؛ فقد زاد: ابن أخي زينب  
عنها . بينما الثوري وشعبة وحفص ومن تابعهم لا يذكرونه . وهذا من المزيد في  
متصل الأسانيد . ١ / زينب .

\* وكيع بن الجراح: مجمع على توثيقه، حتى إن أحمد قدمه على ابن مهدي،  
والقطان . وهو من الأثبات في الأعمش . فضله ابن معين وأبو داود على ابن أبي  
زائدة . فضله ابن معين وأحمد على حفص . فضله ابن معين على هشيم، فضله  
ابن نمير على عبدالله بن إدريس . فضله أبو حاتم على ابن المبارك وعبدالله بن داود  
الخريبي . وبين ابن معين أنه إذا اختلف مع أبي معاوية، يتوقف حتى يأتي مرجح .  
فضله ابن مهدي على أبي معاوية . مكث عند الأعمش سنتين، وكان عنده عن  
الأعمش ثمانمائة حديث<sup>(١)</sup> . وأما توقف ابن معين، فإنه قول من الأقوال عنه؛ فقد

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٧٦، ٣ / ٥٥٦، ٤ / ٤، ابن معين، التاريخ =

سبق أن ذكر تقديمه أبا معاوية. وأما تقديم ابن مهدي له على أبي معاوية، فلا أوافقه؛ لأن المقارنة من حيث الكثرة، وطول الصحبة، وعدد الأحاديث المعللة مع نسبة الرواية ترجح جانب أبي معاوية.

واقع روايته عن الأعمش: أخرج له أصحاب الصحيح، وقد أكثر مسلم عنه<sup>(١)</sup>. أما علل حديثه: فلم أقف له إلا على أربعة أحاديث معلولة، هي:

- عن علي، وقيل له: «ألا تستخلف؟ قال: لا، ولكن أترككم على ما ترككم رسول الله ﷺ». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد هو سلمة. وقد أثبتته جرير بن عبد الحميد، والخريبي، ومحاضر. ١١ / علي.

- عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ: «إن أخوف ما أخاف عليكم ثلاث: الحديث». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد؛ فقد رواه الثوري ومن تابعه عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن رجل من الأنصار لما قدم معاذ. بينما أسقط هو ذكر هذا الرجل. ٢ / معاذ.

- عن معاذ: «أمرني رسول الله ﷺ أن آخذ من كل حالم ديناراً... الحديث». وعلة روايته: إرسال ما وصله الثوري، وأبو عوانة، وعيسى، ومن تابعهم؛ بإسقاط راو من الإسناد هو مسروق. ٣ / معاذ.

- عن أبي ذر، قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد

= (رواية الدارمي) ٥١، ابن أبي حاتم، العرج والتعديل ١ / ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٠، ٧ / ٢٤٧. الخطيب، تاريخ بغداد ١٠ / ١٦٤، ١٣ / ٤٩٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٣١٢ - ٣١٤.

(١) أخرج له البخاري: ٩ أحاديث، وأخرج له مسلم: ٧٨ حديثاً. وله في «الرسالة» أحاديث كثيرة من غير المعلول يصعب حصرها.

قبلي . . . الحديث». وعلة روايته: إرسال الحديث، بينما وصله أبو عوانة، وجريير، وزهير، وأبو أسامة، وغيرهم ممن تابعهم. ٤ / أبو ذر.

\* شعبة بن الحجاج: أجمع على إمامته أهل هذا الفن، حتى عدَّ أمير المؤمنين في الحديث. سبق بيان تفضيله أبا معاوية على نفسه، غير أن ابن معين وأحمد السكري فضلاه على أبي معاوية مخالفين بذلك أحمد وابن عمار. لكن ابن معين بين أنه يخطئ عن الأعمش. وذكر أبو داود: أنه روى عن الأعمش خمسمائة حديث، أخطأ في أكثر من عشرة أحاديث<sup>(١)</sup>. والذي أرجحه: تفضيل أبي معاوية عليه؛ للاعتبارات التي سبق ذكرها عند أبي معاوية، وأميل إلى تفضيل وكيع عليه؛ للكثرة، ولقلة الخطأ فيما وقفت عليه.

واقع روايته عن الأعمش: أكثر عنه، واعتمده أصحاب الصحيح<sup>(٢)</sup>. أما علل حديثه: فقد وقفت له على اثني عشر حديثاً معلولاً، هي:

- عن علي، قال: «ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: «المدينة حرام ما بين عائر إلى كذا». . . الحديث». وعلة روايته: إيداله بالحارث ابن سويد يزيد التيمي. وخالف بذلك الثوري، وأبا معاوية، وحفصاً، وغيرهم. ٢١ / علي.

- عن سلمان: أنه قال: «ما من شيء أحق بطول سجن من لسان». وعلة

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ١٣٦، ١٦٢. أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٦٥، البابجي، التعديل والتجريح ٣ / ١١٣٩، المزي، تهذيب الكمال ١٢ / ٨٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٦٩ - ١٧٠.

(٢) أخرج له البخاري: ٤٧ حديثاً. وأخرج له مسلم: ٢٦ حديثاً. وله في «الرسالة» أحاديث كثيرة من غير المعلول يصعب حصرها.



روايته: الخطأ في ضبط أحد الرواة؛ وهو: الحصين بن عقبة، كذا ضبطه أبو معاوية عن الأعمش. وضبطه شعبة: الحصين بن سمرة. ٣/ سلمان.

- عن ابن عباس فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات له. الحديث. وعلة روايته: في المتن؛ فقد قال فيه: أن رجلاً جاء. بينما قال أبو معاوية، والقطان، وعيسى، ومن تابعهم: أن امرأة جاءت. ٥/ ابن عباس.

- عن ابن عباس: أن النبي ﷺ: «مر بقبرين يعذبان... الحديث». وعلة روايته: إسقاط طاوس من الإسناد. وقد أثبت أبو معاوية، ووكيع، ومن تابعهما. ٢٤/ ابن عباس.

- عن ابن مسعود، قال: «إني لمستتر بأستار الكعبة... الحديث». وعلمته: قال في إسناده: عن رجل عن ابن مسعود، أبهمه. بينما رواه الثوري ومن تابعه عن عمارة عن وهب عن ابن مسعود. ٢٠/ ابن مسعود.

- عن مسروق، قال: «المحرم ينكح». وعلة روايته: دخول حديث في حديث؛ فقد رواه عن الأعمش مسروق قوله. والذي يروى عن الأعمش عن مسروق إنما هو قوله: «يحتجم المحرم». ٥٤/ ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال: «صليت مع رسول الله ﷺ بمئى ركعتين... الحديث». وعلة روايته: إبدال راو في الإسناد، والشك في ذلك؛ فقد أبدل في سنده إبراهيم - كما هو في رواية الثوري، وأبي معاوية، وحفص، وغيرهم عنه - بعمار بن عمير، وشك فيه، قال: أو غيره. ٨٠/ ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «من أتى ساحراً أو كاهناً أو عرافاً، فأمن بما يقول، فقد برئ مما أنزل على محمد ﷺ». وعلمته: إبدال الصحابي؛ فقد رواه عن حذيفة. بينما رواه أبو معاوية، وأبو عبيدة، ومن تابعهم عن ابن مسعود. ٩٢/ ابن مسعود.

- عن معاذ: «أمرني رسول الله ﷺ أن آخذ من كل حالم ديناراً . . . الحديث». وعلة روايته: إرسال ما وصله الثوري، وأبو عوانة، وعيسى، ومن تابعهم. ٣/ معاذ.

- عن عائشة، قالت: «إن الالتفات في الصلاة اختلاس يختلسه الشيطان من الصلاة». وعلة روايته: إبدال راو بآخر في الإسناد؛ فقد أبدل بعمارة بن عمير - كما في رواية الثوري، وأبي معاوية، ومن تابعهم عنه - خيثمة. ١/ عائشة.

- عن عائشة، عن النبي ﷺ: «أنه كان يعجل الفطر والصلاة». وعلة روايته: إبدال راو بآخر من الإسناد؛ فقد أبدل بعمارة - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، وحفص، وزائدة، ومن تابعهم عنه - خيثمة. ٤/ عائشة.

- عائشة قالت: «إني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلبي: . . . الحديث». وعلة روايته: إبدال راو بآخر من الإسناد؛ فقد أبدل بعمارة - كما رواه الثوري، وأبي معاوية، وابن نمير، وابن فضيل، ومن تابعهم عنه - خيثمة. ١٠/ عائشة.

\* حفص بن غياث: وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، ويعقوب بن شيبه، وابن سعد، والعجلي. غير أنه ساء حفظه لما ولي القضاء، فإذا حدث من كتبه، كان صحيح الكتاب، قاله أبو زرعة ويعقوب. وقال القطان: «حفص أوثق أصحاب الأعمش». وقال ابن المديني: «فأنكرت ذلك، فقدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إليَّ عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يحيى». ولعل العلة: في إنكار ابن المديني ما عُرف من خطئه، فلما وقف على كتبه، عرف صحة روايته من الكتاب، وهذا يؤكد ما سبق عن النقاد، ولا يقدمه على من سبق من أصحاب الأعمش. وكان ابن مهدي لا يقدم أحداً بعد الكبار من أصحاب الأعمش إلا حفصاً. فضله ابن معين، وابن نمير على عبدالله بن إدريس. فضله ابن معين على

عبد الواحد بن زياد. وفضله أبو حاتم على أبي خالد الأحمر<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: أكثر من الرواية عنه، واعتمده أصحاب الصحيح، غير أن الغالب فيما رُوي عنه فيها من رواية ابنه عنه<sup>(٢)</sup>. ومعلوم أنه اختلط، ولذلك توقفت في أفرادها، وذكرتها من جملة علله.

أما علل حديثه: فوقفت له على سبعة أحاديث معلولة، منها ما تفرد به، وهي:  
- عن سعد: «رأني النبي ﷺ وأنا أدعو بإصبعي، فقال: أحد أحد». وعلته:  
وصل ما أرسله أبو معاوية، ووكيع، ومن تابعهما؛ فقد رواه عن أبي صالح عن سعد. وزاد هو: أبا هريرة، وهذا من سلوكه الجادة. ١ / سعد.

- عن جابر، قال: «جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ يخطب... الحديث». وعلته: روايته إبدال إسناد جابر - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عنه - بإسناد أبي صالح عن أبي هريرة، ولم يتابع على ذلك. ٩ / جابر.

- عن عبدالله، قال: «لعن الله الواشمات والمتفلجات والمتمصبات والمغيرات خلق الله... الحديث». وعله روايته: وصل المرسل؛ فقد رواه أبو معاوية، وشعبة عن إبراهيم عن ابن مسعود، وزاد بينهما: أبا عبيدة. ١٢ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ١٨٥، ٣ / ٢٦٩، ٤ / ٤، ابن سعد، الطبقات ٦ / ٣٨٩، الخطيب، تاريخ بغداد ٨ / ١٩٥ - ١٩٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٤٥٨.

(٢) أخرج له البخاري: ٧٧ حديثاً، والملاحظ في كل هذه الأحاديث: أنها من رواية ابنه عنه، وهو يروي من كتاب أبيه. وأخرج له مسلم: ٢٦ حديثاً. وله في «الرسالة» من الأحاديث الكثير من غير المعلول.

غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء». هذا أحد الأحاديث التي تفرد بها، ونتوقف عنها؛ لحاله من الاختلاط. ٢٣ / ابن مسعود.

- عن المقداد عن رسول الله ﷺ، قال: «احثوا في وجوه المداحين التراب». وعلة روايته: إرسال ما وصله الثوري في هذا الحديث في رواية عنه، وإبدال راو من الإسناد بآخر؛ فقد رواه الثوري عن إبراهيم عن همام بن الحارث متصلاً. ورواه هو: عن إبراهيم عن أبيه مرسلاً. وهذه جادة مألوفة في حديث إبراهيم التيمي. ١ / المقداد.

- عن المقداد عن النبي ﷺ - في علامات النبوة -: «أن المقداد شرب نصيب النبي ﷺ من لبن شاة... الحديث». وعلة روايته: أن هذا الحديث لا يثبت فيه شيء عن الأعمش، إنما يروى عن ثابت البناني. ٢ / المقداد.

- عن أبي هريرة، وأبي سعيد، قالا: قال رسول الله ﷺ: «العز ردائي، والكبرياء إزارى... الحديث». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٣٤ / أبو هريرة.

\* جرير بن عبد الحميد: وثقه أبو حاتم، وابن سعد، والنسائي، وابن عمار الموصلي، والعجلي، وابن حجر. وقال أبو زرعة، وابن خراش: «صدوق». وقال ابن المديني: «كان عند جرير ألف ومائتا حديث عن الأعمش»<sup>(١)</sup>. وهذا السبب في وضعه في هذه الطبقة؛ فهو مكثّر عن الأعمش، كثير الموافقات.

واقع روايته عن الأعمش: أكثر من الرواية عنه، واعتمده أصحاب الصحيح<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٥٠٦، ٤/ ٢٥٩، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧/ ٣٨١، العجلي، الثقات ١/ ٢٦٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٥/ ٢٤٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٩٦ / ٢٦٧، وله التقريب ١٩٦.

(٢) قلت: واقع روايته عنه: أخرج له البخاري: ٣٠ حديثاً، وأخرج له مسلم: ٩٦ حديثاً. =

أما علل حديث: وقفت له على سبعة عشر حديثاً معلولاً هي:

- عن علي، قال: «إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثاً، فظنوا به الذي هو أهدى وأهدى وأتقى». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد المتصل هو: أبو عبد الرحمن السلمي. لم يذكره أبو معاوية ومن تابعه. وهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ١/ علي.

- عن علي: «كان النبي ﷺ يُعوذ الحسن والحسين... الحديث». وعلة روايته: إبداله بابن جبير عبد الله بن الحارث، وإرسال الحديث، وقد رواه أبو حفص الأبار عن ابن جبير عن ابن عباس، وتابعه الثوري، من غير طريق الأعمش. ١٤/ علي.

- عن علي، عن النبي ﷺ: «من كذب علي متعمداً ليضل به الناس، فليتبوأ مقعده من النار». وعلة: إبدال إسناد بآخر. والحديث معروف عن أبي معاوية ومن تابعه عن الأعمش مرسلًا. ٣٢/ علي.

- عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ، قال: «لا تسبوا الريح... الحديث». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد هو ذر، ووقفه. وقد رواه على الرفع: أبو عوانة، وأسباط، وبدون الزيادة. ١/ أبي بن كعب.

- عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «الأئمة من قريش». وعلة روايته: قلب الإسناد، فرواه عن بكير عن سهل. بينما هو عن سهل عن بكير. ١/ أنس.

- عن جابر، قال: دخل سعد على سليمان يعود، فقال: «أبشر أبا عبد الله؛ توفي رسول الله ﷺ وهو عنك راضٍ... الحديث». وعلة روايته: ذكر جابر هنا.

بينما يرويه أبو معاوية عن أبي سفيان عن بعض أصحابه . ١١ / جابر .

- عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصفعوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن». وعلة روايته: وصل الحديث، والأصل فيه الإرسال . ١٥ / ابن عمر .

- فقال عبدالله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقتل الفئة الباغية عماراً». وعلة روايته: إيداله بعبدالله بن عمرة - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عنه - عبدالله بن الحارث . ٢ / ابن عمرو .

- عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤] قال: «هي الرؤيا الصالحة الحسنة، يراها المسلم، أو ترى له». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد، وهو رجل من أهل مصر يرويه عن أبي الدرداء؛ كما في رواية الثوري، وأبي معاوية، وشعبة، ومن تابعهم . ١ / أبو الدرداء .

- عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، قال: «لا يدخل الجنة مدمن خمر، ولا قاطع رحم، ولا مؤمن بسحر». وعلة روايته: إسقاط سعد الطائي من الإسناد. وقد أثبتته أبو إسحق الفزاري، وعمار . ٥ / أبي سعيد .

- عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ قال: «كيف أنعم! وصاحب القرن قد التقم القرن، وحنا جبهته، وأصغى بسمعه ينتظر متى يؤمر، فينفخ...» الحديث. وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد أبدل بعطية - كما في رواية الثوري عنه - أبا صالح . ٩ / أبو سعيد .

- عن أبي هريرة: «جاءت فاطمة إلى النبي ﷺ تسأله خادماً...» الحديث. وعلة روايته: إرساله. وقد وصله أبو حمزة، وزهير، وأبو أسامة، وغيرهم . ١٣ / أبو هريرة .

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ لرجل: «كيف تقول في الصلاة؟ قال: أتشهد... الحديث». وعلته: رواية الحديث متصلاً عن أبي هريرة تارة. ومرسلاً دونه تارة أخرى. والصحيح: عن الأعمش عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ؛ كما رواه زائدة ومن تابعه. ٤١ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما بين النفختين أربعون، قالوا... الحديث». وعلته: وقف الحديث. وقد رفعه أبو معاوية، وحفص، ومن تابعهما. ٤٦ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي». وعله حديثه: روايته عن أبي هريرة موقوفاً، بينما رواه حفص، ووكيع، ومن تابعهما عن جابر مرفوعاً. ٧٦ / أبو هريرة.

- عن عائشة، عن النبي ﷺ: «أنه كان يعجل الفطر والصلاة». وعله روايته: إبدال راوٍ بآخر من الإسناد؛ فقد أبدل بعمارة - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، وحفص، وزائدة، ومن تابعهم عنه - خيثة. ٤ / عائشة.

- عن جابر، قال: «دخل النبي ﷺ على أم سلمة، وعندها صبي يقطر منخراه دماً، فقالت: به العذرة... الحديث». وعله روايته: في المتن؛ قال: دخل على عائشة. بينما رواه أبو معاوية: دخل على أم سلمة. ١٧ / عائشة.

\* عيسى بن يونس: أجمع الأئمة على توثيقه؛ فقد وثقه: أحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن خراش. زاد ابن المديني: مأموناً، وزاد ابن سعد: ثبتاً. وقال ابن حبان: «كان متيقظاً ثبتاً». وقال العجلي: «ثبت». وقال أحمد: «مثله لا يسأل عنه». ساوى ابن معين بينه وبين أبي معاوية في رواية عنه، وقال: ثقة وثقة. وكان من أصحاب

الأعمش الذين لا يفارقونه كما قاله محمد بن عبيد<sup>(١)</sup>. وله عند الأعمش منزلة؛ قال عيسى: «أربعين حديثاً حدثنا بها الأعمش فيها ضرب الرقاب، لم يشركني فيها غير محمد بن إسحق المديني، ربما قال الأعمش: يا محمد! فيقول: لييك. فيقول: من معك؟ فيقول: عيسى بن يونس. فيقول: ادخلا وأجيفا الباب. وكان يسأله عن حديث الفتن»<sup>(٢)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: أكثر من الرواية، إلا أنه أقل من سابقه<sup>(٣)</sup>. أقل البخاري من الرواية عنه، بينما أكثر مسلم من ذلك<sup>(٤)</sup>.

أما علل حديثه: فلم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث معلولة، هي:

- عن البراء بن عازب، قال: «سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل... الحديث». وعلة روايته: إسقاطه راوياً من الإسناد، وإبداله بجابر بن عبدالله البراء. ١ / البراء.

- عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ اعتمر في رجب». واستدراك عائشة عليه أنه

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٦٩، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٤٧٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٩١، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥٣، ١٨٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٤٨٨، العجلي، الثقات ٢ / ٢٠١، ابن حبان، الثقات ٧ / ٢٣٨.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ١١ / ١٥٣.

(٣) وهذا حال من سيأتي بعده؛ فهم أقل رواية من السابقين من هنا، فلا يقارن عدد أحاديثهم المعللة بأحاديث من سبقهم؛ ذلك لاختلاف عدد ما رواه كل واحد، فالمقارنة لا بد أن تكون نسبية لما روى كل واحد.

(٤) أخرج له البخاري أربعة أحاديث مما وافق فيه الثقات. وأخرج له مسلم ما يقرب من خمسين حديثاً.



إنما اعتمر في ذي القعدة. وعلة روايته: إسقاطه راوياً من الإسناد؛ هو حبيب بن أبي ثابت شيخ الأعمش. ٣/ ابن عمر.

- عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤]، قال: «هي الرؤيا الصالحة الحسنة، يراها المسلم، أو تُرى له». وعلة روايته: إبدال إسناد بآخر؛ فقد رواه عن جابر. بينما رواه الثوري وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عن أبي الدرداء. ١/ أبو الدرداء.

\* زائدة بن قدامة: وثقه الثوري، والذهلي، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، والنسائي، والعجلي، والذهبي، وغيرهم. وعده أحمد من الأئمة المتبئين الأربعة، وذكر منهم: الثوري، وشعبة. وقال الدارقطني: «من الأئمة الأئمة». غير أن أبا زرعة قال فيه: «صدوق». فضله يحيى على زهير بن معاوية. وفضله أبو حاتم على أبي عوانة، وشريك، وأبي بكر بن عياش. قال أحمد: «كان زائدة أصح الناس حديثاً عن الأعمش، ما خلا الثوري». وبين أبو حاتم أنه إنما تقدم بعرض حديثه على سفيان الثوري<sup>(١)</sup>. وهذا يفسر علو منزلته في الأعمش.

واقع روايته عن الأعمش: مكث، غير أن أصحاب الصحيح لم يكتروا عنه<sup>(٢)</sup>.

أما علل حديثه: فقد وقفت له على سبعة أحاديث معلولة، هي:

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٤٤١، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٦١٣، البخاري، التاريخ الكبير ٣/ ٤٣٢، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٨، الخطيب، تاريخ بغداد ١٤/ ٣٧٨، الذهبي، الكاشف ١/ ٤٠٠، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٢/ ٧١٧ - ٧١٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ٦٢١.

(٢) أخرج له البخاري: ٣ أحاديث، وأخرج له مسلم: ٩ أحاديث. وأكثر من متابعة الثقات فيما يصعب حصره، ففي «الرسالة» منها ما يقرب من ٣٧ حديثاً.

- عن شريح بن هانئ، قال: «سألت عائشة عن المسح . . . الحديث». وعلمته: وقف الحديث على علي. بينما رواه أبو معاوية، ورفعته. ٨ / علي.

- عن ابن عباس «فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات له . . . الحديث». وعلة روايته في المتن: فقد قال فيه: «أن رجلاً جاء». بينما قال أبو معاوية، والقطان، وعيسى، ومن تابعهم: «أن امرأة جاءت». . . ٥ / ابن عباس.

- عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ» [الروم: ٥٤]، فقال: «من ضعف». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد، ورفعته. وإنما هو موقوف؛ كما رواه أبو عبيدة المسعودي. ٥ / ابن عمر.

- عن أبي الدرداء، قال رسول الله ﷺ: «من أتى فراشه وهو ينوي أن يصلي من الليل، فغلبته عيناه حتى يصبح، كتب له ما نوى». وعلة روايته: رفع الحديث، وإبداله بعبدة بن زيد بن أبي لبابة. وزيادة راو هو سويد. وقد وقفه أبو عوانة دون الزيادة، ومن طريق ابن أبي لبابة. ٣ / أبو الدرداء.

- عن أبي الدرداء: «يلقى على أهل النار الجوع . . . الحديث». وعلة روايته: إسقاط أم الدرداء من الإسناد. بينما أثبتها أبو عوانة ومن تابعه. ٤ / أبو الدرداء.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما عاب رسول الله طعماً قط». وعلة روايته: إبداله بأبي صالح - كما في رواية الثوري، وشعبة، ومن تابعهما عنه - أبا حازم. ٤٧ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُغْفَرُ للمؤذن مدى صوته». وعلة روايته: زيادة رجل مبهم بين مجاهد وابن عمر. ٥٩ / أبو هريرة.

\* أبو عوانة الوضاح بن عبدالله الشكري: وثقه النقاد إذا حدث من كتابه،

أما إذا حدث من حفظه، فربما وهم. قال ذلك: أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة. وقال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه، ربما غلط». شبه القطان، وأحمد، وابن معين حديثه بحديث الثوري وشعبة، حتى إن القطان فضله على شعبة إذا حدث من كتابه، وفضل ابن مهدي كتابه على حفظ هُشيم. وفضله عفان - وهو أحد أصحاب شعبة - على شعبة، وفضله ابن معين على زهير بن معاوية، وعبد الواحد بن زياد، وسأوى بينه وبين زائدة، وعبد العزيز القسمللي. وفضله أبو حاتم على أبي الأحوص سلام ابن سليم، وجريز. وفضله أحمد على شريك، وأبي جعفر الرازي<sup>(١)</sup>. ومما سبق تتضح منزلته، ولكن لا أقر بتفضيله على جرير؛ ذلك أن جريراً أكثر رواية منه، واعتمده مسلم أكثر مما اعتمد عليه، وهو أفضل حالاً من القسمللي كثرة وإتقاناً في الأعمش.

واقع روايته عن الأعمش: مكث عنه، أخرج له أصحاب الصحيح، ولم يكثروا عنه<sup>(٢)</sup>. أما علل حديثه: وقفت له على تسعة أحاديث معلولة، هي:

- عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «لا تحلف بأبيك، ولا بغير الله... الحديث».

وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد هو: أبو عبد الرحمن. بينما رواه الثوري، وشعبة، وغيرهما دونه. وهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ١٦ / ابن عمر.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٤١، ٣ / ٣٤٢، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥٢، ١٨٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٤٠، الخطيب، تاريخ بغداد ١٣ / ٤٩١ - ٤٩٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) أخرج له البخاري: ١١ حديثاً، ومسلم: ٣ أحاديث. وفي «الرسالة» ما يقرب من: ٣٥ حديثاً وافق فيها الثقات.

- عن ابن مسعود، قال: «قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة... الحديث». وعلة روايته: إبدال رواية من الإسناد؛ فقد رواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود. بينما رواه حفص، وجري، ومن تابعهما عن أبي وائل عن ابن مسعود. ٣٩ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال: «أتى النبي ﷺ سائل، وفي البيت وسق تمر، فناولها إياه، ثم قال: لو لم تأتني، لأتتك». وعلة روايته: تفرد به عن الأعمش متصلاً مرفوعاً، ولم يتابع عليه. والحديث معروف من حديث الثوري عن أبي قيس مرسلًا. ٤٨ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «تعاهدوا هذه المصاحف، فلهو أشدّ تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقله». قال: وقال رسول الله ﷺ: «لا يقل أحدكم: نسيت آية كيت، وكيت بل هو نسي». وعلة روايته: رفع المتن جميعه، بينما رواه أبو معاوية، ووكيع، وعيسى، وغيرهم رفع بعضه، ووقف بعضه؛ كما هو أعلاه. ٩٣ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «أكثر عذاب القبر في البول». وعلة روايته: رفع الحديث. والصواب: وقفه على أبي هريرة. كما في رواية ابن فضيل. ١٢ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ لرجل: «كيف تقول في الصلاة؟ قال: أتشهد... الحديث». وعلة روايته: رواية الحديث عن أبي هريرة تارة، ومرسلة أخرى. والصحيح: عن الأعمش عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ؛ كما رواه زائدة ومن تابعه. ٤١ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تسبوا أصحابي». وعلة روايته:

إبداله بأبي هريرة - كما رواه أبو معاوية وشعبة ووكيع ومن تابعهم عنه - أبا سعيد في رواية عنه ، وفي رواية أخرى على الشك بينهما . ٦٩ / أبو هريرة .

- عن عائشة ، قال رسول الله ﷺ : « إن من الشعر حكمة » . وعلة الحديث :  
تفرده عن الأعمش . ٣ / عائشة .

\* عبد الواحد بن زياد : وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وابن سعد ، وابن حبان ، والعجلي ، والدارقطني ، وابن القطان . قال ابن عبد البر : « أجمعوا على أنه لا خلاف بينهم أن عبد الواحد بن زياد ثقة ثبت » . يبين ابن معين وأبو حاتم : أنه من أثبت أصحاب الأعمش ، فجعله ابن معين بعد الثوري وشعبة وأبي معاوية ، وفضله على ابن إدريس ، وجعله أبو حاتم بعد الثوري وأبي معاوية وحفص . خالف القطان هؤلاء ، فقال : « كنت أجلس على بابهِ أذاكره حديث الأعمش لا يعرف منه حرفاً » . وهذا ما جعل ابن حجر يقول : « ثقة ، في حديثه عن الأعمش وحده مقال »<sup>(١)</sup> .

واقع روايته عن الأعمش : مكثراً ، أخرج له أصحاب الصحيح<sup>(٢)</sup> . أما علل حديثه : فوقفت له على ثلاثة أحاديث معللة ، هي :

- عن البراء بن عازب ، عن أبي بكر ، قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة نريد المدينة الحديث » . والعلة : تفرد به عن الأعمش عن أبي إسحق . والمعروف : من حديث شعبة عن أبي إسحق . وليس للأعمش فيه حديث . ٣ / أبو بكر .

(١) ابن معين ، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٦٩ ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٦ / ٢٠ ، ٧ / ٢٤٧ ، ابن سعد ، الطبقات الكبرى ٧ / ٢٨٩ ، الذهبي ، الكاشف ١ / ٦٧٢ ، وله : الميزان ٤ / ٤٢٤ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٢ / ٦٣١ ، ابن حجر ، التقريب ٦٣٠ .

(٢) أخرج له البخاري : ٢١ حديثاً ، ومسلم : ٦ أحاديث . وافق الثقات في « الرسالة » فيما يقرب من : ٢٠ حديثاً .

- عن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «عجبت للمؤمن يؤجر في كل أمره... الحديث». وعلته: تفرد بإسناده عن الأعمش عن أبي إسحق، ومخالفة المعروف من حديث أبي إسحق بإبدال رواية في الإسناد. ٢ / سعد.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر، فليضطجع على يمينه». وعله روايته: وصل المرسل. ٤ / أبو هريرة.

\* \* \*

### \* المطلب الثاني - الطبقة الثانية: الحجة المقلون:

وهي تشارك الأولى في الضبط، غير أن أصحابها مقلون من الرواية عن الأعمش، إما لأسباب تتعلق بالتحمل، أو بالأداء، وهم<sup>(١)</sup>:

\* يحيى بن سعيد القطان: مجمع على إمامته وتوثيقه وتقديمه على أهل هذه الصنعة، غير أن الناظر في ترجمته لا يجد للنقاد كلاماً حول علاقته بالأعمش، إنما اتجه حديثهم إلى علاقته بالثوري، وأنه أوثق أصحابه. فضل القطان السماع من الثوري عن الأعمش على السماع من الأعمش مباشرة، وهذا ما جعله مقلداً من الرواية عنه؛ يقول القطان: «ما سمعت من سفيان عن الأعمش أحب إليّ مما سمعته أنا من

(١) ذكر المزي فيمن روى عن الأعمش ثلاثة من الأئمة، قال عند كل واحد منهم: هو من شيوخه، وهم: الحكم بن عتيبة، أبو إسحق السبيعي، وزيد بن الحارث اليامي، لم أجد إلا رواية واحدة لأبي إسحق عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة ؓ، قال: «لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد أن ابن مسعود أقربهم إلى الله وسيلة». قال البزار: «وأبو إسحق لم يحدث عن الأعمش إلا هذا الحديث». المسند ٧ / ٢٩٢ - بتصرف - . ولم يشر المزي عند ذكره لهم فيمن روى عن الأعمش إلى مصادر روايتهم؛ كما هي عادته، وهذا يدل على عدم وجود رواية لهم عنه في الكتب الستة عن الأعمش. تهذيب الكمال ٨٠ / ١٢ - ٨٢.

الأعمش. قيل ليحيى: لم؟ قال: لأن الأعمش كان يُمكنُ سفیان ما لا يمكنني<sup>(١)</sup>. وذكر في مناسبة أخرى: أن الثوري كان يصحح للأعمش خطأه<sup>(٢)</sup>. غير أن القطان - على قلة روايته عنه -، فإنه ضابط لما روى.

واقع روايته عن الأعمش: مقل من الرواية عنه، وقفت له على عشرين حديثاً، لم أجد فيها حديثاً معلولاً. أخرج له البخاري دون مسلم<sup>(٣)</sup>.

\* عبدالله بن المبارك: من الأئمة الثقات الكبار المجمع على إمامتهم<sup>(٤)</sup>، غير أنه مقل من الرواية عن الأعمش، وذلك لحادثة بينهما؛ قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: «سمعتة يقول: كان عبدالله بن المبارك أتى الأعمش، فما أدري أيش قال له عبدالله! فقال الأعمش: هذا التركي أو هذا الخراساني، إلا أنه حلف ألا يحدث قوماً هو فيهم. قال: فكان عبدالله - أي: تحرّج أو تورّع - أن يحثه. قلت له: أليس عبدالله قد سمع من الأعمش؟ قال: نعم، ولكن ليس بالكثير»<sup>(٥)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديثين وافق فيهما الثقات<sup>(٦)</sup>.

(١) الجعد، المسند ٢٨٢.

(٢) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٤٥، ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ١٥.

(٣) أخرج له البخاري: ٤ أحاديث فقط. انظر: ١/ ١٩٦، ١/ ٢٨٧، ٣/ ١٤٢٥، ٦/ ٢٥٨٨. وتابع الثقات في الأحاديث التالية في «الرسالة»: ٤/ علي. ٣/ جابر بن سمرة. ٨/ حذيفة. ٥/ ابن عباس. ٣، ١١/ ابن مسعود. ٣/ معاذ. ١/ أبو سعيد. ٥/ أبو موسى. ٧١/ أبو هريرة. وغيرها خارج الرسالة. ونذكر أخيراً أن غالب رواياته إنما هي عن الثوري عن الأعمش؛ كما سبق بيانه، وأكثر البخاري من الإخراج لهذه الطريق.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٦.

(٥) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٦٥.

(٦) وهذان الحديثان هما: الأول: ١/ ضرار. والثاني خارج الرسالة: حديث ابن مسعود، =

\* سفيان بن عيينة: مجّمع على ثقته وتقدمه في هذا الشأن. تكلم العلماء على علاقته بالزهري، وعمرو بن دينار، فعُدَّ من أوثق أصحابهما<sup>(١)</sup>. أما في الأعمش، فإنه مقل من الرواية، والسبب في ذلك يعود لما دار بينه وبين الأعمش، قال ابن عيينة: «دخلت الكوفة، فلقيني الأعمش فقال: تحدثني بحديث عن الزهري، وأحدثك بحديثين عن إبراهيم؟ قال: قلت: لا. قال: فبثلاثة؟ قال: قلت: لا. قال: فبأربعة؟ حتى وقفنا على سبعة بواحد. قال: ثم خرجت وتركته، ورجعت إلى الكوفة بعد سنتين، قال: فأتيت مجلسه، وإذا الناس عليه. قال: فقلت: يا أبا محمد: أنا سفيان بن عيينة، أيش رأيك فيما كان بيني وبينك؟ قال: هيهات! قد نفقت السوق»<sup>(٢)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: مقل من الرواية عنه<sup>(٣)</sup>. أما علل حديثه: وقفت له على أربعة أحاديث معلولة، هي:

- عن ابن مسعود، قال: «إن طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل». وعلة روايته: وقفه الحديث على عمرو، بينما رواه الثوري، وزائدة عن الأعمش عن

= وذكر عثمان، فقال: أهلكه الشح وبطانة سوء. أخرجه نعيم بن حماد، الفتن ١/ ١٣٨. تابعه عليه وكيع، غير أنه قال: ذكر رجلاً، ولم يصرح بعثمان. انظر تخريجه: ابن أبي شيبة، المصنف ٧/ ٥٢٩.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.

(٢) الخطيب، الجامع لأدب الرواية والسمع ١/ ٢٠٨.

(٣) ومما وقفت عليه من روايته غير المعلول: أخرج له مسلم حديثين: حديث أبي مسعود:

كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة. ١/ ٣٢٣. وحديث خباب: هاجرنا مع

رسول الله ﷺ، وذكر مقتل مصعب بن عمير. ٢/ ٦٤٩. ولم يخرج له البخاري. ووافق

الثقات في غير حديث: ٢/ أبو بكر. ٢/ جرير. ٨/ حذيفة. ٢١، ٢٧، ٢٨، ٣٨،

٥٣، ٦٥/ ابن مسعود. ١٤، ١٨/ أبو هريرة. ٥/ عائشة.



شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، قوله. ١٥ / ابن مسعود.  
 - عن ابن مسعود: عن النبي ﷺ: قال: «لا يحل دم امرئ مسلم... الحديث». وعلة روايته: إبدال راو بآخر في الإسناد؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، وغيرهم عن الأعمش عن ابن مرة، عن مسروق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، فأبدل هنا بابن مرة مسلماً. وشك في الصحابي بين عثمان وابن مسعود، أو بعض أصحاب النبي ﷺ. ٧٩ / ابن مسعود.

- عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤]، قال: «هي الرؤيا الصالحة الحسنة، يراها المسلم، أو ترى له». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد، هو عطاء بن يسار، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم بإثباته. ١ / أبو الدرداء.

- عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: «من بنى لله مسجداً ولو مفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة». وعلة روايته: رفع الحديث، والأصل فيه الوقف؛ كما رواه الثوري، وأبو معاوية، وجريز، ووکیع، وغيرهم. ١١ / أبو ذر.

\* هشيم بن بشير: وثقه أحمد، وأبو حاتم، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي، وعده ابن مهدي أحفظ من الثوري، وفُضِّلَ عليه وعلى شعبة في حديث الحُصَيْن. فضله أبو زرعة على جرير، وفضله أبو حاتم على أبي عوانة، وقال ابن عمار: «إذا اختلف أبو عوانة وهشيم، فالقول قول هشيم؛ فإنه لم يعد عليه الخطأ»<sup>(١)</sup>. وقال ابن مهدي: «حَفِظُ هشيم أثبت من حفظ أبي عوانة، وكتاب أبي

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٢٤٦، ٥/ ١١٩، ٩/ ١١٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٣، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٧٧، العجلي، الثقات ٢/ ٣٣٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٠ - ٢٨١.

عوانة أثبت من حفظ هشيم . وهو مقل من الرواية عن الأعمش ، ولم أقف له على رواية خالف فيها كبار أصحاب الأعمش .

واقع روايته عن الأعمش : وقفت له على عشرين حديثاً : عشرة أحاديث مرفوعة ، ومثلها موقوفة ، ما وجدت فيها حديثاً معلولاً<sup>(١)</sup> .

\* أبو نعيم الفضل بن دُكين : أجمع الناس على إمامته ؛ فقد وثقه بعبارات متعددة ذات مضمون واحد يؤدي إلى إمامته : ابن معين ، وأحمد ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وأبو داود ، ويعقوب بن شيبه ، وابن سعد ، وابن حبان ، وابن عمار ، حتى قال الفسوي : « أجمع أصحابنا على أن أبا نعيم كان غاية في الإتقان » . لم أجد للنقاد كلاماً في علاقته بالأعمش ؛ ذلك أن كلامهم اتجه إلى علاقته بالثوري ؛ فقد أكثر عنه حتى عدَّ ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث<sup>(٢)</sup> .

واقع روايته عن الأعمش : مقل من الرواية عن الأعمش ، وقفت له على نيف وعشرين حديثاً<sup>(٣)</sup> ، ولم أقف له في العلل إلا على هذا الحديث : عن أنس : « أنه

(١) جاء في الرسالة منها : ٦ / أبو مسعود . ١٤ ، ٢٩ / أبو هريرة . ٢٠ / عائشة . ٨ / حذيفة . ١٦ / علي ، وهذا أخرجه مسلم . وأخرج له حديثاً آخر تابع فيه الثقات ؛ حديث عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا اشتكى منا إنسان ، مسح يده ، وقال : . . . الحديث ٤ / ١٧٢١ . وتابع الثقات في أحاديث أخرى لا نذكرها اختصاراً . ومما يذكر عن هشيم : عنايته بالآثار ؛ فقد بين ابن حبان ، والحري : أن لهشيم عناية بجمع الآثار . تهذيب التهذيب ٤ / ٢٨٠ .

(٢) ابن معين ، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٥٤٨ ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٧ / ٦١ ، أبو داود ، سؤالات أبي عبيد الآجري ٩٩ ، ابن سعد ، الطبقات الكبرى ٦ / ٤٠٠ ، ابن حبان ، مشاهير علماء الأمصار ١٧٤ ، الخطيب ، تاريخ بغداد ١٢ / ٣٤٨ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٣ / ٣٨٥ - ٣٩٠ .

(٣) وافق الثقات في البقية منها . جاء في الرسالة منها : ٢ / معاذ . ٢ / أبو ذر . ١٦ ، ٦٨ / أبو هريرة . ٥ / عائشة ، وهو مما أخرجه البخاري . وأخرج له ثلاثة أحاديث أخرى ، هي : =

توضاً، ومسح على جوربين». وعلته: روايته عن عبدالله بن ضرار عن أنس، وإنما هو عن سعيد بن عبدالله بن ضرار عن أنس؛ كما رواه الثوري، وزائدة. ١٢ / أنس.

\* المفضل بن مَهْلَهْل السعدي: وثقه ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، والبزار، والعجلي، وابن حجر، وزادا: ثبت. وقال الذهبي: «حجة». وثقه أبو حاتم، وقال: «كان من أقران الثوري». وبعد موت الثوري أرادوا أن يضعوه مكانه، فأبى<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: مقل من الرواية عن الأعمش. يبدو أن سبب ذلك التفاته للعبادة. وقفت له على ستة أحاديث لم أجد غيرها، ليس فيها حديث معلول<sup>(٢)</sup>.

\* يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: وثقه القطان، وعيسى بن يونس، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، وابن نمير، وابن سعد، والعجلي، والنسائي، وزاد: «ثبت». فضله ابن معين على إسماعيل بن زكريا، وسأوى بينه وبين

= حديث التشهد ١ / ٢٨٦. حديث سجود الشمس تحت العرش ٤ / ١٨٠٦. وحديث الصوم لي وأنا أجزي به ٦ / ٢٧٢٣. ولم يخرج له مسلم عن الأعمش. وتما أحاديثه يضيق المقام بذكرها.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٥٢٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٣١٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨١، العجلي، الثقات ٢ / ٢٩٥، ابن شاهين، الثقات ٢٣٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ١٤١، ابن حجر، التقريب ٩٦٧.

(٢) وهي: ما جاء في الرسالة: ٣ / معاذ. ٩ / أبو ذر. ١٦ / عائشة. وأخرج له مسلم حديثين هما: حديث عائشة: ما رأيت رسول الله ﷺ منذ أنزل عليه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ...﴾ [النصر: ١] الحديث ١ / ٣٥١، وحديث: ستكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة... الحديث ١ / ٣٧٩. أما الحديث الأخير، فهو حديث ابن مسعود في التطبيق، أخرجه النسائي، السنن الكبرى ١ / ٢١٤، وافقه الثقات؛ كما في مسلم ١ / ٣٧٨.

علي بن مسهر. وفضله ابن نمير على عبدالله بن إدريس كثرةً وإتقاناً، وفضل حفصاً عليه. وعده ابن المديني بعد الثوري في الكوفة<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أجد له كثير رواية عن الأعمش، ولم يكثر عنه البخاري ومسلم. وليس له في الكتب التسعة إلا أربعة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>.

أما علل حديثه: فلم أقف له إلا على حديثين معلولين هما:

- عن علي، قال: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم». وعلة روايته: إبدال سند بآخر؛ فالحديث يروى عن شتير عن حفصة، كما رواه الثوري وأبو معاوية وغيره، ورواه هو عن مسلم عن مسروق عن عائشة. ١٢ / علي.

- عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «الذباب في النار إلا النحل». وعلة روايته: وُضِلَ ما أرسله أبو معاوية عن الأعمش. ٤ / ابن عمر.

\* زهير بن معاوية أبو خيثمة الجعفي: وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والبزار،

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٤٠، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٦٩، ٧٦،

١٥٦، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال ٦٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل

٦ / ٢٠٤، ٩ / ١٤٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٣، الخطيب، تاريخ بغداد

١٤ / ١١٥ - ١١٧، ابن حجر، التهذيب ٤ / ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٢) أخرج له البخاري حديثاً واحداً معلقاً، انظر: ٤ / ١٨٦٠. وأخرج له مسلم: أربعة أحاديث.

أحدهما حديث علي المعلوم. والبقية حديث: ٤ / عائشة. والآخران لم يذكرهما في الرسالة

هما. انظر: مسلم، الصحيح: حديث «لا تقولوا: سورة البقرة» ٢ / ٩٤٢. وحديث:

«لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله» ٤ / ٢٢٠٥. ومن موافقاته الأخرى التي وردت

في الرسالة: ٨ / حذيفة. ٢٠ / ابن مسعود. ٣ / عدي. ٢ / المغيرة. ٩ / أبو ذر. ٥ / أبو

مسعود. ٦٨ / أبو هريرة. ١، ٢ / عائشة.

والعجلي. وقال أحمد: «من معادن الصدق، ثبت». وقال أبو حاتم: «ثقة متقن». وقال ابن سعد، والنسائي، وابن حجر: «ثقة ثبت». وقال الذهبي: «ثقة حجة». ساوى ابن معين بينه وبين أبي عوانة وشيبان. وفضله أبو حاتم على أبي عوانة، وزائدة، وإسرائيل، غير أن واقع روايته عن الأعمش يقدم زائدة وأبو عوانة عليه<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: اعتمده مسلم من أصحاب الصحيح<sup>(٢)</sup>، ليس له في الكتب التسعة عنه إلا تسعة عشر حديثاً. وقد وقفت له على أربعة أحاديث معلولة، هي:

- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «لا يحل دم امرئ مسلم... الحديث». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر في الإسناد، فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، وغيرهم عن الأعمش عن ابن مرة، عن مسروق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ. فأبدل هنا مسلماً بابن مرة. ٧٩ / ابن مسعود.
- عن المقداد، عن رسول الله ﷺ، قال: «احتوا في وجوه المداحين التراب».

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٤١، أبو داود، سؤالات للإمام أحمد ٢١٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٥٨٨، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٧٦، العجلي، الثقات ١ / ٣٧٢، الذهبي، الكاشف ١ / ٤٠٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٦٤١، وله: التقريب ٣٤٢.

(٢) أخرج له مسلم خمسة أحاديث، واحد معلول هو: ١ / أبو مسعود. والبقية هي: ٨ / حذيفة، ١٣ / عائشة. ٤٧ / أبو هريرة. أما الخامس فلم يرد في الرسالة؛ وهو حديث أبي ذر: كان عليه بردة، وعلى غلامه بردة... الحديث. انظر: مسلم، الصحيح ٣ / ١٢٨٣. ومن موافقاته الأخرى التي وردت في الرسالة: ٣٢ / علي. ١ / جابر بن سمرة. ١ / ضرار. ٣٦ / ابن مسعود. ٤ / أبو ذر. ١٤ / أبو هريرة.

وعلة روايته: إرسال ما وصله الثوري في هذا الحديث . ١ / المقداد .

- عن أبي مسعود، قال: جاء رجل من الأنصار يكنى: أبا. . . الحديث . وعلة روايته: إبدال الإسناد، رواه عن جابر، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عن أبي مسعود . ١ / أبو مسعود .

- عن أبي هريرة: «إذا لبس قميصاً بدأ بميامنه» . وعلة روايته: رفع الحديث، بينما أوقفه أبو معاوية ومن تابعه . ٨ / أبو هريرة .



### المبحث الثاني

#### طبقة الثقات

#### \* المطلب الأول - الطبقة الثالثة: الثقات المكثرون:

وأبرز مميزات هذه الطبقة:

- ١ - أن أصحابها من الرواة الذين وثقهم العلماء، إما على وجه العموم في كل الرواة، أو على وجه الخصوص في الأعمش . ولم يصلوا في الضبط إلى المرتبة السابقة . فلم يذكر عن واحد منهم: أنه من أثبت أصحاب الأعمش .
- ٢ - أن أكثر هؤلاء من الرواية عن الأعمش تحملاً وأداءً، ذلك أن بعض الرواة أكثر من التحمل، لكن أدائه كان قليلاً لظروف تختلف من راو لآخر، فمثل هذا يؤخر إلى الطبقة التالية .

وأصحاب هذه الطبقة مرتبين حسب الأفضلية هم:

- \* علي بن مسهر: وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن سعد، والنسائي، وابن حبان، والعجلي، والذهبي، وابن حجر . قال أحمد: «صالح»،

وفضله على أبي معاوية . وهذا التفضيل في غير حديث الأعمش ، فقد سبق بيان تفضيل أحمد لأبي معاوية في حديث الأعمش على سائر الرواة عدا الثوري . وفضله ابن معين على عبدالله بن نمير ، وأبي خالد الأحمر ، وإسحق الأزرق . وسبق بيان مساواته مع ابن أبي زائدة<sup>(١)</sup> .

واقع روايته عن الأعمش : وقفت له على خمسين حديثاً ، قارنتها بأحاديث الثقات الآخرين ، فلم أجد له إلا ثلاثة أحاديث معلولة<sup>(٢)</sup> ، وهي :

علل حديثه :

- حديث ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : «إذا كنتم ثلاثة ، فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما» . وعلة روايته : إيداله بابن عمر أبا هريرة ، مخالفاً رواية أبي معاوية ومن تابعه ، والظاهر : أنه سلك الجادة ؛ فقد رواه الأعمش عن أبي صالح ، به . ٢ / ابن عمر .

- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ، فليغسله سبعاً» . علة روايته : زيادة قوله : «فليرقه» ، ولم يذكره غيره . ٣ / أبو هريرة .

- عن عائشة ، قالت : «كان رسول الله ﷺ يوتر بتسع ، فلما أسن أوتر بسبع» . وعلة روايته : إيدال راو بآخر ؛ فقد أبدل بعمارة بن عمير - كما رواه الثوري ، وزائدة ،

(١) ابن معين ، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٤٤ ، ابن معين ، التاريخ (رواية الدارمي) ٦٩ ، ١٥٥ ، عبدالله بن أحمد ، العلل ومعركة الرجال ١ / ٣٨١ ، ١ / ٤١٣ ، ٢ / ٣٧٤ ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٦ / ٢٠٤ ، ابن سعد ، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨٨ ، الباجي ، التعديل والتجريح ٣ / ٩٦١ ، ابن حبان ، مشاهير علماء الأمصار ١٧١ ، العجلي ، الثقات ٢ / ١٥٨ ، الذهبي ، الكاشف ٢ / ٤٧ ، ابن حجر ، التقریب ٧٠٥ .

(٢) أخرج له البخاري حديثاً واحداً فقط . انظر : الصحيح ، ١ / ١٩٢ . أما مسلم ، فأخرج له : ٢٨ حديثاً . جاء في الرسالة منها : ٩ أحاديث . أما بقية أحاديثه ، فلا أذكرها اختصاراً .

وأبو عوانة، وغيرهم عنه - عمرو بن مرة. ١٢ / عائشة.

\* يعلى بن عبيد الطنافسي: وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي، والدارقطني، والذهبي. فضله ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم على جميع أولاد أبيه، وهم: محمد وعمر. وضعفه ابن معين في الثوري<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: أقل عنه البخاري ومسلم. ووقفت له على ستين حديثاً، قارنتها بأحاديث الثقات، فلم أجد له إلا خمسة أحاديث معلولة<sup>(٢)</sup>.  
علل حديثه: وهي خمسة أحاديث:

- عن عبدالله، قال: «تعاهدوا هذه المصاحف - وربما قال: القرآن - فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقله». قال: وقال رسول الله ﷺ: «لا يقل أحدكم: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي». وعلة روايته: وقفه جميع الحديث. بينما رواه هكذا أبو معاوية، ووكيع، وعيسى، وغيرهم. ٩٣ / ابن مسعود.

- عن أبي ذر، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟ قلت: بلى. قال: لا حول ولا قوة إلا بالله». وعلة روايته: إبدال راويين من الإسناد؛ فقد أبدل بمجاهد عن ابن أبي ليلى - كما في رواية الثوري، وأبي عوانة،

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣٠٤ / ٩، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٣٩٧ / ٦، ابن حبان، الصحيح ٤١٨ / ١٢، العجلي، الثقات ٣٧٣ / ٢، الذهبي، الكاشف ٣٩٧ / ٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٥٠ / ٤، ابن حجر، التقريب ١٠٩١.

(٢) أخرج البخاري له حديثين لم يذكرهما في الرسالة؛ أحدهما معلق، انظر: ١٣٣ / ١، والآخر متصل، انظر: ٧٨٣ / ٢. وأخرج له مسلم حديثاً واحداً لم يذكر في الرسالة أيضاً، انظر: ١٧١٧ / ٤. وزادت موافقاته في الرسالة عما يقرب من ثلاثين حديثاً.



ومن تابعهما عنه - شهراً عن ابن غنم . ٦ / أبو ذر .

- عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: «من بنى لله مسجداً ولو مفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة». وعلة روايته: رفع الحديث. بينما وقفه الثوري، وأبو معاوية، وجريز، ووكيعة، وغيرهم. ١١ / أبو ذر.

- عن جابر، قال: «دخل النبي ﷺ على أم سلمة، وعندها صبي يقطر منخراه دماً، فقالت: به العذرة... الحديث». وعلة الحديث: في المتن؛ قال: دخل على عائشة. بينما رواه أبو معاوية: دخل على أم سلمة. ١٧ / عائشة.

- عن أم طارق مولاة سعد بن عبادة، قالت: «جاء النبي ﷺ إلى سعد، فاستأذن... الحديث». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد رواه عن جعفر بن عبد الرحمن، وإنما هو عن جعفر بن يزيد. كذا رواه جرير بن عبد الحميد. ١ / أم طارق.

\* عبدالله بن نمير: وثقه ابن معين، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي، والذهبي، وابن حجر. وقال أبو حاتم: «مستقيم الأمر». قال ابن نمير: «ترددت إلى الأعمش مراراً أسأله فلم يحدثني. وقال: «إذا جد السؤال، جد المنع». وهذا لم يمنع ابن نمير من الاستمرار في طلب حديث الأعمش؛ كما بينه واقع روايته عنه، غير أنه لم يلحقه بأهل الطبقة الأولى، فلعله لو صبر على خلق الأعمش، لأصبح من كبار أصحابه. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٨٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٤، العجلي، الثقات ٢ / ٦٤، الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ٤٢٠، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٧٣، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٢٣، الذهبي، الكاشف ١ / ٦٠٤، ابن حجر، التهذيب ٢ / ٤٤٦، ابن حجر، التقريب ٥٥٣.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة وخمسين حديثاً، أخرج له البخاري حديثاً واحداً، وأخرج له مسلم أكثر من ذلك<sup>(١)</sup>.

أما علل حديثه: فلم أجد فيها إلا أربعة أحاديث معلولة. هي:

- عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ اعتمر في رجب». واستدراك عائشة عليه أنه إنما اعتمر في ذي القعدة. وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد هو: حبيب بن أبي ثابت. ٣ / ابن عمر.

- عن أبي أمامة، قال: «استضحك رسول الله ﷺ، فقليل له: يا رسول الله! ما يضحكك؟ قال: عجبت لأقوام يساقون إلى الجنة مقرنين في السلاسل». وعلة روايته: تفرد بالحديث عن الأعمش عن الحسين بن واقد، عن أبي غالب، به. وهذا لم يروه أحد من أصحاب الأعمش الكبار. وليس للأعمش رواية عن الحسين بن واقد. ١ / أبو أمامة.

- عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ﷻ عند كل فطر عتقاء». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه أصحاب الأعمش عن أبي هريرة. ٢ / أبو أمامة. ٧ / أبو هريرة.

- عن أبي مسعود، قال: «جاء رجل من الأنصار يكتني: أبا شعيب، فقال لغلام له قصاب... الحديث». وعلة روايته: جعله الحديث عن هذا الرجل؛ قال: عن أبي مسعود عن رجل من الأنصار. وخالفه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، وغيرهم. ١ / أبو مسعود.

(١) أخرج له البخاري حديثاً واحداً معلقاً، وهو حديث: «نزل رمضان، فشق عليهم، فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم ممن يطيقه، ورخص لهم في ذلك، فنسختها: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فأمرُوا بالصوم، انظر: صحيح البخاري. ٢ / ٦٨٨. وأخرج له مسلم: ٢٩ حديثاً مما وافق عليه الثقات.

\* شيان بن عبد الرحمن النحوي: وثقه ابن معين، وأحمد، والترمذي، وابن سعد، والنسائي، والبزار، والعجلي. قال أحمد: «صاحب كتاب صحيح». وقال: «ثبت في كل المشايخ». وقال ابن معين حين سئل عنه في الأعمش: «ثقة في كل شيء». وقال ابن خراش والساجي: «صدوق». وزاد الساجي: «عنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرد بها»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ٥٥ حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول ثمانية أحاديث هي:

- عن أبي بكر، قال: قام فينا رسول الله ﷺ كقيامي فيكم، فقال: «إن الناس لم يعطوا من شيء هو أفضل من العفو والعافية، فسلوهما الله». وعلته فيه: وصل الحديث. وهو مرسل كما في رواية أبي معاوية ومن تابعه. ١ / أبو بكر.

- جابر عن النبي ﷺ، قال: «الزبيب والتمر هو الخمر». علة روايته: تفرد عنه الأعمش به. ٢٤ / جابر.

- عن حذيفة، قال: «أتى النبي ﷺ على سباطة قوم، فبال قائماً. الحديث». وعلة روايته: في متنه؛ قال: «مسح على نعليه». بينما رواه الثوري وأبو معاوية

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٣٥٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٧٧، العجلي، الثقات ١ / ٤٦٢، الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ٢٧٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٨٤.

(٢) أخرج له مسلم ستة أحاديث مما تابع عليه الثقات، منها: ١٨ / جابر، ٧٩ / ابن مسعود. والبقية: حديث قيام النبي ﷺ لجنزة يهودي. ٢ / ٦٦١. وحديث من تولى قوماً بغير إذن مواليه... الحديث ٢ / ١١٤٦. وقول أبي موسى في ابن مسعود: كان يشهد إذا غبنا... الحديث ٤ / ١٩١٢. وحديث: «لقد رأيت رجلاً يتقلب في الجنة في شجرة قطعها من ظهر الطريق كانت تؤذي الناس». ٤ / ٢٠٢١. ولم يرو عنه البخاري.

وغيرهما: «مسح على خفيه». ٨ / حذيفة.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: «قرأت من في رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة... الحديث». وعلة روايته: إبدال رواية من الإسناد؛ فقد رواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود، بينما رواه حفص وجريز ومن تابعهما عن أبي وائل عن ابن مسعود. ٣٩ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «تعاهدوا هذه المصاحف - وربما قال: القرآن - فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقله». قال: وقال رسول الله ﷺ: «لا يقل أحدكم: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي». وعلة روايته: رفع جميع الحديث. بينما رواه هكذا أبو معاوية، ووكيع، وعيسى، وغيرهم. ٩٣ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة وأبي سعيد عن قال: «من استيقظ من الليل، وأيقظ امرأته، فصليا ركعتين، كتبا من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات». وعلة روايته: رفع الحديث عنهما. وقد وقفه الثوري. ٥٢ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإن استنفرتم، فأنفروا». وعلة روايته الحديث عن أبي صالح عن ابن عباس تارة، وتارة عن أبي صالح عن أبي هريرة. والصواب: طاوس عن ابن عباس. ٧٥ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «هلاك أمتي على يدي أغيلمة من سفهاء قريش». وعلة الحديث: تفرد عن الأعمش. ٨٧ / أبو هريرة.

\* محمد بن عبيد الطنافسي: وثقه ابن معين، وأحمد، وابن سعد، والنسائي، والدارقطني، وابن حبان، والعجلي، وابن حجر. وقال أبو حاتم:

«صدوق ليس به بأس»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ما يقرب من خمسين حديثاً عن الأعمش، قارنتها بأحاديث الثقات، فوجدت له ستة أحاديث معلولة<sup>(٢)</sup>، هي:

- عن ابن عمر عن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي». وعلته: وقفه على عمر، وقد رفعه ابن مسهر، وأبو معاوية. ٥ / عمر.

- عن جابر عن النبي ﷺ، قال: «مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات، فماذا يبقى من درنه؟!». وعلته: إبدال الإسناد؛ فقد صح عن الثوري، وأبي معاوية عن أبي سفيان، عن عبيد بن عمير، وصح عن أبي معاوية عن أبي سفيان عن جابر. ١٢ / جابر.

- عن أبي أمامة، قال: «استضحك رسول الله ﷺ، فقليل له: يا رسول الله! ما يضحكك؟ قال: عجبت لأقوام يساقون إلى الجنة مقرنين في السلاسل»، وعله روايته: قوله في الإسناد: عن شيخ، وهذا الشيخ هو أبو غالب؛ كما رواه ابن نمير. ١ / أبو أمامة.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٨٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١٠، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٧، ابن حبان، الصحيح ١٢ / ٤١٨، العجلي، الثقات ٢ / ٢٤٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٢ / ٣٦٨-٣٦٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٦٤٠، ابن حجر، التقريب ٨٧٥.

(٢) ووافق الثقات في بقية أحاديثه، جاء في الرسالة منها ستة عشر حديثاً. أخرج له مسلم حديثين: حديث: «المرء مع من أحب» ٤ / ٢٠٣٤. ذكره البخاري معلقاً بقوله بعد أن أخرجه من حديث الثوري: «تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد»: انظر: الصحيح ٥ / ٢٢٨٣. والحديث الثاني: «اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت» ١ / ٨٢. لا أذكر بقية المتابعات اختصاراً.

- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُعْفَرُ للمؤذن مدى صوته». وعلة روايته: إبدال ابن عمر - كما في رواية ابن طهمان وابن بشر وغيرهما - بأبي هريرة. ٥٩ / أبي هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا حسد إلا في اثنتين... الحديث». وعلة روايته: روايته عن أبي سعيد، بينما رواه شعبة وجريز وحفص ومن تابعهم عن أبي هريرة. ٧٣ / أبو هريرة.

- عن جابر، قال: «دخل النبي ﷺ على أم سلمة، وعندها صبي يقطر منخراه دماً، فقالت: به العذرة... الحديث». وعلة الحديث: في المتن؛ قال: دخل على عائشة. بينما رواه أبو معاوية: دخل على أم سلمة. ١٧ / عائشة.

\* محاضر بن المؤرّع الهمداني: وثقه ابن سعد، وابن قانع، ومسلمة بن قاسم. وقال أبو زرعة، والذهبي، وابن حجر: «صدوق». زاد الذهبي: «مغفل». وزاد ابن حجر: «له أوهام». قال أحمد: «لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفلاً جداً». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال ابن عدي: «روى عن الأعمش أحاديث صالحة مستقيمة»<sup>(١)</sup>. واقع روايته عن الأعمش يصدق ما قاله ابن عدي؛ مما جعلني أضعه في هذه الطبقة.

واقع روايته عن الأعمش: أخرج له البخاري دون مسلم، وقفت له على اثنين وأربعين حديثاً قارنتها جميعاً بأحاديث الثقات<sup>(٢)</sup>، فلم أجد إلا

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٤٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٤٣٧، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٨، ابن عدي، الكامل ٦ / ٤٤١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٠، ابن حجر، التقريب ٩٢٢.

(٢) أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث: اثنان منها معلقان، هما: حديث ٦٩ / أبو هريرة. والآخر ليس في الرسالة؛ حديث عائشة في مرض النبي ﷺ الذي مات فيه ١ / ٢٥١ =

أربعة أحاديث معلولة، هي:

- عن جابر، قال: «أتى النبي ﷺ النعمانُ بن قوطل، فقال: يا رسول الله! أ رأيت إذا صليت المكتوبة، وحرمت الحرام، وأحللت الحلال، أ أدخل الجنة؟ فقال النبي ﷺ: نعم». وعلة روايته: إرساله الحديث، وهو متصل من رواية أبي معاوية ومن تابعه. ١٩ / جابر.

- عن عبدالله: «كنا مع النبي ﷺ في غار، خرجت حية فابتدرناها لقتلها، فسبقتنا، فقال رسول الله ﷺ: وُقيت شركم، ووقيتم شرها... الحديث». وعلة روايته: إسقاط زر بن حبیش مخالفاً بذلك جريراً ومن تابعه. ٤٦ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «تعاهدوا هذه المصاحف - وربما قال: القرآن - فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقله». قال: وقال رسول الله ﷺ: «لا يقل أحدكم: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي». وعلة روايته: وقفه جميعه. بينما رواه هكذا أبو معاوية، ووكيع، وعيسى، وغيرهم. ٩٣ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد، اعتزل الشيطان... الحديث». وعلة: الاضطراب؛ فقد شك في روايه بين أبي هريرة وأبي سعيد، ووقفه. ورؤي عنه بالشك تارة أخرى مرفوعاً. ٦ / أبو هريرة.

\* أبو أسامة حماد بن أسامة: وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وأحمد، وقال: «كان ثبتاً لا يكاد يخطئ»، وقال: «كان صحيح الكتاب ضابطاً».

= والحديث الثالث حديث متصل، وهو: حديث عائشة في حج النبي ﷺ وحض ميمونة ٢ / ٦٢٨. وهنالك خمسة وعشرون حديثاً آخر مما وافق فيه الثقات يصعب ذكرها. ومن موافقاته التي ذكرت في الرسالة: ١٥، ٣١ / علي. ١ / البراء. ٢ / جابر بن سمرة. ٥٣ / ابن مسعود. ٥٨، ٦٩ / أبو هريرة. ٢ / ميمونة.

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: له في الكتب التسعة عنه ثمانية وعشرون حديثاً<sup>(٢)</sup>.

أما علل حديثه: فلم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث معلولة، هي:

- عن عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «كان الكفل من بني إسرائيل، وكان لا يتورع عن ذنب عمله... الحديث». وعلة روايته: إبهام راو في الإسناد، قال: عن رجل، وإنما هو سعد مولى طلحة. ٧ / ابن عمر.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: «قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة... الحديث». وعلة روايته: إبدال رواية من الإسناد؛ فقد رواه عن الأعمش عن أبي إسحق، عن هبيرة، عن ابن مسعود، بينما رواه حفص وجريز ومن تابعهما عن أبي وائل عن ابن مسعود. ٣٩ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة، قال: «لما كان غزوة تبوك، أصاب الناس مجاعة، قالوا: يا رسول الله! لو أذنت لنا فنحرننا نواضحنا، فأكلنا وادهنا... الحديث». وعلة روايته: الشك في الصحابي بين أبي هريرة وجابر، والحديث حديث أبي هريرة. وذكر أبو معاوية الشك بين أبي هريرة وأبي سعيد، ونقله عن الأعمش. ورواه في رواية أخرى على إبهام الصحابي. ٢٦ / أبو هريرة.

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١ / ٣٩٠، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٩٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ١٣٢، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٤، العجلي، الثقات ١ / ٣١٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٤٧٧، ابن حجر، التقريب ٢٦٧.

(٢) أخرج له البخاري: ٩ أحاديث، وأخرج مسلم: ١١ حديثاً. وله في الرسالة موافقات أخرى لم أذكرها اختصاراً.



\* عبدالله بن إدريس: وثقه ابن معين، وأحمد، وابن المديني، وأبو حاتم، وابن خراش، وابن سعد، وزاد: «حجة مأموناً». وقال النسائي والعجلي: «ثقة ثبت». فضله ابن معين على عبدالله بن نمير، فبعد أن بين أنهما ثقتان قال: «إلا أن ابن إدريس أرفع، وهو ثقة في كل شيء». وفضله ابن نمير - الابن - على حفص في الإتقان، وفضل حفصاً عليه بالكثرة. غير أنني بينت سابقاً أن حفصاً له ثلاثة أحاديث خالف فيها الثقات، وتفرد بحديثين، وبقية أحاديثه وافق فيها الثقات، وأكثر عنه البخاري، من هنا فإن هذا التفضيل من ابن نمير لا يُعمل في روايتهما عن الأعمش<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: اعتمده مسلم دون البخاري<sup>(٢)</sup>.

أما علل حديثه: فقد وقفت له على أربعة أحاديث معلولة<sup>(٣)</sup>، هي:

- عن عبدالله: «بينما أنا أمشي مع النبي ﷺ في خرب المدينة، وهو يتوكأ

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٣٦٩، ٣/ ٤٤٧، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥٢، ١٨٨، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٣٦، ٣/ ٤٥٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٣٢٣، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٩، الخطيب، تاريخ بغداد ٩/ ٤١٦ - ٤١٨، العجلي، الثقات ٢/ ٢١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٢.

(٢) أخرج له مسلم: ٩ أحاديث.

(٣) ويجدر التنبيه إلى أنني وقفت لابن إدريس على أحاديث لم أجد من تابعه عليها، وهي: حديث: «أي علم أفسدوا» في علم علي، أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح ١/ ١٣. وحديث عائشة: «لا تحصي فيحصى عليك» أخرجه: ابن حبان، الصحيح ٨/ ١٥١. وحديث خطبة النبي ﷺ امرأة البراء بن المعرور لنفسه، ورفضها ذلك. أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير ٢٥/ ١٠٢. وحديث: «إذا دخل الإيمان إلى القلب، انفسح القلب» أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف ٧/ ٧٦. وحديث معاذ في إقراء النبي ﷺ له. أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ١٣١.

على عسيب معه، فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح... الحديث». وعلة روايته: إبدال رواية من الإسناد؛ فقد رواه وكيع، وحفص، وعيسى، ومن تابعهم عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود. وخالفهم، فرواه عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن ابن مسعود. ٣٤/ ابن مسعود.

- عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي من بعدهم قوم يتسمنون ويحبون السمن، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها». وعلة روايته: زيادة راوٍ في الإسناد، وهو علي ابن مدرك؛ فقد رواه الثوري ووكيع ومن تابعهم دونها. فهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ١/ عمران.

- عن أبي هريرة، قال: «قلنا: يا رسول الله! أنرى ربنا ﷺ؟... الحديث، وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه عن أبي سعيد، بينما رواه الرملي، وجابر بن نوح، والحسين بن واقد، وجماعة غيرهم عن أبي هريرة. ٦١/ أبو هريرة.

- عن عائشة: قال لها رسول الله ﷺ: «أو ما يخرج شيء إلا بعلمك؟... الحديث». وعلة الحديث: تفرد عن الأعمش. ١٨/ عائشة.

\* أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان الأزدي: وثقه وكيع، وابن معين، وابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان. وقال أبو حاتم، وابن خراش، والذهبي: «صدوق». وقال ابن معين في رواية: «صدوق ليس بحجة»، وقال في رواية أخرى: «لا بأس به». وقال البزار: «ليس ممن تلزم زيادته حجة؛ لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن بالحافظ، وأنه قد روى عن الأعمش وغيره ما لم يتابع عليه»<sup>(١)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٢٩، ١٥٥. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل =

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة وثلاثين حديثاً. كان المعلول منها أربعة أحاديث<sup>(١)</sup>، هي:

- عن حذيفة، قال: «إذا أذنب العبد، نكت في قلبه نكتة سوداء، فإن أذنب، نكت في قلبه نكة سوداء حتى يصير قلبه كالشاة الرّنداء». وعلة حديثه: روايته عن حذيفة، وقد رواه وكيع عن ابن مسعود، وهو الصواب. ١٣ / حذيفة.

- عن ابن عباس فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات له، فقال له النبي ﷺ: «لو كان عليه دين، أكنت قاضيه؟ فحق الله أحق أن يقضى». وعلة روايته: أن زاد في إسناد الحديث عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس. وعن الأعمش عن الحكم عن عطاء عن ابن عباس. والجميع اقتصرُوا على الأعمش عن مسلم عن ابن جبير عن ابن عباس. وله علة أخرى في المتن: ذكر الجميع أن مدة الصوم شهر. وأن المرأة سألت عن أمها. بينما ذكر الأحمر: شهرين متتابعين، وأن

= ١٠٦ / ٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩١، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٧١، العجلي، الثقات ١ / ٤٢٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ٢٣، الذهبي، الكاشف ١ / ٤٥٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٩١.

(١) أخرج له مسلم أربعة أحاديث، هي: ٥ / ابن عباس. وحديث أسامة في قتل من قال: لا إله إلا الله: ١ / ٩٦. وحديث أبي مسعود: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ»: ١ / ٤٦٥. وحديث: «إن أحاسنكم أحاسنكم أخلاقاً»: ٤ / ١٨١٠. وله ثلاثة وعشرون حديثاً مما وافق عليه الثقات لم نذكرها اختصاراً. ولهذا وضعته في هذه الطبقة. وله أحاديث موقوفة عن الأعمش لم أجد لها فيها متابعا، وهي: قول عمر: «إني لأحلف أن لا أعطي أقواماً شيئا... الحديث» ابن أبي شيبة، المصنف ٣ / ٧٠.

وحديث: «أن عمر كان إذا قال: سمع الله لمن حمده، انحدر مكبرا» ابن أبي شيبة ١ / ٢٢٩. وقول حذيفة: «إن الرجل ليصبح بصيراً ثم يمسي وما ينظر بشفر». ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ١٦٩. وهذه مما لا تقبل منه، فحاله ليس حال من تقبل أفرادها. والله أعلم.

المرأة سألت عن أختها. ٥ / ابن عباس.

- عن أبي ذر، قال رسول الله ﷺ: «ليتركنها أحسن ما كانت، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون». وعلة روايته: إسقاط راو، وذكر آخر على الإبهام، بينما ذكر جرير بن حازم وزائدة من أسقطه، وسميا المبهم. ٥ / أبو ذر.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما عاب رسول الله طعماً قط، إن اشتهاه أكله، وإلا تركه». وعلة روايته: إيداله بأبي حازم - كما في رواية الثوري وشعبة ومن تابعهم - أبا صالح. ٤٧ / أبو هريرة.

\* محمد بن ميمون أبو حمزة السكري: وثقه ابن معين، والدوري، والنسائي، والخليلي، وابن شاهين. قال أحمد، والنسائي - في رواية -: «لا بأس به». ذكر النسائي أنه ذهب بصره، فمن كتب عنه قبل ذلك، فجيد. وقال ابن المبارك: «صحيح الكتاب»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: اعتمده البخاري دون مسلم، فلم يخرج له<sup>(٢)</sup>.

أما علل حديثه: فقد وقفت له على أحد عشر حديثاً معلولاً، هي:

- عن أبي بكر، قال: قام فينا رسول الله ﷺ كقيامي فيكم، فقال: «إن الناس لم يعطوا من شيء هو أفضل من العفو والعافية، فسلوهما الله». أخطأ في وصله مخالفاً لإرسال أبي معاوية ومن تابعه. ١ / أبو بكر.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٦٩، ٤ / ٣٥٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ٢٧٠، ٨ / ٢٨٠، الخليلي، الإرشاد ٣ / ٨٨٤، الخطيب، تاريخ بغداد ٣ / ٢٦٨، ابن شاهين، الثقات ٢٠٣، الباجي، التعديل والتجريح ٢ / ٦٤٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٧١٦، ابن حجر، التقريب ٩٠١.

(٢) أخرج له البخاري: ٢٢ حديثاً. وله في الرسالة غير حديث وافق فيها الثقات، لا أذكرها اختصاراً.

- عن علي، قال: «إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثاً، فظنوا به الذي هو أهدى وأهدى وأتقى». وعلمته: إبدال راو بآخر، وزيادة راو في الإسناد المتصل، فهو من المزيد في متصل الأسانيد. وذلك يخالف رواية أبي معاوية ومن تابعه. ١/ علي.

- عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأرواح جنود مجندة، ما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف». وعلمته: تفرد به دون سائر أصحاب الأعمش. ٢/ علي.

- عن علي، قال: «لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع». وعلة روايته: زيادة طلحة بن مصرف بين الأعمش وسعد بن عبيدة، وقد رواه أبو معاوية وغيره دونها، وهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ٢٦/ علي.

- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «إذا كان على أحدكم إمام يخاف تخطئ به وظلمه، فليقل: اللهم رب السموات السبع ورب العرش». وعلة روايته: رفعه الحديث، وقد وقفه أبو معاوية، ووکیع، ومن تابعهما. ٦/ ابن مسعود.

- عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «ليس أحد، أو ليس شيء أصبر على أذى سمعه من الله». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد أبدل بسعيد بن جبیر - كما رواه الثوري وأبو معاوية ومن تابعهم - سعد بن عبيدة. ٥/ أبو موسى.

- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن». وعلة روايته: زيادة ألفاظ في الحديث لم يذكرها غيره، قال: «فقال رجل: يا رسول الله ﷺ! تركتنا نتنافس في الأذان، قال: إن بعدكم زماناً سفلتهم مؤذنونهم». ١٤/ أبو هريرة.

- عن أبي صالح، قال: «إن الحصاة لتناشد الذي يخرجها من المسجد». وعلة روايته: وقفه الحديث على أبي هريرة، بينما رواه أبو معاوية، ووکیع عن

أبي صالح قواه . ١٦ / أبو هريرة .

- عن كعب : «من قرأ مئة آية في ليلة، فليس من الغافلين، ومن قرأ مائتي آية، كتب من القانتين» . وعلة: رواية الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً في رواية، وفي رواية أخرى رواه معاذ، قوله . بينما رواه فضيل بن عياض، وجعفر بن عون عن كعب، قوله . ٥٧ / أبو هريرة .

- عن أبي هريرة، قال النبي ﷺ : «لاتسموا العنب الكرم؛ فإنما الكرم الرجل المسلم» . وعلة الحديث : تفرده عن الأعمش . ٧٠ / أبو هريرة .

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال : «لا تغضب» . وعلة روايته : زيادة ألفاظ لا تروى بهذا الإسناد ومع هذا المتن . وخالف بذلك من رواه عن أبي هريرة . وخالف من روى تلك الزيادة في الإسناد . فقد رواها عن كلثوم الخزاعي . ٧١ / أبو هريرة .

\* محمد بن فضيل بن غزوان : وثقه ابن معين، وابن المديني، وابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، والعجلي، والذهبي، زاد ابن المديني : ثبت . وقال ابن معين والنسائي : «لا بأس به» . وقال أحمد : «حسن الحديث» . وقال أبو حاتم : «شيخ» . وقال أبو زرعة : «صدوق»<sup>(١)</sup> .

واقع روايته عن الأعمش : أكثر من الرواية عن الأعمش؛ فقد ورد في الرسالة من موافقاته للثقات ثلاثون حديثاً . أخرج له البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup> .

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٩٣ و ٤ / ٤، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٥٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٩٢ و ٨ / ٥٧، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨٩، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٧٢، ابن شاهين، الثقات ٢٠٨، العجلي، الثقات ٢ / ٢٥٠، الذهبي، الكاشف ٢ / ٢١١، وله : الميزان ٦ / ٣٠ .

(٢) أما البخاري، فأخرج له حديثين : أحدهما معلق؛ وهو حديث ميمونة في صفة الغسل =

أما علل حديثه، فقد وقفت له على تسعة عشر حديثاً معللاً، هي:

- عن أبي برزة، قال: مررت على أبي بكر الصديق وهو يتعيط على رجل من أصحابه، فقلت: يا خليفة رسول الله ﷺ! من هذا الذي تغيط عليه؟ قال: ولم تسأل عنه؟ قلت: أضرب عنقه، قال: فوالله! لأذهب غضبه ما قلت! ثم قال: ما كانت لأحد بعد رسول الله ﷺ. خالف فيه جماعة من أصحاب الأعمش: حفص، وابن نمير، وأبي عوانة، وغيرهم، وذلك بإبدال راو بآخر. ٢ / أبو بكر.

- عن عمر، قال: «إذا اشتد الحر، فليسجد أحدكم على ثوبه، وإذا اشتد الزحام، فليسجد أحدكم على ظهر أخيه». أخطأ فيه بإسقاطه رجلاً من الإسناد، وإبدال آخر، مخالفاً بذلك الثوري وأبا معاوية، وغيرهما. ١ / عمر.

- عن أبي رزين، قال: «صليت خلف علي، فكان يسلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله». وعلته: إبداله بأبي رزين أبا وائل عن علي، وخالف بذلك الثوري وشعبة وغيرهما. ٨ / علي.

- عن علي، عن النبي ﷺ: «من كذب علي متعمداً ليضل به الناس، فليتبوأ مقعده من النار». وعلته: إبدال إسناد بآخر، والحديث معروف عن أبي معاوية ومن تابعه عن الأعمش مرسلًا. ٣٢ / علي.

= كما جاء في الرسالة: ٢ / ميمونة. والثاني متصل لم يرد في الرسالة، وهو: حديث ابن مسعود في السلام على النبي ﷺ في الصلاة، ونسخ ذلك. ١ / ٤٠٢. أما مسلم، فقد أخرج له خمسة أحاديث: أحدها حديث ابن مسعود في السلام على النبي ﷺ في الصلاة ونسخ ذلك، ١ / ٣٨٢. وحديث أبي مسعود: يؤم القوم أقرؤهم، ١ / ٤٦٥، وحديث: «ما من مسلم يغرس غرساً فيأكل منه... الحديث» ٣ / ١١٨٩. وحديث: «إذا حلف أحدكم... الحديث» ٣ / ١٢٧٣، وحديث: «إذا سقطت لقمة أحدكم... الحديث» ٣ / ١٦٠٧. وله غير هذه الأحاديث مما تابع عليه الثقات.

- عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ، قال: «لا تسبوا الريح... الحديث». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد المتصل، وهذا من قبيل المزيد في متصل الأسانيد. ١ / أبي بن كعب.

- عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أكل أحدكم، فلا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها أو يلعقها؛ فإنه لا يدري في أي طعامه البركة». وعلة روايته: زيادة أبي صالح فيه؛ فقد رواه أبو معاوية، وجري، ومن تابعهما عن أبي سفيان عن جابر، ورواه ابن فضيل عن أبي صالح وأبي سفيان عن جابر. وليس في الحديث أبو صالح. ١ / جابر.

- عن أنس: «كان رسول الله ﷺ ليدعى شطر الليل إلى خبز الشعير، فيجيب». علة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا. ورواه هو عن الأعمش عن أنس. ٨ / ابن عمر.

- عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «لا تحلف بأبيك، ولا بغير الله؛ فإنه من حلف بغير الله، فقد أشرك». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد: أبو عبد الرحمن. بينما رواه الثوري وشعبة وغيرهما عنه. وهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ١٦ / ابن عمر.

- عن ابن مسعود، قال: «إن طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد؛ فقد رواه الثوري وزائدة عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود، فأسقط ابن فضيل عمراً. ١٥ / ابن مسعود.

- عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. ثم يأتي من بعدهم قوم يتسمنون ويحبون السمن، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها». وعلة روايته: زياد راو في الإسناد، وهو علي بن



مدرك؛ فقد رواه الثوري ووكيع ومن تابعهم دونها. فهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ١ / عمران.

- عن أبي برزة، قال رسول الله ﷺ: «لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من تتبع عوراتهم، تتبع الله عورته، يفضحه في بيته». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه فضيل بن عياض، وأبو بكر بن عياش، وغيرهما عن الأعمش، عن سعيد، عن أبي برزة. رواه عن عبد الرحمن بن جريج عن أبيه، عن النبي ﷺ. ١ / أبو برزة.

- عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بأفضل من الصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى، قال: إصلاح ذات البين؛ فإن فساد ذات البين هي الحالقة». وعلة روايته: وقف الحديث، وإسقاط راويين منه، هما: سالم، وأم الدرداء. وهكذا، رواه أبو معاوية. ٢ / أبو الدرداء.

- عن أبي صالح، قال: «إن الحصاة لتناشد الذي يخرجها من المسجد». وعلة روايته: وقفه الحديث على أبي هريرة، بينما رواه أبو معاوية ووكيع عن أبي صالح قواه. ١٦ / أبي هريرة.

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «إن غلظ جلد الكافر اثنتان وأربعون ذراعاً، وضرسه مثل أحد». وعلة روايته: وقف الحديث على أبي هريرة، وقد رفعه شيبان. ١٩ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال: «إن للصلاة أولاً وآخرًا». وعلة روايته: رفع الحديث، بينما رواه أصحاب الأعمش عن مجاهد، قوله. ٢٠ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «لو دعيت إلى كراع، لأجبت، ولو أهدني إلي كراع، لقبلت». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر من الإسناد؛ فقد رواه

الثوري، وأبو معاوية، وشعبة عن الأعمش عن أبي حازم، به. ورواه هو عن أبي صالح. ٤٥ / أبو هريرة.

- عن إبراهيم، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٧٢ / أبو هريرة.

- سألت عائشة وأم سلمة: أي العمل كان أحب إلى رسول الله ﷺ؟ قالتا: «ما ديم عليه وإن قل». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٩ / عائشة.

- عن زينب الثقفية، قالت: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «يا معشر النساء! تصدقن ولو من حليكن؛ فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة». وعلة روايته: إبدال جزء من الإسناد بآخر؛ فقد رواه الثوري ومن تابعه عن أبي وائل عن عمرو بن الحارث، به، ورواه هو عن إبراهيم عن أبي عبيدة، عن الحارث، به. ١ / زينب.

\* جرير بن حازم: وثقه القطان، وجزرة، وابن معين، وابن سعد، والساجي، والبخاري، وابن عدي، والعجلي، والذهبي. وقال أحمد والنسائي: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «صدوق صالح». ذكر العلماء أنه اختلط، غير أن أولاده كانوا محدثين، فحجبه عن التحديث؛ قاله: ابن مهدي، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن سعد. وقال أحمد - في رواية - : «في بعض حديثه شيء». وقال أحمد أيضاً - في رواية مهنا عنه - : «كثير الغلط». وقال - في رواية الأثرم - : «حدث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ». وقال ابن حجر: «له أوهام إذا حدث من حفظه». وضعف النقاد حديثه عن قتادة<sup>(١)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ١٤٤ و ٤ / ٣٧٤، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٨٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ١٣٦ و ٢ / ٥٠٤، الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٥٦، ابن سعد، الطبقات =

واقع روايته عن الأعمش: له في الكتب التسعة ما يقرب من ستة وعشرين حديثاً<sup>(١)</sup>.

وأما علل حديثه: فقد وقفت له على ثمانية أحاديث معلولة، وهي<sup>(٢)</sup>:

- عن علي وعمر، عن النبي ﷺ، قال: «رُفِعَ القلم عن ثلاثة: عن المجنون، والنائم، والصبي». وعلة روايته: رفعه إلى النبي ﷺ، بينما رواه شعبة ووكيع وغيرهما عن علي وعمر موقوفاً. ٦ / علي.

- عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً، ثم صلاها بين العشاءين المغرب والعشاء». وعلة: إبدال راو بآخر، مخالفاً الثوري وأبا معاوية وغيره؛ فقد أبدل في إسناده عمرو بن مرة بأبي الضحى. ٧ / علي.

- عن علي، قال: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم». وعلة روايته: أنه يبدل أم المؤمنين حفصة، فيرويه عن: أم حبيبة تارة، وعن علي تارة أخرى. ورواه عن حفصة: الثوري، وأبو معاوية، وغيرهما. ١٢ / علي.

= الكبرى ٧ / ٢٧٨، البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ٢١٣، ابن عدي، الكامل ٢ / ١٣٠، الذهبي، الكاشف ١ / ٢١٩. ابن حجر، التهذيب ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥، وله: التقريب ١٩٦.

(١) أخرج له البخاري حديثين: أحدهما معلق: حديث: المرء مع من أحب، ٥ / ٢٢٨٣. والثاني متصل: حديث: «اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف» ٤ / ١٨٢٤. وأخرج له مسلم حديثاً واحداً: «لعن الواشحات والمستوشحات... الحديث» ٣ / ١٦٧٩. ووافق الثقات في غير هذه الأحاديث، جاء في الرسالة: ١٨ / ابن عباس. ١٠ / ابن عمر. ٨٩ / ابن مسعود. ٥ / أبو ذر. ١٤، ٢٤ / أبو هريرة. ١ / ميمونة.

(٢) من هذه الأحاديث ما رواه المصريون، ومنها ما رواه غيرهم؛ وهذا يدل على أن الوهم منه ليس محصوراً في رواية المصريين عنه، إنما يتعداه إلى رواية غيرهم.

- عن عبدالله، قال: «لعن الله الواشمات والمتفلجات والمتنصصات والمغيرات خلق الله... الحديث». وعلة روايته: وصل المرسل؛ فقد رواه أبو معاوية، وشعبة عن إبراهيم عن ابن مسعود، وزاد بينهما: علقمة. ١٢ / ابن مسعود.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: «المحرم ينكح». وعلة روايته: وقفه الحديث على ابن مسعود، بينما يرويه أصحاب الأعمش عن إبراهيم، قوله. ٥٤ / ابن مسعود.

- عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا أنفقت المرأة من مال زوجها غير مفسدة، كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها بما اكتسب». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد أبدل بأبي وائل - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عنه - أبا الضحى. ٢ / عائشة.

- عن حفصة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النار إن شاء الله من شهد بداراً والحديبية». وعلة روايته: إسقاط أم مبشر من الإسناد؛ فقد أثبتتها الثوري، وأبو معاوية، وجريز بن عبد الحميد، ومن تابعهم. ١ / حفصة.

- عن أم طارق مولاة سعد بن عبادة، قالت: «جاء النبي ﷺ إلى سعد، فاستأذن... الحديث». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد رواه عن جعفر بن عبد الرحمن، وإنما هو عن جعفر بن يزيد. كذا رواه جريز بن عبد الحميد. ١ / أم طارق.

\* أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفزاري: قال أبو حاتم: «ثقة مأمون إمام». وقال النسائي: «ثقة مأمون، أحد الأئمة». وقال ابن معين: «ثقة ثقة». وقال ابن عيينة: «إمام». وقال العجلي: «ثقة كثير الحديث». وقال ابن سعد: «كثير الخطأ في حديثه». ورد الذهبي قول ابن سعد هذا. وقال ابن حجر: «ثقة حافظ»<sup>(١)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٦١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ٢٨٢ =

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على: ٣٨ حديثاً قارنتها بأحاديث الثقات. كان المعلول منها أحد عشر حديثاً، من هنا فإن التوثيق الوارد فيه لا يجعله من كبار أصحاب الأعمش، ولعل مثل هذا إنما في روايته عن غير من الشيوخ، هي<sup>(١)</sup>:

- عن أبي برزة، قال: مررت على أبي بكر الصديق وهو يتغيّظ على رجل من أصحابه، فقلت: يا خليفة رسول الله ﷺ! من هذا الذي تغيّظ عليه؟ قال: ولم تسأل عنه؟ قلت: أضرب عنقه، قال: فوالله! لأذهب غضبه ما قلت! ثم قال: ما كانت لأحد بعد رسول الله ﷺ. خالف فيه جماعة من أصحاب الأعمش: حفص ابن غياث، وابن نمير، وأبي عوانة، وغيرهم، وذلك بإبدال راو بأخر. ٢ / أبو بكر.

- عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «معلم الخير يستغفر له كل شيء، حتى الحيتان في البحار». وعلة روايته: إبدال إسناد بأخر؛ فقد رواه عن جابر. وخالفه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما، فرووه عن ابن عباس. ١٣ / جابر.

- عن ابن عباس فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات له، فقال له النبي ﷺ: «لو كان عليه دين، أكنت قاضيه؟ فحق الله أحق أن يقضى». وعلة روايته: في المتن؛ فقد ذكر الجميع أن مدة الصوم شهر، وذكر هو شهرين متتابعين.

= ١ / ١٢٨، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٤٨٨، العجلي، الثقات ٢ / ٢٠٥، الذهبي، الميزان ٨ / ٢٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٨٠ وله: التقريب ١١٣.

(١) وافق الثقات في البقية، جاء في الرسالة منها: ١ / علي. ١ / بلال. ١٠ / ابن عمر. ٧ / ابن عمرو. ٢٠، ٧٧ / أبو هريرة. والبقية خارج الرسالة لا نذكرها اختصاراً. لم يخرج له البخاري ومسلم من روايته عن الأعمش، وخَرَّجَا له عن غيره، فإمامته إنما هي في غير حديثه عن الأعمش.

وخالف أبا معاوية أيضاً، ومن تابعه، فقال: جاء رجل، وقالوا: جاءت امرأة.  
٥/ ابن عباس.

- عن ابن عباس في صلاة النبي ﷺ في منى. وعلته: الاختلاف في متنه،  
بين كل من رواه عن الأعمش، ولم يروه كبار أصحابه. ٢٥/ ابن عباس.  
- عن ابن عمر، قال: «شكا رجل إلى النبي ﷺ شدة الحاجة». وعله  
الحديث: تفرد به عن الأعمش. ١٧/ ابن عمر.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله ملائكة سياحين  
في الأرض يبلغونني عن أمتي السلام». وعله الحديث: تفرد به عن الأعمش.  
٩١/ ابن مسعود.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان،  
صفدت... الحديث». وعله روايته: إبدال إسناد الحديث، فرواه عن جابر،  
بينما رواه أبو معاوية، وقطبة، وغيرهما عن أبي هريرة. ٧/ أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما من أيام العمل الصالح فيها أحبُّ  
إلى الله من هذه الأيام - يعني: العشر -». وعله روايته: إبدال إسناده؛ فقد رواه أبو  
معاوية، وابن نمير عن الأعمش عن أبي صالح مرسلاً. ورواه هو عن ابن مسعود  
متصلاً مرفوعاً. ٤٨/ أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما نقص مال قط إلا مال أبي  
بكر». وعله الحديث: تفرد به عن الأعمش. ٥٠/ أبو هريرة.

- عن عائشة، قالت: «كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد». وعله  
روايته: إبدال راو، وإسقاط آخر؛ فقد أبدل بعروة - كما رواه أبو معاوية وجريز عنه -  
شقيق بن سلمة، وأسقط من الإسناد تميم بن سلمة. ١٤/ عائشة.

- عن أم طارق مولاة سعد بن عبادة، قالت: «جاء النبي ﷺ إلى سعد، فاستأذن... الحديث». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد رواه عن جعفر بن عبد الرحمن، وإنما هو عن جعفر بن يزيد. كذا رواه جرير بن عبد الحميد. ١/ أم طارق.

\* أبو عبيدة عبد الملك بن معن المسعودي: وثقه ابن معين، والعجلي، والذهبي، وابن حجر<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ستة وثلاثين حديثاً<sup>(٢)</sup>، كان المعلول منها ثلاثة عشر حديثاً، هي:

- أن المشركين ضربوا رسول الله ﷺ حتى غشي عليه، فجاء أبو بكر فقال: «يا قوم! أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم؟ قالوا: من هذا؟ قالوا: ابن أبي قحافة المجنون». وعلمته: تفرد به عن الأعمش. ٨/ أنس.

- جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «يود أهل العافية أن لحومهم قرضت بالمقاريض؛ لما يرون من ثواب الله لأهل البلاء». علة روايته: عن جابر مرسلًا. وقد رواه ابن مغراء عن الأعمش عن أبي الزبير، ولا يصح للأعمش رواية عن أبي الزبير. ٢٠/ جابر.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٣٦٨، العجلي، الثقات ٢/ ٤١٤، الذهبي، الكاشف ١/ ٦٧٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ٦٢٦، ابن حجر، التقريب ٦٢٨.

(٢) ووافق الثقات في: ١/ بلال. ١٩، ٢٠/ جابر. ٣، ٥، ٧/ ابن عمر. ٥/ ابن عمرو. ١٢، ٢٢، ٣٤، ٨٠/ ابن مسعود. ٤/ أبو ذر. ١٣، ٦٥، ٧٦/ أبو هريرة. ١/ ميمونة. أخرج له مسلم حديثين هما: ١٣/ أبو هريرة. والثاني: حديث أبي موسى في ابن مسعود: «لقد كان يشهد إذا غبنا، ويؤذن له إذا حجبتنا» ٤/ ١٩١٢. ولا أذكر بقية الموافقات اختصاراً.

- عن ابن عباس في صلاة النبي ﷺ في منى . وعلمته : الاختلاف في متنه ، بين كل من رواه عن الأعمش ، ولم يروه كبار أصحابه . ٢٥ / ابن عباس .

- عن عبدالله بن عمر في صلاة النبي ﷺ في الكعبة . وعلة روايته : إبدال راو بآخر ؛ فقد أبدل بعمارة - كما رواه أبو معاوية - عمرو بن مرة . ٦ / ابن عمر .

- عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من صلى على جنازة ، كتب له قيراط ، ومن صلى عليها وتبعها ، فله قيراطان ، والقيراط مثل أحد » . وعلة روايته : إبدال راو بآخر ، ورفع ؛ فقد رواه الثوري عن أبي هريرة موقوفاً . ورواه هنا عن ابن عمر مرفوعاً . ٩ / ابن عمر .

- عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال : « من سأل بالله فأعطوه . . . الحديث » . وعلة روايته : زيادة راو بين الأعمش ومجاهد هو : إبراهيم التيمي . وقد رواه أبو عوانة ، وجريز بن عبد الحميد ، وغيرهما عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وهذا من المزيد في متصل الأسانيد . ١٤ / ابن عمر .

- عن ابن مسعود ، قال : « أكل الربا وموكله وشاهداه وكتبه إذا علموا ، والواشمة والمستوشمة للحسن ، ولاوي الصدقة ملعونون على لسان محمد ﷺ إلى يوم القيامة » . وعلة روايته : إبدال راو بآخر في الإسناد ؛ فقد أبدل بالحارث ابن عبدالله - كما رواه الثوري ، وأبو معاوية ، والقطان ، ومن تابعهم - أبا وائل ، وأسقط عبدالله بن مرة . ١١ / ابن مسعود .

- عن عبدالله ، قال : « لعن الله الواشmates والمتفلجات والمتنصصات والمغيرات خلق الله . . . الحديث » . وعلة روايته : وصل المرسل ؛ فقد رواه أبو معاوية ، وشعبة عن إبراهيم عن ابن مسعود ، وزاد بينهما : أبا عبيدة - في أحد رواياته . - ١٢ / ابن مسعود .



- عن ابن مسعود، قال: «إني لمستتر بأستار الكعبة... الحديث». وعلة روايته: إيداله بشقيق وهب. وإسقاط عمارة من السند؛ فقد رواه الثوري ومن تابعه عن عمارة عن وهب عن ابن مسعود. ٢٠ / ابن مسعود.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: ﴿وَمَنْ يَفْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، غُلُّوا مصاحفكم، كيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة؟!... الحديث. وعلة روايته: إيدال رواة من الإسناد؛ فقد رواه عن الأعمش عن أبي رزين، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود، بينما رواه حفص، وجريز، ومن تابعهما عن أبي وائل عن ابن مسعود. ٣٩ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا حسد إلا في اثنتين... الحديث». وعلة روايته: جمعه جابراً مع أبي هريرة. بينما رواه شعبة، وجريز، وحفص، ومن تابعهم عن أبي هريرة وحده. ٧٣ / أبي هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لا يبغيض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر». وعلة روايته الحديث عن أبي هريرة. بينما رواه الثوري، وشعبة، وجريز، وغيرهم عن أبي سعيد. ٧٤ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي». وعلة حديثه: روايته عن أبي هريرة. بينما رواه حفص ووكيع ومن تابعهم عن جابر. ٧٦ / أبي هريرة.

\* أبو بدر شجاع بن الوليد: وثقه ابن معين، وأحمد، والذهبي، زاد أحمد: «أرجو أن يكون صدوقاً». وقال أبو زرعة والعجلي: «لا بأس به». وقال الذهبي - في موضع آخر -، وابن حجر: «صدوق»، زاد ابن حجر: «له أوهام». ولين أبو حاتم القول فيه، قال: «لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتج به، إلا أن عنده عن

محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاحاً<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة وعشرين حديثاً<sup>(٢)</sup>، كان المعلول منها حديثين، هما:

- عن عبدالله، قال: «تعاهدوا هذه المصاحف - وربما قال: القرآن - فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقله». قال: وقال رسول الله ﷺ: «لا يقل أحدكم: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي». وعلة روايته: وقفه جميعه. بينما رواه هكذا: أبو معاوية، ووكيع، وعيسى، وغيرهم. ٩٣ / ابن مسعود.

- عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، قال: «يجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش». وعلة روايته: وقف الحديث على أبي سعيد، بينما رفعه الثوري، وأبو معاوية، وحفص، ومن تابعهم. ٦٦ / أبو هريرة.

\* عبدالله بن داود الخريبي: وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن سعد، والنسائي، والدارقطني، وابن حجر، والذهبي، زاد ابن معين: «مأمون»، وزاد الذهبي: «حجة». قلت: غير أنه كان عسر الرواية، قاله ابن ماکولا<sup>(٣)</sup>. وقال مسدد:

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٠، الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٩٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٣٧٩، العجلي، الثقات ١ / ٤٥٠، الذهبي، ذكر من تكلم فيه وهو موثق ٩٨ وله: الميزان ٣ / ٣٦٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ١٥٤ وله: التقريب ٤٣٢.

(٢) ووافق الثقات في البقية، جاء في الرسالة منها: ١٤ / جابر. ٢ / جرير. ١ / سلمان. ٥٣، ٦٧، ٧٨، ٨٠ / ابن مسعود. ٩ / أبو ذر. لم يخرج له البخاري ومسلم عن الأعمش. ولم أذكر البقية اختصاراً. من هنا، ومع توثيق النقاد له؛ أرى أن حاله في الأعمش يشبه حاله في محمد بن عمرو.

(٣) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٨١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٤٧، =

«أمسك عن الرواية قبل موته بستتين، واجتهدوا فلم يجبهم». وقد جهد أبو العيناء الضرير أن يحدثه فأبى، بعد أن دار بينهما كلام طويل، اختبر فيه الخريبي أبا العيناء في القرآن والفرائض واللغة، وبعد أن اجتاز ذلك، قال له: «لو كنتُ محدثاً أحداً، لحدثتك»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة وعشرين حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها حديثين، هما:

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لعن الله اليهود، حرّمت عليهم الشحوم، فباعوها، وأكلوا أثمانها». وعلة روايته: الشك في راويه عن النبي ﷺ؛ فقد شك عن أبي هريرة، أو أبي سعيد. وجزم الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم على رواية أبي هريرة. ٤٢ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تسبوا أصحابي». وعلة روايته: الشك في الصحابي بين أبي هريرة وأبي سعيد. ٦٩ / أبو هريرة.

= ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٢٩٥، الذهبي، الكاشف ١ / ٥٤٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٢٧، وله: التقريب ٥٠٣.

(١) الخليلي، الإرشاد ١ / ٢٤١ - ٢٤٢.

(٢) وافق الثقات في بقيتها، جاء في الرسالة منها: ١٦، ٣٠ / علي. ١ / سعد. ٤ / البراء. ١٨ / جابر. ١ / ضرار. ١٦ / ابن عمر. ٧٩، ٨٨، ٩٣ / ابن مسعود. ١ / عمران. ٢٣، ٦٠، ٦٩ / أبو هريرة. ٢ / ميمونة. ١٠ / عائشة. ٥ / أبو موسى. أخرج له البخاري حديثين متصلين هما: ١٦ / علي. وحديث عائشة في مرض موت النبي ﷺ، ١ / ٢٥١. وعلق له حديثين آخرين هما: حديث: «إذا دعا الرجل امرأته إلى الفراش... الحديث». ٣ / ١١٨٢. وحديث: «لا تسبوا أصحابي» ٣ / ١٣٤٣. وتمام بقية موافقاته حديثان هما: حديث الاستحاضة. الدارقطني، السنن ١ / ٢١٢. وحديث: «عليكم بالصدق؛ فإنه يهدي إلى البر... الحديث»، الترمذي، السنن ٤ / ٣٤٧.

\* عمار بن رُزَيْق: وثقه ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، وقال أحمد، والنسائي، والبخاري، وابن حجر: ليس به بأس. وقال أحمد أيضاً: كان من الأثبات<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة وعشرين حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها سبعة أحاديث، هي:

- عن علي وعمر، قالوا: «رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون والنائم والصبي». وعلة روايته: إسقاطه راوياً من الإسناد هو ابن عباس، بينما رواه شعبة، ووكيع وغيرهما عن ابن عباس عن علي وعمر موقوفاً. ٦ / علي.

- عن علي، وقيل له: «ألا تستخلف؟ قال: لا، ولكن أترككم على ما ترككم رسول الله ﷺ». وعلة روايته: إبدال جزء من الإسناد بآخر: إبداله بسلمة عن سالم عن عبدالله - كما أثبته جرير بن عبد الحميد، وابن داود، ومحاضر - حبيباً عن ثعلبة. ١١ / علي.

- عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «الأئمة من قريش». وعلة روايته: الخطأ في إبدال عن بابن؛ فالحديث: سهل عن بكير، جعله: سهل بن بكير. ١ / أنس.

- عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «إني لو استقبلت من أمري ما استدبرت،

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٥٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٣٩٢، أبو داود، سؤالات أحمد ٣١٥، ابن شاهين، الثقات ١٥٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٠٠، وله: التقريب ٧٠٨.

(٢) ومما وافق الثقات فيه مما جاء في الرسالة: ١ / بلال. ٢ / جابر بن سمرة. ١٤ / ابن عمر. ٨ / أبو سعيد. ٣ / أبو مسعود. ١٤، ٥٩، ٦٤ / أبو هريرة. ١٠ / عائشة. أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث هي: ١ / أبو مسعود. ٦٤ / أبو هريرة. وحديث: «من كانت له أرض، فليهبها أو ليعرها» ٣ / ١١٧٨.

لجعلتها عمرة، ولكنني سقت الهدى، وقرنت الحج والعمرة». وعلمته: تفرد به عن الأعمش. ١٣ / أنس.

- عن جابر، عن أم مبشر: «أن النبي ﷺ نهش من كف، ثم صلى ولم يتوضأ». وعلة روايته: التفرد به عن الأعمش. ٧ / جابر.

- عن ابن عباس في صلاة النبي ﷺ في منى. وعلمته: الاختلاف في المتن بين كل من رواه عن الأعمش، ولم يروه كبار أصحابه. ٢٥ / ابن عباس.

- عن أبي مسعود، قال: «جاء رجل من الأنصار يكنى: أبا شعيب... الحديث». وعلة روايته: إبدال الإسناد، رواه عن جابر، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عن أبي مسعود. ١ / أبو مسعود.

\* \* \*

#### \* المطلب الثاني - الطبقة الرابعة: الثقات المقلون:

وأصحاب هذه الطبقة هم ممن وثقه النقاد، غير أننا لم نجد لهم من الرواية عن الأعمش إلا القليل، وهم<sup>(١)</sup>:

\* الفضيل بن عياض: وثقه ابن عيينة، والدارقطني، وعثمان بن أبي شيبة،

(١) هذا الترتيب في هذه الطبقة اجتهادي، فقد حاولت فيه أن أقدم الأكثر حديثاً، والأقل خطأ. ويمكن في هذه الطبقة أن تقسم الرواة إلى ثلاث طبقات على اعتبار الكثرة والقلة، فمن الفضيل بن عياض إلى أبي زيد طبقة، ومن عبد العزيز القسمللي إلى إبراهيم بن طهمان طبقة. وأما الطبقة الثالثة، فهي من روى عن الأعمش دون خمسة أحاديث، وآثرت أن أجعل هؤلاء في صلب الحديث عن العلل في الفصل السابق. وجاء ذكر أقوال النقاد فيهم عند ورود أول حديث لهم، وعنده أشرت إلى بقية أحاديثهم المعللة التي وردت في الفصل ذاته.

والنسائي، وابن سعد. زاد عثمان: «وكان صدوقاً». وزاد النسائي: «مأموناً». وزاد ابن سعد: «ثبت». قال أبو حاتم: «صدوق». وقال ابن مهدي: «لم يكن بالحافظ، مقل من الرواية، لا يخلص إلى أصحاب الحديث»؛ أي: كان لا يجلس إلى طلبة الحديث يحدثهم. وورد في ذلك قوله لأحد طلبة الحديث: «لو أنك طلبت مني الدنانير، كان أيسر عليّ من أن تطلب مني الحديث»<sup>(١)</sup>. وهذا يدل على أن قلة الرواية عنه إنما كانت في الأداء لا التحمل؛ مما أخره إلى هذا الطبقة.

واقع روايته عن الأعمش: مقل عنه، لم أقف له إلا على ستة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>.  
كان المعلول منها:

- عن علي، قال: «لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع». وعلة روايته: زيادة طلحة بن مصرف بين الأعمش وسعد بن عبيدة، وقد رواه أبو معاوية وغيره دونها، وهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ٢٦ / علي.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تغضب». وعلة روايته: الجمع في إسناده بين أبي هريرة وجابر، بينما اتفق كل من رواه على أبي هريرة وأبي سعيد، على اختلاف بينهم في روايتهما. ٧١ / أبو هريرة.

\* يحيى بن سعيد بن أبان الأموي: وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن سعد،

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٨٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٧٣، العجلي، الثقات ٢ / ٢٠٧، الذهبي، الكاشف ٢ / ١٢٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٢) ووافق في البقية، جاء في الرسالة منها: ١، ٣٢ / علي. ٤ / البراء. ١٤ / ابن عباس. ٨٨ / ابن مسعود. ٣ / معاذ. ١ / أبو برزة. ٦ / أبو ذر. ٣، ٥ / أبو مسعود. ٥ / أبو موسى. ١٤، ٥٧، ٨٣ / أبو هريرة. ٣ / عدي. وأخرج له مسلم حديثاً واحداً هو حديث: «التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء» ٣١٩ / ١. وليس له في الصحيحين غيره.

والدارقطني، وابن عمار، والذهبي. وقال ابن معين - في رواية - وأحمد، والنسائي: «لا بأس به». قال أحمد: «ما كنا نظن أن عنده هذا الحديث الكثير، فإذا هم يزعمون أن عنده عن الأعمش حديثاً كثيراً». وقال أحمد، والذهبي: «عنده غرائب عن الأعمش»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ستة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>، كان المعلول فيها سبعة أحاديث الغالب عليها التفرد، وهي:

- عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طبخ أحدكم قدرأ، فليكثر مرقها، ثم ليناول جاره منها». وعلة روايته: إبدال إسناده؛ فقد رواه عن الأعمش: بلغني عن جابر. وخالف الثوري الذي رواه بسنده إلى أبي ذر. ٢ / جابر.

- عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن ابني هذا سيد، وليصلحن الله به بين فئتين من المسلمين عظيمتين». علته: تفرده وابن مغراء بهذا الحديث عن الأعمش. ٤ / جابر.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٠، الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٩٥، أبو داود، سؤالات أحمد ٣٦٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ١٥٢، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٧، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٣٣٩، الخطيب، تاريخ بغداد ١٤ / ١٣٣ - ١٣٤، الذهبي، الكاشف ٢ / ٣٦٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٥٦.

(٢) ووافق الثقات في البقية، جاء في الرسالة منها: ١٥ / علي. ٧٩ / ابن مسعود. ٦ / أبو موسى. ٥٨ / أبو هريرة. أخرج له البخاري حديثاً واحداً، هو حديث أبي مسعود الأنصاري، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أمرنا بالصدقة، انطلق أحدنا إلى السوق، فتحامل، فيصيب المد، وإن لبعضهم اليوم لمائة ألف» ٢ / ٥١٤. هذا الراوي من المقلين أداء لا تحملاً، ذلك أن ظن الناس اتجه إلى قلة روايته، فما طُلب الحديث منه. وكم من عالم غاب علمه؛ لعدم دراية الناس بقدره، وكذا الرواة. وهذا ما يفهم من قول أحمد السابق.

- عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية... الحديث». وعلة روايته: إبدال إسناد بآخر؛ فقد رواه عن الأعمش، قال: حدثت عن ابن أبي ليلى، بينما رواه الثوري ومن تابعه عنه عن مجاهد، عن ابن عباس، مرفوعاً. ١٦ / ابن عباس.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: «﴿وَمَنْ يَفْعَلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، غلوا مصاحفكم، كيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة... الحديث». وعلة روايته: إبدال رواية من الإسناد؛ فقد رواه عن الأعمش عن ثوير، عن أبيه، عن ابن مسعود، بينما رواه حفص، وجريز، ومن تابعهما عن الأعمش عن أبي وائل، عن ابن مسعود. ٣٩ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال: «قال لنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما علمتم». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٦٨ / ابن مسعود.

- عن عبدة بن حزن، قال: «كان رسول الله ﷺ قاعدا ذات يوم، وقدامه قوم... الحديث». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد أبدل بحزن أبا جحيفة. ١ / حزن.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لا يبغيض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر». وعلة روايته الحديث عن أبي هريرة. بينما رواه الثوري، وشعبة، وجريز، وغيرهم عن أبي سعيد. ٧٤ / أبو هريرة.

\* عبدة بن سليمان الكلابي: وثقه ابن معين، وابن سعد، والدارقطني، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي. وقال أحمد: «ثقة ثقة». وقال ابن حجر: «ثقة



ثبت». وساوى ابن معين بينه وبين أبي أسامة<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على عشرة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها

حديثين، هما:

- عن عبدالله بن مسعود، قال: «قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة... الحديث». وعلة روايته: إبدال رواية الإسناد؛ فقد رواه عن الأعمش عن أبي إسحق، عن هبيرة، عن ابن مسعود، بينما رواه حفص، وجريز، ومن تابعهما عن الأعمش عن أبي وائل، عن ابن مسعود. ٣٩ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود: أن النبي ﷺ لاعن بالحمل. وعلة الحديث: تفرد عن

الأعمش. ٩٠ / ابن مسعود.

\* داود بن نصير الطائي: وثقه ابن معين، والذهبي، وابن حجر. وقال

أبو نعيم: «أكثر روايته عن الأعمش». اعتزل الرواية للعبادة، ودفن كتبه، وقيل:

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٩٢، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٧٣ / ٢،

ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٣٢ / ٣ و ٨٩ / ٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦٤٣ / ٢،

وله: التقريب ٦٣٥.

(٢) وافق الثقات في ثمانية هي: ٣ / جابر. ١٤ / ابن عباس. ٣٩ / ابن مسعود. (أخرج مسلم

حديث ١٤ / ابن عباس. ٣٩ / ابن مسعود). وأخرج له مسلم حديثين آخرين هما: حديث

آية الملائكة، ٢ / ١١٣٣. وحديث: أول ما يقضى بين الناس بالدماء، ٣ / ١٣٠٤. وله

ثلاثة أحاديث أخرى مما وافق فيه الثقات خارج الصحيحين هي: حديث فرك عائشة المنى

في ثوب النبي ﷺ. ابن ماجه، السنن ١ / ١٧٩. وحديث زيد بن أرقم: «إن الرجل من أهل

الجنة ليعطى قوة مئة رجل» ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٣٣، وحديث: «ليس أحد أحب

إليه المدح من الله» ابن حبان، الصحيح ١ / ٥٢٩. ومن هنا، فإنه لا يتساوى مع أبي أسامة

في الأعمش.

أغرقها في الفرات<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ستة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها حديثاً واحداً، هو:

- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «تجوزوا في الصلاة؛ فإن فيكم الكبير والضعيف وذو الحاجة». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد أبدل بالحارث - كما ورد في رواية زائدة - أبا وائل. وأسقط من الإسناد: إبراهيم التيمي. ٢٦ / ابن مسعود.

\* سليمان بن طرخان التيمي: وثقه شعبة، والثوري، وابن معين، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي. قال المزني في ترجمته عند ذكر شيوخه: «والأعمش، وهو من أقرانه»<sup>(٣)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على أحد عشر حديثاً<sup>(٤)</sup>. كان

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٦٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٨ / ٣٤٧، أبو نعيم، حلية الأولياء ٣٣٥ - ٣٦٧ (ترجم له ترجمة واسعة؛ كونه من العباد)، الذهبي، الكاشف ١ / ٣٨٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٥٧٢، وله: التقريب ٣٠٩.

(٢) ووافق في البقية. جاء في الرسالة منها: ١، ٩، ١٠ / جابر. ١٣، ٩ / أبو ذر. ١٦ / عائشة. ٢ / جرير. ٢ / ابن عمر. ٥٦ / أبو هريرة. لم يخرج له البخاري ومسلم من روايته عن الأعمش.

(٣) ابن معين، التاريخ (رواية الدورى) ٤ / ١٤١، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٢٥٢، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ٩٣، الباجي، التعديل والتجريح ٣ / ١١١٥، العجلي، الثقات ١ / ٤٣٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٩٩.

(٤) ووافق في البقية، جاء في الرسالة منها: ٢٤ / علي. ١٤، ٣٧ / أبو هريرة. والعلة في قلة حديثه عن الأعمش: أنهما من الأقران. لم يخرج له البخاري ومسلم عنه.

المعلول منها حديثين، هما:

- عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «ما من نفس تقتل إلا كان على ابن آدم كِفْلٌ منها؛ لأنه أول من سن القتل». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد أبدل بمسروق - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما - شقيقاً. ٥٣ / ابن مسعود.

- عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤]، قال: «هي الرؤيا الصالحة الحسنة، يراها المسلم، أو تُرى له». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد، وهو رجل من أهل مصر يرويه عن أبي الدرداء؛ كما في رواية الثوري، وأبي معاوية، وشعبة، ومن تابعهم. ١ / أبو الدرداء.

\* الفضل بن موسى السيناني: وثقه ابن معين، وابن المبارك، والبخاري، وابن سعد. وقال أبو حاتم: «صدوق صالح». وقال أحمد: «روى مناكير». وقال الذهبي: «ثبت». وقال ابن حجر: «ثقة ثبت ربما أغرب». وذكر له ابن المديني حديثاً منكراً من روايته عن معمر<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها أربعة أحاديث، هي:

- عن أنس: «أن رسول الله ﷺ كان بعرفة يدعو، يرفع يديه يدعو، فقال أصحاب رسول الله ﷺ: هذا الابتهال والتضرع». وعلمته: تفرده به عن الأعمش. ٦ / أنس.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٣٥٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٦٨، الذهبي، الكاشف ٢ / ١٢٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٩٦ وله: التقريب ٧٨٤.

(٢) ووافق في البقية، جاء في الرسالة منها: ٣١ / علي. ١ / ابن عباس. ٦ / أبو هريرة. ٢ / ميمونة، وهذا الحديث أخرجه البخاري، وليس له فيه غيره. ولم يخرج له مسلم.

- عن أنس: «أن رسول الله ﷺ مر بشجرة يابسة الورق، فضربها بعصاه، فتناثر الورق، فقال: «إن الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر، لتساقط من ذنوب العبد كما تساقط ورق هذه الشجرة». وعلمته: تفرده به عن الأعمش. ٧/ أنس.

- عن عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «كان الكفل من بني إسرائيل، وكان لا يتورع عن ذنب عمله... الحديث». وعلة روايته: وقفه لما رفعه الثقات؛ نحو: ابن فضيل، وشيبان، وغيرهما. ٧/ ابن عمر.

- عن أبي ذر، قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي... الحديث». وعلة روايته: إرسال الحديث، بينما وصله أبو عوانة، وجريز، وزهير، وأبو أسامة، وغيرهم ممن تابعهم. ٤/ أبو ذر.

\* عبدالله بن موسى العبسي: وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، والعجلي، وابن عدي، والذهبي. قال أحمد: «كان يحدث بأحاديث رديئة، وقد كنت لا أخرج عنه شيئا، ثم إنني أخرجت». ساوى ابن معين بينه وبين يحيى بن يمان، وقال - في رواية -: «ليس بالقوي»<sup>(١)</sup>. وهو أقوى من ابن يمان في الأعمش، وقد يتساويان في غيره. ولم أقف له على حديث معلول<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٦٢، الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٣٣٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٤٠٠، العجلي، الثقات ٢/ ١١٤، الذهبي، الكاشف ١/ ٦٨٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩، وله: التقريب ٦٤٥.

(٢) واقع روايته عن الأعمش: أكثر من الرواية عن أصحاب الأعمش، مثل: الثوري، وشيبان؛ ذلك أنه في عداد أصحاب الأعمش، وليس هو في عداد أصحاب الأعمش؛ فقد توفي ٢١٤ هجرية. لم أقف له إلا على أحد عشر حديثا وافق فيها الثقات، ولم أجد له =

\* إسرائيل بن أبي إسحق: وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وابن نمير، وابن سعد، والعجلي، والذهبي، وابن حجر. قال يعقوب بن شيبة: «ليس بالقوي ولا بالساقط». لم يذكر النقاد علاقته بالأعمش، إنما دار حديثهم حول علاقته بأبي إسحق السبيعي؛ فقد ذكر أحمد وأبو حاتم أنه من أتقن أصحابه. وضعفه القطان في أبي يحيى القتات. فضله القطان على أبي بكر بن عياش، وفضله ابن معين على شريك<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على عشرين حديثاً فارنتها بأحاديث الثقات<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها سبعة أحاديث، هي:

= حديثاً معلولاً. ومما وافق الثقات في الرسالة: ٣١/ علي. ١٥/ ابن عباس. ٢/ ابن عمر. ١٦/ ابن مسعود. ٥/ أبو مسعود. أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث هي: حديث ابن عباس: ﴿كَمَا أَرْزَلْنَا عَلَى الْمُفْتَسِمِينَ﴾ [الحجر: ٩٠] قال: آمنوا ببعض، وكفروا ببعض: اليهود والنصارى. ٤/ ١٧٣٩. وقد نبه ابن حجر على أن البخاري اعتمد هذا الطريق دون غيره؛ لعلو عبيد الله به، وبين أن هذا أعلى ما عند البخاري عدداً؛ فهو من الثلاثيات. الفتح ١٢/ ١٨٩. وحديث: أول ما يقضى بين الخلق بالدماء، ٥/ ٢٣٩٤. وحديث: إن بين يدي الساعة لأياماً ينزل فيها الجهل... الحديث. ٦/ ٢٥٩٠.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ٦٥، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٧١ و ٢٣٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٠، ابن سعد، الطبقات ٦/ ٣٧٤، العجلي، الثقات ٢/ ٢٢٢، الذهبي، الكاشف ١/ ٢٤١، وله: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ٤٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ١٣٣ - ١٣٤، وله: التقريب ١٣٤.

(٢) ووافق في البقية، جاء في الرسالة منها: ١٤، ٣٢/ أبو هريرة. ٣/ جابر بن سمرة. ١٠/ عائشة. والبقية خارج الرسالة. أخرج له البخاري حديثاً واحداً معلقاً، وهو من مخالفاته: حديث ٤٦/ ابن مسعود، ولم يخرج له مسلم.

تنبيه: بعد بيان هذا الواقع لرواية إسرائيل عن الأعمش، مع ما ذكر من أقوال للنقاد فيه، أقف عند قول الحاكم: «وإسرائيل بن يونس السبيعي كبيرهم وسيدهم، وقد شارك =

- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «تجوزوا في الصلاة؛ فإن فيكم الكبير والضعيف وذا الحاجة». وعلة روايته: رفعه للحديث، وقد وقفه أبو معاوية وزائدة. ٢٦ / ابن مسعود.

- عن عبدالله: «كنا مع النبي ﷺ في غار، خرجت حية، فابتدرناها لقتلها، فسبقتنا، فقال رسول الله ﷺ: «وُقيت شركم، ووقيتم شرها... الحديث. وعلة روايته: إيداله بالأسود من الإسناد - ما رواه أبو معاوية وحفص ومن تابعهم - علقمة. ٤٦ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس المؤمن بالطعان واللعان ولا الفاحش ولا البذيء». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٥٠ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال: «صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متقبلتان». وعلة روايته: إيدال راو في الإسناد؛ فقد أبدل بعبد الرحمن - كما هو في رواية الثوري، وأبي معاوية، وحفص، وغيرهم - همام بن الحارث. ٨٠ / ابن مسعود.

- عن أبي سعيد الخدري، قال: «كنا نعرف منافقينا من بغضهم علينا». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٦ / أبي سعيد.

- حديث أبي مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجزئ صلاة من لا يقيم

---

= الأعمش في جماعة من شيوخه، فلا ينكر له التفرد عنه بهذا الحديث». المستدرک ١ / ٥٧.

والذي جاء بعد إخراجه حديث ابن مسعود: «ليس المؤمن بالطعان»، يرد فيه على من أنكر على إسرائيل تفرده به، وقد أنكره ابن المديني، وبين أنه لا يعرف من حديث الأعمش. فكلام الحاكم لا يتجه؛ فإسرائيل لم يذكر بهذه المنزلة التي وضعه الحاكم بها، ولا واقع روايته عن الأعمش يؤيد ذلك. وسيأتي هذا الحديث في مسند ابن مسعود: حديث رقم ٥٠.

الرجل صلبه في الركوع والسجود». وله روايتان معلولتان فيه، ففي الأولى أبدل بأبي معمر - كما ورد في رواية الثوري، وأبي معاوية، وشعبة، ومن تابعهم - أبا عمار. وفي الثانية أبدل الإسناد كاملاً، فرواه عن أبي سفيان عن جابر. ٥ / أبو مسعود. - عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٨٢ / أبو هريرة.

\* عبيدة بن حميد الكوفي المعروف بالحدّاء: وثقه ابن معين، وأحمد، وابن نمير، وابن سعد، والدارقطني، وعثمان بن أبي شيبة، وابن عمار، وابن شاهين. وقال ابن معين وأحمد - في رواية عنهما -، والنسائي والعجلي: «ليس به بأس». ذكر ابن معين وأحمد: أنه ليس له بخت، وقال أحمد: «لا أدري ما للناس وله». وقال ابن المديني: «أحاديثه صحيحة، ما رأيت أصح حديثاً ورجالاً منه». وضعفه الساجي، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.

\* قلت: يشير كلام أحمد وابن معين إلى أن الناس لم تلتفت إلى رواياته برغم ثقته وصحة حديثه، وهذا سبب قلة رواياته. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على تسعة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها حديثين، هما:

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٥٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩٢ / ٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٣٢٩ / ٧، أبو داود، سؤالات أحمد ٣٦٧، الحاكم، سؤالات الدارقطني ٢٥٦، الخطيب، تاريخ بغداد ١١ / ١٢٠ - ١٢٢، الباجي، التعديل والتجريح ٩٣٣ / ٢، ابن شاهين، الثقات ١٧٥، العجلي، الثقات ١٢٣ / ٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٣ / ٣ - ٤٤، وله: التقريب ٦٥٤.

(٢) ووافق في البقية، جاء في الرسالة منها: ٥ / ابن عباس. ١٩، ٨٠ / ابن مسعود. ١٤، ٦٠، ٧٧ / أبو هريرة. ١٣ / جابر. ٦ / أبو مسعود. ٢٢ / عائشة. لم يخرج له البخاري ومسلم.

- علي قال: «كنت رجلاً مذاءً، فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ، فسأله، فقال: فيه الوضوء». وعلة روايته: إبدال إسناد هذه الحديث بإسناد آخر، مخالفاً بذلك الثوري، وأبا معاوية، وغيرهما من أصحاب الأعمش. ١٦ / علي.

- أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من تردى من جبل، فقتل نفسه... الحديث». وعلة روايته: شكه في الرفع والوقف. ورفع أبو معاوية، وشعبة، وحفص، ومن تابعهم. ٥٦ / أبو هريرة.

\* عثمان بن علي العامري: وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن سعد، وأبو داود، والدارقطني، والبخاري. وقال النسائي وابن شاهين: «لا بأس به». وقال أبو حاتم: «صدوق»، وفضله على يحيى بن عيسى الرملي<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة عشر حديثاً. كان المعلول منها خمسة أحاديث<sup>(٢)</sup>، هي:

- عن علي بن أبي طالب، قال في عمار بن ياسر: «مرحباً بالطيب المطيب»، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمار ملئ إيماناً إلى مُشاشه». وعلة روايته: دخول حديث في حديث له. ٢٢ / علي.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٨٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٤٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٢، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى ٢١٤، الدارقطني، سؤالات الحاكم ٢٥٧، ابن شاهين، الثقات ١٨١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٥.

(٢) ووجدت له حديثين موقوفين على علي، لم أجد له فيهما متابعاً هما قوله: «لو تمنوا الموت، لشرق أحدهم بريقه» الطبري، جامع البيان ١ / ٤٢٤، ابن أبي حاتم، التفسير ١ / ١٧٧. وقوله: «لو أخذوا أدنى بقرة، لكفتهم، لكنهم شددوا، فشدد الله عليهم» الطبري ١ / ٣٤٧. ووافق في البقية، جاء في الرسالة منها: ٢ / جابر بن سمرة. ١ / ابن عباس. لم يخرج له البخاري ومسلم.



- عن ابن عباس، قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ركعتين، ثم ينصرف فيستاك». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش؛ ذلك أني لم أجده عن غيره.  
١٩ / ابن عباس.

- عن عبدالله بن عمرو، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٣ / ابن عمرو.

- عن أبي ذر في ذكر إسلامه عن النبي ﷺ، وذكر القصة بطولها. وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٨ / أبو ذر.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون...». الحديث». وعلة روايته: أبدل بأبي سعيد الخدري - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، وحفص، ومن تابعهم - أبا هريرة. ٦٨ / أبو هريرة.

\* أبو زبيد عشر بن القاسم: وثقه ابن معين، وابن المديني، وأحمد، وأبو داود، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، ويعقوب بن سفيان. زاد أبو داود: «ثقة»، وزاد أحمد: «صدوق». وقال أبو حاتم: «صدوق»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها ستة أحاديث، هي:

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٢، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٨٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٤٣، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨٢، الخطيب، تاريخ بغداد ١٢ / ٣١٠، العجلي، الثقات ١ / ١٨١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٩٧.

(٢) ووافق في البقية، منها: ٣ / جابر بن سمرة. ٢٠، ٢٤، ٥١، ٥٦ / أبو هريرة. أخرج له مسلم أربعة أحاديث هي: ٢٤، ٥٦ / أبو هريرة، وحديث: «أجر صلاة الجماعة على صلاة الفرد» ١ / ٤٥٩. وحديث: نهى أن يتبذ في الدباء والمزفت. ٣ / ١٥٧٨. ولا أذكر بقية الموافقات اختصاراً. ولم يخرج له البخاري.

- عن علي، عن النبي ﷺ: «من كذب علي متعمداً ليضلَّ به الناس، فليتبوأ مقعده من النار». وعلته: إبدال إسناد بآخر، والحديث معروف عن أبي معاوية ومن تابعه عن الأعمش مرسلًا. ٣٢ / علي.

- عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لا ترجع إليهم». وعله روايته: زيادة زيد بن وهب فيه، وهو من المزيدي متصل الأسانيد. مخالفًا بذلك رواية الثوري، وأبي معاوية، ومن تابعهما. ١ / جابر بن سمرة.

- عن ابن عباس فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات له، فقال له النبي ﷺ: «لو كان عليه دين، أكنت قاضيه؟ فحق الله أحق أن يقضى». وعله روايته: في المتن؛ فقد قال فيه: أن رجلاً، بينما قال أبو معاوية، والقطان، وعيسى، ومن تابعهم: أن امرأة. ٥ / ابن عباس.

- عن ابن عباس في صلاة النبي ﷺ في منى. وعلته: الاختلاف في متنه بين كل من رواه عن الأعمش، ولم يروه كبار أصحابه. ٢٥ / ابن عباس.

- أبو هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء... الحديث». وعله روايته: إبدال الإسناد، رواه عن ابن مسعود. والصواب: ما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عن أبي هريرة. ١٥ / أبو هريرة.

- عن عائشة، قالت: «أهدى رسول الله ﷺ مرة غنماً». وعله روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه عن جابر، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عن عائشة. ٥ / عائشة.

\* عبد العزيز بن مسلم القسملي: وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي،

وابن شاهين، والذهبي، وابن حجر، وزاد: «ربما يهيم». وقال أحمد والنسائي: «ليس به بأس». وقال ابن خراش: «صدوق». قال ابن حبان: «كان رديء الحفظ». وقال العقيلي: «في حديثه بعض الوهم». ساوى ابن معين بينه وبين أبي عوانة، وهذه المساواة في غير حديث الأعمش؛ ذلك أن أبا عوانة يفوقه في الأعمش إتقاناً وكثرة<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على تسعة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها ثلاثة أحاديث، هي:

- عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «يستغني أحدكم عن الناس ولو بشووص سواك». وعلة روايته: إبدال إسناد بآخر؛ فقد رواه بسنده إلى ابن عباس، وخالفه جرير بن حازم، فرواه بسنده عن ميمون بن أبي شبيب. ١٨ / ابن عباس.

- عن ابن مسعود: عن النبي ﷺ، قال: «لا يحل دم امرئ مسلم... الحديث». وعلة روايته: إبدال راو بآخر في الإسناد؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، وغيرهم ممن تابعهم عن الأعمش عن ابن مرة عن مسروق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ. فأبدل هنا بابن مرة عن مسروق إبراهيم عن علقمة. ٧٩ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تخرج عنق من النار يوم القيامة... الحديث». وعلة روايته: أبدال بإسناد أبي سعيد - كما رواه الثوري - إسناد أبي

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٣٩٤، ابن حبان، الثقات ٣ / ٣٣١، العجلي، الثقات ٢ / ٩٨، ابن شاهين ١٦٢، الثقات ٤ / ٣٣١، الذهبي، الكاشف ١ / ٦٥٨، وله: الميزان ٤ / ٣٧٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٥٩٤، وله: التقريب ٦١٦.

(٢) ووافقه في: ١٤، ١٦ / ابن عمر. ١٩، ٧٧، ٩٢ / ابن مسعود. ٦، ٣٨ / أبو هريرة. ٨ / حذيفة. أخرج له البخاري حديثاً واحداً هو: ١٩ / ابن مسعود. ولم يخرج له مسلم. ووافق في ثمانية أحاديث أخرى لم أذكرها اختصاراً.

هريرة، ورفع الحديث وهو موقوف على أبي سعيد. ٢٢ / أبو هريرة.

\* جعفر بن عون: وثقه ابن معين، والعجلي، والذهبي. وقال أحمد: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم، وابن حجر: «صدوق». قال جعفر: «طلبت إلى الأعمش أن يحدثني، فأبى أن يحدثني سنة، ثم حدثني»<sup>(١)</sup>. وهذا سبب قلة حديثه عنه. لم أجد له حديثاً معلولاً<sup>(٢)</sup>.

\* عمر بن سعيد الثوري - أخو سفيان -: وثقه أبو حاتم والنسائي والدارقطني والعجلي وابن حجر<sup>(٣)</sup>. مقل عن الأعمش، ولم أقف له على حديث معلول<sup>(٤)</sup>.

\* عمر بن عبد الرحمن أبو حفص الأبار: وثقه ابن معين، وابن سعد،

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٨٥، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ١٠٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٨٥، الخطيب، تاريخ بغداد ١٣ / ٢٥٩، العجلي، الثقات ١ / ٢٧٠، الذهبي، الكاشف ١ / ٢٩٥.

(٢) واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على تسعة أحاديث، وافق الثقات فيها كلها، وهي: ٦، ٢٦ / علي. ٨ / حذيفة ٥٧، ٦٠ / أبو هريرة. ١٣ / أبو ذر. وفي خارج الرسالة: أخرج له البخاري حديثاً واحداً معلقاً في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. ٦ / ٢٦٧٥. أما بقية موافقاته، فهي: حديث خباب: هاجرنا مع رسول الله ﷺ... الحديث. أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير ٤ / ٦٨. وحديث ابن مسعود في قوله: ﴿ثُلَّ لَا أَشْتَكُمُّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: ٩٠]. الدارمي، السنن ١ / ٧٣. ولم يخرج له مسلم.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ١١٠، العجلي، الثقات ٢ / ١٦٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٢٩، وله: التقريب ٧٢٠.

(٤) واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ستة أحاديث وافق فيها الثقات، وهي: ٥ / أبو موسى. ١٨ / أبو هريرة. ١٠ / جابر. ٣ / جابر بن سمرة. وحديث: «إن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه» أخرجه: النسائي، السنن الكبرى ٤ / ٤. وحديث: «إذا سجد أحكم، فليعتدل» أخرجه: الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٣٧٩.

والدارقطني، وعثمان بن أبي شيبة، وابن حبان. وقال أحمد، وابن معين - في رواية -، والنسائي: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «صدوق»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثمانية أحاديث. كان منها حديث معلول واحد فقط<sup>(٢)</sup>، هو:

- عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «أوتروا يا أهل القرآن، فقال أعرابي: ما يقول النبي ﷺ؟ قال: لست من أهله». وعلة روايته: وصله للحديث عن ابن مسعود، بينما أرسله الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما. ٢١/ ابن مسعود. \* القاسم بن معن المسعودي - أخو أبي عبيدة بن معن -: وثقه أحمد، وأبو حاتم، وابن سعد، والذهبي، وابن حجر. وقال ابن مهدي: «لا بأس به»<sup>(٣)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على خمسة أحاديث<sup>(٤)</sup>، كان منها

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٢٦٨، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٤٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ١٢١، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢٩، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٥٠، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٣٦٧، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٧١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣١.

(٢) وافق في البقية، منها: ٤، ١٠، ١٤/ علي. ٦٥/ أبو هريرة. ومنها أيضاً حديث: «كان النبي ﷺ يوتر بسبح اسم ربك الأعلى». ابن ماجه، السنن ١/ ٣٧٠. وحديث: «سباب المسلم فسوق» أبو يعلى، المسند ٨/ ٤٠٥، وحديث: «كان يقوم من الليل يشوص فاه» الطبراني، المعجم الأوسط ٣/ ٢٠٣. لم يخرج له البخاري ومسلم.

(٣) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٢٨ و ٢/ ٥٠٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ١٢٠، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٤، الذهبي، الكاشف ٢/ ١٣١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢٢، وله: التقريب ٧٩٥.

(٤) وافق في أربعة، هي: ١/ بلال. ١٩/ جابر. ٣٢/ ابن مسعود. ١/ عائشة. وخالف في: ٣/ معاذ. ولم أقف له على غيرها.

حديث معلول واحد، هو:

- عن معاذ: «أمرني رسول الله ﷺ أن آخذ من كل حالم ديناراً، ومن البقر مسنة من الأربعين وحولياً من كل ثلاثين، ومن الثمار ما يسقى... الحديث». وعلة روايته: إرسال ما وصله الثوري، وأبو عوانة، وعيسى، ومن تابعهم. ٣ / معاذ.

\* محمد بن ربيعة الكلابي: وثقه ابن معين، وأبو داود، والدارقطني، وابن شاهين. وقال ابن معين - في رواية -: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «صالح». وقال ابن حجر: «صدوق»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ستة أحاديث. لم أجد فيها إلا حديثاً واحداً معلولاً<sup>(٢)</sup>، هو: ١ / عمر.

- عن ابن عمر، قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد الخلاء، يجيء ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض». وعلة: أنه لا يثبت عن الأعمش فيه حديث. ١ / ابن عمر.

\* زيد بن أبي أنيسة: وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن نمير، وابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والذهلي، والذهبي، وابن حجر، وزاد: «له أفراد». وقال أحمد

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٢٥٢، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٢٥، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٥٨، ابن شاهين، الثقات ٢٠٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٦١، وله: التقريب ٨٤٤.

(٢) وافق في خمسة، هي: ١٤، ٣٢، ٦٠ / أبو هريرة، وحديث المستحاضة، الدارقطني، السنن ٢١٢ / ١. وحديث: ثلاثة لا يكلمهم الله: الشيخ الزاني... الحديث، أبو يعلى، المسند ٧٦ / ١١.

والنسائي: «ليس به بأس». وقال أحمد - في رواية - : «في حديثه بعض النكرة»<sup>(١)</sup>. وهو من أقران الأعمش، لا من أصحابه، غير أنه روى عنه، وهو فيه مقل. واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على تسعة أحاديث عنه. كان منها حديثان معلولان<sup>(٢)</sup>، هما:

- عن ابن مسعود، قال: «إني لمستتر بأستار الكعبة... الحديث». وعلة روايته: إبدال رواة من إسناده؛ فقد رواه الثوري ومن تابعه عن عمارة عن وهب، عن ابن مسعود. ورواه هو: عن أبي الضحى عن مسروق، عن ابن مسعود. ٢٠/ ابن مسعود.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تسبوا أصحابي». وعلة روايته: إيداله بأبي سعيد - كما رواه أبو معاوية، وشعبة، ووكيع، ومن تابعهم - أبا هريرة. ٦٩/ أبو هريرة.

حميد بن عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي: وثقه ابن معين، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي، وابن حجر. وأثنى عليه أحمد، ووصفه بالخير<sup>(٣)</sup>. واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة أحاديث، كان منها

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٤١١، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١١٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٥٥٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٤٨١، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٢٧٩، العجلي، الثقات ١ / ٣٧٦، الذهبي، الكاشف ١ / ٤٥١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٦٥٩، وله: التقريب ٣٥٠.

(٢) ووافق في البقية، منها: ٢١، ٢٢، ٤٦ / ابن مسعود. لم يخرج له البخاري ومسلم.

(٣) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٩٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٢٢٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٨، العجلي، الثقات ١ / ٣٢٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٤٩٦، وله: التقريب ٢٧٥.

حديث واحد معلول<sup>(١)</sup>، هو:

- عن البراء، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الدعاء هو العبادة، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. وعلة روايته: إبدال الإسناد بإسناد آخر؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عن النعمان بن بشير. ورواه حميد عن البراء. ٤ / البراء.

\* إبراهيم بن طهمان: وثقه ابن معين، وأحمد، وجزرة، وأبو داود، وأبو حاتم، والدارقطني. وقال ابن المبارك: «صحيح الكتاب». وقال ابن معين: «لا بأس به»، وقال: «صالح». وقال أبو حاتم مرة: «صدوق حسن الحديث». فضله أحمد على أبي جعفر الرازي<sup>(٢)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة أحاديث، وجدت منها حديثين معلولين<sup>(٣)</sup>، هما:

- عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «أوتروا يا أهل القرآن، فقال

(١) وافق في البقية، وهي: ٣١ / أبو هريرة. وحديث: «المسلمون كرجل واحد. الحديث» أخرجه مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٠٠، وليس له غيره. وحديث عمر: «أيكم يحفظ حديث النبي ﷺ في الفتنة؟ الحديث» ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٤٤٩. وحديث: «أول ما يقضى بين الناس في الدماء» الدارقطني، العلل ٥ / ٩١. ري.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٣٥٤، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٧٧، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٥٣٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ٢٧٠ و ٢ / ١٠٧، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٣٥٩، الباجي، التعليل والتجريح ١ / ٣٤٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٦٩ - ٧٠.

(٣) وافق الثقات في: ٧ / علي. ٢ / جرير. ١٢ / علي. ١٢ / أبو ذر. ٥٩ / أبو هريرة. لم يخرج له البخاري ومسلم.



أعرابي: ما يقول النبي ﷺ؟ قال: لست من أهله». وعلة روايته: وصله للحديث عن ابن مسعود، بينما أرسله الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما. ٢١ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم». وعلة روايته: وقف الحديث على أبي هريرة، بينما رواه عبدالله بن بشر مرفوعاً. ١١ / أبو هريرة.

\* محمد بن بشر العبدي: وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن سعد، وابن حبان. وقال ابن معين مرة: «لم يكن به بأس»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### المبحث الثالث

#### طبقة الشيوخ

وهذه المرتبة هي المرتبة الثالثة في طبقات الرواة، وأبرز صفاتها:

١ - أن يكونوا متوسطي الضبط، فتجد رواياتهم تتراوح بين الصواب والخطأ، فتارة يوافقون الثقات، وتارة أخرى يخالفونهم. وليس حالهم حال الثقات الذين وقع الوهم في بعض رواياتهم، فالوهم لم يسلم منه كبير أحد، إنما الخطأ هنا

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٢٠٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٢١٠، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٤، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ٦٧٣، الباجي، التعليل والتجريح ٢ / ٦٨.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديث واحد أخرجه مسلم، وافق فيه الثقات، وهو: حديث عبدالله، قال: كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء ضربه قومه، وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول: رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون. الصحيح ٣ / ١٤١٧.

وهو في عداد أصحاب الأعمش، فقد توفي: ٢٠٣ هـ.

يعد ظاهرة في واقع روايتهم .

٢ - اختلاف النقاد في توثيقهم وتضعيفهم؛ فقد وثقهم بعض النقاد، وضعفهم آخرون، وقد يرد عن الناقد الواحد توثيق وتضعيف فيهم . ولا يعد مثل هذا تناقضاً، خاصة إذا جاء من كبار النقاد، بل هو حكم يراعى فيه تباين حالهم في الرواية صحةً وخطأً. ثم إن أصحاب هذه الطبقة لينهم النقاد بعبارات متعددة تدل على ذلك؛ نحو: صالح، يهم، ليس بالحافظ، وغيرها.

وهذه المرتبة كحال سابقتها يمكن أن تقسم إلى طبقتين: مكثرة، ومقلة.



### \* المطلب الأول - الطبقة الخامسة: الشيوخ المكثرون:

وأبرز أصحاب هذه الطبقة هم:

\* عبد ربه بن نافع الحناط: وثقه ابن معين، وابن سعد، والبخاري، وابن نمير، وزاد: «صدوق». قال أحمد: «ما بحديثه بأس». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة كثير الحديث، لم يكن بالمتين، وقد تكلموا في حفظه». وقال ابن خراش، والساجي، والذهبي: «صدوق»، وزاد الساجي: «يهم في حديثه». لم يرضه القطان، وقال: «ليس بالحافظ». فضله ابن معين على أبي بكر بن عياش في كل شيء<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة وعشرين حديثاً. كان

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٦١٩، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩١، الدارقطني، سؤالات الحاكم ٢٥٩، العجلي، الثقات ٢ / ٧١، الذهبي، الكاشف ١ / ٦١٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٨٣.

المعلول منها ثمانية أحاديث<sup>(١)</sup>، هي:

- عن علي، عن النبي ﷺ، قال: «من عاد مريضاً، مشى في خرفة الجنة». وعلة روايته: وقفه على علي، وقد رفعه أبو معاوية، وغيره. ٢٠ / علي.

- عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «ويل للمالك من المملوك، وويل للمملوك من المالك». وعلة: التفرد به عن الأعمش عن أنس. ١٠ / حذيفة.

- عن خباب: أن النبي ﷺ قال: «لا يتمنى أحدكم الموت». والعلة: تفرد به عن الأعمش. ١ / خباب.

- عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «حرمة مال المؤمن كحرمة دمه». وعلة الحديث: تفرد به عن الأعمش. ٣٠ / ابن مسعود.

- نهى رسول الله ﷺ عن بيع المحفلات من الغنم، وقال: «هي خلاصة المسلمين». وعلة روايته: رفعه الحديث، بينما رواه الثوري موقوفاً على ابن مسعود. ٦٤ / ابن مسعود.

- عن المقداد، عن رسول الله ﷺ، قال: «احثوا في وجوه المداحين التراب». وعلة روايته: إبدال رواية من الإسناد؛ فقد رواه الثوري عن إبراهيم، عن همام بن الحارث، ورواه هو: عن موسى بن عبدالله عن يزيد، به. ١ / المقداد.

- عن أبي أمامة، قال: «استضحك رسول الله ﷺ، ف قيل له: يا رسول الله! ما يضحكك؟ قال: عجبت لأقوام يساقون إلى الجنة مقرنين في السلاسل»، وعلة

(١) ووافق في البقية، منها: ١، ٢ / جرير. ٣٩، ٧٩ / ابن مسعود. ٤ / أبو الدرداء. ١٤ / أبو هريرة. وأخرج له البخاري مما وافق فيه الثقات حديثين هما: حديث أبي ذر: «إن الأكثرين هم المقلون» ٢ / ٨٤١. وحديث ابن مسعود: «إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل» ٥ / ٢٣٢٤. لم يخرج له مسلم.

روايته: قوله في الإسناد: عن رجل، وهذا الرجل هو الحسين بن واقد؛ كما رواه ابن نمير. ١ / أبو أمامة.

- عن أبي الدرداء: «يلقى على أهل النار الجوع... الحديث». وعلة روايته:

إسقاط أم الدرداء من الإسناد. بينما أثبتها أبو عوانة ومن تابعه. ٤ / أبو الدرداء.

\* أبو بكر بن عياش: اتفقت كلمة النقاد على كثرة الغلط والوهم في حديثه،

قاله: أحمد، وأبو داود، وابن سعد، ويعقوب بن شيبه، والساجي، والبخاري،

والعجلي، والذهبي. وقال أبو نعيم: «ليس في شيوخنا أكثر غلطاً منه». غير أنهم

اختلفوا في وصفه العام. فوثقه ابن معين، وأحمد، وابن سعد، وأبو داود،

والعجلي، وابن حجر. قال ابن معين: «ثقة»، وقال في رواية: «ليس بالقوي».

ولم يقبل حديثاً تفرد به؛ وقال: «لم يروه شعبة ولا سفيان، لو روه، لكان أبو

بكر صدوقاً»<sup>(١)</sup>. وقال أحمد: «ثقة، ربما غلط»، وفي أحمد - في رواية أخرى -:

«صدوق ثقة كثير الخطأ جداً»، ونسب الخطأ إلى حفظه مبيناً أن كتبه سليمة. وقال

أحمد - مرة -، والذهبي، والساجي: «صدوق». وقال ابن حجر: «ثقة عابد، إلا

أنه لما كبر، ساء حفظه، وكتابه صحيح». وضعفه القطان، وابن المديني، وابن

نمير، وابن حبان، والحاكم. قال القطان: «لو كان أبو بكر بين يدي، ما سألت عن

شيء». وقال ابن نمير: «ضعيف في الأعمش». وقال ابن حبان: «لما كبر، ساء

حفظه، فكان يهمل إذا روى». ساوى أبو حاتم بينه وبين أبي الأحوص، وبينه وبين

شريك، وقال: هما بالحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصبح كتاباً. وساوى ابن معين بينه

وبين أبي الأحوص<sup>(٢)</sup>. من هنا أجد أن النقاد اختلفوا في التعبير عن حاله، برغم تشدد

(١) وهذا يدل على ما سبق من أنهم إنما يوثقونه لحال، ويضعفونه لأخرى.

(٢) ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ٣٤ و٣٩، ابن معين، التاريخ =

البعض فيه، فلا تناقض في الحكم عليه، بل التباين لاختلاف واقع روايته بين الضبط والخطأ.

واقع روايته عن الأعمش: مكثراً، عُذَّ من الملازمين للأعمش، غير أنه أكثر من الخطأ والوهم عليه؛ فقد وقفت له على ستة وعشرين حديثاً معلولاً<sup>(١)</sup>.

#### أحاديثه المعللة:

- عن علي، وقيل له: «ألا تستخلف؟ قال: لا، ولكن أترككم على ما ترككم رسول الله ﷺ». وعلة روايته: إسقاط رجل من الإسناد؛ ففي رواية يسقط سلمة، وفي أخرى يسقط سالمًا. وقد أثبتهما جرير بن عبد الحميد، وابن داود، ومحاضر. ١١/ علي.

- عن زيد بن ثابت، قال لي رسول الله ﷺ: «إنه يأتيني كتب من الناس، ولا أحب أن يقرأها كل أحد، فهل تستطيع أن تتعلم السريانية؟ قلت: نعم، فتعلمتها في سبعة عشر». وعلمته: إبدال راو بأخر في الإسناد؛ فقد أبدل بـثابت بن عبيد عديّ ابن ثابت، مخالفاً أبا معاوية، وجرير بن عبد الحميد، وغيرهما. ١/ زيد.

- عن حذيفة، قال: «إني لآخذ بزمام ناقة رسول الله ﷺ أقوده، وعمار

---

= (رواية الدارمي) ١٠١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٣٤٩، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٦، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٥١، ابن حبان، الثقات ٧/ ٦٦٩، العجلي، الثقات ٢/ ٣٨٨، ابن عدي، الكامل ٤/ ٢٦، الخطيب، تاريخ بغداد ١٤/ ٣٧٨، الذهبي، الميزان ٧/ ٣٣٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٩٣، وله: التقريب ١١١٨. «بتصرف».

(١) ومما وافق فيه الثقات: ٤، ٢٠/ علي. ١١/ ابن عمر. ٧٧/ ابن مسعود. ١/ أبو برزة. ٧، ٢٤، ٤٠، ٤٦، ٥١، ٥٨، ٦١، ٦٥/ أبو هريرة. ٢/ عائشة. لم يخرج له البخاري ومسلم.

يسوق به - أو عمار يقود، وأنا أسوق به - إذ استقبلنا اثنا عشر رجلاً متلثمين . . . الحديث». علة روايته: تفرد بالحديث عن الأعمش. ٣ / حذيفة.

- عن حذيفة، قال: «أتى النبي ﷺ على سباطة قوم، فبال قائماً، ثم دعاني بماء، فأتيته، فتوضأ، ومسح على خفيه». وعلة روايته: إبداله بحذيفة أنساً، والحديث معروف عن حذيفة؛ كذا رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما. ٨ / حذيفة.

- عن ابن عباس، قال رسول الله ﷺ: «نُصرت بالصِّبَا، وإن عاداً أهلك بالدُّبُور». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه أبو معاوية ومن تابعه عن ابن عباس، ورواه هو عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا سلوك للجادة. ١٤ / ابن عباس.

- عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ اعتمر في رجب». واستدراك عائشة عليه: أنه إنما اعتمر في ذي القعدة. وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد أبدل بمجاهد عروة. ٣ / ابن عمر.

- عن عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «كان الكفل من بني إسرائيل، وكان لا يتورع عن ذنب عمله. . . الحديث». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد أبدل بسعد مولى طلحة سعيد بن جبير. ٧ / ابن عمر.

- عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً، يفقهه في الدين، ويلهمه رشده». وعلة روايته: رفع الحديث، وقد وقفه وكيع، وجريز، وزائدة. وأبدل بأبي عبيدة أبا وائل. وأسقط تميماً من الإسناد. ٥٩ / ابن مسعود.

- قال رسول الله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». وعلة روايته: وصل الحديث عن ابن مسعود. بينما رواه الثوري، وأبو معاوية،

وشعبة، ومن تابعهم مرسلًا، دون ابن مسعود. ٧١ / ابن مسعود.

- عن المقداد، عن النبي ﷺ - في علامات النبوة -: «أن المقداد شرب نصيب النبي ﷺ من لبن شاة، فمسح ضرعها، فدرت حتى شربوا... الحديث». وعلة روايته: أن هذا الحديث لا يثبت فيه شيء عن الأعمش، إنما يروى عن ثابت البناني. ٢ / المقداد.

- عن أبي برزة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره... الحديث». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٢ / أبو برزة.

- عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة يحبهم الله، وثلاثة يبغضهم». وعلة الحديث: تفرده بروايته عن الأعمش من حديث ابن مسعود، وهو معروف عن أبي ذر. ٧ / أبو ذر.

- عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: «من بنى لله مسجداً ولو مفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة». وعلة روايته: رفع الحديث، والأصل فيه الوقف؛ كما رواه الثوري، وأبو معاوية، وجريز، ووكيع، وغيرهم. ١١ / أبو ذر.

- عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى». علة روايته: إبدال راو بآخر من الإسناد؛ فقد أبدل بعطية - كما ورد في رواية أبي معاوية، وجريز، ومن تابعهما - أبا صالح. ولا يعرف الحديث عن أبي صالح. ٨ / أبو سعيد.

- عن أبي مسعود الأنصاري: فقال رسول الله ﷺ: «من دل على خير، فله مثل أجر فاعله». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد، وإبدال راو بآخر؛ فقد زاد: عمارة ابن عمير، وأبدل بأبي عمرو الشيباني أبا معمر. وقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم، دون الزيادة، وبأبي عمرو الشيباني. ٣ / أبو مسعود.

- عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «مثل القلب مثل ريشة يقلبها الرياح في خلاة الأرض». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه حفص، وأسباط، ويحيى الأموي عن أبي موسى، ورواه عن أنس. ٦ / أبو موسى.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان، صفدت... الحديث». وعلة روايته: إبدال إسناد الحديث، فرواه عن جابر، بينما رواه أبو معاوية، وقطبة، وغيرهما عن أبي هريرة. ٧ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «الرهن محلوب مركوب». وعلة روايته: رفع الحديث، بينما وقفه على أبي هريرة: الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، وغيرهم. ٢٩ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لعن الله اليهود، حرّمت عليهم الشحوم، فباعوها وأكلوا أثمانها». وعلة روايته: زيادة أثمانها. وعلة روايته: رفع الحديث عن أبي هريرة. وقد صح عن شيبان من مخرجين: عن عمر، وأسامة بن زيد. ٤٣ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: «لو دعيت إلى كراع، لأجبت، ولو أهدي إليّ كراع، لقبّلت». وعلة روايته: زيادة ألفاظ في المتن لم يذكرها غيره: «من سألكم بالله فأعطوه». ٤٥ / أبي هريرة.

- عن أبي هريرة، قال: «قلنا: يا رسول الله! أنرى ربنا ﷻ؟... الحديث»، وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه عن أبي سعيد، بينما رواه الرملي، وجابر بن نوح، والحسين بن واقد، وجماعة غيرهم عن أبي هريرة. ٦١ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بنصف يوم: خمسمائة عام». وعلة الحديث: تفرد عن الأعمش. ٦٧ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو



مؤمن... الحديث». وعلة روايته: إبداله بأبي هريرة أبا سعيد الخدري، خالف في ذلك الثوري، وشعبة، ومن تابعهما. ٧٧/ أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٨١/ أبو هريرة.

- عن حفصة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النار - إن شاء الله - من شهد بدرًا والحديبية». وعلة روايته: إسقاط أم مبشر من الإسناد؛ فقد أثبتتها الثوري، وأبو معاوية، وجريز بن عبد الحميد، ومن تابعهم. ١/ حفصة.

- عن ميمونة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أراد دينًا، وهو ينوي الأداء، أدى الله عنه». وعلة: وصله للحديث، بينما أرسله جرير، والسكري، وابن حازم، وغيرهم. ١/ ميمونة.

\* أبو الأحوص سلام بن سليم: وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن نمير، والنسائي، والعجلي، والذهبي، وابن حجر. زاد ابن معين وابن حجر: «متقن». قال أبو حاتم: «صدوق». وقال ابن سعد: «كثير الحديث، صالح فيه». ساوى أبو حاتم بينه وبين أبي بكر بن عياش، وقال: «ما أقربهما! لا أبالي بأيهما بدأت»، وجعله دون زائدة، وزهير، وأبي عوانة، وجرير، وشريك. بينما فضله ابن مهدي على شريك. وفضله ابن معين على أبي بكر بن عياش<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة وثلاثين حديثًا قارنتها

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٣٦٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٢٥٩، البخاري، التاريخ الكبير ٤/ ١٣٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٩، العجلي، الثقات ١/ ٤٤٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٨١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٨، وله: التقريب ٤٢٥.

بأحاديث الثقات<sup>(١)</sup>. كان المعلول منها تسعة أحاديث<sup>(٢)</sup>، هي:

- عن علي، قال: «كان رسول الله ﷺ لا يحجبه عن قراءة القرآن إلا الجنباء». وعلة روايته: إرسال الحديث، ووقفه، بينما وصله ورفع حفص، وعيسى، ومن تابعهما. ١٣ / علي.

- عن سلمان، قال: «سلوني؛ فإنني لا أمسه، إنه لا يمسه إلا المطهرون. فسألناه، فقرأ علينا قبل أن يتوضأ». وعلة روايته: إبدال راو بآخر في الإسناد، وهو السائل، فرواه أبو معاوية ومن تابعه عن يزيد، وخالفهم، فرواه عن علقمة. ١ / سلمان.

- عن ابن مسعود، قال: «إن من أكبر الذنوب عند الله: أن يقال للعبد: اتق الله،

(١) ووافق الثقات في البقية، منها: ١ / عمر. ١٠ / علي. ٩، ١٤ / جابر. ٧٩ / ابن مسعود. ١٤، ١٥، ٦٩ / أبو هريرة. ١٠، ١٢ / عائشة. ١ / زينب. أخرج له البخاري ومسلم ما توبع عليه. أما البخاري: فأخرج له ثلاثة أحاديث هي: حديث أبي ذر: «من مات لا يشرك بالله شيئاً، دخل الجنة» ٥ / ٢٣٦٧. وحديث ابن مسعود: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه... الحديث» ٣ / ١١٧٤. وحديث عائشة: «ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن أنزلت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]... الحديث» ٤ / ١٩٠٠. وأما مسلم، فأخرج له حديثين، هما: ١ / زينب. وحديث ابن مسعود: «ستكون أثرة وأمور تنكرونها» ٣ / ١٤٧٢. ولم أذكر بقية المتابعات للاختصار. والذي جعلني أضعه في هذه الطبقة أمران: كثرة مخالفته الثقات عن الأعمش. ومساواته بأبي بكر وشريك كما سبق، وأنه دون الثقات عن الأعمش. فكان لروايته عن الأعمش حالاً خاصاً دون توثيقه العام. والله أعلم.

(٢) ووقفت له على حديثين موقوفين، لم أجد له فيهما متابعاً، هما: قول ابن مسعود: «إذا رميت طيراً فوق في الماء، فلا تأكل؛ فإنني أخاف أن الماء قتله» أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف ٤ / ٣٤٣. وقول كعب الأحبار: «نجدته مكتوباً: محمد رسول الله، لا فظ ولا غليظ». أخرجه: الدارمي، السنن ١ / ١٦.

فيقول: عليك نفسك. وإن من أحسن الكلام: أن يقول: سبحانه اللهم وبحمديك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك. رب إني عملت سوءاً، وظلمت نفسي، فاغفر لي». وعلة الحديث: تفرد به هذا المتن عن الأعمش. وغيره يرويه: أي الذنب أكبر؟ مرفوعاً إلى النبي ﷺ. ٢٢ / ابن مسعود.

- عن أبي ذر، عن النبي ﷺ: «ما حق الإيل؟... الحديث». وعلة الحديث: تفرد به عن الأعمش. ١٤ / أبو ذر.

- عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ قال: «كيف أنعم، وصاحب القرن قد التقم القرن، وحنأ جبهته، وأصغى بسمعه ينتظر متى يؤمر فينفخ...» الحديث. وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر، وإرسال الحديث؛ فقد رواه عن أبي صالح مرسلاً. وخالفه الثوري، فرواه عن عطية متصلاً. ٩ / أبو سعيد.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان، صفدت... الحديث». وعلة روايته: إبدال إسناد الحديث؛ فقد رواه عن مجاهد، قوله. بينما رواه أبو معاوية، وقطبة، وغيرهما عن أبي هريرة، مرفوعاً. ٧ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة: «جاءت فاطمة إلى النبي ﷺ تسأله خادماً... الحديث». وعلة روايته: إبداله بأبي هريرة - كما في رواية أبي حمزة، وزهير، ومن تابعهما - علياً. ١٣ / أبو هريرة.

- عن كعب، قال: «من قرأ مئة آية في ليلة، فليس من الغافلين، ومن قرأ مائتي آية، كتب من القانتين». وعلة روايته: إبدال راوٍ في إسناد، وزيادة آخر؛ فقد أبدل بأبي صالح - كما في رواية فضيل ومن تابعه - مجاهداً، وزاد: عبدالله ابن حمزة. ٥٧ / أبو هريرة.

- عن أبي صالح: أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أخبره، قال: «يا رسول الله! إنا لا نجد الصيحاني ولا العذق بجمع التمر حتى نزيدهم؟ فقال رسول الله ﷺ: بعه بالورق، ثم اشتره». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٨٦ / أبو هريرة.

\* شريك بن عبدالله النخعي: وثقه ابن معين، وابن سعد، وأبو داود، ويعقوب بن شيبة، والعجلي، غير أنهم نسبوه إلى الغلط الكثير. قال ابن معين في رواية: «ثقة ثقة». وقال ابن معين وأحمد: «إذا خولف، فغيره أحب إلينا». وقال النسائي مرة: «ليس به بأس». وضعفه القطان، وابن مهدي - ولم يروا عنه - والنسائي - في رواية -، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، وابن عدي، وزاد: «ما يقع فيه من الخطأ إنما هو من سوء حفظه». ونُسب إلى الاختلال في آخر حياته، قاله: صالح جزرة، وابن حبان. فضله أبو حاتم على أبي الأحوص - كما سبق -<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ما يقرب من ٦٠ حديثاً، قارنتها بأحاديث الثقات<sup>(٢)</sup>، فكان المعلول منها سبعة وعشرين حديثاً، هي:

- عن علي، قال: لما أنزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. وعلة روايته: اختلاف الحديث كلية؛ سنداً وممتناً، والذي ذكر فيه حديثاً في فضائل علي،

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣٦٦ / ٤، ابن سعد، الطبقات ٦ / ٣٧٨، العجلي، الثقات ١ / ٤٥٣، الخطيب، تاريخ بغداد ٩ / ٢٨١ - ٢٨٤، ابن حبان، الثقات ٥ / ٥٧، ابن عدي، الكامل ٤ / ٨، ابن حجر، التهذيب ١ / ١٦٤.

(٢) ووافق الثقات في البقية، جاء في الرسالة منها: ١٩، ٢٤ / علي. ١ / بلال. ٩ / جابر. ٨ / حذيفة. ٢٦ / ابن عباس. ٣٢، ٣٦، ٤٥ / ابن مسعود، ٣ / معاذ. ١ / أبو الدرداء. ١١ / أبو ذر. ٨ / أبو سعيد. ١، ٣ / أبو مسعود. ٦، ١٤، ٦٣ / أبو هريرة. وبقيّة المتابعات لا أذكرها اختصاراً. لم يخرج له البخاري ومسلم.

اختلط عليه من حديث رجل كذاب . ١٨ / علي .

- عن أنس : «أنه توضأ، ومسح على جوربين» . وعلمته : روايته عن عبدالله بن ضرار عن أنس ، وإنما هو عن سعيد بن عبدالله بن ضرار عن أنس ؛ كما رواه الثوري ، وزائدة . ١٢ / أنس .

- عن بريدة بن الحصيب ، قال : قال رسول الله ﷺ : «القضاة ثلاثة : قاضيان في النار، وقاض في الجنة . . . الحديث» . وعلمته : تفرده به عن الأعمش . ١ / بريدة .

- عن جابر بن سمرة ، قال : «خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم ، فقال : مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ؟! اسكنوا في الصلاة . . . الحديث» . وعلمته : إسقاط راو من الإسناد ، هو تميم بن طرفة . مخالفاً بذلك رواية الثوري ، وأبي معاوية ، ومن تابعهما . ٣ / جابر بن سمرة .

- عن جابر ، عن رسول الله ﷺ ، قال : «إذا قام أحدكم من الليل ، فليستاك» . وعلة روايته : إبدال إسناد بآخر ، ورفع الحديث ؛ فقد رواه عن جابر مرفوعاً ، بينما رواه أبو معاوية عن علي موقوفاً . ٢٢ / جابر .

- عن جرير : أتيت النبي ﷺ وهو يبايع الناس ، فقلت : ابسط يدك حتى أبايحك ، واشترط علي ، فقال : «أن تعبد الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتناصح المسلم ، وتفارق الشرك» . وعلة روايته : زيادة راو في الإسناد هو أبو جميلة ، ورواية الثوري ، وأبي معاوية ، ومن تابعهما ، دون هذه الزيادة . فهو من المزيد في متصل الأسانيد . ١ / جرير .

- عن ابن عباس ، قال رسول الله ﷺ : «نُصرت بالصِّبَا ، وإن عاداً أهلكت بالذُّبُور» . وعلة روايته : إبدال راو بآخر في الإسناد ؛ فقد رواه أبو معاوية ومن تابعه عن الأعمش عن مسعود ، عن ابن جبير ، به ، وقال شريك : عن الأعمش عن المنهال

عن ابن جبير . ١٤ / ابن عباس .

- عن ابن عباس ، قال : « لعن رسول الله ﷺ من يحرّش بين البهائم » . وعلة روايته : وصل ما أرسله أبو معاوية ، والثوري ، ومن تابعهما عن الأعمش عن مجاهد ، عن النبي ﷺ . ١٥ / ابن عباس .

- ابن عمر قال : « مر بنا رجل جسيم له خلق عظيم ، فقلنا : لو كان هذا في سبيل الله ، ثم ذكرنا ذلك للنبي ﷺ ، فقال : لعله بكرّ على أبوين شيخين كبيرين ، فهو في سبيل الله . . . الحديث » . وعلة روايته : وصله للحديث ، وقد أرسله جماعة من أصحاب الأعمش . ١٣ / ابن عمر .

- عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال : « من سأل بالله ، فأعطوه . . . الحديث » . وعلة روايته : إرسال الحديث . وقد وصله أبو عوانة ، وجريير بن عبد الحميد ، وغيرهما . ١٤ / ابن عمر .

- عن عبدالله بن عمرو يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما أقلت الغبراء ، ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق من أبي ذر » . وعلة روايته : إبدال الإسناد كاملاً . ٥ / ابن عمرو .

- عن ابن مسعود ، قال : قال لي رسول الله ﷺ : « اقرأ علي . . . الحديث » . وعلة روايته : إبدال راوٍ بآخر ؛ فقد رواه الثوري ، وأبو معاوية عن عبيدة عن ابن مسعود ، وخالفهم فرواه عن علقمة عن ابن مسعود . وزاد في متنه : أن النبي ﷺ كان على المنبر . ٨ / ابن مسعود .

- عن عبدالله قال : « دخلت على رسول الله ﷺ ، وإنه ليوعك . . . الحديث » . وعلة روايته : إبدال رواية من الإسناد ؛ فقد رواه الثوري ، وأبو معاوية ، ومن تابعهما عن إبراهيم عن الحارث ، عن ابن مسعود . ورواه عن عمارة عن الأسود وعلقمة

عن ابن مسعود. ١٩ / ابن مسعود.

- عن علقمة، قال: «كنا بجمص، فقرأ ابن مسعود سورة يوسف، فقال رجل: ما هكذا أنزلت... الحديث». وعلة روايته: إبدال جزء من الإسناد؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وغيرهما عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، ورواه هو عن الأعمش عن زيد، عن ابن مسعود. ٢٨ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال: «السلام اسم من أسماء الله، وضعه في الأرض، فأفشوه بينكم». وعلة روايته: رفع الحديث، وهو موقوف، وقفه أبو معاوية، وشعبة، وحفص، وغيرهم ممن تابعهم. ٣٦ / ابن مسعود.

- عن جرير بن عبد الحميد، قال: قال رسول الله ﷺ: «المهاجرون والأنصار والطلقاء من قريش، والعتقاء من ثقيف بعضهم أولياء بعض في الدنيا والآخرة». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد أبدل بموسى بن عبدالله - كما هو عن الثوري - تميم بن سلمة. ٥٥ / ابن مسعود.

- قال رسول الله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». وعلة روايته: اضطرابه في هذا الحديث، فرواه تارة موصولاً عن ابن مسعود. وتارة موصولاً عن ابن عمر، وأسقط منه مسروقاً، وتارة موصولاً عن ابن عمر، ذكر فيه مسروقاً وقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق مراسلاً. ٧١ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «تعاهدوا هذه المصاحف - وربما قال: القرآن -، فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقله». قال: وقال رسول الله ﷺ: «لا يقل أحدكم: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي». وعلة روايته: رفعه جميعه، بينما رواه هكذا أبو معاوية، ووکیع، وعيسى، وغيرهم. ٩٣ / ابن مسعود.

- عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان... الحديث». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد؛ فقد رواه أبو معاوية، وحفص، ومن تابعه عن الأعمش عن خيثمة، عن عدي، وزاد هو: ابن معقل بعد خيثمة، فهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ٣/ عدي.

- عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ: أنه سئل: ما هذه الصلاة التي يصلها قبل الظهر؟... الحديث». وعلة روايته: رواه الثوري عن الأعمش عن المسيب عن رجل. فسمى شريك هذا الرجل: علي بن الصلت. ١/ أبو أيوب.

- عن أبي الدرداء: «يلقى على أهل النار الجوع... الحديث». وعلة روايته: إبداله بأم الدرداء معدي كرب. بينما أثبتها أبو عوانة ومن تابعه. ٤/ أبو الدرداء.

- عن أبي مسعود الأنصاري: فقال رسول الله ﷺ: «المستشار مؤتمن». وعلة روايته: دخول حديث في حديث؛ فإسناد هذا الحديث إنما روى الثقات فيه حديثاً آخر. ٣/ أبو مسعود.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «سأحدثكم بأمور الناس وأخلاقهم». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٣٣/ أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، وجابر، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «قاربوا وسددوا... الحديث»، وعلة روايته: رواية الحديث عن أبي صالح عن جابر، بينما حديث جابر عن أبي سفيان عنه. كذا رواها جرير، وابن نمير، والقسمللي، وغيرهم. ٣٨/ أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تسبوا أصحابي». وعلة روايته: إبهام الصحابي، بينما رواه أبو معاوية، وشعبة، ووکیع، ومن تابعهم عن أبي سعيد الخدري. ٦٩/ أبو هريرة.



- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي». وعلة حديثه: روايته عن أبي هريرة. بينما رواه حفص، ووكيع، ومن تابعهما عن جابر. ٧٦/ أبو هريرة.

- عن عائشة، قالت: «أهدى رسول الله ﷺ مرة غنماً». وعلة روايته: إبدال رواة من الإسناد؛ فقد رواه أبو الضحى عن مسروق، به. بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما: إبراهيم عن الأسود عن عائشة. ٥/ عائشة.

\* معمر بن راشد الصنعاني: معروف بثقته، غير أن لروايته عن الأعمش حالة خاصة. قال أبو الوليد الباجي: «قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى ابن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين، فخالفه، إلا عن الزهري، وابن طاوس؛ فإن حديثه عنهما مستقيم. فأما أهل الكوفة وأهل البصرة، فلا. وما عمل في حديث الأعمش شيئاً»<sup>(١)</sup>. وقال ابن رجب الحنبلي: «وسئل أحمد بن الحسن العسكري الحافظ: من أحب إليك في أصحاب الأعمش؟ قال: أبو معاوية أعرف به. وأما معمر في الأعمش، فهو سيء الحفظ جداً، وكذا قال ابن معين، والأثرم، والدارقطني. وقال ابن عسكر: سمعت أحمد يقول: أحاديث معمر عن الأعمش التي يغلط فيها ليس هو من عبد الرزاق، إنما هو من معمر - يعني: الغلط»<sup>(٢)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثلاثة وتسعين حديثاً، قارنتها بأحاديث الثقات، فوجدته يخالف الثقات في ثمانية وعشرين حديثاً، ويتفرد بتسعة عشر حديثاً، لم أجد له فيها متابعاً، فهذه جميعاً من علل حديثه عن الأعمش. ووافق

(١) الباجي، التعديل والتجريح ٧٤٢/٢. وذكره: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٢٦/٤.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ٧٢٠/٢. ولم أقف على هذه الأقوال إلا عند ابن رجب.

الثقات في بقيتها<sup>(١)</sup>. من علل حديثه<sup>(٢)</sup>:

- عن عمر، قال: «إذا اشتد الحر، فليسجد أحدكم على ثوبه...»: أخطأ فيه بإسقاطه رجلاً من الإسناد مخالفاً الثوري، وأبا معاوية، وغيرهما. ١/ عمر.

- عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً، ثم صلاها بين العشاءين: المغرب والعشاء». وعلته: إسقاط راويين من الإسناد، مخالفاً بذلك الثوري، وأبا معاوية. ٧/ علي.

- عن البراء بن عازب، قال: «سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل؟... الحديث». وعلة روايته: ذكره في السند: عن رجل، وقد سماه الثوري، وأبو معاوية، وغيرهما. ١/ البراء.

- عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة، أو لا ترجع إليهم». وعلته: إسقاط سنده بعد الأعمش، وروايته عن الأعمش عن النبي ﷺ، مخالفاً بذلك رواية الثوري، وأبي معاوية، ومن تابعهما. ١/ جابر بن سمرة.

- عن جابر بن سمرة، قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس؟! اسكنوا في الصلاة...». الحديث. وعلته: إسقاط سنده بعد الأعمش، وروايته عن الأعمش عن النبي ﷺ،

(١) جاء في الرسالة منها: ٩/ جابر. ١١، ٢٢، ٥٣، ٦٠/ ابن مسعود. ٣/ معاذ. ٣، ٥/ أبو مسعود. ١٤، ٢٩، ٣١، ٥٦/ أبو هريرة. ومن هنا أجده متوسط الضبط عن الأعمش، دون حاله في الزهري. لم يخرج له مسلم والبخاري.

(٢) لم أذكرها جميعاً، إنما ذكرت بعضاً منها.

- مخالفاً بذلك رواية الثوري، وأبي معاوية، ومن تابعهما. ٣/ جابر بن سمرة.
- عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «معلم الخير يستغفر له كل شيء، حتى الحيتان في البحار». وعلة روايته: إسقاطه راوياً من الإسناد. ١٣/ جابر.
- عن حذيفة، قال: «كنا إذا حضرنا مع النبي ﷺ طعاماً، لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله ﷺ، فيضع يده... الحديث». وعلة روايته: إسقاطه راوياً من الإسناد، هو خيثمة، وإبداله بأبي حذيفة زيد بن وهب. وليس الحديث من حديث زيد، كما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما. ٩/ حذيفة.
- عن ابن مسعود، قال: «ما من شيء أحق بطول سجن من لسان». علة روايته: إسقاط ما بين الأعمش وابن مسعود. ٣/ سلمان.
- عن ابن عباس رضيهما، قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية». وعلة روايته: إبدال إسناد بآخر؛ فقد رواه عن الأعمش عن ابن جبير مرسلاً، بينما رواه الثوري ومن تابعه عنه عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً. ١٦/ ابن عباس.
- عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «من سأل بالله، فأعطوه... الحديث». وعلة روايته: أرسل الحديث، وزاد بعد مجاهد: أبا صالح. وقد رواه أبو عوانة، وجريير بن عبد الحميد، وغيرهما عن مجاهد عن ابن عمر، مرفوعاً. ١٤/ ابن عمر.
- قال رسول الله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». وعلة روايته: وصل الحديث عن عائشة. بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم مرسلاً. ٧١/ ابن مسعود.
- أبو هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر

والعشاء... الحديث». وعلة روايته: الشك في راويه عن الأعمش، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عن الأعمش عن أبي صالح. ١٥ / أبو هريرة. - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه عن عائشة، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عن ابن مسعود. ٦٠ / أبو هريرة.

\* يحيى بن عيسى الرملي: ضعفه ابن معين، والنسائي، وعثمان الدارمي. قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال مرة: «لا يكتب حديثه». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن عدي: «عامه ما يرويه مما لا يتابع عليه». وقال أحمد: «ما أقرب حديثه!». ووثقه العجلي. وقال الذهبي: «صويلح». وقال ابن حجر: «صدوق»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة وخمسين حديثاً، قارنتها بأحاديث الثقات. فوجدته يخالف في أحد عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>، هي:

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٨٥، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٢٣٠، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٤٩، النسائي، الضعفاء والمتروكين ١٠٨، ابن عدي، الكامل ٧ / ٢١٨، العجلي، الثقات ٢ / ٣٥٥، الذهبي، الكاشف ٢ / ٣٧٢، ابن حجر، التهذيب ٤ / ٣٨١، وله: التقريب ١٠٦٣.

(٢) ووافق الثقات في سبعة وثلاثين حديثاً. أخرج مسلم واحداً منها: حديث عمر: «أيكم يحفظ في الفتنة حديثاً... الحديث» ٤ / ٢٢١٨. وجاء في الرسالة منها: ١٩، ٣١ / علي. ١ / أنس. ١ / زيد. ٢ / ابن عمر. ٧ / ابن مسعود. ٣ / معاذ. ٨ / أبو سعيد. ٤٢، ٦٨ / أبو هريرة. ٢٢ / عائشة. ٣ / عدي. وبقية متابعاته خارج الرسالة لا أذكرها اختصاراً. قلت: لما وجدته أكثر من الموافقة للثقات؛ وضعته في هذه الطبقة، ولم أضعه في طبقة الضعفاء كما قال ابن معين والنسائي؛ ذلك أن حاله في الأعمش =

- قال علي: «كنت رجلاً أحب الحرب، فلما ولد الحسن، هممت أن أسميه حرباً، فسماه رسول الله ﷺ: الحسن، فلما ولد الحسين، هممت أن أسميه حرباً، فسماه رسول الله ﷺ: الحسين، وقال ﷺ: «إني سميت ابني هذين باسم ابني هارون: شبر وشبير» علة روايته: تفرد عنه الأعمش. ٢٧ / علي.

- عن أنس، قال: «إنما بعث النبي ﷺ بالسيف والقتال، ولكن سمعته يقول: «لأن أقعد مع قوم يذكرون الله بعد صلاة العصر حتى مغيب الشمس أحب إلي من الدنيا وما فيها». وعلمته: تفرد به عن الأعمش. ١١ / أنس.

- عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «ليس على المسلم جزية». وعلة الحديث: تفرد عنه الأعمش. ٩ / ابن عباس.

- عن عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «كان الكفل من بني إسرائيل، وكان لا يتورع عن ذنب عمله... الحديث». وعلة روايته: وقفه لما رفعه الثقات؛ نحو: ابن فضيل، وشيبان، وغيرهما. ٧ / ابن عمر.

- فقال عبدالله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقتل الفئة الباغية عماراً». وعلة روايته: إبدال الإسناد كاملاً. ١ / ابن عمرو.

= أقرب إلى الشيوخ منه إلى الضعفاء. ووقفت له على أربعة أحاديث موقوفة لم أجد له فيها متابعا، وهي: قول ابن عباس: لما أمر الله موسى بالزكاة، رموه بالزنا... الحديث. أخرجه: الطبري، جامع البيان ٢٠ / ١١٧. وقول عمر لأبي بن كعب لما خرجوا فهاجت ريح، وكان أبي وابن عباس متأخرين، فدعا أبي، فلم يمسه الماء، قال عمر: «ألا دعوتم لنا معكم؟» أخرجه: البخاري، الأدب المفرد ٩٢. وقول عبدالله بن مسعود: «ليس من حي من العرب أخرى أن يموت الرجل منهم ولا يعرف له وارث؛ منكم معشر همدان» أخرجه: الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤ / ٤٠٣. وقول حذيفة لعمر ؓ: «لو رأينا منك أمراً ننكره، لقومناك» أخرجه: ابن أبي شيبه، المصنف ٧ / ٩٩.

- عن ابن مسعود، قال: «أكل الربا وموكله وشاهداه وكتبه إذا علموا، والواشمة والمستوشمة للحسن، ولاوي الصدقة ملعونون على لسان محمد ﷺ إلى يوم القيامة». وعلة روايته: إبدال راو بآخر في الإسناد؛ فقد أبدل بالحارث ابن عبدالله - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، والقطان، ومن تابعهم - مسروقاً. ١١ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «انشق القمر ونحن مع رسول الله ﷺ، فقال: «اشهدوا». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد أبدل بأبي معمر - كما في رواية الثوري، وأبي معاوية، وشعبة، ومن تابعهم - علقمة تارة، ورجلاً تارة أخرى، ولم يسمه. ١٨ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «يا رسول الله! أي الذنب أكبر عند الله؟... الحديث». وعلة روايته: إبدال رواة من الإسناد، مخالفاً رواية الثوري. ٢٢ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «انظروا إلى من هو دونكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم... الحديث». وعلة روايته: إبدال إسناد بآخر؛ فقد رواه عن أبي وائل عن ابن مسعود، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عن أبي صالح عن أبي هريرة. ٨٨ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [القصص: ٤٦]... الحديث. وعلة روايته: قصر الحديث على أبي زرعة، بينما رواه الثوري، وسليمان التيمي، وحمزة الزيات عن أبي زرعة عن أبي هريرة، قوله. ٣٧ / أبو هريرة.

- عن عائشة، قالت: «أهدي لنا شاة مشوية، فقسمتها إلا كتفها، فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرت له، فقال: بقي لكم إلا كتفها». وعلة الحديث:

تفرده عن الأعمش . ٦ / عائشة .

\* قيس بن الربيع : وثقه الثوري ، وشعبة ، وأبو الوليد الطيالسي . وضعفه وكيع ، والقطان ، وابن معين ، وأحمد ، وابن المديني ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والعجلي . قال أحمد : « روى أحاديث منكورة » . وبين أبو داود ، وابن نمير ، وابن حبان ، والعجلي علة تضعيفه ؛ بأنه ابتلي بآبن سوء ، كان يُدخل على كتبه ما ليس من حديثه . زاد ابن حبان : أنه لما كبر ، ساء حفظه . وبين العجلي : أن شعبة إنما روى عنه ووثقه قبل أن يُبتلى بآبنه . وتركه النسائي<sup>(١)</sup> .

واقع روايته عن الأعمش : وقفت له على أربعين حديثاً ، ووجدته خالف وتفرّد بواحد وعشرين حديثاً . ووافق الثقات في تسعة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup> .

ومن علل حديثه<sup>(٣)</sup> :

- عن علي ، قال : « كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم » . وعلته : زيادة راو في الحديث هو عائشة ؛ إذ عطفها على حفصة ، والحديث رواه الثوري ، وأبو معاوية عن حفصة . ١٢ / علي .

- عن علي ، قال : « رأيت رسول الله ﷺ في المنام ، فقلت : يا رسول الله ! ما لقيت من أمتك . . . الحديث » . علته : تفرده عن الأعمش . ٢٩ / علي .

(١) ابن معين ، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٧ ، ابن معين ، التاريخ (رواية الدارمي) ١٩٢ ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٧ / ٩٧ ، البخاري ، التاريخ الكبير ٧ / ١٥٦ ، النسائي ، الضعفاء والمتروكين ٨٨ ، العجلي ، الثقات ٢ / ٢٢٠ ، الخطيب ، تاريخ بغداد ١٢ / ٤٥٩ - ٤٦١ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٢) جاء في الرسالة منها : ١ / زيد . ٣ / جابر بن سمرة . ٢ / جندب . ٢ / ابن عمر . ٣٨ / ابن مسعود . ١١ / أبو ذر . ٦ / أبو مسعود . ١٤ ، ٥٣ / أبو هريرة . ٢ / عائشة .

(٣) لم أذكرها جميعها اختصاراً ، ولوضوح حاله .

- عن حذيفة، عن النبي ﷺ، قال: «ويل للمالك من المملوك، وويل للمملوك من المالك». وعلة: التفرد عن الأعمش به. ١٠ / حذيفة.

- عن ابن مسعود، قال: «إن طول الصلاة، وقصر الخطبة من فقه الرجل». وعلة روايته: إبدال رواية من الإسناد، ورفع؛ فقد رواه الثوري، وزائدة عن الأعمش عن شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، ورواه عن مالك وعمارة عن عبد الرحمن عن ابن مسعود مرفوعاً. ١٥ / ابن مسعود.

- «وشرار الناس الذين تدركهم الساعة أحياء، والذين يتخذون قبورهم مساجد». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ١٧ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن من البيان سحراً». وعلة روايته: إبدال الإسناد بآخر؛ فقد رواه من طريقين عن ابن مسعود، بينما رواه أبو معاوية، ومن تابعه عن أبي هريرة. ١٧ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «كل شيء في القرآن يأبها الناس أنزل بمكة، وكل شيء في القرآن يأبها الذين آمنوا أنزل بالمدينة». وعلة روايته: وقفه الحديث على ابن مسعود، والصواب: وقفه على علقمة؛ كما رواه شعبة. ٤٤ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «لا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال حبة من كبر». وعلة روايته: إبدال راو بآخر في الإسناد؛ فقد أبدل إبراهيم - كما في رواية ابن مسهر ومن تابعه - أبا وائل. ٧٧ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال: «صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متقابتان». وعلة روايته: إبدال راو في الإسناد؛ فقد أبدل بعبد الرحمن - كما هو في رواية الثوري، وأبي معاوية، وحفص، وغيرهم - علقمة. ٨٠ / ابن مسعود.



- عن عيس بن ربيعة: أنه سأل عائشة عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث؟... الحديث. وعله الحديث: تفرده عن الأعمش. ٧/ عائشة.

- عن أم سلمة، قالت: «هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]. وعله حديثه: في المتن والإسناد؛ فقد رواه عن ابن عباس، وخالف في متنه متفرداً به. ٢/ أم سلمة.

\* أسباط بن محمد القرشي: وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن سعد، وابن حجر. قال ابن معين: «يخطئ عن سفيان». وقال مرة: «الكوفيون يضعفونه». وقال مرة: «لا بأس به». وأيده في القول الأخير: النسائي، والعجلي. وقال أبو حاتم: «صالح». وقال ابن حجر: «ضعيف في الثوري». وقال ابن سعد بعد توثيقه: «إلا أن فيه بعض الضعف، وقد حدثوا عنه». وقال ابن المبارك: «أصحابنا لا يرضونه». وقال العقيلي: «ربما يهم»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثمانية وثلاثين حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٢٧٠، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٧٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٢، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٩٣، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٥٨، العجلي، الثقات ١/ ٢١٧، الباجي، التعليل والتجريح ١/ ٤٠٧، العقيلي، الضعفاء ١/ ١٣٦.

(٢) ووافق الثقات في بقية أحاديثه: ٧/ عمر. ٧/ ابن عمر. ٢/ ابن عمرو. ٣٨/ ابن مسعود. ٩/ أبو ذر. ٥، ٦/ أبو مسعود. ٣٦، ٦٠، ٧٦، ٨٥/ أبو هريرة. ٣/ عدي. ووافقهم في أربعة أحاديث أخرى هي: حديث المستحاضة. أخرجه: الدارقطني، السنن ١/ ٢١١. وحديث عمر: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا... الحديث. أخرجه: الدارقطني، السنن ٤/ ٢٧. وحديث أبي هريرة: عن النبي ﷺ: «هذه الآية: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ١٧]. قال: «تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار» أخرجه: الترمذي، السنن ٥/ ٣٠٢. وقول ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ١٥] =

المعلول منها عشرة أحاديث<sup>(١)</sup>، هي:

- عن ابن عباس، قال: «كان عند النبي ﷺ نبذ زبيب، فيشربه ذلك اليوم، ومن الغد، فإذا كان الثالث، شربه، وإلا، أراقه». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد رواه أبو معاوية ومن تابعه عن الأعمش، عن أبي عمر البهراني، عن ابن عباس، فأبدل بالبهراني عكرمة، وهذا منه سلوك لجادة الرواية عن ابن عباس. ٢٣ / ابن عباس.

- عن ابن مسعود، قال: «نهينا عن التجسس». وعلة روايته: رفعه الحديث، بينما رواه أبو معاوية ومن تابعه موقوفاً على ابن مسعود. ٦٥ / ابن مسعود.

- عن أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: «الشمس فوق رؤوس الناس يوم القيامة». وعلة روايته: رفعه، بينما وقفه أبو معاوية ومن تابعه. ٤ / أبو موسى.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه عن أبي هريرة، بينما رواه الثوري ووكيع ومن تابعهما عن البراء. ٣١ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]. وعلمته: رواية الحديث عن ابن مسعود في رواية عنه. والصواب: عن

= قال: «قال: يرسل الله الرياح، فتحمل الماء، فتجري السحاب، فتدر كما تدر اللقحة، ثم تمطر» أخرجه: الطبري، جامع البيان ١٤ / ٢٠. وأخرج له مسلم حديثاً واحداً هو: ٣٨ / ابن مسعود. ولم يخرج له البخاري.

(١) ووجدت له حديثاً لم أجده عند غيره: «لولا أن الكلاب أمة من الأمم، لأمرت بقتلها» أخرجه الترمذي، وقال: «حديث حسن» السنن ٤ / ٨٠. وتفرد برواية قول ابن عباس: «سمي القلب قلباً لتقلبه» لم أجده فيه متابعاً. أخرجه: ابن أبي حاتم، التفسير ١٧٠ / ١.

أبي هريرة، كما رواه ابن مسهر. ٣٦ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «لو دعيت إلى كراع، لأجبت، ولو أهدي إليّ، كراع لقبلت». وعلة روايته: إبدال راو بآخر من الإسناد؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة عن الأعمش عن أبي حازم، به. ورواه هو عن أبي صالح. ٤٥ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة... الحديث». وخالفهم أسباط، فشك فيه عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد. ٥٨ / أبو هريرة.

- عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، قال: «يجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش». وعلة روايته: إبداله بأبي سعيد أبا هريرة. ٦٦ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي». وعلة حديثه: روايته عن أبي هريرة. بينما رواه حفص، ووکیع، ومن تابعهما عن جابر. ٧٦ / أبو هريرة.

- عن عائشة، قالت: «كنت أفتل قلائد هدي رسول الله ﷺ». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد أبدل بإبراهيم - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عنه - عمارة بن عمير. ١٥ / عائشة.

\* عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانی: وثقه ابن معين، والنسائي - في رواية عنهما -. وضعفه ابن معين - في رواية -، وأحمد، وابن المديني، وابن سعد، والعجلي، والنسائي - في رواية -. وقال ابن عدي: «يكتب حديثه». وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»<sup>(١)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٦ / ٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٣٩٩ / ٦، ابن =

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على إحدى وثلاثين حديثاً<sup>(١)</sup>. كان المعلول منها سبعة أحاديث، هي:

- عن علي عن النبي ﷺ: «من كذب علي متعمداً ليضل به الناس، فليتبوأ مقعده من النار». وعلة روايته: وصله هذا الحديث عن حذيفة، وقد صح مراسلاً من رواية أبي معاوية ومن تابعه. ٣٢ / علي.

- عن أنس، قال: «دخل النبي ﷺ على مريض يعود، فقال: أتشتهي شيئاً، أتشتهي كعكاً؟ قال: نعم، فطلبوا له». وعلة: تفرد بروايته عن الأعمش. ٢٢ / أنس.

- عن ابن عمر، قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد الخلاء، يجيء ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض». وعلة: أنه لا يثبت عن الأعمش فيه حديث. ١ / ابن عمر.

- عن عبدالله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما أقلت الغبراء، ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق من أبي ذر». وعلة روايته: إبدال إسناد الحديث كاملاً. ٥ / ابن عمرو.

- عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله جعل فيكم هذا الأمر، وأنتم ولاته، ولن يزال فيكم ما لم تعملوا أعمالاً تنزع منكم، فإذا فعلتم ذلك، سلط الله عليكم شر خلقه، فالتحاكم كما يلتحي القضيبي». وعلة الحديث: تفرد.

= عدي، الكامل ٥ / ٣٢١، العجلي، الثقات ٢ / ٧٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٧٨، وله: التقريب ٥٦٦.

(١) ووافق في بقية أحاديثه، جاء في الرسالة منها: ١٩ / جابر. ١١ / ابن عباس. ١ / ابن عمر. ٣، ١٣ / ابن مسعود. ١٤، ٤٧، ٥٨ / أبو هريرة. ٦ / أبو مسعود. ٣١ / علي. ٣ / أبو موسى. ولا نذكر البقية اختصاراً. من هنا أجد الحمانى أقرب إلى الضبط منه إلى الخطأ في حديث الأعمش، لأجل ذلك وضعته في هذه الطبقة، ولم أضعه في الضعفاء.

عن الأعمش . ١٣ / ابن مسعود .

- عن عبدالله ، قال : «تعاهدوا هذه المصاحف - وربما قال : القرآن - ، فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقله» . قال : وقال رسول الله ﷺ : «لا يقل أحدكم : نسيت آية كيت وكيت ، بل هو نسي» . وعلة روايته : أنه خالف جميع من رواه ؛ فرواه عن الأعمش عن إبراهيم ، عن علقمة ، قال : قال عبدالله : «تذكروا الحديث فإن ذكر الحديث ؛ حياته» . غَيْرَ فِي السِّنْدِ ، وفي المتن . ٩٣ / ابن مسعود .

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون . . . الحديث» . وعلة روايته : الشك في الصحابي بين أبي هريرة وأبي سعيد . وقد رواه الثوري ، وأبو معاوية ، وحفص ، ومن تابعهم عن أبي سعيد . ٦٨ / أبو هريرة .

\* مالك بن سَعِير بن الخِمْس : قال أبو حاتم ، وأبو زرعة ، والدارقطني ، والذهبي : «صدوق» . وقال ابن حجر : «لا بأس به» . وضعفه أبو داود<sup>(١)</sup> .

واقع روايته عن الأعمش : وقفت له على ثلاثة وعشرين حديثاً . خالف الثقات في سبعة أحاديث<sup>(٢)</sup> ، هي :

- عن المغيرة : أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة ، وسلم ، قال :

(١) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٨ / ٢٠٩ ، الدارقطني ، سؤالات الحاكم ٢٧٨ ، الذهبي ، الكاشف ٢ / ٢٣٥ ، وله : ذكر من تكلم فيه وهو موثق ١٥٧ ، وله : الميزان ٦ / ٧ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٤ / ١٢ ، وله : التقريب ٩١٥ .

(٢) ووافقهم في البقية . جاء في الرسالة منها : ٢١ / علي . ١ ، ٥ / جابر . ٣٩ / ابن مسعود . ٤ / أبو الدرداء . ١٤ ، ٥٨ / أبو هريرة . لم يخرج له البخاري ومسلم .

«لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، . . . الحديث». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد؛ فقد رواه أبو معاوية عن الأعمش عن المسيب، فزاد مالك: عبد الملك بن عمير، عاطفاً روايته على رواية المسيب. ١ / المغيرة.

- عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله عبداً على منابر من نور. . . الحديث». وعلة روايته: إبدال الإسناد. ٢ / أبو سعيد.

- عن أبي موسى، قال: «إنما هلك من كان قبلكم بالدينار والدرهم، وهما مهلكاكم». وعلة روايته: رفع الحديث، وقد وقفه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم. ١ / أبو موسى.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان، صفدت. . . الحديث». وعلة حديثه: قوله: عن بعض أصحاب النبي ﷺ، ولم يسمه. بينما سماه أبو معاوية، وقطبة، وغيرهما، قالوا: عن أبي هريرة. ٧ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «إنما أنا رحمة مهداة». وعلة روايته: وصله الحديث، بينما رواه وكيع، وابن داود، ومن تابعهما مراسلاً. ٢٣ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، وعن أبي سعيد، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالعبد يوم القيامة، فيقول الله له: ألم أجعل لك سمعاً وبصراً. . . الحديث»، وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٢٧ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ما عاب رسول الله طعاماً قط، إن اشتهاه أكله، وإلا تركه». وعلة روايته: إبداله بأبي حازم - كما في رواية الثوري، وشعبة، ومن تابعهما - أبا يحيى. ٤٧ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر

أن تسافر سافراً يكون... الحديث». وعلة روايته: إيداله بأبي سعيد - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، وحفص، ومن تابعهم - أبا هريرة. ٦٨ / أبو هريرة.

\* قطبة بن عبد العزيز بن سياه: وثقه ابن معين، وأحمد، والترمذي، والعجلي، والذهبي. زاد أحمد: «شيخ». وقال ابن حجر: «صدوق». وقال البزار: «صالح، ليس بالحافظ». فضله أبو حاتم على أخيه يزيد، وقال: «قطبة أحلى»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على عشرين حديثاً<sup>(٢)</sup>.

كان المعلول منها سبعة أحاديث<sup>(٣)</sup>، هي:

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٤٧٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ١٤١، العجلي، الثقات ٢ / ٢١٨، الذهبي، الكاشف ٢ / ١٣٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٤١، وله: التقريب ٨٠١.

(٢) وافق الثقات في تسعة أحاديث. وأخرج له مسلم منها ثلاثة أحاديث، هي: قول أبي موسى في حق ابن مسعود: «كان يشهد إذا غبتا، ويؤذن له إذا حجبتا» ٤ / ١٩١٢. وحديث: «لله أشد فرحاً بتوبة أحدكم... الحديث» ٤ / ٢١٠٣. وحديث ابن مسعود: «إني لأعلم كل آية فيما نزلت» ٤ / ١٩١٣. وجاء في الرسالة منها: ٢٠ / ابن مسعود. ٣ / عدي. ٦ / أبو مسعود. ٧ / أبو هريرة. وتماثل موافقاته حديثان آخران هما: حديث: «صلاة الجالس على النصف من صلاة القائم» ابن ماجه، السنن ١ / ٣٨٨. وحديث: «إن من شر الناس ذا الوجهين» أحمد، المسند ٢ / ٣٣٦. والذي أرجحه في حاله: أنه إنما أخذ حديث الأعمش في مذاكرة أبي معاوية. والله أعلم.

(٣) وتفرد بأربعة لم أذكرها اختصاراً، هي: حديث أم سلمة: «إذا أجمرت الميت، فأوتروا» أخرجه: البيهقي، السنن الكبرى. وحديث: إن النبي ﷺ رأى رؤيا في قتلى مؤتة، وفيه: إن لجعفر جناحين. أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ٣٨١. وحديث إن أصحاب محمد كتبوا كتاباً في عيب عثمان، وأرسل مع عمار، فقال له عثمان: ارغم بأنفك. أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ١٩٨. وقول حذيفة: يأتي على الناس زمان لو اعترضتهم يوم الجمعة نبل، ما أصابت إلا كافراً. أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٤٧٥.

- عن علي، وقيل له: «ألا تستخلف؟ قال: لا، ولكن أترككم على ما ترككم رسول الله ﷺ». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد هو: عبدالله بن سبع، وقد أثبتته جرير بن عبد الحميد، وابن داود، ومحاضر. ١١ / علي.

- عن علي، قال: «ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: المدينة حرام ما بين عائر إلى كذا،... الحديث». وعلة روايته: إبدال سند بآخر، أبدل بالثيمي عن علي أبا صالح عن أبي هريرة، وهي جادة مألوفة. خالف الثوري وأبا معاوية، وحفصاً وغيرهم. ٢١ / علي.

- عن ابن عباس، قال: «لعن رسول الله ﷺ من يحرش بين البهائم». وعلة روايته: وصل ما أرسله أبو معاوية، والثوري، ومن تابعهما عن الأعمش، عن مجاهد، عن النبي ﷺ. ١٥ / ابن عباس.

- عن أبي برزة، قال رسول الله ﷺ: «لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من تتبع عوراتهم، تتبع الله عورته، يفضحه في بيته». وعلة روايته: أنه لم يسم راويه عن الأعمش، وقال: عن رجل لم يسمه. وقد رواه الفضيل، وأبو بكر عن الأعمش عن سعيد. ١ / أبو برزة.

- عن أبي الدرداء: «يلقى على أهل النار الجوع... الحديث». وعلة روايته: رفع الحديث، وإبداله بعمر بن مرة شمر بن عطية. مخالفاً أبا عوانة ومن تابعه. ٤ / أبو الدرداء.

- عن أبي ذر، قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي... الحديث». وعلة روايته: إبداله بمجاهد - كما في رواية أبي عوانة، وجرير، وزهير، وأبي أسامة، وغيرهم ممن تابعهم - إبراهيم بن مهاجر. ٤ / أبو ذر.

- عن أبي ذر عن النبي ﷺ، قال: «من بنى لله مسجداً ولو مفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة» وعلة روايته: رفع الحديث، والأصل فيه الوقف؛ كما رواه



الثوري، وأبو معاوية، وجريز، ووكيع، وغيرهم. ١١ / أبو ذر.

\* \* \*

### \* المطلب الثاني - الطبقة السادسة: الشيوخ المقلون:

وأبرز هؤلاء هم<sup>(١)</sup>:

\* إسماعيل بن زكريا أبو زياد الخلقاني: وثقه ابن معين، وقال مرة: «ليس به بأس»، وقال مرة: «صالح، قيل له: هو حجة؟ قال: الحجة شيء آخر»، وقال مرة: «ضعيف». ووثقه أحمد في رواية، وقال في أخرى: «مقارب الحديث، صالح، ولكنه ليس ينشرح الصدر له»، وضعفه في مرة ثالثة. وقال أبو حاتم: «صالح، حديثه مقارب». وقال أبو داود: «ما كان به بأس، ثقة». وقال النسائي: «لا بأس به». وقال ابن خراش، والذهبي، وابن حجر: «صدوق»، زاد ابن حجر: «يخطئ قليلاً». وقال الذهبي مرة: «ثقة». وقال ابن عدي: «حسن الحديث، يكتب حديثه». وضعفه العجلي<sup>(٢)</sup>.

(١) أذكر هنا من وجدت له خمسة أحاديث فصاعداً، أما من له دون ذلك، فإنني أوردته في الفصل السابق عند أول حديث معلول يرد له، وأشير إلى البقية؛ كما فعلته في الطبقة السابقة.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٦٦، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ٨٨، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٤٩٥، الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٧٢، ١٩٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ١٧٠، ابن عدي، الكامل ١ / ٣١٧، الذهبي، الكاشف ١ / ٢٤٦، وله: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ٤٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ١٥١، وله: التقريب ١٣٩.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثلاثة عشر حديثاً<sup>(١)</sup>. كان المعلول منها أربعة أحاديث<sup>(٢)</sup>، هي:

- عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «من سأل بالله، فأعطوه. الحديث». وعلة روايته: إبداله بابن عمر ابن عباس. وقد رواه أبو عوانة، وجريير بن عبد الحميد، وغيرهما عن ابن عمر مرفوعاً. ١٤ / ابن عمر.

- عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُغْفَرُ للمؤذن مدى صوته». وعلة روايته: إبداله بابن عمر - كما رواه ابن طهمان، وابن بشر، وغيرهما - ابن عباس. ٥٩ / أبو هريرة.

- «فضل عائشة على نساء هذه الأمة كفضل الثريد على سائر الطعام». وعلة الحديث: تفرد عن الأعمش. ١٩ / عائشة.

- عن عائشة، قالت: «خَيْرَنَا رسول الله ﷺ، فاخترناه، فلم يَعُدْهَا علينا شيئاً». وعلمته زيادة طريق آخر عن الأعمش؛ ذلك أنهم رووه عن أبي الضحى عن مسروق؛ كما في رواية الثوري، وأبي معاوية، وحفص، وشعبة، وقد وافقهم عليها،

(١) وافق الثقات في ثمانية أحاديث، هي: ٢ / ابن عمر. ٥ / ابن عباس. ٢ / المغيرة. ٣ / أبو هريرة (أخرجه مسلم) ٥٩ / أبو هريرة. أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث أخرى، واحد منها معلول هو: حديث ٤ / عائشة. ووافق في البقية، وهي: حديث: «عرفنا السلام عليك، فكيف نصلي عليك؟» الصحيح ١ / ٣٠٦. وحديث أجر صلاة الجماعة. الصحيح ١ / ٤٥٩. وتما أحاديثه حديث: «ما لي أرخص في الأمر، فيرغب عنه؟!». أخرجه ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٤٩.

(٢) وخالف أيضاً في قول ابن مسعود فيمن حلف بسورة البقرة أن عليه بكل آية منها يمينا. أخرجه: سعيد بن منصور، السنن ٢ / ٤٣٦. وقد رواه الثوري من غير طريق الأعمش فيما أخرجه عنه ابن حزم، المحلى ٨ / ٣٣.

وزاد: وعن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. ٢١/ عائشة.

\* أبو جعفر الرازي عيسى بن ماهان: وثقه ابن معين - في رواية -، وابن المدني، وأبو حاتم، وابن سعد، وابن عمار، وابن عبد البر، والخطيب، والحاكم. وقال أحمد: «صالح الحديث»، ومرة: «ليس بقوي في الحديث»، ومرة: «مضطرب الحديث». وقال ابن معين مرة: «يكتب حديثه، إلا أنه يخطئ»، وقال مرة: «صالح»، وقال مرة: «ليس به بأس». وقال أبو زرعة: «شيخ يهم كثيراً». وبنحوه قال ابن خراش. وقال الساجي، وابن حجر: «صدوق». زاد الساجي: «ليس بمتمن»، وزاد ابن حجر: «سيء الحفظ». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن حبان: «ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات، ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات». وضعفه الفلاس، والعجلي<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثمانية أحاديث<sup>(٢)</sup>. وكان المعلول

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ٣٥٨، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ٥٠، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٣٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٢٨٠، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٤٤٣، ابن حبان، المجروحين ٢/ ١٢٠، العجلي، الثقات ٢/ ٣٩١، ابن عدي، الكامل ٢/ ١٦٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٥٠٣، وله: التقريب ١١٢٦.

(٢) وافق البقية، وهي: ٣/ ابن عمر. ٣٦/ ابن مسعود. وحديث أبي بن كعب: كان رسول الله ﷺ يوتر بسبح اسم ربك الأعلى. أخرجه: الدارقطني، السنن ٢/ ٣١، النسائي، المجتبى ٣/ ٢٤٤. وحديث: «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله». أخرجه: ابن الجعد، المسند ١/ ٤٣٧. وحديث: «إذا سجد أحدكم، فليعتدل، ولا يفترش». أخرجه: الترمذي، السنن ٢/ ٦٥، وغيره.

منها ثلاثة أحاديث، هي:

- عن علي، قال: «كان رسول الله ﷺ لا يحجبه عن قراءة القرآن إلا الجنب». وعلة روايته: إبداله بعبد الله بن سلمة أبا البختری، وخالف بذلك حفص بن غياث، وعيسى، ومن تابعهما ١٣ / علي.

- عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، قال: «تجوزوا في الصلاة؛ فإن فيكم الكبير والضعيف وذا الحاجة». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد أبدل بالحارث - كما ورد في رواية زائدة - يزيد التيمي، وهناك علة أخرى، وهي رفع الحديث، وهو موقوف. ٢٦ / ابن مسعود.

- عن عائشة: أنها أعتقت بريرة، فخيرها رسول الله ﷺ، وكان لها زوج حر. وعلة حديثه: في المتن؛ قال: «كان زوج بريرة مملوكاً لآل أبي أحمد». خالف بذلك ما رواه أبو معاوية. ٢٠ / عائشة.

\* عبد الرحمن بن محمد المحاربي: وثقه ابن معين، وابن سعد، والدارقطني، والنسائي، والبزار، وابن شاهين، وأبو زرعة، والذهبي. زاد ابن سعد: «كثير الغلط». وزاد النسائي: «ليس به بأس». وزاد الذهبي: «يغرب». وقال أبو حاتم، والساجي: «صدوق». زاد أبو حاتم: «إذا حدث عن ثقة». وزاد الساجي: «يهم». وقال العجلي، وابن حجر: «لا بأس به». وضعفه عثمان الدارمي، قال: «ليس بذلك»<sup>(١)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٢ / ٢٦٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٨٢، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٢، الدارقطني، سؤالات الحاكم ٢٣٤، العجلي، الثقات ٢ / ٨٦، ابن شاهين، الثقات ١٤٧، الذهبي، الكاشف ١ / ٦٤٢، وله: الميزان ٤ / ٣١٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٥٥٠، وله: التقريب ٥٩٨، ولسان الميزان ٧ / ٥١٧.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أحد عشر حديثاً<sup>(١)</sup>. كان المعلول منها أربعة أحاديث، هي:

- عن عمر، قال: «لا ندع كتاب ربنا، وسنة نبينا لقول امرأة - يعني: فاطمة بنت قيس -، ثم قال: لها السكنى والنفقة». والعلة: زيادة قوله: سنة نبينا، وخالف بذلك حفصاً وغيره. ٧/ عمر.

- عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: «ما من رجل ولي عشرة إلا أُتِيَ به يوم القيامة مغلوله يده إلى عنقه حتى يقضى بينه وبينهم». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ١٠/ ابن عباس.

- عن المقداد عن رسول الله ﷺ قال: «احثوا في وجوه المداحين التراب». وعلة روايته: إبدال راو من الإسناد؛ فقد رواه الثوري عن إبراهيم، عن همام بن الحارث. قال هو: عن إبراهيم عن أبيه. وهذه جادة مألوفة في حديث إبراهيم التيمي. ١/ المقداد.

- عن أبي ذر، قال: «انتهيت إلى النبي ﷺ وهو جالس في ظل الكعبة، فلما رأيته، قال: هم الأخسرون ورب الكعبة... الحديث». وعلة روايته: إبدال راو

(١) وافق في البقية، وهي: ٤، ٦٠/ ابن مسعود. ٥/ أبو مسعود. وحديث: «يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة، فليتزوج» أخرجه: النسائي، السنن الكبرى ٣/ ٢٦٢. وحديث خباب: «هاجرنا مع رسول الله ﷺ، وذكر مقتل مصعب». أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير ٤/ ٦٨. وحديث عبدالله بن عمرو، وجاء فيه: «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على ما يعلمه خيراً لهم، وينذرهم ما يعلمه شراً لهم» أخرجه: ابن ماجه، السنن ٢/ ١٣٠٦. وقول ابن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ١٥]. قال: «قال: يرسل الله الرياح، فتحمل الماء، فتجري السحاب، فتدر كما تدر اللقحة، ثم تمطر» أخرجه: الطبري، جامع البيان ١٤/ ٢٠.

بآخر؛ فقد أبدل بالمعرور - كما في رواية أبي معاوية، ووكيع، وحفص، ومن تابعهم - زيد بن وهب. ١٣ / أبو ذر.

\* يونس بن بكير الشيباني: وثقه ابن معين، وابن نمير، وابن عمار. وقال ابن معين مرة: «صدوق». وقال أبو حاتم: «محلّه الصدق». وقال عثمان بن أبي شيبة، والعجلي: «لا بأس به». وضعفه أبو داود، والنسائي. وقال ابن المديني: «كتبته عنه، ولست أحدث عنه». وقال ابن عدي: «وليونس غير ما ذكر من الغرائب»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثمانية أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها ستة أحاديث، هي:

- عن ابن عمر: أن عمر دخل على حفصة، فقال: «أطلقك رسول الله ﷺ؟ لئن كان طلقك، لا كلمتك حتى تموتي». وعلته: وصل ما أرسله أبو نعيم. ٦ / عمر.

- عن علي، قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة! إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق». وعلته: إسقاط راو من الإسناد، ووصل الحديث، وهو مرسل، وفي رواية: ذكر من أسقطه، ووصل الرواية. وقد

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٤، ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة ١٤٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٢٣٦، ابن عدي، الكامل ٧ / ١٧٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٦٧.

(٢) ووافق في حديثين، وهما من خارج الرسالة؛ حديث: «لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر» ذكره: الدارقطني، العلل ٥ / ٣١٨. وحديث يعلى بن أمية عن أبيه، قال: كنت مع النبي ﷺ، فرأيت ثلاثة أشياء عجيبة... الحديث. أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير ٢٢٤ / ٢٦٤. وغيره.

أرسلها أبو معاوية ومن تابعه . ٣٢ / علي .

- عن أنس عن النبي ﷺ، قال: «إذا تزوج الرجل على امرأة، فإن كانت بكرًا، أقام عندها سبعا، وإن كانت ثيبًا، أقام ثلاثًا، ثم قسم بعد». وعلة روايته: تفرد به بالحديث . ٢ / أنس .

- عن ابن عمر، قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد الخلاء، يجيء ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض». وعلة: أنه لا يثبت عن الأعمش فيه حديث . ١ / ابن عمر .

- عن أبي ذر، قال رسول الله ﷺ: «إذا عملت سيئة، فاعمل حسنة، قلت: يا رسول الله! أومن الحسنات قول: لا إله إلا الله؟ قال: نعم، إنها من أحسن الحسنات». وعلة روايته: إبدال رواية من الإسناد؛ رواه عن إبراهيم عن أبيه . بينما رواه الثوري عن عطية عن أشياخ من التيم، عن أبي ذر . ٢ / أبو ذر .

- عن أبي ذر، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «ارفع بصرك فانظر أرفع رجل تراه... الحديث». وعلة روايته: إبدال الإسناد بآخر؛ فقد رواه عن إبراهيم عن أبيه، عن أبي ذر، بينما رواه أبو معاوية عن زيد عن أبي ذر . ٣ / أبو ذر .

\* يزيد بن عبد العزيز بن سياه: وثقه ابن معين، وأحمد، والدارقطني، ويعقوب بن سفيان، والذهبي، وابن حجر . زاد أحمد: «شيخ»<sup>(١)</sup> .

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٠٧، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥٢، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٤٧٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٢٧٨، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٣١٣، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٧٢، الذهبي، الكاشف ٢ / ٣٨٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٢٢، وله: التقريب ١٠٧٩ .

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثمانية أحاديث<sup>(١)</sup>. كان المعلول منها خمسة أحاديث، منها<sup>(٢)</sup>:

- عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من استمع حديث قوم وهم يفرون به منه، صب في أذنيه الآنك». وعلته: إسقاط راو من الإسناد. ١١ / ابن عباس.

- عن أبي ذر عن النبي ﷺ، قال: «من بنى لله مسجداً ولو مفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة» وعله روايته: رفع الحديث، والأصل فيه الوقف؛ كما رواه الثوري، وأبو معاوية، وجريز، ووكيع، وغيرهم. ١١ / أبو ذر.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «لا حسد إلا في اثنتين...» الحديث. وعله روايته: أبدل بأبي هريرة - كما رواه شعبة، وجريز، وحفص، ومن تابعهم - أبا سعيد. ٧٣ / أبو هريرة.

\* سليمان بن قرم الضبي: ضعفه ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان. زاد ابن المديني: «وهو صالح». وقال أحمد:

(١) وافق الثقات في ثلاثة أحاديث، هي: «لكل غادر لواء» أخرجه مسلم، الصحيح ٣ / ١٣٦١. وليس له في الصحيحين غيره. وحديث علي: «لو كان الدين بالرأي، لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره» أخرجه: البيهقي، السنن الكبرى ١ / ٢٩٢. وحديث: «من سره أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل، فليقرأه على ابن أم عبد» أخرجه: أحمد، المسند ٧ / ١.

(٢) ومنها مما لم أذكره في الفصل الماضي: حديثان موقوفان، لم أجد له فيهما متابعا، هما: قول عمر: «عليكم بذكر الله، فإنه شفاء» أخرجه: أحمد، الزهد ١ / ١٢٢. وقول حذيفة: «ما أبالي على كف من ضربت بعد عمر» أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف ٤٧٤ / ٧.



«لا أرى به بأساً». وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث وغيرها مما لم أذكرها أحاديث لا يتابع سليمان عليه». وقال ابن حجر: «سبى الحفظ»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثلاثة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها خمسة أحاديث، هي:

- عن علي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمار ملئ إيماناً إلى مشاشه». علة روايته: أبدل بأبي عمار الهمداني قوله: عن رجل. وخالف بذلك الثوري. ٢٢/ علي.

- عن شقيق، قال: «دخلت أنا وصاحب لي على سليمان، فقال: لولا أن رسول الله ﷺ نهانا عن التكلف، لتكلفنا لكم». علته: التفرد به عن الأعمش. ٢/ سلمان.

- عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ بعث أبا بكر ببراءة، ثم أتبعه غداً - يعني: علياً -، فأخذها منه... الحديث»، وعلة الحديث: تفرد به عن الأعمش. ٣/ ابن عباس.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٤١١، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٢٨، ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة ١٦٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ١٣٦، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٤٩، ابن عدي، الكامل ٣/ ٢٥٦، الذهبي، الكاشف ١/ ٤٦٣، وله: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ٩٣، ابن حجر، التقريب ٤١١.

(٢) ووافق في البقية: ٤٦/ ابن مسعود. ٤٠/ أبو هريرة. أخرج له البخاري حديثين معلقين، هما: ٤٦/ ابن مسعود. وحديث: «المرء مع من أحب» انظر: ٤/ ١٨٧٩. وهذا أخرجه مسلم متصلاً، وليس له في مسلم سواه. انظر: ٤/ ٢٠٣٤. وهنالك خمسة أحاديث أخرى من الموافقات لا أذكرها اختصاراً. وليس له في البخاري ومسلم إلا من روايته عن الأعمش، والذي يظهر لي: أن سليمان على ضعفه إلا أن له عن الأعمش أحاديث صحيحة. وهذا ما جعلني أضعه في هذه الطبقة.

- عن عبدالله بن عمرو، قال: «كان الحكم بن أبي العاص يجلس إلى رسول الله ﷺ، وينقل حديثه إلى قريش، فلعنه رسول الله ﷺ وما يخرج من صلبه إلى يوم القيامة». علة الحديث: تفرد عنه الأعمش، ٤ / ابن عمرو.

- عن عبدالله بن النبي ﷺ، قال: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث». وعلة الحديث: تفرد عنه الأعمش. ٧٦ / ابن مسعود.

\* عمار بن محمد الثوري: وثقه ابن معين، وابن سعد، والذهبي، قال ابن معين، وأبو حاتم: «ليس به بأس». زاد أبو حاتم: «يكتب حديثه». فضله أبو زرعة، والبخاري على أخيه سيف، وقالوا: «أوثق منه». وضعفه أبو زرعة، قال: «ليس بالقوي». وقال الذهبي - في موضع آخر -، وابن حجر: «صدوق». زاد الذهبي: «نبيل». وزاد ابن حجر: «يخطئ»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على تسعة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها حديثين، هما:

- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى على جنازة، كتب له

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٣٩٣، البخاري، التاريخ الكبير ٧ / ٢٩، وله: التاريخ الأوسط ٢ / ٢٤٧، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨٨ و ٧ / ٣٢٨، الخطيب، تاريخ بغداد ١٢ / ٢٥٢، الذهبي، الكاشف ٢ / ٥١، وله: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ١٤١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٠٤، وله: التقريب ٧٠٩.

(٢) ووافق في البقية، منها: ١٢ / جابر. ٦ / أبو ذر. ١٤، ٥٨ / أبو هريرة. والبقية هي: حديث: «لا يغرس المسلم غرساً... الحديث» أخرجه: مسلم، الصحيح ٣ / ١١٨٩، وليس له غيره عنده. وحديث: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً صغار الأعين... الحديث» أخرجه: ابن ماجه، السنن ٢ / ١٣٧٢. وحديث: أن النبي ﷺ قرأ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ٣٢] أخرجه: الحاكم، المستدرک ٢ / ٢٧١.

قيراط، ومن صلى عليها وتبعها، فله قيراطان، والقيراط مثل أحد». وعلة روايته: رفعه الحديث، وخالف بذلك الثوري؛ فقد وقفه على أبي هريرة. ٩ / ابن عمر.

- عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤]، قال: «هي الرؤيا الصالحة الحسنة، يراها المسلم، أو ترى له». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم من حديث أبي الدرداء. ورواه هو من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا سلوك للجادة. ١ / أبو الدرداء.

- موسى بن أعين الجزري: وثقه أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر. وقال ابن المديني: «صالح وسط». وقال ابن معين: «ثقة صالح». وقال ابن سعد: «صدوق»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على اثني عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها خمسة أحاديث، هي:

- عن ابن عباس فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات له، فقال له النبي ﷺ: «لو كان عليه دين، أكنت قاضيه؟ فحق الله أحق أن يقضى». وعلة روايته: في المتن؛ فقد قال فيه: أن رجلاً، بينما قال أبو معاوية، والقطان، وعيسى، ومن تابعهم: أن امرأة... ٥ / ابن عباس.

(١) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبه ١٧٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١٣٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٤٨٣، الدارقطني، سؤالات الحاكم ٢٧٢، الذهبي، الكاشف ٢ / ٣٠١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ١٧٠، وله: التقريب ٩٧٨.

(٢) ومما وافق فيه وجاء في الرسالة: ٥ / علي. ١٤ / ابن عمر. ٥ / أبو هريرة. وغيرها خمسة لا أذكرها اختصاراً.

- عن أبي ذر، قال رسول الله ﷺ: «إذا عملت سيئة، فاعمل حسنة، قلت: يا رسول الله! أمن الحسنات قول: لا إله إلا الله؟ قال: نعم، إنها من أحسن الحسنات». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد؛ فقد رواه الثوري، ومن تابعه عن عطية عن أشياخ من التيم، عن أبي ذر، فأسقط ذكر الأشياخ. ٢ / أبو ذر.

- عن أبي سعيد، أن رسول الله ﷺ قال: «كيف أنعم! وصاحب القرن قد التقم القرن، وحنأ جبهته، وأصغى بسمعه ينتظر متى يؤمر فينفخ؟!... الحديث» وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد رواه عن أبي صالح عن أبي هريرة، وإنما هو عن عطية عن أبي سعيد كما في سند رواية الثوري. ٩ / أبو سعيد.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام - يعني العشر -» وعلة روايته: وصل الحديث، والأصل فيه مرسل كما رواه أبو معاوية، وابن نمير. ٤٨ / أبو هريرة.

- عن أبي سعيد، قال: «تخرج عنق من النار يوم القيامة... الحديث». وعلة روايته: إبدال راو من الإسناد، ورفع؛ فقد رواه عن سعد بن عبيدة عن أبو سعيد مرفوعاً. بينما رواه الثوري عن عطية عن أبي سعيد موقوفاً. ٢٢ / أبو هريرة.

\* الحسين بن واقد المروزي: قال أحمد - في رواية الأثرم -، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي: «ليس به بأس». ووثقه ابن معين، وابن حجر، زاد ابن حجر: «له أوهام». قال أحمد - في رواية ابنه عنه -: «ما أنكر حديث حسين بن واقد!». وقال في رواية الميموني: «ليس بذلك». وقال: «له أشياء مناكير». وقال في رواية الأثرم: «في أحاديثه زيادة، ما أدري أي شيء هي؟ ونفض يده». وقال الساجي: «فيه نظر، وهو صدوق يهم»<sup>(١)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٣٥٤، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٠١، =

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على اثني عشر حديثاً<sup>(١)</sup>. كان المعلول منها تسعة أحاديث<sup>(٢)</sup>، منها:

- عن عمر، قال: «إن الله يرفع بالقرآن أقواماً، ويضع به آخرين». وعلمته أنه رواه متصلاً موقوفاً، وخالفه أبو معاوية، فرواه مرسلًا موقوفاً. ٣/ عمر.

- عن جرير البجلي في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. قال: «اعبدوني أستجب لكم». وعلة روايته: تفرده عن الأعمش به. ٤/ البراء.

- عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩]. وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٦/ ابن عباس.

- عن شقيق: أن ابن مسعود قال: «إن الثمانية عشر الذين قتلوا من أصحاب

---

= عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٣٠١، الميموني وآخرون، من كلام أحمد ابن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٧٣ و١٨٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٦٦، الذهبي، الميزان ٢/ ٣٠٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ٤٣٨، وله: التقريب ٢٤١.

(١) وافق في ثلاثة أحاديث، هي: ٤٦، ٦١/ أبو هريرة. وحديث: «من صلى عليه مائة من المسلمين، غفر له» ذكره الدارقطني، العلل ١٠/ ٩٧.

(٢) وبقية المعلول ثلاثة أحاديث تفرد بها، وهي من أقوال الصحابة، لم أجد له فيها متابعا، هي: قول ابن عباس: «من قال: لا إله إلا الله، فليقل: الحمد لله، فذلك قوله: فادعوه مخلصين له الدين» أخرجه: الطبري، جامع البيان ٢٤/ ٨، الحاكم، المستدرک ٢/ ٤٧٦. وقول أبي هريرة في المرسلات هي: «الملائكة التي أرسلت بالمعروف» أخرجه: الحاكم، المستدرک ٢/ ٥٥٥. وقول عمر: «إن الله يرفع بالقرآن أقواماً ويضع أقواماً، وإن عبد الرحمن بن أبزى ممن رفعه الله بالقرآن»، وذلك لما أخبره عامله على مكة: أنه استخلفه عليها، وهو من الموالي. أخرجه: أبو يعلى، المسند ١/ ١٨٦.

رسول الله ﷺ يوم بدر جعل الله أرواحهم في الجنة في طير خضر تسرح في الجنة . . . الحديث». وعلة الحديث: تفرد عن الأعمش، وقد روى الثقات عن الأعمش فيه متناً آخر. ٣٨ / ابن مسعود.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «المهاجرون والأنصار، والطلقاء من قریش، والعقلاء من ثقیف بعضهم أولياء بعض في الدنيا والآخرة». وعلة روايته: إبدال صحابي؛ فقد رواه الثوري عن جرير الضبي، ورواه هو عن ابن مسعود. ٥٥ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «لا تغضب». وعلة روايته: زيادة ألفاظ لا تروى بهذا الإسناد ومع هذا المتن. وخالف بذلك من رواه عن أبي هريرة. وخالف من روى تلك الزيادة في الإسناد الذين رووها عن كلثوم الخزاعي. ٧١ / أبو هريرة.

\* الجراح بن الضحاك: قال أبو حاتم، والذهبي: «صالح الحديث». زاد أبو حاتم: «لا بأس به». وقال البخاري: «مقارب الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول حديثاً واحداً هو:

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٥٢٤، الترمذي، العلل الكبير ٣١٥ و ٣٩٤، الذهبي، الكاشف ١ / ٢٩٠، ابن حجر، التقريب ١٩٥.

(٢) وافق في البقية، وهي: ٤، ١٠ / عائشة. وحديث: كان يقبل وهو صائم، وحديث: نهى عن الوصال. وحديث: يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة، فليتزوج» أخرجه جميعاً: الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢١٧ - ٢١٨.

عن ابن عباس فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات، له . فقال له النبي ﷺ: «لو كان عليه دين، أكنت قاضيه؟ فحق الله أحق أن يقضى». وعلة روايته: في المتن؛ فقد قال فيه: أن رجلاً، بينما قال أبو معاوية، والقطان، وعيسى، ومن تابعهم: أن امرأة... ٥ / ابن عباس.

\* جعفر بن الحارث أبو الأشهب الواسطي: ضعفه ابن معين بقوله: «ليس حديثه بشيء»، وقال مرة: «ليس بثقة». وقال البخاري: «منكر الحديث». وضعفه النسائي، والعقيلي. وقال أبو حاتم: «شيخ، ليس بحديثه بأس». وقال أبو زرعة، وابن عدي: «لا بأس به»، زاد ابن عدي: «يكتب حديثه». ووثقه يزيد بن هارون، وابن حبان. وقال ابن حبان في «المجروحين»: «كان يخطئ في الشيء بعد الشيء، ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة، ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد، وهو من الثقات يقرب، وهو ممن أستخير الله فيه»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول حديثاً واحداً هو:

- عن علي، قال: «ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: المدينة حرام ما بين عائر إلى كذا،... الحديث» وعلة روايته: إيدال سند بآخر، أبدل بالتميمي عن علي أبا صالح عن أبي هريرة، وهي جادة مألوفة. خالف الثوري، وأبا معاوية، وحفصاً، وغيرهم. ٢١ / علي.

(١) البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١٨٩، وله: الضعفاء ٢٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٧٦، ابن حبان، الثقات ٦ / ١٣٩، وله: المجروحين ١ / ٢١٢، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٧٣، ابن عدي، الكامل ٢ / ١٣٧، العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ١٨٨.

(٢) وافق في البقية، وهي: ١٣ / علي. ١ / جابر بن سمرة. ٢ / جرير. ٣ / ابن مسعود.

\* عبدالله بن بشر الرقي: وثقه ابن معين، والذهبي. وقال أحمد، وأبو زرعة، والنسائي: «لا بأس به». ولما ذكر أبو داود لأحمد حديث عبدالله بن بشر: «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(١)</sup>، قال: «شيخ». وقال الحاكم: «يحدث عن الأعمش بالمناكير». وضعفه عثمان الدارمي، وابن حبان<sup>(٢)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: فقد وقفت له على خمسة أحاديث<sup>(٣)</sup>: كان المعلول حديثاً واحداً، هو<sup>(٤)</sup>:

- (١) انظر تفصيل العلة في هذا الحديث في: مسند أبي هريرة: حديث رقم: ١١.
- (٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٥٠، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٦٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٢٧٧، الذهبي، الكاشف ١ / ٥٤٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٠٨.
- (٣) وافق الثقات في: ١٢ / علي. ٥ / أبو سعيد، ٥٩ / أبو هريرة.
- (٤) وتفرد بحديث: «إن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب» أخرجه: أحمد، الزهد، أبو نعيم، الحلية ٣ / ٢٧٠. وزاد في حديث التمام والتولة أشياء لم يذكرها أبو معاوية - وهو أتم الناس حديثاً عن الأعمش - جاء حديث أبي معاوية: عن زينب امرأة عبدالله عن عبدالله عليه السلام -، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقي والتمايم والتولة شرك»، قالت: قلت: لم تقول هذا؟ والله! لقد كانت عيني تقذف، فكنت أختلف إلى فلان اليهودي يرقيني، فإذا رقاني، سكنت؟ فقال عبدالله: إنما كان ذلك عمل الشيطان، كان ينخسها بيده، فإذا رقاها، كف عنها. إنما كان يكفك أن تقولي كما كان رسول الله ﷺ يقول: «أذهب الباس رب الناس، اشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً» أخرجه أبو داود، السنن ٤ / ٩ أحمد، المسند ١ / ٣٨١، وغيرها. بينما حديث عبدالله بن بشر: «عن زينب، قالت: كانت عمجوز تدخل علينا ترقي من الحمرة، وكان لنا سرير طويل القوائم، وكان عبدالله إذا دخل، تنحنج وصوت، فدخل يوماً، فلما سمعت صوته، احتجبت منه، فجاء فجلس إلى جانبي، فمسنى فوجد مس خيط، فقال: ما هذا؟ فقلت: رقي لي فيه من الحمرة، فجذبه وقطعه فرمى به، وقال: لقد أصبح آل عبدالله أغنياء عن الشرك... وذكر الحديث. أخرجه: ابن ماجه، السنن ٢ / ١١٦.



- عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، قال: «لا يدخل الجنة مدمن خمر، ولا قاطع رحم، ولا مؤمن بسحر». وعلة روايته: إسقاط سعد الطائي من الإسناد، وقد أثبتته أبو إسحق الفزاري، وعمار. ٥ / أبو سعيد.

\* علي بن هاشم بن البريد: وثقه ابن معين، وابن المديني - في رواية - ويعقوب بن شيبة، والعجلي. وقال أحمد والنسائي: «ليس به بأس». وقال ابن المديني - في رواية -، وأبو زرعة، وابن سعد، وابن عدي: «صدوق». زاد ابن المديني: «وكان ضعيفاً». وضعفه الدارقطني. وقال ابن نمير: «له ما يستكر»، وقال مرة: «منكر الحديث». وقال ابن حبان: «يروي المناكير عن المشاهير»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له عنه إلا على ستة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها ثلاثة، هي:

- عن سعد عن النبي ﷺ، قال: «على كل الخلال يطبع المؤمن، إلا الخيانة والكذب». علته: زيادة أبي إسحق السبيعي في الإسناد، ورفع الحديث، وهو موقوف على سعد، وليس من حديث أبي إسحق. ٣ / سعد.

- حديث ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «إذا كنتم ثلاثة، فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما». وعلة روايته: إبداله بأبي صالح ابن صاعد. وخالف بذلك أبا

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٤٨٩/٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٠٧/٦، ابن المديني، العلل ٨٨، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٣٩٢/٦، الخطيب، تاريخ بغداد ١١٦/١٢، ابن عدي، الكامل ١٨٣/٥، الذهبي، الميزان ١٩٤/٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/١٩٧ - ١٩٨، وله: التقريب ٧٠٦.

(٢) ووافق في ثلاثة، هي: ٢٣/علي. وحديث فاطمة بنت أبي حيش في الاستحاضة. أخرجه: الدارقطني، السنن ١/٢١١. وحديث عائشة: قبل رسول الله، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ. أخرجه: الدارقطني، السنن ١/١٣٧.

معاوية، ومن تابعه. ٢ / ابن عمر.

- عن عبدالله عن النبي ﷺ، قال: «لا تقبل صلاة بغير طهور». وعلة روايته: رفعه الحديث، بينما رواه وكيع، وابن مسهر، وغيرهما موقوفاً على ابن مسعود. ٧٣ / ابن مسعود.

\* محمد بن إسحق بن يسار: وثقه ابن معين، وقال: «ليس بحجة»، وضعفه مرة أخرى. ووثقه ابن المديني، وقال مرة: «وسط صالح». وقال أحمد: «لم يكن يحتج به في السنن». وقال الدارقطني: «اختلف فيه الأئمة، ليس بحجة، إنما يعتبر به». وقال أبو زرعة: «صدوق». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ستة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها ثلاثة أحاديث، هي: ٢١ / ابن عباس. ١١، ٣٨ / ابن مسعود.

- عن ابن عباس ؓ، قال: «لما نزلت الآية: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ [التوبة: ١٠٨]، بعث النبي ﷺ إلى عويمر بن ساعدة... الحديث». وعلة الحديث:

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٢٥، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٤٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ١٩١ - ١٩٣، ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة ٨٩، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٥٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٠٤ - ٥٠٧.

(٢) وافق في ثلاثة، هي: ٣ / معاذ. ٤ / أبو ذر. وحديث جابر: كنا أصحاب الحديبية ألفاً وأربعمائة. أخرجه: الطبري، جامع البيان ٢٦ / ٨٧. ويذكر هنا: أن الأعمش كان يخص محمد بن إسحق بمجالس، فيسأل محمد عن أحاديث الفتن. قال عيسى بن يونس: «أربعين حديثاً حدثنا بها الأعمش فيها ضرب الرقاب، لم يشركني فيها غير محمد بن إسحق المديني ربما قال الأعمش: يا محمد! فيقول: ليك، فيقول: من معك؟ فيقول: عيسى بن يونس، فيقول: ادخلا وأجيفا الباب، وكان يسأله عن حديث الفتن» الخطيب، تاريخ بغداد ١١ / ١٥٣. من هنا فإن حاله في أحاديث الفتن يختلف عن غيرها، غير أنني لم أقف له عن الأعمش إلا على ما سبق بيانه.

تفرده عن الأعمش . ٢١ / ابن عباس .

- عن ابن مسعود، قال: «أكل الربا وموكله وشاهداه وكاتبه إذا علموا، والواشمة والمستوشمة للحسن، ولاوي الصدقة، ملعونون على لسان محمد ﷺ إلى يوم القيامة». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر في الإسناد؛ فقد أبدل بعبدالله بن مرة - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، والقطان، ومن تابعهم - عبدالله بن سخرية . ١١ / ابن مسعود .

- عن ابن مسعود، قال: سألنا عن أرواح الشهداء، فقال: «أرواحهم كطائر لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح في أي الجنة شاءت... الحديث». وعلة روايته: إبداله بعبدالله بن مرة أبا الضحى، مخالفاً بذلك الثوري، وأبا معاوية، ومن تابعهما . ٣٨ / ابن مسعود .

\* محمد بن طلحة بن مصرف: وثقه ابن معين، وأحمد - في رواية عنهما -، والعجلي . وقالوا في رواية: «ليس به بأس». وضعفه ابن معين، وأحمد - في رواية أخرى عنهما - وأبو زرعة، والنسائي . وقال أبو داود، وابن حبان: «يخطئ». وقال ابن سعد: «كانت له أحاديث منكورة»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على تسعة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٢٠٥، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٤٥٣ / ١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٩١ / ٧، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٣٧٦ / ٦، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ١٥٤، العجلي، الثقات ٢٤١ / ٢، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٩٣، ابن حبان، الثقات ٣٨٨ / ٧، ابن عدي، الكامل ٢٣٦ / ٦.

(٢) وافق في: ١٠، ١٨ / جابر . ٨ / حذيفة . ٣٨ / أبو هريرة . وحديث: «استقرئوا القرآن من ابن مسعود». أخرجه: أبو نعيم، حلية الأولياء ١٢٣ / ٤.

منها أربعة أحاديث<sup>(١)</sup>، منها:

- عن علي، قال: «إذا حدثتكم عن رسول الله، فلأن آخر من السماء أحب إليّ من أن أكذب عليه... الحديث». وعلة روايته: إسقاط خيثة من الإسناد، وإبداله بسويد زيداً، وخالف بذلك الثوري، وأبا معاوية، وحفصاً، وغيرهم. ٢٤/ علي.

- عن حذيفة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تلبسوا الحرير والديباج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة؛ فإنها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة». وعلة: التفرد به عن الأعمش. ١٤/ حذيفة.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي». وعلة حديثه: روايته عن أبي هريرة موقوفاً. بينما رواه حفص، ووكيع، ومن تابعهما عن جابر مرفوعاً. ٧٦/ أبو هريرة.

\* عمر بن عبيد الطنافسي: وثقه ابن معين - مرة -، وأحمد، وابن سعد، والدارقطني، وابن حبان، والذهبي. قال ابن معين مرة: «صالح». وقال أبو حاتم: «محلّه الصدق». وقال ابن حجر: «صدوق». فضّل ابن معين، وأحمد، والعجلي أخويه يعلى ومحمداً عليه، وأنه دونهما<sup>(٢)</sup>.

(١) ومنها حديث زيد بن أرقم: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي»، روي عن الأعمش عن عطية، عن أبي سعيد، مرفوعاً، وخالفه أبو عوانة، فرواه عن الأعمش عن حبيب، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم. انظر حديث محمد: أحمد، المسند ٣/ ١٧، أبو يعلى، المسند/ ٢٩٧. وحديث أبي عوانة: النسائي، السنن الكبرى ٥/ ٤٥، الحاكم، المستدرك ٣/ ١١٨.

(٢) الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١٢٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ١٢٣، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٨، =

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة أحاديث<sup>(١)</sup>. كان المعلول ثلاثة أحاديث، هي:

- عن جابر بن سمرة، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يشير بإصبعيه، ويقول: بعثت أنا والساعة كهذه من هذه». وعلته إيداله: بجابر بن سمرة وهباً السوائي، مخالفاً بذلك يونس بن عيسى ومن تابعه. ٢ / جابر بن سمرة.

- عن عبدالله: أن النبي ﷺ ودع رجلاً، فقال: «زودك الله التقوى، وغفر ذنبك، ولقائك الخير». وعله الحديث: تفرده عن الأعمش. ٣٣ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال: «السلام اسم من أسماء الله، وضعه في الأرض، فأفسوه بينكم». وعله روايته: وقفه على قول شقيق. وقد رواه أبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهما عن الأعمش عن زيد، عن ابن مسعود، قوله. ٣٦ / ابن مسعود.

\* حمزة بن حبيب الزيات: وثقه ابن معين، وأحمد، والعجلي. وزاد ابن معين في رواية: «ليس به بأس». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال الساجي: «صدوق سيء الحفظ، ليس بمتقن في الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق ربما وهم»<sup>(٢)</sup>.

= العجلي، الثقات ٢ / ١٧٠، ابن حبان، الصحيح ١٢ / ٤١٨، الذهبي، الميزان ٥ / ٢٥٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٤٢، وله: التقريب ٧٢٤.

(١) ووافق في حديثين، هما: ١٠ / جابر. وحديث: «أجبيوا الداعي، ولا تردوا الهدية». أخرجه ابن حبان، الصحيح ١٢ / ٤١٨.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٣٤، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ٥٤، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٠١، الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٢٠٩، الذهبي، الكاشف ١ / ٣٥١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٤٨٨ - ٤٨٩، وله: التقريب ٢٧١.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة أحاديث<sup>(١)</sup>. كان المعلول أربعة أحاديث، هي:

- عن عبدالله بن مسعود، قال: «وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» [آل عمران: ١٦١]، غلوا مصاحفكم، كيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة... الحديث. وعلة روايته: إبدال رواية من الإسناد؛ فقد رواه عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود، بينما رواه حفص، وجريز، ومن تابعهما عن أبي وائل، عن ابن مسعود. ٣٩ / ابن مسعود.

- عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، قال: «لا يدخل الجنة مدمن خمر، ولا قاطع رحم، ولا مؤمن بسحر» وعلة روايته: إسقاط سعد الطائي من الإسناد، وقد أثبتة أبو إسحق الفزاري، وعمار. ٥ / أبو سعيد.

- عن مطرف، قال: «فضل العلم خير من فضل العبادة، وخير دينكم الورع». وعلة روايته: رفعه الحديث إلى النبي ﷺ عن سعد، مع اختلاف عليه في ذلك. بينما رواه جريز عن الأعمش: بلغني عن مطرف، قوله. ٣٥ / أبو هريرة.

- عن ابن المسيب، قال رسول الله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها». وعلة الحديث: تفرد عن الأعمش. ٧٢ / أبو هريرة.

\* عبد العزيز بن ربيعة البناني: قال الذهبي: «صدوق، وقد ضعف»، وقال مرة: «صالح الحديث، وقد ضعف». وقال ابن حجر: «مقبول»<sup>(٢)</sup>.

(١) ووافق في: ٣ / سعد. ٢ / جريز. ٣٧ / أبو هريرة.

(٢) الذهبي، الميزان ٤ / ٣٦٣، وله: المغني ٢ / ٣٩٧. ابن حجر، التقريب ٦١١. لم أقف للنقاد على قول فيه إلا قول الذهبي وابن حجر. ووقفت له على حديث واحد فقط تابع =

\* عبد السلام بن حرب الملائي: وثقه أبو حاتم، ويعقوب بن شعبة، والترمذي، والدارقطني، والعجلي، والذهبي. زاد أبو حاتم: «صدوق». وزاد الترمذي: «حافظ». وزاد الدارقطني: «حجة». وزاد العجلي: «ثبت». وقال ابن معين: «صدوق». وقال ابن معين - مرة -، والنسائي: «لا بأس به». زاد ابن معين: «يكتب حديثه». وقال ابن حبان: «كان متقناً». وضعفه ابن سعد. وسئل ابن المبارك عنه، فقال: «قد عرفته، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه». وقال العجلي: «الكوفيون أعلم به، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول أربعة أحاديث، هي:

- عن بلال رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «في المسح على الخفين والخمار»، وعلته: إسقاط بلال من الإسناد، وروايته عن كعب بن عجرة فقط، وخالف بذلك روايات الثوري، وأبي معاوية، وحفص، ومن تابعهم. ١ / بلال.

- عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «بكاء المؤمن من قلبه، وبكاء المنافق

= فيه أصحاب الأعمش: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه... الحديث» أخرجه الترمذي، السنن ٤ / ٤٤٧.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٥٦، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٤٨٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٤٧، الدارقطني، سؤالات الحاكم ٢٤٢، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨٦، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٧٢، الذهبي، الكاشف ١ / ٦٥٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٥٧٥.

(٢) ووافق في: ٤ / أبو الدرداء. ٤ / علي. وحديث أبي سعيد: كنا جلوساً ننتظر النبي ﷺ فخرج وقد انقطع شمع نعله، فألقاه إلى علي... الحديث. أخرجه: الحاكم المستدرک ٣ / ١٣٢.

من هامته». علته: تفرد عن الأعمش بهذا الحديث. ٥ / حذيفة.

- عن ابن عمر، قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد الخلاء، يجيء ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض». وعلته: أنه لا يثبت عن الأعمش فيه حديث. ١ / ابن عمر.

- عن عبدالله، قال: «إن الله نظر في قلوب العباد، فاختار محمداً... الحديث» وعله روايته: إبدال راو من الإسناد بآخر؛ فقد أبدل بمالك بن الحارث - كما رواه ابن عيينة - أبا وائل. ١٤ / ابن مسعود.

\* عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي: وثقه ابن معين، وابن سعد، والنسائي، والعجلي، والذهبي، وابن حجر<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ستة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول ثلاثة أحاديث، هي:

- عن عبدالله، قال: «لا يجعلن أحدكم للشيطان من نفسه جزءاً لا يرى إلا أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله». وعله روايته: إبدال راو بآخر من الإسناد؛ فقد أبدل بعبد الرحمن بن يزيد - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما - أبا معمر. ٣ / ابن مسعود.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٢٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨٣، العجلي، الثقات ٢ / ٧٥، الذهبي، الكاشف ١ / ٦٢٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٤٩٩، وله: التقريب ٥٧٦.

(٢) ووافق في ثلاثة أحاديث هي: ٥ / أبو مسعود. وحديث ابن عباس: اختصم العباس وعلي في ميراث النبي ﷺ، قال أبو بكر: ما كنت لأحوله عن موضع وضعه فيه النبي ﷺ. أخرجه: البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ٢٧٤، الطبراني، المعجم الكبير ١ / ٦٣، ابن عبد البر، التمهيد ٨ / ١٥٩. وحديث أبي مسعود: «يؤم القوم أقرؤهم» أخرجه الطبراني، المعجم الكبير



- عن عبدالله، قال: «تعاهدوا هذه المصاحف، وربما قال: القرآن، فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقله». قال: وقال رسول الله ﷺ: «لا يقل أحدكم! نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي». وعلة روايته: رفعه جميعه، بينما رواه هكذا أبو معاوية، ووكيع، وعيسى، وغيرهم. ٩٣/ ابن مسعود.
- عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة، كفتاه». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد أبدل بإبراهيم النخعي - كما ورد في رواية كل من رواه عن الأعمش - عمارة بن عمير. ٦/ أبو مسعود.



### المبحث الرابع

#### الطبقة السابعة: طبقة الضعفاء

- وأصحاب هذه الطبقة يمكن أن يقسموا إلى ثلاثة أقسام، هي:
- ١ - الذين وثقوا، غير أن حديثهم عن الأعمش ضعيف.
  - ٢ - الذين اختلف فيهم توثيقاً وتضعيفاً، غير أن حديثهم عن الأعمش ضعيف.
  - ٣ - الذين اتفق على تضعيفهم. وإليك التفاصيل:
- القسم الأول - الذين وثقوا، غير أن حديثهم عن الأعمش ضعيف<sup>(١)</sup>:
- وهؤلاء هم:

\* إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي: وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو

(١) حالهم قريب جداً من حال آخر من ذكر في الطبقة السابقة، وهكذا هو الحال دائماً في آخر كل طبقة وبداية الطبقة التي تلي.

حاتم، وأبو داود، والنسائي، وابن شاهين، وابن حجر<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديث واحد معلول وهو:

- عن أبي هريرة: «كره أن ينتعل الرجل واقفاً». وعلة روايته: الشك في رفعه

ووقفه. والصواب: الوقف كما رواه أبو معاوية. ٣٩ / أبو هريرة.

\* سعد بن الصلت<sup>(٢)</sup>: قال ابن حبان: «ربما أغرب». وقال الذهبي: «صالح

الحديث، ما علمت لأحد فيه جرحاً». غير أن سماعه من الأعمش قديم، قال سعد:

«كنا نختلف مع الجراح وابنه وكيع إلى الأعمش، وكيع صبي في الكتاب»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٦٨ و ٣ / ٥٣٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٩٣، البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٢٨٠، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨٣، ابن شاهين، الثقات ٣٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٦٤، وله: التقريب ١٠٧.

(٢) وقع في ضبط ابن الصلت اختلاف، فقد أوردت من حديثه عن الأعمش في هذه الرسالة تسعة أحاديث اختلفت في ضبطه فيها بين: سعد وسعيد. وجميع هذه الروايات من رواية راو واحد هو إسحق بن إبراهيم المعروف بشاذان، وهو ابن بنت ابن الصلت. ضبطه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن حبان في الثقات، والذهبي في السير سعداً، وذكروا من شيوخه: الأعمش، ومن تلاميذه: إسحق، غير أن كتب الرواية التي استقيت منها أحاديثه اختلفت في ضبطه، تارة سعد، وتارة سعيد. والصواب هو: سعد؛ ذلك أن سعيد بن الصلت راو آخر لا علاقة له بالأعمش، وليس من تلاميذه إسحق، كما ذكره البخاري في التاريخ الكبير. وقد سبق التنبيه على مواطن هذا الخلاف في الفصل الأول من هذا الباب، والذي يترجح عندي بعد كل هذا أن يضبط على: سعد... انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٨٦، ابن حبان، الثقات ٦ / ٣٧٨، البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٤٨٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٩ / ٣١٧.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٨٦، ابن حبان، الثقات ٦ / ٣٧٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٩ / ٣١٨.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة عشر حديثاً<sup>(١)</sup>. كان المعلل منها خمسة أحاديث، هي:

- عن أنس، قال: «توفيت زينب بنت رسول الله ﷺ، فخرجنا معه، فرأينا رسول الله ﷺ مهتما شديداً الحزن، فجعلنا لا نكلمه حتى انتهينا إلى القبر». وعلته: تفرد به عن الأعمش. ٢٠ / أنس.

- عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا وضعوا ثيابهم أن يقولوا: بسم الله». وعله الحديث: تفرد به عن الأعمش. ٢١ / أنس.

- عن ابن عباس، قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف ولا مطر». وعله روايته: إبدال راوٍ بآخر، رواه الثوري، وأبو معاوية ومن تابعه عن الأعمش عن حبيب. ورواه هو عنه عن عمرو ابن مرة. ١ / ابن عباس.

- عن عبدالله، قال: «والله! لكانني أسمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك - وهو في قبر عبدالله ذي البجادين... الحديث». وعله الحديث: تفرد به عن الأعمش. ٦٦ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ما بين النفختين أربعون، قالوا: يا أبا هريرة! أربعون يوماً؟ قال: أبيت، قالوا: شهراً؟ قال: أبيت؟ قالوا: يوماً... الحديث». وعله روايته: جزمه في المتن أن المدة أربعون عاماً، بينما الروايات

(١) وافق الثقات في ثلاثة أحاديث فقط، هي: ٢٤ / علي. وحديث: «لا تصومن امرأة تطوعاً إلا بإذن زوجها» أخرجه: أبو عوانة، المسند ٢ / ٢٢٨، وحديث: «كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه» أخرجه: ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٤ / ٣٢.

لا تحدد ذلك . ٤٦ / أبو هريرة .

\* عبدالله بن الأجلح : قال أبو حاتم ، والدارقطني : « لا بأس به » . ووثقه الذهبي ، وقال ابن حجر : « صدوق »<sup>(١)</sup> .

واقع روايته عن الأعمش : وقفت له على ستة أحاديث ، كلها معلولة . لأجل ذلك عدده من الضعفاء في الأعمش . وهي :

- عن علي عن النبي ﷺ : « من كذب علي متعمداً ليضل به الناس ، فليتبوأ مقعده من النار » . وعلته : إبدال إسناد بآخر ، والحديث معروف عن أبي معاوية ومن تابعه عن الأعمش مرسلًا . ٣٢ / علي .

- عن جابر عن النبي ﷺ ، قال : « القرآن شافع مشفع ، وماحلٌ مصدق ، من جعله إمامه ، قاده إلى الجنة ، ومن جعله خلفه ، ساقه إلى النار » . وعلة روايته : إبدال إسناد بآخر ، ورفع الحديث ؛ فقد أبدل بإسناد ابن مسعود إسناده إلى جابر ، ورفع . ٢٣ / جابر .

- عن همام بن الحارث ، قال : « رأيت جرير بن عبدالله بال ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، ثم قام فصلى ، فسئل فقال : رأيت النبي ﷺ صنع مثل هذا » . وعلة روايته : إبدال راو من الإسناد بآخر ؛ فقد أبدل بهمام بن الحارث - كما رواه الثوري ، وأبو معاوية ، ومن تابعهما - الحارث بن سويد . ٢ / جرير .

- عن ابن عباس في صلاة النبي ﷺ في منى . وعلته : الاختلاف في متنه بين كل من رواه عن الأعمش ، ولم يروه كبار أصحابه . ٢٥ / ابن عباس .

(١) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ١٠ / ٥ ، الدارقطني ، سؤالات البرقاني للدارقطني ٤٠ ، ابن حبان ، الثقات ٨ / ٣٣٤ ، الذهبي ، الكاشف ١ / ٥٣٨ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٩٩ ، وله : التقريب ٤٩٠ .

- حديث أبي مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل صلبه في الركوع والسجود». وعلة: رواية الحديث عن أبي عمار عن حذيفة، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة عن أبي معمر عن أبي مسعود. ٥ / أبو مسعود.

- عن أبي موسى، قال: «إنما هلك من كان قبلكم بالدينار والدرهم، وهما مهلكاكم». وعلة روايته: إبدال الإسناد، ورفع؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عن أبي موسى، قوله. ورواه هو عن ابن مسعود مرفوعاً. ١ / أبي موسى.

\* منصور بن أبي الأسود: وثقه ابن معين. وقال مرة: «لا بأس به»، وكذا قال النسائي. وقال الذهبي، وابن حجر: «صدوق». زاد الذهبي: «متوسط». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على اثني عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. . . كان المعلول منها عشرة أحاديث، هي:

- عن علي، وقيل له: «ألا تستخلف؟ قال: لا، ولكن أترككم على ما ترككم رسول الله ﷺ». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد هو سلمة، وقد أثبتته جرير بن عبد الحميد، وابن داود، ومحاضر. ١١ / علي.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١٧٠، ابن حبان، الثقات ٧ / ٤٧٥، الذهبي، الكاشف ٢ / ٢٩٦، وله: المغني ٢ / ٦٧٧، ابن حجر، التقريب ٩٧٢.

(٢) وافق الثقات في حديثين، هما: ١ / أبو ذر. ١ / ضرار. وهو من كبار الشيعة، روي عنه عن الأعمش أحاديث في فضائل آل البيت، العلة فيها ممن يرووها عنه. كما نُص عليه في ترجمته في المصادر السابقة.

- عن جابر، قال: «جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ يخطب، فجلس، فقال له: يا سليك! قم فاركع ركعتين، وتجاوز فيهما... الحديث». وعلة روايته: ذكره أن الذي جاء هو النعمان بن قوطل، وخلط هذا الحديث بحديث آخر. وقد رواه هكذا الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما. ٩/ جابر.

- عن ابن عمر، قال: «لعن رسول الله ﷺ من يحرش بين البهائم». وعلة روايته: وصل ما أرسله أبو معاوية، والثوري، ومن تابعهما عن الأعمش، عن مجاهد، عن النبي ﷺ. غير أنه خالف من وصله أيضاً، ذلك أنهم وصلوه عن ابن عباس، ووصله عن ابن عمر. ١٥/ ابن عباس.

- فقال عبدالله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقتل الفئة الباغية عماراً». وعلة روايته: إبدال الإسناد كاملاً. ١/ ابن عمرو.

- عن عبدالله: خرج رسول الله ﷺ لحاجته، فلقيته بماء، فقال: «من أمرك بهذا؟ فقلت: ما أمرني أحد، فقال: قد أحسنت أبشر بالجنة، ثم جاء علي، فبشره بالجنة». وعلة روايته: إبدال راو بآخر في الإسناد؛ فقد أبدل بعبدالله بن سلمة عمرو بن مرة، وخالف شريكاً، وابن عبد القدوس، ومن تابعهما. ٣٢/ ابن مسعود.

- عن عبدالله: «كان رسول الله ﷺ ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ». وعلة روايته: مخالفة الثقات في منته؛ فقال: «كان رسول الله ﷺ ينام ساجداً، وكان يعرف نومه بنفخه»، فلم يذكر ساجداً إلا هو. ٤٣/ ابن مسعود.

- عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي من بعدهم قوم يتسمنون ويحبون السمن، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد، وهو علي بن

مدرک، فقد رواه الثوري، ووكيع، ومن تابعهما دونها. فهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ١/ عمران.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «من بات وفي يده ريح غمر، فأصابه شيء، فلا يلومن إلا نفسه». وعلة الحديث: تفردته عن الأعمش. ٥٤/ أبو هريرة.

- عن أم سلمة، قالت: «هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] في رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين». وعلة الحديث: تفردته عن الأعمش. ٢/ أم سلمة.

- زينب الثقفية قالت: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «يا معشر النساء! تصدقن... الحديث». وعلة روايته: إبدال الإسناد، ووقفه. ١/ زينب.

\* علي بن سليمان الكيسانى الكلابي أبو نوفل: قال أبو حاتم: «ما أرى بحديثه بأساً، صالح الحديث، ليس بالمشهور». وقال ابن حبان: «يُغرب»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على أربعة أحاديث، وهي معلولة:

- عن جندب بن عبد الله عن النبي ﷺ، قال: «أول ما يتنن من الرجل بطنه، فلا يجعلن أحدكم فيه إلا طيباً».

- وقال رسول الله ﷺ: «مثل العالم الذي يعلم الناس الخير وينسى نفسه، كمثل السراج يضيء للناس ويحرق نفسه».

- وقال رسول الله ﷺ: «لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة وهو ينظر إلى أبوابها ملء كف من دم مسلم أهرقه ظلماً». وعلة هذه الأحاديث الثلاثة: تفردته عن الأعمش دون بقية أصحابه. ١/ جندب.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ١٨٨، ابن حبان، الثقات ٧/ ٢١٣.

- عن مطرف، قال: «فضل العلم خير من فضل العبادة، وخير دينكم الورع». وعلة روايته: رفعه الحديث إلى النبي ﷺ عن أبي قلابة. بينما رواه جرير عن الأعمش: بلغني عن مطرف، قوله. ٣٥ / أبو هريرة

\* عبيدة بن الأسود الهمداني: وثقه أبو زرعة. وقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس». وقال ابن حبان: «يعتبر حديثه، إذا روى بين السماع في روايته، وكان من فوقه ومن دونه ثقات». وقال ابن حجر: «صدوق»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديث واحد، وهو معلول: - عن عائشة عن النبي ﷺ: «أنه كان يعجل الفطر والصلاة». وعلة حديثه: قوله: عن أبي الضحى عن مسروق، به، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، وحفص، ومن تابعهم عن أبي الضحى، قال: دخلت أنا ومسروق على عائشة... الحديث، وهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ٤ / عائشة.

\* القاسم بن مالك المزني: وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن سعد، والعجلي. زاد ابن سعد: «صالح الحديث». وقال ابن معين، وأبو داود - في رواية عنهما -: «ليس به بأس». زاد ابن معين: «صدوق». وقال أحمد، وابن حجر: «صدوق». زاد ابن حجر: «فيه لين». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، ليس بالمتين». وضعفه الساجي<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٩٤، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٣٨٢، ابن حبان، الثقات، ابن حجر، التقريب ٦٥٥.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ١٢١، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٩٠، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٣١٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٤١٩، وله: التقريب ٧٩٤.



واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديثين، وهما معلولان:  
- عن عمر، قال: «إذا كان ثلاثة في سفر، فليؤمروا أحدهم، ذلك أمير أمره رسول الله ﷺ». وعلمته: أنه ذكر النبي ﷺ، وخالف بذلك أبا معاوية ومن تابعه.  
٢/ عمر.

- عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا صلاة لمن لا وضوء له». علمته: تفرده عن الأعمش. ٢/ ثوبان.

\* ورقاء بن عمر الشكري: وثقه وكيع، وابن معين، وأحمد. وقال ابن معين مرة: «صالح». وقال مرة: «ليس به بأس». وقال شعبة: «صالح». وقال الذهبي، وابن حجر: «صدوق». وقال ابن عدي: «روى أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به». ساوى ابن معين بينه وبين شيبان<sup>(١)</sup>. وهذا في غير حديث الأعمش، كما هو واقع روايته عن الأعمش.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديث واحد، وهو معلول:  
- عن ابن مسعود، قال: «السلام اسم من أسماء الله وضعه في الأرض، فأفسوه بينكم». وعلة روايته: رفع الحديث، وهو موقوف، وقفه أبو معاوية، وشعبة، وحفص، وغيرهم ممن تابعهم. ٣٦/ ابن مسعود.

\* شعيب بن خالد الرازي البجلي: قال ابن معين، والنسائي، وابن شاهين، وابن حجر: «ليس به بأس». ووثقه العجلي. وقال الذهبي: «صدوق»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ٤١٠، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال

٣/ ٥٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٥٠، ابن عدي، الكامل ٧/ ٩١، الذهبي،

الكاشف ٢/ ٣٤٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠٦، وله: التقريب ١٠٣٦.

(٢) العجلي، الثقات ١/ ٤٥٧، ابن شاهين، الثقات ١١٣، الذهبي، الكاشف ١/ ٤٨٦، =

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديثين، وهما معلولان:  
- عن المقداد عن رسول الله ﷺ، قال: «احثوا في وجوه المداحين التراب».  
وعلة روايته: إبدال راو من الإسناد، وإسقاط آخر؛ فقد رواه الثوري عن إبراهيم  
عن همام بن الحارث، ورواه هو: عن سالم عن المقداد، وأسقط إبراهيم.  
١ / المقداد.

- أبو هريرة قال: «من أدرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس، فقد أدركها،  
ومن أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس، فقد أدركها». وعلة روايته: رفع  
الحديث. وقد وقفه الثوري، وجري، ومن تابعهما. ٥١ / أبي هريرة.  
\* عبد الملك بن أبي غنية: وثقه ابن معين، وأحمد، والدارقطني، والعجلي  
والذهبي<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديثين، وهما معلولان:  
- عن جابر، عن النبي ﷺ: أنه سئل: «أي الإسلام أفضل؟ قال: من سلم  
المسلمون من لسانه ويده. قيل: وأي الجهاد أفضل؟ قال: من عقر جواده، وأهريق  
دمه. قيل: وأي الصلاة أفضل؟ قال: طول القنوت». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛  
فقد رواه عن شقيق عن أبي موسى، وخالفه الثوري، وأبو معاوية، وغيرهما، فرووه  
عن أبي سفيان عن جابر. ١٤ / جابر.

- عن جابر، قال: «دخل النبي ﷺ على أم سلمة، وعندها صبي يقطر منخرا  
دماً، فقالت: به العذرة... الحديث». وعلة الحديث: في المتن إرسال الحديث،

= ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ١٧٣، وله: التقريب ٤٣٧.

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٣١٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٣٧٤،  
الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٢٨٣، الذهبي، الكاشف ١ / ٦٦٤.

جعله عن أبي سفيان دخل على عائشة . والصواب : وصله عن جابر : دخل على أم سلمة . ١٧ / عائشة .

\* عبد العزيز بن عبد الصمد : وثقه أحمد ، أبو زرعة ، وأبو داود ، والنسائي ، والعجلي . وقال ابن معين : « لم يكن به بأس » . وقال أبو حاتم : « صالح الحديث »<sup>(١)</sup> .  
واقع روايته عن الأعمش : ولم أقف له إلا على حديث واحد ، وهو معلول :  
- عن ابن عباس ، قال رسول الله ﷺ : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقتنا ، فقدر بينهما ولد ، لم يضره شيطان أبداً » .  
وعلة روايته : رفع الحديث ، رواه شعبة موقوفاً . ٨ / ابن عباس .  
القسم الثاني - الذين اختلف فيهم توثيقاً وتضعيفاً ، غير أن حالهم في الأعمش ضعيف :

وهؤلاء هم :

\* أبو رجاء الكلبي روح بن المسيب : قال ابن معين : « ثقة » ، وقال مرة : « صويلح » . وقال أبو حاتم : « ليس بالقوي » . وقال ابن عدي : « يروي عن ثابت ، ويزيد الرقاشي أحاديث غير محفوظة »<sup>(٢)</sup> .

واقع روايته عن الأعمش : لم أقف له إلا على حديثين ، وهما معلولان :  
- قال عبد الرحمن بن عوف : « أشهد على رسول الله ﷺ أنه قال : المجوس طائفة من أهل الكتاب ، فاحملوهم على ما تحملون عليه أهل الكتاب » . علته : تفرده به . ١ / ابن عوف .

(١) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٥ / ٣٨٨ ، أحمد ، سؤالات أبي داود السجستاني ٣٤٥ ، العجلي ، الثقات ٢ / ٥٨٩ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ٢ / ٥٨٩ .

(٢) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٣ / ٤٩٦ و ٩ / ٣٧٠ ، ابن عدي ، الكامل ٣ / ١٤٣ .

- ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال أربعون رجلاً من أمتي قلوبهم على قلب إبراهيم يدفع الله بهم عن أهل الأرض يقال لهم: الأبدال... الحديث». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٨٧ / ابن مسعود.

\* سعدان بن يحيى اللخمي: قال أبو حاتم: «محلّه الصدق». وقال ابن حبان: «ثقة مأمون». وقال الدارقطني: «لا بأس به»، وقال مرة: «ليس بذلك». وقال الذهبي: «صويلح». وقال ابن حجر: «صدوق وسط». وكذبه دحيم<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديث واحد، وهو معلول:

- عن عبدالله، قال: انشق القمر ونحن مع رسول الله ﷺ، فقال: «اشهدوا».

وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد أبدل بأبي معمر - كما في رواية الثوري، وأبي معاوية، وشعبة، ومن تابعهم - علقمة. ١٨ / ابن مسعود.

\* أبو وكيع الجراح بن مليح الرؤاسي: وثقه ابن معين - في رواية -، وأبو داود، وأبو الوليد الطيالسي، وقال ابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن عدي: ليس به بأس. وضعفه ابن معين - في رواية ثالثة -، وابن عمار، والخطيب. وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال الدارقطني: «ليس بشيء»، وهو كثير الوهم. قلت - البرقاني -: «يعتبر به؟ قال: لا»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٢٨٩، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٨٤، الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٩، الذهبي، الميزان ٣ / ٢٣٧، وله: المغني ١ / ٢٥٣ و ٢٦٧، ابن حجر، التهذيب ٢ / ٥٠، وله: التقريب ٣٩٠.

(٢) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٦٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٥٢٣، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٣٤، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٢٠، ابن عدي، الكامل ٢ / ١٦٣، الخطيب، تاريخ بغداد ٧ / ٢٥٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٢٩٣.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف إلا على أربعة أحاديث. ، كلها معلول، وهي:

- عن عبدالله، قال: «كل شيء في القرآن ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ﴾ أنزل بمكة، وكل شيء في القرآن ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أنزل بالمدينة». وعلة روايته: وقفه الحديث على ابن مسعود، والصواب: وقفه على علقمة كما رواه شعبة. ٤٤ / ابن مسعود.

- أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد إلا له صيت، فإذا كان صيته في السماء حسناً، وضع في الأرض... الحديث». وعلة الحديث: تفردته عن الأعمش. ٤٩ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة: «قال رجل: يا رسول الله ﷺ! الرجل يعمل عملاً يسره، فإذا اطلع عليه، أعجبه... الحديث»، وعلة روايته: وصله عن أبي هريرة، بينما رواه أبو معاوية، وحفص، وأبو نعيم، ومن تابعهم عن أبي صالح مرسلًا. ٦٥ / أبو هريرة.

- عن ميمونة عن النبي ﷺ في صفة غسل الجنابة. وعلة روايته: إرسال الحديث؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، وغيرهم ممن تابعهم، فذكروه عن ابن عباس. ورواه هو بدونه. ٢ / ميمونة.

\* عطاء بن مسلم الخفاف: وثقه وكيع، وابن معين، والعجلي. وضعفه أبو حاتم، وأبو داود. وقال أحمد: «مضطرب الحديث». وبين أبو زرعة ابن حبان أن السبب في ضعفه: أنه دفن كتبه، وروى من حفظه، فوهم<sup>(١)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٥٣، الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ١١٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٣٦، =

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على أربعة أحاديث، كلها معلولة، وهي:

- عن سراقه بن مالك، قال: «يا رسول الله! أنعمل على ما قد جف به القلم، وجرت به المقادير، أو لأمر مستقبل؟... الحديث». وعلته: التفرد به عن الأعمش، وهو معروف من حديث أبي الزبير عن جابر. ١ / سراقه.

- فقال عبدالله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقتل الفئة الباغية عماراً». وعلة روايته: إبدال الإسناد كاملاً. ١ / ابن عمرو.

- عن ابن مسعود، قال: «السلام اسم من أسماء الله وضعه في الأرض، فأفشوه بينكم». وعلة روايته: إدخال متن حديث آخر رواه أبو معاوية، ووكيع، ومن تابعهما عن أبي هريرة على هذا الحديث، والمتن هو: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ إفشاء السلام بينكم». ٣٦ / ابن مسعود.

- عن عدي بن حاتم، قال: «ما دخلت على النبي ﷺ قط إلا توسع لي، أو تحرك لي». وعلة الحديث: تفرد عن الأعمش. ١ / عدي.

\* حبان بن علي العنزي: قال ابن معين - في رواية -: «صدوق»، وقال مرة: «ليس به بأس». وقال العجلي: «صدوق». وقال البزار: «صالح». وقال ابن عدي: «أحاديثه صالحة، عامة حديثه إفرادات وغرائب، وهو ممن يحتمل حديثه ويكتب». وضعفه ابن معين - في رواية -، وابن المديني، وأبو داود، وابن نمير، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والبخاري، وابن سعد، والحاكم، والدارقطني - في رواية - بعبارات

= ابن عدي، الكامل ٥ / ٣٦٧، ابن حبان، المجروحين ٢ / ١٣١، الخطيب، تاريخ بغداد ١٢ / ٢٩٤، العجلي، الثقات ٢ / ١٣٦.

مقاربة تدل على التضعيف. فضله أحمد على أخيه مندل. وسأوى ابن معين بينهما، وفضلهما على قيس بن الربيع<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على خمسة أحاديث<sup>(٢)</sup>، منها حديثان معلولان، هما:

- عن جابر، قال: «جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب، فجلس، فقال له: يا سليك! قم فاركع ركعتين، وتجاوز فيهما... الحديث». وعلة روايته: أبدل بأبي سفيان أبا الزبير عن جابر، مخالفاً رواية الثوري، وأبي معاوية، ومن تابعهما. ٩/ جابر.

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «الركاز: الذهب الذي ينبت على وجه الأرض». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٢٨/ أبو هريرة.

\* مندل بن علي العنزي: قال ابن معين - في رواية -، وأبو حاتم: «لا بأس به». وزاد أبو حاتم: «شيخ»، وطلب من ابنه أن يُحوّل من الضعفاء. وقال العجلي: «صدوق». وقال ابن معين - في رواية أخرى -: «ليس بشيء». وضعفه ابن المديني، وأحمد، والبخاري، وابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي، وابن نمير، ويعقوب ابن شيبة، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم. وقال ابن عدي: «له غرائب وأفراد،

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ٦٠، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٩٢، البخاري، التاريخ الكبير ٣/ ٨٨، وله: الضعفاء ٣٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٢٧٠، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨١، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٣٥، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٢٥، ابن عدي، الكامل ٢/ ٤٢٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٥.

(٢) وافق في ثلاثة، هي: ١٤/ ابن عمر. ١٤، ٦٠/ أبو هريرة.

ممن يكتب حديثه»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها ثمانية أحاديث، هي:

- عن حذيفة، قال: «صافحني النبي ﷺ وأنا جنب». علته: التفرد به عن الأعمش. ٧/ حذيفة.

- عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليسكت». وعلته: إبدال راو بآخر؛ فقد رواه يونس، وجريز من حديث أبي هريرة، ورواه هو من حديث ابن عباس. ١٢/ ابن عباس.

- عن ابن عباس رضيهما، قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية... الحديث». وعلة روايته: إبدال راو بآخر؛ فقد رواه عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن عباس، بينما رواه الثوري ومن تابعه عنه، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً. ١٦/ ابن عباس.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ٤٤، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ٩٩، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٩٢، ٢٠٥، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨/ ٤٣٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨١، ابن عدي، الكامل ٦/ ٤٥٥، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٩٨، المعجلي، الثقات ٢/ ٢٩٧، الخطيب، تاريخ بغداد ١١/ ٢٤٨ - ٢٤٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٢.

(٢) وافق في خمسة أحاديث، هي: ٤/ أبو ذر. ٥/ أبو سعيد. ١٤/ أبو هريرة. وحديث: «يؤم القوم أقرؤهم» أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٢٠. وحديث: «إن أطيب أكل الرجل من كسبه» أخرجه: ابن راهويه، المسند ٣/ ٨٨٦. أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٢٠. وحديث: «إن أطيب أكل الرجل من كسبه». أخرجه: ابن راهويه، المسند ٣/ ٨٨٦.



- عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «من سأل بالله، فأعطوه». الحديث. وعلة روايته: إيداله بمجاهد نافعاً. وقد رواه أبو عوانة وجريز بن عبد الحميد وغيرهما عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً. ١٤ / ابن عمر.
- عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، قال: «إذا أتى أحدكم أهله، فلا يتجرد تجرد العير». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٢ / ابن مسعود.
- عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ، قال: «لا نذر في المعصية». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٣ / عمران.
- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٧٢ / أبو هريرة.
- عن أم سلمة، قالت: «هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] في رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين. وعلة روايته: إيدال إسناد بآخر؛ فقد رواه عن أبي سعيد، بينما رواه جريز عن أم سلمة. ٢ / أم سلمة.
- \* عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير: قال أبو زرعة، وابن حجر: «صدوق». زاد ابن حجر: «تكلم في حديثه عن الأعمش». وقال الساجي: «فيه ضعف من أهل الصدق». وقال ابن معين، وابن المديني: «ليس بشيء». زاد ابن المديني: «كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث، تركناه، لم يكن بذلك». وقال ابن عدي: «أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش، لا يتابعه الثقات عليها»<sup>(١)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٩٠، ابن عدي، الكامل ٤ / ٢٨٩، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ٢ / ١٠١، الذهبي، الكاشف ١ / ٦٤٤، ابن حجر، التهذيب ٢ / ٥٥٤، وله: التقريب ٦٠٠.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة عشر حديثاً<sup>(١)</sup>. كان المعلول منها ثلاثة عشر حديثاً، هي:

- عن عاصم بن ضمرة، قال: «قلنا لعلي: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ؟ قال: إنكم لا تطيقونها... الحديث». وعلته: تفرده به. ١٧ / علي.

- عن أنس، قال: «سافرنا مع رسول الله ﷺ، فمنا الصائم، ومنا المفطر... الحديث». وعلته: تفرده به عن الأعمش. ١٤ / أنس.

- عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طبخ أحدكم قدرًا، فليكثر مرقها، ثم ليناول جاره منها». وعله روايته: إبدال إسناده؛ فقد أورده عن أبي سفيان عن جابر. وهذا سلوك منه للجادة. فالثوري رواه بسنده إلى أبي ذر. ٢ / جابر.

- عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن ابني هذا سيد، وليصلحن الله به بين فئتين من المسلمين عظيمتين». علته: تفرده ويحيى بن سعيد الأموي بهذا الحديث عن الأعمش. ٤ / جابر.

- جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «يود أهل العافية أن لحومهم قرضت بالمقاريض لما يرون من ثواب الله لأهل البلاء». وعله روايته: تفرده به عن الأعمش عن أبي الزبير، والأعمش لا تعرف له رواية عن أبي الزبير. ٢٠ / جابر.

- عن حذيفة، قال: «كنا إذا حضرنا مع النبي ﷺ طعاماً، لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله ﷺ، فيضع يده... الحديث». وعله روايته: إبداله بأبي حذيفة الأرحبي أبا عبيدة بن حذيفة. وخالف بذلك ما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما. ٩ / حذيفة.

(١) ووافق في حديثين، هما: ٢ / بلال. ٣ / معاذ (في رواية أخرى عنه).

- عن العباس، قال: قلت: يا رسول الله! إنني أريد أن أدعو الله، فعلمني دعوة أدعو بها، قال: «سل الله العافية». وعلته: التفرد به عن الأعمش. ١/ العباس.

- عن ابن عباس، فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات، له. فقال له النبي ﷺ: «لو كان عليه دين، أكنت قاضيه؟ فحق الله أحق أن يقضى». وعله روايته: أن زاد في إسناد الحديث عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس. وعن الأعمش عن الحكم عن عطاء عن ابن عباس. والجميع اقتصروا على الأعمش عن مسلم عن ابن جبير عن ابن عباس. ٥/ ابن عباس.

- عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش، وقطيعة الرحم». وعله روايته: تفرده وابن كاسب به عن الأعمش. ١/ ابن عمرو.

- عن معاذ: «أمرني رسول الله ﷺ أن آخذ من كل حالم ديناراً، ومن البقر مسنة من الأربعين، وحولياً من كل ثلاثين، ومن الثمار ما يسقى... الحديث». وعله روايته: وصل ما أرسله وكيع، ويعلى بن عبيد. ٣/ معاذ.

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من تتبع عوراتهم، تتبع الله عورته، يفضحه في بيته». وعله روايته: أنه لم يسم راويه عن الأعمش، وقال: عن رجل لم يسمه. وقد رواه الفضيل، وأبو بكر عن الأعمش عن سعيد. ١/ أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال: «لما كان غزوة تبوك، أصاب الناس مجاعة، قالوا: يا رسول الله! لو أذنت لنا فنحرننا نواضحنا، فأكلنا وادهنا... الحديث». وعله روايته: أنه رواه على الشك بين أبي هريرة وجابر، والحديث حديث أبي هريرة. وذكر أبو معاوية الشك بين أبي هريرة وأبي سعيد، ونقله عن الأعمش. ٢٦/ أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «من أطاعني، فقد أطاع الله... الحديث». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد - هو حبيب بن أبي ثابت - بين الأعمش وأبي صالح. لم يذكره أبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهما. فهذا من المزيد في متصل الأسانيد. ٥٣ / أبو هريرة.

\* زياد بن عبدالله بن الطفيل البكائي: وثقه أحمد - في رواية -، وقال مرة: «صدوق». وقال أبو زرعة، وأبو داود: «صدوق». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». قال الترمذي: «كثير المناكير». وضعفه ابن معين، وابن المديني، وابن سعد، وصالح جزرة، والنسائي، وابن حبان بعبارات متقاربة، مفادها: ضعفه، وعدم قبول أفراد. ولينه ابن حجر في غير حديث ابن إسحق<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على عشرة أحاديث<sup>(٢)</sup>، خالف في ثمانية، هي:

- عن علي، قال: «كان رسول الله ﷺ لا يحجبه عن قراءة القرآن إلا الجنب». وعلة

وعلة روايته: إبداله بعبدالله بن سلمة أبا البخري، وخالف بذلك حفص ابن غياث، وعيسى، ومن تابعهما. ١٣ / علي.

- عن ابن عباس، قال: «لعن رسول الله ﷺ من يحرش بين البهائم». وعلة روايته: وصل ما أرسله أبو معاوية، والثوري، ومن تابعهما عن الأعمش عن

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٧، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٢٩٨، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٩٦، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٤٥، ابن عدي، الكامل ٣/ ١٩٢، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ١/ ٣٠٠، ابن حبان، المجروحين ١/ ٣٠٧، الذهبي، الميزان ٣/ ١٣٣، وله: المغني ١/ ٢٤٣، وله: الكاشف ١/ ٤١١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ٦٥٠، وله: التقريب ٣٤٦.

(٢) وافق في حديثين، هما: ٦ / أبو مسعود. ١٤ / أبو هريرة.

مجاهد، عن النبي ﷺ. وزيادة المنهال بين الأعمش ومجاهد أيضاً. ١٥ / ابن عباس.

- عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى على جنازة، كتب له قيراط، ومن صلى عليها وتبعها، فله قيراطان، والقيراط مثل أحد». وعلة روايته: إبدال راو بآخر، ورفع؛ فقد رواه الثوري عن أبي هريرة موقوفاً. ورواه هنا عن ابن عمر مرفوعاً. ٩ / ابن عمر.

- عن عبدالله، قال: «لا يجعلن أحدكم للشيطان من نفسه جزءاً، لا يرى إلا أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله».

وعلة روايته: إبدال راو بآخر من الإسناد؛ فقد أبدل بعبد الرحمن بن يزيد - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما - الأسود. ٣ / ابن مسعود.

- عن أبي سعيد، قال رسول الله ﷺ: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم». وعلة روايته: إبداله بأبي صالح - كما رواه عنه الثوري، وأبو معاوية، والقطان ومن تابعهم - أبا عطية. ١ / أبي سعيد.

- عن أبي مسعود الأنصاري، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء والناس، خلفه - يعني: أسفل منه -». وعلة روايته: رفعه للحديث، بينما رواه يعلى بن عبيد موقوفاً، وذكر فيه قصة بين أبي مسعود وحذيفة. ٤ / أبو مسعود.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «والعجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاك الخمس». وعلة روايته: وصل المرسل؛ فقد أرسله ابن نمير، وأبو حمزة. ٢٨ / أبو هريرة.

- عائشة قالت: «كأنني أنظر إلى ويص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ». وعلة روايته: إبدال راو بآخر في الإسناد؛ فقد أبدل بالأسود - كما رواه أبو معاوية، وزهير، وشعبة، ومن تابعهم عنه - علقمة. ١٣ / عائشة.

\* يزيد بن عطاء الشكري: وثقه أحمد، وقال: «مقارب الحديث»، وقال مرة: «ليس به بأس، مقارب الحديث». وقال ابن عدي: «حسن الحديث مع لينه، عنده غرائب». وضعفه ابن معين، وابن المديني، وأحمد - في رواية -، والنسائي، وابن حبان<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثمانية أحاديث<sup>(٢)</sup>، كان المعلول منها أربعة أحاديث<sup>(٣)</sup>. منها:

- عن أبي موسى، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: «الرجل يقاتل حمية... الحديث». وعلة روايته: زيادة راو في الإسناد؛ فقد زاد فيه: مسروقاً. ورواية الثوري، وأبي معاوية، وشعبة، ومن تابعهم لا تذكره. وهذا من المزيد في

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ١٢٢، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ١٠٥، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٤٨٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٢٨٢، ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة ٤٩، ابن عدي، الكامل ٧ / ٢٧٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٢٤.

(٢) وافق في أربعة أحاديث، هي: ٧٤ / أبو هريرة. وحديث: أمر النبي ﷺ بإكفاء القذور التي طبخت فيها الضباب. أخرجه: الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤ / ١٩٧. وحديث: «إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة... الحديث» أخرجه: تمام، الفوائد ١ / ١٣٨، وقول ابن عباس: «إني لأكره أن يكون ثلثاً، ولكنه سبعاً أو خمساً» أخرجه: الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ٢٨٩.

(٣) ومنها ما تفرد به من قول حذيفة: «يأتي على الناس زمان يمتلئ فيه كل قلب شراً» أخرجه: أبو عمرو الداني، الفتن ٣ / ٦٧٢. لم أجد له فيه متابعاً.

متصل الأسانيد. ٣ / أبو موسى.

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «الرهن محلوب مركوب». وعلة روايته: رفع الحديث، بينما وقفه على أبي هريرة الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، وغيرهم. ٢٩ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من اشترى مصراة، فهو بالخيار، إن شاء ردها وصاعاً من تمر». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٣٠ / أبو هريرة.

\* عبدالله بن عبد القدوس التميمي: قال البخاري: «هو في الأصل صدوق. إلا أنه يروي عن أقوام ضعاف». وقال في موضع آخر: «مقارب الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق، كان يخطئ». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وضعفه النسائي، والدارقطني. وقال النسائي مرة: «ليس بثقة». وقال ابن حبان: «ربما أغرب». وتركه الذهبي<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها ثلاثة عشر حديثاً، هي:

- عن علي، قال: لما أنزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. وعلة روايته: اختلاف الحديث كلية سنداً ومتناً، والذي ذكر فيه حديثاً آخر في فضائل

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٦٠١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١٠٤، الترمذي، العلل الكبير ٣٢٥، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٦١، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١ / ٥٣٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٣٣٧ - ٣٧٨، وله: التقريب ٥٢٣.

(٢) ووافق في أربعة أحاديث، هي: ٣٢، ٤٣ / ابن مسعود. ١ / أبو برزة. وحديث: «لا تسبوا الأموات؛ فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا» أخرجه البخاري عنه معلقاً: ١ / ٤٧٠. وليس له في البخاري غيره، لا من حديثه عن الأعمش، ولا من حديث غيره.

علي، اختلط عليه من حديث رجل كذاب. ١٨ / علي.

- عن علي، قال: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة: إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق». وعلمته: إبدال رجلين من الإسناد، مخالفاً الثوري، وأبا معاوية، وغيرهما. ٣١ / علي.

- عن جابر بن عبدالله، قال: «بعث رسول الله ﷺ الوليد بن عقبة إلى بني وليعة، وكانت بينهم شحنة في الجاهلية، فلما بلغ بني وليعة... الحديث». وعلة روايته: تفرد عنه الأعمش به. ٨ / جابر.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الأولى والعصر، وبين المغرب والعشاء، ف قيل له في ذلك، فقال: صنعت هذا كي لا تُحرج أمتي». وعلة الحديث: تفرد عنه الأعمش. ٢٩ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقوم الساعة حتى يملك رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً». وعلة الحديث: تفرد عنه الأعمش. ٧٤ / ابن مسعود.

- عبدالله بن مسعود: أن النبي ﷺ قال: «يُطْلَعُ عليكم رجل من أهل الجنة، فاطلع أبو بكر. ثم قال: يُطْلَعُ عليكم رجل من أهل الجنة، فاطلع عمر». وعلة الحديث: تفرد عنه الأعمش. ٩٤ / ابن مسعود.

- عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في هذه الأمة خسف وفسخ وقذف. فقال رجل من المسلمين: ومتى ذلك يا رسول الله؟ قال: إذا ظهرت القيان والمعازف، وشرب الخمر». وعلة الحديث: تفرد عنه الأعمش. ٢ / عمران.

- عن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله ﷺ، قال: «مثل أهل بيتي فيكم كمثلي



- سفينة نوح... الحديث». وعلة الحديث: تفردته عن الأعمش. ١٠ / أبو ذر.
- عن مطرف، قال: «فضل العلم خير من فضل العبادة، وخير دينكم الورع».
- وعلة روايته: رفعه الحديث إلى النبي ﷺ من طريق مطرف عن حذيفة. بينما رواه جرير عن الأعمش: بلغني عن مطرف، قوله. ٣٥ / أبو هريرة.
- عن أبي هريرة، قال: قال ﷺ: «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه عن أبي هريرة، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عن ابن مسعود. ٦٠ / أبو هريرة.
- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «خلقت المرأة من ضلع، فمثلها مثل الضلع، إن أقمتها انكسر، وإن تركته كان معوجاً». وعلة الحديث: تفردته عن الأعمش. ٨٠ / أبو هريرة.
- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء»... علة روايته: إبدال الإسناد بآخر؛ فقد رواه عن أبي سعيد الخدري، بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، وشعبة، ومن تابعهم عن أبو هريرة. ٨٣ / أبي هريرة.
- عن أم سلمة، قالت: «هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] في رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين. وعلة روايته: إسقاط جعفر البجلي من الإسناد. ٢ / أم سلمة.
- \* سعيد بن بشير الأزدي: وثقه دحيم. واحتمله البخاري. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: «شيخ يكتب حديثه». وقال شعبة، والذهبي: «صدوق». وقال البزار: «لا بأس به، صالح». وضعفه ابن معين، وأحمد، وابن المديني، وأبو داود،

والنسائي، والحاكم أبو أحمد، وابن حجر. وتركه ابن مهدي. وقال ابن نمير: «منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث، كلها معلولة، وهي:

- عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله: كلكم ضال إلا من هديته». وعلة روايته: إسقاط راو من الإسناد بين الأعمش وشهر هو موسى بن المسيب؛ كما في رواية إبراهيم بن طهمان، وسعيد بن مسلمة. ١٢ / أبو ذر.

- أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد إلا له صيت، فإذا كان صيته في السماء حسناً، وضع في الأرض... الحديث». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٤٩ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة: «قال رجل: يا رسول الله ﷺ! الرجل يعمل عملاً يسره، فإذا اطلع عليه، أعجبه... الحديث»، وعلة روايته: وصله عن أبي هريرة، بينما رواه أبو معاوية، وحفص، وأبو نعيم، ومن تابعهم عن أبي صالح مرسلاً. ٦٥ / أبو هريرة.

القسم الثالث - الذين اتفق على تضعيفهم:

ومن هؤلاء<sup>(٢)</sup>:

\* أبو مسلم عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش: قال البخاري: «في حديثه نظر».

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٩٤ / ٤ و ٤٣٢، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٥٠ و ١٠٠ و ١٢٧، ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة ١٥٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٤، البخاري، الضعفاء ٤٩، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ٢٥٢، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٥٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩ / ٢ وله: التقريب ٣٧٤.

(٢) تنبيه: ذكرت هنا من وجدت له خمسة أحاديث فصاعداً أما من له دون ذلك، فأثرت أن =

وقال ابن حبان: «يخطيء»، وقال في موضع آخر: «كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه». وقال أبو داود: «عنده أحاديث موضوعة». وقال العقيلي: «في حديثه عن الأعمش وهم كثير»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة عشر حديثاً<sup>(٢)</sup>. المعلول منها أربعة عشر حديثاً، هي:

- عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا جبريل: هل ترى ربك؟ قال: إن بيني وبينه لسبعين حجاباً من نار - أو من نور - لو دنوت من أدناها، لاحتترقت». وعلته: تفرده به عن الأعمش. ١٨ / أنس.

- عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طبخ أحدكم قدرًا، فليكثر مرقها، ثم ليناول جاره منها». وعله روايته: إبدال إسناده؛ فقد أورده عن أبي سفيان عن جابر. وهذا سلوك منه للمجادة. فالثوري رواه بسنده إلى أبي ذر. ٢ / جابر.

- عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من استمع حديث قوم وهم يفرون به منه، صب في أذنيه الآنك». وعلته: إبدال الإسناد، فرواه عن أبي صالح عن أبي هريرة، بينما رواه أبو بكر بسنده عن ابن عباس، والظاهر، أن عبيدالله

= أضعه في فصل العلل السابق، فأذكره في أول ورود لحديث معلل له، وأشير إلى بقية أحاديثه، وعدد هؤلاء يزيد عن عشرين راوياً. ولم أفعل ذلك في القسمين السابقين حتى أكتشف عن الثقات أو متوسطي الضبط الذين ضعفوا في الأعمش.

(١) ابن حبان، الثقات ٧ / ١٤٧ وله: المجروحين ١ / ٢٣٩، العقيلي، الضعفاء الكبير ٣ / ٨٧٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ١١ - ١٢، وله: التقريب ٦٣٨.

(٢) وافق في ثلاثة أحاديث، هي: ٢٣ / ابن عباس. ٦ / أبو مسعود. وحديث: «الله أشد فرحاً بتوبة العبد من الرجل... الحديث» أخرجه البخاري عنه معلقاً، وليس له غيره عنده

سلك الجادة. ١١ / ابن عباس .

- عن ابن عباس : « كان رسول الله ﷺ ليدعى شطر الليل إلى خبز الشعير فيجيب » . علة روايته : وصله للحديث ، وقد أرسله أبو معاوية عن مجاهد ، فوصله عن ابن عباس . ٨ / ابن عمر .

- عن عبدالله ، قال : انشق القمر ونحن مع رسول الله ﷺ ، فقال : « اشهدوا » . وعلة روايته : إبدال راو بآخر ؛ فقد أبدل بأبي معمر - كما في رواية الثوري ، وأبي معاوية ، وشعبة ، ومن تابعهم - أبا وائل . وأسقط إبراهيم من السند . وهذا منه سلوك للجادة . ١٨ / ابن مسعود .

- عن عبدالله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما أنا والدنيا ؟ ! إنما مثلي والدنيا كمثل راكب قال في ظل شجرة في يوم صاف ، ثم راح وتركها » . وعلة الحديث : تفرده عن الأعمش . ٥١ / ابن مسعود .

- عن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : « يا أهل الحجرات ! سُعِّرَت النار ، ولو تعلمون ما أعلم ، لضحكتم قليلاً ، ولبكيتم كثيراً » . وعلة روايته : إبدال إسناد بآخر ؛ فقد رواه زائدة بسنده عن عبيد بن عمير مرسلًا ، ورواه هو عن ابن مسعود . ٦٩ / ابن مسعود .

- عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن لله عباداً على منابر من نور . . . الحديث » . وعلة روايته : إبدال الإسناد . ٢ / أبو سعيد .

- عن أبي سعيد ، أن رسول الله ﷺ قال : « كيف أنعم ، وصاحب القرن قد اتقن القرن ، وحنأ جبهته ، وأصغى بسمعه ينتظر متى يؤمر فينفخ ؟ ! . . . » الحديث . وعلة روايته : إبدال راو بآخر ؛ فقد أبدل بعطية - كما في رواية الثوري - أبا صالح . وله فيه رواية أخرى تابع فيها الثوري ، غير أنه زاد في الإسناد : أبا إدريس ، وهذا

من المزيّد في متصل الأسانيد . ٩ / أبي سعيد .

- حديث أبي مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل صلبه في الركوع والسجود». وعلة روايته: المخالفة في المتن؛ جاء فيما روى: «لا ترجوا صلاة لا يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب وشيء معها». بينما رواه الثوري ومن تابعه كما هو أعلاه . ٥ / أبو مسعود .

- عن أبي هريرة: «جاءت فاطمة إلى النبي ﷺ تسأله خادماً... الحديث». وعلة روايته: إبداله بأبي هريرة - كما في رواية أبي حمزة، وزهير، ومن تابعهما - عليا . ١٣ / أبو هريرة .

- أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كم مضى من الشهر - يعني: رمضان - ... الحديث». وعلة روايته: إبدال الإسناد؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عن أبي صالح عن أبي هريرة. رواه عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة . ٤٠ / أبو هريرة .

- عن أبي هريرة، وجابر، عن النبي ﷺ، قال: «قلت لجبريل - عليه السلام -: هل يصلي ربك؟ قال: نعم، صلاته سبوح قدوس، تغلبُ رحمتي غضبي». وعلة روايته: تصريحه بأبي هريرة وجابر. وقد رواه وكيع، فأبهم الصحابي . ٦٢ / أبو هريرة .

- ابن عباس عن النبي ﷺ: «لا يحب الأنصار إلا مؤمن». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد أبدل بعدي بن ثابت - كما رواه أبو معاوية وجريّر ومن تابعهما - حبيب بن أبي ثابت . ٧٤ / أبو هريرة .

\* جابر بن نوح: ضعفه أبو حاتم، وحفص بن غياث، والنسائي، والذهبي، وابن حجر. وقال ابن معين: «لم يكن بثقة»، وقال مرة: «ليس حديثه بشيء». وقال

أبو زرعة: «واهي الحديث، حدث بغير حديث منكر». وقال أبو داود: «ما أنكر حديثه!». وقال ابن حبان: «كان يخطيء، حتى صار من جملة من سقط الاحتجاج بهم إذا انفردوا، يروي عن الأعمش المناكير الكثيرة». وقال ابن عدي: «ليس له روايات كثيرة»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على سبعة أحاديث<sup>(٢)</sup>. كان المعلول منها حديثين<sup>(٣)</sup>، هذا واحد منها:

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤٤٢ / ٣ و ٤٩١ / ٤ و ٤٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٠٠ / ٢، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٤٣٠، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٢٨، ابن حبان، المجروحين ٢١٠ / ١، العقيلي، الضعفاء ٢١٤ / ١، الذهبي، الميزان ١٠٢ / ٢، وله: الكاشف ٢٢٨ / ١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٨٣ / ١، وله: التقريب ١٩٢.

(٢) وافق الثقات في أربعة أحاديث، هي: ٦١ / أبو هريرة. وحديث أبي ذر لما غربت الشمس، قال رسول الله ﷺ: يا أبا ذر! أتدري أين تذهب... الحديث» أخرجه عنه: الطبري، جامع البيان ٢٣ / ٥. وقول البراء في قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [براهيم: ٢٧]، قال: الثبوت في الحياة الدنيا إذا أتاه الملكان في القبر، فقالا له: من ربك؟ فقال: ربي الله. فقالا له: ما دينك؟ قال: ديني الإسلام، فقالا له: من نبيك؟ قال: نبيي محمد» أخرجه: الطبري، جامع البيان ١٣ / ٢١٣. وقول ابن عباس: في قوله: ﴿وَاصْبِرْ فَوْادُ أَيُّمُوسَ فَرِحًا﴾ [قصص: ١٠]. قال: فرغ من كل شيء إلا من ذكر موسى» أخرجه: الطبري، جامع البيان ٢٠ / ٣٥ - ٣٦. وحديث إمارة: ابن عباس الحج، وتفسيره سورة النور. أخرجه: الطبري، تهذيب الآثار ١ / ١٨٠. وهذا ما جعلني أضعه في هذه الطبقة.

(٣) وخالف كذلك في قول ابن عباس: «إن إسرائيل وميكائيل كقولك: عبدالله». فقد رواه عن الأعمش عن المنهال، عن سعيد، عن ابن عباس. وخالفه جرير بن عبد الحميد، فرواه عن الأعمش عن إسماعيل، عن رجاء، عن عمير مولى ابن عباس، عن ابن عباس. وزاد في متنه: إسرافيل. أخرجهما: الطبري، جامع البيان ١ / ٤٣٧.

- عن جابر، قال: «أتى النبي ﷺ النعمان بن قوقل، فقال: يا رسول الله! أرأيت إذا صليت المكتوبة، وحرمت الحرام، وأحللت الحلال، أددخل الجنة؟ فقال النبي ﷺ: نعم». علة روايته: إسقاط جابر، ورواية الحديث عن النعمان. وخالف بذلك أبا معاوية، ومن تابعه، وشيبان، ومن تابعه؛ فقد صح الحديث من طريقين. ١٩ / جابر.

\* سعيد بن مسلمة الكوفي: قال البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان: «منكر الحديث»، زاد البخاري: «فيه نظر»، وزاد أبو حاتم: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وضعفه النسائي، والدارقطني، وزاد الدارقطني: «يعتبر به». وقال ابن عدي: «لا يترك حديثه»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على خمسة أحاديث<sup>(٢)</sup>، كان المعلول منها حديثين، هما:

- عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا وضعوا ثيابهم أن يقولوا: بسم الله». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٢١ / أنس.

- عن ابن عمر، قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد الخلاء، يجيء ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض». وعلته: أنه لا يثبت عن الأعمش فيه حديث. ١ / ابن عمر<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١١٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٦٧، البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٥١٦ وله: الضعفاء، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٥٣، ابن عدي، الكامل ٣ / ٣٧٩، ابن حبان، المجروحين ١ / ٣٢١.

(٢) وافق الثقات في: ٧٧ / ابن مسعود. ١٢ / أبو ذر. وحديث: «الكأمة من المن» أخرجه: ابن ماجه، السنن ٢ / ١١٤٢.

(٣) وليس هو ممن تقبل أفراد. غير أنني أرجح قبول متابعاته، فيصدق فيه قول الدارقطني، =

\* عيسى بن سليمان الدارمي أبو طيبة الجرجاني: ضعفه ابن معين، وقال ابن حبان: «يخطئ»، كان يهم في الأحايين». وقال ابن عدي: «لا أظن أنه كان يعتمد الكذب، لكن لعله كان يشبه عليه، فيغلط». وقال الخليلي: «لقي الأعمش، وله أحاديث يتفرد بها»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على خمسة أحاديث. كلها معلول، وهي:

- عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً، ثم صلاها بين العشاءين: المغرب والعشاء». وعلة روايته: إبدال رجل بآخر، ثم الشك في ذلك، وخالف الثوري، وأبا معاوية. ٧/ علي.

- عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رابط يوماً في سبيل الله جعل الله بينه وبين النار سبعة خنادق كسبع سماوات وسبع أرضين». علة روايته: تفرد عن الأعمش به. ١٥/ جابر.

- عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صام يوماً في سبيل الله، جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض». علة روايته: تفرد عن الأعمش به. ١٥/ جابر.

- عن سليمان بن صرد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا غضب الرجل، فقال: أعوذ بالله، سكن غضبه». وعلة روايته: إبدال إسناد الحديث؛ فقد رواه أبو معاوية،

= وابن عدي باعتبار حديث، لأجل ذلك وضعته في هذه الطبقة.

(١) ابن عدي، الكامل ٥/ ٢٥٦ - ٢٥٨، ابن حبان، الثقات ٧/ ٢٣٤، وله: مشاهير علماء الأمصار ١٩٩، الخليلي، الإرشاد ٢/ ٧٨٩.



وحفص، ومن تابعهما عن سليمان بن صرد. ورواه بإسنادين مختلفين، تارة عن أبي هريرة، وتارة عن ابن مسعود. ٥ / أبو هريرة.

- عن أم هانئ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أمتي لن يخزوا ما أقاموا شهر رمضان». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ١٧ / أبو هريرة.

\* حماد بن شعيب: ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي. قال ابن معين مرة: «ليس بشيء». وقال البخاري: «فيه نظر»، وقال مرة: «منكر الحديث». وقال أبو داود: «تركوا حديثه». وقال أحمد: «لا أدري كيف هو». وقال ابن عدي: «رواياته أكثرها مما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ستة أحاديث<sup>(٢)</sup>. ثلاثة منها معلولة، هي:

- عن خباب، قال: «كنت رجلاً قيناً، فعملت للعاص بن وائل، فاجتمع لي عنده، فأتيته أتقاضاه، فقال: لا والله! لا أقضيك حتى تكفر بمحمد... الحديث. وعلة روايته: إيداله بأبي الضحى عن مسروق عن خباب - كما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما - أبا وائل عن خباب. ٢ / خباب.

- عن ابن عباس قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف ولا مطر». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر، رواه

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٨٥ و ٣ / ٢٨١ و ٣ / ٣٣٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ١٤٢، البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٢٥، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٣١، ابن عدي، الكامل ٢ / ٢٤٣، ابن حجر، تعجيل المنفعة ١٠٢.

(٢) وافق في ثلاثة، هي: ٥ / أبو مسعود. ٦٦، ٨٣ / أبو هريرة.

الثوري وأبو معاوية ومن تابعه عن الأعمش عن حبيب. ورواه هو عنه عن المنهال ابن عمرو. ١ / ابن عباس.

- عن ابن عباس، قال رسول الله ﷺ: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقنا، فقد ربي بينهما ولد، لم يضره شيطان أبداً». وعلة روايته: رفع الحديث، رواه شعبة موقوفاً. ٨ / ابن عباس.



### المبحث الخامس

#### الطبقة الثامنة: طبقة المتروكين

روى عن الأعمش جماعة من المتروكين لأسباب متعددة، منها: الجهالة، أو فحش الخطأ وكثرته، أو الكذب، أو رواية ما يؤيد البدعة للمبتدع. وأبرز هؤلاء هم<sup>(١)</sup>:

\* عمرو بن عبد الغفار الفقيمي: قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، متروك الحديث». وقال ابن المديني: «كان رافضياً، فتركته للرفض». وقال ابن عدي: «ليس بالثبوت في الحديث، حدث بالمناكير في فضائل علي، كان السلف يتهمونهم في وضع أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب غيرهم». وقال الذهبي: «هالك»<sup>(٢)</sup>.

(١) وقفت على ما يزيد عن ستين راوياً من المتروكين عن الأعمش، أذكر هنا - كما سبق في غير طبقة - من روى خمسة أحاديث فأكثر. أما البقية، فقد ذكرتهم عند أول حديث معلول لهم في فصل العلل، وأشارت إلى بقية أحاديثهم.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٢٤٦، ابن عدي، الكامل ٥/ ١٤٦، الذهبي، المغني، ٢/ ٤٨٦.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة عشر حديثاً من غير أحاديث الفضائل؛ المعلوم منها اثنا عشر حديثاً<sup>(١)</sup>، هي:

- عن علي، وقيل له: «ألا تستخلف؟ قال: لا، ولكن أترككم على ما ترككم رسول الله ﷺ». وعلة روايته: زيادة عمرو بن مرة في الإسناد، ولم يشته جرير ابن عبد الحميد، وابن داود، ومحاضر. فهو من المزيد في متصل الأسانيد. ١١/ علي.

- علي قال: «إن من السنة إذا سلم الإمام أن لا يقوم من موضعه الذي صلى فيه فيصلّي تطوعاً حتى ينحرف، أو يتحول، أو يفصل بكلام». علته: تفرده عن الأعمش به. ٢٨/ علي.

- عن ابن عمر، قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد الخلاء يجيء ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض». وعلته: أنه لا يثبت عن الأعمش فيه حديث. ١/ ابن عمر.

- عن ابن عمر: «كان رسول الله ﷺ ليدعى شطر الليل إلى خبز الشعير، فيجيب». علة روايته: وصله للحديث، وقد أرسله أبو معاوية عن مجاهد، فوصله عن ابن عمر. ٨/ ابن عمر.

- عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً». وعلة روايته: إبدال راوٍ بآخر؛ فقد أبدل بالمنهال ابن جبير، وأبدل أيضاً بابن عمر

(١) وافق في حديث واحد: ٩/ علي. وأقول هنا:

أولاً: لا عبرة بموافقة للثقات، وهذا الحال يستصحب مع كل أصحاب هذه الطبقة.

ثانياً: لا تعد مشكلة عمرو في أحاديث الفضائل فقط، إنما في غيرها. فاجتمع عليه من أسباب الترك: الوضع للبدعة، وفحش الخطأ. وله أحاديث أخرى عن الأعمش في فضائل آل البيت لم أذكرها اختصاراً.

ابن عباس، مخالفاً وكيع، وجريير بن حازم، وغيرهما. ١٠ / ابن عمر.

- عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تشهد الملائكة من لهوكم هذا إلا الرهان والنصال». وعلة روايته: وصل المرسل؛ فقد أرسله أبو معاوية. ١٢ / ابن عمر.

- عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون». وعلة روايته: إبدال الإسناد، ووقفه؛ فقد رواه عن ابن عباس موقوفاً. بينما رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عن ابن عمر مرفوعاً. ٧ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «دخلت على رسول الله ﷺ، وإنه ليوعك... الحديث». وعلة روايته: إبدال راو من الإسناد، وإسقاط آخرين؛ فقد رواه الثوري، وأبو معاوية، ومن تابعهما عن إبراهيم عن الحارث عن ابن مسعود. ورواه خيثمة عن ابن مسعود. ١٩ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «كنا نعد في الجاهلية أن الإمعة هو الرجل يُدعى فيأتي معه بمن لم يدع». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٤٧ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «اتركوا الترك ما تركوكم؛ فإن أول من يسلب أمتي ملكهم وما خولهم الله بنو قنطوراء». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٨٤ / ابن مسعود.

- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «حُفَّت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات». وعلة روايته: إبدال الإسناد. رواه عن أبي هريرة مرفوعاً. ورواه أبو معاوية عن ابن مسعود موقوفاً. ٢٥ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «لو دعيت إلى كراع، لأجبت، ولو

أهدي إليّ كراع، لقبلت». وعلة روايته: زيادة إسناد آخر للحديث؛ فقد صح عن أبي هريرة، ورواه كذلك، غير أنه زاد طريقاً آخر عن جابر. ٤٥ / أبو هريرة.

- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُغْفَرُ لِلْمُؤَذِّنِ مَدَى صَوْتِهِ». وعلة روايته: إيداله بابن عمر - كما في رواية ابن طهمان، وابن بشر، وغيرهما - أبا هريرة. ٥٨ / أبو هريرة.

\* روح بن مسافر: تركه ابن المبارك، وأحمد، وأبو داود، والنسائي. وقال أحمد - مرة -، وابن معين: «ليس بشيء»، زاد ابن معين: «لا يكتب حديثه». وضعفه أبو حاتم، وأبو زرعة، زاد أبو حاتم: «لا يكتب حديثه». وضعفه جداً ابن المديني. وقال الحاكم: «روى عن الأعمش أحاديث موضوعة». غير أن ابن عدي جعله في الضعفاء، لا المتروكين، قال: «هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على تسعة أحاديث<sup>(٢)</sup>، المعلول منها ستة أحاديث<sup>(٣)</sup>، منها:

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ١٠٥ و ٤ / ١٢٨ البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٣١٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٤٩٦، ابن عدي، الكامل ٣ / ١٤٠، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٤٠، الحاكم، المدخل إلى الصحيح ٣٧، الذهبي، الميزان ٣ / ٩٠، ابن حجر، لسان الميزان ٢ / ٤٦٧.

(٢) وافق الثقات في: ٤ / أبو ذر (في رواية أخرى عنه). وحديث: الإيمان يمان. وحديث عائشة: «أهدى رسول الله ﷺ غنماً» أخرجهما: ابن عدي، الكامل ٣ / ١٤٠.

(٣) ومنها ما تفرد به من حديث ابن عباس في خروج النبي ﷺ إلى بني قريظة على حمار، ومعه جبريل على بغلة بيضاء... الحديث. أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٦٦. ذلك أني لم أجد له فيه متابعاً.

- عن جابر، وأبي سعيد الخدري، قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب... الحديث». علة روايته: تفرده عن الأعمش به.
- عن ابن عباس عن ورقة الأنصاري، قال: قلت: يا محمد! كيف يأتيك؟ - يعني جبريل عليه السلام -، فقال رسول الله ﷺ: «يأتيني من السماء جناحه لؤلؤ، وباطن قدميه أخضر». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ١٧ / ابن عباس.
- عن أبي ذر، قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي... الحديث». إبدال رواية في الإسناد. ٤ / أبو ذر.
- عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة يؤتون أجورهم يوم القيامة مرتين... الحديث. وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٢ / أبو موسى.
- عن عائشة، قالت: «خَيَّرْنَا رسول الله ﷺ، فاخترناه، فلم يَعُدْهَا علينا شيئا». وعلة: زيادة طريق آخر عن الأعمش. ذلك أنهم رووه عن أبي الضحى عن مسروق كما في رواية الثوري، وأبو معاوية، وحفص وشعبة، وقد وافقهم عليها وزاد وعن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة. ٢١ / عائشة.
- \* يوسف بن خالد السمتي: كذبه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وعمرو بن علي، زاد ابن معين: «لا يكتب عنه شيء». وتركه النسائي، والعجلي، ويعقوب بن سفيان. وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: «يضع الحديث». وقال ابن عدي: «رواياته فيها نظر»<sup>(١)</sup>.

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ١٣٣. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٢٢١، البخاري، التاريخ الكبير ٨ / ٣٨٨، ابن عدي، الكامل ٧ / ١٦١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٥٥.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على عشرة أحاديث<sup>(١)</sup>. المعلول منها ثمانية، هي:

- عن أنس: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يحرك الحصا وهو في الصلاة، فلما انصرف، قال للرجل: «هو حظك من صلاتك». وعلته: تفرده عن الأعمش. ٥/ أنس.

- عن أنس: «أن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب». وعلته: تفرده عن الأعمش. وهو معروف عن أنس من طرق أخرى. ٩/ أنس.

- عن أنس: أن النبي ﷺ احتجم في رمضان. وعلته: تفرده عن الأعمش. ١٠/ أنس.

- عن أنس، قال: «سافرنا مع رسول الله ﷺ، فمنا الصائم، ومنا المفطر... الحديث». وعلته مخالفته المعروف من المتن، إما لاختصاره، أو روايته المعنى. ١٤/ أنس.

- عن أنس، قال: «كان رسول الله ﷺ يستاك بفضل وضوئه». وعلته: إسقاط راو من الإسناد، فصار الحديث عن الأعمش عن أنس. ١٥/ أنس.

- عن أنس، قال: «كانت الصلاة تقام، فيعرض لرسول الله ﷺ الرجل، فيكلمه في الحاجة، فيحبسه حتى ينعس بعض القوم». وعلته: تفرده به عن الأعمش. ١٦/ أنس.

- عن أنس أنه سئل عن العجائز، أكن يشهدن مع رسول الله ﷺ الصلاة؟... الحديث». وعلته: تفرده عن الأعمش. ١٧/ أنس.

(١) تابع في حديثين، هما: ٧/ علي. ١٨/ ابن مسعود.

- أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «يعرض أهل النار يوم القيامة صفوفاً، فيمر بهم المؤمنون... الحديث». وعلته: تفرد عن الأعمش. ١٩ / أنس.

\* معمر بن زائدة: قال العقيلي: «معمر بن زائدة عن الأعمش لا يتابع على حديثه». ووصفه الدارقطني بأنه قائد الأعمش<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ستة أحاديث<sup>(٢)</sup>. خمسة منها معلولة، وهي:

- عن زيد بن وهب، قال: «شهدت عمر فوق منبر رسول الله ﷺ... وفيه، ذكر الباءة وكل نسب». والعلة: تفرد بها، وهو ممن لا تقبل أفراد. ٨ / عمر.

- عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «من كتم علماً يعلمه، ألجم يوم القيامة بلجام من نار». وعلة الحديث: تفرد عن الأعمش. ١٣ / ابن عباس.

- عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ: «إن أخوف ما أخاف عليكم ثلاث: جدال منافق في القرآن، وزلة عالم، ودنيا تقطع أعناقكم». وعلة الحديث:

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤ / ٢٠٦، الذهبي، الميزان ٦ / ٤٨١، ابن حجر، لسان الميزان ٦ / ٦٦، الدارقطني، العلل ٦ / ٢٢٠. قلت: لم أقف للعلماء فيه على غير هذا، وكرر الذهبي وابن حجر ما قاله العقيلي.

(٢) وتابع أصحاب الأعمش في حديث ابن مسعود، قال: «جاء رجل من أهل الكتاب إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا أبا القاسم إن الله ﷻ يمسك السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال على أصبع، والشجر والثرى على أصبع، والخلأق على أصبع، ثم يقول: أنا الملك، أنا الملك. قال فرأيت النبي ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه، ثم قال: وما قدروا الله حق قدره». أخرجه: الدارقطني، أبو الحسين علي بن عمر. (ت: ٣٨٥). الصفات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٢هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: عبدالله الغنيان، ٢٤. وذكر في هذا الموضع روايات أصحاب الأعمش الأخرى: انظر: ٢١ - ٢٥.



تفرده عن الأعمش . ١ / معاذ.

- عن أبي الدرداء: «يلقى على أهل النار الجوع... الحديث». وعلته:  
وقف الحديث على قول شمر بن عطية . ٤ / أبو الدرداء.

- عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال: «من قاتلني في الأولى، وقاتل أهل بيتي في الثانية... الحديث» وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش . ٧ / أبو سعيد.

\* عبد الرحيم بن حماد الثقفي السندي: قال العقيلي: «له عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش». وضعفه البيهقي. وقال الذهبي: «عن الأعمش صاحب مناكير»، وقال مرة: «شيخ واه»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ستة أحاديث، كلها معلول، وهي:  
- عن ابن عباس: أن رجلاً قال: يا نبي الله! فقال رسول الله ﷺ: «لست بنبي الله، ولكنني نبي الله ﷺ». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش . ٢ / ابن عباس.

- عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ مرَّ بامرأة زمته ضعيفة... الحديث». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش . ٤ / ابن عباس.

- ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف في قصة السقيفة حين اجتمع الأنصار عند وفاة رسول الله ﷺ... الحديث. وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش . ٧ / ابن عباس.

- عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «تجاوزوا للسخي عن

(١) العقيلي، الضعفاء ٣ / ٨٣٥، الذهبي، الميزان ٢ / ٦٠٤ وله: المغني ٢ / ٣٩١، ابن حجر، لسان الميزان ٤ / ٥.

ذنبه؛ فإن الله ﷻ يأخذ بيده عند عثرته». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٢٥ / ابن مسعود.

- عن عبدالله، قال: «كل معروف صدقة». وعلة روايته: وصله الحديث؛ فقد رواه أبو معاوية ومن تابعه عن إبراهيم عن ابن مسعود. ورواه هو عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. ٤٥ / ابن مسعود.

- عن عبدالله: أن الرسول ﷺ قال: «إن لكل نبي خاصة من أصحابه، وإن خاصتي من أصحابي: أبو بكر، وعمر». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٨٣ / ابن مسعود.

\* يحيى بن هاشم الغساني: كذبه ابن معين، وأبو حاتم. وتركه النسائي، والبيهقي. وقال أحمد: «لا يكتب عنه». وقال العقيلي، وابن عدي: «كان يضع الحديث»، وبين ابن عدي أن روايته مسروقات. وضعفه الدارقطني. وقال الحاكم: «روى عن الأعمش أحاديث منكرة»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة أحاديث. كلها معلول، وهي: - عن خباب: أن النبي ﷺ قال: «لا يتمنى أحدكم الموت». وعلمته: الرواية عن الأعمش عن شعبة، عن ثابت عن أنس، ولا يعرف للأعمش رواية عن شعبة. ١ / خباب.

- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «أتى رجل في قبره، فقليل: إنا

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ١٩٥، النسائي، الضعفاء والمتروكين ١٠٩، ابن عدي، الكامل ٧ / ٢٥٢، الدارقطني، السنن ١ / ٧٣، البيهقي، السنن الكبرى ١ / ٤٤، الخطيب، تاريخ بغداد ١٤ / ١٦٣، الحاكم، المدخل إلى الصحيح ٢٢٩، الذهبي، الميزان ٧ / ٢٢٤.

جالدوك ثلاث جلدات، قال: ولم؟ قال: لأنك صليت الصلاة بغير طهور، ومررت بمظلوم فلم تنصره». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ١ / ابن مسعود.

- «إذا تصفر أحدكم، فليذكر اسم الله». وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ١ / ابن مسعود.

- عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تطهر أحدكم، فليذكر اسم الله؛ فإنه يطهر جسده كله... الحديث»، وعلة الحديث: تفرده عن الأعمش. ٨١ / ابن مسعود.

- عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤]، قال: «هي الرؤيا الصالحة الحسنة، يراها المسلم، أو ترى له». وعلة روايته: إسقاط راويين من الإسناد، هما: عطاء، ورجل من أهل مصر؛ كما في رواية الثوري، وأبي معاوية، وشعبة، ومن تابعهم. ١ / أبو الدرداء.

\* عمرو بن خالد الأعشى: تركه أبو حاتم، والدارقطني. وقال ابن عدي: «روايته بالأسانيد التي يرويها غير محفوظة»<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على خمسة أحاديث<sup>(٢)</sup>. المعلول منها أربعة أحاديث<sup>(٣)</sup>، ومنها:

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٤٨، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٥٣، ابن عدي، الكامل ١٢٨ / ٥.

(٢) وافق في حديث واحد، هو: ٣١ / علي. لولا عبرة به.

(٣) وذكر له ابن عدي حديثين آخرين منكربين، هما: حديث: «من مات له ابن أو ولد، أسلم أو لم يسلم، رضي أو لم يرض، لم يكن له ثواب إلا الجنة». وقول ابن مسعود: «سيكون غلاء ومجاعة، فإذا كان ذلك، فخير ما تدخرون الزيت والحمص». انظر: الكامل ١٢٨ / ٥.

- عن علي، عن النبي ﷺ: «من كذب علي متعمداً ليضلَّ به الناس، فليتبوأ مقعده من النار». وعلة روايته: إبدال الإسناد بإسناد آخر. ٣٢ / علي.

- عن عبدالله، قال: «القصد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة». وعلة روايته: إبدال راو من الإسناد، إبداله بعبد الرحمن أباً وائلاً. وإسقاط مالك بن الحارث. ٤٠ / ابن مسعود.

\* يحيى بن العلاء الرازي: كذبه وكيع، وأحمد. وتركه البخاري، والنسائي، والدارقطني. وضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة. وبين ابن عدي أن أحاديثه كلها غير محفوظة<sup>(١)</sup>.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له على حديث تابع فيه الثقات، وقد روى عن الأعمش مما تفرد به أو خالف ثقات أصحابه عدداً من الأحاديث لم أحصرها؛ لوضوح حاله<sup>(٢)</sup>، ذكرت في الرسالة ثلاثة أحاديث فقط، هي:

- عن علي إذا فرغ من وضوئه، قال: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، رب اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين». علة روايته: إسقاط راو من السند، وخالفه ابن نمير، وابن داود، فأثبتاه. ٣٠ / علي.

- عن سلمان، قال: «سلوني؛ فأني لا أمس، إنه لا يمسه إلا المطهرون. فسألناه، فقرأ علينا قبل أن يتوضأ». وعلة روايته: إبدال راو بآخر في الإسناد،

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٣٦٩، البخاري، التاريخ الكبير ٨ / ٢٩٧، وله: التاريخ الأوسط ٢ / ١٤١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ١٧٩، النسائي، الضعفاء والمتروكين ١٠٧، ابن عدي، الكامل ٧ / ٢٠٠، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ١ / ١٤٤ و ٣ / ٢٠٠، الذهبي، الميزان ٧ / ٢٠٥.

(٢) قد توسع عبد الرزاق في المصنف بالرواية عن يحيى عن الأعمش. انظر للتمثيل: ١ / ٢٩٧، ٣٤٠، ٥٦٢، ٥٦٨، ٥٨٩، ٧١ / ٣، وغيرها كثير.

وهو السائل، فرواه أبو معاوية ومن تابعه عن يزيد، وخالفهم فرواه عن علقمة.  
١ / سلمان.

- عن ابن عمر، قال: «لقد أتى علينا زمان وأحدنا أضنُّ بأخيه المسلم منه بالدينار والدرهم، ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا ضنوا بالدينار... الحديث». وعلة روايته: إبداله بابن أبي رباح مجاهداً. ١١ / ابن عمر.

انتهى الفصل الأول بحمد الله ومنه

\* \* \*



# الفصل الثاني

## الكشف عن اختلاف أصحاب الأعمش عليه

\* تمهيد:

يعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة التطبيقية؛ فهو محورها الذي ترتبط به مباحثها المختلفة ارتباطاً دقيقاً، ذلك أنه لا يمكن معرفة مراتب أصحاب الشيوخ، وبيان عللهم، إلا بالكشف عن اختلافهم. والاختلاف المراد هنا ليس كل اختلاف ورد عن الأصحاب؛ إنما الاختلاف الذي تسبب بحدوث علة.

من هنا فإنني سأذكر في هذا التمهيد المنهجية التي سرت عليها من حيث البحث عن مادة الاختلاف، ثم طريقة إخراجها. وإليك التفاصيل:

أولاً - البحث عن المادة العلمية:

كان البحث عن المادة العلمية وعر الطريق، صعب المسالك، وهذا هو حال الدراسات التطبيقية في العلل، غير أن ما زاد في صعوبة الأمر هنا هو: الحاجة في مثل هذه الدراسات إلى الاستقراء التام؛ ذلك أن ما يترتب عليها من النتائج لا يمكن الاطمئنان إليه إلا بالاستقراء التام. لأجل ذلك فإن طريق معرفة اختلاف أصحاب الأعمش عليه جاءت من خلال الخطوات التالية:

١ - الاستقراء التام لكتب العلل المختلفة: قمت باستقراء كتب العلل المختلفة من غير استخدام الحاسوب في بداية الأمر. واعتمدت علل الدارقطني أساساً لها. ولم اعتمد فيه على المطبوع فحسب، إنما عدت إلى المخطوط<sup>(١)</sup>.

(١) وهي: نسخة دار الكتب المصرية. رقم: ٣٩٤ حديث. والتي جاءت في خمسة =

٢ - استقراء الكتب التي هي مظنة تعليل : وهي الكتب التي لم توضع في أصل تصنيفها للعلل ، إنما ذكرت العلل فيها تبعاً ؛ كحلية الأولياء لأبي نعيم ، وسنن النسائي الكبرى ، وسنن البيهقي الكبرى . وما أوقفني هنا : أن الطبراني في المعجم الكبير ذكر جانباً من ذلك ، وبعناوين وتعليقات تدل على اهتمامه بهذا النوع من الاختلاف والتعليل .

٣ - البحث في روايات أصحاب الأعمش ؛ مما لم يذكر في كتب العلل ، أو الكتب التي هي مظنة تعليل : لم تحصر كتب العلل والكتب التي هي مظنة تعليل كل الاختلاف الحاصل بين أصحاب الأعمش ؛ الأمر الذي دعاني إلى حصر أسماء أصحابه ؛ مما ذكره المزي في ترجمته ممن روى عنه ، ثم من ورد له حديث معلل ، أو ذُكرت له متابعة في معرض ذكر العلل ؛ مما ورد في الخطوتين السابقتين .

من هنا تجمع لدي ما يزيد عن مائتين وثلاثين راوياً ، بحثت في كل رواياتهم مما لم يذكر في كتب العلل ، والكتب التي هي مظنة تعليل<sup>(١)</sup> ، وحصرتها ، ثم عارضتها وقارنتها بأحاديث كبار أصحاب الأعمش ، فما وافقوا فيه الثقات ، عُدَّ مما صح لهم عن الأعمش ، وما خالفوا مما لم يقبل ، ضممته إلى هذا الفصل<sup>(٢)</sup> . لأجل

= مجلدات ، حُقِّقَ منها ثلاثة مجلدات ، هي المطبوع المتوافر بين أيدي الناس ، والذي جاء في أحد عشر مجلداً . وبقي من المخطوط مجلدان ، هما : الرابع والخامس . فعدت إليهما ، واستخرجت منهما ما يزيد عن سبعين حديثاً من علل أصحاب الأعمش . فعلى سبيل المثال : كل حديث في مسند ابن عباس ، أو ابن عمر ، أو عائشة ، نقل فيه عن الدارقطني ، أو أحيل إليه ؛ إنما هو من المخطوط .

(١) عدا أصحاب الطبقة الأولى وأبرز رؤوس الطبقة الثالثة ، لوضوح حالهم فيه ، فلا حاجة لاستقراء رواياتهم .

(٢) إلا أن يكون للراوي أحاديث كثيرة خالف فيها الثقات ، أو تفرد بها ؛ كما هو الحال في معمر ، فله ما يزيد عن أربعين حديثاً معلولاً ، وكذا قيس بن الربيع ، فمثل هؤلاء لا أذكر =



ذلك، فإن هناك عللاً لأصحاب الأعمش مما ذكرته في هذه الرسالة لم تذكر في كتب العلل المختلفة. أو ذكر بعضها في المدار الواحد، ولم تستوعب جميعها.

٤ - التخريج التفصيلي لكل هذه الروايات من طريق الأعمش: ذلك أنني لم أكتف بما ورد في كتب العلل، وعلى الأخص علل الدارقطني من روايات لأصحاب الأعمش في علة الحديث الواحد، لأجل ذلك خَرَجْتُ كل حديث تخريجاً تفصيلياً. مما أوقفني على متابعات ومخالفات لم تذكر فيما ذكر من علل في كتب العلل، وعلى الأخص: علل الدارقطني.

ومن هنا أستطيع القول: إن هذه الطريقة أعطت البحث أفضل نتيجة يمكن الوصول إليها.

وقد يؤخذ على البحث وجود روايات لأصحاب الأعمش لم تصل إلينا فيما فُقدَ من كتب الرواية. لكن ما وصل من الرواية عنه يعد مؤشراً لحال بقية الروايات، فلو كان الراوي الذي غابت عنا روايته من كبار أصحاب الأعمش؛ لما غفل عن روايته أصحاب المصنفات التي وصلت إلينا.

ثانياً - الطريقة المتبعة في إخراج المادة العلمية في هذا الفصل:

اعتمدت في إخراج مادة هذا الفصل على ما يلي:

١ - طريقة الدارقطني في إيراد علل الأصحاب، وذلك بإيراد الخلاف عن الأعمش، والجمع بين الأصحاب فيما اتفقوا فيه، ثم ذكر من خالفهم. غير أنني لم ألتزم نصه في ذلك، لأمرين، هما:

\* أنه لم يذكر روايات كثير من الأصحاب، فتجده يذكر الخلاف عن الأعمش دون حصر من رواه عنه هكذا، أو من خالفهم في ذلك.

= اختلافهم مع أصحاب الأعمش في هذا الفصل على سبيل الحصر، إنما على سبيل التمثيل.

\* ثم إن هناك عللاً ذكرت في الكتب الأخرى لم يذكرها. وعللاً لم تذكر في كل الكتب، وقفت عليها بالمعارضة بين الروايات.

٢ - ذكر أقوال النقاد في بيان الحكم على الاختلاف، وتعليل الحديث: وكان المنهج المتبع في التعامل مع هذه الأقوال على النحو التالي:

\* إن اتفق النقاد على رأي في علة حديث، فالقول قولهم، وأكتفي بالنقل عنهم، وحصر أقوالهم.

\* وإن اختلفوا في علة حديث، رجحت بين أقوالهم.

\* وإن لم أجد لهم فيه قولاً، أجتهد في الكشف عن العلة على ضوء واقع رواية الأصحاب عن الأعمش، وما تجمع من أقوال نقدية فيهم.

وهذا هو الأصل في التعامل مع أقوال النقاد الأوائل المتقدمين، ذلك أنه لا ينبغي معارضتهم فيما اتفقوا؛ لأنهم أهل الصنعة الأوائل الذين عاشروا الرواية والرواة، وعرفوا من واقع الرواية ما لم نعرف، مع وضوح في منهج النقد عندهم، تجده منسجماً في جملة أقوالهم.

يقول ابن حجر في ذلك: «وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يُفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروایتين على الأخرى؛ كما في نقد الصيرفي سواء. فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك؛ كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه».

وقال: «وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل، وحيث يصرح بإثبات العلة، فأما إن وجد غيره صححه، فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما»<sup>(١)</sup>.

وما دعاني لبيان هذا النقطة هو: ما نجده في هذا العصر من الجرأة على رد أقوال المتقدمين من أهل هذه الصنعة لأدنى سبب.

٣ - الترجمة لبعض الأصحاب: وجاء في هذا الفصل ترجمة لجملة من أصحاب الأعمش، ذلك أنني اخترت أن أورد فيه أقوال النقاد فيمن روى عن الأعمش أربعة أحاديث فما دون، فأذكر عند أول ورود لحديث له هذه الأقوال، وأبين ما رواه من أحاديث وافق فيها الثقات وخالفهم؛ لأبين - على ضوء ذلك - في أي طبقة هو؟ وسبب إيرادى لهؤلاء هنا: قلة روايتهم، فبعضهم ليس له إلا حديث أو حديثان، فلا يحتمل الأمر فيه أن يفرد له ذكر في فصل الطبقات السابق، وقد سبق التنبيه عليه في الفصل الأول من هذا الباب.

٤ - أما تخريج الأحاديث: فعند كل صاحب من الأصحاب نذكر: أين ورد حديثه في كتب الرواية.

٥ - أما طريقة الترتيب، فإنها مما حيرني في بداية الأمر، وكان هناك أكثر من أسلوب للترتيب، غير أن أفضل أسلوب كان هو ما اعتمده الدارقطني، وهو: المسانيد، فبدأت بالعشرة المبشرين بالجنة، ثم رتبته على أحرف الهجاء، وختمت بمسانيد النساء<sup>(١)</sup>.

#### (١) من أساليب الترتيب الأخرى:

- الترتيب على العلة: ومن محاذيره: أن للحديث الواحد أكثر من علة؛ مما يضطرني إلى تقسيم الحديث، أو تكراره في أكثر من مكان.

- الترتيب على الأصحاب: وهذا يعني: تكرار الأحاديث في أكثر من مكان؛ ذلك أن الحديث الواحد يختلف فيه أكثر من صاحب - كما سيأتي في الأمثلة - . وهذا أجود ترتيب يفيد البحث هنا، ولأجل ذلك لخصت علل الأصحاب الواردة هنا، وذكرتها في مراتب الأصحاب في الفصل القادم؛ ليكون القارئ على بينة من حال كل راو، وسبب وضعه في طبقته.

وأخيراً: فإنني لم أدخر جهداً في إخراج هذه الفصل على الوجه المناسب، وإن كان فيه إطالة، فهي إطالة يقتضيها المقام.



### ١ - مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه من حديث الأعمش:

١ - عن أبي بكر، قال: قام فينا رسول الله ﷺ كقيامي فيكم، فقال: «إن الناس لم يعطوا من شيء هو أفضل من العفو والعافية، فسلوهما الله».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية، وجريز<sup>(١)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، قال: قال أبو بكر. وخالفهما شيان<sup>(٢)</sup>، وأبو حمزة السكري<sup>(٣)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، قال: قام أبو بكر... الحديث. قال الدارقطني: «والمرسل هو المحفوظ»<sup>(٤)</sup>. فالصواب: هو ما رواه أبو معاوية، وجريز.

= - الترتيب على أبواب الفقه كما فعل ابن أبي حاتم: وهذا لا يخدم بحثنا، ويجعلنا أيضاً نكرر الأحاديث كما فعل ابن أبي حاتم، ويطيل بنا الأمر في تفرعات أبواب الفقه المختلفة.

من هنا كان أسلم أسلوب هو: أسلوب الدارقطني، وهذا يدل على سعة أفقه، ورحابة فكره التنظيمي. وإن كان إمكان التكرار فيه وراداً؛ لورود الحديث عن أكثر من صاحبي، لكننا نكتفي بإيراده في موضع واحد، ونورده جملة واحدة، وهذا أجود في فهم العلة، وبيان مسار الرواية فيها.

(١) أبو يعلى، المسند ١ / ٩٦، الدارقطني، العلل ١ / ٢٣٣.

(٢) الدارقطني، العلل ١ / ٢٣٣.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٢٢٢.

(٤) الدارقطني، العلل ١ / ٢٣٤.

٢ - عن أبي برزة، قال: مررت على أبي بكر الصديق وهو يتغيظ على رجل من أصحابه، فقلت: يا خليفة رسول الله ﷺ! من هذا الذي تغيظ عليه؟ قال: ولم تسأل عنه؟ قلت: أضرب عنقه، قال: فوالله! لأذهب غضبه ما قلت! ثم قال: ما كانت لأحد بعد رسول الله ﷺ.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه حفص<sup>(١)</sup>، وابن نمير<sup>(٢)</sup>، وعلي بن مسهر<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٤)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٥)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٦)</sup>، وابن عينة<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن أبي البخري، عن أبي برزة.  
وخالفهم أبو معاوية<sup>(٨)</sup>، .....

- (١) البخاري، التاريخ الكبير ١٩٦/٥ ذكرها معلقة.
- (٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٤٤٨/١.
- (٣) المصدر السابق.
- (٤) المصدر السابق.
- (٥) الحميدي، عبدالله بن الزبير أبو بكر (ت: ٢١٩)، المسند، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبّي، بيروت، القاهرة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ٥/١، البخاري، التاريخ الكبير ١٩٦/٥ ذكرها معلقة. النسائي، السنن الكبرى ٣٠٥/٢، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٤٤٨/١، الدارقطني، العلل ٢٣٦/١.
- (٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٤٤٨/١.
- (٧) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٤٤٨/١، الدارقطني، العلل ٢٣٦/١.
- (٨) النسائي، السنن الكبرى ٣٠٥/٢، الحاكم، المستدرک ٣٩٤/٤، البخاري، التاريخ الكبير ١٩٦/٥ ذكرها معلقة، الدارقطني، العلل ٢٣٦/١.

تنبيه: قال ابن أبي حاتم: «رواه أبو معاوية، ومحمد بن أنس عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن أبي نصر، عن أبي برزة.» وقال أبو حاتم: «ورواه بعضهم عن الأعمش عن عمرو، عن أبي نصر حميد بن هلال، عن أبي برزة» العلل ٤٤٨/١. غير أنني لم أقف على رواية أبي معاوية هذه، إنما ما ورد في كتب الرواية، وفي علل الدارقطني من روايته =

وابن فضيل<sup>(١)</sup>، فقالا: عن الأعمش عن عمرو عن سالم بن أبي الجعد عن أبي برزة. وخالفهم أبو إسحق الفزاري، فقال: عن الأعمش عن رجل، عن أبي البختری، عن أبي برزة<sup>(٢)</sup>. وخالفهم أيضاً علي بن صالح، فقال: عن الأعمش عن عمرو، عن أبي البختری، عن أبي برزة، عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>. قال أبو زرعة: «الصحيح من حديث الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البختری عن أبي

= ما ذكرته آنفاً، أما رواية محمد بن أنس، فإنني لم أقف عليها. وهذه الرواية وردت من طرق أخرى عن عمرو بن مرة ليس من طريق الأعمش؛ فقد رواه شعبة، وابن أبي أنيسة عن عمرو، به. وخالفهم يونس بن عبيد، زاد بين حميد وأبي برزة: عبدالله بن مطرف، ويبن أبو حاتم الرازي أنه الأشبه، وقال الدارقطني إنه جود الإسناد، وهذا خارج إطار الخلاف عن الأعمش. انظر: علل ابن أبي حاتم ١/ ٤٤٨، وعلل الدارقطني ١/ ٢٣٧.

(١) البخاري، التاريخ الكبير ٥/ ١٩٦ ذكرها معلقة. هو محمد بن فضيل بن غزوان.

(٢) الدارقطني، العلل ١/ ٢٣٦.

(٣) المصدر السابق. وعلته: إبدال صحابي بآخر. وعلي بن صالح قال فيه أبو حاتم: «لا أعرفه مجهول». وقال ابن حبان: «يغرب». وقال ابن الجوزي: «ضعفه». وقال ابن حجر: «مقبول». ووثقه أبو الشيخ الأنصاري. وقال الذهبي: «وثق».

واقع روايته عن الأعمش: وجدت له أربعة أحاديث. خالف في هذا الحديث، ووافق في البقية، وهي: ٥٨/ أبو هريرة. ١٦/ عائشة. وحديث زيد بن أرقم: «أهل الجنة يأكلون ويشربون» أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير ٥/ ١٧٨. وعداده في الطبقة السابعة عن الأعمش.

انظر ترجمته: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ٢/ ١٩٤، الذهبي، الكاشف ٢/ ٤١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٨، وله: التقريب ٦٩٨، وله: لسان الميزان ٤/ ٢٣٤.

ملاحظة: هذا الراوي وغيره ممن كان حديثه دون خمسة أحاديث، وكان من طبقة الضعفاء أو المتروكين، آثرت ذكرهم هنا، ولم أذكرهم في الطبقات، مبنياً على أحاديثهم، وعللهم، وأخلص إلى طبقتهم عن الأعمش.

برزة»<sup>(١)</sup>. وبين الدارقطني وهم رواية علي بن صالح، ولم يقض في هذا الخلاف<sup>(٢)</sup>.

فالصواب الذي أميل إليه هو قول أبي زرعة؛ لأن أبا معاوية خالف طائفة من الثقات، فهو أفضل من كل واحد منهم منفرداً، أما هذه الجماعة، فترجح عليه، وعلى ابن فضيل. ورواية أبي إسحق وعلي معلولة بذلك أيضاً.

٣ - عن البراء بن عازب، عن أبي بكر، قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة نريد المدينة، فمررنا برأع؛ فحلبتُ له كُثْبَةً لبن، ثم أتيت به، فشرب ﷺ».

العلة: تفرد بروايته عبد الواحد بن زياد عن الأعمش، عن أبي إسحق، عن البراء بن عازب، عن أبي بكر<sup>(٣)</sup>. والحديث معروف من حديث شعبة عن أبي إسحق، كذا أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>. قال الخطيب: «غريب جداً من رواية الأعمش عن أبي إسحق، لا أعلم حدث به غير عبد الواحد بن زياد»<sup>(٥)</sup>. قلت: خالف عبد الواحد المعروف من هذا الحديث، وهو من رواية شعبة عن أبي إسحق، وتفرد براويته عن الأعمش.

٢ - مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

١ - عن عمر، قال: «إذا اشتد الحر، فليسجد أحدكم على ثوبه، وإذا اشتد الزحام، فليسجد أحدكم على ظهر أخيه».

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٤٤٨.

(٢) الدارقطني، العلل ١ / ٢٣٦.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ٤٢٨.

(٤) البخاري، الصحيح ٣ / ١٤٢٢ و ٥ / ٢١٢٧، مسلم، الصحيح ٣ / ١٥٩٢.

(٥) الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ٤٢٨.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وزائدة، وشعبة، وأبو عوانة، وعلي بن مسهر<sup>(٣)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن المسيب بن رافع، عن زيد بن وهب عن عمر. وخالفهم الحجاج بن أرطاة، فقال: عن الأعمش عن المسيب بن رافع، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة ابن الحر، عن عمر<sup>(٥)</sup>.

وخالفهم أيضاً معمر، فقال: عن الأعمش عن المسيب: أن عمر قال<sup>(٦)</sup>. وخالفهم محمد بن فضيل، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، قال عمر<sup>(٧)</sup>. قال

(١) البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ١٨٣.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢٤١.

(٣) الدارقطني، العلل ٢ / ١٥٢. أورد رواية زائدة وشعبة وأبي عوانة وابن مسهر، ولم أقف عليها.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٠٨. هو: سلام بن سليم الحنفي.

(٥) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٠٨، الدارقطني، العلل ٢ / ١٥٢.

قلت: وحجاج بن أرطاة: تركه القطان، وابن مهدي. وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والساجي: «صدوق»، غير أنهم بينوا أنه يدلس، ويغلط في حديثه. وقال النسائي، وأبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي». وضعفه ابن سعد. وقال الدارقطني: «لا يحتج به». وقال ابن عدي: «وربما أخطأ في بعض الروايات، وأما أنه يتعمد الكذب، فلا، وهو ممن يكتب حديثه».

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة أحاديث كلها معلول، هذا أحدها، والبقية: ٣، ٦٧ / ابن مسعود. ٨٤ / أبو هريرة. فعداده في الطبقة السابعة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ١٥٥ - ١٥٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٥٩، الخطيب، تاريخ بغداد ٨ / ٢٣٤ - ٢٣٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ١ / ٩٨، وكرره ٣ / ٢٣٤.

(٧) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢٤١.



الدارقطني: «وقول شعبة ومن تابعه أصح»<sup>(١)</sup>. وعلل أبو حاتم رواية حجاج بقوله: «هذا خطأ»، وقال في رواية أبي الأحوص: «هذا الصحيح»<sup>(٢)</sup>.

٢- عن عمر، قال: «إذا كان ثلاثة في سفر، فليؤمروا أحدهم، ذلك أمير أمره رسول الله ﷺ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه عبد الواحد بن زياد، وأبو معاوية، قالوا: عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عمر، قوله، لم يذكر رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وخالفهم القاسم بن مالك<sup>(٤)</sup>، والحسين بن علوان<sup>(٥)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن زيد، عن عمر، ذكرنا فيه رسول الله ﷺ. قال الدارقطني في رواية أبي معاوية ومن

(١) الدارقطني، العلل ٢/ ١٥٢.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٠٨.

(٣) الدارقطني، العلل ٢/ ١٥١. ولم أقف على من خرّجها. وقد بين الدارقطني أن غير أبي معاوية وعبد الواحد رووها كذلك، غير أنني لم أقف عليها أيضاً.

(٤) بحشل، تاريخ واسط ٢٠٧، البزار، المسند ١/ ٤٦٢، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٧٢، ابن خزيمة، الصحيح ٤/ ١٤١، الحاكم، المستدرک ١/ ٦١١.

(٥) الدارقطني، العلل ٢/ ١٥١. ولم أقف عليها. وابن علوان هذا تركه أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني والذهبي. واتهمه بالكذب والوضع ابن معين، وابن حبان، والحاكم، وضعفه ابن المديني جداً.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديثين خالف فيهما الثقات، هذا واحد منهما، والآخر: ٨/ ابن عمر، وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ٣٨١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٦١، ابن عدي، الكامل ٢/ ٣٥٩، ابن حبان، المجروحين ١/ ٢٤٤، الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري أبو عبد الله (ت: ٤٠٥)، المدخل إلى الصحيح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، ١٢٩. الخطيب، تاريخ بغداد ٨/ ٦٢.

تابعه: «وهو الصواب»<sup>(١)</sup>. وقال: «تفرد برفعه القاسم بن مالك عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عمر»<sup>(٢)</sup>. وقال البزار بعد إخراجه حديث القاسم: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عمر موقوفاً، ولا نعلم أسنده إلا القاسم بن مالك عن الأعمش»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به القاسم بن مالك»<sup>(٤)</sup>. قلت: ولا اغترار بمتابعة الحسين بن علوان للقاسم، فهو متهم بالكذب ووضع الحديث - كما سبق -، فلعل هذا من سرقاته.

٣ - عن عمر قال: «إن الله يرفع بالقرآن أقواماً، ويضع به آخرين».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب مرسلًا عن عمر موقوفاً<sup>(٥)</sup>.

وخالفه الحسين بن واقد، فرواه عن الأعمش عن حبيب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر موقوفاً<sup>(٦)</sup>. قلت: والصواب: رواية أبي معاوية لما عرف من منزلته في الأعمش<sup>(٧)</sup>.

(١) الدارقطني، العلل ٢ / ١٥١.

(٢) ابن طاهر القيسراني، محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ت: ٥٠٧)، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م. تحقيق: محمود محمد والسيد يوسف، ١ / ١٠١.

(٣) البزار، المسند ١ / ٤٦٢.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٧٢.

(٥) الدارقطني، العلل ٢ / ١٩٨.

(٦) أبو يعلى، المسند ١ / ١٨٦، الدارقطني، العلل ٢ / ١٩٨.

(٧) ويذكر هنا: أن الدارقطني رجح رواية الزهري عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن عمر عن =

٤ - عن عمر قال: «صلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر وصلاة الجمعة ركعتان، وهي تمام ليس بقصر على لسان النبي ﷺ».

العلة: تفرد بروايته ياسين الزيات عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عمر. قال البزار: «ولا نعلمه يروى عن الأعمش عن زيد بن وهب إلا من حديث ياسين عن الأعمش»<sup>(١)</sup>.

٥ - عن ابن عمر عن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي».

= النبي ﷺ على رواية الأعمش هذه؛ قال: «وحدّث الزهري هو الصواب» ١٩٨ / ٢.

(١) البزار، المسند ١ / ٤٦٣. قلت: وياسين هذا تركه النسائي وابن الجنيّد. وقال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث». وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال مرة: «لا يحتج به». وضعفه ابن معين - مرة - وأبو زرعة والدارقطني والعقيلي والدولابي وابن شاهين وابن الجارود والخليلي. وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه غير محفوظ».

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث خالف في حديثين، هذا واحد منهما والآخر: ٣٨ / أبو هريرة. وتفرّد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «كيف بكم إذا فسق شبابكم... الحديث» أخرجه: الطبراني، المعجم الأوسط ٩ / ١٢٩. وعدّاه في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٣٤ و ٣ / ٤١٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٣١٢، أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد (ت: ٢٦٤). الضعفاء وأجوبة الرازي على سوّالات البرذعي، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٩هـ، الطبعة الثانية. تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ٧٢٨، البخاري، التاريخ الكبير ٨ / ٤٢٩، وله: التاريخ الأوسط ٢ / ١٨٣، النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣) الضعفاء والمتروكين، دار الوعي، حلب، ١٣٦٩هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ١١١، ابن عدي، الكامل ٧ / ١٨٤، الخليلي، الإرشاد ١ / ٣٥٢، الدارقطني، السنن ٢ / ١٨٢، ابن حجر، لسان الميزان ٦ / ٢٣٨.

**العلة:** رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفه علي بن مسهر، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. وخالفه محمد ابن عبيد، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عمر، عن عمر، قوله<sup>(٣)</sup>. قلت: نرجح رواية ابن مسهر - وهذا ما اعتمده مسلم - لأنه متفق مع مخارج الحديث المختلفة، والتي بينت أن عمر قالها يوم طعن، فقد وافقت رواية ابن مسهر سبب إيراد الحديث، وهذه قرينة ترجح لدينا حديثه على رواية أبي معاوية من حيث الظاهر، وإلا فلا خلاف حقيقي؛ لأن رواية أبي معاوية تعد من مراسيل الصحابة<sup>(٤)</sup>.

٦ - عن ابن عمر: أن عمر دخل على حفصة، فقال: «أطلقك رسول الله ﷺ؟ لئن كان طلقك، لا كلمتك حتى تموتي». وجاء فيه: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه». فقال: فأنت أحب إلي من نفسي». **العلة:** رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو نعيم عن الأعمش، عن أبي صالح مرسلًا عن عمر<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٦٢ / ٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ٣٤٤.  
(٢) مسلم، الصحيح ٦٣٩ / ٢، أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحق (ت: ٤٣٠). المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، الطبعة الأولى. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ١٣ / ٣.

(٣) الدارقطني، العلل ٦١ / ٢. قلت: ذكر الدارقطني الاختلاف، ولم يقض فيه.

(٤) انظر تفصيل الروايات: مسلم، الصحيح ٦٣٩ / ٢.

(٥) الدارقطني، العلل ٧٤ / ٢.

وخالفه يونس بن بكير<sup>(١)</sup>، وقرة بن عيسى<sup>(٢)</sup>.

فروياه عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عمر، عن عمر. قال الدارقطني: «وحدّث أبي نعيم أثبت»<sup>(٣)</sup>.

٧ - عن عمر، قال: «لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة - يعني: فاطمة بنت قيس -، ثم قال: لها السكنى والنفقة».

(١) أبو يعلى، المسند ١/ ١٥٩، ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر (ت: ٢٨٧). الآحاد والمثاني، دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، ٥/ ٤٠٩، ابن حبان، الصحيح ١٠/ ١٠١، الطبراني، المعجم الكبير ٢٣/ ١٨٧، الدارقطني، العلل ٢/ ٧٤، أبو نعيم، الحلية ٥١/ ٢.

(٢) بحشل، تاريخ واسط ٢١٨. قلت: ولم أقف على ترجمة قرة بن عيسى هذا، ووقفت له على ثلاثة أحاديث، خالف الثقات في هذا الحديث. وتفرد بحديث لم أجد له فيه متابعاً، وهو حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «لما تجلّى ربه للجبل أشار بأصبعيه فجعله دكا». أخرجه: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر (ت: ٣١٠)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ، ٩/ ٥٣. ووافق الثقات في حديث فاطمة بنت أبي حبيش في الاستحاضة. أخرجه: الدارقطني، السنن ١/ ٢٢١. وعداده في الطبقة السابعة، حتى نقف فيه على قول للنقاد.

حديث فاطمة بنت أبي حبيش في الاستحاضة. أخرجه: الدارقطني، السنن ١/ ٢٢١. وعداده في الطبقة السابعة، حتى نقف فيه على قول للنقاد.

(٣) الدارقطني، العلل ٢/ ٧٤.

تنبيه: أورد الألباني رواية يونس في الصحيحة، وقال في إسناده: «لا بأس به» دون أن يحقق في الاختلاف عن الأعمش. انظر: الألباني، محمد ناصر. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١٥/ ٥.

**العلة:** رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه حفص بن غياث فيما صح عنه<sup>(١)</sup>، ومحمد بن فضيل<sup>(٢)</sup>، وأسباط بن محمد<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود، عن عمر، دون قوله: «وسنة نبينا». وخالفهم عبد الرحمن بن محمد المحاربي، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر، قوله: كما هو أعلاه<sup>(٤)</sup>. قال الدارقطني: «ولست هذه اللفظة التي ذكرت فيه محفوظة، وهي قوله: «وسنة نبينا»؛ لأن جماعة من الثقات رووه عن الأعمش عن الأسود: أن عمر قال: «لا نجيز في ديننا قول امرأة، ولم يقولوا فيه: سنة نبينا»<sup>(٥)</sup>. وقال الدارقطني في السنن: «ورواه الأعمش عن إبراهيم عن الأسود، ولم يقل: وسنة نبينا»<sup>(٦)</sup>. والصواب: قول حفص ومن تابعه.

٨ - عن زيد بن وهب، قال: «شهدت عمر فوق منبر رسول الله ﷺ... وفيه ذكر الباء وكل نسب».

**العلة:** قال الدارقطني: «تفرد به معمر بن زائدة عن الأعمش عنه»<sup>(٧)</sup>. ومعمر

(١) رواية حفص: اختلف عنه فيها، رواه طلق بن غنام عنه بزيادة قوله: «سنة نبينا». انظر: الدارمي، السنن ٢ / ٢١٨، وخالفه محمد بن عبدالله بن نمير، وأبو كريب عنه دونها. انظر رواية ابن نمير: الدارمي، السنن ٢ / ٢١٩. قال الدارقطني بعد ذكر رواية طلق: «ووهم على حفص في ذلك؛ لأن محمد بن عبدالله بن نمير وأبا كريب أحفظ منه وأثبت، رواها عن حفص عن الأعمش، ولم يذكر ذلك». العلل ٢ / ١٤٠.

(٢) الدارقطني، السنن ٤ / ٢٣، وكرره ٤ / ٢٧، البيهقي، السنن الكبرى ٧ / ٤٧٥.

(٣) الدارقطني، السنن ٤ / ٢٤، وكرره ٤ / ٢٧، البيهقي، السنن الكبرى ٧ / ٤٧٥.

(٤) الدارقطني، العلل ٢ / ١٤٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الدارقطني، السنن ٤ / ٢٧.

(٧) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١ / ١٠٢. قلت: ولم أقف على روايته تامة عند =

ابن زائدة لا تقبل أفراده في الأعمش.

٣- مسند علي بن أبي طالب عليه السلام:

١- عن علي، قال: «إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثاً، فظنوا به الذي هو أهدى وأتقى».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٢)</sup>، وابن نمير<sup>(٣)</sup>، وفضيل بن عياض<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البخري عن علي. وخالفهم جرير بن عبد الحميد فقال: عن الأعمش عن عمرو ابن مرة، عن أبي البخري، عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي<sup>(٥)</sup>.

وخالفهم أبو بكر بن عياش، فرواه عن الأعمش عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن عن علي<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني بعد إirاده حديث جرير: «ولم يتابع على هذا القول»<sup>(٧)</sup>. قلت: والقول فيه قول أبي معاوية ومن تابعه.

= أحد، ولم أجدها عن الأعمش إلا في أطراف الغرائب للقيسراني، وهكذا هي كل أحاديث أطراف الغرائب يذكر طرفها، وهي العادة المعروفة في هذه الصنعة. واشتهر ابن طاهر بها، قال ابن عساكر: «جمع ابن طاهر أطراف الصحيحين وأبي داود وأبي عيسى والنسائي وابن ماجه». انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٦٥.

(١) أحمد بن حنبل، المسند ١ / ١٢٢، الدارقطني، العلل ٤٥ / ١٥٦.

(٢) الدارقطني، العلل ٤ / ١٥٦.

(٣) أحمد، المسند ١ / ١٣٠، الدارقطني، العلل ٤ / ١٥٦.

(٤) الدارقطني، العلل ٤ / ١٥٦.

(٥) أحمد بن حنبل، المسند ١ / ١٣٠، وكرره ١ / ١٣١، أبو يعلى، المسند ١ / ٤٤٣، الدارقطني، العلل ٤ / ١٥٦.

(٦) أحمد، المسند ١ / ١٣٠، الدارقطني، العلل ٤ / ١٥٧.

(٧) الدارقطني، العلل ٤ / ١٥٦.

٢- عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف».

العلة: تفرد بروايته أبو حمزة السكري عن الأعمش عن أبي وائل، عن علي. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد»<sup>(١)</sup>.

٣- عن علي، عن النبي ﷺ، قال: «ألا إن الجنة اشتاقت إلى أربعة من أصحابي، فأمرني ربي أن أحبهم، فانتدب صهيب الرومي، وبلال بن رباح، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وحذيفة بن اليمان، وعمار بن ياسر، فقالوا: يا رسول الله! من هؤلاء الأربعة، حتى نحبهم؟ قال رسول الله ﷺ: يا عمار! أنت عرفك الله المنافقين، وأما هؤلاء الأربعة، فأحدهم علي بن أبي طالب، والثاني المقداد ابن الأسود الكندي، والثالث سلمان الفارسي، والرابع أبو ذر الغفاري».

العلة: أخرجه الطبراني عن محمد بن إبراهيم بن عامر الأصفهاني عن أبيه، عن جده عامر، قال: سمعت نهشل بن سعيد يحدث عن الضحاك عن الأعمش عن بإدام، عن قنبر، عن علي، عن رسول الله ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا الضحاك، ولا يروى عن قنبر إلا بهذا الإسناد تفرد به عامر»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وأخرجه أبو الشيخ<sup>(٣)</sup>، وابن عساكر<sup>(٤)</sup>، بالسند ذاته، غير أنهم لم يذكروا الضحاك، إنما يرونه عن نهشل عن الأعمش، حتى إن ابن عساكر قال: «رواه عنه

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١١١.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٧ / ٣٠٥.

(٣) أبو الشيخ الأنصاري، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني أبو محمد (ت: ٣٦٩)، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، ١ / ٤٤٦.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٦٠ / ١٧٧.



أبو القاسم الطبراني، وزاد في إسناده: الضحاك، ولا أراه محفوظاً عنه<sup>(١)</sup>.  
 قلت: العلة في هذا الحديث: التفرد، فإما أن يكون الضحاك كما قاله  
 الطبراني، أو يكون من نهشل بن سعيد<sup>(٢)</sup>، وكلاهما لا تقبل أفراداه في الأعمش.  
 ٤ - عن علي، قال: «بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن. فقلت: يا رسول الله!  
 تبعني إلى قوم شيوخ وذوي أسنان، إني أخاف أن لا أصيب، فقال رسول الله ﷺ:  
 سيثبت لسانك، ويهدي قلبك».  
 العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، ويحيى بن سعيد  
 القطان<sup>(٤)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٥)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٦)</sup>، وأبو حفص الأبار<sup>(٧)</sup>،  
 وعلي بن مسهر<sup>(٨)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٩)</sup>، .....

(١) المصدر السابق.

(٢) قلت: ضعفه ابن معين، وأبو داود، وأبو زرعة، والدارقطني. وتركه أبو حاتم، والنسائي.  
 وكذبه ابن راهويه. وعاداه في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: النسائي، الضعفاء ١٠٣،  
 الذهبى، الميزان ٥٠ / ٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٢٤٤.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ١٣، وكرره ٦ / ٣٦٥، ابن ماجه، السنن ٢ / ٧٧٤، النسائي،  
 السنن الكبرى ٥ / ١١٦.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ٥ / ١١٦، أبو يعلى، المسند ١ / ٣٢٣، أحمد، المسند ١ / ٨٣.

(٥) النسائي، السنن الكبرى ٥ / ١١٦.

(٦) الحاكم، المستدرک ٣ / ١٤٥.

(٧) البيهقي، السنن الكبرى ١٠ / ٨٦. وهو: عمر بن عبد الرحمن.

(٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٣٨٩.

(٩) عبد بن حميد، ابن نصر أبو محمد الكسي (ت: ٢٤٩). المنتخب من المسند، مكتبة  
 السنة، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة الأولى. تحقيق: صبحي البدرى السامرائي،  
 محمود محمد خليل الصعيدي، ٦١، ابن ماجه، السنن ٢ / ٧٧٤، ابن سعد، الطبقات  
 الكبرى ٢ / ٣٣٧.

وجعفر الأحمر<sup>(١)</sup>، وأبو عمرو بن حمدان<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، وابن نمير<sup>(٤)</sup>، وعبد السلام ابن حرب<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي. وخالفهم صالح بن أبي الأسود، فرواه عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن علي<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني: «والصواب: عن أبي البختري عن علي»<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٣٨٨. وهو جعفر بن زياد أبو عبدالله الأحمر، لم أقف له عن الأعمش إلا على هذا الحديث. وثقه ابن معين - في رواية -، ويعقوب الفسوي، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة، وزاد: «صدوق». وتوقف عنه ابن معين في رواية أخرى. وقال أحمد: «صالح الحديث». وقال أبو زرعة، وابن حجر: «صدوق». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال الدارقطني: «يعتبر به». من هنا فإن عداده في الطبقة السادسة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٨٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ وله: التقريب ١٩٩.

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٣٨٨.

(٣) البزار، المسند ٣ / ١٢٥.

(٤) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١)، فضائل الصحابة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، ٢ / ٥٨٠.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء ٢ / ٣٨٢.

(٦) الدارقطني، العلل ٤ / ١٦٨. قلت: وصالح بن أبي الأسود قال فيه الذهبي: «منكر الحديث»، وقال مرة: «واه». وقال ابن عدي: «أحاديثه ليست بالمستقيمة، في أحاديثه بعض النكرة، وليس هو بذلك المعروف». انظر ترجمته: ابن عدي، الكامل ٣ / ٦٦، الذهبي، الميزان ٣ / ٣٩٦ وله: المغني ١ / ٣٠٢.

واقف رايته عن الأعمش: وقفت له على ثلاثة أحاديث خالف فيها الثقات، هذا واحد منها، والآخران هما: ٢٤ / أبو هريرة. ١١ / عائشة. وعداده في الطبقة الثامنة.

(٧) الدارقطني، العلل ٤ / ١٦٨. قال الدارقطني ذلك في حديثه عن الاختلاف على شعبة في روايته عن عمرو بن مرة ليبين أن صواب الرواية إنما هو عن أبي البختري، ثم ذكر رواية صالح على اعتبارها رواية معلولة، ولم يذكرها في معرض الاختلاف عن الأعمش على النحو الذي ذكرته.

٥ - عن الحارث بن سويد، قال: سمعت علياً قال: «حجوا قبل أن لا تحجوا، فكأنني أنظر إلى حبشي أصلع أقرع بيده معول يهدمها حجراً حجراً»، فقلت له: تقوله برأيك، أو سمعته من النبي ﷺ؟ قال: «لا والذي خلق الحبة وبرأ النسمة! ولكن سمعته من نبيكم ﷺ».

العلة: تفرد بروايته حصين بن عمر الأحمسي عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، قال: سمعت علياً يقول، الحديث<sup>(١)</sup>. قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث الحارث وإبراهيم، لم يروه عن الأعمش إلا حصين ابن عمر»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عدي: «هذا يرويه حصين بن عمر عن الأعمش، ولحصين غير هذا من الحديث، وعامة أحاديثه معاضيل يتفرد عن كل من يروي عنه»<sup>(٣)</sup>.

٦ - عن علي وعمر، عن النبي ﷺ، قال: «رفع القلم عن ثلاثة، عن المجنون، والنائم، والصبي».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه وكيع<sup>(٤)</sup>، وابن فضيل<sup>(٥)</sup>،

(١) الحاكم، المستدرک ١/ ٣١٧، البيهقي، السنن ٤/ ٣٤٠، ابن عدي، الكامل ٢/ ٣٩٦، أبو نعيم، الحلية ٤/ ١٣٢.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٣٢.

(٣) ابن عدي، الكامل ٢/ ٣٩٦. قلت: وحصين هذا كذبه أحمد، وابن خراش. وتركه ابن معين، وابن المديني، والنسائي. وقال البخاري، والساجي، وأبو زرعة: «منكر الحديث». ولم أقف له إلا على هذا الحديث عن الأعمش. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ١٩٤، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٦١١، البخاري، التاريخ الأوسط ٢/ ٢٥٦، وله: الضعفاء ٣٤، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٣١، ابن عدي، الكامل ٢/ ٣٩٦، الخطيب، تاريخ بغداد ٨/ ٢٦٣.

(٤) أبو داود، السنن ١/ ١٤٠، الدارقطني، العلل ٣/ ٧٣.

(٥) المصادر السابقة.

وشعبة<sup>(١)</sup>، وجريز بن الحميد<sup>(٢)</sup>، وابن نمير<sup>(٣)</sup>، وجعفر بن عون<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر، موقوفاً. وخالفهم: جريز بن حازم، فرواه عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر، عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>. وخالفهم أيضاً عمار بن رزيق، فرواه عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن علي وعمر موقوفاً<sup>(٦)</sup>. قال الترمذي: «وروى غير واحد عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن عمر موقوفاً، وكان هذا أصح من حديث عطاء بن السائب<sup>(٧)</sup>. وروي عن جريز بن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن ابن عباس هذا الحديث، رفعه، وهو وهم. وهم فيه جريز بن حازم<sup>(٨)</sup>. وقال الدارقطني: «وقول وكيع وابن فضيل أشبه بالصواب»<sup>(٩)</sup>.

٧ - عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً، ثم صلاها بين العشاءين: المغرب والعشاء».

(١) علي بن الجعد، المسند ١٢٠، الحاكم، المستدرک ٤ / ٤٣٠.

(٢) أبو داود، السنن ١ / ١٤٠، أشار إليه البيهقي في السنن الكبرى ٨ / ٢٦٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الحاكم، المستدرک ٤ / ٤٣٠.

(٥) أبو داود، السنن ٤ / ١٤٠، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٢ / ٧٤، الدارقطني، العلل ٣ / ٧٢.

(٦) الدارقطني، العلل ٣ / ٧٢.

(٧) حديث عطاء يعد مخرجاً آخر غير حديث الأعمش؛ فقد رواه عن أبي ظبيان عن علي مرفوعاً. الترمذي، العلل الكبير ٢٢٦.

(٨) الترمذي، العلل الكبير ٢٢٦، وله: السنن ٤ / ٣٢.

(٩) الدارقطني، العلل ٣ / ٧٣.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup>، وابن نمير<sup>(٣)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٤)</sup>، وإبراهيم بن طهمان<sup>(٥)</sup>، وحفص بن غياث<sup>(٦)</sup>، ويوسف بن خالد<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي الضحى - مسلم بن صبيح - عن شتير بن شكل، عن علي. وخالفهم جرير بن حازم، فقال: عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن شتير عن علي<sup>(٨)</sup>. وخالفهم أيضاً أبو طيبة الجرجاني، فقال: عن الأعمش عن أبي وائل أو غيره عن شتير عن علي<sup>(٩)</sup>. وخالفهم معمر، فقال: عن الأعمش عن علي<sup>(١٠)</sup>. قال الدارقطني: «والصواب حديث أبي الضحى»<sup>(١١)</sup>. قلت: وهو رواية الجماعة عن الأعمش.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٢/ ٢٤٣، أحمد، المسند ١/ ٨١ و ١١٣، مسلم، الصحيح ١/ ٤٣٧، أبو يعلى، المسند ١/ ٣١٥، ابن خزيمة، الصحيح ٢/ ٩٠، البيهقي، السنن الكبرى ٢/ ٢٢٠.

(٢) أحمد، المسند ١/ ١٤٦، أبو يعلى، المسند ١/ ٣١٤ وله: المعجم، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ١/ ١٩٩، عبد الرزاق، المصنف ١/ ٥٧٦، البيهقي، السنن الكبرى ١/ ٤٦٠.

(٣) أبو عوانة، المسند ١/ ٢٩٧.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ١/ ١٥٢، وكرره ٦/ ٣٠٣.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى ٢/ ٢٢٠.

(٦) أبو نعيم، حلية الأولياء ١٠/ ٢٤.

(٧) أبو يعلى، المسند ١/ ٣١٥.

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٣/ ٢١٠، الدارقطني، العلل ٣/ ٢٤٠.

(٩) الدارقطني، العلل ٣/ ٢٤٠.

(١٠) عبد الرزاق، المصنف ١/ ٥٧٦.

(١١) الدارقطني، العلل ٣/ ٢٤٠.

٨ - عن أبي رزين، قال: «صليت خلف علي، فكان يسلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري فيما صح عنه<sup>(١)</sup>، وشعبة<sup>(٢)</sup>. وأبو أسامة<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي رزين، عن علي، موقوفاً. وخالفهم محمد بن فضيل، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل عن علي موقوفاً<sup>(٤)</sup>. قال أبو زرعة: «قال ابن نمير - الابن -<sup>(٥)</sup>: هذا خطأ، ولم يبين الصحيح: ما هو، فقال أبو زرعة: الصحيح الأعمش عن أبي رزين، عن علي»<sup>(٦)</sup>.

٩ - عن شريح بن هانئ، قال: سألت عائشة عن المسح، فقالت: ائت علياً؛ فإنه أعلم مني، فأسأله. فأتيت علياً، فسألته عن المسح، فقال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا بمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثاً».

(١) رواية الثوري: اختلف عنه في وقفه ورفع، فرواه موقوفاً: عبدالله بن المبارك، وأبو نعيم، وعبد الرزاق. انظر: المصنف ٢/ ٢٢٠، الدارقطني، العلل ٤/ ١٩٤. وخالفهم حسان ابن إبراهيم الكرمانى، فرفعه: انظر: الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو بكر (ت: ٣٧١). المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. زياد محمد منصور. ١/ ٣٥٨. الدارقطني، العلل ٤/ ١٩٤.

(٢) الطحاوي، شرح معاني الآثار ١/ ٢٧٠، البيهقي، السنن الكبرى ٢/ ١٧٨.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ٢٦٨.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ١٦٨، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٨٤.

(٥) تنبيه هام: كل ما ينقل من الأقوال النقدية عن ابن نمير - إنما هو محمد بن عبدالله بن نمير أي: الابن - والذي يعد من نقاد القرن الثالث الهجري، وهو يستحق الدراسة لبيان أثره في النقد.

(٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٨٤.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وعمرو بن عبد الغفار<sup>(٢)</sup> عن الأعمش عن الحكم عن القاسم بن مُخَيَّمَرَةَ عن شريح، قال: سألت عائشة، الحديث. مرفوعاً. وخالفهم زائدة بن قدامة، وعلي بن غراب<sup>(٣)</sup>، وأحمد بن بشير<sup>(٤)</sup>، فرووه عن الأعمش عن الحكم عن القاسم، عن شريح

(١) مسلم، الصحيح ١/٢٣٢، ابن أبي شيبة، المصنف ١/١٦٢، أحمد، المسند ١/١١٣، أبو يعلى، المسند ١/٢٢٩، النسائي، الكبرى ١/٩٢، ابن خزيمة، الصحيح ١/٩٧.

(٢) الدارقطني، العلل ٣/٢٣١.

(٣) علي بن غراب: اختلف النقاد في وصفهم حال علي، وثقه ابن معين في رواية، وقال في أخرى: «لم يكن به بأس». وفي رواية: «صدوق». وقال ذلك أبو زرعة، وابن سعد، وزاد: «فيه ضعف». وقال أحمد: «حديثه حديث أهل الصدق». وقال أبو حاتم النسائي: «ليس به بأس». وقال الدارقطني: «يُعتبر به». وقال ابن عدي: «له غرائب وإفرادات، وهو ممن يكتب حديثه». وقال أبو داود: «ضعيف، ترك الناس حديثه». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٧٧، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣/٢٩٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/٢٠٠، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/٣٩١، ابن عدي، الكامل ٥/٢٠٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/١٨٦.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث عن الأعمش، خالف في هذا الحديث، ووافق في الآخرين، وهما: حديث: إذا زنت أمة أحدكم، فليجلدها فإن عادت... الحديث. أخرجه: الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر (ت: ٤٦٣). موضح أوهام الجمع والتفريق، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعي، ٢/٣٠٥، وذكره الدارقطني في العلل ١٠/٩٣. وقول ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، قال: «هي السماء تغير وتحمر وتشقق». الطبري، جامع البيان ٣٠/١٢٤. من هنا فإن عداده في الطبقة السادسة.

(٤) قلت: وأحمد هذا ضعفه الدارقطني، والعقيلي، وابن الجارود. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن نمير: «صدوق». زاد أبو زرعة: «إلا أنه ليس بالحافظ، فإذا خالف الحفاظ، كان حديثهم أولى. وقال ابن معين، والنسائي: «ليس بحديثه بأس». زاد النسائي: «ليس بذلك القوي». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/٤٩٠، ابن أبي حاتم، =

موقوفاً<sup>(١)</sup>. والقول قول أبي معاوية، ذلك أن زائدة دونه في الأعمش، وأما متابعوه فليس حالهم في الأعمش مما يرجح رواية زائدة على أبي معاوية.

١٠ - عن علي عليه السلام أنه أتى بكوز من ماء وهو في الرحبة، فأخذ كفاً من ماء، فمضمض، واستنشق، ومسح وجهه وذراعيه ورأسه، ثم شرب وهو قائم. ثم قال: «هذا وضوء من لم يحدث، هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه محمد بن فضيل<sup>(٢)</sup>، وأبو حفص الأبار<sup>(٣)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال، عن علي. وخالفهم محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل عن علي<sup>(٥)</sup>. قال أبو زرعة: «هذا خطأ، إنما هو الأعمش عن

= الجرح والتعديل ٢/ ٤٢، الباجي، التعديل والتجريح ١/ ٣١٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ١٧، وله: التقريب ٨٦.

واقع روايته عن الأعمش: ولم أقف له إلا على حديثين معلولين، هذا واحد منهما، والآخر: ٦/ جابر. وعداده في الطبقة السابعة.

(١) الدارقطني، العلل ٣/ ٢٣١، ولم أقف على من أخرجها.

(٢) أحمد، المسند ١/ ٧٨، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى (ت: ٢٧٩)، الشماثل المحمدية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى، ١٧٣. البزار، المسند ٣/ ٣٢، ابن أبي حاتم، العلل ١/ ١٢ الدارقطني، العلل ٤/ ١٣٩.

(٣) الدارقطني، العلل ٤/ ١٣٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق. قلت: والطفاوي وثقه ابن المديني، وقال ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن عدي: «ليس به بأس». وقال أبو زرعة: «صدوق، إلا أنه يهيم أحياناً». وبنحوه قال ابن حجر. وقال أبو زرعة مرة: «منكر الحديث». وقال ابن حبان: «يغرب». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ١٤٢، ابن أبي حاتم، الجرح =



عبد الملك بن ميسرة، عن النزال، عن علي، عن النبي ﷺ. قلت - أي ابن أبي حاتم - لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: من الطفاوي، قلت: ما حال الطفاوي؟ قال: صدوق، إلا أنه يهم أحياناً<sup>(١)</sup>. وقال الدارقطني بعد ذكر روايتهم: «وخالفهم محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ووهم فيه، والصواب: حديث النزال بن سبرة»<sup>(٢)</sup>.

١١ - عن علي، وقيل له: «ألا تستخلف؟ قال: لا، ولكن أترككم على ما ترككم رسول الله ﷺ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه وكيع<sup>(٣)</sup>، ومنصور بن أبي الأسود<sup>(٤)</sup>،

= والتعديل ٣٢٤ / ٧، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٣٨٩، الخطيب، تاريخ بغداد ٣٠٨ / ٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦٣١ / ٣، وله: التقريب ٨٧١.

واقع روايته عنه: وقفت له على ثلاثة أحاديث، خالف في حديثين، هما: ١٠ / علي، ١٧ / علي. وتفرد بحديث عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: «أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي، فقال: كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل. وكان ابن عمر يقول: إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء. وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك» أخرجه البخاري في صحيحه، وليس له في الصحيحين غيره. ٢٣٥٨ / ٥. من هنا فإن عداده في الطبقة السادسة.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١٢ / ١.

(٢) الدارقطني، العلل ١٣٩ / ٤. «بتصرف».

(٣) ابن أبي شعبة، المصنف ٤٤٤ / ٧، أبو يعلى، المسند ٢٨٤ / ١، المقدسي، أبو عبد الله

محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي (ت: ٦٤٣)، الأحاديث المختارة، مكتبة النهضة

الحديثة، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش،

٢ / ٢١٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٥٣٨ / ٤٢، الدارقطني، العلل ٢٦٥ / ٣.

(٤) الدارقطني، العلل ٢٦٥ / ٣.

وأبو بكر - في رواية <sup>(١)</sup> - قالوا: عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن عبدالله ابن (سبيع) <sup>(٢)</sup>، عن علي.

وخالفهم: جرير <sup>(٣)</sup>، وعبدالله بن داود الخريبي <sup>(٤)</sup>، ومحاضر <sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن سلمة، عن سالم عن عبدالله بن سبيع، عن علي. وخالفهم أبو بكر بن عياش، فرواه عن الأعمش عن سلمة، عن عبدالله، عن علي، لم يذكر سالماً <sup>(٦)</sup>. وخالفهم قطبة، فرواه عن الأعمش عن سلمة، عن سالم، عن علي <sup>(٧)</sup>. وخالفهم أيضاً عمرو بن عبد الغفار، فرواه عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن سلمة، عن

(١) رواه عنه إسحق بن الشهيد انظر: الدارقطني، العلل ٣ / ٢٦٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٥٣٩.

(٢) قوله: «سبيع» اختلف في ضبطه على حالين: «سبع»، و«سبيع» كما هو واضح في الروايات، وقد ضبطه البخاري في التاريخ على: «سبع»؛ غير أنه قال: «ويقال: ابن سبيع»، ولم يجزم بالصواب. وهذا يدل على تعدد ضبطه. التاريخ الكبير ٥ / ٩٨.

(٣) أبو يعلى، المسند ١ / ٤٤٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٥٣٩ - ٥٤٠، الدارقطني، العلل ٣ / ٢٦٥.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ١٢ / ٥٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٥٤١، الدارقطني، العلل ٣ / ٢٦٥.

(٥) كذا في العلل للدارقطني ٣ / ٢٦٥. وخالف ابن عساكر الدارقطني، فأخرجه عن محاضر متابعاً وكيعاً، لم أقف على هذه الرواية عند غيرهما، ولم يبين الدارقطني من رواه عن محاضر، حتى نوازن بين أصحابه، غير أنني أرجح ما أورده الدارقطني عن محاضر على ما أورده ابن عساكر. ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٥٣٨.

(٦) الدارقطني، العلل ٣ / ٢٦٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٥٣٩ من رواية أسود بن عامر عنه.

(٧) الدارقطني، العلل ٣ / ٢٦٥.

سالم، عن عبدالله عن علي<sup>(١)</sup>. وخالفهم أيضاً عمار بن رزيق، فقال: عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة، عن علي<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني: «والصواب: قول عبدالله بن داود ومن تابعه عن الأعمش». وقال في رواية عمرو: «وأغرب على أصحاب الأعمش». وقال في رواية عمار: «ولم يضبط إسناده»<sup>(٣)</sup>. وأرجح ما رجحه الدارقطني.

١٢ - عن علي، قال: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وعبدالله ابن إدريس<sup>(٦)</sup>، وعبدالله بن بشر<sup>(٧)</sup>، وإبراهيم بن طهمان<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن حفصة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم». وخالفهم عبد الواحد بن زياد، فرواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن شتير، عن أم حبيبة، وعن شتير عن علي<sup>(٩)</sup>. وخالفهم أيضاً قيس بن الربيع،

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ٣ / ٢٦٥.

(٤) أحمد، المسند ٦ / ٢٨٦، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٢٠٥.

(٥) مسلم، الصحيح ٢ / ٧٧٨، ابن ماجه، السنن ١ / ٥٣٨، أحمد، المسند ٦ / ٢٨٦، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٢ / ٩٠ البيهقي، السنن الكبرى ٤ / ٢٣٤، الطبراني، المعجم الكبير ٢٣ / ٢١٥، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ١٨٤، الدارقطني، العلل المخطوط ١٦٤ - أ.

(٦) أبو نعيم، المستخرج، ٣ / ١٨٤.

(٧) ابن عدي، الكامل ٤ / ٢٥٤.

(٨) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٦٤ - أ.

(٩) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٦٤، الدارقطني، العلل ٣ / ٢٤١ والمخطوط ٥ / ١٦٤ - أ.

فرواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن شتير، عن عائشة وحفصة<sup>(١)</sup>. وخالفهم يحيى بن أبي زائدة، فرواه عن الأعمش عن مسلم، عن مسروق، عن عائشة<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني عن حديث عبد الواحد: «ولا يصح، والمحفوظ حديث حفصة»<sup>(٣)</sup>، وقال أيضاً: «وهم فيه، والناس يروونه عن الأعمش ومنصور عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن حفصة أم المؤمنين. ومنهم من قال: عن أم حبيبة، وهو أشبه بالصواب»<sup>(٤)</sup>. وقال أبو حاتم بعد ذكره رواية عبد الواحد: «هذا خطأ، وإنما هو الأعمش عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن حفصة، عن النبي ﷺ»<sup>(٥)</sup>.

(١) الجرجاني، حمزة بن يوسف أبو القاسم (ت: ٣٤٥). تاريخ جرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، الطبعة الثالثة. تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ١/ ٢٠٤، الدارقطني، العلل المخطوط ١٦٤/٥ - أ.

(٢) مسلم، الصحيح ٧٧٨/٢، النسائي، السنن الكبرى ٢/ ٢٠٥.

تنبيه: زيادة عائشة هنا لا تضر من ثقة، لكن الحال هنا مختلف، فالحديث إنما عرف بهذا الإسناد عن حفصة وحدها. وقد روي حديث عائشة بإسناد آخر عن الأعمش؛ رواه أبو معاوية، قال: عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود وعلقمة، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم، ويبارش، ولكنه كان أملك لإربه». وتابعه حفص، غير أنه لم يذكر علقمة. رواية أبي معاوية: مسلم، الصحيح ٧٧٨/٢ - أورد مسلم حديث ابن أبي زائدة السابق بعدها - أبو داود، السنن ٢/ ٣١١، النسائي، الكبرى ٢/ ٢٠٨، أبو عوانة، المسند ٢/ ٢٠٩. رواية حفص: ابن راهويه، إسحق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي (ت: ٢٣٨). المسند، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ٨٤٠/٣.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ١٦٤/٥ - أ.

(٤) الدارقطني، العلل ٣/ ٢٤١.

(٥) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ٢٦٤.

قلت: والصواب إذاً رواية الثوري ومن تابعه، أما حديث يحيى بن أبي زائدة، فإن مسلماً ذكره في نهاية الباب، بعد ذكر مخرج آخر للحديث عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، بينما رواه ابن أبي زائدة عن مسلم أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة، وهذا معلول أيضاً؛ ذلك أن الأصل في حديث عائشة إنما هو من حديث إبراهيم عن الأسود وعلقمة عنها. لأجل ذلك وضعه مسلم في آخر الباب.

١٣ - عن علي، قال: «كان رسول الله ﷺ لا يحجبه عن قراءة القرآن إلا الجنابة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه عيسى بن يونس<sup>(١)</sup>، وحفص بن غياث<sup>(٢)</sup>، وعقبة بن خالد<sup>(٣)</sup>، وجعفر بن الحارث<sup>(٤)</sup> وحجوة بن مدرك الغساني<sup>(٥)</sup>،

(١) النسائي، السنن الكبرى ١/ ١٢٢، الدارقطني، العلل ٣/ ٢٤٩.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ٩٧، وكرره ١/ ٩٩، الترمذي، السنن ١/ ٢٧٤، البزار، المسند ٢/ ٢٨٤، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١/ ٨٧، الدارقطني، العلل ٣/ ٢٤٩.

(٣) الترمذي، السنن ١/ ٢٧٤، البزار، المسند ٢/ ٢٨٤. قلت: وثق عقبة: أحمد، وأبو حاتم، وابن شاهين، وابن حبان. وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال ابن حجر: «صدوق». انظر ترجمته: عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٣١٠، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٧٢، ابن شاهين، الثقات ١٧٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ١٢٢، وله: التقريب ٦٨٣.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة أحاديث، خالف في حديث، هو: ١/ سعد. ووافق في حديثين غير هذا، هما: حديث: ٤٧/ أبو هريرة. وقول مسروق في حق عائشة: «والذي لا إله غيره! لقد رأيت الأكابر من أصحاب محمد يسألونها في الفرائض». انظر: الدارمي، السنن ٢/ ٤٤٢. ومن هنا، فإن عداد عقبة في الطبقة الرابعة.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٧/ ٩.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين ٢/ ٤٢٥.

قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن مسلمة عن علي مرفوعاً. وخالفهم: أبو جعفر الرازي<sup>(١)</sup>، وجنادة بن سلم<sup>(٢)</sup>، وزيايد البكائي<sup>(٣)</sup>، فرووه عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن أبي البخري، عن علي، مرفوعاً. وتابعهم محمد ابن فضيل، غير أنه وقفه على علي<sup>(٤)</sup>. وخالفهم أبو الأحوص، فقال: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن علي، مرسل موقوف<sup>(٥)</sup>. قال الدارقطني: «والقول قول من قال: عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن مسلمة، عن علي»<sup>(٦)</sup>. وقال ابن عدي بعد إخراجهم رواية زياد: «ولا أعلم رواه عن الأعمش عن عمرو بن مرة، فقال: عن أبي البخري عن علي غير زياد، وهذا رواه الأعمش، ورواه عنه أصحابه عن عمرو ابن مرة عن عبدالله بن مسلمة، عن علي، وهو الصواب»<sup>(٧)</sup>. دعوى تفرد زياد منتقدة بما تقدم، والعلة هنا: المخالفة لما عليه أصحاب الأعمش، والقول قول حفص ومن تابعه.

(١) الدارقطني، العلل ٣ / ٢٤٩.

(٢) المصدر السابق. قلت: وجنادة هذا ضعفه ابن معين، وأبو زرعة، والذهبي. زاد أبو حاتم: «ما أقربه من أن يترك حديثه!». وقال البخاري - لما ذكر له الترمذي حديثاً معلولاً لجنادة -: «كنت أرى أن جنادة بن سلم مقارب الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق له أغلاط». انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٥١٥، الترمذي، العلل الكبير ٣٧٧، الذهبي، الكاشف ١ / ٢٩٧، ابن حجر، التقريب ٢٠٣.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديث آخر خالف فيه أيضاً، هو: ٦٢ / ابن مسعود. وعده في الطبقة السابعة، وهو قريب من الثامنة كما قرره أبو حاتم.

(٣) ابن عدي، الكامل ٣ / ١٩٢.

(٤) الدارقطني، العلل ٣ / ٢٤٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ابن عدي، الكامل ٣ / ١٩٢.

١٤ - عن علي، قال: «كان النبي ﷺ يعوّذُ الحسن والحسين: أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه جرير بن عبد الحميد<sup>(١)</sup>، قال: عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث، مرسلًا.

وخالفه: أيوب بن واقد، فرواه عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، عن عباد ابن عبيدالله الأسدي، عن علي، مرفوعاً<sup>(٢)</sup>. وخالفه أبو حفص الأبار، فرواه عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>. قال الطبراني بعد إيراد رواية أيوب: «لم يرو هذا عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد إلا أيوب بن واقد، تفرد به داود بن معاذ، ورواه أبو حفص الأبار عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس»<sup>(٤)</sup>. قلت: والصواب: ما رواه

(١) النسائي، السنن الكبرى ٦/ ٢٥٠.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٩/ ٧٩. قلت: أيوب تركه الدارقطني. وقال أبو حاتم البخاري: منكر الحديث. وضعفه أحمد والنسائي. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. قلت: ولم أقف له إلا على هذا الحديث. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ١/ ٢٦٢، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣١٨، البخاري، التاريخ الكبير ١/ ٤٢٦، وله: التاريخ الأوسط ٢/ ٢٦٥، وله: الضعفاء ١٩، النسائي، الضعفاء والمتروكين ١٥، الدارقطني، أبو الحسين علي بن عمر (ت: ٣٨٥)، سؤالات البرقاني للدارقطني، كتب خانة جميلي، باكستان، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشغري، ١٥. ابن عدي، الكامل ١/ ٣٥٥.

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت: ٢٥٦)، خلق أفعال العباد، دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، ٩٨.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٩/ ٧٩.

أبو حفص الأبار؛ فقد تابعه عليه الثوري متابعة ناقصة عن منصور عن المنهال، عن سعيد، عن ابن عباس، قال أبو نعيم بعد إخراجه: «ورواه الأعمش، ومنصور، وزيد بن أبي أنيسة عن المنهال، مثله»<sup>(١)</sup>.

١٥ - عن علي، قال: «كنا مع النبي ﷺ في بقيع الغرقد، فقال: ما منكم من أحد إلا كتب مقعده من النار، ومقعده من الجنة... الحديث».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وعبد الواحد<sup>(٤)</sup>، وشعبة<sup>(٥)</sup>، ووكيع<sup>(٦)</sup>، وابن نمير<sup>(٧)</sup>، وموسى بن أعين، وعلي بن مسهر، ويحيى بن سعيد الأموي، وأبو إسحق الفزاري، وشيبان، ومحاضر<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي. وخالفهم محمد بن عبيد الله العزمي، فقال: عن الأعمش عن قيس بن السكن، عن أبي عبد الرحمن، عن علي<sup>(٩)</sup>. قال الدارقطني بعد ذكر رواية العزمي: «وهم

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ٢٩٩.

(٢) البخاري، الصحيح ٤ / ١٨٩، الدارقطني، العلل ٤ / ١٦١.

(٣) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٤٠، أحمد، المسند ١ / ٨٢، ابن ماجه، السنن ١ / ٣٠، الدارقطني، العلل ٤ / ١٦١.

(٤) البخاري، الصحيح ٤ / ١٨٩٠.

(٥) البخاري، الصحيح ٤ / ١٨٩١، مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٤٠، ابن حبان، الصحيح ٢ / ٤٥ - ٤٦.

(٦) البخاري، الصحيح ٤ / ١٨٩٠، مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٤٠، ابن ماجه، السنن ١ / ٣٠، الترمذي، السنن ٤ / ٤٤٥، أحمد، المسند ١ / ١٣٢.

(٧) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٤٠، الترمذي، السنن ٤ / ٤٤٥.

(٨) ذكر روايتهم الدارقطني، ولم أقف عليها في كتب الرواية. انظر: الدارقطني، العلل ٤ / ١٦١.

(٩) الدارقطني، العلل ٤ / ١٦١. قلت: والعزمي هذا تركه ابن المبارك، والقطان، وابن =



فيه، والصواب: عن سعد بن عبيدة<sup>(١)</sup>. وقال في الغرائب: «تفرد به محمد بن عبيد الله العززمي عن الأعمش، عن قيس بن السكن، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي، والمحموظ عن الأعمش عن سعد بن عبيدة»<sup>(٢)</sup>.

١٦ - عن علي، قال: «كنت رجلاً مذاءً، فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ، فسأله، فقال: فيه الوضوء».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وأبو

= معين، وأحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وابن الجنيدي، والنسائي، والفلاس، والحاكم، والبيهقي. قال الساجي: «أجمع أهل النقل على تركه». وضعفه الدارقطني، والعجلي. وقال ابن عدي: «عامة رواياته غير محفوظة. وبين ابن سعد سبب تركه، وهو دفنه لكتبه، وتحديثه من حفظه». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٢٨٥ / ٣ و ٤٥٦ / ٣، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ٦٧٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١، أحمد، المسند ٢ / ٢٠٧، البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ٣٧٨، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٦٨، العجلي، الثقات ٢ / ٢٤٧، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٩١، ابن عدي، الكامل ٦ / ١٠١، الدارقطني، السنن ١ / ٢٧١، البيهقي، السنن الكبرى ٦ / ١٠٩، الحاكم، المدخل إلى الصحيح ٩٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٦٣٧.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة أحاديث، خالف في ثلاثة، هذا واحد منها، والآخران هما: ٨٠ / ابن مسعود. ٨٤ / أبو هريرة. ووافق في حديث واحد هو: ٧٧ / أبو هريرة، ولا اعتبار له. وعداده في الطبقة الثامنة.

(١) الدارقطني، العلل ٤ / ١٦١.

(٢) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١ / ٢٩٣.

(٣) عبد الرزاق، المصنف ١ / ١٥٧، الدارقطني، العلل ٤ / ١١٩.

(٤) الطيالسي، المسند ١٧، النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣)، المجتبى من السنن، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة الثانية. =

معاوية<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وجريير<sup>(٣)</sup>، وهشيم<sup>(٤)</sup>، وعبدالله بن داود<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي يعلى منذر الثوري، عن محمد بن علي - ابن الحنفية -، عن علي. وخالفهم عبيدة بن حميد، فرواه عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني: «ولم يتابع على هذا القول، وحديث ابن الحنفية هو الصحيح». قال السائل للدارقطني: «هل ليس عبيدة بن حميد من الحفاظ؟»، قال: «بلى»<sup>(٧)</sup>. قلت: وبين في الغرائب تفرد عبيدة به<sup>(٨)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا عبيدة»<sup>(٩)</sup>. وخالفهم

= تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ٢١٤ / ١، ابن خزيمة، الصحيح ١٤ / ١، الدارقطني، العلل ١١٩ / ٤.

(١) مسلم، الصحيح ٢٤٧ / ١، أحمد، المسند ٨٢ / ١، أبو يعلى، المسند ٣٥٤ / ١، الدارقطني، العلل ١١٩ / ٤.

(٢) مسلم، الصحيح ٢٤٧ / ١، أحمد، المسند ٨٠ / ١، وكرهه ١٢٤ / ١، الدارقطني، العلل ١١٩ / ٤.

(٣) البخاري، الصحيح ٧٧ / ١، الدارقطني، العلل ١١٩ / ٤.

(٤) مسلم، الصحيح ٢٤٧ / ١، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤٦ / ١، الدارقطني، العلل ١١٩ / ٤.

(٥) البخاري، الصحيح ٦١ / ١.

(٦) أحمد، المسند ١١٠ / ١، النسائي، المجتبى ٢١٤ / ١، ابن خزيمة، الصحيح ١٦ / ١، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤٦ / ١، البزار، المسند ١٠٢ / ٢، الدارقطني، العلل ١١٩ / ٤.

(٧) الدارقطني، العلل ١١٩ / ٤.

(٨) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١ / ٢٢٢.

(٩) البزار، المسند ١٠٢ / ٢.

أيضاً عبد الرحمن بن محمد، فرواه عن الأعمش عن يحيى بن الخزاز، عن علي، ذكره ابن أبي حاتم الرازي، وقال: «قال أبي، هذا خطأ بهذا الإسناد، إنما هو الأعمش عن منذر الثوري، عن ابن الحنفية، عن علي. قلت لأبي: من محمد بن عبد الرحمن هذا؟ قال: لا أعرفه، ولا أعرف أحداً يقال له: محمد بن عبد الرحمن يحدث عن الأعمش. ومحمد بن عبد الرحمن الكوفي هو ابن أبي ليلى، ولا أعلم ابن أبي ليلى روى عن الأعمش شيئاً»<sup>(١)</sup>. قلت: وهذا أقرب إلى الطفاوي منه إلى ابن أبي ليلى فقد عرف عنه الرواية عن الأعمش - كما سبق -<sup>(٢)</sup>، فلعله المخطئ هنا.

١٧ - عن عاصم بن ضمرة، قال: قلنا لعلي: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ؟ قال: إنكم لا تطيقونها. قلنا: أخبرنا. قال: إنكم لا تطيقونها. فرددنا ذلك عليه مراراً، فقال: كان إذا كانت الشمس من هاهنا بمقدارها من هاهنا - يعني: المغرب -، صلى ركعتين، ثم يمهل حتى إذا كانت هاهنا بمقدارها عند الظهر صلى أربعاً، ثم يمكث، حتى إذا جاء الفجر زالت الشمس، صلى أربعاً، ثم يصلي قبل العصر أربعاً. العلة: تفرد بروايته عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش عن أبي إسحق، عن عاصم بن ضمرة. قال البزار: «لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي إسحق إلا عبد الرحمن بن مغراء، وقد رواه غير واحد عن أبي إسحق»<sup>(٣)</sup>.

١٨ - عن علي، قال: لما أنزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]

... الحديث.

(١) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث ١ / ٣١.

(٢) انظر له: حديث رقم ١٠ في هذا المسند.

(٣) البزار، المسند ٢ / ٢٦٢.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه في إسناده ومثته: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وحفص بن غياث<sup>(٢)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٣)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(٤)</sup>، وابن نمير<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، قال: «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، صعد النبي ﷺ على الصفا، فجعل ينادي: يا بني فهر! يا بني عدي! لبطون قريش حتى اجتمعوا. فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج، أرسل رسولاً لينظر ما هو. فجاء أبو لهب، وقريش، فقال: رأيتمكم لو أخبرتمكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم، أكنتم مصدقي؟ قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلا صدقاً. قال: فإني نذيركم بين يدي عذاب شديد. فقال أبو لهب: تباً لك سائر اليوم، ألهذا جمعتمنا؟! فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ ١

(١) البخاري، الصحيح ٤ / ١٨٠٤ و ٤ / ١٩٠٢، مسلم، الصحيح ١ / ١٩٤، النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٢٤٤ أبو نعيم، المستخرج ١ / ٢٧٨، الطبري، جامع البيان ١٩ / ١٢١ و ٣٠ / ٣٣٧.

(٢) البخاري، الصحيح ١ / ٤٧٠، وكرره: ٣ / ١٢٩٨، ٤ / ١٧٨٧، ٤ / ١٩٠٢، النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٤٣٧ أبو نعيم، المستخرج ١ / ٢٧٨، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٣ / ٢٨٥.

(٣) البخاري، الصحيح ٤ / ١٩٠٢، مسلم، الصحيح ١ / ١٩٠٣، أبو عوانة، المسند ١ / ٨٧، ابن حبان، الصحيح ١٤ / ٤٨٧، الطبري، جامع البيان ١٩ / ١٢١، وكرره ٣٠ / ٣٣٧.

(٤) أبو نعيم، المستخرج ١ / ٢٧٨.

(٥) أحمد، المسند ١ / ٣٠٧، أبو عوانة، المسند ١ / ٨٧، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن محمد بن إدريس أبو محمد التميمي (ت: ٣٢٧)، تفسير القرآن الكريم مسنداً عن الرسول ﷺ، والصحابة والتابعين. مكتبة نزار مصطفى الباز، القاهرة، ١٩٩٧.

تحقيق: أسعد محمد الطيب، ٩ / ٢٨٢٥، الطبري، جامع البيان ١٩ / ١٢١، وكرره ٣٠ / ٣٣٧.

مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴿[المسد: ١ - ٢]﴾<sup>(١)</sup>.

وخالفهم شريك<sup>(٢)</sup>، وعبدالله بن عبد القدوس<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٤)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبدالله الأسدي، عن علي، قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قال: جمع النبي ﷺ من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون، فأكلوا وشربوا، قال: فقال لهم: من يضمن عني ديني، ومواعيدي، ويكون معي في الجنة، ويكون خليفتي في أهلي؟ فقال رجل - لم يسمه شريك -: يا رسول الله! أنت كنت بحراً! من يقوم بهذا؟ قال: ثم قال الآخر. قال: فعرض ذلك على أهل بيته. فقال علي ﷺ: أنا<sup>(٥)</sup>. وخالفهم أبو إسرائيل الملائي، فقال: عن الأعمش عن بعض بني هاشم، عن علي... الحديث<sup>(٦)</sup>. قلت: اختلف

(١) لفظ البخاري.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ٣٢، أحمد، المسند ١/ ١١١، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر (ت: ٣١٠)، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار، القاهرة، مطبعة المدني. تحقيق: محمود محمد شاكر، ٣/ ٦٠. البزار، المسند ٣/ ١٩، الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٧٦، الدارقطني، العلل ٣/ ٧٦.

(٣) ابن أبي حاتم، التفسير ٩/ ٢٨٢٦، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٣/ ٢٨٤، وكرره ٤/ ٣٨٦، الدارقطني، العلل ٣/ ٧٦.

(٤) أشار إليه الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٧٦، ولم أقف على من أخرجه. وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا شريك وأبو عوانة». قلت: وهذا منتقد بمتابعة عبدالله ابن عبد القدوس.

(٥) لفظ أحمد.

(٦) الدارقطني، العلل ٣/ ٧٦. وهو: إسماعيل بن خليفة الملائي: تركه ابن مهدي، وأبو أحمد الحاكم. وضعفه ابن معين - في رواية -، وأحمد، والترمذي، والنسائي، والدارقطني. ووثقه ابن معين - في رواية -، وابن شاهين. وقال ابن معين مرة: «صالح». وقال أحمد: =

على الأعمش في متن هذا الحديث بين ما رواه الجماعة، وما رواه شريك ومن تابعه، والذي يكشف لنا علته هو ما فعله الدارقطني؛ فقد أورد رواية شريك، وعبد الله بن عبد القدوس، ومخالفة أبي إسرائيل لهما في معرض حديثه عن مخرج آخر للحديث الثاني - حديث شريك - من طريق ابن إسحق، والتي بين فيها أن الصواب عن ابن إسحق من رواية سلمة بن الفضل عنه عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، عن علي<sup>(١)</sup>. وعبد الغفار هذا ضعفه النقاد، وتركوا حديثه. قال ابن المديني: «كان يضع الحديث». وقال يحيى: «ليس بشيء». وذكروا أنه كان من رؤوس التشيع<sup>(٢)</sup>. وعلى الحديث صبغة التشيع. فالدارقطني إنما أورد رواية شريك ومن تابعه في معرض كلامه عن حديث عبد الغفار؛ لبيان أن حديث الأعمش اختلط عليهم بحديث عبد الغفار. والصواب: ما رواه الجماعة عن الأعمش من المتن والإسناد الأولين.

= «خالف الناس في أحاديث. قلت - عبد الله بن أحمد -: بعضهم يقول: هو ضعيف؟ قال: لا، خالف في أحاديث». وقال أبو حاتم: «حسن الحديث، جيد اللقاء، له أغاليط. لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه». وقال أبو زرعة: «صدوق». وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه يخالف الثقات». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ١٦٦، ابن عدي، الكامل ١ / ٢٨٩، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ١ / ١٠٩، ابن شاهين، الثقات ١٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٤٨ / ١.

واقع روايته عن الأعمش: فقد وقفت له عنه على ثلاثة أحاديث لم أجد غيرها، خالف فيها الثقات، هذا واحد منها، والآخران هما: ٢٤ / ابن عباس. ٧٤ / أبو هريرة. من هنا فإن عداده في الطبقة السابعة.

(١) الدارقطني، العلل ٣ / ٧٦.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال ٢ / ٦٤٠.

١٩ - عن علي: أنه صعد المنبر يوم الجمعة، فخطب ثم قام إليه الأشعث، فقال: غلبتنا عليك هذه الحميراء<sup>(١)</sup>! فقال: من يعذرني من هؤلاء الضيافة يتخلف أحدهم يتقلب على حشاياه<sup>(٢)</sup>، وهؤلاء يهجرون إلى ذكر الله إن طردتهم إني إذا لمن الظالمين، أما والله! لقد سمعته يقول: «ليضربنكم على الدين عوداً كما ضربتموهم عليه بدءاً»<sup>(٣)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو عوانة<sup>(٤)</sup>، ويحيى بن عيسى الرملي<sup>(٥)</sup>، وشريك<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي، مرفوعاً. وخالفهم أبو معاوية، فرواه عن الأعمش عن المنهال، عن عباد، عن علي موقوفاً<sup>(٧)</sup>. قال الدارقطني: «ورفعه صحيح»<sup>(٨)</sup>.

٢٠ - عن علي، عن النبي ﷺ، قال: «من عاد مريضاً، مشى في خرفة الجنة»<sup>(٩)</sup>.

(١) قال ابن الأثير بعد إيراده هذا الحديث في تفسيرها: «يعنون: العجم والروم، والعرب تسمى الموالي: الحمراء». النهاية ١ / ٤٣٨.

(٢) حاشية كل شيء: جنبه وطره. قاله ابن الأثير، النهاية ١ / ٣٩٢.

(٣) لفظ أبي يعلى.

(٤) الدارقطني، العلل ٤ / ٢٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) أبو يعلى، المسند ١ / ٣٢٢، المقدسي، الأحاديث المختارة ٢ / ١٣٢، الدارقطني، العلل ٤ / ٢٣.

(٧) الدارقطني، العلل ٤ / ٢٣.

(٨) المصدر السابق.

(٩) الخرفة: هو الحائط من النخل. قاله ابن الأثير، النهاية ٢ / ٢٤. وفيه إشارة إلى جزيل الثواب في الجنة.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٢)</sup> عن الأعمش عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن علي مرفوعاً. وخالفهم أبو شهاب الحنات، فرواه عن الأعمش عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن علي، موقوفاً<sup>(٣)</sup>. والصواب: قول أبي معاوية.

٢١ - عن علي، قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: «المدينة حرام ما بين عائر إلى كذا، من أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل منه صرف ولا عدل». وجاء فيه: «ذمة المسلمين واحدة، فمن أخفر مسلماً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل، ومن تولى قوماً بغير إذن مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل منه صرف ولا عدل»<sup>(٤)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٥)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٦)</sup>،

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٢/ ٤٤٣، ابن ماجه، السنن ١/ ٤٦٣، النسائي، السنن الكبرى ٤/ ٣٨٤، الحاكم، المستدرک ١/ ٥٠١، البيهقي، السنن الكبرى ٣/ ٣٨٠، الدارقطني، العلل ٣/ ٢٦٨.

(٢) الدارقطني، العلل ٣/ ٢٦٨.

(٣) المصدر السابق. وهو: عبد ربه بن نافع الحنات.

(٤) لفظ البخاري.

(٥) البخاري، الصحيح ٢/ ٦٦١ و ٣/ ١١٦٠، مسلم، الصحيح ٢/ ٩٩٩ و ٢/ ١١٤٧، أحمد، المسند ١/ ١٢٦، عبد الرزاق، المصنف ٩/ ٢٦٣، أبو داود، السنن ٢/ ٢١٦، أبو يعلى، المسند ١/ ٢٥٤ و ١/ ٣٤٩، النسائي، الكبرى ٢/ ٣٨٦، ابن حبان، الصحيح ٩/ ٣٢، الدارقطني، العلل ٤/ ١٥٤ - ١٥٥.

(٦) مسلم، الصحيح ٢/ ٩٩٤ - ٩٩٨، أحمد، المسند ١/ ٨١، الترمذي، السنن ٤/ ٤٣٨، ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ٥١٠، أبو يعلى، المسند ١/ ١٢٨.



وحفص<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وجريـر<sup>(٣)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٤)</sup>، وابن فضيل<sup>(٥)</sup>، وزيد ابن أبي أنيسة<sup>(٦)</sup>، وابن مسهر<sup>(٧)</sup>، وابن نمير<sup>(٨)</sup>، ومالك بن سـعير<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي. وخالفهم شعبة، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن الحارث بن سويد، عن علي<sup>(١٠)</sup>. وخالفهم جعفر بن الحارث<sup>(١١)</sup>، وقطبة بن عبد العزيز<sup>(١٢)</sup>، فروياه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ. قال الدارقطني: «والمحفوظ قول الثوري ومن تابعه»<sup>(١٣)</sup>. قلت: وبقيـة الروايات معلولة. ويعد حديث جعفر وقطبة من الجادة المألوفة؛ ذلك أن أبا صالح عن أبي هريرة جادة مألوفة في حديث الأعمش.

(١) البخاري، الصحيح ٢٦٦٢ / ٦، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١٩١ / ٤.

(٢) البخاري، الصحيح ١١٥٧ / ٣، مسلم، الصحيح ٩٩٩ / ٢.

(٣) البخاري، الصحيح ٢٤٨٢ / ٦.

(٤) أبو عوانة، المسند ٢٤٠ / ٣، الدارقطني، العلل ١٥٤ / ٤.

(٥) الدارقطني، العلل ١٥٤ / ٤.

(٦) أبو عوانة، المسند ٢٤٠ / ٣، ابن حبان، الصحيح ٣٠ / ٩.

(٧) مسلم، الصحيح ٩٩٩ / ٢.

(٨) أبو عوانة، المسند ٢٣٩ / ٣.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) الطيالسي، المسند ٢٦، الدارقطني، العلل ١٥٤ / ٤.

(١١) ابن عدي، الكامل ١٣٧ / ٢.

(١٢) أحمد، المسند ٥٢٦ / ٢.

(١٣) الدارقطني، العلل ١٥٤ / ٤.

٢٢ - عن علي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمار ملئ إيماناً إلى مشاشه»<sup>(١)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري - في رواية وكيع - عنه عن الأعمش، عن أبي عمار الهمداني، عن عمرو بن شرحبيل، عن النبي ﷺ. وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عنه عن الأعمش، عن عمرو بن شرحبيل، عن رجل من أصحاب محمد<sup>(٢)</sup>.

وخالف سليمان بن معاذ بن قرم كلا الروایتين، فقال: عن الأعمش عن رجل عن عمرو بن شرحبيل، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. وخالفهم عثمان بن علي، فرواه عن الأعمش عن أبي إسحق، قال: كنا عند علي، فدخل عليه عمار، فقال: «مرحباً بالطيب المطيب». سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمار ملئ إيماناً إلى مشاشه»<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ٣٨٦، أبو يعلى، المسند ١/ ٣٢٤، ابن حبان، الصحيح ١٥/ ٥٥٢، ابن ماجه، السنن ١/ ٥٢، البزار، المسند ٢/ ٣١٤، الطبري، تهذيب الآثار ٣/ ١٥٧، أبو نعيم، الحلية ١/ ١٣٩، الدارقطني، العلل ٤/ ١٥١. قلت: اختلف على عثمان في رفع قوله: «مرحباً بالطيب المطيب»، ووقفه. فوقفه عنه: الحسن بن حماد، وأحمد بن المقداد، وابن أبي شيبة، وأبو كريب، ونصر بن علي الجهمي - في رواية ابن ماجه -، وابن عساكر من رواية محمد بن القاسم جماع الواسطي. غير أن البزار رواه عن نصر مرفوعاً. والصواب: عن عثمان موقوفاً. وأما قوله: «إلى مشاشه»، فيعني بها: رؤس العظام، وفيه دلالة على عظم إيمان عمار. انظر: النهاية ٤/ ٣٣٣.

(٢) حديث الثوري: رواية وكيع عنه: ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ١٦٣، أحمد، فضائل الصحابة ٢/ ٨٥٨. ورواية ابن مهدي: ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٣/ ٣٩٢. وهي الصواب؛ لمنزلته فيه.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٣/ ٣٩٢.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ٣٨٦، أبو يعلى، المسند ١/ ٣٢٤، ابن حبان، الصحيح =

وأما قوله: كنا عند علي... وجاء فيه: «مرحباً بالطيب المطيب»؛ فقد رواه نوح ابن دراج<sup>(١)</sup>، قال: عن الأعمش عن أبي إسحق، عن هانئ بن هانئ، قال: إن عماراً... الحديث. دون قوله: «عمار ملئ...».

**تفصيل العلل:** وقع في هذا الحديث عدة علل هي: دخول حديث في حديث لعثام؛ فقوله: «عمار ملئ إيماناً...» لا تعرف بهذا السند، إنما تعرف بسند الثوري الآخر؛ فقد دخل لعثام حديث في حديث. وأما الجزء الأول منه، فقد خالف فيه عثام نوح بن دراج؛ فقد وقفه على علي، ورفع نوح، وأسقط عثام من السند هانئاً، وأثبت نوح، غير أن في النفس من رواية نوح شيئاً؛ فقد كذبه ابن معين، وأبو داود، واتهمه ابن حبان بالوضع، وتركه النسائي<sup>(٢)</sup>. ولم أجد من روى هذا الحديث عن الأعمش على هذا النحو سواه، وإنما روى الحديث عن أبي إسحق السبيعي عن هانئ غير واحد من الثقات؛ كالثوري وغيره، ليس فيهم الأعمش، ومن هنا قال الدارقطني: «والقول قول الثوري ومن تابعه»<sup>(٣)</sup>. لأجل ذلك أميل إلى أن

= ٥٥٢ / ١٥، ابن ماجه، السنن ١ / ٥٢، البزار، المسند ٢ / ٣١٤، الطبري، تهذيب الآثار ٣ / ١٥٧، أبو نعيم، الحلية ١ / ١٣٩، الدارقطني، العلل ٤ / ١٥١. قلت: اختلف على عثام في رفع قوله: «مرحباً بالطيب المطيب»، ووقفه. فوقفه عنه: الحسن بن حماد، وأحمد بن المقداد، وابن أبي شيبة، وأبو كريب، ونصر بن علي الجهضمي - في رواية ابن ماجه -، وابن عساكر من رواية محمد بن القاسم جماع الواسطي. غير أن البزار رواه عن نصر مرفوعاً. والصواب: عن عثام موقوفاً.

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ١٣ / ٣١٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٣ / ٣٩١، الدارقطني، العلل ٤ / ١٥١.

(٢) النسائي، الضعفاء ١٠١، ابن عدي، الكامل ٧ / ٤٥، ابن حبان، المجروحين ٣ / ٤٧، الذهبي، الميزان ٧ / ٥٢.

(٣) الدارقطني، العلل ٤ / ١٥١.

نوح بن دراج إنما سرق الحديث ممن رواه عن الثوري . وأن عثاماً دخل عليه حديث الأعمش الأول بحديث أبي إسحق هذا . والله أعلم . وقد فصل ابن عساكر الخلاف في هذا الحديث على وجه دقيق ، فبعد إيراد رواية نوح ، قال : « رواه عثام بن علي العامري الكوفي عن سليمان بن مهران الأعمش ، عن أبي إسحق ، فجعل هذا اللفظ من قول علي ، ورفع فيه لفظاً آخر » . وقال في زيادة عثام بعد ذكره روايته : « وقد روي هذا اللفظ الأخير من وجه آخر مرسلًا » . وذكره من طريق سليمان ابن معاذ عن الأعمش<sup>(١)</sup> .

٢٣ - عن إبراهيم بن يزيد التيمي عن أبيه ، قال : وجد علي بن أبي طالب درعاً له عند يهودي التقطها فعرفها ، فقال : درعي سقطت عن جمل لي أورق . فقال اليهودي : درعي وفي يدي . ثم قال له اليهودي : بيني وبينك قاضي المسلمين ، فأتوا شريحاً . . . الحديث . وفيه : أن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : « الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة » .

العلة : رواه حكيم بن خذام عن الأعمش ، عن إبراهيم بن يزيد التيمي ، عن أبيه ، الحديث<sup>(٢)</sup> . قال أبو نعيم : « غريب من حديث الأعمش عن إبراهيم ، تفرد

(١) ابن عساكر ، تاريخ دمشق ٤٣ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

تنبيه : أورد الألباني حديث عثام في السلسلة الصحيحة ، بعد أن أورد رواية ابن مهدي عن الثوري ، ثم قال : « وله طريق آخر يرويه عثام بن علي عن الأعمش ، عن أبي إسحق ، عن هانئ بن هانئ ، قال : دخل عمار على علي ، فقال : مرحباً بالطيب المطيب ، سمعت رسول الله ﷺ . . . الحديث » . انظر : السلسلة الصحيحة ٢ / ٤٤٧ . قلت : وصحح حديث عثام بالمتابعة ، وهذا مخالف لما بينه النقاد والعلماء من مخالفة عثام للرواة عن الأعمش .

(٢) أبو نعيم ، حلية الأولياء ٤ / ١٤٠ أورد مطولاً ، ابن عدي ، الكامل ٢ / ٢٢٠ ، ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت : ٥٩٧) ، العلل المتناهية في الأحاديث =

به حكيم»<sup>(١)</sup>. وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، تفرد به أبو سمير - وهو حكيم»<sup>(٢)</sup>.

٢٤ - عن علي، قال: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ، فلأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم، فإن الحرب خدعة. سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية! يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم. فأينما لقيتموهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>،

= الواهية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣، الطبعة الأولى. تحقيق: خليل الميس، ٨٧٢ / ٢ الطبراني، المعجم الكبير ٣ / ٣٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٤ / ١٣٢. (١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٤٠.

(٢) ابن الجوزي، العلل المتناهية ٨٧٢ / ٢. قلت: وحكيم تركه أبو حاتم. وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال ابن عدي: «ممن يكتب حديثه». انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ١٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٢٠٣، ابن عدي، الكامل ٢ / ٢٢٠. واقع روايته عن الأعمش: ولم أقف له إلا على أربعة أحاديث. تفرد بهذا الحديث، وخالف في حديث: ٣٢، ٤٠ / أبو هريرة. ووافق في حديث: ١٩ / جابر. وعداده في الطبقة الثامنة، ولا عبرة لموافقه.

(٣) البخاري، الصحيح ٣ / ١٣٢ و ٤ / ١٩٢٧، مسلم، الصحيح ٢ / ٧٤٧، أحمد، المسند ١ / ١٣١، عبد الرزاق، المصنف ١٠ / ٥٧، أبو داود، السنن ٢ / ٢٤٤، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٣١٢، ابن حبان، الصحيح ١٥ / ١٣٦، البيهقي، السنن الكبرى ١ / ٣٨١، البزار، المسند ٢ / ١٨٩، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ١٣٢.

(٤) مسلم، الصحيح ٢ / ٧٤٧، أحمد، المسند ١ / ٨١ و ١ / ١١٣، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ١٣١، البزار، المسند ٢ / ١٨٩، البيهقي، السنن الكبرى ٨ / ١٧٠.

وحفص<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٣)</sup>، وجريير<sup>(٤)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٥)</sup>، وعلي ابن هاشم<sup>(٦)</sup>، وشريك<sup>(٧)</sup>، ومحمد بن عبيد الطنافسي<sup>(٨)</sup>، وزهير<sup>(٩)</sup>، وسليمان التيمي<sup>(١٠)</sup>، وفطر بن خليفة<sup>(١١)</sup>، وسعد بن الصلت<sup>(١٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن خيثمة، عن سويد بن غفلة، عن علي. وخالفهم محمد بن طلحة، فرواه عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن علي<sup>(١٣)</sup>. قال الدارقطني في روايته: «ووهم فيه، والصواب: حديث خيثمة عن سويد بن غفلة»<sup>(١٤)</sup>.

(١) البخاري، الصحيح ٦ / ٢٥٣٩.

(٢) مسلم، الصحيح ٢ / ٧٤٦، أحمد، المسند ١ / ١٣١، أبو يعلى، المسند ١ / ٢٧٣، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ١٣٢.

(٣) مسلم، الصحيح ٢ / ٧٤٧، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ١٣١.

(٤) مسلم، الصحيح ٢ / ٧٤٧، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ١٣١.

(٥) أبو نعيم، المستخرج ٣ / ١٣١.

(٦) النسائي، السنن الكبرى ٥ / ١٦٠.

(٧) أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد المقرئ (ت: ٤٤٤). السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. ضياء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ٣ / ١٦٧.

(٨) البيهقي، السنن الكبرى ٨ / ١٧٠.

(٩) ابن الجعد، المسند ٣٨٠.

(١٠) الطبراني، المعجم الصغير ٢ / ٢١٣.

(١١) الدارقطني، العلل ٣ / ٢٢٩.

(١٢) المصدر السابق ٣ / ٢٢٩.

(١٣) البزار، المسند ٢ / ١٩٥، الدارقطني، العلل ٣ / ١١٩.

(١٤) الدارقطني، العلل ٣ / ٢٢٩.

٢٥ - عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته».

العلة: قال الدارقطني: «رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه جرير عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الهياج، وهو غريب عن الأعمش، لا أعلم حدث به عن الأعمش هكذا غير جرير. وخالفه عيسى بن الضحاك - أخو الجراح بن الضحاك<sup>(١)</sup>» - وروح بن مسافر، فقالا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن علي<sup>(٢)</sup>. وقال في الغرائب: «ورواه الأعمش، واختلف عنه، فقال روح بن مسافر وعيسى بن الضحاك: عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي الهياج، عن علي، وقال عمرو بن قيس: عن الأعمش عن أبي وائل، عن علي. وقال جرير: عن الأعمش عن أبي هياج، عن علي<sup>(٣)</sup>». قلت: نجد اختلافاً فيما أورده الدارقطني في العلل والغرائب، ولم أقف على هذا الروايات حتى أجزم بالصواب.

٢٦ - عن علي، قال: «لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: قال الدارقطني: «رواه أصحاب الأعمش عن الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي. وخالفهم فضيل

(١) قلت: وعيسى بن الضحاك هذا قال ابن معين فيه: «روى عن الأعمش، لا بأس به». وقال ابن شاهين: «صالح». وذكره ابن حبان في الثقات. ولم أقف له إلا على حديث آخر وافق فيه الثقات، وهو: حديث ابن مسعود: «ما سمعنا مناشداً أنشد حقاً له أشد مناشدة من مناشدة محمد ﷺ يوم بدر» أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٤٧. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٧٩، ابن حبان، الثقات ٧ / ٢٣٧، ابن شاهين، الثقات ١٧٦.

(٢) الدارقطني، العلل ٤ / ١٧٥ - ١٧٦.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١ / ٢٩٩. قلت: وعمرو من أقران الأعمش، وهو مجمع على ثقته، فإن كانت العلة في روايته، فإن الحمل فيها على من رواها عنه.

ابن عياض، وأبو حمزة السكري، فروياه عن الأعمش عن طلحة بن مصرف، عن سعد بن عبيدة، ويشبه أن يكون القول قولهما؛ لأنهما زادا، وهما ثقتان<sup>(١)</sup>. قلت: ولم يذكر الدارقطني من هم الأصحاب، وجدته من حديث أبي معاوية<sup>(٢)</sup>، وجعفر ابن عون<sup>(٣)</sup> عن الأعمش عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي مخالفاً لفضيل، وأبي حمزة. والقول عندي قول أبي معاوية، لا سيما أنه سمع من سعد بن عبيدة، وقد أخرج له مسلم من روايته عن سعد<sup>(٤)</sup>.

٢٧ - قال علي: كنت رجلاً أحب الحرب، فلما ولد الحسن، هممت أن أسميه حرباً، فسماه رسول الله ﷺ. فلما ولد الحسين، هممت أن أسميه حرباً، فسماه رسول الله ﷺ: الحسين. وقال ﷺ: «إني سميت ابني هذين باسم ابني هارون: شبر، وشبير».

العلة: تفرد بروايته يحيى بن عيسى الرملي عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، قال: قال علي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup>. ولم أقف له على متابع، وهو ممن لا تقبل أفراده في الأعمش.

٢٨ - عن علي، قال: «إن من السنة إذا سلّم الإمام أن لا يقوم من موضعه الذي صلى فيه، فيصلّي تطوعاً حتى ينحرف، أو يتحول، أو يفصل بكلام».

العلة: لم أقف على من رواه عدا عمرو بن عبد الغفار، فرواه عن الأعمش

(١) الدارقطني، العلل ٤ / ١٦٥.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٤٣٩.

(٣) ابن الجعد، المسند ١ / ٤٣٨.

(٤) انظر: مسلم، الصحيح ١ / ٥٣٦، ٢ / ١٠٧١، ٣ / ١٤٦٩، ٤ / ٢٠٤٠. ولم أجد للأعمش رواية عن طلحة عن سعد في الكتب التسعة؛ مما يرجح عندي حديث أبي معاوية.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ٩٧٧٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٣ / ١٧١.



عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبدالله الأسدي، عن علي<sup>(١)</sup>.

٢٩- عن علي، قال: «رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله! ما لقيت من أمتك... الحديث».

العلة: تفرد بروايته قيس بن الربيع عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي، قاله الدارقطني<sup>(٢)</sup>. ولم أقف على تخريجه أو تمام متنه. ولا تقبل أفراد قيس في الأعمش.

٣٠- كان علي إذا فرغ من وضوئه، قال: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، رب اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه ابن نمير، وعبدالله بن داود عن الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر، عن سالم بن أبي الجعد، عن علي<sup>(٣)</sup>. وخالفهم يحيى بن العلاء، فقال: عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن علي<sup>(٤)</sup>. وخالفهم مسور بن مورع العنبري، قال: حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا المسور بن مورع»<sup>(٥)</sup>. قلت: والصواب: ما رواه ابن نمير، وابن داود.

(١) الدارقطني، السنن ١/ ٢٨١، البيهقي، السنن الكبرى ٢/ ١٩١، وله: السنن الصغرى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩، الطبعة الأولى. تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ٢/ ١٩١.

(٢) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١/ ٢٧٧.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ١٣ و ٦/ ١١٣.

(٤) عبد الرزاق، المصنف ١/ ١٨٦.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٥/ ١٤٠. قلت: والمسور هذا لم أقف على ترجمته. قال الهيثمي: «لم أجد من ترجمه». ومن هنا فإنه من المجاهيل. وعداده في الطبقة الثامنة. =

٣١ - عن علي، قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة! إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup> وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، ووكيع<sup>(٣)</sup>، والفضل بن موسى<sup>(٤)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، وعبيد الله بن موسى<sup>(٧)</sup>، وعبد الله بن داود الخريبي<sup>(٨)</sup>، ومحاضر<sup>(٩)</sup>، والأعشى عمرو بن خالد، وابن فضيل،

= وقفت له على حديثين، هذا واحد منهما، والآخر حديث تفرد به هو: ١/ ثوبان. انظر قول الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت: ٨٠٧): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١/ ٢٣٩.

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢/ ٢٧١.

(٢) مسلم، الصحيح ١/ ٨٦، النسائي، السنن الكبرى ٥/ ١٣٧.

(٣) مسلم، الصحيح ١/ ٨٦، النسائي، السنن الكبرى ٥/ ١٣٧ و ٦/ ٥٣٤، أحمد، المسند ١/ ٩٥، ١/ ١٢٨.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ٥/ ١٣٧ و ٦/ ٥٣٥.

(٥) الحميدي، المسند ١/ ٣١، الترمذي، السنن ٥/ ٦٤٣. قلت: أخرجه الترمذي عن عثمان بن عيسى بن أخي يحيى بن عيسى، عن أبي عيسى الرملي، عن الأعمش، به، فبحث ملياً عن يكتن بأبي عيسى الرملي، ويروي عن الأعمش، فلم أقف عليه، وعند العودة إلى شيوخ عثمان، وجدت في التهذيب أن يحيى هو شيخه الوحيد، وليس له غير هذا الحديث في الكتب الستة. فعرفت أن المقصود هو يحيى الرملي، وأن هذه الكنية من كناه، غير أنها ليست بمشهوره، وينبغي أن تضاف إلى كناه. تهذيب الكمال ٢٢/ ٦٣٦.

(٦) أحمد، المسند ١/ ٨٤.

(٧) أبو يعلى، المسند ١/ ٢٠٥، الخطيب، تاريخ بغداد ١٤/ ٤٢٦.

(٨) أبو نعيم، المستخرج ١/ ١٥٧، الخطيب، تاريخ بغداد ١٤/ ٤٢٦، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٨٥،

(٩) الخطيب، تاريخ بغداد ١٤/ ٤٢٦.

وعبد الحميد الحماني<sup>(١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عدي بن ثابت، عن زر، قال: قال علي. وخالفهم عبدالله بن عبد القدوس عن الأعمش عن موسى بن طريف، عن عبادة بن ربيعي، عن علي<sup>(٢)</sup>. قلت: والقول قول الثوري ومن تابعه.

٣٢- عن علي، عن النبي ﷺ: «من كذب علي متعمداً أليضل به الناس، فليتبوا مقعده من النار».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو معاوية - فيما صح عنه<sup>(٣)</sup> - ووكيع<sup>(٤)</sup> وفضيل بن عياض<sup>(٥)</sup>، .....

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٢٧١. أخرج رواية عمرو، وابن فضيل، والحماني.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٨٦.

(٣) كذا أورده الدارقطني ٥ / ٢٢٠. وخالف ذلك هناد بن السري، ويحيى بن طلحة اليربوعي. أما هناد، فأخرجه عن أبي معاوية عن الأعمش، عن طلحة بن مصرف، عن عمرو بن شرحبيل، قال: قال رسول الله ﷺ. انظر: هناد بن السري الكوفي (ت: ٢٤٣)، الزهد، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ٢ / ٦٣٩. وأما اليربوعي، فرواه عن أبي معاوية عن طلحة، عن أبي عمار، عن عمرو، عن علي. قال الدارقطني: «ولم يتابع عليه». العلل ٤ / ٨٨. وقال أبو نعيم بعد إخراجه في المستخرج: «والحديث ينفرد به يحيى بن طلحة، وهو الواهم فيه فيما أرى». انظر: ١ / ٥٠. وأخرجه الحاكم في المدخل إلى الصحيح من حديث اليربوعي، وقال: «قال أبو علي - رحمه الله - وهذا وهم، والوهم فيه من يحيى ابن طلحة». انظر: ١٠١. قلت: فالصواب من حديث أبي معاوية مرسلاً، كما هو حال حديث الأعمش.

(٤) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٢٠.

(٥) المصدر السابق ٥ / ٢٢٠. قلت: رواه الحماني عن الفضيل مخالفاً لهذه الرواية، قال: «عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة بن يزيد الحماني، عن علي بن أبي طالب». قال أبو نعيم بعد إخراجها: «عزيز من حديث فضيل، لا أعلم رواه عنه إلا الحماني» =

وزهير بن معاوية<sup>(١)</sup> عن الأعمش عن طلحة، عن أبي عمار، عن أبي ميسرة، مرسلًا. وخالفهم عبث بن القاسم<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، وعبدالله بن الأجلح<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن فضيل - في رواية<sup>(٥)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن حبيب، عن ثعلبة، عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ. وقال ابن فضيل في الرواية الثانية: عن الأعمش عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، عن النبي ﷺ، قال: «من روى عني حديثًا، وهو يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»<sup>(٦)</sup>. وخالفهم يونس بن بكير - في رواية<sup>(٧)</sup> - قال: عن الأعمش عن طلحة بن مصرف، عن عمرو بن شرحبيل، عن

= انظر: حلية الأولياء ١١٩ / ٨، وكنت أظن تفرد الحماني فيه كما يقول أبو نعيم، إلا أن ابن عساكر أخرجه عن داود بن عمر متابعاً الحماني فيه. ولم أقف على من رواه عن الفضيل مرسلًا، والمرسل أقرب للصواب عنه؛ لمتابعة أصحاب الأعمش له على هذه الرواية. انظر: تاريخ دمشق ٣٧٦ / ٤٨.

(١) أبو نعيم، المستخرج ١ / ٥٠، الحاكم، المدخل إلى الصحيح ١٠١، الدارقطني، العلل ٢٠ / ٥.

(٢) أبو يعلى، المسند ١ / ٣٨٣.

(٣) أبو يعلى، المسند ١ / ٣٨٣ و ٤٤٢ / ١، البزار، المسند ٣ / ٩١.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ١٠٩.

(٥) أحمد، المسند ١ / ٧٨، أبو يعلى، المسند ١ / ٣٨٣، ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٢٩٥.

(٦) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٢٩٥، أحمد، المسند ١ / ١١٢.

(٧) القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبدالله (ت: ٤٥٤)، مسند الشهاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، الطبعة الثانية. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ١ / ٣٢٩، أبو نعيم، المستخرج ١ / ٤٩، الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب (ت: ٣٣٥) المسند، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، ٢ / ٢١٢. الحاكم، المدخل إلى الصحيح ٩٨، البزار، المسند ٥ / ٢٦٣، الدارقطني، العلل ٤ / ٨٨ و ٥ / ٢١٩.

عبدالله، قال رسول الله ﷺ. وقال في رواية: عن الأعمش عن طلحة بن مصرف، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله، قال رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفهم عبد الحميد الحماني، قال: عن الأعمش عن طلحة بن مصرف، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل، عن حذيفة، قال رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>. وخالفهم أبو حفص عمرو بن خالد الأعشى عن الأعمش عن عاصم، عن زر، عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

أقوال النقاد: قال الدارقطني بعد ذكر روايتي يونس: «وكلاهما وهم، والصواب: عن الأعمش عن طلحة، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل مرسلًا»، وقال في موضع آخر: «والمرسل أصح»<sup>(٤)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أسنده عن الأعمش عن طلحة إلا يونس بن بكير، وقد رواه غير يونس عن الأعمش مرسلًا»<sup>(٥)</sup>. وقال أبو نعيم: «ووهم يونس بن بكير في هذا الحديث في موضعين: أحدهما: إدخال أبي عمار فيما بين طلحة وعمرو. والآخر: إيصاله، ورفعته إلى النبي ﷺ، وهو غير مرفوع من الوهم الكثير»<sup>(٦)</sup>. وقال في موضع آخر: «والمحفوظ من جميع ذلك ما رواه زهير أبو خيثمة»<sup>(٧)</sup>. وقال أيضاً: «هذا حديث غريب من

(١) أبو نعيم، المستخرج ١/ ٤٩، الشاشي، المسند ٢/ ٢١٣، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٤٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ٩٦.

(٢) أبو نعيم، المستخرج ١/ ٤٩، الحاكم، المدخل إلى الصحيح ١٠٠.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق ٣٢/ ١٧٠.

(٤) الدارقطني، العلل ٤/ ٨٨ و ٥/ ٢٢٠.

(٥) البزار، المسند ٥/ ٢٦٣.

(٦) أبو نعيم، المستخرج ١/ ٤٩.

(٧) المصدر السابق ١/ ٥٠.

حديث طلحة والأعمش، لم يروه مجوداً مرفوعاً إلا يونس بن بكير<sup>(١)</sup>. وقال الحاكم: «ويونس بن بكير وأهم في إسناد هذا الحديث في موضعين، أحدهما: أنه أسقط بين طلحة بن مصرف وعمرو بن شرحبيل أبا عمار، والآخر: أنه وصل بذكر عبدالله بن مسعود، وغير مستبعد من يونس بن بكير الوهم»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو علي الحسين بن أبي علي الحافظ: «هذه الأسانيد وهم، والوهم فيه من العزمي، والحماني، ويونس بن بكير، والمحفوظ: عن الأعمش عن طلحة بن مصرف، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل، عن رسول الله ﷺ مرسلاً»<sup>(٣)</sup>. جاءت أقوال النقاد على رواية يونس، ولم تتعرض لحديث جرير ومن تابعه، والذي خالف فيه حديث أبي معاوية ومن تابعه. وما أميل إليه هو: ترجيح حديث أبي معاوية، ووكيعة، ومن تابعهما.

#### ٤ - مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه:

١ - قال عبد الرحمن بن عوف: «أشهد على رسول الله ﷺ: أنه قال: المجوس طائفة من أهل الكتاب، فاحملوهم على ما تحملون عليه أهل الكتاب».

العلة: تفرد بروايته أبو رجاء روح بن المسيب عن الأعمش، عن زيد بن وهب: أن عمر سأل عن المجوس، فقال عبد الرحمن بن عوف<sup>(٤)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٤٧.

(٢) الحاكم، المدخل إلى الصحيح ٩٩.

(٣) الحاكم، المدخل إلى الصحيح ١٠١. ولم أقف على رواية العزمي هذه التي يشير إليها أبو علي.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ٣٧٥. ورواه ابن أبي عاصم في كتاب النكاح، ولم أقف عليه. ذكره ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، =

هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو رجاء<sup>(١)</sup>. قلت: ولا تقبل أفراده في الأعمش.

٥ - مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:

١ - عن سعد: «رآني النبي ﷺ وأنا أدعو بإصبعي، فقال: أحد أحد».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وعبدالله بن داود<sup>(٣)</sup>، ووكيع<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن سعد. وخالفهم حفص، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أن النبي مر بسعد<sup>(٥)</sup>. وخالفهم عقبة ابن خالد، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ: أن النبي مر بسعد<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني: «ولم يتابع حفص على قوله، وقول أبي معاوية أشبه بالصواب»<sup>(٧)</sup>.

٢ - عن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «عجبت للمؤمن يؤجر في كل أمره، إن أصابه خير، حمد الله وأجر، وإن أصابته مصيبة، حمد الله وأجر، فهو يؤجر في كل أمره، حتى اللقمة يرفعها إلى في امرأته».

العلة: تفرد بروايته عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي إسحق، عن

= تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، ١٧٢ / ٣.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ٣٧٥.

(٢) أبو يعلى، المسند ٢ / ١٢٣، أبو داود، السنن ٢ / ٨٠، النسائي، السنن الكبرى ١ / ٣٧٧، الدارقطني، العلل ٤ / ٣٩٧.

(٣) البزار، المسند ٤ / ٧٠.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٢٣٠.

(٥) أحمد، المسند ٢ / ٤٢٠، ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٢٢٩، الدارقطني، العلل ٤ / ٣٩٧.

(٦) الدارقطني، العلل ٤ / ٣٩٧.

(٧) المصدر السابق.

مصعب بن سعد، عن أبيه. قال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن سعد من غير وجه، ولا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي إسحق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه إلا عبد الواحد بن زياد، وإنما يعرف من حديث أبي إسحق عن العيزار بن حريث، عن عمر بن سعد، عن أبيه»<sup>(١)</sup>.

٣- عن سعد، عن النبي ﷺ، قال: «على كل الخلال يطبع المؤمن، إلا الخيانة والكذب».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه حمزة الزيات، فرواه عن الأعمش عن مصعب، عن أبيه، موقوفاً<sup>(٢)</sup>. وخالفه علي بن هاشم، فرواه عن الأعمش عن أبي إسحق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. قال البزار: «وهذا الحديث يروى عن سعد من غير وجه موقوفاً، ولا نعلم أحد أسنده إلا علي بن هاشم عن الأعمش عن أبي إسحق بهذا الإسناد»<sup>(٤)</sup>. وقال أبو زرعة: «هذا يروى عن سعد موقوفاً»<sup>(٥)</sup>. ونبه الدارقطني على أنه غريب من حديث علي بن هاشم<sup>(٦)</sup>. والصواب: حديث حمزة؛ فقد تابعه الثوري<sup>(٧)</sup>، وشعبة<sup>(٨)</sup>، وغيرهما عن سلمة ابن كهيل عن مصعب موقوفاً.

(١) البزار، المسند ٣ / ٣٤٠.

(٢) الدارقطني، العلل ٤ / ٣٢٩.

(٣) أبو يعلى، المسند ٢ / ٦٧، البيهقي، السنن الكبرى ١٠ / ١٩٧، البزار، المسند ٣ / ٣٤١، الدارقطني، العلل ٤ / ٣٢٩، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٢٨.

(٤) البزار، المسند ٣ / ٣٤١.

(٥) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٢٨.

(٦) ابن طاهر، أطراف الغرائب ١ / ٣٣٠.

(٧) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ١٦٢، الدارقطني، العلل ٤ / ٣٣٠.

(٨) البيهقي، السنن الكبرى ١٠ / ١٩٧، الدارقطني، العلل ٤ / ٣٣٠.



٦ - مسند سعيد بن زيد رضي الله عنه :

١ - عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ: «عشرة في الجنة... فذكرهم».

العلة: تفرد بروايته محمد بن أنس عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن سعيد بن زيد<sup>(١)</sup>.

٧ - مسند أبي بن كعب رضي الله عنه :

١ - عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ، قال: «لا تسبوا الرياح، فإذا رأيتم منها ما تكرهون، فقولوا: «اللهم إنا نسألك من خير هذه الرياح، ومن خير ما أرسلت به، ونعوذ بك من شر هذه الرياح، ومن شر ما فيها، ومن شر ما أرسلت به».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أسباط<sup>(٢)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٣)</sup> عن

(١) الدارقطني، العلل ٤/ ٤٢٠. ومحمد بن أنس: وثقه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: «صحيح الكتاب». وقال ابن حبان: «يغرب». وقال ابن حجر: «صدوق يغرب». وقال العقيلي: «عن الأعمش بأحاديث، لم يتابعه عليها أحد». وقال الدارقطني: «ليس بالقوي». وقال الذهبي: «تفرد بأحاديث ولم يترك». انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٢٠٧، العقيلي، الضعفاء ٣/ ١٢٠٢، الذهبي، الميزان ٦/ ٧٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ٥١٨، وله: التقريب ٨٢٧.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على أربعة أحاديث عن الأعمش، تفرد بحديثين، أحدهما: هذا الحديث، والآخر: حديث: ٨٥/ أبو هريرة. ووافق الثقات في حديثين، أخرج البخاري أحدهما معلقاً: حديث: «لا تسبوا الأموات؛ فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا» ١/ ٤٧٠. والآخر: حديث أبي بن كعب: «كان رسول الله ﷺ يوتر بسبح اسم ربك الأعلى» أخرجه: الدارقطني، السنن ٢/ ٣١. وعده في الطبقة السادسة.

(٢) أحمد، المسند ٥/ ٢٣، ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ٢٧، البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت: ٢٥٦)، الأدب المفرد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الطبعة الثالثة. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٢٥١.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٦/ ٢٣٢.

الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب، مرفوعاً. وخالفهما ابن فضيل<sup>(١)</sup>، وجري<sup>(٢)</sup>، فروياه عن الأعمش عن حبيب، عن زر، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي بن كعب. رفعه ابن فضيل، ووقفه جرير. والصواب: قول أبي عوانة وأسباط؛ لاتفاقهما، ورجحان رواية جرير على رواية أبي عوانة. أما قول ابن فضيل، فإنه من باب المزيد في متصل الأسانيد.



(١) أحمد، المسند ٥/١٢٣، الترمذي، السنن ٤/٥١٢، النسائي، السنن الكبرى ٦/٢٣١.

(٢) النسائي، السنن الكبرى ٦/٢٣٢، الحاكم، المستدرک ٢/٢٩٨.



الموضوع	الصفحة
* الإهداء	٥
* شكر وتقدير	٧
* الملخص	٩
* المقدمة	١١

## البحث الأول

### الدراسة النظرية

* الفصل الأول: تعريف الأصحاب ونشأته وأهمية معرفته	٢٥
المبحث الأول: تعريف الأصحاب	٢٥
المطلب الأول: المعنى اللغوي	٢٥
المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي وأوجه استخدامه هي:	٢٨
الوجه الأول: الاستخدام بمعنى الرواة عن الشيخ	٢٨
الوجه الثاني: الاستخدام بمعنى الأقران	٣٤
الوجه الثالث: الاستخدام بمعنى الشيوخ	٣٦
المبحث الثاني: نشأة مفهوم الأصحاب	٣٩
أ - عهد النبوة:	٣٩

الموضوع	الصفحة
ومن مظاهر الأصحاب في زمن النبي ﷺ .....	٤٠
أولاً: اختلاف أصحاب النبي ﷺ في الملازمة والإكثار عنه .....	٤٠
ثانياً: بروز التخصصات في زمن النبي ﷺ، وتشجيعه عليها .....	٤٤
ثالثاً: اهتمام بعض الصحابة في ضبطهم الحديث .....	٤٦
ب - عصر الصحابة .....	٤٨
المبحث الثالث: أهمية معرفة الأصحاب .....	٥١
أولاً: أهمية معرفة الأصحاب في التعليل .....	٥١
ثانياً: معرفة أحاديث الشيخ وعلمه بعد وفاته عند كبار أصحابه .....	٥٧
ثالثاً: معرفة تخصصات الرواة في شيخهم .....	٥٨
رابعاً: معرفة تدليس الشيخ .....	٦٠
خامساً: معرفة جادة الطرق عن كل شيخ .....	٦١
سادساً: معرفة أصح الأسانيد وأوهى الأسانيد .....	٦٢
سابعاً: معرفة آراء الشيوخ ومعرفة فقهم .....	٦٣
ثامناً: قبول عنعنة المدلس المكثّر عن شيوخه .....	٦٤
تاسعاً: معرفة حال الرواة جرحاً وتوثيقاً .....	٦٤
عاشراً: أهمية معرفتهم في بيان قاعدة في الاختلاط .....	٦٦
* الفصل الثاني: جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وعللهم، والمقولات	
الدالة على ذلك .....	٧٣
المبحث الأول: جهود العلماء في معرفة الأصحاب وعللهم .....	٧٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وطبقاتهم	٧٤
أولاً: ذكر الأصحاب في معرض التعريف بالرواة	٧٧
ثانياً: في المفاضلة بين الرواة	٧٥
ثالثاً: في بيان أثبت أصحاب الشيخ، ومن ضعف فيه	٧٦
رابعاً: في بيان طبقات أصحاب الشيخ	٧٦
خامساً: التأليف في الأصحاب وطبقاتهم	٩٣
المطلب الثاني: جهود العلماء في التعليل بالأصحاب ومن ذلك:	٩٥
أولاً: كتب العلل	٩٥
ثانياً: الكتب التي هي مظنة تعليل من غير كتب العلل	١٠٢
ثالثاً: الكتب التي ليست مظنة تعليل	١٠٤
المبحث الثاني: المقولات الدالة على الأصحاب وعللهم	١٠٦
تمهيد	١٠٦
المطلب الأول: المقولات الدالة على حال الأصحاب	١٠٩
أولاً: المقولات التي قيلت في بيان أثبت أصحاب الشيخ	١٠٩
ثانياً: المقولات التي قيلت لبيان ضعف الرواة في الشيخ	١١٥
ثالثاً: المقولات التي قيلت في المفاضلة والمقارنة بين الأصحاب	١٢٠
رابعاً: المقولات التي قيلت في أكثر الأصحاب رواية	١٢٤
المطلب الثاني: المقولات النقدية الدالة على علل الأصحاب، وهذه المقولات هي:	١٢٩

الموضوع	الصفحة
أولاً: المقولات التي ذكر فيها الأصحاب .....	١٢٩
ثانياً: المقولات التي ذكر فيها الاختلاف دون ذكر الأصحاب .....	١٣١
ثالثاً: المقولات التي تذكر الرواية المقابلة للمعلولة؛ إحياءً بعلّة المخالفة .....	١٣٥
رابعاً: المقولات الأخرى .....	١٣٨
* الفصل الثالث: معايير التقدم والتأخر في الشيخ، وأسباب الاختلاف عليه .....	١٤٣
المبحث الأول: معايير التقدم والتأخر في الشيخ .....	١٤٤
المعيار الأول: معايير الضبط، ومن معايير الضبط: .....	١٤٤
١ - أثبت أصحاب الشيخ .....	١٤٥
٢ - المفاضلات العامة والخاصة .....	١٤٧
٣ - ضبط الرواة لحديثهم في حضرة شيخهم .....	١٤٨
٤ - ترجيح صاحب الكتاب على صاحب الحفظ .....	١٤٨
٥ - استصغار الراوي في شيخه .....	١٤٩
٦ - بيان ضعف الراوي في شيخ ما .....	١٤٩
المعيار الثاني: معايير الصحبة .....	١٥٠
المستوى الأول: قلة الرواية .....	١٥١
المستوى الثاني: كثرة الرواية .....	١٥٢
أولاً: المكثرون الضعفاء: ومن أمثلة من أكثر عن شيوخه وكان حديثه ضعيفاً .....	١٥٣
ثانياً: المكثرون ممن هم متوسطو التوثيق: ومن أمثلة ذلك: .....	١٥٣
ثالثاً: المكثرون الثقات: وهم على أحوال متعددة، هي: .....	١٥٣

الموضوع	الصفحة
- من أكثر في تحمل الرواية عن شيخه، غير أنه في الأداء كان مقلداً، وذلك لأحوال متعددة منها:	١٥٣
١ - الموت المبكر	١٥٤
٢ - عدم الاعتناء بالحديث بعد السماع والامتناع عن التحديث	١٥٤
٣ - العزلة للعبادة	١٥٥
٤ - عدم أخذ الناس عنه	١٥٥
- ومنهم من أكثر عن شيخه، لكنه لم يصل إلى أعلى المنازل فيه	١٥٦
- ومنهم من مارس حديث الشيخ تعريف الممارسة	١٥٦
مظاهر الممارسة:	١٥٦
١ - طول الملازمة	١٥٧
٢ - أن يُمكنَ الشيخ أحد تلاميذه ما لا يمكن غيره	١٦٠
٣ - تصحيح حديث الشيخ بحضرته	١٦١
٤ - التحديث عن الشيخ بحضرته	١٦٢
٥ - كثرة الوقوف على الشيخ ومسألته	١٦٢
٦ - تكرار حديث الشيخ	١٦٣
المعيار الثالث: أن يعرض صاحب حديثه على أهل الصنعة	١٦٧
المعيار الرابع: أن يكون صاحب من بلد الشيخ	١٦٧
المعيار الخامس: تتبع صيغ التحديث للمدلس	١٦٨
المبحث الثاني: أسباب اختلاف الأصحاب على الشيخ	١٦٩

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: أسباب الاختلاف المتعلقة بالشيخ، وهي:	١٦٩
أولاً: سعة رواية الشيخ	١٧٠
ثانياً: النشاط والكسل	١٧٢
ثالثاً: أن يشك الشيخ في حديث شيخه فيرويه على الشك	١٧٤
رابعاً: رواية الشيخ الحديث على المعنى	١٧٥
خامساً: تراجع الشيخ عن الحديث بعد روايته	١٧٧
سادساً: ما يطرأ على الشيخ من أحوال تؤدي إلى اختلاف روايته	١٧٨
سابعاً: اضطراب الشيخ	١٨١
المطلب الثاني: أسباب الاختلاف المتعلقة بالأصحاب وهي:	١٨٢
أولاً: السبب العام، وهو الضعف البشري	١٨٢
ثانياً: الرواية بالمعنى	١٨٤
ثالثاً: أن يذكر الشيخ الحديث في المذاكرة	١٨٥
رابعاً: جمع المفترق	١٩٠
خامساً: أن يعتمد الصاحب في روايته عن شيخ ما على صحيفة أو كتاب، فيعدمها	١٩١
لسبب فيعدمها لسبب	١٩١
* الفصل الرابع: وسائل الترجيح بين الأصحاب، وهي:	١٩٣
أولاً: وسائل الترجيح باعتبار الضبط	١٩٥
ثانياً: وسائل الترجيح باعتبار العدد	١٩٧
ثالثاً: وسائل الترجيح باعتبار القرائن: تعريف القرينة	٢٠٠



الموضوع	الصفحة
وأبرز هذه القرائن: .....	٢٠٢
أولاً: أن يروي الراوي حديثاً من طريق غريب صعب يدل على حفظه .....	٢٠٢
ويلحق بذلك: لزوم الطريق «سلوك الجادة» .....	٢٠٥
ثانياً: رواية حديث بالأسانيد التي لا يثبت منها شيء .....	٢٠٧
ثالثاً: التعليل على الأبواب .....	٢١٠
رابعاً: رواية أهل البلد عن شيخهم .....	٢١١
خامساً: ورود قصة في رواية تؤكد صحتها .....	٢١٥
سادساً: اختلاف مجلس التحديث .....	٢١٩
سابعاً: ترجيح ما رواه آل الرجل على من خالفهم .....	٢٢١
ثامناً: أن توافق راويةً من الروايات ما صح من الحديث .....	٢٢٢
تاسعاً: أن يروي عن الشيخ حديث يرويه عمن لا يرضاه .....	٢٢٢
عاشراً: نفي من روي عنه الحديث أن يكون فيه حديث مروي .....	٢٢٣
* خلاصة الباب الأول .....	٢٢٥
علاقة التفرد بالمخالفة .....	٢٢٨

## الباب الثاني

### الدراسة التطبيقية: علل أصحاب الأعمش

* تمهيد الباب الثاني، ومعه ترجمة الأعمش .....	٢٣٣
* الفصل الأول: طبقات أصحاب الأعمش وبيان عللهم .....	٢٤٥
التمهيد .....	٢٤٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: طبقة الحجة من أهل الحفظ والرضا	٢٥٢
المطلب الأول: الطبقة الأولى: الحجة المكثرون	٢٥٢
المطلب الثاني: الطبقة الثانية: الحجة المقلون	٢٧٤
المبحث الثاني: طبقة الثقات	٢٨٢
المطلب الأول: الطبقة الثالثة: الثقات المكثرون	٢٨٢
المطلب الثاني: الطبقة الرابعة: الثقات المقلون	٣١٣
المبحث الثالث: طبقة الشيوخ	٣٣٣
المطلب الأول: الطبقة الخامسة: الشيوخ المكثرون	٣٣٤
المطلب الثاني: الطبقة السادسة: الشيوخ المقلون	٣٦٥
المبحث الرابع: الطبقة السابعة: الضعفاء، وهم على أقسام:	٣٨٩
١ - الذين وثقوا غير أن حديثهم عن الأعمش ضعيف	٣٨٩
٢ - الذين اختلف فيهم توثيقاً وتضعيفاً	٣٩٩
٣ - الذين اتفق على تضعيفهم	٤١٤
المبحث الخامس: الطبقة الثامنة: المتروكون	٤٢٢
* الفصل الثاني: الكشف عن اختلاف أصحاب الأعمش عليه	٤٣٥
تمهيد	٤٣٥
ويشمل المسانيد التالية:	٤٤٠
مسند أبي بكر الصديق	٤٤٠
مسند عمر بن الخطاب	٤٤٣

الموضوع	الصفحة
مسند علي بن أبي طالب .....	٤٥١
مسند عبد الرحمن بن عوف .....	٤٩٠
مسند سعد بن أبي وقاص .....	٤٩١
مسند سعيد بن زيد .....	٤٩٣
مسند أبي بن كعب .....	٤٩٣
* فهرس الموضوعات .....	٤٩٥





٩٢٠٢

م ٣٥

مكتبة الشهاب للجامعة الإسلامية

مكتبة الشهاب للجامعة الإسلامية

رقم الكتاب ١٢٥٠١٩

تاريخ التسجيل ١٤٢٢/٥/٢٨

# مَعْرِفَةُ أَصْحَابِ السُّورَةِ

## وَأَثَرُهَا فِي التَّعْلِيلِ

دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعراس

تأليف الدكتور  
عبد السلام أبو سمحة

المجلد الثاني

دار النور



أصل هذا الكتاب أطروحة علمية تقدم بها المؤلف إلى جامعة اليرموك، كلية  
الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم أصول الدين، الحديث النبوي الشريف وعلومه،  
بإشراف أ. د. عبد المجيد محمود، وناقشها أ. د. محمود عبيدات، وأ. د. أمين  
القضاة، وأ. د. محمد العمري، وأ. د. ياسر الشمالي، وحاز بها للؤف درجة الدكتوراه.  
وذلك في ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

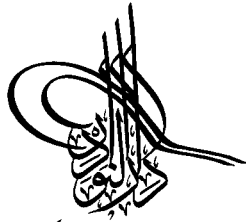
# معرفة أصحاب السوارة

وأثرها في التعليل

دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب السوارة

(٢)

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ  
الطَّبْعَةُ الْأُولَى  
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م



سورية - لبنان - الكويت

مؤسسة دار النواذر م.ف - سورية • شركة دار النواذر اللبنانية م.م - لبنان • شركة دار النواذر الكويتية ذ.م.م - الكويت

سورية - دمشق - ص. ب. : ٣٤٣٠٦ - هاتف: ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس: ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)

لبنان - بيروت - ص. ب. : ٥١٨٠/١٤ - هاتف: ٦٥٢٥٢٨ - فاكس: ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

الكويت - الصالحية - برج السحاب - ص. ب. : ٤٣١٦ حولي - الرمز البريدي: ٣٢٠٤٦

هاتف: ٢٢٢٧٣٧٢٥ - فاكس: ٢٢٢٧٣٧٢٦ (٠٠٩٦٥)

www.daralnawader.com info@daralnawader.com

أسست سنة: ١٤٥٦هـ - ٢٠٠٦م  
نور الدين محمد الجبوري المدير العام والرئيس التنفيذي



## البَابُ الثَّانِي

الدراسة التطبيقية : علل أصحاب الأعمش

### تَمَّة الفصل الثاني

الكشف عن اختلاف أصحاب الأعمش عليه

٨ - مسند أنس بن مالك رضي الله عنه :

١ - عن أنس، عن النبي ﷺ، قال : «الأئمة من قريش» .

العلة : رواه الأعمش، واختلف عنه : رواه وكيع<sup>(١)</sup>، وشيبان<sup>(٢)</sup>، ويحيى ابن عيسى<sup>(٣)</sup>، وقرآن بن تمام<sup>(٤)</sup>، قالوا : عن الأعمش عن سهل، عن بكير الجزري،

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ٤٠٢، أحمد، المسند ٣ / ٨٣، البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١١٢، أبو يعلى، المسند ٧ / ٩٤ .

(٢) البيهقي، السنن الكبرى ١٢٧٣ .

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١١٢ .

(٤) المصدر السابق . قلت : وقرآن هذا وثقه أحمد، وابن معين، والدارقطني، وابن شاهين، وقال ابن معين مرة : «صدوق ثقة»، وابن معين وأحمد مرة : «لا بأس به» . وقال أبو حاتم : «شيخ لين الحديث» . وضعفه ابن سعد . وقال ابن حبان : «يخطئ» . وقال ابن حجر : «صدوق ربما يخطئ» . انظر ترجمته : ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٥١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ١٤٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٣٤٤، ابن شاهين، الثقات ١٩٢، ابن حبان، الثقات ٧ / ٣٤٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٣٥، وله : التقريب ٨٠٠ .

عن أنس. وخالفهم جرير بن عبد الحميد، فقلب الحديث، قال: عن الأعمش عن بكير، عن سهل، عن أنس<sup>(١)</sup>. وخالفهم أيضاً عمار بن رزيق، فقال: عن الأعمش عن سهل بن بكير، عن أنس. قال أبو حاتم: «إنما هو: الأعمش عن سهل أبي الأسد، عن بكير الجزري، عن أنس، عن النبي ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

٢ - عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «إذا تزوج الرجل على امرأة، فإن كانت بكرًا، أقام منها سبعة، وإن كانت ثيبًا، أقام ثلاثًا، ثم قسم بعد».

العلة: تفرد يونس بن بكير بروايته عن الأعمش، قال: سمعته يذكر عن أنس، يرفعه<sup>(٣)</sup>. قال ابن عدي: «وهذا الحديث عن الأعمش عن أنس يعرف بيونس عنه، وليونس بن بكير غير ما ذكرت من الغرائب»<sup>(٤)</sup>.

٣ - عن أنس، قال: «خرج رسول الله ﷺ ذات ليلة، وهو يريد أن يخبرنا بليلة القدر، وقد أخبر بها، فسمع لغطا في المسجد، فاخترت منه».

العلة: تفرد بروايته قرآن بن تمام عن الأعمش، قال: قال أنس. قال الطبراني:

= قلت: واقع روايته عن الأعمش: وقفت لقرآن على أربعة أحاديث وافق في هذا الحديث، وخالف في ثلاثة أحاديث، هي: ٣/ أنس. ٤، ٢٢/ ابن مسعود. من هنا فإن عداده في الطبقة السادسة.

(١) البخاري، التاريخ الكبير ٢/ ١١٢، أبو يعلى، المسند ٧/ ٩٤.

(٢) كذا وردت رواية عمار في علل ابن أبي حاتم ٢/ ٤٣٠، وقد تأكدت من ضبطها في نسخ العلل المخطوطة الثلاثة: أحمد الثالث ٢٧٥ - أ. تشستريتي ٣٠٥ - أ. التيمورية ٣٦١ - أ. وخالف البيهقي، فقال: سهل عن بكير، والصواب: ما عند أبي حاتم، وإلا، فما الداعي لإيرادها في العلل. انظر: السنن الكبرى ٨/ ١٤٣.

(٣) أبو يعلى، المسند ٧/ ٨١، ابن عدي، الكامل ٧/ ١٧٧.

(٤) ابن عدي، الكامل ٧/ ١٧٧ «بتصرف».

«لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا قران»<sup>(١)</sup>. وخالفه أبو أسامة في صيغة التحديث؛ فقال: أخبرنا الأعمش، قال: أخبرت عن أنس، قال، الحديث<sup>(٢)</sup>. فالعلة هنا في الصيغة التي رواها قران بما يشعر باتصال الإسناد.

٤ - عن أنس، قال: إن امرأة اعترفت بالزنا أربع مرات وهي حبلى، فقال لها رسول الله ﷺ: «ارجعي حتى تضعي»، ثم جاءت، فقال: «ارجعي حتى تغطي»، ثم جاءت، فرجمت، فذكروها، فقال رسول الله ﷺ: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس<sup>(٣)</sup>، لغفر له».

العلة: تفرد بروايته أبو إسماعيل المؤدب عن الأعمش، عن أنس، قال ابن عدي بعد إخراجه: «وهذا الحديث لا أعلم رواه عن الأعمش غير أبي إسماعيل المؤدب»<sup>(٤)</sup>. وقال الدارقطني: «تفرد به أبو إسماعيل المؤدب إبراهيم بن سليمان عنه»<sup>(٥)</sup>. ومثله لا تقبل أفراداه في الأعمش؛ لحال روايته عنه.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ١٣٢.

(٢) أبو يعلى، المسند ٧ / ٨٧.

(٣) المكس هو: «الضريبة التي يأخذها الماكس، وهو العشار». انظر: ابن الأثير، النهاية ٤ / ٢٩٧.

(٤) ابن عدي، الكامل ١ / ٢٥٠.

(٥) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٢ / ١١١. قلت: هو إبراهيم بن سليمان بن رزين، وثقه ابن معين، وأبو داود، والدارقطني، والعجلي. وقال أحمد والنسائي: «ليس به بأس». وقال ابن خراش وابن حجر: «صدوق»، زاد ابن حجر: «يغرب». وقال ابن حبان: «مات على إتقان وضبط». وقال ابن عدي: «له أحاديث كثيرة غرائب حسان، تدل على أنه من أهل الصدق، وهو ممن يكتب حديثه». انظر ترجمته: ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ٨٨، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٥٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ١٠٢، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٤٨٩، =

٥ - عن أنس: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يحرك الحصى وهو في الصلاة، فلما انصرف، قال للرجل: «هو حظك من صلاتك».

العلة: تفرد بروايته يوسف بن خالد عن الأعمش عن أنس<sup>(١)</sup>. قال ابن عدي: «وليوسف غير ما ذكرت من الحديث، ورواياته فيها نظر»<sup>(٢)</sup>.

٦ - عن أنس: «أن رسول الله ﷺ كان بعرفة يدعو، يرفع يديه يدعو، فقال أصحاب رسول الله ﷺ: هذا الابتهال والتضرع».

العلة: تفرد بروايته الفضل بن موسى السيناني عن الأعمش، عن أنس. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا الفضل بن موسى»<sup>(٣)</sup>. قلت: ولا تقبل أفراداه فيه.

٧ - عن أنس: أن رسول الله ﷺ مر بشجرة يابسة الورق، فضربها بعصا، فتناثر الورق، فقال: «إن الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر، لتساقط من ذنوب العبد كما تساقط ورق هذه الشجرة».

العلة: رواه الفضل بن موسى عن الأعمش، عن أنس، وتفرد به<sup>(٤)</sup>. قال

---

= ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٧٥، الخطيب، تاريخ بغداد ٦ / ٦٨، ابن عدي، الكامل ١ / ٢٥٠، العجلي، الثقات ١ / ٢٠١ و ٢ / ٣٨٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٦٨، وله: التقريب ١٠٨.

واقع روايته عن الأعمش: لم أجد له إلا أربعة أحاديث عن الأعمش، خالف في حديثين غير هذا، هما: ١٦، ٤٩ / ابن مسعود. ووافق في حديث واحد، هو: ٧١ / أبو هريرة. ومن هنا فإن عداده في الطبقة السادسة.

(١) أبو يعلى، المسند ٧ / ٨٢، ابن عدي، الكامل ٧ / ١٦١.

(٢) ابن عدي، الكامل ٧ / ١٦١.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٥ / ٢٢١.

(٤) الترمذي، السنن ٥ / ٥٤٤، أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٥٥.

الترمذي: «هذا حديث غريب»<sup>(١)</sup>. وقال أبو نعيم: «حديث التسييح تفرد به الفضل عن الأعمش»<sup>(٢)</sup>.

٨ - عن أنس: «أن المشركين ضربوا رسول الله ﷺ حتى غشي عليه، فجاء أبو بكر فقال: يا قوم! أقتلون رجلاً أن يقول ربي الله، وقد جاءكم بالبينات من ربكم؟ قالوا: من هذا؟ قالوا: ابن أبي قحافة المجنون».

العلة: تفرد بروايته أبو عبيدة عن الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع، عن أنس<sup>(٣)</sup>. قال ابن عدي: «وهذا لا أعلم يرويه عن الأعمش بهذا الإسناد غير أبي عبيدة، وعن أبي عبيدة ابنه محمد، ولا ابن أبي عبيدة عن أبيه عن الأعمش غرائب وإفرادات، وهو عندي لا بأس به»<sup>(٤)</sup>. ومثل أبي عبيدة يتوقف في أفراد هذه، والميل إلى تعليلها أكثر؛ ذلك أن كبار أصحاب الأعمش متوافرون على رواية حديث، وليس هو منهم، لا سيما أنه عرف عنه رواية الغريب. والله أعلم.

٩ - عن أنس: «أن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب».

العلة: تفرد بروايته خالد بن يوسف السمطي عن أبيه، عن الأعمش، عن أنس<sup>(٥)</sup>. قلت: والحديث معروف عن أنس من طرق أخرى<sup>(٦)</sup>، ولم يروه عن

(١) الترمذي، السنن ٥/ ٥٤٤.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٥/ ٥٥.

(٣) أحمد، فضائل الصحابة ١/ ٢٠٠، أبو يعلى، المسند ٦/ ٣٦٢، الحاكم، المستدرک ٣/ ٧٠، ابن عدي، الكامل ٤/ ١١٣، وكرره ٦/ ٢٢٣.

(٤) ابن عدي، الكامل ٦/ ٢٢٣.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٤٤.

(٦) أخرجه البخاري متصلاً: عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ٥/ ١٩٧٧. وعن حميد =

الأعمش إلا خالد. قال الطبراني - عن هذا الحديث وغيره من أحاديث خالد عن الأعمش -: «لم يرو هذه الأحاديث عن الأعمش إلا خالد»<sup>(١)</sup>.

١٠ - عن أنس: «أن النبي ﷺ احتجم في رمضان».

العلة: تفرد بروايته يوسف بن خالد السمتي عن الأعمش، عن أنس. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا يوسف»<sup>(٢)</sup>.

١١ - عن أنس، قال: إنما بعث النبي ﷺ بالسيف والقتال، ولكن سمعته يقول: «لأن أقعد مع قوم يذكرون الله بعد صلاة العصر حتى مغيب الشمس؛ أحب إلي من الدنيا وما فيها».

العلة: تفرد بروايته يحيى بن عيسى عن الأعمش، قال: اختلف أهل البصرة في القصص، فأتوا أنس بن مالك، فسألوه: أكان النبي ﷺ يقص؟ قال... الحديث. قال ابن عدي: «وهذا يعرف بيحيى بن عيسى عن الأعمش»<sup>(٣)</sup>. ولم أجد له فيه متابعاً، وهو ممن لا تقبل أفراداه فيه - كما سبق ذكره في أحاديث أخرى له -<sup>(٤)</sup>.

١٢ - عن أنس: «أنه توضعاً، ومسح على جوربين».

= الطويل عن أنس ٥ / ١٩٧٩. وعن ثابت عن أنس ٥ / ١٩٧٩، وكرره عنه ٥ / ٢٣٤٦. وأخرجه مسلم متصلاً: عن ثابت عن أنس ٢ / ١٠٤٢. وعن قتادة وحמיד عن أنس ٢ / ١٠٤٢. وعن أبي حمزة عن أنس ٢ / ١٠٤٣.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ١٦٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن عدي، الكامل ٧ / ٢١٨.

(٤) انظر: حديث ٢٧ / علي.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه زائدة<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup> عن الأعمش عن سعيد بن عبدالله بن ضرار، قال: رأيت أنس بن مالك أتى الخلاء، الحديث. وخالفهم أبو نعيم - وهو الفضل بن دكين -، وشريك، فروياه عن الأعمش عن عبدالله بن ضرار، عن أنس<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني في رواية الثوري: «وهو أشبه بالصواب»<sup>(٤)</sup>.

١٣ - عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «إني لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لجعلتها عمرة، ولكنني سقت الهدى، وقرنت الحج والعمرة».

العلة: تفرد به عمار بن رزيق عن الأعمش عن أبي إسحق، عن أبي أسماء، عن أنس. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحق إلا زهير بن معاوية، والأعمش، تفرد به عن الأعمش عمار بن رزيق»<sup>(٥)</sup>. ومثل عمار لا تقبل أفراداه في الأعمش.

١٤ - عن أنس، قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ، فمنا الصائم ومنا المفطر، وكان من صام منا في أنفسنا أفضل، وكان المفطرون هم الذين يعملون ويعينون ويستقون. فقال رسول الله ﷺ: «ذهب المفطرون بالأجر».

العلة: تفرد عبد الرحمن بن مغراء بروايته عن الأعمش عن أنس. قال

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / لوحة ٢٤ - أ.

(٢) عبد الرزاق، المصنف ١ / ١٩٠، البيهقي، السنن الكبرى ١ / ٢٨٥، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٢٤ - أ.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / لوحة ٢٤ - أ.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ١٣.

أبو حاتم الرازي: «هذا حديث منكر»<sup>(١)</sup>. وخالفه يوسف بن خالد في متن الحديث، فرواه عن الأعمش عن أنس، قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في رمضان، فصام وصام أصحابه، ثم إن رسول الله ﷺ أفطر، وأفطر معه بعض أصحابه، وصام بعضهم. وكان الصائم أفضل من المفطر». هكذا رواه يوسف، فإن كان هذا تمامه، فهو معلول المتن؛ لمناقضته المتن السابق من أن الأجر للمفطرين وهذا جعلها للصائمين؛ فقد يكون اختصره، أو رواه بالمعنى، فوق الخلل. قال الطبراني: «لم يرو هذه عن الأعمش إلا خالد»<sup>(٢)</sup>. وكلا الحديثين لا يصح عن الأعمش.

١٥ - عن أنس، قال: «كان رسول الله ﷺ يستاك بفضل وضوئه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه سعد بن الصلت عن الأعمش، عن مسلم الأعور، عن أنس<sup>(٣)</sup>. وخالفه يوسف بن خالد السمتي، فرواه عن الأعمش عن أنس<sup>(٤)</sup>. قال الدارقطني: «تفرد به يوسف بن خالد السمتي، وخالفه سعد بن الصلت، فرواه عن الأعمش عن مسلم الأعور، عن أنس»<sup>(٥)</sup>. وقال في العلل في

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٥٦، الطبري، تهذيب الآثار ١ / ١٠٦.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٤٤.

(٣) الدارقطني، السنن ١ / ٤٠، وله: العلل، المخطوط ٤ / ٤٠ - أ، القيسراني، أطراف الغرائب ٢ / ١١٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٧ / ٨٥. تنبيه: جاء في السنن والعلل وابن عساكر: سعيد، أما في الغرائب: سعد. وهو الصواب كما سبق التنبيه إليه.

ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٢ / ١١٢.

(٤) الدارقطني، السنن ١ / ٤٠، وله: العلل، المخطوط ٤ / ٤٠ - أ، ابن عدي، الكامل ٧ / ١٦١، أبو يعلى، المسند ٧ / ٨٦.

(٥) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٢ / ١١٢، وقال فيه: «سعد»، وكافة المصادر بما فيها السنن والعلل للدارقطني ضبطه «سعيد»، وهو الصواب.



رواية سعد: «وهو أصح»<sup>(١)</sup>. قلت: غير أنني لم أقف له على متابع، فإن كان تفرد به فمثله لا تقبل أفرداه، ويكون قول الدارقطني: «أصح» وقع على وجه المقارنة بحديث يوسف، لا حكماً مطلقاً، وهذا يقع من النقاد في أحكامهم النقدية مثل هذا، وهو مما يحسن الانتباه إليه.

١٦ - عن أنس: «كانت الصلاة تقام، فيعرض لرسول الله ﷺ الرجل، فيكلمه في الحاجة، فيحبسه حتى ينعس بعض القوم».

العلة: تفرد بروايته يوسف بن خالد عن الأعمش عن أنس<sup>(٢)</sup>.

١٧ - عن أنس: أنه سئل عن العجائز: أكن يشهدن مع رسول الله ﷺ الصلاة؟ فقال: نعم. والشواب كن يصلين خلف مناكبنا مع رسول الله ﷺ. قال: وقالت عائشة: «لو أن رسول الله ﷺ رأى من النساء إذ ذاك ما هن عليه اليوم ما تركهن».

العلة: تفرد بروايته يوسف بن خالد عن الأعمش عن أنس<sup>(٣)</sup>.

١٨ - عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا جبريل! هل ترى ربك؟ قال: إن بيني وبينه لسبعين حجاباً من نار - أو من نور - لو دنوت من أذناها، لاحتقرت».

العلة: رواه أبو مسلم قائد الأعمش عن الأعمش عن أنس<sup>(٤)</sup>. قال الطبراني:

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٠ - أ.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٤٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٢٧٨، أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٥٥، أبو الشيخ، عبدالله ابن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني أبو محمد (ت: ٣٦٩)، العظمة، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٨هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ٢ / ٦٧٠. وهو: عبيدالله بن سعيد الكوفي، اشتهر بهذه الكنية واللقب.

«لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو مسلم»<sup>(١)</sup>.

١٩ - عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «يعرض أهل النار يوم القيامة صفوفاً، فيمر بهم المؤمنون، فيرى الرجل من أهل النار الرجل من المؤمنين قد عرفه في دار الدنيا؛ فيقول: يا فلان! أما تذكر يوم استعنت بي في حاجة كذا وكذا؟ ويقول له: أما تذكر يوم أعطيتك كذا وكذا؟ فيذكر ذلك المؤمن، فيشفع له إلى ربه، فيشفع فيه».

العلة: تفرد بروايته يوسف بن خالد السمطي عن الأعمش عن أنس<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا يوسف بن خالد السمطي»<sup>(٣)</sup>.  
٢٠ - عن أنس، قال: «توفيت زينب بنت رسول الله ﷺ، فخرجنا معه، فرأينا رسول الله ﷺ مهتماً شديد الحزن، فجعلنا لا نكلمه حتى انتهينا إلى القبر... الحديث».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه حبيب بن خالد الأسدي عن الأعمش عن عبد الله بن المغيرة، عن أنس<sup>(٤)</sup>. وخالفه سعد بن الصلت، فرواه عن

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٢٧٨.

تنبيه: رواه عن أبي مسلم في الحلية الحسين بن حفص. وقال أبو نعيم: «تفرد به الحسين عن أبي مسلم». قلت: بل تابعه عمرو بن عثمان كما في المعجم الأوسط. وإبراهيم بن أيوب كما في العظمة. والصواب إنما هو تفرد أبي مسلم، لا تفرد الحسين.

(٢) أبو يعلى، المسند ٧ / ٧٨، الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٣١٧.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٣١٧.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١ / ٢٥٧، وكرره ٢٢ / ٤٣٣. ستأتي ترجمته في حديث: ١ / مسند حذيفة، وذلك للإفادة من قول النقاد هناك في علة حديثه.

الأعمش عن أبي سفيان، عن أنس<sup>(١)</sup>. قلت: وكلا الطريقتين غير معتبر عن الأعمش.  
 ٢١ - عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا وضعوا ثيابهم أن يقولوا: بسم الله».

العلة: رواه سعيد بن مسلمة<sup>(٢)</sup>، وسعد بن الصلت<sup>(٣)</sup>، كلاهما عن الأعمش عن زيد العمي، عن أنس. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا سعيد بن مسلمة، وسعد بن الصلت»<sup>(٤)</sup>، وقال ابن عدي: «وهذا الحديث لم يكن يعرف إلا بسعيد بن مسلمة عن الأعمش، ثم وجدته من حديث سعد بن الصلت عن الأعمش، ولا يرويه عن الأعمش غيرهما»<sup>(٥)</sup>. قلت: من هنا فإن غالب الظن كان على تفرد سعيد بن مسلمة فيها، وفي هذا السياق نضع قول تمام الرازي: «لم يقل عن الأعمش عن زيد العمي إلا سعيد بن مسلمة»<sup>(٦)</sup>. وكلاهما لا تقبل أفراداً.

٢٢ - عن أنس، قال: دخل النبي ﷺ على مريض يعود، فقال: «أتشتهي

(١) الحاكم، المستدرک ٤/ ٤٩، ابن الجوزي، العلل المتناهية ٢/ ٩٠٨. جاء فيهما: سعيد، والصواب سعد.

(٢) تمام بن محمد الرازي أبو القاسم (ت: ٤١٤). الفوائد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ٢/ ٢٦٨، وكره: ٢/ ٢٦٩، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٩/ ٣٨٣، ابن عدي، الكامل ٣/ ١٩٨. الطبراني، المعجم الأوسط ٧/ ١٢٨.

(٣) ابن عدي، الكامل ٣/ ١٩٨، الطبراني، المعجم الأوسط ٧/ ١٢٨. في الكامل: سعد، وفي الأوسط: سعيد.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٧/ ١٢٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) تمام الرازي، الفوائد ٢/ ٢٦٨.

شيئاً؟ أتشتهي كعكاً؟ قال: نعم، فطلبوا له.

العلة: تفرد بروايته أبو يحيى الحماني عن الأعمش عن يزيد الرقاشي، عن أنس. ولم أجد له فيه متابعا<sup>(١)</sup>.

٩ - مسند البراء بن عازب رضي الله عنه:

١ - عن البراء بن عازب، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل؟ فقال: «توضؤوا منها». وسئل عن الوضوء من لحوم الغنم؟ فقال: لا تتوضؤوا منها.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، والثوري<sup>(٣)</sup>، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وعبدالله بن إدريس<sup>(٥)</sup>، ومحاضر<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله، عن ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب. وخالفهم معمر، فرواه عن الأعمش

(١) قلت: اختلف على أبي يحيى، فرواه الحسن بن حماد عنه، قال: عن الأعمش عن رجل. وخالفه سفيان بن وكيع، فصرح بيزيد. انظر: أبو يعلى، المسند ٨٣ / ٧. ابن ماجه، السنن ٤٣٦ / ١ و ١١٣٨ / ٢.

(٢) الترمذي، السنن ١ / ١٢٢، أبو داود، السنن ١ / ٤٧، وكرره ١ / ١٣٣، أحمد، المسند ٤ / ٢٨٨، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٥٠، وكرره ١ / ٣٣٨، ابن ماجه، السنن ١ / ١٦٦.

(٣) عبد الرزاق، المصنف ١ / ٤٠٧، أحمد، المسند ٤ / ٣٠٣، ابن حبان، الصحيح ٣ / ٤١٠.

(٤) أبو داود الطيالسي، المسند ١٠٠.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٥٠، وكرره ١ / ٣٣٨، وكرره ٧ / ٢٧٧، ابن ماجه، السنن ١ / ١٦٦.

(٦) ابن خزيمة، الصحيح ١ / ٢١. ابن الجارود، عبدالله بن علي أبو محمد النيسابوري (ت: ٣٠٧)، المنتخب من السنن المسندة، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، الطبعة الأولى. تحقيق: عبدالله عمر البارودي، ١٩.

عن رجل، عن ابن أبي ليلى، عن البراء<sup>(١)</sup>. وخالفهم عيسى بن يونس، فرواه عن الأعمش عن ابن أبي ليلى، عن جابر<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني: «تفرد به عيسى بن يونس عن الأعمش عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جابر، وغيره يرويه عن الأعمش، وأسنده عن البراء»<sup>(٣)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

٢ - عن البراء: «كان النبي ﷺ يحمل التراب يوم الخندق... الحديث». العلة: تفرد بروايته حصين بن مخارق أبو جنادة السلولي عن الأعمش عن أبي إسحق، عن البراء<sup>(٤)</sup>.

٣ - عن البراء، قال: «صلى رسول الله ﷺ بالمدينة ستة عشر... الحديث». العلة: تفرد بروايته حصين بن مخارق أبو جنادة السلولي عن الأعمش، عن أبي إسحق، عن البراء<sup>(٥)</sup>.

٤ - عن البراء، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الدعاء هو العبادة»، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

(١) عبد الرزاق، المصنف ٤٠٨ / ١.

(٢) ابن طاهر، أطراف الغرائب ٤٤٤ / ٢، ولم أقف عليه عند غيره.

(٣) المصدر السابق. كذا ورد في الأطراف.

(٤) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣١٠ / ٢. وأبو جنادة اتهمه الدارقطني بالوضع. وكذبه الذهبي. وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به، يروي عن الأعمش ما ليس من حديثه». انظر: ابن حبان، المجروحين ١٥٥ / ٣ - ١٥٦، الذهبي، الميزان ٣١٤ / ٢ و ٣٥١ / ٧.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة أحاديث معلولة، هذا واحد منها، والبقية هي: ٣ / البراء. ٢ / عدي. ٨٩ / ابن مسعود. وعداده في الطبقة الثامنة.

(٥) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣١١ / ٢.

العلة: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، ووكيع<sup>(٣)</sup>، وابن داود<sup>(٤)</sup>، ومروان بن معاوية<sup>(٥)</sup>، والفضيل<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن زر، عن يسيع الحضرمي، عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ. وخالفهم حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، قال: عن الأعمش عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء. والصواب: قول الثوري ومن تابعه<sup>(٧)</sup>. وروى الحسين بن واقد في هذه الآية حديثاً تفرد به عن الأعمش عن زر بن أبي عمر، عن عمرو، عن جرير ابن عبد الله البجلي: في قول الله ﷻ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، قال: «اعبدوني أستجب لكم». ولم أقف على من تابعه على هذه الرواية، وهو ممن لا تقبل أفراد<sup>(٨)</sup>.

(١) الترمذي، السنن ٣٧٤ / ٥، أحمد، المسند ٢٦٧ / ٤، الحاكم، المستدرک ٦٦٧ / ١، البزار، المسند ٢٠٥ / ٨، الطبري، جامع البيان ٨٧ / ٢٤.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٢١ / ٦، الترمذي، السنن ٢١١ / ٥، النسائي، السنن الكبرى ٤٥٠ / ٦.

(٣) ابن ماجه، السنن ١٢٥٨ / ٢.

(٤) الطبري، جامع البيان ٧٨ / ٢٤.

(٥) الترمذي، السنن ٤٥٦ / ٥.

(٦) أبو نعيم، حلية الأولياء ١٢٠ / ٨.

(٧) تنبيه: اختلفت كتب الرواية في ضبط زر، ويسيع، ففي حين اتفقت روايات الثوري، وأبي معاوية، ومروان، وعبد الله على ضبط: يسيع، جاء في رواية وكيع وفضيل: يسيع. أما زر: فقد أورده الحاكم عن الثوري: «زر»، في حين أن الكتب الأخرى أورده: «ذر». وجاء عن وكيع وعبد الله: «زر». قلت: وهذا الخلاف مرده لضبط الكتب، لا للاختلاف بين أصحاب الأعمش؛ بدليل الاختلاف عن الثوري. والصواب: «ذر عن يسيع»، كما ضبطه المزي في تهذيب الكمال. انظر: ٣٢ / ٣٠٦. ٥١١ / ٨.

(٨) الحاكم، المستدرک ٣٠١ / ٢. وقال الحاكم فيه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». قلت: ولم يرو البخاري ولا مسلم للحسين عن الأعمش.

١٠ - مسند بريدة بن الحصيب رضي الله عنه:

١ - عن بريدة بن الحصيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة. قاض قضى بالحق، فهو في الجنة، وقاض قضى بغيره، فهو في النار، وقاض قضى بجهله، فهو في النار». قالوا: فما ذنب هذا الذي يجهل؟ قال: «ذنبه أن لا يكون قاضياً حتى يعلم».

العلة: تفرد بروايته شريك عن الأعمش عن سعد بن عبيدة<sup>(١)</sup>، عن ابن بريدة، عن بريدة<sup>(٢)</sup>. ولم أجد له متابعا.

١١ - مسند بلال رضي الله عنه:

١ - عن بلال رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «في المسح على الخفين والخمار».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه على أربع حالات، هي:  
الأولى: عن الأعمش عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن بلال. ورواها عنه كذلك: أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وعلي بن مسهر<sup>(٤)</sup>، وعيسى بن

(١) كذا ورد في كل المصادر إلا المستدرک، قال: سعيد، والصواب سعد.

(٢) الترمذي، السنن ٣/٦١٣، الحاكم، المستدرک ٤/١٠٢، ابن عدي، الكامل ٢/٤٥٩،

٤/١٦، الطبراني، المعجم الكبير ٢/٢٠، الروياني، محمد بن هارون أبو بكر

(ت: ٣٠٧). المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: أيمن

علي أبو يمان، ١/٩٤. قلت: رواه عنه أكثر من راو: حاتم بن إسماعيل، وأبو غسان،

وعلي بن حكيم، والحسن بن بشر، وهذا يؤكد أن التفرد منه.

(٣) مسلم، الصحيح ١/٢٣١، أحمد، المسند ٦/١٢، ابن أبي شيبة، المصنف ١/٢٨،

الشاشي، المسند ٢/٣٥٤، الطبراني، المعجم الكبير ١/٣٥٠، الدارقطني، العلل

٧/١٧٢، ابن أبي حاتم، العلل ١/١٦.

(٤) مسلم، الصحيح ١/٢٣١، الدارقطني، العلل ٧/١٧٢.

يونس<sup>(١)</sup>، وابن مغراء، وأبو عبيدة بن معن، وأبو حمزة السكري<sup>(٢)</sup>، وابن نمير<sup>(٣)</sup>، وأبو إسحق الفزاري<sup>(٤)</sup>، وابن فضيل<sup>(٥)</sup>، وحماد بن شعيب<sup>(٦)</sup>.

الثانية: عن الأعمش عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن البراء، عن بلال. ورواها عنه كذلك: زائدة، وعمار بن رزق، وحفص بن غياث، وروح بن مسافر<sup>(٧)</sup>، وعافية بن يزيد<sup>(٨)</sup>، وموسى بن محمد الأنصاري، وهريم بن سفيان<sup>(٩)</sup>، وأبو كدينة

(١) مسلم، الصحيح ١ / ٢٣١، الدارقطني، العلل ٧ / ١٧٢.

(٢) أورد رواية: ابن مغراء، وأبي عبيدة، وأبي حمزة الدارقطني، ولم أقف على تخريجها. العلل ٧ / ١٧٢.

(٣) أحمد، المسند ٦ / ٥، الدارقطني، العلل ٧ / ١٧٢، الطبراني، المعجم الكبير ١ / ٣٥٠.

(٤) الدارقطني، العلل ٧ / ١٧٢.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١ / ٣٥٠، الدارقطني، العلل ٧ / ١٧٢.

(٦) الشاشي، المسند ٢ / ٣٥٤.

(٧) أورد رواية: زائدة، وحفص، وموسى، وروح الدارقطني، ولم أقف على تخريجها.

(٨) وثقه ابن معين في رواية الدوري، وابن أبي مريم عنه، وضعفه في رواية ابن الجنيدي. ووثقه أيضاً النسائي. وقال أبو داود: «يكتب حديثه». وقال ابن حجر: «صدوق». ولم أجد له عن الأعمش إلا هذا، ذكره الدارقطني في الغرائب. من هنا فعداده في الطبقة الرابعة. انظر: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٢٦، الخطيب، تاريخ بغداد ١٢ / ٣٠٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٦٢، وله: التقريب ٤٧٤.

(٩) وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، والعجلي. قال الدارقطني وابن حجر: «صدوق». وقال الذهبي: «ثبت». وتفرّد البزار بتضعيفه، قال: «صالح الحديث ليس بالقوي». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٢٢٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ١١٧، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٨٢، الدارقطني، سؤالات الحاكم ٢٨١، العجلي، الثقات ٢ / ٣٢٦، ابن حجر، التهذيب ٤ / ٢٦٦، وله: التقريب ١٠٢٠ =



يحيى بن المهلب<sup>(١)</sup>، والقاسم بن معن<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: عن الأعمش عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، رواها عنه كذلك: الثوري<sup>(٣)</sup>، وشريك<sup>(٤)</sup>.

= واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث وافق فيها الثقات، هذا واحد منها، والآخران هما: حديث ابن مسعود: كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة... الحديث. أخرجه البخاري ومسلم عنه. انظر: صحيح البخاري ١/ ٤٠٢، صحيح مسلم ١/ ٣٨٣. وحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: «يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة، فليتزوج». انظر: الطبراني، المعجم الأوسط ٥/ ١٠٣. من هنا فإن عداد هريم في الطبقة الرابعة.

(١) وثق أبا كدينة ابن معين، وأحمد، وأبو داود، وابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وقال مرة: «ليس به بأس». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ». وقال الدارقطني: «يعتبر به»، وقال مرة: «ضعيف». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٢٦٨، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٢٣٧، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٣١٣، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٤٢، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٧٠، الدارقطني، سؤالات الحاكم ٢٨٣، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٢، ابن حبان، الثقات ٧/ ٦٠٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٩٣.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة أحاديث وافق في ثلاثة، هذا واحد منها، وأما الآخران، فهما: ١٤، ٥٨/ أبو هريرة. وخالف في حديث واحد: ٢٥/ ابن عباس. من هنا فإن عداده في الطبقة الرابعة.

(٢) وردت رواية: عافية، وموسى، وهريم، ويحيى، والقاسم في الغرائب للدارقطني. انظر: الأطراف ٢/ ٢٧٩.

(٣) عبد الرزاق، المصنف ١/ ١٨٨، أحمد، المسند ٦/ ١٥، الطبراني، المعجم الكبير ٣٥٦/ ١، الدارقطني، العلل ٧/ ١٧٤.

(٤) الدارقطني، العلل ٧/ ١٧٤.

الرابعة: وهي ما رواه عبد السلام بن حرب، فرواه عن الأعمش عن الحكم، عن ابن أبي ليلي، عن كعب، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد: قال ابن أبي حاتم: «قلت لهما: فأَيُّ هذا الصحيح؟ قال أبي: الصحيح من حديث الأعمش عن الحكم عن أبي ليلي، عن بلال، بلا كعب. قلت لأبي: فمن غير حديث الأعمش؟ قال: الصحيح ما يقول شعبة، وأبان بن تغلب، وزيد بن أبي أنيسة أيضاً عن الحكم عن ابن أبي ليلي، عن بلال، بلا كعب. وقال أبي: الثوري، وشعبة أحفظهم»<sup>(٢)</sup>. وقال: «قال أبو زرعة: الأعمش حافظ، وأبو معاوية، وعيسى بن يونس، وابن نمير، وهؤلاء قد حفظوا عنه. ومن غير حديث الأعمش الصحيح: عن ابن أبي ليلي عن بلال، بلا كعب، ورواه منصور، وشعبة، وزيد بن أبي أنيسة، وغير واحد، إنما قلت: من حديث الأعمش»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن عمار الشهيد في تعليقه على حديث أبي معاوية: «وهذا حديث قد اختلف فيه على الأعمش، فرواه أبو معاوية، وعيسى، وابن فضيل، وعلي بن مسهر، وجماعة هكذا، ورواه زائدة بن قدامة، وعمار بن رزيق عن الأعمش عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن البراء، عن بلال، وزائدة ثبت متفق. ورواه سفيان الثوري عن الأعمش عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن بلال، لم يذكر بينها لا كعباً، ولا البراء، وروايته أثبت الروايات. وقد رواه عن الحكم غير الأعمش أيضاً: شعبة، ومنصور بن المعتمر، وأبان بن تغلب، وزيد بن أبي أنيسة، وجماعة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن بلال، كما رواه الثوري عن الأعمش،

(١) الدارقطني، العلل ٧/ ١٧٢.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٦.

(٣) المصدر السابق.

وحديث الثوري عندنا أصح من حديث غيره<sup>(١)</sup>. رجح أبو حاتم رواية الثوري على كل هؤلاء باعتبار ما رواه غير الأعمش عن الحكم، وهي قرينة خارجية. وهذا ما أكدته ابن عمار الشهيد. غير أن أبا زرعة أجاب بأن الأعمش حافظ، وأن أبا معاوية ومن تابعه ثقات قد حفظوا. وهذا يعني ورود الروایتين عن الأعمش. أما الدارقطني، فسكت في العلل والغرائب عن إبداء رأيه في هذا الاختلاف. والذي أميل إليه: صحة رواية أبي معاوية ومن تابعه، وحفص ومن تابعه، والثوري ومن تابعه عن الأعمش، وحمل الأمر فيها على اعتبار تعدد أوجه الرواية عن إمام واسع الرواية؛ لاتفاق غير واحد من الثقات الأثبات عنه في هذه الروايات الثلاث. وتعليل حديث عبد السلام ابن حرب؛ لمخالفته هؤلاء جميعاً. ولم أجد لروايته متابعاً. والله أعلم.

## ١٢ - مسند ثوبان رحمته الله:

١ - عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من دعا بوضوئه، فساعة يفرغ من وضوئه يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين؛ فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء».

العلة: تفرد بروايته المسور بن موركع العنبري عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا المسور بن موركع»<sup>(٢)</sup>. وهو ممن لا تقبل أفراداه.

(١) ابن عمار الشهيد، أبو الفضل محمد بن أبي الحسين بن أحمد بن محمد بن عمار الجارودي (ت: ٣١٧). علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، دار الهجرة، الرياض، ١٩٩١م، الطبعة الأولى. تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، ٦٤.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٥/ ١٤٠.

٢- عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا صلاة لمن لا وضوء له».

العلة: تفرد بروايته القاسم بن مالك عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، قاله الدارقطني<sup>(١)</sup>.

١٣- مسند زيد بن ثابت ﷺ:

١- عن زيد بن ثابت: قال لي رسول الله ﷺ: «إنه يأتيني كتب من الناس، ولا أحب أن يقرأها كل أحد، فهل تستطيع أن تتعلم السريانية؟ قلت: نعم، فتعلمتها في سبع عشرة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(٣)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٤)</sup>، وقيس بن الربيع<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن ثابت بن عبيد، عن زيد بن ثابت. وخالفهم أبو بكر بن عياش، فرواه عن الأعمش عن عدي بن ثابت، عن زيد بن ثابت<sup>(٦)</sup>. قال الطبراني: «هكذا رواه أبو بكر بن عياش عن عدي بن ثابت مخالفاً لأصحاب الأعمش في الإسناد، فإن كان حفظه، فهو غريب من حديث عدي بن ثابت، وإلا، فالحديث كما رواه الناس عن الأعمش عن

(١) الروياني، المسند ١/ ٤٠٨، الجرجاني، تاريخ جرجان ١٠٥، ابن طاهر، أطراف الغرائب ٣٣٦/٢.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٥٦/٥.

(٣) ابن حبان، الصحيح ١٦/ ٨٤، أحمد، المسند ٥/ ١٨٢، البيهقي، السنن الكبرى ٦/ ٢١١.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٢/ ٣٥٨، ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٤/ ٨٦، الطبراني، المعجم الكبير ٥/ ١٥٥.

(٥) عبد بن حميد، المسند ١٠٨.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ٥/ ١٥٦.

ثابت بن عبيد<sup>(١)</sup>. الصواب: ما رواه الناس عن الأعمش، ولو صح كما رواه أبو بكر، لوجد له فيه متابع.

١٤ - مسند جابر بن سمرة رضي الله عنه:

١ - عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة، أو لا ترجع إليهم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري - فيما صح عنه<sup>(٢)</sup> - وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وزائدة، وزهير، وجعفر بن الحارث<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن المسيب ابن رافع، عن تميم بن طرفة، عن جابر بن سمرة. وخالفهم عبث بن القاسم، فرواه عن الأعمش عن المسيب بن رافع، عن زيد بن وهب، عن تميم بن طرفة، عن جابر ابن سمرة<sup>(٥)</sup>. وخالفهم أيضاً معمر، فرواه عن الأعمش: أن النبي ﷺ. قلت: والصواب قول الثوري ومن تابعه.

٢ - عن جابر بن سمرة، قال: رأيت رسول الله ﷺ يشير بإصبعيه، ويقول:

(١) المصدر السابق.

(٢) رواية الثوري: اختلف عنه فيها، فرواها كذلك قيصة بن عقبة. انظر: الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ٢٠١، وتابعه ابن مهدي. انظر: أحمد، المسند ٥/ ١٠٨، ابن ماجه، السنن ١/ ٣٣٢، وخالفهم عبد الرزاق، فرواها عن الثوري عن الأعمش، عن جابر. انظر: المصنف ٢/ ٢٥٢.

(٣) مسلم، الصحيح ١/ ٣٢١، ابن أبي شيبه، المصنف ٢/ ٤٨، وكرره ٢/ ٢٣١، الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ٢٠١، أبو نعيم، المستخرج ٢/ ٥٣.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ٢٠١. أورد رواية زائدة، وزهير، والحارث.

(٥) المصدر السابق.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ١/ ٣٢١.

«بعثت أنا والساعة كهذه من هذه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه عيسى بن يونس<sup>(١)</sup>، وعثام<sup>(٢)</sup>، وعمار بن رزيق<sup>(٣)</sup>، وهمام<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي خالد الوالبي، عن جابر ابن سمرة. وخالفهم عمر بن عبيد، فرواه عن الأعمش عن أبي خالد، عن وهب السوائي<sup>(٥)</sup>. والصواب: قول عيسى ومن تابعه.

٣- عن جابر بن سمرة، قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟! اسكنوا في الصلاة. ثم خرج علينا، فرآنا حلقاً، فقال: ما لي أراكم عزين؟! ثم خرج علينا، فقال: ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟ قال: قالوا يا رسول الله! كيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: يتمون الصفوف الأولى، ويتراصون في الصف»<sup>(٦)</sup>.

(١) أحمد، المسند ٩٢ / ٥.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٢٠٧.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٢٠٧.

(٤) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١)، الزهد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ، ٢٥.

(٥) هناد، الزهد ١ / ٢٩٧، ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني ٣ / ١٣٢، الطبراني، المعجم الكبير ٢٢ / ١٢٦، أحمد، المسند ٤ / ٣٠٩.

(٦) هذا اللفظ لأحمد. ولم يرو الحديث تاماً على هذا الوجه في سياق واحد إلا أبو معاوية، بينما قطعه الباقر، فقد يظن ظان أنهما حديثان. وهذا من الأمثلة التي تؤكد حسن سياقة أبي معاوية لحديث الأعمش، فهو من أتم الناس حديثاً عنه كما ذكره أحمد، وابن معين. انظر: عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٣٧٠. ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٧٦.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وشعبة<sup>(٣)</sup>، والقطان<sup>(٤)</sup>، وجريز<sup>(٥)</sup>، وزائدة<sup>(٦)</sup>، ووکیع<sup>(٧)</sup>، وزهير<sup>(٨)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٩)</sup>، وابن نمير<sup>(١٠)</sup>، وإسرائيل<sup>(١١)</sup>، والفضيل بن عياض<sup>(١٢)</sup>، وعمر بن

(١) اختلف على الثوري فيه: فقد روى عبد الرزاق قوله: «مالي أركم رافعي أيديكم...» عن الثوري عن، الأعمش، عن جابر، وخالفه قبيصة، وأبو نعيم، فرواه عن الثوري موافقاً للثقات. عبد الرزاق، المصنف ٢/ ٢٥٢، الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ٢٠٢. أما القسم الثاني قوله: «ألا تصفون كما تصف الملائكة»، فقد رواه عبد الرزاق عن الثوري كما رواه الجميع. ٤٦/ ٢.

(٢) أحمد، المسند ٢/ ١٠١ (أورده أحمد تاماً كما هو أعلاه. بينما قطعت المصادر الأخرى)، مسلم، الصحيح ١/ ٣٢٢، ابن أبي شبة، المصنف ١/ ٣٠٩ و ٢/ ٢٣١ و ٦/ ٨٦، ابن خزيمة، الصحيح ٣/ ٢١، أبو نعيم، المستخرج، ٢/ ٥٤، الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ٢٠٠ و ٢/ ٢٠٣ و ٢/ ٢٠٤.

(٣) الطيالسي، المسند ١٠٦، ابن حبان، الصحيح ٥/ ١٩٨، الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ٢٠٢.

(٤) أحمد، المسند ٥/ ١٠١، ابن خزيمة، الصحيح ٣/ ٢١، الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ٢٠٣ و ٢/ ٢٠٤.

(٥) أبو يعلى، المسند ١٣/ ٤٦٠، ابن حبان، الصحيح ٥/ ٥٢٧.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ١٩٩، ٢/ ٢٠٢.

(٧) مسلم، الصحيح ١/ ٣٢٢، أحمد، المسند ٥/ ١٠٧، ابن ماجه، السنن ١/ ٣١٧، ابن خزيمة، الصحيح ٣/ ٢١، أبو عوانة، المسند ١/ ٤١٩، أبو نعيم، المستخرج ٢/ ٥٤.

(٨) أبو داود، السنن ١/ ١٧٧ و ١/ ٢٦٢، ابن حبان، الصحيح ٥/ ٥٣٥، أبو نعيم، المستخرج ٢/ ٥٤، الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ٢٠٠ و ٢/ ٢٠٣.

(٩) مسلم، الصحيح ١/ ٣٢٢، ابن خزيمة، الصحيح ٣/ ٢١، أبو نعيم، المستخرج ٢/ ٥٤.

(١٠) أبو عوانة، المسند ١/ ٤١٩، أبو نعيم، المستخرج ٢/ ٥٤.

(١١) الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ٢٠٣.

(١٢) النسائي، السنن الكبرى ٦/ ٤٤١.

سعيد<sup>(١)</sup>، وعبثر<sup>(٢)</sup>، ومحاضر<sup>(٣)</sup>، وقيس بن الربيع<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن المسيب بن رافع، عن تميم بن طرفة، عن جابر بن سمرة.

وخالفهم شريك، فرواه عن الأعمش عن المسيب، عن جابر، دون تميم<sup>(٥)</sup>.  
وخالفهم معمر، فرواه عن الأعمش: أن النبي ﷺ<sup>(٦)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

١٥- مسند جابر بن عبد الله ﷺ:

١ - عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أكل أحدكم، فلا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها، أو يلعقها؛ فإنه لا يدري في أي طعام البركة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٧)</sup>، وجري<sup>(٨)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٩)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(١٠)</sup>، ومالك بن سكير<sup>(١١)</sup>، وشيبان<sup>(١٢)</sup>، وداود الطائي<sup>(١٣)</sup>،

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٢٠٠.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٦ / ٩٦.

(٣) أبو عوانة، المسند ١ / ٤١٩.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٢٠٣.

(٥) الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ٤٥٨.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ٢ / ٢٥٢.

(٧) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٧، أحمد، المسند ٣ / ٣١٥، ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ١٣٣، أبو عوانة، المسند ٥ / ١٧١.

(٨) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٧.

(٩) أبو يعلى، المسند ٤ / ١٩٠، أبو عوانة، المسند ٥ / ١٦٩.

(١٠) أبو عوانة، المسند ٥ / ١٦٩.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢٠١.



قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. وخالفهم ابن فضيل، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح وأبي سفيان، عن جابر؛ زاد: أبا صالح<sup>(١)</sup>. قال أبو زرعة: «الناس يقولون: عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ فقط، بلا أبي صالح»<sup>(٢)</sup>.

٢ - عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طبخ أحدكم قَدْرًا، فليكثر مرقها، ثم ليناول جاره منها».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري عن الأعمش عن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي ذر<sup>(٣)</sup>. وخالفه: عبد الرحمن بن مغراء<sup>(٤)</sup>، وأبو مسلم قائد الأعمش<sup>(٥)</sup>، كلاهما عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. وخالفهما يحيى بن سعيد الأموي عن الأعمش، قال: بلغني عن جابر بن عبد الله<sup>(٦)</sup>.

أخرج الطبراني حديث أبي مسلم، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو مسلم»<sup>(٧)</sup>. قلت: أما حديث الثوري، فقد تفرد به المعافى بن عمران عنه. قال الدارقطني: «غريب من حديث الثوري عن الأعمش أيضاً عن إبراهيم التيمي»<sup>(٨)</sup>.

(١) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٠٧، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ١٣٣، أبو يعلى، المسند ٤/ ١٢١ و ٤٤١/ ٣، أبو عوانة، المسند ٥/ ١٧١. جاءت في مسند أبي عوانة عن أبي سفيان دون أبي صالح.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ١٢.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٣/ ٢٥٢.

(٤) تمام الرازي، الفوائد ٢/ ١٠٠.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٤/ ٥٤.

(٦) أحمد، المسند ٣/ ٣٧٧.

(٧) الطبراني، المعجم الأوسط ٤/ ٥٤.

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٣/ ٢٥٢.

قلت: وهو الأقرب إلى الصواب؛ ذلك أن الحديث إنما يعرف من حديث أبي ذر؛ فقد روي عنه من طرق أخرى<sup>(١)</sup>. أما حديث هؤلاء عن جابر فإنه مخالف لما ورد عن الثوري، وما عرف من أصل الحديث، وهم أقل شأنًا من الثوري، والقول قوله.

٣ - عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قضى أحدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته؛ فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً». .

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وزائدة<sup>(٣)</sup>، عن الأعمش

(١) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٢٥، الدارمي، السنن ٢ / ١٤٧، ابن ماجه، السنن ٢ / ١١١٦، الترمذي، السنن ٤ / ٢٧٤ أحمد، المسند ٥ / ١٤٩، ابن حبان، الصحيح ٢ / ٢٦٨، البخاري، الأدب المفرد ٥٣.

تنبيه: ذكر الألباني هذا الحديث، وبين الروايات المختلفة عن جابر، واعتبر أن رواية ابن المغراء تصدر عن فائدة عزيزة، قال: «وهذه فائدة عزيزة، بين فيها ابن المغراء الوسطة بين الأعمش وجابر أنها أبو سفيان، واسمه طلحة بن نافع، وهو صدوق من رجال الشيخين، لكن ابن المغراء قال الحافظ: «تكلم في حديثه عن الأعمش». وجملة القول: أن الحديث بطريقه عن جابر، والشاهد الذي ذكرته من حديث أبي ذر صحيح بلا ريب». السلسلة الصحيحة ٣ / ٣٥٦. قلت: اعتبر الشيخ المتابعة دون تحرير الخطأ ومعرفة العلة، فكون الحديث صحيحاً من طريق أبي ذر لا يعني صحته من طريق جابر على اعتباره شاهداً له، ذلك أن حديث جابر معلول.

(٢) الترمذي، العلل الكبير ٨٤، ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ٢١٢، ابن ماجه، السنن ١ / ٤٣٨، عبد الرزاق، المصنف ٣ / ٧٠ عبد بن حميد، المسند ٣٠٠، أحمد، المسند ٣ / ٥٩، البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ١٨٩، أبو نعيم، حلية الأولياء ٩ / ٢٧ وقد أورده أبو نعيم من رواية عبد الرحمن بن مهدي، ثم قال: «تفرد به عبد الرحمن عن سفيان». قلت: وهذا يخالف ما نجده في هذه المصنفات، فقد تابع عبد الرحمن: عبد الرزاق، والحسين ابن حفص، وقيصة بن عقبة.

(٣) أحمد، المسند ٣ / ٥٩، ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٦٠، البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ١٨٩.

عن أبي سفيان، عن جابر، عن أبي سعيد الخدري . وخالفهم: أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وابن نمير<sup>(٢)</sup>، وأبو خالد الأحمر<sup>(٣)</sup>، وعبد بن سليمان<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، دون أبي سعيد<sup>(٥)</sup>. قال الترمذي عن حديث الثوري: «وهذا أصح، ولم يحفظ أبو معاوية أبا سعيد»<sup>(٦)</sup>. قلت: وهذه العلة - فيما يبدو لي - من الأعمش، لا من اختلاف الأصحاب، وذلك لعدم تفرد أبي معاوية كما يوحى كلام الترمذي، وكون مرسل الصحابي مقبولا، فتجد المحدث تارة ينشط فيذكره، وتارة يكسل فيتركه.

٤ - عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن ابني هذا سيد، وليصلحن الله به بين فئتين من المسلمين عظيمتين».

العلة: رواه عبد الرحمن بن مغراء<sup>(٧)</sup>، ويحيى بن سعيد الأموي<sup>(٨)</sup> عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا

(١) مسلم، الصحيح ١ / ٥٣٩، ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ٢١٢، ابن حبان، الصحيح ٦ / ٢٣٧، الترمذي، العلل الكبير ٨٤، ابن أبي شبة، المصنف ٢ / ٦٠، أحمد، المسند ٣ / ٣١٦، أبو يعلى، المسند ٣ / ٤٤٦، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٣٧٢، أبو عوانة، المسند ٢ / ٢٥٥.

(٢) أبو يعلى، المسند ٤ / ١٩١، أحمد، المسند ٣ / ٣١٦.

(٣) ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ٢١٢. وهو: سليمان بن حيان الأزدي.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ٢١٢.

(٦) الترمذي، العلل الكبير ٨٤.

(٧) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢٢٤ و ٧ / ١٣٠، وله: المعجم الكبير ٣ / ٣٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٣ / ٢٣١.

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٨ / ٢٦، وأشار إليه الطبراني في روايته عن عبد الرحمن.

عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد الأموي<sup>(١)</sup>.

٥ - عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «إن أهل الجنة يأكلون ويشربون، ولا يتغوطون، يلهمون التسبيح والتحميد كما يلهمون اليقين، طعامهم يكون رشحاً كالمسك».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، والثوري<sup>(٣)</sup>، وجري<sup>(٤)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٥)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٦)</sup>، وزائدة بن قدامة، وابن مسهر، أبو عوانة، مالك بن سعي<sup>(٧)</sup>، ومالك بن مغول<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٢٤، وكرره: ٧/ ١٣٠. تنبيه: ذكر الخطيب هذا الحديث من رواية أبي عوانة متابعاً لعبد الرحمن. غير أنه لا يصح عنه، انظر: تاريخ بغداد ٣/ ٢١٥.

(٢) مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٨١، أحمد، المسند ٢/ ٢٥٣، أبو يعلى، المسند ٤/ ١٨٤.

(٣) عبد بن حميد، المسند ٣١٥، ابن حبان، الصحيح ١٦/ ٤٦٢.

(٤) مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٨٠، أبو يعلى، المسند ٤/ ٤٥، أبو داود، السنن ٤/ ٢٣٦.

(٥) أحمد، المسند ٣/ ٣٦٤.

(٦) الطيالسي، المسند ٢٤٦.

(٧) رواية زائدة، وعلي، وأبي عوانة، ومالك بن سعي ذكرها الدراقطني في العلل. انظر: المخطوط ٤/ لوحة ١٣٢ - ب. ولم أقف على تخريجها.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٥/ ١٣٠. قلت: وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، وابن سعد، والنسائي. زاد أحمد وابن معين: «ثبت». انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨/ ٢١٥، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٥٠٠، البخاري، التاريخ الكبير ٧/ ٣١٤.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديثين وافق فيهما الثقات، هذا واحد منهما. والآخر: ١٤/ جابر. فهو من الثقات المقلين، وعداده في الطبقة الرابعة.

أبي سفيان عن جابر. وخالفهم النضر بن إسماعيل، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قال الدارقطني في روايته: «وخالفه أصحاب الأعمش، روه عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر»<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر: «والصحيح: حديث جابر»<sup>(٢)</sup>.

٦ - عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «إن رجلاً من بني إسرائيل قال: يا رب! لو كان لك حمار علفته مع حماري؟ فَهَمَّ به نبيٌّ كان فيهم، فأوحى الله إليه: أن دع،

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٩. قلت: والنضر بن إسماعيل ضعفه النضر بن معين، والفسوي، ويعقوب بن شيبه، زاد يعقوب: «وكان صدوقاً». وقال أحمد، والنسائي، وأبو زرعة: «ليس بالقوي»، زاد أحمد: «يعتبر بحديثه»، وقال مرة: «لم يكن يحفظ الأسانيد». وقال أبو داود والساجي: «عنده منكير». وقال الدارقطني: «صالح». وقال ابن عدي: «لا بأس به». ووثقه العجلي. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٤، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٩٧، الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٩٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٤٧٤، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٦٨، ابن عدي، الكامل ٧ / ٢٦، الخطيب، تاريخ بغداد ١٣ / ٤٦٤، العجلي، الثقات ٢ / ٣١٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٢٢٢.

واقع روايته عن الأعمش: ولم أقف له إلا على أربعة أحاديث. خالف في حديث آخر هو حديث: ١٩ / ابن مسعود. ووافق في حديث مرفوع: ٦٦ / أبي هريرة. وفي حديث موقوف على ابن مسعود، قال: «لو أن ابن عباس أدرك أسناننا، ما عاشره منا رجل». أخرجه: النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٣٦٦. عداده في الطبقة السابعة.

(٢) الدارقطني، العلل المخطوط ٤، لوحة ١٣٢ - ب. قلت: وصح الحديث من طريق آخر عن الأعمش عن ثمامة، عن زيد بن أرقم، رواه عنه: أبو معاوية. انظر: ابن حبان، الصحيح ١٦ / ٤٤٣. وعلي بن مسهر. انظر: النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٤٥٤. ويعلى بن عبيد، وداود الطائفي. انظر: الطبراني، المعجم الكبير ٥ / ١٧٧. والفضيل بن عياض. انظر: الطبراني، الأوسط ٨ / ٣٦١، أبو نعيم، الحلية ٨ / ١١٦.

فإنما آتيته على قدر عقله».

العلة: تفرد بروايته أحمد بن بشير عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل، عن عطاء، عن جابر<sup>(١)</sup>. قال أبو حاتم: «رواه إسماعيل بن مسلم عن عطاء»<sup>(٢)</sup>. قلت: أي: قوله، وهو معروف عن عطاء. وقال ابن عدي: «هذا حديث منكر، لا يرويه بهذا الإسناد غير أحمد بن بشير»<sup>(٣)</sup>.

٧ - عن جابر، عن أم مبشر: «أن النبي ﷺ نهش من كتف، ثم صلى ولم يتوضأ».

العلة: تفرد به عمار بن رزيق عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن أم مبشر. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عمار، ولا عن عمار إلا أبو الجواب، تفرد به أبو فرسان البغدادي. وكان ثقة»<sup>(٤)</sup>.

٨ - عن جابر بن عبدالله، قال: «بعث رسول الله ﷺ الوليد بن عقبة إلى بني وليعة، وكانت بينهم شحنة في الجاهلية، فلما بلغ بني وليعة... الحديث».

العلة: تفرد به عبدالله بن عبد القدوس عن الأعمش عن موسى بن المسيب، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبدالله. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عبدالله بن عبد القدوس»<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٢٣٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٤/ ١٣ و ٤/ ٤٦، ابن عدي، الكامل ١/ ١٦٥.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٢٣٧.

(٣) ابن عدي، الكامل ١/ ١٦٥.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٣٠٠.

(٥) المصدر السابق ٤/ ١٣٤.

٩ - عن جابر، قال: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب، فجلس، فقال له: «يا سليك! قم فاركع ركعتين، وتجاوز فيهما». ثم قال: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليركع ركعتين، وليتجاوز فيهما».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وعيسى ابن يونس<sup>(٣)</sup>، ومعم<sup>(٤)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٥)</sup>، وداود الطائي<sup>(٦)</sup>، وحفص - في رواية عنه<sup>(٧)</sup> -، وشريك<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. وخالفهم حبان بن علي، فقال: عن الأعمش عن أبي الزبير، عن جابر. وأما طريق حفص

(١) أحمد، المسند ٣/ ٣٨٩، عبد الرزاق، المصنف ٣/ ٢٤٤، الدارقطني، السنن ٢/ ١٤، الطبراني، المعجم الكبير ٧/ ١٦١.

(٢) أحمد، المسند ٣/ ٣١٦، الدارقطني، السنن ٢/ ١٣، وله: العلل المخطوط ٤، لوحة ٨٢-أ.

(٣) مسلم، الصحيح ٢/ ٥٩٧، ابن خزيمة، الصحيح ٣/ ١٦٧، الدارقطني، العلل المخطوط ٤/ ٨٢-أ.

(٤) عبد الرزاق، المصنف ٣/ ٢٤٤، الطبراني، المعجم الكبير ٧/ ١٦١.

(٥) الطيالسي، المسند ٢٤٦.

(٦) ابن حبان، الصحيح ٦/ ٢٤٧، الدارقطني، العلل المخطوط ٤، لوحة ٨٢-أ.

(٧) من الرواة من روى الروایتين عنه، وهم: محمد بن محبوب، وإسماعيل بن إبراهيم، وأبو معمر القطيعي، وداود بن رشيد. انظر رواياتهم: ابن حبان، الصحيح ٦/ ٢٤٦، الطبراني، المعجم الكبير ٧/ ١٦١، أبو يعلى، المسند ٣/ ٤٤٩، ابن ماجه، السنن ١/ ٣٥٣، أبو داود، السنن ١/ ٢٩٠. ومنهم من اقتصر على طريق جابر فقط، وهم: ابن نمير، وأبو بكر بن أبي شيبة. انظر: ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ٤٤٧ و ١٠/ ٤١٥ و ٧/ ٣١٤ و ٧/ ٣٢٠، أبو يعلى، المسند ٤/ ١٨٧. ومن هنا فإن هذا الاختلاف في الرواية عن حفص إنما مرده لاختلافه هو في الرواية، لا اختلاف أصحابه.

(٨) أبو يعلى، المسند ٤/ ١٣٤.

الثانية، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>.  
وخالفهم أيضاً منصور بن أبي الأسود في متن الحديث، فقال: «جاء  
النعمان بن قوئل»<sup>(٢)</sup>.

قال الدارقطني: «وأصحاب الأعمش عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر،  
وهو الصواب»<sup>(٣)</sup>. قلت: لم يذكر الدارقطني علة رواية حفص، ولا علة رواية منصور.  
أما رواية حفص، فلم ترد عن غيره من أصحاب الأعمش، وهم أولى بالصواب منه.  
وأما رواية منصور، فقد خلط فيها بين حديث سليك هذا، وحديث النعمان بن  
قوئل لما جاء النبي ﷺ، وقال: «أرأيت إن صليت المكتوبات... الحديث».  
وسيأتي بعض علله<sup>(٤)</sup>. وسبب وقوع العلة من منصور: اتحاد مخرج الحديثين.

١٠ - عن جابر بن عبد الله، عن أبي سعيد، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يصلي في  
ثوب واحد متوشحاً به».

(١) سبق تخريجه.

(٢) ذكرها الزيلعي في نصب الرواية، قال: «روى الطبراني في معجمه: ثنا أحمد بن يحيى  
الحلواني ثنا سعيد بن سليمان عن منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن أبي سفيان،  
عن جابر، قال: دخل النعمان بن قوئل ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة، وقال له  
النبي ﷺ: قم صل ركعتين، وتجاوز فيهما، وإذا جاء أحدكم والإمام يخطب يوم الجمعة،  
فليصل ركعتين وليخففهما» ٢/ ٢٠٣. وكذا قال ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو  
الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢) في: الإصابة في تمييز الصحابة، دار الجيل،  
بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢، الطبعة الأولى. تحقيق: علي محمد البجاوي، ٦/ ٤٥٢. قلت:  
غير أنني لم أقف عليها في معاجم الطبراني الثلاثة، ويبدو لي أنه في الجزء المفقود؛ ذلك  
أن إيراده يأتي في مسند النعمان، وهو غير موجود في المطبوع.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤/ لوحة ٨٢ - أ.

(٤) انظر حديث: ١٩/ جابر.



العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وعيسى ابن يونس<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٤)</sup>، وابن مسهر<sup>(٥)</sup>، ويعلى<sup>(٦)</sup>، وعمر<sup>(٧)</sup>، ومحمد أبناء عبيد<sup>(٨)</sup>، ومحمد بن طلحة<sup>(٩)</sup>، وفضيل بن عياض<sup>(١٠)</sup>، وداود الطائي<sup>(١١)</sup>، وعمر ابن سعيد الثوري<sup>(١٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن أبي سعيد الخدري.

وخالفهم إسماعيل بن مسلم، فرواه عن الأعمش عن عطية، عن أبي سعيد<sup>(١٣)</sup>.

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٦٦.

(٢) مسلم، الصحيح ١ / ٣٦٩، أحمد، المسند ٣ / ١٠، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ١٢٤.

(٣) مسلم، الصحيح ١ / ٣٦٩، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ١٢٤.

(٤) أبو نعيم، المستخرج ٢ / ١٢٤، أبو يعلى، المسند ٢ / ٤٤٤.

(٥) مسلم، الصحيح ١ / ٣٦٩، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ١٢٤.

(٦) أحمد، المسند ٣ / ٥٩، البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ٢٣٧.

(٧) ابن ماجه، السنن ١ / ٣٣٣.

(٨) أبو يعلى، المسند ٢ / ٤٨٠، وكرره ٢ / ٥١٩.

(٩) ابن سعد، الطبقات الكبرى ١ / ٤٦٣.

(١٠) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ١٢٢.

(١١) الطبراني، المعجم الأوسط.

(١٢) الخطيب، تاريخ بغداد ١٠ / ٣٦.

(١٣) أبو يعلى، المسند ٢ / ٣٤٣، ابن عدي، الكامل ٥ / ٤٤. وإسماعيل تركه القطان،

وابن مهدي، وابن المبارك، وابن المديني، والنسائي، والدارقطني. قال القطان: «لم

يزل مخطأ، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب». وقال أحمد: «منكر

الحديث».

وقال أبو حاتم: «ضعيف مخلط، ليس بمتروك، يكتب حديثه». وقال ابن عدي: =

قلت: والقول قول الثوري ومن تابعه. قال أبو نعيم بعد إخراج رواية الفضيل: «رواه الثوري، وداود الطائي، والناس عن الأعمش مثله»<sup>(١)</sup>.

١١ - عن جابر، قال: دخل سعد على سلمان يعود، فقال: أبشر أبا عبد الله! توفي رسول الله ﷺ وهو عنك راضٍ. قال: «كيف يا سعد، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليكن بلغه أحدكم من الدنيا مثل زاد الراكب»؟! العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية وغيره عن الأعمش عن أبي سفيان، عن أشياخه، قال: دخل سعد على سلمان على... الحديث<sup>(٢)</sup>. وخالفه جرير - في رواية -، فرواه عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قال: دخل سعد<sup>(٣)</sup>. وخالفه

= «أحاديثه غير محفوظة، إلا أنه يكتب حديثه». وضعفه الثوري، وابن معين، وأبو زرعة والبزار، وأبو أحمد الحاكم، والعقيلي، والدولابي، والساجي، وابن الجارود. وقال الفلاس: «صدوق يكثر الغلط». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٨٢ / ٤، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٦٦، البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٣٧٢، وله: التاريخ الأوسط ٢ / ٨٤، وله: الضعفاء ١٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ١٩٨، النسائي، الضعفاء والمتروكين ١٦، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ١٤، ابن عدي، الكامل ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ١٦٨.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثلاثة أحاديث، خالف في حديث غير هذا هو: ٤٧ / أبو هريرة. وتفرّد بحديث: ٤ / ابن عمر. وعداده في الطبقة الثامنة.

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ١٢٢.

(٢) ابن أبي شبة، المصنف ٧ / ٧٦، أحمد، الزهد ١٥٢، هناد، الزهد ١ / ٣١٦، الحاكم، المستدرک ٤ / ٣٥٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢١ / ٤٥٤، أبو نعيم، حلية الأولياء ١ / ١٩٥. ذكر أبو نعيم أن أبا معاوية وغيره رووه كذلك، لكنني لم أجده من غير حديث أبي معاوية.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ١ / ١٩٥. من رواية محمد بن عيسى الدامغاني عن جرير.

جرير - في رواية أخرى<sup>(١)</sup>، -، وزائدة<sup>(٢)</sup>، فقالا: عن الأعمش عن أبي سفيان، قال: دخل سعد. قلت: والصواب رواية أبي معاوية ومن تابعه.

١٢ - عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات، فماذا يبقى من درنه؟».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية - في رواية -<sup>(٣)</sup>، ويعلى ابن عبيد<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن فضيل<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، وعمار بن محمد<sup>(٧)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٨)</sup>،

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢١ / ٤٥٣. من رواية محمد بن عمار عن جرير.

(٢) المصدر السابق. ٢١ / ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٣) رواها عنه: أحمد بن حنبل، وزهير، وابن أبي شيبة، وعلي بن حرب، وابن راهويه، ومسدد - في رواية -، وإبراهيم بن أبي معاوية، وأبو كريب. انظر روايتهم: مسلم، الصحيح ١ / ٤٦٣، أحمد، المسند ٢ / ٤٢٦ و ٣ / ٣١٧، ابن أبي شيبة المصنف ٢ / ١٦٠، البخاري، خلق أفعال العباد ١١٣، أبو عوانة، المسند ١ / ٣٦٤، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٢٦٢، أبو يعلى، المسند ٣ / ٤٤٥، البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ٦٣، الرامهرمزي، أمثال الحديث ٨٨، المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج أبو عبد الله (ت: ٢٩٤)، تعظيم قدر الصلاة، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ١ / ١٥٤، الدارقطني، العلل المخطوط ٤، لوحة ١٣٣ - أ.

(٤) الدارمي، السنن ١ / ٢٨٣، ابن حبان، الصحيح ٥ / ١٣، البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ٦٣، عبد بن حميد، المسند ٣١٢، أبو عوانة، المسند ١ / ٣٦٤، المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١ / ١٥٤، الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٣، والمخطوط ٤ / ١٣٣ - أ.

(٥) أحمد، المسند ٣ / ٣٠٥.

(٦) أبو يعلى، المسند ٣ / ١٩٣.

(٧) أحمد، المسند ٣ / ٣٥٧.

(٨) المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١ / ١٥٤، ابن عبد البر، التمهيد ٢٤ / ٢٢٨.

قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر.

وخالفهم أبو معاوية - في رواية أخرى -<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup>، ووکیع<sup>(٣)</sup>، قالوا:  
عن الأعمش عن أبي سفيان، عن عبيد بن عمير.

وخالفهم أيضاً محمد بن عبيد، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>. اختلف النقاد في تناول هذا الحديث؛ فقد أبرز أبو حاتم الخلاف بين الثوري ومن تابعه، وأبي معاوية في روايته عن جابر ومن تابعه. وقال أبو حاتم: «الحفاظ يقولون: عن عبيد بن عمير عن النبي ﷺ، وهو أشبه»<sup>(٥)</sup>، بينما لم يلتفت الدارقطني إلى هذا الخلاف، وأبرز الاختلاف بين أبي معاوية في رواية عن جابر، ومحمد بن عبيد في روايته عن أبي هريرة، وقال فيها: «ولم يتابع عليه».

وخالفه يعلى بن عبيد، رواه عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، كذلك رواه أصحاب الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، وهو الصحيح<sup>(٦)</sup>. وأمیل إلى صحة الحديث من طريقين عن الأعمش، ويدل على ذلك: رواية أبي معاوية لهما، ورواية كبار أصحاب الأعمش لهما أيضاً، وتعليل رواية محمد بن عبيد.

(١) البخاري، خلق أفعال العباد ١١٣، المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١ / ١٥٤. تفرد بها مسدد ولم أجد له متابعا.

(٢) المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١ / ١٥٤.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ١٦٠.

(٤) أحمد، المسند ٢ / ٤٤١، ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ١٦٠، المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١ / ١٥٥، ابن عبد البر، التمهيد ٢٤ / ٢٢٨، الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٣، والمخطوط ٤ / ١٣٣ - أ.

(٥) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٣٨.

(٦) الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٣، والمخطوط ٤ / ١٣٣ - أ.

١٣ - عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «معلم الخير يستغفر له كل شيء»، حتى الحيتان في البحار».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وعبيدة بن حميد<sup>(٢)</sup>، وأبو إسحق الفزاري - في رواية<sup>(٣)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن شمر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قوله. وخالفهم الثوري، فرواه عن الأعمش عن رجل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قوله<sup>(٤)</sup>. وخالفهم معمر، فرواه عن الأعمش عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قوله<sup>(٥)</sup>. وخالفهم أيضاً أبو إسحق الفزاري - في رواية أخرى عنه -، قال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعاً<sup>(٦)</sup>. قال الطبراني في رواية جابر: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو إسحق الفزاري»<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٢٨٤.

(٢) ابن بشران، الأمالي ١ / ١٥٣.

(٣) الدارمي، السنن ١ / ١١٠.

(٤) النسائي، المدخل إلى السنن الكبرى ٢٧٣.

(٥) عبد الرزاق، المصنف ١١ / ٤٦٩.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٢١٤. رواية أبي إسحق: اختلف على أبي إسحق فيها كما هو ظاهر، فرواها عنه كما في الرواية الأولى: محمد بن عينة الفزاري، وهو ضعيف، قال فيه ابن حجر: «مقبول»، ولم أجد للعلماء قولاً آخر فيه: التقريب ٨٨٧. وأما الرواية الثانية، فقد رواها عنه إسماعيل بن عبدالله بن زرارة، قال ابن حجر: «صدوق» التقريب ١٤٠.

(٧) المصدر السابق.

تنبيه: ذكر الألباني رواية أبي إسحق عن جابر في الصحيحة، وذكر قول الطبراني، غير أنه لم يلتفت إلى مضمونه، واكتفى بكونه ثقة، ولم يتعرض للروايات الأخرى عن الأعمش، ومخالفتهم أبا إسحق في سياق الحديث عن الأعمش، وخلص إلى تصحيح روايته. السلسلة الصحيحة ١ / القسم الأول / ٥٤ - ٥٧.

قلت: يحمل حديث سفيان في إبهام الرجل على ما صرح به أبو معاوية، ويكون للحديث علتان: علة رواية معمر بإسقاط الواسطة بين الأعمش وابن جبير، وعلة رواية أبي إسحق بإبدال الإسناد. والصواب: رواية أبي معاوية.

١٤ - عن جابر، عن النبي ﷺ: أنه سئل: أي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده». قيل: وأي الجهاد أفضل؟ قال: «من عقر جواده، وأهريق دمه». قيل: وأي الصلاة أفضل؟ قال: «طول القنوت»<sup>(١)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، ووكيع<sup>(٤)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٥)</sup>، وأبو إسحق الفزاري<sup>(٦)</sup>، وابن نمير - فيما صح

(١) تنبيه: إن واقع رواية متن هذا الحديث عند الرواة متعدد، على اعتبار أن هذا المتن يمكن تقطيعه إلى ثلاث فقرات، من هنا نجد أن البعض اقتصر على الفقرة الأولى، بينما جاءت رواية آخرين للفقرة الأخيرة، وكلها تصب في ذات الحديث.

(٢) عبد الرزاق، المصنف ٣/ ٧٢، أحمد، المسند ٣/ ٣٧٢، ابن حبان، الصحيح ٥/ ٥٤ و١١/ ٤٩٦، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٢/ ٢١٧، القزويني، عبد الكريم بن محمد الرافي (ت: ٥٨٠)، التدوين في أخبار قزوين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧. تحقيق: عزيز الله العطاردي، ١/ ٢٤١ و١/ ٢٧٤ و١/ ٤٦٩.

(٣) مسلم، الصحيح ١/ ٥٢٠، أحمد، المسند ٣/ ٣١٤، أبو يعلى، المسند ٤/ ٩٨، ابن خزيمة، الصحيح ٢/ ١٨٦.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٢/ ٢٢٢ و٤/ ٢٠٣ و٥/ ٣١٩، أحمد، المسند ٣/ ٣٠٠ و٣/ ٣٠٢، أبو يعلى، المسند ٤/ ١٨٦.

(٥) الطيالسي، المسند ٢٤٦.

(٦) الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت: ٨٠٧)، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، ٢/ ٦٥٠.

عنه -<sup>(١)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٢)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٣)</sup>، وأبو بدر شجاع بن الوليد<sup>(٤)</sup>، ومالك بن مغول<sup>(٥)</sup>، وزائدة<sup>(٦)</sup>، كلهم قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. وخالفهم عبد الملك بن أبي غنية، قال: عن الأعمش عن شقيق، عن أبي موسى<sup>(٧)</sup>.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا ابن أبي غنية»<sup>(٨)</sup>.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الأعمش عن شقيق عن أبي موسى إلا عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، وغير ابن أبي غنية إنما يرويه عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ»<sup>(٩)</sup>. وقال الطبراني: «ورواه الناس عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر»<sup>(١٠)</sup>.

- (١) اختلف عن ابن نمير: رواه ابنه موافقاً للثقات. أخرجه: أبو يعلى، المسند ٤ / ١٩٥.
- وخالفه سفيان بن وكيع، فرواه عنه عن الأعمش عن أبي الزبير، عن جابر، والعلّة فيه من سفيان. انظر: الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٣٦٥.
- (٢) المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١ / ٣٢٤.
- (٣) أحمد، المسند ٣ / ٣١٤، عبد بن حميد، المسند ٣٥٠، ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ١٨٦، البيهقي، السنن الكبرى ٣ / .
- (٤) الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ٢٩٩.
- (٥) الدارمي، السنن ٢ / ٢٦٤، الطبراني، المعجم الصغير ٢ / ٢٤، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ٢٩٩.
- (٦) أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٣٥٠.
- (٧) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٣٢٣، البزار، المسند ٨ / ٣٤.
- (٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٣٢٣.
- (٩) البزار، المسند ٨ / ٣٤.
- (١٠) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٣٦٥. جاء كلامه بعد ذكر رواية سفيان بن وكيع عن ابن نمير مخالفاً ما روي عنه من طريق ابنه.

١٥ - عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رابط يوماً في سبيل الله، جعل الله بينه وبين النار سبع خنادق كسبع سماوات وسبع أرضين».

العلة: تفرد به أبو طيبة الجرجاني عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر<sup>(١)</sup>.

١٦ - عن جابر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صام يوماً في سبيل الله، جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض».

العلة: تفرد به أبو طيبة عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر<sup>(٢)</sup>. بين الطبراني أن هذا والسابق مما تفرد به أبو طيبة.

١٧ - عن جابر، وأبي سعيد الخدري: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب... الحديث». قال الدارقطني: «تفرد به روح بن مسافر عن الأعمش عن عطية، عن جابر والخدري»<sup>(٣)</sup>.

١٨ - حديث جابر في الضحك في الصلاة.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، ووكيع<sup>(٦)</sup>، وجريز، وزائدة، ومحمد بن طلحة، وعمر بن علي المقدمي، وعبدالله ابن داود الخريبي<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قوله: «إذا

(١) المصدر السابق ١١٢ / ٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٢ / ٣٦٥، ولم أقف عليه عند غيره.

(٤) الدارقطني، السنن ١ / ١٧٢.

(٥) المصدر السابق. ١ / ١٧٢، كرهه ١ / ١٧٣.

(٦) أبو يعلى، المسند ٤ / ٢٠٤، الدارقطني، السنن ١ / ١٧٢، كرهه ١ / ١٧٣.

(٧) الدارقطني، السنن ١ / ١٧٣. أورد الدارقطني رواية جريز، وزائدة، ومحمد بن طلحة، وعمر، وابن داود.



ضحك في الصلاة، أعاد الصلاة، ولم يعد الوضوء»، وبعضهم قال: «ليس في الضحك وضوء، إشارة إلى إعادة الصلاة». وخالفهم أبو فروة يزيد بن سنان، فقال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «من ضحك منكم في صلاته، فليتوضأ، ثم ليعيد صلاته»<sup>(١)</sup>.

قال الدارقطني: «يزيد بن سنان ضعيف، ويكنى بأبي فروة الرهاوي، وابنه ضعيف أيضاً، وقد وهم في هذا الحديث في موضعين: أحدهما: في رفعه إياه إلى النبي ﷺ. والآخر: في لفظه. قلت: والصحيح: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قوله: «من ضحك في الصلاة، أعاد الصلاة، ولم يعد الوضوء». رواه كذلك عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات، منهم: سفيان الثوري، وأبو معاوية الضرير، ووكيع، وعبدالله بن داود الخريبي، وعمر بن علي المقدمي، وغيرهم»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو بكر النيسابوري في حديث عن حديث يزيد: «هذا حديث

(١) الدارقطني، السنن ١/ ١٧٢، ابن عدي، الكامل ٧/ ٢٧٠، ابن حبان، المجروحين ٣/ ١٠٨، الحاكم، معرفة علوم الحديث ١١٨. ويزيد ضعفه ابن معين، وابن المديني، وأحمد، وأبو داود، وأبو زرعة، والدارقطني، والنسائي، وزاد: «متروك الحديث». وقال ابن عدي: «عامه أحاديثه غير محفوظة». وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه». وقال البخاري: «مقارب الحديث». وقال أبو حاتم: «محلله الصدق، والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال الدارقطني مرة: «لا بأس به». . . . انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٤٢١ و ٤/ ٤١١، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٢٣١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٦، النسائي، الضعفاء ١١١، الدارقطني، سؤالات الحاكم ١٥٩، الدارقطني، السنن ١/ ١٧٢، ابن عدي، الكامل ٧/ ٢٧١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٦.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديثين، خالف فيهما، هذا واحد منهما، والآخر هو: ١٢/ حذيفة. وعداده في الطبقة السابعة.

(٢) الدارقطني، السنن ١/ ١٧٢.

منكر، فلا يصح، والصحيح عن جابر خلافة<sup>(١)</sup>. وقال ابن عدي بعد إيراد حديث يزيد: «وهذا الحديث عن الأعمش بهذا الإسناد ليس يرويه عن الأعمش غير أبي فروة<sup>(٢)</sup>. وأورده الحاكم في المعرفة ممثلاً به على الجنس العاشر من أجناس العلل، مقارناً بينه وبين رواية وكيع. وقال بعد ذلك: «ولهذا علة صحيحة»<sup>(٣)</sup>.

١٩ - عن جابر، قال: أتى النبي ﷺ النعمان بن قوقل، فقال: يا رسول الله! أرأيت إذا صليت المكتوبة، وحرمت الحرام، وأحللت الحلال، أَدْخَلَ الْجَنَّةَ؟ فقال النبي ﷺ: «نعم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وعلي بن مسهر، وحفص بن غياث، وأبو يحيى الحماني، وأبو خالد الأحمر، والقاسم بن معن، وحكيم بن خذام<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر.

وخالفهم شيبان<sup>(٧)</sup>، وأبو حمزة السكري، .....

(١) المصدر السابق.

(٢) ابن عدي، الكامل ٧ / ٢٧٠.

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ١١٨.

(٤) مسلم، الصحيح ١ / ٤٤ أحمد، المسند ٣ / ٣١٦، أبو يعلى، المسند ٣ / ٤٤٥، أبو عوانة، المسند ١ / ١٧، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ١٣٣ - أ.

(٥) رواية علي، وحفص، والحماني، والأحمر، والقاسم، وحكيم لم أقف على تخريجها، أوردها الدارقطني في العلل. انظر: المخطوط ٤ / لوحة ١٣٣ - أ.

(٦) أحمد، المسند ٣ / ٣١٦، ولم يذكر الدارقطني.

(٧) مسلم، الصحيح ١ / ٤٤، أبو عوانة، المسند ١ / ١٧، الطبراني، المعجم الأوسط

٨، ٢٨. ويذكر هنا ملاحظتان على إيراد الطبراني؛ الأولى: قال الطبراني: «لم يرو هذا =

وأبو عبيدة بن معن<sup>(١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان وأبي صالح، عن جابر. وخالفهم جابر بن نوح، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن النعمان، لم يذكر جابر<sup>(٢)</sup>. وخالفهم أيضاً محاضر بن المروع، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن النبي ﷺ، مرسلاً<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني بعد بيانه الاختلاف السابق: «ويشبه أن يكون قول شيان، وأبي حمزة، ومن تابعهما محفوظاً عن الأعمش»<sup>(٤)</sup>. يشير بذلك إلى أن للأعمش طريقين؛ طريق أبي صالح وأبي سفيان عن جابر.

٢٠ - عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «يود أهل العافية أن لحومهم قرضت بالمقاريض؛ لما يرون من ثواب الله لأهل البلاء».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو عبيدة بن معن عن الأعمش، قال: سمعتهم يذكرون عن جابر، مرسلاً<sup>(٥)</sup>. وخالفه عبد الرحمن بن مغراء، قال: عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني: «ولا يدفع قول ابن

= الحديث عن الأعمش عن أبي صالح إلا شيان. تفرد به عبيد الله بن موسى». وهذا مخالف لما ذكره الدارقطني، وهو أولى بالاتباع؛ لمنزله، وسعة اطلاعه. وأما الثانية: فقد جاء في المطبوع: «عن أبي سفيان عن أبي صالح»، وهذا خطأ، والصواب على العطف.

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ١٣٣ - أ. ذكر رواية أبي حمزة، وأبي عبيدة.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٤، لوحة ٨٢ - ب. الخطيب، تاريخ بغداد ٤ / ٤٠٠.

(٦) الترمذي، السنن ٤ / ٦٠٣، البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ٤٥٧، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٦ / ١٥٥، الطبراني، المعجم الصغير ١ / ١٥٦، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٥ / ٤٥٧، الدارقطني، العلل المخطوط ٤، لوحة ٨٢ - ب.

مغراء أن يكون حفظه عن الأعمش»<sup>(١)</sup>. وقال الترمذي بعد إirاده رواية ابن مغراء: «هذا حديث غريب، لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه. وقد روى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن طلحة بن مصرف، عن مسروق، قوله شيئاً من هذا»<sup>(٢)</sup>. ولم أقف على رواية الأعمش عن طلحة، ولا أدري من رواها عنه. وقال الطبراني: «لم يروه عن الأعمش إلا أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو أحمد الحاكم: «وهو حديث منكر، لا أصل له من حديث أبي الزبير، ولا من حديث الأعمش، ولا يعرف للأعمش سماع من أبي الزبير، ولا رواية من وجه يصح»<sup>(٤)</sup>. وكلام أبي أحمد، وما دعم به من قرائن؛ يرجح على كلام الدارقطني؛ ذلك أنه يبين علة هذه الرواية، لا سيما أن ابن مغراء لا يعتمد على مثله في الأفراد.

٢١ - عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ييغض أبا بكر وعمر مؤمن، ولا يحبهما منافق».

العلة: تفرد عبد الرحمن بن مالك بن مغول<sup>(٥)</sup>، ومعلّى بن هلال<sup>(٦)</sup> بروايته عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لا يرويه عن الأعمش غير عبد الرحمن بن مالك، ومعلّى بن هلال رواه عن الأعمش

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٤، لوحة ٨٢ - ب.

(٢) الترمذي، السنن ٤ / ٦٠٣.

(٣) الطبراني، المعجم الصغير ١ / ١٥٦.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٥ / ٤٥٧.

(٥) ابن عدي، الكامل ٤ / ٢٨٨، تمام، الفرائد ٢ / ٢٣٥، الخطيب، تاريخ بغداد ١٠ / ٢٣٥،

ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٤ / ٢٢٥.

(٦) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة ١ / ٣٩٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٤ / ٢٢٥.

أيضاً، ومعلًى في الضعف أشد من عبد الرحمن بن مالك<sup>(١)</sup>. وكلاهما لا تقبل أفراد<sup>(٢)</sup>.

٢٢- عن جابر، عن رسول الله ﷺ، قال: «إذا قام أحدكم من الليل، فليستاك». العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية، فقال: عن الأعمش عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي، قوله<sup>(٣)</sup>. وخالفه شريك - من رواية عثمان بن أبي شيبة عنه -، قال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>. قال أبو حاتم وأبو زرعة - في رواية شريك -: «هذا وهم، إنما هو: الأعمش عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي،

(١) ابن عدي، الكامل ٢٨٨ / ٤.

(٢) قلت: وهما ممن تركه النقاد، وكذبوه. ولم أقف لهما عن الأعمش إلا على هذا الحديث؛ فقد ترك عبد الرحمن أبو حاتم، والدارقطني. وكذبه ابن معين، ومطين، وابن عمار. وضعفه تضعيفاً شديداً أحمد، والبخاري. وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي». وقال أبو نعيم: «روى عن الأعمش المناكير». وضعفه الساجي، وابن الجارود، وابن شاهين. أما ابن عدي، فقال: «يكتب حديثه». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٩٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٢٨٦، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٥٠٠، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١ / ٥٤٧، البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ٣٤٩، الخطيب، تاريخ بغداد ١٠ / ٢٣٥، أبو نعيم، المستخرج ١ / ٧١، ابن عدي، الكامل ٤ / ٢٨٨.

أما المعلًى: فقد كذبه القطان، وابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، وأبو نعيم. ورماه النسائي وابن عدي بالوضع. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٦٦ و ٤ / ١٢٨، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٥٣٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١ / ٢٢٥ و ١ / ٣٣١، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٥٢٩، ابن عدي، الكامل ٦ / ٣٧١. وعددهما في الطبقة الثامنة.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ١٦٥.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٣.

موقوفاً: أنه كان يقول. قلت - ابن أبي حاتم - لهما: فالوهم ممن هو؟ قالوا: يحتمل أن يكون من أحدهما، قلت: يعنينا إما من عثمان، وإما من شريك<sup>(١)</sup>.

٢٣ - عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «القرآن شافعٌ مشفعٌ وماحلٌ مصدق، من جعله أمامه، قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه، ساقه إلى النار».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثقات من أصحاب الأعمش عنه عن معلى الكندي، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبد الله، قوله<sup>(٢)</sup>. وخالفهم الربيع بن بدر قال: عن الأعمش بن شقيق عن عبد الله<sup>(٣)</sup>، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. وخالفهم عبد الله بن الأجلح، قال: عن الأعمش عن أبي سفيان،

(١) المصدر السابق.

(٢) لم أقف عليها، لكنه نتيجة مفهومة من تعليل أبي حاتم القادم.

(٣) ورد في علل ابن أبي حاتم المطبوع والمخطوط عن حذيفة، ولعله خطأ، الصواب من طريق الربيع عن ابن مسعود. وهذا ما يظهر من تخريجه كما سيأتي.

(٤) ابن عدي، الكامل ٣/ ١٢٨، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٠٨، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٩٨، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٦٤، الدارقطني، العلل ٥/ ١٠٢.

والربيع بن بدر: متروك: تركه أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، ويعقوب بن سفيان، وابن خراش، وابن حجر. وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال مرة: «ليس بثقة». وضعفه البخاري، وأبو داود، والعجلي، والبيهقي، زاد أبو داود: «لا يكتب حديثه». وقال ابن عدي: «عامه حديثه ورواياته عن يروي عنهم مما لا يتابعه عليه أحد». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ٨٦، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ١٠١، البخاري، التاريخ الكبير ٣/ ٢٧٩، وله: الضعفاء ٤٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٤٥٥، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ٢١٥ و٣٢٨، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٤١، ابن عدي، الكامل ٣/ ١٣١، العجلي، الثقات ١/ ٣٥٠، الدارقطني، السنن ١/ ٩٩، البيهقي، السنن الكبرى ٣/ ٦٩، ابن حجر، التقریب ٢٠٦.

عن جابر، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح عن ابن مسعود موقوف»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حاتم بعد رواية الربيع: «خطأ، وإنما رواه الأعمش عن المعلّى عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبدالله، موقوف»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه الربيع»<sup>(٤)</sup>.

٢٤ - عن جابر عن النبي ﷺ، قال: «الزبيب والتمر هو الخمر».

العلة: تفرد به شيان عن الأعمش عن محارب بن دثار، عن جابر. ولم أجد له فيه متابعا<sup>(٥)</sup>.

١٦ - مسند جرير بن عبدالله ﷺ:

١ - عن جرير: أتيت النبي ﷺ وهو يبايع الناس، فقلت: ابسط يدك حتى أبايعك، واشترط عليّ، فقال: «أن تعبد الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتناصح المسلم، وتفارق الشرك».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٦)</sup>، وشعبة<sup>(٧)</sup>، وأبو

= واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على حديثين. خالف الثقات في هذا الحديث، ووافقهم في حديث: ٧/ أبو هريرة. وهو أقرب إلى الترك، وعداده في الطبقة الثامنة.

(١) ابن حبان، الصحيح ١/ ٣٣١، الدارقطني، العلل ٥/ ١٠٢.

(٢) الدارقطني، العلل ٥/ ١٠٢.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٦٤.

(٤) أبو نعيم، خلية الأولياء ٤/ ١٠٨.

(٥) الحاكم، المستدرک ٤/ ١٥٧، النسائي، السنن الكبرى ٣/ ٢٠٤.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ٦/ ٥، أحمد، المسند ٤/ ٣٦٠.

(٧) أحمد، المسند، ٤/ ٣٥٨، النسائي، السنن الكبرى ٤/ ٤٢٧، الطبراني، المعجم الكبير

شهاب<sup>(١)</sup>، وأبو ربيعي<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن جرير. وخالفهم أبو الأحوص، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي جميلة عن جرير. قال ابن معين: «لا أحفظ فيه أبو جميلة، إنما هو عن أبي وائل عن جرير. قلت ليحيى: من أبو جميلة هذا؟ قال: لا أعرفه»<sup>(٣)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

٢ - عن همام بن الحارث، قال: «رأيت جرير بن عبد الله بال، ثم توضأ، ومسح على خفيه، ثم قام فصلى. فسئل، فقال: رأيت النبي ﷺ صنع مثل هذا».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>،

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣١٦.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣١٦، أحمد، المسند ٤ / ٣٦٥، النسائي، السنن الكبرى ٤ / ٤٢٨، ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٥٧٥، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٩١ - ب.

(٣) ابن معين، التاريخ «رواية الدوري» ٣ / ٥٧٥.

(٤) مسلم، الصحيح ١ / ٢٢٧، أحمد، المسند ٤ / ٣٦٤، الحميدي، المسند ٢ / ٣٤٩، عبد الرزاق، المصنف ١ / ١٩٤، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤٠، الدارقطني، السنن ١ / ١٩٣، العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(٥) مسلم، الصحيح ١ / ٢٢٧، ابن أبي شبة، المصنف ١ / ١٦١، أحمد، المسند ٤ / ٣٥٨، ابن خزيمة، الصحيح ١ / ٩٤ الدارقطني، السنن ١ / ١٩٣، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤٢.

(٦) البخاري، الصحيح ١ / ١٥١، أحمد، المسند ٤ / ٣٦٤، الطيالسي، المسند ٩٢، ابن حبان، الصحيح ٤ / ١٦٥ ابن خزيمة، الصحيح ١ / ٩٤، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤١، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.



وزائدة<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٣)</sup>، وحفص<sup>(٤)</sup>، ابن مسهر<sup>(٥)</sup>، وأبو شهاب<sup>(٦)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٧)</sup>، وداود الطائي<sup>(٨)</sup>، وابن عيينة<sup>(٩)</sup>، وجريز<sup>(١٠)</sup>، وحمزة الزيات<sup>(١١)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(١٢)</sup>، وجعفر بن الحارث<sup>(١٣)</sup>، وإبراهيم بن طهمان<sup>(١٤)</sup>، وشجاع ابن الوليد<sup>(١٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن همام بن الحارث عن جريز.

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤١، أبو عوانة، المسند ١ / ٢١٤، الدارقطني، العلل مخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(٢) مسلم، الصحيح ١ / ٢٢٧، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ١٦١، الترمذي، السنن ١ / ١٥٥، ابن ماجه السنن ١ / ١٨٠، ابن خزيمة، الصحيح ١ / ٩٤، ابن حبان، الصحيح ٤ / ١٦٦، أبو عوانة، المسند ١ / ٢١٣.

(٣) ابن خزيمة، الصحيح ١ / ٩٤، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤١.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ١ / ٩٠، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(٥) مسلم، الصحيح ١ / ٢٢٧، أبو عوانة، المسند ١ / ٢١٤.

(٦) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤١، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(٨) ابن حبان، الصحيح ٤ / ١٦٤، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤١، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(٩) عبد الرزاق، المصنف ١ / ١٩٤، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤١، أبو عوانة، المسند ١ / ٩٣، الدارقطني، السنن ١ / ١٩٣ والعلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(١٠) أبو عوانة، المسند ١ / ٢١٤، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(١١) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤٢.

(١٢) مسلم، الصحيح ١ / ٢٢٧، الدارقطني، السنن ١ / ٩٣، وله: العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(١٣) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤٢.

(١٤) البيهقي، السنن الكبرى ١ / ١١٤.

(١٥) أبو عوانة، المسند ١ / ٢١٣.

وخالفهم عبدالله بن الأجلح، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن الحارث ابن سويد، عن جرير<sup>(١)</sup>. قال أبو زرعة: «هذا حديث وهم فيه عبدالله بن الأجلح». وقال ابن أبي حاتم: «رواه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن إبراهيم، عن همام بن الحارث، عن جرير، وهو الصحيح»<sup>(٢)</sup>. وقال الدارقطني بعد إirاده الرواية الأولى عن بعض هؤلاء، ورواية عبدالله؛ قال: «وهم فيه، والأول أصح»<sup>(٣)</sup>.

#### ١٧ - مسند جندب بن عبدالله رضي الله عنه:

١ - عن جندب بن عبدالله، عن النبي ﷺ قال: «أول ما يتن من الرجل بطنه، فلا يجعلن أحدكم فيه إلا طيباً».

٢ - وقال رسول الله ﷺ: «مثل العالم الذي يعلم الناس الخير، وينسى نفسه، كمثل السراج يضيء للناس ويحرق نفسه».

٣ - وقال رسول الله ﷺ: «لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة وهو ينظر إلى أبوابها ملء كف من دم مسلم أهراقه ظلماً».

العلة في الأحاديث الثلاثة: رواها هشام بن عمار عن علي بن سليمان الكلبي عن الأعمش عن أبي تيممة، عن جندب بن عبدالله<sup>(٤)</sup>. قال أبو حاتم: «لا يشبه هذا

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٥٩، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٥٩.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٩٠ - أ.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ١٢٥، ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني ٤ / ٢٩٣ وله:

الأوائل، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، ٧٧.

الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ١٦٥.

الحديث حديث الأعمش؛ لأن الأعمش لم يرو عن أبي تميمه شيئاً، وهو بأبي إسحق أشبه<sup>(١)</sup>. وهذه تفرد بها علي، ولم أجد له فيها متابعا، وليس هو ممن تقبل أفراده في الأعمش، على الأخص مع قرينة عدم رواية الأعمش عن أبي تميمه.

#### ١٨ - مسند حذيفة بن اليمان رضي الله عنه:

١ - عن زيد بن وهب، قال: أنكر الناس من أمير في زمن حذيفة شيئاً، فأقبل رجل في المسجد مسجد الأعظم يتخلل الناس حتى انتهى إلى حذيفة وهو قاعد في حلقة فقال: فقام على رأسه، فقال: يا صاحب رسول الله! ألا تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؟ فرفع حذيفة رأسه، فعرف ما أراد، فقال له حذيفة: «إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن، وليس من السنة أن تشهر السلاح على أميرك».

العلة: رواه حبيب بن خالد عن الأعمش عن زيد بن وهب، به<sup>(٢)</sup>. قال ابن المبارك - لما سأله نوفل بن مطهر عنه -: «هذا حديث ليس بشيء». قلت له: إنه وإنه، فأبى، فلما أكرثت عليه في ثنائي عليه، فقال: عافاه الله في كل شيء إلا في هذا الحديث، وهذا حديث كنا نستحسنه من حديث سفيان عن حبيب، عن أبي البختري، عن حذيفة<sup>(٣)</sup>. وقال يحيى بن معين: «بلغني أنه يحدث عن الأعمش حديثاً منكراً. قال: الأعمش عن زيد بن وهب عن حذيفة، قال: «ليس من السنة أن تحمل السلاح على السلطان». فقال: ليس يعرف هذا من حديث الأعمش،

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١٢٥/٢.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٣١٧/٢، البزار، المسند ٧/٢٤٠.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، المقدمة ٢٧٠. أما حديث سفيان: انظر: ابن أبي شيبة، المصنف ٧/٥٠٨، نعيم بن حماد المروزي أبو عبدالله (ت: ٢٨٨)، الفتن، مكتبة التوحيد، القاهرة، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: سمير أمين الزهيري، ١/١٥٣.

وهذا من حديث سفيان عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري، عن حذيفة<sup>(١)</sup>. وقال البزار: «ولا نعلم روى هذا الحديث عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن حذيفة إلا حبيب بن خالد»<sup>(٢)</sup>.

٢ - عن حذيفة: أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة.

العلة: رواه محمد بن عبد الملك الواسطي عن الأعمش عن أبي وائل، عن حذيفة<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني: «لم يسمعه من الأعمش بينهما رجل مجهول»<sup>(٤)</sup>. قلت: ثم أخرجه الدارقطني عن محمد بن عبد الملك عن أبي عبد الرحمن المدائني، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة<sup>(٥)</sup>. قال الطبراني في الرواية الأولى: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا محمد بن عبد الملك»<sup>(٦)</sup>. قلت: فالعلة إما من

(١) ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد (ت: ٦٢٠)، المنتخب من العلل للخلال، دار الراجعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. تحقيق وتعليق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ١٧١.

(٢) البزار، المسند ٧ / ٢٤٠. قلت: وحبيب هذا قال فيه أبو حاتم: «شيخ صالح، لم يكن صاحب حديث، ليس بالقوي». وقال ابن المبارك: «ليس بشيء». وقال الذهبي: «ليس بالقوي له حديث أنكر عليه». ولعل الذهبي أراد هذا الحديث. وله حديث آخر تفرد به عن الأعمش حديث: ٢ / أنس. ولم أذكر ترجمته هناك للإفادة من قول ابن المبارك وابن معين أعلاه. وعداد حبيب في الطبقة السابعة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٩٩، الذهبي، المغني ١ / ١٤٧.

(٣) الدارقطني، السنن ٤ / ٢٣٢، البيهقي، السنن الكبرى ١٠ / ١٥١، الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ١٨٩.

(٤) الدارقطني، السنن ٤ / ٢٣٢.

(٥) الدارقطني، السنن ٤ / ٢٣٢، البيهقي، السنن الكبرى ١٠ / ١٥١.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ١٨٩.

أصحاب محمد بن عبد الملك في اختلاف الرواية عليه، أو العلة منه، غير أن ما يهمنا هنا هو تفرد أبي عبد الرحمن عن الأعمش، وهو رجل مجهول لا تقبل أفراده<sup>(١)</sup>.

٣- عن حذيفة، قال: «إني لأخذ بزمام ناقة رسول الله ﷺ أقوده، وعمار يسوق به - أو عمار يقود، وأنا أسوق به، إذ استقبلنا اثنا عشر رجلاً مثلثمين... الحديث».

العلة: تفرد بروايته أبو بكر بن عياش عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن حذيفة بن اليمان. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش، إلا أبو بكر بن عياش، تفرد به يحيى بن آدم»<sup>(٢)</sup>.

٤- عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والزنا؛ فإن فيه ست خصال: ثلاثاً في الدنيا، وثلاثاً في الآخرة، فأما اللواتي في الدنيا، فإنه يذهب البهاء، ويورث الفقر، وينقص الرزق. وأما اللواتي في الآخرة، فإنه يورث سخط الرب، وسوء الحساب، والخلود في النار».

العلة: تفرد بروايته مسلمة بن علي عن الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة<sup>(٣)</sup>.

(١) ولم أقف على من ترجمه، وليس له إلا هذا الحديث من هنا فإن عداده في الطبقة الثامنة.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ١٠٢. قلت: ولم أقف عليه عند غيره.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١١١، ابن عدي، الكامل ٦ / ٣١٧. ويذكر هنا: أن ابن حبان أخرجه من رواية ابن أبي خالد عن الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة، وذلك في ترجمة أبان بن نهشل العصري، مبيناً أن هذا مما أنكر عليه، ولا يتابع عليه. قال: «منكر الحديث، يروي عن ابن أبي خالد والثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال، إلا على سبيل الاعتبار». المجروحين ١ / ٩٨. قلت: ذكرت ذلك حتى لا يغتر مغتر بمتابعة ابن أبي خالد لمسلمة، فالرواية عنه خطأ، ولا اعتبار بها.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به مسلمة، وهو ضعيف الحديث»<sup>(١)</sup>. وقال ابن عدي: «وهذا عن الأعمش غير محفوظ، وهو منكر». وقال: «ولمسلمة غير ما ذكرت من الحديث وكل أحاديثه ما ذكرته وما لم أذكره كلها أو عامتها غير محفوظة»<sup>(٢)</sup>.

٥ - عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «بكاء المؤمن من قلبه، وبكاء المنافق من هامته».

العلة: تفرد بروايته عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة<sup>(٣)</sup>. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، لم نكتبه إلا من هذا الوجه»<sup>(٤)</sup>. وقال الطبراني: «لم يروه عن الأعمش إلا عبد السلام، تفرد به إسماعيل ابن عمرو»<sup>(٥)</sup>.

٦ - عن حذيفة قال: «سألت رسول الله ﷺ عن يأجوج ومأجوج، قال:

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١١١.

(٢) ابن عدي، الكامل ٦ / ٣١٧. قلت: وتركه النسائي، والدارقطني، وابن حبان، والبرقاني. وقال البخاري وأبو زرعة: «منكر الحديث». وقال ابن معين ودحيم: «ليس بشيء». وضعفه يعقوب بن سفيان، والساجي، وأبو نعيم، وأبو علي النيسابوري، وقال أبو داود: «غير ثقة، ولا مأمون». وقال الحاكم أبو أحمد: «ذاهب الحديث». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٤٥٠، البخاري، التاريخ الكبير ٧ / ٣٨٨، ابن عدي، الكامل ٦ / ٣١٧، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٩٧، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١١١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٧٧. قلت: وليس له غير هذا الحديث، وعداده في الطبقة الثامنة.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١١١، الطبراني، المعجم الصغير ٢ / ٤١.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١١١.

(٥) الطبراني، المعجم الصغير ٢ / ٤١.

«يأجوج أمة، ومأجوج أمة، كل أمة أربعمائة ألف أمة. لا يموت رجل حتى ينظر إلى ألف ذكر بين يديه من صلبه، كل واحد قد حمل السلاح... الحديث».

العلة: تفرد محمد بن إسحق العكاشي<sup>(١)</sup> بروايته عن الأعمش عن شقيق ابن سلمة، عن حذيفة، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا محمد بن إسحق، ولا عن محمد بن إسحق إلا يحيى بن سعيد العطار»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عدي بعد إخراجها: «هذه الأحاديث بأسانيدها - مع غير هذا مما لم أذكره - لمحمد بن إسحق العكاشي، كلها مناكير موضوعة»<sup>(٤)</sup>.

٧ - عن حذيفة قال: «صافحني النبي ﷺ وأنا جنب».

العلة: تفرد به مندل ابن علي عن الأعمش عن الحكم، عن أبي مجلز، عن حذيفة. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا مندل، ولا نعلم أسند الحكم عن أبي مجلز عن حذيفة إلا هذا الحديث»<sup>(٥)</sup>.

٨ - عن حذيفة، قال: «أتى النبي ﷺ على سبابة قوم، فبال قائماً، ثم دعاني

(١) قلت: هو غير محمد بن إسحق بن يسار، فهذا العكاشي، ليس له عن الأعمش إلا هذا الحديث. وقد كذبه ابن معين، واتهمه الدارقطني بالوضع، وقال البخاري: منكر الحديث. وعده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: الذهبي، الميزان ٣/ ٤٧٦. أما ابن يسار، فقد روى عن الأعمش غير حديث، وأما أحاديثه المعللة، فهي: ٢١/ ابن عباس. ١١ و ٣٨/ ابن مسعود. ٤/ أبو ذر. ذكرتها هنا حتى لا يظن ظان أنها للعكاشي.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٤/ ١٥٥، ابن عدي، الكامل ٦/ ١٦٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢/ ٢٣٣.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٤/ ١٥٥.

(٤) ابن عدي، الكامل ٦/ ١٦٨.

(٥) البزار، المسند ٧/ ٣٦٠.

بماء، فأتيته فتوضأ ومسح على خفيه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وشعبة<sup>(٣)</sup>، والقطان<sup>(٤)</sup>، وعبدالله بن إدريس<sup>(٥)</sup>، وابن عينة<sup>(٦)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٧)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٨)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٩)</sup>، وابن أبي زائدة<sup>(١٠)</sup>، وزهير

(١) أحمد، المسند ٣٨٢ / ٥، ابن حميد، المسند ١٩٣، الحميدي، المسند ١ / ٢١٠، ابن أبي حاتم، العلل ١ / ١٤.

(٢) أبو عوانة، المسند ١ / ١٦٩، البزار، المسند ٧ / ٢٧٨، الطبري، جامع البيان ٦ / ١٣٥، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤.

(٣) البخاري، الصحيح ١ / ٩٠، الطيالسي، المسند ٥٤، النسائي، السنن الكبرى ١ / ٦٨، ابن الجعد، المسند ١١٩، ابن حبان، الصحيح ٤ / ٢٧٢، الطبري، جامع البيان ٦ / ١٣٥.

(٤) أحمد، المسند ٥ / ٤٠٢، البزار، المسند ٧ / ٢٧٨، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤.

(٥) البزار، المسند ٧ / ٢٨٠، الطبري، جامع البيان ٦ / ١٣٥.

(٦) أبو عوانة، المسند ١ / ١٦٩، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤.

(٧) رواية عيسى بن يونس: رواها إسحق بن إبراهيم، وعلي بن خشرم، عنه، على نحو ما رواه أصحاب الأعمش الآخرون. النسائي، الكبرى ١ / ٦٧، ابن الجارود، المتقى ٢١. ورواها أبو خيثمة عنه بزيادة له: بالمدينة. قال ابن عبد البر: «هكذا قال عيسى بن يونس: بالمدينة. وخالفه أصحاب الأعمش: أبو معاوية، ووكيع، وسفيان، وجريز لا يقولون: بالمدينة». انظر: التمهيد ١١ / ١٤٥. فالظاهر من خلال الروايات: أن الاختلاف في هذه اللفظة ليس اختلافاً عن الأعمش، إنما هو اختلاف عن يونس؛ فقد رواه اثنان عنه دون قوله: «المدينة»، وهما: إسحق، وعلي بن خشرم، وخالفهم أبو خيثمة بزيادتها. والصواب قولهما، فهما موافقان لما رواه الثقات عن الأعمش.

(٨) ابن حبان، الصحيح ٤ / ٢٧٣، ابن خزيمة، الصحيح ١ / ٣٥، الطبري، جامع البيان ٦ / ١٣٥.

(٩) ابن حبان، الصحيح ٤ / ٢٧٥.

(١٠) أبو نعيم، المستخرج ١ / ٣٢٧.



ابن معاوية<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وهشيم<sup>(٣)</sup>، وشريك<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن طلحة<sup>(٥)</sup>، وجعفر ابن عون<sup>(٦)</sup>، وعبد العزيز بن مسلم<sup>(٧)</sup>، وأبو بدر شجاع بن الوليد<sup>(٨)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن حذيفة، بنحو ما سبق. وخالفهم: جرير بن حازم في مثنه، فقال: «مسح على نعليه»، مع اتفاقه معهم في سنده<sup>(١٠)</sup>. وخالفهم أبو بكر بن عياش، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة<sup>(١١)</sup>.

قال أبو حاتم الرازي: «الصحيح حديث هؤلاء النفر عن الأعمش عن أبي وائل

- 
- (١) مسلم، الصحيح ١/ ٢٢٨، ابن حبان، الصحيح ٤/ ٢٧٦.
  - (٢) أبو عوانة، المسند ١/ ١٦٩، ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ١٦١، الترمذي، السنن ٢٠/ ١، ابن ماجه، السنن ١/ ١١١، ابن خزيمة، الصحيح ١/ ٣٥.
  - (٣) أحمد، المسند ٥/ ٣٨٢، ابن ماجه، السنن ١/ ١١١.
  - (٤) ابن ماجه، السنن ١/ ١١١.
  - (٥) البيهقي، السنن ١/ ٢٧٤.
  - (٦) الدارمي، السنن ١/ ٩، ابن المنذر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر (ت: ٣١٨)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. صغير أحمد محمد حنيف، ١/ ٣٢١، وكرره: ١/ ٣٣٧، وكرره: ١٤٢٦.
  - (٧) أبو نعيم، المستخرج ١/ ٣٧٢.
  - (٨) أبو عوانة، المسند ١/ ١٦٩.
  - (٩) المصدر السابق ١/ ١٦٩.
  - (١٠) الطبري، جامع البيان ٦/ ١٣٤، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٤، ولم يذكر مثنه.
  - (١١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٤. ولم أقف عليه عند غيره.

عن حذيفة عن النبي ﷺ. وَهَمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، إِنَّمَا أَرَادَ الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ الْمَغِيرَةِ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «أَخْطَأَ أَبُو بَكْرٍ ابْنَ عِيَّاشٍ فِي هَذَا، الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَذِيفَةَ»<sup>(٢)</sup>. وَخَالَفَهُمْ يَاسِينَ الزِّيَّاتِ، فَرَوَاهُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ. قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ بَعْدَ إِيرَادِهِ: «وَالْمَحْفُوظُ: عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَذِيفَةَ»<sup>(٣)</sup>. قُلْتُ: وَأَمَّا مُخَالَفَةُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ فِي الْمَتْنِ، فَلَمْ يَذْكُرْهَا أَبُو حَاتِمٍ بِرَغْمِ أَنَّهُ ذَكَرَ رَوَايَتَهُ ضَمَّنَ النَّفَرِ الْمُخَالَفَ لِأَبِي بَكْرٍ. وَنَبِهَ عَلَيْهَا ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ رَوَايَاتٍ بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: «وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَحْدُثُ ذَلِكَ عَنْ الْأَعْمَشِ بِالإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرْنَا عَنْ حَذِيفَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى خَفِيهِ، وَهُمْ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، وَلَمْ يَنْقُلْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْأَعْمَشِ غَيْرَ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، وَلَوْ لَمْ يَخَالَفْهُ فِي ذَلِكَ مُخَالَفٌ، لَوَجِبَ التَّثْبِيتُ فِي شَذُوذِهِ، فَكَيْفَ وَالثَّقَاتُ مِنْ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ يَخَالَفُونَهُ فِي رَوَايَتِهِ؟»<sup>(٤)</sup>.

٩ - عَنْ حَذِيفَةَ، قَالَ: «كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، لَمْ نَضْعُ أَيَّدِينَا

(١) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عِلَلُ الْحَدِيثِ ١ / ١٤.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٣) الدَّارِقُطَنِيُّ، الْعِلَلُ الْمَخْطُوطُ ٤ / لَوْحَةٌ ٤٠ - أ. قُلْتُ: لَمْ يَذْكُرِ الدَّارِقُطَنِيُّ هَذَا الْكَلَامَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْإِخْتِلَافِ عَلَى الْأَعْمَشِ، إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي إِخْتِلَافِ الرِّوَاةِ عَنْ يَاسِينَ الزِّيَّاتِ، وَبَيَّنَ أَنَّ طَائِفَةً رَوَوْهُ عَنْهُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ. وَخَالَفَهُمْ آخَرُونَ، رَوَوْهُ عَنْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ. ثُمَّ قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ هَذِهِ الْعِبَارَةُ؛ لِيُذَكِّرَ عَلَى خَطَأٍ مَنْ رَوَاهُ عَنْ يَاسِينَ عَنِ الْأَعْمَشِ. وَيَعْدُ هَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ عَلَى يَاسِينَ، وَهُوَ سَبِيهِ، فَهُوَ مَتْرُوكٌ؛ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي حَدِيثِ ٣ / عَمْرٍ.

(٤) الطَّبْرِيُّ، جَامِعُ الْبَيَانِ ٦ / ١٣٥.

حتى يبدأ رسول الله ﷺ، فيضع يده. وإنا حضرنا معه مرة طعاماً، فجاءت جارية كأنها تدفع، فذهبت لتضع يدها في الطعام، فأخذ رسول الله ﷺ بيدها. ثم جاء أعرابي كأنما يدفع، فأخذ بيده. فقال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله عليه، وإنه جاء بهذه الجارية ليستحل بها، فأخذت بيدها. فجاء بهذا الأعرابي ليستحل به، فأخذت بيده. والذي نفسي بيده! إن يده في يدي مع يدها»<sup>(١)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وعيسى ابن يونس<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن خيثمة، عن أبي حذيفة، عن حذيفة. وخالفهم معمر بن راشد، فقال: عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن حذيفة<sup>(٥)</sup>. وخالفهم عبد الرحمن بن مغراء، فرواه عن الأعمش عن خيثمة، عن أبي عبيدة ابن حذيفة، عن حذيفة<sup>(٦)</sup>. قال أبو حاتم وأبو زرعة بعد ذكر رواية معمر: «هذا خطأ رواه الأعمش عن خيثمة، عن أبي حذيفة الأرحبي، عن حذيفة، وليس هو من حديث زيد بن وهب. فقلت لهما: الوهم ممن هو؟ قالوا: من معمر»<sup>(٧)</sup>. وقال الدارقطني في رواية عبد الرحمن: «غريب من حديث أبي عبيدة بن حذيفة عن أبيه، تفرد به عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش عن خيثمة. وغيره عن الأعمش

(١) لفظ مسلم.

(٢) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٩٧، أحمد، المسند ٥/ ٣٩٧.

(٣) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٩٧، أحمد، المسند ٥/ ٣٨٢، أبو داود، السنن ٣/ ٣٤٧.

(٤) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٩٧، النسائي، السنن الكبرى ٤/ ١٧٣ وكرره: ٦/ ٧٦.

(٥) عبد الرزاق، المصنف ١٠/ ٤٢٠، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٣.

(٦) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣/ ٢٧.

(٧) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٣.

عن خيثمة، عن أبي حذيفة، عن حذيفة<sup>(١)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

١٠ - عن حذيفة، عن النبي ﷺ، قال: «ويل للمالك من المملوك، وويل للمملوك من المالك».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه قيس بن الربيع عن الأعمش عن أبي وائل شقيق، عن حذيفة<sup>(٢)</sup>. وخالفه أبو شهاب، فرواه عن الأعمش عن أنس<sup>(٣)</sup>. قال البزار في حديث قيس: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة إلا قيس»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن عدي: «حديث المملوك تفرد به أبو شهاب»<sup>(٥)</sup>. وكلا الطريقين لم يرد عن كبار أصحاب الأعمش.

١١ - عن حذيفة، قال: قلت للنبي ﷺ: يا رسول الله! متى نترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهما سيدا أعمال أهل البر؟ قال: «إذا أصابكم ما أصاب بني إسرائيل»، قلت: يا رسول الله! وما أصاب بني إسرائيل؟ قال: «إذا داهن خياركم فجاركم، وصار الفقه في شراركم، وصار المُلْك في صغاركم، فعند ذلك تلبسكم فتنة، تكرون ويكر عليكم». قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عمار بن سيف ولا عن عمار إلا أبو سعيد التغلبي، تفرد به يحيى بن سليمان الجعفي»<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣ / ٢٧.

(٢) البزار، المسند ٧ / ٢٨٨.

(٣) أبو يعلى، المسند ٧ / ٨٠، أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٥٥.

(٤) البزار، المسند ٧ / ٢٨٨.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٥٥.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ٥٢. قلت: وعمار بن سيف ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، =

١٢ - عن حذيفة، عن النبي ﷺ، قال: «يوشك أن يملأ الله أيديكم من العجم، ويجعلهم أسداً لا يغرون، فيضربون رقابكم، ويأكلون فيئكم». العلة: تفرد بروايته يزيد بن سنان عن الأعمش عن شقيق، عن حذيفة<sup>(١)</sup>. قال البزار: «وهذا الكلام لا نعلم يروى عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه عن الأعمش إلا يزيد بن سنان»<sup>(٢)</sup>.

١٣ - عن حذيفة، قال: «إذا أذنب العبد، نكت في قلبه نكتة سوداء، فإن أذنب، نكت في قلبه نكتة سوداء، حتى يصير قلبه كالشاة الربداء»<sup>(٣)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه وكيع عن الأعمش عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود، قوله<sup>(٤)</sup>. وخالفه أبو خالد الأحمر،

= والبزار، وابن عدي. وقال أبو حاتم والبخاري: «منكر الحديث»، زاد البخاري: «لا يتابع». وقال الحاكم وأبو نعيم: «يروي المناكير». وقال ابن معين - كما ورد في التهذيب -: «ليس حديثه بشيء». وتركه الدارقطني. ووثقه ابن معين - في رواية الدوري والدارمي - والعجلي، وزاد: «ثبت». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٥١٥، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٨٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٣٩٣، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ١٢٣، ابن عدي، الكامل ٥ / ٧١، العجلي، الثقات ٢ / ١٦٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٠٢. قلت: ولم أقف له إلا على هذا الحديث من روايته عن الأعمش، ومن هنا فإن عداده في الطبقة السابعة.

(١) البزار، المسند ٧ / ٢٩١، الحاكم، المستدرک ٤ / ٥٦٤.

(٢) البزار، المسند ٧ / ٢٩١. وسبق ترجمة يزيد، انظر: حديث ١٨ / جابر.

(٣) قال ابن الأثير: «قيل الربداء: لون بين السواد والغبرة». انظر: النهاية ٢ / ١٨٧٣.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ١٥٩، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر (ت: ٤٥٨)، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ٥ / ٤٤٠.

فرواه بالسند ذاته عن حذيفة<sup>(١)</sup>. والقول قول وكيع<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ١ / ٢٧٣.

(٢) تنبيه هام: ذكر ابن معين أن جرير بن عبد الحميد أخطأ في حديثين، وذكر سندهما دون المتن. قال في الثاني منهما: «وحدث آخر أخطأ فيه جرير عن الأعمش عن سليمان بن ميسرة، عن زياد بن حدير. رواه سفيان الثوري عن الأعمش عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب». تاريخ ابن معين (رواية الدوري). ٣ / ٣٧٥. قلت: ولم أقف على متن هذا الحديث، ولم يبينه ابن معين ولا غيره، مما اضطرني للبحث عن هذا الإسناد الذي أخطأ فيه جرير، فلم أقف على رواية للأعمش عن سليمان بن زياد بن حدير. ولم أقف أيضاً على حديث يخالف فيه جرير أصحاب الأعمش في هذا الإسناد؛ مما اضطرني للبحث عن أحاديث الأعمش عن سليمان بن طارق. فوجدت أن جريراً وافق أصحاب الأعمش في حديثين هما: حديث الأعمش عن سليمان بن طارق عن ابن مسعود، قال: «إنكم في زمان القائل فيه بالحق خير من الصامت...». رواه الثوري، وشعبة، وجرير عن الأعمش على هذا النحو. انظر: الحاكم، المستدرک ٤ / ٤٧٧، ابن عبد البر، التمهيد ٢٤ / ٣٤١.

والثاني: حديث الأعمش عن سليمان، عن طارق، عن سلمان الفارسي في حديث طويل جاء فيه: «إن الصلوات الخمس كفارات لما بينهن ما اجتنب المقتل، يا بن أخي! عليك بالقصد؛ فإنه أبلغ». رواه وكيع وجرير كذلك. انظر: ابن أبي شيبة، المصنف: ٤ / ٢٢٩ و ٧ / ١٢٣ و ٧ / ٤٨٤ «مطولاً ومختصراً». المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١ / ١٥٧، البيهقي، شعب الإيمان ٣ / ٧٥. قلت: فهذان الحديثان ليسا المقصود بقول ابن معين؛ لأنه وافق ولم يخالف.

وأما الأحاديث الأخرى، فلم يرد له فيها رواية، وتحتمل أن تكون المقصود من كلام ابن معين، وحديث حذيفة هذا منها. ومنها أيضاً: حديث سلمان: «دخل رجل الجنة في ذباب...». رواه أبو معاوية بهذا الإسناد. انظر: أبو نعيم، الحلية ١ / ٢٠٣، الخطيب، الكفاية ١٨٥. وحديث رافع بن أبي رافع، قال: «رافقت أبا بكر، وكان له كساء فذكي يخله عليه... الحديث» رواه أبو معاوية ووكيع بهذا الإسناد. انظر: ابن أبي شيبة، =

١٤ - عن حذيفة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تلبسوا الحرير والديباج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة».

العلة: رواه محمد بن طلحة عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة<sup>(١)</sup>. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، لم نكتبه إلا من هذا الوجه»<sup>(٢)</sup>. وهو ممن لا تقبل أفراداه.

١٩ - مسند خباب ﷺ:

١ - عن خباب: أن النبي ﷺ قال: «لا يتمنى أحدكم الموت».

العلة: تفرد بروايته أبو شهاب عن الأعمش عن أبي إسحق، عن حارثة بن مضرب، عن خباب<sup>(٣)</sup>. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث الأعمش إلا عن أبي شهاب»<sup>(٤)</sup>. وخالفه يحيى بن هاشم، فرواه عن الأعمش عن شعبة، عن ثابت، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يتمنين أحدكم الموت لضرّ نزل به، فإن كان لا بد فاعلاً، فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي،

= المصنف ٥ / ١٧٣. وحديث تفرد به معمر عن الأعمش به، وهو معلول عن طارق، قال: «خرجنا حجاجاً، فإذا نحن بحيات كأنهن قدور تغلي، فقتلناها. قال: وأوطأ رجل منا بعيره ضباً، فدق صلبه. فسألت عمر بن الخطاب عن الحيات؟ فقال: قتلت عدواً. وسألناه عن الضب: فالتفت إليّ وإلى رجل فقال: أترون لي جدياً قد بلغ الماء والشجر يجزيه؟ قال: نعم، فأمره به» عبد الرزاق، المصنف ٤ / ٤٠٢. فيحتمل أن يكون أحد هذه الأحاديث مقصود ابن معين. والله أعلم.

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٥٨، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١١ / ٤٢١.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٨٥.

(٣) البزار، المسند ٦ / ٨٢، الطبراني، المعجم الكبير ٤ / ٧١.

(٤) البزار، المسند ٦ / ٨٢.

وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»<sup>(١)</sup>. قال الخطيب: «غريب من حديث الأعمش عن شعبة، تفرد بروايته عنه يحيى بن هاشم، وتفرد به عن يحيى محمد بن خلف»<sup>(٢)</sup>.

٢- عن خباب، قال: «كنت رجلاً قيناً، فعملت للعاص بن وائل، فاجتمع لي عنده، فأتيته أتقاضاه، فقال: لا والله! لا أقضيك حتى تكفر بمحمد. فقلت: أما والله! حتى تموت ثم تبعث، فلا. قال: وإني لميت ثم مبعوث؟ قلت: نعم. قال: فإنه سيكون لي ثم مال وولد، فأقضيك»، فأنزل الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]<sup>(٣)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>،

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ٢٣٥.

(٢) المصدر السابق. قلت ومحمد بن خلف لا يقل حالا عن يحيى بن هاشم فقد كذبه ابن معين، لكن يحيى معروف بروايته المناكير والأفراد عن الأعمش فالحديث ألصق به من محمد. الذهبي، الميزان ٦ / ١٣٥.

(٣) لفظ البخاري.

(٤) البخاري، الصحيح ٤ / ١٧٦٠ - ١٧٦١، مسلم، الصحيح ٤ / ٢١٥٣، أحمد، المسند ٥ / ١١٠، الترمذي، السنن ٥ / ٣١٨ ابن حبان، الصحيح ١١ / ٣٨٣، الطبراني، المعجم الكبير ٤ / ٦٦.

(٥) مسلم، الصحيح ٤ / ٢١٥٣، ابن سعد، الطبقات ٣ / ١٦٤، أحمد، المسند ٥ / ١١١، الترمذي، السنن ٥ / ٣١٨، النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٣٩٥، الطبراني، المعجم الكبير ٤ / ٦٧.

(٦) البخاري، الصحيح ٢ / ٧٣٦ و ٢ / ٨٥٤ و ٤ / ١٧٦١، الطيالسي، المسند ١٤١، الطبراني، المعجم الكبير ٤ / ٦٦.



ووكيع<sup>(١)</sup>، وحفص<sup>(٢)</sup>، وابن نمير<sup>(٣)</sup>، وجريز<sup>(٤)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٥)</sup>، وقيس بن الربيع<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مسلم أبي الضحى، عن مسروق، عن خباب. وخالفهم حماد بن شعيب، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن خباب<sup>(٧)</sup>. قال الطبراني: «هكذا رواه حماد بن شعيب عن الأعمش عن أبي وائل، ورواه الناس كما ذكرناه أولاً عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن خباب، فإن كان حماد بن شعيب ضبطه عن الأعمش، فهو غريب من حديث أبي وائل»<sup>(٨)</sup>. إن مخالفة حماد لهؤلاء، وعدم ورود رواية لأبي وائل من غير طريق الأعمش تؤكد وقوع حماد بالخطأ، فلو كان عن الأعمش عن أبي وائل رواية أخرى لحرص على ذكرها أصحاب الأعمش الكبار؛ كما هي عادتهم فيما وقع له من أوجه متعددة.

## ٢٠ - مسند سراقه بن مالك رضي الله عنه:

١ - عن سراقه بن مالك، قال قلت: «يا رسول الله! أنعمل على ما قد جف

(١) البخاري، الصحيح ٤/ ١٧٦٢، مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٣، ابن سعد، الطبقات ٣/ ١٦٤،

ابن حبان، الصحيح ١١/ ٢٤٣، الطبراني، المعجم الكبير ٤/ ٦٧.

(٢) البخاري، الصحيح ٢/ ٧٩٥.

(٣) مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٣، أحمد، المسند ٥/ ١١١، الطبراني، المعجم الكبير ٤/ ٦٧.

(٤) مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٣.

(٥) الشاشي، المسند ٢/ ٤٠٩.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ٤/ ٦٧.

(٧) المصدر السابق ٤/ ٦٩.

(٨) المصدر السابق.

به القلم، وجرت به المقادير، أو لأمر مستقبل؟ قال: «يا سراقه! اعمل لما جف به القلم، وجرت به المقادير؛ فإن كلاً ميسر».

العلة: رواه عطاء بن مسلم الخفاف عن الأعمش عن مجاهد، عن سراقه بن مالك، ولم أجده عن أحد من أصحاب الأعمش<sup>(١)</sup>. وإنما أخرجه مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر: جاء سراقه، الحديث<sup>(٢)</sup>. قلت: ولا تقبل أفراده في الأعمش.

٢١ - مسند سلمان الفارسي رحمته الله:

١ - عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: «كنا معه - أي: سلمان - في سفر، فانطلق فقضى حاجته، ثم جاء. فقلت: أي أبا عبدالله! توضأ؛ لعلنا نسألك عن أي القرآن. فقال: سلوني؛ فإنني لا أمسه، إنه لا يمسه إلا المطهرون. فسألناه، فقراً علينا قبل أن يتوضأ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، ووكيع، وشجاع ابن الوليد، وابن نمير، وابن فضيل<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: كنا مع سلمان... الحديث. وخالفهم أبو الأحوص<sup>(٥)</sup>، ويحيى بن العلاء<sup>(٦)</sup>، فروياه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، قال: كنا مع سلمان. والصواب ما رواه أبو معاوية ومن تابعه. وقد نبه الدارقطني في السنن

(١) ابن ماجه، السنن ١/ ٣٥، الطبراني، المعجم الكبير ٧/ ١٢٨.

(٢) مسلم، الصحيح ٤/ ٢٠٤٠.

(٣) الدارقطني، السنن ١/ ١٢٣، الحاكم، المستدرک ١/ ٢٩٣.

(٤) الدارقطني، السنن ١/ ١٢٣. أخرج رواية: وكيع، وشجاع، وابن نمير، وابن فضيل.

(٥) المصدر السابق.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ١/ ٣٤٠.

بعد إيراده رواية أبي الأحوص أن الجماعة تخالفه، قال: «خالفه جماعة»<sup>(١)</sup>.

٢- عن شقيق، قال: «دخلت أنا وصاحب لي على سلمان، فقال: لولا أن رسول الله ﷺ نهانا عن التكلف، لتكلفنا لكم».

العلة: رواه سليمان بن قرم عن الأعمش عن شقيق، قال، الحديث<sup>(٢)</sup>. ولم أقف عليه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه، ومثل سليمان لا تقبل أفراده في الأعمش. وبرغم ذلك، فقد صححه الحاكم، قال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وله شاهد بمثل هذا الإسناد»<sup>(٣)</sup>. ولم يُخَرِّجْ له أصحاب الصحيح ما تفرد به عن الأعمش، إنما ما تابع فيه أصحاب الأعمش.

٣- عن سلمان: أنه قال: «ما من شيء أحق بطول سجن من لسان».

العلة: رواه غندر عن شعبة عن الأعمش عن صالح بن خباب، عن حصين ابن سمرة، عن سلمان أنه قال. قال أحمد: «قال أبو معاوية: عن الأعمش عن

(١) الدارقطني، السنن ١/ ١٢٣.

(٢) ابن عدي، الكامل ٣/ ٢٥٦، الطبراني، المعجم الكبير ٦/ ٢٣٥، الحاكم، المستدرک ٤/ ١٣٦، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢١/ ٤٤٨، الجرجاني، تاريخ جرجان ١٦١.

(٣) الحاكم، المستدرک ٤/ ١٣٦. والشاهد الذي يشير إليه هو: ما رواه قيس بن الربيع عن عثمان بن شاور، عن رجل، عن سلمان، به. رواه ابن مبارك في الزهد ٤٩٣. قلت: أورد الألباني حديث سلمان في موضعين في السلسلة الصحيحة. نقل في الموضع الأول كلام الحاكم، وموافقة الذهبي له، واعتبر أنه يمكن تحسين الحديث بناءً على ذلك. السلسلة الصحيحة ٥/ ٥١١. وأما في الموضع الثاني، فقد بين أن في كلام الحاكم والذهبي نظراً؛ لضعف سليمان. السلسلة الصحيحة ٥/ ٥٦٩. ثم خلص في نتيجة الموضعين إلى اعتبار أن سليمان بن قرم لم يتفرد، إنما تابعه قيس بن الربيع متابعة ناقصة، وبرغم ما ذكر عن ضعف سليمان وقيس، إلا أنه اعتبر أن الحديث قوي بمجموع هذه الطرق.

صالح بن خباب الكيشي، عن حصين بن عقبة، وقال: «أخطأ شعبة فيه، وإنما هو ما قال أبو معاوية حصين بن عقبة»<sup>(١)</sup>. ورواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، ووکیع<sup>(٣)</sup>، وزائدة<sup>(٤)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٥)</sup>، والفضيل بن عياض<sup>(٦)</sup> من مخرج آخر عن الأعمش عن يزيد بن حيان، عن عنبس بن عقبة قال: قال عبدالله: «والله الذي لا إله إلا هو! ما على وجه الأرض شيء أحوج إلى طول سجن من لسان». وخالفهم معمر، فرواه عن الأعمش عن ابن مسعود<sup>(٧)</sup>.

## ٢٢ - مسند ضرار بن الأزور ؓ:

١ - عن ضرار بن الأزور، قال: بعثني أهلي بلقوح إلى رسول الله ﷺ أهدوها له، فقال لي: «احلبها، ودع داعي اللبن».

العله: رواه أبو معاوية<sup>(٨)</sup>، وحفص<sup>(٩)</sup>، ووکیع<sup>(١٠)</sup>، وابن المبارك<sup>(١١)</sup>،

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ١٨٠. قلت: ولم أقف على تخريج روايتهما.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٣٢٠، هناد بن السري، الزهد ٢ / ٥٣٢.

(٣) أحمد، الزهد ١٦٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٣ / ١٧٢.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١٤ / ١٤٩.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١٤ / ١٤٩، أبو نعيم، حلية الأولياء ١ / ١٣٤.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ١٤ / ١٤٩.

(٧) عبد الرزاق، المصنف ١٠ / ٤١٢. دون واسطة.

(٨) البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ٣٣٤، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤ / ٣٨١.

(٩) الطبراني، المعجم الكبير ٨ / ٢٩٦.

(١٠) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤ / ٣٧٩.

(١١) الحاكم، المستدرک ٣ / ٢٦٤، الطبراني، المعجم الكبير ٨ / ٢٩٦، ابن عساكر، تاريخ

وعبدالله بن داود<sup>(١)</sup>، ويعلى<sup>(٢)</sup>، وزهير<sup>(٣)</sup>، ومنصور بن أبي الأسود<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن يعقوب بن بجير، عن ضرار. وخالفهم الثوري، فقال: عن الأعمش عن عبدالله بن سنان، عن ضرار<sup>(٥)</sup>. قال ابن معين: «والقول قول سفيان»<sup>(٦)</sup>. وقال ابن المديني: «ورواه يحيى بن سعيد عن سفيان عن الأعمش عن عبدالله بن سنان، عن ضرار، وغلط فيه يحيى، إنما هو الأعمش عن يعقوب بن بجير»<sup>(٧)</sup>. قلت: لم يتفرد يحيى بروايته عن سفيان؛ فقد تابعه على ذلك: قبيصة<sup>(٨)</sup>، ومحمد بن كثير<sup>(٩)</sup>، وعبد الرحمن بن مهدي، ومؤمل<sup>(١٠)</sup>، والصواب: قول سفيان. والذي أميل إليه: أن سبب العلة هنا إنما هو الأعمش، فلا يمكن أن يجتمع هؤلاء على الخطأ، إلا أن يكون من الأعمش. ومعروف أن الثوري كان يصحح للأعمش حديثه.

- (١) البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ٣٣٤، الحاكم، المستدرک ٢ / ٧٢، الطبراني، المعجم الكبير ٨ / ٢٩٦، ابن عساکر، تاريخ دمشق ٢٤ / ٣٧٩.
- (٢) ابن عساکر، تاريخ دمشق ٢٤ / ٣٨٠.
- (٣) الطبراني، المعجم الكبير ٨ / ٢٩٥، ابن عساکر، تاريخ دمشق ٢٤ / ٣٨٠.
- (٤) ابن عساکر، تاريخ دمشق ٢٤ / ٣٧٩.
- (٥) البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ٣٣٤، الحاكم، المستدرک ٣ / ٧١٩، الطبراني، المعجم الكبير ٨ / ٢٩٥، ابن عساکر، تاريخ دمشق ٢٤ / ٣٧٩.
- (٦) ابن عساکر، تاريخ دمشق ٢٤ / ١٣٨٢.
- (٧) المصدر السابق.
- (٨) الحاكم، المستدرک ٣ / ٧١٩.
- (٩) الطبراني، المعجم الكبير ٨ / ٢٩٥، وقال: «هكذا رواه سفيان الثوري عن الأعمش عن عبدالله بن سنان، وخالفه أصحاب الأعمش، فرووه عن الأعمش عن يعقوب بن بجير».
- (١٠) ابن عساکر، تاريخ دمشق ٢٤ / ٣٧٩.

٢٣ - مسند العباس عليه السلام:

١ - عن العباس قال: قلت: يا رسول الله! إني أريد أن أدعو الله، فعلمني دعوة أدعو بها، قال: «سل الله العافية».

العلة: رواه عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالله بن الحارث، عن العباس. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الأعمش عن يزيد بن أبي زياد موصولاً إلى العباس إلا عبد الرحمن بن مغراء»<sup>(١)</sup>. قلت: وابن مغراء لا تقبل أفراداه فيه. ولم أقف على رواية أخرى لأصحاب الأعمش فيه.

٢٤ - مسند ابن عباس عليه السلام:

١ - عن ابن عباس، قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف ولا مطر». وجاء في حديث وكيع: قال: قلت لابن عباس: لِمَ فعل ذلك؟ قال: «كي لا يخرج أمته».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، ووكيع<sup>(٤)</sup> وعثام<sup>(٥)</sup> والفضل بن موسى<sup>(٦)</sup>، قالوا: الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت،

(١) البزار، المسند ٤ / ١٣٩.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٥ / ١١٣، أبو الشيخ، طبقات المحدثين ٢ / ٤١١، الجرجاني، تاريخ جرجان ١٥٩.

(٣) مسلم، الصحيح ١ / ٤٩٠، أبو داود، السنن ٢ / ٦.

(٤) مسلم، الصحيح ١ / ٤٩٠، ابن المنذر، الأوسط ٢ / ٤٣٢، أحمد، المسند ١ / ٣٥٤.

(٥) أبو عوانة، المسند ٢ / ٨٢.

(٦) النسائي، السنن الكبرى ١ / ٤٩١.

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وخالفهم سعد بن الصلت، قال: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس<sup>(١)</sup>. وخالفهم عبيد الله بن عمرو الرقي - في رواية<sup>(٢)</sup> - قال: عن الأعمش عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وقال عبيد الله - في رواية أخرى<sup>(٣)</sup> - قال: عن الأعمش عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وخالفهم حماد بن شعيب، قال: عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>. قلت: والصواب قول

(١) الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ١٩٤، وله: موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٤٤٠، أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصفهان ٤ / ٢٨١. اختلف في ضبط سعد، فقد ضبطه الخطيب في التاريخ: سعيد، وفي موضح أوهام: سعد. وضبطه أبو الشيخ: سعد، وهو الصواب.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ١٩٤. من رواية علي بن حجر عنه.

وعبيد الله وثقه ابن معين، وابن نمير، والنسائي وابن سعد، وابن شاهين، والعجلي، وابن حجر. زاد ابن سعد: «ربما أخطأ»، وزاد ابن حجر: «ربما وهم». وقال أبو حاتم: «صدوق صالح، لا أعرف له حديثاً منكراً». انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٣٢٨، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٤٨٤، العجلي، الثقات ٢ / ١١٢، ابن شاهين، الثقات ١٦٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٤، وله: التقريب ٦٤٣.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على أربعة أحاديث، خالف الثقات في غير هذا، انظر حديث: ٥ / ابن عباس. ووافق الثقات في حديثين هما: ٧٧ / أبو هريرة. وحديث: كان رسول الله ﷺ يجنب ثم ينام. أخرجه: الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ١٢٥. من هنا فهو مقل عن الأعمش، غير أنه قال: «أتيت الأعمش، فحدثني عشرة أحاديث، فاستزدته، فأبى. فقليل له: إنه صاحب زيد بن أبي أنيسة! قال: فحدثني بنحو خمسين حديثاً». ابن حجر، التهذيب ١ / ٦٥٩. ولم أقف عليها، وحاله حال من كثر تلقيه وقل أدأؤه، أو قل النقل عنه فيما وصلنا. وعلى هذا فعداده في الطبقة الرابعة.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ١٩٤. من رواية عمرو بن عثمان الكلابي عنه.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ١٩٤.

الثوري ومن تابعه. قال الخطيب: «والمشهور ما رواه وكيع وغيره عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس»<sup>(١)</sup>.

٢ - عن ابن عباس: أن رجلاً قال: يا نبي الله، فقال رسول الله ﷺ: «لست بنبي الله، ولكنني نبي الله ﷺ».

العلة: تفرد بروايته عبد الرحيم بن حماد الثقفي عن الأعمش عن الشعبي، عن عبدالله بن عباس<sup>(٢)</sup>. قال العقيلي: «له عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش»<sup>(٣)</sup>.

٣ - عن ابن عباس: أن النبي ﷺ بعث أبا بكر ببراءة، ثم أتبعه غداً - يعني: علياً -، فأخذها منه، فقال أبو بكر: يا رسول الله! حدث في شيء؟ قال: «لا، أنت صاحبي في الغار، وعلى الحوض، ولا يؤدي عني إلا أنا وعلي... الحديث».

العلة: تفرد سليمان بن قرم بروايتها عن الأعمش عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>. قال ابن عدي: «وهذه الأحاديث عن الأعمش، وغيرها مما لم أذكرها؛ أحاديث لا يتابع سليمان عليها»<sup>(٥)</sup>.

٤ - عن ابن عباس: أن النبي ﷺ مرَّ بامرأة زَمِنَة ضعيفة، لا تقدر أن تمتنع

(١) المصدر السابق ٥ / ١٩٤.

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣ / ٨٢، الصيداي، معجم الشيوخ ١ / ٢٢٦.

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣ / ٨٢.

(٤) ابن عدي، الكامل ٣ / ٢٥٦، الطبري، جامع البيان ١٠ / ٦٤، المروزي، تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٦٢٢.

(٥) ابن عدي، الكامل ٣ / ٢٥٦.



ممن أرادها، ورآها عظيمة البطن حبلى، فقال لها: «ممن؟»، فذكرت رجلاً أضعف منها، فبعث إليه رسول الله ﷺ، فَأَتَى به، فسأله عن ذلك، فأقر مراراً. فقال رسول الله ﷺ: «خذوا الأتاكيل مائة، فاضربوه مرة واحدة».

العلة: تفرد بروايته عبد الرحيم بن حماد الثقفي، قال: عن الأعمش عن الشعبي، عن علقمة، قال عبد الله بن عباس. قال العقيلي: «له عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش»<sup>(١)</sup>. وقال الدارقطني: «غريب من حديث الأعمش عن الشعبي، تفرد عبد الرحيم بن حماد»<sup>(٢)</sup>.

٥ - عن ابن عباس فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات له. فقال له النبي ﷺ: «لو كان عليه دين، أكنت قاضيه؟ فحق الله أحق أن يقضى».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه اختلافاً بيناً. حتى قال ابن عبد البر: «هذا الحديث مضطرب»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن حجر: «والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتمنه كبير جداً»<sup>(٤)</sup>. والروايات عنه هي:

الأولى: عن الأعمش عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: إن امرأة أتت رسول الله ﷺ، فقالت: إن أُمِّي ماتت، وعليها صوم شهر، فقال: «أرأيت لو كان عليها دين، أكنت تقضينه؟»، قالت: نعم. قال: «فدين الله أحق بالقضاء».

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير ٨٢ / ٣.

(٢) ابن طاهر، أطراف الغرائب ٣ / ٣١٣. وجاء فيها: «عبد الرحمن»، والصواب: عبد الرحيم.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد ٩ / ٢٧.

(٤) ابن حجر، تغليق التعليق ٣ / ١٩٣.

رواه عنه كذلك: أبو معاوية<sup>(١)</sup>، والقطان<sup>(٢)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٣)</sup>، وابن نمير<sup>(٤)</sup>، وجريير بن عبد الحميد<sup>(٥)</sup>، وإسماعيل بن زكريا<sup>(٦)</sup>، وعبيدة بن حميد<sup>(٧)</sup>.

الثانية: عن الأعمش عن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ... الحديث. رواه عنه كذلك: شعبة<sup>(٨)</sup>، وعثر بن القاسم<sup>(٩)</sup>،

(١) أحمد، المسند ١ / ٢٢٤، أبو داود، المسند ٣ / ٢٣٧، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ٢٢٤، الخطيب، الفصل للوصل المدرج ٢ / ٨٨٨. وأخرجه البخاري معلقاً بصيغة: «قال». انظر: الصحيح ٢ / ٦٩٠.

(٢) أحمد، المسند ١ / ٢٢٧، أبو داود، المسند ٣ / ٢٣٧، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ٢٢٤، الخطيب، الفصل للوصل المدرج ٢ / ٨٩١. وأخرجه البخاري معلقاً بصيغة: «قال» الصحيح ٢ / ٦٩٠.

(٣) مسلم، الصحيح ٢ / ٨٠٤، البيهقي، السنن ٤ / ٢٥٥، الخطيب، الفصل ٢ / ٨٨٨، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ٢٢٤.

(٤) أحمد، المسند ١ / ٣٦٢، أبو عوانة، المسند ٢ / ٢١٦، الدارقطني، أبو الحسين علي ابن عمر (ت: ٣٨٥) الإلزامات والتتبع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، ٣٣٦.

(٥) الدارقطني، التتبع ٣٣٦، وأشار إليه البيهقي، السنن الكبرى ٤ / ٢٥٥.

(٦) الخطيب، الفصل للوصل المدرج ٢ / ٨٨٩.

(٧) الطيالسي، المسند ٣٤٢، الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ١٤، البيهقي، السنن الكبرى ٤ / ٢٥٥، وأشار إليه الدارقطني، التتبع ٣٣٦.

(٨) الطيالسي، المسند ٣٤٢، الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ١٤، البيهقي، السنن الكبرى ٤ / ٢٥٥، وأشار إليه الدارقطني، التتبع ٣٣٦.

(٩) النسائي، السنن الكبرى ٢ / ١٧٣، الخطيب، الفصل ٢ / ٨٩٠.

وموسى بن أعين<sup>(١)</sup>، والجراح بن الضحاك<sup>(٢)</sup>، وإبراهيم بن محمد الفزاري<sup>(٣)</sup>، وزائدة<sup>(٤)</sup>. غير أن زائدة قال في حديثه: قال سليمان - الأعمش -: فقال الحكم وسلمة: سمعنا مجاهداً يذكرها عن ابن عباس.

الثالثة: عن الأعمش عن سلمة بن كهيل، ومسلم البطين، والحكم، عن سعيد ابن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس، قال: «جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: «إن أختي ماتت، وعليها صوم شهرين متتابعين، قال: أرأيت لو كان على أختك دين، أكنت تقضينه؟ قالت: نعم، قال: فحق الله أحق». رواها عنه على هذا النحو: أبو خالد الأحمر<sup>(٥)</sup>، وعبد الرحمن بن مغراء، غير أنه فصل في الرواية، فقال: عن الأعمش عن مسلم عن سعيد، وعن سلمة عن مجاهد، وعن الحكم عن عطاء. وخالفه في المتن، فقال: «إن أمي»<sup>(٦)</sup>. وذكر شهراً واحداً.

(١) النسائي، السنن الكبرى ١٧٤ / ٢.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٥ / ١٢.

(٣) الخطيب، الفصل للوصول المدرج ٨٩٠ / ٢، وقد خالف الرواة عن الأعمش موافقاً أبا خالد في مدة الصوم، فقال: «شهرين متتابعين»، كما سيأتي من قريب.

(٤) البخاري، الصحيح ٦٩٠ / ٢، مسلم، الصحيح ٨٠٤ / ٢، أحمد، المسند ٢٥٨ / ١، النسائي، السنن الكبرى ١٧٤ / ٢، الدارقطني، السنن ١٩٦ / ٢، الطبراني، المعجم الكبير ١٤ / ١٢، غيرها.

(٥) الترمذي، السنن ٩٥ - ٩٦، وله: العلل الكبير ١١٤، ولم يذكر هنا الحكم، وذكر في بقية المصادر، وهي: مسلم، الصحيح ٨٠٤ / ٢، النسائي، السنن الكبرى ١٧٤ / ٢، ابن خزيمة، الصحيح ٢٢٣ / ٣ و ٢٧٢ / ٣، ابن ماجه، السنن ٥٥٩ / ١، ابن حبان، الصحيح ٢٩٩ / ٨ و ٣٣٥ / ٨. وعلقه البخاري بصيغة التمريض، قال: «ويذكر عن أبي خالد» الصحيح ٦٩٠ / ٢.

(٦) النسائي، السنن الكبرى ١٧٤ / ٢، أبو عوانة، المسند ٢ / ٢١٦.

الرابعة: فرواها عبيد الله بن عمرو الرقي عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إن أبي مات، ولم يحج، أفأحج عنه؟ قال: «لو كان على أبيك دين، أكنت قاضيه؟»، فقال: نعم، قال: «فدين الله أحق»<sup>(١)</sup>.

#### تحرير مواطن العلة:

أولاً: اختلاف الجميع مع عبيد الله بن عمرو في متن الحديث؛ فقد ذكروا جميعاً الصوم، وتفرد هو بذكر الحج، ولم يشاركه أحد، لا في حديث الأعمش، ولا في مخرج آخر له. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عبيد الله ابن عمرو»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الخلاف بين أبي خالد الأحمر وعبد الرحمن بن مغراء من جهة، والجميع من جهة أخرى في الإسناد والمتن. وهو على النحو التالي:

خلاف الإسناد: فقد ذكر الجميع الرواية عن الأعمش عن مسلم، عن سعيد، عن ابن عباس، بينما ذكر أبو خالد: عن سلمة والحكم ومسلم عن مجاهد وعطاء وسعيد، وفصل بن مغراء، فجعل سلمة عن مجاهد، ومسلماً عن سعيد، والحكم عن عطاء.

#### وللنقاد في هذا الخلاف آراء:

قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: جود أبو خالد الأحمر هذا الحديث، واستحسن حديثه جداً، قال محمد: وروى بعض أصحاب الأعمش

(١) ابن حبان، الصحيح ٩ / ٣٠٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٥ / ١٢، وله: المعجم الأوسط

١ / ١٥١.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ١٥١. سبقت الترجمة له: حديث ١ / ابن عباس.

مثل ما روى أبو خالد الأحمر<sup>(١)</sup>. وهو يشير بذلك إلى رواية عبد الرحمن بن مغراء . والله أعلم .

ولم تَرُق رواية أبي خالد للدارقطني، فقال: «وأخرج مسلم حديث الأشج عن أبي خالد، عن الأعمش، عن الحكم ومسلم البطين وسلمة، عن عطاء وسعيد ومجاهد، عن ابن عباس: أن امرأة زعمت أن أختها ماتت وعليها صوم». وقال البخاري: «ويذكر عن أبي خالد، ونص على الحديث». وخالفهم جماعة، منهم: شعبة، وزائدة، وعيسى بن يونس، وابن نمير، وجري، وعثر بن القاسم، وغيرهم، روه عن الأعمش عن مسلم، عن سعيد، عن ابن عباس. وبين زائدة في روايته من أين دخل الوهم على أبي خالد، فقال في آخر الحديث: فقال سلمة بن كهيل والحكم وكنا عند مسلم حين حدث كذا، ونحن سمعناه من مجاهد عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>. وقال الدارقطني في الغرائب: «تفرد به أبو خالد الأحمر عن الأعمش هكذا». ثم بين رواية زائدة، وقال: «ولم يذكر فيه عطاء»<sup>(٣)</sup>.

ويؤكد ابن حجر تعليل حديث أبي خالد بقوله بعد إيراد كلام الدارقطني السابق: «قد أوضحت هذه الطرق في كتابي تغليق التعليق، وبينت أنه لا يلحق الشيخين في ذكرهما لطريق أبي خالد لوم؛ لأن البخاري علقه بصيغة يشير فيها إلى وهمه فيه، وأما مسلم، فأخرجه مقتصراً على إسناده دون سياق متنه»<sup>(٤)</sup>.

(١) الترمذي، العلل الكبير ١١٤، وكرره في السنن ٩٦/٣.

(٢) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٣٣٦. وقد وافق على تعليل رواية أبي خالد مقبل الوادعي في حاشيته على الإلزامات، فقال: «أما الحديث المنتقد، فلعل مسلماً - رحمه الله - ذكره ليبين علته».

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١٨٣/٣.

(٤) ابن حجر، هدي الساري ٣٥٩.

وخلاف المتن فحاصل في أمور هي:

\* أولاً: خلاف الجميع مع أبي خالد في مدة الصوم، فقد ذكروا جميعاً: «صوم شهر». وذكر هو: «صوم شهرين متتابعين». وشذ إبراهيم بن محمد الفزاري مؤيداً ومتابعاً لأبي خالد في هذا الجزء من المتن مخالفاً بقية الأصحاب.

\* ثانياً: خلاف أبي خالد في الجميع في قرابة الميت من السائل. ففي حين ذكر أبو خالد قوله: «إن أختي». قال الجميع بمن فيهم ابن مغراء الذي تابع أبا خالد في السند: «إن أُمِّي». قلت: وهذا يؤكد ما سار عليه الدارقطني.

\* ثالثاً: الخلاف الحاصل في متن الحديث بين شعبة ومن تابعه من جهة، وأبي معاوية ومن تابعه من جهة أخرى؛ فقد قال شعبة: «جاء رجل». وقال أبو معاوية: «جاءت امرأة». وقد نبه على هذه العلة ابن حجر بقوله: «لكن للحديث علة أخرى لم يتعرض لها الدارقطني، وهي: اختلافهم في سياق متنه»<sup>(١)</sup>. وقال في التعليق: «لكن اعتمد الشيخان رواية زائدة لحفظه، فرجحت على باقي الروايات، هكذا سمعت شيخنا الحافظ أبا الفضل بن الحسين يقول، لما سألت عنه»<sup>(٢)</sup>.

لم يغفل النقاد عن هذا الخلاف، غير أنه لا يقدح في أصل الحديث، ولا في روايته. لكنني عند الترجيح أرجح ما رواه أبو معاوية ومن تابعه، فهم أجل وأحفظ لحديث الأعمش من زائدة.

وأخيراً: فإنني - وبعد بيان الراجح - أنفي عن الحديث دعوى الاضطراب التي ذكرها ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن حجر، هدي الساري ٣٥٩.

(٢) ابن حجر، تعليق التعليق ٣/ ١٩٣.

(٣) ذكر الألباني هذا الحديث باعتباره حديثين منفصلين. فذكر رواية: «صومي عن أختك» =

٦ - عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ حَايَةَ الْأَغْنَى﴾ [غافر: ١٩]: إذا نظرت إليها، أتريد الخيانة أم لا؟ ﴿وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]: إذا قدرت عليها، أترني بها أم لا؟ ألا أخبركم بالتي تليها، ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]: قادر على أن يجزي بالحسنة الحسنة، وبالسئنة السئنة، إن الله هو السميع البصير.

العلة: تفرد به الحسين بن واقد عن الأعمش عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس<sup>(١)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا الحسين بن واقد»<sup>(٢)</sup>.

٧ - عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف في قصة السقيفة حين اجتمع الأنصار عند وفاة رسول الله ﷺ... الحديث.

العلة: تفرد بروايته عبد الرحيم بن حماد الثقفي عن الأعمش عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: أخبرني عبد الرحمن بن عوف<sup>(٣)</sup>. قال العقيلي: «وأما حديث السقيفة، فصحيح من حديث الزهري، رواه الناس عن الزهري، وليس له من حديث الأعمش أصل»<sup>(٤)</sup>.

٨ - عن ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقتنا، فقدر بينهما ولد، لم يضره شيطان أبداً».

= من حديث شعبة وأبي خالد دون أن يفصل في الخلاف، وصححها. الصحيحة: ٥٩٠ / ٤. وذكر رواية عبيد الله، وصححها، دون ذكر الروايات الأخرى. الصحيحة: ٧ القسم الأول ١٠٢.

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ١ / ٣٢٣، الطبري، جامع البيان ٢٤ / ٥٤، الطبراني، المعجم الأوسط ٧١ / ٢.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٧١ / ٢.

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣ / ٨٢، الصيدواي، معجم الشيوخ ١ / ٦٥.

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣ / ٨٢.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه شعبة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، موقوفاً<sup>(١)</sup>. وخالفه حماد بن شعيب<sup>(٢)</sup>، وعبد العزيز بن عبد الصمد<sup>(٣)</sup>، فروياه عن الأعمش عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، مرفوعاً. قلت: والصواب حديث شعبة.

٩ - عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «ليس على المسلم جزية».

العلة: رواه يحيى بن عيسى الرملي عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا يحيى بن عيسى، تفرد به محمد بن عمرو الغزي»<sup>(٤)</sup>.

١٠ - عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «ما من رجل ولي عشرة، إلا أُتِيَ به يوم القيامة مغلوله يده إلى عنقه، حتى يُقضى بينه وبينهم».

العلة: تفرد بروايته عبد الرحمن المحاربي عن الأعمش عن طريف بن ميمون، عن ابن عباس، يرفعه<sup>(٥)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا المحاربي، تفرد به الجعفي»<sup>(٦)</sup>.

(١) النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٧٥، الطيالسي، المسند ٣٥٢، ابن الجعد، المسند ١ / ١٣٠.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٧ / ٩٤. وقال: «لم يرفع هذا الحديث أحد ممن رواه عن الأعمش إلا حماد بن شعيب». وهذا ليس بصواب؛ فقد تابعه عبد العزيز.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٧٥، وله: عمل اليوم والليلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الثانية. تحقيق: د. فاروق حمادة، ٢٥٧.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٣٨٣.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ١٣٥، وله: المعجم الأوسط ١ / ٩٤.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ٩٤.



١١ - عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من استمع حديث قوم وهم يفرون به منه، صُبَّ في أذنيه الآنك».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو بكر بن عياش، وأبو يحيى الحماني عن الأعمش عن رجل، عن عكرمة، عن ابن عباس<sup>(١)</sup>. ورواه يزيد بن عبد العزيز عن الأعمش عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>. ورواه أبو مسلم قائد الأعمش عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>. قال أبو زرعة بعد إirاده حديث يزيد بن عبد العزيز: «أفسده أبو بكر بن عياش»<sup>(٤)</sup>. وقال الدارقطني في حديث قائد الأعمش: «تفرد به أبو مسلم عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش»<sup>(٥)</sup>.

١٢ - عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليسكت».

العلة: رواه عيسى بن يونس<sup>(٦)</sup>، وجريير<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٢٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ٣٣٩.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٢٨.

(٥) ابن طاهر، أطراف الغرائب ٥ / ٣٣٩. ورد في المطبوع: عبدالله بن سعد، والصواب: عبيد الله بن سعيد.

(٦) مسلم، الصحيح ١ / ٦٩، أبو نعيم، المستخرج ١ / ١٣٥، ابن منده، محمد بن إسحق بن يحيى (ت: ٣٩٥)، الإيمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الثانية. تحقيق:

د. علي بن محمد الفقيهي، ١ / ٤٤٤.

(٧) أبو نعيم، المستخرج ١ / ١٣٥.

صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ. وخالفهما: مندل عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. والقول قول عيسى ومن تابعه.

١٣ - عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «من كتم عُلَيْماً يعلمه، ألجم يوم القيامة بلجام من نار».

العلة: تفرد به معمر بن زائدة عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. قال العقيلي: «معمر بن زائدة عن الأعمش، ولا يتابع على حديثه»<sup>(٣)</sup>.

١٤ - عن ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَإِنْ عَادَا أَهْلَكَ بِالْدَّبُورِ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وفضيل بن عياض<sup>(٥)</sup>، وعبد بن سليمان<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مسعود بن مالك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وخالفهم شريك، فرواه عن الأعمش

(١) ابن عدي، الكامل ٦ / ٤٥٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٣٣٩.

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤ / ٢٠٦، الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٥.

تنبيه: ورد في المعجم: «معمر عن زائدة». والصواب: «معمر بن زائدة». فقد أورده العقيلي والذهبي وابن حجر في ترجمة معمر بن زائدة. انظر: ميزان الاعتدال ٦ / ٤٨١، لسان الميزان ٦ / ٦٦.

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤ / ٢٠٦.

(٤) مسلم، الصحيح ٢ / ٦١٧، أحمد، المسند ١ / ٢٢٣، ابن أبي شبة، المصنف ٦ / ٣٠٤،

النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٤٦٩، البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ٣٦٤.

(٥) النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٤٥١، وكرره ٦ / ٤٧٦.

(٦) مسلم، الصحيح ٢ / ٦١٧، أبو يعلى، المسند ٥ / ٨٢.

عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفهم أيضاً أبو بكر بن عياش، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>. قال الطبراني في رواية شريك: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن المنهال إلا شريك، تفرد به عبد الرحمن بن شريك»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو نعيم بعد إخراجه حديث أبي بكر: «تفرد به عن الأعمش أبو بكر، وعنه الأصم»<sup>(٤)</sup>. والقول قول أبي معاوية ومن تابعه.

١٥ - عن ابن عباس، قال: «لعن رسول الله ﷺ من يحرش بين البهائم». العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٥)</sup>، ووكيع<sup>(٦)</sup>، وعبيد الله بن موسى<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مجاهد، عن رسول الله ﷺ مرسلاً. وخالفه الثوري، فقال: عن الأعمش عن أبي يحيى الققات، عن مجاهد: نهى رسول الله ﷺ<sup>(٨)</sup>. وخالفهم: قطبة، فرواه عن الأعمش عن أبي يحيى، عن مجاهد، عن ابن عباس: نهى رسول الله ﷺ<sup>(٩)</sup>. وخالفهم: شريك، فرواه عن الأعمش عن

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ١٩٠.

(٢) أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان ٣ / ٥٣٥، وله: العظمة ٤ / ١٣٤٢، أبو نعيم، الحلية ٨ / ٣٠٦.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ١٩٠.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ٣٠٦.

(٥) الترمذي، العلل الكبير ٢٨٠، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥٠ - أ.

(٦) البيهقي، السنن الكبرى ١٠ / ٢٢.

(٧) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٤٢.

(٨) الترمذي، السنن ٤ / ٢١٠، وله: العلل الكبير ٢٨٠.

(٩) أحمد، المسند ٤ / ٣٨٩، الترمذي، السنن ٤ / ٢١٠، وله: العلل الكبير ٢٨٠، أبو داود، =

مجاهد، عن ابن عباس، مرفوعاً<sup>(١)</sup>. وخالفهم أيضاً: زياد بن عبدالله البكائي عن الأعمش عن المنهال، عن مجاهد، عن ابن عباس، مرفوعاً<sup>(٢)</sup>. وخالفهم أيضاً: منصور بن أبي الأسود عن الأعمش عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، مرفوعاً<sup>(٣)</sup>. قال الترمذي: «فسألت محمداً، فقال: الصحيح إنما هو عن مجاهد عن النبي ﷺ، مرسل»<sup>(٤)</sup>. وبين البيهقي بعد ذكره رواية وكيع أنه المحفوظ<sup>(٥)</sup>. وتعرض الدارقطني لهذا الحديث، فقال في حديث منصور: «ليس بمحفوظ»<sup>(٦)</sup>، ونبه على تفرد قطبة بحديثه<sup>(٧)</sup>. وذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة قطبة مثلاً على أحاديث أخطأ فيها، وقال: «وفي حديثه بعض ما فيه، إلا أنه يكتب حديثه»<sup>(٨)</sup>.

أما رواية زياد، فقد ذكره ابن عدي في ترجمته مثلاً على ما يخطأ فيه<sup>(٩)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن المنهال إلا زياد

---

= السنن ٣ / ٢٦، البيهقي، السنن الكبرى ١٠ / ٢٢، الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٨٥، ابن عدي، الكامل ٣ / ٢٣٨، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥٠ - أ.

(١) أحمد، المسند ٤ / ٣٨٩، الترمذي، العلل الكبير ٢٨٠، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥٠ - أ.

(٢) ابن عدي، الكامل ٣ / ١٩١، الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٣٣١.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥٠ - أ.

(٤) الترمذي، العلل الكبير ٢٨٠.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى ١٠ / ٢٢.

(٦) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥٠ - أ.

(٧) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣ / ٣٢٥.

(٨) ابن عدي، الكامل ٣ / ٢٣٨.

(٩) المصدر السابق. ٣ / ١٩١.

ابن عبد الله<sup>(١)</sup>. قلت: من هنا يتضح لنا تعليل العلماء للأحاديث المخالفة للمرسل عن مجاهد، والذي يظهر صحة مخرجه عن الأعمش فيما رواه أبو معاوية ومن تابعه، والثوري. والله أعلم.

١٦ - عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وعن النساء الحبالى أن يوطأن حتى يضعن ما في بطونهن، وعن كل ذي ناب من السباع، وعن بيع الخمس حتى يقسم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وشيبان<sup>(٣)</sup>، وشريك - في رواية<sup>(٤)</sup> - عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه. وخالفهم: يحيى بن سعيد الأموي، فرواه عن الأعمش، قال: حدثت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قال ابن عباس رضي الله عنه<sup>(٥)</sup>. وخالفهم معمر، فرواه عن الأعمش عن سعيد بن جبيرة، قال: نهى رسول الله ﷺ<sup>(٦)</sup>.

وخالفهم حبان بن علي<sup>(٧)</sup>، ومحمد بن جابر<sup>(٨)</sup> عن الأعمش عن أبي وائل،

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٣٣١.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد ١٠ / ١٢٣. أشار إليه بقوله: «روى عبيد الله بن موسى عن الثوري...»، وذكره، ولم أقف عليه في غيره.

(٣) ابن الجارود، المنتقى ١٨٢، الحاكم، المستدرک ٢ / ١٤٩، البيهقي، السنن الكبرى ٩ / ١٢٥.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ١٢٢.

(٥) الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤ / ٢٠٦.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ٤ / ٥٢٠.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٤٣٢، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٢٨.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٩ / ١٧٧. قلت: ومحمد هذا ضعفه ابن مهدي، وابن معين، =

عن ابن عباس، قال: إنما حرم رسول الله ﷺ... الحديث. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا حبان، ومحمد بن جابر، وتفرد به عن محمد بن جابر إسحق بن أبي إسرائيل، وتفرد عن حبان بكر بن يحيى بن ريان»<sup>(١)</sup>. قلت: والقول قول الثوري ومن تابعه.

١٧ - عن ابن عباس، عن ورقة الأنصاري، قال: قلت: يا محمد! كيف يأتيك؟ - يعني: جبريل عليه السلام -، فقال رسول الله ﷺ: «يأتيني من السماء، جناحه لؤلؤ، وباطن قدميه أخضر».

العللة: رواه روح بن مسافر عن الأعمش عن عبدالله بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن ورقة الأنصاري<sup>(٢)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو

---

= وأحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، والبزار، وابن حبان، بعبارات متعددة تدل على سوء حفظه دون تعمد منه للكذب، إلا ابن حبان، فقد اتهمه بالسرقة. وبين ابن معين وأبو حاتم وابن حبان أنه اختلط بأخرة، وكان يلحق بكتبه ما ليس منه. وقال أحمد: «أحاديثه مناكير». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٩١ / ٤، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ١١٦، الدارمي، تاريخ ابن معين ٢٠١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢١٩ / ٧، عبدالله ابن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣٨٨ / ١ و ٦١ / ٣، البخاري، الضعفاء ٩٩، النسائي، الضعفاء ٩٢، ابن حبان، المجروحين ٢٧٠ / ٢، الدارقطني، السنن ١٦٣ / ٢، البزار، المسند ٢٧ / ٨.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة أحاديث. خالف في حديث غير هذا، حديث: ٦١ / أبو هريرة. ووافق في حديثين هما: ٤٧، ٦٥ / أبو هريرة. وعداده في الطبقة السابعة.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٩ / ١٧٧.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ٣٨٢، ابن عدي، الكامل ٣ / ١٤٠.

هذا الحديث عن الأعمش إلا روح بن مسافر<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عدي بعد إخراجهم - وغيرها - : «وهذه الأحاديث التي أُمليتها لروح بن مسافر فيها مشاهير، ومنها ولا يتابع عليه، فأما الذي لا يتابع عليه، فحديث ورقة بن نوفل<sup>(٢)</sup>».

١٨ - عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «يستغني أحدكم عن الناس ولو بشوص سواك».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه جرير بن حازم عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شبيب، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. وخالفه عبد العزيز ابن مسلم، فرواه عن الأعمش عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. قال حمدان بن علي: «سألت أحمد عن حديث عبد العزيز القسملبي: استغنوا عن الناس؟ قال: منكر، ما رأيت حديثاً أنكر منه<sup>(٥)</sup>». وقال أبو حاتم بعد إirاده رواية القسملبي: «هكذا رواه عبد العزيز، ورواه جرير بن حازم عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شبيب، عن النبي ﷺ، وهو أشبه<sup>(٦)</sup>». وقال الدارقطني: «غريب من حديث الأعمش عن سعيد، تفرد به أبو زيد عبد العزيز

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ٣٨٢.

(٢) ابن عدي، الكامل ٣ / ١٤٠. وذكر غيره مما لا يتابع عليه، غير أن ما يهمننا هنا هو حديث ورقة.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢١٦.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٤٤، الضياء، المختارة ١٠ / ١٧٧، القضاعي، المسند ٤٠٠ / ١.

(٥) الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة ١٠ / ١٧٧.

(٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢١٦.

ابن مسلم القسملي عنه<sup>(١)</sup>.

١٩ - عن ابن عباس، قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ركعتين، ثم ينصرف فيستاك».

العلة: رواه عثام بن علي العامري عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>. ولم أجده من رواية غيره عن الأعمش، وإنما يعرف عن النبي ﷺ: أنه كان يصلي تسع ركعات.

٢٠ - عن ابن عباس: سلام على آل ياسين. قال: نحن آل محمد ﷺ.

العلة: تفرد بروايته موسى بن عمير عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>. ولم أجده فيه متابعا، ومثله لا تقبل أفراداه.

(١) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣ / ١٦٩.

تنبيه: ذكر الألباني رواية القسملي في الصحيحة، ونقل قول أحمد السابق، ثم قال: «ولعله يعني مجرد التفرد الذي لا يستلزم الضعف، كما قال في حديث الاستخارة الذي رواه البخاري: إنه منكر، وإلا، فإسناد حديث الترجمة صحيح على شرط الشيخين». ثم نقل تصحيح إسناده عن الذهبي والهيثمي والسخاوي. السلسلة الصحيحة ٣ / ٤٣٤. قلت: وتصحيح الإسناد لا ينفي العلة، لا سيما مع ورود المخالفة التي لم ينبه عليها الشيخ، وقول أبي حاتم والدارقطني هو الصواب.

(٢) أحمد، المسند ١ / ٢١٨، أبو يعلى، المسند ٤ / ٣٦٧ و ٥ / ٨٢، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ١٥٥، الحاكم، المستدرک ١ / ٢٤٤، النسائي، السنن الكبرى ١ / ١٦٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ١٢.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٦٧. وموسى كذبه أبو حاتم، وقال: «ذاهب الحديث». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال ابن عدي: «عامه ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه». وقال العقيلي: «منكر الحديث». وضعفه أبو زرعة، وابن نمير، والدارقطني، ويعقوب بن سفيان، وأبو أحمد الحاكم. ولم أقف له إلا على هذا الحديث. وعداده في الطبقة الثامنة.



٢١- عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «لما نزلت الآية: ﴿فِيهِ رِجَالٌ مُحِشَرُونَ﴾ أَنْ يَنْظَهُرُوا» [التوبة: ١٠٨]، بعث النبي ﷺ إلى عويمر بن ساعدة، فقال: «ما هذا الطهور الذي أثنى الله ﷻ عليكم؟»، فقالوا: يا رسول الله! ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل فرجه، أو قال: مقعدته. فقال النبي ﷺ: «هو هذا».

العلة: تفرد بروايته محمد بن إسحق عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عباس<sup>(١)</sup>. ولم أجده من غير حديث ابن إسحق. قال الحاكم: «حديث صحيح على شرط مسلم»<sup>(٢)</sup>. هو ممن لا تقبل أفراداه في الأعمش. وليس له في مسلم من روايته عن الأعمش.

٢٢- عن ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ: «من أصبح صائماً؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «من عاد مريضاً؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «من شيع جنازة؟»، قال أبو بكر: أنا، قال: «من جمعهم في يوم دخل الجنة».

العلة: رواه عصام بن طليق عن الأعمش عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>. قال ابن الجوزي: «تفرد به عصام عن الأعمش»<sup>(٤)</sup>. قلت: وهو

---

= انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١٥٥، ابن عدي، الكامل ٦ / ٣٤١، العقيلي، الضعفاء ٤ / ١٣١١، الخطيب، تاريخ بغداد ١٣ / ٢٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ١٨٥.

(١) الحاكم، المستدرک ١ / ٢٩٩، الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٦٧، البيهقي، السنن الكبرى ١٠٥ / ١.

(٢) الحاكم المستدرک ١ / ٢٩٩.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ١٤٣، ابن الجوزي، العلل المتناهية ٢ / ٨٢٧.

(٤) ابن الجوزي، العلل المتناهية ٢ / ٨٢٧.

ممن لا تقبل أفراد<sup>(١)</sup>.

٢٣ - عن ابن عباس، قال: «كان عند النبي ﷺ نبيذ زبيب، فيشربه ذلك اليوم، ومن الغد. فإذا كان الثالث، شربه، وإلا، أراقه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وابن فضيل<sup>(٣)</sup>، وجري<sup>(٤)</sup>، وأبو مسلم قائد الأعمش<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي عمر يحيى البهراني، عن ابن عباس. وخالفهم أسباط بن محمد القرشي، فرواه عن الأعمش عن عكرمة، عن ابن عباس<sup>(٦)</sup>. والصواب: قول أبي معاوية ومن تابعه.

٢٤ - عن ابن عباس: أن النبي ﷺ: «مر بقبرين يعذبان... الحديث».

(١) وعصام قال فيه ابن معين: «ليس بشيء». وقال البخاري: «مجهول، منكر الحديث». وضعفه أبو زرعة وابن حجر. وقال ابن عدي: «قليل الرواية، ولا أعرف له حديثاً منكراً فأذكره». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٢٠٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٢٥، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٥٣٩، ابن عدي، الكامل ٥ / ٣٧٠، الذهبي، الميزان ٥ / ٨٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٩٩، وله: التقريب ٦٧٦.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديثين، هذا واحد منهما، والآخر حديث: ٧٤ / أبو هريرة، وكلاهما معلول. وعداده في الطبقة الثامنة.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٧٦، أحمد، المسند ١ / ٢٢٤، أبو داود، السنن ٣ / ٣٣٥، أبو عوانة، المسند ٥ / ١٣٣ الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ١١١.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٣ / ٢٤٤.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى ٨ / ٣٠٠.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ١١١.

(٦) المصدر السابق ١١ / ٣٠٥.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٣)</sup>، وجريز<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس. وخالفهم شعبة، فرواه عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عباس بإسقاط طاوس<sup>(٥)</sup>. وخالفهم أيضاً أبو إسرائيل المهلب، فرواه عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، فيما ذكره الدارقطني، وقال: «تفرد به أبو إسرائيل المهلب عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، والمحفوظ: عن الأعمش عن طاوس، عن ابن عباس»<sup>(٦)</sup>.

٢٥ - عن ابن عباس في صلاة النبي ﷺ في منى.

العلة: رواه الأعمش عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، واختلف عليه في المتن مع الاتفاق في السند على النحو التالي: الأول: «أن النبي ﷺ صلى يوم التروية بمنى الظهر والعصر». رواه عنه عبثر<sup>(٧)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث

(١) أحمد، المسند ١/ ٢٢٥، البخاري، الصحيح ١/ ٨٨ و ١/ ٤٥٨، ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ١١٥ و ٣/ ٥١ و ٣/ ٥٢، ابن ماجه، السنن ١/ ١٢٥، النسائي، السنن الكبرى ١/ ٦٦٤.

(٢) أحمد، المسند ١/ ٢٢٥، البخاري، الصحيح ٥/ ٢٢٤٩، مسلم، الصحيح ١/ ٢٤٠، ابن ماجه، السنن ١/ ١٢٥، ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ١١٥ و ٣/ ٥١ و ٣/ ٥٢، النسائي، السنن الكبرى ١/ ٦٩ و ٦/ ٤٩٦، الترمذي، السنن ١/ ١٠٢، أبو داود، السنن ١/ ٦.

(٣) مسلم، الصحيح ١/ ٢٤١، الدارمي، السنن ١/ ٢٠٥، عبد بن حميد، المسند ٢١٠.

(٤) البخاري، الصحيح ١/ ٤٦٤، ابن حبان، الصحيح ٧/ ٣٩٨.

(٥) الطيالسي، المسند ٣٤٤.

(٦) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٢/ ٤٣٠، ولم أقف عليه.

(٧) أحمد، المسند ١/ ٢٥٥، الطبراني، المعجم الأوسط ١/ ٢٣٦، جاء في المسند ذكر الظهر دون العصر.

عن الأعمش إلا عبث»<sup>(١)</sup>. الثاني: «صلى النبي ﷺ بمنى خمس صلوات»، رواه عنه أبو كدينة يحيى بن المهلب<sup>(٢)</sup>. الثالث: «أن النبي ﷺ صلى بمنى الظهر والفجر، ثم غدا إلى عرفات». رواه عنه ابن الأجلح<sup>(٣)</sup>. الرابع: «أن النبي ﷺ صلى الظهر يوم التروية بمنى، وصلى الغداة يوم عرفة بها». رواه عنه أبو المحياة يحيى بن يعلى التيمي<sup>(٤)</sup>. الخامس: «صلى رسول الله ﷺ يوم التروية بمنى الظهر والعصر والعشاء والفجر»، رواه عنه أبو إسحق الفزاري<sup>(٥)</sup>. السادس: «أن رسول الله ﷺ صلى الظهر يوم التروية، والفجر يوم عرفة بمنى»، رواه عنه عمار بن رزيق<sup>(٦)</sup>. السابع: «كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر والعصر بمنى يوم التروية»، رواه عنه أبو عبيدة<sup>(٧)</sup>. وفي النفس من هذه الروايات جميعاً شيء، ذلك، أنه لم يرو أي واحد منها كبار أصحاب الأعمش. ويؤكد ذلك قول ابن المديني: «قال يحيى: قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أشياء، وعدّها، وليس هذا الحديث فيما عد شعبة»<sup>(٨)</sup>.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ١/ ٢٣٦.

(٢) أحمد، المسند ١/ ٢٩٦ و ١/ ٣٠٣، الحاكم، المستدرک ١/ ٦٣٢، ابن خزيمة، الصحيح ٤/ ٢٤٧، الطبراني، المعجم الكبير ١١/ ٣١٦، الدارمي، السنن ٢/ ٧٧.

(٣) الترمذي، السنن ٣/ ٢٧٧.

(٤) أحمد، المسند ١/ ٢٩٧. وأبو المحياة وثقه ابن معين والذهبي. وقال أحمد: ما أدري كيف حديثه. قلت: وله حديث آخر وافق فيه الثقات، حديث: ٣٢/ ابن مسعود. فعده في الطبقة الرابعة.

(٥) أبو يعلى، المسند ٤/ ٣١٥.

(٦) أبو يعلى، المسند ٥/ ١١٢، أبو داود، السنن ٢/ ١٨٨.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ١١/ ٣١٦.

(٨) الترمذي، السنن ٣/ ٢٧٧، أورده بعد إخراجه رواية الأجلح.

٢٥ - مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنه:

١ - عن ابن عمر، قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد الخلاء، يجيء ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض».

العللة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه وكيع<sup>(١)</sup>، وأبو يحيى الحماني<sup>(٢)</sup>، ويونس بن بكير<sup>(٣)</sup>، عن الأعمش عن ابن عمر. وخالفهم: عبد السلام بن حرب<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن ربيعة<sup>(٥)</sup>، وعمرو بن عبد الغفار<sup>(٦)</sup>، وسعيد بن مسلمة<sup>(٧)</sup>، فرووه عن

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ١٠١، الترمذي، السنن ١/ ٢٢، والعلل الكبير ٥، العقيلي، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٢، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ لوحة ٤٠ - أ.

(٢) الترمذي، السنن ١/ ٢٢، وله: العلل الكبير ٥، العقيلي، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٢، ابن عدي، الكامل ٢/ ٤٧، الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ١١٦. ومما يذكر هنا: أن ابن عدي أخرجه من رواية بركة بن محمد عن الحماني، به، وقال: «ولا أعلم أن هذا الحديث رواه عن الحماني عن الأعمش غير بركة». وأخرجه الطبراني من رواية سهل ابن صالح الأنطاكي عن الحماني عن الأعمش، به، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن أبي يحيى إلا سهل». قلت: فكل رواية ترد زعم الأخرى.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤/ ٤٠ - أ.

(٤) الترمذي، السنن ١/ ٢٢، والعلل الكبير ٥، العقيلي، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٢، أبو داود، السنن ١/ ٤، الدارمي، السنن ١/ ١٧٨، الدارقطني، العلل المخطوط ٤/ ٤٠ - أ، وكرره في موضع آخر ٤/ ٦٣ - ب. قلت: غير أنه جعله عن ابن عمر، لا عن أنس، وهو خطأ، والصواب عن أنس، وكذا فعل في رواية محمد بن ربيعة.

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٢، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٤/ ٢٠٨، الدارقطني، العلل المخطوط ٤/ ٤٠ - أ، و ٤/ ٦٣ - ب.

(٦) الدارقطني، العلل المخطوط ٤/ ٤٠ - أ.

(٧) العقيلي، الضعفاء الكبير ١/ ٢٥٢.

الأعمش عن أنس. وخالفهم وكيع في روايتين عنه، الأولى: من حديث أحمد بن محمد بن أبي رجاء المصيصي عنه عن الأعمش عن القاسم بن محمد، عن ابن عمر<sup>(١)</sup>. وخالفه زهير بن حرب، فرواها عن وكيع عن الأعمش عن رجل، عن ابن عمر<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني: «والحديث غير ثابت عن الأعمش»<sup>(٣)</sup>، وقال: «وكلاهما غير ثابت»<sup>(٤)</sup>. وقال الترمذي: «وسألت محمداً عن هذا الحديث أيهما أصح؟ فقال: كلاهما مرسل، ولم يقل أيهما أصح»<sup>(٥)</sup>. وقال أيضاً: «وكلا الحديثين مرسل. ويقال: لم يسمع الأعمش من أنس»<sup>(٦)</sup>. وقال العقيلي: «إنما يروى هذا من معلول حديث الأعمش مرسلًا، رواه عبد السلام بن حرب الملائي، وسعيد بن مسلمة، ومحمد بن ربيعة عن الأعمش عن أنس. ورواه وكيع، وأبو يحيى الحماني عن الأعمش عن ابن عمر، وقد قال بعضهم: عن وكيع عن الأعمش عن رجل، عن ابن عمر، ولا يصح. وإنما يروى هذا من معلول حديث الأعمش مرسلًا»<sup>(٧)</sup>. فالدارقطني نفى أن يكون هذا من حديث الأعمش، بينما اكتفى العقيلي ببيان أن الحديث عن الأعمش إنما هو مرسل. والذي أرجحه: ما ذهب إليه الدارقطني؛ ذلك أن هذا الحديث لم يروه أصحاب الأعمش المتقدمين فيه. أما رواية وكيع، فإن فيها اضطراباً كبيراً، ففي حين رواه ابن أبي شيبة عنه عن أنس، خالفه المصيصي

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٠ - أ، و ٤ / ٦٣ - ب، البيهقي، السنن الكبرى ١ / ٩٦.

(٢) أبو داود، السنن ١ / ٤، البيهقي، السنن الكبرى ١ / ٩٦، العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٢٥٢.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٠ - أ.

(٤) المصدر السابق ٤ / ٦٣ - ب.

(٥) الترمذي، السنن ١ / ٢٢.

(٦) الترمذي، العلل الكبير ٥.

(٧) العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٢٥٢.

وزهير بن حرب؛ كما سبق ذكره<sup>(١)</sup>، مما يدل على اضطراب أصحابه عنه. ومن هنا نفهم قول ابن عدي والطبراني بأن الحديث حديث عبد السلام بن حرب. قال ابن عدي: «وهذا الحديث يعرف بعبد السلام بن حرب عن الأعمش، وتابعه عليه محمد بن ربيعة»<sup>(٢)</sup>. وقال الطبراني: «والمشهور من حديث عبد السلام ابن حرب»<sup>(٣)</sup>. وهو معلول من حديث الأعمش.

٢ - حديث ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «إذا كنتم ثلاثة، فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية - في رواية<sup>(٥)</sup> -، ووكيع<sup>(٦)</sup>، وحفص<sup>(٧)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٨)</sup>، وقيس بن الربيع<sup>(٩)</sup>،

(١) تنبيه: تكلم الألباني على هذا الحديث، وضعف رواياته المختلفة، لكنه جاء عند رواية المصيصي، وحكم له بالصحة، ولم يعر أقوال النقاد أي اهتمام؛ لثقة المصيصي. ولم يلتفت إلى مخالفة زهير بن حرب وابن أبي شيبة له عن وكيع. ورواية المصيصي شاذة لم يقل بها غيره. انظر: السلسلة الصحيحة ٦٠ / ٣.

(٢) ابن عدي، الكامل ٤٧ / ٢.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ١١٦ / ٢.

(٤) مسلم، الصحيح ١ / ١٧١٨. الحميدي، المسند ١ / ٦١، أحمد، المسند ١ / ٤٣٠ و١ / ٤٤٠، الترمذي، السنن ٥ / ١٢٨، أبو نعيم، حلية الأولياء ٧ / ١٢٨.

(٥) مسلم، الصحيح ٤ / ١٧١٨، أحمد، المسند ١ / ٤٢٥، أبو داود، السنن ٤ / ٢٦٣، الترمذي، السنن ٥ / ١٢٨، ابن ماجه، السنن ٢ / ١٢٤١، البزار، المسند ٥ / ١١٣.

(٦) أحمد، المسند ١ / ٤٣١، أبو يعلى، المسند ٩ / ١٤١، ابن ماجه، السنن ٢ / ١٢٤١.

(٧) البخاري، الأدب المفرد ٤٠٠.

(٨) مسلم، الصحيح ٤ / ١٧١٨، أبو داود، السنن ٤ / ٢٦٣.

(٩) ابن الجعد، المسند ٣٠٩.

وعبيد الله بن موسى<sup>(١)</sup>، وشعبة<sup>(٢)</sup>، والطائي<sup>(٣)</sup>، وإسحق بن يوسف الأزرق<sup>(٤)</sup>، وابن نمير<sup>(٥)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن شقيق أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي ﷺ. وخالفهم: أبو معاوية - في رواية أخرى<sup>(٧)</sup>، - وعيسى بن يونس<sup>(٨)</sup>،

(١) الدارمي، السنن ٢/ ٣٦٧، الشاشي، المسند ٢/ ٥٢، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٠٧ و ٧/ ٣٦٤.

(٢) الشاشي، المسند ٢/ ٥٣، وذكر له عدة طرق عن شعبة.

(٣) الطبراني، الأوسط ٢/ ٢٠٢، أبو نعيم، حلية الأولياء ٧/ ٣٦٤، الشاشي، المسند ١/ ٣٩٣.

(٤) أحمد، المسند ١/ ٣٧٥، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٣/ ٢٢٤. قلت: والأزرق وثقه ابن معين، وأحمد، وابن سعد، والبخاري، وابن حبان، والعجلي، والذهبي، وابن حجر. ولم أجد له إلا حديثين، هذا واحد منهما. والثاني: حديثه عن ابن أبي أوفى، عن النبي ﷺ: «الخوارج هم كلاب أهل النار». قال أبو نعيم: «يقال: إن هذا الحديث مما خص به الأعمش إسحق الأزرق». غير أنه أخرجه من حيث الثوري وأحمد بن حمدون عن الأعمش متابعاً للأزرق. انظر: الحلية ٥/ ٥٦. وقال الدارقطني: «لم يزل أصحابنا يقولون: إن إسحق تفرد به عن الأعمش، حتى وجدنا أهل خراسان قد رووه عن شيخ له عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش». من هنا فإن عداده في الطبقة الرابعة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٢٣٨، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٥، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٧٧، العجلي، الثقات ٢/ ٢٢٠، ابن الجوزي، العلل المتناهية ١/ ١٦٩، الذهبي، الكاشف ١/ ٢٤٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ١٣١، وله: التقريب ١٣٣.

(٥) أحمد، المسند ١/ ٤٢٥.

(٦) الشاشي، المسند ١/ ٣٩٣.

(٧) ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ٢٣٢.

(٨) ابن حبان، الصحيح ٢/ ٣٤٥.



وإسحق بن يوسف<sup>(١)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٢)</sup>، وإسماعيل بن زكريا<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وخالفهم علي بن مسهر، فرواه عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. وخالفهم أيضاً علي بن هاشم ابن البريد، فرواه عن الأعمش عن ابن صاعد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>. قلت: صح الحديث عن الأعمش من طريقين: الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود. والأعمش عن أبي صالح عن ابن عمر. فقد روى الوجهين عنه: أبو معاوية، وعيسى، وإسحق، وهذا يؤكد ويدل على وجود طريقين للأعمش فيه. وهذا الخلاف من الخلاف المقبول القائم على أساس تعدد أوجه الرواية المستند على سعة رواية المُخْتَلَف عنه. غير أن الخلاف الواقع في رواية علي بن مسهر، وعلي بن هاشم مع الآخرين يعد وهماً منهما. قال الدارقطني في رواية علي بن مسهر: «ووهم فيه، وإنما رواه الأعمش عن أبي صالح عن ابن عمر»<sup>(٦)</sup>. وقال أبو حاتم في رواية ابن هاشم: «هذا خطأ، إنما هو عن أبي صالح ذكوان»<sup>(٧)</sup>.

٢ - عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ اعتمر في رجب». واستدراك عائشة عليه أنه إنما اعتمر في ذي القعدة».

(١) أحمد، المسند ١٤١ / ٢.

(٢) المصدر السابق ١٨ / ٢.

(٣) أبو يعلى، المسند ٤٧٤ / ٩.

(٤) الدارقطني، العلل ١٢٧ / ١٠.

(٥) ابن أبي حاتم علل الحديث ٣١٠ / ٢.

(٦) الدارقطني، العلل ١٢٧ / ١٠.

(٧) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣١٠ / ٢.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو جعفر الرازي<sup>(١)</sup>، وأبو عبيدة ابن معن<sup>(٢)</sup>، فروياه عن الأعمش عن حبيب، عن مجاهد، عن ابن عمر. وخالفهم عيسى بن يونس<sup>(٣)</sup>، وابن نمير<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر. وخالفهم أبو بكر بن عياش، فرواه عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، قال: سئل ابن عمر<sup>(٥)</sup>. قال الدارقطني في حديث أبي جعفر وأبي عبيدة: «وهذا أصح»<sup>(٦)</sup>. وقال الترمذي في حديث أبي بكر: «حديث غريب، سمعت محمداً يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير»<sup>(٧)</sup>.

٣ - عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «الذباب في النار إلا النحل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية - فيما صح عنه - عن الأعمش عن مجاهد، مرسلًا<sup>(٨)</sup>. وخالفه يحيى بن أبي زائدة<sup>(٩)</sup>، وإسماعيل بن

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ٤١٤، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٨٤ - أ.

(٢) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ١٤٥ - أ.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / لوحة ١٤٥ - أ.

(٤) أحمد، المسند ٢ / ١٤٣، ابن أبي شيبة، المصنف ٣ / ١٦٠، ابن ماجه، السنن ٢ / ٩٩٧.

وجاء في المسند قول عائشة: «في ذي الحجة»، وفي المصنف: «ذي القعدة»، فلا أدري هل هو من ابن نمير، أو من الرواة عنه؟

(٥) الترمذي، السنن ٣ / ٢٧٤، ابن ماجه، السنن ٢ / ٩٩٧.

(٦) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ١٤٥ - أ.

(٧) الترمذي، السنن ٣ / ٢٧٤.

(٨) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٨ - أ. وقد رواه عنه ابنه إبراهيم عن الأعمش عن مجاهد،

عن ابن عباس، قال فيه الدارقطني: «ووهم في ذلك». أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير

٦٥ / ١١.

(٩) الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ٣٠٤، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٨ - أ. =

مسلم<sup>(١)</sup>، فروياه عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ. قال الدارقطني: «الصحيح: عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا»<sup>(٢)</sup>.

٤ - عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «الذي خلقكم من ضعف فقال: من ضعف». قال الدارقطني في بيان علته: «يروي الأعمش، واختلف عنه: فرواه زائدة عن الأعمش عن عطية، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وخالفه أبو عبيدة بن معن، فرواه عن الأعمش عن رجل من بلقين، عن عطية، عن ابن عمر، موقوفًا. ورفع محفوظ عن عطية عن ابن عمر. وقول أبي عبيدة بن معن أشبه بالصواب من قول زائدة، والرجل الذي لم يسمه هو فضيل بن مرزوق، والله أعلم. وأصحاب فضيل يروونه عنه مرفوعًا»<sup>(٣)</sup>. قلت: ولم أقف على من أخرج رواية الأعمش هذه. ووقفت عليه من رواية فضيل بن مرزوق عن عطية عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وهو المحفوظ عن عطية<sup>(٤)</sup>. من هنا رجح الدارقطني رواية أبي عبيدة على رواية زائدة. غير أن رواية هؤلاء محفوظة مرفوعة. ورواية أبي عبيدة موقوفة.

= تنبيه: ورد في علل الدارقطني: «يحيى بن أبي زكريا»، وفي الطبراني: «يحيى أبو زكريا»، والراوي عنهما عبدالله بن رجاء، وعند البحث في شيوخ عبدالله لا نقف على ابن أبي زكريا، إنما نقف على ابن أبي زائدة، وكذا عند العودة إلى تلاميذ ابن أبي زائدة نجد عبدالله، فالراوي هو ابن أبي زائدة، وكنيته أبو زكريا. تهذيب الكمال ١٤ / ٤٩٥، ٣١ / ٣٠٥.

(١) أبو يعلى، المعجم ١ / ١٢٧، ابن عدي، الكامل ٥ / ٤٤، الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ٣٠٤.

(٢) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٨ - أ. سبق ذكر ترجمته في حديث ٩ / علي. وليس له غيرهما.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٦٨ - أ.

(٤) انظر رواية فضيل: أحمد، المسند ٢ / ٥٨، الترمذي، السنن ٥ / ١٨٩، الحاكم، المستدرک ٢ / ٢٧٠، تمام، الفوائد ١ / ٢١٦، أبو داود، السنن ٤ / ٣٢.

٥ - عن عبدالله بن عمر، عن بلال، عن النبي ﷺ: «أنه صلى في الكعبة». في حديث طويل عن بلال وأسامة بن زيد. الحديث.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن أبي الشعثاء، عن ابن عمر، قال: أخبرني أسامة بن زيد<sup>(١)</sup>. وخالفه أبو عبيدة بن معن، فرواه عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن أبي الشعثاء، عن ابن عمر، عن أسامة بن زيد<sup>(٢)</sup>. وخالفهما عمرو بن ثابت، فرواه عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: سألت بلالاً... الحديث<sup>(٣)</sup>. قال البزار: «ولا نعلم روى حديث الأعمش هذا عن مجاهد عن ابن عمر إلا عمرو بن ثابت،

(١) أحمد، المسند ٥/٢٠٤ و ٥/٢٠٧ و ٦/٤٦٤، ابن حبان، الصحيح ٧/٤٨٠، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١/٣٩٠، الضياء، الأحاديث المختارة ٤/١٠٣، الدارقطني، العلل ٧/١٩١. وقد أطال الدارقطني النفس في علل حديث عبدالله بن عمرو من طرق متعددة، فقد زاد في المطبوع عن عشر صفحات ٧/١٨٣ - ١٩٤، وما يهمننا في هذا المقام هو: الخلاف عن الأعمش فقط.

(٢) الدارقطني، العلل ٧/١٩١. جاء في العلل: أبو عبيدة بن مطرف، ولم أقف عليه، ولا على روايته، من هنا ترجح لدي أن يكون ابن معن، فلعله خطأ من النساخ أو المحقق.

(٣) البزار، المسند ٤/١٩٢. وعمر تركه ابن المبارك وابن مهدي؛ لأنه كان يسب السلف. وقال ابن معين والنسائي - في رواية -: «ليس بثقة ولا مأمون». وضعفه أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري، وابن عدي. قال ابن حبان: «يروي الموضوعات». وقال العجلي: «واهي الحديث». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/٢٣٦ و ٣/٥٢٢، البخاري، التاريخ الكبير ٦/٣١٩، وله: الضعفاء ٨٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/٢٢٣، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٨٠، ابن عدي، الكامل ٥/٢١، العجلي، الثقات ٢/١٧٢، الذهبي، المغني ٢/٤٨٢، ابن حجر، التهذيب ٣/٢٥٩.

واقف روايته عن الأعمش: وقفت له على ثلاثة أحاديث كلها معلولة، هذا واحد منها، والآخران هما: ١١/ ابن مسعود. ١/ أم سلمة. وعداده في الطبقة الثامنة.

ولم نسمعه إلا من محمد بن مرزوق<sup>(١)</sup>. قلت: والصواب عن الأعمش: ما رواه أبو معاوية.

٦ - عن عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «كان الكفل من بني إسرائيل، وكان لا يتورع عن ذنب عمله. فأتته امرأة، فأعطاهما ستين ديناراً على أن يطأها، فلما قعد منها مقعد الرجل من امرأته، أرعدت وبكت. فقال: ما يبكيك؟ أكرهتُك؟ قالت: لا، ولكنه عمل ما عملته قط، وما حملني عليه إلا الحاجة. فقال: تفعلين هذا وما فعلته، اذهبي فهي لك. وقال: لا والله! لا أعصي الله بعدها أبداً. فمات من ليلته، فأصبح مكتوباً على بابه: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِلْكَفْلِ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أسباط بن محمد - فيما صح عنه<sup>(٢)</sup> -، وابن فضيل<sup>(٣)</sup>، وأبو عبيدة بن معن<sup>(٤)</sup>، والعلاء بن راشد<sup>(٥)</sup>، وشيبان وغير واحد<sup>(٦)</sup>،

(١) البزار، المسند ٤ / ١٩٢.

(٢) أحمد بن حنبل، المسند ٢ / ٢٣، أبو يعلى، المسند ١٠ / ٩٠، البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ٥٨، الترمذي، السنن ٤ / ٥٦٧، وله: العلل الكبير ٣٣٤، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٥ / ٥٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٧ / ٣٧٩، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٧٤ - أ، وقد رواها عن أسباط: أحمد بن حنبل، وعبيدة بن أسباط، وأبو خيثمة، وعبد الرزاق بن منصور.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٧ / ٣٧٩، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٧٤ - أ، البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ٥٨.

(٤) الإسماعيلي، معجم شيوخ الإسماعيلي ١ / ٣٦٥، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٧٤ - أ.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٧٤ - أ.

(٦) الحاكم، المستدرک ٤ / ٢٨٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٧ / ٣٨١، وأشار إليها الترمذي، السنن ٤ / ٥٦٧.

قالوا: عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله الرازي، عن سعد مولى طلحة، عن ابن عمر، مرفوعاً. وخالفهم يحيى بن عيسى الرملي<sup>(١)</sup>، والفضل بن موسى<sup>(٢)</sup>، فروياه عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله، عن سعد مولى طلحة، عن ابن عمر، موقوفاً. وخالفهم أبو بكر بن عياش<sup>(٣)</sup>، وأسباط - في رواية -<sup>(٤)</sup>، فروياه عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ورواه أبو أسامة عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله، عن رجل لم يسمه، عن ابن عمر<sup>(٥)</sup>. قال الترمذي بعد إخرجه رواية أسباط الأولى: «هذا حديث حسن، قد رواه شيبان وغير واحد عن الأعمش نحو هذا، ورفعوه، وروى بعضهم عن الأعمش، فلم يرفعه، وروى أبو بكر بن عياش هذا الحديث عن الأعمش، فأخطأ فيه، وقال: «عن عبدالله بن عبدالله عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، وهو غير محفوظ»<sup>(٦)</sup>. وقال: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: بعض أصحاب الأعمش رووا هذا

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٦١ / ٧، الدارقطني، العلل ٧٤ / ٤ - أ.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦٥ / ٤، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٨٠ / ١٧. وقد شك الفضل: سعيد، أو سعد مولى طلحة، وضبطه السليم: سعد، وكان محمد بن أنس يضبطه: سعيد. كما جاء في تاريخ البخاري الكبير ٥٨ / ٤.

(٣) ابن حبان، الصحيح ١١١ / ٢، أبو نعيم، حلية الأولياء ٢٩٨ / ٤، الدارقطني، العلل المخطوط ٧٤ - أ. وأشار إليه الترمذي، السنن ٥٦٧ / ٤، والعلل الكبير ٣٣٤.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ٢٩٨ / ٤. جاءت من رواية محمد بن إسحق عن قتيبة بن سعيد، وهذا يخالف ما رواه كبار حفاظ الحديث عن أسباط، نحو: أحمد، وزهير بن معاوية، وسبق تخريجها.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٧٤ - أ. وفي المطبوع: «ابن عمرو»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) الترمذي، السنن ٥٦٧ / ٤.

الحديث فأوقفوه، وأكثرهم رفعوه. والصحيح أنه مرفوع. قلت له: روى أبو بكر ابن عياش عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر؟ فقال: أبو بكر بن عياش يهمل فيه<sup>(١)</sup>. وقال الدارقطني: «وهم في قوله: عن سعيد بن جبير، والصواب: عن سعد مولى طلحة»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث سعيد، لم يروه عنه إلا الأعمش، ولا عنه إلا أبو بكر بن عياش، وأسباط بن محمد، ورواه غيرهما عن الأعمش، فقال بدل سعيد: عن سعد مولى طلحة»<sup>(٣)</sup>. من هنا تتضح العلة في الرفع والوقف أولاً، ثم في إبدال راوٍ بآخر؛ إبدال سعد مولى طلحة بسعيد بن جبير، وهذا واقع في رواية أبي بكر، أما أسباط، فقد صح عنه موافقته أصحاب الأعمش، وأن الرواية عنه عن ابن جبير لا تصح<sup>(٤)</sup>.

٧ - عن ابن عمر: «كان رسول الله ﷺ ليدعى شطر الليل إلى خبز الشعير،

فيجيب».

(١) الترمذي، العلل الكبير ٣٣٤.

(٢) الدارقطني، العلل المخطوط ٧٤ / ٤ - أ.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٢٩٨ / ٤.

(٤) تنبيه هام: قال الدارقطني في نهاية كلامه عن علة هذا الحديث: «قال الثوري: عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث. ولم يتابع على هذا القول» العلل المخطوط ٧٤ / ٤ - أ. فاستغربت كيف لا يتابع الثوري في روايته عن الأعمش، وهو في أعلى طبقات الرواة عن الأعمش. فعدت للبحث عن الرواية عن الثوري، فلم أجد لها إلا في تاريخ دمشق. غير أن متنها يخالف هذا المتن، فهي تتحدث عن كفل غير هذا، ومتنها: «قال نبي من الأنبياء لمن معه: هل منكم من يكفل لي لا يغضب، ويكون معي في درجتي، ويكون بعدي؟ قال شاب من القوم: أنا. ثم أعاد عليه. فقال الشاب: أنا. ثم أعاد، فقال الشاب: أنا. فلما مات، قام بعده في مقامه... الحديث بطوله، وأنه سمي: الكفل». فترى أن هذا لا علاقة له بالحديث السابق. انظر: تاريخ دمشق ١٧ / ٣٧٤.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد، مرسلاً<sup>(١)</sup>. وخالفه: أبو مسلم قائد الأعمش، فرواه عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>. وخالفه أيضاً الحسين بن علوان، فرواه عن الأعمش عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>. وخالفه أيضاً: عمر بن عبد الغفار، فرواه عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر<sup>(٤)</sup>. وخالفه ابن فضيل، فرواه عن الأعمش عن أنس<sup>(٥)</sup>. قلت: والصحيح: ما رواه أبو معاوية عن الأعمش مرسلاً. قال الطبراني في رواية أبي مسلم: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو مسلم، ولا عن أبي مسلم إلا عمر بن عثمان، تفرد به يحيى بن سليمان»<sup>(٦)</sup>.

٨ - عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى على جنازة، كتب له قيراط، ومن صلى عليها وتبعها، فله قيراطان، والقيراط مثل أحد».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قوله<sup>(٧)</sup>. وخالفه ابن أخيه عمار بن محمد، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً<sup>(٨)</sup>. وخالفهم زياد بن عبدالله

(١) هناد بن السري، الزهد ٢ / ٤١٣، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٧ - ب، ٤٨ - أ.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١١ / ٦٥، وله: المعجم الأوسط ١ / ٨٧، وله: المعجم الصغير ٤٧ / ١.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٧ - ب، ٤٨ - أ.

(٤) المصدر السابق.

(٥) أبو يعلى، المستد ٧ / ٨٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤ / ١٢١.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ٨٧، وكرره أيضاً في المعجم الصغير ١ / ٤٧.

(٧) الترمذي، العلل الكبير ١٤٨.

(٨) أبو يعلى، المعجم ٢١٧.



البكائي<sup>(١)</sup>، وأبو عبيدة<sup>(٢)</sup>، فروياه عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عمر، مرفوعاً. قال البخاري: «حديث ابن عمر ليس بشيء»<sup>(٣)</sup>. والقول قول الثوري.

٩ - عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «لعن الله من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه وكيع، وجريير بن حازم، وأبو إسحق الفزاري<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن المنهال، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عمر. وخالفهم: عمرو بن عبد الغفار<sup>(٥)</sup>، فرواه عن الأعمش عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. والقول قول وكيع ومن تابعه.

١٠ - عن ابن عمر، قال: لقد أتى علينا زمان وأحدنا أضن بأخيه المسلم منه بالدينار والدرهم، ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا ضنوا بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، واتبعوا أذناب البقر، أنزل الله بهم ذلاً، ولا ينزعه منهم حتى يراجعوا دينهم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش

(١) الترمذي، العلل الكبير ١٤٨.

(٢) عبد الكريم القزويني، التدوين في أخبار قزوين ٢/ ٢٥٢، الترمذي، العلل الكبير ١٤٨. غير أن ماورد في العلل: عن ابن أبي عبيدة عن الأعمش، والظاهر: أن هناك سقطاً ما، ذلك أن ابن أبي عبيدة إنما يرويه عن أبيه عن الأعمش.

(٣) الترمذي، العلل الكبير ١٤٨.

(٤) الدارقطني، العلل المخطوط ٧٣/ ٤ - أ.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١١/ ٤٤٧.

عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر<sup>(١)</sup>. وخالفه يحيى بن العلاء الرازي، فرواه عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر<sup>(٢)</sup>. قال أبو زرعة في حديث أبي بكر: «وهذا أشبه، قلت لأبي زرعة: فالخطأ من يحيى بن العلاء؟ قال: نعم»<sup>(٣)</sup>.

١١ - عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تشهد الملائكة من لهوكم هذا إلا الرهان والنصال».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>. وخالفه عمرو بن عبد الغفار، فرواه عن الأعمش عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ، ولم يروه موصولاً إلا عمرو<sup>(٥)</sup>. والقول قول أبي معاوية.

١٢ - عن ابن عمر، قال: «مر بنا رجل جسيم له خلق عظيم، فقلنا: لو كان هذا في سبيل الله، ثم ذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فقال: لعله بكر على أبيين شيخين كبيرين، فهو في سبيل الله، ولعله بكر على صبية صغار، فهو في سبيل الله، ولعله بكر على نفسه يعليها عن الناس، فهو في سبيل الله».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه شريك عن الأعمش عن مغراء،

(١) أحمد، المسند ٢/ ٢٨، الطبراني، المعجم الكبير ١٢/ ٤٣٢، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ١٣٥.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ١٣٥.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٣٦.

(٤) سعيد بن منصور، السنن ٢/ ٢٠٧.

(٥) ابن عدي، الكامل ٥/ ١٤٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٢/ ٣٩٩، تمام، الفوائد ٢/ ٢٣٧.

عن ابن عمر. ورواه غيره عن الأعمش عن مغراء، مرسلاً عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «المرسل أشبه»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: «هذا خطأ. الناس يقولون: عن مغراء أبي المخارق: أن النبي ﷺ، مرسلاً». قلت لهما - ابن أبي حاتم -: الوهم ممن هو؟ قالوا: «من شريك»<sup>(٣)</sup>.

١٣ - عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «من سأل بالله، فأعطوه، ومن استعاذ بالله، فأعيذوه، ومن دعاكم، فأجيبوه، ومن أهدى إليكم، فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه، فادعوا له حتى تروا أنكم كفيتموه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو عوانة<sup>(٤)</sup>، وجريز<sup>(٥)</sup>، وموسى ابن أعين<sup>(٦)</sup>، وعبد العزيز بن مسلم<sup>(٧)</sup>، وعمار بن رزيق<sup>(٨)</sup>، وحبان بن علي<sup>(٩)</sup>،

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٦٥ - أ، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ١٦٦ و ٢ / ٢٠٨. قلت: ولم أؤف عليها في كتب الرواية، ومن هنا أعتد ما ذكره الدارقطني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، ولم يذكروا من هم هؤلاء الأصحاب.

(٢) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٦٥ - أ.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ١٦٦ و ٢ / ٢٠٨.

(٤) أحمد، المسند ٢ / ٦٨ و ٢ / ٩٩ و ٢ / ١٢٧، أبو داود، السنن ٤ / ٣٢٨، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٤٣، الطيالسي، المسند ٢٥٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ٣٩٧، المستدرک ١ / ٢٧٣، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٨ - ب، ٤٩ - أ.

(٥) أبو داود، السنن ٢ / ١٢٨، وكرره ٤ / ٣٢٨، ابن حبان، الصحيح ٨ / ١٩٩، الحاكم، المستدرک ١ / ٥٧٣، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٨ - ب، ٤٩ - أ.

(٦) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٨ - ب، ٤٩ - أ.

(٧) الحاكم، المستدرک ١ / ٥٧٣، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٤٨ - ب.

(٨) المصدر السابق.

(٩) الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ٣٩٧.

قالوا: عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر.

وخالفهم أبو عبيدة، فرواه عنه عن إبراهيم التيمي عن مجاهد، عن ابن عمر<sup>(١)</sup>.  
 خالفهم إسماعيل بن زكريا، فرواه عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>.  
 وخالفهم شريك، فرواه عن الأعمش عن مجاهد، مرسلًا<sup>(٣)</sup>. وخالفهم مندل،  
 فرواه عن الأعمش عن نافع، عن ابن عمر<sup>(٤)</sup>. وخالفهم معمر، فرواه عن الأعمش،  
 عن مجاهد أو غيره، عن أبي صالح، مرسلًا<sup>(٥)</sup>. وخالفهم أيضاً أبو بكر بن عياش،  
 فرواه عن أبي حازم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سألکم بالله  
 فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ولو أهدي إليّ كراع، لقبلت، ولو دعيت إلى  
 كراع، لأجبت»<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح: عن الأعمش عن مجاهد، عن  
 ابن عمر»<sup>(٧)</sup>. فحكم هنا على مخالفة الرواة للجماعة عن الأعمش بالضعف. وأما  
 مخالفة أبي بكر، فقد دخل له حديث في حديث؛ ذلك أن الجزء الأول من المتن  
 إنما هو عن ابن عمر، والجزء الثاني عن أبي هريرة، وسيأتي بيان علله. ويؤكد  
 ذلك: أن الجماعة عن الأعمش روت حديث ابن عمر دون هذه الزيادة.

(١) ابن حبان، الصحيح ١٦٨ / ٨، وكرره ٢٠٠ / ٨.

(٢) الدارقطني، العلل المخطوط ٤٨ / ٤ - ب.

(٣) المصدر السابق.

(٤) أبو الشيخ الأنصاري، طبقات المحدثين بأصفهان ٢٣ / ٤، الجرجاني، تاريخ جرحان  
 ١٨٠، الدارقطني، العلل المخطوط ٤٩ / ٤ - أ.

(٥) عبد الرزاق، المصنف ٤٣٦ / ١٠.

(٦) أحمد، المسند ٥١٢ / ٢، الحاكم، المستدرک ٥٧٣ / ١.

(٧) الدارقطني، العلل المخطوط ٤٩ / ٤ - أ.

١٤ - عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصفعوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن». قال الدارقطني: «يرويه حبيب بن أبي ثابت، واختلف عنه، فرواه جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب، عن عطاء، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وغيره يرويه عن الأعمش عن حبيب عن عطاء، مرسلًا عن النبي ﷺ. وكذلك رواه الثوري عن حبيب عن عطاء، مرسلًا. والمرسل أصح»<sup>(١)</sup>. وقال الدارقطني: «تفرد جرير عبد الحميد عن الأعمش عن<sup>(٢)</sup> ابن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر»<sup>(٣)</sup>. والصواب: عن الأعمش مرسلًا؛ كما قاله الدارقطني، غير أنني لم أقف على من رواه عنه مرسلًا.

١٥ - عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «لا تحلف بأبيك، ولا بغير الله؛ فإنه من حلف بغير الله، فقد أشرك».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: الثوري<sup>(٤)</sup>، ووکیع<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>،

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٧٤ / ٤ - ب. انظر رواية جرير: ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر (ت: ٢٨٧) السنة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ١ / ٢٢٩، الحاكم، المستدرک ٣٤٩ / ٢، الطبراني، المعجم الكبير ٤٣٠ / ١٢.

(٢) جاء في الأطراف: «عن حديث ابن أبي ثابت»، وهو خطأ مطبعي، والصواب: «حبيب».

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣ / ٤١٠.

(٤) أحمد بن حنبل، المسند ٢ / ٣٤، جاء في المطبوع: «سعيد بن عبيدة»، وهو خطأ، والصواب: «سعد». الحاكم، المستدرک ١ / ١١٧، الدارقطني، العلل المخطوط ٥٤ / ٤ - ب.

(٥) أحمد، المسند ٢ / ٥٨.

(٦) الطيالسي، المسند ٢٥٧، ابن الجعد، المسند ١ / ١٤٠.

وعبد العزيز بن مسلم<sup>(١)</sup>، وعبد الله بن داود الخريبي<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن سعد ابن عبيدة، عن ابن عمر. وخالفهم: ابن فضيل<sup>(٣)</sup>، ومحمد بن سلمة الكوفي<sup>(٤)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن ابن عمر. قلت: والصحيح، ما رواه الثوري ومن تابعه.

١٦ - عن ابن عمر، قال: «شكا رجل إلى النبي ﷺ، شدة الحاجة».

العلة: تفرد به أبو إسحق الفزاري - إبراهيم بن محمد - عن الأعمش عن نافع، عن ابن عمر. قال الدارقطني: «غريب من حديثه عن نافع، تفرد به أبو إسحق الفزاري عنه»<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو يعلى، المسند ١٠ / ٣٦.

(٢) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥٤ - ب، غير أنه ضبطه: عبد الرحمن بن داود، والصواب: أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥٤ - ب، أبو عوانة، المسند ٤ / ٤٤.

(٤) أبو عوانة، المسند ٤ / ٤٤. قلت: ومحمد بن مسلمة قال فيه أبو حاتم: «صاحب الأعمش، هو شيخ لا أعرفه، وحديثه ليس بمنكر». قلت: غير أن ابن حبان قال في المجروحين: «محمد بن سلمة البنانى: يروي عن الأعمش ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار، ولا الاحتجاج به بحال، روى عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الضحك من الضرطة». أخبرناه أبو عروبة، قال: حدثنا ميمون ابن الأصغ، قال: حدثنا عبد الله بن عصمة النصيبى، قال: حدثنا محمد بن سلمة النبائى. قلت: فلا أدري هل هما واحد، أم اثنان؟ وعلى كل حال؛ فإنني لم أقف له إلا على حديثين خالف فيهما اللغات، هذا واحد منهما، والثاني حديث: ٢٢ / عائشة، من هنا فإن عداده في الطبقة السابعة. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٢٧٦، ابن حبان، المجروحين ٢ / ٢٦٦.

(٥) أبو عوانة، المسند ٤ / ٤٤.

(٦) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣ / ٤٥٢.

٢٦ - مسند عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه:

١ - عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش، وقطيعة الرحم».

العلة: رواه عبدالله بن كاسب<sup>(١)</sup>، وعبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش عن أبي أيوب، عن عبدالله بن عمرو. وسئل الإمام أحمد عنه، فقال: «من روى هذا عنه؟ قالوا: عبدالله بن كاسب. قال: لا أدري من أبو أيوب هذا. قيل له: تراه يحيى بن مالك الذي روى عنه قتادة؟ قال: لا أدري»<sup>(٢)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم يروى إلا عن عبدالله بن عمرو، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا، ولا نعلم أسند الأعمش عن أبي أيوب إلا هذا الحديث»<sup>(٣)</sup>. قلت: وهو ممن لا تقبل أفراداه.

٢ - عن عبدالله بن الحارث، قال: «إنني لأسأير عبدالله بن عمرو، وعمرو بن العاص، ومعاوية، فقال عبدالله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقتل الفئة الباغية عماراً». فقال عمرو لمعاوية: أسمع ما يقول هذا؟ فخوفه. قال: نحن قتلناه؟ إنما قتله من جاء به. لا تزال داحضاً في بولك».

(١) لم أقف له عن الأعمش إلا على ثلاثة أحاديث، أحدها معلول، وهو هذا الحديث، ووافق الثقات في حديثين هما: ١٤ / أبو هريرة. وحديث: حج ابن عباس في الناس، وتفسيره سورة النور. أخرجه أحمد، فضائل الصحابة ٢ / ٩٨٠ و ٢ / ٩٨٤. ولم أقف في ترجمته إلا على قول ابن حبان: «شيخ يروي عن الأعمش»، وسكت عنه أبو حاتم، والبخاري، فعده في الطبقة السادسة. انظر ترجمته: ابن حبان، الثقات ٧ / ٤٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤٥، البخاري، التاريخ الكبير ٥ / ١٨١.

(٢) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٣٠٢.

(٣) البزار، المسند ٦ / ٤٠٧.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وأسباط<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبدالله بن الحارث، قال. وخالفهم جرير، فرواه عن الأعمش عن عبد الرحمن، عن عبدالله بن عمرو<sup>(٤)</sup>. وخالفهم منصور بن أبي الأسود، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>. وخالفهم أيضاً يحيى بن عيسى الرملي، فرواه عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عثمان، عن النبي ﷺ<sup>(٦)</sup>.

وخالفهم عطاء بن مسلم الخفاف، قال: سمعت الأعمش يقول: قال أبو عبد الرحمن السلمي، قال: «شهدنا صفين»... وذكر الحديث<sup>(٧)</sup>. والصواب: رواية الثوري ومن تابعه. قال الطبراني في حديث يحيى: «لم يروه عن الأعمش إلا يحيى بن عيسى»<sup>(٨)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به يحيى»<sup>(٩)</sup>.

(١) النسائي، السنن الكبرى ١٥٧/٥، أحمد، المسند ١٦١/٢ و ٢٠٦/٢.

(٢) أحمد، المسند ١٦١/٢ و ٢٠٦/٢، النسائي، السنن الكبرى ١٥٧/٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٢٥٣/٣.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٣٣٠/١٩، وكرره ٣٣٠/١٩.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ١٥٧/٥.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١٦٨/٤.

(٦) أبو يعلى، المعجم ٢٣٢/١، أبو نعيم، حلية الأولياء ١٧٢/٤، الطبراني، المعجم الأوسط ٣١٢/١.

(٧) الحاكم، المستدرک ٤٣٦/٣ و ٤٤٥/٣.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٣١٢/١.

(٩) أبو نعيم، حلية الأولياء ٢٣٢/١.



٣ - عن عبدالله بن عمرو، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح».

العلة: تفرد بروايته عثام بن علي عن الأعمش عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو<sup>(١)</sup>. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من حديث الأعمش»<sup>(٢)</sup>. وقال البزار: «ولا نعلم أسند الأعمش عن عطاء بن السائب إلا هذا الحديث، ولا رواه عن الأعمش إلا عثام بن علي»<sup>(٣)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عثام بن علي»<sup>(٤)</sup>. قال ابن عدي: «وهذا الحديث معروف بعثام بن علي عن الأعمش»<sup>(٥)</sup>. قلت: مثله لا تقبل أفراداً.

٤ - عن عبدالله بن عمرو، قال: «كان الحكم بن أبي العاص يجلس إلى رسول الله ﷺ، وينقل حديثه إلى قريش، فلعنه رسول الله ﷺ وما يخرج من صلبه إلى يوم القيامة».

العلة: رواه سليمان بن قرم عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن الحارث، عن زهير بن الأقرم، عن عبدالله بن عمرو<sup>(٦)</sup>. قلت: ولم أجد له متابعاً عليها، وهو ممن لا تقبل أفراداً.

(١) الترمذي، السنن ٥/٤٤٦ و ٥/٤٨٧، النسائي، المجتبى ٣/٧٩، البزار، المسند ٦/٣٨٧، الطبراني، المعجم الأوسط ٨/٢٥٨، أبو داود، السنن ٢/٨١، ابن حبان، الصحيح ٣/١٢٣، الحاكم، المستدرک ١/٧٣٢.

(٢) الترمذي، السنن ٥/٤٤٦ و ٥/٤٨٧.

(٣) البزار، المسند ٦/٣٨٧.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٨/٢٥٨.

(٥) ابن عدي، الكامل ٤/١٩٩.

(٦) ابن عدي، الكامل ٣/٢٥٦ و ٤/٤١٢. ابن عساكر، تاريخ دمشق ٥٧/٢٠٧.

٥ - عن عبدالله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما أقلت الغبراء، ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق من أبي ذر».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه ابن نمير<sup>(١)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٢)</sup>، وأبو عبيدة بن معن المسعودي<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عثمان بن عمير - وهو ابن قيس -، عن أبي حرب، عن عبدالله بن عمرو. الحديث. وخالفه: أبو يحيى الحماني عن الأعمش عن سمرة، عن شهر، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي الدرداء<sup>(٤)</sup>. وخالفه: شريك، فرواه عن الأعمش عن شقيق أبي وائل، عن حلاهم الغفاري، عن علي بن أبي طالب وأبي ذر علي<sup>(٥)</sup>. وفي رواية أخرى قال: عن الأعمش عن زيد، قال: قال علي<sup>(٦)</sup>. قلت: والصواب: ما رواه أبو عوانة ومن تابعه.

٢٧ - مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه:

١ - عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «أُتِيَ رجل في قبره، فقيل: إنا

(١) الترمذي، السنن ٥/٦٦٩، ابن أبي شيبة، المصنف ٦/٣٨٧، أحمد، المسند ٢/١٦٣، ابن عدي، الكامل ٥/١٦٧، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٤/٢٢٨، ابن ماجه، السنن ١/٥٥، البزار، المسند ٦/٤٥٠.

تنبيه: قال البزار: «ولا نعلم رواه عن الأعمش إلا عبدالله بن نمير». قلت: وهذا يخالف واقع الرواية عن الأعمش.

(٢) أحمد، المسند ٢/١٧٥، وكرره ٢/٢٢٣، الحاكم، المستدرك ٣/٣٨٥.

(٣) الطبري، تهذيب الآثار ٣/١٥٩.

(٤) الحاكم، المستدرك ٣/٣٨٧.

(٥) الحاكم، المستدرك ٤/٥٢٦، بحشل، تاريخ واسط ١٤١، الطبري، تهذيب الآثار ٣/١٥٨.

(٦) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/١٧٢.

جالدوك ثلاث جلدات، قال: ولم؟ قال: لأنك صليت الصلاة بغير طهور، ومررت بمظلوم فلم تنصره».

العلة: تفرد به يحيى بن هاشم عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله. قال ابن عدي: وعامة حديثه إنما هو مناكير وموضوعات ومسروقات، وهو في عداد من يضع الحديث<sup>(١)</sup>.

٢ - عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «إذا أتى أحدكم أهله، فلا يتجرد تجرد العير».

العلة: تفرد به مندل بن علي عن الأعمش عن أبي وائل، عن ابن مسعود<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني: «ذكر هذا الحديث لشريك، فقال: كذب مندل، أنا حدثت به الأعمش عن عاصم، عن أبي قلابة، مرسلًا. ولا يصح عن أبي وائل»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو زرعة الرازي: «أخطأ فيه مندل»<sup>(٤)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله إلا مندل، وأخطأ فيه»<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن عدي، الكامل ٧ / ٢٥٢. «بتصرف». وأورد له حديثاً آخر بهذا الإسناد لم أجد له فيه متابعاً؛ حديث: «إذا تصفر أحدكم، فليذكر اسم الله»، وكلا الحديثين معلول بالتفرد.

(٢) البخاري، التاريخ الأوسط ٢ / ١٦٤، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٩٦، وله: الأوسط ٢ / ١٦٤، البزار، المسند ٥ / ١١٩، العجلي، الضعفاء الكبير ٤ / ٢٦٦، ابن عدي، الكامل ٦ / ٤٥٥، ابن أبي حاتم، العلل ١ / ٤٢٦، الدارقطني، العلل ٥ / ١٠٩.

(٣) الدارقطني، العلل ٥ / ١٠٩.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل ١ / ٤٢٦.

(٥) البزار، المسند ٥ / ١١٩.

٣- عن عبدالله، قال: «لا يجعلن أحدكم للشيطان من نفسه جزءاً لا يرى إلا أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله».

العلّة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، ووكيع<sup>(٣)</sup>، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وجريّر<sup>(٥)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٦)</sup>، ويحيى القطان<sup>(٧)</sup>، وابن نمير<sup>(٨)</sup>، وزائدة<sup>(٩)</sup>، وجعفر بن الحارث<sup>(١٠)</sup>، وأبو يحيى الحمانى<sup>(١١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن الأسود، عن ابن مسعود. وخالفهم الحجاج بن أرطاة، فرواه عن الأعمش عن عمارة، عن المستورد، عن ابن مسعود<sup>(١٢)</sup>.

(١) عبد الرزاق، المصنف ٢ / ٤٠، الحميدي، المسند ١ / ٦٩، ورواه الدبري عن عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن رجل، عن الأسود، عن ابن مسعود، مخالفاً لما صح عن الثوري، ولما رواه عبد الرزاق في المصنف، انظر: الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٢٠.

(٢) مسلم، الصحيح ١ / ٤٩٢، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢٧١، أحمد، المسند ١ / ٣٨٣.

(٣) مسلم، الصحيح ١ / ٤٩٢، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢٧١.

(٤) الطيالسي، المسند ٣٧.

(٥) مسلم، الصحيح ١ / ٤٩٢، أبو يعلى، المسند ٩ / ١٠٥.

(٦) مسلم، الصحيح ١ / ٤٩٢.

(٧) أحمد، المسند ١ / ٣٨٣، النسائي، السنن الكبرى ١ / ٤٠٥، ابن ماجه، السنن ١ / ٣٠٠.

(٨) أحمد، المسند ١ / ٣٨٣.

(٩) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٢٠.

(١٠) أبو عوانة، المسند ١ / ٥٥٩، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٢٠.

(١١) أبو عوانة، المسند ١ / ٥٥٩.

(١٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٢١، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٢١.

وخالفهم أيوب بن جابر، وزيد بن عبدالله البكائي<sup>(١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، زاد أيوب: عن عمارة عن حرب بن ظهير، به<sup>(٢)</sup>. وخالفهم أيضاً عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، فرواه عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر: أن عبدالله<sup>(٣)</sup>. قال أبو حاتم الرازي في رواية الحجاج: «هذا خطأ، إنما هو عمارة بن عمير عن عبد الرحمن ابن يزيد عن ابن مسعود، ليس للمستورد معنى. قلت - ابن أبي حاتم -: الخطأ ممن هو؟ قال: إما منه - أي: حماد بن سلمة، وهو الراوي عن حجاج -، وإما من حجاج بن أرطاة<sup>(٤)</sup>». ومن خلال ما سبق من ذكر لروايات أصحاب الأعمش المخالفة لرواية حجاج أنها عن الأسود، وليس لعبد الرحمن ذكر إلا في رواية البكائي وأيوب، وهي رواية معلولة. فلعل أبا حاتم خلط بين الأسود وأخيه. قال الطبراني بعد ذكره رواية الثوري، وزائدة، وجعفر بن الحارث: «وكذا رواه

(١) البزار، المسند ٧٠ / ٥. قلت: أيوب بن جابر ضعفه ابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي. وقال أحمد: «يشبه حديثه حديث أهل الصدق»، وقال مرة: «لا بأس به». وقال الفلاس: «صالح». وقال الدارقطني: «يعتبر به». وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه». ولم أقف له إلا على حديث آخر، وهو معلول أيضاً ٣٦ / ابن مسعود. وعداده في الطبقة السابعة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٨٧ / ٤ و ٩١ / ٤ و ١٢٤ / ٤، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٦٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٢٤٢، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٣٥٧، النسائي، الضعفاء والمتروكين ١٥، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٦٣، ابن عدي، الكامل ١ / ٣٥٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٢٠٢.

(٢) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤ / ٦٤.

(٣) أبو الشيخ الأنصاري، طبقات المحدثين بأصفهان ٣ / ٣١.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٢١.

أصحاب الأعمش، وخالفهم الحجاج بن أرطاة<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني في رواية أيوب: «تفرد به أيوب بن جابر عنه بهذا الإسناد، والمحموظ: عن الأعمش عن الأسود بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود<sup>(٢)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

٤ - عن ابن مسعود، قال: «إذا تكلم الله تعالى بالوحي، سمع أهل السماء للسماء صلصلة كحجر السلسلة على الصفا».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية - فيما صح عنه<sup>(٣)</sup> -،

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٢١.

تنبيه: عنون الطبراني هذا الحديث بقوله: «الاختلاف عن الأعمش في حديث عبدالله، أن النبي ﷺ كان أكثر ما ينصرف في الصلاة عن شماله». وهذا مما يدل على اهتمامه بعلل الأصحاب في المعجم الكبير، وليس هو من مظانها.

(٢) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤ / ٦٤.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١١ / ٣٩٢. اختلف على أبي معاوية في حديثه؛ قال الخطيب مبيناً ذلك: «هكذا رواه ابن إشكاب عن أبي معاوية مرفوعاً، وتابعه على رفعه أحمد بن أبي سريح الرازي، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وعلي بن مسلم الطوسي، جميعاً عن أبي معاوية، وهو غريب. ورواه أصحاب أبي معاوية عنه موقوفاً، وهو المحفوظ من حديثه». وأخرجه الخطيب موقفاً عليه من رواية سعدان بن نصر، ولم أقف على روايات أصحابه الآخرين التي وقفوها كما ذكرها الدارقطني. أما الرواية المرفوعة، فقد وقفت على رواية ابن إشكاب، وهذا تخريجها: ابن حبان، الصحيح ١ / ٢٢٤، أبو داود، السنن ٤ / ٢٣٥، اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور أبو القاسم (ت: ٤١٨)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ. تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، ٢ / ٣٣٥. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١١ / ٣٩٢، رواية علي بن مسلم. انظر: أبو داود، السنن ٤ / ٢٣٥.

والثوري<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وجريير<sup>(٣)</sup>، وحفص بن غياث<sup>(٤)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٥)</sup>، والمحاربي<sup>(٦)</sup>، وابن نمير<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود، قوله. وخالفهم قران بن تمام<sup>(٨)</sup>، فرواه مرفوعاً. قال الدارقطني: «ورواه أصحاب أبي معاوية غير من سميناء، وأصحاب الأعمش موقوفاً»<sup>(٩)</sup>.

٥ - عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي، فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم، فأمسكوا، وإذا ذكر القدر، فأمسكوا».

العلة: تفرد به مسهر بن عبد الملك بن سلع عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله<sup>(١٠)</sup>.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه مسهر»<sup>(١١)</sup>. وقال

(١) أبو الشيخ الأنصاري، العظمة ٢ / ٤٦٥.

(٢) المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١ / ٢٣٧.

(٣) عبدالله بن أحمد، السنة ١ / ٢٨٢، اللالكائي، اعتقاد أهل السنة ٢ / ٣٣٥.

(٤) البخاري، خلق أفعال العباد ٩٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) أحمد، عبدالله بن أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٩٠) السنة، دار ابن القيم، الدمام

١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، ١ / ٢٨٢. وأشار

إليها اللالكائي في اعتقاد السنة ٢ / ٣٣٥.

(٧) أشار إليها اللالكائي في اعتقاد السنة ٢ / ٣٣٥.

(٨) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٤٢، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١١ / ٣٩٢.

(٩) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٤٢.

(١٠) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٩٨، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٨.

(١١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٨.

الهيثمي: «فيه مسهر بن عبد الملك، وثقه ابن حبان وغيره، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح»<sup>(١)</sup>. قلت: ومثل مسهر لا تقبل أفراداه في الأعمش<sup>(٢)</sup>.

٦ - عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «إذا كان على أحدكم إمام يخاف تغطرسه وظلمه، فليقل: اللهم رب السموات السبع ورب العرش... الحديث».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، ووکیع<sup>(٤)</sup>، وعيسى ابن يونس<sup>(٥)</sup> عن الأعمش عن ثمامة بن عتبة بن الحارث بن سويد، عن عبدالله،

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد ٧ / ٢٠٢.

تنبيه: ذكر الألباني هذا في الصحيحة، ويين أنه ضعيف، وذكر له عدة شواهد من حديث ثوبان، وابن عمر، وابن طاوس، مرسلًا، وبين أنها ضعيفة بنكارة أصحابها؛ ففي حديث ثوبان بين أن سنده ضعيف جداً. وفي حديث ابن عمر ذكر له طريقين، أحدهما ضعيف جداً. أما حديث ابن طاوس، فقد نبه على أنه مرسل. ومع ذلك اعتبر أن هذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً، ومن هنا أورده في الصحيحة، وهذا منساق مع منهجه في إعمال المتابعات دون الكشف عن الخطأ. السلسلة الصحيحة ١ / القسم الأول / ٧٥ - ٨٠.

(٢) قلت: ومسهر هذا: قال فيه البخاري: «في بعض حديثه نظر». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال أبو داود: «أصحابنا لا يحمده». وقال ابن حبان: «يخطئ ويهم». وقال ابن حجر: «لين الحديث». ولم أقف له عن الأعمش إلا على هذا الحديث. وعده في الطبقة السابعة. انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الأوسط ٢ / ٢٧٤، ابن حبان، الثقات ٩ / ١٩٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٧٨، وله: التقريب ٩٤٣.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ٢٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) البخاري، الأدب المفرد ١٤٧.



موقوفاً. وخالفهم أبو حمزة السكري، فرفعه<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «والموقوف هو المحفوظ»<sup>(٢)</sup>.

٧ - عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وجري<sup>(٥)</sup>، ووكيع<sup>(٦)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٧)</sup>، وشعبة<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبدالله، مرفوعاً. وخالفهم عمرو بن عبد الغفار، فرواه عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، عن ابن عباس، قوله. وقد نبه الدارقطني على تفرد به<sup>(٩)</sup>.

(١) الدارقطني، العلل ٥ / ٤٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) رواية الثوري: قال الدارقطني: «ووقفه الثوري». العلل ٥ / ٢٤٩. قلت: غير أن ما وقفت عليه من رواية الثوري تناقض ما ذكره الدارقطني؛ فقد رواها عنه الحميدي وابن أبي عمر مرفوعاً. أخرج رواية الحميدي: الحميدي، المسند ١ / ٦٤، البخاري، الصحيح ٥ / ٢٢٢٠، ورواية ابن أبي عمر: مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٧.

(٤) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٧٠، ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٢٠٠، أحمد، المسند ١ / ٤٢٦، النسائي، السنن الكبرى ٥ / ٥٠٤، الدارقطني، العلل ٥ / ٢٤٩.

(٥) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٧٠، أبو يعلى، المسند ٩ / ١٣٤.

(٦) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٧٠، أحمد، المسند ١ / ٤٢٦، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤ / ٢٨٦، الدارقطني، العلل ٥ / ٢٤٩.

(٧) الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤ / ٢٨٦.

(٨) البزار، المسند ٥ / ٣٥١.

(٩) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣ / ٣٦٠.

وقال في موضع آخر: «ورفعه صحيح من حديث الأعمش»<sup>(١)</sup>.

٨ - عن ابن مسعود، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «اقرأ علي». قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟! قال: فأني أحب أن اسمعه من غيري. فقرأت عليه سورة النساء حتى بلغت: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]. قال: «أمسك». فإذا عيناه تذرفان.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وحفص - فيما صح عنه<sup>(٣)</sup> -، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٤)</sup>، وعلي بن مسهر<sup>(٥)</sup>، وأبان بن تغلب<sup>(٦)</sup>، قالوا:

(١) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٤٩.

(٢) البخاري، الصحيح ٤ / ١٦٧٣ و ٤ / ١٩٢٥ و ٤ / ١٢٧، أحمد، المسند ١ / ٤٣٢، أبو يعلى، المسند ٩ / ١٤٧، الترمذي، العلل الكبير ٣٥٤، وله: السنن ٥ / ٢٣٨، النسائي، الكبرى ٥ / ٢٩، الدارقطني، العلل ٥ / ١٨٢، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٨٠.

(٣) البخاري، الصحيح ٤ / ١٩٢٥، مسلم، الصحيح ١ / ٥٥١، النسائي، الكبرى ٥ / ٢٨، ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ١٥٥، أبو داود، السنن ٣ / ٣٢٤، ابن حبان، الصحيح ١٥ / ٥٤١، وبين الدارقطني أنه لا يصح عن حفص بذكر علقمة قال: «ولا يصح، المحفوظ: عن حفص عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله» العلل ٥ / ١٨١.

(٤) البخاري، الصحيح ٤ / ١٩٢٧.

(٥) مسلم، الصحيح ١ / ٥٥١، أبو يعلى، المسند ٩ / ٥، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٨٠، ابن حبان، الصحيح ٣ / ٩.

(٦) أبو الشيخ الأصفهاني، طبقات المحدثين بأصفهان ٣ / ٤٦٠. قلت: وثق أبان ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، وابن عدي. زاد أبو حاتم: «صالح». وقال أحمد - في رواية -: «ثبت الحديث». انظر ترجمته: عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٨٤، أحمد، سؤالات أبي داود السجستاني ٣٠٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل =

عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبيدة، عن ابن مسعود. وخالفهم: أبو الأحوص<sup>(١)</sup>، والمفضل بن محمد<sup>(٢)</sup>، فروياه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. وزاد أبو الأحوص في مخالفة أصحاب الأعمش بإضافته إلى المتن قوله: «وهو على المنبر». قال البخاري: «الصحيح: هو حديث عبيدة عن عبدالله، وحديث أبي الأحوص عن إبراهيم عن علقمة وهم»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حاتم الرازي بعد سؤاله عن رواية أبي الأحوص: «هذا حديث يخالفونه فيه، يقولون: الأعمش عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، وهو أصح»<sup>(٤)</sup>. وقال الترمذي: «هكذا روى أبو الأحوص عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، وإنما هو إبراهيم عن عبيدة، عن عبدالله». وقال بعد إيراد حديث الثوري: «هذا أصح من حديث أبي

= ٢ / ٢٩٦، البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٤٥٣، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦ / ٣٦٠، ابن عدي، الكامل ١ / ٣٨٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٥٣.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على أربعة أحاديث، وافق فيها الثقات. هذا واحد منها، والبقية هي: ٣ / أبو مسعود. ٣ / أبو هريرة. وحديث: «لما نزلت: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]... الحديث». أخرجه مسلم، الصحيح ١ / ١١٥. ليس له عند مسلم عن الأعمش غيره. من هنا فإن عداد أبان في الطبقة الرابعة.

(١) الترمذي، العلل الكبير ٣٥٤، وله: السنن ٥ / ٢٣٨، النسائي، السنن الكبرى ٥ / ٢٨، ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ٣٥٤، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٨٢، ابن أبي حاتم، العلل ٢ / ٧١، الدارقطني، العلل ٥ / ١٨١.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٨١، الدارقطني، العلل ٥ / ١٨١. والمفضل تركه أبو حاتم، ولم أقف لغيره فيه على قول. ولم أجد له غير هذا الحديث، وعداده في الطبقة الثامنة. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٣١٨.

(٣) الترمذي، العلل الكبير ٣٥٤.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٧١.

الأحوص»<sup>(١)</sup>. أما الدارقطني، فقال: «وأصحها: حديث الأعمش عن إبراهيم، عن عبيدة عن عبدالله»<sup>(٢)</sup>. ولم أجد من نص على المخالفة في زيادة المتن، وهي من علل رواية أبي الأحوص.

٩ - عن ابن مسعود، قال رسول الله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد إلى الله وهو ساجد».

العلة: تفرد به مروان بن سالم عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود<sup>(٣)</sup>. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا مروان بن سالم عن الأعمش، ولم يتابع عليه، ومروان بن سالم هذا لين الحديث»<sup>(٤)</sup>. قال ابن عدي: «ولمروان بن سالم غير ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه»<sup>(٥)</sup>.

(١) الترمذي، السنن ٥ / ٢٣٨.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ١٨٢.

(٣) البزار، المسند ٤ / ٣٣١، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٧٩.

(٤) البزار، المسند ٤ / ٣٣١.

(٥) ابن عدي، الكامل ٦ / ٣٨٤. ومروان قال فيه البخاري ومسلم وأبو حاتم وأبو نعيم والبخاري: «منكر الحديث»، زاد أبو حاتم: «جداً، يكتب حديثه». وتركه النسائي والدارقطني. وقال أحمد: «ليس بثقة». ولينه البزار. وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير. وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم». انظر: البخاري، التاريخ الكبير ٧ / ٣٧٣، وله: التاريخ الأوسط ٢ / ١٢١، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢١٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٢٧٤، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين (ت: ٢٦١)، الكنى والأسماء، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: عبد الرحيم حمد القشقري، ١ / ٤٩٣، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٩٦، الدارقطني، العلل ٥ / ١٣٨، البزار، المسند ٤ / ٣٣١، الذهبي، =

١٠ - عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «أكثر خطايا بني آدم من لسانه».

العلة: تفرد به أبو بكر النهشلي - عبدالله بن قطف - عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. قال أبو حاتم الرازي: «هذا حديث باطل»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو نعيم الأصفهاني: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه أبو بكر النهشلي، واسمه عبدالله بن قطف، كوفي»<sup>(٣)</sup>. أما الهيثمي، فقال: «رجاله رجال الصحيح»<sup>(٤)</sup>.

= الميزان ٦ / ٣٩٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٥١.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث، هذا واحد منها، وتفرد بحديثين هما: ٨٤، ٨٥ / ابن مسعود، وعداده في الطبقة الثامنة.

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ١٠١، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٩٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٥٤ / ٤١٠.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ١٠١.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٧.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد ١٠ / ٣٠٠.

واقع روايته عن الأعمش: ولم أقف له إلا على هذا الحديث الذي خالف فيه الثقات. وله حديث آخر العلة فيه ممن يرويه عنه، لا منه. انظر: ١ / عائشة. وعداده في الأعمش في الطبقة السابعة، برغم توثيق النقاد له على وجه العموم: وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو داود، والعجلي، والذهبي. وقال أبو حاتم: «شيخ صالح يكتب حديثه». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٣٤ و ٣ / ٤٨٠ و ٤ / ٨٥، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٢٤١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ٣٤٤، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٩٩، الذهبي، الكاشف ٢ / ٤١٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٩٦.

١١ - عن ابن مسعود، قال: «أكل الربا وموكله وشاهداه وكاتبه إذا علموا، والواشمة والمستوشمة للحسن، ولاوي الصدقة ملعونون على لسان محمد ﷺ إلى يوم القيامة».

**العلة:** رواه الأعمش، واختلف عنه: وحالات الرواية عنه هي:

أولاً: الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن الحارث بن عبدالله، عن عبدالله.  
رواه عنه: أبو معاوية<sup>(١)</sup>، والقطان<sup>(٢)</sup>، والثوري - فيما صح عنه<sup>(٣)</sup> -،  
ووكيع<sup>(٤)</sup>، وشعبة<sup>(٥)</sup>، وحفص<sup>(٦)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(٧)</sup>، وابن نمير<sup>(٨)</sup>،

= تنبيه: صحح الألباني هذا الحديث بقوله: «وهذا إسناد جيد، وهو على شرط مسلم». قلت: لكن مسلماً لم يخرج لأبي بكر من روايته عن الأعمش، ومثله لا تقبل أفراداً في الأعمش، والله در الشيخ كيف يحكم بالصحة على حديث أبطله أبو حاتم الرازي! السلسلة الصحيحة ٧٠ / ٢.

- (١) الطيالسي، المسند ٥٣، الدارقطني، العلل ٤٥ / ٥.
- (٢) أحمد، المسند ٤٣٠ / ١، أبو يعلى، المسند ١٥٧ / ٩، الدارقطني، العلل ٤٥ / ٥.
- (٣) رواية الثوري: من طريق محمد بن كثير: ابن حبان، الصحيح ٤٤ / ٨، الشاشي، المسند ٢ / ٢٨٠. ومن طريق عبد الرزاق: أحمد، المسند ٤٠٩ / ١. ومن طريق معاوية بن هشام وقبيصة - ما صح عنه -: الدارقطني، العلل ٤٦ / ٥. ذكر الدارقطني رواية شعيب بن أيوب عن قبيصة مخالفة لما رواه الأثبات عنه، وبين أنه وهم فيها. العلل ٤٦ / ٥. فالصواب من رواية الثوري: هو ما وافق عليه أصحاب الأعمش.
- (٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٤ / ٤٤٧، أحمد، المسند ٢٣٠ / ١، الشاشي، المسند ٢ / ٢٨١، الدارقطني، العلل ٤٥ / ٥.
- (٥) النسائي، السنن الكبرى ٣ / ٣٢٦.
- (٦) الدارقطني، العلل ٤٥ / ٥.
- (٧) الدارقطني، العلل ٤٥ / ٥.
- (٨) الشاشي، المسند ٢ / ٢٨٢، الدارقطني، العلل ٤٥ / ٥.

وعبد الواحد بن زياد<sup>(١)</sup>، ومعمر<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن عبدالله. رواه عنه يحيى بن عيسى<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: الأعمش عن عبدالله بن سخبيرة، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن مسعود. رواه عنه: ابن إسحق<sup>(٤)</sup>.

رابعاً: الأعمش عن إبراهيم، عن مالك بن مالك، عن ابن مسعود. رواها عنه: عمرو بن ثابت<sup>(٥)</sup>.

خامساً: الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله. رواها عنه: أبو عبيدة بن معن<sup>(٦)</sup>.

سادساً: الأعمش عن ابن مسعود. رواها عنه: عبد العزيز بن عبيدالله<sup>(٧)</sup>.

(١) الشاشي، المسند ٢ / ٢٨٢.

(٢) عبد الرزاق، المصنف ٣ / ١٤٤، وكرهه ٦ / ١٦٩، وكرهه ٨ / ٣١٥.

(٣) ابن خزيمة، الصحيح ٤ / ٨، الحاكم، المستدرک ١ / ٥٤٥، البيهقي، السنن الكبرى ٩ / ١٩، الدارقطني، العلل ٥ / ٤٦.

(٤) الدارقطني، العلل ٥ / ٤٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الطبراني، مسند الشاميين ٢ / ٢٧٩. قلت: وهو اللخمي: ضعفه ابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، وابن عدي. زاد أبو زرعة: «مضطرب الحديث، وأهي». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، يكتب حديثه، يروي أحاديث مناكير، ويروي أحاديث حسناً». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٤٢٩، ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة ١٥٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٣٨٧، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٥٥٠، ابن عدي، الكامل ٥ / ٢٨٤، الذهبي، الميزان ٤ / ٣٦٨.

قال الدارقطني: «والصواب: قول أبي معاوية، ووكيع، ومن تابعهم عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن الحارث، عن عبدالله». وقال في رواية ابن إسحق: «ووهم فيه وهماً قبيحاً»<sup>(١)</sup>. ونبه البيهقي على تفرد يحيى بن عيسى بروايته عن الأعمش، فقال: «تفرد به يحيى بن عيسى هكذا، ورواه الثوري وغيره عن الأعمش، عن عبدالله بن مرة، عن الحارث»<sup>(٢)</sup>. قلت: ولم يعر الحاكم الاختلاف أهمية؛ فقال في رواية يحيى: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ فقد احتج بيحيى بن عيسى الرملي، ولم يخرجاه»<sup>(٣)</sup>. والصواب: ما قاله الدارقطني ورجحه.

١٢ - عن عبدالله، قال: «لعن الله الواشمات والمتفلجات والمتنمصات والمغيرات خلق الله. فأتت امرأة فقالت: أنت الذي تقول كذا وكذا؟ فقال: وما لي لا أقول ما قال رسول الله ﷺ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وشعبة<sup>(٥)</sup>، وأبو عبيدة بن معن - في رواية عنه<sup>(٦)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبدالله. وخالفهم: جرير بن حازم، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن

= واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديث واحد غير هذا، هو حديث: ٧٢/ ابن مسعود، وعداده في الطبقة السابعة.

(١) الدارقطني، العلل ٤٦/٥.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى ٣/٣٢٦.

(٣) الحاكم، المستدرک ١/٥٤٥.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ٥/٤٢٣، الدارقطني، التتبع ٢٣٣.

(٥) ابن الجعد، المسند ١/١٣٨، النسائي، الكبرى ٥/٤٢٣.

(٦) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٢٣٣.



عبدالله<sup>(١)</sup>. وخالفهم: أبو عبيدة بن معن - في رواية -<sup>(٢)</sup>، وحفص<sup>(٣)</sup>، فروياه عن الأعمش عن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود<sup>(٤)</sup>. قال الدارقطني: «وأخرج مسلم عن شيان بن فروخ عن جرير بن حازم عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله: «لعن الله الواشيات»، ولم يسنده عن الأعمش غير جرير. وخالف أبو معاوية، وأبو عبيدة بن معن، وغيرهما عن الأعمش، قالوا: عن إبراهيم، عن عبدالله، مرسلًا، وهو صحيح من حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، فأما الأعمش، قال: «صحيح عنه مرسل»<sup>(٥)</sup>. وقال البزار:

(١) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٧٩، أحمد، المسند ١/ ٤٥٤، النسائي، السنن الكبرى ٥/ ٤٢٢، الشاشي، المسند ١/ ٣٤١، ابن الجعد، المسند ١/ ١٣٨، البزار، المسند ٤/ ٣٣٠، الدارقطني، العلل ٥/ ١٣٤.

تنبيه: ذكر الدارقطني: أن جعفر بن محمد بن الفضل تابع رواية جرير بن حازم، وذلك بروايته عن الفريابي عن الثوري عن الأعمش. وذكر روايات الثقات عن سفيان؛ نحو: ابن مهدي، وقبيصة، وأبي داود الحفري، قالوا: عن الثوري عن منصور عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. ثم قال في حديث محمد بن جعفر: «لم أسمعه إلا من أبي طالب الكاتب». وهو راويه عن محمد بن جعفر. فيجتمع هنا أمران، هما: مخالفة الفريابي لما عرف عن الثوري من رواية الحديث عن منصور، ورواه هو عنه عن الأعمش؛ ذلك أنه لم يرد عن أحد من أصحاب الثوري رواية هذا الحديث عن الأعمش. والثانية غرابة مخرجه، فلم يروه إلا أبو طالب. وعلى ذلك أقول: إن رواية الثوري عن الأعمش لا تصح، فلا يغتر بها مغتر؛ لتقوية رواية جرير، لا سيما أن النقاد نصوا على أن الصحيح من حديث الأعمش مرسل.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ٢٩٢.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٥/ ٤٢٣.

(٤) أبو يعلى، المسند ٩/ ١٥٧.

(٥) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٢٣٣.

«وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش بهذا الإسناد إلا جرير بن حازم»<sup>(١)</sup>.  
والصواب: هو رواية أبي معاوية ومن تابعه.

١٣ - عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله جعل فيكم هذا الأمر، وأنتم ولاته، ولن يزال فيكم ما لم تعملوا أعمالاً تنزع منكم، فإذا فعلتم ذلك، سلط الله عليكم شر خلقه، فالتحاكم كما يلتحي القضيب».

العلة: تفرد أبو عوانة، وأبو يحيى الحماني بروايته عن الأعمش عن حبيب ابن أبي ثابت، عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو عوانة، وأبو يحيى الحماني، تفرد به عن أبي عوانة أبو مالك كثير بن يحيى، وتفرد به عن أبي يحيى الحماني أبو كريب»<sup>(٢)</sup>.

١٤ - عن عبد الله، قال: «إن الله نظر في قلوب العباد، فاختار محمداً... الحديث». وفي آخره: «فما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن، وما رآوه سيئاً، فهو عند الله سيء».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه ابن عينة عن الأعمش عن

(١) البزار، المسند ٤ / ٣٣٠.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ٢٣٩. قلت: وكثير بن يحيى هذا قال فيه أبو حاتم: «محله الصدق». وقال أبو زرعة: «صدوق». وليس له في الكتب التسعة رواية عن أبي عوانة. من هنا فإنه ممن لا تقبل أفراد في أبي عوانة، فأصحاب أبي عوانة الكبار، كشعبة، وابن علية، وابن مهدي، وأبي الوليد الطيالسي، وأبي داود الطيالسي، وغيرهم أخرى بذكر هذا الحديث منه. ويؤكد ذلك: أن كبار أصحاب الأعمش أيضاً لم يرووا هذا الحديث عنه. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ١٥٨. ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١ / ١٠٤.

مالك بن الحارث، عن عبدالله<sup>(١)</sup>. وخالفه عبد السلام بن حرب، فرواه عن الأعمش عن شقيق، عن عبدالله<sup>(٢)</sup>. قال البزار في رواية عبد السلام بن حرب: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله إلا عبد السلام»<sup>(٣)</sup>. والقول قول ابن عيينة.

١٥ - عن ابن مسعود، قال: «إن طول الصلاة، وقصر الخطبة من فقه الرجل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وزائدة<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله. وخالفهم: أبو معاوية<sup>(٦)</sup>، وابن فضيل<sup>(٧)</sup>، عن الأعمش عن شقيق، عن عبدالله، وأسقطا عمرواً. وخالفهم: ابن عيينة، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، قوله<sup>(٨)</sup>.

وخالفهم: قيس بن الربيع، فرواه عن الأعمش عن مالك بن الحارث وعمارة ابن عمير، كلاهما عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(٩)</sup>. قال البزار في رواية قيس: «لا نعلم رواه عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن

(١) الدارقطني، العلل ٥ / ٦٦.

(٢) البزار، المسند ٥ / ١١٩، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ١١٥، الدارقطني، العلل ٥ / ٦٦.

(٣) البزار، المسند ٥ / ١١٩.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٢٩٨، البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ٢٠٨.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٢٩٨.

(٦) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٢٣٥.

(٧) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٢٤.

(٨) ابن عبد البر، التمهيد ١٠ / ١٩.

(٩) البزار، المسند ٥ / ٢٩٠.

يزيد عن عبدالله إلا يحيى بن آدم عن قيس<sup>(١)</sup>. وقال: «ولا نعلم روى حديث الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد، ولا حديث الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد إلا قيس<sup>(٢)</sup>. وقال الدارقطني: «تفرد به قيس ابن الربيع عن الأعمش». قلت: لا إشكال في رواية قيس، فالعلة فيها بينة واضحة. أما الخلاف الآخر، فإنني أرجح فيه رواية الثوري ومن تابعه؛ لما يلي التالية: منزلة الثوري من الأعمش. زيادة الأعمش رايواً آخر في رواية الثوري، فلم يأت به الثوري إلا لحفظه لها، والإتيان بطريق فيه بعض غرابة قرينة ترجيح، بينما سياق رواية أبي معاوية جادة مألوفة. أما رواية ابن عيينة، فقد قصر بها، والصواب: وقفها على عبدالله.

١٦ - عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «إن بين يدي الساعة أياماً ينزل فيها الجهل، ويرفع العلم، ويكثر فيها الهرج. قال: والهرج القتل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وعبيدالله بن موسى<sup>(٤)</sup>، وحفص<sup>(٥)</sup>، وجري<sup>(٦)</sup>، ووکیع<sup>(٧)</sup>، .....  
 (١) المصدر السابق.  
 (٢) المصدر السابق.  
 (٣) مسلم، الصحيح ٢٠٥٦/٤، أحمد، المسند ٤٠٢/١، أبو نعيم، حلية الأولياء ١١٢/٤، وقال: «صحيح ثابت من حديث الأعمش، رواه غير واحد».  
 (٤) البخاري، الصحيح ٢٥٩٠/٦، الشاشي، المسند ٤٦/٢، وكرهه ٤٨/٢.  
 (٥) البخاري، الصحيح ٢٥٩٠/٦.  
 (٦) البخاري، الصحيح ٢٥٩٠/٦، مسلم، الصحيح ٢٠٥٧/٤.  
 (٧) مسلم، الصحيح ٢٠٥٦/٤، أحمد، المسند ٣٨٩/١، ابن ماجه، السنن ١٣٤٥/٢، البزار، المسند ٣٤/٨. قلت: رواه نعيم بن حماد عن وكيع، غير أنه قال: عن حذيفة =

وابن نمير<sup>(١)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٢)</sup>، وزائدة<sup>(٣)</sup>، ومحمد بن عبيد<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش، عن شقيق - أبي وائل -، عن أبي موسى، وعبدالله، قالوا... الحديث. وخالفهم: أبو معاوية، فرواه عن الأعمش عن شقيق أبي وائل، عن أبي موسى وحده<sup>(٥)</sup>. وخالفهم: أبو إسماعيل المؤدب عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، وفي رواية عنه دون إبراهيم<sup>(٦)</sup>. بين الدارقطني الخلاف بين أبي إسماعيل، وبين أصحاب الأعمش، ولم يذكر الخلاف بين أبي معاوية والبقية، بل عدّ رواية أبي معاوية هي رواية أصحاب الأعمش. قال: «وأصحاب الأعمش يروونه عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى، وهو الصحيح»<sup>(٧)</sup>. قلت: الصحيح ما اتفق عليه غالب الأصحاب من الجمع بين عبدالله وأبي موسى، وقد نبه الحافظ ابن حجر على ذلك بقوله: «وقد اتفق أكثر الرواة عن الأعمش على أنه عن عبدالله وأبي موسى معاً، ورواه أبو معاوية عن الأعمش، فقال: عن أبي

= وأبي موسى، وهذا خلاف ما صح عن وكيع - كما هو في المصادر السابقة -. انظر: رواية نعيم بن حماد: الفتن ١ / ٤١.

(١) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٥٦، ابن ماجه، السنن ٢ / ١٣٤٥. قلت: اقتصر ابن ماجه على عبدالله، بينما رواه مسلم عن عبدالله وأبي موسى.

(٢) الشاشي، المسند ١ / ٤٠٧ و ٢ / ٤٨.

(٣) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٥٦، أحمد، المسند ١ / ٤٠٥.

(٤) أحمد، المسند ٤ / ٣٩٢، أبو عمرو الداني، الفتن ١ / ٢٧٥. قلت: رواه أبو عمرو عن أبي موسى دون عبدالله.

(٥) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٥٧، أحمد، المسند ٤ / ٤٠٥، ابن ماجه، السنن ٢ / ١٣٤٥، أبو عمرو، الفتن ١ / ٢٧٦.

(٦) الدارقطني، العلل ٥ / ١٤٤. سبقت ترجمته في حديث ٤ / أنس.

(٧) المصدر السابق.

موسى، ولم يذكر عبدالله، أخرجه مسلم، وأشار ابن أبي خيثمة إلى ترجيح قول الجماعة<sup>(١)</sup>.

وترجح قول الجماعة هذا لا يعني تعليل حديث أبي معاوية، بل ترجيحاً لزيادة علم. وتبقى علة الحديث في رواية أبي إسماعيل.

١٧ - عن عبدالله، قال سمعت: رسول الله ﷺ يقول: «إن من البيان سحراً، وشرار الناس الذين تدركهم الساعة أحياء، والذين يتخذون قبورهم مساجد».

قلت: في هذا الحديث متون ثلاثة، هي:

- «إن من البيان لسحراً».

- «وإن من الشعر لحكمة».

- «وشرار الناس الذين تدركهم الساعة أحياء، والذين يتخذون قبورهم مساجد».

العلة: روى هذا الحديث قيس بن الربيع عن الأعمش، وأخرجه عنه أصحاب المصنفات، منهم من يجمع المتون كلها، ومنهم من يقتصر على بعضها. ففي قوله: «إن شرار الناس...» تفرد به قيس عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله، مرفوعاً. قال البزار: «لا نعلم رواه عن الأعمش بهذا الإسناد إلا قيس»<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله: «إن من البيان لسحراً»: اختلف عن الأعمش فيه: رواه قيس عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله، وله فيه إسناد آخر عن عبد الرحمن

(١) ابن حجر، فتح الباري ١٣ / ١٨.

(٢) البزار، المسند ٥ / ١٨٥.

ابن يزيد عن عبد الله<sup>(١)</sup>. وخالفه: أبو معاوية وغيره، فرووه عن أبي صالح عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، وهو الصواب.

١٨ - عن عبد الله، قال: انشق القمر ونحن مع رسول الله ﷺ، فقال: «اشهدوا».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وحفص<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>، وعبد الواحد<sup>(٧)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٨)</sup>، وشيبان<sup>(٩)</sup>، ويوسف بن خالد<sup>(١٠)</sup>، وعلي بن مسهر<sup>(١١)</sup>، قالوا: عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر،

(١) أحمد، المسند ١/ ٤٥٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ٢٧٢، ابن عدي، الكامل ٦/ ٤٢، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٦٧، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤/ ٢٩٧، الشاشي، المسند ٢/ ٩٨.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٠/ ٣٤٨. كذا قال الخطيب في تخريجه، ولم أقف على من تابع أبا معاوية.

(٣) البخاري، الصحيح ٤/ ١٤٠٤.

(٤) مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٨، أحمد، المسند ١/ ٤٥٦، أبو يعلى، المسند ١/ ١٢٤، ابن حبان، الصحيح ١٤/ ٤٢٠، الشاشي، المسند ٢/ ١٨٨، الطبري، جامع البيان ٢٧/ ٨٥.

(٥) البخاري، الصحيح ٣/ ١٤٠٥، مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٨، الدارقطني، العلل ٥/ ١٧١.

(٦) البخاري، الصحيح ٤/ ١٨٤٣، مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٨، الطبري، جامع البيان ٢٧/ ٨٥، الدارقطني، العلل ٥/ ١٧٠.

(٧) الدارقطني، العلل ٥/ ١٧٠.

(٨) البخاري، الصحيح ٣/ ١٤٠٤.

(٩) الشاشي، المسند ٢/ ١٨٨.

(١٠) الدارقطني، العلل ٥/ ١٧١.

(١١) مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٨، الترمذي، السنن ٥/ ٣٩٧، أبو يعلى، المسند ٩/ ٥.

عن عبدالله . وخالفهم : يحيى بن عيسى الرملي - في رواية<sup>(١)</sup> -، وسعدان بن يحيى<sup>(٢)</sup>، فروياه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبدالله . وخالفهم يحيى بن عيسى - في رواية أخرى -، فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن رجل، عن عبدالله<sup>(٣)</sup> . ورواه أبو مسلم قائد الأعمش عن الأعمش عن أبي وائل، عن ابن مسعود<sup>(٤)</sup> . قال الدارقطني : «والصحيح : من حديث أبي معمر»<sup>(٥)</sup> . ووصف الترمذي هذه الرواية بقوله : «حسن صحيح»<sup>(٦)</sup> . وبين الدارقطني في الغرائب تفرد أبي مسلم بحديثه، وغرابته عن الأعمش<sup>(٧)</sup> .

قلت : ومما يذكر هنا : أن للأعمش فيه طريقاً آخر من رواية شعبة عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر<sup>(٨)</sup>، قال فيه الترمذي : «حسن صحيح»<sup>(٩)</sup> .

١٩ - عن عبدالله، قال : دخلت على رسول الله ﷺ وإنه ليوعك، فقلت :

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٧٧ / ١٠، الدارقطني، العلل ١٧٠ / ٥ . من رواية جعفر بن محمد بن الحسن عنه .

(٢) المصادر السابق .

(٣) الطبري، جامع البيان ٨٥ / ٢٧، الدارقطني، العلل ١٦٩ / ٥ . رواها عنه ابن أخيه عيسى بن عثمان .

(٤) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١٧٠ / ٤ .

(٥) الدارقطني، العلل ١٧١ / ٥ .

(٦) الترمذي، السنن ٣٩٧ / ٥ .

(٧) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١٧٠ / ٤ .

(٨) مسلم الصحيح ٢١٩٥ / ٤، الترمذي، السنن ٤٧٧ / ٥ و ٣٩٨ / ٥، الطيالسي، المسند ٢٥٧، الحاكم، المستدرک ٥١٣ / ٢، الطبري، جامع البيان ٨٥ / ٢٧، الطبراني، المعجم الكبير ٣٩٩ / ١٢ .

(٩) المصدر السابق . ٣٩٨ / ٥ و ٤٧٧ / ٤ .



ما أشدَّ حَمَاكَ! فقال: «إني لأوعك كما يوعك رجلان منكم، أما إنه ليس من عبد ولا أمة يمرض مريضاً إلا حط الله به خطاياهم كما تتحات عن الشجرة أوراقها».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup>، وشعبة<sup>(٣)</sup>، وجريز<sup>(٤)</sup>، وابن نمير<sup>(٥)</sup>، وابن فضيل<sup>(٦)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٧)</sup>، ويعلى ابن عبيد<sup>(٨)</sup>، ومحمد بن عبيد<sup>(٩)</sup>، وعبيدة بن حميد<sup>(١٠)</sup>، وأبو حمزة<sup>(١١)</sup>، وعبد العزيز ابن مسلم<sup>(١٢)</sup>، ويحيى بن عبد الملك بن أبي غنية<sup>(١٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن

- 
- (١) مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٩١، أحمد، المسند ١/ ٣٨١، الطيالسي، المسند ٤٩، النسائي، السنن الكبرى ٤/ ٣٥٧، ابن حبان، الصحيح ١/ ٣٨١، الدارقطني، العلل ٥/ ١٥٤.  
(٢) البخاري، الصحيح ٥/ ٢١٣٨ و ٥/ ٢١٤٣، مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٩١، الدارقطني، العلل ٥/ ١٥٤.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٤/ ٣٥٧.

(٤) البخاري، الصحيح ٥/ ٢١٤٣، مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٩١، أبو يعلى، المسند ٩/ ٩٨، الدارقطني، العلل ٥/ ١٥٤.

(٥) الدارقطني، العلل ٥/ ١٥٤.

(٦) المصدر السابق.

(٧) مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٩١، الدارقطني، العلل ٥/ ١٥٤.

(٨) أحمد، المسند ١/ ٣٨١، الدارمي، السنن ٢/ ٤٠٨، الدارقطني، العلل ٥/ ١٥٤.

(٩) أحمد، المسند ١/ ٤٥٥.

(١٠) الدارقطني، العلل ٥/ ١٥٤.

(١١) البخاري، الصحيح ٥/ ٢١٣٩.

(١٢) المصدر السابق ٥/ ٢١٤٥.

(١٣) مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٩١. قلت: وابن أبي غنية وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، والدارقطني، والعجلي، وابن شاهين، والذهبي. زاد ابن سعد والذهبي: «صالح =

إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عبدالله. قال الدارقطني: «وهو صحيح»<sup>(١)</sup>. وخالفهم: شريك، فرواه عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن الأسود وهمام، عن عبدالله<sup>(٢)</sup>. وخالفهم: النضر بن إسماعيل، فرواه عن الأعمش عن علقمة، عن عبدالله. قال البزار: «ولا نعلم روى هذا الحديث عن الأعمش بهذا الإسناد إلا النضر بن إسماعيل»<sup>(٣)</sup>. وخالفهم: عمرو بن عبد الغفار، فرواه عن الأعمش عن خيثمة، عن عبدالله<sup>(٤)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

٢٠ - عن ابن مسعود، قال: «إني لمستتر بأستار الكعبة في ثلاثة نفر: ثقيفي، وختناه قرشيان، كثيرٌ شحومٌ بطونهم، قليلٌ فقهٌ قلوبهم... الحديث». وجاء فيه:

= الحديث». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال الدارقطني - في رواية -، وابن حجر: «صدوق»، زاد ابن حجر: «له أفراد». انظر: الدارمي، تاريخ ابن معين ٢٣٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣٤٧/٥ و ١٧١/٩، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣/١٨٩، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ١٥٣، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦/٣٩٣، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٧٠، الدارقطني، سؤالات الحاكم ٢٨٣، ابن شاهين، الثقات ١٥٨، الذهبي، الكاشف ٢/٣٧٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/٣٧٥، وله: التقريب ١٠٦١.

واقع روايته عن الأعمش: ولم أقف له إلا على حديثين غير هذا وافق فيهما الثقات، هما: حديث: «كان النبي ﷺ يخطب قائماً». ذكره: الدارقطني، العلل ٥/١٣٦. وحديث: «من خاف أن لا يستيقظ من الليل، فليوتر» أخرجه ابن ماجه، السنن ١/٣٧٠. ومن هنا فإن عداده في الطبقة الرابعة.

(١) الدارقطني، العلل ٥/١٥٤.

(٢) البزار، المسند ٥/٣١٦، الدارقطني، العلل ٥/١٥٣.

(٣) البزار، المسند ٤/٣٥٧.

(٤) الدارقطني، العلل ٥/١٥٤.

«فأنزل الله ﷻ: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢] .

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وعبدالله بن بشر<sup>(٢)</sup>،

عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن وهب بن ربيعة، عن عبدالله.

وخالفهم: أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وقطبة بن عبد العزيز<sup>(٤)</sup>، وابن مسهر<sup>(٥)</sup>، وجري<sup>(٦)</sup>،

وابن أبي زائدة<sup>(٧)</sup>، قالوا: الأعمش عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن

عبدالله. والعلة هذه إنما هي من الأعمش، لا من أصحابه؛ فقد روى الإمام أحمد

عن قطبة، قال: «قال رجل للأعمش حين حدث بحديث عبد الرحمن بن يزيد

عن عبدالله: «كنت مستتراً»: إن سفيان يحدث به عنك عن وهب بن ربيعة، قال:

فهمهم الأعمش ساعة، ثم قال: هو كما قال سفيان<sup>(٨)</sup>. أما أبو زرعة، فقال حين

(١) أحمد، المسند ١/ ٤٠٨ و ١/ ٤٤٢، ابن حبان، الصحيح ٢/ ١١٧، ابن أبي حاتم، العلل

٢/ ٩٩، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٧٨، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١١٢. عنون الطبراني

لهذا الاختلاف بقوله: «الاختلاف على الأعمش في حديث عبدالله: بينا أنا متعلق بأستار

الكعبة»، وقال: «هكذا رواه سفيان الثوري، وخالفه أبو معاوية وأصحابه». وهذا يؤكد

ما سبق الإشارة إليه من اهتمام الطبراني بذكر علل الأصحاب في المعجم الكبير.

(٢) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٧٨.

(٣) أحمد، المسند ١/ ٣٨١ و ١/ ٤٢٦، ١/ ٤٤٢، الترمذي، السنن ٥/ ٣٧٥، الطبراني،

المعجم الكبير ١٠/ ١١٣، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٧٨.

(٤) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٧٨.

(٥) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٩٩، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١١٣.

(٦) أبو يعلى، المسند ٩/ ١٣٠.

(٧) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٩٩.

(٨) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٣٧، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٧٨، الطبراني،

الكبير ١٠/ ١١٣.

سئل عن الحديث: «كان الأعمش قديماً قال عن وهب بن ربيعة والثوري: أحفظهم كلهم»<sup>(١)</sup>.

وللحديث علة أخرى خالف فيها بعض الرواة ما عرف عن الأعمش: فقد خالف أبو عبيدة بن معن المسعودي<sup>(٢)</sup>، والحسن بن عمار، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله. قال الدارقطني: «ووهما فيه»<sup>(٣)</sup>. وقال زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عبدالله<sup>(٤)</sup>،

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٩٩ / ٢.

(٢) الطبراني، الكبير ١١٤ / ١٠، الدارقطني، العلل ٢٧٨ / ٥.

(٣) الدارقطني، العلل ٢٧٨ / ٥. ذكر روايتهما، ولم أقف إلا على رواية المسعودي كما سبق تخريجها. قلت: والحسن بن عمار مجمع على تركه؛ فقد تركه: ابن المبارك، والقطان، وابن مهدي، وابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، ومسلم، ويعقوب بن شيبه، والنسائي، والساجي، والفلاس، والعجلي. وكذبه متهماً إياه بالوضع شعبة. وضعفه الدارقطني وابن سعد. وقال ابن عدي: «هو أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق». انظر ترجمته: الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٨٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١١٥ / ٢ و ٢٧ / ٣، ابن عدي، الكامل ٢٩٥ / ٥، العجلي، الثقات ٢٩٩ / ١، الدارقطني، العلل ١٧٢ / ٤، البيهقي، السنن الكبرى ٢٢٨ / ٦ و ٣٤٩ / ٧، الخطيب، تاريخ بغداد ٣٤٧ / ٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٠٧ / ١ - ٤٠٨.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثلاثة أحاديث معلولة، هذا واحد منها، والآخران هما: حديث عن الأعمش عن أبي الضحى عن عائشة، قالت: «من زعم أن محمداً رأى ربه... الحديث». لم أجد له متابعاً عن الأعمش. أخرجه: الخطيب، تاريخ بغداد ٤١٢ / ٧. وحديث: «إذا استيقظ أحكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها». رواه عن الأعمش عن أبي رزين عن أبي هريرة. أخرجه: ابن عدي، الكامل ٢٩٤ / ٢. وخالفه أبو معاوية، ووكيع، وغيرهما، فرووه عن أبي صالح عن أبي هريرة. أخرج روايتهم: مسلم، الصحيح ٢٣٣ / ١. من هنا فإن عداده في الطبقة الثامنة.

(٤) ابن حبان، الصحيح ١١٦ / ٢، الطبراني، المعجم الكبير ١١٤ / ١٠.

ونبه الدارقطني والطبراني على مخالفته أصحاب الأعمش<sup>(١)</sup>. وقال شعبة عن الأعمش عن رجل عن عبدالله<sup>(٢)</sup>. وقال أبو مريم عبد الغفار عن الأعمش عن عمارة عن زيد بن وهب عن عبدالله<sup>(٣)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

٢١ - عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «أوتروا يا أهل القرآن»، فقال أعرابي: ما يقول النبي ﷺ؟ قال: لست من أهله.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وزائدة<sup>(٦)</sup>، وابن عيينة - فيما صح عنه<sup>(٧)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة،

(١) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٧٨، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١١٤.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٧٨.

(٣) المصدر السابق. قلت: وأبو مريم هذا تركه ابن المديني، وأحمد، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني. وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال أبو زرعة: «لين الحديث». قال البخاري: «ليس بالقوي». واتهمه أبو داود وعلي بن عمرو بوضع الحديث. وقال ابن عدي: «له أحاديث مستقيمة، وفي حديثه ما لا يتابع عليه». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٦٦، الميموني وآخرون، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال ٦٩، البخاري، التاريخ الكبير ٦ / ١٢٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٣ / ٦، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٤٦، ابن عدي، الكامل ٥ / ٣٢٧، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٧٠، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ٢ / ١١٢.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث خالف فيها الثقات، هذا واحد منها، والآخران هما: ٤ / أبو ذر. ٢١ / أبو هريرة. وعداده في الطبقة الثامنة.

(٤) عبد الرزاق، المصنف ٣ / ٤.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٩٣ و ٢ / ١٠٠.

(٦) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٩٣.

(٧) من رواية الحميدي وابن أبي عمر انظر: الدارقطني، العلل ٥ / ٢٩٢. وخالفهم إبراهيم ابن بنت السدي، وداود بن حماد بن فراضة، وعبد الجبار، فرووه عنه مرفوعاً. ذكره: =

عن أبي عبيدة، عن النبي ﷺ مرسلًا. وخالفهم: أبو حفص الأبار<sup>(١)</sup>، وإبراهيم بن طهمان<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، متصلًا. قال الدارقطني: «والمرسل هو المحفوظ»<sup>(٣)</sup>.

٢٢ - عن عبدالله، قال: يا رسول الله! أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: «أن تدعو الله نِدَاءً وهو خلقك». قال: ثم أي؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك». قال: ثم أي؟ قال: «ثم أن تزاني بحليلة جارك». فأنزل الله ﷻ تصديقها: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ...﴾ [الفرقان: ٦٨] الآية<sup>(٤)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٥)</sup>، وجريير<sup>(٦)</sup>، وابن

= الدارقطني، العلل ٥ / ٢٩٢. غير أنه قال الغرائب: «تفرد به إسماعيل بن موسى ابن بنت السدي عن ابن عيينة». ولم أقف على تخريج رواياتهم عنه. والحميدي وابن أبي عمر أثبت من هؤلاء. فالحميدي رأس أصحاب ابن عيينة، مكث عنده أكثر من عشرين سنة. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ٥٦.

(١) ابن ماجه، السنن ١ / ٣٧٠، أبو داود، السنن ٢ / ٦١، أبو يعلى، المسند ٨ / ٤٠٤، الدارقطني، العلل ٥ / ٢٩١، البيهقي، السنن ٢ / ٤٦٨.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٩١.

(٣) المصدر السابق ٥ / ٢٩٣.

(٤) لفظ البخاري.

(٥) البخاري، الصحيح ٤ / ١٧٨٤ و ٦ / ٢٤٩٧، أحمد، المسند ١ / ٤٣٤، الترمذي، السنن ٥ / ٣٣٦، الدارقطني، العلل ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٣، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٤٦، الخطيب، الفصل لوصل المدرج ٢ / ٨١٩.

(٦) البخاري، الصحيح ٦ / ٢٥١٧ و ٦ / ٢٧٣٩، مسلم، الصحيح ١ / ٩١، الدارقطني، العلل ٥ / ٢٢٢، الخطيب، الفصل ٢ / ٨٣٠.

نمير<sup>(١)</sup>، ومعمّر<sup>(٢)</sup>، وأبو عبيدة بن معن<sup>(٣)</sup>، وزيد بن أبي أنيسة<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل أبي ميسرة، عن عبدالله.

وخالفهم أبو معاوية<sup>(٥)</sup>، ووكيع<sup>(٦)</sup>، وأبو شهاب الحنّاط<sup>(٧)</sup>، وشيبان<sup>(٨)</sup>، وعبد ابن زياد، وعبد العزيز بن مسلم، وقران بن تمام، وإسماعيل بن زكريا، وحجوة ابن مدرّك<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، دون عمرو. قال الدارقطني: «الصحيح: حديث عمرو بن شرحبيل»<sup>(١٠)</sup>. وقال الترمذي عقب رواية سفیان: «هذا الحديث حسن صحيح»<sup>(١١)</sup>. أما ابن حبان، فقد أخرج حديث

(١) الدارقطني، العلل ٢٢١ / ٥. وأشار إليه الخطيب في الفصل، ولم يسنده ٨٢٢ / ٢.  
(٢) ذكرها الدارقطني في العلل ٢٢١ / ٥، ولم أقف على من أخرجها. ويذكر هنا: أن أبا نعيم قال بعد إخراجه رواية الثوري: «رواه جرير، وابن نمير، وغيره عن الأعمش، مثله، وخالف معمّر أصحاب الأعمش، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، عن عبدالله». انظر: الحلية ٤ / ١٤٦. قلت: وهذا يخالف ما ذكره الدارقطني من اتفاق معمّر مع أصحاب الأعمش، فإن كان ما قاله أبو نعيم صواباً، فإن علة أخرى تضم إلى علل الحديث. وهذا ليس ببعيد في رواية معمّر عن الأعمش.

(٣) الخطيب، الفصل ٨٢٦ / ٢.

(٤) المصدر السابق ٨٢٧ / ٢.

(٥) أحمد، المسند ١ / ٤٣١، الدارقطني، العلل ٢٢١ / ٥، الخطيب، الفصل ٨٢٩ / ٢.

(٦) أحمد، المسند ١ / ٤٣١. الخطيب، الفصل ٨٢٩ / ٢.

(٧) ابن حبان، الصحيح ١٠ / ٢٦١، أبو يعلى، المسند ٩ / ٣٢، النسائي، السنن الكبرى

٦ / ٤٢٠، الدارقطني، العلل ٢٢١ / ٥، الخطيب، الفصل ٨٢٧ / ٢.

(٨) الخطيب، الفصل ٨٣٠ / ٢.

(٩) ذكرها كلها: الخطيب، الفصل لوصل المدرج ٨٣١ / ٢.

(١٠) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٢٢.

(١١) الترمذي، السنن ٥ / ٣٣٦.

أبي شهاب، وعنون له بقوله: «ذكر خبر قد أوهم غير المتبحر في صناعة العلم أن خبر الأعمش منقطع غير متصل»، ثم قال عقب إخراجه: «روى هذا الخبر أبو شهاب عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، ورواه وكيع عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، ورواه جرير عن الأعمش عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله، ورواه سفيان الثوري عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل، عن عمرو ابن شرحبيل، عن عبدالله، ولست أنكر أن يكون أبو وائل سمعه من عبدالله، وسمعه من عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله، حتى يكون الطريقان جميعاً محفوظين»<sup>(١)</sup>. قلت: العلة باقية برغم ما قاله ابن حبان، وما ذكره عن غير المتبحر إنما هو إمام أهل هذه الصنعة. وما أميل إليه هنا: أن تكون العلة بالأعمش ألصق منها بأصحابه؛ لاجتماع هؤلاء عليها. وخالفهم أيضاً: يحيى بن عيسى، قال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن عبدالله، قال: جاء رجل إلى النبي، فقال: يا رسول الله! أي الذنب أكبر... الحديث<sup>(٢)</sup>.

ومما يضاف إلى علل هذا الحديث: ما رواه أبو الأحوص، قال: عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن حارث عن عبدالله، قال: «إن من أكبر الذنوب عند الله أن يقال للعبد: اتق الله، فيقول: عليك نفسك. وإن من أحسن الكلام: أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك. رب إني عملت سوءاً، وظلمت نفسي، فاغفر لي»<sup>(٣)</sup>. ولم يتابعه أحد من أصحاب الأعمش عليه.

٢٣ - عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الإسلام بدأ غريباً،

(١) ابن حبان، الصحيح ١٠/٢٦٣. «بتصرف».

(٢) الطبري، جامع البيان ١٩/٤٢.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٦/٢١٣.



وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء».

العلة: تفرد بهذا الحديث حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. قال البخاري: «لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير حفص بن غياث، وهو حديث حسن»<sup>(٢)</sup>.

أما الترمذي، فقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن مسعود. إنما نعرفه من حديث حفص بن غياث عن الأعمش»<sup>(٣)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن عبدالله مسنداً إلا الأعمش، ورواه عن الأعمش أبو خالد، ويوسف بن خالد، وغيرهما»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن عدي بعد أن أخرجه من طريق ضعيف عن أبي خالد الأحمر موافقاً لحفص، قال: «لا يعرف هذا الحديث إلا بحفص بن غياث عن الأعمش، وبه يعرف، وحكم الناس بأنه حديثه عن الأعمش»<sup>(٥)</sup>. وهذا يفسر قول البزار في روايته عن أبي خالد، وهي رواية لا تصح عنه؛ فالحديث إنما عرف من رواية حفص وحده. ولم أقف على رواية يوسف بن خالد، وهو ومعروف بروايته أحاديث لا يتابع عليها عن الأعمش.

٢٤ - عن عبدالله بن مسعود، قال: «بينما أنا والنبي ﷺ في بعض طرائق

(١) أحمد، المسند ١ / ٣٩٨، ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٨٣، الدارمي، السنن ٢ / ٤٠٢، الترمذي، السنن ٥ / ١٨، العلل الكبير ٣٣٨، الطبراني، الكبير ١٠ / ٩٩، البزار، المسند ٥ / ٤٣٢.

(٢) الترمذي، العلل الكبير ٣٣٨.

(٣) الترمذي، السنن ٥ / ١٨.

(٤) البزار، المسند ٥ / ٤٣٣.

(٥) ابن عدي، الكامل ٣ / ٢٨٢.

المدينة، إذا أنا برجل قد صُرع، فدنوت فقرأت في أذنيه، فاستوى جالساً... الحديث».

العلة: تفرد به سلام بن رزين قاضي أنطاكية عن الأعمش عن شقيق، عن ابن مسعود. قال أحمد: «هذا الحديث موضوع، هذا حديث الكذابين، منكر الإسناد»<sup>(١)</sup>.

٢٥ - عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «تجاوزوا للسخي عن ذنبه؛ فإن الله ﷻ يأخذ بيده عند عثرته».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه محمد بن حميد العتكي عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله<sup>(٢)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا محمد بن حميد، تفرد به بشر»<sup>(٣)</sup>. وخالفه: عبد الرحيم ابن حماد البصري، قال: ثنا الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله.

قال الدارقطني: «تفرد به عبد الرحيم بن حماد عن الأعمش عن إبراهيم، أو عن أبي وائل - بالشك - كان»<sup>(٤)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش،

(١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٤٦٣، العقيلي، الضعفاء الكبير ٣ / ٥٣٥. وقال الذهبي في سلام: «لا يعرف، وحديثه باطل». وقال مرة: «حديثه كذب». ولم أقف له على غير هذا الحديث. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر: الميزان، ٣ / ٢٥١ والمغني، ١ / ٢٧٠.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٤٦، أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٥٨. ولم أقف في ترجمة محمد بن حميد إلا على ما نقله المناوي في فيض القدير عن البيهقي فيه، قال: «مجهول». ولم أجد هذا القول في كتب البيهقي. وعداده في الطبقة الثامنة. فيض القدير ٣ / ٢٢٨.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٤٦.

(٤) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤ / ١٦٥، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٨. =

لم نكتبه إلا من هذا الوجه»<sup>(١)</sup>. وكلا الحديثين لا يقبل تفرد أصحابهما.

٢٦ - عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «تجوزوا في الصلاة؛ فإن فيكم الكبير والضعيف وذو الحاجة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه زائدة عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن الحارث، عن عبدالله موقوفاً<sup>(٢)</sup>. وخالفه أبو معاوية، فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدالله، مرسلًا موقوفاً<sup>(٣)</sup>. وخالفه إسرائيل، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن الحارث، عن عبدالله، مرفوعاً<sup>(٤)</sup>. وخالفهم: أبو جعفر الرازي، فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن مسعود، مرفوعاً<sup>(٥)</sup>.

= قلت: جاء ضبط عبد الرحيم في أطراف الغرائب: «عبد الرحمن». ولم أقف على من اسمه عبد الرحمن بن حماد يروي عن الأعمش، إنما روى عن الأعمش عبد الرحيم ابن حماد، وهذا يجعلني أميل إلى أن ما في الأطراف خطأ، إما مطبعي، أو من النسخ، أو من ابن طاهر، ويؤكد لي وقوع الخطأ: ما نقله المناوي في هذا الحديث عن الأفراد للدارقطني، قال: «في الأفراد عن محمد بن مخلد عن إبراهيم بن حماد الأزدي عن عبد الرحيم بن حماد البصري عن الأعمش عن أبي وائل، عن ابن مسعود. ثم قال الدارقطني: تفرد به عبد الرحيم، وقد قال: إنه حدث عن الأعمش بما ليس من حديثه». فيض القدير ٣ / ٢٢٨. ويؤكد الخطأ: رواية أبو نعيم لهذا الحديث عن عبد الرحيم. وعبد الرحيم أخطأ في أكثر من حديث عن الأعمش، وهي: ٢. ٣. ٧ / ابن عباس. ٨٣ / ابن مسعود.

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٨.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٢٥٨، الدارقطني، العلل ٥ / ٤٤.

(٣) الدارقطني، العلل ٥ / ٤٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

وخالفهم: داود الطائي، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، موقوفاً<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «والقول عندي قول زائدة»<sup>(٢)</sup>. قلت: يبدو أن العلة في خلاف زائدة وأبي معاوية إنما هي من الأعمش، ينشط فيوصل، ويكسل فيرسل. أما حديث البقية، فإنه معلول؛ لإبدالهم في الإسناد، ورفع الموقوف.

٢٧- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «تخرج نفس المؤمن رشحاً، وإن نفس الفاجر تخرج من شدة؛ كما تخرج نفس الحمار».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، والثوري<sup>(٤)</sup>، ووكيع<sup>(٥)</sup>، وابن عيينة<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن عبيد<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، موقوفاً.

وخالفهم: القاسم بن مطيب، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، مرفوعاً<sup>(٨)</sup>.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٠٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبد الرزاق، المصنف ٣/ ٥٩٥.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٣/ ٤٨، الدارقطني، العلل ٥/ ١٤٣.

(٥) الدارقطني، العلل ٥/ ١٤٣.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ٧٩، أبو نعيم، حلية الأولياء ٥/ ٥٨، الدارقطني، العلل ٥/ ١٤٣.

قلت: والقاسم ضعفه ابن معين. وقال ابن حبان: «يخطئ كثيراً، فاستحق الترك».

وقال ابن عدي: «عزيز الحديث». وقال الذهبي: «كان يخطئ، على قلة روايته».

وقال ابن حجر: «فيه لين». ووثقه الدارقطني، ولم أجد من تابعه على ذلك. انظر

ترجمته: الدارقطني، العلل ٥/ ١٤٣، ابن حبان، المجروحين ٢/ ٢١٣، ابن عدي، =

قال الدارقطني: «والموقوف أصح»<sup>(١)</sup>.

٢٨ - عن علقمة، قال: كنا بحمص، فقرأ ابن مسعود سورة يوسف. فقال رجل: ما هكذا أنزلت؟ قال: قرأتُ على رسول الله ﷺ، فقال: «أحسن». ووجد منه ريح الخمر، فقال: أتجمع أن تُكذَّب بكتاب الله، وتشرب الخمر؟ فضربه الحد.

العللة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وجريير<sup>(٤)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، وابن مسهر<sup>(٧)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٨)</sup>.

= الكامل ٣٢٦ / ٢، الذهبي، الميزان ٤٦١ / ٥، ابن حجر، التقريب ٧٩٥، وله: لسان الميزان ٣٤٠ / ٧.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث معلولة، هذا واحد منها، والآخران هما: ٦١ / ابن مسعود. وحديث: «أن جبريل أتى النبي ﷺ بمرأة فيها نكتة سوداء... الحديث بطوله». ولم أذكره اختصاراً. أخرجه: البزار، المسند ٢٩٠ / ٧، وذكره الذهبي في ترجمته، الميزان ٤٦١ / ٥. من هنا فعداده في الطبقة السابعة.

(١) الدارقطني، العلل ١٤٣ / ٥.

(٢) البخاري، الصحيح ١٩١٢ / ٤، الحميدي، المسند ٦٢ / ١.

(٣) مسلم، الصحيح ٥٥١ / ١، ابن أبي شيبة، المصنف ٥٢٤ / ٥، أبو يعلى، المسند ١٢٢ / ٩، الأصفهاني، المستخرج ٣٩٢ / ٢، أحمد، المسند ٣٧٨ / ١.

(٤) مسلم، الصحيح ٥٥١ / ١، أبو عوانة، المسند ٤٦٢ / ٢، البراز، المسند ٣٦٤ / ٤.

(٥) مسلم، الصحيح ٥٥١ / ١، النسائي، السنن الكبرى ٢٩ / ٥.

(٦) الأصفهاني، المستخرج ٣٩٢ / ٢، أحمد، المسند ٤٢٤ / ١، البزار، المسند ٣١٦ / ٤، الشاشي، المسند ٣٦٤ / ١.

(٧) أبو يعلى، المسند ٤٧٨ / ٨.

(٨) أحمد، المسند ٤٢٤ / ١، أبو عوانة، المسند ٤٦٢ / ٢، البيهقي، السنن الكبرى ٣١٥ / ٨.

وابن عيينة<sup>(١)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٢)</sup>، وابن فضيل<sup>(٣)</sup>، وحفص بن غياث، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. وخالفهم شريك، فرواه عن الأعمش عن زيد بن وهب: أن ابن مسعود<sup>(٤)</sup>. قال البزار: «لا نعلم رواه عن الأعمش عن زيد عن عبدالله إلا شريك»<sup>(٥)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

٢٩- عن عبدالله بن مسعود، قال: «جمع رسول الله ﷺ بين الأولى والعصر، وبين المغرب والعشاء. فقليل له في ذلك؟ فقال: صنعت هذا كي لا تُخرج أمتي».

العلة: تفرد بروايته عبدالله بن عبد القدوس عن الأعمش عن عبد الرحمن ابن ثوران، عن زاذان، عن عبدالله بن مسعود<sup>(٦)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عبدالله، ولا رواه عن عبدالله إلا الحسين، وتابعه أحمد بن حاتم الطويل»<sup>(٧)</sup>.

٣٠- عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «حرمة مال المؤمن كحرمة دمه».

العلة: تفرد بروايته أبو شهاب عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله<sup>(٨)</sup>.

(١) عبد الرزاق، المصنف ٩ / ٢٣١، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٣٤٤.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٣٤٤.

(٣) أبو عوانة، المسند ٢ / ٤٦٢.

(٤) البزار، المسند ٥ / ١٧٨.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٢١٨، وله: المعجم الأوسط ٤ / ٢٥٢.

(٧) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٢٥٢. قلت: وسبق بيان الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث من حديث ابن عباس، حديث: ٢٦ / ابن عباس.

(٨) الدارقطني، السنن ٣ / ٢٦، البزار، المسند ٥ / ١١٧.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه عن الأعمش إلا أبو شهاب»<sup>(١)</sup>.

٣١ - عن عبدالله، قال: «الحيض ثلاث وأربع وخمس وست وسبع وثمان وتسع وعشر، فإن زاد، فهي مستحاضة».

العلة: تفرد بروايته هارون بن زياد القشيري عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله<sup>(٢)</sup>.

قال الدارقطني: «لم يروه عن الأعمش بهذا الإسناد غير هارون بن زياد، وهو ضعيف الحديث، وليس لهذا الحديث عند الكوفيين أصل عن الأعمش»<sup>(٣)</sup>. وذكره ابن حبان في ترجمة هارون مثلاً على ما ينتقد عليه<sup>(٤)</sup>.

٣٢ - عن عبدالله: خرج رسول الله ﷺ لحاجته، فلقيته بماء، فقال: «من أمرك بهذا؟»، فقلت: ما أمرني أحد، فقال: «قد أحسنت، أبشر بالجنة، ثم جاء عليّ، فبشره بالجنة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه عبدالله بن عبد القدوس، وأبو

(١) البزار، المسند ١١٧ / ٥.

(٢) الدارقطني، السنن ٢٠٩ / ١، ابن حبان، المجروحين ٩٤ / ٣.

(٣) الدارقطني، السنن ٢٠٩ / ١.

(٤) ابن حبان، المجروحين ٩٤ / ٣. قلت: وهارون بن يزيد تركه أبو حاتم، وقال: «الحديث الذي رواه كذب». وقال أبو زرعة: «لا أعرفه، والحديث الذي يرويه باطل وزور». وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث على الثقات». وضعفه الدارقطني. ولم أقف له على غيره، وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩٠ / ٩، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٥٤٥، الدارقطني، السنن ٢٠٩ / ١، ابن حبان، المجروحين ٩٤ / ٣، الذهبي، الميزان ٦٦١ / ٧.

يحيى التيمي<sup>(١)</sup>، وشريك<sup>(٢)</sup>، وأبو القاسم عبد المؤمن<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن عبيدة عن عبد الله. وخالفهم: منصور ابن أبي الأسود، فرواه عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن عبيدة، عن عبد الله<sup>(٤)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح: ما قاله عبد الله بن عبد القدوس ومن تابعه عن الأعمش»<sup>(٥)</sup>.

٣٣ - عن عبد الله: أن النبي ﷺ ودَّعَ رجلاً، فقال: «زَوَّدَكَ اللهُ التَّقْوَى، وغفر ذنبك، ولَقَّاكَ الخير».

العلة: تفرد به عمر بن عبيد عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله. قال أبو

(١) وهو: إسماعيل بن إبراهيم التيمي، ضعفه ابن المديني، وأبو حاتم، ومسلم، والنسائي، والدارقطني. وقال ابن نمير: «ضعيف جداً». وقال ابن عدي: «ليس فيما يروي حديث منكر، ويكتب حديثه». انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٣٤٢، وله: الضعفاء ٥٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ١٥٥، النسائي، الضعفاء والمتروكين ١٦، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ١ / ١٠٨، ابن عدي، الكامل ١ / ٣٠٨.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثلاثة أحاديث، قُبِلَ منها هذا الحديث، وحديث: ٦٦ / أبو هريرة. وخالف الثقات في حديث: ٩ / أبو سعيد. وعداده في الطبقة السابعة.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ١٨٥ - ١٨٦. أورد رواية عبد الله، وأبي يحيى، وشريك، ولم أقف عليها.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٣ / ٩٢. قلت: عبد المؤمن جهله أبو حاتم. ولم أقف في ترجمته على غير ذلك، ومن ترجم له نقل تجهيل أبي حاتم. وله حديث آخر خالف فيه الثقات هو: ٦٠ / أبو هريرة. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٦٦.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٣ / ٩١، الدارقطني، العلل ٥ / ١٨٦.

(٥) الدارقطني، العلل ٥ / ١٨٦.



نعيم: «غريب من حديث الأعمش، لم نكتبه إلا من حديث عمر بن عبيد عنه»<sup>(١)</sup>.  
 ٣٤- عن عبدالله: «بينما أنا أمشي مع النبي ﷺ في خرب المدينة وهو يتوكأ على عسيب معه، فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح. وقال بعضهم: لا تسألوه؛ لا يجيء فيه شيء تكرهونه. فقال بعضهم: لنسألنه. فقام رجل منهم فقال: يا أبا القاسم! ما الروح؟ فسكت، فقلت: إنه يوحى إليه، فقامت، فلما انجلى عنه فقال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه وكيع<sup>(٢)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٣)</sup>، وحفص<sup>(٤)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٥)</sup>، وابن مسهر<sup>(٦)</sup>، والقاسم بن معن<sup>(٧)</sup>، وأبو عبيدة بن معن المسعودي<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. وخالفهم: ابن إدريس، فرواه عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٥/ ٥٨.

(٢) البخاري، الصحيح ٦/ ٢٧١٣، مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٢، أبو يعلى، المسند ٩/ ٢٦٨، أحمد، المسند ١/ ٣٨٩ و ١/ ٤٤٤، البزار، المسند ٤/ ٣٣٤، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥١، الطبري، جامع البيان ١٥/ ١٥٥.

(٣) البخاري، الصحيح ٦/ ٢٦٦١، مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٢، ابن حبان، الصحيح ١/ ٢٩٩، الترمذي، السنن ٥/ ٣٠٤، النسائي، السنن الكبرى ٦/ ٣٨٣، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥١.

(٤) البخاري، الصحيح ٤/ ١٧٤٩، مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٢.

(٥) البخاري، الصحيح ١/ ٥٨ و ٦/ ٢٧١٤، الشاشي، المسند ١/ ٣٧٧.

(٦) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥١، وله: التتبع ٢٣٦.

(٧) الطبراني، المعجم الصغير ٢/ ١٨٧، الطبري، جامع البيان ١٥/ ١٥٥.

(٨) الطبري، جامع البيان ١٥/ ١٥٥.

مسروق، عن عبدالله<sup>(١)</sup>. اختلف الدارقطني في حكمه على هذا الحديث، ففي العلل - وبعد ذكر رواية علقمة - قال: «وهو المشهور، ولعلهما صحيحان، وابن إدريس من الأثبات، ولم يتابع على هذا القول»<sup>(٢)</sup>. وقال في الغرائب: «تفرد به عبدالله بن إدريس»<sup>(٣)</sup>.

بينما قال في التتبع بعد ذكر إخراج مسلم لحديث ابن إدريس: «رواه أصحاب الأعمش، منهم: عبد الواحد بن زياد، وحفص بن غياث، ووكيع، وغيرهم عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، وهو الصواب»<sup>(٤)</sup>. وبين البزار مخالفة ابن إدريس للرواة، فقال: «وهذا الحديث رواه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة، عن عبدالله: وكيع، وعلي بن مسهر، وخالفهم: ابن إدريس عن الأعمش»<sup>(٥)</sup>. وقال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه أحد عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن عبدالله إلا ابن إدريس، وغير ابن إدريس يرويه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله»<sup>(٦)</sup>. وما أميل إليه: هو وقوع ابن إدريس في الخطأ، فلو كانا محفوظين عن الأعمش، لما تفرد ابن إدريس بروايته، ولرواه عنه كبار الثقات على الوجهين؛ كما هي العادة عنه.

٣٥ - عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «سيأتي على الناس زمان

(١) مسلم، الصحيح ٤/ ٢١٥٣، أحمد، المسند ١/ ٤١٠، البزار، المسند ٥/ ٣٣٣، ابن

حبان، الصحيح ١/ ٢٩٩، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥١.

(٢) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥١.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤/ ١٢١.

(٤) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٢٣٦، وقد وافق الوادعي الدارقطني على ما ذهب إليه.

(٥) البزار، المسند ٤/ ٣٣٤.

(٦) المصدر السابق ٥/ ٣٣٣.

يقعدون في المسجد حلقاً حلقاً إمامهم الدنيا، فلا تجالسوهم؛ فإنه ليس لله فيهم حاجة».

العلة: تفرد بزيع أبو الخليل بروايته عن الأعمش عن شقيق، عن ابن مسعود<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «لم يحدث به غيره»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عدي: «وحدith الأعمش لا أعلم يرويه غير بزيع»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به ابن صدران عن بزيع. وبزيع هو الخصاف البصري واهي الحديث»<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن عدي، الكامل ٥٩ / ٢، أبو نعيم، حلية الأولياء ١٠٩ / ٤، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٩٨، ابن حبان، المجروحين ١ / ١٩٩.

(٢) ابن الجوزي، العلل المتناهية ١ / ٤١٠.

(٣) ابن عدي، الكامل ٥٩ / ٢.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ١٠٩ / ٤. قلت: وبزيع هذا تركه الدارقطني، وابن حبان، والذهبي. زاد الدارقطني: «كل شيء له باطل». وقال أبو حاتم: «ذهب الحديث». وقال ابن عدي: «يروي المناكير، لا يتابعه عليها أحد. وهو قليل الحديث». وقال الحاكم: «يروي أحاديث موضوعة عن الثقات». ولم أقف له عن الأعمش إلا على هذا الحديث، وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٢١، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ١٩، ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٢ / ٦٠، ابن حبان، المجروحين ١ / ١٩٩ (قلت: وذكر ابن حبان هذا الحديث في ترجمته)، الذهبي، الميزان ٢ / ١٦، وله: المغني ١ / ١٠٣.

تنبيه: ذكره الألباني في الصحيحة، وبين أن بزيعاً متروك، لكنه قال: «لكن قد توبع، فأخرجه ابن حبان: أخبرنا الحسين بن عبدالله بن يزيد القطان: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوهاب النصري: حدثنا أبو التقي: حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش، به». وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون في التهذيب، غير القطان هذا، فلم أجد له ترجمة ولعله في الثقات لابن حبان، فراجع؛ فإنه ليس في الظاهرية منه الجزء الذي فيه طبقة شيوخه، وعلى كل حال، =

٣٦- عن ابن مسعود، قال: «السلام اسم من أسماء الله وضعه في الأرض، فأفشوه بينكم».

العلّة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وشريك - في رواية -، وزهير، وابن مسهر، وعيسى بن يونس، وابن نمير، وأبو جعفر الرازي، ومسعر، وابن جريح، وشعبة<sup>(٢)</sup>، وحفص<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن زيد بن

= فهو من شيوخه الذين اعتمدتهم في صحيحه، وهو من أعرف الناس به، فالنفس تطمئن لثبوت حديثه. السلسلة الصحيحة ١٥٢ / ٣. ولم أقف على ترجمة القطان هذا، لا في الثقات، ولا في غيرها، وذكره ابن حبان في تلاميذ بعض من ترجم لهم، وهذا على منهج النقد الحديثي لا يعطي حكماً على هذا الراوي، لا سيما عند اعتماده في متابعة رواية راو متروك تفرد عن الأعمش. وما يجب البحث عنه هو علاقة أبي التقي هذا بعيسى بن يونس حتى يتفرد عنه بمثل هذه الرواية. فأبو التقي هو: هشام بن عبد الملك اليزني، قال فيه أبو حاتم: «كان متعنتاً في الحديث». ووثقه النسائي. وقال أبو داود: «شيخ ضعيف». أما ابن حجر فقال: «صدوق ربما وهم». انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٧٣ / ٤، التقريب ١٠٢٢. والمشكلة في روايته عن عيسى؛ ذلك أن وفاة عيسى بن يونس كانت في مرحلة مبكرة عن إدراك هشام له حتى يتفرد عنه بحديث يقبل منه، برغم الشك في اتصال روايته، قد توفي عيسى بن يونس ١٨٧هـ، وقيل: ١٩١هـ، بينما توفي هشام في ٢٥١هـ، فيكون بين الوفايتين ما يقرب من ٦٠ عاماً، وهذا لا يُكَيِّفُ ظروفاً تؤهل أبا تقي حتى يتفرد عن عيسى بحديث معتبر. إلا أن الألباني اعتبر الحديث صحيحاً، وذكره في السلسلة الصحيحة، دون البحث في علاقات الأصحاب لكل راوٍ، ولم أقف على من ذكر أن أحاديث رتبة المتروك تعضد وترتقي إلى القبول، وهذا تساهل في التصحيح ما بعده تساهل.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٢٤٨ / ٥، الدارقطني، العلل ٧٦ / ٥.

(٢) ذكر جميعها: الدارقطني، العلل ٧٦ / ٥.

(٣) البخاري، الأدب المفرد ٣٥٨.

وهب، عن ابن مسعود، موقوفاً.

وخالفهم: أبو عوانة - في رواية<sup>(١)</sup> - وورقاء<sup>(٢)</sup> وأيوب بن جابر<sup>(٣)</sup> وشريك - في رواية ابنه عنه<sup>(٤)</sup> -، والقطان - في رواية ضعيفة عنه<sup>(٥)</sup> - قالوا: عن الأعمش عن زيد، عن ابن مسعود، مرفوعاً. وخالفهم: عمر بن عبيد عن الأعمش عن شقيق، لم يجاوز به<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني: «والموقوف أصح»<sup>(٧)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث رواه غير واحد موقوفاً، وأسنده ورقاء، وشريك، وأيوب بن جابر»<sup>(٨)</sup>. والصواب وقفه. ورواية أبي عوانة والقطان، فالعلة ممن رواها عنهم، لا منهم. وأما بقية من رواه مرفوعاً عن الأعمش، فلا تقبل مخالفتهم أبا معاوية وشعبة وحفصاً ومن تابعهم.

(١) الدارقطني، العلل ٧٦ / ٥. ورواها عنه يحيى بن حماد.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٨٢ / ١٠، البزار، المسند ١٧٤ / ٥، الدارقطني، العلل ٧٦ / ٥.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ١٨٢ / ١٠، الدارقطني، العلل ٧٦ / ٥، البزار، المسند ١٧٥ / ٥ (إشارة دون سند).

(٤) البزار، المسند ١٧٥ / ٥، الدارقطني، العلل ٧٦ / ٥.

(٥) أبو الشيخ الأنصاري، طبقات المحدثين باصفهان ٢ / ٣٨٩ و ٤ / ١٥٥ رواها عنه عبد الله ابن عمر بن يزيد الزهري. قال أبو الشيخ فيه: «وقد حدث بغير حديث يتفرد به»، ثم ذكر هذا الحديث. وتفرد به عن القطان، فلم أجده عند غيره من أصحاب القطان. ولم أقف على كلام للنقاد فيه سوى ما ذكره أبو الشيخ. ومثل هذا لا يقبل تفردة في القطان مع جلالة أصحابه ووفرته.

(٦) الدارقطني، العلل ٧٦ / ٥.

(٧) المصدر السابق.

(٨) البزار، المسند ١٧٥ / ٥.

وهناك علة أخرى: فقد خالف عطاء بن مسلم الخفاف أصحاب الأعمش فيه؛ فأدخل متناً آخر على هذا الإسناد هو قوله ﷺ: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ إفشاء السلام بينكم»<sup>(١)</sup>. وهذا حديث آخر رواه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>.

٣٧- عن ابن مسعود، قال: «الصلوات الحقائق كفارات لما بينهن ما اجتنب الكبائر».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، ووكيع<sup>(٤)</sup>، والثوري<sup>(٥)</sup>، وزائدة<sup>(٦)</sup>، وغيرهم، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله،

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٨٣.

(٢) رواه أبو معاوية، ووكيع، وزهير، وجريز، وابن نمير، وآخرون كذلك. انظر تخريجها: مسلم الصحيح ١ / ٧٤، ابن ماجه، السنن ٢ / ١٢١٧، أبو داود، السنن ٤ / ٣٥٠، أبو نعيم، المستخرج ١ / ١٤١.

تنبيه: أورد الألباني هذا الحديث في السلسلة الصحيحة، وقد بين الطرق المختلفة للحديث مرفوعاً، ولم يتطرق للمخالفة الواردة. وبعد أن بين ضعف الرواة سار على ما اعتمد عليه في منهجه في تصحيح الحديث بالمتابعات، وقال: «فالحديث صحيح لا شك فيه». قلت: والحق الذي أراه: أن المتابعة على الخطأ لا ينظر إليها، فلا يصح الحديث مرفوعاً. والله أعلم. انظر: السلسلة ج ١ / القسم الأول / ٣٥٨، وكرره: ج ٤ / ١٤٠، وكرره ج ٤ / ٥١٩.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ١٥٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) عبد الرزاق، المصنف ١ / ٤٨، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ١٤٨.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ١٤٨.

موقوفاً. وخالفهم: صالح بن موسى<sup>(١)</sup>، وشعبة - في رواية ضعيفة عنه<sup>(٢)</sup> - فرووه مرفوعاً<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح موقوف»<sup>(٤)</sup>. وقال البزار بعد إirاده رواية صالح: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عبدالله بن مسعود، ولا نعلم حدث به عن الأعمش مستنداً إلا صالح بن موسى، وهو لين الحديث، وقد روى هذا الحديث غير واحد عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، موقوفاً»<sup>(٥)</sup>.

٣٨ - عن ابن مسعود، قال: سألنا عن أرواح الشهداء، فقال: «أرواحهم كطائر

(١) قلت: وصالح بن موسى هو الطلحي. قال فيه ابن معين: «ليس بشيء»، ولا يكتب حديثه، حديثه ليس بشيء». وقال البخاري: «منكر الحديث». ولم يرضه أحمد. وتركه النسائي وأبو نعيم، وزاد النسائي: «لا يكتب حديثه». وضعفه الدارقطني. وقال العقيلي: «لا يتابع على شيء من حديثه». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٢٠ و ٣ / ٢٢٥، البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ٢٩١، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٥٩. الدارقطني، السنن ٢ / ٢٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٠١.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة أحاديث خالف فيها الثقات، هذا واحد منها، والبقية هي: ٤٢ / ابن مسعود. ٩ / أبو ذر. ٣ / أبو موسى. من هنا فإن عداده في الطبقة الثامنة.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ١٠١، وهي من رواية حجاج بن نصير عنه. وحجاج قال فيه ابن معين: «صدوق، لكن أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة». وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»، وضعفه البخاري، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم. انظر ترجمته: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ١ / ١٩٣، الذهبي، الميزان ٢ / ٢٠٥.

(٣) البزار، المسند ٥ / ١٢١.

(٤) الدارقطني، العلل ٥ / ١٠١.

(٥) البزار، المسند ٥ / ١٢١.

لها فتاديل معلقة بالعرش، تسرح في أي الجنة شاءت... الحديث». وفيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup>، وجري<sup>(٣)</sup>، وأسباط بن محمد<sup>(٤)</sup>، وعلي بن مسهر<sup>(٥)</sup>، وعبد الواحد بن زياد، وابن نمير، وابن عيينة<sup>(٦)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٧)</sup>، وشعبة<sup>(٨)</sup>، وقيس بن الربيع<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله. خالفهم: محمد بن إسحق، فرواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله<sup>(١٠)</sup>. قال الدارقطني: «والصواب: عبد الله بن مرة»<sup>(١١)</sup>. وقال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبا

(١) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٠٢، ابن أبي شيبة، المصنف ٤/ ٢١٠، التمهيد ابن عبد البر ١١/ ٦٢، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥٦، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٨٦.

(٢) عبد الرزاق، المصنف ٥/ ٢٦٣، الترمذي، السنن ٥/ ٢٣١، الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ٢٠٩، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥٦.

(٣) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٠٢، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥٦، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٨٦.

(٤) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٠٢، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥٦.

(٥) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥٦، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٨٦.

(٦) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥٣. ذكر رواية: عبد الواحد، وابن نمير، وابن عيينة، ولم أقف على تخريجها.

(٧) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٠٢، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥٦.

(٨) الطيالسي، المسند ٣٨، ابن عبد البر، التمهيد ١١/ ٦٢.

(٩) الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ٢١٠.

(١٠) ابن عبد البر، التمهيد ١١/ ٦٢، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥٦، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٨٦.

(١١) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٥٦.



زرعة يقول: حديث ابن إسحق وهم، وهم فيه ابن إسحق. والصحيح: الأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق عن عبدالله<sup>(١)</sup>. وقال ابن عبد البر: «والصواب فيه ما قال أبو معاوية، وشعبة عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، وكذلك رواه عيسى بن يونس عن الأعمش بإسناده مثله، وذكر أبي الضحى في هذا الإسناد عندي خطأ، وأظن الوهم فيه من ابن إسحق»<sup>(٢)</sup>.

وللحديث علة أخرى: فقد خالف الحسين بن واقد أصحاب الأعمش سنداً ومتمناً، فروى عن الأعمش عن شقيق: أن ابن مسعود قال: «إن الثمانية عشر الذين قتلوا من أصحاب رسول الله ﷺ يوم بدر جعل الله أرواحهم في الجنة في طير خضر تسرح في الجنة. قال: فبينما هم كذلك، إذ طلع عليهم ربك اطلاعة، فقال: يا عبادي! ماذا تشتهون؟ قالوا: يا ربنا! ما فوق هذا شيء. قال: فيقول: عبادي! ماذا تشتهون؟ فيقولون في الرابعة: ترد أرواحنا في أجسادنا، فنقتل كما قتلنا»<sup>(٣)</sup>. قلت: ولم أقف عليه عند أحد غيره، ولا تقبل أفراد.

٣٩ - عن عبدالله بن مسعود، قال: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، غلوا مصاحفكم، كيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة، وإن زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذؤابتان، والله! ما نزل من القرآن إلا وأنا أعلم في أي شيء نزل، ما أحد أعلم بكتاب الله مني، وأما أنا خيركم، ولو أعلم مكاناً تبلغه الإبل أعلم بكتاب الله مني لآتينه. قال أبو وائل: فلما نزل عن المنبر، جلست في الحلق

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٨٦ / ٢.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد ٦٢ / ١١.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٢٠٢ / ١٠.

فما أحد ينكر عليه»<sup>(١)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه في روايات هي:

أولاً: الأعمش عن أبي وائل، عن ابن مسعود، رواها عنه: أبو شهاب<sup>(٢)</sup>، وعبد بن سليمان<sup>(٣)</sup>، وحفص<sup>(٤)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٥)</sup>، ومالك بن سعيد، وجري<sup>(٦)</sup>، وابن فضيل<sup>(٧)</sup>.

ثانياً: الأعمش عن أبي إسحق، عن هبيرة بن بريم، عن ابن مسعود، رواها عنه: عبد بن سليمان - في رواية<sup>(٨)</sup> -، وأبو أسامة<sup>(٩)</sup>.

ثالثاً: الأعمش عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن ابن مسعود، رواها عنه:

(١) اللفظ من رواية أبي شهاب أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق تماماً على هذه الصورة، وقد أخرجه غير واحد من أهل الرواية يقتصر فيه على جانب منه.

(٢) النسائي، السنن الكبرى ٢/ ٤١٣ و ٥/ ٤١٣، الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ٧٧، ابن عساكر، التاريخ ٣٣/ ٢٦٩.

(٣) مسلم، الصحيح ٤/ ١٩١٢، النسائي، الكبرى ٢/ ٤١٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٣/ ٢٦٩.

(٤) البخاري، الصحيح ٤/ ١٩١٢.

(٥) أحمد، المسند ١/ ٤١١، الشاشي، المسند ٢/ ٧٥، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٢/ ٣٤٤، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٣/ ١٣٥.

(٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٣/ ١٣٥.

(٧) الخطيب البغدادي، الجامع لأدب الراوي والسماع ٢/ ٩٢.

(٨) النسائي، السنن الكبرى ٢/ ٤١٣، ابن حبان، الصحيح ١٥/ ٥٣٩، الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ٧٥، الشاشي، المسند ٢/ ٣١٢، ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني ٤/ ٨٨.

(٩) البزار، المسند ٥/ ٢٥٧.

يحيى بن سعيد الأموي<sup>(١)</sup>.

رابعاً: الأعمش عن إبراهيم، عن عبدالله، رواها عنه: أبو معاوية الضرير<sup>(٢)</sup>.

خامساً: الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبدالله، رواها عنه: شيبان<sup>(٣)</sup>، وحمزة<sup>(٤)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٥)</sup>.

سادساً: الأعمش عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن عبدالله، رواها عنه الهيصم بن الشداخ<sup>(٦)</sup>.

سابعاً: الأعمش عن أبي رزين، عن زر بن حبیش، عن ابن مسعود، رواها عنه أبو عبيدة<sup>(٧)</sup>. قلت: الصواب: قول حفص، وابن فضيل، وعبد الواحد، وجري،

(١) البزار، المسند ٥ / ٣١٤، ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٤ / ٨٨.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ٢ / ٣٤٢.

(٣) البزار، المسند ٥ / ٣٣٤، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٧٦.

(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر (ت: ٤٦٣)، الرحلة في طلب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: نور الدين عتر، ٩٤. ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٣ / ١٣٠.

(٥) البزار، المسند ٥ / ٣٣٤.

(٦) أبو يعلى، المسند ٨ / ٤٦٦، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٧٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٣ / ٢٦٩، الخطيب البغدادي، الرحلة ١٢٥. والهيصم: اتهمه أبو زرعة بالوضع. وقال ابن حبان: «يروي عن الأعمش الطامات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به». انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩ / ١٢٣، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٥٠٢، ابن حبان، المجروحين ٣ / ٩٧.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على حديثين، خالف في هذا الحديث، وتفرّد بحديث آخر هو: ٨٢ / ابن مسعود. وعداده في الطبقة الثامنة.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٧٦.

ومن تابعهم، فهم أوثق وأثبت في الأعمش ممن خالفهم. وأكثر عدداً.

وللبزار أقوال في بعض الروايات:

قال في الرواية الثانية: «فلا نعلم رواه عن أبي إسحق عن هبيرة إلا الأعمش، ولا رواه عن الأعمش إلا أبو أسامة، وعبد بن سليمان»<sup>(١)</sup>. وقال في الرواية الثالثة: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن ثوير إلا يحيى بن سعيد الأموي»<sup>(٢)</sup>. وقال في الخامسة: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبدالله إلا أبو عوانة، وشيبان»<sup>(٣)</sup>.

٤٠ - عن عبدالله، قال: «القصد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وابن مسهر<sup>(٥)</sup>، وأبو إسحق الفزاري<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مالك بن الحارث، عن عبد الرحمن ابن يزيد، عن عبدالله. وخالفهم: حفص بن غياث<sup>(٧)</sup>، وابن نمير<sup>(٨)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمارة بن عمير ومالك بن الحارث، عن

(١) البزار، المسند ٥ / ٢٥٧.

(٢) المصدر السابق ٥ / ٣١٤.

(٣) المصدر السابق ٥ / ٣٣٤.

(٤) الحاكم، المستدرک ١ / ١٨٤.

(٥) الدارقطني، العلل ٥ / ٢١٣.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الدارقطني، العلل ٥ / ٢١٣.

(٨) الحاكم المستدرک ١ / ١٨٤، البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ١٩، الدارقطني، العلل ٥ / ٢١٣.

(٩) الدارمي، السنن ١ / ٨٣، الدارقطني، العلل ٥ / ٢١٣.

عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله . قال الدارقطني: «وصح القولان جميعاً»<sup>(١)</sup>.  
وخالفهم جميعاً: عمرو بن خالد الأعشى عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله .  
قال الدارقطني: «ووهم فيه»<sup>(٢)</sup>.

٤١ - عن عبد الله: «كان رسول الله ﷺ يسلم يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي<sup>(٣)</sup> عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله .

وخالفه: عكرمة بن إبراهيم، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبد الله<sup>(٤)</sup>. قلت: لم أقف على هذا الحديث من رواية أصحاب

(١) الدارقطني، العلل ٥/ ٢١٣.

(٢) الدارقطني، العلل ٥/ ٢١٣.

(٣) قلت: والعرزمي هذا ضعفه أبو حاتم، والدارقطني. وقال ابن حبان: «يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه». وذكر الذهبي في ترجمة ابنه محمد قول الدارقطني: «متروك هو وأبوه وجده». انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٢٨٢، ابن حبان، الثقات ٧/ ٩١، الذهبي، الميزان ٤/ ٣١٢ و٦/ ٢٥٥.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث كلها معلول، هذا واحد منها، والآخران هما: ٥٧، ٦٦/ ابن مسعود، وعداده في الطبقة الثامنة كحال أبيه.

(٤) الدارقطني، العلل ٥/ ٩٩. قلت: وعكرمة هذا قال فيه ابن معين وأبو داود: «ليس بشيء». وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال الفلاس والفسوي: «منكر الحديث». وقال العقيلي: «في حديثه اضطراب». وضعفه البزار، وأبو أحمد الحاكم. ولم أقف له إلا على هذا الحديث. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤/ ١٧١، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٤٨، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري ٢٥٢، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٨٥، الخطيب، تاريخ بغداد ١٢/ ٢٦٢، الذهبي، الميزان ٥/ ١٠٢.

الأعمش الكبار. وكلاهما لا تقبل أفرادهما.

٤٢ - عن عبدالله، قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك ورحمتك... الحديث».

العلة: تفرد صالح بن موسى بروايته عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود<sup>(١)</sup>. قال البراز: «وهذا الحديث لا نعلم رواه أحد من حديث الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله إلا صالح بن موسى، ولم نسمعه إلا من إبراهيم ابن سعيد، وصالح ليس بالقوي»<sup>(٢)</sup>.

٤٣ - عن عبدالله: «كان رسول الله ﷺ ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه منصور بن أبي الأسود<sup>(٣)</sup>، وأبو حمزة السكري<sup>(٤)</sup>، وعبدالله بن عبد القدوس<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. بيد أنهم اختلفوا في المتن: قال منصور في روايته: «كان رسول الله ﷺ ينام ساجداً، وكان يعرف نومه بنفخه». وقال أبو حمزة: «كان ينام

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٧٨، البزار، المسند ٤ / ٣٣٤. سبقت ترجمته في حديث: ٣٧ / ابن مسعود.

(٢) البزار، المسند ٤ / ٣٣٤.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ١٢٤، أبو يعلى، المسند ٩ / ٢٥٠، البزار، المسند ٤ / ٥١٩، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٧٤، والأوسط ٨ / ٢٤٥، الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧، والمخطوط ٤ لوحة ٦٣ - ب.

(٤) الترمذي، العلل الكبير ٤٥، الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧.

(٥) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧. ولم أقف على من أخرجها.

حتى ينفخ، ثم يقوم فيصللي ولا يتوضأ»<sup>(١)</sup>.

وخالفهم: وكيع، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة<sup>(٢)</sup>. قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقلت: أي الروایتين أصح؟ فقال: يحتمل عنهما جميعاً، ولا أعلم أحداً من أصحاب الأعمش قال: عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة إلا وكيعاً»<sup>(٣)</sup>. أما الدارقطني، فقال: «وأشبههما بالصواب: حديث الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله»<sup>(٤)</sup>. وأملى هنا إلى ما ذهب إليه البخاري؛ ذلك أن وكيعاً من أصحاب الأعمش الكبار. أما رواية منصور بن أبي الأسود، فقد نبه البزار والطبراني على تفرد بهذه الصيغة. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة إلا منصور بن أبي الأسود، ولم يتابع عليه»<sup>(٥)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا منصور بن أبي الأسود»<sup>(٦)</sup>.

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في موضعين كما هو ظاهر في الإيعاز السابق. غير أنه لم يذكر الاختلاف بين منصور وأبي حمزة في المتن. والناظر في طريقة إيراده يظن أنهما اتفقا في المتن، ففي المطبوع أورد الاختلاف تحت قوله: «وسئل عن حديث علقمة عن عبدالله: كان النبي ﷺ ينام ساجداً، وكان يعرف نومه بنفخه». وفي المخطوط قال: «وسئل عن حديث الأسود عن عائشة: كان رسول الله ﷺ ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصللي ولا يتوضأ» لم يذكر السجود، وفي كلا الموضعين ذكر الاختلاف مع وكيع، ولم يبين اختلافهم في المتن، كما بينه البزار والطبراني؛ كما سيأتي.

(٢) الترمذي، العلل الكبير ٤٥، ابن أبي شبة، المصنف ١/ ١٢٤، ابن ماجه، السنن ١/ ١٦٠، أحمد، المسند ٦/ ١٣٥، الدارقطني، العلل ٥/ ١٦٧، والمخطوط ٤ لوحة ٦٣ - ب.

(٣) الترمذي، العلل الكبير ٤٥.

(٤) الدارقطني، العلل ٥/ ١٦٧.

(٥) البزار، المسند ٤/ ٥١٩.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ٨/ ٢٤٥.

٤٤ - عن عبدالله، قال: «كل شيء في القرآن ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ أنزل بمكة، وكل شيء في القرآن: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أنزل بالمدينة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه شعبة عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، قوله<sup>(١)</sup>. وخالفهم: قيس بن الربيع<sup>(٢)</sup>، والجراح بن مليح<sup>(٣)</sup>، عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قوله. قال الدارقطني في وقفه على علقمة: «وكذلك رواه أصحاب الأعمش عنه، وهو الصحيح»<sup>(٤)</sup>. وقال البراز في رواية قيس: «وهذا الحديث يرويه غير قيس مرسلًا، ولا نعلم أحداً أسنده إلا قيس»<sup>(٥)</sup>.

٤٥ - عن عبدالله، قال: «كل معروف صدقة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٦)</sup>، وشريك - فيما صح عنه -<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبدالله، مرسلًا موقوفًا.

تنبيه: ذكره الألباني في السلسلة الصحيحة، مصححاً كل الروايات من غير أن ينظر إلى الاختلاف، وعلى الأخص في رواية منصور؛ فقد قال فيها: «وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير منصور بن أبي الأسود، وهو ثقة على تشيع فيه». ثم أورد رواية وكيع، وقال فيها: «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين». السلسلة الصحيحة ٦ / القسم الثاني / ١٠٢٧.

(١) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٨.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٨، البزار، المسند ٤ / ٣٣٧.

(٣) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٨، الحاكم، المستدرک ٣ / ٢٠.

(٤) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٨.

(٥) البزار، المسند ٤ / ٣٣٧.

(٦) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٢٢١.

(٧) الدارقطني، العلل ٥ / ١٥٢.



وخالفهم: عبد الرحيم بن حماد عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح عن الأعمش عن إبراهيم عن عبدالله، مراسلاً موقوفاً»<sup>(٢)</sup>.

٤٦ - عن عبدالله: كنا مع النبي ﷺ في غار خرجت حية، فابتدرناها لقتلها، فسبقتنا، فقال رسول الله ﷺ: «وقيت شرکم، ووقيتم شرها»، ونزل على النبي ﷺ: ﴿وَأَلْمَسَتْ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١].

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وحفص - فيما صح عنه<sup>(٤)</sup>، - وسليمان بن قرم<sup>(٥)</sup>، .....

(١) الدارقطني، العلل ١٥١ / ٥.

(٢) الدارقطني، العلل ١٥٣ / ٥. ذكر الدارقطني روايات ضعيفة عن بعض أصحاب الأعمش الكبار، لا تصح عنهم، ولم يشاركهم فيها أحد، من هنا لم أذكرها، فهي من الخلاف عليهم، وليست من الخلاف عن الأعمش.

(٣) البخاري، الصحيح ١٢٠٥ / ٣، مسلم، الصحيح ١٧٥٥ / ٤، البزار، المسند ٦٠ / ٥، أحمد، المسند ٤٢٨ / ١ و ٤٥٦ / ١.

(٤) بين الدارقطني الخلاف عن حفص بن غياث، وأن صحيح روايته: عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله. رواها عنه: ابنه، ابن أبي شيبة، أبو كريب، أحمد، ابن نمير، يحيى بن آدم، سهل بن عثمان. انظر تخريج هذه الروايات: البخاري، الصحيح ٢ / ٦٥٠ و ٤ / ١٨٨٠، مسلم، الصحيح ٤ / ١٧٥٥، ابن حبان، الصحيح ٢ / ٤٨٤، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٣٨٦ و ٦ / ٥٠٥، أحمد، المسند ١ / ٣٦، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١١٧، الدارقطني، العلل ٨١ / ٥. وخالفهم: عبد الصمد بن عبد الوارث، رواه عن حفص عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله. انظر تخريج روايته: الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١١٨، الدارقطني، العلل ٨١ / ٥. وخالفهم أيضاً: عبد الصمد بن النعمان مؤيداً ومتابعاً لإسرائيل. انظر روايته: الدارقطني، العلل ٨١ / ٥.

(٥) البخاري، الصحيح ٣ / ١٢٠٥ معلقاً.

وجريز<sup>(١)</sup>، وزيد بن أنيسة<sup>(٢)</sup>، وشيبان<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبدالله. وخالفهم: إسرائيل، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود<sup>(٤)</sup>. ورواه جريز<sup>(٥)</sup>، وعبدالله بن إدريس<sup>(٦)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٧)</sup>، فرووه عن الأعمش عن أبي رزين، عن زر بن حبیش، عن عبدالله. وخالفهم أيضاً: محاضر<sup>(٨)</sup>، فرواه عن الأعمش عن أبي رزين، قال: قال عبدالله. قلت: من هنا نجد أن للأعمش فيه طريقين:

الأولى: ما رواه عن إبراهيم: وحصل فيه الخلاف بين أبي معاوية وإسرائيل، والقول قول أبي معاوية ومن تابعه. قال البزار في حديث إسرائيل: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منصور والأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله إلا إسرائيل»<sup>(٩)</sup>. وهذا لا يعني عدم صحة مخرج علقمة؛ فقد صح من طريق منصور. أما رواية الأعمش، فإنما هي عن إبراهيم عن الأسود كما نبه عليه الدارقطني<sup>(١٠)</sup>.

(١) مسلم، الصحيح ٤ / ١٧٧٥، ابن أبي شيبة، المصنف ٤ / ٢٦١، البخاري، الصحيح ٤ / ١٨٧٩، أبو يعلى، المسند ٩ / ٩١.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١١٧.

(٣) الشاشي، المسند ١ / ٤٢١.

(٤) أحمد، المسند ١ / ٤٢٢ و ١ / ٤٢٨، النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٥٠٥، البزار، المسند ٤ / ٣٠٠ و ٤ / ٣٢٩. وعلقه البخاري، الصحيح ٣ / ١٢٠٥.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١١٨، أبو يعلى، المسند ٩ / ١٠٤، الشاشي، المسند ٢ / ١٢٧.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١١٨.

(٧) أحمد، المسند ١ / ٤٦٢.

(٨) الحربي، غريب الحديث ٢ / ٥٥٧.

(٩) البزار، المسند ٤ / ٣٠٠.

(١٠) الدارقطني، العلل ٥ / ٨٣.

والثانية: ما رواه عن أبي رزين: وحصل فيه الخلاف بين جرير ومن تابعه ومحاضر، والقول قول جرير. ولا أرجح وجود خلاف بين أبي معاوية وجرير، إنما يحمل ذلك على اعتبار تعدد أوجه الرواية. ومما يؤكد ذلك: رواية جرير للطريقين. والله أعلم.

٤٧ - عن عبدالله، قال: «كنا نعد في الجاهلية أن الإمعة هو الرجل يدعى، فيأتي معه بمن لم يدع».

العلة: تفرد بروايته عمرو بن عبد الغفار عن الأعمش عن أبي إسحق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله<sup>(١)</sup>. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي إسحق بهذا الإسناد إلا عمرو بن عبد الغفار»<sup>(٢)</sup>.

٤٨ - عن ابن مسعود، قال: «أتى النبي ﷺ سائل، وفي البيت وسق تمر، فناولها إياه، ثم قال: «لو لم تأتها لأتتك».

العلة: تفرد أبو عوانة بروايته عن الأعمش عن أبي قيس، عن هزيل، عن ابن عمر، مسنداً<sup>(٣)</sup>، ولم يتابع عليه. والحديث معروف من حديث الثوري عن أبي قيس كما بينه الدارقطني، وقال: «والمرسل أصح»<sup>(٤)</sup>.

٤٩ - عن عبدالله: في قوله: ﴿زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]. قال: «زيدوا عقارب أنيابها كالنخل الطوال».

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٩/ ١٥٣، البزار، المسند ٥/ ٤٣٥.

(٢) البزار، المسند ٥/ ٤٣٥.

(٣) ابن حبان، الصحيح ٨/ ٣٣، الدارقطني، العلل ٢/ ٢٨٣، الضحاك، لسنة ١/ ١١٧.

(٤) الدارقطني، العلل ٢/ ٢٨٣.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، ووكيع<sup>(٣)</sup>، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وابن عيينة<sup>(٥)</sup>، وجعفر بن عون<sup>(٦)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٧)</sup>، ومروان بن معاوية<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن عبدالله بن مسعود. وخالفهم: أبو إسماعيل المؤدب، قال: عن الأعمش عن الحسن، عن ابن عباس: أنه قال: في قوله: ﴿زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨] قال: «هي خمسة أنهار تحت العرش يعذبون ببعضها بالليل، وبعضها بالنهار»<sup>(٩)</sup>. قلت: ولم أجده عن أحد من أصحاب الأعمش على هذا النحو، إنما رواه عن ابن مسعود كما في قول الثوري.

٥٠- عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس المؤمن بالطعان واللعان ولا الفاحش ولا البذيء».

العلة: تفرد إسرائيل بروايته عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) الطبري، جامع البيان ١٤ / ١٦٠، الحاكم، المستدرک ٢ / ٣٨٧.
  - (٢) الطبري، جامع البيان ١٤ / ١٦٠، ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٥١، هناد، الزهد ١ / ١٧٨.
  - (٣) هناد، الزهد ١ / ١٧٨.
  - (٤) الحاكم، المستدرک ٤ / ٦٣٦.
  - (٥) الطبري، جامع البيان ١٤ / ١٦٠.
  - (٦) الطبري، جامع البيان ١٤ / ١٦٠.
  - (٧) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٢٢٦.
  - (٨) أبو يعلى، المسند ٥ / ٦٥.
  - (٩) أبو يعلى، المسند ٥ / ٦٦.
  - (١٠) أحمد، المسند ١ / ٤٠٤، الترمذي، السنن ٤ / ٣٥٠، أبو يعلى، المسند ٩ / ٢٥٠، البخاري، الأدب المفرد ١٢٢، البزار، المسند ٤ / ٣٣٠ و ٨ / ١٧٧، الطبراني، =

بين النقاد أن إسرائيل تفرد بهذا الحديث :

قال علي بن المديني : «هذا منكر من حديث إبراهيم عن علقمة، إنما هذا من حديث أبي وائل من غير حديث الأعمش»<sup>(١)</sup>.

وقال الترمذي : «حسن غريب»<sup>(٢)</sup>.

وقال الدارقطني : «المحفوظ حديث إسرائيل»<sup>(٣)</sup>.

وقال البزار : «وهذا لا نعلم رواه عن الأعمش إلا إسرائيل، ولا نعلم رواه عن إسرائيل إلا محمد بن سابق»<sup>(٤)</sup>.

وقال الطبراني : «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن علقمة إلا إسرائيل تفرد به محمد بن سابق»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو نعيم : «حديث الأعمش تفرد به إسرائيل»<sup>(٦)</sup>. وهذا التفرد من إسرائيل لا يقبل.

قلت : غير أن الحاكم لم يعتبر هذا التفرد علة يعلل لأجلها الحديث حين قال : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ فقد احتجا بهؤلاء الرواة عن آخرهم، ثم

= المعجم الأوسط ٢ / ٢٢٥، الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ٣٣٩، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ٢٣٥ و ٥ / ٥٨، الحاكم، المستدرک ١ / ٥٧.

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٥ / ٣٣٩. أما حديث أبي وائل، فقد ذكر الدارقطني بعض علله، ثم بين أن الصواب هو: عن أبي وائل عن عبدالله، موقوف. العلل ٥ / ٩٢ - ٩٣.

(٢) الترمذي، السنن ٤ / ٣٥٠.

(٣) ابن طاهر، أطراف الغرائب ٤ / ١١١.

(٤) البزار، المسند ٤ / ٣٣٠ و ٨ / ١٧٧.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢٢٥.

(٦) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ٢٣٥.

لم يخرجاه. وأكثر ما يمكن أن يقال فيه أنه لا يوجد عند أصحاب الأعمش! وإسرائيل ابن يونس السبيعي كبيرهم وسيدهم، وقد شارك الأعمش في جماعة من شيوخه، فلا ينكر له التفرد عنه بهذا الحديث<sup>(١)</sup>. وليس حال إسرائيل في الأعمش كما يذكره الحاكم. بل هو ممن لا تقبل أفراد فيه؛ كما هو في قول ابن المديني.

٥١ - عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أنا والدنيا! إنما مثلي والدنيا كمثل راكب قال في ظل شجرة في يوم صاف، ثم راح وتركها».

العلة: تفرد أبي مسلم قائد الأعمش بروايته عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبدالله بن مسعود<sup>(٢)</sup>. قال ابن حبان بعد إخراج هذه الرواية: «هذا الخبر من حديث قائد الأعمش، وعبيدالله بن سعيد قائد

(١) الحاكم، المستدرک ١ / ٥٧.

تنبيه: صحح الألباني حديث محمد بن سابق برغم أنه نقل أقوال النقاد، وعلى الأخص كلام ابن المديني، ولكنه لم يبحث فيما نص عليه ابن المديني من أن هذا الحديث إنما هو عن أبي وائل من غير حديث الأعمش، والذي يدل على عدم ثبوته عن الأعمش. وتصحيح حديث ابن سابق جاء بمتابعة من رواه عن إسرائيل عن محمد بن عبد الرحمن عن الحكم عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، مرفوعاً. السلسلة الصحيحة ١ / القسم الثاني / ٦٣٤ - ٦٣٦.

(٢) ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٣٨، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٦٢.

تنبيه: ورد الحديث من طريق لا يصح عن جرير؛ رواه حسن بن الحسين العرنبي عن جرير عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. والعلة فيه من العرنبي، وهو ضعيف يروي عن جرير المقلوبات. قال ابن حبان: «شيخ من أهل الكوفة يروي عن جرير بن عبد الحميد والكوفيين المقلوبات». وقال فيه أبو نعيم بعد إخراجه: «غريب من حديث الأعمش». لأجل ذلك تبقى علته: تفرد أبي مسلم به، فلا يغتر مغتر برواية جرير ويعتبرها متابعة لرواية أبي مسلم.

انظر: ابن حبان، المجروحين ١ / ٢٣٨، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ٢٣٤.

الأعمش كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه<sup>(١)</sup>.  
 ٥٢ - عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد يخطو خطوة إلا سئل عنها ما أراد بها».

العلة: تفرد محمد بن السماك بروايته عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله<sup>(٢)</sup>. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به ابن السماك، واسمه محمد، وهو الواعظ الكوفي»<sup>(٣)</sup>. ومثله لا تقبل أفراداه.

٥٣ - عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «ما من نفس تقتل إلا كان على ابن آدم كفلٌ منها لأنه أول من سن القتل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>،

(١) ابن حبان، المجروحين ١/ ٢٣٨.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٠٨ و ٨/ ٢١٢.

(٣) المصدر السابق. لم أقف لابن السماك عن الأعمش إلا على هذا الحديث. قال فيه ابن نمير: «صدوق». وقال مرة: «حديثه ليس بشيء». وقال الدارقطني: «لا بأس به». وقال ابن حجر: «مستقيم الحديث». غير أنه في الأعمش ضعيف. وعداده في الطبقة السابعة. انظر ترجمته: الخطيب، تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٢، الدارقطني، سؤالات الحاكم ١٤٥، الذهبي، الميزان ٦/ ١٩٠، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى. تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، ٣٦٤.

(٤) البخاري، الصحيح ٦/ ٢٥١٨ و ٦/ ٢٦٦٩، مسلم، الصحيح ٣/ ١٣٠٤، أبو عوانة، المسند ٤/ ٩٩، النسائي، الكبرى ٢/ ٢٤٨، أحمد، المسند ١/ ٤٣٣، الحميدي، المسند ٦٥، الترمذي، السنن ٥/ ٤٢، البيهقي، السنن الكبرى ٨/ ١٥، الطبري، جامع البيان ٦/ ١٩٤، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت: ٣٦٠)، الأوائل، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمد شكور بن محمود أمير، ٧٤.

(٥) مسلم، الصحيح ٣/ ١٣٠٣، أحمد، المسند ١/ ٣٨٣، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ٤٣٥ =

وجريير<sup>(١)</sup>، وابن عينة<sup>(٢)</sup>، ومعمر<sup>(٣)</sup>، وأبو بدر شجاع بن الوليد<sup>(٤)</sup>، ووكيع<sup>(٥)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٦)</sup>، وحفص<sup>(٧)</sup>، ومحاضر<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن عبدالله. وخالفهم: سليمان التيمي، فقال: عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن شقيق، عن عبدالله بن مسعود<sup>(٩)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمي إلا معتمر، تفرد به عمرو بن عاصم. وخالف سليمان أصحاب الأعمش في إسناده، فقال: عن عبدالله بن مرة عن شقيق، ورواه الثوري وغيره عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق»<sup>(١٠)</sup>. وقال في

= ٧/ ٢٦٩، البيهقي، السنن الكبرى ٨/ ١٥، الطبري، جامع البيان ٦/ ١٩٤.

(١) مسلم، الصحيح ٣/ ١٣٠٤، ابن حبان، الصحيح ١٣/ ٣٢١، أبو يعلى، المسند ٩/ ١١٠، الطبري، جامع البيان ٦/ ١٩٤، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٩/ ٤٣ - ٤٥.

(٢) الترمذي، السنن ٥/ ٤٢.

(٣) عبد الرزاق، المصنف ١٠/ ٤٦٤.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى ٨/ ١٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٩/ ٤٣ - ٤٥.

(٥) الطبري، جامع البيان ٦/ ١٩٤.

(٦) مسلم، الصحيح ٣/ ١٣٠٤، النسائي، السنن الكبرى ٦/ ٣٣٤، ابن ماجه، السنن ٢/ ٨٧٣.

(٧) البخاري، الصحيح ٣/ ١٢١٣.

(٨) أبو عوانة، المسند ٤/ ٩٩.

(٩) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٩٢، وله: المعجم الأوسط ٢/ ٣٤٦.

(١٠) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٣٤٦.

تنبيه هام: جاء في المعجم الأوسط بدلاً من قوله: «مسروق» قوله: «أبي الأحوص»، وهذا مخالف لحقيقة الرواية الواردة عن الثوري ومن تابعه من أصحاب الأعمش، ومخالفة أيضاً لرواية الطبراني في كتابه الأوائل - كما سبق تخريجه - ومخالف أيضاً لما جاء في المعجم الكبير من قول الطبراني أعلاه. ولعل الخطأ من النسخ، ويؤكد ذلك: ورودها على هذا النحو في أكثر من نسخة مطبوعة للمعجم الأوسط. فالإيعاز الأول =



موضع آخر: «هكذا رواه سليمان التيمي عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن شقيق، وقال الناس: عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق»<sup>(١)</sup>. والصواب: قول الثوري ومن تابعه.

٥٤ - عن عبدالله بن مسعود، قال: «المحرم ينكح».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه جرير بن حازم عن الأعمش عن إبراهيم، عن ابن مسعود، قال: المحرم ينكح<sup>(٢)</sup>. وخالفه: شعبة، فرواه عن الأعمش عن مسروق في المحرم يتزوج<sup>(٣)</sup>.

علل النقاد كلتا الروايتين عن الأعمش؛ قال البخاري: «جرير بن حازم روى عن الأعمش عن إبراهيم، عن ابن مسعود، قال: المحرم ينكح. والناس يروونه عن الأعمش عن إبراهيم، موقوفاً»<sup>(٤)</sup>. وقال عبد الرحمن بن مهدي: «سألت سفيان، قلت: حدثنا شعبة عن الأعمش عن مسروق في المحرم يتزوج. قال: لعلك وهمت على شعبة. قلت: إن جرير بن حازم يروي عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبدالله! قلت: دع جريراً. إنما حدثني الأعمش ومنصور عن مسلم عن مسروق: يحتجم المحرم، ولا يحتجم الصائم»<sup>(٥)</sup>. قلت: تتضح علة هذا الحديث، وهي: أولاً:

= من مطبوعة دار الحرمين - القاهرة، تحقيق طارق عوض. وورد كذلك في: مطبوعة دار الحديث - القاهرة تحقيق: أيمن صالح، سيد أحمد. انظر: ٧/٣.

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/١٩٢.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٣/١٥١، الشيباني، المحجة ٢/٢٢٣، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١/٢٧٣.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/٦٧.

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير ١/١٩٩.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/٦٧.

مخالفة جرير بن حازم لما عليه أصحاب الأعمش، فرووه عن الأعمش عن إبراهيم، قوله<sup>(١)</sup>، ووقفه على ابن مسعود. ثانياً: تخليط شعبة بين سند حديث الحجامة للمحرم، وحديث: المحرم ينكح، فروى عن الأعمش عن مسروق في نكاح المحرم. وإنما هو في الحجامة.

٥٥- عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «المهاجرون والأنصار، والطلقاء من قريش، والعتقاء من ثقيف بعضهم أولياء بعض في الدنيا والآخرة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري عن الأعمش عن موسى ابن عبدالله بن يزيد الخطمي، عن عبد الرحمن بن هلال، عن جرير بن عبد الحميد<sup>(٢)</sup>. وخالفه شريك فرواه عن الأعمش عن تميم بن سلمة عن عبد الرحمن بن هلال عن جرير به<sup>(٣)</sup>. وخالفهم: الحسين بن واقد، فرواه عن الأعمش عن شقيق، عن عبدالله، موقوفاً<sup>(٤)</sup>. . . والقول قول الثوري.

٥٦- عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سود اسمه مع إمام جائر،

(١) لم أقف على من رواها عن الأعمش هكذا، إنما عرفته مما ذكره البخاري سابقاً. ووقفت عليه من غير حديث الأعمش عن إبراهيم: فقد رواه سعيد الثوري - والد سفيان - عن إبراهيم، انظر: ابن أبي شيبة، المصنف ٣ / ١٥١. ورواه حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم. انظر: الشيباني، محمد بن الحسن الشيباني أبو عبدالله (ت: ١٨٩)، الحجة على أهل المدينة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثالثة. تحقيق: مهدي حسن الكيلاني القادري، ٢٢٣ / ٢.

(٢) الحاكم، المستدرک ٤ / ٩١، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤٣.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٣٤٧.

(٤) الدارقطني، العلل ٥ / ١٠٣.

كان قرينه في النار».

العلة: تفرد بروايته عمر بن صبح عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله. قال ابن عدي: «وهذا عن الأعمش بهذا الإسناد منكر»<sup>(١)</sup>.

٥٧ - عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد». العلة: تفرد بروايته عمرو بن شمر<sup>(٢)</sup>، وعبد الرحمن بن محمد العرزمي<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن

(١) ابن عدي، الكامل ٦٧ / ٥. قلت: وعمر هذا تركه الدارقطني. وقال أبو حاتم وابن عدي: «منكر الحديث». ونقل عنه أنه وضع حديث خطبة عن النبي ﷺ. وقال ابن حبان والحاكم: «روى أحاديث موضوعة». وقال ابن عدي: «عامه ما يرويه غير محفوظة لا متناً ولا سنداً». ولم أقف له إلا على هذا الحديث، وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الأوسط ٢ / ٢١٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ١١٦، الدارقطني، السنن ٢ / ٥٧، الحاكم، المدخل ١٦٣، الذهبي، الميزان ٥ / ٢٤٩، ابن حجر، التهذيب ٣ / ٢٣٤.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٢٠١، وله: الأوسط ٦ / ٧، ابن عدي، الكامل ٥ / ١٣٠. قلت: وعمرو بن شمر تركه ابن سعد، والنسائي، والدارقطني. وقال البخاري، وأبو حاتم، والفلاس: «منكر الحديث»، زاد أبو حاتم: «لا يشتغل به، تركوه». وقال ابن معين: «ليس بشيء، ليس بثقة». وقال أبو زرعة: «ضعيف». وقال ابن عدي: «عامه ما يرويه غير محفوظ» وقال الحاكم وأبو نعيم: «يروي الموضوعات». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٩ و ٣ / ٣٦٦، البخاري، التاريخ الكبير ٦ / ٣٤٤، وله: التاريخ الأوسط ٢ / ٢٠٤، وله: الضعفاء ١١٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٢٣٩، ابن سعد، الطبقات ٦ / ٣٨٠، النسائي، الضعفاء ٨٠، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٥٣، الحاكم، المدخل إلى الصحيح ١٥٧، أبو نعيم، المستخرج ١ / ٧٥، ابن عدي، الكامل ٥ / ١٣٠.

واقع روايته عن الأعمش: ووقفت على حديث معلول آخر ليس له غيرهما، هو: ٨٧ / ابن مسعود. وعداده في الطبقة الثامنة.

(٣) البزار، المسند ٥ / ١٢٢.

الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله. قال الطبراني في رواية عمرو: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عمرو بن شمر، تفرد به عبيد»<sup>(١)</sup>. قال ابن عدي: «ولعمرو ابن شمر غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ»<sup>(٢)</sup>. وقال البزار في رواية عبد الرحمن: «ولا نعلمه رواه عن الأعمش إلا عبد الرحمن بن محمد، ولم نسمعه إلا من عباد بن أحمد»<sup>(٣)</sup>. رواية كل واحد منها تنفي زعم التفرد، غير أن روايتهم عن الأعمش لا تقبل، فهما ممن لا تقبل أفرادهما.

٥٨ - عن أبي وائل، قال: أقبلت ابنة لعبدالله بن مسعود وهي جارية صغيرة، فضعها إلى نحره، ثم قبلها، وقال: مرحباً يا ستر عبدالله من النار، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كانت له ابنة، فأدبها فأحسن أدبها، وغذاها فأحسن غذاها، وأسبغ عليها من النعمة التي أسبغ الله عليه، كانت له ميمنة وميسرة من النار إلى الجنة».

العلة: تفرد بروايته طلحة بن زيد عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله<sup>(٤)</sup>. قال ابن عدي: «وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن الأعمش غير طلحة بن زيد، ولا عن طلحة غير عبيدالله بن عمرو، وطلحة هذا أحاديث مناكير غير ما ذكرت»<sup>(٥)</sup>.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٧. وعبيد هو راويه عن عمرو.

(٢) ابن عدي، الكامل ٥ / ١٣٠.

(٣) البزار، المسند ٥ / ١٢٢.

(٤) ابن عدي، الكامل ٤ / ١١١، أبو نعيم، الحلية ٥ / ٥٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٩٧.

(٥) ابن عدي، الكامل ٤ / ١١١. قلت: وطلحة تركه النسائي وابن حجر. واتهمه بالوضع أحمد، وابن المديني، وأبو داود. وقال البخاري، وأبو حاتم، والنسائي - مرة -، والساجي، وابن حبان: «منكر الحديث». ولم أقف له إلا على هذا الحديث، وعداده في الطبقة =

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به الأموي عن طلحة»<sup>(١)</sup>.  
 ٥٩ - عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً، يفقهه في الدين، ويلهمه رشده».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وجريير - في رواية<sup>(٤)</sup>، ووکیع - في رواية<sup>(٥)</sup> قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن عبيد ابن عمير، قال: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، ويلهمه رشده». وخالفهم:

= الثامنة. انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ٣٥٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٤٨٠، وله: علل الحديث ٢ / ١٧٥، ابن عدي، الكامل ٤ / ١١١، الذهبي، الميزان ٣ / ٤٦٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٣٨، وله: التقريب ٤٦٣.

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٧٥.

(٢) أحمد بن حنبل، الزهد ١ / ٣٧٨.

(٣) هناد بن السري، الزهد ١ / ٣٠٢.

(٤) النسائي، زهير بن حرب أبو خيثمة (ت: ٢٣٤)، العلم، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة الثانية. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ١٧. وروى زهير الرواية الثانية عنه.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء ٣ / ٢٦٩، ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٣٢٦.

تنبيه هام: قال أبو نعيم بعد ذكره سند هذه الرواية عن وكيع، قال: «ورواه وكيع عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، مرفوعاً، مثله». قلت: وهذا خلاف ما رواه ابن أبي شيبة عن وكيع في الرواية الثانية لهذا الحديث كما سيأتي تخريجها؛ فقد رواها عن تميم عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود، قوله. وهذا الإسناد الذي ذكره أبو نعيم إنما هو إسناد حديث أبي بكر بن عياش، والذي بين فيه أبو نعيم، في موضع آخر أنه تفرد به أبو بكر. من هنا أقول: عن أبي نعيم وهو في رواية وكيع هذه، وذكر في سندها حديث أبي بكر، والله أعلم.

وكيع<sup>(١)</sup>، وجري<sup>(٢)</sup> وزائدة<sup>(٣)</sup> قالوا: عن الأعمش عن تميم بن سلمة، عن أبي عبيدة قال: قال عبدالله، موقوفاً، دون قوله: «ويلهمه رشده». وخالفهم: أبو بكر ابن عياش، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. قلت: لا يعد الخلاف بين الثوري ومن تابعه، ووکیع في الرواية الثانية ومن تابعه علة؛ ذلك أن مثل هذا الخلاف إنما يبنى على اعتبار تعدد أوجه الرواية الناجمة عن سعة مرويات الأعمش، وقرينة ذلك: رواية وكيع وجري للطريقتين معاً، وقد رواها عنهما نفس التلاميذ. أما علة الحديث، فتكمن في مخالفة أبي بكر لوكيع ومن تابعه في رفعه الحديث، وهم على وقفه على ابن مسعود. وفي إيدال أبي عبيدة بأبي وائل، وإسقاط تميم. قال أبو نعيم في رواية أبي بكر: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه أبو بكر بن عياش»<sup>(٥)</sup>.

٦٠ - عن ابن مسعود، قال: «موت الفجاءة أسف على الكافر، تخفيف على المؤمن».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٦)</sup>، ومعم<sup>(٧)</sup> عن الأعمش عن رجل، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، قوله. وخالفهم: المحاربي

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ٢٤٠.

(٢) أبو خيثمة زهير بن حرب، العلم ٧.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ١٥١.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٧، ابن عدي، الكامل ١ / ١٧٤.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٧.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ٣ / ٥٩٦.

(٧) عبد الرزاق، المصنف ٣ / ٥٩٦، الطبراني، الكبير ٩ / ١٧٥.

عبد الرحمن بن محمد<sup>(١)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٢)</sup>، فقالا: عن الأعمش عن زبيد، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، قوله. وخالفهم: أبو بكر بن عياش<sup>(٣)</sup>، فرواه عن الأعمش عن زبيد، عن مرة - وهو ابن شرحبيل -، عن عبدالله، قوله. وخالفهم أيضاً: أبو شهاب<sup>(٤)</sup>، فرواه عن الأعمش عن زبيد، عن أبي الأحوص، عن عبدالله وعائشة. قال الدارقطني: «وقول المحاربي أشبه بالصواب»<sup>(٥)</sup>. قلت: وهذا يعني: أن الرجل في رواية الثوري هو زبيد. ومرجع مثل هذا الخلاف إلى الأعمش، وإلا، فلا نعدل برواية الثوري رواية.

٦١ - عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «موت المؤمن بعرق الجبين».

العلة: رواه الأعمش واختلف عنه: فرواه الثوري عن الأعمش عن عمارة، قال: كانوا عند رجل من أصحاب عبدالله، وهو مريض بعرق جبينه، فذهب رجل يمسح عن جبينه العرق، فضرب يده، قال سفيان: إنهم كانوا يستحبون العرق للميت<sup>(٦)</sup>. وخالفه: القاسم بن مطيب، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أسنده عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ إلا القاسم بن مطيب»<sup>(٧)</sup>. والقول قول الثوري.

(١) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٧٢.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٩ / ٥٦.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ٣٧٩، الدارقطني، العلل ٥ / ٢٧٢.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ٣٧٩، الدارقطني، العلل ٥ / ٢٧٢.

(٥) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٧٢.

(٦) ابن أبي شيبه، المصنف ٣ / ٤٨.

(٧) البزار، المسند ٤ / ٣٣٦. سبقت ترجمته في حديث ٢٧ / ابن مسعود.

٦٢ - عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «الندم توبة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو عوانة<sup>(١)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٢)</sup>، وزائدة<sup>(٣)</sup> عن الأعمش عن رجل، عن عبدالله بن معقل، عن ابن مسعود. وخالفهم: جنادة بن سلم، فرواه عن الأعمش عن أبي سعد البقال، عن عبدالله بن معقل، عن عبدالله بن مسعود<sup>(٤)</sup>. ورواه عيسى بن سليمان الشيزري عن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق، عن عبدالله: أن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>. قال الدارقطني في إثر هذه الرواية: «هو وهم، والمحفوظ عن الأعمش: ما رواه زائدة وأبو حمزة»<sup>(٦)</sup>. قلت: والقول فيه ما قاله الدارقطني، أما رواية أبي معاوية، فقد تفرد بها عيسى ابن سليمان<sup>(٧)</sup>، ولم أقف على من تابعه، فالعلة ألصق به من أبي معاوية.

(١) ذكر الخطيب روايته في موضح أوهام الجمع والتفريق، وذكر الخلاف عليه. انظر: الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨، ورواه البزار عن عبد الواحد بن غياث عن أبي عوانة عن الأعمش عن ابن معقل، عن ابن مسعود، غير أنه قال: «وهذا الحديث لم نسمعه إلا من عبد الواحد عن أبي عوانة». انظر: المسند ٣١٢ / ٥.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ٩٢، الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٢٤٨.

(٣) الدارقطني، العلل ٥ / ٩٢.

(٤) الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٢٤٩، ابن بشران، الأمالي ٧١. سبقت ترجمته حديث: ١٣ / علي.

(٥) الدارقطني، العلل ٥ / ٩٢.

(٦) المصدر السابق.

(٧) لم أقف على أقوال للنقاد فيه، غير أن تَمَاماً ذكر له أحاديث غرائب في فوائده، ومن ذلك انظر: الفوائد ١ / ٥١، ١ / ٢٢٨، ٢ / ٩٢. فهذا مؤشر يدل على أنه صاحب غرائب، فلا تقبل أفراداً.



٦٣ - عن عبدالله، قال: جاء يهودي إلى النبي ﷺ، فقال: نعم الأمة أمتك لولا أنهم يعدلون! قال: «وكيف يعدلون؟»، قال: يقولون لولا الله وفلان. قال: إن اليهود لتقول قولاً. وقال أيضاً: نعم الأمة أمتك لولا أنهم يشركون! قال: «كيف يقولون يا يهودي؟» قال: يقولون: بحق فلان، وحياة فلان. فقال النبي ﷺ: «لا تحلفوا إلا بالله».

العلة: تفرد بروايته عبيد بن القاسم، قال: عن الأعمش عن شقيق، عن عبدالله<sup>(١)</sup>. ذكره ابن عدي فيما انتقد على عبيد، ونبه إلى أنه لا يرويه عن الأعمش إلا عبيد<sup>(٢)</sup>.

٦٤ - نهى رسول الله ﷺ عن بيع المحفلات من الغنم، وقال: «هي خلاصة من المسلمين».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري عن الأعمش عن خيثمة، عن عبدالله، موقوفاً<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن عدي، الكامل ٥/٣٤٩، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/٢٠٣. قلت: وعبيد هذا كذبه ابن معين، وجزرة. وتركه النسائي. واتهمه بالوضع أبو داود والحاكم. وقال أبو حاتم: «ذهب الحديث». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال البخاري: «ليس بشيء»، منكر الحديث ذاهب». وعداده في الطبقة الثامنة. ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/٣٩٦ و ٤٠٢/٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/٤١٢، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٥٠٥، البخاري، الضعفاء ١٢٥، الترمذي، العلل الكبير ٣٩٣، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٧٣، الحاكم، المدخل إلى الصحيح ١٨٠، الذهبي، الميزان ٥/٢٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/٣٨.

(٢) ابن عدي، الكامل ٥/٣٥٠٩.

(٣) عبد الرزاق، المصنف ٨/١٩٨.

وخالفه: أبو معاوية<sup>(١)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٢)</sup>، فروياه عن الأعمش عن خيثمة، عن الأسود، عن عبدالله، موقوفاً. وخالفهم: أبو شهاب، فرواه عن الأعمش عن خيثمة، عن عبدالله، مرفوعاً<sup>(٣)</sup>. قال الدوري: «سألت يحيى عن حديث أبي شهاب عن الأعمش عن خيثمة، عن عبدالله: أن النبي ﷺ نهى عن بيع المحفلات، فقال: ليس بمرفوع. قال أبو الفضل: «وسألت غير يحيى بن معين، فقال: هو عن الأسود عن عبدالله، موقوفاً»<sup>(٤)</sup>. قال الدارقطني: «أسنده أبو شهاب عن الأعمش عن خيثمة، وغيره يرويه موقوفاً، وهو الصواب»<sup>(٥)</sup>. قلت: وأما ذكر الأسود وعدم ذكره؛ فإن مرد الأمر - فيما أرى - إلى الأعمش نشاطاً وكسلاً؛ لأنه من رواية إمامين عنه، ويفهم من قول ابن معين: صحة رواية الأسود، ومن قول الدارقطني صحة رواية خيثمة.

٦٥ - عن زيد بن وهب، قال: «أتى ابن مسعود، فقليل له: هذا فلان تقطر لحيته خمراً؟ فقال عبدالله: «إنا قد نهينا عن التجسس، ولكن إن يظهر لنا منه شيء، نأخذه به»<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٤ / ٣٣٩.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى ٥ / ٣١٧.

(٣) الدارقطني، العلل ٥ / ٤٧. ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤ / ٦٤. تفرد به عنه محمد ابن جعفر الوركاني، وهو ثقة: وثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وغيرهم. تهذيب التهذيب ٣ / ٥٣٠.

(٤) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٥٧٢.

(٥) الدارقطني، العلل ٥ / ٤٧.

(٦) لفظ ابن أبي شيبة عن أبي معاوية.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وابن عينة<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عبدالله بن مسعود. وخالفه: أسباط بن محمد، فرواه عن زيد بن وهب، قال: جاء رجل إلى عبدالله، فقال: هل لك في الوليد بن عقبة تقطر لحيته خمراً، فقال: «إن رسول الله ﷺ نهانا عن التجسس، فإن ظهر لنا، أخذنا به»<sup>(٣)</sup>. قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هذا خطأ، والصحيح: عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عبدالله: نهينا عن التجسس»<sup>(٤)</sup>. وقال أبو زرعة: «أخطأ فيه أسباط، إنما هو: إن الله نهانا. رواه أبو معاوية وغيره: إن الله نهاني. وهو الصحيح»<sup>(٥)</sup>. وقال الدارقطني: «رفعه أسباط بن محمد عنه، ووقفه غيره، والصحيح من قول ابن مسعود»<sup>(٦)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده إلا أسباط، وقد رواه غير أسباط عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عبدالله: أنه قال: إن الله نهانا عن التجسس»<sup>(٧)</sup>. قلت: ولم يعتبر الحاكم هذه علة، فقال في رواية أسباط: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»<sup>(٨)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٣٢٧ / ٥، أبو داود، السنن ٢٧٢ / ٤، ابن أبي حاتم، التفسير ٣٣٠٥ / ١٠، وله: علل الحديث ٣٣٧ / ٢.

(٢) عبد الرزاق، المصنف ٢٣٢ / ١٠، الطبراني، المعجم الكبير ٣٥٠ / ٩.

(٣) الترمذي، العلل الكبير ٣٥٧، الحاكم، المستدرک ٤١٨ / ٤، البزار، المسند ١٤٥ / ٥، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣٣٧ / ٢، الدارقطني، العلل ٧٥ / ٥.

(٤) الترمذي، العلل الكبير ٣٥٧.

(٥) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣٣٧ / ٢.

(٦) الدارقطني، العلل ٧٥ / ٥.

(٧) البزار، المسند ١٤٥ / ٥.

(٨) الحاكم، المستدرک ٤١٨ / ٤.

٦٦ - عن عبدالله، قال: والله! لكأنني أسمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وهو في قبر عبدالله ذي البجادين، وأبو بكر وعمر - رحمة الله عليهما -، وهو يقول: «ناولوني صاحبكما» حتى وسده في لحده، فلما فرغ من دفنه، استقبل القبلة فقال: «اللهم إني أمسيت عنه راضياً، فأرض عنه»، وكان ذلك ليلاً، فوالله! لقد رأيته ولوددت، أنني مكانه ولقد أسلمت قبله بخمس عشرة سنة».

العلة: تفرد عبد الرحمن بن محمد العرزمي<sup>(١)</sup>، وسعد بن الصلت<sup>(٢)</sup> بروايته عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله إلا عبد الرحمن بن محمد، وسعد بن الصلت»<sup>(٣)</sup>. قلت: وكلاهما لا تقبل أفراداً، ولا اعتبار لمتابعة أحدهما الآخر.

٦٧ - عن عبدالله، قال: «وترُّ الليل ثلاثٌ كوتر النهار صلاة المغرب».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الشوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، وزائدة<sup>(٧)</sup>، وشجاع بن الوليد<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مالك بن الحارث، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود، موقوفاً.

(١) البزار، المسند ٥ / ١٢٣.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ١ / ١٢٢. جاء ضبط ابن الصلت هنا: سعد. وكذا في البزار.

(٣) البزار، المسند ٥ / ١٢٣. أخرجه عن العرزمي، وأشار إلى حديث سعد، ولم يروه بالسند.

(٤) عبد الرزاق، المصنف ٣ / ١٩، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٢٨٢، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ٢٩٤.

(٥) محمد بن الحسن الشيباني، الحجة ١ / ١٩٧.

(٦) ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٨١، البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ٣٠.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٢٨٢.

(٨) الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ٢٩٤.

وخالفهم: الحجاج - فيما يرويه حماد بن سلمة عنه -، قال: عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، موقوفاً<sup>(١)</sup>. وخالفهم: يحيى ابن زكريا الكوفي، فرواه عن الأعمش عن مالك، عن عبد الرحمن، عن عبدالله، مرفوعاً<sup>(٢)</sup>.

قال الدارقطني: «يحيى بن زكريا هذا يقال له: ابن أبي الحواجب، ضعيف، ولم يروه عن الأعمش مرفوعاً غيره»<sup>(٣)</sup>. وقال البيهقي بعد أن أخرج رواية ابن نمير: «هذا صحيح من حديث عبدالله بن مسعود من قوله، غير مرفوع إلى النبي ﷺ، وقد رفعه يحيى بن زكريا بن أبي الحواجب الكوفي عن الأعمش، وهو ضعيف، وروايته تخالف الجماعة عن الأعمش»<sup>(٤)</sup>. قلت: ولم يتطرق النقاد إلى مخالفة الحجاج،

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ٢٨٢.

(٢) الدارقطني، السنن ٢ / ٧٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى ٣ / ٣٠. قلت: وابن أبي الحواجب ضعفه يحيى، والدارقطني، والبيهقي، والهيتمي، وابن حجر. وذكره ابن حبان في الثقات... انظر ترجمته: ابن حبان، الثقات ٧ / ٦٠٨، الهيتمي، مجمع الزوائد ٧ / ١٣١، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، دار المعرفة، بيروت. تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، ١ / ١٩٢.

واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث، خالف في هذا الحديث، ووافق في حديث: ٦ / أبو هريرة. وتفرد في حديث واحد، قال: «كنت أخذاً بيد الأعمش، فقال: قرأت القرآن على يحيى بن وثاب ثلاثين مرة، كل ذاك أقرأ: (والرجز). وكذلك قرأ يحيى على علقمة، وعلقمة على ابن مسعود، وابن مسعود على النبي ﷺ». قال الطبراني بعد روايته: «لم يروه هذا الحديث عن الأعمش إلا ابن أبي الحواجب». انظر: المعجم الأوسط ٢ / ٥٣، وله: المعجم الصغير ١ / ٧٠. من هنا فإن عداده في الطبقة السابعة.

والصواب: قول الثوري ومن تابعه.

٦٨ - عن ابن مسعود، قال: «قال لنا علي بن أبي طالب عليه السلام إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما علمتم».

العلة: تفرد بروايته يحيى بن سعيد الأموي عن الأعمش عن عاصم، عن زر، عن عبدالله بن مسعود<sup>(١)</sup>. قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن عاصم، عن زر، عن عبدالله بن مسعود، وأعلى من رواه عن عاصم: الأعمش، ولا نعلم رواه عن الأعمش إلا يحيى بن سعيد الأموي»<sup>(٢)</sup>.

٦٩ - عن ابن مسعود: أن النبي ﷺ قال: «يا أهل الحجرات! سُعِّرَت النار، ولو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه زائدة عن الأعمش عن أبي سفيان، عن عبيد بن عمير<sup>(٣)</sup>. وخالفه: أبو مسلم قائد الأعمش، فرواه عن الأعمش عن زيد ابن وهب، عن عبدالله: أن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبيدالله بن سعيد بهذا الإسناد، ولا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه»<sup>(٥)</sup>. وقال العقيلي: «ولا يتابع - أي: عبيدالله - على هذا، ولا على غيره. في حديثه عن

(١) أحمد المسند ١/ ١٠٥، ابن حبان، الصحيح ٣/ ٢١، البزار، المسند ٢/ ١٠٠.

(٢) البزار، المسند ٢/ ١٠٠.

(٣) ابن أبي شبة، المصنف ٧/ ٤٥٧. ولفظه: خرج رسول الله ﷺ إلى أهل الحجرات، فقال: «سُعِّرَت النار، وجاءت الفتن كأنها قطع الليل المظلم، لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً».

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٨٢، وله: المعجم الأوسط ٧/ ٢٤٩، البزار، المسند ٥/ ١٧٦، العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ١٢١، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٧٣.

(٥) البزار، المسند ٥/ ١٧٦.

الأعمش وهم كثير، أما هذا المتن، فيروى هذا الوجه بأسانيد صالحة جيداً<sup>(١)</sup>. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش عن زيد»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن رجب الحنبلي بعد ذكره رواية عبيد الله: «عبيد الله بن سعيد فيه ضعف، والصحيح: أن الأعمش رواه عن أبي سفيان عن عبيد بن عمير، مرسلًا. وقيل: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن ابن عمر، ولا يصح»<sup>(٣)</sup>. والقول قول زائدة، ولم أقف على من رواه عن ابن عمر.

٧٠- قال ابن مسعود قال: كنا عند النبي ﷺ، فأقبل راكب حتى أناخ بالنبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني أتيتك من مسيرة تسع، أنضيت راحلتي، وأسهرت ليلي، وأظمأت ناري؛ لأسألك عن خصلتين أسهرتاني، فقال له النبي ﷺ: «ما اسمك؟»، قال: أنا زيد الخيل. قال: «بل أنت زيد الخير، فسل، فرب معضلة قد سئل عنها». قال: أسألك عن علامات الله فيمن يريد، وعلاماته فيمن لا يريد؟ قال له النبي ﷺ: «كيف أصبحت؟»، قال: أصبحت أحب الخير وأهله ومن يعمل به. وإن عملت به، أيقنت بثوابه، وإن فاتني شيء منه، حننت إليه. فقال له النبي ﷺ: «هذه علامات الله فيمن يريد، وعلامته فيمن لا يريد. ولو أرادك بالأخرى، هيأك لها، ثم لا يبالي أيّ وادٍ سلكت».

العلة: تفرد به بشير مولى بني هاشم عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله<sup>(٤)</sup>. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه بشير، وعنه:

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ١٢١.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٧٤.

(٣) ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٩٥)، التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٣٩٩هـ، الطبعة الأولى، ٧٥.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ٢٠٢، ابن عدي، الكامل ٢/ ٢٢، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٠٩، العقيلي، الضعفاء ١/ ١٤٦.

عون بن عماره<sup>(١)</sup>. وقال ابن عدي: «وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، . . .  
والحديث الذي رواه منكر عن الأعمش<sup>(٢)</sup>».

٧١ - عن ابن مسعود، قال رسول الله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه<sup>(٣)</sup>: وحالات الرواية عنه:

أولاً: الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، مرسلًا، رواه عنه: الثوري<sup>(٤)</sup>،  
وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>، وجريز<sup>(٧)</sup>، وابن نمير<sup>(٨)</sup>، وحفص<sup>(٩)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(١٠)</sup>،

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٩.

(٢) ابن عدي، الكامل ٢ / ٢٢. «بتصرف». وقال العقيلي فيه: «مجهول بنقل الحديث، ولا يتابع عليه». العقيلي، الضعفاء ١ / ١٦٤. قلت: ولم أقف له على غيره، وعداده في الطبقة الثامنة.

(٣) تنبيه: أورد الدارقطني هذا الحديث في ثلاثة مواضع في العلل: في مسند أبي هريرة ٥ / ٢٤٢، ومسند ابن عمر: المخطوط ٤ / ٦٦ - أ، ومسند عائشة ٥ / ٦٨ - أ. وقد اختلفت هذه المواضع في الضبط لبعض الكلمات، سأنبه عليها في مواضعها، وأبين الصواب - إن شاء الله -.

(٤) الدارقطني، العلل المخطوط ٤، لوحة ٦٦ - أ.

(٥) النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٣١٧، الدارقطني، العلل ٥ / ٢٤٢ والمخطوط ٤ / ٦٦ - أ، و٥ / ٦٨ - أ.

(٦) أبو عمرو الداني، السنن الواردة في الفتن ١ / ٣٣٣، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ٦٨ - أ.

(٧) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ٦٨ - أ.

(٨) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ٦٨ - أ.

(٩) ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٤٥٦، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ٦٨ - أ.

(١٠) نعيم بن حماد، الفتن ١ / ١٨٣، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٦٦ - أ.



ويعلى بن عبيد<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود، رواها عنه: أبو بكر بن عياش<sup>(٢)</sup>، وشريك - من رواية يحيى الحماني -<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن عمر، رواها شريك في رواية<sup>(٤)</sup>.

رابعاً: الأعمش عن أبي الضحى، عن ابن عمر، رواها شريك في رواية أخرى<sup>(٥)</sup>.

خامساً: الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة، رواها عنه: معمر<sup>(٦)</sup>، ومعتمر بن سليمان<sup>(٧)</sup>.

(١) النسائي، السنن الكبرى ٣١٧ / ٢.

(٢) النسائي، السنن الكبرى ٣١٧ / ٢، البزار، المسند ٣٣٤ / ٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٥٥ / ١٠، الدارقطني، العلل ٢٤٢ / ٥، ومما يجدر التنبيه عليه هنا: ما وقع في أطراف الغرائب عند ذكر رواية أبي بكر أنها عن عائشة، وهو خطأ، والصواب: عن ابن مسعود ٢٩ / ٣.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ٦٦ / ٤ - أ.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ٣١٦ / ٢، الدارقطني، العلل ٢٤٢ / ٥ والمخطوط ٦٦ / ٤ - أ، و ٦٨ / ٥ - أ. من رواية أبي أحمد الزبيري عنه.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٦٦ / ٤ - أ، و ٦٨ / ٥ - أ. من رواية إسحق بن محمد العززمي. قلت: قد يكون سبب الخلاف من شريك، غير أنه مهما يكن السبب فإنها تخالف ما جاء عن الأعمش.

(٦) وقد رواها عن معمر: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي داود. الدارقطني، العلل ٢٤٢ / ٥، والمخطوط ٦٦ / ٤ - أ. أما في الموضع الثالث، فقد رواه عن ابن مسعود، وهو خطأ، يخالف ما جاء عن معمر في المواضع الأخرى. انظر: العلل المخطوط ٦٨ / ٥ - أ.

(٧) الدارقطني، العلل المخطوط ٦٨ / ٥ - أ. من رواية عبد الرزاق.

قلت: والصواب هي رواية الثوري ومن تابعه. قال الدارقطني: «مرسلاً هو الصواب»<sup>(١)</sup>. وقال في موضع آخر: «وهو صحيح»<sup>(٢)</sup>. وقال أيضاً: «والمحفوظ عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، مرسل»<sup>(٣)</sup>. وقال عن المرسل: «وهو أشبه بالصواب»<sup>(٤)</sup>. وقال النسائي بعد ذكره رواية أبي بكر: «هذا خطأ، والصواب مرسل»<sup>(٥)</sup>. وقال بعد ذكره رواية أبي معاوية: «وهو الصواب»<sup>(٦)</sup>. قلت: وما سوى هذه الرواية معلول بمخالفته هؤلاء الأصحاب.

٧٢- عن عبدالله، قال: «ما من رجل ينما لا يذكر الله ﷻ إلا بال الشيطان في أذنه، وإيم الله! لقد فعل بصاحبكم الليلة - يعني: نفسه -».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية، قال: حدثنا الأعمش عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبدالله، قوله<sup>(٧)</sup>. وخالفه: عبد العزيز ابن عبيدالله، فرواه عن الأعمش عن شقيق، عن ابن مسعود، قال: ذكر رجل عند النبي ﷺ<sup>(٨)</sup>.

(١) المصدر السابق، المخطوط ٦٨ / ٥ - أ.

(٢) المصدر السابق ٢٤٢ / ٥.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٢٩ / ٣.

(٤) الدارقطني، العلل المخطوط ٦٦ / ٤ - أ. وهنا لا بد من التنبيه على خطأ ورد في هذا الموضع، قال الدارقطني: «ورواه الثوري، وأبو معاوية، وعيسى بن يونس عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن أنس، عن النبي ﷺ، مرسلاً، وهو أشبه بالصواب». قلت: ذكر أنس هنا لا معنى له، ولم يرد له ذكر في الموضعين الآخرين.

(٥) النسائي، السنن الكبرى ٣١٧ / ٢.

(٦) المصدر السابق.

(٧) أحمد بن حنبل، الزهد ١٦٠.

(٨) الطبراني، مسند الشاميين ٢٧٩ / ٢. سبقت ترجمة عبد العزيز في حديث: ١١ / ابن مسعود.

قلت: والصواب قول أبي معاوية.

٧٣- عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقبل صلاة بغير طهور».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه وكيع، وابن مسهر، وغيرهما من أصحاب الأعمش عن الأعمش عن أبي إسحق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، موقوفاً<sup>(١)</sup>. وخالفهم: علي بن هاشم، فرواه عن الأعمش عن أبي إسحق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، مرفوعاً<sup>(٢)</sup>. وقال الدارقطني في رواية وكيع: «وهو الصواب»<sup>(٣)</sup>.

٧٤- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقوم الساعة حتى يملك رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً».

العلة: تفرد عبدالله بن عبد القدوس بروايته عن الأعمش عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن عاصم، عن زر عن عبدالله إلا عبدالله بن عبد القدوس»<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا ورد في الدارقطني، العلل ٥ / ٢٥٨. وأخرج رواية وكيع: ابن أبي شيبة، المصنف ١٤ / ١.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ٢٥٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) أبو عمرو الداني، السنن الواردة في الفتن ٥ / ١٠٤٨، البزار، المسند ٥ / ٢٢٦، الشاشي، المسند ٢ / ١١٠، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٣٣، ابن عدي، الكامل ٤ / ١٩٧ و ٤ / ٢٢٨.

(٥) البزار، المسند ٥ / ٢٢٦.

٧٥- عن ابن مسعود، قال رسول الله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفه: جرير<sup>(٢)</sup>، وابن نمير<sup>(٣)</sup>، فروياه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، موقوفاً. قال الدارقطني: «والصحيح: عن علقمة عن ابن مسعود، موقوف»<sup>(٤)</sup>. ويبدو أن سبب الترجيح: أن هذا المتن لا يعرف من المرفوع.

٧٦- عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث».

العلة: تفرد به سليمان بن قرم عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، مرفوعاً<sup>(٥)</sup>. قال البزار: «لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله إلا سليمان بن قرم، وليس به بأس»<sup>(٦)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا سليمان بن قرم، ولا عن سليمان إلا حسين بن محمد، تفرد به إبراهيم ابن سعيد الجوهري»<sup>(٧)</sup>. وقال ابن عدي بعد أن أخرجه وغيره في ترجمة سليمان:

(١) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٥٤٤.

(٤) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٥.

(٥) البزار، المسند ٥ / ١٢٣، الطبراني، الأوسط ٧ / ٣٠٠٠ و ٩ / ١٥٢، الطبراني، الصغير

٢ / ١٣٤، ابن عدي، الكامل ٣ / ٢٥٦، الشاشي، المسند ١ / ٣٨٢.

(٦) البزار، المسند ٥ / ١٢٣.

(٧) الطبراني، الأوسط ٧ / ٣٠٠.

«وهذه الأحاديث عن الأعمش وغيرها مما لم أذكرها أحاديث لا يتابع سليمان عليها»<sup>(١)</sup>.

٧٧- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «لا يدخل الجنة أحد في قلبه

مثقال حبة من كبر».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه علي بن مسهر<sup>(٢)</sup>، وعبد العزيز

ابن مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٤)</sup>، وسعيد بن مسلمة<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن

إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ. وخالفهم: قيس بن الربيع،

فرواه عن أبي وائل عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني:

= تنبيه: دعوى تفرد حسين عن سليمان، وإبراهيم عن حسين دعوى منتقضة بما أورده الطبراني نفسه في رواية أخرى؛ فقد أورده عن إبراهيم الجوهري عن أبي الجواب، عن سليمان، به، ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا سليمان، ولا عن سليمان إلا أبو الجواب، تفرد به إبراهيم بن سعيد». انظر: المعجم الأوسط ٩ / ١٥٢. وأبو الجواب هو الأحوص بن الجواب. وهذه منتقضة أيضاً بما رواه الشاشي في مسنده عن عباس الدوري عن أبي الجواب، عن سليمان، به. انظر: الشاشي، المسند ١ / ٣٨٢. وما يهمننا تفرد سليمان، وهو ثابت.

(١) ابن عدي، الكامل ٣ / ٢٥٦.

(٢) مسلم، الصحيح ١ / ٩٣، ابن ماجه، السنن ١ / ٢٢، أبو يعلى، المسند ٨ / ٤٧٦، ابن حبان، الصحيح ١ / ٤٦٠.

(٣) أحمد، المسند ١ / ٤١٢١، ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٣٢٩، أبو يعلى، المسند ٨ / ٤٧٧ و ٩ / ٢٢٦، البزار، المسند ٤ / ٣٢٣، ابن حبان، الصحيح ١٢ / ٤٩٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٧٥.

(٤) الترمذي، السنن ٤ / ٣٦٠، أحمد، المسند ١ / ٤١٦، أبو داود، السنن ٤ / ٩٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٧٥.

(٥) ابن ماجه، السنن ١ / ٢٢ و ٢ / ١٣٩٧.

(٦) كذا في العلل للدارقطني ٥ / ١٤٨، بينما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن أبي وائل =

«والأول أصح»<sup>(١)</sup>. وقال الترمذي في رواية أبي بكر: «حسن صحيح»<sup>(٢)</sup>.

٧٨- عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال أربعون رجلاً من أمتي قلوبهم على قلب إبراهيم، يدفع الله بهم عن أهل الأرض، يقال لهم: الأبدال». فقال رسول الله ﷺ: «إنهم لم يدركوها بصلاة ولا بصوم ولا بصدقة». قالوا: يا رسول الله! فيم أدركوها؟ قال: بالسخاء والنصيحة للمسلمين.

العلة: تفرد بروايته أبو رجاء الكلبي روح بن المسيب عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن ابن مسعود<sup>(٣)</sup>. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش عن زيد، ما كتبناه إلا من حديث أبي رجاء»<sup>(٤)</sup>.

٧٩- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٥)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٦)</sup>،

= عن عبدالله دون علقمة، ولم أجده عند غيرهما ١٠ / ٩٤.

(١) الدارقطني، العلل ٥ / ١٤٨.

(٢) الترمذي، السنن ٤ / ٣٦٠.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٨١ أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٧٣.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٧٣.

(٥) مسلم، الصحيح ٣ / ١٣٠٣، أحمد، المسند ٦ / ١٨١، الحميدي، المسند ١ / ٦٥، عبد الرزاق، المصنف ١٠ / ١٦٧، النسائي، السنن ٢ / ٢٩١، ابن حبان، الصحيح ١٠ / ٢٥٦ و ١٣ / ٣١٥، الدارقطني، السنن ٣ / ٨٢، وله: العلل ٥ / ٢٥٣.

(٦) مسلم، الصحيح ٣ / ١٣٠٣، أحمد، المسند ١ / ٣٨٢ و ١ / ٤٢٨، ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٣٢١، الترمذي، السنن ٤ / ١٩، أبو داود، السنن ٤ / ١٢٦، ابن حبان، الصحيح ١٠ / ٢٥٧، الدارقطني، العلل ٥ / ٢٥٣.

وشعبة<sup>(١)</sup>، ووکیع<sup>(٢)</sup>، وابن داود<sup>(٣)</sup>، وأبو حمزة السكري<sup>(٤)</sup>، وأبو شهاب<sup>(٥)</sup>، وابن نمیر<sup>(٦)</sup>، وأبو الأحوص، ويحيى بن سعيد الأموي<sup>(٧)</sup>، وجريز<sup>(٨)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٩)</sup>، وحفص<sup>(١٠)</sup>، وشيخان<sup>(١١)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(١٢)</sup>، وأبو بدر شجاع بن الوليد<sup>(١٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن عبدالله، عن النبي ﷺ. وخالفهم: ابن عيينة، فرواه عن الأعمش عن مسلم، عن مسروق، عن عثمان أو عبدالله أو بعض أصحاب محمد، عن النبي ﷺ<sup>(١٤)</sup>. وخالفهم: زهير عن الأعمش

(١) النسائي، السنن الكبرى ٢١٣ / ٤، ابن حبان، الصحيح ٣١٦ / ١٣. قلت: غير أن رواية الطيالسي عن شعبة جاءت مخالفة لهذه الرواية بقوله: «عن الأعمش عن عبدالله، عن النبي ﷺ». المسند ٣٧. لكننا نعتد ما جاء موافقاً لأصحاب الأعمش.

(٢) مسلم، الصحيح ١٣٠٢ / ٣، ابن أبي شيبة، المصنف ٤٥٢ / ٥، أحمد، المسند ٤٤٤ / ١.

(٣) الدارقطني، العلل ٢٥٣ / ٥.

(٤) الدارقطني، العلل ٢٥٣ / ٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) مسلم، الصحيح ١٣٠٣ / ٣، الدارقطني، العلل ٢٥٣ / ٥.

(٧) الدارقطني، العلل ٢٥٣ / ٥.

(٨) المصدر السابق.

(٩) الدارمي، السنن ٢٢٦ / ٢، وكرهه ٢٨٨ / ٢، الدارقطني، العلل ٢٥٣ / ٥.

(١٠) البخاري، الصحيح ٢٥٢١ / ٦، ابن أبي شيبة، المصنف ٣٢١ / ٧.

(١١) مسلم، الصحيح ١٣٠٣ / ٦.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) البيهقي، السنن الكبرى ١٩٤ / ٨.

(١٤) الدارقطني، العلل ٥٠ / ٣.

عن مسلم، عن مسروق، عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفهم: عبد العزيز بن مسلم عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

قلت: ورواية الجماعة عن الأعمش هي الرواية الصحيحة كما بينه الدارقطني<sup>(٣)</sup>. وقال الترمذي بعد إخراجه حديث أبي معاوية: «حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح»<sup>(٤)</sup> وقال البزار: «وحدث مسلم غير محفوظ، وإنما يحفظ من حديث عبدالله بن مرة»<sup>(٥)</sup>.

٨٠- عن ابن مسعود، قال: «صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين: فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متبعتان». العلة: رواه الأعمش واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٦)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٧)</sup>.

(١) البزار، المسند ٥ / ٢٣١.

(٢) أحمد المسند ١ / ٤١٢.

(٣) الدارقطني، العلل ٣ / ٥٠ و ٥ / ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٤) الترمذي، السنن ٤ / ١٩.

(٥) البزار، المسند ١ / ٤١٢.

(٦) البخاري، الصحيح ٢ / ٥٩٧، أحمد، المسند ١ / ٤٢٢، ابن خزيمة، الصحيح ٤ / ٣١٤، أبو عوانة، المسند ٢ / ٣٨٢، الطبراني، المعجم الكبير ١ / ٥٨٦، وهي رواية: قبيصة، والفريابي، وأبي أحمد الزبيري، ويحيى بن آدم. وخالفهم: الحميدي عن سفيان، فرواه عن الأعمش عن عمارة بن عمير أو غيره، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبدالله، كما هي رواية شعبة القادمة. والذي أميل إليه: أنها معلولة؛ لمخالفة أصحاب الثوري، وأصحاب الأعمش الآخرين. انظر: الحميدي، المسند ٦٣.

(٧) مسلم، الصحيح ١ / ٤٨٣، أحمد، المسند ١ / ٣٧٨، ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٢٥٥ و ٣ / ٢٥٧، أبو داود، السنن ٢ / ١٩٩، أبو يعلى، المسند ٩ / ١٢٣، ابن خزيمة، الصحيح ٤ / ٣١٤، أبو عوانة، المسند ٢ / ٣٨٢، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١١٥.



وحفص<sup>(١)</sup>، وجريـر<sup>(٢)</sup>، وابن نمير<sup>(٣)</sup>، وعبد الواحد<sup>(٤)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٥)</sup>، وزائدة<sup>(٦)</sup>، وعبيدة بن حميد<sup>(٧)</sup>، وشجاع بن الوليد<sup>(٨)</sup>، وإدريس الكوفي<sup>(٩)</sup>، وأبو عبيدة بن معن<sup>(١٠)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله. وخالفهم: شعبة<sup>(١١)</sup>، قال: عن الأعمش عن عمارة بن عمير أو غيره، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله.

وخالفهم: قيس بن الربيع، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله<sup>(١٢)</sup>. وخالفهم: محمد بن عبيد الله العرزمي، فرواه عن الأعمش عن

- (١) أبو داود، السنن ٢/ ١٩٩، أبو عوانة، المسند ٢/ ٣٨٢.
- (٢) مسلم، الصحيح ١/ ٤٨٣، ابن خزيمة، الصحيح ٤/ ٣١٤.
- (٣) أحمد، المسند ١/ ٤٢٥، ابن خزيمة، الصحيح ٤/ ٣١٤، الشاشي، المسند ٢/ ١٠.
- (٤) البخاري، الصحيح ١/ ٣٦٨، مسلم، الصحيح ١/ ٤٨٣، النسائي، السنن الكبرى ١/ ٥٨٦.
- (٥) مسلم، الصحيح ١/ ٤٨٣، ابن خزيمة، الصحيح ٤/ ٣١٤.
- (٦) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١١٥.
- (٧) أبو عوانة، المسند ٢/ ٦٩، وكرهه ٢/ ٣٨٢.
- (٨) أبو عوانة، المسند ٢/ ٩٦، وكرهه ٢/ ٣٨٢.
- (٩) البزار، المسند ٥/ ٢٨٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١١٦.
- (١٠) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١١٥.
- (١١) الطيالسي، المسند ٤٢، الشاشي، المسند ٢/ ١٠، البزار، المسند ٥/ ٢٨٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١١٦.

(١٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١١٦. قلت: يعد هذا الحديث من الأمثلة التي تؤكد اهتمام الطبراني في المعجم الكبير بإبراز بعض علل الأحاديث؛ فقد عنون هذه الأحاديث بقوله: «الاختلاف عن الأعمش في حديث عبد الله في صلاة النبي ﷺ بمنى». ثم جاء برواية: زائدة، وأبي معاوية، وأبي عبيدة، وإدريس الكوفي، وعلق بعدها بقوله: «هكذا رواه =

أبي وائل، عن عبدالله<sup>(١)</sup>. وخالفهم: إسرائيل عن إبراهيم، عن همام بن الحارث، عن عبدالله<sup>(٢)</sup>. قلت: القول قول الثوري ومن تابعه.

٨١- عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تطهر أحدكم، فليذكر اسم الله؛ فإنه يطهر جسده كله. وإن لم يذكر اسم الله في طهوره، لم يطهر إلا ما مر عليه الماء، فإذا فرغ من طهوره، فليشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، فإذا قال ذلك، فتحت له أبواب السماء».

العلة: تفرد يحيى بن هاشم بروايته عن الأعمش عن شقيق، عن عبدالله<sup>(٣)</sup>. قال البيهقي: «وهذا ضعيف، لا أعلمه رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم، ويحيى بن هاشم متروك الحديث»<sup>(٤)</sup>.

٨٢- عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «من وسع على عياله يوم عاشوراء، لم يزل في سعة سائر سنته».

العلة: تفرد بروايته الهيصم بن الشداخ عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة،

= أصحاب الأعمش». ثم جاء بالمخالفات لأصحاب الأعمش، وعنون لكل مخالفة باسم صاحبها؛ فقال: «وخالفهم شعبة»، وذكر روايته. وقال: «وخالفهم قيس بن الربيع»، وذكر روايته، وقال: «وخالفهم: محمد بن عبيدالله العزمي»، وذكر روايته، وقال: «وخالفهم إسرائيل»، وذكر روايته. قلت: وهذا يؤكد ما سبق ذكره من الاختلاف على الثوري، فلو صح عنه، لذكره الطبراني كما قاله هنا.

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١١٦. وقع المحقق في خطأ مطبعي في رواية محمد بن عبيدالله، فبعد أن جاء ضبط عبيد صحيحاً في العنوان - كما سبق بيانه - جاء ضبطه في الرواية، عبد والصواب: عبيد.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الدارقطني، السنن ١ / ٧٣، البيهقي، السنن ١ / ٤٤.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى ١ / ٤٤.

عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. قال أحمد: «لا يصح هذا الحديث»<sup>(٢)</sup>.

٨٣- عن عبدالله: أن الرسول ﷺ قال: «إن لكل نبي خاصة من أصحابه، وإن خاصتي من أصحابي أبو بكر وعمر».

العلة: تفرد براويته عبد الرحيم بن حماد عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله<sup>(٣)</sup>.

٨٤- عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «اتركوا الترك ما تركوكم، فإن أول من يسلب أمتي ملكهم وما حولهم الله بنو قنطوراء».

العلة: روى هذا الحديث مروان بن سالم عن الأعمش عن زيد بن وهب وشقيق بن سلمة، عن ابن مسعود<sup>(٤)</sup>. ورواه عمرو بن عبد الغفار عن الأعمش

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٧٧ / ١٠، ابن حبان، المجروحين ٩٧ / ٣، ابن عدي، الكامل ٢١١ / ٥. ذكره ابن حبان عدي في ترجمة الهيصم مثلاً على أحاديثه المعلولة.

(٢) ابن القيم، محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي أبو عبدالله (ت: ٧٥١)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ١١١.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٧٧ / ١٠، وقال الهيثمي عنه: «رواه الطبراني، وفيه: عبد الرحيم ابن حماد الثقفي، وهو ضعيف» مجمع الزوائد ٥٢ / ٩.

تنبيه: ورد لهذا الحديث متابعة رواها عبدالله بن معمر عن عنندر عن شعبة عن الأعمش، به. أخرجه: ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٢٠ / ٤٤. غير أنه باطل عن شعبة، بين ذلك ابن حجر، قال: «عبدالله بن معمر بصري، له عن غندر خبر باطل»، وذكره. انظر: ابن حجر، لسان الميزان ٣ / ٣٦٥. ذكرته حتى لا يغتر به مغتر فيعده متابعة لعبد الرحيم، ويقوي الحديث، فهذا إنما هو متابعة على الخطأ.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٨١، وله: المعجم الأوسط ٦ / ٧. سبق الترجمة له حديث:

عن شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، وهو أتم من حديث مروان. قال العقيلي عن حديث عمرو: «وسائر الحديث لا أصل له»<sup>(١)</sup>. قلت: ولم أقف عليه من غير حديث مروان وعمرو، وهما ليسا ممن تقبل أفرادهم عن الأعمش.

٨٥- عن ابن مسعود، قال: كان لرسول الله ﷺ فرس يسيح به سباحاً، فأعجبه، فقال رسول الله ﷺ: «إنما فرسي هذا بحر».

العلة: تفرد بروايته مروان بن سالم عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عبدالله بن مسعود<sup>(٢)</sup>. ولم أقف له على من تابعه. وهو ممن لا تقبل أفرادهم.

٨٦- عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقترب الساعة انتفاخ الأهلة».

العلة: رواه عبد الرحمن بن يوسف عن الأعمش عن شقيق، عن عبدالله<sup>(٣)</sup>. قال العقيلي: «حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ»<sup>(٥)</sup>.

٨٧- عن عبدالله، رفعه، قال: «إن الرجل المسلم ليصنع في ثلثه عند موته

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ٢٨٦.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٨٣.

(٣) العقيلي، الضعفاء ٢/ ٣٥١، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٩٨، ابن عدي، الكامل ٤/ ٢٨٩، وكرره: ٤/ ٣١٨، تمام، الفوائد ١، ١٠٨- ١٠٩، ابن الجوزي، العلل المتناهية ١/ ٨٥٠.

(٤) العقيلي، الضعفاء ٢/ ٣٥١. قلت: وقال ابن عدي: «منكر عن الأعمش، ليس بمعروف». ولم أجد له إلا هذا الحديث. وعده في الطبقة الثامنة. ابن عدي، الكامل ٤/ ٢٨٩.

(٥) ابن الجوزي، العلل المتناهية ١/ ٨٥١.

خيراً، فيوفي الله بذلك زكاته».

العلة: رواه عمرو بن شمر عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، مرفوعاً<sup>(١)</sup>. ولم أقف على من تابعه.

٨٨ - عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «انظروا إلى من هو دونكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم؛ فإنه أجدر أن لا تزدروا نعمة الله ﷻ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، ووكيع<sup>(٤)</sup>، وجريز<sup>(٥)</sup>، وزائدة<sup>(٦)</sup>، وعبدالله بن داود<sup>(٧)</sup>، وفضيل بن عياض<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. وخالفهم: يحيى

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٢٠١ غير أن الهيثمي قال: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح» انظر: مجمع الزوائد ٤ / ٢١٢. قلت: لكن عمراً لا تقبل أفراداً عن الأعمش. وسبق ترجمته: ٥٧ / ابن مسعود.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ٢٢، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا وكيع، تفرد به عبدالله بن نصير».

(٣) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٢٧٥، الترمذي، السنن ٤ / ٦٦٥، أحمد، المسند ٢ / ٢٥٤، ابن ماجه، السنن ٢ / ١٣٨٧، ابن حبان، الصحيح ٢ / ٤٩٠.

(٤) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٢٧٥، أحمد، المسند ٢ / ٢٥٤ وكرره ٢ / ٤٨١، ابن ماجه، السنن ٢ / ١٣٨٧، الترمذي، السنن ٤ / ٦٦٥، القضاعي، مسند الشهاب ١ / ٤٢٩.

(٥) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٢٧٥.

(٦) أبو نعيم، الحلية ٥ / ٦٠، القضاعي، مسند الشهاب ١ / ٤٢٩، الهيثمي، مسند الحارث ٢ / ٩٨٦.

(٧) تمام الرازي، الفوائد ٢ / ١٨٥.

(٨) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ١١٨، وقد نبه أبو نعيم على الاختلاف عن الفضيل به، وأن الصواب ما رواه عن الأعمش موافقاً لأصحاب الأعمش.

ابن عيسى الرملي، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. قال الطبراني: «ولم يروه عن الأعمش عن أبي وائل إلا يحيى ابن عيسى، تفرد به عبد الواحد بن إسحق، ورواه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة»<sup>(٢)</sup>. وقال الترمذي بعد إirاده رواية أبي معاوية: «هذا حديث صحيح»<sup>(٣)</sup>.

٨٩- عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ: «لا تؤذوا العباس فتؤذوني، من سب العباس؛ فقد سبني، إن عم الرجل صنو أبيه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه جرير بن حازم عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي بن أبي طالب في حديث بين عمر والعباس<sup>(٤)</sup>. وخالفه: الحصين بن المخارق أبو جنادة السلولي، فرواه عن الأعمش عن أبي رزين، عن عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup>. وخالفهم: بهلول بن عبيد فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود<sup>(٦)</sup>. قال الترمذي في حديث

(١) الطبراني، المعجم الصغير ٢/ ٢٤٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الترمذي، السنن ٤/ ٦٦٥.

(٤) أحمد، المسند ١/ ٩٤ وله: فضائل الصحابة ٢/ ٩٣٧ وكرره: ٢/ ٩٥١، الترمذي، السنن ٥/ ٦٥٣، البيهقي، السنن الكبرى ٤/ ١١١، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ٣٨٢.

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢٦/ ٣١٧.

(٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢٦/ ٣١٦ ابن طاهر، أطراف الغرائب ٤/ ١١٠. قلت: ويهلول ترك حديثه أبو زرعة، وقال: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «ذهب ضعيف الحديث». وأسقطه ابن معين وأحمد. وقال الحاكم: «روى أحاديث موضوعة». وقال ابن عدي: «أحاديثه عمن روى عنه فيه نظر، ليس مما يتابعه الثقات عليه». وقال البزار: «ليس بالقوي». ولم أقف له إلا على هذا الحديث. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: =

جرير بن حازم: «هذا حديث حسن صحيح»<sup>(١)</sup>. وأما حديث بهلول، فقال فيه الدارقطني: «تفرد به بهلول بن عبيد عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود»<sup>(٢)</sup>.

٩٠ - عن ابن مسعود: أن النبي ﷺ لا عَنَ بالحمل.

العلة: تفرد به عبدة بن سليمان، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني: «تفرد به عبدة بن سليمان عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود»<sup>(٤)</sup>، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ من حديث علقمة عن عبدالله إلا من هذا الوجه»<sup>(٥)</sup>.

= ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٤٢٩، ابن عدي، الكامل ٢/ ٦٥، الحاكم، المدخل إلى الصحيح ١٢٤، الذهبي، الميزان ٢/ ٧٣.

(١) الترمذي، السنن ٥/ ٦٥٣.

(٢) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤/ ١١٠.

(٣) الدارقطني، السنن ٣/ ٢٧٧، البيهقي، السنن الكبرى ٧/ ٤٠٥، البزار، المسند ٤/ ٣٤١، أبو عوانة، المسند ٣/ ٢٠٨.

(٤) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤/ ١١٦.

(٥) البزار، المسند ٤/ ٣٤١.

تنبيه: روى أبو عوانة في مسند طريقاً متابعاً لعبدة بن سليمان، قال: «حدثنا يوسف بن مسلم عن سعيد بن المغيرة الصياد، ثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود». أبو عوانة، المسند ٣/ ٢٠٨. وعند البحث نجد أن رواته ثقات. غير أنه استوقفني قول ابن حبان في سعيد بن المغيرة: «روى عن عيسى بن يونس، وروى عنه الحسن بن الصباح البزار وأهل بلده، ربما أغرب» ابن حبان، الثقات ٨/ ٢٦٦. قلت: ففي قوله: «ربما أغرب». ما يفسر لنا تفرد به بالرواية عن عيسى. فتفرده عنه معلول. ومن هنا فإن هذه الرواية معلولة أيضاً، مما يعني صحة كلام النقاد في تفرد عبدة بروايته عن الأعمش. والله أعلم.

٩١- عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ملائكة سياحين في الأرض يبلغونني عن أمتي السلام».

العلة: تفرد بروايته أبو إسحق الفزاري عن الأعمش عن عبدالله بن السائب، عن زاذان، عن عبدالله بن مسعود. قال الخليلي: «لم يروه عن الأعمش إلا أبو إسحق»<sup>(١)</sup>.

٩٢- عن عبدالله، قال: «من أتى ساحراً أو كاهناً أو عرافاً، فأمن بما يقول، فقد برئ مما أنزل على محمد ﷺ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وعبيدة بن حميد<sup>(٣)</sup>، وعبد العزيز بن مسلم<sup>(٤)</sup> عن الأعمش عن إبراهيم، عن همام، عن ابن مسعود. وخالفهم: شعبة، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن همام، عن حذيفة<sup>(٥)</sup>. قلت: ولم أقف لحذيفة على هذا الحديث، لا من طريق الأعمش، ولا من طريق غيره؛ مما يرجح رواية أبي معاوية.

٩٣- عن عبدالله، قال: «تعاهدوا هذه المصاحف، وربما قال: القرآن، فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم من عقله. قال: وقال رسول الله ﷺ: «لا يقل أحدكم: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي»<sup>(٦)</sup>.

(١) الخليلي، الإرشاد ١/ ٤٤٥.

(٢) البزار، المسند ٥/ ٣١٥.

(٣) الجعد، المسند ٢٨٩.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ٧٦.

(٥) الجعد، المسند ٢٨٩.

(٦) لفظ مسلم.



العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وعيسى ابن يونس<sup>(٣)</sup>، وعبدالله بن داود<sup>(٤)</sup>، وابن نمير<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن شقيق، عن ابن مسعود، وقف الجزء الأول، ورفع الثاني. وخالفهم: شيان<sup>(٦)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٧)</sup>، وشريك<sup>(٨)</sup>، وموسى بن حبيب<sup>(٩)</sup>، وعبد الرحمن بن حميد الرؤاسي<sup>(١٠)</sup>، وسعيد بن أبي عروبة<sup>(١١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن شقيق، عن ابن مسعود، رفعوه

(١) مسلم، الصحيح ١/ ٥٤٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ١٢٣، أحمد، المسند ١/ ٣٨١، أبو نعيم، المستخرج ٢/ ٣٨١، أبو عوانة، المسند ٢/ ٤٥٨، الخطيب، الفصل لوصول المدرج ١/ ٢١٤.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٢/ ٢٤١، الخطيب، الفصل لوصول المدرج ١/ ٢١٤.

(٣) الخطيب، الفصل لوصول المدرج ١/ ٢١٤.

(٤) أبو عوانة، المسند ٢/ ٤٥٨، الخطيب، الفصل لوصول المدرج ١/ ٢١٤.

(٥) أبو عوانة، المسند ٢/ ٤٥٨، البيهقي، السنن الكبرى ٢/ ٣٩٥.

(٦) الشاشي، المسند ٢/ ٢٢، الخطيب، الفصل لوصول المدرج ١/ ٢١٠.

(٧) أبو عوانة، المسند ٢/ ٤٥٨، الخطيب، الفصل لوصول المدرج ١/ ٢١٠.

(٨) الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٨٩.

(٩) الخطيب، الفصل لوصول المدرج ١/ ٢١٠. قلت: لم أقف على موسى بن حبيب هذا،

إنما وقفت على ترجمة موسى بن أبي حبيب. ضعفه أبو حاتم، والدارقطني، وقال الذهبي:

«خبره ساقط». ولم أجد له غير هذا الحديث. ولم يخرج له إلا الخطيب، فيما وقفت عليه.

انظر ترجمته: الجرح ٣/ ١٢٥، الميزان ٦/ ٥٣٩، الزيلعي، نصب الراية ١/ ٣٤٩.

(١٠) الخطيب، الفصل لوصول المدرج ١/ ٢١٠.

(١١) ابن حبان، الصحيح ٣/ ٣٨ - ٤١، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٨٩، الترمذي،

العلل الكبير ٣٤٨. ولم أقف له إلا على هذا الحديث. وسيأتي قول البخاري: إن هذا

من تدليس عن الأعمش. وليس له سماع عنه. ولم أقف للنقاد على غير هذا في علاقته

مع الأعمش. من هنا فعداده في الطبقة السابعة عنه.

جميعه. وخالفهم: يعلى بن عبيد<sup>(١)</sup>، ومحاضر<sup>(٢)</sup>، وأبو بدر شجاع بن الوليد<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن شقيق، عن ابن مسعود، وقفوه جميعه. وخالف الجميع: أبو يحيى الحماني، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، قال: قال عبدالله: «تذاكروا الحديث؛ فإن ذكر الحديث حياته»<sup>(٤)</sup>، غَيَّرَ في السند، وفي المتن. قال الخطيب بعد ذكره هذا الاختلاف: «ورفع جميع هذا الحديث عن الأعمش خطأ، وإيقاف جميعه أيضاً عنه خطأ؛ وذلك أن الأعمش كان يرفع من آخره كلمات في فصل النسيان، وهي قوله: بل هو نُسِّيَ»، ويجعل الحديث كله عدا هذه الكلمات من كلام عبدالله، بين ذلك أبو معاوية محمد بن خازم، وعيسى بن يونس، ووكيع ابن الجراح، وعبدالله بن داود الخريبي في روايتهم هذا الحديث عن الأعمش. ثم قال: «فأما الأعمش، فإنما الصحيح عنه إيقافه سوى الكلمات التي في آخره»<sup>(٥)</sup>. وقال الترمذي في رواية سعيد بن أبي عروبة: «فسالت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث مشهور من حديث الأعمش، ولكن لا أعرفه من حديث سعيد ابن أبي عروبة. ولا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعاً من الأعمش، وهو يدلّس ويروي عنه»<sup>(٦)</sup>. قلت: وأما رواية الحماني، فلم أقف على من تابعه، وهو ممن

(١) الخطيب، الفصل لوصل المدرج ١ / ٢١٢.

(٢) الخطيب، الفصل لوصل المدرج ١ / ٢١٣.

(٣) المصدر السابق ١ / ٢١٣.

(٤) الحاكم، المستدرک ١ / ١٧٤.

(٥) الخطيب، الفصل لوصل المدرج ١ / ٢١٤، و ٢١٦.

(٦) الترمذي، العلل الكبير ٣٤٨. قلت: وهذا الحديث من أفراد محمد بن سواء عنه. وقد أكثر الرواية عنه. قال شعبة: «كان في الذكاء يشبه بقتادة». وثقه الذهبي. وقال ابن حجر: «صدوق». انظر ترجمته: الذهبي، الميزان ٨ / ١٨١، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٥٨٣، وله: التقريب ٨٥٢.

لا تقبل أفراده.

٩٤ - عن عبدالله بن مسعود: أن النبي ﷺ قال: «يَطْلُعُ عليكم رجل من أهل الجنة، فاطلع أبو بكر. ثم قال: يَطْلُعُ عليكم رجل من أهل الجنة، فاطلع عمر».

العلة: تفرد براويته عبدالله بن عبد القدوس عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن عبيدة السلماني، عن عبدالله بن مسعود. قال الترمذي: «هذا حديث غريب من حديث ابن مسعود»<sup>(١)</sup>.

٢٨ - مسند عبدة بن حزن رضي الله عنه:

١ - عن عبدة بن حزن، قال: كان رسول الله ﷺ قاعداً ذات يوم، وقدامه قوم يصنعون أشياء يكرهها من لغط وكلام. فقيل له: لو نهيتهم؟ فقال: «لو نهيت رجالاً ألا يأتوا الحجون، لأتوها، وما لهم إليها حاجة».

العلة: رواه سعيد بن يحيى: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش عن أبي إسحق عن أبي جحيفة، قال: كان رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>. قال الترمذي: «هذا خطأ. والصحيح: عن أبي إسحق عن عبدة بن حزن. وقد روي هذا الحديث عن الأعمش عن أبي إسحق،

(١) الترمذي، السنن ٥/٦٢٢، عبدالله بن أحمد، فضائل الصحابة ١/١٠٤، ابن عدي، الكامل ١٩٧/٤.

تنبيه: أخرج الحاكم هذا الحديث من رواية ضرار بن صرد عن شريك متابعاً لعبدالله، وقال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». قلت: ولا تصح المتابعة هنا، ذلك أن ضرار بن صرد تركه البخاري والنسائي، وكذبه ابن معين، وضعفه الدارقطني، والساجي، وابن حبان. وقال أبو حاتم: «صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به». المستدرک ٣/٧٦. تهذيب التهذيب ٢/٢٢٧.

(٢) الترمذي، العلل الكبير ٣٨١، الطبراني، المعجم الكبير ٢٢/١٢٣.

عن عبدة بن حزن. ويحيى بن سعيد الأموي يهم في هذا الحديث<sup>(١)</sup>. قلت: بين الترمذي وَهَمَ يحيى بن سعيد في روايته عن الأعمش عن أبي إسحق عن أبي جحيفة، وبين أن الصواب: عن أبي إسحق عن عبدة بن حزن. ولم أقف على هذه الرواية من حديث الأعمش.

٢٩ - مسند عدي بن حاتم رضي الله عنه:

١ - عن عدي بن حاتم، قال: «ما دخلت على النبي ﷺ قط إلا توسع لي، أو تحرك لي، وإني دخلت عليه يوماً وهو في بيت مملوء من أصحابه، فلما رأيته، توسع لي، فجلست إلى جنبه».

العلة: رواه عطاء بن مسلم الخفاف عن الأعمش عن خيثمة، عن عدي بن حاتم<sup>(٢)</sup>. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عطاء بن مسلم»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حاتم: «هذا حديث منكر»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن عدي بعد إخراجهم: «وعطاء بن مسلم له أحاديث غير ما ذكرت عن العلاء بن المسيب والأعمش وغيرهما، وفي حديثه بعض ما ينكر عليه»<sup>(٥)</sup>.

٢ - عن عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤمر يوم القيامة بناس من الناس إلى الجنة، حتى إذا دنوا منها، واستنشقوا ريحها، ونظروا إلى قصورها

(١) الترمذي، العلل الكبير ٣٨١. «بتصرف».

(٢) أبو يعلى، المعجم ١ / ٢٠١، ابن عدي، الكامل ٥ / ٣٦٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٨٥، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٢٤، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٨٥.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٢٤.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٨٥.

(٥) ابن عدي، الكامل ٥ / ٣٦٧.

وما أعد الله لأهلها فيها، نودوا: أن اصرفوهم عنها، لا نصيب لهم فيها، فيرجعون بحسرة ما رجع الأولون بمثلها. فيقولون: يا ربنا! لو أدخلتنا النار قبل أن ترينا ما رأينا من ثوابك، وما أعددت فيها لأولياك، كان أهون علينا. قال: ذاك أردت بكم، كنتم إذا خلوتهم، بارزتموني بالعظام، فإذا لقيتم الناس، لقيتموهم مخبتين، تراؤون الناس بخلاف ما تعطوني من قلوبكم، هبتم الناس ولم تهابوني، وأجللتهم الناس ولم تجلوني، وتركتهم للناس ولم تتركوا لي، فاليوم أذيقكم أليم العذاب، مع ما حرمتكم من الثواب».

العلة: رواه الحصين بن مخارق أبو جنادة السلولي عن الأعمش عن خيشمة، عن عدي بن حاتم<sup>(١)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو جنادة السلولي»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، لم نكتبه إلا من حديث أبي جنادة»<sup>(٣)</sup>.

٣- عن عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه، فلا يرى إلا ما قدم من عمله، وينظر أشأم منه، فلا يرى إلا ما قدم، وينظر بين يديه، فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية - في رواية<sup>(٤)</sup> -،

(١) الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٨٥ و ١٧/ ٩٧، وله: المعجم الأوسط ٥/ ٣٣٦، أبو نعيم،

حلية الأولياء ٤/ ١٢٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٤/ ٢٨.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٥/ ٣٣٦.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٢٥.

(٤) الترمذي، السنن ٤/ ٦١١، أحمد، المسند ٤/ ٢٥٦ و ٤/ ٣٧٧، ابن حبان، الصحيح

١٦/ ٣٧٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٨٣.

وحفص<sup>(١)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٢)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٣)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٤)</sup>، ووكيع<sup>(٥)</sup>، وابن أبي زائدة<sup>(٦)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٧)</sup>، وحمزة الزيات<sup>(٨)</sup>، وشريك - في رواية<sup>(٩)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن خيثمة، عن عدي بن حاتم. وخالفهم: أبو معاوية - في رواية أخرى<sup>(١٠)</sup> -، وفضيل بن عياض<sup>(١١)</sup>، وجريير<sup>(١٢)</sup>، وأسباط بن محمد<sup>(١٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن خيثمة، عن عدي. وخالفهم شريك، قال: عن الأعمش عن خيثمة، عن ابن معقل، عن عدي بن حاتم<sup>(١٤)</sup>.

قلت: صح الحديث عن الأعمش من طريقين؛ ذلك أن أبا معاوية ورد عنه

- 
- (١) البخاري، الصحيح ٥ / ٢٣٩٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٨٣.
  - (٢) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٨٢.
  - (٣) البخاري، الصحيح ٦ / ٢٧٠٩.
  - (٤) البخاري، الصحيح ٦ / ٢٧٢٩، مسلم، الصحيح ٢ / ٧٠٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٨٢.
  - (٥) أحمد، المسند ٤ / ٢٥٦.
  - (٦) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٨٢.
  - (٧) المصدر السابق ١٧ / ٨٢.
  - (٨) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٢٤.
  - (٩) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٨٣.
  - (١٠) مسلم، الصحيح ٢ / ٧٠٤.
  - (١١) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٨٣، الخطيب، تاريخ بغداد ١٠ / ٤٦٩، وأشار إليه أبو نعيم في حلية الأولياء ٤ / ١٢٤.
  - (١٢) ابن حبان، الصحيح ٢ / ٤٤٠ و ٧ / ٤٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٨٣، أشار إليه أبو نعيم في حلية الأولياء ٤ / ١٢٤.
  - (١٣) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٨٣، وأشار إليه أبو نعيم في حلية الأولياء ٤ / ١٢٤.
  - (١٤) أحمد، المسند ٤ / ٢٥٨ و ٤ / ٣٧٩.

الطريقان، قال ابن حبان: «سمع هذا الخبر الأعمش عن خيثمة، وسمعه عن عمرو ابن مرة عن خيثمة، روى هذا الخبر أبو معاوية، وهو من أعلم الناس بحديث الأعمش بعد الثوري، وكذلك وكيع في وصله عن الأعمش عن خيثمة، روى قطبة ابن عبد العزيز، وجريز بن عبد الحميد عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن خيثمة، فالطريقان جميعاً صحيحان»<sup>(١)</sup>. أما رواية شريك الثانية، فهي معلولة، وقد أكثر من الاختلاف مع أصحاب الأعمش الثقات. وكثر الاختلاف عنه، ومرد ذلك اضطرابه في رواية بعض أحاديثه<sup>(٢)</sup>.

### ٣٠ - مسند عمران بن حصين رضي الله عنه:

١ - عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. ثم يأتي من بعدهم قوم يتسمنون ويحبون السمن، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وعبدالله بن داود<sup>(٤)</sup>، وشيبان<sup>(٥)</sup>، ووكيع<sup>(٦)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن هلال بن يساف،

(١) ابن حبان، الصحيح ١٦ / ٣٧٣. ولم أقف على رواية قطبة هذه.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٦٣.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٦٣.

(٤) المصدر السابق ٢ / ٣٦٩.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١٨ / ٢٣٤.

(٦) الترمذي، السنن ٤ / ٥٠٠ و ٤ / ٥٤٨، ابن حبان، الصحيح ١٦ / ٢١٢، ابن أبي عاصم،

السنن ٢ / ٦٢٨، أحمد، المسند ٤ / ٤٢٦، ابن عبد البر، التمهيد ١٧ / ٢٩٨، الطبراني،

المعجم الكبير ١٨ / ٢٣٥، ابن أبي شيبه، المصنف ٦ / ٤٠٤.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ١٨ / ٢٣٥، الحاكم، المستدرک ٣ / ٥٣٥.

عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ. وخالفهم ابن فضيل<sup>(١)</sup>، وعبدالله بن إدريس<sup>(٢)</sup>، ومنصور بن أبي الأسود<sup>(٣)</sup>، فروياه عن الأعمش عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن عمران، عن النبي ﷺ.

قال الترمذي مرجحاً رواية الجماعة: «وروى غير واحد من الحفاظ هذا الحديث عن الأعمش عن هلال بن يساف، لم يذكروا فيه علي بن مدرك». ثم قال: «وهذا أصح عندي من حديث محمد بن فضيل<sup>(٤)</sup>». وقال في موطن آخر كرر فيه حديث ابن فضيل: «وهذا حديث غريب من حديث الأعمش عن علي بن مدرك، وأصحاب الأعمش إنما روه عن الأعمش عن هلال بن يساف عن عمران بن حصين». وذكر سنده إلى حديث وكيع، ثم قال: «وهذا أصح من حديث محمد ابن فضيل<sup>(٥)</sup>».

وخالفه: أبو حاتم الرازي، قال في حديث منصور: «وهو الصحيح»<sup>(٦)</sup>. وهذا ما ذهب إليه ابن عبد البر، قال: «أدخل ابن فضيل بين الأعمش وبين هلال في هذا الحديث علي بن مدرك، وتابعه على ذلك عبدالله بن إدريس، ومنصور بن أبي الأسود، وهو الصواب، وهذا عندي - والله أعلم - إنما جاء من قبل الأعمش؛ لأنه كان يدلّس أحياناً. وقد يمكن أن يكون من قبل حفظ وكيع لذلك، وإن كان

(١) الترمذي، السنن ٤ / ٥٠٠ و ٤ / ٥٤٨، ابن أبي عاصم، السنة ٢ / ٦٢٨، ابن عبد البر، التمهيد ١٧ / ٢٩٩.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد ١٧ / ٢٩٩. ذكرها دون إسناد، ولم أقف على من أخرجها عنه.

(٣) ابن أبي حاتم، العلل ٢ / ٣٦٣، ابن أبي عاصم، السنة ٢ / ٦٢٨، الطبراني، المعجم الكبير ١٨ / ٢٣٤.

(٤) الترمذي، السنن ٤ / ٥٠٠.

(٥) المصدر السابق ٤ / ٥٤٨.

(٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٦٣.



حافظاً<sup>(١)</sup>. وما أميل إليه: هو ما ذهب إليه الترمذي؛ ذلك أن رواية الثوري ووكيع ومن تابعهما لا تعدلها رواية. أما ما قاله ابن عبد البر من إمكانية التدليس، فإن للأعمش رواية ثابتة عن هلال. وتحمله الخلاف لحفظ وكيع يكون في حال تفرد به بالحديث. أما هنا، فإنه متابع للثوري، وابن داود، وشيبان، وغيرهم.

٢ - عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في هذه الأمة خسف وفسخ وقذف». فقال رجل من المسلمين: ومتى ذلك يا رسول الله؟ قال: «إذا ظهرت القيان والمعازف وشرب الخمر».

العلة: رواه عبدالله بن عبد القدوس عن الأعمش عن هلال بن يساف، عن عمران، ولم يتابع عليه<sup>(٢)</sup>. وخالفه: حماد بن عمرو النصيبي عن الأعمش عن ابن مرة، عن عبد الرحمن بن سابط<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن عبد البر، التمهيد ١٧ / ٣٠٠.

(٢) الترمذي، السنن ٤ / ٤٩٥، وله: العلل ٣٢٥، الروياني، المسند ١ / ١٣٦، أبو عمرو الداني، الفتن ٣ / ٧٠٩.

(٣) أبو عمرو الداني، السنن الواردة في الفتن ٣ / ٧١٦. وحماد تركه النسائي والفلاس. وقال البخاري، وأبو حاتم، وابن الجارود: «منكر الحديث». وكذبه ابن معين، وقال مرة: «ليس بشيء». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال ابن عدي: «عامه حديثه مما لا يتابعه أحد من الثقات عليه». وضعفه الدارقطني وأبو أحمد الحاكم. وذكر الخطيب البغدادي بسنده عن ابن عمار، قال: حدثني عبدالله بن عصمة النصيبي، واستشهد ابن زيد بن رفيع، فشهد له، فذكر أن رجلاً جاء إلى حماد بن عمرو بخمسين حديثاً من حديث الأعمش، فرواها، ولم يسمع منها حرفاً. انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٢٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ١٤٤، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٥٠٧، النسائي، الضعفاء ٣١، الدارقطني، السنن ٣ / ١٦٤، ابن عدي، الكامل ٢ / ٢٣٩، الذهبي، الميزان ٢ / ٣٦٨.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على أربعة أحاديث معلولة. خالف في هذا الحديث، وتفرّد في البقية، وهي: ٩ / أبو هريرة. وحديثان أخرجهما الخطيب البغدادي، هما =

قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: يُروى هذا عن الأعمش من حديث عبد الرحمن بن سابط عن النبي ﷺ مرسلًا»<sup>(١)</sup>. وزاد في السنن: «وهذا حديث غريب»<sup>(٢)</sup>. وكلا الروایتين معلول؛ لحال رواتهما في الأعمش.

٣- عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ، قال: «لا نذر في المعصية».

العلة: تفرد بروايته مندل، قال: عن الأعمش عن الحسن، عن عمران بن حصين<sup>(٣)</sup>. ولم أجد له متابعا من أصحاب الأعمش. ورُويَ هذا المتن من وجوه صحيحة أخرى عن عمران - لا علاقة للأعمش فيها - في قصة المرأة التي نذرت أن تنحر العضاء ناقة رسول الله ﷺ، فقال ﷺ: «لا نذر في المعصية»<sup>(٤)</sup>.

٣١- مسند معاذ بن جبل ﷺ:

١- عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ: «إن أخوف ما أخاف عليكم ثلاث: جدال منافق في القرآن، وزلة عالم، ودنيا تقطع أعناقكم».

العلة: تفرد بروايته معمر بن زائدة عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ. قال الدارقطني: «تفرد به عنه معمر بن زائدة»<sup>(٥)</sup>.

= حديث: «إذا قام الرجل من المكان، ثم رجع إليه، فهو أحق به». وحديث: «إذا تشاءب أحدكم، فليمسك على فيه؛ فإن الشيطان يدخل». لم أجد له فيهما متابعا. تاريخ بغداد ١٥٣/٨. وعداده في الطبقة الثامنة.

(١) الترمذي، العلل الكبير ٣٢٥.

(٢) الترمذي، السنن ٤/٤٩٥.

(٣) البزار، المسند ٩/٤١.

(٤) مسلم، الصحيح ٣/١٢٦٢.

(٥) الدارقطني، العلل ٦/٨١. قلت: وصح الحديث من رواية شعبة عن عمرو بن مرة، =

٢ - عن معاذ بن جبل: أنه لما رجع من اليمن قال: يا رسول الله ﷺ! رأيت رجالاً باليمن يسجد بعضهم لبعض، أفلا نسجد لك؟ قال: «لو كنت آمراً بشراً يسجد لبشر، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٢)</sup>، وابن نمير<sup>(٣)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن رجل من الأنصار، قال: لما قدم معاذ... الحديث. وخالفهم أبو معاوية<sup>(٤)</sup>، ووكيع<sup>(٥)</sup>، وجريير<sup>(٦)</sup>، قالوا:

= عن عبدالله، عن معاذ، موقوفاً. وليس للأعمش فيه رواية. انظر رواية شعبة: أبو نعيم، حلية الأولياء ٩٧/٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٣٨/٥٨، الدارقطني، العلل ٦/٨١.

(١) الدارقطني، العلل ٦/٤٠.

(٢) الهيثمي، مسند الحارث «زوائد الهيثمي» ١/٥٥١، الدارقطني، العلل ٦/٤٠.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ٣/٥٥٧، أحمد، المسند ٥/٢٢٨.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٣/٥٥٧.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف ٢/٢٦١، أحمد، المسند ٥/٢٢٧، الدارقطني، العلل ٦/٤٠.

قلت: قال الدارقطني بعد ذكره رواية الثوري وأبي نعيم: «وكذلك قال ابن نمير عن وكيع عن الأعمش». قلت: فالنظرة الأولية تدل على وجود أنه ورد عن وكيع روايتان، فتارة يروى بالرجل، وتارة يسقطه. فرواية ابن نمير عنه هنا بإثباته، وهي خلاف ما رواه ابن أبي شيبة وأحمد. قلت: وبعد البحث والتمحيص لم أجد من أخرج هذه الرواية عن وكيع. ولم يذكر الدارقطني أن هناك خلافاً على وكيع، وهي عادة عمله في مثل هذه المناسبات، بل فرغ أولاً من بيان رواية وكيع، ثم جاء هذا النص في حديثه عن رواية الثوري. فعدت إلى ابن نمير هذا هل هو الأب أم الابن محمد؟ فتبين أن هناك رواية لابن نمير الأب عن الأعمش متابعة للثوري كما سبق تخريجها، ولم أجد للابن رواية عن وكيع في ذلك، فترجع لدي: أن في نص الدارقطني هذا مشكلة ما، وأنه إنما أراد هنا: رواية ابن نمير عن الأعمش، وأن إقحام وكيع هنا خطأ، إما من النساخ، أو من التحقيق. والله أعلم.

(٦) الدارقطني، العلل ٦/٤٠.

عن الأعمش عن أبي ظبيان قال: لما قدم معاذ من اليمن... الحديث. قال الدارقطني: «وأبو ظبيان لم يسمع من معاذ، وهذا هو الصحيح»<sup>(١)</sup>.

٣- عن معاذ: «أمرني رسول الله ﷺ أن آخذ من كل حالم ديناراً، ومن البقر مسنة من الأربعين، وحولياً من كل ثلاثين، ومن الثمار ما يسقى... الحديث». العلة: رواه الأعمش عن أبي وائل وإبراهيم، واختلف عنه في الرواية عنهما: أما روايته عن أبي وائل: فرواها الثوري<sup>(٢)</sup>، وشريك<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٤)</sup>، وعيسى ابن يونس<sup>(٥)</sup>، وزفر بن هذيل<sup>(٦)</sup>، وعبد الرحمن بن مغراء<sup>(٧)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٨)</sup>، والفضيل بن عياض<sup>(٩)</sup>، ومحمد بن إسحق<sup>(١٠)</sup>، ومعمّر<sup>(١١)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(١٢)</sup>.

(١) المصدر السابق ٤٠ / ٦.

(٢) عبد الرزاق، المصنف ٤ / ٢١ و ٤ / ٥٦، أحمد، المسند ٥ / ٢٣٠، أبو داود، السنن ٢ / ١٠٢، الترمذي، السنن ٣ / ٢٠، الطبراني، المعجم الكبير ٢٠ / ١٢٨، الدارقطني، العلل ٦ / ٦٧، وله: السنن ٢ / ١٠٢.

(٣) الدارقطني، العلل ٦ / ٦٧.

(٤) الدارقطني، العلل ٦ / ٦٧، ابن عبد البر، التمهيد ٢ / ١٣٠.

(٥) الدارقطني، العلل ٦ / ٦٧.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ابن خزيمة، الصحيح ٤ / ١٩، الطبراني، المعجم الكبير ٢٠ / ١٢٩، الدارقطني، العلل ٦ / ٦٨.

(٨) الدارمي، السنن ١ / ٤٦٥، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ١١، الدارقطني، العلل ٦ / ٦٨.

(٩) النسائي، السنن الكبرى ٢ / ١١.

(١٠) المصدر السابق ٢ / ١٢.

(١١) عبد الرزاق، المصنف ٤ / ٢١ و ٦ / ٨٩ و ١٠ / ٣٣٠، الدارقطني، العلل ٢ / ١٠٢، الطبراني، المعجم الكبير ٢٠ / ١٢٩.

(١٢) ابن حبان، الصحيح ١١ / ٢٤٤.

ومفضل بن مهلهل، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ. وخالفهم: شعبة<sup>(١)</sup>، والقاسم بن معن<sup>(٢)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، قال: بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن... الحديث مرسلًا.

وخالفهم: وكيع<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup> عن الأعمش عن أبي وائل: بعث رسول الله ﷺ معاذاً. وأما حديث الأعمش عن إبراهيم: فرواه يعلى بن عبيد<sup>(٥)</sup>، ووكيع<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن النبي ﷺ، مرسلًا. وخالفهم: أبو معاوية<sup>(٧)</sup>، وعبد الرحمن بن مغراء<sup>(٨)</sup>، فروياه عن الأعمش عن إبراهيم النخعي، عن مسروق، عن معاذ، عن النبي ﷺ.

(١) الطيالسي، المسند ٧٧، الدارقطني، العلل ٦/٦٩.

(٢) الدارقطني، العلل ٦/٦٩.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ٢/٣٦٢، وكرره ٦/٤٢٨، الدارقطني، العلل ٦/٦٩.

(٤) رواية أبي معاوية: رواه عنه كذلك عبد الله بن محمد النفيلي، وهو ثقة حافظ. انظر روايته: أبو داود، السنن ٢/١٠١ و ٣/٦٧، ابن عبد البر، التمهيد ٢/١٣٠. وخالفه أحمد بن عبد الجبار، فرواه عنه عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ. وهذا يخالف واقع رواية أبي معاوية كما يظهر من تخريجها، ومن كلام النقد عنها. وهو ضعيف الرواية كما قاله ابن حجر، التقريب ٩٣. انظر روايته: الحاكم، المستدرک ١/٥٥٥، البيهقي، السنن الكبرى ٩/١٩٣.

(٥) الدارمي، السنن ١/٤٦٥، النسائي، السنن الكبرى ٢/١١، الدارقطني، العلل ٦/٦٩.

(٦) ابن أبي شيبة، المصنف ٢/٣٦٢، وكرره ٦/٤٥٨، الدارقطني، العلل ٦/٦٩.

(٧) ابن أبي شيبة، المصنف ٢/٣٦٢ و ٦/٤٢٨، أبو داود، السنن ٢/١٠٢ و ٣/١٦٧، النسائي، السنن الكبرى ٢/١٢، ابن خزيمة، الصحيح ٤/١٩، الطبراني، المعجم الكبير ٢٠/١٢٩، الدارقطني، العلل ٦/٦٨، وله: السنن ٢/١٠٢.

(٨) ابن خزيمة، الصحيح ٤/١٩، الطبراني، المعجم الكبير ٢٠/١٢٩، الدارقطني، العلل

قال الدارقطني: «والمحفوظ: عن أبي وائل عن مسروق، عن معاذ، وعن إبراهيم مرسلًا»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عبد البر في رواية أبي معاوية عن أبي وائل: «هكذا قال أبو معاوية في هذا الحديث: عن الأعمش عن أبي وائل عن معاذ، وإنما هو عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ»<sup>(٢)</sup>. وقال البيهقي بعد إيراد حديث أبي معاوية عن إبراهيم: «قال أبو داود في بعض النسخ: هذا حديث منكر. بلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكاراً شديداً، قال الشيخ: «إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم، عن مسروق، عن معاذ، فأما رواية الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، فإنها محفوظة، قد رواها عن الأعمش جماعة، منهم: سفيان الثوري، وشعبة، ومعمّر، وجريّر، وأبو عوانة، ويحيى بن سعيد، وحفص بن غياث، وقال بعضهم: عن معاذ، قال بعضهم إن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن أو ما في معناه»<sup>(٣)</sup>. وخلاصة العلة: أن الصواب في رواية أبي وائل عن مسروق عن معاذ عن النبي ﷺ متصلاً، وفي رواية إبراهيم مرسلًا عن النبي ﷺ.

٣٢ - مسند المغيرة بن شعبة رحمته الله:

١ - عن المغيرة: أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة، وسلّم، قال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٤)</sup> عن الأعمش عن

(١) الدارقطني، العلل ٦/ ٦٩.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد ٢/ ١٣٠.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى ٩/ ١٩٣.

(٤) مسلم، الصحيح ١/ ٤١٥، أبو داود، السنن ٢/ ٨٢، ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ٣٥، =

المسيب بن رافع، عن وراد مولى المغيرة بن شعبة، عن المغيرة. وخالفهم: مالك بن سعيد، فرواه عن الأعمش عن عبد الملك بن عمير والمسيب بن رافع، عن وراد، عن المغيرة<sup>(١)</sup>. قلت: ولم يروه عن الأعمش عنهما إلا مالك. والقول قول أبي معاوية.

٢ - عن المغيرة، قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر، فقال: «يا مغيرة! خذ الإداوة فأخذتها، فانطلق رسول الله ﷺ حتى توارى عني، فقضى حاجته، وعليه جبة شامية، فذهب ليخرج يده من كمها، فضاقت، فأخرج يده من أسفلها، فصبيت عليه، فتوضأ وضوءه للصلاة، ومسح على خفيه، ثم صلى»<sup>(٢)</sup>.

العللة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٤)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٥)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٦)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٧)</sup>، وإسماعيل بن زكريا<sup>(٨)</sup>،

= ابن حبان، الصحيح ٣٤٥ / ٥، الطبراني، المعجم الكبير ٣٩١ / ٢٠، الدارقطني، العلل ١٢٣ / ٧.

(١) البيهقي، السنن الكبرى ١٨٥ / ٢، الدارقطني ١٢٣ / ٧.

(٢) لفظ البخاري.

(٣) البخاري، الصحيح ١٤٢ / ١، مسلم، الصحيح ٢٢٩ / ١، أحمد، المسند ٢٥٠ / ٤، ابن أبي شيبة، المصنف ١٠١ / ١ و ١٦٢ / ١، النسائي، السنن الكبرى ٤٨١ / ٥، أبو عوانة، المسند ١٦٦ / ١ و ٢١٦ / ١، أبو نعيم، المستخرج ٣٢٨ / ١، الطبراني، المعجم الكبير ٣٩٨ / ٢٠، الدارقطني، العلل ١١٢ / ٧.

(٤) أبو عوانة، المسند ١٦٦ / ١ و ٢١٦ / ١، الطبراني، المعجم الكبير ٣٩٨ / ٢٠، الدارقطني، العلل ١١٢ / ٧.

(٥) البخاري، الصحيح ١٠٦٨ / ٣ و ٢١٨٥ / ٥، عبدالله بن أحمد، العلل ١٢٣ / ٣.

(٦) الدارقطني، العلل ١١٢ / ٧.

(٧) مسلم، الصحيح ٢٢٩ / ١، النسائي، المجتبى ٨٢ / ١، ابن ماجه، السنن ١٣٧ / ١.

(٨) الدارقطني، العلل ١١٢ / ٧، عبدالله بن أحمد، العلل ١٢٣ / ٣.

وابن أبي زائدة<sup>(١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن المغيرة ابن شعبة. وخالفهم: الثوري، فرواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن المغيرة، مراسلاً<sup>(٢)</sup>.

**وخالفهم: عمرو بن جميع عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن المغيرة<sup>(٣)</sup>. قال** عبدالله بن أحمد: «حدثني أبي، قال: سمعت يحيى بن سعيد، وذكر عنده حديث الأعمش عن مسلم عن مسروق عن المغيرة بن شعبة مرتين أو ثلاثة، فأنكره يحيى أشد الإنكار، فقلت لأبي: من تابعه؟ قال: غير واحد، أظن منهم عبد الواحد بن زياد وأبو زياد الخلاقاني - يعني إسماعيل بن زكريا -. قال أبي: حدثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا سفيان عن الأعمش عن مسلم، مرسل». وقال: «قال أبي: فتعجبت من يحيى وإنكاره له»<sup>(٤)</sup>. وأما الدارقطني، فإنه لم يذكر الخلاف مع الثوري، إنما ذكر خلاف هؤلاء مع عمرو بن جميع، وقال: «وحديث أبي الضحى عن مسروق أصح»<sup>(٥)</sup>. وخلاف الثوري مع الجماعة مرده إلى الأعمش؛ ينشط فيوصل، ويكسل

(١) الدارقطني، العلل ٧/ ١١٢.

(٢) أحمد، المسند ٤/ ٢٤٧، عبد الرزاق، المصنف ١/ ١٩٣، عبدالله بن أحمد، العلل ٣/ ١٢٣.

(٣) الدارقطني، العلل ٧/ ١١٣. قلت: وعمرو تركه النسائي والدارقطني، وكذبه ابن معين، وقال: «ليس بثقة، ولا مأمون». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال ابن عدي: «روايته عن روى عنه ليست بمحفوظة، وعامتها مناكير، وكان يتهم بوضعها». وقال الحاكم: «يروي أحاديث موضوعة». وضعفه أبو حاتم. ولم أقف له إلا على هذا الحديث. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٤٦٢ و ٤/ ٧٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٢٢٤، ابن عدي، الكامل ٥/ ١١٢، الخطيب، تاريخ بغداد ١٢، ١٩١، الحاكم، المدخل إلى الصحيح ١٥٩، الذهبي، الميزان ٥/ ٣٠٤.

(٤) عبدالله بن أحمد، العلل ٣/ ١٢٣.

(٥) الدارقطني، العلل ٧/ ١١٣.



فيرسل . والذي دل على ذلك : منزلة الثوري من جهة ، واجتماع هؤلاء من جهة أخرى . والله أعلم . وأما وراية عمرو ، فمعلولة .

٣٣ - مسند المقداد بن الأسود رضي الله عنه :

١ - عن المقداد ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « احتوا في وجوه المداحين التراب » .

العلة : رواه الأعمش ، واختلف عنه : رواه الثوري عن الأعمش عن إبراهيم ، عن همام بن الحارث ، عن المقداد<sup>(١)</sup> . وخالفه : زهير بن معاوية<sup>(٢)</sup> ، وحفص بن غياث - في رواية<sup>(٣)</sup> - ، فروياه عن الأعمش عن إبراهيم ، عن المقداد ، مرسلاً . ورواه حفص - في رواية أخرى عن الأعمش عن إبراهيم ، عن أبي ، قال : كنا عند عثمان . . . وذكر الحديث . قال البزار بعد إخراجهم : « لا نعلم رواه عن الأعمش بهذا الإسناد إلا حفص بن غياث »<sup>(٤)</sup> . وخالفه : المحاربي ، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن المقداد . وخالفه : أبو شهاب الحنات ، فرواه عن الأعمش عن موسى بن عبدالله ، عن يزيد ، عن المقداد . وخالفه : شعيب بن خالد ، فرواه عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد ، عن المقداد<sup>(٥)</sup> . والقول قول الثوري . ذلك أنه صح عن منصور على نحو ما رواه الثوري .

(١) مسلم ، الصحيح ٤ / ٢٢٩٧ ، الطبراني ، الكبير ٢٠ / ٢٤٣ ، الدارقطني ، العلل المخطوط ١٤ / ٥ - أ .

(٢) الدارقطني ، العلل ١٤ / ٥ - أ .

(٣) كذا ورد في الدارقطني ، العلل المخطوط ١٤ / ٥ - أ ، ولم أقف على تخريجها .

(٤) البزار ، المسند ٦ / ٣٩ . وأخرجها أيضاً : الطبراني ، المعجم الكبير ٢٥ / ٢٤٥ .

(٥) الدارقطني ، العلل المخطوط ١٤ / ٥ - أ . ذكر رواية المحاربي ، وأبي شهاب ، وشعيب ، ولم أقف على تخريجها .

٢ - عن المقداد، عن النبي ﷺ - في علامات النبوة - : «أن المقداد شرب نصيب النبي ﷺ من لبن شاة، فمسح ضرعها، فدرت حتى شربوا»، وفيه: «فسلم النبي ﷺ تسليمًا لا يوقظ النائم ويسمع القائم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو بكر بن عياش عن سليمان ابن مسيرة، عن طارق بن شهاب، عن المقداد. وخالفه: الحارث بن نيهان<sup>(١)</sup>، وعمار بن يوسف<sup>(٢)</sup>، وحفص بن غياث<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن المقداد. قال الدارقطني: «ليس فيه شيء ثابت، ورواه ثابت البناني عن ابن أبي ليلى، عن المقداد، وهو صحيح عنه»<sup>(٤)</sup>.

٣٤ - مسند النعمان بن بشير رضي الله عنه :

١ - عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أهون أهل النار عذاباً

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ١٤ / ٥ - ب. قلت: والحارث ضعفه ابن معين، وابن المدني، وأبو زرعة، والعجلي، والدارقطني. وقال البخاري، وأبو حاتم، وأحمد: «منكر الحديث». وتركه أبو حاتم، وزاد أحمد: «لم يكن يعرف بالحديث، ولا يحفظ». وقال ابن حبان: «خرج عن حد الاحتجاج به». وقال ابن عدي: «له أحاديث حسان، وهو ممن يكتب حديثه». ولم أقف له إلا على هذا الحديث، وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٨٧ / ٤ و ٢٢٥ / ٢ و ٢٨٠ / ٢، ابن المدني، سؤالات ابن أبي شيبة ٥٠، البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ٢٨٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٩١، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٤٥٢، ابن عدي، الكامل ٢ / ١٩٩، العجلي، الثقات ١ / ٢٧٨.

(٢) الدارقطني، العلل المخطوط ١٤ / ٥ - ب. ولم أقف على ترجمته.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٢٠ / ٢٤٠، تمام، الفوائد ٢ / ٣٩، وأشار إليه أبو نعيم في الحلية ١ / ١٧٤.

(٤) الدارقطني، العلل المخطوط ١٤ / ٥ - ب.

من له نعلان وشراكان من نار يغلي منهما دماغه كما يغلي المرجل، ما يرى أن أحداً أشد منه عذاباً، وإنه لأهونهم عذاباً».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أدنى أهل النار عذاباً لرجلٍ عليه نعلان يغلي منهما دماغه كأنه مرجل، مسامعه جمر، وأضراسه جمر وأشفاره لهب النار، ويخرج أحشاء جنبيه من قدميه وسائرهم كالحب القليل في الماء الكثير فهو يفور»<sup>(١)</sup>. وخالفه: أبو أسامة، فرواه عن الأعمش عن أبي إسحق، عن النعمان بن بشير<sup>(٢)</sup>. كما هو أعلاه. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي إسحق إلا أبو أسامة»<sup>(٣)</sup>. قلت: ولعل هذا من تعدد أوجه الرواية عن الأعمش، وإلا، فالقول قول أبي معاوية.

٣٥ - مسند أبي أمامة رضي الله عنه:

١ - عن أبي أمامة، قال: استضحك رسول الله ﷺ، فقل له: يا رسول الله! ما يُضحكك؟ قال: «عجبت لأقوام يُساقون إلى الجنة مقرنين في السلاسل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه ابن نمير عن الأعمش عن الحسين ابن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أمامة<sup>(٤)</sup>. وخالفه: أبو بكر بن عياش، فرواه

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٥٠ / ٧.

(٢) مسلم، الصحيح ١ / ١٩٦، ابن أبي شيبة، المصنف ٥٠ / ٧، الحاكم، المستدرک ٤ / ٦٢٤، البزار، المسند ٨ / ١٩٨. واللفظ لمسلم.

(٣) البزار، المسند ٨ / ١٩٨.

(٤) أحمد، المسند ٥ / ٢٥٦، الطبراني، المعجم الكبير ٨ / ٢٨٣، القزويني، التدوين ٤ / ١٢٠، ابن عدي، الكامل ٢ / ٤٥٥، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٣٤.

عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>. وخالفه: محمد بن عبيد عن الأعمش عن شيخ، عن أبي أمامة<sup>(٢)</sup>.

وخالفهم: أبو شهاب الحنات، فرواه عن الأعمش عن رجل، عن أبي غالب، عن أبي أمامة<sup>(٣)</sup>. قال ابن عدي في حديث ابن نمير: «وهذان الحديثان - هذا والحديث القادم - عن الأعمش لا أعلم يرويهما غير عبدالله بن نمير<sup>(٤)</sup>». قلت: ولم أقف للأعمش على غير هذا من روايته عن الحسين، وهو من تلاميذه، وهذا مما يؤكد وقوع ابن نمير في العلة.

٢ - عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عند كل فطر عتقاء».

العلة: تفرد ابن نمير بروايته عن الأعمش عن الحسين بن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ.

٣ - عن أبي أمامة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بات على طهر وعلى ذكر، لم يتعار من الليل ساعة، سأل الله فيها خيراً إلا أعطاه».

العلة: رواه حكيم ابن نافع عن الأعمش عن شمر، عن شهر، عن أبي أمامة. ولم أجد له متابعاً<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨/ ٣٠٧، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٣٤، ابن عدي، الكامل ٤/ ٢٧.

(٢) أحمد، المسند ٥/ ٢٤٩.

(٣) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٣٤.

(٤) ابن عدي، الكامل ٢/ ٤٥٥.

(٥) ابن عدي، الكامل ٢/ ٢٢٢. قلت: وهو حكيم بن نافع الرقي أبو جعفر القرشي. قال فيه

ابن معين ويعقوب بن سفيان: «لا بأس به»، زاد ابن معين: «وأيش عنده». وقال مرة: «ضعيف»، وقال مرة أخرى: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال الساجي: «عنده مناكير». وقال =

٣٦ - مسند أبي أيوب رضي الله عنه:

١ - عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ: أنه سئل: ما هذه الصلاة التي يصلّيها قبل الظهر؟ قال: «هذه ساعة تفتح فيها أبواب السماء، فلا ترتج حتى تصلّي الظهر، فأحب أن يصعد لي عمل صالح».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري عن الأعمش عن المسيب ابن رافع، عن رجل، عن أبي أيوب<sup>(١)</sup>.

وخالفه: شريك، فرواه عن الأعمش عن المسيب بن رافع، عن علي بن الصلت، عن أبي أيوب<sup>(٢)</sup>. والصواب قول الثوري. فحال شريك يجعلني أشك في روايته، فلو سماه غيره من الثقات، لقبل منه، وحمل إبهام الثوري عليه.

= ابن عدي: «ممن يكتب حديث». ووثقه ابن معين في رواية أخرى. ولم أجد له عن الأعمش إلا هذا الحديث، فمثله لا تقبل أفراداه فيه. وعداده في الطبقة السابعة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٤٦٤، ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ٩٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٢٠٧، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٣٣٤، الخطيب، تاريخ بغداد ٨ / ٢٦٢، ابن عدي، الكامل ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢، ابن حجر، لسان الميزان ٢ / ٣٤٤.

(١) عبد الرزاق، المصنف ٣ / ٦٥، أحمد، المسند ٥ / ٤١٩، البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ٤٨٩، الدارقطني، العلل ٦ / ١٢٨.

(٢) أحمد، المسند ٥ / ٤١٨، البخاري، التاريخ الكبير ٦ / ٢٧٩، الطبري، تهذيب الآثار ٢ / ٧٧٠، البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ٤٨٩، الطبراني، المعجم الكبير ٤ / ١٤٩، الدارقطني، العلل ٦ / ١٢٨. قلت: اختلفت المراجع في ضبط علي بن الصلت، فقد ضبط على هذا النحو في: مسند أحمد، والمعجم الكبير، وسنن البيهقي، وعلل الدارقطني. ووافقهم على ذلك: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٦ / ١٩٠، وابن حبان في الثقات ٥ / ١٦٣، والذهبي في المغني في الضعفاء ٢ / ٤٤٩. أما البخاري، والطبري، فقالا: علي بن أبي الصلت. ولم أقف على أيدهما.

٣٧ - مسند أبي برزة رضي الله عنه:

١ - عن أبي برزة، قال رسول الله ﷺ: «لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من تتبع عوراتهم، تتبع الله عورته، يفضحه في بيته».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو بكر بن عياش<sup>(١)</sup>، وفضيل ابن عياض<sup>(٢)</sup>، وعبدالله بن عبد القدوس<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن سعيد بن عبدالله ابن جريج، عن أبي برزة. وخالفهم: ابن فضيل، فقال: عن الأعمش عن عبد الرحمن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. وخالفهم: ابن مغراء<sup>(٥)</sup>، وقطبة<sup>(٦)</sup>، فقالا: عن الأعمش عن رجل لم يسمه، عن أبي برزة، عن النبي ﷺ. قال البخاري في رواية ابن فضيل: «ولا يصح»<sup>(٧)</sup>. وقال الدارقطني: «والقول قول أبي بكر بن عياش وفضيل ومن تابعهما»<sup>(٨)</sup>.

٢ - عن أبي برزة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما فعل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه».

(١) أحمد، المسند ٤ / ٤٢٠، البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٤٨٧، أبو داود، السنن ٤ / ٢٧٠، أبو يعلى، المسند ١٣ / ٤١٩، الدارقطني، العلل ٦ / ٣٠٩.

(٢) الدارقطني، العلل ٦ / ٣٠٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٤٨٧.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٤٨٧، الدارقطني، العلل ٦ / ٣٠٩.

(٦) أحمد، المسند ٤ / ٤٢٤.

(٧) البخاري، التاريخ الكبير ٣ / ٤٨٧.

(٨) الدارقطني، العلل ٦ / ٣٠٩.

العلة: رواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن سعيد بن عبد الله، عن أبي برزة، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «تفرد به أبو بكر بن عياش عنه»<sup>(٢)</sup>. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»<sup>(٣)</sup>. ومثل أبي بكر لا تقبل أفراده.

٣٨ - مسند أبي الدرداء ﷺ:

١ - عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤]، قال: «هي الرؤيا الصالحة الحسنة، يراها المسلم، أو ترى له».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>، وعلي بن مسهر<sup>(٧)</sup>، ووکیع<sup>(٨)</sup>، وشريك<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي

(١) الدارمي، السنن ١ / ١٤٤، الترمذي، السنن ٤ / ٦١٢، أبو يعلى، المسند ١٣ / ٤٢٨، الروياني، المسند ٢ / ٣٣٧.

(٢) الدارقطني، العلل ٦ / ٣١٠.

(٣) الترمذي، السنن ٤ / ٦١٢. وأخرجه أبو نعيم في الحلية عن عبد الله بن محمد بن منازل ثنا حمدون بن أحمد القصار عن إبراهيم الزراع عن أبي نعيم، غير أنني لم أقف على ترجمة أحد من هؤلاء. الحلية ١٠ / ٢٣٢.

(٤) أحمد، المسند ٦ / ٤٤٥ و ٦ / ٤٥٢، الدارقطني، العلل ٦ / ٢١٢.

(٥) أحمد، المسند ٦ / ٤٤٧، ابن أبي حاتم، التفسير ٦ / ١٩٦٥، الطبري، جامع البيان ١١ / ١٣٤، الدارقطني، العلل ٦ / ٢١.

(٦) الطيالسي، المسند ١٣١، أحمد، المسند ٦ / ٤٤٦.

(٧) أشار إليه ابن عبد البر، التمهيد ٥ / ٥٩، ولم أجد من رواه.

(٨) ابن أبي حاتم، التفسير ٦ / ١٩٦٦، الطبري، جامع البيان ١١ / ١٣٥، الدارقطني، العلل ٦ / ٢١٢.

(٩) الدارقطني، العلل ٦ / ٢١٢.

صالح، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء. وخالفهم: سليمان التيمي<sup>(١)</sup>، وجريز<sup>(٢)</sup>، قالا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن أبي الدرداء. وخالفهم: يحيى بن هاشم، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي الدرداء<sup>(٣)</sup>. وخالفهم: عيسى بن يونس، رواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن جابر<sup>(٤)</sup>. وخالفهم: عمار بن محمد، رواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٥)</sup>. وخالفهم: ابن عيينة، رواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن رجل، عن أبي الدرداء<sup>(٦)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه؛ كما بينه الدارقطني، غير أنه لم يذكر كل المخالفات السابقة<sup>(٧)</sup>.

٢ - عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ، قال: «ألا أخبركم بأفضل من الصلاة والصدقة؟»، قالوا: بلى، قال: «إصلاح ذات البين؛ فإن فساد ذات البين هي الحالقة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو ابن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ<sup>(٨)</sup>.

(١) الدارقطني، العلل ٦ / ٢١٢.

(٢) الطبري، جامع البيان ١١ / ١٣٦.

(٣) الدارقطني، العلل ٦ / ٢١٢.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٧٣.

(٥) الطبري، جامع البيان ١١ / ١٣٥.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الدارقطني، العلل ٦ / ٢١٢.

(٨) هناد، الزهد ٢ / ٦١١، أحمد، المسند ٦ / ٤٤٤، أبو داود، السنن ٤ / ٢٨٠، الترمذي،

السنن ٤ / ٦٦٣، ابن حبان، الصحيح ١١ / ٤٨٩، البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٦٣، وله:

الأدب المفرد ١٤٢.



وخالفه: ابن فضيل، فرواه عن الأعمش عن سالم، عن أبي الدرداء، قوله<sup>(١)</sup>. قلت: والقول قول أبي معاوية. وهذا ما صححه الترمذي بقوله: «حديث صحيح»<sup>(٢)</sup>.

٣ - عن أبي الدرداء، قال رسول الله ﷺ: «من أتى فراشه وهو ينوي أن يصلي من الليل، فغلبته عيناه حتى يصبح، كُتِبَ له ما نوى».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو عوانة عن الأعمش عن حبيب، عن عبيدة بن زيد بن حبش، عن أبي الدرداء، موقوفاً<sup>(٣)</sup>. وخالفه: زائدة، فرواه عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبدة بن أبي لبابة، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. قال الدارقطني: «والمحفوظ الموقوف»<sup>(٥)</sup>.

٤ - عن أبي الدرداء، قال: «يُلْقَى على أهلِ النَّارِ الجوعُ، فَيَعْدِلُ ما هُمْ فِيهِ من العذابِ، فيستغيثونَ، فيغاثونَ بطعامٍ من ضريعٍ لا يسمُنُ ولا يغني من جوعٍ... الحديث».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو عوانة<sup>(٦)</sup>، ومالك بن سعين<sup>(٧)</sup>،

(١) البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٦٣.

(٢) الترمذي، السنن ٤ / ٦٦٣.

(٣) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٠٧.

(٤) ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ١٩٥، الدارقطني، العلل ٦ / ٢٠٧.

(٥) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٠٧.

(٦) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث ٢ / ٢١٨.

(٧) المصدر السابق.

تنبيه: ورد في المطبوع: مالك بن سفيان، والصواب: مالك بن سعين كما ورد في المخطوط. انظر: نسخة أحمد الثالث ٢١٠ - أ، نسخة تشستريتي ٢٣٤ - ب، نسخة التيمورية ٢٧٠ - ب. وهذا يدل على أن الخطأ هنا من المحقق.

وعبد السلام بن حرب<sup>(١)</sup>، وابن فضيل<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن شهر، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، موقوفاً.

وخالفهم: زائدة<sup>(٣)</sup>، وأبو شهاب<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن شهر، عن أبي الدرداء، موقوفاً، ولم يذكر أم الدرداء. وخالفهم: قطبة بن عبد العزيز عن الأعمش عن شمر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>. وخالفهم: شريك عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن شهر بن حوشب، عن معدي كرب، عن أبي الدرداء<sup>(٦)</sup>. وخالفهم: معمر بن زائدة عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن شمر بن عطية<sup>(٧)</sup>. قال الدارمي: «الناس لا يرفعون هذا الحديث»<sup>(٨)</sup>. وقال أبو حاتم في خلاف أبي عوانة ومن تابعه، وزائدة ومن تابعه: «هذا زاد رجلاً، لا يدري أيهما أصح. قد سمع شهر من أم الدرداء، ولم يسمع من أبي الدرداء، وهذا ربما كان من الأعمش يزيد مرة رجلاً، وينقص مرة»<sup>(٩)</sup>. وقال الترمذي: «إنما نعرف هذا الحديث عن الأعمش عن شمر بن

(١) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٢٠.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٧٩.

(٣) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٢٠. وروي عن زائدة رواية أخرى، قال الدارقطني: «وقيل:

عن زائدة عن الأعمش عن شهر، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ».

(٤) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث ٢ / ٢١٨.

(٥) الترمذي، السنن ٤ / ٧٠٧، الطبري، جامع البيان ١٨ / ٥٩، الدارقطني، العلل ٦ / ٢٢٠.

(٦) الطبري، جامع البيان ١٨ / ٥٩.

(٧) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٢٠.

(٨) الترمذي، السنن ٤ / ٧٠٧.

(٩) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث ٢ / ٢١٨.

عطية، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، قوله، وليس بمرفوع»<sup>(١)</sup>. وبقية الروايات معلولة.

٣٩ - مسند أبي ذر الغفاري ﷺ :

١ - عن أبي ذر: أنه قال لمعاوية: سمعت النبي ﷺ يقول: «أحدنا فرعون هذه الأمة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو عوانة، ومنصور بن أبي الأسود عن الأعمش عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر<sup>(٢)</sup>. وخالفه: الثوري، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر<sup>(٣)</sup>. قال أبو حاتم بعد السؤال عن هذا الحديث: «هذا حديث باطل، يروون أن الأعمش أخذه من حكيم بن جبير عن إبراهيم عن أبيه عن أبي ذر، وحكيم هو نحو يونس بن حباب، وهو ذاهب في الضعف»<sup>(٤)</sup>. وقال الدارقطني بعد ذكره رواية أبي عوانة ومنصور: «وحكيم بن جبير ضعيف الحديث، وهو الصواب، فدل أن رواية الثوري ومن تابعه مرسل»<sup>(٥)</sup>. فالأعمش إنما أخذه من حكيم، والعلة فيه تدليسه لما حدث به الثوري.

٢ - عن أبي ذر: قال رسول الله ﷺ: «إذا عملت سيئة، فاعمل حسنة»، قلت: يا رسول الله! أمن الحسنات قول: لا إله إلا الله؟ قال: «نعم، إنها من أحسن الحسنات».

(١) الترمذي، السنن ٧٠٧/٤.

(٢) الدارقطني، العلل ٢٧١/٦.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٤٠٦/٢، الدارقطني، العلل ٢٧١/٦.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٤٠٦/٢.

(٥) الدارقطني، العلل ٢٧١/٦.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٢)</sup>، وأبو خالد الأحمر<sup>(٣)</sup>، والمعافى بن عمران<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن شمر بن عطية، عن أشياخ من التيم، عن أبي ذر. وخالفهم: موسى بن أعين، فرواه عن الأعمش عن شمر، عن أبي ذر، لم يذكر بينهما أحداً<sup>(٥)</sup>. وخالفهم: يونس بن بكير، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني بعد ذكره رواية يونس: «وهم فيه على الأعمش، والصواب: مارواه الثوري وغيره عن الأعمش»<sup>(٧)</sup>.

٣ - عن أبي ذر، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «ارفع بصرك فانظر أرفع رجل تراه في المسجد»، فنظرت فإذا رجل عليه حلة، فقلت: هذا. فقال: «انظر أوضع رجل تراه في المسجد»، فنظرت فإذا رجل مكتنف. فقلت: هذا. فقال: «والذي نفسي بيده! لهذا أفضل عند الله يوم القيامة من قراب الأرض من مثل هذا».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٨)</sup>، وابن نمير<sup>(٩)</sup>،

(١) ابن أبي حاتم، التفسير ٥/ ١٤٣١ و ٩/ ٢٩٣٤، ٩/ ٣٠٢٤، الدارقطني، العلل ٦/ ٢٦٨.

(٢) الطبري، جامع البيان ٨/ ١١٠، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ٢١٨.

(٣) هناد بن السري، الزهد ٢/ ٥٢٠.

(٤) ابن حبان، الثقات ٨/ ٤١١، القزويني، التدوين في أخبار قزوين ٢/ ٤٥٩.

(٥) الدارقطني، العلل ٦/ ٢٦٨.

(٦) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ٢١٨، الدارقطني، العلل ٦/ ٢٦٨.

(٧) الدارقطني، العلل ٦/ ٢٦٨.

(٨) أحمد، المسند ٥/ ١٧٠، ابن أبي شيبة، المصنف ٧/ ٧٧، هناد، الزهد ٢/ ٤١٦، البزار،

المسند ٩/ ٣٩٣.

(٩) أحمد، المسند ٥/ ١٥٧.

ويعلی بن عبيد<sup>(١)</sup>، ومحمد بن عبيد<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن أبي ذر. وخالفهم: وكيع<sup>(٣)</sup>، وزائدة<sup>(٤)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر. وخالفهم: ابن بكير، رواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر<sup>(٦)</sup>. قال البزار بعد إخراج رايه رواية أبي معاوية: «وهذا الحديث لا نعلم يُروى كلامه عن أبي ذر إلا من هذا الوجه، ووجه آخر رواه الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر. وحديث زيد بن وهب أشهر»<sup>(٧)</sup>. وقال بعد إخراج رايه رواية يونس: «وهذا الحديث رواه أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن أبي ذر، ولا نعلم توبع يونس بن بكير على روايته هذه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي»<sup>(٨)</sup>. ولم يذكر البزار الرواية الثالثة عن الأعمش، وهي ما رواه وكيع ومن تابعه. والذي أرجحه: صحة إسناد أبي معاوية ومن تابعه، وإسناد وكيع ومن تابعه. ونكارة رواية يونس بن بكير.

٤ - عن أبي ذر: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: بعثت إلى الأحمر والأسود، ونصرت بالرعب شهرا، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأحللت لي الغنائم، وقيل لي: سل تعطه، فاخبتأتها شفاعاً لأمتي».

(١) أحمد، المسند ٥/ ١٥٧، ابن أبي شيبة، المصنف ٧/ ٧٧.

(٢) أحمد، المسند ٥/ ١٥٧.

(٣) أحمد، المسند ٥/ ١٥٧، ابن أبي شيبة، المصنف ٧/ ٧٧، الحري، غريب الحديث ٣/ ٩١٢.

(٤) أحمد، المسند ٥/ ١٥٧، الهيثمي، مسند الحارث «زوائد الهيثمي» ٢/ ١٨٧.

(٥) ابن حبان، الصحيح ٢/ ٤٥٦.

(٦) البزار، المسند ٩/ ٤١٥.

(٧) المصدر السابق ٩/ ٣٩٣.

(٨) المصدر السابق ٩/ ٤١٥.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو عوانة<sup>(١)</sup>، وجريير بن عبد الحميد<sup>(٢)</sup>، وزهير بن معاوية<sup>(٣)</sup>، وأسامة<sup>(٤)</sup>، وأبو عبيدة بن معن<sup>(٥)</sup>، وروح بن مسافر - في رواية<sup>(٦)</sup> -، وابن إسحق<sup>(٧)</sup>، ومندل بن علي<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ. وخالفهم: وكيع<sup>(٩)</sup>، والفضل بن موسى<sup>(١٠)</sup>، فقالا: عن الأعمش عن مجاهد، عن النبي ﷺ، مرسلًا. وخالفهم: قطبة، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر، عن عبيد، عن أبي ذر<sup>(١١)</sup>. وخالفهم: بحر السقا في روايتين: عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن مجاهد. وعن الأعمش عن عمرو، بن مرة، عن مجاهد<sup>(١٢)</sup>. وخالفهم: أبو مريم

(١) أحمد، المسند ٥/ ١٧٤، ابن عبد البر، التمهيد ١٩/ ١٨، الدارقطني، العلل ٦/ ٢٥٦.

(٢) ابن المبارك، الزهد ٣٧٧ و ٥٦٣، أبو داود، السنن ١/ ١٣٢، أبو نعيم، الحلية ٣/ ٢٧٨، الدارقطني، العلل ٦/ ٢٥٦.

(٣) ابن المبارك، الزهد ٥٦٣ أشار إليه دون الإسناد.

(٤) الحاكم، المستدرک ٢/ ٤٦٠.

(٥) اللالكائي، اعتقاد أهل السنة ٤/ ٧٨٦ أشار إليه دون ذكر الإسناد.

(٦) الدارقطني، العلل ٦/ ٢٥٦.

(٧) أحمد، المسند ٥/ ١٤٥، الدارقطني ٦/ ٢٥٦. وأشار إليه اللالكائي، اعتقاد أهل السنة ٤/ ٧٨٦.

(٨) ابن أبي شيبة، المصنف ٢/ ١٧٠ و ٣٠٤، الدارقطني، العلل ٦/ ٢٥٦.

(٩) ابن المبارك، الزهد ٣٧٧ و ٥٦٣، الدارقطني، العلل ٦/ ٢٥٧.

(١٠) ابن المبارك، الزهد ٥٦٣.

(١١) الدارقطني، العلل ٦/ ٢٥٧.

(١٢) المصدر السابق. قلت: وبحر هذا قال فيه ابن معين: «ليس بشيء»، لا يكتب حديثه.

وضعفه أبو حاتم، والدارقطني، وابن عدي، والبيهقي، وزاد: «لا يحتج به». وتركه =

عبد الغفار، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن سهم بن منجاب، عن ابن عمرو<sup>(١)</sup>. وخالفهم أيضاً: روح بن مسافر - في رواية عنه -، فرواه عن الأعمش عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن عبيد الله بن عمر، عن أبي ذر<sup>(٢)</sup>.

قال الدارقطني: «والمحفوظ: قول من قال: عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر<sup>(٣)</sup>. أما أبو نعيم، فقال: «وحدث عبيد بن عمير عن أبي ذر مختلف في سنده، فمنهم من يرويه عن الأعمش عن مجاهد، عن أبي ذر، من دون عبيد، وتفرد جرير بإدخال عبيد بين مجاهد وأبي ذر عن الأعمش<sup>(٤)</sup>. قلت: من خلال ما تقدم، فإن الغالب على أصحاب الأعمش روايتهم عن مجاهد عن عبيد عن أبي ذر؛ خلافاً لما زعمه أبو نعيم من تفرد جرير بذلك؛ فقد تابعه غير واحد من الثقات. والرواية عن مجاهد دون عبيد إنما هي مرسلة. والصواب: قول الجماعة؛ وهذا ما ذهب إليه الدارقطني.

٥ - عن أبي ذر، قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ من سفر، فنزلنا ذا الحليفة، فتعجلت جماعة إلى المدينة، فقال رسول الله ﷺ: «ليتركنها أحسن ما كانت، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون».

= النسائي. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٤٨١، ابن عدي، الكامل ٢ / ٥٤، الدارقطني، السنن ١ / ٣٣٥، البيهقي، السنن الكبرى ٥ / ٣٢٧. واقع روايته عن الأعمش: وقتت له على حديثين، هذا واحد منهما. والآخر وافق فيه الثقات حديث: ١٤ / أبو هريرة. وعداده في الطبقة الثامنة، ولا عبرة لموافقه.

(١) المصدر السابق.

(٢) ابن عدي، الكامل ٣ / ١٤٠.

(٣) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٥٨.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ٣ / ٢٧٨.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه جرير بن حازم<sup>(١)</sup>، وزائدة<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن الحارث، عن حبيب بن جمار، عن أبي ذر. وخالفهم: أبو خالد الأحمر، فرواه عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن رجل لم يسمه، عن أبي ذر<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني: «وجرير بن حازم ضبط إسناده، وأتى بالصواب»<sup>(٤)</sup>.

٦ - عن أبي ذر، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «ألا أدلك على كثر من كنوز الجنة؟»، قلت: بلى. قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٥)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٦)</sup>، ووكيع<sup>(٧)</sup>، وفضيل بن عياض<sup>(٨)</sup>، وعمار بن محمد<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر. وخالفهم: يعلى بن عبيد، فرواه عن الأعمش عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذر<sup>(١٠)</sup>.

(١) أحمد، المسند ٥/ ١٤٤، ابن حبان، الصحيح ١٥/ ٢٥٥، البزار ٩/ ٤٢٤، ابن عبد البر، التمهيد ٢٤/ ١٢، الدارقطني، العلل ٦/ ٢٣٨.

(٢) أحمد، المسند ٥/ ١٤٤.

(٣) الدارقطني، العلل ٦/ ٢٣٨.

(٤) المصدر السابق.

(٥) أحمد، المسند ٥/ ١٥٦، النسائي، السنن الكبرى ٦/ ١٦.

(٦) البزار، المسند ٩/ ٤١٥.

(٧) ابن ماجه، السنن ٢/ ١٢٥٦.

(٨) النسائي، السنن الكبرى ٦/ ٣٨٥.

(٩) أحمد، المسند ٥/ ١٤٥.

(١٠) أحمد، المسند ٥/ ١٥٧، البزار، المسند ٩/ ٤٣٨.



قال البزار: «وهذا الكلام قد روي عن أبي ذر من غير وجه؛ فقد رواه يعلى بن عبيد عن الأعمش عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذر، فخالف أبو عوانة وغيره في هذه الرواية»<sup>(١)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

٧ - عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة يحبهم الله، وثلاثة يبغضهم».

العلة: تفرد بروايته أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن منصور، عن ربعي، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. والمعروف في هذا الحديث: عن منصور عن ربعي عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر. قال الترمذي بعد ذكره حديث أبي بكر: سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: «الصحيح هو: هذا حديث أبي ذر»<sup>(٣)</sup>. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وهو غير محفوظ، والصحيح: ما روى شعبة وغيره عن منصور عن ربعي بن خراش، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، وأبو بكر بن عياش كثير الخلط»<sup>(٤)</sup>. وقال الدارقطني عن حديث أبي بكر: «وَهُمْ، والصواب حديث زيد بن ظبيان»<sup>(٥)</sup>.

٨ - عن أبي ذر في ذكر إسلامه عن النبي ﷺ، وذكر القصة بطولها.  
العلة: تفرد بروايته عثام بن علي عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن أبي

(١) البزار، المسند ٩/ ٤١٥.

(٢) الترمذي، السنن ٤/ ٦٩٧، والعلل ٣٣٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ٢٠٧، الدارقطني، العلل ٦/ ٢٤٢.

(٣) الترمذي، العلل الكبير ٣٣٧.

(٤) الترمذي، السنن ٤/ ٦٩٧.

(٥) الدارقطني، العلل ٦/ ٢٤٢.

النضر - يعني: حميد بن هلال -، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر<sup>(١)</sup>. قال البزار: «وهذا الحديث من حديث الأعمش بهذا الإسناد لم نسمعه إلا من يحيى ابن معلى عن أبيه عن عثام»<sup>(٢)</sup>.

٩ - عن أبي ذر، قال: «كانت المتعة لنا خاصة أصحاب محمد ﷺ - يعني: متعة الحج -».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، والثوري<sup>(٤)</sup>، وحفص<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>، وأسباط<sup>(٧)</sup>، وأبو بدر شجاع بن الوليد<sup>(٨)</sup>، وداود الطائي<sup>(٩)</sup>، والمفضل بن مهلهل<sup>(١٠)</sup>، وابن أبي زائدة<sup>(١١)</sup>، وغيرهم، قالوا: عن الأعمش عن

(١) البزار، المسند ٩/ ٣٧٣، الطبراني، المعجم الكبير ٢/ ١٥٣.

(٢) البزار، المسند ٩/ ٣٧٣.

(٣) مسلم، الصحيح ٢/ ٨٩٧، ابن أبي شيبة، المصنف ٣/ ٢٢٩ و ٣/ ٤٤٠، ابن ماجه، السنن ٢/ ٩٩٤، أبو نعيم، المستخرج ٣/ ٢٣٢، أبو عوانة، المسند ٢/ ٣٣٨، البيهقي، السنن الكبرى ٥/ ٢٢.

(٤) أبو عوانة، المسند ٢/ ٣٣٨، النسائي، السنن الكبرى ٢/ ٣٦٧، البزار، المسند ٩/ ٤٠٥.

(٥) الطحاوي، شرح معاني الآثار ٢/ ١٩٥.

(٦) النسائي، السنن الكبرى ٢/ ٣٦٧، أبو عوانة، المسند ٢/ ٣٣٨، البزار، المسند ٩/ ٤٠٥.

(٧) أبو نعيم، المستخرج ٣/ ٣٢٣.

(٨) البيهقي، السنن الكبرى ٥/ ٢٢، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٢/ ١٩٥.

(٩) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٠٢.

(١٠) الدارقطني، العلل ٦/ ٢٧٠.

(١١) المصدر السابق.

إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر. وخالفهم: صالح بن موسى عن الأعمش عن يزيد بن وهيب، عن أبي ذر<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني بعد إيراد حديث صالح: «وهذا وهم، والصواب: ما رواه أصحاب الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر»<sup>(٢)</sup>.

١٠ - عن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح في قوم نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك، وكمثل باب حطة في بني إسرائيل».

العلة: تفرد عبدالله بن عبد القدوس بروايته عن الأعمش عن أبي إسحق، عن حنش بن المعتمر، قال: رأيت أبا ذر الغفاري قال الحديث<sup>(٣)</sup>.

قال الطبراني: «لم يروه عن الأعمش إلا عبدالله بن عبد القدوس»<sup>(٤)</sup>.

١١ - عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: «من بنى لله مسجداً ولو مفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري - فيما صح عنه<sup>(٥)</sup>،

(١) المصدر السابق. سبقت ترجمته في حديث ٣٧ / ابن مسعود.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ٣ / ٤٥، وله: المعجم الأوسط ٤ / ١٠، وله: المعجم الصغير ١ / ٢٤٠، ابن عدي، الكامل ٤ / ١٩٧.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ١٠، والمعجم الصغير ١ / ٢٤٠.

(٥) رواية الثوري: اختلف عن الثوري في هذا الحديث، فرواه وكيع وعبدالله بن الوليد العدوي مرفوعاً، وخالفهم القطان، وأبو حذيفة، وغيرهما، فرووه موقوفاً. قال أبو نعيم في الحلية: «لم يرفعه من أصحابه عنه إلا وكيع، وعبدالله بن الوليد العدوي» ٤ / ٢١٧. والصواب عنه: الوقف. ذكرها الدارقطني في العلل، انظر: ٦ / ٢٧٥.

وأبو معاوية<sup>(١)</sup>، وجريز - فيما صح عنه<sup>(٢)</sup>، - ووكيع - فيما صح عنه<sup>(٣)</sup>، - وشريك - فيما صح عنه<sup>(٤)</sup>، - وحفص<sup>(٥)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٦)</sup>، وقيس بن الربيع<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، موقوفاً. وخالفهم: أبو بكر بن عياش<sup>(٨)</sup>، وقطبة بن عبد العزيز<sup>(٩)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(١٠)</sup>،

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢٧٥.

(٢) رواية جريز: اختلف عنه: فرواه بشر بن آدم عنه مرفوعاً، وخالفه علي بن المديني وإسحق ابن راهويه، فروياه عنه موقوفاً، ولا يخفى منزلة علي وإسحق، وتقدمهما على بشر. ذكرها الدارقطني في العلل، انظر: ٦ / ٢٧٥.

(٣) رواية وكيع: اختلف عنه رفعاً ووقفاً، قال الدارقطني فيمن رواه مرفوعاً: «وخالفه أصحاب وكيع، فرووه عن وكيع موقوفاً». ذكرها عنه الدارقطني في العلل، انظر: ٦ / ٢٧٥.

(٤) رواية شريك: ذكر الدارقطني رواية واحدة لشريك، وهي الوقف. لكن أبا حاتم الرازي ذكر الاختلاف على شريك، وأن الصحيح عنه الوقف، قال: «رواه عدة من أصحاب شريك، فلم يرفعه، والصحيح: عن أبي ذر من حديث شريك موقوفاً». وأورد الدارقطني رواية أخرى عن شريك هي ما رواه إسحق الأزرق عن شريك عن الأعمش عن أنس، وقال: «ولم يتابع عليه». ونبه الطبراني على تفرد إسحق به؛ فالعلة به ألصق منها بشريك. والصواب عنه: الوقف. انظر: الدارقطني، العلل ٦ / ٢٧٥ - ٢٧٦، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٩٧. وانظر رواية الأزرق: أبو يعلى، المسند ٧ / ٨٥، الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢٤٠.

(٥) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٧٦.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الطيالسي، المسند ٦٢.

(٨) ابن حبان، الصحيح ٤ / ٤٩٠، البزار، المسند ٩ / ٤١٢، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ٢١٧، البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ٤٣٧، القضاعي، مسند الشهاب ١ / ٢٩١، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٩٧، الدارقطني، العلل ٦ / ٢٧٥.

(٩) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ٢١٧، البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ٤٣٧، الدارقطني، العلل ٦ / ٢٧٤.

(١٠) ابن حبان، الصحيح ٤ / ٤٩١، البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ٤٣٧، الدارقطني، العلل ٦ / ٢٧٤.

وابن عيينة<sup>(١)</sup>، ويزيد بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، مرفوعاً.

قال الدارقطني: «والموقوف أشبههما بالصواب»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حاتم: «رواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش، ورفع، ونفس الحديث موقوف أصح»<sup>(٤)</sup>. وقال البيهقي: «قال العباس: قال أحمد بن يونس: قيل لأبي بكر بن عياش: إن الناس يخالفونك في هذا الحديث، لا يرفعونه، فقال أبو بكر بن عياش: سمعنا هذا الحديث من الأعمش، والأعمش شاب»<sup>(٥)</sup>. قلت: بل الصواب قول الثوري ومن تابعه؛ فهم أشد ملازمة للأعمش.

١٢ - عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله: كلكم ضال إلا من هديته».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه سعيد بن مسلمة، وإبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن موسى بن المسيب، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن ابن غنم، عن أبي ذر<sup>(٦)</sup>. وخالفهما: سعيد بن بشير، وإدريس الأودي، فقالا: عن

(١) الطبراني، المعجم الصغير ١ / ٢٩١. وقال: «لم يروه عن ابن عيينة إلا قوئل». قلت: وقوئل تكلموا فيه، فإن كانت العلة منه، فهو من الخلاف عن ابن عيينة، وإلا، فالعلة من ابن عيينة، ويكون من الخلاف عن الأعمش، والنتيجة هي عدم صحة المرفوع عن الأعمش.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢٧٥.

(٣) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٧٦.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٩٧.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ٤٣٧.

(٦) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٤٩.

الأعمش عن شهر، عن عبد الرحمن، عن أبي ذر<sup>(١)</sup>.

قال الدارقطني: «ولم يسمعه الأعمش من شهر، والصواب: قول من قال: عن الأعمش عن موسى بن المسيب، عن شهر»<sup>(٢)</sup>.

١٣ - عن أبي ذر، قال: انتهيت إلى النبي ﷺ وهو جالس في ظل الكعبة، فلما رأيته قال: «هم الأخسرون ورب الكعبة». قال: فجئت حتى جلست، فلم أتقارَّ أن قمت فقلت: يا رسول الله! فداك أبي وأمي من هم؟ قال: «هم الأكثرون أموالاً، إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا، من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله، وقليل ما هم، ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه، تنطحه بقرونها، وتطوّه بأظلافها، كلما نفدت أخرها، عادت عليه أولاهها حتى يقضى بين الناس».

(١) كذا ورد في العلل للدارقطني عن سعيد وإدريس ٦ / ٢٤٩ - ٢٥٠. وبعد البحث والتخريج وجدت الحديث عن سعيد بن بشير عن إدريس عن الأعمش، أخرجه كذلك: تمام الرازي، الفوائد ١ / ٣٦٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٦ / ٤٨١. وذكر المزي إدريس في شيوخ سعيد بن بشير، فاحتمال الخطأ وارد في علل الدارقطني. فإذا كان الأمر كذلك، فإن العلة بسعيد ألصق منها بإدريس؛ فهو من أهل الطبقة السابعة. انظر: المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (ت: ٧٤٢)، تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، الطبعة الأولى. تحقيق: د. بشار عواد معروف، ١٠ / ٣٤٨. وأما إدريس، فوثقه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، والذهبي، وابن حجر. وقال ابن حبان: «كان متيقظاً». قلت: وإن كانت هذه الرواية من حديثه، فليس له عن الأعمش إلا هي. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٧٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ٢٦٣، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٦٨، الذهبي، الكاشف ١ / ٢٣٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ١٠١ و ٢ / ٣٠١، وله: التقريب ١٢٢.

(٢) الدارقطني، العلل ٦ / ٢٤٩.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، وحفص<sup>(٣)</sup>، وابن نمير<sup>(٤)</sup>، وجعفر بن عون<sup>(٥)</sup>، ومحمد بن عبيد الطنافسي<sup>(٦)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٧)</sup>، والطائي<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن المعرور بن سويد، عن أبي ذر.

وخالفهم: عبد الرحمن بن محمد المحاربي، فرواه عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن أبي ذر<sup>(٩)</sup>. قلت: والصواب: قول أبي معاوية ومن تابعه<sup>(١٠)</sup>.

(١) أحمد، المسند ٥/١٦٩، ابن أبي شيبة، المصنف ٧/٨٥، الترمذي، السنن ٣/١٢، النسائي، السنن الكبرى ٦/٢.

(٢) مسلم، الصحيح ٢/٦٨٦، أحمد، المسند ٥/١٥٨، ابن أبي شيبة ٧/٨٥، ابن خزيمة، الصحيح ٩/٤.

(٣) البخاري، الصحيح ٦/٢٤٤٧.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٧/٨٥، أحمد، المسند ٥/١٥٢.

(٥) ابن خزيمة، الصحيح ٩/٤.

(٦) أحمد، المسند ٥/١٥٢، البيهقي، السنن الكبرى ٤/٩٧.

(٧) الطبري، تهذيب الآثار ١/٢٤٣.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/٢٠٠، أبو نعيم، حلية الأولياء ٧/٣٦٤.

(٩) البزار، المسند ٩/٣٩٣.

(١٠) قلت: ولعله دخل للمحاربي حديث في حديث؛ فقد روى أبو معاوية، وعيسى عن الأعمش عن زيد، عن أبي ذر، كنت أمشي مع النبي ﷺ في حرة المدينة عشاء ونحن ننظر إلى أحد، فقال: «يا أبا ذر؟»، قلت: لبيك يا رسول الله. قال: «ما أحب أن أحداً ذاك عندي ذهباً أمسى ثالثة وعندي منه دينار، إلا ديناراً أرصده لدين، إلا أن أقول به في عباد الله هكذا»، وحثا عن يمينه وبين يديه وعن يساره. قال: ثم مشينا، فقال: «يا أبا ذر! إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة، إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا»، وحثا عن يمينه وبين يديه وعن يساره. قال: ثم مشينا فقال: «يا أبا ذر! كما أنت حتى آتيك» =

١٤ - عن أبي ذر، عن النبي ﷺ: ما حق الإبل؟ قال: «حلبها على الماء، وإعارة دلوها، وإعارة فحلها ومنحتها، وحمل عليها في سبيل الله».

العلة: تفرد أبو الأحوص بروايته عن الأعمش عن المعرور، عن أبي ذر<sup>(١)</sup>. ولم أقف على من تابعه. غير أن مسلماً أخرجه من غير طريق الأعمش، رواه عن أبي الزبير، قال: سمعت عبيد بن عمير يقول: قال رجل: يا رسول الله... الحديث<sup>(٢)</sup>. قلت: وأبو الأحوص لا تقبل أفراداً في الأعمش.

٤٠ - مسند أبي سعيد الخدري رحمه الله:

١ - عن أبي سعيد، قال رسول الله ﷺ: «أبردوا بالظهر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>،

= قال: فانطلق حتى توارى عني، قال: فسمعت لغطاً وصوتاً. قال: فقلت: لعل رسول الله ﷺ عرض له. قال: فهمت أن أتبعه، ثم ذكرت قوله: «لا تبرح حتى آتيك»، فانتظرت حتى جاء. فذكرت له الذي سمعت. فقال: ذاك جبريل - عليه السلام - أتاني فقال: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قال: قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» أخرجه: أحمد، المسند ٥ / ١٥٢، الطبري، تهذيب الآثار ١ / ٢٤٣. قلت: فهذا الحديث وإن تشابه مع سابقه في المتن إلا أنها حادثة مستقلة عن الأخرى. والمحاربي روى بسندها الحديث الأول.

(١) الدارمي، السنن ١ / ٤٦٣. لم يذكر نص أبي ذر، إنما عطفه على حديث أبي الزبير عن عبيد القاد.

(٢) مسلم، الصحيح ٢ / ٦٨.

(٣) البخاري، الصحيح ٣ / ١١٩٠، أحمد، المسند ٣ / ٥٣، الدارقطني، العلل ١١ / ٣٤٤.

(٤) ابن ماجه، السنن ١ / ٢٢٣، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢٨٦، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ١٨٦.



ومحمد بن عبيد<sup>(١)</sup>، وحفص<sup>(٢)</sup>، والقطان<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٤)</sup>، ووكيع<sup>(٥)</sup>، قالوا:  
عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ. وخالفهم: زياد البكائي،  
فرواه عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني في رواية زياد:  
«ووهم فيه، والصواب: حديث أبي صالح»<sup>(٧)</sup>.

٢- عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عباداً على منابر  
من نور في ظل العرش يغبطهم الشهداء». قيل: من هم؟ قال: «المتحابون في  
ظلال الله».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه مالك بن سكير عن الأعمش عن  
شمر بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أبي مالك الأشعري<sup>(٨)</sup>. وخالفه: أبو  
مسلم قائد الأعمش عن الأعمش ومالك بن مغول، عن عطية، عن أبي سعيد<sup>(٩)</sup>.  
قال أبو حاتم بعد ذكره رواية أبي مسلم: «أخشى أن يكون خطأ، ماروى عن  
الأعمش عن شمر، عن شهر، عن عبادة أشبه من ذا»<sup>(١٠)</sup>. لم أقف على هذه الرواية

(١) أحمد، المسند ٣/ ٥٢، أبو يعلى، المسند ٢/ ٤٨٠.

(٢) البخاري، الصحيح ١/ ١٩٩، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١/ ١٨٦.

(٣) أحمد، المسند ٣/ ٥٣، البخاري، الصحيح ١/ ١٩٩ ذكره بقوله: «وتابعه سفيان، ويحيى،  
وأبو عوانة، دون ذكر إسناد يحيى وأبي عوانة».

(٤) البخاري، الصحيح ١/ ١٩٩.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى ١/ ٤٣٧.

(٦) الدارقطني، العلل ١١/ ٣٤٤.

(٧) المصدر السابق.

(٨) الطبراني، المعجم الكبير ٣/ ٢٠٩.

(٩) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ١٤٤.

(١٠) المصدر السابق.

التي ذكرها ابن أبي حاتم عن عبادة، بل إن ما وجدته إنما هو عن أبي مالك الأشعري كما في رواية مالك بن سَعِير، والتي على اعتبار قول أبي حاتم معلولة أيضاً.

٣- عن أبي سعيد الخدري، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى، افترش يساره، ونصب يمينه إذا قعد للصلاة».

العلة: تفرد بروايته الحسين بن الحسن بن عطية عن الأعمش عن عطية، عن أبي سعيد الخدري<sup>(١)</sup>. قال ابن عدي: «وهذا لا أعرفه من حديث الأعمش بهذا الإسناد إلا من رواية الحسين بن الحسن بن عطية عنه، وللحسين بن الحسن أحاديث عن أبيه<sup>(٢)</sup> عن الأعمش، وعن أبيه، وعن غيرهما، وأشياء مما لا يتابع عليه<sup>(٣)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا الحسين بن الحسن، تفرد به عمر بن شعبة<sup>(٤)</sup>».

٤- عن أبي سعيد، قال: «لما كان يوم بدر، فظهرت الروم على فارس، فأعجب ذلك المؤمنين، فنزلت: ﴿الَّذِينَ غَلِبَتْ الرُّومُ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿يَنْصُرِ اللَّهُ﴾ [الروم: ١- ٥] قال: ففرح المؤمنون بظهور الروم على فارس».

(١) ابن عدي، الكامل ٢/ ٣٦٣، الخطيب، تاريخ بغداد ٨/ ٢٩، الطبراني، المعجم الأوسط ٤/ ٣٦٦، وله: المعجم الصغير ١/ ٣٨١.

(٢) كذا ورد في الكامل، ويبدو أنه خطأ مطبعي، أو من النسخ، فهو يروي عن الأعمش كما في المثال الذي ساقه ابن عدي عنه.

(٣) ابن عدي، الكامل ٢/ ٣٦٣. قلت: والحسين ضعفه ابن معين والنسائي. وقال الذهبي: «ضعفوه في الأعمش». ولم أقف له على غير هذا الحديث، وعداده في الطبقة السابعة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٤٨، الذهبي، الميزان ٢/ ٢٨٦، وله: المغني ١/ ١٧٠.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٤/ ٣٦٦، وله: المعجم الصغير ١/ ٣٨١.

العلة: رواه سليمان التيمي عن الأعمش عن عطية، عن أبي سعيد<sup>(١)</sup>. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»<sup>(٢)</sup>. قلت: بل تابعه عليه أبو عبيدة المسعودي<sup>(٣)</sup>. ولم يرو عن كبار أصحاب الأعمش.

٥ - عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، قال: «لا يدخل الجنة مدمن خمر، ولا قاطع رحم، ولا مؤمن بسحر».

العلة: رواه الأعمش واختلف عنه: رواه أبو إسحق الفزاري<sup>(٤)</sup>، ومندل ابن علي<sup>(٥)</sup>، وعمار بن رزيق<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن سعد الطائي، عن عطية، عن أبي سعيد. وخالفهم: جرير بن عبد الحميد<sup>(٧)</sup>، وعبد الله بن بشر<sup>(٨)</sup> «وحمزة الزيات»<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي عطية، عن أبي سعيد. قال الدارقطني في رواية أبي إسحق ومن تابعه: «وهو الصواب»<sup>(١٠)</sup>. وخالفهم: فضيل بن عياض،

(١) الترمذي، السنن ١٨٩/٥ و ٣٤٣/٥، الطبري، جامع البيان ٢٠/٢١ و ٢١/٢١.

(٢) الترمذي، السنن ١٨٩/٥ و ٣٤٣/٥.

(٣) الطبري، جامع البيان ٢١/٢١.

(٤) أحمد، المسند ١٤/٣، الدارقطني، العلل ٢٩٤/١١.

(٥) أحمد، المسند ٨٣/٣، الجرجاني، تاريخ جرجان ٢٩٥/١، الدارقطني، العلل ٢٩٤/١١.

(٦) الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق ١٠٠/٢، الدارقطني، العلل ٢٩٤/١١.

(٧) الدارقطني، العلل ٢٩٤/١١.

(٨) الهيثمي، مسند الحارث «الزوائد» ١٧٨/١، الدارقطني، العلل ٢٩٤/١١.

(٩) الدارقطني، العلل ٢٩٤/١١.

(١٠) الدارقطني، العلل ٢٩٤/١١.

فرواه عن الأعمش عن عدي، عن أبي سعيد. قال الدارقطني: «تفرد به فضيل ابن عياض»<sup>(١)</sup>. فالصواب: من رواه بزيادة الطائي.

٦ - عن أبي سعيد الخدري، قال: «كنا نعرف منافقين من بغضهم علينا».

العلة: تفرد بروايته لإسرائيل عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، قاله الدارقطني<sup>(٢)</sup>. وخالفه: عمار بن يزيد، فرواه عن الأعمش عن أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد الخدري. وبين الدارقطني تفرده بذلك أيضاً<sup>(٣)</sup>. وكلاهما لا تقبل أفراداه في الأعمش.

٧ - عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال: «من قاتلني في الأولى، وقاتل أهل بيتي في الثانية... الحديث».

العلة: رواه معمر بن زائدة عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري. قال الدارقطني: «تفرد به معمر بن زائدة»<sup>(٤)</sup>.

٨ - عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى».

(١) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ٧٥.

(٢) أحمد، فضائل الصحابة ٢ / ٥٧٩، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢ / ٢٨٥، القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ٩٨.

(٣) القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ١٠٧. قلت: وعمار هذا قال فيه الدارقطني: «مجهول». وقال ابن حبان: «يروي المقاطيع والمراسيل». ولم أقف له على غير هذا، وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٥٣، ابن حبان، الثقات ٧ / ٢٨٥.

(٤) القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ٩٩، ولم أقف عليه عند غيره حتى أعرف تمام المتن.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وشريك<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٤)</sup>، وعمار بن رزيق<sup>(٥)</sup> قالوا: عن الأعمش عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ. وخالفهم: أبو بكر بن عياش، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد<sup>(٦)</sup>. قال أبو نعيم: «غريب من حديث أبي بكر، لم يروه عنه إلا يزيد»<sup>(٧)</sup>. وقال ابن عساكر: «هذا حديث غريب من حديث أبي صالح، والمحموظ: حديث الأعمش عن عطية»<sup>(٨)</sup>.

٩ - عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ قال: «كيف أنعم، وصاحب القرن قد التقم القرن، وحنى جبهته، وأصغى بسمعه ينتظر متى يؤمر فينفخ؟!». قلنا: يا رسول الله! فكيف نقول؟ قال: «قولوا: حسبنا الله ونعم الوكيل، توكلنا على الله».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري عن الأعمش عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري<sup>(٩)</sup>. وخالفه: جريز<sup>(١٠)</sup>، وإسماعيل بن إبراهيم<sup>(١١)</sup>.

(١) ابن أبي عاصم، السنة ٢/٦٠٩، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢/١٧٣.

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢/١٧٣.

(٣) المصدر السابق ٤٢/١٧٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ابن أبي عاصم، السنة ٢/٦٠٩، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢/١٧٥.

(٦) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨/٣٠٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢/١٧٢.

(٧) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨/٣٠٧.

(٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٢/١٧٢.

(٩) أحمد، المسند ٣/٧٣، عبد الرزاق، التفسير ٣/١٧٥، أبو نعيم، حلية الأولياء ٧/١٣٠.

(١٠) أبو يعلى، المسند ٢/٣٣٩، ابن حبان، الصحيح ٣/١٠٥.

(١١) الحاكم، المستدرک ٤/٦٠٣.

وأبو مسلم قائد الأعمش - في رواية<sup>(١)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد. وخالفهم: موسى بن أعين، قال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>. وخالفهم: أبو الأحوص، قال: عن الأعمش عن أبي صالح: أن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. وخالفهم: أبو مسلم قائد الأعمش - في رواية أخرى -، قال: عن الأعمش عن أبي إدريس، عن عطية عن أبي سعيد الخدري<sup>(٤)</sup>.

والقول قول الثوري. قال الترمذي: «رواه الأعمش أيضاً عن عطية عن أبي سعيد». وهذا يوحي بأن هذه الرواية هي المعروفة عن الأعمش<sup>(٥)</sup>.

#### ٤١ - مسند أبي مسعود الأنصاري ﷺ:

١ - عن أبي مسعود، قال: جاء رجل من الأنصار يكنى: أبا شعيب، فقال لغلام له قصاب: اجعل لي طعاماً يكفي خمسة، فإني أريد أن أدعو النبي ﷺ خمساً؛ فإني قد عرفت في وجهه الجوع، فدعاهم، فجاء معهم رجل، فقال النبي ﷺ: «إنَّ هذا قد تبعنا، فإن شئت أن تأذن له، فأذن له، وإن شئت أن يرجع، رجع»، فقال: لا، بل قد أذنت له.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(٦)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٧)</sup>،

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٨٠.

(٢) إسحق بن راهويه، المسند ١ / ٤٦٣، النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٣١٦.

(٣) إسحق بن راهويه، المسند ١ / ٤٦٣.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٣ / ٣٦٣.

(٥) الترمذي، السنن ٥ / ٣٧٢. جاء ذلك في معرض حديثه عن مخرج آخر.

(٦) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٨، أبو عوانة، المسند ٥ / ١٧٥، الدارمي، السنن ٢ / ١٤٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ١٩٦.

(٧) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٨، أبو عوانة، السنن ٥ / ١٧٣، الترمذي، السنن ٣ / ٤٠٥، =

وشعبة<sup>(١)</sup>، وحفص<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٤)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٥)</sup>، وابن فضيل<sup>(٦)</sup>،  
 وشريك<sup>(٧)</sup>، وزهير - في رواية<sup>(٨)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن شقيق، عن أبي  
 مسعود، قال. وخالفهم: ابن نمير، فقال: عن الأعمش عن شقيق، عن أبي  
 مسعود، عن رجل من الأنصار، قال<sup>(٩)</sup>. وخالفهم: عمار بن رزق<sup>(١٠)</sup>، وزهير<sup>(١١)</sup>،  
 قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. قال الدارقطني: «والأشبه بالصواب:  
 قول من أسنده عن أبي مسعود»<sup>(١٢)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش

= ابن حبان، الصحيح ١٢ / ١١١، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ١٩٩.

(١) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٨، الطيالسي، المسند ٨٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ١٩٧،  
 الدارقطني، العلل ٦ / ١٩٩.

(٢) البخاري، الصحيح ٢ / ٧٣٢.

(٣) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٨، أبو عوانة، المسند ٥ / ١٧٥، ابن حبان، الصحيح ١٢ / ١١١،  
 الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ١٩٨.

(٤) البخاري، الصحيح ٢ / ٢٦٧، البيهقي، السنن الكبرى ٧ / ٢٦٤، الطبراني، المعجم الكبير  
 ١٧ / ١٩٧.

(٥) البخاري، الصحيح ٥ / ٢٠٧٩، مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٨، أبو عوانة، المسند ٥ / ١٧٣.

(٦) أبو عوانة، المسند ٥ / ١٧٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ١٩٨.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ١٩٨.

(٨) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٨، أحمد، المسند ٣ / ٣٩٦، البيهقي، السنن ٧ / ٢٦٥،  
 الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ١٩٧.

(٩) أحمد، المسند ٤ / ١٢٠، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ١٩٩، الدارقطني، العلل ٦ / ١٩٩.

(١٠) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٨، أحمد، المسند ٣ / ٣٥٣.

(١١) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٠٨، أحمد، المسند ٣ / ٣٩٦، البيهقي، السنن الكبرى  
 ٧ / ٢٦٤، الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢١ و ٥ / ١٨٤.

(١٢) الدارقطني، العلل ٦ / ١٩٩.

عن أبي سفيان إلا زهير<sup>(١)</sup>. قلت: بل تابعه عمار، غير أن الصواب: ما رواه الثقات من أصحاب الأعمش.

٢ - عن أبي مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ﷻ عبداً يحييهم في عافية، ويميتهم في عافية، ويبعثهم في عافية، ويدخلهم الجنة في عافية».

العلة: تفرد حماد بن سلمة بروايته عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي مسعود. قال الطبراني: «لا يروى عن أبي مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا يحفظ لحماذ بن سلمة عن الأعمش إلا هذا الحديث. وقد روى حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن الأعمش، ولا ينكر أن يكون قد سمع من الأعمش؛ لأنه قد روى عن جماعة من الكوفيين، منهم: سلمة بن كهيل، وحماد بن أبي سليمان، وعاصم بن جهلة وأبو حمزة الأعور، وغيرهم<sup>(٢)</sup>. قلت: ما ذكره الطبراني لا يعد قرينة تجعلنا نقبل تفرد حماد عن الأعمش، فأصحابه الملازمون له أخرى بذكره منه، وهذه القرينة عامة ليس فيها ما يجزم بقبول التفرد، وهي قرينة تستخدم في إثبات السماع، وإمكانية الرواية، لا قرينة قبول للتفرد، وحماد بن سلمة فيه ما فيه<sup>(٣)</sup>.

٣ - عن أبي مسعود الأنصاري، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إني أبدو ببي، فاحملني، قال: «ما عندي»، فقال رجل: يا رسول الله! أنا أدله على من

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢١ و ٥/ ١٨٤.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٣/ ٢٦٦، ولم أقف عليه عند غيره.

(٣) ولم أقف لحماذ عن الأعمش إلا على حديثين، هذا واحد منهما. والآخر: هو ما رواه شعبة عن الأعمش عن أبي وائل، قال: «أتانا كتاب عمر بخانقين أن الأهله بعضها أعظم من بعض، فإذا رأيت الهلال من أول النهار، فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأمس». قال البيهقي بعد إخراجه: «ورواه أيضاً حماد بن سلمة عن الأعمش كما رواه شعبة». قلت: ولم أجد من خرّج هذه الرواية عن حماد. وعده في الطبقة السادسة. ولا تقبل أفراد في الأعمش. سنن البيهقي الكبرى ٤/ ٢١٣.



يحملة، فقال رسول الله ﷺ: «من دل على خير، فله مثل أجر فاعله».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وشعبة<sup>(٣)</sup>، وأبان بن تغلب<sup>(٤)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٥)</sup>، ومعمّر<sup>(٦)</sup>، وفضيل بن عياض<sup>(٧)</sup>، وزائدة<sup>(٨)</sup> وابن نمير<sup>(٩)</sup>، ويعلى بن عبي<sup>(١٠)</sup>، ومحمد بن عبيد<sup>(١١)</sup>،

(١) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٠٦، البخاري، الأدب المفرد ٩٤، أبو عوانة، المسند ٤/ ٤٧٨، أبو داود، السنن ٤/ ٣٣٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٢٥، الدارقطني، العلل ٦/ ١٩٦.

(٢) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٠٦، أحمد، المسند ٥/ ٢٧٢، ابن حبان، الصحيح ٤/ ٥٥٤، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٢٦، الدارقطني، العلل ٦/ ١٩٦.

(٣) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٠٦، الترمذي، السنن ٥/ ٤١، الطيالسي، المسند ٨٥، أبو عوانة، المسند ٤/ ٧٨.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٢٥، الدارقطني، العلل ٦/ ١٩٦. قلت: وقد رواه حماد ابن زيد عن أبان، واختلف عنه: فرواه عارم عنه موافقاً للثقات كما هو عند الطبراني. وخالفه الحسن بن عمرو الباهلي، فجعله عن ابن مسعود، قال ابن عدي: «ولا أعلم روى هذا الحديث أحد عن الأعمش، ولا من رواية أبان بن تغلب عنه، ولا عن حماد ابن زيد عن أبان قال: عن أبي عمرو الشيباني عن عبدالله بن مسعود إلا الحسن بن عمرو. ورواه جماعة عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود الأنصاري. رواه عارم وغيره عن حماد بن زيد عن أبان عن الأعمش عن أبي عمرو، عن أبي مسعود، وهو الصواب». انظر: ابن عدي، الكامل ٢/ ٣٢٩.

(٥) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥٠٦، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٢٦، الدارقطني، العلل ٦/ ١٩٦.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ١١/ ١٠٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٢٦.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٢٧.

(٨) المصدر السابق.

(٩) أحمد، المسند ٤/ ١٢٠، الترمذي، السنن ٥/ ٤١، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢٢٧.

(١٠) أحمد، المسند ٤/ ١٢٠، أبو عوانة، المسند ٤/ ٤٧٨.

(١١) أحمد، المسند ٤/ ١٢٠.

وعمار بن رزيق<sup>(١)</sup>، وشريك - في رواية<sup>(٢)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ. وخالفهم: أبو بكر بن عياش فرواه عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. وخالفهم: شريك - في رواية أخرى -، فروى بهذا الإسناد حديث: «المستشار مؤتمن». قال الدارقطني: «وحديث أبي عمرو الشيباني هو الصحيح»<sup>(٤)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن عمارة إلا أبو بكر بن عياش، ورواه الثوري والناس عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود»<sup>(٥)</sup>. أما رواية شريك الثانية، فقد أدخل فيها حديثاً في آخر. قال ابن حاتم:

(١) أبو عوانة، المسند ٤ / ٤٧٨.

(٢) رواية شريك: ورد عنه متان بهذا الإسناد، هما:

الأول: قوله: «من دل على خير، فله من الأجر مثله». رواه عنه عبد الحميد بن بحر. أخرجه عنه: الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٢٧. وتابعه شاذان أسود بن عامر. أخرجه عنه: أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان ٤ / ٢٧٧.

الثاني: قوله «المستشار مؤتمن». رواها عنه: عبد الحميد بن بحر. أخرجه عنه: الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٢٩. وأسود بن عامر. أخرجه عنه: ابن ماجه، السنن ٢ / ١٢٣٣، أحمد، المسند ٥ / ٢٧٤، الدارقطني، السنن ٢ / ٢٨٨، عبد بن حميد، المسند ١٠٦، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٣٠، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٧٤. وسهل ابن عثمان. ذكره عنه: ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٢٢. وخلف بن غنام. أخرجه عنه: الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٣٠.

قلت: وبما أن المتنين وردا عن أسود وعبد الحميد، فإن العلة تكون من شريك. وهذا ما قرره أبو حاتم.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٥ / ١٠١، الدارقطني، العلل ٦ / ١٩٦.

(٤) الدارقطني، العلل ٦ / ١٩٦.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٥ / ١٠١.

«قال أبي: هذا خطأ، إنما أراد. الدال على الخير فاعله، قلت: الخطأ ممن هو؟ قال: من شريك»<sup>(١)</sup>.

٤ - عن أبي مسعود الأنصاري، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه» - يعني: أسفل منه -.

العلة: رواه زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش عن إبراهيم، عن همام، عن أبي مسعود. قال الدارقطني: «لم يروه غير زياد البكاء، ولم يروه غير همام فيما نعلم»<sup>(٢)</sup>. قلت: بل تابع زياداً على روايته يعلى بن عبيد، غير أنه ذكر للحديث قصة، وذكرها موقوفة؛ قال: عن الأعمش عن إبراهيم، عن همام: «إن حذيفة ؓ أمّ الناس بالمدائن على دكان، فأخذ أبو مسعود بقميصه فجذبه. فلما فرغ من صلاته، قال: ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟ أو قال: أو لم تعلم أنه كان ينهى عن ذلك؟ قال: بلى، قد ذكرت حين مددتني»<sup>(٣)</sup>. وروايته أولى بالصواب؛ لما ورد فيها من قصة تبين الحديث.

٥ - حديث أبي مسعود: قال رسول الله ﷺ: «لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل صلبه في الركوع والسجود».

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٧٤. أما حديث «المستشار مؤتمن»، فقد روي عن غير واحد من الصحابة غير أبي مسعود. رواه الترمذي عن أم سلمة، وقال: «وفي الباب عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وابن عمر» السنن ٥ / ١٢٦، وأخرج حديث أم سلمة: أبو يعلى، المسند ١٢ / ٣٣٣، وحديث أبي هريرة: ابن ماجه، السنن ٢ / ١٢٣٣، الترمذي، السنن ٥ / ١٢٥، أبو داود، السنن ٤ / ٣٣٣. ورواه الطبراني عن جابر بن سمرة ٢ / ٢١٤، وعن سمرة ٧ / ٢١٩، وعن ابن عباس ١١ / ٤٠٩، ولا أريد تفصيل تخريجه، فليس هذا موضعه.

(٢) الدارقطني، السنن ٢ / ٨٨، الحاكم، المستدرک ١ / ٣٢٩.

(٣) البيهقي، السنن ٣ / ١٠٨.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وشعبة<sup>(٣)</sup>،  
ووكيع<sup>(٤)</sup>، وزائدة<sup>(٥)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٦)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٧)</sup>، وعبدالله بن إدريس<sup>(٨)</sup>،  
وعبدالله بن موسى<sup>(٩)</sup>، وابن نمير<sup>(١٠)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(١١)</sup>، وابن فضيل<sup>(١٢)</sup>،

(١) الحميدي، المسند ١/ ٢١٦، عبد الرزاق، المصنف ٢/ ١٥٠ و ٢/ ٣٦٩، ابن خزيمة،  
الصحيح ١/ ٣٣٣، الدارقطني، العلل ٧/ ١٧٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢١٣.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ٢٥٦ و ٧/ ٣٠٣، الترمذي، السنن ٢/ ٥١، ابن حبان، الصحيح  
٥/ ٢١٧، ابن خزيمة، الصحيح ١/ ٣٠٠ و ١/ ٣٣٣، الدارقطني، السنن ١/ ٣٤٨،  
الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢١٤

(٣) الطيالسي، المسند ٨٥، الدارقطني، العلل ٧/ ١٧٥، الطبراني، المعجم الكبير  
١٧/ ٢١٣.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ٢٥٦ و ٧/ ٣٠٣، أحمد، المسند ٤/ ١٢٢، الدارقطني،  
السنن ١/ ٣٤٨، ابن حبان، الصحيح ٥/ ٢١٧، ابن خزيمة، الصحيح ١/ ٣٠٠، الطبراني،  
المعجم الكبير ١٧/ ٢١٤.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢١٣.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الدارقطني، السنن ١/ ٣٤٨.

(٨) ابن خزيمة، الصحيح ١/ ٣٣٣، الدارقطني، السنن ١/ ٣٤٨.

(٩) الدارقطني، السنن ١/ ٣٤٨، البيهقي، السنن الكبرى ٢/ ٨٨، ابن الجارود، المتتقى  
٥٩، أبو عوانة، المسند ١/ ٤٣٤.

(١٠) أحمد، المسند ٤/ ١٢٢.

(١١) الدارمي، السنن ١/ ٣٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/ ٢١٣، ابن الجارود، المتتقى  
٥٩، أبو عوانة، المسند ١/ ٤٣٤.

(١٢) ابن خزيمة، الصحيح ١/ ٣٠٠ و ١/ ٣٣٣، ابن الجارود، المتتقى ٥٩، أبو عوانة، المسند  
١/ ٤٣٤.

والفضيل بن عياض<sup>(١)</sup>، والمحاربي<sup>(٢)</sup>، وابن أبي زائدة<sup>(٣)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٤)</sup>،  
وحمام بن شعيب<sup>(٥)</sup>، وعبد الرحمن بن حميد<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن ربيعة<sup>(٧)</sup>، قالوا:  
عن الأعمش عن عمار، عن أبي معمر، عن أبي مسعود. وخالفهم: إسرائيل،  
فرواه تارة عن الأعمش عن عمار، عن أبي عمار عن أبي مسعود<sup>(٨)</sup>. وتارة أخرى عن  
الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر<sup>(٩)</sup>. وخالفهم: أيضاً عبد الله بن الأجلح،  
فرواه عن الأعمش عن عمار بن عمير، عن أبي عمار، عن حذيفة<sup>(١٠)</sup>. ولم أجد  
له متابعا. وخالفهم: قائد الأعمش في متن الحديث، فقال: لا ترجوا صلاة

(١) النسائي، السنن الكبرى ١ / ٢٣٤.

(٢) الدارقطني، السنن ١ / ٣٤٨، أبو عوانة، المسند ١ / ٤٣٤.

(٣) أحمد، المسند ٤ / ١٢٢.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ١ / ٢٣٤.

(٥) الدارقطني، السنن ١ / ٣٤٨.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢١٤.

تنبيه: ما ورد في المعجم هو: عبد الرحمن عن عمار، دون الأعمش. وكنت لا أعتبر  
هذه الرواية من روايات أصحاب الأعمش، غير أنه وبعد التدقيق في طريقة إيراد الطبراني  
لهذه الأحاديث وجدت أنه أورد حديث عبد الرحمن ضمن أحاديث أصحاب الأعمش،  
فقبل إيراده أورد حديث الثوري، وشعبة، ووكيع، وأبي معاوية، وزائدة، وأبي عوانة،  
وبعد حديث يعلى. فإذا أضيف إلى ذلك عدم رواية عبد الرحمن عن عمار، ترجح  
لدي سقوط الأعمش. وأن الأصل فيه إنما هو عبد الرحمن عن الأعمش عن عمار.  
ولعل هذا من التحقيق، أو النسخ. ولم أجده عند غير الطبراني.

(٧) ابن الجارود، المنتقى ٥٩.

(٨) أبو عوانة، المسند ١ / ٤٣٤، الدارقطني، العلل ٧ / ١٧٥.

(٩) الدارقطني، العلل ٧ / ١٧٥، البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ٨٨.

(١٠) القزويني، التدوين ٢ / ٢١٢. وعلة هذه الطريق لم يذكرها أبو حاتم والدارقطني.

لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشيء معها»<sup>(١)</sup>.

قال الدارقطني: «والصواب: عن أبي معمر، وأغرب إسرائيل بإسناد آخر عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر»<sup>(٢)</sup>. وقال البيهقي بعد إخراجه رواية سفيان: «هذا إسناد صحيح، وكذلك رواه عامة أصحاب الأعمش عن الأعمش»<sup>(٣)</sup>. أما حديث أبي مسلم، فقال فيه أبو حاتم: «هذا باطل، إنما الحديث: «لا تجزئ صلاة رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود»»<sup>(٤)</sup>. قلت: ولم أجد لعبد الله متابعا. والقول قول الثوري ومن تابعه.

٦ - عن أبي مسعود رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة، كفتاه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٥)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٦)</sup>، وشعبة<sup>(٧)</sup>، وحفص<sup>(٨)</sup>، وزهير<sup>(٩)</sup>، وعبد الحميد الحماني<sup>(١٠)</sup>، وعبيدة بن

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤١.

(٢) الدارقطني، العلل ٧ / ١٧٥.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى ٢ / ٨٨.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤١.

(٥) أحمد، المسند ٤ / ١٢٢، النسائي، السنن الكبرى ٥ / ١٤.

(٦) مسلم، الصحيح ١ / ٥٥٥، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٤٠٤، أبو عوانة، المسند ٢ / ٣٤،

الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٠٤.

(٧) البخاري، الصحيح ٤ / ١٩١٤، الطيالسي، المسند ٨٦، أبو عوانة، المسند ٢ / ٣٣، ابن

حبان، الصحيح ٦ / ٣١٣.

(٨) مسلم، الصحيح ١ / ٥٥٥، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٤٠٤، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٠٤.

(٩) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٠٤.

(١٠) أبو عوانة، المسند ٢ / ٣٤.

حميد<sup>(١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبي مسعود. وخالفهم: وأبو عوانة<sup>(٢)</sup>، وشعبة<sup>(٣)</sup>، وحفص<sup>(٤)</sup>، وابن مسهر<sup>(٥)</sup>، وأبو مروان زكريا بن أبي يحيى الغساني<sup>(٦)</sup>، وقيس بن الربيع<sup>(٧)</sup>، وأسباط<sup>(٨)</sup>، وابن نمير<sup>(٩)</sup>، وأبو مسلم قائد الأعمش<sup>(١٠)</sup>، وهشيم وزباد البكائي، وقطبة، وأبو حمزة<sup>(١١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم النخعي، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن علقمة عن أبي مسعود. وجمع حفص<sup>(١٢)</sup>، وابن نمير<sup>(١٣)</sup>، وعيس بن يونس<sup>(١٤)</sup>، وقطبة<sup>(١٥)</sup>

(١) الدارقطني، العلل ٦ / ١٧٣.

(٢) البخاري، الصحيح ٤ / ١٤٧٢.

(٣) أحمد، المسند ٤ / ١٢١٢، النسائي، السنن الكبرى ٥ / ٩ و ٦ / ١٨١.

(٤) ابن ماجه، السنن ١ / ٤٣٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٠٣.

(٥) مسلم، الصحيح ١ / ٥٥٥، الخطيب، الجامع لأدب الراوي والسماع ١ / ١٢١.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٠٤. كذا ورد في المعجم، غير أنني بحثت عنه ملياً، فلم أجده. ووجدت راوياً آخر هو: يحيى بن أبي زكريا الغساني أبو مروان. فأيقنت أن خطأ ما حدث في ضبط هذا الاسم في المعجم؛ فقد يكون خطأ من المحقق، أو من الناسخ. ولم أقف له على غيره.

(٧) المصدر السابق.

(٨) ابن ماجه، السنن ١ / ٤٣٥.

(٩) ابن ماجه، السنن ١ / ٤٣٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٠٣.

(١٠) الطبراني، المعجم الكبير ١٧ / ٢٠٣.

(١١) البقية: ذكرهم الدارقطني، العلل ٦ / ١٧٤.

(١٢) البخاري، الصحيح ٤ / ١٩٢٣.

(١٣) مسلم، الصحيح ١ / ٥٥٥، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٤٠٤.

(١٤) مسلم، الصحيح ١ / ٥٥٥، النسائي، السنن الكبرى ٥ / ١٤ و ٦ / ١٨١.

(١٥) أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٤٠٤.

بينهما، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبد الرحمن وعلقمة، عن أبي مسعود. ولا يعد هذا من الاختلاف المعلوم، وذلك لتعدد ورود عن الأعمش؛ ذلك أن عبد الرحمن قال: «فلقيت أبا مسعود، فحدثني به». غير أن لهذا الحديث علة من رواية عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، والتي خالف فيها الجميع؛ قال: عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبي مسعود. قال الدارقطني: «ولم يقل: عن عمارة غيره»<sup>(١)</sup>.

٤٢ - مسند أبي موسى الأشعري عليه السلام:

١ - عن أبي موسى، قال: «إنما هلك من كان قبلكم بالدينار والدرهم، وهما مهلكاكم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري، وشعبة<sup>(٢)</sup>، وأبو

(١) الدارقطني، العلل ٦ / ١٧٤.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ١٥٩. ولم أقف على من أخرج هذه الرواية، ولا من رواها عن الثوري وشعبة. ولا شك أن جزم الدارقطني بوقف رواية شعبة والثوري دليل على معرفته بالروايات عنهما، وأنها قد وصلت إليه؛ ذلك أنه اختلف عليهما في هذا الحديث: ففي رواية الثوري: رواه عبدالله بن هاشم الطوسي عن القطان عن الثوري، مرفوعاً. قال الدارقطني في الغرائب: «غريب من حديث الثوري عن الأعمش عنه، تفرد به يحيى القطان، ولم يسنده عنه غير عبدالله بن هاشم». انظر: ابن طاهر، أطراف الغرائب ٥ / ١٥١. وأورده في العلل أيضاً. ٧ / ٢٢٩. وهذا لا يقبل منه، وأصحاب القطان متوافرون على الرواية عنه. وفي رواية شعبة: روى مؤمل بن إهاب عن أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش مرفوعاً. بين الدارقطني في الغرائب تفرد مؤمل به؛ قال: «غريب من حديث شعبة عن الأعمش، تفرد به أبو داود عنه، ولم يسنده إلا مؤمل بن إهاب». انظر: ابن طاهر، أطراف الغرائب ٥ / ١٥١. ولم أجد هذه الرواية في مسند أبي داود. ومؤمل بن إهاب قال فيه ابن حجر: «صدوق له أوهام». وضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال مرة: «ثقة». من هنا فإن هذه الرواية ضعيفة عن شعبة بتفرد =



معاوية<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى، موقوفاً. وخالفهم: مالك بن سكير<sup>(٣)</sup>، قال: عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، مرفوعاً. وخالفهم: عبدالله بن الأجلح، فرواه عن الأعمش عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. قال الدارقطني: «رواه شعبة والثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى موقوفاً. ورفع مؤمل بن إهاب عن أبي داود عن شعبة. وعبدالله بن هاشم عن يحيى القطان عن الثوري. ومؤمل بن إهاب عن مالك بن سكير عن الأعمش، ووقفه الباقر، وهو الصحيح من حديث أبي وائل عن أبي موسى موقوف»<sup>(٥)</sup>. وقال بعد إيراده رواية

= المؤمل عن أبي داود. انظر ترجمته: ابن حجر، التهذيب ٤/ ١٩٤، وله: التقريب ٩٨٧. وانظر تخريج رواية مؤمل: الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٩٤، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١١٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٠/ ٩٥.

(١) هناد، الزهد ٢/ ٣٥٩، ابن أبي شيبة، المصنف ٧/ ١٤١، أبو نعيم، حلية الأولياء ١/ ٢٦١.  
(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٧/ ٥٠٦. اختلف على وكيع في هذه الرواية أيضاً: فرواها عنه على الوقف: ابن أبي شيبة. وخالفه: الحسين بن حريث، رفعها، من رواية محمد بن أحمد بن أبي عون الرياني عنه. ولم أقف للنقاد على أقوال في محمد هذا. والصواب: رواية ابن أبي شيبة عن وكيع. انظر تخريج رواية الحسين: ابن حبان، الصحيح ٢/ ٤٦٩.

(٣) القزويني، التدوين ١/ ٢٨١، الدارقطني، العلل ٧/ ٢٢٩.

(٤) البزار، المسند ٥/ ٥١، أبو نعيم، حلية الأولياء ٢/ ١٠٢، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ٩٥، الدارقطني، العلل ٥/ ١٥٩. وقد تفرد بالرواية عنه يحيى بن المنذر، وهو ضعيف، ضعفه الدارقطني، والعقيلي. فلعل العلة منه، لكن الذي يبدو من كلام النقاد أنهم يحملون الأجلح الخطأ، الميزان ٤/ ٤١١.

تنبيه: ويذكر هنا: أن الألباني ذكر الروایتين في الصحيحة، واعتبر رواية الأجلح شاهداً لرواية الثوري ومن تابعه برغم نقله تضعيف يحيى له. السلسلة الصحيحة ٤/ ٢٧٨.

(٥) الدارقطني، العلل ٥/ ١٥٩.

من رفعه في موضع آخر: «ورواه غير هؤلاء عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى، موقوفاً، وهو الصواب»<sup>(١)</sup>.

قلت: يتبين من خلال مراجعة الاختلاف على أصحاب الأعمش: أن رواية الثوري وشعبة ووکیع إنما هي على الوقف، وكذا رواه أبو معاوية، وبذلك فإن رواية مالك في رفعه معلولة. أما حديث ابن الأجلح؛ فقال فيه أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث يحيى بن وثاب، لم يروه عن الأعمش إلا ابن الأجلح»<sup>(٢)</sup>.

وقال الدارقطني: «غريب من حديث الأعمش عن يحيى بن وثاب عن علقمة عن ابن مسعود، تفرد به عبدالله بن الأجلح عنه، ولم يروه عنه غير يحيى بن المنذر»<sup>(٣)</sup>. وقال البزار بعد إخراجه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه»<sup>(٤)</sup>.

٢ - عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة يؤتون أجورهم يوم القيامة مرتين: رجل كانت عند أمة فأحسن أدبها، ثم أعتقها وتزوجها؛ فله أجره مرتين. وعبد مملوك يؤدي حق الله وحق سيده؛ فله أجره مرتين. ورجل آمن بنبیه، ثم أدرك النبي ﷺ، فأمن به واتبعه؛ فله أجره مرتين».

العلة: تفرد روح بن مسافر بروايته عن الأعمش عن الشعبي، عن أبي بردة،

(١) المصدر السابق ٧ / ٢٢٩.

(٢) المصدر السابق ٢ / ١٠٢.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤ / ١٠٥.

(٤) البزار، المسند ٥ / ٥١.

تنبيه: أورد الألباني هذا الحديث في السلسلة الصحيحة، ولم يعر هذا الاختلاف أي اهتمام، وصحح حديثي الثوري وشعبة المرفوعين، واعتبر رواية يحيى بن وثاب شاهداً متابعاً لذلك، والحديث بالمجموع صحيح مرفوع. انظر: السلسلة الصحيحة ٤ / ٢٧٨.

عن أبي موسى<sup>(١)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا روح بن مسافر، تفرد به إسحق بن سعيد»<sup>(٢)</sup>.

٣- عن أبي موسى، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: الرجل يقاتل حمية، ويقاتل شجاعة، ويقاتل رياء. فأئى في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وشعبة<sup>(٥)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٦)</sup>، وابن مسهر<sup>(٧)</sup>، وأبو يحيى الحماني<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى.

وخالفهم: يزيد بن عطاء، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، عن أبي موسى<sup>(٩)</sup>.

وخالفهم أيضاً: صالح بن موسى، فرواه عن الأعمش عن شقيق، ولم يذكر

(١) ابن بشران، الأمالي ١/ ٣٠١، الطبراني، المعجم الأوسط ٣/ ٢٤٥.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٣/ ٢٤٥.

(٣) البخاري، الصحيح ٦/ ٢٧١٤، عبد الرزاق، المصنف ١/ ١٩٥، أبو عوانة، المسند ٤/ ٤٨٧، ابن حبان، الصحيح ١٠/ ٤٩٣.

(٤) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥١٣، أحمد، المسند ٤/ ٣٩٧، وكرره ٤/ ٤٠٥، الترمذي، السنن ٤/ ١٧٩، ابن ماجه، السنن ٢/ ٩٣١، البزار، المسند ٨/ ٣٠.

(٥) الطيالسي، المسند ٦٦، أبو عوانة، المسند ٨/ ٣٠.

(٦) مسلم، الصحيح ٣/ ١٥١٣.

(٧) أبو يعلى، المسند ١٣/ ٢٣٤.

(٨) أبو عوانة، المسند ٤/ ٤٨٧.

(٩) الدارقطني، العلل ٧/ ٢٢٨.

أبا موسى<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني بعد إirاده رواية يزيد: «ووهم في ذكر مسروق، والصواب: عن أبي وائل عن أبي موسى»<sup>(٢)</sup>. وقال في الغرائب: «تفرد به يزيد ابن عطاء عن الأعمش عن شقيق، عن مسروق، عن أبي موسى، وغيره لا يذكر مسروقاً»<sup>(٣)</sup>. فروايته معلولة بالزيادة. ورواية صالح معلولة أيضاً بإرسال المتصل.

٤ - عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «الشمس فوق رؤوس الناس يوم القيامة».

العلة: قال الدارقطني: «يرويه الأعمش عن أبي ظبيان، واختلف عنه، فرفعه عبيد بن يعيش عن أسباط عن الأعمش، ووقفه أبو معاوية وأصحاب الأعمش عن الأعمش، وهو الصواب»<sup>(٤)</sup>.

٥ - عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «ليس أحد أو ليس شيء أصبر على أذى سمعه من الله، إنهم ليدعون له ولداً، وإنه ليعافيههم ويرزقهم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري - فيما صح عنه<sup>(٥)</sup> -

(١) سعيد بن منصور، السنن ٢ / ٢٥١.

(٢) الدارقطني، العلل ٧ / ٢٢٨.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ١٣٦.

(٤) الدارقطني، العلل ٧ / ٢٤٨. قلت: لم أقف على تخريجه إلا من حديث أبي معاوية، أخرجه: ابن أبي شعبة، المصنف ٧ / ١٤١، هناد، الزهد ١ / ٢٠٢، أبو نعيم، حلية الأولياء ١ / ٢٦١.

(٥) البخاري، الصحيح ٥ / ٢٢٦٢، وله: الأدب المفرد ١٤١، أحمد، المسند ٤ / ٤٠١، النسائي، السنن الكبرى ٤ / ٤٠٦.

تنبيه: ذكر الدارقطني رواية ضعيفة عن أبي حذيفة عن الثوري عن أبي سلمان، عن =

وأبو معاوية<sup>(١)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٢)</sup>، ووکیع<sup>(٣)</sup>، وأسباط<sup>(٤)</sup>، وعمر بن سعيد<sup>(٥)</sup>، ومعمّر<sup>(٦)</sup>،  
وعبد الله بن داود<sup>(٧)</sup>، وأبو حمزة - في رواية<sup>(٨)</sup> -، ويحيى القطان<sup>(٩)</sup>، والفضيل بن  
عياض<sup>(١٠)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن سعيد بن جبیر، عن أبي عبد الرحمن، عن أبي  
موسى، عن النبي ﷺ. وخالفهم: أبو حمزة، فقال: عن الأعمش عن سعد بن  
عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ<sup>(١١)</sup>. قال الدارقطني:  
«وهم في قوله: سعد بن عبيدة، والصحيح من ذلك قول عمر بن سعيد وأسباط  
ومن تابعهما عن الأعمش»<sup>(١٢)</sup>. روى البخاري هذا الحديث عن أبي حمزة موافقاً  
لأصحاب الأعمش الآخرين، كما سبق تخريجه. ولم أقف على من أخرج الرواية

= أبي عبد الرحمن، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، بلفظ آخر، ثم قال: «ووهم الراوي له  
عن أبي حذيفة في الإسناد والمتن جميعاً». العلل ٧ / ٢٣٠.

(١) مسلم، الصحيح ٤ / ٢١٦٠، أحمد، المسند ٤ / ٤٠٥، النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٣٩٥.

(٢) مسلم، الصحيح ٤ / ٢١٦٠.

(٣) مسلم، الصحيح ٤ / ٢١٦٠، أحمد، المسند ٤ / ٣٩٥.

(٤) الدارقطني، العلل ٧ / ٢٣٠.

(٥) الحميدي، المسند ٥ / ٣٤١، النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٤٤٤، الطبراني، المعجم  
الأوسط ٤ / ٧، الدارقطني، العلل ٧ / ٢٣٠.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ١١ / ١٧٥ و ١١ / ١٨٢.

(٧) البزار، المسند ٨ / ٢٨.

(٨) البخاري، الصحيح ٦ / ٢٦٨٧، رواها عنه عبدان.

(٩) ابن حبان، الصحيح ٢ / ٤٠٨.

(١٠) الروياني، المسند ١ / ٣٧٩.

(١١) الدارقطني، العلل ٧ / ٢٣٠.

(١٢) المصدر السابق. «بتصرف».

التي ذكرها الدارقطني لنقف على حقيقة الخلاف فيها. غير أن كلام الدارقطني يدل على أن العلة منه. ومن هنا تكون له روايتان؛ وافق فيه الثقات في واحدة منهما، وهي رواية البخاري عنه. والثانية: خالف فيها، وهي المعلولة.

٦ - عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «مثل القلب مثل ريشة تقلبها الرياح في خلاة الأرض».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه حفص<sup>(١)</sup>، وأسباط<sup>(٢)</sup>، ويحيى بن سعيد الأموي<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن يزيد الرقاشي، عن غنيم بن قيس، عن أبي موسى. وخالفه: محمد بن عبدالله بن كناسة، فرواه عن الأعمش عن يزيد الرقاشي، عن أبي موسى، مراسلاً<sup>(٤)</sup>. وخالفهما: أبو بكر بن عياش، فرواه عن الأعمش عن أبي سفيان، عن أنس<sup>(٥)</sup>. قال الدارقطني بعد إيراده رواية الأموي وابن

(١) ابن أبي عاصم، السنة ١ / ١٠٣.

(٢) ابن أبي عاصم، السنة ١ / ١٠٣، ابن ماجه، السنن ١ / ٣٤.

(٣) الدارقطني، العلل ٧ / ٢٥٥.

(٤) الهيثمي، زوائد مسند الحارث ١ / ١٦٤، الدارقطني، العلل ٧ / ٢٥٥. قلت: ولم أقف لمحمد بن كناسة إلا على حديث آخر وافق فيه الثقات، حديث: ٧ / أبو هريرة. وقد وثقه ابن معين، وابن المديني، وأبو داود، والخليلي، والعجلي. زاد ابن المديني: «كان شيخاً صدوقاً». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال الذهبي: «فيه لين». وقال ابن حجر: «صدوق». وغالب روايته إنما هي عن أصحاب الأعمش. وعداده في الطبقة السادسة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧ / ٣٠٠، الخطيب، تاريخ بغداد ٥ / ٤٠٧، الخليلي، الإرشاد ٢ / ٥٨٩، العجلي، الثقات ٢ / ٢٥١، الذهبي، المغني ٢ / ٦٢٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣ / ٦٠٥، وله: التقريب ٨٦٢.

(٥) القضاعي، مسند الشهاب ٢ / ٢٨٤، الجرجاني، تاريخ جرجان ١٤٣.

كناسه: «وحدّث الأموي أصح»<sup>(١)</sup>. وهو أصح من حدّث أبي بكر أيضاً.

٤٣ - مسند أبي هريرة رضي الله عنه:

١ - عن أبي هريرة، قال: «أخّر رسول الله ﷺ صلاة العشاء الآخرة حتى ذهب قريباً من ثلث الليل، ثم خرج إلى المسجد، فوجد الناس فيه قليل، فغضب، ثم قال: «لقد هممت أن آمر رجالاً إذا أقيمت الصلاة أن يتخلفوا إلى دور من لا يشهد الصلاة، فيضرموا عليهم بيوتهم». وقال: «لو أن رجالاً اذّن الناس إلى طعام، لآتوه، والصلاة ينادى بها، فلا يأتوها».

العلة: تفرد به سليمان بن أبي داود عن الأعمش عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا سليمان بن أبي داود، تفرد به محمد بن سليمان»<sup>(٢)</sup>. ومثله لا تقبل أفراده<sup>(٣)</sup>.

٢ - حدّث أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «ادنوا يا معشر الموالي إلى الذكر، وإن الإيمان لو كان معلقاً بالعرش، كان منكم من يطلبه».

العلة: يرويه الأعمش، واختلف عنه: رواه حفص بن عمران الأزرق عن

(١) الدارقطني، العلل ٧ / ٢٥٥.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ١٣٨.

(٣) وسليمان هذا قال فيه البخاري والبيهقي: «منكر الحديث»، زاد البيهقي: «ضعفه الأئمة وتركوه». قال أحمد وأبو أحمد الحاكم: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «ضعيف جداً». ولينه أبو زرعة. وضعفه الساجي. وقال ابن حبان: «لا يحتج به». وقال ابن عبد البر: «ليس بشقة ولا مأمون». ولم أقف له إلا على هذا الحديث، وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير ٤ / ١١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ١١٥، وله: علل الحديث ١ / ١١٥ و ١٥٩، البيهقي، السنن الكبرى ١٠ / ٣٠، ابن عبد البر، التمهيد ١٢ / ٢٦٢، الذهبي، الميزان ٣ / ٢٩٣.

الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفه: شيبان فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً<sup>(٢)</sup>. بين الدارقطني صواب الوقف. وأن رواية حفص غريبة<sup>(٣)</sup>.

٣- حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبعاً».

العلة: يرويه الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، واختلف عليه في متنه، فرواه: أبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وشعبة<sup>(٥)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٦)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٧)</sup>، وإسماعيل بن زكريا<sup>(٨)</sup>، وأبان بن تغلب<sup>(٩)</sup> - كما هو أعلاه -.

وخالفهم: علي بن مسهر<sup>(١٠)</sup>، قال: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم، فليرقه،

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٠٤. قلت: وحفص بن عمران هذا لم أجد له عن الأعمش غير هذا الحديث. ولم أقف للنقاد على قول فيه غير قول الدارقطني في العلل: «لا بأس به». من هنا فإن عداده في الطبقة السابعة.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ٣٣٥.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ٥ / ٥٠٥، أحمد، المسند ٢ / ٢٥٣، ابن أبي شيبه، المصنف ١١٥٩ / ١.

(٥) الطيالسي، المسند ٣١٧. جاءت فقط عن أبي صالح.

(٦) ابن أبي شيبه، المصنف ٧ / ٢٩٧. جاءت فقط عن أبي رزين.

(٧) الدارقطني، السنن ١ / ٦٣.

(٨) مسلم، الصحيح ١ / ٢٣٤.

(٩) الطبراني، المعجم الصغير ٢ / ١٤٩. رواه عن أبي رزين وحده.

(١٠) مسلم، الصحيح ١ / ٢٣٤، النسائي، السنن الكبرى ١ / ٧٧، ابن حبان، الصحيح ٤ / ١١١.



ثم ليغسله سبع مرار». قال ابن عبد البر: «أما هذا اللفظ في حديث الأعمش «فليرقه»، فلم يذكره أصحاب الأعمش الثقات الحفاظ مثل شعبة وغيره»<sup>(١)</sup>.

٤ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر، فليضطجع على يمينه».

العلة: تفرد عبد الواحد بن زياد بروايته عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>. قال الترمذي: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه»<sup>(٣)</sup>. وقال أحمد ابن حنبل: «ليس فيه حديث يثبت. قلت - الأثرم - له: حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة؟ قال: رواه بعضهم مراسلاً»<sup>(٤)</sup>. ولم أقف عليه من غير حديث عبد الواحد، والظاهر في كلام أحمد تعليقه بالمرسل. وهو غريب من حديث الأعمش.

٥ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا غضب الرجل، فقال: أعوذ بالله، سكن غضبه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وحفص بن غياث<sup>(٦)</sup>،

(١) ابن عبد البر، التمهيد ١٨ / ٢٧٣.

(٢) أحمد، المسند ٢ / ٤١٥، أبو داود، السنن ٢ / ٢١، الترمذي، السنن ٢ / ٢٨١، ابن حبان، الصحيح ٦ / ٢٢٠، ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ١٦٧.

(٣) الترمذي، السنن ٢ / ٢٨١.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد ٨ / ١٢٦. «بتصرف».

(٥) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠١٥، ابن أبي شعبة، المصنف ٥ / ٢١٦، أبو داود، السنن ٤ / ٢٤٩، النسائي، الكبرى ٦ / ١٠٤.

(٦) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٦١٠، ابن أبي شعبة، المصنف ٦ / ٧٥، أحمد، المسند ٦ / ٣٩٤، النسائي، الكبرى ٦ / ١٠٤، الطبراني، المعجم الكبير ٧ / ٩٩.

وأبو أسامة<sup>(١)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، وموسى بن أعين<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عدي بن ثابت، عن سليمان بن صرد، قال: استب رجلان... الحديث.

وخالفهم: أبو طيبة، فرواه بإسنادين، هما: عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ. بين ابن عدي أنه حديث منكر<sup>(٥)</sup>. وعن الأعمش عن أبي الضحى، عن ابن مسعود. قال الطبراني: «لم يروه عن الأعمش عن أبي الضحى عن ابن مسعود إلا أبو طيبة، ورواه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن عدي بن ثابت، عن سليمان بن صرد الخزاعي»<sup>(٦)</sup>.

(١) مسلم، الصحيح ٤/٢٠١٥، البخاري، الأدب المفرد ٤٤٦، الحاكم، المستدرک ٢/٤٧٨.

(٢) البخاري، الصحيح ٣/١١٩٥، وله: الأدب المفرد ٤٤٧.

(٣) البخاري، الصحيح ٥/٢٢٦٧، ابن حبان، الصحيح ١٢/٥٠٥.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ٧/٩٩.

(٥) ابن عدي، الكامل ٥/٢٥٦، الجرجاني، تاريخ جرجان ٢٩٢.

(٦) الطبراني، المعجم الصغير ٢/١٩٧، وله: المعجم الأوسط ٧/١١٧.

تنبيه: ذكر الألباني هذا الحديث في السلسلة الصحيحة في موضعين. وإليك التفصيل: قال في الموضع الأول بعد ذكر إسناد أبي طيبة عن أبي هريرة: «هو ممن يستشهد بحديثه؛ لسلامته من الضعف الشديد، وسائر الرواة من رجال التهذيب. وللحديث شاهد من حديث ابن مسعود مرفوعاً عنه، أخرجه الطبراني وغيره. فالحديث لمجموع ذلك صحيح». انظر: السلسلة الصحيحة ٣/٣٦٤ رقم ١٣٧٦ «بتصرف».

وأما الموضع الثاني، فقد ذكر فيه أن الحديث روي عن سليمان بن صرد، ومعاذ، وابن مسعود، وأبي بن كعب، ولم يتعرض لحديث أبي هريرة هذا. وقال في حديث أبي طيبة عن ابن مسعود: وفي إسناد ضيف ونكارة من قبل أبي طيبة، وهو عيسى ابن سليمان، إذ جعله عن ابن مسعود وهو حديث معاذ» ٧/٢٠٧ / ٢ / ٨٨٨ رقم ٣٣٣.

قلت: من هنا تتبين اختلاف أحكامه على الحديث. ففي الموضع الأول قبل حديث =

٦ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا قرأ ابن آدم السجدة، فسجد، اعتزل الشيطان يبكي يقول: يا ويله! أمر ابن آدم بالسجود، فسجد، له، فله الجنة. وأمرت بالسجود، فعصيت، فلي النار».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، ووکیع<sup>(٢)</sup>، ومحمد ابن عبيد<sup>(٣)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٤)</sup>، وجريز<sup>(٥)</sup>، وشريك، والفضل بن موسى، ويحيى بن أبي الحوارج<sup>(٦)</sup>، وعبد العزيز بن مسلم القسملی<sup>(٧)</sup>، وإدريس بن إسماعيل<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً. وخالفهم: محاضر<sup>(٩)</sup>، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن أبي سعيد

= أبي طيبة عن أبي هريرة، واعتبر روايته عن ابن مسعود شاهداً له، وصححه بالمجموع. وفي الموضوع الثاني اعتبر حديث أبي طيبة عن ابن مسعود منكراً ضعيفاً، وأن الأصل فيه حديث معاذ. وهذا يوضح لنا تماماً أن الألباني لم يتتبع مدار التعليل في كل حديث. ذلك أن الأصل في حديث ابن مسعود إنما هو حديث سليمان؛ لأن مداره على الأعمش.

(١) مسلم، الصحيح ١/ ٨٧، ابن حبان، الصحيح ٦/ ٤٦٥، ابن خزيمة، الصحيح ١/ ٢٧٦، ابن ماجه، السنن ١/ ٣٣٤ الدارقطني، العلل ٨/ ١٨٠.

(٢) مسلم، الصحيح ١/ ٨٨، أحمد، المسند ٢/ ٤٤٣، الدارقطني، العلل ٨/ ١٨١.

(٣) أحمد، المسند ٢/ ٤٤٣، الدارقطني، العلل ٨/ ١٨١.

(٤) أحمد، المسند ٢/ ٤٤٣، الخطيب، تاريخ بغداد ٧/ ٣٢٤، الدارقطني، العلل ٨/ ١٨٠.

(٥) ابن خزيمة، الصحيح ١/ ٢٧٦، الدارقطني، العلل ٨/ ١٨١.

(٦) رواية: شريك، والفضل، ويحيى، من علل الدارقطني ٨/ ١٨١.

(٧) أبو نعيم، حليه الأولياء ٥/ ٦٠.

(٨) تمام، الفوائد ٢/ ٣٩.

(٩) الدارقطني، العلل ٨/ ١٨١.

- بالشك -، ووقفه، وقيل: عن محاضر عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد، مرفوعاً. قال الدارقطني: «والصحيح عن أبي هريرة مرفوع»<sup>(١)</sup>.

٧- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان، صفدت الشياطين ومردة الجن، وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب، وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب، وينادي مناد: يا باغي الخير، أقبل ويا باغي الشر أقصر، والله عتقاء من النار، وذلك كل ليلة».

العلة: رواه الأعمش، وحالات الرواية عنه كما يلي:

أولاً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. رواها: قطبة<sup>(٢)</sup>، وأبو بكر ابن عباس - في رواية<sup>(٣)</sup> -، والربيع بن بدر<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن كنانة<sup>(٥)</sup>.  
ثانياً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد، رواه أبو معاوية<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، واقتصر فيه على

(١) المصدر السابق.

(٢) الدارقطني، العلل ٢٠٩/٨ و١٦٤/١٠، والمخطوط ج ٤ اللوحة ١٥٤ - أ.

(٣) الترمذي، السنن ٦٧/٣، وله: العلل الكبير ١١١، ابن خزيمة، الصحيح ١٨٨/٣، ابن حبان، الصحيح ٢٢١/٨، الحاكم، المستدرک ٥٨٢/١، ابن ماجه، السنن ٥٢٦/١، أبو نعيم، حلية الأولياء ٣٠٦/٨، الدارقطني، العلل ١٦٤/١٠. وكلا الروایتين من رواية أبي كريب عنه.

(٤) الدارقطني، العلل ٢٠٩/٨، والمخطوط ٤ لوحة ١٥٤ - أ.

(٥) الدارقطني، العلل ٢٠٩/٨، والمخطوط ٤، لوحة ١٥٤ - أ.

(٦) أحمد، المسند ٢٥٤/٢، الدارقطني، العلل ١٦٤/١٠.

قوله: «ولله عتقاء من النار، وذلك كل ليلة». رواه أبو بكر بن عياش - في رواية أخرى<sup>(١)</sup>..

رابعاً: الأعمش عن أبي صالح، عن جابر، رواه أبو إسحق الفزاري<sup>(٢)</sup>.  
خامساً: الأعمش عن الحسين بن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، رواه ابن نمير<sup>(٣)</sup>.

سادساً: الأعمش عن مجاهد، قوله، رواه أبو الأحوص<sup>(٤)</sup>.  
سابعاً: الأعمش عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، رواه مالك ابن سعيّر<sup>(٥)</sup>.

أقوال النقاد في العلة: اختلفت أحكام النقاد على هذا الحديث: فالبخاري

- 
- (١) ابن ماجه، السنن ١/ ٥٢٦، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٦٤.  
(٢) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٦٤، والمخطوط ٤ لوحة ١٥٤ - أ. هكذا أورد الدارقطني رواية أبي إسحق الفزاري. وخالفه أبو نعيم فيما أخرجه عن أبي إسحق عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، من رواية علي بن بكار عنه؛ غير أنه قال: «غريب من حديث أبي إسحق والأعمش، لم نكتبه إلا من هذا الوجه». والذي يظهر: أن علة غرابته عن أبي إسحق هو ما عرف من روايته التي ذكرها الدارقطني. لا سيما أنه زاد في متن هذا الحديث قوله: «وإن لكل عبد مسلم دعوة مستجابة يدعوها فتستجاب». وهذا يرجح أن رواية أبي إسحق عن الأعمش هي ما ذكره الدارقطني، وهذا من الخلاف عليه، لا علاقة لأصحاب الأعمش فيه. والله أعلم. انظر: أبو نعيم، حلية الأولياء ٨/ ٢٥٧، وكرره: ٩/ ٣١٩.

- (٣) الطبراني، المعجم الكبير ٨/ ٢٤٨.  
(٤) الترمذي، السنن ٣/ ٦٧، وله: العلل الكبير ١١١.  
(٥) الدارقطني، العلل ٨/ ٢٠٩.

رواية أبي الأحوص على رواية أبي بكر - الأولى -؛ قال: «وهذا أصح عندي من حديث أبي بكر». وقال أيضاً: «غلط أبو بكر بن عياش في هذا الحديث»<sup>(١)</sup>. أما الترمذي، فقال: «غريب، لا نعرفه من رواية أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة إلا من حديث أبي بكر»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو نعيم الأصفهاني: «غريب من حديث الأعمش، لم يروه عنه إلا قطبة بن عبد العزيز، وأبو بكر»<sup>(٣)</sup>. أما الدارقطني، فاختلف حكمه على هذا الحديث؛ ذلك أنه أورده في ثلاثة مواضع في العلل، وهي: الأول: في مسند أبي هريرة، وذكر خلاف مالك مع قطبة ومن تابعه؛ وقال: «والأول أصح»<sup>(٤)</sup>؛ أي: حديث مالك. الثاني: في مسند أبي هريرة - أيضاً - وذكر خلاف قطبة ومن تابعه، وأبي معاوية وأبي إسحق، ثم قال: «والمحفوظ: حديث أبي صالح عن أبي هريرة»<sup>(٥)</sup>؛ أي حديث قطبة. الثالث: في مسند جابر: ذكر خلاف الفزاري وقطبة ومن تابعه؛ وقال في روايتهم: «وهو الأشبه بالصواب»<sup>(٦)</sup>. فاتفق حكمه في الثاني والثالث، واختلف مع الأول. قلت: ومن هنا أجد دعوى تفرد أبي بكر وقطبة بالحديث مردودة، وأن روايتهما أقرب إلى الصواب، لا سيما أنها لا تختلف كثيراً عن رواية أبي معاوية. أما رواية البقية، فهي معلولة. والله أعلم.

(١) الترمذي، السنن ٣ / ٦٧، العلل الكبير ١١١.

(٢) الترمذي، السنن ٣ / ٦٧.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ٣٠٦.

(٤) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق، وكذلك: المخطوطة ٤ لوحة ١٥٤ - أ.

٨ - عن أبي هريرة: «إذا لبس قميصاً، بدأ بميامنه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عليه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وشعبة - فيما صح عنه<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. وخالفهم: زهير بن معاوية<sup>(٣)</sup>، فرواه عن الأعمش مرفوعاً. قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً، وأسنده عبد الصمد عن شعبة، وتابعه زهير على رفعه»<sup>(٤)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا زهير»<sup>(٥)</sup>؛ أي مرفوعاً. والقول قول أبي معاوية ومن تابعه.

٩ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا لقيتم المشركين في الطريق، فلا تبدؤوهم السلام، واضطروهم إلى أضيقتها».

- (١) ابن أبي شيبة المصنف ٥ / ١٧٥، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٤٣.
- (٢) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٤٣. اختلف على شعبة في هذا الحديث رفعاً ووقفاً: قال الترمذي: «روى غير واحد هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد عن أبي هريرة موقوفاً، ولا نعلم أحداً رفعه غير عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة». بينما ذكر الدارقطني أن عبد الصمد وعفان رفعاه عن شعبة، قال: «وغيرهما لا يرفعه عنه». ولم أقف على تخريج حديث شعبة إلا من رواية عبد الصمد عنه. والذي يفهم من كلام الترمذي والدارقطني: أن غالب أصحاب شعبة على وقفه. انظر تخريج رواية عبد الصمد: ابن حبان، الصحيح ١٢ / ٢٤١، الترمذي، السنن ٤ / ٢٣٨، النسائي، الكبرى ٥ / ٤٨٢. وانظر قول الترمذي: السنن ٤ / ٢٣٨. وقول الدارقطني: العلل ١٠ / ١٣٤.
- (٣) ابن خزيمة، الصحيح ١ / ٩١، أبو داود، السنن ٤ / ٧٠، أحمد، المسند ٢ / ٣٥٤، الطبراني، الأوسط ٢ / ٢١.
- (٤) البزار، المسند ١ / ٢٢٣.
- (٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢١.

العلة: تفرد بروايته حماد بن عمرو النصيبي<sup>(١)</sup> عن الأعمش عن أبي صالح، عن النبي ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا حماد بن عمرو، تفرد به عمرو بن خالد الحراني»<sup>(٢)</sup>. وقال العقيلي: «ولا يحفظ هذا الحديث من حديث الأعمش، إنما هذا حديث سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة»<sup>(٣)</sup>.

١٠ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «اشتكت النار إلى ربها، وقالت: أكل بعضي بعضاً! فجعل لها نفسين: نفساً في الشتاء، ونفساً في الصيف، فأما نفسها في الشتاء، فزمهرير، وأما نفسها في الصيف، فسموم».

العلة: يرويه الأعمش، واختلف عنه: رواه جرير<sup>(٤)</sup>، وعبدالله بن إدريس<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. وخالفهم: مفضل ابن صالح، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً<sup>(٦)</sup>. قال

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٢٦٢، العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٣٠٨.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٢٦٢. وحماد سبب العلة؛ فقد سبق بيان علله، والترجمة له: ٢ / عمران. ومما يؤكد ذلك: أن الذهبي وابن حجر ذكرا الحديث في ترجمته. انظر: الميزان ٢ / ٣٦٨، لسان الميزان ٢ / ٣٥٠.

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٣٠٨.

(٤) الدارقطني، العلل ١٠ / ٢٠٤.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٥١، ابن ماجه، السنن ٢ / ١٤٤٤، الدارقطني، العلل ١٠ / ٢٠٤.

(٦) الدارقطني، العلل ١٠ / ٢٠٤. كذا ورد في العلل. غير أن الترمذي أخرجه عن مفضل مرفوعاً. انظر: السنن ٤ / ٦١٢. ومفضل منكر الحديث، قاله البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان. وقال الترمذي: «ليس عند أهل الحديث بذلك الحافظ». وقال ابن حبان: «ممن يروي المقلوبات عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها من كثرت، فوجب ترك الاحتجاج به». وقال ابن عدي: «أرجو أن يكون مستقيماً». ولم أقف له =



الدارقطني: «ورفعه صحيح»<sup>(١)</sup>.

١١ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

العلة: يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه عبدالله بن بشر عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مرفوعاً<sup>(٢)</sup>. وخالفه: إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني في المرفوع: «وهو أشبههما بالصواب»<sup>(٤)</sup>. وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث من رواية ابن بشر، فقال: «هو شيخ»<sup>(٥)</sup>. وقال ابن عدي: «ولا أعلم يرويه عن الأعمش غير عبدالله بن بشر»<sup>(٦)</sup>. وقال العقيلي عن حديث ابن البشر: «ولا يعرف إلا به»<sup>(٧)</sup>.

= عن الأعمش إلا على هذا الحديث. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: البخاري، التاريخ الأوسط ٢ / ٢٦٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٣١٦، ابن حبان، المجروحين ٣ / ٢٢، ابن عدي، الكامل ٦ / ١١.

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ٢٠٤.

(٢) النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٢٢٥، ابن ماجه، السنن ١ / ٥٣٧، البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١٧٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥ / ١٤، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٧١ - ١٧٢، ابن عدي، الكامل ٤ / ٢٤٥.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٢٢٦، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٧١ - ١٧٢، البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١٧٩.

(٤) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٧١ - ١٧٢.

(٥) أبو داود، سؤالات أبي داود ٢٧٧.

(٦) ابن عدي، الكامل ٤ / ٢٤٥.

(٧) العقيلي، الضعفاء ٢ / ٥٠٥.

١٢ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «أكثر عذاب القبر في البول».

العلة: يرويه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو عوانة عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مرفوعاً<sup>(١)</sup>. وخالفه: ابن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني: «ويشبه أن يكون الموقوف أصح»<sup>(٣)</sup>. وقال عن الموقوف في السنن: «صحيح»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن أبي حاتم في رواية أبي عوانة: «قال أبي: هذا حديث باطل - يعني: مرفوعاً -»<sup>(٥)</sup>. وقال البزار في مسنده: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أبو عوانة»<sup>(٦)</sup>.

١٣ - عن أبي هريرة: جاءت فاطمة إلى النبي ﷺ تسأله خادماً، فقال لها:

= تنبيه: من المناسب أن أذكر هنا: أن هذا الحديث رُوِيَ عن أبي عوانة وشعبة وشريك عن الأعمش، مرفوعاً. غير أنه لا يصح عنهم جميعاً. قال الدارقطني في حديث أبي عوانة وشعبة: «ولا يصح عنهما». وقال العقيلي في حديث شريك: «وليس يعرف هذا الحديث من حديث شريك». وهذا الخلاف لا يعد من الاختلاف على الأعمش، إنما من الخلاف على هؤلاء. برغم أن الدارقطني وضعه تحت الاختلاف عن الأعمش. انظر رواياتهم: الدارقطني، العلل ١٠ / ١٧١ - ١٧٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٧ / ٢٤٣ العقيلي، الضعفاء ٢ / ٥٠٥.

(١) أحمد، المسند ٢ / ٣٢٦ و ٢ / ٣٨٨ و ٢ / ٣٨٩، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ١١٥، الحاكم، المستدرک ١ / ٢٩٣.

(٢) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠٨.

(٣) المصدر السابق ٨ / ٢٠٨.

(٤) الدارقطني، السنن ١ / ١٢٨.

(٥) ابن أبي حاتم الرازي، العلل ١ / ٣٦٦.

(٦) البراز، المسند ١ / ٢٢٠.

«قولي: اللهم رب السماوات السبع، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، منزل التوراة والإنجيل والقرآن، فالق الحب والنوى؛ أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته، أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عني الدين، وأغنني من الفقر».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو حمزة<sup>(١)</sup>، وزهير<sup>(٢)</sup>، وأبو عبيدة بن معن<sup>(٣)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. وخالفهم: جرير، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، مرسلًا<sup>(٥)</sup>.

(١) الدارقطني، العلل ٢١٠ / ١٠.

(٢) النسائي، السنن الكبرى ٣٩٥ / ٤، الحاكم، المستدرک ١٧٠ / ٣، الدارقطني، العلل ٢١٠ / ١٠.

(٣) مسلم، الصحيح ٢٠٨٤ / ٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٤٤ / ٦، ابن ماجه، السنن ١٢٥٩ / ٢، الدارقطني، العلل ٢١٠ / ١٠.

(٤) مسلم، الصحيح ٢٠٨٤ / ٤، ابن حبان، الصحيح ٢٤٦ / ٣، الترمذي، السنن ٥١٨ / ٥، وله: العلل الكبير ٣٦٣، الدارقطني، العلل ٢١٠ / ١٠.

(٥) الدارقطني، العلل ٢١٠ / ١٠.

تنبيه هام: ورد عن علل الدارقطني قوله: «ورواه جرير [عن سهيل] عن أبي صالح، مرسلًا عن النبي ﷺ». وعقب المحقق على ما بين المعكوفتين بقوله: «الزيادة من صحيح مسلم، وابن حبان». قلت: تبين لي بعد التدقيق أن المحقق أخطأ في إيراد هذه الزيادة، وذلك للأسباب التالية:

أ - ما ورد في مسلم وابن حبان إنما هي رواية جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، وليست رواية مرسلة، وقد أورد الدارقطني هذه الرواية بعد الفراغ من إيراد الخلاف على الأعمش،

فلماذا يكررها؟

وخالفهم: أبو الأحوص<sup>(١)</sup>، وقائد الأعمش أبو مسلم<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن علي، عن النبي ﷺ. قال الدارقطني: «وحدث أبي هريرة محفوظ عن الأعمش»<sup>(٣)</sup>. وقال الترمذي بعد إيراده رواية زهير: «هذا حديث حسن غريب، وهكذا روى بعض أصحاب الأعمش عن الأعمش نحو هذا، وروى بعضهم عن الأعمش عن أبي صالح مرسلًا، ولم يذكر فيه: عن أبي هريرة»<sup>(٤)</sup>. والقول قول أبي حمزة ومن تابعه.

١٤ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن».

= ب - قال الدارقطني: «فأما سهيل، فرواه عن أبيه عن أبي هريرة ولم يختلف عنه»، وهذا نص واضح في عدم الاختلاف على سهيل. وهذه الزيادة تثبت عكس ما قاله الدارقطني من وجود خلاف على سهيل.

ج - سياق الكلام: جاءت رواية جرير بين اختلافين وردا على الأعمش: خلاف أبي حمزة ومن معه، وخلاف أبي الأحوص. والمعروف من منهج الدارقطني في إيراد الخلاف عندما يتعدد في الحديث الواحد عن أكثر من الشيخ؛ تفصيل كل خلاف على حدة، وعدم التخليط بين الروايات.

د - لم يذكر العلماء رواية مرسلّة عن سهيل، إنما نصوا على وجود رواية مرسلّة عن الأعمش كما هو عند الترمذي. فلإزاء كل ذلك، فإنني أستطيع أن أجزم بأن الرواية إنما هي عن الأعمش، ولعل النساخ أسقطوه من السياق. فالأولى إضافة الأعمش، لا إضافة سهيل. والله أعلم.

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ٢١٠.

(٢) الترمذي، العلل الكبير ٣٦٣.

(٣) الدارقطني، العلل ١٠ / ٢١٠.

(٤) الترمذي، السنن ٥ / ٥١٨.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وزائدة<sup>(٣)</sup>، ومعمّر<sup>(٤)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٥)</sup>، وأبو خالد الأحمر، وجريّر بن عبد الحميد، وعيسى بن يونس<sup>(٦)</sup>، وشريك<sup>(٧)</sup> وسليمان التيمي<sup>(٨)</sup>، وإسرائيل، وأبو عوانة، وسلام ابن أبي مطيع، وعبيدة بن حميد، وأبو يحيى الحماني، وعمار بن محمد، وعمار ابن رزيق، وقيس بن الربيع، وأبو كدينة، والوليد بن القاسم، وعبد الواحد بن زياد، وفضيل بن عياض، ومالك بن سعيد، وزيد البكائي، وجريّر بن حازم، وابن عينة، وبحر السقا، وعبد الله بن كاسب، وابن مسهر، ومندل، وحبان، وعبد الرحمن بن سليمان، ووكيع، وشعبة، وزهير، ومحمد بن ربيعة، وهشيم، قالوا جميعاً: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. غير أن هشيماً صرح بالتحديث بين الأعمش وأبي صالح<sup>(٩)</sup>.

(١) أحمد، المسند ٢ / ٢٨٤ و ٢ / ٤٦١ و ٢ / ٤٧٢، عبد الرزاق، المصنف ١ / ٤٧٧، الحميدي، المسند ٢ / ٤٣٨، الترمذي، السنن ١ / ٤٠٢، ابن خزيمة، الصحيح ٣ / ١٥، أبو نعيم، حلية الأولياء ٧ / ٨٧.

(٢) الترمذي، السنن ١ / ٤٠٢.

(٣) أحمد، المسند ٢ / ٤٢٤، الطيالسي، المسند ٣١٦.

(٤) ابن خزيمة، الصحيح ٣ / ١٥، أحمد، المسند ٢ / ٢٨٤، عبد الرزاق، المصنف ١ / ٤٧٧.

(٥) الترمذي، السنن ١ / ٤٠٢.

(٦) ابن خزيمة، الصحيح ٣ / ١٥. أخرج رواية: الأحمر، وجريّر، وعيسى.

(٧) أحمد، المسند ٢ / ٤٢٤.

(٨) القزويني، التدوين في تاريخ قزوين ١ / ٢٤٠.

(٩) الروايات التي لم أذكر مورها ذكرها الدارقطني في العلل، ولم أقف على تخريجها ١٠ / ١٩٥.

وخالفهم: أبو شهاب الحنات، فرواه موافقاً للثقات، غير أنه وقفه، ولم يرفعه .  
وقال: «حدثني بعض أصحابنا: أنه رفعه بعد ذلك». وخالفهم: أبو بدر شجاع بن الوليد<sup>(١)</sup>، وأسباط بن محمد<sup>(٢)</sup>، وابن نمير<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش، قال: حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة. زاد ابن نمير: «قال الأعمش: ولا أراني إلا وقد سمعته». وخالفهم: ابن فضيل<sup>(٤)</sup>، وإبراهيم الرؤاسي<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وخالفهم: أبو حمزة السكري في المتن، فزاد قوله: فقال رجل: يا رسول الله ﷺ! تركتنا تتنافس في الأذان، قال: «إن بعدكم زماناً سفلتهم مؤذنوهم»<sup>(٦)</sup>.

#### تحرير القول في العلة:

أولاً: مخالفة أبي شهاب الحفاظ، وجاء هذا الخلاف في رفع الحديث ووقفه، غير أن هذا الخلاف زال بقول أبي شهاب: إنه عاد ورفعته. وهذا يدل على أن الخلاف فيه من الأعمش؛ رواه مرة مرقوفاً، وأخرى مرفوعاً.

ثانياً: المخالفة في وصل الحديث وانقطاعه بين أبي صالح والأعمش، وذلك يتضح في الخلاف بين المجموع من جهة، وأبي بدر وابن فضيل وابن حميد وابن نمير؛ فقد ذكر هؤلاء ما يدل على وجود واسطة بين الأعمش وأبي صالح، ونحصر ذلك على النحو التالي: قال البخاري: «وقال الأعمش: سمعت أبا صالح،

(١) الترمذي، العلل الكبير ٦٥.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي ١/٤٠٣.

(٣) ابن خزيمة، الصحيح ٣/١٥، أحمد، المسند ٢/٣٨٢، أبو داود، السنن ١/١٤٣.

(٤) أحمد، المسند ٢/٤٢٤، البخاري، التاريخ الكبير ١/٧٨، أبو داود، السنن ١/١٤٣.

(٥) الدارقطني، العلل ١٠/١٩٥.

(٦) ابن عبد البر، التمهيد ١٩/٢٢٥، الدارقطني، العلل ١٠/١٩٥.

أو بلغني عنه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. فهنا نجد أن البخاري نقل شك الأعمش في سماعه أو بلاغه عن أبي صالح. وأما أحمد، فقد ضعف الحديث كله بعله أن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح<sup>(٢)</sup>. وقال ابن خزيمة: «ورواه ابن نمير عن الأعمش، وأفسد الخبر»<sup>(٣)</sup>. وأما الدارقطني، فقال عقب رواية أبي بدر: «أفسد الحديث»<sup>(٤)</sup>. غير أنه نقل عن الأعمش قوله: «وقد سمعته من أبي صالح»<sup>(٥)</sup>. من هنا فإن الإشكالية في هذا الحديث تكمن في شك الأعمش في سماعه للحديث من أبي صالح، أو عدم سماعه ذلك. لكن ما نقله الدارقطني عن الأعمش يؤكد جزمه بالسماع من أبي صالح. وتأتي رواية هُشيم لتدل على صحة سماعه الخبر من أبي صالح؛ فقد صرح فيها بالتحديث بقوله: «حدثنا أبو صالح». وصحح أبو نعيم الحديث، فقال بعد إيراده رواية الثوري: «صحيح متفق عليه، رواه وكيع، وابن مهدي، وعبد الرزاق، وقبيصة في آخرين عن الثوري. ورواه عن الأعمش الناس، منهم: سهيل بن أبي صالح»<sup>(٦)</sup>، وشعبة، وشريك، وهشيم، والأوزاعي،

(١) البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٧٨.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد ١٩ / ٢٥.

(٣) ابن خزيمة، الصحيح ٣ / ١٥.

(٤) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٩٥.

(٥) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٩٥.

(٦) وثق سهيلاً: ابن معين - في رواية -، وابن المديني، وابن عيينة، والنسائي، والعجلي، وابن عدي. وقال أحمد: «لا بأس به». ضعفه ابن معين - في رواية -، وقال: «ليس بحجة، ليس بالقوي». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال ابن حبان: «يهم في الشيء بعد الشيء». انظر: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ١٨٢، الميموني، من كلام الإمام أحمد في العلل ٦٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٢٤٦، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ١٣٧، ابن عدي، الكامل ٣ / ٤٤٧.

وصدقة بن أبي عمران، وأبو الأشهب، وجعفر بن حيان، وزائدة، وقيس بن الربيع، وأبو عوانة، وأبو حمزة، وأبو شهاب، ومندل، وحبان ابنا علي في آخرين.<sup>(١)</sup> قلت: من هنا فلاني أرجح صحة هذا الحديث؛ لرواية كل هؤلاء له. وما نقله الدارقطني من قول الأعمش في سماعه من أبي صالح، وتصريح هُشيم بذلك. وتحميل هذا الخلاف للأعمش لا لأصحابه.

ثالثاً: مخالفة أبي حمزة السكري للمجموع فيما زاده من الألفاظ. قال الدارقطني: «وليست هذه الألفاظ محفوظة»<sup>(٢)</sup>. وهذا من الخلاف بين الأصحاب.

١٥ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء. ولو يعلمون ما فيهما، لأتوهما ولو حبواً! لقد هممت أن أمر المؤذن فيقيم، ثم أمر رجلاً يؤم الناس، ثم أخذ شعلاً من نار فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد».

= واقع روايته عن الأعمش: لم أقف له إلا على ثلاثة أحاديث وافق الثقات فيها، هذا واحد منها. وحديث: ٢٦ / أبو هريرة. وحديث: «لا يذهب الله بحبتي عبد، فيصبر ويحتسب، إلا أدخله الله الجنة». انظر: ابن حبان، الصحيح ٧ / ١٩٤. ومن هنا فعداده في الطبقة الرابعة. وسبب قلة روايته عن الأعمش أنه من أقرانه. قال الذهبي في ترجمته: «وينزل إلى أقرانه كالأعمش». انظر: سير أعلام النبلاء ٥ / ٤٥٨.

(١) أبو نعيم، حلية الأولياء ٧ / ٨٧.

(٢) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٩٦.

تنبيه: تناقض ابن عبد البر في حكمه على هذه الزيادة؛ فقد قبلها تارة، ورفضها أخرى. أما القبول، فقال فيه: «وهذه الزيادة لا تجيء إلا بهذا الإسناد، وهو إسناد رجاله معروفون: أبو حمزة السكري، وعتاب بن زياد مروزيان ثقتان، وسائر الإسناد يستغنى عن ذكرهم لشهرتهم» التمهيد: ١٩ / ٢٢٥.

وقال في موضع الرد: «وهذا حديث انفرد به أبو حمزة هذا، وليس بالقوي» ٢٢ / ١٥.



العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه، الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، ووكيع<sup>(٣)</sup>، وابن نمير<sup>(٤)</sup>، وزائدة<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن أبي صالح عن أبي هريرة، واتفقوا على قولهم: «بحزم من الحطب». ووافقهم أبو الأحوص<sup>(٦)</sup> وشعبة<sup>(٧)</sup>، غير أنهم روه مختصراً. ووافقهم حفص بن غياث، ويحيى بن عيسى الرملي، قال حفص: «ثم أخذ شعلاً من نار»<sup>(٨)</sup>. وقال يحيى: «لقد هممت أن أخذ شمعا»<sup>(٩)</sup>. وخالفهم معمر، قال: عن الأعمش عن أبي صالح أو غيره، عن أبي هريرة<sup>(١٠)</sup>. شك في الراوي عن الأعمش. وخالف عشر بن القاسم الجميع؛ فقال: عن الأعمش عن أبي إسحق، عن عبدالله بن مسعود<sup>(١١)</sup>. قلت: والصواب ما رواه الجماعة، ولا يضر اختصاره، ولا روايته بالمعنى. والعلة في شك معمر، ورواية عشر.

١٦ - عن أبي هريرة: «إن الحصاة لتناشد الذي يخرجها من المسجد».

(١) الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٧.

(٢) مسلم، الصحيح ١ / ٤٥١، أحمد، المسند ٢ / ٤٢٤ و ٢ / ٥٣١، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢٩٢، ابن حبان، الصحيح ٥ / ٤٥٢، ابن ماجه، السنن ١ / ٢٥٩، أبو داود، السنن ١ / ١٥٠، ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ٣٧٠.

(٣) أحمد، المسند ٢ / ٤٧٢، الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٧.

(٤) مسلم، الصحيح ١ / ٤٥١، ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ٣٧٠، أحمد، المسند ٢ / ٥٣١.

(٥) أحمد، المسند ٢ / ٥٣١، الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٧.

(٦) الدارمي، السنن ١ / ٣٢٦.

(٧) أحمد، المسند ٢ / ٤٧٩، ابن حبان، الصحيح ٥ / ٤٥٢.

(٨) البخاري، الصحيح ١ / ٢٣٤.

(٩) الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٧.

(١٠) عبد الرزاق، المصنف ١ / ٥١٨.

(١١) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٩٩.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عليه: رواه أبو معاوية، ووکیع<sup>(١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، لم يجاوزا به. وخالفهم: أبو حمزة السكري، وابن فضیل<sup>(٢)</sup> عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. قلت: والصواب رواية أبي معاوية.

١٧ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أمتي لن يخزوا ما أقاموا شهر رمضان».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو طيبة الجرجاني عن الأعمش عن أبي صالح، عن أم هانئ<sup>(٣)</sup>.

وخالفه: عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>. قال الدارقطني: «وكلاهما غير ثابت»<sup>(٥)</sup>. وفي موضع آخر: «وكلاهما غير محفوظ»<sup>(٦)</sup>. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «هذا الحديث

(١) أبو داود، السنن ١/ ١٢٥، الدارقطني، العلل ٨/ ١٩٤.

(٢) الدارقطني، العلل ٨/ ١٩٤.

(٣) ابن أبي حاتم، العلل ١/ ٢٦٦، الطبراني، المعجم الأوسط ٥/ ١١١، ابن عدي، الكامل ٥/ ٢٥٧، الدارقطني، العلل ٥/ المخطوط ٢١٢ - ب و ٢١٣ - أ، والمطبوع ١٠/ ١٢٧، الجرجاني، تاريخ جرجان ٢٩٣.

(٤) الجرجاني، تاريخ جرجان ٢٩٩، الدارقطني، العلل ٥/ المخطوط ٢١٢ - ب و ٢١٣ - أ، والمطبوع ١٠/ ١٢٧. ورد في العلل في الموضعين عبيدالله بن عبدالله، والصواب ما أثبتته، كذا ورد في تاريخ جرجان. وفي كتب الرجال. قلت: الحديث من رواية خلف بن خليفة عن عبيدالله، وهو سبب العلة، فهو صدوق اختلط بأخرة، أما عبيدالله، فهو ثقة، ولم تعرف له رواية عن الأعمش. تهذيب التهذيب ١/ ٥٤٧.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٥/ ٢١٣ - أ.

(٦) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٢٧.

موضوع عندي، يشبه أن يكون من حديث الكلبي<sup>(١)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذه الأحاديث عن الأعمش إلا أبو طيبة، تفرد به ابنه»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عدي عن حديث أبي طيبة تصريحاً، وحديث عبيد الله إشارة: «وهذا عن الأعمش عن أبي صالح، عن أم هانئ لا يرويه عن الأعمش غير أبي طيبة، وقد قيل في هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، من طريق مظلم»<sup>(٣)</sup>.

١٨ - عن أبي هريرة، قال: وضع النبي ﷺ طعاماً، فجاء إنسان به هوج حتى سقط فيه، فأمسك النبي ﷺ يده، وقال: «إن الشيطان أراد أن يأخذ من طعامكم، فلم يستطع، فبعث هذا». قال الدارقطني: «يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه سيف بن محمد عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. ورواه ابن

= تنبيه هام: اعتمدت هنا على نص الدارقطني في المخطوط من مسند أم هانئ؛ لأن النص الوارد في المطبوع فيه نقص لا يتضح إلا بالمقارنة مع النص الوارد في المخطوط؛ يقول في المطبوع: «يرويه الأعمش، واختلف عنه، فرواه خلف بن خليفة عن عبيد الله بن عبد الله ابن أبي مليكة عن الأعمش عن أبي صالح، عن أم هانئ، عن النبي ﷺ، قاله أحمد بن أبي طيبة عن أبيه، وكلاهما غير محفوظ» ١٢٧ / ١٠. بينما قال في المخطوط: «يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو طيبة الجرجاني عن الأعمش عن أبي صالح، عن أم هانئ، وخالفه عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وكلاهما غير ثابت ٢١٢ / ٥ - ب، ٢١٣ - أ. المخطوط. قلت: فيتضح هنا كيف دخل في المطبوع إسناد في إسناد. ولعل هذا من خطأ النساخ فيما يسمى ابتدار العين. فقد ابتدرت العين أولاً قوله: «أبي صالح» من الرواية الأولى، ولما كتبه النساخ ابتدر: «أبي صالح» من الرواية الثانية، فأكمله، فوقع السقط. الأصل كما نقلته من المخطوط.

(١) ابن أبي حاتم الرازي، العلل ١ / ٢٦٦.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٥ / ١١٢.

(٣) ابن عدي، الكامل ٥ / ٢٥٧.

عينة عن عمر بن سعيد الثوري عن الأعمش، مرسلًا، لم يتجاوز به. والمرسل أشبه بالصواب»<sup>(١)</sup>.

١٩ - عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «إن غلظ جلد الكافر اثنتان وأربعون ذراعاً، وضرسه مثل أحد». قال الدارقطني: «يروي الأعمش، واختلف عنه: فرفعه شيان عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة»<sup>(٢)</sup>، وتابعه عبيد الله بن يعيش عن ابن فضيل عن الأعمش. وغيره يروي عن ابن فضيل عن الأعمش، موقوفاً، وهو أشبه»<sup>(٣)</sup>. قلت: قوله: «أشبه»؛ للخلاف الواقع بين أصحاب ابن فضيل. وقد يكون للخلاف بين ابن فضيل وشيخان، لكن يحمل على هذا أنه ما جزم بحقيقة الرواية عن ابن فضيل. من هنا أرجح رواية شيخان. وهذا ما ذهب إليه الترمذي، قال: «حسن صحيح غريب من حديث الأعمش»<sup>(٤)</sup>.

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ٢٠٥. وسيف هو ابن أخت الثوري. كذبه ابن معين، وأحمد، وأبو داود. وتركه الدارقطني والنسائي، واتهمه بالوضع أحمد - في رواية -، والساجي، وابن عدي. وضعفه أبو زرعة وغيره. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٤٥ و ٣ / ٤٥٩ و ٣ / ٤٦٩، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١١٨، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١ / ٢٤٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤ / ٢٧٧، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٣٢٢، النسائي، الضعفاء والمتروكين ٥٠، الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني ٣٤، الخطيب، تاريخ بغداد ١ / ٣٥ و ٩ / ٢٢٦، الذهبي، الكاشف ١ / ٤٧٦.

(٢) الترمذي، السنن ٤ / ٧٠٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٥٣، الحاكم، المستدرک ٤ / ٦٣٧، ابن حبان، الصحيح ١٦ / ٥٣١.

(٣) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٥٠.

(٤) الترمذي، السنن ٤ / ٧٠٤.

٢٠ - عن أبي هريرة، قال: «إن للصلاة أولاً وآخرًا»... الحديث.  
 العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه ابن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفه: سائر أصحاب الأعمش، فرووه عن الأعمش عن مجاهد، قوله، ومنهم: زائدة<sup>(٢)</sup>، وأبو إسحق الفزاري<sup>(٣)</sup>، وعشر بن القاسم<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

قال البخاري: «حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه»<sup>(٥)</sup>. وقال: «وهم ابن فضيل في حديثه، والصحيح هو حديث الأعمش عن مجاهد»<sup>(٦)</sup>... وقال ابن معين: «إنما يروى عن الأعمش عن مجاهد»، وقال: «رواه الناس كلهم عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً»<sup>(٧)</sup>. وقال أبو حاتم الرازي: «هذا خطأ، وهم فيه ابن فضيل، يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد، قوله»<sup>(٨)</sup>. وقال الدارقطني: «هذا لا يصح مسنداً، وهم في إسناد ابن فضيل، وغيره يرويه عن

(١) الترمذي، السنن ١/ ٢٨٤ وله: العلل الكبير ٦٢، أحمد، المسند ٢/ ٢٣٢، الدارقطني،

السنن ١/ ٢٦٢، ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ٢٨١ - ٧/ ٢٦٢، البيهقي، السنن ١/ ٣٧٥.

(٢) الدارقطني، السنن ١/ ٢٦٢، البيهقي، السنن ١/ ٣٧٦، العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ١١٩.

(٣) الترمذي، السنن ١/ ٢٨٤، وله: العلل الكبير ٦٢، وأشار إليه البيهقي، السنن الكبرى ١/ ٣٧٦.

(٤) الدارقطني، السنن ١/ ٢٦٢، وأشار إليه البيهقي، السنن الكبرى ١/ ٣٧٦.

(٥) الترمذي، السنن ١/ ٢٨٤.

(٦) الترمذي، العلل الكبير ٦٢.

(٧) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣/ ٣٩٣.

(٨) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٠١.

الأعمش عن مجاهد، مرسلًا. وقال في حديث زائدة: «وهو أصح من قول ابن فضيل، وقد تابع زائدة عبثر بن القاسم»<sup>(١)</sup>. وقال العقيلي في رواية زائدة: «وهذا أولى»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن نمير: «حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة في المواقيت ليس له أصل»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن عبد البر: «هذا الحديث عند جميع أهل الحديث حديث منكر، وهو خطأ، لم يروه أحد عن الأعمش بهذا الإسناد إلا محمد بن فضيل، وقد أنكروه عليه»<sup>(٤)</sup>.

(١) الدارقطني، السنن ١ / ٢٦٢.

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤ / ١١٩.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد ٨ / ٨٥. هو ابن نمير الابن، مشهور بأقواله النقدية، فهو في عداد نقاد القرن الثالث الهجري.

(٤) المصدر السابق ٨ / ٨٥.

تنبيه هام: قلت: بعد كل هذه النقول عن النقاد المتقدمين الذين فهموا أهمية الأصحاب في التعليق، وكانت معرفة الأصحاب لديهم من وسائل التعليق، بعد كل هذا يأتي بعض المتأخرين والمعاصرين، فلا يعتمدون ذلك؛ بحجة ثقة ابن فضيل، ومن ذلك يقول ابن الجوزي بعد نقله قول البخاري والدارقطني: «قلنا: ابن فضيل ثقة، فيجوز أن يكون الأعمش قد سمعه من مجاهد مرسلًا، وسمعه من أبي صالح مسندًا». انظر: ابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ١ / ٢٧٩. ويقول ابن القطان: «ولا يبعد أن يكون عند الأعمش طريقان: إحداهما مرسلة، والأخرى مرفوعة، والذي رفعه صدوق من أهل العلم، وثقه ابن معين، وهو محمد بن فضيل» الزيلعي، نصب الراية ١ / ١٢٠. أما من المعاصرين: فقال أحمد شاكر: «هذا التعليق منهم خطأ؛ لأن محمد بن فضيل ثقة حافظ». انظر: حاشيته على الترمذي ١ / ٢٨٥. وقال الألباني: «وهذا إسناد - إسناد ابن فضيل - صحيح على شرط الشيخين، وقد أعلوه بأن غير ابن فضيل من الثقات قد روه عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا، وهذه ليست بعلّة قادحة؛ لاحتمال أن يكون للأعمش فيه =

٢١ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إنكم محشورون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته، فليفعل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه شعبة بإسنادين صحيحين، هما: عن أبي صالح عن أبي هريرة، وعن أبي التياح عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، موقوفين<sup>(١)</sup>. وخالفه: مطرف بن واصل عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً<sup>(٢)</sup>. وخالفه: أبو مريم، وابن فضيل - ولا يصح عنه -، قالوا: عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. قال الطبراني عن هذه المخالفة: «لم يرو هذا عن الأعمش إلا أبو مريم، وابن فضيل، ولم يروه عن ابن فضيل إلا السري ابن عاصم»<sup>(٤)</sup>. وخالفهم أيضاً: يحيى بن يمان، فرواه

= إسنادان، أحدهما: عن أبي صالح عن أبي هريرة. والآخر: عن مجاهد مرسلاً. ومثل هذا كثير في أحاديث الثقات، فمثله لا يرد الحديث «الأباني، السلسلة الصحيحة ٢٧٢ / ٤. قلت: كأن العلماء المتقدمين لا يعرفون ثقة محمد بن فضيل من ضعفه، غير أن مدرستي الحكم على الحديث بمجموع الطرق، وبمعرفة الأصحاب، والحكم على الحديث بظاهر الإسناد دون المقارنة والمعارضة بأحاديث تلاميذ الشيخ تتجلى واضحة بيّنة.

(١) الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٠ - ١٧١.

(٢) الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٠، القضاعي، مسند الشهاب ١ / ١٩٤، وقد ضبط: مطر، والصواب: مطرف.

(٣) الطبراني، الأوسط ٥ / ٢٠٤.

(٤) المصدر السابق. قلت: ولا يصح من حديث ابن فضيل، وذلك لتفرد السري بن عاصم عنه، وهو متهم بالكذب والسرقة كما قاله ابن عدي، وابن خراش، وابن حبان، وزاد: «لا يحل الاحتجاج به». انظر ترجمته: ابن عدي، الكامل ٣ / ٤٦٠، ابن حبان، المجروحين ١ / ٣٥٥، ابن الجوزي، الضعفاء ١ / ٣١٠، الذهبي، الميزان ٣ / ١٧٤.

عن الأعمش عن أبي صالح، عن جابر<sup>(١)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا يحيى بن يمان»<sup>(٢)</sup>. وقال الدارقطني: «والصحيح عن الأعمش عن أبي هريرة موقوف»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن عدي: «لابن يمان عن الأعمش غير هذا، وعامتها غير محفوظة»<sup>(٤)</sup>.

٢٢ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تخرج عنق من النار يوم القيامة، لها عينان تبصران، وأذنان تسمعان، ولسان ينطق يقول: إني وكلت بثلاثة: بكل جبار عنيد، وبكل من دعا مع الله إلهاً آخر، وبالمصورين».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري عن الأعمش عن عطية،

(١) أبو يعلى، المسند ٤/ ١١٨، الطبراني، الأوسط ٨/ ١٤٤، ابن عدي، الكامل ٧/ ٢٣٦، الدارقطني، العلل ٨/ ١٧٠ - ١٧١.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٨/ ١٤٤.

(٣) الدارقطني، العلل ٨/ ١٧٠ - ١٧١.

(٤) ابن عدي، الكامل ٧/ ٢٣٦. ويحيى بن يمان: ضعفه النقاد بعبارات متعددة. غير أنه لم يصل إلى حد الترك. وممن ضعفه: ابن معين، وأحمد، وابن سعد، وأبو زرعة، وأبو داود، وابن نمير، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي. ووصفه بالاضطراب أبو حاتم، وأحمد. وبين وكيع، وابن معين، وابن المديني، والعجلي، والذهبي، وابن حجر: أنه نسي حفظه وتغير. قال يعقوب بن شيبه: «ليس بحجة إذا خولف». وقال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ». ولم أقف له إلا على حديثين. خالف في هذا الحديث. ووافق في حديث أبي هريرة: قام النبي ﷺ حتى تورمت قدماه. ذكره الدارقطني، العلل ٨/ ١٧٢، وأخرجه عنه: ابن ماجه، السنن ١/ ٤٥٦. وعداده في الطبقة السابعة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٦٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ١٩٩، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٣٩٣، العجلي، الثقات ٢/ ٣٦٠، الخطيب، تاريخ بغداد ١٤/ ١٢١، الذهبي، الكاشف ٢/ ٣٧٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٢، وله: التقريب ١٠٧٠.



عن أبي سعيد، قوله<sup>(١)</sup>.

وخالفه: عبد العزيز بن مسلم، قال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>. وخالفه: موسى بن أعين، فرواه عن الأعمش عن سعد بن عبيدة، عن أبي سعيد، عن النبي<sup>(٣)</sup>. والقول قول الثوري.

٢٣ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إنما أنا رحمة مهداة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه وكيع<sup>(٤)</sup>، وعبدالله بن داود<sup>(٥)</sup>، وعلي بن محمد<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن النبي ﷺ، مرسلًا. وخالفهم: مالك بن سعيد فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٧)</sup>. قال البخاري حين سئل عن حديث مالك: «يروون هذا عن أبي صالح عن النبي ﷺ مرسلًا»<sup>(٨)</sup>. وقال الدارقطني عن المرسل: «وهو الصواب»<sup>(٩)</sup>.

(١) هناد بن السري، الزهد ١ / ٢٠٣.

(٢) الترمذي، السنن ٤ / ٧٠١.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ١٠٣. ذكر الدارقطني هذا الحديث، غير أنه جاء ناقصاً. انظر: ١٠ / ١٤٧.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٩ / ٣٢٥، أحمد، العلل ٣ / ٤٣٤، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٠٥.

(٥) أحمد بن حنبل، العلل ٣ / ٤٣٤.

(٦) الدارمي، السنن ١ / ٢١.

(٧) الترمذي، العلل الكبير ٣٦٩، الطبراني، الأوسط ٣ / ٢٢٣، القضاعي، مسند الشهاب ٢ / ١٨٩ - ١٩٠، الحاكم، المستدرک ١ / ٩١، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٠٥.

(٨) الترمذي، العلل الكبير ٣٦٩.

(٩) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٠٥.

تنبيه هام: صحح الحاكم والألباني حديث مالك. أما الحاكم، فقال في رواية مالك: «هذا حديث صحيح على شرطهما، قد احتجا جميعاً بمالك بن سعيد، والتفرد من الثقات =

٢٤ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالفلاة يمنع من ابن السبيل. ورجل بايع رجلاً سلعة بعد العصر، فحلف له بالله لأخذها بكذا وكذا، فصدقه، وهو على غير ذلك. ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا؛ فإن أعطاه منها، وفى، وإن لم يعطه منها، لم يف»<sup>(١)</sup>.

= مقبول. المستدرک ١ / ٩١. وقال الألباني: «إن رجحنا رواية وكيع المرسلة، فيكون مالك قد خالفه، فتكون روايته شاذة، ورواية وكيع المرسلة هي المحفوظة. وإن رجحنا رواية وكيع الموصولة، فتتفق الروایتان، ويكون كل منهما شاهداً للآخر، وهو الأرجح عندي؛ لأن اتفاق ثلاثة من الرواة على روايته عن وكيع موصولاً يبعد في العادة أن يتفقوا على الخطأ، ولو كان في بعضهم ضعف بدون تهمة، أو في بعض الرواة عنه، فإذا انضم إلى ذلك رواية مالك بن سعيّر، قوي الحديث، وارتقى إلى درجة الحسن أو الصحة» الألباني، السلسلة الصحيحة ١، ق ٨٨٢ / ٢. قلت: بين الدارقطني الخلاف على وكيع، وبين أن الصواب هو المرسل، قال: «ورواه بعض الحرويين عن وكيع، فوهم فيه، قال فيه: عن سفيان عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، والصحيح ما قلنا - أي: الإرسال» الدارقطني، العلل ١٠ / ١٠٥. وقال ابن عدي بعد إيراد رواية عبد الله بن نصر عن وكيع مرفوعة، قال: «وهذا غير محفوظ عن وكيع عن الأعمش، إنما يرويه مالك بن سعيّر عن الأعمش». ابن عدي، الكامل ٤ / ٢٣٠. فالظاهر من هذا أن رواية من روى عن وكيع متصلاً إنما هي وهم وخطأ، ولا يحفظ عنه الاتصال، ولو كان الرواة ثلاثة أو أكثر، ما داموا اتفقوا على الوهم والخطأ، والمتابعة لا تعتبر في الخطأ الذي نص النقاد على كونه خطأ. حتى إن في عبارة ابن عدي ما يدل على أن وصل هذا الحديث إنما عرف بمالك دون غيره، فكيف نعد رواية الخطأ متابعة له، ليكون الحديث بالمجموع حسناً أو صحيحاً؟.

(١) ورد عن الأعمش ثلاثة أحاديث صحيحة المتن، كلها تبدأ بقوله: «ثلاثة لا يكلمهم الله» هذا واحد منها. والثاني: ما رواه عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: شيخ زان، وملك كذاب، وعائل مستكبر» رواه عنه وكيع، وأبو معاوية، وجريّر. انظر: مسلم، الصحيح ١ / ١٠٢، =

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري، وجريز بن حازم، وابن مسهر، وأبو بكر بن عياش<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(٣)</sup>، ووکیع<sup>(٤)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٥)</sup>، وعبثر<sup>(٦)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وخالفهم: صالح بن أبي الأسود، فرواه: عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن أبي هريرة<sup>(٨)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح:

= النسائي، السنن الكبرى ٢٦٩ / ٤، أبو يعلى، المسند ٥٩ / ١١ و ٧٦ / ١١. والثالث: ما رواه الأعمش عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا مئة، والمنفق سلعة بالحلف الفاجر، والمسبل إزاره» رواه عنه: الثوري، وشعبة، ورواه وكيع عن رجل عن خرشة. انظر: مسلم، الصحيح ١ / ١٠٢، النسائي، الكبرى ٤ / ٥، ٥ / ٤٨٨، أحمد، المسند ٥ / ١٨٥، أبو نعيم، حلية الأولياء ٧ / ١٣٠. قلت: ويعد هذا من تعدد أوجه الرواية عن الأعمش، لا سيما أن كبار أصحابه رووا الأحاديث الثلاثة.

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٦٩ - ١٧٠. أورد رواية الثوري وابن حازم وابن مسهر وأبي بكر، ولم أقف على تخريجها.

(٢) مسلم، الصحيح ١ / ١٠٣، أحمد، المسند ٢ / ٢٥٣، الدارقطني، العلل ١ / ١٧٠.

(٣) البخاري، الصحيح ٢ / ٩٥٠، مسلم، الصحيح ١ / ١٠٣، النسائي، السنن الكبرى ٣ / ٤٩٢ و ٤ / ٦، أبو داود، السنن ٣ / ٢٧٧، الدارقطني، العلل ١ / ١٧٠.

(٤) الترمذي، السنن ٤ / ١٥٠، أحمد، المسند ٢ / ٤٨٠، أبو داود، السنن ٣ / ٢٧٧، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٦٩.

(٥) البخاري، الصحيح ٢ / ٨٣١.

(٦) مسلم، الصحيح ١ / ١٠٣.

(٧) البخاري، الصحيح ٦ / ٢٦٣٦.

(٨) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٧٠، ابن عدي، الكامل ٤ / ٦٦. سبقت ترجمته: ٤ / علي.

حديث أبي صالح عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

٢٥ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية عن الأعمش عن صالح، ابن خباب عن حصين بن عقبة، قال: قال عبدالله بن مسعود، موقوفاً<sup>(٢)</sup>. وخالفه: عمرو بن عبد الغفار، رواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. قال ابن عدي: «وهذه الأحاديث عن الأعمش غير محفوظة»<sup>(٤)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث رواه غير عمرو عن الأعمش عن أبي صالح مرسلاً»<sup>(٥)</sup>. قلت: لم أقف على هذه الرواية. والصواب: قول أبي معاوية.

٢٦ - عن أبي هريرة، قال: «لما كان غزوة تبوك، أصاب الناس مجاعة، قالوا: يا رسول الله! لو أذنت لنا فنحرننا نواضحنا فأكلنا وادها؟ فقال رسول الله ﷺ: افعلوا. قال: فجاء عمر فقال: يا رسول الله! إن فعلت، قلّ الظهر، ولكن ادعهم بفضل أزوادهم... الحديث».

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٧٠.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ١٠٣، الطبراني، المعجم الكبير ٩ / ١٠٤. ولم أقف عليه في المطبوع من سنن سعيد بن منصور، فلعله في المفقود.

تنبيه: قال البخاري في التاريخ: «أنا ابن حماد عن أبي عوانة عن سليمان عن صالح بن خباب الفزاري عن حصين بن عقبة الفزاري». قلت: ورد ذلك في ترجمة صالح دون ذكر أي حديث، ففعل هذا السند من طريق أبي عوانة لهذا المتن، لكننا لا نستطيع أن نجزم. ٢٧٧ / ٤٠.

(٣) ابن عدي، الكامل ٥ / ١٤٧، البزار، المسند ٨ / ١٧٤.

(٤) ابن عدي، الكامل ٥ / ١٤٧.

(٥) البزار، المسند ٨ / ١٧٤.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، ووكيع<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد - شك الأعمش - .  
ورواه سهيل بن أبي صالح - فيما صح عنه<sup>(٣)</sup> -، وحفص - فيما صح عنه -<sup>(٤)</sup>، وقتادة بن فضيل<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة وحده.

(١) مسلم، الصحيح ١/ ٥٦، أحمد، المسند ٣/ ١١، ابن حبان، الصحيح ١٤/ ٤٦٤، أبو نعيم، المستخرج ١/ ١٢١، أبو عوانة، المسند ١/ ١٩، أبو يعلى، المسند ٢/ ٤١٢، ابن منده، الإيمان ١/ ١٧٧، أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحق (ت: ٤٣٠) دلائل النبوة، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: محمد محمد الحداد، ١/ ٣٣، الدارقطني، العلل ١/ ١٨٩.

(٢) ابن منده، الإيمان ١/ ١٧٧، الدارقطني، العلل ٨/ ١٨٨.

(٣) الدارقطني، العلل ٨/ ١٨٨، النسائي، الكبرى ٥/ ٢٤٦، الطبراني، الأوسط ٢/ ١٢٨. ذكر الدارقطني الخلاف الحاصل في رواية سهيل، وبين في النهاية أن الصحيح من روايته قول من قال: عن الأعمش، دون الرواية عن أبيه، والذي يهمننا في هذا المقام صحة الرواية عنه عن الأعمش؛ لتدخل في إطار الخلاف عن الأعمش.

(٤) الدارقطني، العلل ٨/ ١٨٨. وذكر هنا الخلاف بين أصحاب حفص بن غياث، وكرر هذا الخلاف في مسند جابر، وقفت عليه في ج ٤، من المخطوط لوحة ١٣٤ - ب، تبين أن الصحيح من رواية حفص هو عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا ما يهمننا في هذا المقام.

(٥) الدارقطني، العلل ٨/ ١٨٩، النسائي، الكبرى ٥/ ٢٤٦. ولم أقف له عن الأعمش إلا على حديثين وافق فيهما الثقات، هذا أحدهما، والآخر هو حديث: «إن آخر أهل الجنة دخولاً وآخر أهل النار خروجاً رجل يخرج من النار حبواً». ذكره الدارقطني في العلل، ولم أقف على تخريجه. أما قتادة، فقد وثقه ابن شاهين والذهبي. وقال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حجر: مقبول. قلت: وعداده في الطبقة السادسة. انظر ترجمته: ابن حبان، الثقات ٧/ ٣٤١، ابن شاهين، الثقات ١٨٩، الذهبي، الكاشف ٢/ ١٣٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٣٠، وله: التقريب ٧٩٨.

وخالفهم: أبو أسامة - في رواية<sup>(١)</sup> -، وابن مغراء<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو جابر. وخالفهم: أبو أسامة - في رواية أخرى<sup>(٣)</sup> -، قال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. قال الدارقطني: «والمحفوظ: عن أبي صالح عن أبي هريرة»<sup>(٤)</sup>. قلت: وهذا لا يعني تعليل رواية أبي معاوية ووكيع، وإنما هذا القدر من الرواية محفوظ من رواية الجميع عن الأعمش، فالأعمش شك حينما روى لأبي معاوية ووكيع. وجزم عندما حدث البقية. أما من رواه عن جابر، فالعلة منه، ذلك أن أبا معاوية ومن تابعه ذكروا أن الشك إنما كان بين أبي هريرة وأبي سعيد. والله أعلم.

٢٧ - عن أبي هريرة، وعن أبي سعيد، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالعبد يوم القيامة؛ فيقول الله له: ألم أجعل لك سمعاً وبصراً ومالاً وولداً، وسخرت لك الأنعام والحرث، وتركتك ترأس وتربع، فكنت تظن أنك ملاقي يومك هذا؟ قال: فيقول: لا. فيقول له: اليوم أنساك كما نسيتني».

العلة: تفرد بروايته مالك بن سعيد عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي سعيد، ومثل مالك لا تقبل أفراداه عن الأعمش وكبار أصحابه متوافرون على نقل روايته بمجموعهم، وليس هو من جمال المحامل عنه. غير أن الترمذي صحح هذا الحديث بقوله: «حديث صحيح غريب»<sup>(٥)</sup>. قلت: وهذا رأي

(١) الدارقطني، العلل ٨ / ١٨٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، المخطوط ج ٤ / ١٣٤ - ب.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الترمذي، السنن ٤ / ٦١٩.

لا أؤيده لاعتبارات التعليل بالأصحاب. ومما يساعد في معرفة سبب العلة: ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة، قال: قالوا: يا رسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليست في سحابة؟»، قالوا: لا. قال: «فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس في سحابة؟»، قالوا: لا. قال: «فو الذي نفسي بيده! لا تضارون في رؤية ربكم إلا كما تضارون في رؤية أحدهما». قال: «فيلقى العبد، فيقول: أيُّ فلٍ! ألم أكرمك وأسودك وأزوّجك وأسخر لك الخيل والإبل، وأذكرك ترأس وتربع؟ فيقول: بلى. قال: فيقول: أفظننت أنك ملاقيٌّ؟ فيقول: لا. فيقول: فإني أنساك كما نسيتني... الحديث»<sup>(١)</sup>. فهذا الحديث روى الأعمش الجزء الأول منه عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد<sup>(٢)</sup>، ولم يرد فيما صح عنه الجزء الثاني. فلعل مالك بن سعيّر خلط بين الطريقتين، ثم اقتصر على الجزء الثاني منه، فوقع التفرد. والله أعلم.

٢٨ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «الرَّجُلُ جُبَارٌ، والعجماءُ جُبَارٌ، والبطرُ جُبَارٌ، والمعدنُ جُبَارٌ، وفي الركاز الخمس».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه ابن نمير<sup>(٣)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٤)</sup>، عن الأعمش عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثوران، قال: قال رسول الله ﷺ، مرسلاً. وخالفهم: زياد البكائي<sup>(٥)</sup>، فرواه عن الأعمش عن أبي قيس، عن أبي هريرة، عن

(١) مسلم، الصحيح ٤/ ٢٢٧٩. رواه مسلم، قال: حدثنا محمد بن أبي عمر: حدثنا سفيان عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٢) انظر حديث: ٦١/ أبو هريرة.

(٣) الحربي، غريب الحديث ٢/ ٤١٦.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى ٨/ ٣٤٤.

(٥) الدارقطني، العلل ١١/ ١٦٥، الخطيب البغدادي، الفصل للوصل ٢/ ٧٨١.

النبي ﷺ. قال الدارقطني بعد ذكره رواية البكائي: «وغيره يرويه عن الأعمش عن أبي قيس، عن هزيل مرسلًا، والمرسل هو الصواب»<sup>(١)</sup>. وقال في الغرائب: «تفرد به - مرفوعاً - زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش»<sup>(٢)</sup>. وقال الخطيب: «تفرد بروايته زياد البكائي عن الأعمش»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن عبد البر بعد أن ذكر رواية سفيان الثوري عن أبي قيس مرسلًا، ورواية البكائي: «وليس زياد البكائي ممن يحتج به إذا خالفه مثل الثوري»<sup>(٤)</sup>. قلت: والصواب قول ابن نمير ومن تابعه<sup>(٥)</sup>. وتفرد حبان ابن علي برواية حديث آخر عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «الركاز الذهب الذي ينبت على وجه الأرض». قال الدارقطني: «يرويه حبان بن علي عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وهو وهم؛ لأن هذا ليس من حديث الأعمش، ولا من حديث أبي صالح، وإنما يرويه رجل مجهول عن آخر عن أبي هريرة»<sup>(٦)</sup>.

٢٩ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «الرهن محلوب مركوب».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٧)</sup>، وأبو معاوية - فيما صح

(١) الدارقطني، العلل ١١ / ١٦٥. «بتصرف». ولم يذكر الدارقطني من رواه عن الأعمش كذلك.

(٢) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ٢٧٣.

(٣) الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج ٢ / ٧٨١.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد ٧ / ٢٥.

(٥) قلت: رواية الثوري إنما هي عن أبي قيس مباشرة، وهذه من ابن عبد البر تعد قرينة خارجية تؤكد علة رواية البكائي، لكن لو روى الحديث كبار ثقات الأعمش كما رواه البكائي، لما جاز استخدام هذه القرينة، وتكون المقابلة عندئذ بين أصحاب أبي قيس.

(٦) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٣.

(٧) الدارقطني، العلل ١٠ / ١١٣. قلت: وأخرجه ابن عدي من طريق ضعيف عن الثوري، أفته شيخه الحسن بن عثمان، قال ابن عدي: «وهذا عن الثوري عن الأعمش عن أبي =



عنه<sup>(١)</sup>، -، وشعبة - فيما صح عنه<sup>(٢)</sup>، -، ووکیع<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة - فيما صح عنه<sup>(٤)</sup>، -،

= صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مسنداً منكر جداً، وبخاصة إذا رواه عنه ابن مهدي، وعن ابن مهدي خليفة وحفص بن عمر، والبلاء من الحسن بن عثمان الكامل ٢ / ٣٤٥.

(١) اختلف على أبي معاوية في هذا الحديث: رواه إبراهيم بن مجشر، وعلي الطنافسي عنه مرفوعاً، والصواب وقفه، قال ابن عدي: «وهذا الحديث لا أعلمه يرفعه عن أبي معاوية غير إبراهيم بن مجشر» الكامل ١ / ٢٧٤، وقال الخطيب: «تفرد برواية هذا الحديث عن أبي معاوية مرفوعاً إبراهيم بن مجشر... ورواه غيره عن أبي معاوية موقوفاً لم يذكر فيه النبي ﷺ». «بتصرف» تاريخ بغداد ٦ / ١٨٤. أما رواية الطنافسي، فقال أبو حاتم: «رفعه مرة، ثم ترك بعد الرفع، فكان يقفه» ١ / ٣٧٤. ولم أجدها عند غيره. وذكر الدارقطني الخلاف على أبي معاوية، ويثبت رفع إبراهيم له، ثم قال: «وقفه غيره» العلل ١٠ / ١١٢، السنن ٣ / ٣٤. قلت: ولم أقف على من رواه موقوفاً عن أبي معاوية؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني.

(٢) اختلف على شعبة في روايته: رواه نصر بن حماد أبو الحارث الوراق، وهيب بن جرير عن شعبة مرفوعاً، قال الدارقطني بعد ذكره الروایتين: «وغيرهما رواه موقوفاً، وهو الصواب». وقال ابن عدي بعد إخراجهم: «وهذا من حديث شعبة موصولاً لم يكتبه إلا عن عبدان». قلت: وهو الذي رواه عن نصر. انظر: الدارقطني، العلل ١٠ / ١١٢، ابن عدي، الكامل ٧ / ٣٩، وأشار إليه ابن حبان، المجروحين ١ / ١١٩.

(٣) ابن أبي شيبه، المصنف ٧ / ٢٨٨.

(٤) اختلف على أبي عوانة فيه: رواه شيان ويحيى بن حماد عنه مرفوعاً، وخالفهم عفان، فرواه موقوفاً. وهو ما أرجحه، لمتزلته، ولموافقة هذه الرواية لأصحاب الأعمش. انظر: الدارقطني، السنن ٣ / ٣٤، وله: العلل، ١٠ / ١١٢، الحاكم، المستدرک ٢ / ٦٧، البيهقي، السنن الكبرى ٦ / ٣٨. وأشار إليها ابن حبان، المجروحين ١ / ١١٩. قلت: ذهب الحاكم كعادته في إعمال كل الروايات دون التحقق من الخطأ إلى قبول الخلاف عن أبي عوانة ومن تابعه بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ لإجماع الثوري وشعبة على توقيفه عن الأعمش. وأنا على أصلي الذي أصلته في قبول الزيادة من الثقة».

وهشيم وابن فضيل وجريير بن عبد الحميد<sup>(١)</sup>، ومعمّر<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.

وخالفهم: أبو بكر بن عياش<sup>(٣)</sup>، ويزيد بن عطاء الشكري<sup>(٤)</sup>، فرفعا إلى النبي ﷺ. قال الدارقطني في الموقوف: «وهو المحفوظ عن الأعمش»<sup>(٥)</sup>، وأيده الخطيب بقوله: «وهو المحفوظ من حديثه»<sup>(٦)</sup>. وقال ابن عدي: «والأصل فيه موقوف»<sup>(٧)</sup>. وقال البيهقي: «رواه الجماعة عن الأعمش موقوفاً على أبي هريرة»<sup>(٨)</sup>. قلت: فالقول قول الثوري ومن تابعه.

٣٠ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من اشترى مُصْرَأة، فهو بالخيار، إن شاء رَدَّها وصاعاً من تمر».

العلة: تفرد يزيد بن عطاء الشكري بروايته عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٩)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا يزيد بن عطاء، ولا عن يزيد إلا زهير بن عبد، تفرد به أبو الزنبا»<sup>(١٠)</sup>. وقال

- 
- (١) الدارقطني، العلل ١٠/ ١١٣. وأشار إليها الخطيب، تاريخ بغداد ٦/ ١٨٤.  
 (٢) عبد الرزاق، المصنف ٨/ ٢٤٤.  
 (٣) أشار إليها ابن حبان في المجروحين ١/ ١١٩.  
 (٤) ابن عدي، الكامل ٧/ ٢٧٣.  
 (٥) الدارقطني، العلل ١٠/ ١١٣.  
 (٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٦/ ١٨٤.  
 (٧) ابن عدي، الكامل ٧/ ٢٧٣.  
 (٨) البيهقي، السنن الكبرى ٦/ ٣٨.  
 (٩) الطبراني، الأوسط ٤/ ٥١، ابن عدي، الكامل ٧/ ٢٧٣، العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ٣٨٧.  
 (١٠) الطبراني، الأوسط ٤/ ١٥.

العقيلي بعد إيراده: «الحديث معروف بغير هذا الإسناد من وجه ثابت»<sup>(١)</sup>.

٣١- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «زَيَّنُوا القرآن بأصواتكم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وزائدة<sup>(٣)</sup>، وجري<sup>(٤)</sup>، ووكيع<sup>(٥)</sup>، وابن فضيل<sup>(٦)</sup>، ومعم<sup>(٧)</sup>، وابن نمير<sup>(٨)</sup>، وحמיד بن عبد الرحمن<sup>(٩)</sup>، ومحمد بن ربيعة<sup>(١٠)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن طلحة، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء، عن النبي ﷺ. وخالفهم: أسباط بن محمد، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قال الدارقطني: «وهم فيه، والصحيح عن الأعمش عن طلحة، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء»<sup>(١١)</sup>.

٣٢- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «السائحون الصائمون».

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ٣٨٧.

(٢) أحمد، المسند ٤/ ٢٩٦، عبد الرزاق، المصنف ٢/ ٤٨٤، الحاكم، المستدرک ١/ ٧٦٤، الروياني، المسند ١/ ٢٤٦.

(٣) الحاكم، المستدرک ١/ ٧٦٤.

(٤) أبو داود، السنن ٢/ ٧٤، النسائي، الكبرى ٥/ ٢١، الحاكم، المستدرک ١/ ٧٦٤.

(٥) أحمد، المسند ٤/ ٣٠٤، البيهقي، السنن الكبرى ٢/ ٥٣، الحاكم، المستدرک ١/ ٧٦٤.

(٦) الحاكم، المستدرک ١/ ٧٦٤.

(٧) المصدر السابق.

(٨) أحمد، المسند ٤/ ٣٠٤، البيهقي، السنن الكبرى ١٠/ ٢٢٩، الحاكم، المستدرک ١/ ٧٦٤.

(٩) أحمد، المسند ٤/ ٢٩٦.

(١٠) ابن عساکر، تاريخ دمشق ٣٧/ ٣٣٤.

(١١) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٤٨.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وإسرائيل<sup>(٢)</sup>، عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. وخالفه: حكيم بن خذام، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح عن الأعمش موقوف عن أبي هريرة»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن عدي: «ولا أعلم رفع هذا الحديث عن الأعمش غير حكيم بن خذام»<sup>(٥)</sup>. وقال العقيلي: «يُروى عن أبي هريرة موقوفاً»، وأورده في ترجمة حكيم في جملة ما انتقد عليه<sup>(٦)</sup>.

٣٣- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «سأحدثكم بأمر الناس وأخلاقهم، الرجل يكون سريع الغضب، سريع الفيء، فلا عليه، ولا له، كفاف. والرجل يكون بعيد الغضب، سريع الرضا، فذاك له، ولا عليه. والرجل سريع الغضب، بعيد الرضا، فذاك عليه ولا له. والرجل يقضي الذي له، ويقضي الذي عليه، فذاك لا عليه، ولا له، كفافاً. والرجل يقضي الذي عليه، ولا يقضي الذي له، فذاك له ولا عليه. والرجل يقضي الذي له، ويمطل الناس في الذي لهم، فذاك عليه ولا له».

(١) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٢٥٥.

(٢) الطبري، جامع البيان ١١ / ٣٧.

(٣) ابن عدي، الكامل ٢ / ٢٢٠، العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٣١٨، الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠٦. قلت: وتابعه أبو عوانة من رواية أبي ربيعة عنه، ولا تصح عن أبي عوانة؛ لأن أبا ربيعة كذاب، تركه مسلم والفلاس، وضعفه الدارقطني وغيره. انظر: الذهبي، الميزان ٢ / ١٠٥. انظر تخريجها: أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصفهان ٤ / ٢٢٦، الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠٧.

(٤) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠٧.

(٥) ابن عدي، الكامل ٢ / ٢٢٠.

(٦) العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٣١٨.

العلة: تفرد بروايته شريك عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا شريك، تفرد به ابنه عبد الرحمن»<sup>(١)</sup>. قلت: ولا تقبل أفراده في الأعمش.

٣٤ - عن أبي هريرة، وأبي سعيد، قالا: قال رسول الله ﷺ: «العز ردائي، والكبرياء إزاراي، فمن نازعني منها شيئاً، عذبتة».

العلة: تفرد به حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح، به<sup>(٢)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا حفص»<sup>(٣)</sup>. وأورده تمام في فوائده<sup>(٤)</sup>.

٣٥ - عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «فضل العلم خير من فضل العبادة، وخير دينكم الورع».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه جرير عن الأعمش، قال بلغني عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، قوله<sup>(٥)</sup>. وخالفه: أبو مطيع البلخي، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً<sup>(٦)</sup>. وخالفه: عبد الله بن عبد القدوس،

(١) الطبراني، الأوسط ٤ / ٢٠٤.

(٢) البخاري، الأدب المفرد ١٩٤، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري أبو محمد (ت: ٤٥٦). المحلى، دار الآفاق الجديدة، بيروت. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، ٣٤ / ١، مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٢٣، الطبراني، المعجم الأوسط ٥ / ٦٩.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٥ / ٦٩.

(٤) تمام الرازي، الفوائد ٢ / ٤٩.

(٥) أبو خيثمة، العلم ٨، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٥٨ / ٣٠٦.

(٦) الدارقطني، العلل ٤ / ٣١٨ و ١٠ / ١٤٦، ابن الجوزي، العلل المتناهية ١ / ٧٧. لم أقف لأبي مطيع على غير هذا الحديث، وقد ضعفه أبو حاتم، والبخاري، وابن سعد، =

فرواه عن الأعمش عن مطرف، عن حذيفة، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفه: المسيب ابن شريك عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان<sup>(٢)</sup>.

ورواه حمزة الزيات، واختلف عنه: رُوي عنه عن الأعمش عن مصعب بن

= والنسائي، والدارقطني، والفلاس. وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال أحمد: «لا ينبغي الرواية عنه». وقال أبو داود: «تركوه». وقال ابن عدي: «عامه ما يرويه لا يتابع عليه». وعدده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٤ / ٣٥٥، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ١٢١، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٣٧٤، النسائي، الضعفاء والمتروكين ١١٢، ابن عدي، الكامل ٢ / ٢١٤، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين ٢٢٧ / ١، ابن حجر، لسان الميزان ٢ / ٣٣٤.

(١) الترمذي، العلل الكبير ٣٤١، البزار، المسند ٧ / ٣٧١، الطبراني، الأوسط ٤ / ١٩٧، ابن الجوزي، العلل المتناهية ١ / ٧٦، ابن عدي، الكامل ٤ / ١٩٧، الحاكم، المستدرک ١ / ١٧١، البيهقي، المدخل إلى السنن ٣٠٣.

(٢) الدارقطني، العلل ٤ / ٣١٨ و ١٠ / ١٤٦. المسيب بن شريك: تركه أحمد، وأبو حاتم، ومسلم، والدارقطني، والنسائي، والساجي، والفلاس، والبيهقي. زاد الساجي: «يحدث بالمناكير». وزاد الفلاس: «قد اجتمع أهل العلم على ترك حديثه». وقال أحمد مرة: «كان يخطئ». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال ابن سعد: «ضعيف لا يحتج به». وثقه ابن شاهين، وقال: «أنكر عليه حديث رواه عن الأعمش». انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ٢١٤، عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٥٥٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٢٩٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٧ / ٣٣٢، الخطيب، تاريخ بغداد ١٣ / ١٣٨ - ١٣٩، ابن شاهين، الثقات ٢٢٣، البيهقي، السنن الكبرى ٩ / ٢٦١، ابن حجر، لسان الميزان ٦ / ٣٨.

واقع روايته عن الأعمش: وقفت له على ثلاثة أحاديث، خالف في هذا الحديث، وفي حديث: ٦٣ / أبو هريرة. ووافق في: ٦٦ / أبو هريرة. ولا عبرة بموافقه. وعدده في الطبقة الثامنة.

سعد، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. ورُوي عنه عن الأعمش عن رجل، عن مصعب عن سعد، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. ورُوي عنه عن الأعمش عن الحكم، عن مصعب عن سعد، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. وخالفه علي بن سليمان أبو نوفل فرواه عن الأعمش عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. قال الترمذي في رواية ابن عبد القدوس: «فسألت محمداً عن هذا الحديث، فلم يعد هذا الحديث محفوظاً، ولم يعرف هذا عن حذيفة عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>. وقال البزار: «وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي إلا من هذا الوجه، وإنما هذا الكلام من كلام مطرف، ولا نعلم رواه عن الأعمش إلا عبدالله بن عبد القدوس، ولم نسمعه إلا من عباد بن يعقوب»<sup>(٦)</sup>. وقال الطبراني عن رواية ابن عبد القدوس: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عبدالله بن عبد القدوس». وقال أيضاً: «وهذا لا أعرفه إلا من حديث عبدالله بن عبد القدوس عن الأعمش»<sup>(٧)</sup>. وقال ابن عدي: «وهذا لا أعرفه إلا من حديث عبدالله بن عبد القدوس عن الأعمش»<sup>(٨)</sup>. أما الدارقطني، فقال بعد إيراد أغلب الروايات

(١) الشاشي، المسند ١/ ١٣٧، الحاكم، المستدرک ١/ ١٧٠، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٤٦، ٣١٨/ ٤.

(٢) الحاكم، المستدرک ١/ ١٧٠، أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصفهان ٣/ ٧٦، الدارقطني، العلل ٤/ ٣٢٠ و ١٠/ ١٤٦.

(٣) الحاكم، المستدرک ١/ ١٧٠، البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى ٣٠٣.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤١/ ٥٢١.

(٥) الترمذي، العلل الكبير ٣٤١.

(٦) البزار، المسند ٧/ ٣٧١.

(٧) الطبراني، الأوسط ٤/ ١٩٧.

(٨) ابن عدي، الكامل ٤/ ١٩٧.

السابقة: «لا يصح منها شيء»<sup>(١)</sup>. وقال: «وليس يثبت من هذه الأسانيد شيء، وإنما يروى هذا عن مطرف بن عبدالله بن الشخير من قوله»<sup>(٢)</sup>. من هنا أجد في النهاية أن الخلاف بين جرير من ناحية، وابن عبد القدوس وحمزة وأبي مطيع البلخي والمسيب ابن شريك وأبي نوفل على اختلاف بينهم، والصواب ما رواه جرير.

٣٦- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، قال: تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار مجتمعاً فيها.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

ورواه أسباط من طريقين: عن الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعود عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. وعن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>. قال الترمذي في هذا الطريق: «هذا حديث حسن صحيح»<sup>(٦)</sup>. وقال الحاكم في حديث علي بن مسهر: «هذا حديث صحيح، على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»<sup>(٧)</sup>. قلت: والصواب: قول ابن مسهر وأسباط من حديث أبي هريرة، أما حديث ابن مسعود، فمعلول.

(١) الدارقطني، العلل ١٠/١٤٦.

(٢) المصدر السابق ٤/٣١٩. خالف الحاكم أقوال النقاد، فقال في رواية حمزة الزيات: «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» المستدرک ١/١٧٠.

(٣) ابن خزيمة، الصحيح ٢/٣٦٥، الترمذي، السنن ٥/٣٠٢، الحاكم، المستدرک ١/٣٣٠.

(٤) أحمد، المسند ٢/٤٧٤، ابن ماجه، السنن ١/٢٢٠.

(٥) الترمذي، السنن ٥/٣٠٢، النسائي، الكبرى ٦/٣٨١، ابن ماجه، السنن ١/٢٢٠.

(٦) الترمذي، السنن ٥/٣٠٢.

(٧) الحاكم، المستدرک ١/٣٣٠.



٣٧ - عن أبي هريرة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [القصص: ٤٦]، فقال: «نودوا: يا أمة محمد! أعطيتكم قبل أن تسألوني وأجيبكم قبل أن تدعوني».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(١)</sup>، وسليمان التيمي<sup>(٢)</sup>، وحمزة الزيات<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن علي بن مدرك، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قوله.

وخالفهم: يحيى بن عيسى، فرواه عن الأعمش عن علي بن مدرك، عن أبي زرعة، قوله<sup>(٤)</sup>.

قال الدارقطني في رواية من وقفه على أبي زرعة: «وهو أصح»<sup>(٥)</sup>...

(١) الطبري، جامع البيان ٨١ / ٢٠، عبد الرزاق، التفسير ٩١ / ٣.

(٢) الطبري، جامع البيان ٨١ / ٢٠.

(٣) أورد الدارقطني هذا الحديث في مسند أبي هريرة، ومسند جرير، واختلفت رواية حمزة فيهما؛ فجاءت في مسند أبي هريرة: عن الأعمش عن علي، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة ٢٩٢ / ٨. بينما جاءت في مسند جرير موقوفة على أبي زرعة. انظر: العلل، المخطوط ج ٤ / لوحة ١٠٥ - ب. وهذا الخلاف في كلام الدارقطني نحسبه من واقع الروايات الواردة عن حمزة. روى هذا الحديث عن حمزة أبو قطن عمرو بن الهيثم، وعيسى بن يونس، وحجاج، جميعهم ذكروا أبا هريرة. ولم أجده عن أبي زرعة موقوفاً. وهذا يدل على أن ما ورد في مسند جرير خطأ، والصواب: ما ورد في مسند أبي هريرة، انظر الروايات: الحاكم، المستدرک ٤٤٣ / ٢، النسائي، السنن الكبرى ٤٢٤ / ٦، الطبري، جامع البيان ٨١ / ٢٠، ابن أبي حاتم، التفسير ٢٩٨٣ / ٩.

(٤) الطبري، جامع البيان ٨١ / ٢٠.

(٥) الدارقطني، العلل ٢٩٢ / ٨.

وفي موضع آخر قال: «وهو الصواب»<sup>(١)</sup>. وقال الحاكم في رواية حمزة «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»<sup>(٢)</sup>. أرجح هنا رواية الثوري على ما رجحه الدارقطني. فمثل الرملي لا يرجح على الثوري، فكيف وقد تابع الثوري راويان؟

٣٨ - عن أبي هريرة وجابر، قالوا: قال رسول الله: ﷺ «قاربوا وسددوا، واعلموا أنه لن ينجو أحد منكم بعمله». قالوا: يا رسول الله ولا أنت؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ورواه جرير<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، وعبد العزيز بن مسلم<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي سفيان عن جابر. ورواه محمد بن طلحة<sup>(٨)</sup>، ياسين الزيات<sup>(٩)</sup>،

(١) المصدر السابق. المخطوط ٤ / لوحة ١٠٥ - ب.

(٢) الحاكم، المستدرک ٢ / ٤٤٣.

(٣) الطبراني، الأوسط ١ / ٣٦٥. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا الفريابي». قلت: لكن أبا نعيم أخرجه من رواية الفريابي وقبيصة عن الثوري. حلية الأولياء ٧ / ١٢٩.

(٤) مسلم، الصحيح ٤ / ٢١٧١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) مسلم، الصحيح ٤ / ٢١٧٠، أحمد، المسند ٢ / ٤٩٥.

(٧) ابن حبان، الصحيح ٢ / ٦٢، أحمد، المسند ٣ / ٣٦٢، أبو يعلى، المسند ٣ / ٣٠٩.

(٨) أحمد، المسند ٣ / ٣٣٧.

(٩) الصيدواي، معجم الشيوخ ١٧٤.

وأبو الأحوص<sup>(١)</sup>، قال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، ولم يذكروا حديث أبي هريرة. ورواه يعلى بين عبيد عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، لم يذكر حديث جابر. وخالف شريك<sup>(٢)</sup>، الجميع، فرواه عن أبي صالح، عن أبي هريرة وجابر. قال الطبراني في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر إلا شريك، تفرد به حاتم بن إسماعيل»<sup>(٣)</sup>.

فالحديث صحيح من طريق أبي صالح عن أبي هريرة، ومن طريق أبي سفيان عن جابر. ومعلول من رواية أبي صالح عن جابر، والتي رواها شريك وحده.

٣٩ - عن أبي هريرة: «كره أن ينتعل الرجل واقفاً».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً<sup>(٤)</sup>. وخالفه: إبراهيم بن حميد الرؤاسي، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، شك في رفعه ووقفه<sup>(٥)</sup>. قال الدارقطني بعد إيراده ذلك: «والصحيح موقوف»<sup>(٦)</sup>.

٤٠ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «كم مضى من الشهر؟ - يعني رمضان -، قال ثنتان وعشرون، وبقي ثمان، فقال رسول الله ﷺ: «بقي

(١) الدارمي، السنن ٢ / ٣٩٥.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٣٠٥ (عنهما). ابن ماجه، السنن ٢ / ١٤٠٥ (عن أبي هريرة وحده)، الفصاعي، مسند الشهاب ١ / ٣٦٥ (عن أبي هريرة وحده).

(٣) الطبراني، الأوسط ٤ / ٣٠٥.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ١٧٦، ابن ماجه، السنن ٢ / ١١٩٥، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٢.

(٥) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٢.

(٦) المصدر السابق.

سبع، اطلبوها - يعني: ليلة القدر -».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup>، وجريير ابن عبد الحميد<sup>(٣)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٤)</sup>، وحفص<sup>(٥)</sup>، وسليمان بن قرم<sup>(٦)</sup>، ويعلى ابن عبيد<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. ورواه أبو عوانة، قال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة وابن عمر<sup>(٨)</sup>. وكذا قال أبو اسحق الفزاري عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وأراه قد ذكر ابن عمر<sup>(٩)</sup>. وخالفهم: أبو مسلم قائد الأعمش فرواه عن الأعمش عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة<sup>(١٠)</sup>. وخالفهم أيضاً: أبو سمير حكيم بن خدام، فرواه عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن أبي هريرة<sup>(١١)</sup>.

(١) ابن حبان، الصحيح ٢٣٣ / ٨، ابن أبي شيبة، المصنف ٣٢٢ / ٢، ابن ماجه، السنن ٥٣٠ / ١، أحمد، المسند ٢٥١ / ٢، البيهقي، السنن الكبرى ٣١٠ / ٤.

(٢) الدارقطني، العلل ٢٠٠ - ٢٠٢.

(٣) ابن حبان، الصحيح ٢٨٩ / ٦، ابن خزيمة، الصحيح ٣٢٦ / ٣، الدارقطني، العلل ٢٠١ / ١٠.

(٤) الدارقطني، العلل ٢٠١ / ١٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) أحمد، المسند ٢٥١ / ٢، الدارقطني، العلل ٢٠١ / ١٠.

(٨) الدارقطني، العلل ٢٠١ / ١٠.

(٩) البيهقي، السنن الكبرى ٣١٠ / ٤.

(١٠) البيهقي، السنن الكبرى ٣١٠ / ٤، الدارقطني، العلل ٢٠١ / ١٠.

(١١) الدارقطني، العلل ٢٠١ / ١٠.

قال الدارقطني: «ولا يصح عن أبي ظبيان، والحديث حديث أبي صالح عن أبي هريرة»<sup>(١)</sup>. والذي يبدو أن ذكر ابن عمر وارد عن الأعمش؛ بدليل رواية أبي عوانة، وتصريح أبي إسحق بشك الأعمش. أما رواية أبي مسلم وحكيم فمعلولتان.

٤١ - عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ لرجل: «كيف تقول في الصلاة؟»، قال: أتشهد، وأقول: اللهم إني أسألك الجنة، وأعوذ بك من النار. أما إني لا أحسن دندنتك، ولا دندنة معاذ. فقال النبي ﷺ، حولها ندندن.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه عبيدة بن حميد<sup>(٢)</sup>، وزائدة<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح وعن رجل له صحبة لم يسمه، عن النبي ﷺ.

وخالفهم: أبو عوانة - في رواية عنه<sup>(٤)</sup> -، وجريز بن عبد الحميد - في رواية<sup>(٥)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وروي عنهما في رواية أخرى مرسلًا<sup>(٦)</sup>. وخالفهم: يونس الكوفي، فرواه عن الأعمش عن

(١) المصدر السابق.

(٢) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٥٣.

(٣) أحمد، المسند ٣/ ٤٧٤، أبو داود، السنن ١/ ٢١٠، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٥٣.

(٤) رواه عنه مسنداً يحيى بن حماد. انظر: الدارقطني، العلل ١٠/ ١٥٢.

(٥) رواه عنه مسنداً: يوسف بن موسى القطان. انظر: ابن ماجه، السنن ١/ ٢٩٥ و ٢/ ١٢٦٤،

ابن خزيمة، الصحيح ١/ ٣٥٨، البيهقي، السنن الصغرى ١/ ٢٨٢. الدارقطني، العلل

١٠/ ١٥٢. ومحمد بن عمرو زنيج، انظر: ابن حبان، الصحيح ٣/ ١٤٩.

(٦) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٥٢. قلت: ذكر الدارقطني أن المرسل عن جريز من رواية ابن

الصباح الجزائري، ولم يذكر من أرسله عن أبي عوانة. ولم أقف على تخريج هذه الروايات المرسلة.

أبي سفيان، عن جابر من رواية موسى بن أعين عنه<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح عن الأعمش قول من رواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

٤٢ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً يريه، خيرٌ من أن يمتلئ شعراً».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٥)</sup>، وحفص<sup>(٦)</sup>، وشعبة<sup>(٧)</sup>، ووكيع<sup>(٨)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٩)</sup>، قالوا: رواه:

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٠، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٥٣. ذكره ابن أبي حاتم تحت عنوان: باب من روي عنه العلم ممن يسمى يونس، ولا ينسب، وقال: «قال محمد بن مسلم بن وارة: يونس هذا من أصحاب الأعمش». وذكر بسنده هذا الحديث. ولم أقف في ترجمته على غير ذلك.

(٢) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٥٣.

(٣) أحمد، المسند ٢/ ٢٨٨ و ٢/ ٤٨٠، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٣٦.

(٤) مسلم، الصحيح ٤/ ١٧٦٩، ابن أبي شيبة ٥/ ٢٨١، ابن حبان، الصحيح ١٣/ ٩٣، ابن ماجه، السنن ٢/ ١٢٣٦، الطبري، تهذيب الآثار ٢/ ٦٢٠، الحري، غريب الحديث ٢/ ٧٥٤، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٣٦.

(٥) رواية أبي عوانة: الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤/ ٢٩٦، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٣٦.

(٦) البخاري، الصحيح ٥/ ٢٢٧٩، مسلم، الصحيح ٤/ ١٧٦٩، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ٢٨١، ابن ماجه، السنن ٢/ ١٢٣٦، الطبراني، تهذيب الآثار ٢/ ٦٢٠.

(٧) أحمد، المسند ٢/ ٤٨٠، أبو داود، السنن ٤/ ٣٠٢، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤/ ٢٦٩، الطبراني، تهذيب الآثار ٢/ ٦٢٠، ابن الجعد، المسند ١/ ١٢٠.

(٨) مسلم، الصحيح ٤/ ١٧٦٩، أحمد، المسند ٢/ ٤٧٨، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ٢٨١، ابن ماجه، السنن ٢/ ١٢٣٦.

(٩) الترمذي، السنن ٥/ ١٤٠.

عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وخالفهم: عبدالله بن داود عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. قال الترمذي في رواية الجماعة: «حديث حسن صحيح»<sup>(٢)</sup>. والصواب: قول الثوري ومن تابعه، ويحتمل أن يكون الشك من الأعمش، لكن تفرد ابن داود فيه يلصق به العلة. والله أعلم.

٤٣ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لعن الله اليهود، حرّمت عليهم الشحوم، فباعوها وأكلوا أثمانها».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه شيبان، وقد ورد عنه من طريقين يرويهما عنه عبيدالله بن موسى: عن الأعمش عن حبيب، عن سعيد، عن أبي عباس، عن عمر، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وعن الأعمش عن جامع بن شداد، عن كلثوم، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. . . . .

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٣٦.

(٢) الترمذي، السنن ٥ / ١٤٠.

(٣) رواها عن عبيدالله: محمد بن عثمان، والفضل بن سهل. أخرج روايتهما: البزار، المسند ٢٩٥ / ١. ومحمد بن يونس. أخرجها عنه: ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٤ / ٤. وعبدالله ابن محمد. ذكرها: يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي أبو يوسف (ت: ٢٦٢)، مسند عمر بن الخطاب، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: كمال يوسف الحوت، ٤٨.

(٤) رواها عن عبيدالله كذلك: ابن سعد، الطبقات الكبرى ٢ / ٢٤١. وابن أبي شيبة، وعلي ابن سهل، ومحمد بن إسحق الصنعاني. أخرجها عنهم: المقدسي، الأحاديث المختارة ٤ / ١٣٩ - ١٤٠.

وسعيد بن مسعود. انظر: الحاكم، المستدرک ٢ / ٢٤١. والحاثر بن أبي أسامة =

وتابعه عمار بن رزيق على هذه الرواية<sup>(١)</sup>. وخالفه: أبو بكر بن عياش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. قال أبو نعيم في رواية أبي بكر: «غريب من حديث الأعمش، لم يروه عنه إلا أبو بكر»<sup>(٣)</sup>. وقال البزار في الرواية الأولى عن شيبان: «وهذا لا نعلم رواه عن الأعمش عن حبيب إلا عبيد الله بن موسى عن شيبان»<sup>(٤)</sup>. وقال الحاكم في رواية شيبان الثانية: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»<sup>(٥)</sup>. والذي أميل إليه: صحة الروایتين عن شيبان، وصحة حديثه عن الأعمش.

٤٤ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لكل شيء صفوة، وصفوة الصلاة التكبير الأولى».

العلة: تفرد بهذا الحديث الحسن بن السكن البصري عن الأعمش عن أبي ظبيان، به<sup>(٦)</sup>. قال عبدالله: «قال أبي: الحسن بن السكن روى عن الأعمش منكر

---

= «صاحب المسند». انظر: الهيثمي، زوائد الحارث ١ / ٤٩٧. وخلف بن سالم. انظر: يعقوب بن شيبة، مسند عمر ٤٩. ويوسف بن موسى، ومحمد بن الليث. أخرجها عنهما: البزار، المسند ٧ / ٥٩.

وأوردت هذا؛ للتأكيد على صحة الطريقتين عن عبيد الله، وهو ثقة؛ كما قاله ابن حجر في التقريب ٦٤٥؛ مما يؤكد صحة الروایتين عن شيبان.

(١) يعقوب بن شيبة، مسند عمر بن الخطاب ٤٩.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ٣٠٦، ابن عبد البر، التمهيد ١٧ / ٤٠٢.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ٣٠٦.

(٤) البزار، المسند ١ / ٢٩٥.

(٥) الحاكم، المستدرک ٤ / ٢١٥.

(٦) أبو يعلى، المسند ١١ / ٣، العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ٢٤٤، ابن عدي، الكامل ٢ / ٣٢٧. =



الحديث»<sup>(١)</sup>. وقال ابن عدي بعد إخراجہ: «والذي قال أحمد بن حنبل: إنه روى عن الأعمش، وهو منكر الحديث عنه، أراد هذا الحديث الذي أمليته، وللحسن ابن السكن من الحديث شيء قليل، وأنكر ما رأيت له هذا الحديث»<sup>(٢)</sup>. وقال العقيلي: «لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به»<sup>(٣)</sup>.

٤٥ - عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «لو دعيت إلى كراع، لأجبت، ولو أهدي إلي كراع، لقبلت».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٧)</sup>، ووكيع<sup>(٨)</sup>، وجريز<sup>(٩)</sup>، وأبو حمزة<sup>(١٠)</sup>، قالوا:

= تنبيه: ذكره العقيلي باسم الحسن بن الموطأ، وهو عين الحسن بن السكن، فقد ذكره البقية بهذا الاسم، ولم ينسبه إلى ابن الموطأ إلا العقيلي.

(١) عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٧٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ١٧.

(٢) ابن عدي، الكامل ٢/ ٣٢٧.

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير ١/ ٢٤٤. ولم أقف للحسن على غير هذا الحديث. وعداده في الطبقة الثامنة.

(٤) الدارقطني، العلل ١١/ ١٨٧.

(٥) أحمد، المسند ٢/ ٤٢٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٤/ ٤٤٦، ابن راهويه، المسند ١/ ٢٤٥، الدارقطني، العلل ١١/ ١٨٧.

(٦) البخاري، الصحيح ٢/ ٩٠٨، النسائي، السنن الكبرى ٤/ ١٤٠، الدارقطني، العلل ١١/ ١٨٧.

(٧) إسحق بن راهويه، المسند ١/ ٢٤٥، الدارقطني، العلل ١١/ ١٨٧.

(٨) أحمد، المسند ٢/ ٤٢٤ و ٢/ ٤٨١، البيهقي، السنن الكبرى ٧/ ٢٣٧.

(٩) إسحق بن راهويه، المسند ١/ ٢٤٥.

(١٠) البخاري، الصحيح ٥/ ١٩٨٥، البيهقي، السنن الكبرى ٧/ ٢٣٧.

عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ. وخالفهم: أسباط<sup>(١)</sup>، وابن فضيل<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقال عمرو بن عبد الغفار، عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر وأبي حازم، عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>. وخالفهم: أبو بكر بن عياش، فرواه بزيادة ألفاظ هي لحديث آخر، وهي قوله: «من سألكم بالله، فأعطوه، ومن دعاكم، فأجيبوا»<sup>(٤)</sup>. قال الدارقطني: «والمحفوظ: حديث أبي حازم عن أبي هريرة»<sup>(٥)</sup>. وبذلك تعلل رواية أسباط ومن تابعه، والرواية الزائدة لعمرو بن عبد الغفار. وأما رواية أبي بكر، فقال الدارقطني فيها: «وهذه الألفاظ إنما تعرف عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر»<sup>(٦)</sup>. قلت: دخل لأبي بكر حديث في حديث، ذلك أن هذا المتن إنما رواه أصحاب الأعمش من حديث ابن عمر، وقد سبق بيان علله<sup>(٧)</sup>.

وأما الحاكم، فقال: «هذا إسناد صحيح؛ فقد صح عند الأعمش الإسنادان

(١) هناك إشكالية في رواية أسباط: فقد أوردها الدارقطني على النحو الذي ذكرناه هنا، انظر: العلل ١١ / ١٨٧. غير أن ابن حبان أخرجها عنه موافقاً لأصحاب الأعمش الكبار. انظر: ابن حبان، الصحيح ١٢ / ١٠٢. قلت: لكنني أعتمد ما ذكره الدارقطني؛ لمنزلته في هذا العلم، فقد يكون هناك خلاف عن أسباط، لكن الدارقطني لما اقتصر على هذه الرواية عنه، دل على ترجيحه لها. والله أعلم.

(٢) الدارقطني، العلل ١١ / ١٨٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الدارقطني، العلل ١١ / ١٨٧، ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٥١٢، الحاكم، المستدرک ١ / ٥٧٣.

(٥) الدارقطني، العلل ١١ / ١٨٧.

(٦) المصدر السابق.

(٧) انظر: مسند ابن عمر حديث: ١٤.

جميعاً على شرط الشيخين، ونحن أصلنا في قبول الزيادات من الثقات في الأسانيد والمتون»<sup>(١)</sup>.

٤٦ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: ما بين النفختين أربعون، قالوا: يا أبا هريرة! أربعون يوماً؟ قال: أبيت، قالوا: شهراً؟ قال: أبيت، قالوا: يوماً؟ قال: أبيت. ثم يُنزلُ الله من السماء ماء، فينبتون كما ينبت البقل. قال: «وليس من الإنسان شيء إلا يلى إلا عظماً واحداً، وهو عَجْبُ الذنب، ومنه يُرْكَبُ الخلق يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وحفص<sup>(٤)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٥)</sup>، والحسين بن واقد<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. وخالفهم: جرير بن عبد الحميد، فرواه موقوفاً<sup>(٧)</sup>. . . قال الدارقطني: «ورفعه صحيح»<sup>(٨)</sup>. وخالفهم: سعد بن الصلت في المتن، قال: «بين النفختين أربعون عاماً»<sup>(٩)</sup>. وقال ابن حجر في مخالفة سعد: «أخرج ابن

(١) الحاكم، المستدرک ١ / ٥٧٣.

(٢) لفظ مسلم.

(٣) البخاري، الصحيح ٤ / ١٨٨١، مسلم، الصحيح ٤ / ٢٢٧٠، النسائي، الكبرى ٦ / ٤٤٩، الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠١.

(٤) البخاري، الصحيح ٤ / ١٨١٣.

(٥) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠١.

(٦) ابن منده، الإيمان ٢ / ٧٩٤.

(٧) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠١.

(٨) المصدر السابق.

(٩) ابن منده، الإيمان ٢ / ٧٩٤، الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠١. ضبط هنا في المصدرين: سعد.

مردويه من طريق سعيد بن الصلت عن الأعمش في هذا الإسناد: أربعون سنة، وهو شاذ<sup>(١)</sup>.

٤٧ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما عاب رسول الله طعاماً قط، إن اشتهاه أكله، وإلا تركه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه:

أولاً: عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، رواه عنه: الثوري - فيما صح عنه<sup>(٢)</sup> -.

(١) ابن حجر، فتح الباري ٨ / ٥٥٢.

(٢) رواية الثوري: روى الثوري هذا الحديث، واختلف عنه:

الرواية الأولى: الثوري عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. رواها عنه كذلك: عبدالله بن مبارك، وعبدالله بن الوليد العدني، والحسن بن عمرو الفريابي، ومحمد بن كثير، وعبد الرزاق، وعبد الملك بن عمر، وعمر بن سعد، وأبو داود الحفري، وأبو عامر العقدي وعبدالله بن موسى. انظر تخريج روايتهم: البخاري، الصحيح ٥ / ٢٠٦٥، مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٣٢، الترمذي، السنن ٤ / ٣٧٧، أبو داود، السنن ٣ / ٣٤٦، ابن حبان، الصحيح ١٤ / ٣٨٤، أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٢. الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٦.

الرواية الثانية: الثوري عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. رواها كذلك: حميد ابن الربيع عن أبي داود الحفري عنه. وخالف حميد ما ورد عن أبي داود كما سبق فيما أخرجه مسلم. فالعلة هنا من حميد بن الربيع، وقد كذبه ابن معين. وقال النسائي: «ليس شيء». وقال البرقاني: «رأيت عامة شيوختنا يعلوه ذاهب الحديث». وقال ابن رواة: «تكلم الناس فيه، فتركت التحديث عنه». وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: «ثقة شره، يدلّس». أما ابن عدي، فقد جاء بما يفيد في هذا المقام؛ فقد أورد له حديثاً من روايته عن أبي داود عن سفيان، وقال: «وهذا الحديث بهذا الإسناد عن الثوري غير محفوظ، ليس يرويه غير حميد». ومن هنا ندرك أن هذا الطريق منتقد على حميد، بالتفرد. وقال ابن عدي: =

وأبو معاوية - في رواية عنه<sup>(١)</sup>، -، وشعبة<sup>(٢)</sup>، وشيبان<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٤)</sup>، وابن فضيل<sup>(٥)</sup>، وجريز<sup>(٦)</sup>، وزهير<sup>(٧)</sup>، ووکیع<sup>(٨)</sup>، وسعيد<sup>(٩)</sup>، وعقبة بن

= «روى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم». من هنا نتبين علة هذه الرواية عن الثوري. وأنها لا تصح عنه.

الرواية الثالثة: الثوري عن الأعمش عن خيشمة، عن أبي هريرة. رواها كذلك عبد الصمد بن حسان، قال فيه ابن سعد: ثقة. وقال البخاري: «مقارب الحديث». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق». ونُسِبَ إلى الإمام أحمد: أنه تركه، لكن الذهبي قال: إنه لا يصح عنه ذلك. وعلى كل حال، فإن من هذه صفته لا تقبل مخالفته أصحاب الثوري. ومن هنا فإن روايته معلولة. انظر: الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٥، ابن عدي، الكامل ٢ / ٢٨٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٢٢٢، الذهبي، الميزان ٢ / ٣٨٥. وأخيراً: فإن ما صح عن الثوري إنما هو من روايته عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة. وهذا ما رواه كبار أصحابه.

(١) رواها عنه أبو كريب، ومحمد بن المثنى: عن أبي حازم عن أبي هريرة. انظر: مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٣٣، وعلي بن حرب، أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٣.  
(٢) البخاري، الصحيح ٣ / ١٣٠٦، أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٢، الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٤. وقد نبه على خطأ من رواها عن شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة، وقال: «وذلك وهم من رواته».

(٣) أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٢، الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٤.

(٤) أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٣.

(٥) الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٤.

(٦) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٣٢، أبو يعلى، المسند ١١ / ٧٧.

(٧) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٣٢، أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٣، ابن حبان، الصحيح ١٤ / ٣٤٧.

(٨) أحمد، المسند ٢ / ٤٨١.

(٩) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ١٤٤ - ١٤٥. قلت: لم أقف على سعيد هذا، فلعله سعيد بن مسلمة، وله حديثان آخران هما: ٥ / أبو موسى، ١٨ / أبو هريرة. أو يكون سعيد بن =

خالد<sup>(١)</sup>، وأبو يحيى الحماني<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن جابر<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. رواه: زائدة بن قدامة<sup>(٤)</sup>، وأبو خالد الأحمر<sup>(٥)</sup>، وإسماعيل بن مسلم<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: عن الأعمش عن أبي يحيى، عن أبي هريرة. رواه أبو معاوية - في رواية عنه<sup>(٧)</sup> -، ومالك بن سعيير<sup>(٨)</sup>.

### أقوال النقاد:

قال ابن معين بعد إيراد رواية أبي معاوية - عن أبي يحيى -: «والناس يروون هذا الحديث عن أبي حازم عن أبي هريرة»<sup>(٩)</sup>.

= الصلت، وهو صاحب غرائب عن الأعمش، انظر من حديثه: ١٥، ٢١ / أنس. ٦٨ / ابن مسعود. وغيرها.

(١) المصدر السابق.

(٢) أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٢.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤ / ٢٤٧.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٤٦، الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٥.

(٥) الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٥.

(٦) المصدر السابق.

(٧) رواها عنه ابن أبي شيبة، وأبو كريب، ومحمد بن المثنى، وعمرو الناقد، وعلي بن حرب،

وأحمد بن حنبل. انظر: مسلم، صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٣، أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٣.

ونلاحظ هنا، أن أبا كريب، ومحمد بن المثنى، وعلي بن حرب رووا عن أبي معاوية

الروایتين، وانظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢، وكذا ٢ / ٢٤٦، وابن معين،

التاريخ (رواية الدوري) ١٣ / ٤٥١.

(٨) الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٥.

(٩) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٥١.

وقال أبو حاتم: «لم يتابع على هذه الرواية. إنما هو الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»<sup>(١)</sup>. وقال في رواية زائدة: «هذا خطأ، إنما هو الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

أما الدارقطني، فقال: «والصحيح: عن شعبة وغيره عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: ما عاب رسول الله»<sup>(٣)</sup>.

قلت: وأورد هذا الحديث في التتبع، فقال: «وقد خالف أبو معاوية جماعة، منهم: سعيد، والثوري، وزائدة، وزهير، وجريز، وعقبة بن خالد، روه عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة. ويقال: إن الأعمش كان يروي مرة عن أبي حازم، ومرة عن أبي يحيى. والله أعلم. وقد أخرج مسلم الوجهين معاً، وأما البخاري، فأخرجه عن شعبة والثوري، ولم يخرج عن أبي معاوية»<sup>(٤)</sup>. وقال النووي في أثر هذا الحديث: «وأنكر عليه الدارقطني هذا الإسناد الثاني، وقال: هو معلل. قال القاضي: وهذا الإسناد من الأحاديث المعللة من كتاب مسلم التي بين علتها كما وعد في خطبته، وذكر الاختلاف فيه، ولهذه العلة لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية، ولا خرّجه من طريقه، بل خرّجه من طريق آخر»<sup>(٥)</sup>. قلت: أما ابن حجر، فقال: «والتحقيق: أن هذا لا علة فيه لرواية أبي معاوية الوجهين معاً، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على رواية أبي يحيى، فيكون حيثن شاذاً، أما بعد أن وافق

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢٢ / ٢ و ٢٤٦ / ٢.

(٢) المصدر السابق ٢ / ٢٤٦.

(٣) الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٦.

(٤) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ١٤٤ - ١٤٥.

(٥) النووي، شرح مسلم ١٤ / ٢٦.

الجماعة على أبي حازم، فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش، وهو من أحفظهم عنه فيقبل<sup>(١)</sup>. وقد أيد مقبل الوادعي ما ذهب إليه القاضي والنووي<sup>(٢)</sup>. وأقول: إن مثل هذا الخلاف، وتفرد أبي معاوية وحده بالرواية، مع توافر الدواعي لرواية غيره لها، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار كون الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة جادة مألوفة، ومع ذلك اتفق الرواة دون أبي معاوية ومالك بن سعير على خلافها، فرووه عن أبي حازم، وهذا دليل ضبط للجماعة يؤكد ما ذهب إليه كبار النقاد من وهمها، وتعليلها.

٤٨ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام - يعني: العشر -، قالوا يا رسول الله! ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: ولا الجهاد في سبيل الله، إلا رجل خرج بنفسه وماله، فلم يرجع من ذلك بشيء».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية - فيما صح عنه<sup>(٣)</sup> -،

(١) ابن حجر، فتح الباري ٩ / ٥٤٨.

(٢) مقبل بن هادي الوادعي، حاشيته على الإلزامات والتتبع ١٤٥.

(٣) أحمد، المسند ١ / ٢٢٤، الدارقطني، العلل ٥ / ٨١ و ٩ / ٢٠٠.

اختلف على أبي معاوية في هذا الحديث: فرواه أحمد - كما سبق - عن أبي معاوية مراسلاً. ورواه هشام بن يونس وعبد السلام بن عبيد معضلاً. أما هشام بن يونس: فوثقه النسائي، وابن حجر، وقال مطين: «صدوق». وقال ابن حبان: «يغرب». وهذا يدل على أن له من الرواية ما يغرب فيها، فلعل هذا مما أغربه على أبي معاوية؛ فقد أورد الدارقطني له حديثين آخرين مما خالف فيهما أصحاب أبي معاوية. انظر: ١٤ / ٢، ١٥ / ٢، انظر ترجمته: ابن حبان الثقات ٩ / ٢٣٤، ابن حجر، التهذيب ٤ / ٢٨٠، التقريب ٥٧٤.

أما عبد السلام بن عبيد: فقال ابن حبان: «يسرق الحديث، ويلزق بالثقات الأشياء التي رواها غير الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به حيث كان». وقال الدارقطني «ليس بشيء» =



وابن نمير<sup>(١)</sup> قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، مرسلًا، ليس فيه أبو هريرة. وخالفه: موسى بن أعين<sup>(٢)</sup>، قال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وخالفهم: أبو إسحق الفزاري، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل شقيق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح عن أبي معاوية وابن نمير عن الأعمش عن أبي صالح مرسلًا، ليس فيه أبو هريرة»<sup>(٤)</sup>. وقال في موضع آخر: «وغيره يرويه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح مرسلًا، وهو أصح»<sup>(٥)</sup>. وبين أبو نعيم أن رواية أبي إسحق غريبة من حديث الأعمش، قال: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به الفزاري»<sup>(٦)</sup>. قلت: وللحديث علة أخرى من رواية ابن عباس: فقد رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري - فيما صح عنه<sup>(٧)</sup> -، وأبو

= انظر: ابن حبان، المجروحين ٢/ ١٥٢، الدارقطني، العلل ٩/ ٢٠٠. قلت: من هنا أقول: إن الصواب عن أبي معاوية هو المرسل.

(١) الدارقطني، العلل ٩/ ٢٠٠.

(٢) أبو عوانة، المسند ٢/ ٢٤٦، الدارقطني، العلل ٩/ ٢٠٠.

(٣) أحمد، المسند ٢/ ٢٤٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٩٩، الدارقطني، العلل ٥/ ٨١ و٩/ ٢٠٠. قلت: جاء في المعجم الأوسط هذا الحديث بنفس الإسناد في المعجم الكبير، غير أنه قال: حدثنا أبو موسى الفزاري عن الأعمش عن ابن مسعود، وهذا من خطأ النساخ. انظر: المعجم الأوسط ٢/ ٢١٠.

(٤) الدارقطني، العلل ٩/ ٢٠٠. جاء ذلك في موضع آخر، في مسند ابن مسعود.

(٥) المصدر السابق ٥/ ٨٧.

(٦) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨/ ٢٥٩.

(٧) عبد الرزق، المصنف ٤/ ٣٧٦، الطبراني، المعجم الكبير ١٢/ ١٣، أبو عوانة، المسند ٢/ ٢٤٥.

وذلك من رواية يزيد بن هارون وعبد الرزاق عن الثوري. وخالفهم: حسان بن إبراهيم، فرواه عن الثوري عن الأعمش عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس =

معاوية<sup>(١)</sup> وشعبة<sup>(٢)</sup>، ووکیع<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مسلم البطين، عن سعيد ابن جبیر، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وخالفهم: الحسن بن عیاش، فرواه عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عباس، وقد نبه الدارقطني على غرابة ذلك، وتفرد الحسن به<sup>(٤)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

٤٩ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد إلا له صيت، فإذا كان صيته في السماء حسناً، وضع في الأرض، وإذا كان صيته في السماء سيئاً، وضع في الأرض».

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الثوري إلا حسان بن إبراهيم». وهذا مخالف لأصحاب الثوري. ويؤكد علته مخالفته أصحاب الأعمش أيضاً. انظر تخريجه: الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ١٨٧، المعجم الكبير ١٢ / ١٤.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٤ / ٢٨٨، الترمذي، السنن ٣ / ١٣٠، ابن ماجه، السنن ١ / ٥٥٠، ابن خزيمة، الصحيح ٤ / ٢٧٣، ابن حبان، الصحيح ٢ / ٣٠، البيهقي، السنن الكبرى ٤ / ٢٨٤.

(٢) البخاري، الصحيح ١ / ٣٢٩، ابن خزيمة، الصحيح ١ / ٣٢٩، الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ١٣، البيهقي، السنن الكبرى ٤ / ٢٨٤، أبو عوانة، المسند ٢ / ٢٤٥.

(٣) أبو داود، السنن ٢ / ٣٢٥.

(٤) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣ / ١٦١. قلت: الحسن بن عیاش - أخو أبي بكر - وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، والذهبي. وقال ابن حجر: «صدوق». وقال عثمان الدارمي: «أبو بكر والحسن ليسا بذاك في الحديث، وهما من أهل الصدق والأمانة». وسأوى ابن معين بينه وبين أخيه أبي بكر. ولم أقف له إلا على حديثين، خالف فيهما، هذا واحد منهما حديث: ١٦ / عائشة. وعداده في الطبقة السادسة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٦٧، ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي) ١٠١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣ / ٢٩، العجلي، الثقات ١ / ٢٩٩، الذهبي، الكاشف ١ / ٣٢٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ١ / ٤١١، وله: التقريب ٢٤١.

العلة: تفرد أبو وكيع<sup>(١)</sup>، وسعيد بن بشير<sup>(٢)</sup> بروايته عن الأعمش عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا الجراح ابن مليح، وسعيد بن بشير»<sup>(٣)</sup>. وكذا قال ابن عدي<sup>(٤)</sup>. وكلاهما لا تقبل أفراداه. ٥٠ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما نقص مال قط إلا مال أبي بكر».

العلة: تفرد أبو إسحق الفزاري بروايته عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال أبو نعيم بعد إيراده: «غريب من حديث الأعمش، ولم يقل: «إلا مال» إلا الفزاري»<sup>(٥)</sup>. قلت: بين أبو نعيم أن هذا الحديث غريب؛ ذلك أن أبا إسحق الفزاري تفرد بأمرين فيه: روايته عن الأعمش، فلم يروه عنه إلا هو. وتفرد بقوله: «إلا مال أبي بكر». ولعله بذلك يشير إلى أصل حديث: «ما نقص مال من صدقة». فرواياته المختلفة لم تذكر هذه الزيادة<sup>(٦)</sup>. فانضم إلى

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٥/٢٥٧، ابن عدي، الكامل ٢/١٦٣. وهو الجراح بن مليح.

(٢) تمام الرازي، الفوائد ٢/١١٢، الطبراني، مسند الشاميين ٤/٨٩.

(٣) الطبراني، الأوسط ٥/٢٥٧.

(٤) ابن عدي، الكامل ٢/١٦٣.

تنبيه: ذكر الألباني هذا الحديث في الصحيحة، وقال: «وفيها ضعف من قبل حفظهما، لكن أبو وكيع أقوى منه، وقد أخرج له مسلم في صحيحه، وقال الحافظ في التقریب: صدوق يهيم، وسائر الرواة ثقات من رجال الشيخين، فالإسناد قوي». قلت: ماذا يعني بقوله: «قوي»؟ هل هذا الحديث مما روي عن الأعمش وتعاhead أصحابه، أو مما تفرد به هؤلاء، وهل تقبل أفرادهم؟. السلسلة الصحيحة ٥/٣٤٥.

(٥) أبو نعيم، حليه الأولياء ٨/٢٥٧.

(٦) انظر هذه الروايات: ابن أبي شيبه، المصنف ٢/٣٥٢، أحمد، المسند ٢/٢٣٥، أبو يعلى، المسند ١١/٣٤٤، الترمذي، السنن ٤/٣٧٦، الطبراني، المعجم الكبير =

غرابية سنده عن الأعمش غرابية في المتن .

٥١ - عن أبي هريرة، قال: «من أدرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس، فقد أدركها، ومن أدرك من العصر ركعتين قبل غروب الشمس، فقد أدركها» .

العللة: رواه الأعمش، واختلف عنه. رواه: الثوري<sup>(١)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(٢)</sup>، وعبر<sup>(٣)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً.

وخالفهم: محمد بن عياش العامري<sup>(٥)</sup> وشعيب بن خالد<sup>(٦)</sup>، فرغاه. قال

= ١١ / ٤٠٥، وله: الأوسط ٥ / ٢٠٥، ابن خزيمة، الصحيح ٤ / ٩٧.

(١) عبد الرزاق، المصنف ١ / ٥٨٥.

تنبيه: ذكر أبو حاتم الرازي أن رواية النعمان بن عبد السلام عن الثوري مرفوعة. غير أن الدارقطني وأبا الشيخ الأنصاري ذكراها عنه موقوفة. فإن كانت موقوفة، فهو متفق مع أصحاب الثوري. وإلا، فمخالف لهم، وغيره أولى بالتقديم منه. انظر روايته: ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٣٩ و ١ / ١٤٥، أبو الشيخ الأصفهاني، طبقات المحدثين بأصبهان ٢ / ٢٢٢، الدارقطني، العلل ١٠ / ٣٢٣.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٣٩ و ١ / ١٤٥.

(٣) المصدر السابق ١ / ١٣٩.

(٤) المصدر السابق ١ / ١٤٥.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير ١ / ٢٠٢، ابن أبي حاتم الرازي ١ / ١٣٩، ١ / ١٤٥. ولم أقف لمحمد بن عياش عن الأعمش إلا على هذا الحديث. قال أبو حاتم: «شيخ كوفي، لا أعلم روى عنه غير عبيد الله الحنفي». وقال الدارقطني: «صالح عزيز الحديث». من هنا فإن عداة في الطبقة السابعة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ٥١، الدارقطني، سؤالات البرقاني ٦١.

(٦) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث ١ / ١٣٩، ١ / ١٤٥. الخطيب البغدادي، =

أبو حاتم الرازي: «الصحيح عندي الموقوف»<sup>(١)</sup>. وقال في موضع آخر: «قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: أولئك أحفظ، ولعله شُبّه لهما أنه قد رفعه»<sup>(٢)</sup>. . . . وقال ابن الجوزي بعد إirاده رواية شعيب: «هذا حديث لا يصح»<sup>(٣)</sup>.

٥٢ - عن أبي هريرة، وأبي سعيد قالوا: قال رسول الله ﷺ: «من استيقظ من الليل، وأيقظ امرأته، فصليا ركعتين، كتبنا من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup> عن الأعمش عن علي بن الأقمر، عن الأغر، عن أبي هريرة وأبي سعيد، موقوفاً. ورواه جرير بن عبد الحميد<sup>(٥)</sup> الأعمش عن علي بن الأقمر، عن الأغر عن أبي هريرة وحده،

= تاريخ بغداد ٧ / ٤٠١، ابن الجوزي، العلل المتناهية ١ / ٤٣٨.

تنبيه: نلاحظ من العزو إلى علل الحديث أن هذا الحديث ورد من موضعين جاء ضبط شعيب في الثاني ١ / ١٤٥: (سعير بن أبي خالد)، وهذا خطأ من المحقق. ذلك أن ما ورد في المخطوط هو: شعيب بن خالد. انظر المخطوط: أحمد الثالث لوحة ٤٣ - ب، تشستريتي لوحة ٤ - ب، التيمورية لوحة ٥٠ - ب. (وهي أصل المطبوع، ويؤكد ذلك أن الخطأ من المحقق).

(١) ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث ١ / ١٣٩.

(٢) المصدر السابق. ١ / ١٤٥. ورد في الأصل: «لعله شبه لهما إلا أنه قد رفعه». كذا في مختلف الأصول غير أن الصواب دون قوله: «إلا».

(٣) ابن الجوزي، العلل المتناهية ١ / ٤٣٨.

(٤) أبو داود، السنن ٢ / ٣٣، الدارقطني، العلل ٩ / ٦٩، ورواها عنه: القطان، وابن مهدي. وخالفهما: عمرو بن عبد الغفار، فرواه عن الثوري عن الأعمش عن علي بن الأقمر، عن الأغر، عن أبي سعيد وحده، مرفوعاً. وهو متروك الحديث، متهم بالوضع، منكر الحديث. لا تقبل مخالفته. انظر روايته: الدارقطني، العلل ٩ / ٦٩. انظر ترجمته: الذهبي، الميزان ٣ / ٢٧٢.

(٥) الدارقطني، العلل ٩ / ٦٩.

موقوفاً. وخالفهم: شيان<sup>(١)</sup>، فرواه عن الأعمش عن علي بن الأقرم، عن الأغر، عن أبي هريرة وأبي سعيد، عن النبي ﷺ، مرفوعاً.

قال الدارقطني: «والموقوف صحيح»<sup>(٢)</sup>. بينما نجد الحاكم يصحح رواية شيان، قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»<sup>(٣)</sup>.

٥٣ - عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «من أطاعني، فقد أطاع الله، ومن عصاني، فقد عصى الله، ومن أطاع، الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير، فقد عصاني».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٤)</sup>، ووكيع<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>، وجريـر<sup>(٧)</sup>، وقيس<sup>(٨)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

(١) أبو داود، السنن ٢/ ٧٠، النسائي، السنن الكبرى ١/ ٤٢٣ و ٦/ ٤٣٢، ابن حبان، الصحيح ٦/ ٣٠٧-٣٠٨، الحاكم، المستدرک ١/ ٤٦١، ابن ماجه، السنن ١/ ٤٢٣، الدارقطني، العلل ٩/ ٦٩، و ١١/ ٣٠١.

(٢) الدارقطني، العلل ٩/ ٦٩.

(٣) الحاكم، المستدرک ١/ ٤٦١.

(٤) أحمد، المسند ٢/ ٢٥٢، ابن ماجه، السنن ١/ ٤، أبو عوانة، المسند ٤/ ٤٠٠، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٣٣.

(٥) أحمد، المسند ٢/ ٢٥٢، ابن أبي شيبه، المصنف ٦/ ٤١٩، ابن ماجه، السنن ١/ ٤ و ٢/ ٩٥٤، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٣٣.

(٦) الطيالسي، المسند ٣١٨.

(٧) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٣٣.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

وخالقهم: عبد الرحمن بن مغراء، فرواه عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>. قلت: والقول قول أبي معاوية ومن تابعه.

٥٤ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «من بات وفي يده ريح غمر، فأصابه شيء، فلا يلومن إلا نفسه».

العلة: تفرد منصور بن أبي الأسود بروايته عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قال الترمذي: «هذا الحديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث الأعمش من هذا الوجه»<sup>(٢)</sup>. قلت: منصور لا تقبل أفراداه في الأعمش.

٥٥ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر».

العلة: تفرد بروايته عمار بن محمد عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي

(١) ابن أبي عاصم، السنة ٢٠ / ٥٠٦، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٣٣.

(٢) الترمذي، السنن ٤ / ٢٨٩. ومما يذكر هنا: ورود رواية عن الثوري غير صحيحة يتابع فيها منصوراً، وهي ما رواه أبو همام الدلال عن الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري تفرد به عنه أبو همام» حلية الأولياء ٧ / ١٤٤، وأورده تمام في الفوائد ١ / ١٠٣. وأورده الدارقطني أيضاً في العلل، غير أنه قال: «وقال قائل: عن أبي همام عن الثوري عن الأعمش عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ووهم في هذا القول» ١٠ / ٢٠٣، وخالق بذلك الإسناد الذي ذكر عن أبي همام في الحلية والفوائد، وهذا لا ينفي الوهم على رواية أبي همام وضعف وروده عن الثوري. وورود رواية عن جرير أيضاً قال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن النبي ﷺ. وهي من رواية زنيج عنه، ولا تصح. ذكرها أبو حاتم، وقال: «هذا خطأ، في أصل جرير عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوف» علل الحديث ٢ / ٢٣٧.

هريرة<sup>(١)</sup>. قلت: وروي عن أبي هريرة من غير طريق الأعمش<sup>(٢)</sup>.

٥٦ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تردى من جبل فقتل نفسه، فهو في نار جهنم يتردى فيه خالداً مخلداً فيها أبداً. ومن تحسّى سُمّاً فقتل نفسه، فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً. ومن قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً».

العلّة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وحفص<sup>(٥)</sup>، ووكيع<sup>(٦)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٧)</sup>، والطائي<sup>(٨)</sup>، وجريّر<sup>(٩)</sup>، وعبّثر<sup>(١٠)</sup>، ومعمّر<sup>(١١)</sup>، ويعلى بن

(١) بحشل، تاريخ واسط ٢٠٥، تمام، الفوائد ١/ ١٢٣. ويذكر أنه روي عن أبي إسحق الفزاري متابعا لعمار، غير أنه من طريق ضعيف، رواه زيد بن سعيد، وهو من يروي الأخبار الباطلة عن أبي إسحق، قاله الذهبي. الميزان ٣/ ١٥٣. قال فيه أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش والفزاري لم نكتبه إلا من حديث زيد» حلية الأولياء ٨/ ٢٥٨.

(٢) البخاري، الصحيح ٥/ ١٢٨٦، مسلم، الصحيح ٤/ ١٧٦٣.

(٣) أحمد، المسند ٢/ ٢٥٤، ابن منده الإيمان ٢/ ٦٥٦.

(٤) البخاري، الصحيح ٥/ ٢١٧٩، مسلم، الصحيح ١/ ١٠٤، الترمذي، السنن ٤/ ٣٨٦، الطيالسي، المسند ٣١٧.

(٥) ابن منده الإيمان ٢/ ٦٥٦.

(٦) مسلم، الصحيح ١/ ١٠٣، أحمد، المسند ٢/ ٤٧٨، ابن منده، الإيمان ٢/ ٦٥٦.

(٧) ابن منده الإيمان ٢/ ٦٥٦.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٠٣.

(٩) مسلم، الصحيح ١/ ١٠٤، ابن منده الإيمان ٢/ ٦٥٦.

(١٠) مسلم، الصحيح ١/ ١٠٤، ابن منده الإيمان ٢/ ٦٥٦.

(١١) عبد الرزاق، المصنف ١٠/ ٤٦٣.



عبيد<sup>(١)</sup>، ومحمد بن عبيد<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ورواه عبيدة بن حميد عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة أراه رفعه<sup>(٣)</sup>. قال الترمذي بعد إيراده لحديث عبيدة، ثم حديث شعبة: «هذا حديث صحيح، وهو أصح من الحديث الأول، هكذا روى غير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

٥٧ - عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «من قرأ مئة آية في ليلة، فليس من الغافلين، ومن قرأ مائتي آية، كتب من القانتين».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه فضيل بن عياض<sup>(٥)</sup>، وجعفر ابن عون<sup>(٦)</sup>، عن الأعمش عن أبي صالح، عن كعب، قوله. وخالفهم: أبو حمزة السكري، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ - في رواية عنه<sup>(٧)</sup> -.

وفي رواية أخرى قال: عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن معاذ،

(١) الدارمي، السنن ٢ / ٢٥٢.

(٢) ابن منده، الإيمان ٢ / ٦٥٦.

(٣) الترمذي، السنن ٤ / ٣٨٦.

(٤) المصدر السابق ٤ / ٣٨٦.

(٥) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٤٩.

(٦) الدارمي، السنن ٢ / ٥٥٦.

(٧) ابن خزيمة، الصحيح ٢ / ١٨٠، الحاكم، المستدرک ١ / ٤٥٢، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٤٩.

تنبيه: ذكر الألباني رواية أبي حمزة في الصحيحة، دون بيان الاختلاف عن الأعمش فيه، واكتفى بثقة أبي حمزة لتصحيح حديثه. السلسلة الصحيحة ٢ / ٢٥٩.

قوله<sup>(١)</sup>. وخالفهم: أبو الأحوص، فرواه عن الأعمش عن مجاهد، عن عبد الله ابن حمزة، عن كعب، قوله<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني في رواية فضيل بن عياض: «وهذا أصح». وباقي الروايات معلولة.

٥٨ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة. ومن يسر على معسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة. ومن ستر مسلماً، ستره الله في الدنيا والآخرة. والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه. ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له به طريقاً إلى الجنة. وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده. ومن بطأ به عمله، لم يسرع به نسبه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>،

(١) الدارقطني، العلل ٦ / ٨٦. ذكرها في سياق حديثه عن علة حديث آخر، قال: سئل عن حديث سالم بن أبي الجعد عن معاذ عن النبي ﷺ: أيما رجل أعتق عبداً فكل عضو من المعتق فداء لكل عضو من المعتق. وذكر أن أبا بكر بن عياش رواه عن حصين، وزاد فيه متن حديثنا هذا، ثم قال: «ورواه أبو حمزة السكري عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن معاذ، موقوفاً: «من قرأ في ليلة» فقط، لم يذكر فضل العتق، وسالم لم يسمع من معاذ، ولم يدركه». العلل ٦ / ٨٦. ولم يذكر الدارقطني هذا الخلاف في حديث أبي هريرة، ومن عادته أن يفعل.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ١٣٤.

(٣) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٨١ - ١٨٨. وذكر الدارقطني الرواية عن أغلب هؤلاء، فمن لا أحيل عنده إلى مرجع يكون مما ذكره الدارقطني، ولم أقف على تخريجه.

(٤) مسلم، الصحيح ٢ / ٢٠٧٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٣٢٧، أحمد، المسند ٢ / ٢٥٢، أبو داود، السنن ٤ / ٢٨٧.

وابن نمير<sup>(١)</sup>، وحفص<sup>(٢)</sup>، ومحاضر<sup>(٣)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن واسع<sup>(٥)</sup>. وأبو سورة<sup>(٦)</sup>، وأبو عوانة - فيما صح عنه<sup>(٧)</sup> - وأبو يحيى الحماني<sup>(٨)</sup>، وعلي بن صالح المكي<sup>(٩)</sup>، وجريز، وعبدالله بن سيف الخوارزمي، وعمار بن محمد، وعمرو بن عبد الغفار، ويحيى بن سعيد الأموي، وأبو بكر بن عياش، وأبو كدينة، ومالك

- (١) مسلم، الصحيح ٢/ ٢٠٧٤، أحمد، المسند ٢/ ٢٥٢.
- (٢) أحمد، المسند ٢/ ٢٥٢، أبو داود، السنن ٣/ ٢٧٤، ابن حبان، الصحيح ١١/ ٤٠٦، الحاكم، المستدرک ٢/ ٥٢.
- (٣) ابن حبان، الصحيح ١١/ ٤٢٥.
- (٤) مسلم، الصحيح ٤/ ٢٠٧٤، الترمذي، السنن ٥/ ١٩٥. صرح أبو أسامة بالتحديث، قال: حدثنا الأعمش: حدثنا أبو صالح... الحديث.
- (٥) ابن حبان، الصحيح ٢/ ٢٩٢، النسائي، السنن الكبرى ٤/ ٣٠٩، الطبراني، الأوسط ٢/ ٢٦٩، الدارقطني، العلل ١٠/ ١٨٧ - ١٨٨. قلت: وابن واسع وثقه الدارقطني، والعجلي، والذهبي، وابن حجر. مات قبل الأعمش بعشرين عاماً. قال أبو نعيم بعد إirاده هذا الحديث: «رواه عنه من القدماء محمد بن واسع». ولم أقف له على غيره. من هنا فإن عداداه في الطبقة الرابعة انظر ترجمته: الدارقطني، سؤالات البرقاني ٦٢، العجلي، الثقات ٢/ ٢٥٥، الذهبي، الميزان ٦/ ٣٥٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ٧٢٢، وله: التقريب ٩٠٤، أبو نعيم، حلية الأولياء ٨/ ١١٩.
- (٦) ابن حبان، الصحيح ٢/ ٢٩٢.
- (٧) الترمذي، السنن ٤/ ٣٤، النسائي، السنن الكبرى ٤/ ٣٠٩، الطيالسي، المسند ٣١٩. من رواية قتيبة بن سعيد وأبي داود الطيالسي عنه. وخالفهم: أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي عارم. وقولهم أولى بالصواب. لا سيما أن عارماً تغير بأخرة. كما قال ابن حجر: التقريب ٨٨٩. انظر روايته: الدارقطني، العلل ١٠/ ١٨٤، النسائي، الكبرى ٤/ ٣٠٩.
- (٨) الخطيب، تاريخ بغداد ١٢/ ١١٤.
- (٩) الطبراني، المعجم الأوسط ٤/ ١٢٦.

ابن سَعِير<sup>(١)</sup>، قالوا جميعاً: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وزاد حفص ومالك قوله: «ومن أقال مسلماً عشرته، أقال الله عشرته يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>. وخالفهم: (أسباط)<sup>(٣)</sup>، قال: الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة. وتابعه عبيدة بن الأسود، غير أنه قال: «عن حدثه»<sup>(٤)</sup>. وخالفهم: أسباط في رواية أخرى، قال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وربما قال عن أبي سعيد<sup>(٥)</sup>. وخالفهم أيضاً: أبو شيبة إبراهيم بن عثمان<sup>(٦)</sup>، والحكم بن نفيل<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة،

(١) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٨٥، وأشار إليها ابن حبان في الصحيح ١١ / ٤٠٦.

(٢) ابن حبان، الصحيح ١١ / ٤٠٦. وقد نبه ابن حبان على تفرد حفص ومالك بهذه الزيادة.

(٣) الترمذي، السنن ٤ / ٣٤ و ٤ / ٣٢٦، النسائي، الكبرى ٤ / ٣٠٩، أبو داود، السنن ٤ / ٢٨٧، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٨٤.

(٤) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٨٤.

(٥) الدارقطني، العلل ١١ / ١٨٥.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ٩ / ٩٨، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٨٥. قلت: وإبراهيم هذا تركه ابن المبارك، وأحمد، وأبو حاتم، والنسائي. وقال ابن معين: «ليس بثقة». وضعفه شعبة، وأحمد - في رواية -، وأبو زرعة، وأبو داود، وابن سعد، وابن عدي، وابن حجر. ولم أجد له إلا حديثين، هذا الحديث، وحديث أبي ذر عن النبي ﷺ: «من رد عن عرض أخيه بالمغيبة، كان له حجاباً من النار». لم أجد له فيه متابعاً. أخرجه: بحشل، تاريخ واسط ١٦٢. وقد رُوِيَ من غير طريق الأعمش عن أبي الدرداء. أخرجه: الترمذي، السنن ٤ / ٣٢٧. وعداد إبراهيم في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢ / ١١٥، النسائي، الضعفاء والمتروكين ١٢، ابن عدي، الكامل ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠، الخطيب، تاريخ بغداد ٦ / ١١٣، ابن حجر، لسان الميزان ٧ / ٦٤.

(٧) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٨٦. لم أقف على ترجمته.

عن النبي ﷺ. أقوال النقاد:

قال الترمذي: «وهكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، نحو رواية أبي عوانة، وروى أسباط بن محمد عن الأعمش، قال: حدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، نحوه، وكان هذا أصح من الحديث الأول»<sup>(١)</sup>. وقال في رواية أسباط: «هذا حديث حسن، وقد روى أبو عوانة وغير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه، لم يذكروا فيه: حدثت عن أبي صالح»<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن عمار الشهيد هذا الحديث في علله، فقال: «وهذا حديث رواه الخلق عن الأعمش عن أبي صالح، فلم يذكر الخبر في إسناده غير أبي أسامة؛ فإنه قال فيه: عن الأعمش قال: حدثنا أبو صالح. ورواه أسباط بن محمد عن الأعمش عن بعض أصحابه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، والأعمش كان صاحب تدليس، فربما أخذ عن غير الثقات»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا التوجيه من ابن عمار غير سليم، ذلك أن التدليس لا يخفى على كل هؤلاء الرواة، لا سيما أن أبا أسامة صرح بالتحديث، فيمكن أن يكون الأعمش لم يسمعه من أبي صالح أولاً، ثم سمعه. والصواب: ما رواه الجماعة. وعلى هذا تحمل رواية أسباط الأولى ومن تابعه.

أما روايته على الشك عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد، فهي معلولة. وكذلك

(١) الترمذي، السنن ٤ / ٣٤.

(٢) المصدر السابق ٤ / ٣٢٦.

(٣) ابن عمار الشهيد، علل الحديث في كتاب الصحيح ١٣٦ - ١٣٨. قلت: لم أقف على هذه الرواية عن أسباط، إنما قال أسباط: عن الأعمش حدثت عن أبي صالح.

رواية أبي شيبة، والحكم بن نفيل قد تفردا بها عنه. لكن الطبراني قال: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن الحكم إلا الحكم»<sup>(١)</sup>. وهذا غير صحيح؛ لمتابعة أبي شيبة، وهما ممن لا تقبل أفرادهما.

٥٩ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُغْفَرُ للمؤذن مدى صوته، ويشهد له كل رطب ويابس يسمع صوته».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه عمار بن رزيق<sup>(٢)</sup>، وعبدالله بن بشر<sup>(٣)</sup>، وإبراهيم بن طهمان<sup>(٤)</sup>، وإسماعيل بن زكريا - في رواية<sup>(٥)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ. وخالفهم: زائدة، قال: عن الأعمش عن مجاهد، عن رجل، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ<sup>(٦)</sup>. وخالفهم رواها إسماعيل بن زكريا - في رواية -، قال: عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ<sup>(٧)</sup>. وخالفهم: محمد بن عبيد الطنافسي<sup>(٨)</sup>، وعمرو بن

(١) الطبراني، الأوسط ٢ / ٨٦.

(٢) أحمد، المسند ٢ / ١٣٦، البيهقي، السنن الكبرى ١ / ٤٣١، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ لوحة ٥١ - ب، والمطبوع ٨ / ٢٣٦.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ٣٩٨، ابن عدي، الكامل ٤ / ٢٥٤، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥١ - ب.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى ١ / ٤٣١.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥١ - ب. كذا أوردها والرواية الثانية دون أن يفصل فيمن رواها عنه، ولم أقف على تخريجها.

(٦) أحمد، المسند ٢ / ١٣٦، الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥١ - ب.

(٧) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / ٥١ - ب.

(٨) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٣٦.

عبد الغفار<sup>(١)</sup>، وحفص - في رواية ضعيفة عنه<sup>(٢)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن مجاهد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وذكر الدارقطني رواية لم أقف على رواها، هي: عن الأعمش عن مجاهد، مرسل<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني بعد ذكر جانب من هذا الاختلاف: «الصحيح: عن مجاهد عن ابن عمر»<sup>(٤)</sup>.

٦٠ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٥)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٦)</sup>، وشعبة<sup>(٧)</sup>، ووكيع<sup>(٨)</sup>، وحفص<sup>(٩)</sup>، وابن نمير<sup>(١٠)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(١١)</sup>، وعبيدة بن

(١) البيهقي، السنن الكبرى ٨ / ٢٣٦.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ٤٥. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن حفص إلا يحيى الجعفي». وثق الدارقطني الجعفي. وقال ابن حبان: «ربما أغرب». وقال أبو حاتم: «شيخ». وضعفه النسائي بقول: «ليس بثقة». أما مسلمة بن قاسم، فقال: «له أحاديث مناكير». قلت: ومثله لا تقبل أفراداه في حفص. انظر ترجمته: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤ / ٣٦٣.

(٣) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٣٦.

(٤) المصدر السابق. المخطوط ٤ / ٥١ - ب.

(٥) البخاري، الصحيح ١ / ٤٣٦، ٣ / ١٢٩٧، ابن ماجه، السنن ١ / ٥٠٤.

(٦) مسلم، الصحيح ١ / ٩٩، ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٤٨٦، أحمد، المسند ١ / ٤٥٦، أبو يعلى، المسند ٩ / ١٢٧.

(٧) الطيالسي، المسند ٣٨.

(٨) مسلم، الصحيح ١ / ٩٩، أحمد، المسند ١ / ٤٣٢، ابن ماجه، السنن ١ / ٥٠٤.

(٩) البخاري، الصحيح ١ / ٤٣٦.

(١٠) مسلم، الصحيح ١ / ٩٩، الشاشي، المسند ١ / ٣٨٦.

(١١) مسلم، الصحيح ١ / ١٠٠، النسائي، السنن الكبرى ١ / ٦١٠.

حميد<sup>(١)</sup>، وعبدالله بن إدريس<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، وزائدة، وأبو عوانة، وعلي بن مسهر، وأبو أسامة، وعبدالله بن داود، ومحمد بن ربيعة، وحبان بن علي، وأسباط بن محمد، ومحمد بن عبيد، وجعفر بن عون<sup>(٤)</sup> قالوا: عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ.

وخالفهم: عبد المؤمن بن عبدالله القيسي<sup>(٥)</sup>، وعبدالله بن عبد القدوس<sup>(٦)</sup> عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال الدارقطني: «ووهما فيه، والصواب: عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن عبدالله»<sup>(٧)</sup>. وقال في موضع آخر: «ورواه عبد المؤمن بن عبدالله القيسي عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ووهم فيه وهما بعيداً، وتابعه عبدالله بن عبد القدوس على ذلك»<sup>(٨)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عبدالله بن عبد القدوس»<sup>(٩)</sup>. قلت: وهذا مخالف لما ذكره الدارقطني من متابعة عبد المؤمن له. وخالفهم: معمر، فرواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن

(١) ابن حبان، الصحيح ٤١٩ / ٧.

(٢) السنن الكبرى ٦١٠ / ١.

(٣) مسلم، الصحيح ٩٩ / ١.

(٤) قلت: من عند زائدة إلى جعفر بن عون ذكر روايتهم الدارقطني. ولم أقف عليها. العلل ٢٤٧ / ٥.

(٥) المصدر السابق، وكرره: ١٦١ / ١٠. سبق ترجمته، حديث: ٣٢ / ابن مسعود.

(٦) الدارقطني، العلل ٢٤٧ / ٥ و ١٦١ / ١٠، الطبراني، المعجم الأوسط ١٩٩ / ٤.

(٧) الدارقطني، العلل ٢٤٧ / ٥.

(٨) المصدر السابق ١٦١ / ١٠.

(٩) الطبراني، المعجم الأوسط ١٩٩ / ٤. ونلاحظ أن عبدالله لم يتفرد به.



عائشة<sup>(١)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

١ - عن أبي هريرة قالوا: قال: قلنا! يا رسول الله! أنرى ربنا ﷺ؟ فقال: «أتضامون في رؤية الشمس في الظهيرة في غير سحاب؟»، قلنا: لا. قال: «أفتضارون في رؤية القمر ليلة البدر في غير سحاب؟»، قلنا: لا. قال: «فإنكم لا تضارون في رؤيته - تبارك وتعالى -».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه يحيى بن عيسى<sup>(٢)</sup>، وجابر بن نوح<sup>(٣)</sup>، وعمرو بن عبد الغفار<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن جابر، والحسين بن واقد، وسعد بن الصلت<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٦)</sup>. وخالفهم: عبدالله بن إدريس<sup>(٧)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٨)</sup> عن الأعمش عن أبي

(١) عبد الرزاق، المصنف ٣/ ٥٥٨. قلت: لم ينص أحد على هذه العلة، وهي بيّنة واضحة.

(٢) ابن ماجه، السنن ١/ ٦٣، ابن عدي، الكامل ٧/ ٢١٨، الدارقطني، رؤية الله ٣٦، وله:

العلل ٨/ ١٧٩، ابن أبي عاصم، السنة ١/ ١٩٣، ابن منده، الإيمان ٢/ ٧٩٥.

(٣) الترمذي، السنن ٤/ ٦٨٨، العقيلي، الضعفاء الكبير ١/ ١٩٦، الدارقطني، رؤية الله ٣٨،

وله: العلل ٨/ ١٧٩.

(٤) الدارقطني، رؤية الله ٣٧، وله: العلل ٨/ ١٧٩.

(٥) ابن منده، الإيمان ٢/ ٧٩٥. ذكر رواية محمد والحسين وسعد إشارة دون إسناد. ولم

أقف على من خرّجها.

(٦) ذكره من دون إسناد: ابن منده، الإيمان ٢/ ٧٩٥.

(٧) الترمذي، العلل الكبير ٣٣٦، ابن ماجه، السنن ١/ ٦٣، عبد بن حميد، المسند ٢٨٨،

أبو يعلى، المسند ٢/ ٢٨٦، الدارقطني، رؤية الله ٣٦، وله: العلل ٨/ ١٧٩، العقيلي،

الضعفاء الكبير ١/ ١٩٦، إسحق بن راهويه، المسند ٣/ ٧٩٢، ابن منده، الإيمان

٢/ ٧٩٣، ابن أبي عاصم، السنة ١/ ١٩٣.

(٨) أحمد، المسند ٣/ ١٦.

صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

اختلف العلماء في الترجيح: ذهب الدارقطني إلى سلامة القولين، قال: «وعبدالله بن إدريس من الأثبات، ويشبه أن يكون القولان محفوظين»<sup>(١)</sup>. بينما نجد أن البخاري ضعف رواية ابن إدريس. قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: الصحيح: عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهكذا روى سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وكأنه لم يعد حديث ابن إدريس محفوظاً»<sup>(٢)</sup>. أما الترمذي، فقال بعد إirاده حديث الحماني: «حديث حسن صحيح غريب». ثم قال: «وحديث ابن إدريس عن الأعمش غير محفوظ، وحديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أصح»<sup>(٣)</sup>. أما العقيلي، فقال بعد إirاده حديث الحماني: «لا يتابع عليه». ثم ذكر حديث ابن إدريس، وقال: «وهو صواب»<sup>(٤)</sup>. قلت: بل إن الحماني توبع على حديثه، غير أنني أميل إلى ما رجحه البخاري، والذي اعتمد فيه قرينة خارجية تفهم من كلامه؛ هي متابعة سهيل عن أبيه عن أبي هريرة للأعمش. فإذا أضفنا إلى ذلك كثرة رواته على هذا النحو، وجدنا كلام البخاري أوجه.

٢- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «قلت لجبريل - عليه السلام -: هل يصلي ربك؟ قال: نعم، صلاته سبوح قدوس، تغلبُ رحمتي غضبي».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه وكيع عن الأعمش عن عمرو بن

(١) الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٩.

(٢) الترمذي، العلل الكبير ٣٣٦.

(٣) الترمذي، السنن ٤ / ٦٨٨.

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير ١ / ١٩٦.

مرة، عن عطاء بن أبي رباح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفه: أبو مسلم قائد الأعمش عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وقال مرة: عن جابر<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني في رواية وكيع: «وهذا أصح»<sup>(٣)</sup>.

٣ - عن أبي هريرة، قال: «يأتي على الناس زمان يأتي فيه الرجل القبر، فيقول: يا ليتني مكانك». قال الدارقطني: «يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه زائدة وشريك عن الأعمش موقوفاً. وروي عن المسيب بن شريك عن الأعمش مرفوعاً. ولا يصح رفعه عن الأعمش»<sup>(٤)</sup>.

٤ - عن أبي هريرة: قال رجل: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ، فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به! قال: «وقد وجدتموه؟»، قالوا: نعم. قال: «ذاك صريح الإيمان».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه شعبة - فيما صح عنه -<sup>(٥)</sup>، وعمار ابن رزيق<sup>(٦)</sup>، وزائدة<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن

(١) ابن أبي حاتم، التفسير ١٠/٣١٥١.

(٢) الطبراني، الأوسط ١/٤٢، وله: الصغير ١/٤٨، الدارقطني، العلل ٨/٢٨٧.

(٣) الدارقطني، العلل ٨/٢٨٧. قلت: ولم يذكر الدارقطني من رواه عن الأعمش على هذا النحو، إنما قال: «وغیره يرويه عن الأعمش»، وذكره.

(٤) الدارقطني، العلل ١٠/١٦٦. سبقت ترجمته في هذا المسند، حديث: ٣٥.

(٥) مسلم، الصحيح ١/١١٩، ابن أبي عاصم، السنة ١/٢٩٦، ابن منده، الإيمان ١/٤٧٢، الدارقطني، العلل ٨/٢٠٥.

(٦) مسلم، الصحيح ١/١١٩، أحمد، المسند ٢/٣٧٩، الدارقطني، العلل ٨/٢٠٥.

(٧) الدارقطني، العلل ٨/٢٠٥.

النبي ﷺ. وخالفهم: حفص<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، قالا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ. ورواه غندر عن شعبة عن الأعمش عن أبي صالح، مرسلاً<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني: «وحديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة صحيح عنه»<sup>(٤)</sup>. قلت: ما أرجحه في هذا الاختلاف: أن يكون من الأعمش؛ لأنه ورد عن كبار أصحابه، فحديث على شعبة اختلف فيه كبار أصحابه؛ مما يدل على أنه ورد له عن الأعمش من طريقين. واتفاق حفص وأبي معاوية على الطريق الأخرى يؤكد ذلك أيضاً. والله أعلم.

٥ - عن أبي هريرة: قال رجل: يا رسول الله ﷺ! الرجل يعمل يسره، فإذا اطلع عليه، أعجبه. فقال رسول الله ﷺ: «له أجران: أجر السر، وأجر العلانية».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وحفص<sup>(٦)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٧)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٨)</sup>، ومحمد بن جابر<sup>(٩)</sup>، وأبو عبيدة بن معن

(١) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠٥.

(٢) المروزي، تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٧٢٢، الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠٥.

(٣) ذكره الدارقطني في العلل، ولم أقف على من خرّجه.

(٤) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠٥.

(٥) هناد، الزهد ٢ / ٤٤٤، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٠١، الدارقطني، العلل ٨ / ١٨٣.

(٦) البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ٢٢٧.

(٧) المصدر السابق.

(٨) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ١٣٣.

(٩) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ١٣٣.

المسعودي<sup>(١)</sup>، وأبو حفص الأبار<sup>(٢)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، مرسلًا.

وخالفهم: الجراح بن مليح<sup>(٤)</sup>، وسعيد بن بشير<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعًا. قال الدارقطني: «والصحيح من ذلك: قول من قال: عن الأعمش عن حبيب، عن أبي صالح، مرسلًا»<sup>(٦)</sup>. وقال أبو حاتم الرازي: «الصحيح عندي مرسل»<sup>(٧)</sup>. وقال الترمذي: «وقد روى الأعمش وغيره عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ، مرسلًا، وأصحاب الأعمش لم يذكروا فيه: عن أبي هريرة»<sup>(٨)</sup>.

٦- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «يجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش». العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٩)</sup>، وأبو معاوية<sup>(١٠)</sup>، ويعلى

(١) الطبري، تهذيب الآثار ٢ / ٨٠٦.

(٢) الدارقطني، العلل ٨ / ١٨٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ٢٢٧، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٠١، الطبري، تهذيب الآثار ٢ / ٨٠٥، الدارقطني، العلل ٨ / ١٨٣.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ٧١، وله: مسند الشاميين ٤ / ٨٨، الدارقطني، العلل ٨ / ١٨٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤١ / ٥٠٨ و ٥٦ / ١٠.

(٦) الدارقطني، العلل ٨ / ١٨٣.

(٧) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٠١.

(٨) الترمذي، السنن ٤ / ٥٩٤.

(٩) الدارقطني، العلل ٨ / ١٦٥ - ١٦٧، وكذا ١١ / ٣٤٤.

(١٠) مسلم، الصحيح ٤ / ٢١٨٨، أحمد، المسند ٢ / ٤٢٣ و ٣ / ٩، الدارقطني، العلل

٨ / ١٦٥ - ١٦٧ و ١١ / ٣٤٤.

ابن عبيد<sup>(١)</sup>، ومحمد بن عبيد<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، والمسيب بن شريك<sup>(٤)</sup>، وإسماعيل ابن إبراهيم التيمي<sup>(٥)</sup>، وحماد بن شعيب<sup>(٦)</sup>، وابن نمير<sup>(٧)</sup>، وعلي بن مسهر<sup>(٨)</sup>، وحفص<sup>(٩)</sup>، والنضر بن إسماعيل<sup>(١٠)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ. خالفهم: أبو بدر شجاع بن الوليد، فقال: عن الأعمش: سمعتهم يذكرون عن أبي صالح عن أبي سعيد، موقوفاً<sup>(١١)</sup>.

وخالفهم أيضاً: أسباط، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(١٢)</sup>. قال الدارقطني: «والصحيح: حديث أبي سعيد الخدري»<sup>(١٣)</sup>. وقد اتفق على إخراجه البخاري ومسلم، غير أن ابن عمار الشهيد اعتبر أن مخالفة أبي بدر مفسدة لحديث من وصله عن الأعمش، قال ابن عمار: «فتبين أن هذا

(١) الدارقطني، العلل ٨ / ١٦٥ - ١٦٧ و ١١ / ٣٤٤.

(٢) النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٣٩٣، الدارقطني، العلل ٨ / ١٦٥ - ١٦٧ و ١١ / ٣٤٤.

(٣) أبو يعلى، المسند ٢ / ٤٩٠، الدارقطني، العلل ١١ / ٣٤٤.

(٤) الدارقطني، العلل ١١ / ٣٤٤.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الدارقطني، العلل ٨ / ١٦٥ - ١٦٦.

(٧) ذكره ابن عمار الشهيد، علل الحديث في كتاب الصحيح ١٣٣، ولم أقف على تخريجه.

(٨) المصدر السابق.

(٩) البخاري، الصحيح ٤ / ١٧٦٠.

(١٠) الترمذي، السنن ٥ / ٣١٥.

(١١) الدارقطني، العلل ٨ / ١٦٥ - ١٦٧ و ١١ / ٣٤٤.

(١٢) النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٣٩٣، الدارقطني، العلل ٨ / ١٦٥ و ١١ / ٣٤٤.

(١٣) الدارقطني، العلل ١١ / ٣٤٤.

الحديث ليس هو مما سمعه الأعمش عن أبي صالح، ووقفه أيضاً على أبي سعيد<sup>(١)</sup>. قلت: هذا الأمر لا يخفى على كبار أصحابه، والقول قول الثوري ومن تابعه، وحديث أبي بدر لا يفسد مثله حديث كبار أصحاب الأعمش، والراجح: أن الأعمش سمعه بواسطة، ثم سمعه بدونها. وهو أمر يكثر حدوثه في عهد الرواية، وقد تكرر في أكثر من حديث من حديث الأعمش عن أبي صالح. وتبقى علة روايته وقف الحديث، بينما رفعه الآخرون. وأما رواية أسباط عن أبي هريرة، فهي معلولة.

٧- عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بنصف يوم: خمسمائة عام».

العلة: تفرد بروايته أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>. قال أبو نعيم الأصفهاني: «غريب من حديث الأعمش، لم يروه عنه إلا أبو بكر»<sup>(٣)</sup>. وتفرد بروايته زياد بن عبدالله عن الأعمش عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. قال الترمذي في رواية زياد: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»<sup>(٥)</sup>. قلت: وهما ممن لا تقبل أفراداه في الأعمش.

٨- عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها».

(١) ابن عمار، علل الحديث في كتاب الصحيح ١٣٣.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ٣٠٧.

(٣) المصدر السابق ٨ / ٣٠٧.

(٤) الترمذي، السنن ٢ / ٥١٢.

(٥) الترمذي، السنن ٢ / ٥١٢.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، ووکیع<sup>(٣)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٤)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، وحفص<sup>(٧)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٨)</sup>، وابن أبي زائدة<sup>(٩)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(١٠)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

وخالفهم: أبو يحيى الحماني، فرواه عن الأعمش بالشك<sup>(١١)</sup>. وخالفهم أيضاً: عثام بن علي، ومالك بن سعيد، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(١٢)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

(١) ابن حبان، الصحيح ٤٣٣ / ٦.

(٢) مسلم، الصحيح ٩٧٧ / ٢، أحمد، المسند ٥٥ / ٣، أبو يعلى، المسند ٤١١ / ٢، الترمذي، السنن ٤٧٢ / ٣، البيهقي، السنن الكبرى ٢٢٧ / ٥، ابن خزيمة، الصحيح ١٣٣ / ٤، أبو داود، السنن ١٤٠ / ٢، الدارقطني، العلل ٣٣٩ / ١٠.

(٣) مسلم، الصحيح ٩٧٧ / ٢، أحمد، المسند ٥٥ / ٣، ابن أبي شيبة، المصنف ٣٨٦ / ٣، ابن ماجه، السنن ٩٦٨ / ٢، ابن حبان، الصحيح ٤٣٣ / ٦، البيهقي، السنن الكبرى ١٣٨ / ٣، ١٣٨ / ٧، ابن خزيمة، الصحيح ١٣٣ / ٤، أبو داود، السنن ١٤٠ / ٢.

(٤) الدارمي، السنن ٩٦٨ / ٢، ابن المنذر، الأوسط ٣٠٦ / ٢.

(٥) الطحاوي، شرح معاني الآثار ١١٤ / ٢.

(٦) ابن خزيمة، الصحيح ١٣٣ / ٤، الطحاوي، شرح معاني الآثار ١١٤ / ٢.

(٧) الطحاوي، شرح معاني الآثار ١١٤ / ٢.

(٨) البيهقي، السنن الكبرى ١٣٨ / ٣، الخطيب، تاريخ بغداد ٣٨٣ / ١٠، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٧٤ / ٢٠.

(٩) ابن خزيمة، الصحيح ١٣٣ / ٤.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) الدارقطني، العلل ٣٣٩ / ١٠؛ أي: عن أبي هريرة، أو أبي سعيد.

(١٢) الدارقطني، العلل ٣٣٨ / ١٠.



٩ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تسبوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده! لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه، وحالات الرواية عنه هي:

أولاً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ. رواها عنه: أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وشعبة<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، ووكيع<sup>(٤)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٥)</sup>، وعبدالله ابن داود الخريبي - في رواية -<sup>(٦)</sup>، ومحاضر<sup>(٧)</sup>.

ثانياً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. رواها: زيد بن أبي أنيسة<sup>(٨)</sup>،

(١) مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٦٧، الترمذي، السنن ٥/ ٦٩٥، أحمد، المسند ٣/ ١١، أبو داود، السنن ٤/ ٢١٤، ابن حبان، الصحيح ١٦/ ٢٤٠، أبو يعلى، المسند ٢/ ٤١١، ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ٤٠٤. وأشار البخاري إليها: الصحيح ٣/ ١٣٤٣.

(٢) البخاري، الصحيح ٣/ ١٣٤٣، مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٦٨، أحمد، المسند ٣/ ٦٣، الطيالسي، المسند ٢٩٠، الترمذي، السنن ٥/ ٦٩٥، ابن حبان، الصحيح ١٦/ ٢٤٠، الطبراني، المعجم الأوسط ١/ ٢١٢. رواها عنه: آدم بن أبي إياس، وابن أبي عدي، وعلي بن الجعد، وهاشم، وأبو داود الطيالسي في المسند. وخالفهم أبو مسعود، قال: عن أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وهو خطأ، والصواب: ما رواه أبو داود في مسنده. انظر رواية أبي مسعود: الدارقطني، العلل ١٠/ ١٠٦.

(٣) مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٦٧، أبو يعلى، المسند ٢/ ٣٩٦، ابن حبان، الصحيح ١٥/ ٤٥٥، البخاري، الصحيح ٣/ ١٣٤٣. «معلقة».

(٤) مسلم، الصحيح ٤/ ١٩٦٨، أحمد، المسند ٣/ ٥٤. ابن أبي شيبة، المصنف ٢/ ٣٥٥.

(٥) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/ ٣٥٥.

(٦) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٠٧، البخاري، الصحيح ٣/ ١٣٤٣. «معلقة».

(٧) أشار إليه البخاري، الصحيح ٣/ ١٣٤٣.

(٨) الدارقطني، العلل ١٠/ ١٠٦، الطبراني، المعجم الأوسط ١/ ٢١٢.

وأبو عوانة - في رواية عنه<sup>(١)</sup> - .

ثالثاً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد. رواها: أبو عوانة - في رواية أخرى عنه -<sup>(٢)</sup>، وعبدالله بن داود الخريبي - في رواية أخرى عنه<sup>(٣)</sup> - .

رابعاً: الأعمش عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. رواها عنه: شريك<sup>(٤)</sup> .

قال الدارقطني: «والصحيح: عن أبي صالح عن أبي سعيد»<sup>(٥)</sup>. وقال أبو زرعة: «إنما الصحيح ما يرويه أبو الأحوص»<sup>(٦)</sup>. أما الطبراني، فقال بعد إيراد

(١) رواها عن عفان ويحيى: الدارقطني، العلل ١٠ / ١٠٦ .

(٢) رواها عنه: مسدد، وأبو كامل، وشيبان، انظر: الدارقطني، العلل ١٠ / ١٠٧ .

(٣) رواها عنه: نصر بن كامل، انظر: الدارقطني، العلل ١٠ / ١٠٧ .

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٥٥ .

(٥) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٠٧ .

(٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٣٥٥ .

تنبيه: ما ورد في المطبوع هو قول أبي زرعة: «إنما الصحيح ما يرويه أبو إسماعيل المؤدب عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبدالله بن أبي أوفى، قال: «شكا عبد الرحمن ابن عوف خالد بن الوليد إلى النبي ﷺ . . . الحديث» .

فأوقفني هذا القول؛ للخلل الموجود في العبارة، فكان حديثاً آخر دخل في هذا الحديث. وبعد العودة إلى المخطوط وجدته هكذا في النسخة التيمورية. أما في نسخة أحمد الثالث، ونسخة تشتربتي، فإن النص فيهما هو: «إنما الصحيح ما يرويه. وسمعت أبا زرعة، وحدثنا عن الربيع بن ثعلبة عن أبي إسماعيل المؤدب . . .»، وذكر حديث ابن عوف، فدل ذلك على وجود سقط في النسخة التيمورية، وهي الأصل المعتمد في المطبوعة من تحقيق محب الدين الخطيب. قلت: ويبدو أنه سقط من النسخ الثلاث كلمة بعد قوله: =

رواية زيد: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا زيد، ورواه شعبة وأصحاب الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد»<sup>(١)</sup>. قلت: وهذا يخالف واقع الرواية، والقول قول أبي معاوية ومن تابعه.

١٠ - عن أبي هريرة، قال النبي ﷺ: «لا تسموا العنب: الكرم؛ فإنما الكرم الرجل المسلم».

تفرد بروايته أبو حمزة عن الأعمش عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو حمزة، تفرد به»<sup>(٣)</sup>.

وقال في الصغير: «لم يروه عن الأعمش إلا أبو حمزة، واسمه محمد بن ميمون، تفرد به الغنجار، ولم يسند الأعمش عن أيوب حديثاً غير هذا»<sup>(٤)</sup>.

١١ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تغضب».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه:

= «يروي». وغالب الظن أنها: «أبو الأحوص»؛ فهي المسببة للسقط الأول؛ ذلك أن الناسخ ابتدراها في أول كتابته فنسخها، ولما أراد أن ينسخ ما بعدها، ابتدر إسماعيل بدلاً من الأحوص؛ لاشتراكهما في كلمة: «أبي». والله أعلم. انظر: نسخة أحمد الثالث لوحة: ٢٥٠ - أوب، نسخة تشتربتي لوحة: ٢٨٠ - ب، النسخة التيمورية لوحة ٣٢٩ - أ.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ٢١٢.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٧ / ٧٢، وله: المعجم الصغير ٢ / ١٧٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٠ / ٣٥١، الدارقطني، العلل ٨ / ١٢٣، وأشار إليه بقوله: «وروى عن الأعمش عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ».

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٧ / ٧٢.

(٤) الطبراني، المعجم الصغير ٢ / ١٧٢.

أولاً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد معاً. رواه عنه شيبان<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة وحده. رواها عنه: أبو إسماعيل المؤدب<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٤)</sup>، والحسين بن واقد<sup>(٥)</sup>. غير أن الحسين بن واقد وأبا حمزة زادا ألفاظاً لم يأت بها أحد غيرهما، وهي قوله: «فدلني على عمل إذا عملته علمت أنني محسن، فقال: انظر جيرانك، فإن قالوا: إنك محسن، فأنت محسن، وإن قالوا: إنك مسيء، فأنت مسيء». قال الدارقطني: «وهذه الألفاظ إنما رواها الأعمش عن جامع بن شداد، عن كلثوم الخزاعي، عن النبي ﷺ»<sup>(٦)</sup>. قلت: رواه أبو معاوية عن الأعمش كذلك<sup>(٧)</sup>.

ثالثاً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو جابر. رواها الفضيل بن عياض<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٠، وأشار إليها البيهقي السنن الكبرى ١٠ / ١٠٥.
  - (٢) ابن عبد البر، التمهيد ٧ / ٢٤٩، الحاكم المستدرک ١ / ٥٣٤. الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٠.
  - (٣) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٠.
  - (٤) المصدر السابق ١٠ / ١٢١.
  - (٥) ابن عبد البر، التمهيد ٧ / ٢٤٩، الحاكم، المستدرک ١ / ٥٣٤. الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٠.
  - (٦) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٠.
  - (٧) ابن قانع، عبد الباقي أبو الحسين (ت: ٣٥١). معجم الصحابة، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: صلاح بن سالم المصراي، ٢ / ٣٩٣. ولم أقف عليها في غير هذا الكتاب، وهذا يدل على سعة اطلاع الدارقطني.
  - (٨) الدارقطني، العلل ١٠ / ١٢٠.

رابعاً: الأعمش عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، رواها عنه: أبو معاوية<sup>(١)</sup>، ويحيى بن سعيد القطان<sup>(٢)</sup>، وصالح<sup>(٣)</sup>.

خامساً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري وحده. رواها عنه: عبد الواحد بن زياد<sup>(٤)</sup>.

أجد أن الخلاف في هذا الحديث يكمن في روايته عن أبي هريرة أو أبي سعيد، أو كليهما. والذي أميل إليه: ترجيح رواية أبي معاوية؛ لمنزله، ولمتابعة القطان له. وتعليل رواية الفضيل عن جابر؛ ذلك أنه لم يأت بها غيره، فخالف الجميع. وأما زيادة الحسين وأبي حمزة، فالقول قول أبي معاوية كما بينه الدارقطني. أما بقية الروايات، فالغالب على الظن أن الحمل فيها إنما هو على الأعمش. وقد رجح ابن معين رواية عبد الواحد، قال: «الحديث حديث عبد الواحد بن زياد، والقول قوله»<sup>(٥)</sup>. وعارضه ابن عبد البر بقوله: «عند غير ابن معين على ما رواه أبو إسماعيل المؤدب عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة لا عن أبي سعيد، وقد تابعه على ذلك الحسين بن واقد عن الأعمش»<sup>(٦)</sup>.

١٢ - عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها».

(١) هناد بن السري، الزهد ٢/٦٠٧، الدارقطني، العلل ١٠/١٢٠.

(٢) أحمد بن حنبل، الزهد ١/٤٦.

(٣) كذا ورد عند أبي يعلى، المسند ٣/١٦٦. ولم أقف على صالح هذا، قال الهيثمي: «ولم أعرف صالحاً هذا». مجمع الزوائد ٨/٧٠.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد ٧/٢٤٨، البيهقي، السنن الكبرى ١٠/١٠٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه مندل بن علي عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>. وخالفه: حمزة الزيات، فرواه عن الأعمش عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، مرسلًا<sup>(٢)</sup>. وخالفهم: ابن فضيل، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>. قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: مندل ضعيف الحديث، وأنا لا أكتب حديثه، كأنه لم يعرف هذا الحديث من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، من غير هذا الوجه»<sup>(٤)</sup>. وبين الدارقطني في رواية حمزة أن له عن يحيى أصلاً رواه ابن عيينة عن يحيى عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعاً<sup>(٥)</sup>. قلت: والذي يظهر: أنه ليس للأعمش فيه رواية، فأصحابه الأثبات لم يرووه.

١٣ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل علّمه الله القرآن؛ فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار. فسمعه جار له، فقال: ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل. ورجل آتاه الله مالاً؛ فهو يهلكه في الحق. فقال: رجل: ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه شعبة<sup>(٦)</sup>، وجريّر<sup>(٧)</sup>.

(١) الترمذي، العلل الكبير ١٦٤، الدارقطني، العلل ١٠ / ٢٠٠.

(٢) الدارقطني، العلل ١٠ / ٢٠٠.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ٣ / ٥٢٦.

(٤) الترمذي، العلل الكبير ١٦٤.

(٥) الدارقطني، العلل ١٠ / ٢٠٠.

(٦) البخاري، الصحيح ٤ / ١٩١٩، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٥٧.

(٧) البخاري، الصحيح ٦ / ٢٦٤٣ و ٦ / ٢٧٣٧، النسائي، الكبرى ٣ / ٤٢٦، الدارقطني، العلل ١٠ / ١٥٧.

وحفص<sup>(١)</sup>، وزيد بن عطاء<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وخالفهم: أبو عبيدة بن معن، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة وجابر<sup>(٣)</sup>. وخالفهم أيضاً: يزيد بن عبد العزيز<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن عبيد الطنافسي<sup>(٥)</sup>، فقالا: عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري. قال الدارقطني: «والمحفوظ: حديث أبي هريرة»<sup>(٦)</sup>. وقال في الغرائب في الرواية عن أبي سعيد: «تفرد به يزيد بن عبد العزيز بن سياه، وتفرد به عنه يحيى بن آدم»<sup>(٧)</sup>. قلت: وهذا مخالف لما ذكره في العلل من متابعة محمد بن عبيد له، كما سبق تخريجه. وقال أبو حاتم الرازي: «حفص أحفظ، والحديث مروى عن أبي هريرة من طريق آخر، ولا أعلم لأبي سعيد عن النبي ﷺ في هذا شيئاً»<sup>(٨)</sup>. قلت: القول قول حفص وشعبة ومن تابعهما. وأما جمع أبي عبيدة لجابر مع أبي هريرة، فمعلول أيضاً؛ ذلك أنه لم يأت به غيره.

١٤ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «لا يبغيض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٦٢ / ٢.

(٢) الدارقطني، العلل ١٥٧ / ١٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) أحمد، المسند ٤٧٩ / ٢، ابن أبي شيبة، المصنف ١٥٣ / ٦، ابن أبي حاتم، علل الحديث

٦٢ / ٢، أبو يعلى، المسند ٣٤٠ / ٢، ابن عدي، الكامل ٢٧٥ / ٧، الدارقطني، العلل ١٥٧ / ١٠.

(٥) الدارقطني، العلل ١٥٨ / ١٠.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٩٨ / ٥.

(٨) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٦٢ / ٢.

الآخر». وعن ابن عباس عن النبي ﷺ: «لا يحب الأنصار إلا مؤمن».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه:

الاختلاف في حديث أبي هريرة: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وشعبة<sup>(٢)</sup>، وجريز - فيما صح عنه -<sup>(٣)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٤)</sup> عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري. وخالفهم: أبو عبيدة بن معن<sup>(٥)</sup>، وأبو إسرائيل الملائي<sup>(٦)</sup>، ويحيى بن سعيد الأموي<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. زاد أبو إسرائيل: «ولا يحب ثقيفاً إلا كافر». قال الدارقطني: «والصحيح: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد»<sup>(٨)</sup>.

أما الاختلاف الحاصل في حديث ابن عباس: فرواه أبو معاوية<sup>(٩)</sup>، وأبو

(١) أحمد، المسند ٣/ ٣٤ و ٣/ ٧٢، وله: فضائل الصحابة ٢/ ٧٩١.

(٢) أحمد، المسند ٣/ ٩٣، الطيالسي، المسند ٢٩٠، ابن منده، الإيمان ٢/ ٦٠٩.

(٣) مسلم، الصحيح ١/ ٨٦، ابن منده، الإيمان ٢/ ٦٠٩. ورواها عنه: عثمان بن أبي شيبة، وأبو الربيع. وخالفهم: عبدالله بن عمران الأصفهاني ونعيم بن حماد، قالوا: عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن جبير، عن ابن عباس. غير أن إخراج مسلم الرواية الأولى عن جريز يرجحها على الأخرى. انظر رواية الأصفهاني: المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١/ ٤٥٩. انظر رواية نعيم: الطبراني، المعجم الكبير ١٢/ ١٧.

(٤) مسلم، الصحيح ١/ ٨٦، ابن حبان، الصحيح ١٦/ ٢٦٣، أبو يعلى، المسند ٢/ ٢٨٧، ابن منده، الإيمان ٢/ ٦٠٩، ابن أبي عصام، الآحاد والمثاني ٣/ ٣٧٢.

(٥) الدارقطني، العلل ١٠/ ١١١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني ٣/ ٣٧١.

(٨) الدارقطني، العلل ١٠/ ١١١.

(٩) ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ٤٠٠، النسائي، السنن الكبرى ٥/ ٨٨، وله: فضائل الصحابة، =



أسامة<sup>(١)</sup>، وجريير<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وخالفهم: عصام الطفاوي<sup>(٣)</sup>، وأبو مسلم قائد الأعمش<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن جبير، عن ابن عباس. زاد عصام الطفاوي في حديثه: «لا يحب ثقيفاً رجل مؤمن بالله ورسوله». قال الدارقطني في رواية أبي معاوية ومن تابعه: «وهو المحفوظ»<sup>(٥)</sup>. قلت: نتبين هنا: أن المحفوظ والصحيح عن الأعمش هو من طريقين: عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد. وعن الأعمش عن عدي بن ثابت عن ابن جبير عن ابن عباس، ولا يصح عن أبي هريرة. أما قوله: «ولا يحب ثقيفاً رجل يؤمن بالله ورسوله»، أو «ولا يحب ثقيفاً إلا كافراً»، فإن أبا إسرائيل وعصاماً الطفاوي تفردا بزيادتها، وهي زيادة منكرة؛ لضعفهما.

قال ابن عدي بعد إيراده رواية عصام: «وهذا الحديث بهذا السند لا يرويه عن الأعمش إلا عصام الطفاوي هذا، وأظن أنه عصام بن طليق، وعصام بن طليق هذا قليل الحديث، ولا أعرف له حديثاً منكراً»<sup>(٦)</sup>.

١٥ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإن استفترتم، فانفروا».

= دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ، الطبعة الأولى، ٦٨، المقدسي، الأحاديث المختارة ٢٤٤ / ١٠.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ٤٠٠.

(٢) المروزي، تعظيم قدر الصلاة ١ / ٤٥٩ رواها عنه البزار.

(٣) ابن عدي، الكامل ٥ / ٣٧٠.

(٤) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني ٣ / ٣٧١.

(٥) الدارقطني، العلل ١٠ / ١١١.

(٦) ابن عدي، الكامل ٥ / ٣٧٠.

العلة: رواه شيبان عن الأعمش، واضطرب فيه، فرواه مرة عن الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عباس، ومرة عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>. وقال ابن أبي حاتم: «والصحيح: إنما هو عن الأعمش عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ»<sup>(٢)</sup>. وكرره في موضع آخر قال فيه: «هذا وهم، إنما هو الأعمش عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ»<sup>(٣)</sup>. قلت: غير أنني لم أقف على أصحاب هذه الرواية من أصحاب الأعمش.

١٦ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه، وحالات الرواية هي:

أولاً: عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، مرفوعاً. رواها: أبو عبيدة ابن معن<sup>(٤)</sup>، وأسباط<sup>(٥)</sup>، وابن فضيل - في رواية<sup>(٦)</sup> -.

(١) ابن حبان، الصحيح ٤٥٢ / ١٠، أبو يعلى، المعجم ٨٨ / ١، القضاعي، مسند الشهاب ٤٩ / ٢، الطبراني، المعجم الكبير ٣٣٩ / ١٠، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣٠١ / ١ و٣١٨ / ١.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣٠١ / ١.

(٣) المصدر السابق ٣١٨ / ١.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ١١٥ / ٣، أبو يعلى، المسند ٧٣ / ١١، الدارقطني، العلل ١٩٧ / ١١. وهي من رواية محمد بن الحسين، وابن أبي شيبه عن ابن أبي عبيدة، عن أبيه، ومثته: «نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي».

(٥) أبو عوانة، المسند ١٤٠ / ٢ و٣٥٥ / ٣، الدارقطني، العلل ١٩٧ / ١١. ورواها عنه محمد ابن إسماعيل الأحمسي، وثقه: أبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، وابن حجر. انظر: تهذيب التهذيب ٥١٣ / ٣، والتقريب ٨٢٦. ومثته: «نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي».

(٦) الترمذي، العلل الكبير ١٨٩، ابن ماجه، السنن ٧٣١ / ٢، ابن أبي حاتم، علل الحديث =

ثانياً: عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، موقوفاً. رواها جرير<sup>(١)</sup>.  
ثالثاً: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. قاله: ابن فضيل<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفاً. قاله: ابن طلحة<sup>(٣)</sup>.  
خامساً: الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب، وثنم السنور». رواها عنه: وكيع<sup>(٤)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٥)</sup>، وحفص<sup>(٦)</sup>، وابن القاسم<sup>(٧)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٨)</sup>.

= ٢ / ٤٤٣، النسائي، الكبرى ٣ / ١١٥، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤ / ٥٥، وجاء المتن: «نهى عن ثمن الكلب، وعسب الفحل أو التيس».

(١) الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٧.

(٢) المصدر السابق. ولم أقف على من خرّجها، أما كلام النقاد عن رواية ابن فضيل، فإنما هي الرواية الأولى.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٢٩٦، أبو يعلى، المسند ٤ / ١٨٧، ابن معين. التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٥٤١، وجاء متنه: «نهى عن ثمن الكلب وثنم السنور».

(٥) الترمذي، السنن ٣ / ٥٧٧، أبو داود، السنن ٣ / ٢٧٨، الحاكم، المستدرک ٢ / ٣٩، أبو عوانة، المسند ٣ / ٣٥٤، البيهقي، السنن الكبرى ٦ / ١١، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤ / ٥٤، ابن الجارود، المنتقى ١٤٩، الطبراني، الأوسط ٣ / ٢٩٥، الدارقطني، السنن ٣ / ٧٢. نحو متن وكيع.

(٦) الحاكم، المستدرک ٢ / ٣٩، البيهقي، السنن الكبرى ٦ / ١١، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤ / ٥٤. نحو متن وكيع.

(٧) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ٢٩٥. نحو متن وكيع.

(٨) ابن أبي شيبة، المصنف ٤ / ٣٤٨، ومنتنه: «نهى عن ثمن الكلب»، لم يذكر السنور.

سادساً: الأعمش عن أبي صالح وأبي حازم، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «لا يحل مهر لزانة، ولا ثمن الكلب». رواها عنه شريك<sup>(١)</sup>.

أقوال النقاد: قال الترمذي بعد إirاده رواية عيسى: «هذا حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح في ثمن السنور»<sup>(٢)</sup>. وقال البخاري: «لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير ابن فضيل»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو حاتم الرازي: «لم يرو عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة غير ابن فضيل، وأخشى أنه أراد أبا سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ»<sup>(٤)</sup>. أما الطبراني، فقال بعد إirاده رواية عيسى: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عيسى بن يونس، وابن القاسم»<sup>(٥)</sup>.

قلت: من خلال ماتقدم من أقوال للنقاد، وعرض للروايات أقول:

أولاً: لم يتفرد ابن فضيل براويته كما قاله البخاري وأبو حاتم؛ بل شاركه فيها أسباط، وأبو عبيدة بن معن - فيما صح عنهما -؛ كما سبق بيانه.

ثانياً: لم يتفرد عيسى بن يونس وابن القاسم بروايتهما كما قال الطبراني، إنما تابعهما حفص بن غياث، ووكيع، وأبو بكر بن عياش.

ثالثاً: تنوع الخلاف وتفرع سنداً ومتناً حتى وصف الترمذي ذلك باضطراب الرواية عن الأعمش. أما ما أرجحه في هذا الخلاف، فهي رواية حفص بن غياث، ووكيع، وعيسى بن يونس، وابن القاسم، وأبي بكر عن الأعمش عن أبي سفيان،

(١) الحاكم، المستدرک ٢ / ٣٩.

(٢) الترمذي، السنن ٣ / ٥٧٧.

(٣) الترمذي، العلل الكبير ١٨٩.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٤٤٣.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ٢٩٥.

عن جابر؛ وذلك للعوامل التالية:

- أن فيهم من هو في أثبت أصحاب الأعمش؛ كحفص، ووكيع.
- وكثرتهم، مقارنة بمن روى الطرق الأخرى.
- وقول أبي حاتم في رواية ابن فضيل؛ قال: «وأخشى أنه أراد أبا سفيان عن جابر عن النبي ﷺ». فكان الصواب في هذه الرواية، فلماذا يريد أبا سفيان؟ ولما ذكرها أبو حاتم في معرض التعليل. والله أعلم.
- ١٧ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد»<sup>(١)</sup>.
- العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه شعبة<sup>(٢)</sup>، والثوري<sup>(٣)</sup>، وعبيدة بن حميد<sup>(٤)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٥)</sup>، وأبو إسحق الفزاري<sup>(٦)</sup>، وعبيد الله بن عمرو الرقي<sup>(٧)</sup>، ومحمد بن عبيد الله العرزمي<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وخالفهم: أبو بكر بن عياش<sup>(٩)</sup>، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد

(١) لفظ مسلم.

(٢) البخاري، الصحيح ٦/ ٢٤٩٧، مسلم، الصحيح ١/ ٧٧.

(٣) مسلم، الصحيح ١/ ٧٧، أحمد، المسند ٢/ ٣٧٦، عبد الرزاق، المصنف ٧/ ٤١٦.

(٤) الترمذي، السنن ٥/ ١٥.

(٥) النسائي، السنن الكبرى ٤/ ٣٢٦.

(٦) أبو داود، السنن ٤/ ٢٢١.

(٧) ابن حبان، الصحيح ١٠/ ٣٠٨. غير أنه لم يذكر الزنا.

(٨) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥/ ٣٤٢.

(٩) الدارقطني، العلل ٨/ ١٧٠.

الخدري. قال الدارقطني: «يروه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، والصحيح: حديث أبي هريرة»<sup>(١)</sup>.

١٨ - عن أبي هريرة، قال: «كان الحسين عليه السلام عند النبي ﷺ، وكان يحبه حباً شديداً، فقال: أذهب إلى أُمِّي، فقلت: أذهب معه، فجاءت برقة من السماء، فمشى في ضوئها حتى بلغ».

العلة: تفرد بروايته موسى بن عثمان الحضرمي عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني: «تفرد به موسى بن عثمان الحضرمي عنه، ولا نعلم حدث به غير عبد الرحمن بن صالح الأزدي»<sup>(٣)</sup>.

١٩ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الغنم بركة، والإبل عزٌّ لأهلها، والخيول معقود في نواصيها الخير، والعبد أخوك، فإن عجز، فأعنه». العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله، عن ابن أبي ليلى، عن البراء، قال: «الغنم بركة»<sup>(٤)</sup>. وخالفه: أرطاة بن

(١) الدارقطني، العلل ٨ / ١٧٠.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ٣ / ٥٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٤ / ١٥٩.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ٣٤١. غير أنه قال: «الحسن» بدلاً من: «الحسين». وموسى تركه أبو حاتم. وقال أبو زرعة: «منكر الحديث جداً». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال ابن عدي: «حديثه ليس بمحفوظ». وقال الترمذي: «ذاهب الحديث». ولم أقف له إلا على هذا الحديث. وعداده في الطبقة الثامنة. انظر ترجمته: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٢٨١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨ / ١٥٢، أبو زرعة، سؤالات البرذعي ٤٢٩، الترمذي، العلل الكبير ١٦٩، ابن عدي، الكامل ٦ / ٣٤٩، الذهبي، الميزان ٦ / ٥٥٢.

(٤) أبو يعلى، المسند ٣ / ٢٦٠. ولم يزد على ذلك.

الأشعث العدوي، فرواه عن الأعمش عن شقيق بن سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

٢٠ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «خلقت المرأة من ضلع، فمثلها مثل الضلع، إن أقمتها انكسر، وإن تركته، كان معوجاً».

العلة: تفرد به عبدالله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عبدالله ابن عبد القدوس»<sup>(٢)</sup>. قلت: وقد صح متنه من مخرج غير مخرج الأعمش.

٢١ - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف».

العلة: تفرد بروايته أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. قاله الدارقطني<sup>(٤)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٥)</sup>.

٢٢ - عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «ليس الغنى عن كثرة العرض،

(١) ابن حبان، المجروحين ١ / ١٨٠، الرامهرمزي، أمثال الحديث ١٥٢. قال ابن حبان في أرطاة: «يروي عن سليمان الأعمش المناكير التي لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره بحال». قلت: وعداده في الطبقة الثامنة. ولم أقف له على غيره.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ١٩٨.

(٣) ابن ماجه، السنن ٢ / ١٢١٦، النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣)، النعوت، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨، الطبعة الأولى. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، ٢٩٠، ابن حبان، الصحيح ٢ / ٣٠٩، ابن عبد البر، التمهيد ٢٤ / ١٥٨، الخطيب، الجامع لأدب الراوي ١ / ٤٠٦، أبو نعيم، الحلية ٨ / ٣٠٦.

(٤) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥ / ٣٤٢.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ٣٠٦.

ولكن الغنى غنى النفس».

العلة: تفرد بروايته إسرائيل عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>. ولم أجد له فيه متابعاً.

٢٣ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وجريـر<sup>(٥)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن عبيد<sup>(٧)</sup>، والفضيل بن عياض<sup>(٨)</sup>، وحماـد بن شعيب<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وخالفهم: عبد الله بن عبد القدوس، قال: عن الأعمش عن أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد<sup>(١٠)</sup>. والقول قول الثوري ومن تابعه.

(١) القضاعى، مسند الشهاب ٢ / ٢١٢.

(٢) عبد الرزاق، المصنف ٢ / ٤٥٦.

(٣) مسلم، الصحيح ١ / ٣١٩، الترمذى، السنن ٢ / ٢٠٥، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٤٨، أبو عوانة، المسند ١ / ٥٢٨.

(٤) الطيالسى، المسند ٣١٦.

(٥) أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٤٨.

(٦) أحمد، المسند ٢ / ٢٦١، أبو عوانة، المسند ١ / ٥٢٨.

(٧) أحمد، المسند ٢ / ٤٤٠، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٤٨.

(٨) مسلم، الصحيح ١ / ٣١٩، النسائي، السنن الكبرى ١ / ١٩٥ و ١ / ٣٥٩، أبو نعيم، المستخرج ٢ / ٤٨.

(٩) ابن عدي، الكامل ٢ / ٢٤٣.

(١٠) الطبراني، المعجم الأوسط ١ / ١٨٤.



٢٤ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حج هذا البيت، فلم يرفث ولم يفسق، خرج من ذنوبه كما ولدته أمه».

العلة: رواه محمد بن عبيد الله العرزمي<sup>(١)</sup>، والحجاج بن أرطاة<sup>(٢)</sup> عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، ولم يروه غيرهما، وهما ممن لا تقبل أفرادهم في الأعمش. قال ابن عدي: «غريب، لا أعلم يرويه عن الأعمش غير العرزمي، وعنه إسحق الأزرق»<sup>(٣)</sup>. قلت: بل تابعه الحجاج، ولا اعتبار لمتابعته.

٢٥ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت في يدي سوارين من ذهب، فكرهتهما، فنفختهما فطارا، فأولتهما في هذين الكذابين: مسلمة، والعنسي».

العلة: تفرد بروايته محمد بن أنس عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>. ولا يعرف عن الأعمش إلا بهذا الإسناد، وقد رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة من غير طريق الأعمش<sup>(٥)</sup>.

٢٦ - عن أبي صالح: أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أخبره، قال: يا رسول الله! إنا لا نجد الصيحاني ولا العذق بجمع التمر حتى نزيدهم، فقال رسول الله ﷺ: «بعه بالورق، ثم اشتريه».

العلة: تفرد بروايته أبو الأحوص عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن

(١) الطبري، جامع البيان ٢/ ٢٧٦، ابن عدي، الكامل ٦/ ١٠١.

(٢) الدارقطني، السنن ٢/ ٢٨٤.

(٣) ابن عدي، الكامل ٦/ ١٠١.

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ١٢٠٢.

(٥) البخاري، الصحيح ٣/ ١٣٢٥ و ٤/ ١٥٩٠ و ٦/ ٢٥٨٠.

أبي صالح، ولم أجد له فيه متابعا<sup>(١)</sup>.

٢٧ - عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «هلاك أمتي على يدي أغيلمة من سفهاء قريش».

العلة: تفرد شيبان بروايته عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>.  
قال الطبراني: «لم يروه عن الأعمش إلا شيبان»<sup>(٣)</sup>.  
٤٤ - مسند عائشة رضي الله عنها:

١ - عن عائشة، قالت: «إن الالتفات في الصلاة اختلاس يختلسه الشيطان من الصلاة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٦)</sup>، وابن أبي زائدة<sup>(٧)</sup>، والقاسم بن معن<sup>(٨)</sup>، وحفص<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية، عن عائشة، قولها. وخالفهم: شعبة، فرواه عن الأعمش عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة، قولها<sup>(١٠)</sup>. قلت:

(١) النسائي، السنن الكبرى ٤ / ٢٤. أكثر ما يروي أبو صالح عن أبي هريرة؛ لأجل ذلك وضعته هنا.

(٢) ابن حبان، الصحيح ١٥ / ١٠٧، الطبراني، المعجم الصغير ١ / ٣٣٤.

(٣) الطبراني، المعجم الصغير ١ / ٣٣٤.

(٤) عبد الرزاق، المصنف ٢ / ٢٥٨ و ٣ / ٣١، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ لوحة ٦٧ - أ.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الدارقطني، العلل المخطوط ٥، لوحة ٦٧ - أ.

(٧) المصدر السابق.

(٨) النسائي، السنن الكبرى ١ / ٣٥٧.

(٩) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٣٩٥.

(١٠) الدارقطني، العلل المخطوط ٥، لوحة ٦٧ - أ. وقد رُوِيَ الحديث من طريق أبي بكر =

والقول قول الثوري ومن تابعه .

٢ - عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا أنفقت المرأة من غير مفسدة، كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها بما اكتسب».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وشعبة<sup>(٣)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(٤)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، وابن

= النهشلي عن الأعمش عن عبد الملك بن عمير، عن عروة، عن عائشة، رواه عنه عبد الجبار ابن عمر العطاردي، وهو علته، قال العقيلي بعد أن ذكره في ترجمته: «وفي حديثه وهم كثير». قلت: غير أنه قال: «وليس بمحفوظ من حديث الأعمش». قلت: بل هو محفوظ من طريق آخر كما هو مبين أعلاه. انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير ٣ / ٩٠.

(١) اختلف على الثوري في هذا الحديث: رواها عنه الحميدي، وعبد الرزاق على هذا النحو. وخالفهم: إبراهيم بن خالد الصنعاني متابعاً رواية جريز بن حازم، والصواب: ما رواه الحميدي وعبد الرزاق. ويدل على ذلك: قول الطبراني في المعارضة بين رواية جريز بن حازم وسفيان الثوري بما يوحى بأنها المعروف عنه، فلو كان المعروف عنه مؤيداً لجريز، لما أجرى هذه المعارضة. وقوله بتفرد جريز به. انظر تخريج رواية الثوري الأولى: الحميدي، المسند ١ / ١٣٣، أحمد، المسند ٦ / ٤٤، عبد الرزاق، المصنف ٤ / ١٤٨، ٩ / ١٢٨. أما رواية خالد، فذكرها الدارقطني في العلل: المخطوط ٥ لوحة ٦٩ - أ. ولم أقف على من خرّجها.

(٢) مسلم، الصحيح ٢ / ٧١٠، أحمد، المسند ٦ / ٤٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٤ / ٤٥٥، النسائي، السنن الكبرى ٥ / ٣٧٩، الدارقطني، العلل المخطوط ٥، لوحة ٦٩ - أ.

(٣) البخاري، الصحيح ٢ / ٥٢٢، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ لوحة ٦٩ - أ.

(٤) البخاري، الصحيح ٢ / ٥٢١، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ لوحة ٦٩ - أ.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ لوحة ٦٩ - أ.

(٦) مسلم، الصحيح ٢ / ٧١٠، أحمد، المسند ٦ / ٤٤.

أبي زائدة<sup>(١)</sup>، وقيس بن الربيع<sup>(٢)</sup>، وحفص<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل - شقيق -، عن مسروق، عن عائشة. وخالفهم: جرير بن حازم، فرواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة<sup>(٤)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن أبي الضحى إلا جرير، ورواه سفيان الثوري وغيره عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة»<sup>(٥)</sup>.

٣ - عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن من الشعر حكمة».

العلة: تفرد بروايته أبو عوانة عن الأعمش عن رجل، عن أبي سلمة، عن عائشة. قال الدارقطني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو عوانة، تفرد به يحيى»<sup>(٦)</sup>.

٤ - عن عائشة، عن النبي ﷺ: «أنه كان يعجل الفطر والصلاة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري - في رواية عنه<sup>(٧)</sup> - وأبو

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٤ / ٤٥٥.

(٢) الدارقطني، العلل المخطوط ٥، لوحة ٦٩ - أ.

(٣) البخاري، الصحيح ٢ / ٥٢٢.

(٤) ابن حبان، الصحيح ٨ / ١٤٥، أبو يعلى، المسند ٧ / ٣٢٠، الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ١٤٣، الدارقطني، العلل المخطوط ٥، لوحة ٦٩ - أ.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ١٤٣.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ٣ / ٦١. قلت: ويحيى هو ابن حماد راويه عن أبي عوانة، وهو ثقة، وثقه ابن سعد، وأبو حاتم، والعجلي. تهذيب التهذيب ٤ / ٣٤٩.

(٧) حديث الثوري: رواه عن الأعمش عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة، رواه عنه يزيد بن أبي حكيم. انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٤١، ورواه كذلك: مؤمل، انظر روايته: أحمد، المسند ٦ / ٤٨. والحسين بن حفص، انظر روايته: الصريفي، =

معاوية<sup>(١)</sup>، حفص<sup>(٢)</sup>، وابن فضيل<sup>(٣)</sup>، وزائدة<sup>(٤)</sup>، والجراح بن الضحاك<sup>(٥)</sup>، وابن أبي زائدة<sup>(٦)</sup>، وابن نمير<sup>(٧)</sup>، وابن مسهر<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن

= تقي الدين أبو إسحق إبراهيم بن محمد (ت: ٦٤١)، منتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م. تحقيق: خالد حيدر، ١٤٧. وخالف هؤلاء: محمد بن يسار، فرواه عن عبد الرحمن عن الثوري عن الأعمش عن خيشمة، عن أبي عطية، عن عائشة. قلت: ولم أتبين مَنْ عبد الرحمن هذا، فهم كُثر عن الثوري، وليس في شيوخ محمد بن يسار ما يوضح ذلك، والأغلب أن يكون ابن مهدي، وليس العلة منه، إنما هي من ابن يسار. انظر: التقريب ٩١٠. وهناك رواية أخرى عن الثوري، قال ابن أبي حاتم: «فقيل: إن الأشجعي روى عن الثوري عن الأعمش عن خيشمة وعمارة جميعاً، فقال: لا أعرف» العلل ١ / ٢٤١. قلت: على ضوء ذلك، نجد أن رواية الثوري الصحيحة هي الرواية التي يتفق فيها مع بقية أصحاب الأعمش، ومما يجعلنا نؤكد ذلك: ترجيح الدارقطني حديث عمارة، ونسبته إلى قول الثوري. فلو صح غيره، لما نسبته إليه.

(١) مسلم، الصحيح ٢ / ٧٧١، الترمذي، السنن ٣ / ٨٣، أحمد، المسند ٦ / ٤٨، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٧٩، أبو داود، السنن ٢ / ٣٠٥، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ١٧٤، أبو عوانة، المسند ٢ / ١٨٦.

(٢) الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ١٥٣، الدارقطني، العلل المخطوط ٥، ١٤٩ - ب.

(٣) أبو نعيم، المستخرج ٣ / ١٧٤، الفريابي، جعفر بن محمد بن الحسن أبو بكر (ت: ٣٠١)، الصيام، الدار السلفية، بومباي، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، ص ٦١، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٤٩ - ب.

(٤) أبو عوانة، المسند ٢ / ١٨٦، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٧٨.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢١٧.

(٦) مسلم، الصحيح ٢ / ٧٧٢، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٤٩ - ب.

(٧) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٤٩ - ب.

(٨) أبو بكر الفريابي، الصيام ٦٠، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٤٩ - ب.

أبي عطية، قال: دخلت أنا ومسروق على عائشة... الحديث. وخالفهم: شعبة<sup>(١)</sup>، وجريير بن عبد الحميد<sup>(٢)</sup>، فقالا: عن الأعمش عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة. وخالفهم: عبيدة بن حميد، فقال: عن الأعمش عن خيثمة، عن أبي عطية، عن مسروق، عن عائشة<sup>(٣)</sup>. قال أبو حاتم حين سئل عن هذا الحديث: «حديث عمارة عندي الصحيح»<sup>(٤)</sup>. وقال الدارقطني: «والقول قول الثوري ومن تابعه عن الأعمش عن عمارة»<sup>(٥)</sup>، وقال في كتاب الإلزامات والتتبع: «وأخرج مسلم حديثاً آخر بهذا الإسناد من حديث ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية في تعجيل الإفطار والصلاة، ومن حديث أبي معاوية أيضاً، تابعهما الثوري وزائدة وغيرهما، وقال شعبة: عن الأعمش عن خيثمة. ولا يصح»<sup>(٦)</sup>.

٥ - عن عائشة، قالت: «أهدى رسول الله ﷺ مرة غنماً».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٧)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٨)</sup>،

(١) أحمد، المسند ٤٨ / ٦ و ١٧٣ / ٦، الطيالسي، المسند ٢١١، الدارقطني، العلل المخطوط ١٤٩ / ٥ - ب، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢٤١ / ١.

(٢) أبو بكر الفريابي، الصيام ٦٢، الدارقطني، العلل المخطوط ١٤٩ / ٥ - ب.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ١٤٩ / ٥ - ب.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢٤١ / ١.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ١٤٩ / ٥ - ب.

(٦) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٧) ابن أبي شيبة، المصنف ١٤٥ / ٣، أحمد، المسند ٤١ / ٦، وكرهه ٢٠٨ / ٦، أبو داود،

السنن ١٤٦ / ٢، الحميدي، المسند ١٠٦ / ١، ابن الجارود، المتقى ٣٩٥، الدارقطني،

العلل المخطوط ١٢٨ / ٥ - ب، ١٢٩ - أ.

(٨) مسلم، الصحيح ٩٥٨ / ٢، أحمد، المسند ٤٢ / ٦، أبو يعلى، المسند ٢٩٧ / ٨،

ابن أبي شيبة، المصنف ١٤٥ / ٣، البيهقي، السنن الكبرى ٢١٧ / ٥، الدارقطني، =

وأبو نعيم<sup>(١)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٢)</sup>، وابن عيينة<sup>(٣)</sup>، وحفص<sup>(٤)</sup>، وابن فضيل<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

وخالفهم: عبث، فقال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر: «أهدى غنماً مقلدة»<sup>(٦)</sup>.

وخالفهم: شريك، فرواه عن الأعمش عن مسلم أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة<sup>(٧)</sup>.

قال الطبراني في رواية شريك: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن أبي الضحى إلا شريك، ورواه الناس عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة»<sup>(٨)</sup>.

وقال الدارقطني: «والمحفوظ: حديث الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة»<sup>(٩)</sup>.

= العلل المخطوط ١٢٨ / ٥ - ب، ١٢٩ - أ.

(١) البخاري، الصحيح ٦٠٩ / ٢، الدارمي، السنن ٩١ / ٢، الدارقطني، العلل المخطوط ١٢٨ / ٥ - ب، ١٢٩ - أ.

(٢) الدارمي، السنن ٩١ / ٢، الدارقطني، العلل المخطوط ١٢٨ / ٥ - ب، ١٢٩ - أ.

(٣) الدارقطني، العلل المخطوط ١٢٨ / ٥ - ب، ١٢٩ - أ.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ١٢٨ / ٥ - ب، ١٢٩ - أ.

(٦) المصدر السابق.

(٧) أحمد، المسند ١٠٩ / ٦، الطبراني، المعجم الأوسط ٢٩٤ / ٧.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٢٩٤ / ٧.

(٩) الدارقطني، العلل المخطوط ١٢٨ / ٥ - ب، ١٢٩ - أ.

وقال أبو حاتم الرازي: «روى جماعة عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة: أن النبي ﷺ أهدى مرة غنماً، وليس في حديثهم: مقلدة». وقال: «اللفظان ليسا بمتفقين، وأرجو أن يكونا جميعاً صحيحين»<sup>(١)</sup>.

قلت: ورد في رواية أبي معاوية وسفيان ذكرُ التقليد؛ مما ينفي عن عشر التفرد بها.

٦ - عن عائشة، قالت: أهدى لنا شاة مشوية، فقسمتها إلا كتفها، فلما جاء رسول الله ﷺ، ذكرت له، فقال: «بقي لكم إلا كتفها». تفرد بروايته يحيى بن عيسى عن الأعمش عن طلحة بن مسروق، عن عائشة<sup>(٢)</sup>. قال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش عن طلحة، تفرد به يحيى بن عيسى»<sup>(٣)</sup>.

٧ - عن عيس بن ربيعة: أنه سأل عائشة عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث؟ فقالت: «إنما كان ذلك في عام أصاب الناس فيه جهد... الحديث». العلة: قال الدارقطني: «رواه قيس بن الربيع عن الأعمش عن أبي وائل، عن عائشة، أغرب به، ولم يتابع عليه»<sup>(٤)</sup>.

٨ - عن عائشة، قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «ناوليني الخمرة من المسجد». قالت: فقلت: إني حائض، فقال: «إن حيضتك ليست في يدك».

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٨٣.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٣٥٢، الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي. (ت: ٣٨٨)، غريب الحديث، مكة، جامعة أم القرى، ١٩٨٢. تحقيق: إبراهيم الغرابوي، ٢ / ٣٠. أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٢٤.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٥ / ٢٤.

(٤) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / لوحة ١٤٠ - أ.



العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وشعبة<sup>(٣)</sup>، وجري<sup>(٤)</sup>، وعبيدة بن حميد<sup>(٥)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٦)</sup>، وأبو يحيى الحماني<sup>(٧)</sup>، ومحمد بن سلمة - في رواية<sup>(٨)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. وخالفهم: محمد بن سلمة - في رواية أخرى<sup>(٩)</sup> -، قال: عن الأعمش عن مسلم بن صبيح، عن مسروق، عن عائشة. وزاد في الروايتين قوله: «فناولته». قلت: والصواب: ما رواه الثوري ومن تابعه. أما الزيادة في المتن، فإنها ثابتة من مخرج آخر مما رواه أبو هريرة كما هو عند مسلم<sup>(١٠)</sup>.

٩ - سئلت عائشة وأم سلمة: أي العمل كان أحب إلى رسول الله ﷺ؟ قالتا:

(١) عبد الرزاق، المصنف ١/ ٣٧٢، أحمد، المسند ٦/ ١٧٣، ابن المنذر، الأوسط ١/ ٢٩٨ و ٢/ ٢٠٣، ابن حبان، الصحيح ٤/ ١٩١.

(٢) مسلم، الصحيح ١/ ٢٤٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٢/ ١٣٩، أحمد، المسند ٦/ ٤٥ و ٦/ ٢٢٩، أبو داود. السنن ١/ ٦٨، النسائي، الكبرى ١/ ١٢٣.

(٣) الطيالسي، المسند ٢٠٣، أحمد، المسند ٦/ ١٠١ و ٦/ ١٧٣، أبو عوانة، المسند ١/ ٢٦٢.

(٤) إسحق بن راهويه، المسند ٢/ ٣٧٢، النسائي، السنن الكبرى ١/ ١٢٣.

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ١/ ٤٦٩، الترمذي، السنن ١/ ٢٤١.

(٦) أبو عوانة، المسند ١/ ٢٦٢.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق. سبقت الترجمة له، حديث: ١٦/ ابن عمر.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) مسلم، الصحيح ١/ ٢٤٤.

«ما ديم عليه وإن قل».

العلة: تفرد بروايته محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح، قال: سئلت عائشة وأم سلمة<sup>(١)</sup>. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»<sup>(٢)</sup>.

١٠ - عن عائشة، قالت: «إني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلبي: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وابن فضيل<sup>(٥)</sup>، وابن نمير<sup>(٦)</sup>، وأبو خالد الأحمر<sup>(٧)</sup>، وإسرائيل<sup>(٨)</sup>، وعبيدة بن حميد<sup>(٩)</sup>،

(١) أحمد، المسند ٣٢ / ٦ و ٢٨٩ / ٦، أبو يعلى، المسند ٥٤ / ٨ و ٣٣٢ / ١٢، الترمذي، السنن ١٤٢ / ٥.

(٢) الترمذي، السنن ١٤٢ / ٥.

(٣) البخاري، الصحيح ٥٦١ / ٢، أحمد، المسند ١٨١ / ٦، الدارقطني، العلل المخطوط ١٤٩ / ٥ - أ، ب، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢٧٣ / ١ و ٢٨٤ / ١.

(٤) أحمد، المسند ٢٢٩ / ٦، وذكر البخاري معلقاً ٥٦١ / ٢، ويذكر هنا: أن الدارقطني أورد في العلل رواية أبي معاوية على النحو التالي: «عن الأعمش عن عمارة عن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عائشة». والصواب: «عمارة بن عمير». انظر: الدارقطني، العلل المخطوط ١٤٩ / ٥ - أ.

(٥) أحمد، المسند ٣٢ / ٦، الدارقطني، العلل المخطوط ١٤٩ / ٥ - أ.

(٦) أحمد، المسند ٢٣٠ / ٦، أبو يعلى، المسند ١٣١ / ٨، ابن أبي شيبة، المصنف ٢٠٤ / ٣.

(٧) ابن أبي شيبة، المصنف ٢٠٤ / ٣.

(٨) الدارقطني، العلل المخطوط ١٤٩ / ٥ - أ وله التتبع ٣٧٣.

(٩) الدارقطني، العلل المخطوط ١٤٩ / ٥ - أ.

وسعد بن الصلت<sup>(١)</sup>، وعبدالله بن داود الخريبي<sup>(٢)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٣)</sup>، وعمار بن رزيق<sup>(٤)</sup>، وزهير بن معاوية<sup>(٥)</sup>، والجراح بن الضحاك<sup>(٦)</sup>، وغيرهم، قالوا: عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية، عن عائشة. وخالفهم: شعبة، فقال: عن الأعمش عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة<sup>(٧)</sup>.

قال ابن أبي حاتم: «قلت: أيهما أصح؟ فأجاب أبي: هذا حديث غلط فيه شعبة، وأما أصحاب الأعمش، فيقولون كلهم كما روى الثوري: عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح عندي»<sup>(٨)</sup>.

وقال الدارقطني: «وخالفهم: شعبة، فرواه عن الأعمش عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة، وقول شعبة وهم»<sup>(٩)</sup>. وقال الدارقطني أيضاً: «وأخرج

(١) المصدر السابق. كذا ضبطه سعد، ونلاحظ أن الدارقطني في أحاديث سعد عن الأعمش تارة يضبطه: سعد، وتارة: سعيد، والصواب: سعد؛ كما سبق التنبيه إليه في كل حديث ذكر فيه.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الطحاوي، شرح معاني الآثار ٢ / ١٢٤، الدارقطني، التتبع ٣٧٣.

(٤) الدارقطني، التتبع ٣٧٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الطيالسي، المسند ٢١١، البخاري، الصحيح ٢ / ٥٦١ معلقاً، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٤٩ - أ، وله: التتبع ٣٧٣، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٧٣ و ١ / ٢٨٤.

(٨) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٨٤ و ١ / ٢٧٣.

(٩) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٤٩ - أ.

البخاري حديث الثوري عن الأعمش عن عمارة، عن أبي عطية في التلبية، وقال: تابعه أبو معاوية، وقال شعبة عن سليمان عن خيثمة.

وقال أبو العباس بن سعيد: تابع شعبة يحيى القطان عن خيثمة. وخالفهما: إسرائيل، وأبو الأحوص، وعمار بن رزيق، وزهير بن معاوية، وابن فضيل، وأبو خالد، وجراح بن الضحاك، وغيرهم تابعوا الثوري. وقال الأعمش: وذكر خيثمة عن الأسود: أنه كان يزيد: «والملك لا شريك لك».

وقال الدارقطني: «ويشبه أن يكون الوهم دخل على شعبة من ذكر الأعمش خيثمة في حديثه»<sup>(١)</sup>.

قلت: لم أقف على رواية القطان، ولعل روايته إنما هي عن شعبة، كما هو في علل الدارقطني، وإلا، فإنه يشاركه في الوهم.

١١ - عن عائشة، قالت: «كان بيني وبين النبي ﷺ كلام، فقال: أجعل بيني وبينك عمر؟ فقلت: لا، فقال: أجعل بيني وبينك أباك، فقلت: نعم».

العلة: تفرد بروايته صالح بن أبي الأسود عن الأعمش عن مسلم أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة<sup>(٢)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا صالح بن أبي الأسود»<sup>(٣)</sup>. قال ابن عدي: «ولصالح من الحديث غير ما ذكرت عن

(١) الدارقطني، التتبع ٣٧٣. ويذكر هنا: أن الحافظ ابن حجر لم يعتبر تعليل العلماء، وقال: «والطريقان جميعاً محفوظان، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين، ورجح أبو حاتم في العلل رواية الثوري ومن تبعه على رواية شعبة، فقال: إنها وهم». فتح الباري ٤١١ / ٣. والصواب: ما ذهب إليه أبو حاتم.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٥ / ١٣٥، ابن عدي، الكامل ٤ / ٦٦.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٥ / ١٣٥.

الأعمش... وفي أحاديثه بعض النكرة، وليس هو بذلك المعروف»<sup>(١)</sup>.

١٢ - عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يوتر بتسع، فلما أسن، أوتر بسبع».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وزائدة<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٤)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٥)</sup>، وابن فضيل<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن يحيى بن الجزار، عن عائشة. وخالفهم: ابن مسهر عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن يحيى الجزار، عن عائشة<sup>(٧)</sup>. قال الدارقطني: «وقول ابن فضيل أشبه بالصواب»<sup>(٨)</sup>.

١٣ - عن عائشة، قالت: «كأنني أنظر إلى وميض الطيب في مفرق رسول الله ﷺ». وفي رواية: «ويص الطيب».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٩)</sup>، وزهير بن معاوية<sup>(١٠)</sup>،

(١) ابن عدي، الكامل ٤ / ٦٦. «بتصرف».

(٢) أحمد، المسند ٦ / ٢٢٥، عبد الرزاق، المصنف ٣ / ٤١.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ١ / ٤٢٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ١ / ١٦٩ و ١ / ٤٢٦.

(٦) أحمد، المسند ٦ / ٣٢، ابن أبي شيبة، المصنف ٢ / ٨٩، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ لوحة ٨٦ - أ.

(٧) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ لوحة ٨٦ - أ.

(٨) المصدر السابق.

(٩) مسلم، الصحيح ٢ / ٨٤٨، أحمد، المسند ٦ / ٢٢٤، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٣٣٩.

(١٠) مسلم، الصحيح ٢ / ٨٤٨، أحمد، المسند ٦ / ١٠٩، الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٧٨.

وشعبة<sup>(١)</sup>، وابن نمير<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وخالفه: زهير بن معاوية<sup>(٤)</sup>، ووکیع<sup>(٥)</sup>، وأبو خالد الأحمر<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مسلم أبي الضحی، عن مسروق، عن عائشة. وخالفهم: زياد بن عبدالله البکائي عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عائشة<sup>(٧)</sup>. قال الطبراني بعد إیراده حديث زياد: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة إلا زياد»<sup>(٨)</sup>.

وقال بعد ذكر رواية زهير، والتي جمع فيها إسنادين، قال: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن مسلم، عن مسروق إلا زهير، والمشهور: حديث إبراهيم عن الأسود»<sup>(٩)</sup>. قلت: لم يصب الطبراني بزعم التفرد من زهير؛ فقد تابعه وكيع فيما أخرجه مسلم، وتابعه أبو خالد الأحمر فيما أخرجه ابن حبان، وهذا يدل على أن للأعمش فيه طريقين. أما حديث زياد، فإنه معلول بمخالفته الثقات.

١٤ - عن عائشة، قالت: «كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد».

(١) النسائي، السنن الكبرى ٢/ ٣٣٩، أحمد، المسند ٦/ ١٠٩، ابن خزيمة، الصحيح ٤/ ١٥٧.

(٢) أحمد، المسند ٦/ ٢٣٠.

(٣) ابن خزيمة، الصحيح ٤/ ١٥٧.

(٤) مسلم، الصحيح ٢/ ٨٤٨، أحمد، المسند ٦/ ١٠٩.

(٥) مسلم، الصحيح ٢/ ٨٤٨، أحمد، المسند ٦/ ٢٠٧، ابن أبي شيبة، المصنف ٣/ ٢٠٧.

(٦) ابن حبان، الصحيح ٤/ ٢١٥.

(٧) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٥١.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق. ٦/ ٧٨.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وجري<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن تميم بن سلمة، عن عروة، عن عائشة. وخالفهم: أبو إسحق الفزاري، فرواه عن الأعمش عن شقيق بن سلمة، عن عائشة<sup>(٣)</sup>. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن شقيق عن عروة إلا أبو إسحق الفزاري، تفرد به موسى بن أيوب»<sup>(٤)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب، تفرد به الفزاري عن الأعمش»<sup>(٥)</sup>. قلت: والقول قول أبي معاوية ومن تابعه.

١٥ - عن عائشة، قالت: «كنت أقتل فلائد هدي رسول الله ﷺ وهو حلال مقيم، لا يمسك عن شيء مما يمسك عنه المحرم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٦)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٧)</sup>، وشعبة<sup>(٨)</sup>، وعبد الواحد<sup>(٩)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وخالفهم: أسباط، فقال: عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن الأسود،

(١) أحمد، المسند ٦ / ٢٣٠، ابن راهويه، المسند ٢ / ١١٤.

(٢) ابن راهويه، المسند ٣ / ١٠٠.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٦، أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ٢٦٠.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٦.

(٥) أبو نعيم، حلية الأولياء ٨ / ٢٦٠.

(٦) ابن حبان، الصحيح ٩ / ٣٢٢، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٣٦٢، أحمد، المسند ٦ / ١٩٠.

(٧) مسلم، الصحيح ٢ / ٩٥٨، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٣٦٠ و ٢ / ٣٦٢، أحمد، المسند ٢ / ٢٢٣ و ٢ / ٢٢٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٣ / ١٢٧.

(٨) النسائي، السنن الكبرى ٢ / ٣٦٢، الطيالسي، المسند ١٩٧.

(٩) البخاري، الصحيح ٢ / ٦٠٩.

عن عائشة<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «والأول أصح عن الأعمش»<sup>(٢)</sup>. قلت: وعنى بذلك قول الثوري ومن تابعه.

١٦ - عن عائشة، قالت: «ما ترك رسول الله ﷺ شاة ولا بعيراً، ولا أوصى بشيء».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وحفص<sup>(٥)</sup>، وجريز - فيما صح عنه<sup>(٦)</sup> -، وفضل بن مهلهل<sup>(٧)</sup>، وداود الطائي<sup>(٨)</sup>، وابن نمير<sup>(٩)</sup>، .....

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ لوحة ١٢٨ - ب.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤ / ١٠٤، ابن بشران، الأمالي ١٣١.

(٤) مسلم، الصحيح ٣ / ١٢٥٦، أحمد، المسند ٦ / ٤٤، ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ٢٨٨، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٢ / ٢٦٠، أبو داود، السنن ٣ / ١١٢، النسائي، السنن الكبرى ٤ / ١٠١، ابن ماجه، السنن ٢ / ٩٠٠.

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤ / ١٠٤، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ٦١ - أ.

(٦) ورد في علل الدارقطني أن رواية جريز هي: عن الأعمش عن أبي وائل، عن عائشة، دون مسروق. غير أن زهير بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، وإسحق بن إبراهيم، وإسحق ابن أبي إسرائيل رووه عن جريز بمسروق. وهو ما نرجحه، وقد يكون سقط في التحقيق أو في النسخ. انظر: مسلم، الصحيح ٣ / ١٢٥٦، أبو يعلى، المسند ٨ / ٣٥، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤ / ١٠٥.

(٧) النسائي، السنن الكبرى ٤ / ١٠١، أبو عوانة، المسند ٣ / ٤٧٤.

(٨) النسائي، السنن الكبرى ٤ / ١٠١.

(٩) مسلم، الصحيح ٣ / ١٢٥٦، ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ٢٢٨، أحمد، المسند ٦ / ٤٤، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٢ / ٢٦٠، ابن ماجه، السنن ٢ / ٩٠٠، أبو عوانة، المسند ٣ / ٤٧٤.



وعيسى بن يونس<sup>(١)</sup>، وزائدة<sup>(٢)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٣)</sup>، ومحمد بن عبيد<sup>(٤)</sup>، وعلي بن صالح<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة. وخالفهم: الحسن بن عياش، قال: عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة<sup>(٦)</sup>. قلت: والقول قول الثوري ومن تابعه.

١٧ - عن جابر قال: «دخل النبي ﷺ على عائشة، وعندها صبي يقطر منخراه دماً، فقالت: به العذرة. فقال: لا تقتلوا أولادكم، ولكن أية امرأة بصبيها العذرة، أو وجع في رأسه، فلتأخذ قسطاً هندياً، ثم لتحت به الماء، ثم لتعطه إياه، ثم أمر عائشة ففعلت ذلك، فبرأ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه جرير<sup>(٧)</sup>، ويعلى بن عبيد، ومحمد

(١) مسلم، الصحيح ٣/ ١٢٥٦.

(٢) أبو عوانة، المسند ٣/ ٤٧٤.

(٣) أبو عوانة، المسند ٣/ ٤٧٤، حماد بن إسحق بن إسماعيل بن زيد البغدادي أبو إسماعيل (ت: ٢٦٧) تركة النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها، ١٤٠٤ هـ، الطبعة الأولى. تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ٧٥.

(٤) أبو عوانة، المسند ٣/ ٤٧٤.

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤/ ١٠٤. وقال بعد إخرجه: «هذا حديث غريب من حديث يحيى بن سعيد بن سالم عن أبيه، عن علي بن صالح، وهو صحيح من حديث الأعمش، رواه جماعة، منهم: سفيان الثوري، وأبو معاوية، وعبد الله بن نمير، وجرير بن عبد الحميد».

(٦) النسائي، السنن الكبرى ٤/ ١٠١، الخطيب، تاريخ بغداد ٤/ ٣٩٦، الدارقطني، العلل المخطوط ٥/ ٦١ - أ. وسبق الترجمة له: ٤٨/ أبو هريرة.

(٧) أبو يعلى، المسند ٤/ ١٠.

ابن عبيد<sup>(١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قال: دخل على عائشة. وخالفهم: أبو معاوية، فقال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قال: دخل على أم سلمة<sup>(٢)</sup>. وخالفهم: عبد الملك بن أبي غنية، قال: عن الأعمش عن أبي سفيان، قال: دخل على عائشة صبي... الحديث<sup>(٣)</sup>. قال أبو حاتم الرازي: «إنما يروون عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ»<sup>(٤)</sup>. قلت: ولم ينه إلى الاختلاف الآخر، والقول قول أبي معاوية؛ فهو المقدم فيه.

١٨ - عن عائشة، قالت: جاءها سائل، فأمرت له عائشة بشيء، فلما جاء الخادم، دعتها، فنظرت، فقال لها رسول الله ﷺ: «أوما يخرج شيء إلا بعلمك؟» قالت: إني لأعلم، قال: «لاتحصي فيحصي الله عليك».

العلة: تفرد عبد الله بن إدريس بروايته عن الأعمش عن الحكم، عن عروة، عن عائشة<sup>(٥)</sup>. قاله الدارقطني<sup>(٦)</sup>.

١٩ - «فضل عائشة على نساء هذه الأمة كفضل الثريد على سائر الطعام».

العلة: تفرد بروايته إسماعيل بن زكريا عن الأعمش، قال: سمعت أبا صالح يقول: قال رسول الله ﷺ<sup>(٧)</sup>.

(١) أبو يعلى، المسند ٤/ ١٨٩، الحاكم، المستدرک ٤/ ٢٢٨. أوردا رواية محمد ويعلى معاً.

(٢) أحمد، المسند ٣/ ٣١٥، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ٣٣.

(٣) ابن أبي حاتم، العلل ٢/ ٣٢٤، أحمد، المسند ٣/ ٣١٥. وضبطه في المسند: «عتبة».

(٤) ابن أبي حاتم، العلل ٢/ ٣٢٤.

(٥) أحمد، المسند ٦/ ٧٠، أبو يعلى، المسند ٧/ ٤٤٠، ابن حبان، الصحيح ٨/ ١٥١.

(٦) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٥/ ٤٥٠.

(٧) الهيثمي، زوائد مسند الحارث ٢/ ٩١٢. قلت: والراوي عنه هو خلف بن الوليد:

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، ويعقوب بن شيبة. انظر ترجمته: الجرح =

٢٠ - عن عائشة: أنها أعتقت بريرة، فخيرها رسول الله ﷺ، وكان لها زوج حر.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه في المتن: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وحفص<sup>(٢)</sup>، وجري<sup>(٣)</sup>، وابن إدريس<sup>(٤)</sup>، وهشيم<sup>(٥)</sup> - كما هو أعلاه - . وخالفهم: أبو جعفر الرازي، رواه بالسند نفسه، فقال: «كان زوج بريرة مملوكاً لآل أبي أحمد»<sup>(٦)</sup>. والقول قول أبي معاوية ومن تابعه.

٢١ - عن عائشة، قالت: «خيرنا رسول الله ﷺ، فاخترناه، فلم يعددها علينا شيئاً».

العلة: رواه الثوري<sup>(٧)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٨)</sup>، وحفص<sup>(٩)</sup>، وشعبة<sup>(١٠)</sup>، وأبو

= والتعديل ٣/ ٣٧١، الخطيب، تاريخ بغداد ٨/ ٣٢٠.

(١) أحمد، المسند ٦/ ٤٢، ابن راهويه، المسند ٣/ ٨٧١، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٨٢/ ٣.

(٢) ابن ماجه، السنن ١/ ٦٧١٠.

(٣) أبو يعلى، المسند ٨/ ١٧.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٤/ ٤١.

(٥) سعيد بن منصور، السنن ١/ ٣٤٠.

(٦) الدارقطني، السنن ٣/ ٢٨٩.

(٧) الترمذي، السنن ٣/ ٤٨٣، ابن راهويه، المسند ٣/ ١٠٠٣، أبو عوانة، المسند ٣/ ١٦٢، أحمد، المسند ٦/ ٢٣٩.

(٨) مسلم، الصحيح ٢/ ١١٠٤، ابن ماجه، السنن ١/ ٦٦١، النسائي، السنن الكبرى ٣/ ٦٣٦، ابن أبي شيبة، المصنف ٤/ ٨٨، أحمد، المسند ٦/ ٤٥، ٤٧.

(٩) البخاري، الصحيح ٥/ ٢٠١٥.

(١٠) النسائي، السنن الكبرى ٣/ ٣٦٣، ابن حبان، الصحيح ١٠/ ٨٤، أبو عوانة، المسند ٣/ ١٦٢، الطيالسي، المسند ٢٠٠.

عوانة<sup>(١)</sup>، وأبو مسلم قائد الأعمش<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة. ورواه إسماعيل بن زكريا<sup>(٣)</sup>، وروح بن مسافر<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة، وعن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. فوافقا في طريق أصحاب الأعمش، وتفردا بالطريق الآخر. وليس حالهم مما تقبل فيه الأفراد والمخالفات، فلو تعددت طرقه، لكان هؤلاء أولى من إسماعيل وروح بإثباته.

٤٥ - مسند حفصة رضي الله عنها:

١ - عن حفصة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النار - إن شاء الله - من شهد بدرًا والحديبية».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٥)</sup>، وعبدالله بن إدريس<sup>(٦)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٧)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(٨)</sup>، .....

(١) سعيد بن منصور، السنن ١ / ٤٢٥، أبو داود، السنن ٢ / ٢٦٢.

(٢) أبو يعلى، المسند ٨ / ٥٤.

(٣) مسلم، الصحيح ٢ / ١١٠٤، البيهقي، السنن الكبرى ٧ / ٣٤٥، أبو يعلى، المسند ٧ / ٣٣٥ و ٣٣٧.

(٤) أبو الشيخ الأنصاري، طبقات المحدثين بأصفهان ٢ / ٨٤.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٦٥ - أ.

(٦) ابن حبان، الصحيح ١١ / ١٢٥، الطبري، جامع البيان ١٦ / ١١٢، الطبراني، المعجم الكبير ٢٥ / ١٠٢، ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٦ / ١٠١، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٦٥ - أ.

(٧) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ١ / ٢٥٦ و ٦ / ١٠٢، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٦٥ - أ، الطبراني، المعجم الكبير ٢٥ / ١٠٢.

(٨) الطبري، جامع البيان ١٦ / ١١٢، الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٦٥ - أ.

وزائدة<sup>(١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن أم مبشر، قالت: إنها سمعت النبي ﷺ وهو في بيت حفصة يقول... الحديث. وقال أبو معاوية: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن أم مبشر، عن حفصة<sup>(٢)</sup>. وخالفهم عمرو بن قيس الملائي في رواية ضعيفة عنه<sup>(٣)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٤)</sup>، وجريز بن حازم<sup>(٥)</sup>، فرووه عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ. قلت: والصواب قول الثوري ومن تابعه.

(١) تمام، الفوائد ١٠٩/٢، ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٢٥٦/١، الطبراني، المعجم الكبير ١٠٢/٢٥.

(٢) أحمد، المسند ٢٨٥/٦، أبو يعلى، المسند ٤٧٢/١٢، ابن ماجه، السنن ١٤٣١/٢، هناد، الزهد ١٦٥/١، الطبراني، المعجم الكبير ٢٠٦/٢٣ و ٢٠٨/٢٣، الدارقطني، العلل المخطوط ١٦٥/٥ - أ، الطبري، جامع البيان ١١٢/١٦.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ١٤٣/٤. قلت: نبه الطبراني على تفرد الحكم بن بشير بروايته عن عمرو بن قيس على هذا النحو، والحكم قال فيه أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: «صدوق». بينما أجمع العلماء على توثيق قيس، وهو من أقران الأعمش، فالعلة هنا ألصق بالحكم منها بقيس، وسبق ذكر حديث لقيس لم نجزم ببيان علته؛ لعدم توفر الروايات حديث: ٢٥/علي. وليس له غيرهما، وعداده في الطبقة الرابعة. انظر ترجمة الحكم: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١١٤/٣، الذهبي، الكاشف ٣٤٣/١، ابن حجر، التقريب ٢٦١. وانظر ترجمة قيس: عبدالله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ١٢٦/٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٥٤/٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٩٩-٣٠٠/٣.

(٤) أحمد، المسند ٣٩٦/٣.

تنبيه: قال الألباني في هذه الرواية: «إسناده جيد، رجاله ثقات رجال الصحيح». قلت: برغم أنه كثيراً ما يضعف أبا بكر في السلسلة، ولم يتطرق إلى هذا الاختلاف. الصحيحة ١٩٢/٥.

(٥) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٢٥٦/١.

٤٦ - مسند أم سلمة رضي الله عنها:

١ - عن أم سلمة، قالت: «كان الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في بيتي، فنزل جبريل - عليه السلام -، فقال: يا محمد! إن أمتك تقتل ابنك هذا من بعدك، فأولماً بيده إلى الحسين، فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وضمه إلى صدره، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وديعة عندك هذه التربة، فشمها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: ويح كرب وبلاء. قالت: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أم سلمة! إذا تحولت هذه التربة دماً، فاعلمي أن ابني قد قتل. قال: فجعلتها أم سلمة في قارورة، ثم جعلت تنظر إليها كل يوم وتقول: إن يوماً تحولين دماً ليوم عظيم».

العلة: تفرد بروايته عمرو بن ثابت عن الأعمش عن أبي وائل، عن أم سلمة<sup>(١)</sup>. ولم أجد له فيه متابعا، لا عن الأعمش، ولا عن من هو دونه.

٢ - عن أم سلمة، قالت: «هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] في رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلي وفاطمة، والحسن والحسين».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه في متنه وسنده: رواه جرير عن الأعمش عن جعفر بن عبد الرحمن البجلي، عن حكيم، عن سعد، عن أم سلمة<sup>(٢)</sup>. وخالفه: مندل فرواه عن الأعمش عن عطية، عن أبي سعيد الخدري<sup>(٣)</sup>. وخالفه: عبد الله

(١) الطبراني، المعجم الكبير ٣/ ١٠٨، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٤/ ١٩٢. سبق ترجمته في حديث: ٦/ ابن عمر.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٢/ ١٩٦، الطبراني، المعجم الكبير ٢٣/ ٣٢٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٤/ ١٤٣.

(٣) الطبري، جامع البيان ٢٢/ ٦.

ابن عبد القدوس، فرواه عن الأعمش عن حكيم بن سعد، قال: ذكرنا علي بن أبي طالب عليه السلام عند أم سلمة، وفي منته زيادة<sup>(١)</sup>. وخالفه: منصور بن أبي الأسود، قال: ثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة<sup>(٢)</sup>.

وخالفهم: قيس بن الربيع، فرواه عن الأعمش عن عباية بن ربعي، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ. وخالفهم في المتن<sup>(٣)</sup>. قلت: والصواب: قول جرير. أما حديث قيس، فقال أبو حاتم: «هذا حديث باطل»<sup>(٤)</sup>.

٤٧ - مسند ميمونة عليها السلام:

١ - عن ميمونة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أراد ديناً وهو ينوي الأداء، أدى الله عنه».

(١) الطبري، جامع البيان ٢٢/٨، البخاري، التاريخ الكبير ٢/١٩٦، ذكر إشارة دون سند.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير ٢٣، ٣٣٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٤/١٤١.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ١٢/١٠٣، ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/٣٩٥. منته: «إن الله قسم الخلائق قسمين، فجعلني في خيرهما قسمًا، فذلك قوله: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ (٧) ... وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴿[الواقعة: ٢٧-٤١]، وأنا من أصحاب اليمين، وأنا خير أصحاب اليمين، ثم جعل القسمين بيوتًا، فجعلني في خيرهما بيتًا، فذلك قوله: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ (٨) وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ (٩) وَالسَّيِّفُونَ السَّيِّفُونَ ﴿[الواقعة: ٨-١٠]، فأنا من خير السابقين، ثم جعل البيت قبائل، فجعلني في خيرها قبيلة، فذلك قوله: ﴿شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ [الحجرات: ١٣]، فأنا أتقى ولد آدم، وأكرمهم على الله ولا فخر، ثم جعل القبائل بيوتًا، فجعلني في خيرها بيتًا، فذلك قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/٣٩٥.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو حمزة<sup>(١)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(٢)</sup>، وجريز بن حازم<sup>(٣)</sup>، وأبو عبيدة بن معن<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن حصين، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: استدان ميمونة... الحديث. وخالفهم: أبو بكر بن عياش في الصحيح عنه، فقال: عن الأعمش عن حصين، عن عبد الله بن عتبة، عن ميمونة<sup>(٥)</sup>. قال الدارقطني: «والمرسل أشبه»<sup>(٦)</sup>.

٢ - عن ميمونة، عن النبي ﷺ في صفة غسل الجنابة.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٧)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٨)</sup>،

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ١٣٨، الدارقطني، العلل المخطوط ١٨٣ / ٥ - ب.

(٢) أشار إليها الطبراني بقوله: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا محمد بن أبي عبيدة، وجريز ابن عبد الحميد». قلت: وخالف واقع الحديث، فقد تابعهما أبو حمزة، وجريز ابن حازم. انظر: المعجم الأوسط ١ / ٢٥٣.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٤ / ٥٨، الطبراني، المعجم الكبير ٢٤ / ٢٨، الدارقطني، العلل المخطوط ١٨٣ / ٥ - ب.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ٢٣ / ٤٣٢ و ٢٤ / ٢٨، وله: الأوسط ١ / ٢٥٣، الدارقطني، العلل المخطوط ١٨٣ / ٥ - ب.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ٢٣ / ٤٣٢، الدارقطني، العلل المخطوط ١٨٣ / ٥ - ب.

(٦) الدارقطني، العلل المخطوط ١٨٣ / ٥ - ب.

(٧) البخاري، الصحيح ١ / ١٠٠ و ١ / ١٠٢ و ١ / ١٠٨، عبد الرزاق، المصنف ١ / ٢٦١ و ١ / ٢٧١، الحميدي، المسند ١ / ١٥١، الطبراني، المعجم الكبير ٢٣ / ٤٢٢ و ٢٣ / ٤٢٤، الدارقطني، المخطوط ١٨٢ / ٥ - أ.

(٨) مسلم، الصحيح ١ / ٢٥٤، أحمد، المسند ٦ / ٣٢٩، ابن خزيمة، الصحيح ١ / ١٢٠، الدارقطني، العلل المخطوط ١٨٢ / ٥ - أ.



ووكيع<sup>(١)</sup>، وحفص<sup>(٢)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٣)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٤)</sup>، ومحاضر<sup>(٥)</sup>،  
وعبد الواحد<sup>(٦)</sup>، والفضل بن موسى<sup>(٧)</sup>، وابن فضيل<sup>(٨)</sup>، وعبد الله بن إدريس<sup>(٩)</sup>،  
وعبد الله بن داود<sup>(١٠)</sup>، وأبو عوانة<sup>(١١)</sup>، وزائدة<sup>(١٢)</sup>، وأبو يحيى الحماني<sup>(١٣)</sup>، قالوا:

(١) مسلم، الصحيح ١/ ٢٥٤، أحمد، المسند ٦/ ٣٣٠ و ٦/ ٣٣٥، أبو يعلى، المسند ١٣/ ١٧، ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ٦٤ و ١/ ٧٠، الترمذي، السنن ١/ ١٧٣، ابن خزيمة، الصحيح ١/ ١٢٠، الطبراني، المعجم الكبير ٢٤/ ١٨، الدارقطني، العلل المخطوط ٥/ ١٨٢ - أ.

(٢) البخاري، الصحيح ١/ ١٢٠، أبو عوانة، المسند ١/ ٢٥١، الدارقطني، العلل المخطوط ٥/ ١٨٢ - أ.

(٣) مسلم، الصحيح ١/ ٢٥٤، النسائي، السنن الكبرى ١/ ١١٩، الدارقطني، السنن ١/ ١١٤، وله: العلل المخطوط ٥/ ١٨٢ - أ، ابن خزيمة، الصحيح ١/ ١٢٠.

(٤) البخاري، الصحيح ١/ ١٠٦، الدارقطني، العلل ٥/ ١٨٢ - أ المخطوط.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٥/ ١٨٢ - أ.

(٦) البخاري، الصحيح ١/ ١٠٢ و ١/ ١٠٤.

(٧) المصدر السابق ١/ ١٠٦.

(٨) ابن خزيمة، الصحيح ١/ ١٢٠.

(٩) مسلم، الصحيح ١/ ٢٥٤، ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ١٣٨، النسائي، السنن الكبرى ١/ ١١٩، أبو يعلى، المسند ١٣/ ٢٥، ابن خزيمة، الصحيح ١/ ١٢٠، الطبراني، المعجم الكبير ٢٤/ ١٨.

(١٠) أبو داود، السنن ١/ ٦٤، ابن خزيمة، الصحيح ١/ ١٢٠، الطبراني، المعجم الكبير ٢٣/ ٤٢٣.

(١١) أحمد، المسند ٦/ ٣٣٦، ابن أبي شيبة، المصنف ١/ ٦٤، الطيالسي، المسند ٢٢٦.

(١٢) مسلم، الصحيح ١/ ٢٢٦.

(١٣) أبو عوانة، المسند ١/ ٢٥٠.

عن الأعمش عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة، منهم من أتم المتن، ومنهم من اختصر. وخالفهم: الجراح بن مليح، فرواه بالإسناد نفسه، غير أنه أسقط ابن عباس<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: «والأول أصح»<sup>(٢)</sup>.

٤٨ - مسند أم طارق مولاة سعد بن عبادة رضي الله عنه:

١ - عن أم طارق مولاة سعد بن عبادة، قالت: «جاء النبي ﷺ إلى سعد، فاستأذن، فسكت سعد، ثم أعاد، فسكت سعد، فانصرف النبي ﷺ، فأرسلني إليه سعد: إنه لم يمنعتنا أن نأذن لك إلا أنا أردنا أن تزيدنا. . . الحديث».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه جرير عن الأعمش عن جعفر ابن يزيد، عن أم طارق مولاة سعد<sup>(٣)</sup>. وخالفه: عبد الواحد بن زياد<sup>(٤)</sup>، ويعلى بن عبيد<sup>(٥)</sup>، وأبو إسحق الفزاري<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن جعفر بن عبد الرحمن،

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ١٨٢ / ٥ - أ.

(٢) المصدر السابق.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ١٩٦ / ٢. وقد ورد في المطبوع: «حفص»، غير أنه بين في الهامش أن هناك نسخة قال فيها: «جعفر». قلت: وهو الصواب الموافق لما ذكر الدارقطني والطبراني. انظر: الدارقطني، العلل المخطوط ٢٢٧ / ٥ - ب، الطبراني، المعجم الكبير ١٤٥ / ٢٥.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ١٩٦ / ٢.

(٥) أحمد، المسند ٣٧٨ / ٦، ابن راهويه، المسند ٢٣٧ / ٥، البخاري، التاريخ الكبير ١٩٦ / ٢، ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٢١٨ / ٦، ابن سعد، الطبقات الكبرى ٣٠٣ / ٨، الطبراني، المعجم الكبير ١٤٤ / ٢٥.

(٦) رواية أبو إسحق: ورد إشكال في روايته؛ فقد رواها عنه معاوية بن عمرو كما هي أعلاه. انظر: الطبراني، المعجم الكبير ١٤٤ / ٢٥، ورواها المسيب بن واضح، واختلف عنه، فرواها عنه ابن أبي عاصم، فقال: عن الأعمش عن جعفر بن عبد الرحمن، =

عن أم طارق . قال الدارقطني : « قول جرير أشبه بالصواب »<sup>(١)</sup> .

٤٩ - مسند زينب الثقفية رحمها الله :

١ - عن زينب الثقفية ، قالت : خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال : « يا معشر النساء ! تصدقن ولو من حليكن ؛ فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة » .

العلة : رواه الأعمش ، واختلف عنه : رواه شعبة<sup>(٢)</sup> ، والثوري<sup>(٣)</sup> ، وحفص ابن غياث<sup>(٤)</sup> ، وابن نمير<sup>(٥)</sup> ، وأبو الأحوص<sup>(٦)</sup> ، قالوا : عن الأعمش عن أبي وائل شقيق ، عن عمرو بن الحارث ، عن زينب الثقفية . وخالفهم : ابن فضيل ، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم ، عن أبي عبيدة ، عن الحارث ، عن زينب<sup>(٧)</sup> . وخالفهم : أبو معاوية ، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل ، عن عمرو بن الحارث ، عن ابن

= وخالفه بحشل ، فقال : عن الأعمش عن حصين بن عبد الرحمن ، وأوردها الدارقطني كما ذكرها بحشل . قلت : فالظاهر : أن هناك خللاً في ضبط الاسم عند بحشل ونسخ الدارقطني ، وإلا ، فإن علة ثانية تضاف إلى هذا الحديث . والله أعلم . انظر : ابن أبي عاصم ، الآحاد والمثاني ٦ / ٢١٨ ، بحشل ، تاريخ واسط ٧٤ و ١٠٠ ، الدارقطني ، العلل المخطوط ٥ / ٢٢٧ - ب .

(١) الدارقطني ، العلل المخطوط ٥ / ٢٢٧ - ب .

(٢) الترمذي ، السنن ٣ / ٢٨ ، أحمد ، المسند ٣ / ٥٠٢ ، الطبراني ، المعجم الكبير ٢٤ / ٢٨٥ ، الطيالسي ، المسند ٢٣٠ .

(٣) أحمد ، المسند ٣ / ٥٠٢ .

(٤) البخاري ، الصحيح ٢ / ٥٣٣ ، النسائي ، السنن الكبرى ٥ / ٣٨١ .

(٥) الطبراني ، المعجم الكبير ٢٤ / ٢٨٦ ، ابن أبي شيبة ، المصنف ٢ / ٣٥١ ، ابن خزيمة ، الصحيح ٤ / ١٠٧ .

(٦) مسلم ، الصحيح ٢ / ٦٩٤ .

(٧) الطبراني ، المعجم الكبير ٢٤ / ٢٨٦ ، ابن خزيمة ، الصحيح ٤ / ١٠٨ .

أخي زينب، عن زينب الثقفية<sup>(١)</sup>. قال الترمذي بعد ذكره رواية أبي معاوية، ثم رواية شعبة: «وهذا أصح من حديث أبي معاوية، وأبو معاوية وهم في حديثه، فقال: عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي زينب، والصحيح إنما هو عن عمرو ابن الحارث ابن أخي زينب»<sup>(٢)</sup>. قلت: ووهم ابن فضيل أيضاً، والصواب: ما رواه الثوري ومن تابعه.

وصح الحديث عن الأعمش من طريق آخر عن زر عن وائل بن مهانة عن عبدالله بن مسعود، مرفوعاً، رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>. وخالفهم: منصور ابن أبي الأسود، فرواه عن الأعمش عن زر، عن حسان، عن وائل، قال: قال عبدالله. ولم يرفعه<sup>(٥)</sup>. قلت: والقول قول الثوري ومن تابعه.

وبه ننهي الفصل الثاني بفضل الله ومنه.



(١) الترمذي، السنن ٣/ ٢٨، الطبراني، المعجم الكبير ٢٤/ ٢٨٥، النسائي، السنن الكبرى ٥/ ٣٨٠، أحمد، المسند ٦/ ٣٦٣، ابن حبان، الصحيح ١٠/ ٥٨.

(٢) الترمذي، السنن ٣/ ٢٨.

(٣) أحمد، المسند ١/ ٤٢٣.

(٤) أحمد، المسند ١/ ٤٢٥.

(٥) النسائي، السنن الكبرى ٥/ ٣٩٨.

# الفصل الثاني

## الدراسة والتحليل

\* التمهيد:

إن دراسة علل أصحاب الرواة وتحليلها من المباحث المتشعبة، والتي يتناول فيها الباحث مسائل متعددة ذات موضوعات مختلفة، يربطها جميعاً علم الحديث؛ ذلك أن الكشف عن علل أصحاب الرواة، والوقوف على طبقات أصحابهم يضعنا أمام ثلاثة محاور للدراسة والتحليل، يحتاج كل محور منها إلى دراسات متأنية؛ للخلوص إلى نتائج دقيقة سليمة. وهذه المحاور هي:

**المحور الأول:** ما يتعلق بدراسة العلة، وما يرتبط بها من مباحث يُبحث فيها عن: أسباب الاختلاف على الشيخ، وقرائن الترجيح بين الأصحاب، وأنواع علل الأصحاب. وقد اقتصرنا في هذا الفصل على ذكر أنواع علل أصحاب الأعمش؛ فقد مر بنا في الدراسة النظرية أسباب الاختلاف، وقرائن الترجيح، فأثرت أن أذكر ما يتعلق بأصحاب الأعمش هنالك؛ ليكون أبلغ في تقرير المادة النظرية، وبعداً عن التكرار.

**المحور الثاني:** ما يتعلق بشروط الأئمة، ومناهج علماء الرواية في إخراج مصنفاتهم؛ ذلك أن معرفة أصحاب الرواة توقفنا على واقع الرواية عنهم؛ مما يجعلنا نقيم اختيارات أئمة الرواية. وقد تعرض للبحث في هذا الجانب كثير ممن كتب في مناهج علماء الرواية؛ كمنهج البخاري، ومسلم، وأصحاب السنن، والحاكم، وغيرها.

لكن ما يلزم في تحليل عملهم، ودراسته وفق معرفة أصحاب الرواة: أن نفرغ أولاً من دراسة أصحاب الرواة المكثرين؛ كالزهري، وأبي إسحق، وقتادة، والثوري، وشعبة، وغيرهم، وصولاً إلى طبقات الرواة عنهم على وجه التفصيل، عندئذ تُشكل القاعدة الحقيقة التي تمكننا من دراسة اختيارات أئمة الرواية للرواة وأصحابهم في مصنفاتهم.

وهذا ما يصعب عليّ فعله في هذه الرسالة، من هنا اخترت في هذا المحور مسألة اختلف فيها العلماء قديماً وحديثاً، وبرزت لدي في علل أصحاب الأعمش، وهي: إخراج مسلم لطرق معلولة؛ لبيان علتها.

**المحور الثالث: التصحيح والتضعيف المعاصران:** شهد هذا العصر نشاطاً ملحوظاً في التصحيح والتضعيف، فهل كان لمعرفة أصحاب الرواة وطبقاتهم اعتبار في الأحكام النقدية المعاصرة؟ كما كان عليه الحال في عصور النقد الأولى؟ وللتصحيح والتضعيف المعاصرين ميادين كثيرة يمكن للمرء الدراسة فيها، وأبرزها:

- الألباني وتراثه العلمي، وعلى الأخص: السلسلتان الصحيحة والضعيفة، وصحيح السنن الأربعة وضعيفها.

- وأحمد شاكر، وعلى الأخص: تحقيقه مسند أحمد، وسنن الترمذي.

- شعيب الأرناؤوط، في تحقيقه مسند أحمد، وصحيح ابن حبان.

فهؤلاء الثلاثة هم أكثر أهل هذا العصر - فيما نعلم - تصحيحاً وتضعيفاً.

ويعد نتاج الألباني الأكثر فيهم جميعاً، من هنا اقتصر في البحث عليه من خلال السلسلة الصحيحة؛ لأقارن بين ما وقفت عليه من علل أصحاب الأعمش، مع ما ذكره في الصحيحة عنها - لمن ذكره -؛ ليكون نموذجاً من تصحيح أهل هذا العصر.

وهذه المباحث الثلاثة لم أقصد فيها الاستيعاب، إنما التمثيل على ما يمكن بحثه في تحليل ودراسة ما نتج عن معرفة أصحاب الأعمش وعللهم، ويضيق المقام بالتفصيل، فأوجز ما وسعني الإيجاز.

من هنا جاء هذا الفصل في المباحث الثلاثة الآتية:

- المبحث الأول: أنواع علل أصحاب الأعمش.

- المبحث الثاني: إخراج مسلم لطرق معلولة لبيان علتها.

- المبحث الثالث: الألباني ومعرفة أصحاب الرواة.

\* \* \*

### المبحث الأول

#### أنواع علل أصحاب الأعمش

تنوعت علل أصحاب الأعمش تنوع العلل ذاتها، وهذا يبين لنا مدى أهمية الكشف عن علل أصحاب الرواة؛ ذلك أن العمل في علل الأصحاب هو بوابة وساحة للعمل في كل علل الحديث، وإن كانت العلل أوسع من ذلك. في هذا الفصل أتطرق لأبرز أنواع العلل التي واجهتني فيما مضى من فصول.

\* المطلب الأول - علل الأسانيد:

أولاً - تعارض الوصل والإرسال، والرفع والوقف:

وهو ميدان العلل الأوسع؛ فقد كثر التعليل به. فلا يخلو حديث في كتب العلل إلا ويكون من علله: علة إرسال من بعض رواته. يقول الدكتور همام سعيد في أنواع العلة: «ثالثاً: علة موضوعها: الوهم في رفع الموقوف ووصل المرسل، أو ما فيه انقطاع، وهذا النوع من العلة هو ميدان العلل الأوسع والأكبر، الذي

لا تكاد تخلو منه صفحة من صفحات هذا الفن<sup>(١)</sup>. قلت: ويؤكد ذلك: ما سبق ذكره في الفصل السابق، فلا تكاد تفارق هذه العلة حديثاً من الأحاديث التي سبق عرضها.

ومن الأمثلة على ذلك:

\* تعارض الوصل والإرسال، وترجيح المرسل:

- عن أبي بكر، قال: قام فينا رسول الله ﷺ كقيامي فيكم، فقال: «إن الناس لم يعطوا من شيء هو أفضل من العفو والعافية، فسلوهما الله».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية، وجريير<sup>(٢)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، قال: قال أبو بكر. وخالفهما: شيبان<sup>(٣)</sup>، وأبو حمزة السكري<sup>(٤)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، قال: قام أبو بكر... الحديث. قال الدارقطني: «والمرسل هو المحفوظ»<sup>(٥)</sup>.

\* تعارض الرفع والوقف وترجيح الوقف:

- عن عمر، قال: «إذا كان ثلاثة في سفر، فليؤمروا أحدهم، ذلك أمير أمره رسول الله ﷺ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه عبد الواحد بن زياد، وأبو معاوية،

(١) همام سعيد، مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١ / ١٤٩.

(٢) أبو يعلى، المسند ١ / ٩٦، الدارقطني، العلل ١ / ٢٣٣.

(٣) الدارقطني، العلل ١ / ٢٣٣.

(٤) النسائي، السنن الكبرى ٦ / ٢٢٢.

(٥) الدارقطني، العلل ١ / ٢٣٤.



قالا: عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عمر، قوله، لم يذكر رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفهم: القاسم بن مالك<sup>(٢)</sup>، والحسين بن علوان<sup>(٣)</sup>، فقالا: عن الأعمش عن زيد، عن عمر، ذكر فيه رسول الله ﷺ. قال الدارقطني في رواية أبي معاوية ومن تابعه: «وهو الصواب»<sup>(٤)</sup>. وقال: «تفرد برفعه القاسم بن مالك عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عمر»<sup>(٥)</sup>. وقال البزار بعد إخرجه حديث القاسم: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عمر، موقوفاً، ولا نعلم أسنده إلا القاسم بن مالك عن الأعمش»<sup>(٦)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به القاسم بن مالك»<sup>(٧)</sup>. قلت: ولا اغترار بمتابعة الحسين ابن علوان للقاسم؛ فهو متهم بالكذب ووضع الحديث - كما سبق -، فلعل هذا من سرقاته.

#### \* تعارض الرفع والوقف، وترجيح الرفع:

- عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «أشدُّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».

(١) الدارقطني، العلل ١٥١ / ٢.

(٢) بحشل، تاريخ واسط ٢٠٧، البزار، المسند ١ / ٤٦٢، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٧٢، ابن خزيمة، الصحيح ٤ / ١٤١ الحاكم، المستدرک ١ / ٦١١.

(٣) الدارقطني، العلل ١٥١ / ٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١ / ١٠١.

(٦) البزار، المسند ١ / ٤٦٢.

(٧) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٧٢.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وجريير<sup>(٣)</sup>، ووكيع<sup>(٤)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبدالله، مرفوعاً. وخالفهم: عمرو بن عبد الغفار، فرواه عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، عن ابن عباس، قوله. وقد نبه الدارقطني على تفرد به<sup>(٧)</sup>. وقال في موضع آخر: «ورفعه صحيح من حديث الأعمش»<sup>(٨)</sup>.

\* تعارض الوقف على الصحابي والوقف على التابعي مع المرفوع، وترجيح الوقف على الصحابي:

- عن ابن مسعود، قال: «السلام اسم من أسماء الله وضعه في الأرض، فأفشوه بينكم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٩)</sup>، وشريك - في

(١) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٤٩، الحميدي، المسند ١/ ٦٤، البخاري، الصحيح ٥/ ٢٢٢٠، مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٧.

(٢) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٧٠، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ٢٠٠، أحمد، المسند ١/ ٤٢٦، النسائي، السنن الكبرى ٥/ ٥٠٤، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٤٩.

(٣) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٧٠، أبو يعلى، المسند ٩/ ١٣٤.

(٤) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٧٠، أحمد، المسند ١/ ٤٢٦، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤/ ٢٨٦، الدارقطني، العلل ٥/ ٢٤٩.

(٥) الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤/ ٢٨٦.

(٦) البزار، المسند ٥/ ٣٥١.

(٧) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣/ ٣٦٠.

(٨) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٤٩.

(٩) ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ٢٤٨، الدارقطني، العلل ٥/ ٧٦.

رواية، - وزهير، وابن مسهر، وعيسى بن يونس، وابن نمير، وأبو جعفر الرازي، ومسعر، وابن جريح، وشعبة - في رواية عنه -<sup>(١)</sup>، وحفص<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن ابن مسعود، موقوفاً. وخالفهم: أبو عوانة - في رواية<sup>(٣)</sup> -، وورقاء<sup>(٤)</sup>، وأيوب بن جابر<sup>(٥)</sup>، وشريك - في رواية ابنه عنه<sup>(٦)</sup> -، والقطان - في رواية ضعيفة عنه -<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن زيد، عن ابن مسعود، مرفوعاً. وخالفهم: عمر بن عبيد عن الأعمش عن شقيق، لم يجاوز به<sup>(٨)</sup>. قال الدارقطني: «والموقوف أصح»<sup>(٩)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث رواه غير واحد موقوفاً، وأسنده ورقاء، وشريك، وأيوب بن جابر»<sup>(١٠)</sup>.

#### ثانياً - سلوك الجادة:

إن الوقوف على الجادة المألوفة لكل راو من الرواة يأتي نتيجة حتمية من نتائج معرفة علل أصحابه، ذلك أن سبر أغوار الرواية عنه يبين لنا الجادة المألوفة في إسناد حديثه. وقد يكون لكل راو أكثر من جادة مألوفة. وبعد البحث والتمحيص

(١) ذكر جميعها: الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٢) البخاري، الأدب المفرد ٣٥٨.

(٣) الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦. ورواها عنه يحيى بن حماد.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٨٢، البزار، المسند ٥ / ١٧٤، الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٨٢، الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٦) البزار، المسند ٥ / ١٧٥، الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٧) أبو الشيخ الأنصاري، طبقات المحدثين بأصفهان ٢ / ٣٨٩ و ٤ / ١٥٥.

(٨) الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) البزار، المسند ٥ / ١٧٥.

في علل أصحاب الأعمش نجد له أكثر من جادة مألوفة .

ففي حديثه عن أبي هريرة نجد أن الجادة المألوفة هي : الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة<sup>(١)</sup> :

ومن الأمثلة عليها :

- المثال الأول : عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس منا من ضرب الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » .

العلة : رواه الأعمش ، واختلف عنه : رواه الثوري<sup>(٢)</sup> ، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup> ، وشعبة<sup>(٤)</sup> ، ووكيع<sup>(٥)</sup> ، وحفص<sup>(٦)</sup> ، وغيرهم ، قالوا : عن الأعمش عن عبدالله بن مرة ، عن مسروق ، عن عبدالله .

وخالفهم : عبد المؤمن بن عبدالله القيسي<sup>(٧)</sup> ، وعبدالله بن عبد القدوس<sup>(٨)</sup> عن الأعمش عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، رفعاه .

(١) حتى إن ابن المديني قال : « الأعمش أثبت في أبي صالح من غيره » . العلل ٩٨ . ولم أقف للأعمش في روايته حديث ابن مسعود على جادة ، فقد تعددت طرقه إلى حديثه . كما يظهر في مسند ابن مسعود في الفصل الأول من هذا الباب .

(٢) البخاري ، الصحيح ٤٣٦ / ١ ، ١٢٩٧ / ٣ ، ابن ماجه ، السنن ١ / ٥٠٤ .

(٣) مسلم ، الصحيح ٩٩ / ١ ، ابن أبي شيبة ، المصنف ٤٨٦ / ٢ ، أحمد ، المسند ١ / ٤٥٦ ، أبو يعلى ، المسند ٩ / ١٢٧ .

(٤) الطيالسي ، المسند ٣٨ .

(٥) مسلم ، الصحيح ٩٩ / ١ ، أحمد ، المسند ٤٣٢ / ١ ، ابن ماجه ، السنن ١ / ٥٠٤ .

(٦) البخاري ، الصحيح ٤٣٦ / ١ .

(٧) المصدر السابق . وكرره : ١٠ / ١٦١ .

(٨) الدارقطني ، العلل ٥ / ٢٤٧ و ١٠ / ١٦١ ، الطبراني ، المعجم الأوسط ٤ / ١٩٩ .

قال الدارقطني: «ووهما فيه، والصواب: عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن عبدالله»<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر: «ورواه عبد المؤمن بن عبدالله القيسي عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ووهم فيه وهماً بعيداً، وتابعه عبدالله بن عبد القدوس على ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا عبدالله بن عبد القدوس»<sup>(٣)</sup>.

فالعلة هنا هي سلوك جادة مألوفة من حديث الأعمش.

- المثال الثاني: عن علي، قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: «المدينة حرام ما بين عائر إلى كذا، من أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل منه صرف ولا عدل».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>،

(١) الدارقطني، العلل ٥/ ٢٤٧.

(٢) المصدر السابق ١٠/ ١٦١.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٤/ ١٩٩.

(٤) البخاري، الصحيح ٢/ ٦٦١ و ٣/ ١١٦٠، مسلم، الصحيح ٢/ ٩٩٩ و ٢/ ١١٤٧، أحمد، المسند ١/ ١٢٦، عبد الرزاق، المصنف ٩/ ٢٦٣، أبو داود، السنن ٢/ ٢١٦، أبو يعلى، المسند ١/ ٢٥٤ و ١/ ٣٤٩، النسائي، الكبرى ٢/ ٣٨٦، ابن حبان، الصحيح ٩/ ٣٢، الدارقطني، العلل ٤/ ١٥٤ - ١٥٥.

(٥) مسلم، الصحيح ٢/ ٩٩٤ - ٩٩٨، أحمد، المسند ١/ ٨١، الترمذي، السنن ٤/ ٤٣٨، ابن أبي شيبة، المصنف ٦/ ٥١٠، أبو يعلى، المسند ١/ ١٢٨.

وحفص<sup>(١)</sup>، ووکیع<sup>(٢)</sup>، وجریر<sup>(٣)</sup>، وغيرهم، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي. خالفهم: شعبة، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن الحارث ابن سويد، عن علي<sup>(٤)</sup>. وخالفهم: جعفر بن الحارث<sup>(٥)</sup>، وقطبة بن عبد العزيز<sup>(٦)</sup>، فروياه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ.

قال الدارقطني: «والمحفوظ: قول الثوري ومن تابعه»<sup>(٧)</sup>. قلت: فالعلة هنا سلوك جعفر وقطبة من الجادة المألوفة.

وفي حديث جابر نجد أن جادة الأعمش المألوفة هي: عن أبي سفيان عن جابر:

- عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «معلم الخير يستغفر له كل شيء»، حتى الحيتان في البحار».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٨)</sup>، وعبيدة بن حميد<sup>(٩)</sup>، وأبو إسحق الفزاري - في رواية<sup>(١٠)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن شمر، عن سعيد

(١) البخاري، الصحيح ٦/ ٢٦٦٢، الطحاوي، شرح معاني الآثار ٤/ ١٩١.

(٢) البخاري، الصحيح ٣/ ١١٥٧، مسلم، الصحيح ٢/ ٩٩٩.

(٣) البخاري، الصحيح ٦/ ٢٤٨٢.

(٤) الطيالسي، المسند ٢٦، الدارقطني، العلل ٤/ ١٥٤.

(٥) ابن عدي، الكامل ٢/ ١٣٧.

(٦) أحمد، المسند ٢/ ٥٢٦.

(٧) الدارقطني، العلل ٤/ ١٥٤.

(٨) ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ٢٨٤.

(٩) ابن بشران، الأمالي ١/ ١٥٣.

(١٠) الدارمي، السنن ١/ ١١٠.

ابن جبير، عن ابن عباس، قوله. خالفهم: أبو إسحق الفزاري - في رواية أخرى عنه -، قال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعاً<sup>(١)</sup>. قال الطبراني في رواية جابر: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو إسحق الفزاري»<sup>(٢)</sup>. قلت: فعلة رواية أبي إسحق: سلوكه جادة مألوفة عن الأعمش. والصواب: رواية أبي معاوية ومن تابعه.

- وعن جابر، قال: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب، فجلس، فقال له: «يا سليك! قم فاركع ركعتين، وتجاوز فيهما». ثم قال: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليركع ركعتين، ولتجاوز فيهما».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٤)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٥)</sup>، ومعمر<sup>(٦)</sup>، وأبو الأحوص<sup>(٧)</sup>، وغيرهم، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٢١٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أحمد، المسند ٣ / ٣٨٩، عبد الرزاق، المصنف ٣ / ٢٤٤، الدارقطني، السنن ٢ / ١٤، الطبراني، المعجم الكبير ٧ / ١٦١.

(٤) أحمد، المسند ٣ / ٣١٦، الدارقطني، السنن ٢ / ١٣، وله: العلل المخطوط ٤، لوحة ٨٢ - أ.

(٥) مسلم، الصحيح ٢ / ٥٩٧، ابن خزيمة، الصحيح ٣ / ١٦٧، الدارقطني، العلل المخطوط ٤، لوحة ٨٢ - أ.

(٦) عبد الرزاق، المصنف ٣ / ٢٤٤، الطبراني، المعجم الكبير ٧ / ١٦١.

(٧) الطيالسي، المسند ٢٤٦.

وخالفهم: حبان بن علي، فقال: عن الأعمش عن أبي الزبير، عن جابر. قال الدارقطني: «وأصحاب الأعمش عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، وهو الصواب»<sup>(١)</sup>. فحبان سلك الجادة المألوفة عن جابر، وهي أبو الزبير عن جابر.

ثالثاً - قلب الأسانيد:

ومن الأمثلة على ذلك:

- عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «الأئمة من قریش».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه وكيع<sup>(٢)</sup>، وشيبان<sup>(٣)</sup>، ويحيى بن عيسى<sup>(٤)</sup>، وقرآن بن تمام<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن سهل، عن بكير الجزري، عن أنس. وخالفهم: جرير، فقلب الحديث، قال: عن الأعمش عن بكير، عن سهل، عن أنس<sup>(٦)</sup>. وخالفهم أيضاً: عمار بن رزيق، فقال: عن الأعمش عن سهل ابن بكير، عن أنس. قال أبو حاتم: «إنما هو: الأعمش عن سهل أبي الأسد، عن بكير الجزري، عن أنس، عن النبي ﷺ»<sup>(٧)</sup>.

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / لوحة ٨٢ - أ.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ٤٠٢، أحمد، المسند ٣ / ٨٣، البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١١٢، أبو يعلى، المسند ٧ / ٩٤.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى ١٢٧٣.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١١٢.

(٥) المصدر السابق.

(٦) البخاري، التاريخ الكبير ٢ / ١١٢، أبو يعلى، المسند ٧ / ٩٤.

(٧) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٤٣٠.



رابعاً - القلب: وهو إبدال راو بآخر، أو إبدال سند بآخر:

ومن الأمثلة على ذلك:

- عن علي، قال: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>،  
وعبدالله بن إدريس<sup>(٣)</sup>، وعبدالله بن بشر<sup>(٤)</sup>، وإبراهيم بن طهمان<sup>(٥)</sup>، قالوا:  
عن الأعمش عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن حفصة، قالت: «كان  
رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم». وخالفهم: عبد الواحد بن زياد، فرواه عن  
الأعمش عن أبي الضحى، عن شتير، عن أم حبيبة، وقيل: عن شتير عن علي<sup>(٦)</sup>.  
وخالفهم أيضاً: قيس بن الربيع، فرواه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن شتير،  
عن عائشة وحفصة<sup>(٧)</sup>. وخالفهم: يحيى بن أبي زائدة، فرواه عن الأعمش  
عن مسلم، عن مسروق، عن عائشة<sup>(٨)</sup>. قال الدارقطني عن حديث عبد الواحد:

(١) أحمد، المسند ٦/ ٢٨٦، النسائي، السنن الكبرى ٢/ ٢٠٥.

(٢) مسلم، الصحيح ٢/ ٧٧٨، ابن ماجه، السنن ١/ ٥٣٨، أحمد، المسند ٦/ ٢٨٦،  
الطحاوي، شرح معاني الآثار ٢/ ٩٠، البيهقي، السنن الكبرى ٤/ ٢٣٤، الطبراني،  
المعجم الكبير ٢٣/ ٢١٥، أبو نعيم، المستخرج ٣/ ١٨٤، الدارقطني، العلل المخطوط  
١٦٤ - أ.

(٣) أبو نعيم، المستخرج، ٣/ ١٨٤.

(٤) ابن عدي، الكامل ٤/ ٢٥٤.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٥/ ١٦٤ - أ.

(٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ٢٦٤، الدارقطني، العلل ٣/ ٢٤١ والمخطوط ٥/ ١٦٤ - أ.

(٧) الجرجاني، تاريخ جرجان ١/ ٢٠٤، الدارقطني، العلل المخطوط ٥/ ١٦٤ - أ.

(٨) مسلم، الصحيح ٢/ ٧٧٨، النسائي، السنن الكبرى ٢/ ٢٠٥.

«ولا يصح، والمحفوظ حديث حفصة»<sup>(١)</sup>، وقال أيضاً: «وهم فيه، والناس يروونه عن الأعمش ومنصور عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن حفصة أم المؤمنين. ومنهم من قال: عن أم حبيبة، وهو أشبه بالصواب»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حاتم بعد ذكره رواية عبد الواحد: «هذا خطأ، وإنما هو: الأعمش عن أبي الضحى، عن شتير بن شكل، عن حفصة، عن النبي ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

خامساً - النقص من السند:

ومن الأمثلة على ذلك:

- عن جابر بن سمرة، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟! اسكنوا في الصلاة». ثم خرج علينا فرآنا حلقاً، فقال: «ما لي أراكم عزيزين؟!». ثم خرج علينا، فقال: «ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟». قال: قالوا: يا رسول الله! كيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يتمون الصفوف الأولى، ويتراصون في الصف».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>،

(١) الدارقطني، العلل المخطوط ٥ / ١٦٤ - أ.

(٢) الدارقطني، العلل ٣ / ٢٤١.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٦٤.

(٤) عبد الرزاق، المصنف ٢ / ٢٥٢، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٢٠٢.

(٥) أحمد، المسند ٢ / ١٠١، مسلم، الصحيح ١ / ٣٢٢، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٣٠٩.

٢ / ٢٣١ و ٦ / ٨٦ ابن خزيمة، الصحيح ٣ / ٢١، أبو نعيم، المستخرج، ٢ / ٥٤،

الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٢٠٠ و ٢ / ٢٠٣ و ٢ / ٢٠٤.

وشعبة<sup>(١)</sup>، والقطان<sup>(٢)</sup>، وجريز<sup>(٣)</sup>، وزائدة<sup>(٤)</sup>، ووكيع<sup>(٥)</sup>، وزهير<sup>(٦)</sup>، وغيرهم، قالوا:  
عن الأعمش عن المسيب بن رافع، عن تميم بن طرفة، عن جابر بن سمرة.  
وخالفهم: شريك، فرواه عن الأعمش عن المسيب، عن جابر، دون تميم<sup>(٧)</sup>.  
وخالفهم: معمر، فرواه عن الأعمش: أن النبي<sup>(٨)</sup>. قلت: والقول قول الثوري  
ومن تابعه.

سادساً - الزيادة في السند:

ومن الأمثلة على ذلك:

- عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أكل أحدكم، فلا يمسح يده  
بالمندبل حتى يلعقها أو يُلْعَقْهَا؛ فإنه لا يدري في أي طعام البركة».

(١) الطيالسي، المسند ١٠٦، ابن حبان، الصحيح ١٩٨ / ٥، الطبراني، المعجم الكبير ٢٠٢ / ٢.

(٢) أحمد، المسند ١٠١ / ٥، ابن خزيمة، الصحيح ٢١ / ٣، الطبراني، المعجم الكبير ٢٠٣ / ٢ و ٢٠٤ / ٢.

(٣) أبو يعلى، المسند ١٣ / ٤٦٠، ابن حبان، الصحيح ٥ / ٥٢٧.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ١٩٩، ٢ / ٢٠٢.

(٥) مسلم، الصحيح ١ / ٣٢٢، أحمد، المسند ٥ / ١٠٧، ابن ماجه، السنن ١ / ٣١٧،  
ابن خزيمة، الصحيح ٣ / ٢١، أبو عوانة، المسند ١ / ٤١٩، أبو نعيم، المستخرج ٥٤ / ٢.

(٦) أبو داود، السنن ١ / ١٧٧ و ١ / ٢٦٢، ابن حبان، الصحيح ٥ / ٥٣٥، أبو نعيم،  
المستخرج ٢ / ٥٤، الطبراني، المعجم الكبير ٢ / ٢٠٠ و ٢ / ٢٠٣.

(٧) الطحاوي، شرح معاني الآثار ١ / ٤٥٨.

(٨) عبد الرزاق، المصنف ٢ / ٢٥٢.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وجري<sup>(٢)</sup>، ويعلى ابن عبيد<sup>(٣)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٤)</sup>، وغيرهم، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. وخالفهم: ابن فضيل، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح وأبي سفيان، عن جابر، زاد: أبا صالح<sup>(٥)</sup>. قال أبو زرعة: «الناس يقولون: عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ فقط، بلا أبي صالح»<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

\* المطلب الثاني - علل المتن:

ومن أبرزها:

أولاً - اختلاف المعنى وتغيُّره:

من علل المتن: ما غيَّر فيه المخالف في متن الحديث المروي عن الأعمش.

ومن الأمثلة على ذلك:

- المثال الأول: عن جابر في الضحك في الصلاة.

(١) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٧، أحمد، المسند ٣/٣١٥، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/١٣٣،

أبو عوانة، المسند ٥/١٧١.

(٢) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٧.

(٣) أبو يعلى، المسند ٤/١٩٠، أبو عوانة، المسند ٥/١٦٩.

(٤) أبو عوانة، المسند ٥/١٦٩.

(٥) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٧، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/١٣٣، أبو يعلى، المسند ٤/١٢١

و٣/٤٤١، أبو عوانة، المسند ٥/١٧١.

(٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢/١٢.

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٢)</sup>، ووكيع<sup>(٣)</sup>، وجريز، وزائدة، ومحمد بن طلحة، وعمر بن علي المقدمي، وعبدالله ابن داود الخريبي<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قوله: «إذا ضحك في الصلاة، أعاد الصلاة، ولم يعد الوضوء»، وبعضهم قال: «ليس في الضحك وضوء، إشارة إلى إعادة الصلاة». وخالفهم: أبو فروة يزيد بن سنان، فقال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «من ضحك منكم في صلاته، فليتوضأ، ثم ليعد صلاته»<sup>(٥)</sup>.

قال الدارقطني: «يزيد بن سنان ضعيف، ويكنى بأبي فروة الرهاوي، وابنه ضعيف أيضاً، وقد وهم في هذا الحديث في موضعين: أحدهما: في رفعه إياه إلى النبي ﷺ. والآخر: في لفظه. قلت: والصحيح: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قوله: «من ضحك في الصلاة، أعاد الصلاة، ولم يعد الوضوء». رواه كذلك عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات، منهم: سفيان الثوري، وأبو معاوية الضمير، ووكيع، وعبدالله بن داود الخريبي، وعمر بن علي المقدمي، وغيرهم»<sup>(٦)</sup>.

(١) الدارقطني، السنن ١/ ١٧٢.

(٢) المصدر السابق. ١/ ١٧٢، وكرره ١/ ١٧٣.

(٣) أبو يعلى، المسند ٤/ ٢٠٤، الدارقطني، السنن ١/ ١٧٢، وكرره ١/ ١٧٣.

(٤) الدارقطني، السنن ١/ ١٧٣. ذكرها عن زائدة ومن يليه.

(٥) الدارقطني. السنن ١/ ١٧٢، ابن عدي، الكامل ٧/ ٢٧٠، ابن حبان، المجروحين

٣/ ١٠٨، الحاكم، معرفة علوم الحديث ١١٨.

(٦) الدارقطني، السنن ١/ ١٧٢.

وقال أبو بكر النيسابوري في حديث عن حديث يزيد: «هذا حديث منكر، فلا يصح، والصحيح عن جابر خلافة»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عدي بعد إيراد حديث يزيد: «وهذا الحديث عن الأعمش بهذا الإسناد ليس يرويه عن الأعمش غير أبي فروة»<sup>(٢)</sup>.

وأورده الحاكم في المعرفة ممثلاً به على الجنس العاشر من أجناس العلل، مقارناً بينه وبين رواية وكيع. قال بعد: «ولهذا علة صحيحة»<sup>(٣)</sup>.

- المثال الثاني: عن حذيفة، قال: «أتى النبي ﷺ على سباطة قوم، فبال قائماً، ثم دعاني بماء، فأتيته فتوضأ، ومسح على خفيه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>، وشعبة<sup>(٦)</sup>، والقطان<sup>(٧)</sup>، وعبدالله بن إدريس<sup>(٨)</sup>، وابن عيينة<sup>(٩)</sup>، وغيرهم، قالوا:

(١) المصدر السابق.

(٢) ابن عدي، الكامل ٧ / ٢٧٠.

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث ١١٨.

(٤) أحمد، المسند ٥ / ٣٨٢، ابن حميد، المسند ١٩٣، الحميدي، المسند ١ / ٢١٠، ابن أبي حاتم، العلل ١ / ١٤.

(٥) أبو عوانة، المسند ١ / ١٦٩، البزار، المسند ٧ / ٢٧٨، الطبري، جامع البيان ٦ / ١٣٥، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤.

(٦) البخاري، الصحيح ١ / ٩٠، الطيالسي، المسند ٥٤، النسائي، السنن الكبرى ١ / ٦٨، ابن الجعد، المسند ١١٩، ابن حبان، الصحيح ٤ / ٢٧٢، الطبري، جامع البيان ٦ / ١٣٥.

(٧) أحمد، المسند ٥ / ٤٠٢، البزار، المسند ٧ / ٢٧٨، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤.

(٨) البزار، المسند ٧ / ٢٨٠، الطبري، جامع البيان ٦ / ١٣٥.

(٩) أبو عوانة، المسند ١ / ١٦٩، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤.

عن الأعمش عن أبي وائل، عن حذيفة، بنحو ما سبق.

وخالفهم: جرير بن حازم في متنه، فقال: «مسح على نعليه»، مع اتفاقهم في سنده<sup>(١)</sup>. وخالفهم: أبو بكر بن عياش، فرواه عن الأعمش عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة<sup>(٢)</sup>. قال أبو حاتم الرازي: «الصحيح: حديث هؤلاء نفر عن الأعمش عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبي ﷺ. وهم في هذا الحديث أبو بكر بن عياش، إنما أراد: الأعمش عن مسلم بن صبيح، عن مسروق، عن المغيرة»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو زرعة: «أخطأ أبو بكر بن عياش في هذا، الصحيح من حديث الأعمش عن أبي وائل، عن حذيفة»<sup>(٤)</sup>.

وخالفهم: ياسين الزيات، فرواه عن الأعمش عن أنس. قال الدارقطني بعد إيراده: «والمحفوظ: عن الأعمش عن أبي وائل، عن حذيفة»<sup>(٥)</sup>.

قلت: وأما مخالفة جرير بن حازم في المتن، فلم يذكرها أبو حاتم برغم أنه ذكر روايته ضمن النفر المخالف لأبي بكر. ونبه عليها ابن جرير الطبري بعد إخراجهِ روايات بعض أصحاب الأعمش، قال: «وكل هؤلاء يحدث ذلك عن الأعمش بالإسناد الذي ذكرنا عن حذيفة: أن النبي ﷺ مسح على خفيه، وهم أصحاب الأعمش، ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو

(١) الطبري، جامع البيان ٦ / ١٣٤، ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤، ولم يذكر متنه.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤، ولم أقف عليه عند غيره.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٤.

(٥) الدارقطني، العلل المخطوط ٤ / لوحة ٤٠ - أ.

لم يخالفه في ذلك مخالف، لوجب التثبيت في شذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته»<sup>(١)</sup>.

- المثال الثالث: عن أنس، قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ، فمننا الصائم ومنا المفطر، وكان من صام منا في أنفسنا أفضل، وكان المفطرون هم الذين يعملون ويعينون ويستقون. فقال رسول الله ﷺ: «ذهب المفطرون بالأجر».

العلة: تفرد عبد الرحمن بن مغراء بروايته عن الأعمش عن أنس. قال أبو حاتم الرازي: «هذا حديث منكر»<sup>(٢)</sup>. وخالفه: يوسف بن خالد في متن الحديث، فرواه عن الأعمش عن أنس، قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في رمضان، فصام وصام أصحابه، ثم إن رسول الله ﷺ أفطر، وأفطر معه بعض أصحابه، وصام بعضهم، وكان الصائم أفضل من المفطر». قلت: هكذا ورد، فإن كان هذا تمامه، فهو معلول المتن؛ لمناقضته المتن السابق من أن الأجر للمفطرين، وهذا جعلها للصائمين. فقد يكون قد اختصره، أو رواه بالمعنى، فوقع الخلل. قال الطبراني: «لم يرو هذه عن الأعمش إلا خالد»<sup>(٣)</sup>. قلت: وكلا الحديثين لا يصح عن الأعمش.

ثانياً - دخول حديث في حديث:

ومثال ذلك:

- عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ في عمار بن ياسر: «مرحباً بالطيب المطيب».

(١) الطبري، جامع البيان ٦ / ١٣٥.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ٢٥٦، الطبري، تهذيب الآثار ١ / ١٠٦.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٤٤.



العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(١)</sup>، ونوح بن دراج<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي إسحق، عن هانئ بن هانئ، قال: إن عمار بن ياسر استأذن علي بن علي، فقال: ائذن له؛ فلقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مرحباً بالطيب المطيب». وخالفهم: عثام بن علي، فرواه عن الأعمش عن أبي إسحق، عن هانئ، قال: كنا عند علي، فدخل عليه عمار، فقال: مرحباً بالطيب المطيب، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمار ملئ إيماناً إلى مشاشه»<sup>(٣)</sup>. قلت: وهذا الجزء من متن حديث عثام قوله: «عمار ملئ إلى مشاشه»، فقد رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري - في رواية وكيع - عنه عن الأعمش عن أبي عمار الهمداني، عن عمرو بن شرحبيل، عن النبي ﷺ. وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عنه عن الأعمش عن عمرو بن شرحبيل، عن رجل من أصحاب محمد<sup>(٤)</sup>. وخالف سليمان ابن معاذ كلتا الروایتين، فقال: عن الأعمش عن رجل عمرو، عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>.

قلت: تفصيل العلل: وقع في هذا الحديث عدة علل هي: دخول حديث في حديث لعثام، فهذه الزيادة لا تعرف بهذا الإسناد، إنما تعرف بالإسناد، الذي

(١) الدارقطني، العلل ١٥١ / ٤.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد ٣١٥ / ١٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٩١ / ٤٣، الدارقطني، العلل ١٥١ / ٤.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ٣٨٦ / ٦، أبو يعلى، المسند ٣٢٤ / ١، ابن حبان، الصحيح ٥٥٢ / ١٥، ابن ماجه، السنن ٥٢ / ١، البزار، المسند ٣١٤ / ٢، الطبري، تهذيب الآثار ١٥٧ / ٣، أبو نعيم، الحلية ١٣٩ / ١، الدارقطني، العلل ١٥١ / ٤.

(٤) حديث الثوري: رواية وكيع عنه: ابن أبي شيبة، المصنف ١٦٣ / ٦، أحمد، فضائل الصحابة ٨٥٨ / ٢. ورواية ابن مهدي: ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٩٢ / ٤٣. وهي الصواب؛ لمتزلته فيه.

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٩٢ / ٤٣.

عليه، على اختلاف فيه. وأما قوله: «مرحباً بالطيب المطيب»، فقد وقفه عثام على علي، بينما رفعه الثوري، وهو الصواب. وهذا ما ذهب إليه الدارقطني، قال: «والقول قول الثوري ومن تابعه»<sup>(١)</sup>. وقد فصل ابن عساكر الخلاف في هذا الحديث على وجه دقيق، فبعد إيراد رواية نوح، قال: «رواه عثام بن علي العامري الكوفي عن سليمان بن مهران الأعمش عن أبي إسحق، فجعل هذا اللفظ من قول علي، ورفع فيه لفظاً آخر». وبعد إيراد رواية عثام قال عن الزيادة: «وقد روى هذا اللفظ الأخير من وجه آخر مرسلًا». وذكره من رواية سليمان بن معاذ عن الثوري - كما سبق تخريجها -<sup>(٢)</sup>. قلت: وبهذا يتأكد أن متن حديث عثام إنما هو حديثان منفصلان، أدخل عثام واحداً في الآخر منهما.

ثالثاً - الزيادات في المتن:

ومن الأمثلة على ذلك:

- المثال الأول: عن عبدالله: «كان رسول الله ﷺ ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه منصور بن أبي الأسود<sup>(٣)</sup>، وأبو حمزة السكري<sup>(٤)</sup>، وعبدالله بن عبد القدوس<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن

(١) الدارقطني، العلل ٤ / ١٥١.

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٣ / ٣٩١ - ٣٩٢.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ١٢٤، أبو يعلى، المسند ٩ / ٢٥٠، البزار، المسند ٤ / ٥١٩، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٧٤ والأوسط ٨ / ٢٤٥، الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧ والمخطوط ٤ لوحة ٦٣ - ب.

(٤) الترمذي، العلل الكبير ٤٥، الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧.

(٥) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧.

إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. بيد أنهم اختلفوا في المتن: قال منصور في روايته: «كان رسول الله ﷺ ينام ساجداً، وكان يعرف نومه بنفخه». وقال أبو حمزة: «كان ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ». قلت: أما رواية منصور ابن أبي الأسود، فقد نبه البزار والطبراني على تفرده بهذه الصيغة. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة إلا منصور بن أبي الأسود، ولم يتابع عليه»<sup>(١)</sup>. وقال الدارقطني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا منصور بن أبي الأسود»<sup>(٢)</sup>.

- المثال الثاني: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحلكم، فليغسله سبعاً».

العلة: يرويه الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، واختلف عليه في متنه، فرواه: أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٥)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(٦)</sup>، وإسماعيل بن زكريا<sup>(٧)</sup>، وأبان بن تغلب<sup>(٨)</sup> - كما هو أعلاه..

(١) البزار، المسند ٤ / ٥١٩.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ٢٤٥.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٥ / ٥٠٥، أحمد، المسند ٢ / ٢٥٣، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ١١٥٩.

(٤) الطيالسي، المسند ٣١٧.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ٢٩٧.

(٦) الدارقطني، السنن ١ / ٦٣.

(٧) مسلم، الصحيح ١ / ٢٣٤.

(٨) الطبراني، المعجم الصغير ٢ / ١٤٩.

وخالفهم: علي بن مسهر<sup>(١)</sup>، قال: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم، فليرقه، ثم ليغسله سبع مرار». قال ابن عبد البر: «أما هذا اللفظ في حديث الأعمش «فليرقه»، فلم يذكره أصحاب الأعمش الثقات الحفاظ؛ مثل شعبة وغيره»<sup>(٢)</sup>.

- المثال الثالث: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما بين النفختين أربعون»، قالوا: يا أبا هريرة! أربعون يوماً؟ قال: أبيت، قالوا: شهراً؟ قال: أبيت، قالوا: يوماً؟ قال: أبيت. ثم يُنزلُ الله من السماء ماء، فينبتون كما ينبت البقل. قال: «وليس من الإنسان شيء إلا يبلَى، إلا عظماً واحداً، وهو عَجْبُ الذنَب، ومنه يُرَكَّبُ الخلق يوم القيامة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وحفص<sup>(٤)</sup>، وأبو بكر بن عياش<sup>(٥)</sup>، والحسين بن واقد<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً. وخالفهم: جرير بن عبد الحميد، فرواه موقوفاً<sup>(٧)</sup>. . . قال الدارقطني: «ورفعه صحيح»<sup>(٨)</sup>. وخالفهم: سعد بن الصلت في المتن، قال: «بين

(١) مسلم، الصحيح ١ / ٢٣٤، النسائي، السنن الكبرى ١ / ٧٧، ابن حبان، الصحيح ١١١ / ٤.

(٢) ابن عبد البر، التمهيد ١٨ / ٢٧٣.

(٣) البخاري، الصحيح ٤ / ١٨٨١، مسلم، الصحيح ٤ / ٢٢٧٠، النسائي، الكبرى ٦ / ٤٤٩، الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠١.

(٤) البخاري، الصحيح ٤ / ١٨١٣.

(٥) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠١.

(٦) ابن منده، الإيمان ٢ / ٧٩٤.

(٧) الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠١.

(٨) المصدر السابق.

النفختين أربعون عاماً»<sup>(١)</sup>. وقال ابن حجر في مخالفة سعد: «أخرج ابن مردويه من طريق سعيد بن الصلت عن الأعمش في هذا الإسناد: أربعون سنة، وهو شاذ»<sup>(٢)</sup>.

- المثال الرابع: عن عمر، قال: «لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة - يعني: فاطمة بنت قيس - . ثم قال: لها السكنى والنفقة».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه حفص بن غياث فيما صح عنه<sup>(٣)</sup>، ومحمد بن فضيل<sup>(٤)</sup>، وأسباط بن محمد<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عمر، دون قوله: «وسنة نبينا». وخالفهم: عبد الرحمن بن محمد المحاربي، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عمر، قوله - كما هو أعلاه -<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني: «وليست هذه اللفظة التي ذكرت فيه محفوظة، وهي قوله: «وسنة نبينا»؛ لأن جماعة من الثقات روه عن الأعمش عن الأسود: أن عمر قال: لا نجيز في ديننا قول امرأة، ولم يقولوا فيه: سنة نبينا»<sup>(٧)</sup>. وقال الدارقطني في السنن: «ورواه الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، ولم يقل: وسنة نبينا»<sup>(٨)</sup>.

(١) ابن منده، الإيمان ٢ / ٧٩٤، الدارقطني، العلل ٨ / ٢٠١. ضبط هنا في المصدرين: سعد.

(٢) ابن حجر، فتح الباري ٨ / ٥٥٢.

(٣) الدارمي، السنن ٢ / ٢١٨ و ٢ / ٢١٩، الدارقطني، العلل ٢ / ١٤٠.

(٤) الدارقطني، السنن ٤ / ٢٣، وكرره ٤ / ٢٧، البيهقي، السنن الكبرى ٧ / ٤٧٥.

(٥) الدارقطني، السنن ٤ / ٢٤، وكرره ٤ / ٢٧، البيهقي، السنن الكبرى ٧ / ٤٧٥.

(٦) الدارقطني، العلل ٢ / ١٤٠.

(٧) المصدر السابق.

(٨) الدارقطني، السنن ٤ / ٢٧.

قلت: والصواب: قول حفص ومن تابعه.

وهناك أمثلة أخرى يقف عليها الناظر في الفصلين الماضيين.

\* \* \*

### المبحث الثاني

#### إخراج مسلم لطرق معلولة؛ لبيان علتها

قسم الإمام مسلم أحاديث النبي ﷺ إلى ثلاثة أقسام، والناس إلى ثلاث طبقات، قال - رحمه الله -: «إنا نعمل إلى أسانيد من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها إلى ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس». ثم شرح قوله هذا مع التمثيل حتى قال: «وستزيد - إن شاء الله تعالى - شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح - إن شاء الله تعالى»<sup>(١)</sup>.

اختلف العلماء في توجيه قول مسلم السابق إلى فريقين، قال النووي مبيناً هذا الخلاف: «فصل: ذكر مسلم - رحمه الله - في أول مقدمة صحيحه: أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام، الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفاظ والإتقان، والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون، وأنه إذا فرع من القسم الأول، أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه. فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم، فقال الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم، وصاحبه أبو بكر البيهقي - رحمهما الله -: إن المنية اخترمت مسلماً - رحمه الله - قبل إخراج

(١) مسلم، الصحيح ١/ ٤ - ٧ «بتصرف».

القسم الثاني، وإنه إنما ذكر القسم الأول. قال القاضي عياض - رحمه الله -: «وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبدالله، وتابعوه عليه». قال القاضي: «وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره، ولم يتقيد بالتقليد؛ فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول: حديث الحفاظ، وأنه إذا انقضى هذا، أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء، أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، ونفى من اتهمه بعضهم، وصححه بعضهم، فلم يذكره هنا، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الإتيان للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً. وذكر أقواماً تكلم قوم فيهم، وزكاهم آخرون، وخرج حديثهم ممن ضعف أو اتهم ببدعة، وكذلك فعل البخاري، فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر، ورتب في كتابه، وبينه في تقسيمه، وطرح الرابعة كما نص عليه، فالحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً، ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده، بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه، وبأن من غرضه: أن يجمع ذلك في الأبواب، ويأتي بأحاديث الطبقتين، فيبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والإتيان حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة. ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث: الحفاظ، ثم الذين يلونهم، والثالثة هي التي طرحها، وكذلك علل الحديث التي ذكر، ووعد أنه يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب؛ من اختلافهم في الأسانيد؛ كالإرسال والإسناد، والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كل ما وعد به. قال القاضي - رحمه الله -: وقد فاوضت في تأويلي

هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب، فما رأيت منصفاً إلا صوبه، وبان له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب، وطالع مجموع الأبواب. ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم إن مسلماً أخرج ثلاثة كتب من المسندات، أحدها: هذا الذي قرأه على الناس، والثاني: يدخل فيه عكرمة وابن إسحق صاحب المغازي وأمثالهما، والثالث: يدخل فيه من الضعفاء، فإنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان، لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه، فتأملته تجده كذلك - إن شاء الله تعالى - . هذا آخر كلام القاضي عياض - رحمه الله - . وهذا الذي اختاره ظاهر جداً. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

يدل هذا النقل على أنه يوجد فريقان في تفسير المراد من كلام الإمام مسلم<sup>(٢)</sup>:

الفريق الأول: أن مسلماً أخرج القسم الأول في الصحيح، ولم يخرج غيره.

(١) النووي، شرح صحيح مسلم ٢٣ / ١ - ٢٤.

(٢) يذكر هنا أن الدكتور حمزة المليباري ألف كتاباً سماه: عبقرية مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، ذكر فيه هذه الأقوال، وأضاف إليها تحليلات لأقوال غيرهم، وقد تبني رأي القاضي عياض، وقد أفدت منه معرفة بعض الأقوال، غير أنني عدت إلى مصادرها. انظر: المليباري، حمزة عبدالله، عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح «دراسة تحليلية». دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

ويذكر أيضاً: أن الدكتور محمد الطوالة تطرق للحديث المعلن عند مسلم، وقد بين أنه يخرج الحديث، ويحذف منه موطن العلة، وكان له في ذلك مسالك ثلاثة، بينها، وبين أمثلتها. غير أنه لم يتعرض لإخراج مسلم للحديث المعلن، وطريقته في ترتيب أحاديث الباب على هذا النحو: الطوالة، محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، دار عمار، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة الأولى.



وأصحاب هذا الرأي لا يقرون - بالتالي - بوجود أحاديث معلولة فيه . ومن أصحاب هذا الرأي : الحاكم ، والبيهقي ، والصنعاني .

قال الحاكم : «أما مسلم ، فقد ذكر في خطبته في أول الكتاب قصده فيما صنفه ، ونحا نحوه ، وأنه عزم على تخريج الحديث على ثلاث طبقات من الرواة ، فلم يقدر له - رحمه الله - إلا الفراغ من الطبقة الأولى منهم»<sup>(١)</sup> .

وقال الصنعاني معارضاً قول القاضي : «وبعد تحقيقك لما ذكرناه تعرف أن قول القاضي : «إنه أتى مسلم بالطبقات الثلاث» خلاف صريح لقول مسلم بأنه لا يتشاغل بحديث المتهمين عند أهل الحديث أو عند الأكثر»<sup>(٢)</sup> .

الفريق الثاني : أن مسلماً أخرج أحاديث الطبقات الثلاث ، وطرح أحاديث المتروكين . ومن أصحاب هذا الرأي : القاضي عياض ، والنووي - كما سبق - . وقد أيده في إخراج مسلم للأحاديث المعلولة : الدارقطني ، والوداعي - على ما سيأتي - .

أما ابن الصلاح ، فقال : «كلام مسلم محتمل لما قاله عياض ، ولما قاله غيره»<sup>(٣)</sup> .

قلت : هذه مجمل آراء العلماء في هذه المسألة ، غير أن ما يهمنا هنا هو الوقوف مع قول مسلم : «وستزيد - إن شاء الله تعالى - شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح - إن شاء الله تعالى -» .

(١) الحاكم ، المدخل إلى الصحيح ١١٢ .

(٢) الصنعاني ، توضيح الأفكار ١٠٦ / ١ - ١٠٧ .

(٣) ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أبو عمرو (ت : ٦٤٣) ، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ ، الطبعة الثانية . تحقيق : موفق عبدالله عبد القادر ، ٩٢ .

فهل وجد في صحيحه أحاديث بين علتها، وذكرت في آخر الباب، أم أن كل رواياته صحيحة؟

أقول: إن الناظر في علل أصحاب الأعمش يجد أن هناك طرقاً معللة ذكرها مسلم في صحيحه، جاءت في آخر الباب؛ مما يوضح قوله السابق، ويصدق فيه تفسير القاضي عياض ومن تبعه.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

المثال الأول: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ما عاب رسول الله طعماً قط، إن اشتهاه أكله، وإلا تركه» أخرجه مسلم، قال:

«٢٠٦٤ حدثنا يحيى بن يحيى، وزهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، قال زهير: حدثنا، وقال الآخرون: أخبرنا جرير عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: ما عاب رسول الله ﷺ طعماً قط، كان إذا اشتهى شيئاً أكله، وإن كرهه تركه.

٢٠٦٤ وحدثنا أحمد بن يونس: حدثنا زهير: حدثنا سليمان الأعمش: بهذا الإسناد، مثله.

٢٠٦٤ وحدثنا عبد بن حميد: أخبرنا عبد الرزاق، وعبد الملك بن عمرو، وعمر بن سعد أبو داود الحفري، كلهم عن سفيان عن الأعمش: بهذا الإسناد، نحوه.

٢٠٦٤ حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، ومحمد بن المثنى، وعمر بن الناقد، واللفظ لأبي كريب، قالوا: أخبرنا أبو معاوية: حدثنا الأعمش عن أبي يحيى مولى آل جعدة، عن أبي هريرة، قال: ما رأيت رسول الله ﷺ عاب طعماً قط، كان إذا اشتهاه أكله، وإن لم يشتهه سكت.

٢٠٦٤ وحدثناه أبو كريب، ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: بمثله<sup>(١)</sup>.

قلت: اختلف على الأعمش في هذا الحديث، فرواه الثوري - فيما صح عنه<sup>(٢)</sup> -، وأبو معاوية - في رواية عنه<sup>(٣)</sup> -، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وشيبان<sup>(٥)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٦)</sup>، وابن فضيل<sup>(٧)</sup>، وجري<sup>(٨)</sup>، وزهير<sup>(٩)</sup>، ووکیع<sup>(١٠)</sup>، وسعيد<sup>(١١)</sup>، وعقبة بن خالد<sup>(١٢)</sup>.

(١) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٣٣ - ١٦٣٢.

(٢) وهي الصحيحة من روايات أصحابه، رواها عنه: عبدالله بن مبارك، وعبدالله بن الوليد العدني، والحسن بن عمرو الفريابي، ومحمد بن كثير، وعبد الرزاق، وعبد الملك بن عمر، وعمر بن سعد، وأبو داود الحفري، وأبو عامر العقدي، وعبيدالله بن موسى. انظر: البخاري، الصحيح ٥/ ٢٠٦٥، مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٣٢، الترمذي، السنن ٤/ ٣٧٧، أبو داود، السنن ٣/ ٣٤٦، ابن حبان، الصحيح ١٤/ ٣٨٤، أبو عوانة، المسند ٥/ ٢١٢. الدارقطني، العلل ١١/ ١٩٦.

(٣) رواها عنه أبو كريب، ومحمد بن المثنى: عن أبي حازم، عن أبي هريرة. انظر: مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٣٣، وعلي بن حرب، أبو عوانة، المسند ٥/ ٢١٣.

(٤) البخاري، الصحيح ٣/ ١٣٠٦، أبو عوانة، المسند ٥/ ٢١٢، الدارقطني، العلل ١١/ ١٩٤. وقد نبه على خطأ من رواها عن شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة، وقال: «وذلك وهم من رواته».

(٥) أبو عوانة، المسند ٥/ ٢١٢، الدارقطني، العلل ١١/ ١٩٤.

(٦) أبو عوانة، المسند ٥/ ٢١٣.

(٧) الدارقطني، العلل ١١/ ١٩٤.

(٨) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٣٢، أبو يعلى، المسند ١١/ ٧٧.

(٩) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٣٢، أبو عوانة، المسند ٥/ ٢١٣، ابن حبان، الصحيح ١٤/ ٣٤٧.

(١٠) أحمد، المسند ٢/ ٤٨١.

(١١) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ١٤٤ - ١٤٥.

(١٢) المصدر السابق.

وأبو يحيى الحماني<sup>(١)</sup>، ومحمد بن جابر<sup>(٢)</sup>، كلهم قالوا: عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة. وخالف أبو معاوية - في رواية عنه<sup>(٣)</sup> -، ومالك بن سعيد<sup>(٤)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن أبي يحيى، عن أبي هريرة.

### أقوال النقاد:

قال ابن معين بعد إirاده رواية أبي معاوية - عن أبي يحيى -: «والناس يروون هذا الحديث عن أبي حازم عن أبي هريرة»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حاتم: «لم يتابع على هذه الرواية. إنما هو الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»<sup>(٦)</sup>.

أما الدارقطني، فقال في العلل: «والصحيح: عن شعبة وغيره عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: ما عاب رسول الله»<sup>(٧)</sup>.

وقال في التتبع: «وقد خالف أبو معاوية جماعة، منهم: سعيد، والثوري،

(١) أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٢.

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤ / ٢٤٧.

(٣) رواها عنه: ابن أبي شيبة، وأبو كريب، ومحمد بن المثنى، وعمر بن الناقد، وعلي بن حرب، وأحمد بن حنبل. انظر: مسلم، صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٣، أبو عوانة، المسند ٥ / ٢١٣. ونلاحظ هنا: أن أبا كريب، ومحمد بن المثنى، وعلي بن حرب رواوا عن أبي معاوية الروایتين، وانظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢، وكذا ٢ / ٢٤٦، وابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ١٣ / ٤٥١.

(٤) الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٥.

(٥) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٤٥١.

(٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ٢٢ و ٢ / ٢٤٦.

(٧) الدارقطني، العلل ١١ / ١٩٦.

وزائدة، وزهير، وجريز، وعقبة بن خالد، روه عن الأعمش عن أبي حازم، عن أبي هريرة. ويقال: إن الأعمش كان يروي مرة عن أبي حازم، ومرة عن أبي يحيى. والله أعلم. وقد أخرج مسلم الوجهين معاً، وأما البخاري، فأخرجه عن شعبة، والثوري، ولم يخرج عن أبي معاوية<sup>(١)</sup>.

وقال النووي فيه: «وأنكر عليه الدارقطني هذا الإسناد الثاني، وقال: هو معلل. قال القاضي: وهذا الإسناد من الأحاديث المعللة من كتاب مسلم التي بين علتها كما وعد في خطبته، وذكر الاختلاف فيه، ولهذه العلة لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية، ولا أخرجه من طريقه، بل أخرجه من طريق آخر<sup>(٢)</sup>».

وقال مقبل الوادعي محقق التتبع: «يحتمل أن يكون حفظهما، وأن يكون وهم فيها، فذكرها مسلم؛ ليبين علتها كما قاله القاضي، وأقره النووي، وهو الأقرب<sup>(٣)</sup>».

وأما ابن حجر، فلم يعد ذلك علة، وقال: «والتحقيق: أن هذا لا علة فيه؛ لرواية أبي معاوية الوجهين معاً، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على رواية أبي يحيى، فيكون حيثئذ شاذاً، أما بعد أن وافق الجماعة على أبي حازم، فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش، وهو من أحفظهم عنه، فيقبل<sup>(٤)</sup>».

ما أميل إليه: هو ما ذهب إليه كبار النقاد الذي أكدوا فيه أن مسلماً إنما أخرجه ليبين علته.

(١) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) النووي، شرح مسلم ١٤ / ٢٦.

(٣) مقبل بن هادي الوادعي، حاشيته على الإلزامات والتتبع ١٤٥.

(٤) ابن حجر، فتح الباري ٩ / ٥٤٨.

المثال الثاني: حديث عبدالله: «بينما أنا أمشي مع النبي ﷺ في خرب المدينة، وهو يتوكأ على عسيب معه، فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح... الحديث».

أخرجه مسلم، قال:

«٢٧٩٤ حدثنا عمر بن حفص بن غياث: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش: حدثني إبراهيم عن علقمة، عن عبدالله، قال: «بينما أنا أمشي مع النبي ﷺ في حرث، وهو متكئ على عسيب، إذ مر بنفر من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح، فقالوا: ما رابكم إليه؛ لا يستقبلكم بشيء تكرهونه، فقالوا: سلوه، فقام إليه بعضهم، فسأله عن الروح، قال فأسكت النبي ﷺ فلم يرد عليه شيئاً، فعلمت أنه يوحى إليه. قال: فقممت مكاني، فلما نزل الوحي، قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].»

٢٧٩٤ حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشج، قالوا: حدثنا وكيع ح. وحدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي، وعلي بن خشرم، قالوا: أخبرنا عيسى بن يونس، كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قال: كنت أمشي مع النبي ﷺ في حرث بالمدينة، بنحو حديث حفص، غير أن في حديث وكيع: وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً، وفي حديث عيسى بن يونس: وما أوتوا، من رواية ابن خشرم.

٢٧٩٤ حدثنا أبو سعيد الأشج، قال: سمعت عبدالله بن إدريس يقول: سمعت الأعمش يرويه عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن عبدالله، قال: كان النبي ﷺ في نخل يتوكأ على عسيب، ثم ذكر نحو حديثهم عن الأعمش، وقال في روايته: وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً<sup>(١)</sup>.

(١) مسلم، الصحيح ٤/٢١٥٢-٢١٥٣.

رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه وكيع<sup>(١)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٢)</sup>، وحفص<sup>(٣)</sup>،  
وعبد الواحد بن زياد<sup>(٤)</sup>، وابن مسهر<sup>(٥)</sup>، والقاسم بن معن<sup>(٦)</sup>، وأبو عبيدة بن معن  
المسعودي<sup>(٧)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. وخالفهم:  
عبدالله بن إدريس، فرواه عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن  
عبدالله<sup>(٨)</sup>.

### أقوال النقاد:

قال الدارقطني في العلل - بعد ذكر رواية علقمة -: «وهو المشهور، ولعلهما  
صحيحان، وابن إدريس من الأثبات، ولم يتابع على هذا القول»<sup>(٩)</sup>. وقال في

(١) البخاري، الصحيح ٢٧١٣/٦، مسلم، الصحيح ٢١٥٢/٤، أبو يعلى، المسند ٢٦٨/٩،  
أحمد، المسند ٣٨٩/١ و٤٤٤/١، البزار، المسند ٣٣٤/٤، الدارقطني، العلل ٢٥١/٥،  
الطبري، جامع البيان ١٥٥/١٥.

(٢) البخاري، الصحيح ٢٦٦١/٦، مسلم، الصحيح ٢١٥٢/٤، ابن حبان، الصحيح  
٢٩٩/١، الترمذي، السنن ٣٠٤/٥، النسائي، السنن الكبرى ٣٨٣/٦، الدارقطني،  
العلل ٢٥١/٥.

(٣) البخاري، الصحيح ١٧٤٩/٤، مسلم، الصحيح ٢١٥٢/٤.

(٤) البخاري، الصحيح ٥٨/١ و٢٧١٤/٦، الشاشي، المسند ٣٧٧/١.

(٥) الدارقطني، العلل ٢٥١/٥ وله: التتبع ٢٣٦.

(٦) الطبراني، المعجم الصغير ١٨٧/٢، الطبري، جامع البيان ١٥٥/١٥.

(٧) الطبري، جامع البيان ١٥٥/١٥.

(٨) مسلم، الصحيح ٢١٥٣/٤، أحمد، المسند ٤١٠/١، البزار، المسند ٣٣٣/٥، ابن  
حبان، الصحيح ٢٩٩/١، الدارقطني، العلل ٢٥١/٥.

(٩) الدارقطني، العلل ٢٥١/٥.

الغرائب: «تفرد به عبدالله بن إدريس»<sup>(١)</sup>. غير أنه قال في التتبع - بعد ذكر رواية مسلم لحديث ابن إدريس -: «رواه أصحاب الأعمش، منهم: عبد الواحد بن زياد، وحفص بن غياث، ووكيع، وغيرهم عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، وهو الصواب»<sup>(٢)</sup>. وأيد مقبل الوادعي ما قاله في التتبع، قال: «هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي - رحمه الله -، والظاهر: صحة ما قاله الدارقطني؛ لأن عبدالله بن إدريس - رحمه الله - قد خالف أصحاب الأعمش»<sup>(٣)</sup>.

وبين البزار مخالفة ابن إدريس للرواة، فقال: «وهذا الحديث رواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله: وكيع، وعلي بن مسهر، وخالفهم ابن إدريس عن الأعمش»<sup>(٤)</sup>.

وقال في موضع آخر: «وهذا الحديث لا نعلم رواه أحد عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، عن مسروق، عن عبدالله إلا ابن إدريس، وغير ابن إدريس يرويه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله»<sup>(٥)</sup>.

قلت: والصواب وقوع ابن إدريس في الخطأ، فلو كان القولان محفوظين عن الأعمش، لذكره غير ابن إدريس من كبار أصحاب الأعمش. وأخرجه مسلم لبيان علته.

(١) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤ / ١٢١.

(٢) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٢٣٦.

(٣) الوادعي، حاشيته على الإلزامات والتتبع ٢٣٧.

(٤) البزار، المسند ٤ / ٣٣٤.

(٥) المصدر السابق ٥ / ٣٣٣.



المثال الثالث: حديث أبي مسعود، قال: جاء رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب، فقال لغلام له قصاب: اجعل لي طعاماً يكفي خمسة؛ فإني أريد أن أدعو النبي ﷺ خمس خمسة؛ فإني قد عرفت في وجهه الجوع، فدعاهم، فجاء معهم رجل، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ هَذَا قد تبعنا، فإن شئت أن تأذن له، فأذن له، وإن شئت أن يرجع، رجع»، فقال: لا، بل قد أذنت له.

أخرجه مسلم، قال:

«٢٠٣٦ حدثنا قتيبة بن سعيد، وعثمان بن أبي شيبة، وتقارباً في اللفظ، قالوا: حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي مسعود الأنصاري، قال: كان رجل من الأنصار يقال له: أبو شعيب، وكان له غلام لحام، فرأى رسول الله ﷺ، فعرف في وجهه الجوع، فقال لغلامه: ويحك! اصنع لنا طعاماً لخمس نفر؛ فإني أريد أن أدعو النبي ﷺ خمس خمسة. قال: فصنع، ثم أتى النبي ﷺ فدعاه خمس خمسة، واتبعهم رجل، فلما بلغ الباب، قال النبي ﷺ: «إِنْ هَذَا اتبعنا، فإن شئت أن تأذن له، وإن شئت رجع»، قال: لا، بل آذن له يا رسول الله.

٢٠٣٦ وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم جميعاً عن أبي معاوية ح. وحدثناه نصر بن علي الجهضمي، وأبو سعيد الأشج، قالوا: حدثنا أبو أسامة ح. وحدثنا عبيد الله بن معاذ: حدثنا أبي: حدثنا شعبة ح. وحدثني عبد الله ابن عبد الرحمن الدارمي: حدثنا محمد بن يوسف عن سفيان، كلهم عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي مسعود: بهذا الحديث عن النبي ﷺ بنحو حديث جرير. قال نصر بن علي في روايته لهذا الحديث: حدثنا أبو أسامة: حدثنا الأعمش: حدثنا شقيق بن سلمة: حدثنا أبو مسعود الأنصاري، وساق الحديث.

٢٠٣٦ وحدثني محمد بن عمرو بن جبلة بن أبي رواد: حدثنا أبو الجواب:

حدثنا عمار - وهو بن رزيق - عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر ح. وحدثني سلمة بن شبيب: حدثنا الحسن بن أعين: حدثنا زهير: حدثنا الأعمش عن شقيق، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ، وعن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر: بهذا الحديث<sup>(١)</sup>. قلت: رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٣)</sup>، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وحفص<sup>(٥)</sup>، وجريز<sup>(٦)</sup>، وأبو عوانة<sup>(٧)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٨)</sup>، وابن فضيل<sup>(٩)</sup>، وشريك<sup>(١٠)</sup>، وزهير - في رواية<sup>(١١)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن

(١) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٨.

(٢) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٨، أبو عوانة، المسند ٥/١٧٥، الدارمي، السنن ٢/١٤٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/١٩٦.

(٣) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٨، أبو عوانة، السنن ٥/١٧٣، الترمذي، السنن ٣/٤٠٥، ابن حبان، الصحيح ١٢/١١١، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/١٩٩.

(٤) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٨، الطيالسي، المسند ٨٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/١٩٧، الدارقطني، العلل ٦/١٩٩.

(٥) البخاري، الصحيح ٢/٧٣٢.

(٦) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٨، أبو عوانة، المسند ٥/١٧٥، ابن حبان، الصحيح ١٢/١١١، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/١٩٨.

(٧) البخاري، الصحيح ٢/٢٦٧، البيهقي، السنن الكبرى ٧/٢٦٤، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/١٩٧.

(٨) البخاري، الصحيح ٥/٢٠٧٩، مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٨، أبو عوانة، المسند ٥/١٧٣.

(٩) أبو عوانة، المسند ٥/١٧٣، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/١٩٨.

(١٠) الطبراني، المعجم الكبير ١٧/١٩٨.

(١١) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٨، أحمد، المسند ٣/٣٩٦، البيهقي، السنن الكبرى ٧/٢٦٥، الطبراني، المعجم الكبير ١٧/١٩٧.

شقيق، عن أبي مسعود، قال. وخالفهم: عمار بن رزيق<sup>(١)</sup>، وزهير<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر.

قال الدارقطني: «والأشبه بالصواب: قول من أسنده عن أبي مسعود»<sup>(٣)</sup>.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن أبي سفيان إلا زهير»<sup>(٤)</sup>.

قلت: بل تابعه عمار، غير أن الصواب ما رواه الثقات من أصحاب الأعمش، وروايتهما معلولة، ونجد أن مسلماً أخرجها في آخر الباب.

المثال الرابع: عن ابن عباس فيمن جاء يسأل النبي ﷺ عن صوم كان على من مات له. فقال له النبي ﷺ: «لو كان عليه دين، أكنت قاضيه؟ فحق الله أحق أن يقضى».

أخرجه مسلم قال:

«١١٤٨ وحدثنا إسحق بن إبراهيم: أخبرنا عيسى بن يونس: حدثنا الأعمش عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس ؓ: أن امرأة أتت رسول الله ﷺ، فقالت: إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر، فقال: أرأيت لو كان عليها دين، أكنت تقضينه؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحق بالقضاء.

١١٤٨ وحدثني أحمد بن عمر الوكيعي: حدثنا حسين بن علي عن زائدة، عن سليمان، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس ؓ، قال:

(١) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٨، أحمد، المسند ٣/٣٥٣.

(٢) مسلم، الصحيح ٣/١٦٠٨، أحمد، المسند ٣/٣٩٦، البيهقي، السنن الكبرى ٧/٢٦٤، الطبراني، المعجم الأوسط ٢/٢١ و ٥/١٨٤.

(٣) الدارقطني، العلل ٦/١٩٩.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/٢١ و ٥/١٨٤.

جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال يا رسول الله! إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ فقال: لو كان على أمك دين، أكنت قاضيه عنها؟ قال: نعم، قال: فدين الله أحق أن يقضى. قال سليمان: فقال الحكم وسلمة بن كهيل جميعاً ونحن جلوس حين حدث مسلم بهذا الحديث، فقالا: سمعنا مجاهداً يذكر هذا عن ابن عباس.

١١٤٨ وحدثنا أبو سعيد الأشج: حدثنا أبو خالد الأحمر: حدثنا الأعمش عن سلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، ومسلم البطين عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: بهذا الحديث<sup>(١)</sup>.

قلت: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، والقطان<sup>(٣)</sup>، وعيسى ابن يونس<sup>(٤)</sup>، وابن نمير<sup>(٥)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(٦)</sup>، وإسماعيل بن زكريا<sup>(٧)</sup>،

(١) مسلم، الصحيح ٢ / ٨٠٤.

(٢) أحمد، المسند ١ / ٢٢٤، أبو داود، المسند ٣ / ٢٣٧، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ٢٢٤، الخطيب، الفصل للوصل المدرج ٢ / ٨٨٨. وأخرجه البخاري معلقاً بصيغة: «قال». انظر: الصحيح ٢ / ٦٩٠.

(٣) أحمد، المسند ١ / ٢٢٧، أبو داود، المسند ٣ / ٢٣٧، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ٢٢٤، الخطيب، الفصل للوصل المدرج ٢ / ٨٩١. وأخرجه البخاري معلقاً بصيغة: «قال» الصحيح ٢ / ٦٩٠.

(٤) مسلم، الصحيح ٢ / ٨٠٤، البيهقي، السنن الكبرى ٤ / ٢٥٥، الخطيب، الفصل ٢ / ٨٨٨، أبو نعيم، المستخرج ٣ / ٢٢٤.

(٥) أحمد، المسند ١ / ٣٦٢، أبو عوانة، المسند ٢ / ٢١٦، الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٣٣٦.

(٦) الدارقطني، التتبع ٣٣٦، وأشار إليه البيهقي، السنن الكبرى ٤ / ٢٥٥.

(٧) الخطيب، الفصل للوصل المدرج ٢ / ٨٨٩.

وعبيدة بن حميد<sup>(١)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «إن امرأة أتت رسول الله ﷺ، فقالت: إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر، فقال: أرأيت لو كان عليها دين، أكنّت تقضينه؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحق بالقضاء». وخالفهم: أبو خالد الأحمر<sup>(٢)</sup>، قال: عن الأعمش عن سلمة بن كهيل ومسلم البطين، والحكم عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد، عن ابن عباس، قال: «جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين، قال: أرأيت لو كان على أختك دين، أكنّت تقضينه؟ قالت: نعم، قال: فحق الله أحق».

#### أقوال النقاد:

قال الدارقطني: «وأخرج مسلم حديث الأشج عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة، عن عطاء وسعيد ومجاهد، عن ابن عباس: أن امرأة زعمت أن أختها ماتت وعليها صوم.

وقال البخاري: «ويذكر عن أبي خالد، ونص على الحديث». وخالفهم: جماعة، منهم: شعبة، وزائدة، وعيسى بن يونس، وابن نمير، وجريز، وعبثر ابن القاسم، وغيرهم، رَوَوْه عن الأعمش عن مسلم، عن سعيد، عن ابن عباس.

(١) الطيالسي، المسند ٣٤٢، الطبراني، المعجم الكبير ١٢ / ١٤، البيهقي، السنن الكبرى ٤ / ٢٥٥، وأشار إليه الدارقطني، التتبع ٣٣٦.

(٢) الترمذي، السنن ٣ / ٩٥ - ٩٦، وله: العلل الكبير ١١٤، ولم يذكر هنا الحكم، وذكر في بقية المصادر، وهي: مسلم، الصحيح ٢ / ٨٠٤، النسائي، السنن الكبرى ٢ / ١٧٤، ابن خزيمة، الصحيح ٣ / ٢٢٣ و ٣ / ٢٧٢، ابن ماجه، السنن ١ / ٥٥٩، ابن حبان، الصحيح ٨ / ٢٩٩ و ٨ / ٣٣٥. وعلقه البخاري بصيغة التمریض، قال: «ويذكر عن أبي خالد» الصحيح ٢ / ٦٩٠.

وبيّن زائدة في روايته من أين دخل الوهم على أبي خالد، فقال في آخر الحديث: فقال سلمة بن كهيل والحكم، وكانا عند مسلم حين حدث كذا، ونحن سمعناه من مجاهد عن ابن عباس<sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني في الغرائب: «تفرد به أبو خالد الأحمر عن الأعمش هكذا»<sup>(٢)</sup>.

وأيده مقبل الوادعي بقوله: «أما الحديث المتقدم، فلعل مسلماً - رحمه الله - ذكره لبيّن علته»<sup>(٣)</sup>.

ويؤكد ابن حجر تعليل حديث أبي خالد بقوله - بعد إيراد كلام الدارقطني السابق -: «قد أوضحت هذه الطرق في كتابي تغليق التعليق، وبيّنت أنه لا يلحق الشيخين في ذكرهما لطريق أبي خالد لوم؛ لأن البخاري علقه بصيغة يشير فيها إلى وهمه فيه، وأما مسلم، فأخرجه مقتصراً على إسناده، دون سياق مثته»<sup>(٤)</sup>.

المثال الخامس: عن عبدالله، قال: «لعن الله الواشحات والمتفلجات والمتمصصات والمغيرات خلق الله. فأتت امرأة فقالت: أنت الذي تقول كذا وكذا؟ فقال: وما لي لا أقول ما قال رسول الله ﷺ».

أخرجه مسلم، قال:

«٢١٢٥ حدثنا إسحق بن إبراهيم، وعثمان بن أبي شيبة، واللفظ لإسحق:

أخبرنا جرير عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قال: لعن الله

(١) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٣٣٦.

(٢) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٣ / ١٨٣.

(٣) مقبل الوادعي، حاشيته على الإلزامات والتتبع ٣٣٦.

(٤) ابن حجر، هدي الساري ٣٥٩.

الواشمات والمستوشمات والنامصات . . . الحديث».

٢١٢٥ حدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار، قالا: حدثنا عبد الرحمن - وهو ابن مهدي - : حدثنا سفيان ح . وحدثنا محمد بن رافع : حدثنا يحيى بن آدم : حدثنا مفضل - وهو بن مهلهل - ، كلاهما عن منصور، في هذا الإسناد، بمعنى حديث جرير، غير أن في حديث سفيان : الواشمات والمستوشمات، وفي حديث مفضل : الواشمات والموشومات .

٢١٢٥ وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن المثنى، وابن بشار، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة عن منصور، بهذا الإسناد الحديث عن النبي ﷺ، مجرداً عن سائر القصة من ذكر أم يعقوب .

٢١٢٥ وحدثنا شيبان بن فروخ : حدثنا جرير - يعني : ابن حازم - : حدثنا الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، بنحو حديثهم<sup>(١)</sup> . قلت : رواه الأعمش، واختلف عنه : رواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وشعبة<sup>(٣)</sup>، وأبو عبيدة بن معن - في رواية عنه<sup>(٤)</sup> - ، قالوا : عن الأعمش عن إبراهيم، عن عبدالله . وخالفهم : جرير بن حازم، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله<sup>(٥)</sup> .

(١) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٧٨ - ١٦٧٩ .

(٢) النسائي، السنن الكبرى ٥ / ٤٢٣، الدارقطني، التتبع ٢٣٣ .

(٣) ابن الجعد، المسند ١ / ١٣٨، النسائي، الكبرى ٥ / ٤٢٣ .

(٤) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٢٣٣ .

(٥) مسلم، الصحيح ٣ / ١٦٧٩، أحمد، المسند ١ / ٤٥٤، النسائي، السنن الكبرى ٥ / ٤٢٢،

الشاشي، المسند ١ / ٣٤١، ابن الجعد، المسند ١ / ١٣٨، البزار، المسند ٤ / ٣٣٠،

الدارقطني، العلل ٥ / ١٣٤ .

قال الدارقطني: «وأخرج مسلم عن شيان بن فروخ عن جرير بن حازم عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله: «لعن الله الواشيات»، ولم يسنده عن الأعمش غير جرير. وخالف: أبو معاوية، وأبو عبيدة بن معن، وغيرهما عن الأعمش، قالوا: عن إبراهيم عن عبدالله، مرسلًا، وهو صحيح من حديث منصور عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، فأما الأعمش، قال: «صحيح عنه مرسل»<sup>(١)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش بهذا الإسناد إلا جرير ابن حازم»<sup>(٢)</sup>.

قلت: نلاحظ أن مسلماً أخرجه بعد ذكره حديث منصور، ولم يذكر روايات الأعمش الأخرى، وهذا يدل على أنه إنما أخرجه لبيان علته. المثال السادس: عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أكل أحدكم، فلا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها أو يلعقها؛ فإنه لا يدري في أي طعام البركة». أخرجه مسلم، قال:

«٢٠٣٣ حدثنا عثمان بن أبي شيبة: حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه، حتى يحضره عند طعامه، فإذا سقطت من أحدكم اللقمة، فليمط ما كان بها من أذى، ثم ليأكلها، ولا يدعها للشيطان، فإذا فرغ، فليلق أصابعه؛ فإنه لا يدري في أي طعامه تكون البركة.

٢٠٣٣ وحدثناه أبو كريب، وإسحق بن إبراهيم جميعاً عن أبي معاوية عن

(١) الدارقطني، الإلزامات والتتبع ٢٣٣.

(٢) البزار، المسند ٤ / ٣٣٠.



الأعمش: بهذا الإسناد: إذا سقطت لقمة أحدكم إلى آخر الحديث، ولم يذكر أول الحديث: إن الشيطان يحضر أحدكم.

٢٠٣٣ وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح وأبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ في ذكر اللعق، وعن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ: وذكر اللقمة نحو حديثهما<sup>(١)</sup>.

قلت: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(٢)</sup>، وجري<sup>(٣)</sup>، ويعلى ابن عبيد<sup>(٤)</sup>، وعيسى بن يونس<sup>(٥)</sup>، ومالك بن سعي<sup>(٦)</sup>، وشيبان<sup>(٧)</sup>، وداود الطائي<sup>(٨)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. وخالفهم: ابن فضيل، فقال: عن الأعمش عن أبي صالح وأبي سفيان، عن جابر، زاد: أبا صالح<sup>(٩)</sup>.

قال أبو زرعة: «الناس يقولون: عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ فقط،

- 
- (١) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٠٧.
  - (٢) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٠٧، أحمد، المسند ٣/ ٣١٥، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ١٣٣، أبو عوانة، المسند ٥/ ١٧١.
  - (٣) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٠٧.
  - (٤) أبو يعلى، المسند ٤/ ١٩٠، أبو عوانة، المسند ٥/ ١٦٩.
  - (٥) أبو عوانة، المسند ٥/ ١٦٩.
  - (٦) المصدر السابق.
  - (٧) المصدر السابق.
  - (٨) الطبراني، المعجم الأوسط ٢/ ٢٠١.
  - (٩) مسلم، الصحيح ٣/ ١٦٠٧، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/ ١٣٣، أبو يعلى، المسند ٤/ ١٢١ و ٣/ ٤٤١، أبو عوانة، المسند ٥/ ١٧١. جاءت في مسند أبي عوانة: عن أبي سفيان، دون أبي صالح.

بلا أبي صالح»<sup>(١)</sup>. ونلاحظ أن مسلماً ذكره في آخر الباب.

قلت: هذا ما وقفت عليه من علل أصحاب الأعمش، وهذا لا يمنع ورود علل أصحاب غيره من المكثرين؛ فقد نبه ابن عمار الشهيد على أكثر من مثال، قال في واحد منها: «وجدت فيه من حديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير: حدثني أبو سلمة، قال: حدثني سالم مولى المهري، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال ويل للأعقاب من النار. قال أبو الفضل: وهذا حديث قد خالف أصحاب يحيى ابن أبي كثير عكرمة بن عمار. رواه علي بن المبارك، وحرب بن شداد، والأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني سالم، وقد قيل: عن عكرمة في هذا الحديث: حدثني أبو سالم، وليس هو بمحفوظ. وذكر أبي سلمة عندنا في حديث يحيى بن أبي كثير غير محفوظ»<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً: فإن هذا لا يقلل من مرتبة صحيح مسلم، ذلك أن ما ذكرناه لا يتعرض لأصل الصحيح، إنما يتعرض لبعض طرق الأحاديث، التي أراد مسلم منها كشف العلة أصلاً، وهذا يؤكد مزاياه في الترتيب الذي أراد منه: بيان الفوائد الإسنادية، كما يؤكد إمامة مسلم في معرفة علل الحديث.



### المبحث الثالث

### الألباني ومعرفة الأصحاب

يعد الألباني - رحمه الله - من المكثرين في هذا العصر من التصحيح

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١٢ / ٢.

(٢) ابن عمار الشهيد، علل الحديث في كتاب الصحيح ٥٠.

والتضعيف، ويظهر ذلك في غالب كتبه التي ألفها عبر رحلة طويلة مع هذا العلم، ويُذكر على الأخص في ذلك السلسلتان: السلسلة الصحيحة، والسلسلة الضعيفة. وكذا صحيح وضعيف السنن الأربعة، وغيرها من الكتب التي حققها، أو صحح وضعف أحاديثها؛ الأمر الذي يحتاج إلى دراسة منهجية مؤصلة تنطلق من فهم دقيق وعميق للواقع النقدي في عصوره الأولى؛ للوقوف على حقيقة المنهج الذي اتبعه. وتأتي أهمية دراسة تراث الألباني في هذا الجانب للمنزلة التي بلغتها أحكامه على الأحاديث في نفوس وقلوب طلبة العلم وأهله. وهذا مشروع كبير يحتاج إلى جهد عظيم تنقضي من دونه الأيام والسنون، لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله. من هنا جاءت فكرة عرض الأحاديث المعللة لأصحاب الأعمش على عمل الألباني، فاخترت لذلك السلسلة الصحيحة؛ لكونها أوسع ميداناً للتصحيح عند الشيخ، وقمت بجردها كاملة، وأخرجت منها الأحاديث التي عللت لأصحاب الأعمش، وقام الألباني بتصحيحها؛ لتقف بعد الدراسة والتحليل على القضايا التالية في منهجه النقدي الآتي:

- ١ - الحكم على ظاهر الحديث.
- ٢ - اعتبار المتابعات والشواهد دون تحرير الخطأ من الصواب.
- ٣ - مخالفة أحكام النقاد الأوائل.

\* \* \*

#### \* المطلب الأول - الحكم على ظاهر الحديث :

يحكم الألباني في غير حديث من الأحاديث التي يتعرض لها على ظاهر الإسناد، دون جمع الروايات والمقارنة بينها، ثم ذكر الاختلاف، وإن ذكره، فإنه يبين أن المخالفة إنما هي من ثقة، فلا تضره.

ومن الأمثلة التي لا يذكر فيها الاختلاف:

- حديث ابن عمر: أنه دخل على حفصة، فقال: «أطلقك رسول الله ﷺ؟  
لئن كان طلقك، لا كلمتك حتى تموتي». وجاء فيه: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن  
أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه. فقال: فأنت أحب إليّ من نفسي». وهذا  
حديث رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو نعيم عن الأعمش عن أبي صالح،  
مرسلاً عن عمر<sup>(١)</sup>.

وخالفه يونس بن بكير<sup>(٢)</sup>، وقرة بن عيسى<sup>(٣)</sup>، فروياه عن الأعمش عن أبي  
صالح، عن ابن عمر، عن عمر. قال الدارقطني: «وحديث أبي نعيم أثبت»<sup>(٤)</sup>.

قلت: ذكر الألباني رواية يونس عن الأعمش، ولم يذكر مخالفته أبا نعيم،  
ولا ذكر قول الدارقطني، وقال: «والإسناد لا بأس به، رجاله رجال الشيخين،  
غير أن يونس بن بكير إنما أخرج له البخاري معلقاً، ثم هو صدوق يخطئ كما  
في التقريب»<sup>(٥)</sup>. قلت: وما ذهب إليه الدارقطني هو الصواب، فمنزلة أبي نعيم  
في أصحاب الأعمش أحسن من منزلة يونس وقرة - كما سبق في المراتب -.

- وحديث جابر عن النبي ﷺ، قال: «معلم الخير يستغفر له كل شيء، حتى

(١) الدارقطني، العلل ٢ / ٧٤.

(٢) أبو يعلى، المسند ١ / ١٥٩، ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني ٥ / ٤٠٩، ابن حبان،  
الصحيح ١٠ / ١٠١، الطبراني، المعجم الكبير ٢٣ / ١٨٧، الدارقطني، العلل ٢ / ٧٤،  
أبو نعيم، حلية الأولياء ٢ / ٥١.

(٣) بحشل، تاريخ واسط ٢١٨.

(٤) الدارقطني، العلل ٢ / ٧٤.

(٥) الألباني، السلسلة الصحيحة ٥ / ١٥.

الحيتان في البحار». وهذا مما اختلف فيه عن الأعمش: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وعبيدة ابن حميد<sup>(٢)</sup>، وأبو إسحق الفزاري - في رواية<sup>(٣)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن شمر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قوله. وخالفهم: الثوري، فرواه عن الأعمش عن رجل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قوله<sup>(٤)</sup>. وخالفهم: معمر، فرواه عن الأعمش عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قوله<sup>(٥)</sup>. وخالفهم أيضاً: أبو إسحق الفزاري - في رواية أخرى عنه -، قال: عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعاً<sup>(٦)</sup>. قال الطبراني في رواية جابر: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو إسحق الفزاري»<sup>(٧)</sup>.

قلت: يحمل حديث سفيان في إيهام الرجل على ما صرح به أبو معاوية، ويكون للحديث علتان: علة في رواية معمر بإسقاط الواسطة بين الأعمش وابن جبير، وعلة في رواية أبي إسحق الفزاري الثانية بإبدال الإسناد. والصواب رواية أبي معاوية ومن تابعه.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٢٨٤.

(٢) ابن بشران، الأمالي ١ / ١٥٣.

(٣) الدارمي، السنن ١ / ١١٠.

(٤) النسائي، المدخل إلى السنن الكبرى ٢٧٣.

(٥) عبد الرزاق، المصنف ١١ / ٤٦٩.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط ٦ / ٢١٤. رواية أبي إسحق: اختلف على أبي إسحق فيها كما هو ظاهر، فرواها عنه كما في الرواية الأولى: محمد بن عينة الفزاري، وهو ضعيف، قال فيه ابن حجر: «مقبول»، ولم أجد للعلماء قولاً آخر فيه. التقريب. ٨٨٧، وأما الرواية الثانية، فقد رواها عنه إسماعيل بن عبدالله بن زرارة، قال ابن حجر: «صدوق» التقريب ١٤٠.

(٧) المصدر السابق.

قلت: ذكر الألباني رواية أبي إسحق عن جابر في الصحيحة، وذكر قول الطبراني، غير أنه لم يلتفت إلى مضمونه، وقال: «وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين». وتابع كلامه بذكر تراجم سند الطبراني. ولم يتعرض للروايات الأخرى عن الأعمش، ومخالفتهم أبا إسحق في سياق الحديث عن الأعمش، وخلص إلى قوله: «ومما سبق من بيان حال رواة إسناد هذا الحديث يتبين أنه إسناد صحيح والحمد لله»<sup>(١)</sup>. قلت: فالحكم هنا إنما هو على ظاهر الإسناد.

ومن الأمثلة التي ذكر فيها الخلاف، غير أنه لم يلتفت إليه:

- حديث ابن مسعود، قال: «كان رسول الله ﷺ ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ». وهذا حديث اختلف أصحاب الأعمش فيه: رواه منصور بن أبي الأسود<sup>(٢)</sup>، وأبو حمزة السكري<sup>(٣)</sup>، وعبدالله بن عبد القدوس<sup>(٤)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. قلت: بيد أنهم اختلفوا في المتن: فقال منصور في روايته: «كان رسول الله ﷺ ينام ساجداً، وكان يعرف نومه بنفخه». ولم يذكر أبو حمزة السجود. وخالفهم: وكيع، فرواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة<sup>(٥)</sup>. قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا

(١) الألباني، السلسلة الصحيحة ٧ / القسم الأول / ٥٤ - ٥٧.

(٢) ابن أبي شبة، المصنف ١ / ١٢٤، أبو يعلى، المسند ٩ / ٢٥٠، البزار، المسند ٤ / ٥١٩، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٧٤، والأوسط ٨ / ٢٤٥، الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧، والمخطوط ٤ لوحة ٦٣ - ب.

(٣) الترمذي، العلل الكبير ٤٥، الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧.

(٤) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧.

(٥) الترمذي، العلل الكبير ٤٥، ابن أبي شبة، المصنف ١ / ١٢٤، ابن ماجه، السنن ١ / ١٦٠، أحمد، المسند ٦ / ١٣٥، الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧، والمخطوط ٤ لوحة ٦٣ - ب.

الحديث، فقلت: أي الرويتين أصح؟ فقال: يحتمل عنهما جميعاً، ولا أعلم أحداً من أصحاب الأعمش قال: عن إبراهيم عن الأسود، عن عائشة إلا وكيعاً<sup>(١)</sup>. أما الدارقطني، فقال: «وأشبههما بالصواب: حديث الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وأميل هنا إلى ما ذهب إليه البخاري؛ ذلك أن وكيعاً من أصحاب الأعمش الكبار. أما رواية منصور بن أبي الأسود، فقد نبه البزار والطبراني على تفرده بها. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة إلا منصور بن أبي الأسود، ولم يتابع عليه»<sup>(٣)</sup>. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا منصور بن أبي الأسود»<sup>(٤)</sup>.

قلت: أما الألباني، فقد ذكره في السلسلة الصحيحة تحت عنوان: «كان ينাম وهو ساجد، فما يعرف نومه إلا بنفخه، ثم يقوم فيمضي في صلاته». وصحح رواية منصور بقوله: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين؛ غير منصور ابن أبي الأسود، وهو ثقة على تشيع فيه». وصحح حديث وكيع أيضاً. ولو فرضنا صحة الطريقتين عن الأعمش، فإن لفظة منصور لم نجدها عند غيره، وخالفه أبو حمزة ووكيع في متنه<sup>(٥)</sup>.

- وحديث أبي هريرة، قال: «إن للصلاة أولاً وآخرًا». الحديث رواه الأعمش،

(١) الترمذي، العلل الكبير ٤٥.

(٢) الدارقطني، العلل ٥ / ١٦٧.

(٣) البزار، المسند ٤ / ٥١٩.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٨ / ٢٤٥.

(٥) الألباني، السلسلة الصحيحة ٦ / القسم الثاني / ١٠٢٧.

واختلف عنه: رواه ابن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. وخالفه: سائر أصحاب الأعمش، فرووه عن الأعمش عن مجاهد، قوله. ومنهم: زائدة<sup>(٢)</sup>، وأبو إسحق الفزاري<sup>(٣)</sup>، وعبثر بن القاسم<sup>(٤)</sup>، وغيرهم. قال البخاري: «وهم ابن فضيل في حديثه، والصحيح هو حديث الأعمش عن مجاهد»<sup>(٥)</sup>. وقال في موضع آخر: «حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه»<sup>(٦)</sup>. وقال ابن معين: «إنما يروى عن الأعمش عن مجاهد»<sup>(٧)</sup>، وقال: «رواه الناس كلهم عن الأعمش عن مجاهد، مرسلًا»<sup>(٨)</sup>. وقال أبو حاتم الرازي: «هذا خطأ، وهم فيه ابن فضيل، يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد، قوله»<sup>(٩)</sup>. وقال الدارقطني: «هذا لا يصح مسنداً، وهم في إسناده ابن فضيل، وغيره

(١) الترمذي، السنن ١ / ٢٨٤، وله: العلل الكبير ٦٢، أحمد، المسند ٢ / ٢٣٢، الدارقطني، السنن ١ / ٢٦٢، ابن أبي شيبة، المصنف ١ / ٢٨١ - ٧ / ٢٦٢، البيهقي، السنن ١ / ٣٧٥.

(٢) الدارقطني، السنن ١ / ٢٦٢، البيهقي، السنن ١ / ٣٧٦، العقيلي، الضعفاء الكبير ١١٩ / ٤.

(٣) الترمذي، السنن ١ / ٢٨٤، وله: العلل الكبير ٦٢، وأشار إليه البيهقي، السنن الكبرى ٣٧٦ / ١.

(٤) الدارقطني، السنن ١ / ٢٦٢، وأشار إليه البيهقي، السنن الكبرى ٣٧٦ / ١.

(٥) الترمذي، العلل الكبير ٦٢.

(٦) الترمذي، السنن ١ / ٢٨٤.

(٧) ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) ٣ / ٣٩٣.

(٨) المصدر السابق ٤ / ٦٦.

(٩) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١ / ١٠١.



يرويه عن الأعمش عن مجاهد، مرسلًا<sup>(١)</sup>. وقال في حديث زائدة: «وهو أصح من قول ابن فضيل، وقد تابع زائدة عبث بن القاسم»<sup>(٢)</sup>. وقال العقيلي في رواية زائدة: «وهذا أولى»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن نمير: «حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة في المواقيت ليس له أصل»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن عبد البر: «هذا الحديث عند جميع أهل الحديث حديث منكر، وهو خطأ، لم يروه أحد عن الأعمش بهذا الإسناد إلا محمد بن فضيل، وقد أنكروه عليه»<sup>(٥)</sup>.

قلت: ذكر الألباني هذا الحديث من رواية ابن فضيل، ولم يذكر من خالفه، غير أنه بين وجود خلاف بذكره أن العلماء أعلوه. قال فيه: «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد أعلوه بأن غير ابن فضيل من الثقات قد روه عن الأعمش عن مجاهد، مرسلًا، وهذه ليست بعلّة قاذحة؛ لاحتمال أن يكون للأعمش فيه إسنادان، أحدهما: عن أبي صالح عن أبي هريرة. والآخر: عن مجاهد، مرسلًا. ومثل هذا كثير في أحاديث الثقات، فمثله لا يرد الحديث، لا سيما وكل ما فيه قد جاء في الأحاديث الصحيحة، فليس فيه ما يستنكر. وقد بسط القول في رد هذه العلة المحقق العلامة أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي، فأجاد»<sup>(٦)</sup>.

ويوقفنا هذا المثل على ثلاث قضايا منهجية في منهج الشيخ:

- 
- (١) الدارقطني، السنن ١/ ٢٦٢.
  - (٢) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ١١٩.
  - (٣) ابن عبد البر، التمهيد ٨/ ٨٥. هو ابن نمير الابن، مشهور بأقواله النقدية، فهو في عداد نقاد القرن الثالث الهجري.
  - (٤) المصدر السابق ٨/ ٨٥.
  - (٥) الألباني، السلسلة الصحيحة ٤/ ٢٧٢.

أولاً: ما نحن بصدد، وهو الحكم على ظاهر الإسناد، فأمثال هؤلاء النقاد ألا يعرفون ثقة ابن فضيل؟ بلى، فهم من نص عليها؛ كابن معين، وأبي حاتم، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

ثانياً: أن الشيخ يعتمد في تصحيح الطريق على صحة متنه، وذلك في قوله: «لا سيما وكل ما فيه جاء في الأحاديث الصحيحة». قلت: فغالب ما في كتب العلل من متون جاءت بها الأحاديث الصحيحة، فهل هذا ينفي العلة عنها؟ فالطريق إلى العلة لا يمر بصحة المتن، من هنا وجدنا العلماء يفرقون بين الحكم على المتن، والحكم على السند.

ثالثاً: مخالفته اجتماع هؤلاء على علة حديث؛ فالحديث الذي يعلله البخاري، وابن معين، وأبو حاتم، وابن نمير، والدارقطني، والعقيلي، وابن عبد البر لو اجتمع على تصحيحه أهل هذا العصر قاطبة لما قبل منهم.



#### \* المطلب الثاني - اعتبار المتابعات والشواهد دون تحرير الخطأ من الصواب:

إن المتابعات والشواهد - على اعتبارها من الرواية - لا تؤخذ مطلقة، إنما الأصل فيها التمييز والتدقيق، فحالها حال أي رواية، ولا يشفع لها ورودها من أكثر من طريق، ذلك أن المعتبر من المتابعة والشاهد ما كان ناتجاً عن صحة في الرواية، أما إن كانت المتابعة أو الشاهد إنما تابع فيها أصحابها على الخطأ، فإنه لا اعتبار لها. فالأصل في قبول الحديث ورده أن يبنى الحديث على صحة الرواية. من هنا وجدنا أصحاب العلل كثيراً ما يعللون أحاديث كثر رواتها، وتابع

(١) انظر ترجمته في هذه الرسالة صفحة: ٨٠٢.

بعضهم بعضاً، غير أن متابعتهم كانت على الخطأ، فوردت العلة في حديثهم. هذه القضية - فيما أرى - تعد المشكلة الكبرى في منهج الألباني في التصحيح، ذلك أنه تساهل في الأخذ بالمتابعات والشواهد، فمتى تعددت الطرق، صح الحديث لديه بالمجموع، حتى إنه اعتبر لبعض المتروكين متابعتهم، كما سيأتي في الأمثلة. ولعل مرد الأمر في منهجه أنه متى صح متن الحديث، تساهل في الحكم على طرقة، وهذا يظهر جلياً في المثال الذي سبق لنا ذكره.

ومن الأمثلة التي تؤيد ما ذكرته:

أولاً - في المتابعات:

- حديث ابن مسعود قال: «السلام اسم من أسماء الله وضعه في الأرض، فأفسوه بينكم».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وشريك - في رواية -، وزهير، وابن مسهر، وعيسى بن يونس، وابن نمير، وأبو جعفر الرازي، ومسعر، وابن جريج، وشعبة<sup>(٢)</sup>، وحفص<sup>(٣)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن ابن مسعود، موقوفاً.

وخالفهم: أبو عوانة - في رواية<sup>(٤)</sup> -، وورقاء<sup>(٥)</sup>، وأيوب بن جابر<sup>(٦)</sup>،

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٥ / ٢٤٨، الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٢) ذكر جميعها: الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٣) البخاري، الأدب المفرد ٣٥٨.

(٤) الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦. ورواها عنه يحيى بن حماد.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٨٢، البزار، المسند ٥ / ١٧٤، الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٨٢، الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦، البزار، المسند ٥ / ١٧٥.

(إشارة دون سند).

وشريك - في رواية ابنه عنه<sup>(١)</sup>، والقطان - في رواية ضعيفة عنه<sup>(٢)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن زيد، عن ابن مسعود، مرفوعاً. خالفهم: عمر بن عبيد عن الأعمش عن شقيق، لم يجاوز به<sup>(٣)</sup>. قال الدارقطني: «والموقوف أصح»<sup>(٤)</sup>. وقال البزار: «وهذا الحديث رواه غير واحد موقوفاً، وأسندوه ورقاء، وشريك، وأيوب بن جابر»<sup>(٥)</sup>. قلت: والصواب وقفه، أما رواية الثقات للمرفوعة، فإن العلة فيها ممن رواها عنهم، لا منهم؛ كما في رواية أبي عوانة والقطان. أما بقية من رواه مرفوعاً عن الأعمش، فلا تقبل مخالفتهم أبا معاوية وشعبة وحفصاً ومن تابعهم. وخالفهم أيضاً: عطاء بن مسلم الخفاف، فأدخل متناً آخر على هذا الإسناد هو قوله ﷺ: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ إفشاء السلام بينكم»<sup>(٦)</sup>. وهذا حديث آخر رواه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(٧)</sup>.

(١) البزار، المسند ٥ / ١٧٥، الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٢) أبو الشيخ الأنصاري، طبقات المحدثين بأصفهان ٢ / ٣٨٩ و ٤ / ١٥٥، رواها عنه عبد الله ابن عمر بن يزيد الزهري. قال أبو الشيخ فيه: «وقد حدث بغير حديث يتفرد به»، ثم ذكر حديثنا هذا، ولم أجده عن غيره، ولم أقف على كلام للنقاد فيه سوى ما ذكره أبو الشيخ. ومثل هذا لا يقبل تفرده في القطان، مع جلالة أصحابه ووفرتهم.

(٣) الدارقطني، العلل ٥ / ٧٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) البزار، المسند ٥ / ١٧٥.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٨٣.

(٧) رواه أبو معاوية، ووكيع، وزهير، وجريز، وابن نمير، وآخرون كذلك. انظر تخريجها: مسلم الصحيح ١ / ٧٤، ابن ماجه، السنن ٢ / ١٢١٧، أبو داود، السنن ٤ / ٣٥٠، أبو نعيم، المستخرج ١ / ١٤١.

ذكر الألباني هذا الحديث في ثلاثة مواضع في السلسلة الصحيحة:

ذكر في الموضع الأول رواية القطان، ونقل كلام أبي الشيخ الأنصاري السابق ذكره، ثم قال: «فالرجل يستشهد به». وأشار في هذا الموضع إلى رواية البزار والطبراني، ولم يذكرها<sup>(١)</sup>.

أما الموضع الثاني، فقد ذكر فيه رواية أيوب بن جابر، وقال: «أيوب بن جابر ضعيف، لكنه قد توبع من غير واحد». وذكر رواية محمد بن جعفر المدائني عن ورقاء عن الأعمش، ورواية شريك عن الأعمش<sup>(٢)</sup>.

وفي الموضع الثالث ذكر الروايات السابقة جميعها، مع بيان ضعف رواتها، وزاد هنا ذكر رواية أبي مسلم قائد الأعمش.

قال في أول موضع: «وبالجملة: فالحديث صحيح لا شك فيه، والأحاديث بالأمر بالسلام كثيرة صحيحة، وبعضها في الصحيح، وقد اخترت منها هذا الحديث للكلام عليه؛ لأنه ليس في الصحيح، مع أن إسناده صحيح، وله تلك الشواهد، فأحببت أن أبين ذلك».

قلت: من خلال ما سبق نجد أن الألباني لم يذكر علة رواية هؤلاء، وهي مخالفة أصحاب الأعمش في رفع الحديث، وبرغم أنه بين ضعف هؤلاء، إلا أنه صحح حديثهم للمتابعة. وهذه المتابعة إنما هي متابعة على وهم وخطأ، ومثلها لا يعادل برواية أبي معاوية، وشعبة، وحفص، وغيرهم ممن روه موقوفاً.

- وحديث جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طبخ أحدكم قدرًا، فليكثر

(١) الألباني، السلسلة الصحيحة ١ / القسم الأول / ٣٥٨ - ٣٥٩.

(٢) المصدر السابق ٤ / ١٤٠.

مرقها، ثم ليناول جاره منها».

**العلة:** رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري عن الأعمش عن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي ذر<sup>(١)</sup>.

**وخالفه:** عبد الرحمن بن مغراء<sup>(٢)</sup>، وأبو مسلم قائد الأعمش<sup>(٣)</sup>، كلاهما عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. وخالفهما: يحيى بن سعيد الأموي عن الأعمش، قال: بلغني عن جابر بن عبد الله<sup>(٤)</sup>. أخرج الطبراني حديث أبي مسلم، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو مسلم»<sup>(٥)</sup>. قلت: أما حديث الثوري، فقد تفرد به المعافى بن عمران عنه. قال الدارقطني: «غريب من حديث الثوري عن الأعمش أيضاً عن إبراهيم التيمي»<sup>(٦)</sup>. قلت: وهو الأقرب إلى الصواب؛ ذلك أن الحديث إنما يعرف من حديث أبي ذر؛ فقد روي عنه من طرق أخرى<sup>(٧)</sup>. أما حديث هؤلاء عن جابر، فإنه مخالف لما ورد عن الثوري، وما عرف من أصل الحديث، وهم أقل شأناً من الثوري، والقول قوله.

**ذكر الألباني هذا الحديث، وبين الروايات المختلفة عن جابر، واعتبر أن رواية**

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٣ / ٢٥٢.

(٢) تمام الرازي، الفوائد ٢ / ١٠٠.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٥٤.

(٤) أحمد، المسند ٣ / ٣٧٧.

(٥) الطبراني، المعجم الأوسط ٤ / ٥٤.

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٣ / ٢٥٢.

(٧) مسلم، الصحيح ٤ / ٢٠٢٥، الدارمي، السنن ٢ / ١٤٧، ابن ماجه، السنن ٢ / ١١١٦،

الترمذي، السنن ٤ / ٢٧٤، أحمد، المسند ٥ / ١٤٩، ابن حبان، الصحيح ٢ / ٢٦٨،

البخاري، الأدب المفرد ٥٣.

ابن المغراء تصدر عن فائدة عزيزة؛ قال: «وهذه فائدة عزيزة، بين فيها ابن المغراء الوساطة بين الأعمش وجابر أنها أبو سفيان، واسمه طلحة بن نافع، وهو صدوق من رجال الشيخين، لكن ابن المغراء قال الحافظ: «تكلم في حديثه عن الأعمش». وجملة القول: أن الحديث بطرقه عن جابر، والشاهد الذي ذكرته من حديث أبي ذر، صحيح بلا ريب»<sup>(١)</sup>.

قلت: عدَّ الشيخ المتابعة دون تحرير الخطأ ومعرفة العلة. فابن مغراء كما نقل الألباني ضعيف في الأعمش، وأبو مسلم كذلك - كما سبق في مراتب أصحاب الأعمش وبيان عللهم -. فمثلهما لا يقبل حديثهما في الأعمش، حتى ولو اتفقا، وأما عدُّه حديث أبي ذر شاهداً له، فهذا ليس صحيحاً؛ ذلك أن حديث أبي ذر إنما أفسد حديث ابن مغراء، وكشف عن علته، فكيف يكون شاهداً صحة له؟! غير أن الشيخ إنما يحكم هنا على المتن، فمتى صح عنده، صحح الطرق المختلفة - كما سبق ذكره -.

ومن الأمثلة التي قبل الألباني فيها متابعة بعض المتروكين:

- حديث ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «سيأتي على الناس زمان يقعدون في المسجد حلقاً حلقاً، إمامهم الدنيا، فلا تجالسوهم؛ فإنه ليس لله فيهم حاجة».

العلة: تفرد بزيع أبو الخليل بروايته عن الأعمش عن شقيق، عن ابن مسعود<sup>(٢)</sup>. قال الدارقطني: «لم يحدث به غيره»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن عدي: «وحديث

(١) الألباني، السلسلة الصحيحة ٣/ ٣٥٦.

(٢) ابن عدي، الكامل ٢/ ٥٩، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤/ ١٠٩، الطبراني، المعجم الكبير ١٠/ ١٩٨، ابن حبان، المجروحين ١/ ١٩٩.

(٣) ابن الجوزي، العلل المتناهية ١/ ٤١٠.

الأعمش لا أعلم يرويه غير بزيع»<sup>(١)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به ابن صدران عن بزيع، وبزيع هو الخصاف البصري واهي الحديث»<sup>(٢)</sup>. ذكره الألباني في الصحيحة، وبين أن بزيعاً متروك، لكنه قال: «لكن قد توبع، فأخرجه ابن حبان: أخبرنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان: حدثنا عبد الصمد ابن عبد الوهاب النصري: حدثنا أبو التقي: حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش، به»، وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون في التهذيب، غير القطان هذا، فلم أجد له ترجمة، ولعله في الثقات لابن حبان، فراجع؛ فإنه ليس في الظاهرية منه الجزء الذي فيه طبقة شيوخه، وعلى كل حال، فهو من شيوخه الذين اعتمدتهم في صحيحه، وهو من أعرف الناس به، فالنفس تطمئن لثبوت حديثه»<sup>(٣)</sup>. قلت: وهذا من أغرب ما وجدته للشيخ، فلو افترضنا ثقة شيخ ابن حبان - برغم أنني لم أقف على ترجمته -، وصحة سنده، فهل مثل بزيع تعتبر متابعاته، وهو المتروك، وإلا فما معنى الترك؟!.

- ومن ذلك قبول تفرد الضعفاء بحديث لم يروه أصحاب الأعمش الكبار من أهل المرتبة الأولى ولا المرتبة الثانية، ومثال ذلك:

- حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد إلا له صيت... الحديث».

العلة: تفرد أبو وكيع<sup>(٤)</sup>، وسعيد بن بشير<sup>(٥)</sup> بروايته عن الأعمش عن أبي

(١) ابن عدي، الكامل ٥٩ / ٢.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ١٠٩ / ٤.

(٣) الألباني، السلسلة الصحيحة ١٥٢ / ٣.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط ٢٥٧ / ٥، ابن عدي، الكامل ١٦٣ / ٢. وهو الجراح بن مليح.

(٥) تمام الرازي، الفوائد ١١٢ / ٢، الطبراني، مسند الشاميين ٨٩ / ٤.



هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا الجراح بن مليح، وسعيد بن بشير»<sup>(١)</sup>. وكذا قال ابن عدي<sup>(٢)</sup>. وكلاهما لا تقبل أفرادهما، وسبق ذكرهما.

قلت: ذكر الألباني هذا الحديث في الصحيحة، وقال: «وفيها ضعف من قبل حفظهما، لكن أبا وكيع أقوى منه، وقد أخرج له مسلم في صحيحه، وقال الحافظ في التريب: صدوق يهم، وسائر الرواة ثقات من رجال الشيخين، فالإسناد قوي»<sup>(٣)</sup>. قلت: وكلاهما سبق أن بينا أنهما من الطبقة السابعة عن الأعمش، ولم يرو مسلم لأبي وكيع عن الأعمش، فكيف تقبل أفرادهما، وأصحاب الأعمش الكبار متوافرون على نقل روايته بالجملة؟!

ثانياً - في الشواهد:

- حديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ في عمار بن ياسر: «مرحباً بالطيب المطيب».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري<sup>(٤)</sup>، ونوح بن دراج<sup>(٥)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن أبي إسحق، عن هانئ بن هانئ، قال: إن عمار بن ياسر استأذن علي، فقال: ائذن له، فلقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مرحباً

(١) الطبراني، الأوسط ٢٥٧/٥.

(٢) ابن عدي، الكامل، ١٦٣/٢.

(٣) الألباني، السلسلة الصحيحة ٣٤٥/٥.

(٤) الدارقطني، العلل ١٥١/٤.

(٥) الخطيب، تاريخ بغداد ٣١٥/١٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٣٩١/٤٣، الدارقطني،

العلل ١٥١/٤.

بالطيب المطيب». وخالفهم: عثام بن علي، فرواه عن الأعمش عن أبي إسحق، قال: كنا عند علي، فدخل عليه عمار، فقال: «مرحباً بالطيب المطيب»، وقفه على علي، ولم يرفعه. وزاد عن علي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمار ملئ إيماناً إلى مشاشه»<sup>(١)</sup>. قلت: وقوله: «عمار ملئ إلى مشاشه» رواه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري - في رواية وكيع - عنه عن الأعمش عن أبي عمار الهمداني، عن عمرو بن شرحبيل، عن النبي ﷺ. وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عنه: عن الأعمش عن عمرو بن شرحبيل، عن رجل من أصحاب محمد<sup>(٢)</sup>. وخالف سليمان بن معاذ كلتا الروايتين، فقال: عن الأعمش عن رجل، عن عمرو بن شرحبيل، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

**تفصيل العلل:** وقع في هذا الحديث عدة علل هي: دخول حديث في حديث لعثام، فالزيادة التي ذكرها لا تعرف بهذا الإسناد، إنما تعرف بإسناد الثوري. وأما قوله: «مرحباً بالطيب المطيب»، فقد وقفه عثام على علي، بينما رفعه الثوري،

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ٣٨٦، أبو يعلى، المسند ١ / ٣٢٤، ابن حبان، الصحيح ١٥ / ٥٥٢، ابن ماجه، السنن ١ / ٥٢، البزار، المسند ٢ / ٣١٤، الطبري، تهذيب الآثار ٣ / ١٥٧، أبو نعيم، الحلية ١ / ١٣٩، الدارقطني، العلل ٤ / ١٥١. قلت: اختلف على عثام في رفع قوله: «مرحباً بالطيب المطيب» ووقفه. فوقفه عنه: الحسن بن حماد، وأحمد بن المقداد، وابن أبي شيبة، وأبو كريب، ونصر بن علي الجهمي - في رواية ابن ماجه -، وابن عساكر من رواية محمد بن القاسم جماع الواسطي. غير أن البزار رواه عن نصر مرفوعاً. والصواب: عن عثام موقوفاً.

(٢) حديث الثوري: رواية وكيع عنه: ابن أبي شيبة، المصنف ٦ / ١٦٣، أحمد، فضائل الصحابة ٢ / ٨٥٨. ورواية ابن مهدي: ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٣ / ٣٩٢. وهي الصواب؛ لمنزلته فيه.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٣ / ٣٩٢.

وهو الصواب. وهذا ما ذهب إليه الدارقطني، قال: «والقول قول الثوري ومن تابعه»<sup>(١)</sup>. وقد فصل ابن عساكر الخلاف في هذا الحديث على وجه دقيق، فبعد إيراده رواية نوح قال: «رواه عثام بن علي العامري الكوفي عن سليمان بن مهران الأعمش عن أبي إسحق، فجعل هذا اللفظ من قول علي، ورفع فيه لفظاً آخر». وقال في زيادة عثام بعد ذكره روايته: «وقد روي هذا اللفظ الأخير من وجه آخر مرسلاً». وذكره من طريق سليمان بن معاذ عن الأعمش<sup>(٢)</sup>. قلت: وبهذا يتأكد أن متن حديث عثام إنما هو حديثان منفصلان، أدخل عثام حديثاً في حديث.

قلت: ذكر الألباني حديث عثام في معرض حديثه عن رواية ابن مهدي عن الثوري، وقال: «وله طريق آخر يرويه عثام بن علي عن الأعمش عن أبي إسحق، عن هانئ بن هانئ، قال: دخل عمار على علي، فقال: مرحباً بالطيب المطيب، سمعت رسول الله ﷺ الحديث»<sup>(٣)</sup>. قلت: الأصل في هذا الطريق عدم الاعتبار؛ ذلك أن عثاماً أخطأ في حديثه.

- حديث أبي موسى، قال: إنما هلك من كان قبلكم بالدينار والدرهم، وهما مهلكاكم. رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه الثوري، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وأبو معاوية<sup>(٥)</sup>،

(١) الدارقطني، العلل ٤ / ١٥١.

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق ٤٣ / ٣٩١ - ٣٩٢.

(٣) الألباني، السلسلة الصحيحة ٢ / ٤٤٧.

(٤) الدارقطني، العلل ٥ / ١٥٩. ولم أقف على من أخرج هذه الرواية، ولا من رواها عن الثوري وشعبة، ولا شك أن جزم الدارقطني بوقف رواية شعبة والثوري دليل على معرفته بالروايات عنهم، وأنها قد وصلت إليه.

(٥) هناد، الزهد ٢ / ٣٥٩، ابن أبي شيبة، المصنف ٧ / ١٤١، أبو نعيم، حلية الأولياء

ووكيع<sup>(١)</sup>، فقالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى، موقوفاً.

وخالفهم: مالك بن سعيم<sup>(٢)</sup>، والثوري - في رواية<sup>(٣)</sup> -، وشعبة - في رواية<sup>(٤)</sup> -،

ووكيع - في رواية<sup>(٥)</sup> -، قالوا: عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ. وخالفهم: عبدالله بن الأجلح، فرواه عن الأعمش عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ<sup>(٦)</sup>. قال الدارقطني بعد إيراد حديث ابن مسعود: «رواه شعبة، والثوري عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي

(١) ابن أبي شيبة، المصنف ٥٠٦ / ٧.

(٢) القزويني، التدوين ٢٨١ / ١، الدارقطني، العلل ٢٢٩ / ٧.

(٣) من رواية: عبدالله بن هاشم الطوسي عن القطان، عن الثوري، به، الدارقطني، العلل ٢٢٩ / ٧. ولم أجده عند غيره، وقد نبه غير واحد على تفرد الطوسي به، وقد وثقه غير واحد من العلماء. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٤٧ / ٢.

(٤) من رواية مؤمل بن إهاب عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، به. وقد بين النقاد تفرد مؤمل، ومن الغريب أن لا أجده في مسند الطيالسي برغم حرصه على إيراد روايات شعبة. ومؤمل ابن إهاب قال فيه ابن حجر: «صدوق له أوهام». وضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال مرة: «ثقة». انظر ترجمته: ابن حجر، التهذيب ١٩٤ / ٤، التقريب ٩٨٧. وانظر تخريج روايته: الطبراني، المعجم الأوسط ٢ / ٢٩٤، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١١٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٩٥ / ١٠.

(٥) ابن حبان، الصحيح ٤٦٩ / ٢. وجاءت من رواية محمد بن أحمد بن أبي عون الرياني عن الحسين بن حريث، عن وكيع، به. قلت: ومحمد هذا لم أقف للنقاد على أقوال فيه، ورواية ابن أبي شيبة أولى بالترجيح والقبول من روايته.

(٦) البزار، المسند ٥ / ٥١، أبو نعيم، حلية الأولياء ٢ / ١٠٢، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ٩٥، الدارقطني، العلل ٥ / ١٥٩. وقد تفرد بالرواية عنه يحيى بن المنذر، وهو ضعيف، وضعفه الدارقطني والعقيلي. فلعل العلة منه، لكن الذي يبدو من كلام النقاد أنهم يحملون الأجلح خطأ، الميزان ٤ / ٤١١.

موسى، موقوفاً، ورفع مؤمل بن إهاب عن أبي داود عن شعبة، وعبدالله بن هاشم عن يحيى القطان عن الثوري، ومؤمل بن إهاب عن مالك بن سكير عن الأعمش، ووقفه الباكون، وهو الصحيح من حديث أبي وائل عن أبي موسى موقوفاً<sup>(١)</sup>. وقال بعد إيراده رواية من رفعه في موضع آخر: «ورواه غير هؤلاء عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى، موقوفاً، وهو الصواب»<sup>(٢)</sup>. وقال في الغرائب في المرفوع عن شعبة: «غريب من حديث شعبة عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى، تفرد به أبو داود عنه، ولم يسنده إلا مؤمل بن إهاب». وقال في المرفوع من حديث الثوري: «غريب من حديث الثوري عن الأعمش عنه، تفرد به يحيى القطان، ولم يسنده عنه غير عبدالله بن هاشم»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث شعبة عن الأعمش، لا أعلم رواه عن شعبة إلا أبو داود، ويحيى بن سعيد، وحديث أبي داود تفرد به عنه مؤمل، وحديث يحيى بن سعيد تفرد به عنه عبدالله بن هاشم الطوسي»<sup>(٤)</sup>. قلت: وأما حديث ابن الأجلح، فقال فيه أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث يحيى بن وثاب، لم يروه عن الأعمش إلا ابن الأجلح»<sup>(٥)</sup>. وقال الدارقطني: «غريب من حديث الأعمش عن يحيى بن وثاب، عن علقمة،

(١) الدارقطني، العلل ١٥٩/٥.

(٢) المصدر السابق ٢٢٩/٧.

(٣) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ١٥٠/٥.

تنبه: ورد في المطبوع: «عبدالله بن هشام»، والصواب: «هاشم». قلت: ومن غفلة المحقق اعتباره لعبدالله أنه عبدالله بن هشام التيمي، وهو صحابي صغير، هكذا ترجمه في حاشيته على تحقيق أطراف الغرائب ١٥١/٥.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء ١١٢/٤.

(٥) المصدر السابق ١٠٢/٢.

عن ابن مسعود، تفرد به عبدالله بن الأجلح عنه، ولم يروه عنه غير يحيى بن المنذر<sup>(١)</sup>. وقال البزار بعد إخراجه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه»<sup>(٢)</sup>. قلت: الظاهر في أقوال النقاد وما صرح به الدارقطني أن رواية مؤمل وعبدالله بن هاشم معلولة بما وقع لديه من روايات عن شعبة والثوري، أما رواية وكيع المرفوعة، فإن المقارنة بين رواية أبي بكر بن أبي شيبة، ومخالفة الرياني ترجح لدينا رواية أبي بكر. وبهذا نقر بما حققه الدارقطني - رحمه الله - من أن الحديث إنما هو من الموقوف عن أبي موسى.

قلت: أما الألباني، فقد ذكر في السلسلة الصحيحة رواية الطوسي عن يحيى عن الثوري، وصححها، قال: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم. وتابعه شعبة عن الأعمش به»، وذكر من أخرجه عن المؤمل بن إهاب، وقال: «وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات، رجال الشيخين؛ غير المؤمل، وهو صدوق له أوهام. وله شاهد من حديث ابن مسعود يرويه يحيى بن المنذر: نا أبو الأجلح عن الأعمش عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عنه». وذكر من أخرجه، وقال: «ويحيى بن المنذر ضعفه الدارقطني وغيره، وأبو الأجلح كذا ورد في الأصل، ولعل الصواب: ابن الأجلح؛ فإنه يروي عن الأعمش»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن طاهر القيسراني، أطراف الغرائب ٤ / ١٠٥.

(٢) البزار، المسند ٥ / ٥١.

تنبیه: أورد الألباني هذا الحديث في السلسلة الصحيحة، ولم يعر هذا الاختلاف أي اهتمام، وصحح حديث الثوري وشعبة المرفوعين، واعتبر رواية يحيى بن وثاب شاهداً متابعاً لذلك، والحديث بالمجموع صحيح مرفوع. انظر: السلسلة الصحيحة ٤ / ٢٧٨.

(٣) الألباني، السلسلة الصحيحة ٤ / ٢٧٨.

قلت: سبق بيان أن ما صححه الدارقطني عن شعبة والثوري إنما هو الموقوف، أما رواية ابن الأجلح التي عدّها شاهداً لرواية الرفع عن أبي موسى، فقد بين النقاد تفرده بها، وتفرد ابن المنذر عنه بها، فكيف تصح أن تكون شاهداً لحديث فيه علة أصلاً.

\* \* \*

### \* المطلب الثالث - مخالفة أحكام النقاد الأوائل :

إن الأصل في تعامل أهل عصرنا مع النقاد الأوائل المتقدمين أن يبنى على أساس فهم صنيعهم، والبناء عليه؛ ذلك أنهم أهل الرواية والدراية الأوائل الذين واكبوا من الرواية والرواة ما لم نطلع عليه. من هنا فإنه ليس من السهولة بمكان مخالفتهم فيما اجتمعت كلمتهم عليه، أو كان غالب حديثهم متفقاً فيه. أما ما اختلفوا فيه، فإننا نستطيع - وعلى ضوء فهم منهجهم في النقد - أن نرجح بينهم. وأما ما لم يرد لهم فيه قول، فنجتهد في الحكم عليه أيضاً على ضوء فهم منهجهم النقدي. ما سوى ذلك يكون جرأة غير محمودة في هذا العلم الذي كان غالبه رواية عاصرها هؤلاء الأوائل. من هنا نجد أن الألباني لا يتردد في رد تعليقات كبار النقاد<sup>(١)</sup>، فأمثال هؤلاء يؤخذ كلامهم مرجعاً في هذا العلم، ولا أذكر هذا كله إلا لأن هذا الأمر يعد ظاهرة في أحكام الألباني وغيره ممن تصدر التصحيح والتضعيف في هذا العصر.

(١) وهو حديث أبي هريرة، قال: «إن للصلاة أولاً وآخرًا». الحديث. والذي خالف فيه محمد ابن فضيل سائر أصحاب الأعمش، ووجهه فيه البخاري، وابن معين، وأبو حاتم، والدارقطني، والعقيلي، وابن عبد البر، فرد الألباني بقوله: «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد أعلوه بأن غير ابن فضيل من الثقات قد روه عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً، وهذه ليست بعلة قادحة... إلخ. انظر ما سبق: ٦٦٩ - ٦٧٠.

## ومن الأمثلة على ذلك :

- حديث عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ، قال: «أكثر خطايا بني آدم من لسانه». : تفرد به أبو بكر النهشلي - عبدالله بن قطاف - عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. قال أبو حاتم الرازي: «هذا حديث باطل»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو نعيم الأصفهاني: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه أبو بكر النهشلي، واسمه عبدالله بن قطاف كوفي»<sup>(٣)</sup>.

قلت: صحح الألباني هذا الحديث بقوله: «وهذا إسناد جيد، وهو على شرط مسلم»<sup>(٤)</sup>. قلت: لكن مسلماً لم يخرج لأبي بكر من روايته عن الأعمش، ومثله لاتقبل أفراداه في الأعمش، فكيف يحكم الشيخ بالصحة على حديث أبطله أبو حاتم الرازي؟!

وأخيراً: فمن خلال ما سبق نجد أن الألباني لم يعتمد معرفة الأصحاب أساساً في حكمه على الأحاديث، ولم يفصل الأحكام النقدية على مدارات الرواية المختلفة؛ ليحكم على كل مدار باستقلالية، وكان الغالب في أحكامه إنما يدور مع ظاهر الرواية. غير أنه يمكن لمستدرك أن يستدرك عليّ بأمثلة نجد فيها الألباني يصحح حديث راو؛ لكونه أثبت أصحاب شيخه، ويضعف حديث راو ثقة، غير أنه ضعيف في شيخ ما، ولا يقبل متابعة بعض الرواة. وهذا لا يبطل ما ذكرته سابقاً،

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ١٠١، أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٧، الطبراني، المعجم الكبير ١٠ / ١٩٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٥٤ / ٤١٠.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢ / ١٠١.

(٣) أبو نعيم، حلية الأولياء ٤ / ١٠٧.

(٤) الألباني، السلسلة الصحيحة ٢ / ٧٠.



إنما يوقفنا على حقيقة أخرى في منهج الألباني، وهي: أنه ليس له منهج مطرد في أحكامه النقدية. من هنا وجدنا له أحاديث تناقض في الحكم عليها، وقد ألف في ذلك غير واحد.

### ومن الأمثلة على ذلك:

- حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا غضب الرجل، فقال: أعوذ بالله، سكن غضبه».

العلة: رواه الأعمش، واختلف عنه: رواه أبو معاوية<sup>(١)</sup>، وحفص بن غياث<sup>(٢)</sup>، وأبو أسامة<sup>(٣)</sup>، وأبو حمزة<sup>(٤)</sup>، وجريير<sup>(٥)</sup>، وموسى بن أعين<sup>(٦)</sup>، قالوا: عن الأعمش عن عدي بن ثابت، عن سليمان بن صرد، قال: استب رجلان... الحديث. وخالفهم أبو طيبة - في رواية -، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ... بين ابن عدي أنه حديث منكر<sup>(٧)</sup>. وقال أبو طيبة في رواية أخرى: عن الأعمش عن أبي الضحى، عن ابن مسعود. قال الطبراني:

(١) مسلم، الصحيح ٤/٢٠١٥، ابن أبي شيبة، المصنف ٥/٢١٦، أبو داود، السنن ٤/٢٤٩، النسائي، الكبرى ٦/١٠٤.

(٢) مسلم، الصحيح ٤/٢٦١٠، ابن أبي شيبة، المصنف ٦/٧٥، أحمد، المسند ٦/٣٩٤، النسائي، الكبرى ٦/١٠٤، الطبراني، المعجم الكبير ٧/٩٩.

(٣) مسلم، الصحيح ٤/٢٠١٥، البخاري، الأدب المفرد ٤٤٦، الحاكم، المستدرک ٢/٤٧٨.

(٤) البخاري، الصحيح ٣/١١٩٥، وله: الأدب المفرد ٤٤٧.

(٥) البخاري، الصحيح ٥/٢٢٦٧، ابن حبان، الصحيح ١٢/٥٠٥.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير ٧/٩٩.

(٧) ابن عدي، الكامل ٥/٢٥٦.

«لم يروه عن الأعمش عن أبي الضحى، عن ابن مسعود إلا أبو طيبة، ورواه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن عدي بن ثابت، عن سليمان بن صرد الخزاعي»<sup>(١)</sup>.

قلت: ذكر الألباني هذا الحديث في السلسلة الصحيحة في موضعين، قال في الموضع الأول بعد أن نقله من تاريخ جرجان: من حديث أبي طيبة عن أبي هريرة، قال في أبي طيبة: «هو ممن يستشهد بحديثه؛ لسلامته من الضعف الشديد، وعمار بن رجا ثقة حافظ، ترجمه السهمي أيضاً، وسائر الرواة من رجال التهذيب. وللحديث شاهد من حديث ابن مسعود مرفوعاً عنه، أخرجه الطبراني وغيره. فالحديث لمجموع ذلك صحيح»<sup>(٢)</sup>.

- وأما الموضع الثاني، فقد ذكر فيه أن الحديث روي عن سليمان بن صرد، ومعاذ، وابن مسعود، وأبي بن كعب، ولم يتعرض لحديث أبي هريرة. قال في حديث أبي طيبة عن ابن مسعود: وفي إسناده ضعف ونكارة من قبل أبي طيبة وهو عيسى بن سليمان؛ إذ جعله عن ابن مسعود، وهو حديث معاذ»<sup>(٣)</sup>. وهذا منه تناقض - رحمه الله -.

وبهذا أكون قد جليت عن بعض ملامح منهج الألباني في التصحيح، والذي به أنهي هذا الفصل.

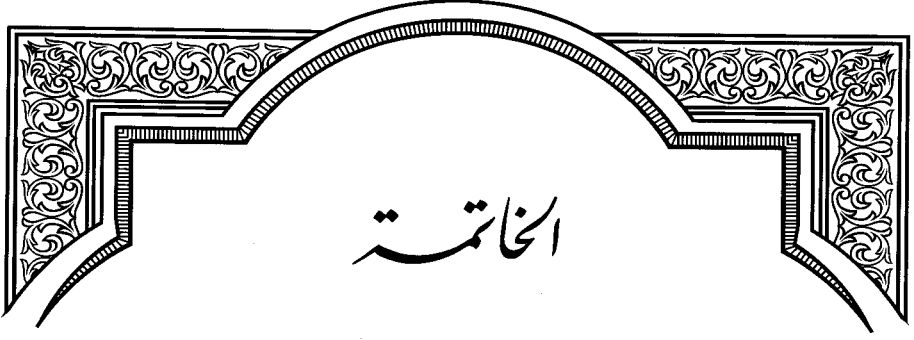
وبه تكون الدراسة التطبيقية قد انتهت بحمد الله وفضله.



(١) الطبراني، المعجم الصغير ٢ / ١٩٧، وله: المعجم الأوسط ٧ / ١١٧.

(٢) الألباني، السلسلة الصحيحة ٣ / ٣٦٤.

(٣) المصدر السابق ٧ / القسم الثاني / ٨٨٨.



أحمد الله - تبارك وتعالى - على ما منَّ ويسر، ووفق وأعان على إتمام هذا العمل، وإخراجه على الصورة التي قدمتها عبر صفحات هذه الرسالة السابقة. وأصلي وأسلم على نبيه وآله وصحبه الكرام، من جاءت هذه الجهود خدمة لستته، حتى يَتميز صحيحها من سقيمها.

وبعد:

نقف في ختام هذه الرسالة عند جملة من الحقائق التي لا بد من تركيز النظر فيها، وهي:

أولاً: الإقرار بالجهود العظيمة التي قدمها المحدثون خدمة للسنة النبوية الشريفة في مختلف فروع علم الحديث؛ فتكاملت جميعها لتقدمها للأمة في مختلف الأزمان غضة طرية كما قالها أو فعلها النبي ﷺ.

ثانياً: اهتمام المحدثين المبكر بالنقد الحديثي، والذي واكب رواية الحديث في كل مراحلها، منذ النشأة، وحتى استقر الأمر على ما نجده في كتب الرواية والدراية المختلفة، فباتت منهجيتهم في النقد والرواية واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، يمكن للناظر الوقوف عليها من استقراء أعمالهم وأقوالهم النقدية.

ثالثاً: اهتم النقاد في معرض تقديمهم للراوي والمروي بالوقوف على علاقة كل راو بشيخه المباشر، واستخدموا لبيان ذلك عبارات متعددة، كان الأبرز منها قولهم: «فلان من أصحاب فلان». وغيرها من الألفاظ التي تدل على مضمونها،

والتي جاءت في معناها العام تدلُّ على : عموم الرواة عن الشيخ . وفي معناها الخاص تدل على : كبار تلاميذ الشيخ ومن تابعهم من الثقات . فكان لهم جهود مميزة في الكشف عن علاقات التلاميذ بشيوخهم المختلفين ، فتجدهم يوثقون الراوي في شيخ ما ، ويضعفونه في شيخ آخر . وتجدهم أيضاً يفاضلون بين أصحاب الشيخ الواحد ؛ مما يعطي بجملته تصوراً هاماً عن علاقات كل راو بشيوخه .

رابعاً: تعد معرفة أصحاب الشيخ لدى النقاد من أهم المعارف التي لا بد من الوقوف عليها في عملية النقد ؛ ذلك أن معرفة رواية كبار أصحاب كل شيخ تعد ميزاناً تكشف بها رواية غيرهم من الأصحاب ؛ الأمر الذي يؤدي بالنقاد إلى معرفة صحيح حديثهم من سقيمهم .

خامساً: توقفنا معرفة أصحاب الرواة على قضية هامة ، وهي : أن التصحيح والتضعيف لا يتأتى لكل ناظر وباحث ، فلا بد من رسوخ المعرفة بأحوال الرواة التفصيلية في شيوخهم ؛ لا الأحوال العامة التي نجدها في بعض كتب الرجال التي اختصرت غيرها ، أو اكتفت بنقل بعض أقوال النقاد . فالمطلوب هو البحث في أحوال الراوي الخاصة ، ودقائق علاقته بشيوخه ، مع بيان واقع روايته عنهم ، حتى نصل إلى الحكم الصحيح على حديثه ، ويضاف إلى ذلك : الوقوف على قرائن الترجيح المختصة بكل حديث على حدة ؛ فقد بين النقاد أن لكل حديث نقداً خاصاً . وهذا يؤكد أن القواعد التي تستخدم في النقد إنما هي قواعد أغلبية ، نحتاج في نقد كل حديث بعينه إلى تدقيق النظر في مدى انطباق هذه القاعدة عليه ، أو احتياجه إلى قاعدة أخرى .

سادساً: شهد هذا العصر حركة واسعة في التصحيح والتضعيف تحتاج الوقوف عليها وقفة تأمل ومراجعة ، لا لأحكامها النقدية على الأحاديث فحسب ،

بل لمنهجية النقد المتبعة في ذلك .

سابعاً: يعد الأعمش سليمان بن مهران - رحمه الله - من ميادين الرواية الهامة؛ فقد دار عليه الحديث في العراق، من هنا كثر تلاميذه، وكثر الاختلاف عليه، فخلصت هذه الرسالة ببيان طبقات أصحابه، والوقوف على عللهم على وجه الاستقرار .

ثامناً: إن من منهجية مسلم: أن يورد بعض الطرق المعللة، وذلك بعد إيرادها للطرق الصحيحة، فيورد في نهاية أحاديث الباب طرقاً معلولة لحديث الباب . وهذا يؤكد رسوخ قدمه في العلل .

#### \* التوصيات :

وفي ختام هذه الرسالة أيضاً أخرج بالتوصيات التالية :

أولاً: ترسيخ مفهوم الأصحاب والمعرفة المنبثقة عنه في مباحث علم العلل النظرية، والتي تؤسس الناظر في هذا الشأن لأخذها بعين الاعتبار في العلمية النقدية .

ثانياً: إعمال معرفة الأصحاب في النقد، وعدم الركون إلى أحكام الجرح والتعديل العامة .

ثالثاً: البحث في علل أصحاب بقية الرواة المكثرين؛ للوصول إلى طبقات الرواة عنهم، وعلى الأخص: الرواة الذين سأل عنهم الدارمي ابن معين في تاريخه، وأجاب عنهم، وهم: الزهري، قتادة، أيوب، عمرو بن دينار، الشعبي، إبراهيم النخعي، أبو إسحق السبيعي، منصور، الثوري، شعبة . وغيرهم من المكثرين .

رابعاً: ضرورة إنشاء مرجعية عليا للتصحيح والتضعيف على مستوى العالم

الإسلامي، وعلى غرار مجامع الفقه، ينبري لها كبار نقاد هذا العصر، تضع هذه المرجعية :

- جملة الأسس النظرية للتصحيح والتضعيف مستقاة من ميراث نقاد الحديث الكبار، ومن اختيارات أصحاب الصحيح .

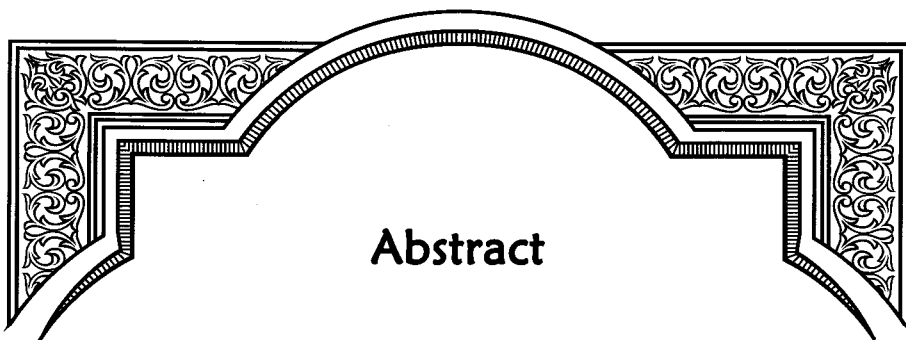
- الشروط الواجب توفرها فيمن يتصدى لهذه القضية .

- مراجعة الأحكام النقدية لأهل هذا العصر، وعلى الأخص ما خالف أحكام النقاد الأوائل، أو ما تفردوا به دون غيرهم .

وهذه التوصية إنما تأتي نتيجة للفوضى التي نجدها اليوم في مسألة التصحيح والتضعيف ؛ فقد بات هذا الميدان - بعد أن كان ميدان نخبة المحدثين - ميداناً يلجّه كل والـج، ويتطفل عليه كل متطفل، بدعوى النظر في كتب المصطلح، والاعتماد على بعض كتب الجرح والتعديل، الأمر الذي أدى إلى كثرة غير نوعية في المصححين والمضعفين، وما نتج عنهم من أحكام نقدية . والله من وراء القصد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين





This study examines an important subject in the Science of Al \_ Hadith . The subject connects between the Science of Al \_ Elel and the Science of Al \_ Jarh Wa Al \_ Ta » deel .

The subject title is: Knowledge of the Relationship Between the Follower and His Sheik . Critics gave it the following expression : «that man is a follower of that Sheik» as well as other related expression and their effects on showing the followers character flaws .

Therefore , the study intends to explore this issue through two sides: the theoretical in the first part and the applied in the second part of this paper .

### **The Theoretical Side :**

It includes the definition of the **Science of Followers** , its beginning and importance . It also involves the study of the scientists efforts in exploring the followers and their character flaws as well as the scientists used saying about them .

The topics of this side of the study show the criteria which give preference to some followers over others as well as the reasons for the difference about the Sheik .

This side of the study is concluded by showing the means of giving preference to the followers over each other focusing on evidences in view of the fact that they are the most precise and ambiguous means .

### The Applied Side :

It involves the study of the character flaws of the followers of Al A'mesh Suleiman Bin Mahran who once had been the subject of talk in Iraq. The study stated the difference among his followers about him .

This subject takes an important part in this side of the study in view of the fact that it is the focus of the studies on the ranks of Al A'mesh followers an their character flaws . This side of the study is concluded by examining and analyzing selected cases .

Finally , I reached for some facts which are included in the conclusion of this study with which I have completed this paper by the grace of Allah .





## قائمة المراجع

- \* ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت: ٦٠٦)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٥. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
- \* الأحدب، خلدون. أسباب اختلاف المحدثين، الدار السعودية - جدة، الطبعة الثانية. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- \* أسعد سالم تيم، علم طبقات المحدثين: أهميته وفوائده، الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤.
- \* الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو بكر (ت: ٣٧١). المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣. تحقيق: د. زياد محمد منصور.
- \* الأعظمي، محمد ضياء الرحمن. دراسات في الجرح والتعديل، عالم الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- \* الألباني، محمد ناصر. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. عدد الأجزاء: ١١.
- \* الباجي، سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد (ت: ٤٧٤). التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣. تحقيق: د. أبو لبابة حسين.
- \* بحشل، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت: ٢٩٢). تاريخ واسط، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: كوركيس عواد.

- \* البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت: ٢٥٦). وله:
- الأدب المفرد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
  - التاريخ الصغير (الأوسط)، دار الوعي، حلب. مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
  - التاريخ الكبير، دار الفكر، عدد الأجزاء: ٨.
  - الجامع الصحيح المختصر، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ٦. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
  - خلق أفعال العباد، دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.
  - الضعفاء الصغير، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
  - القراءة خلف الإمام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥، عدد الأجزاء: ١.
- \* البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت: ٢٩٢). البحر الزخار، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١٠. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.
- \* أبو البصل، عبد الرزاق موسى. أنواع المذاكرة عند محدثين آثارها والفوائد المترتبة عليها، بحث ترقية، منشور في مجلة جامعة دمشق.
- \* البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر (ت: ٤٥٨). وله:
- السنن الصغرى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
  - السنن الكبرى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ١٠. تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

- شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٨.  
تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.
- المدخل إلى السنن الكبرى، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤هـ، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
- \* الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى (ت: ٢٧٩). وله:  
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٥.  
تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين.
- الشمائل المحمدية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى. عدد الأجزاء: ١.
- علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: صبحي السامرائي، أبي المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي.
- \* تمام بن محمد الرازي أبو القاسم (ت: ٤١٤). الفوائد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- \* ابن الجارود، عبدالله بن علي أبو محمد النيسابوري (ت: ٣٠٧). المنتقى من السنن المسندة، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة الأولى. عدد الأجزاء: ١. تحقيق: عبدالله عمر البارودي.
- \* الجرجاني، حمزة بن يوسف أبو القاسم (ت: ٣٤٥). تاريخ جرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان.
- \* ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي (ت: ٢٣٠). المسند، مؤسسة نادر، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: عامر أحمد حيدر.
- \* ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت: ٥٩٧). وله:

- التحقيق في أحاديث الخلاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني.
- الضعفاء والمتروكين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: عبدالله القاضي.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: خليل الميس.
- \* ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن محمد بن إدريس أبو محمد التميمي (ت: ٣٢٧). وله:
  - تفسير القرآن الكريم مسنداً عن الرسول ﷺ، والصحابة والتابعين. مكتبة نزار مصطفى الباز، القاهرة، ١٩٩٧. تحقيق: أسعد محمد الطيب.
  - الجرح والتعديل، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١٠.
  - علل الحديث، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: محب الدين الخطيب.
  - \* الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى (ت: ٥٨٤). شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
  - \* الحاكم، محمد بن عبدالله بن حمدويه النيسابوري أبو عبدالله (ت: ٤٠٥). وله:
    - المدخل إلى الصحيح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي.
    - المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
    - معرفة علوم الحديث، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، الطبعة الرابعة، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: السيد معظم حسين.
  - \* ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: ٣٥٤). وله:

- الثقات، دار الفكر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٩. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١٨. تحقيق: شعيب الأرناؤوط.
- المجروحين، دار الوعي، حلب، عدد الأجزاء: ٣. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- مشاهير علماء الأمصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: م. فلايشهمر.
- \* ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢). وله:
  - الإصابة في تمييز الصحابة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٨. تحقيق: علي محمد البجاوي.
  - تقريب التهذيب، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني.
  - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق.
  - تغليق التعليق على صحيح البخاري، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان - الأردن، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٥. تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي.
  - التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.
  - تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١٤.
  - الدراية في تخريج أحاديث الهداية، دار المعرفة، بيروت، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.
  - طبقات المدلسين، مكتبة المنار، عمان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، عدد الأجزاء: ١٣. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب.
- لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ٧. تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، دار الكتب العلمية، بيروت، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. تحقيق: مسعود عبد الحميد ومحمد فارس.
- هدي الساري مقدمة شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب.
- \* الحربي، أبو إسحق إبراهيم بن إسحق (ت: ٢٨٥). غريب الحديث، جدة، دار المدني، ١٩٨٥.
- \* ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري أبو محمد (ت: ٤٥٦). المحلّي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، عدد الأجزاء: ١١. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.
- \* حماد بن إسحق بن إسماعيل بن زيد البغدادي أبو إسماعيل (ت: ٢٦٧) تركه النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
- \* الحموي، ياقوت بن عبدالله أبو عبدالله (ت: ٦٢٦). معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، عدد الأجزاء: ٥.
- \* الحميدي، عبدالله بن الزبير أبو بكر (ت: ٢١٩). المسند، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- \* ابن خزيمة، محمد بن إسحق أبو بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١). الصحيح، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

- \* الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي (ت: ٣٨٨). غريب الحديث، مكة، جامعة أم القرى، ١٩٨٢. تحقيق: إبراهيم الغرباوي.
- \* الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر (ت: ٤٦٣). وله:
  - تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت. عدد الأجزاء: ١٤.
  - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: د. محمود الطحان.
  - تقييد العلم، دار إحياء السنة النبوية، ١٩٧٤م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: يوسف العش.
  - الرحلة في طلب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: نور الدين عتر.
  - الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: أبي عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.
  - الفصل للوصل المدرج في النقل، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: محمد مطر الزهراني.
  - موضح أوهام الجمع والتفريق، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي.
- \* الخليلي: الخليل بن عبدالله بن أحمد القزويني أبو يعلى (ت: ٤٤٦)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣. تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
- \* الدارقطني، أبو الحسين علي بن عمر (ت: ٣٨٥). وله:
  - الإلزامات والتتبع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي.
  - سؤالات البرقاني للدارقطني، كتب خانة جميلي، باكستان، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد

- الأجزاء: ١ تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى .
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبد القادر .
- سنن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: السيد عبدالله هاشم يمانى المدني .
- الصفات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٢هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: عبدالله الغنيمان .
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١١. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي .
- \* الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي (ت: ٢٥٥). السنن، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي .
- \* أبو داود السجستاني: سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥). وله:
- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. محمد علي قاسم العمري .
- السنن، دار الفكر، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .
- \* دمعو، عبدالله بن محمد حسن، مرويات الإمام الزهري المعللة في كتاب علل الدارقطني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٤ .
- \* الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨). وله:
- \* تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م، عدد الأجزاء: ٥. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني .
- \* ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى،



- عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمد شكور أمير الميادين.
- \* سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة التاسعة، عدد الأجزاء: ٢٥.
- تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
- \* الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، دار القبة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: محمد عوامة.
- \* المغني في الضعفاء، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: نور الدين عتر.
- \* ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٨. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
- \* الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد (ت: ٣٦٠). المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ١.
- تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.
- \* ابن راهويه، إسحق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي (ت: ٢٣٨). المسند، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٥. تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي.
- \* ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٩٥). وله:
- التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٣٩٩هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١.
- شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- \* الروياني، محمد بن هارون أبو بكر (ت: ٣٠٧). المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: أيمن علي أبو يمان.
- \* الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. تاج العروس من جواهر القاموس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م. تحقيق: عبد الكريم العزباوي.

- أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبدالله (ت: ٢٨١). التاريخ. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: خليل المنصور.
- أبو زرعة الرازي، عبيدالله بن عبد الكريم بن يزيد (ت: ٢٦٤). الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٩هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٣. تحقيق: د. سعدي الهاشمي. ومعه كتابه: أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية.
- أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١.
- السباعي، مصطفى حسني، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ١.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت: ٩٠٢هـ). فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣.
- السلفي، أحمد بن محمد بن أحمد (ت: ٥٧٦). سؤالات الحافظ السلفي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: مطاع الطرابي.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري (ت: ٢٣٠)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، عدد الأجزاء: ٨.
- سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧). السنن، دار العصيمي، الرياض، ١٤١٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٥. تحقيق: د. سعد بن عبدالله بن عبد العزيز آل حميد.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: عرفان عبد القادر حسونة.
- الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب (ت: ٣٣٥) المسند، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.
- الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبدالله (ت: ٢٠٤). الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م،

- عدد الأجزاء: ١. تحقيق: خالد السبع وزهير الكبي.
- \* الشمالي، ياسر أحمد، جمع المفترق من الحديث النبوي وأثره في الرواية والرواة، دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١.
- \* الشيباني، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر (ت: ٢٨٧). وله:
- الآحاد والمثاني، دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٦.
- تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة.
- الأوائل، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي.
- السنة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
- \* الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١). وله:
- الزهد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨، عدد الأجزاء: ١.
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. زياد محمد منصور.
- فضائل الصحابة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: د. وصي الله محمد عباس.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر، عدد الأجزاء: ٦.
- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: صبحي البدر السامرائي.
- \* الشيباني، عبدالله بن أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٩٠). وله:
- السنة، دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني.
- العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ١٤٠٨هـ -

- ١٩٨٨م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
- الشيباني، محمد بن الحسن الشيباني أبو عبدالله (ت: ١٨٩)، الحجة على أهل المدينة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ٤، تحقيق: مهدي حسن الكيلاني القادري.
- ابن أبي شبة، أبو بكر عبدالله بن محمد الكوفي (ت: ٢٣٥). الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٧. تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- أبو الشيخ الأنصاري، عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني أبو محمد (ت: ٣٦٩). وله:
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي.
- العظمة، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٨هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٥. تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري.
- الصريفي، تقي الدين أبو إسحق إبراهيم بن محمد (ت: ٦٤١)، منتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م. تحقيق: خالد حيدر.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أبو عمرو (ت: ٦٤٣). وله:
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: موفق عبدالله عبد القادر.
- مقدمة ابن الصلاح، دار المعارف، القاهرة. عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن «بنت الشاطئ».
- الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام (ت: ٢١١). المصنف، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١١. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني (ت: ١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني

تنقيح الأنظار، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

\* الصيداوي، محمد بن أحمد بن جميع أبو الحسين (ت: ٤٠٢). معجم الشيوخ، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.

\* ابن طاهر القيسراني، محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ت: ٥٠٧). أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٥. تحقيق: محمود محمد، والسيد يوسف.

\* الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت: ٣٦٠). وله:

- الأوائل، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمد شكور بن محمود أمير.

- الروض الداني (المعجم الصغير)، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير.

- مسند الشاميين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ - ١٩٩٦، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

- المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، عدد الأجزاء: ١٠. تحقيق: طارق ابن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

- المعجم الأوسط، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م. عدد الأجزاء: ١٠. تحقيق: أيمن صالح، سيد أحمد.

- المعجم الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٢٥. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

\* الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر (ت: ٣١٠). وله:

- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار، القاهرة، مطبعة المدني.

عدد الأجزاء: ٦. تحقيق: محمود محمد شاكر.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ، عدد الأجزاء: ٣٠.
- \* الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر (ت: ٣٢١). شرح معاني الآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: محمد زهري النجار.
- \* الطوالة، محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، دار عمار، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة الأولى. عدد الأجزاء: ١.
- \* الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري (ت: ٢٠٤). المسند، دار المعرفة، بيروت، عدد الأجزاء: ١.
- \* فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل دراسة منهجية في علوم الحديث، مكتبة المعارف باب شالة - أمام المسجد الأعظم، الرباط - المغرب، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- \* ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥). معجم المقاييس في اللغة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو.
- \* الفاكهي، محمد بن إسحق بن العباس أبو عبدالله (ت: ٢٧٥). أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، دار خضر، بيروت، ١٤١٤هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٦. تحقيق: د. عبد الملك عبدالله دهيش.
- \* الفريابي، جعفر بن محمد بن الحسن أبو بكر (ت: ٣٠١)، الصيام، الدار السلفية، بومباي، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: عبد الوكيل الندوي.
- \* الفيروز آبادي، مجد الدين. القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة - مصر.
- \* القاسمي، محمد جمال الدين. قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

• ابن قانع، عبد الباقي أبو الحسين (ت: ٣٥١). معجم الصحابة، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣. تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي.

• ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: ٦٢٠). وله:

- المنتخب من العلل للخلال، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

عدد الأجزاء: ١. تحقيق وتعليق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٣،

الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

• القزويني، عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت: ٥٨٠). التدوين في أخبار قزوين، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٩٨٧، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: عزيز الله العطاردي.

• القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله (ت: ٤٥٤). مسند الشهاب، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: حمدي بن

عبد المجيد السلفي.

• ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت: ٤٦٣). التمهيد لما في الموطأ من

المعاني والأسانيد، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، عدد

الأجزاء: ٢٤. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.

• عبد بن حميد، ابن نصر أبو محمد الكسي (ت: ٢٤٩). المنتخب من المسند، مكتبة السنة،

القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: صبحي البدري

السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي.

• ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي المقدسي (ت: ٧٤٤):

- شرح علل ابن أبي حاتم الرازي، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م،

الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وإبراهيم فهمي.

- تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م،

- الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله.
- العجلي، أحمد بن عبدالله بن صالح أبو الحسن الكوفي (ت: ٢٦١). معرفة الثقات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
- ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني (ت: ٣٦٥)، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ٨. تحقيق: يحيى مختار غزاوي.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي (ت: ٥٧١). تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م. عدد الأجزاء: ٧٠. تحقيق: محب الدين العمري.
- العسيري، سليمان بن سعيد بن مريزن، الإمام محمد بن يحيى الذهلي محدثاً، مع تحقيق الجزء المنتقى من زهرياته، منشورات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى (ت: ٣٢٢) الضعفاء واعتمدت فيه نسختين هما:  
- الضعفاء الكبير، فهو: نسخة دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. وهذا ما سماه به المحقق.  
- الضعفاء فقط، فهو: نسخة دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: حمدي السلفي.
- العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكليدي أبو سعيد (ت: ٧٦١). جامع التحصيل في أحكام المراسيل، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- ابن عمار الشهيد، أبو الفضل محمد بن أبي الحسين بن أحمد بن محمد بن عمار الجارودي (ت: ٣١٧). علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، دار الهجرة، الرياض، ١٩٩١م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي.



- \* أبو عوانة، يعقوب بن إسحق الأسفرائيني (ت: ٣١٦). المسند، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٨، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٥. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي.
- \* أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد المقرئ (ت: ٤٤٤). السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٦. تحقيق: د. ضياء الله بن محمد إدريس المباركفوري.
- \* اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور أبو القاسم (ت: ٤١٨). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ. عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: د. أحمد سعد حمدان.
- \* ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (ت: ٢٧٥). السنن، دار الفكر، بيروت، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- \* محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- \* ابن المديني، علي بن عبدالله بن جعفر المديني أبو الحسن (ت: ٢٣٤). وله:
  - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: موفق عبدالله عبد القادر.
  - العلل، دار الوعي، حلب، ١٩٨٠م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي.
- \* المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج أبو عبدالله (ت: ٢٩٤). تعظيم قدر الصلاة، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي.
- \* المزني، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (ت: ٧٤٢). تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٣٥. تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- \* مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين (ت: ٢٦١). وله:

- التمييز، مكتبة الكوثر، المربع - السعودية، ١٤١٠هـ، الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ١.  
تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأجزاء: ٥. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

- الطبقات، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩١. تحقيق: مشهور حسن.  
- الكنى والأسماء، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشكري.

\* المقدسي، أبو عبدالله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي (ت: ٦٤٣)، الأحاديث المختارة، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١٠. تحقيق: عبد الملك بن عبدالله بن دهيش.

\* ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا (ت: ٢٣٣). وله:

- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

\* المليباري، حمزة عبدالله، عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح «دراسة تحليلية». دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١.

\* ابن منده، محمد بن إسحق بن يحيى (ت: ٣٩٥). الإيمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: د. علي بن محمد الفقيهي.

\* ابن المنذر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر (ت: ٣١٨)، الأوسط في السنن

والإجماع والاختلاف، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: د. صغير أحمد محمد حنيف.

\* المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي أبو محمد الحافظ المصري (ت: ٦٥٦). جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

\* الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ١.

\* هناد بن السري الكوفي (ت: ٢٤٣). الزهد، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي.

\* ابن النديم، محمد بن إسحق أبو الفرج (ت: ٣٨٥). الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، عدد الأجزاء: ١.

\* النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣). وله:

- تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ومن بعدهم، دار الوعي، حلب، ١٣٦٩، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

- السنن الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٦. تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.

- الضعفاء والمتروكين ومعه الطبقات، دار الوعي، حلب، ١٣٦٩هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

- عمل اليوم والليلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. فاروق حمادة.

- فضائل الصحابة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. - المجتبي من السنن، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الطبعة

الثانية، عدد الأجزاء: ٨. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

- النعوت، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨، الطبعة الأولى. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان.

• النسائي، زهير بن حرب أبو خيثمة (ت: ٢٣٤). العلم، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

• نعيم بن حماد المروزي أبو عبدالله (ت: ٢٨٨). الفتن، مكتبة التوحيد، القاهرة، ١٤١٢ هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: سمير أمين الزهيري.

• أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحق (ت: ٤٣٠). وله:

- حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ، الطبعة الرابعة، عدد الأجزاء: ١٠.

- دلائل النبوة، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩ هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: محمد محمد الحداد.

- الضعفاء، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: د. فاروق حمادة.

- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦ م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤. تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي.

• النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (ت: ٦٧٦). شرح صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١٨.

• الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت: ٨٠٧). وله:

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧ هـ، عدد الأجزاء: ١٠.

- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٢. تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري.

\* يعقوب بن شيبه بن الصلت السدوسي أبو يوسف (ت: ٢٦٢)، مسند عمر بن الخطاب، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١. تحقيق: كمال يوسف الحوت.

\* أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى (ت: ٣٠٧). وله:

- المعجم، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١، تحقيق: إرشاد الحق الأثري.

- المسند، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١٣. تحقيق: حسين سليم أسد.

\* الرسائل الجامعية:

١ - الدليمي، داود سلمان صالح، الإسناد عند المحدثين، أطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة بغداد، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٢ - التميمي، عبدالله محمد رضا، تعارض الرفع مع الوقف ودور القرائن في الترجيح بينهما (دراسة نظرية تطبيقية)، أطروحة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأردنية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

\* المخطوطات:

٣ - علل الدارقطني: الجزء الرابع والخامس، مصور عن دار الكتب المصرية رقم: ٣٩٤ حديث. تاريخ النسخ: ٧٠٨هـ. (مصور من مقتنيات مكتبة الجامعة الأردنية).

٤ - علل ابن أبي حاتم: وهي ثلاثة نسخ مخطوطة:

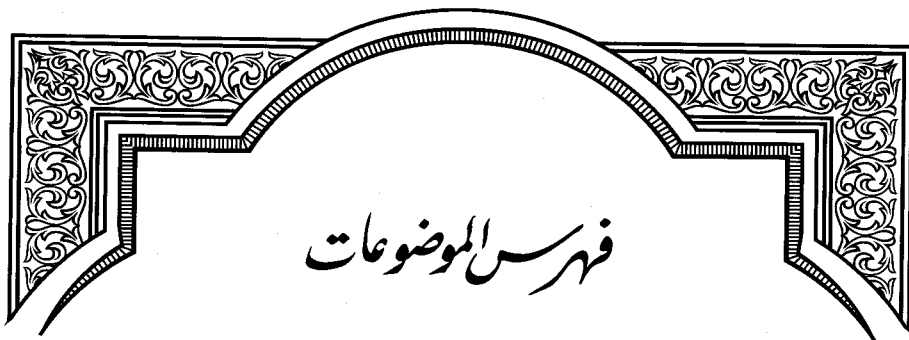
- النسخة الأولى: نسخة مكتبة أحمد الثالث، مخطوط رقم: ٥٣١. وتاريخ نسخها: ٧٣٠هـ. والناسخ: علي بن محمد بن أحمد بن علي الخطيب بدمشق. (مصورة من مقتنيات مكتبة الجامعة الأردنية).

- النسخة الثانية: نسخة مكتبة تشترتي، مخطوط رقم: ٣٥١٦. وتاريخ نسخها: ٧٣٥هـ. والناسخ: علي بن عمر بن عبدالله. (مصورة من مقتنيات مكتبة الجامعة الأردنية).

- النسخة الثالثة: النسخة التيمورية، مخطوط رقم: ١٣٩ تيمور. وتاريخ نسخها: ٦١٥ هـ.  
ولم يذكر الناسخ، وقد حصلت عليها من مكتبة الدكتور رفعت فوزي.

والحمد لله رب العالمين





الموضوع	الصفحة
* الإهداء	٥
* شكر وتقدير	٧
* الملخص	٩
* المقدمة	١١

## الكتاب الأول

### الدراسة النظرية

* الفصل الأول: تعريف الأصحاب ونشأته وأهمية معرفته	٢٥
المبحث الأول: تعريف الأصحاب	٢٥
المطلب الأول: المعنى اللغوي	٢٥
المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي وأوجه استخدامه هي:	٢٨
الوجه الأول: الاستخدام بمعنى الرواة عن الشيخ	٢٨
الوجه الثاني: الاستخدام بمعنى الأقران	٣٤
الوجه الثالث: الاستخدام بمعنى الشيوخ	٣٦
المبحث الثاني: نشأة مفهوم الأصحاب	٣٩
أ - عهد النبوة:	٣٩

الموضوع	الصفحة
ومن مظاهر الأصحاب في زمن النبي ﷺ	٤٠
أولاً: اختلاف أصحاب النبي ﷺ في الملازمة والإكثار عنه	٤٠
ثانياً: بروز التخصصات في زمن النبي ﷺ، وتشجيعه عليها	٤٤
ثالثاً: اهتمام بعض الصحابة في ضبطهم الحديث	٤٦
ب - عصر الصحابة	٤٨
المبحث الثالث: أهمية معرفة الأصحاب	٥١
أولاً: أهمية معرفة الأصحاب في التعليل	٥١
ثانياً: معرفة أحاديث الشيخ وعلمه بعد وفاته عند كبار أصحابه	٥٧
ثالثاً: معرفة تخصصات الرواة في شيخهم	٥٨
رابعاً: معرفة تدليس الشيخ	٦٠
خامساً: معرفة جادة الطرق عن كل شيخ	٦١
سادساً: معرفة أصح الأسانيد وأوهى الأسانيد	٦٢
سابعاً: معرفة آراء الشيوخ ومعرفة فقههم	٦٣
ثامناً: قبول عنعنة المدلس المكثّر عن شيوخه	٦٤
تاسعاً: معرفة حال الرواة جرحاً وتوثيقاً	٦٤
عاشراً: أهمية معرفتهم في بيان قاعدة في الاختلاط	٦٦
* الفصل الثاني: جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وعللهم، والمقولات	
الدالة على ذلك	٧٣
المبحث الأول: جهود العلماء في معرفة الأصحاب وعللهم	٧٤



الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: جهود العلماء في الكشف عن الأصحاب وطبقاتهم	٧٤
أولاً: ذكر الأصحاب في معرض التعريف بالرواة	٧٧
ثانياً: في المفاضلة بين الرواة	٧٥
ثالثاً: في بيان أثبت أصحاب الشيخ، ومن ضعف فيه	٧٦
رابعاً: في بيان طبقات أصحاب الشيوخ	٧٦
خامساً: التأليف في الأصحاب وطبقاتهم	٩٣
المطلب الثاني: جهود العلماء في التعليل بالأصحاب ومن ذلك:	٩٥
أولاً: كتب العلل	٩٥
ثانياً: الكتب التي هي مظنة تعليل من غير كتب العلل	١٠٢
ثالثاً: الكتب التي ليست مظنة تعليل	١٠٤
المبحث الثاني: المقولات الدالة على الأصحاب وعللهم	١٠٦
تمهيد	١٠٦
المطلب الأول: المقولات الدالة على حال الأصحاب	١٠٩
أولاً: المقولات التي قيلت في بيان أثبت أصحاب الشيخ	١٠٩
ثانياً: المقولات التي قيلت لبيان ضعف الرواة في الشيخ	١١٥
ثالثاً: المقولات التي قيلت في المفاضلة والمقارنة بين الأصحاب	١٢٠
رابعاً: المقولات التي قيلت في أكثر الأصحاب رواية	١٢٤
المطلب الثاني: المقولات التقديرية الدالة على علل الأصحاب، وهذه المقولات هي:	١٢٩

الموضوع	الصفحة
أولاً: المقولات التي ذكر فيها الأصحاب .....	١٢٩
ثانياً: المقولات التي ذكر فيها الاختلاف دون ذكر الأصحاب .....	١٣١
ثالثاً: المقولات التي تذكر الرواية المقابلة للمعلولة؛ إحياءً بعلّة المخالفة .....	١٣٥
رابعاً: المقولات الأخرى .....	١٣٨
* الفصل الثالث: معايير التقدم والتأخر في الشيخ، وأسباب الاختلاف عليه .....	١٤٣
المبحث الأول: معايير التقدم والتأخر في الشيخ .....	١٤٤
المعيار الأول: معايير الضبط، ومن معايير الضبط: .....	١٤٤
١ - أثبت أصحاب الشيخ .....	١٤٥
٢ - المفاضلات العامة والخاصة .....	١٤٧
٣ - ضبط الرواة لحديثهم في حضرة شيخهم .....	١٤٨
٤ - ترجيح صاحب الكتاب على صاحب الحفظ .....	١٤٨
٥ - استصغار الراوي في شيخه .....	١٤٩
٦ - بيان ضعف الراوي في شيخ ما .....	١٤٩
المعيار الثاني: معايير الصحة .....	١٥٠
المستوى الأول: قلة الرواية .....	١٥١
المستوى الثاني: كثرة الرواية .....	١٥٢
أولاً: المكثرون الضعفاء: ومن أمثلة من أكثر عن شيوخه وكان حديثه ضعيفاً .....	١٥٣
ثانياً: المكثرون ممن هم متوسطو الوثيق: ومن أمثلة ذلك: .....	١٥٣
ثالثاً: المكثرون الثقات: وهم على أحوال متعددة، هي: .....	١٥٣

الموضوع	الصفحة
- من أكثر في تحمل الرواية عن شيخه، غير أنه في الأداء كان مقلداً، وذلك لأحوال متعددة منها: .....	١٥٣
١ - الموت المبكر .....	١٥٤
٢ - عدم الاعتناء بالحديث بعد السماع والامتناع عن التحديث .....	١٥٤
٣ - العزلة للعبادة .....	١٥٥
٤ - عدم أخذ الناس عنه .....	١٥٥
- ومنهم من أكثر عن شيخه، لكنه لم يصل إلى أعلى المنازل فيه .....	١٥٦
- ومنهم من مارس حديث الشيخ تعريف الممارسة .....	١٥٦
مظاهر الممارسة: .....	١٥٦
١ - طول الملازمة .....	١٥٧
٢ - أن يُمكنَ الشيخ أحد تلاميذه ما لا يمكن غيره .....	١٦٠
٣ - تصحيح حديث الشيخ بحضرته .....	١٦١
٤ - التحديث عن الشيخ بحضرته .....	١٦٢
٥ - كثرة الوقوف على الشيخ ومسأله .....	١٦٢
٦ - تكرار حديث الشيخ .....	١٦٣
المعيار الثالث: أن يعرض الصاحب حديثه على أهل الصنعة .....	١٦٧
المعيار الرابع: أن يكون الصاحب من بلد الشيخ .....	١٦٧
المعيار الخامس: تتبع صيغ التحديث للمدلس .....	١٦٨
المبحث الثاني: أسباب اختلاف الأصحاب على الشيخ .....	١٦٩

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: أسباب الاختلاف المتعلقة بالشيخ، وهي:	١٦٩
أولاً: سعة رواية الشيخ	١٧٠
ثانياً: النشاط والكسل	١٧٢
ثالثاً: أن يشك الشيخ في حديث شيخه فيرويه على الشك	١٧٤
رابعاً: رواية الشيخ الحديث على المعنى	١٧٥
خامساً: تراجع الشيخ عن الحديث بعد روايته	١٧٧
سادساً: ما يطرأ على الشيخ من أحوال تؤدي إلى اختلاف روايته	١٧٨
سابعاً: اضطراب الشيخ	١٨١
المطلب الثاني: أسباب الاختلاف المتعلقة بالأصحاب وهي:	١٨٢
أولاً: السبب العام، وهو الضعف البشري	١٨٢
ثانياً: الرواية بالمعنى	١٨٤
ثالثاً: أن يذكر الشيخ الحديث في المذاكرة	١٨٥
رابعاً: جمع المفترق	١٩٠
خامساً: أن يعتمد الصاحب في روايته عن شيخ ما على صحيفة أو كتاب، فيعدمها لسبب فيعدمها لسبب	١٩١
* الفصل الرابع: وسائل الترجيح بين الأصحاب، وهي:	١٩٣
أولاً: وسائل الترجيح باعتبار الضبط	١٩٥
ثانياً: وسائل الترجيح باعتبار العدد	١٩٧
ثالثاً: وسائل الترجيح باعتبار القرائن: تعريف القرينة	٢٠٠

الموضوع	الصفحة
وأبرز هذه القرائن: .....	٢٠٢
أولاً: أن يروي الراوي حديثاً من طريق غريب صعب يدل على حفظه .....	٢٠٢
ويلحق بذلك: لزوم الطريق «سلوك الجادة» .....	٢٠٥
ثانياً: رواية حديث بالأسانيد التي لا يثبت منها شيء .....	٢٠٧
ثالثاً: التعليل على الأبواب .....	٢١٠
رابعاً: رواية أهل البلد عن شيخهم .....	٢١١
خامساً: ورود قصة في رواية تؤكد صحتها .....	٢١٥
سادساً: اختلاف مجلس التحديث .....	٢١٩
سابعاً: ترجيح ما رواه آل الرجل على من خالفهم .....	٢٢١
ثامناً: أن توافق رواية من الروايات ما صح من الحديث .....	٢٢٢
تاسعاً: أن يروي عن الشيخ حديث يرويه عمن لا يرضاه .....	٢٢٢
عاشراً: نفي من روي عنه الحديث أن يكون فيه حديث مروي .....	٢٢٣
* خلاصة الباب الأول .....	٢٢٥
علاقة التفرد بالمخالفة .....	٢٢٨

## الباب الثاني

### الدارسة التطبيقية: علل أصحاب الأعمش

* تمهيد الباب الثاني، ومعه ترجمة الأعمش .....	٢٣٣
* الفصل الأول: طبقات أصحاب الأعمش وبيان عللهم .....	٢٤٥
التمهيد .....	٢٤٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: طبقة الحجة من أهل الحفظ والرضا	٢٥٢
المطلب الأول: الطبقة الأولى: الحجة المكثرون	٢٥٢
المطلب الثاني: الطبقة الثانية: الحجة المقلون	٢٧٤
المبحث الثاني: طبقة الثقات	٢٨٢
المطلب الأول: الطبقة الثالثة: الثقات المكثرون	٢٨٢
المطلب الثاني: الطبقة الرابعة: الثقات المقلون	٣١٣
المبحث الثالث: طبقة الشيوخ	٣٣٣
المطلب الأول: الطبقة الخامسة: الشيوخ المكثرون	٣٣٤
المطلب الثاني: الطبقة السادسة: الشيوخ المقلون	٣٦٥
المبحث الرابع: الطبقة السابعة: الضعفاء، وهم على أقسام:	٣٨٩
١ - الذين وثقوا غير أن حديثهم عن الأعمش ضعيف	٣٨٩
٢ - الذين اختلف فيهم توثيقاً وتضعيفاً	٣٩٩
٣ - الذين اتفق على تضعيفهم	٤١٤
المبحث الخامس: الطبقة الثامنة: المتروكون	٤٢٢
* الفصل الثاني: الكشف عن اختلاف أصحاب الأعمش عليه	٤٣٥
تمهيد	٤٣٥
ويشمل المسانيد التالية:	٤٤٠
مسند أبي بكر الصديق	٤٤٠
مسند عمر بن الخطاب	٤٤٣

الموضوع	الصفحة
مسند علي بن أبي طالب .....	٤٥١
مسند عبد الرحمن بن عوف .....	٤٩٠
مسند سعد بن أبي وقاص .....	٤٩١
مسند سعيد بن زيد .....	٤٩٣
مسند أبي بن كعب .....	٤٩٣
مسند أنس بن مالك .....	٥٠٩
مسند البراء بن عازب .....	٥٢٠
مسند بريدة بن الحصيب .....	٥٢٣
مسند بلال بن رباح .....	٥٢٣
مسند ثوبان مولى رسول الله .....	٥٢٧
مسند زيد بن ثابت .....	٥٢٨
مسند جابر بن سمرة .....	٥٢٩
مسند جابر بن عبدالله .....	٥٣٢
مسند جرير بن عبدالله .....	٥٥٥
مسند جندب بن عبدالله .....	٥٥٨
مسند حذيفة بن اليمان .....	٥٥٩
مسند خباب بن الأرت .....	٥٧١
مسند سراقه بن مالك .....	٥٧٣
مسند سلمان الفارسي .....	٥٧٤

الموضوع	الصفحة
مسند ضرار بن الأزور .....	٤٧٦
مسند العباس بن عبد المطلب .....	٥٧٨
مسند عبدالله بن عباس .....	٥٧٨
مسند عبدالله بن عمر .....	٦٠١
مسند عبدالله بن عمرو .....	٦١٩
مسند ابن مسعود .....	٦٢٢
مسند عبدة بن حزن .....	٧١٩
مسند عدي بن حاتم .....	٧٢٢
مسند عمران .....	٧٢٣
مسند معاذ بن جبل .....	٧٢٦
مسند المغيرة بن شعبة .....	٧٣٠
مسند المقداد .....	٧٣٣
مسند النعمان بن بشير .....	٧٣٤
مسند أبي أمامة .....	٧٣٥
مسند أبي أيوب الأنصاري .....	٧٣٧
مسند أبي برزة .....	٧٣٨
مسند أبي الدرداء .....	٧٣٩
مسند أبي ذر الغفاري .....	٧٤٣
مسند أبي سعيد الخدري .....	٧٥٦



الموضوع	الصفحة
مسند أبي مسعود الأنصاري .....	٧٦٢
مسند أبي موسى .....	٧٧٢
مسند أبي هريرة .....	٧٧٩
مسند عائشة .....	٨٧٨
مسند حفصة .....	٨٩٦
مسند أم سلمة .....	٨٩٨
مسند ميمونة .....	٨٩٩
مسند أم طارق .....	٩٠٢
مسند زينب الثقفية .....	٩٠٣
* الفصل الثالث : الدراسة والتحليل (مسائل مختارة) .....	٩٠٥
تمهيد .....	٩٠٥
المبحث الأول : أنواع علل أصحاب الأعمش .....	٩٠٧
المطلب الأول : علل الأسانيد .....	٩٠٧
المطلب الثاني : علل المتون .....	٩٢٠
المبحث الثاني : إخراج مسلم لطرق معلولة لبيان علتها .....	٩٣٠
المبحث الثالث : الألباني ومعرفة الأصحاب .....	٩٥٠
المطلب الأول : الحكم على ظاهر الحديث .....	٩٥١
المطلب الثاني : اعتبار المتابعات والشواهد دون تحرير الخطأ من الصواب .....	٩٥٨
المطلب الثالث : مخالفة أحكام النقاد الأوائل .....	٩٧١

الموضوع	الصفحة
* الخاتمة .....	٩٧٥
* الملخص الإنجليزي .....	٩٧٩
* قائمة المراجع .....	٩٨١
* فهرس الموضوعات .....	١٠٠٣

